

کتابخانه تصنیف سید کاظمی آبادی

۱۶۹۴

۱۶۹۴

۱۶۹۴

نمبر اول

نمبر دوم

فتاوی عالمگیری الجزء الخامس

نام کتاب

فون کتاب

فتاوی

۳۰

منبر کتاب فون مذکور

(فهرست الجزء الخامس من الفتاوى العالمية الكبرى)

صفحة	صفحة
٢	كتاب المكاتب وفيه تسعة أبواب
٢	الباب الاول في تفسير الكتابة وركنها
٤	وشروطها وحكمها
٤	ومما يتصل بذلك مسائل
٤	الباب الثاني في الكتابة الفاسدة
٨	الباب الثالث فيما يجوز للمكاتب أن
٩	يفعله وما لا يجوز
٩	الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه
١١	أو زوجته أو غيرهما
١١	الباب الخامس في ولادة المكاتب من
١٤	المولى ومكاتبته وقرار المكاتب بالدين
١٤	للمولى أو للأجنبي ومكاتبته المريض
١٤	الباب السادس فيمن يكاتب عن العبد
١٥	الباب السابع في كتابة العبد المشترك
١٨	الباب الثامن في عجز المكاتب وموته
٢١	وموت المولى وجنانيته على المولى وجنانية
٢١	المولى أو غيره عليه
٢٧	الباب التاسع في المتفرقات
٢٧	كتاب الولاء وهو مشتمل على ثلاثة أبواب
٢٨	الباب الاول في ولاء العتاقة وفيه فصلان
٢٨	الفصل الاول في سببه وشروطه وصفته
٢٨	وحكمه
٣٤	الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به
٣٤	الباب الثاني في ولاء الموالاة وفيه فصلان
٣٥	الفصل الاول في سبب ثبوته وشروطه
٣٥	وحكمه وصفة السبب وبيان صفة الحكم
٣٥	الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به
٣٥	الباب الثالث في المتفرقات
٣٧	كتاب الإكراه وفيه أربعة أبواب
٣٧	الباب الاول في تفسيره شرعا وأنواعه وشروطه
٣٧	وحكمه وبيان بعض المسائل
٤٠	الباب الثاني فيما يحل للمكره أن يفعل
٥٠	مطلب يصح اسلام المكره
٥٠	مطلب إكراه المحرم على قتل الصيد
٥٢	الباب الثالث في مسائل عقود
٥٤	التلعة
٥٤	الباب الرابع في المتفرقات
٥٧	كتاب المحرور وفيه ثلاثة أبواب
٥٧	الباب الاول في تغييره وبيان أسبابه
٥٨	وتفصيل مسائل المحرور المتفق عليها
٥٨	الباب الثاني في المحرور لاعدائه وفيه فصلان
٥٨	الفصل الاول في بيان مسائله المختلف فيها
٥٨	مطلب المحرور بسبب الفسق والغفلة
٦٤	الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ
٦٤	الباب الثالث في المحرور بسبب الدين
٦٨	كتاب المأذون وفيه ثلاثة عشر بابا
٦٨	الباب الاول في تفسيره والاذن وركنه
٦٨	وشروطه وحكمه
٦٨	الباب الثاني فيما يكون اذنا في التجارة
٧١	وما لا يكون
٧١	ومما يتصل بهذا الباب
٧١	الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد
٧١	وما لا يملكه
٨٠	الباب الرابع في مسائل الديون التي تلحق
٨٠	المأذون وتصرف المولى في المأذون المدينون
٩١	بالبائع والتدبير والاعتاق وأشباهها
٩١	الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا
٩٥	به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور
٩٥	الباب السادس في اقرار العبد المأذون له
٩٥	واقرار مولاه
١٠٣	الباب السابع في العبد بين رجلين
١٠٥	يأذن له أحدهما في التجارة أو كلاهما
١٠٥	الباب الثامن في الاحتملاف الواقع بين
١٠٥	العبد المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد

صفحة	صفحة
١٤٧	وغيره وفي الخصومات التي تقع بعد الحجر
١٤٩	١٠٧ الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه
١٥٠	١١٠ الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي لغور في العبد المأذون والصبي المأذون
١٥٢	١١٢ الباب الحادي عشر في جنابة العبد المأذون وجنابة عبده وجنابة عليه
١٥٣	١١٦ الباب الثاني عشر في الصبي أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضي في التجارات أو يأذون لعبد هما وفي تصرفهما قبل الأذن
١٥٦	١١٩ الباب الثالث عشر في المتفرقات كتاب الغصب وهو مشتمل على أربعة عشر بابا
١٥٨	١٢٥ الباب الأول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به
١٦٨	١٢٧ الباب الثاني في أحكام المغصوب إذا تغير بعمل الغاصب أو غيره
عشر بابا	١٣٠ مطلب زوايد المغصوب أمارة
١٧٣	١٣٥ الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه
١٨٠	١٣٨ الباب الرابع في كيفية الضمان
١٨٣	١٣٩ الباب الخامس في خا ط مال رجلين أو مال غيره بماله أو اختلاط أحد المالكين بالآخر من غير خلط
١٨٤	١٤١ الباب السادس في استرداد المغصوب من الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وما لا يبرأ
١٨٦	١٤٤ الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واحتلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك
١٨٨	
١٨٨	
١٩٠	
١٩٤	
١٩٨	

صفحة	بالشفعة وتسليم الوكيل	صفحة	في القسمة
	الشفعة وما يتصل به	٢٣٩	الباب الثاني عشر في المهايأة
٢٠٠	الباب الثاني عشر في شفعة الصبي	٢٤١	الباب الثالث عشر في المتفرقات
٢٠٢	الباب الثالث عشر في حكم الشفعة	٢٤٥	كتاب المزارعة وفيه أربعة وعشرون بابا
	إذا وقع الشراء بالعروض	٥٥٥	الباب الأول في شرعيتها وتفسيرها وركبتها
٢٠٣	الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ		وشرائط جوازها وحكمها وصفاتها
	البيع والاقالة وما يتصل بذلك	٢٤٨	الباب الثاني في بيان أنواع المزارعة
٢٠٤	الباب الخامس عشر في شفعة أهل	٢٥٠	الباب الثالث في الشروط في المزارعة
	الكفر	٢٥٩	الباب الرابع في رب الأرض أو النخل
٢٠٥	الباب السادس عشر في الشفعة في		إذا تولى العمل بنفسه
	المرض	٢٦٠	الباب الخامس في دفع المزارع إلى
٢٠٦	الباب السابع عشر في المتفرقات		غيره مزارعة
٢١٣	كتاب القسمة وفيه ثلاثة عشر بابا	٢٦٢	الباب السادس في المزارعة التي تشترط
٥٥٥	الباب الأول في تفسيرها وبيان		فيها المعاملة
	ماهية القسمة وسببها وركبتها وشرطها	٢٦٣	الباب السابع في الخلاف في المزارعة
	وحكمها	٢٦٣	الباب الثامن في الزيادة والحط من رب
٢١٤	الباب الثاني في بيان كيفية القسمة		الأرض والنخل والمزارع والعامل
٢١٦	الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم	٢٦٤	الباب التاسع فيما إذا مات رب الأرض
	وما يجوز من ذلك وما لا يجوز		أو انقضت المدة والزرع يقل أو الخارج يسر
٢٢٤	الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة		وما يتصل به من موت المزارع أو العامل
	من غير ذكر وما لا يدخل فيها		أو موته في بعض المدة ويدخل في هذا
٢٢٦	الباب الخامس في الرجوع عن القسمة		الباب بعض مسائل لبققة على الزرع
	واستعمال القرعة فيها	٢٦٦	الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين
٢٢٧	الباب السادس في الخيار في القسمة		الأرض المشتركة وزراعة العاصب
٢٢٩	الباب السابع في بيان من يلي القسمة	٢٧٠	الباب الحادي عشر في بيع الأرض
	على الغير ومن لا يلي		المدفوعة مزارعة
٢٣١	الباب الثامن في قسمة التركة وعلى	٢٧١	الباب الثاني عشر في العذر في فسخ
	الميت أو له دين أو وصى له وفي ظهور		المزارعة والمعاملة
	الدين بعد القسمة وفي دعوى الوارث	٢٧٢	الباب الثالث عشر فيما إذا مات المزارع
	دينا للتركة أو عينا من أعيان التركة		أو العامل ولم يدوماذا صنع بالزرع
٢٣٣	الباب التاسع في الغرور في القسمة		أو بالثمن
٢٣٤	الباب العاشر في القسمة يستحق منها	٢٧٤	الباب الرابع عشر في مزارعة المريض
	شيء		ومعاملته
٢٣٥	الباب الحادي عشر في دعوى الغلط	٢٧٣	وما يتصل بهذا فصل إقرار المريض

صفحة	صفحة
من تحب عليه ومن لا تحب	في المزارعة والمعاملة
الباب الثاني في وجوب الاضحية ٣٠٦	الباب الخامس عشر في الرهن ٢٧٤
بالنذر وما هو في معناه	في المزارعة والمعاملة
الباب الثالث في وقت الاضحية ٣٠٧	الباب السادس عشر في العتق والكتابة ٢٧٥
الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان ٣٠٨	مع المزارعة والمعاملة
الباب الخامس في بيان محل اقامة الواجب ٣٠٩	الباب السابع عشر في التزويج والمخلع ٢٧٥
الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والانتفاع بها ٣١٢	والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة
الباب السابع في التضيحية عن الغير وفي التضيحية بشاة الغير عن نفسه ٣١٤	الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة ٢٧٧
الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا ٣١٦	الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع ٢٧٨
الباب التاسع في المتفرقات ٣١٨	الباب العشرون في الكفالة في المزارعة والمعاملة ٢٧٩
كتاب الكراهية وهو مشتمل على ثلاثين بابا ٣٢٠	الباب الحادي والعشرون في مزارعة الصبي والعبد ٢٨٠
الباب الاول في العمل بخبر الواحد وهذا الباب مشتمل على فصول الفصل الاول في الاخبار عن امرئيين نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار عن حرمة المحل واباحته وما يتصل بذلك من تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة العين واباحته ٣٢٣	الباب الثاني والعشرون في الاختلاف الواقع بين رب الارض والمزارع ٢٨١
الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات ٣٢٥	الباب الثالث والعشرون في زراعة الاراضي بغير عقد ٢٨٣
الباب الثاني في العمل بغالب الرأي ٣٢٥	الباب الرابع والعشرون في المتفرقات ٢٨٤
الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل آباءه وما يتصل به ٣٢٦	كتاب المعاملة وفيه بابان ٢٨٨
الباب الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن ٣٢٧	الباب الاول في تفسيرها وشرائطها واحكامها ٢٨٩
الباب الخامس في آداب المسجد ٣٣١	الباب الثاني في المتفرقات ٢٩٦
	كتاب الذبايح وفيه ثلاثة ابواب ٢٩٦
	الباب الاول في ركنه وشرائطه وحكمه وانواعه ٣٠٠
	الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل ٣٠٢
	الباب الثالث في المتفرقات ٣٠٣
	كتاب الاضحية وفيه تسعة ابواب ٣٠٣
	الباب الاول في تفسيرها وركنها وصفتها وشرائطها وحكمها وفي بيان

صفحة	485
جراحات بني آدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما لا يسع من ذلك	والغيلة والمخفف وما كتب فيه شيء من القرآن نحو الدراهم والقرطاس أو كتب فيه اسم الله تعالى
الباب الثاني والعشرون في تسمية الأولاد وكناهم والعقيقة	٣٣٦ الباب السادس في المسابقة
٣٧٣ الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والغيرة والمدح	٣٣٧ الباب السابع في السلام وتسميت الناطس
٣٧٣ الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام	٣٣٩ الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر إليه وما لا يحل له وما يحل له منه وما لا يحل
٣٧٤ الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير	٣٤٣ الباب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره
٣٧٥ الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج إلى السفر ويمنعه أبواه أو أحدهما أو غيرهما من الأقارب أو يمنعه الدائن أو العبد يخرج ويمنعه المولى أو المرأة تخرج ويمنعها الزوج	٣٤٦ الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة
٣٧٦ الباب السابع والعشرون في العرض والدين	٣٤٩ الباب الحادي عشر في الكراهة في الأكل وما يتصل به
٣٧٨ الباب الثامن والعشرون في ملافاة المملوك والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أو يد غيرهم وتقبيل الرجل وجهه وعنه وما يتصل بذلك	٣٥٤ الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات
٣٧٩ الباب التاسع والعشرون في الاستفاعة بالأشياء المشتركة	٣٥٧ الباب الثالث عشر في النبهة ونثر الدراهم والسكر وما رمى به صاحبه
٣٨٢ الباب العاشر والعشرون في المتفرقات	٣٥٨ الباب الرابع عشر في أهل الذمة والأحكام التي تعود إليهم
٣٩٠ كتاب التحري وفيه أربعة أبواب الباب الأول في تفسير التحري وبيان ركنه وشرطه وحكمه	٣٦٠ الباب الخامس عشر في الكسب وهو أنواع
٣٩١ الباب الثاني في التحري في الزكاة	٣٦١ الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر
٣٩١ الباب الثالث في التحري في الثياب والمسايخ والأواني والموتى	٣٦٣ الباب السابع عشر في العناء واللهو وسائر المعاصي والأمر بالمعروف
٣٩٣ الباب الرابع في المتفرقات	٣٦٥ الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات
٣٩٣ كتاب أحياء الموات وفيه بابان	٣٦٧ الباب التاسع عشر في الحتان والخصاء وقلم الأظفار وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها
الباب الأول في مفسر الموات وبيان ما يملك الأمام من التصرف في الموات وفي بيان ما يثبت الملك في الموات وما	٣٦٩ الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم للخدمة
	٣٧٠ الباب الحادي والعشرون فيما يسع من

صحيحة	صحيحة
وما يجوز رهنه وما لا يجوز ورهن الوصي والأب وفيه خمسة فصول	ثبت به الحق فيه دون الملك وبيان حكمه
الفصل الأول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه	٣٩٧ الباب الثاني في كرى الأنهار وأصلها
٤٣٣ الفصل الثاني فيما يقع به الرهن وما لا يقع	٣٩٨ كتاب الشرب وفيه خمسة أبواب
٤٣٤ الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز	الباب الأول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه
٤٣٥ الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز	٤٠٠ الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك
٤٣٧ الفصل الخامس في رهن الأب والوصي	٤٠٢ الباب الثالث فيما يحدثه الإنسان وما يمنع عنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب
٤٣٩ الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل	٤٠٨ الباب الرابع في الدعوى في الشرب وما يتصل به وفي سماع البيعة
٤٤٣ مطالب بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح	٤١٠ الباب الخامس في المتفرقات
٤٤٤ الباب الثالث في هلاك المرهون بضمان أو بغير ضمان	٤١٤ كتاب الاشربة وفيه بابان
٤٥٠ الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها	الباب الأول في تفسير الاشربة والاعيان التي تتخذ منها الاشربة وأسمائها وما هيانها
٤٥١ الباب الخامس فيما يجب للرتن من الحق في الرهن	٤١٧ الباب الثاني في المتفرقات
٤٥٢ الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن	٤١٨ ومما يتصل بهذا الباب تصرفات السكران
٤٥٥ الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال	٤٢٠ كتاب الصيد وفيه سبعة أبواب الباب الأول في تفسيره وركنه وحكمه
٤٥٦ الباب الثامن في تصرف الراهن أو المرتن في المرهون	٤٢٠ الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به
٤٦٠ الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتن في الرهن وفي الشهادة فيه	٤٢٣ الباب الثالث في شرائط الاصطياد
٤٦٢ الباب العاشر في رهن العضة بالعضة والذهب بالذهب	٤٢٤ الباب الرابع في بيان شرائط الصيد
٤٦٥ الباب الحادي عشر في المتفرقات	٤٢٨ الباب الخامس فيما لا يقبل الدكاة من الحيوان وفيما يقبل
٤٧٥ الباب الثاني عشر في الدعوى في الرهن والنصوصات فيه وما يتصل بذلك	٤٢٩ الباب السادس في صيد السمك
	٤٣٠ الباب السابع في المتفرقات
	٤٣١ كتاب الرهن وفيه اثنا عشر بابا
	الباب الأول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز الارتهان به وما لا يجوز

الجزء الخامس من الفتاوى العالمية *
المعروفة بالفتاوى الهندية *
في مذهب الامام الاعظم *
أبي حنيفة النعمان *
عليه من الله تعالى
سبحان الرحمة

والرصوان
آمين



لا تعدل الملك والولاية وتتقدم من الوكيل لانه نائب الموكل وكذا من الاب والوصي استحسانا ومنها
الرضي وهو من شرائط الصحة فلا تصح المكاتبه مع الاكراه والمزول والمخطا واما الحرية فليست من شرائط
جواز المكاتبه فتصح مكاتبه المكاتب وكذا اسلامه فتجوز مكاتبه الذي عبده الكافر وكذا اذا
ابتاع عبدا مسلما فكاتبه فهو جائز واما مكاتبه المرتد فموقوفه عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى فان
قتل أو مات على الردة أو لحق بدار الحرب بطلت وان أسلم نفذت وعندهما هي نافذة واما الذي يرجع
الى المكاتب فنهى أن يكون عاقلا وهو من شرائط الانعقاد واما الذي يرجع الى بدل الكتابة فنهى
أن يكون مالا وهو شرط الانعقاد فلا تنعقد المكاتبه على الميتة والدم حتى لا يعتق وان أدى الا اذا
كان قال على أهلك اذا أدبت الى فأنت حر فأدى فانه يعتق بالشرط ولا يرجع المولى بغيره ومنها ان
يكون متقوما وانه من شرائط الصحة فلا تصح مكاتبه المسلم عبده المسلم أو الذي على الجزر والخنزير ولا
مكاتبه الذي عبده المسلم على الجزر والخنزير فان أدى يعتق وعليه قيمة نفسه واما الذي فتجوز مكاتبه
عبده الكافر على جزر وخنزير فان كاتبه عبده الكافر فأسلم أحدهما فالمكاتبه ماضية وعلى
العبودية الجزر ومنها ان يكون معلوم النوع والقدر سواء كان معلوم الصحة أو لا وهو من شرائط
الانعقاد فان كان مجهول القدر أو مجهول النوع لم تنعقد وان كان معلوم النوع والقدر مجهول الصحة
جازت المكاتبه والاصل أن الجهالة متى فحشت منهت حوار الكتابة والافلاومنها ان لا يكون البديل
ملك المولى وهو شرط الانعقاد حتى لو كاتبه على عين من أعيان المولى لم يجز وكذا لو كاتبه على ما في يد
العبد من الكسب وقت المكاتبه وأما كون البديل دينيا فهو شرط جواز الكتابة واما الذي يرجع الى
نفس الركن فمن شرائط الصحة فلو لم يشرط فأسد وهو الشرط المخالف لمقتضى العقد الداخل في صلب
العقد من البديل فان لم يخالف لمقتضى العقد جاز الشرط والعقد وان خالف لمقتضى العقد لكنه لم
يدخل في صلبه يبطل الشرط ويبقى العقد صحيحا هكذا في البدائع * (وأما حكمها من جانب العبد) *
فهو كالك الجز وثبوت حرية اليد في الحال حتى يكون العبد داخل بنفسه وكسبه ويجب الضمان
على المولى بالجناية عليه أو على ماله وثبوت حقيقة الحرية عند الاداء ومن جانب المولى ثبوت ولاية
المطالبة بالبديل للعالم وثبوت حقيقة الملك عند الاداء كذا في التبيين * الكتابة ان كانت حالة
فالمولى أن يما بال مكاتب بالبديل كما فرغ من العقد وان كانت مؤجلة منجزة فأنما يطالب بمحضه
كل نجم عند محل ذلك كذا في المحيط * المولى لا يملك اكساب العبد ولا استخدامه ولا يجب على المولى
صدقة فطره كذا في خزانة المفتين * واد اوطى المولى المكاتبه لزمه العقر كذا في الهداية
* وفي الكفاية لشمس الأئمة البيهقي جناية المولى على المكاتب عدم الا توجب القود ولو قتل المكاتب
ولا يجب القود كذا في العيني شرح الهداية * واحكام المكاتبه في النكاح والعدة كاحكام القنة
كذا في فتاوى قاضى خان * وهي مستحبة لمن علم فيه خيرا أى علم أمانته ورشدته في التجارة وقدرته
على الاكتساب كان البديل حالا أو مؤجلا منجما أو غير منجما عندنا كذا في فتاوى قاضى خان * وقال
بعضهم ان المراد بالخير أن لا يضرب بالمسلمين بعد العتق وان كان يضربهم فلا فضل أن لا يكاتبه فلو فعل
جاز كذا في التبيين * ولا فرق بين العبد والامه والكبير والصغير اذا كان يعقل البيع والشراء
كذا في الكفاي * وكل ما يصلح مهورا في النكاح يصلح بدلا في الكتابة كذا في فتاوى قاضى خان * ولا
يعتق الا بآداء جميع البديل فاذا آداء عتق وان لم يقل له المولى ان أدته فأنت حر كذا في خزانة المفتين
* ولا يجب حط شيء من بدل الكتابة عن العبد بل هو مندوب كذا في العيني شرح الهداية * واذا
أخذ بالمكاتبه رهنا فيه وفاء بها فله الرهن عتق العبد كذا في المبسوط * الكتابة على وجهين

أحدهما أن يكتبه على نفسه دون ماله والثاني أن يكتبه على نفسه وماله وكلاهما جائز ما لا أول
فإن يقول كاتبك على الف درهم فكل مال هو في يده قبل هذا فهو لمولاه وما يكتبه بعد ذلك فهو له
فإذا أدى منه بدل الكتابة يسلم له الفضل والثاني كاتبك على نفسك ومالك على الف درهم فكل
ما في يده وما يكتبه في المستقبل فهو له دون مولاه سواء كان ماله أكثر من بدل الكتابة أو أقل
وأيس للمولى من ماله غير بدل الكتابة وماله هو الذي حصل له من كسب التجارة أو وهب له أو تصدق
عليه فإن اختلفا في كسبه فالقول للمكاتب وأما رشر الجنايات والعقر فانهم للمولى كذا في المضمرات
* ويجوز شرط الخيار في الكتابة كذا في خزائن المفتين

* (ومما يتصل بذلك مسائل) * إن كاتبه على الف درهم فإذا ماتم استحققت من يد المولى فالمكاتب حر
ويرجع عليه السيد بالف . كأنه كذا في المبسوط * ولو كاتب الرجل عبدا له بمحبونا أرضا صغيرا
لا تنعقد كاتبه فإذا كاتبه فادى السيد عنه رجل فقوله المولى لا يعتق وله أن يسترد ما أدى لآله
إذا بدلا عن العتق ولم يسلم العتق ولو قبل عنه رجل الكتابة ورضى به المولى لم يهرأ أيضا وهل يتوقف
على إجازة العبد بعد البلوغ ذكر القدر دورى أنه لا يتوقف هو الصحيح لأن تصرف الفضولي إنما
يتوقف على الإجازة إذا كان له محيز وقت التصرف والصغير ليس من أهل الإجازة بخلاف ما إذا كان
العبد كبيرا إذا فجعاء رجل وقبيل الكتابة عنه ورضى به المولى إن الإجازة تتوقف ولو أدى القابل
عن الصغير إلى المولى ذكر في الأصل أنه يعتق استحسانا وكذا إذا كان العبد كبيرا فقبيل الكتابة
عنه فضولي وأداه إلى المولى يعتق استحسانا وليس القابل استرداده من المولى هذا إذا أدى الكل
فإن أدى البعض فله أن يسترد قياسا واستحسانا إلا إذا باع العبد فأجاز قبل أن يسترد القابل فليس له
أن يسترد بعد ذلك هكذا في البدائع والله أعلم

* (الباب الثاني في الكتابة الفاسدة) *

للمولى أن يرد المكاتب إلى الرق ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجائزة لا تفسخ إلا برضاه وللعبد أن
يفسخ في الفاسدة والجائزة جميعا بغير رضى المولى هكذا في شرح الطحاوي * وفي الولو الجنية وما كان
يعتق بإدائه إلى المولى في الكتابة الفاسدة يعتق بإدائه إلى الورثة بعدموت المولى كذا في التتارخانية
* وإن كاتبه على عين غيره من مكمل أو مورون أو عرض فيه روايتان والأظهر الفساد كذا في فتاوى
قاضى خان * ولو كاتبه على الف وخدمته سنة أو وصيف جاز ولو كاتبه على الف وخدمته أبدا
فالكتابة فاسدة ويعتق بإداء قيمته دون خدمته فإن أدى الألف وعتق أن كان قدر قيمته لم يبق للمولى
عليه سبيل وإن كان قيمته أكثر رجع عليه بالفضل كذا في محيط السرخسى * القيمة في الكتابة
الفاسدة إن كاتب من جنس المسمى فإن كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وإن كانت
زائدة زيدت عليه كذا في شرح الوقاية لو كاتبه على حنطة أو شعير ومسمى مقدار معلوما أو وصف ذلك
بصفة بأن يصفه بشرط الجيد أو الردي أو الوسط انعقد على ذلك الوصف وإن لم يصف ذلك بصفة
أنصرف إلى الوسط كذا في المحيط * وإن كاتبه على عين في يد المكاتب ومضى من كسبه بأن كان
مأذونا له في التجارة ففيه روايتان في رواية يجوز لانه كاتب على بدل معلوم يقدر على تسليمه
وفي رواية لا يجوز لانه كاتب على مال نفسه ولو كاتبه على دراهم في يد العبد يجوز باتفاق الروايات
لأنها لا تتعين في المعارضات كذا في التبيين * ولو استحق العوض ولم يكن معينا في العقد فعلى العبد
مثله وإن كان مينا وهو عرض أو حيوان يرجع على العبد بقيمة للمولى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف

(الباب الثاني في الكتابة الفاسدة)

رحمه الله تعالى كذا في التارخانية ناقلا عن التجريد * رجل كاتب عبده على جارية فدفعها اليه فوطئها المولى فولدت منه ثم استحقها رجل قال ياخذها المستحق وعلى المولى عقربا وقيمة ولدها ثم يرجع المولى بقيمة الولد على المكاتب ولا يرجع بالعقر كذا في المبسوط * اذا كاتب عبده على ثوب أو دابة أو حيوان أو دار لم تنعقد حتى لا يتق وان أدى لان الثوب والدار والحيوان مجهولة النوع وان كاتبه على ثوب هرري أو عبدا أو جارية أو فرس جازت المكاتبه ويقع على الوسط ولو جاء العبد بقيمة الوسط في هذه المواضع يجبر المولى على القبول كذا في البدائع * والوسط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الذي قيمته اربعون درهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو على قدر غلاء السعر والرخص ولا يتغير في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب كذا في الذخيرة * والصحيح قولهما كذا في الكافي في باب المهر * اذا كاتبه على قيمة نفسه فالكاتب فاسدة فان أذاها عتق عليه ولا شيء عليه غيرها ثم القيمة تثبت بتصادقهما على ان ما أدى قيمته فان اختلفا يرجع الى تقويم المقومين فان اتفق انسان على شيء يجعل ذلك قيمته وان اختلفا فقوم أحدهما بالالف والآخرا بالالف وعشرة لا يعتق مالم يودا الاقصى كذا في السراج الوهاج * لو قال كاتبك وسكت عن ذكر البذل لا تنعقد الكتابة أصلا عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * كاتب على وصيف أبيض فصالح من ذلك على وصيفين أبيضين أو وحشين يبدأ به وجائز كذا في المبسوط * لو كاتبه على لؤلؤة أو ياقوتة لم تنعقد ولو كاتبه على حكمه أو على حكم نفسه لم تنعقد لان الجهالة ههنا أفحش من جهالة النوع والقدر كذا في البدائع * وإن كاتبه على وصيف فأعطاه وصيفا وعتق به ثم أصاب السيد به عيبا فاحشارده على المكاتب ويرجع بمثله كذا في المبسوط * وان كاتب جارية على ألف درهم على أن كل ولد تلده فهو لالسيد أو على أن تخدمه بعد العتق فالكاتب فاسدة كذا في خزانة المعين * وان كاتب على دار قد سماها ووضعها أو على أرض لم تجز لاني الدار والأرض لا تثبت دين في الذمة في شيء من العقود فاذا لم يعين الدار فقد كاتب على شيء لم يعرف واذا عينها فقد كاتب على ما لا يملك دين في الذمة كذا في المبسوط * اذا كاتب جارية على ألف درهم على أن يطأها مادامت مكاتبه أو على أن يطأها مرة فالكاتب فاسدة ولو أنها أدت الالف عتقت في قول عامة العلماء ثم اذا أدت فعتقت ينظر الى قيمتها فان كانت قيمتها ألف درهم فلا شيء للمولى عليها ولا لها على المولى وان كانت قيمة الجارية أكثر من ألف يرجع المولى عليها بما زاد على الالف وان كانت قيمة المكاتب أقل من الالف وأدت الالف وعتقت هل ترجع على المولى بما حذم من الزيادة على قيمتها قال أصحابنا الثلاثة ليس لها أن ترجع كذا في البدائع * فان وطئها السيد ثم أدت الكتابة فعليه عقربا * رجل كاتب أمة حاملا في بطنها داخل في كاتباذ كرا ولم يذ كرا فان استثنى ما في بطنها لم تجز الكتابة كذا في المبسوط في باب مكاتبه الامه الحامل * لو كاتب عبده على دراهم فهي فاسدة الا انه لو أدى ثلاثة دراهم فانه يعتق وعليه قيمته كذا في السراجية * وان كاتبه على ألف درهم تؤديها اليه فنجوما واشترط أنها ان يحجز عن نجم فعليه مائة درهم سوى النجم فالكاتب فاسدة كذا في المبسوط * ولو كاتبه على ألف منجمة فان يحجز عن النجم فكاتبته ألف درهم فهي فاسدة قالوا الصحيح أن الكتابة الثانية فاسدة دون الاولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ما جاز ان كذا في محيط السرخسي وفي النوازل لو كاتب عبده كتابة واحدة على ألف على ان يأخذ أيهما شاء ثم وهب السيد مال الكتابة لأحدهما عتقا جميعا وان لم يقبل عادت الكتابة وصارت الالف دين على من كانا كانت وهما حران وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في المصنفات * وان كاتبه على ألف درهم الى العطاء أو الى ياس أو الى المحصاد أو نحو ذلك مما لا يعرف من الاجل جاز ذلك استحسانا فان تأخر العطاء فانه يحصل المال اذ جاء

الوقت الذي يخرج العطاء فيه ولها أن يجعل المال وتعق كذا في المبسوط ولو كاتبه على ألف درهم وهي قيمته على أنه أن أدى وعق فغلبه ألف أخرجار وكان الأمر على ما قال إذا أدى الألف عتق وعليه ألف آخر بعد العتق كذا في البدائع * وإن قال كاتبك على هذا الألف من الدراهم وهو ولغيرها جازت المكاتبه وإذا أدت غيرها عتقت وكذلك إن قالت كاتبتني على ألف درهم على أن أعطيه من مال فلان فالعقد جائز وهذا الشرط لغو وإذا كاتبها واشترط فيها الخيار لنفسه أو لها جاز ذلك فإن ولدت ولدا ثم أسقط صاحب الخيار خياره فالولد مكاتب معها وإن مات المولى قبل إسقاط الخيار والخيار له أو ماتت الأمة والخيار لها فالخيار يسقط بموت من له كذا في البيع ويسعى الولد فيما عليها وإن أعقق المولى نصفها قبل أن يسقط خياره فهذا منه فصح الكتابة كما لو أعقق جميعها وإذا انفسخت الكتابة فعليها السعاية في نصف قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أعقق السيد ولدا كان هذا فسجنا للكتابة وإن كان الخيار لها فالولد يعتق بأعاق المولى ولا يسقط عنه به شيء من البذل كذا في المبسوط * ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت الأمة ولدا فباع المولى الولد أو وهبه وسلمه أو أعتقه جازت تصرفاته وبطلت الكتابة كذا في خزانة المفتين * حربى كاتب عبد في دار الحرب ثم أسلم جميعا أو صار ذا ذمة أجزت ذلك فإن خرجا مستأمنين والعبد في يديه على حاله فخصمه في المكاتبه أن يظهرها كما أبطل العتق والتدبير في دار الحرب منهم إذا خرجوا بأمان ولو كاتبه ثم خرج العبد مسلما عتق وبطلت عنه الكتابة * مسلم تاجر في دار الحرب كاتب عبده أو أعتقه أو دبره كان جائزا استحسانا وكذلك لو كان العبد كافرا قد اشتراه في دار الإسلام فإن كان العبد كافرا قد اشتراه في دار الحرب وكاتبه فادى وعقق ثم أسلم أجرته على المسلم استحسانا كذا في المبسوط في باب مكاتبه المريض والمرتد * وإذا كاتب الرجل عبده وهو خياط أو صباغ على عبد مثله يعمل عمله فالقياس أن لا تصح هذه الكتابة وفي الاستحسان تصح كذا في المحيط * وإن كاتب أمته مكاتبه فاسدة فولدت ولدا ثم أدت المكاتبه عتق ولدا معها وإن ماتت قبل أن تؤدى فليس على ولدها أن يسعى في شيء فإن استسعاها في مكاتبه الأم فاداه لم يعتق في القياس وفي الاستحسان يعتق هو وأمه مستند إلى حال حياتها كذا في المبسوط * وإذا كاتب عبده على ألف درهم على أن يؤذيها المكاتب إلى غريم له كانت الكتابة جائزه وكذلك لو كاتبه على ألف درهم على أن ينعمها الرجل عن سيده فالكتابة جائزة قال والضممان جائزا أيضا وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل كاتب أمته وعليها دين فولدت ولدا وأدت المكاتبه ثم حضر الغرماء فلهن أن يأخذوا الكتابة من السيد ويضمنوه قيمة الجارية ويرجعون بفضل الدين أن شاؤا على الجارية وإن شاؤا على الولد ولكن لا يأخذون منه إلا مقدار قيمته وإن شاؤا رجعوا على الجارية بجميع ديونهم وليس لهم أن يضمنوا المولى قيمة الولد وإن ماتت الأم بعد أداء الكتابة فعلى الولد الأقل من قيمته ومن الدين كذا في المبسوط * ولو كاتبه بشرط أن لا يخرج من المصروف الشرط باطل والكتابة جائزة كذا في محيط السرخسي * رجل وكل آخر ليعتق عبده فكاتبه لا تصح كذا في جواهر الفتاوى * رجل كاتب عبيدين تاجر بن عليهما دين مكاتبه واحدة فغاب أحدهما ثم جاء الغرماء فليس لهم أن يردوا المحاضر في الرق ولكنهم يستسعون به فيما عليه من الدين وما أدى من المكاتبه فالغرماء أحق به وليس لهم أن يضمنوا المولى قيمتها كذا في المبسوط * مرتد كاتب عبده ثم لحق بدار الحرب ثم رجع مسلما فإن كان دفع المكاتب إلى القاضي فردّه في الرق فالكتابة باطلة وإلا فهو على مكاتبته كذا في المبسوط في باب كتابة المرتد * ولو كاتبها على ميتة فولدت ولدا ثم اعتق السيد الأم لم يعتق ولدا معها بخلاف ما إذا كاتبها على ألف درهم مكاتبه فاسدة فولدت ولدا ثم اعتق السيد الأم عتق ولدا معها كذا

في المبسوط في باب ما لا يجوز من الكتابة والله أعلم

* (الباب الثالث فيما يجوز للكاتب أن يفعله وما لا يجوز) *

المكاتب يمنع من التبرعات الاماجرت به العادة كذا في خزائن المفتين * ويجوز للمكاتب البيع والشراء والسفر كذا في الكافي * وله أن يبيع بقليل الثمن وكثيره وبأي جنس كان وبالبعد والنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن الناس في مثله وبالدراهم والدنانير والتقدلا بالنسيئة وله أن يبيع ويشتري من مولاه الا انه لا يجوز له أن يبيع ما اشتراه من مولاه عراجه الا أن يبين وكذلك المولى في ما اشتراه منه ولا يجوز له أن يبيع من مولاه درهمين لانه يعتقد الكتابة صار احق بمكاسبه فصار كالاجني وكذا لا يجوز للمولى لما يدين له أن يحط شيئا بعد البيع بعيب ادعى عليه أو يزيد في ثمن شيء قد اشتراه وليس له أن يحط بعد البيع بغير عيب ولو فعل لم يجز له أن يرد ما اشترى بعيب سواء اشتراه من اجبي أو من مولاه كذا في البدائع * ويجوز اقراره بالدين والاستيفاء كذا في السراجية * واذا سبي المكاتب فاستدان ديناه فهو بمنزلة ما استدانه من أرض الاسلام وان ارتد المكاتب وعليه دين واستدان في رده أيضا لم ذلك باقراره ثم قتل على رده فهو بمنزلة دين المرض حتى يبدأ بما استدانه في حال الاسلام من اكسابه ثم ما بقي للذي ادانه في حال رده في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وما بقي بعد قضاء دينه واداء مكاتبته يكون لورثته المسلمين واذا سبي ولد المكاتب المولود في مكاتبته وقضى مكاتبته وعتق ثم حضر غرما أبيه لم يكن له من ان يأخذوا من المولى ما اخذوا منهم يتبعون الولد بدينهم كذا في المبسوط * ولا يجوز للمولى أن يتزوج أمه المكاتب وان اشترى المكاتب زوجة سيده بقي نكاحه هكذا في الكافي في باب الدعوة وان رهن أو ارتهن أو اجرا واستأجر فهو جائز كذا في الذخيرة * ولا يجوز للمكاتب أن يتزوج ابنته ولا ابنته ويتزوج أمته ومكاتبته كذا في البدائع * ولا يتزوج عبده ولا يוכל به فلو عتق وأجاز لا يجوز لان الحازة لاقت عقدا باطلا ولو قال بعد العتق أجزت تلك الوكالة يكون توكيلا ابتداء كذا في الكافي * ولو زوج المكاتب أمته من عبده ففي ظاهر الرواية أنه لا يجوز كذا في العيني شرح الهداية * المكاتبه اذا تزوجت باذن المولى ثم عتقت كان لها خيار العتق كذا في فتاوى قاضي خان * فان تزوجت بغير إذن مولاها لم يفرق بينهما حتى عتقت جازا لنكاح ولا خيار لها كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى مكاتب كاتب عبدا من اكسابه فهو جائز وهذا استحسان أخذ به علماء وناجحهم الله تعالى ثم اذا جازت كتابة المكاتب لو أدّى المكاتب الثاني مكاتبته عتق واذا عتق الثاني بأداء مكاتبته يتظر ان كان الاول مكاتبه حال عتق الثاني فان الولاء ثبت لمولى المكاتب الاعلى وان كان حرا فالولاء يثبت للمكاتب الاعلى لا لمولاه واذا ثبت الولاء للمولى اذا أدّى المكاتب الاول بعد ذلك وعتق لا يتحول الولاء الى المكاتب الاول وان عجز الاول ورد في الرق ولم يؤد الثاني مكاتبته بعد بقي الثاني مكاتبه على حاله واذا بقي الثاني مكاتبه يصير مملوكا للمولى على الحقيقة حتى لو أعتقه نفعه عتقه على الحقيقة ولو ان الاول لا يجوز له ان مات قبل لاداء ولم يؤد الثاني مكاتبته أيضا بعد فهذا على وجهين ان مات الاول وترك أموالا كثيرة سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وبه وفاء يبدل كتابته وفي هذا الوجه لا تنفسح كتابته فيؤدي مكاتبته ويحكم بحريته في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي يكون لورثته الا حرار ان كان له ورثة أحرار وان لم يكن له ورثة يكون لمولاه ويبقى الثاني مكاتبه على حاله حتى يؤدي مكاتبته الى وارث المكاتب الاول ويعتق واذا أدّى وعتق كان ولاؤه للمكاتب الاعلى حتى يرثه الذكور من ورثته الوجه الثاني اذا مات الاول

ولم يترك مالا سوى ما تركه على المكاتب الثاني من بدل الكتابة وأنه لا يخلو ما ان كان مكاتبه الثاني أقل من مكاتبه الأول ففي هذا الوجه تنسخ مكاتبه الأول ويكون عبدا ويبقى الثاني مكاتب للمولى فيؤدي إليه مكاتبته ويعتق وان كان مكاتبه الثاني مثل مكاتبه الأول أو أكثر منه وهذا الوجه لا يخلو ما ان حلت المكاتب الثانية وقت موت الأول لا تنسخ كتابة الأول فيؤدي الثاني إلى المولى قدر مكاتبه الأول ويحكم بحرية الثاني للعمال وبحرية الأول في آخر جزء من أجزاء حياته وما بقي من مكاتبه الثاني يكون لورثة المكاتب الأول ان كان له ورثة احرار ويكون لواء الثاني لورثة المكاتب الأول لا للمولى المكاتب الأول وان لم تحل المكاتب الثانية بعد موت المكاتب الأول ان لم يطلب المولى الفسخ من القاضي حتى حلت فالحجوب فيه كالحجوب فيما اذا مات الأول وقد حل ما على الثاني وقت موته وان طالب من القاضي الفسخ والقاضي يفسخ كتابة الأول كذا في المحيط * وان أديا جميعا معا ثبت ولاؤه للمولى كذا في البدائع * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن جهم الله تعالى في مكاتب كاتب عبدا له ثم مات الاعلى وقد ترك وفاقا لأبيه دين على الناس فلم يخرج الدين حتى أدى الاسفل إلى ابن الاعلى فانه يعتق وولاؤه للمولى فان خرج الدين بعد ذلك وفضيت الكتابة لم يتحول ولا الاسفل إلى الاعلى وانما ينظر في الولاء والميراث إلى يوم أدى الكتابة كذا في المحيط * مكاتب كاتب عبدا ثم مات الأول عن ابن حر ولم يترك مالا على الآخر ثم مات الآخر عن ابن ولد له في المكاتبه فعليه ان يسعى فيما على أبيه فيؤدي ذلك إلى المولى من مكاتبه الأول وما فصل عنها فهو ميراث لابن الأول عن أبيه وولاء لابن الآخر لابن الأول مكاتب اشترى امرأته ولم تكن ولدت منه ثم كاتبها فذلك جائر وما ولدت بعد الكتابة فهو معها في المكاتبه لانه جزء منها فان مات المكاتب عن وفاة اعتقت هي وأولادها وأخذ أولادها ما بقي من ميراثه بعد ادائها كتابة فان لم يترك وفاء المرأة وولدها بالخيار ان شاءوا سعوا فيما بقي على الأول لبعته وابعق الأول وان شاءوا سعوا فيما بقي على الام ويسعون في اقل من ذلك واذا كاتب المكاتب امرأته ولم تلد منه ثم ولدت بعد الكتابة ثم ماتت المرأة ولم تترك وفاء لابن بالخيار ان شاء سعى فيما بقي على امه ليعتق باذنه وان شاء عجز نفسه فيكون بمنزلة أبيه كذا في المبسوط * وليس للمكاتب ان يكاتب ولده ولا والديه والاصل ان كل من لا يجوز له ان يبيع لا يجوز له ان يكاتبه الا ام ولده كذا في البدائع * مكاتب كاتب جاريته ثم وطئها فعلقت منه فان شاءت مضت على الكتابة وان اختارت ذلك اخذت عقرها وان شاءت عجزت نفسها فتكون بمنزلة ام ولده لا يبيعها كما لو استولت المكاتب جاريته فان عجزت فاعتهفها المولى لم يجز كما لو أعتق جارية من كسبه مكاتبه بخلاف ما لو أعتق ولدها لان الولد داخل في كتابته فيعتق بعته فيكون مملوكا للمولى وليكنها أم ولده يطأها ويستخدمها فلم تصر مملوكة للمولى وان مات الولد لم يكن للمكاتب ان يبيعها ايضا مكاتب كاتب جاريته ثم استولدها المولى فعليه العتق لها والولد مع امه بمنزلة لها فان عجزت أخذ المولى الولد بالقيمة استحسانا وبالجارية مملوكة للمكاتب بمنزلة المعروف وان كان المكاتب هو الذي وطئها ثم مات ولم يترك مالا فان لم تلد مضت على الكتابة وان كانت ولدت خبرت فان شاءت رفضت مكاتبته وأسعت هي وولدها في مكاتبه الأول وان شاءت مضت على مكاتبته ولو كان ترك مالا فيه وفاء بالمكاتبه أدبت مكاتبته وحكم بحريته وحرية ولده وتبطل المكاتبه عنها وان عجزت هي والمولى هو المذموم للولد والمكاتب الأول ميت فالولد حر وعلى المولى قيمته وان كان بالقيمة وفاء بالمكاتبه عتق المكاتب فكانت الام مملوكة لورثة المكاتب ان كان له وارث سوى المولى وان لم يكن صار للمولى بالارث وكانت ام ولده كذا في المبسوط * واذا أذن لعبده في التجارة جاز فان استمد ان العبد دينه يارمه فان جاء الغرماء يطلبون العبد بالدين يباع

بالدين الا ان يؤدى المولى قيمة العبد فان ادى المكاتب دينه حتى لا يباع العبد دينه ان كان ما دى
 مثل قيمته فانه لا شك انه يجوز عندهم جميعا وان كان ما دى عن العبد أكثر من قيمته ان كانت الزيادة
 على القيمة زيادة يتغابن الناس في مثلها فهو جائز بلا خلاف وان كانت الزيادة على قيمة العبد بحيث
 لا يتغابن الناس في مثلها اشار في الاصل الى انه يجوز فن مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا
 ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاما على قولهما لا يجوز كذا في الذخيرة
 * ولا يملك التصديق الا بشئ يسير حتى لا يجوز ان يعطى فقير ادرهما ولا ان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له
 ان يهدى الاشياء قليلا من الماء كقول وله ان يدعو الى الطعام ويملك الاجارة والاعارة والايداع كذا
 في البدائع * ولا يقرض حتى لو اقرض لا يطيب للمسلمتقرض اكله الا أن يكون مضمونا عليه حتى
 لو تصرف فيه يجوز كذا في العيني شرح الهداية * ولا تجوز وصيته ولا كفالته بالمال ولا بالنفس
 باذن المولى ولا بعير اذنه ويجوز ان يتوكل بالاشراء وان كان يوجب ضمانا عليه للبائع لان الوكالة من
 ضرورات التجارة فان ادى فعق لرمته الكفالة كذا في البدائع * ولو كان المكاتب صغيرا حين
 كفل لم يؤخذ بها وان عتق كذا في العيني شرح الهداية * وتجوز كفالته عن سيده وهل تجوز له
 المحوالة فهذا على وجهين ان كان عليه دين لانسان وعلى صاحب الدين دين لا آخر فأحاله على
 المكاتب فهو جائز ان كان لانسان على آخر دين فأحاله على المكاتب وقبل المحوالة وليس عليه دين
 للذي أحاله عليه لا يجوز لانه تبرع كذا في البدائع * واداباع بيعة وأقال جازوله أن يدفع المال
 مضاربة ويدأخذ من المولى مضاربة وله ان يؤجر نفسه ويضع ويستبضع وان كان اعانة للغير كذا
 في الذخيرة * للمكاتب ان يكاتب استحسانا فان اعتقه بعد الكتابة لم ينفذ عتقه كما قبله وكذلك ان
 وهب له نصف المكاتب أو كلها كذا في المبسوط * وان أعتق المكاتب عبده على مال او باع
 نفس العبد منه بمال لم يحز كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وليس للمكاتب أن يشارك
 الحر شركة مفوضة ويجوز له ان يشارك الحر شركة عنان فان عجز المكاتب بعد ذلك انقطعت الشركة
 بينهما ما قال وله الشفعة فيما اشتراه المولى وللمولى فيما اشتراه المكاتب ولو عتق المكاتب بعد شركة
 العنان بقيت الشركة على حالها وان شارك الغير شركة مفوضة بعير اذن سيدها وباذنه ثم عتق لم تصح
 تلك الشركة وان اشترى المكاتب دارا على انه بالخيار ثلاثة ايام فعجز ورد في الرق انقطع خياره وان
 كان البائع بالخيار فهو على خياره بعد عجز المكاتب كما بعد موته وان كان الخيار للمكاتب المشتري
 فبيعت دارا الى جنبها فله ان يأخذ تلك الدار بالشفعة واخذه بالشفعة يكون اسقاطا منه لخياره
 وان لم يأخذها بالشفعة حتى رد المشتري على البائع فلا شفعة في الدار الاخرى لواحد منهما كذا
 في المبسوط * والله اعلم

(الباب الرابع في شراء المكاتب قريبه او زوجته او غيرها) *

لو اشترى المكاتب اباه او ابنه دخل في كتابته فيعتق بعقه ويرق برقه ولا يمكنه بيعه وعلى هذا كل من
 يملكه من قرابة الولاد كالا جد اجد والمجدات وولد الا ولاد في رواية الاصل ولا يردهم بعيب ان كان قد
 اشتراهم ولا يرجع بالنقصان الا اذا عجز فيه مثله حق الرد فان باعه المولى او مات فولاية الرذالى المولى
 كذا في المضمرة * وان لم يترك وفاه وترك ولدا مولودا في الكتابة سعى في كلبه ابيه على نحره
 فاذا ادى حكمنا بعتق ابيه قبل موته وعتق الولد وان ترك ولدا مشتري في الكتابة قبل له اما ان تؤدى
 الكتابة حالة او ترد قيقاوه هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * والوالدان يردان

في الرق كإماتة ولا يؤدى بان بدل الكتابة حالا ولا مؤجلا كذا في التبيين * واذا ولدت مكاتبه ولدا
 فاشتريته ولدا آخر ثم ماتت يسمي المولود في كتابتها على النجوم وما كسب المولود المشتري اخذ اخوه فأدى
 منه في كتابتها وما بقي فهو بينهما نصفان وللمولود ان يؤجر المشتري بأمر القاضي كذا في التتارخانية
 بناقلا عن المولواجي * ولو اشترى المكاتب بنته وهي امرأة المولى فسد نكاحه وان كانت قريبة له عتقت
 كذا في خزانة المفتين * ولو ملك المكاتب ابنا مولاه وابنه لم يعتق لان المولى لو اعتق رقيق المكاتب
 لا ينفذ عتقه فعرفنا انه لا يملكهم ولا يعتقون عليه ولا يمنع بيعهم ايضا كذا في المبسوط * ولو اعتق
 المولى ولدها المولود في الكتابة والمشتري فانه ينفذ عتقه استحسانا لانه بعض منها ورقبتها مملوكة
 للمولى من كل وجه حتى ينفذ عتقه في الام فكذا في ولدها بخلاف عبد آخر كسبها كذا في الذخيرة
 * واذا اشترى اخاه واخته او دارحم محرم منه سوى الوالدين والمولودين نحو العم والعممة واشباههما
 ففي الاستحسان لا يتكاتبون عليه حتى كان له بيعهم وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى واجمعوا
 على انه اذا اشترى ابن عمه لا يتكاتب عليه كذا في الذخيرة * ولو أدى مال الكتابة وهم في ملكه
 عتقوا ولا سعاية عليهم كذا في التتارخانية نقلا عن الينابيع * واذا اشترى المكاتب امراته ولم يكن له
 ولد منها كان له بيعها ما اذا ولدت منه ان ملكها مع الولد اجمعوا على انه يمنع من بيعها وما اذا لم يكن لها
 وحدها اختلعا وفيه قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يمنع من بيعها كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا
 في المضمرات * واذا اشترى زوجته ان كان معها ولدها منه دخل الولد في كتابته ودخلت الام في كتابة
 الولد فان مات المكاتب فلا سعاية عليه ما ولكن اذا دام على المكاتب عند الموت عتقا كذا
 في التتارخانية * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى مكاتب شترى امراته فدخل بها
 وولدت ولدا بعد الشراء ثم مات المكاتب من غير ولاء فالولد يسمي في مهرام لانه دين على الاب والولد
 المولود في الكتابة يسمي في ديون الاب هكذا في المحيط * مكاتب قد اشترى زوجته حل وطؤها فان ولدت
 دخل الولد في كتابة الاب تبعا ودخلت الام في كتابة الولد تبعا فان مات الاب لا عن ولاء تعتد عدة الوفاة
 شهرين ونحوه ايام وقام امره تمام الاب وسعيه على نجومه وعدة رابا لاداء وتعتد ثلاث حيض وان
 بقيت الاولى تدخلت تحت في الاولى خاصة وان مات عن ولاء ادى بدل الكتابة وحكم بعتهم في آخر
 جزء من اجزاء حياته وطهر فساد نكاحها وتجب عليها عدتان عدة النكاح حيضتان بسبب الفارقة في آخر
 حياته وهي امة وعدة الاستيلاد بموت المولى ثلاث حيض وتداخلة ولم تلد بقيت زوجته ولا تعتق
 تحت امة طلقها ثنتين فذلكها لا تصل حتى تنكح رجلا غيره لان طلاق الامة ثلثان كذا في الكافي
 * فان مات الولد المولود في ملكه في حيات المكاتب ثم مات المكاتب فان اذت بدل الكتابة حين موته
 عتقت والاردت في الرق فبيعت في بدل الكتابة ولا سعاية عليها هكذا في المضمرات * المكاتب اذا
 اشترى زوجته لم يبطل نكاحها وله ان يطأها بالنكاح لانها لا تملك رقبتها حقيقة كذا في العيني
 شرح الهداية * مكاتب ذمي اشترى امة مسلمة فان اولدها كانت على حالها وان عتق المكاتب بالاداء
 تم ملكه فيها وصارت أم ولد للذمي فتسعى في قيمتها فان عجز فرد رقيقا اجبر المولى على بيعها كذا
 في المبسوط * المكاتب اذا اشترى جارية واستبرأها بحيضة ثم عتق حل له وطؤها وان عجز المكاتب ورد
 في الرق مع الجارية يجب الاستبراء على المولى وان اشترى المكاتب ابنته او امه ثم عجز لا يجب الاستبراء على
 المولى ويجتري بما حاضرت عند المكاتب قبل العجز وان اشترى اخته ثم عجز المكاتب يجب الاستبراء
 في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانها لا نصير مكاتبه بجلاء الام والابنة المكاتبية اذا عجزت لا يجب
 الاستبراء على المولى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كاتب نصف عبده ثم اشترى السيد من المكاتب

شيئا جازا شراء في النصف وان اشترى المكاتب من مولا عبد افي الاستحسان جاز شراؤه في الكل كما واشتراه من غيره وفي القياس لا يجوز شراؤه الا في النصف وبالقياس نأخذ كذا في المبسوط * والله اعلم

* (الباب الخامس في ولادة المكاتب من المولى ومكاتبته المولى أم ولده ومديره وتديره ومكاتبته واقرار المكاتب بالدين للمولى او لاجنبي ومكاتبته المريض) *

ولدت مكاتبته من سيدها مضت على كتابتها وعجزت وهي أم ولد ونسب ولدها ثابت بالدعوة ولا يحتاج الى تصديقها لانها مملوكة له رقبته وادامضت على الكتابة اخذت عقرها من سيدها واذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها مال الكتابة وان ماتت وترك مال لا يؤدي كتابتها وما بقي ميراث لولدها لثبوت عتقها في آخر جزء من اجزاء حياتها وان لم تترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لانه حر وان ولدت ولدا آخر لم يثبت نسبه منه من غير دعوة لحرمة وطئها عليه وولد ام الولد انما يثبت نسبه منه من غير دعوة اذ لم يحرم على المولى وطؤها وان حرم فلا يلزمه حتى اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن العلوق بعد التجهيز يثبت نسبه من غير دعوة الا اذا نكح صريحا كسائر اولاد امهات الاولاد ولم يدع الولد الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعا لها ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطلت عنه السعاية كذا في التبيين * واذا ولد للمكاتبته من مولاها ثم اقر المولى انها امة افلان لم يصدق وان صدقته في ذلك كذا في المبسوط * واذا كاتب المولى أم ولده جاز فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل الكتابة غير انه يسلم لها الا اولاد والا كسائر ولوات المكاتب قبل موت المولى عتقت بالكتابة كذا في الهداية * وان كاتب أم ولده فجماعت بولده بعد الكتابة لاكثر من ستة اشهر ثم مات المولى قبل ان يقربه لا يلزمه النسب وان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو ثابت النسب من المولى اتيقننا انها ملقت به قبل الكتابة وهو حر وقد عتقت هي ايضا بموت المولى وان كان حيا فادعاه فهو وابنه وان جاءت به لاكثر من سنتين فان جنت في كتابتها سعاية سعت فيها وان جنى عليها كان الارش لها وان ماتت وترك ولدا ولدت له في المكاتبته من غير المولى سعى فيما على أمه كذا في المبسوط * نصراي كاتب أم ولده فادت بعض الكتابة ثم اسلمت ثم عجزت فردتها القاضي الى الرق وقضى عليها بالغية لتعديريتها بسبب الاستيلاء فانه لا يتسبب بما اخذه السيد عنها من هذه القيمة وكذا ان أدته بعد اسلامها كذا في خزانة المفتين * واذا كاتب أم ولده على ألف درهم او اتمته على ألف درهم على أن يردها عليها وصيها وسطا فالكتابة باطلة في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحها الله تعالى واذا اسلمت أم ولد النصراني فكتابتها باكثر من قيمتها جارت الكتابة فان عجزت نفسها ردت في الرق وتسمى في قيمتها كذا في المبسوط * واذا كاتب مديرة جاز لانها باقية على ملكه كام الولد وان مات المولى ولا مال غيرها كانت بالخيار بين أن تسعى في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وادامات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها السعاية بالاجماع كذا في المصمرات * واذا كاتب مديرة فولدت ولدا ثم ماتت يسعى الولد فيما عليها فان كانا ولدين فادى أحدهما المال كله من سعائه لم يرجع على صاحبه بشئ وكذلك ان كاتب مديرتين جميعا وكل واحد منهما كليل عن الآخر ثم ماتا وترك أحدهما ولدا ولدت له في مكاتبته من أمته فعليه أن يسعى في جميع الكتابة كذا في المبسوط * وان دبر مكاتبته صح التدبير ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت عجزت نفسها وصارت مديرة فان مضت على كتابتها

فمات المولى ولا مال له غيرها فهي بالخيار ان شأنت سعت في ثلثي مال الكتابة أو ثلثي قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تسعى في الاقل منهما والخلاف في هذا الفصل في الخيار اما المقدار فتفق عليه كذا في الهداية * وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل كاتب عبد الله على ان المولى بالخيار ثلاثة ايام ثم انه دبره هل يكون تدبيره نقضا للكتابة قال لا ينبغي ان يكون تدبيره نقضا للكتابة لان الرجل يكتب المدير ويدبر المكاتب فلم يفعل فعلا منعه عن الكتابة كذا في التتارخانية * ولو كاتب عيدين مكاتبه واحدة على الف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم دبر احدهما ثم مات المولى وله مال كثير عتق المدير من ثلثه فسطت حصته من المكاتبه لوقوع الاستغناء له عن ادائها كما لو أعتقه المولى في حياته وأخذ الورثة بحصة الاخرى ما شاؤا فان اداها المدير رجوع بها عليه كما لو اداها قبل عتقه وان لم يكن له مال غيره ما عتق المدير بالتدبير من الثلث ويسعى فيما يجب عليه فان كانت قيمة كل واحد منهما ثلثمائة ومكاتبتهما ألف بطلت حصصة المدير من المكاتبه واعتبر قيمته ثلثمائة لانه اقل والمتيقن من حق المولى هو الاقل فعرفنا ان المال ثلثمائة قيمة المدير وخمس مائة حصصة الاخر من المكاتبه وذلك ثلثمائة وثلثه وذلك مائتان وستة وستون وثلثا درهم يسلم للمدير من قيمته ويسعى فيما بقي وهو ثلاثة وثلاثون ثم يؤخذ المدير بما بقي على المكاتب لانه صكفيل به ولا يؤخذ لمكاتب بما على المدير لانه قد خرج من المكاتبه وزعمه السعاية من قبل التدبير والمكاتب لم يكن كفيل عنه بذلك فان كانت قيمة كل واحد منهما ألف درهم ومكاتبتهما ألف درهم فاختر المدير ان يسعى في الكتابة فله ذلك لان ذلك ربما يتفقه عسى ان يكون بدل الكتابة شجما مؤجلا واذا اختار ذلك سقط ثلث المكاتبه لانه عتق ثلثا رقبته بالتدبير والوصية كانت له بما هو حق المولى ولهذا يسقط ثلث المكاتبه ويبقى للورثة ثلثا المكاتبه عليهم يأخذون بذلك أي ما شاؤا فان ادى المدير رجوع على الاخر ثلثة ارباع ذلك مقدار حصته وهو خمس مائة وان ادى المكاتب رجوع على المدير ربع ذلك وهو مقدار ما بقي من حصته كذا في المبسوط * مكاتبه ولدت بنتا ثم ولدت ابنت بنتا ثم اعلى المولى الوسطى تعتق السفلى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تعتق كذا في الكافي ٧ * مكاتبه ولدت ابنة فكبرت وارتدت ونحقت بالدار ثم أسرت لم تكرر فيشا فتحبس حتى تتوب او تموت كما لو كانت الام هي التي فعلت ذلك فان ماتت المكاتبه من غير وفاء فان القاضي يخرج الابنة من الحبس حتى تسعى فيما على امها * مكاتبه ولدت ولدا ثم قتلتها الولد فقملها بجر له موتها وليس عليه من جنايته شيء وان جنت الام جناية على انسان ثم ماتت قبل ان يقضى عليها بشيء يسعى الولد في الجناية والكتابة فان عجز نظر فان كان القاضي قضى لولي الجناية بالقيمة فهو بمنزلة الدين على الولد يباع فيه وان كان القاضي لم يقض لولي الجناية بشيء بطلت الجناية بعجزه كما لو عجزت في حال حياتها قبل قضاء القاضي ثم ماتت كذا في المبسوط * مريض كاتب عبده على ألف درهم فماتت قيمته ألف درهم ولا يخرج من ثلثه فان العبد يخير ان شاء عجل ما زاد من قيمته على ثلث مال الميت وان شاء رد في الرق كذا في المحيط * واذا كاتب المريض عبده على الفين الى سنة وقيمته ألف ثم ماتت ولا مال له غيره ولم تجز الورثة فانه يؤدي ثلثي الفين حالا والباقي الى اجله او يرده رقيقا عند أبي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يؤدي ثلثي الف حالا والباقي الى اجله وان كاتبه على الف الى سنة وقيمته الفان ولم تجز الورثة ادى ثلثي القيمة حالا او يرده رقيقا في قولهم جميعا كذا في الهداية * ولو كاتبه في صحته على الف درهم وقيمته خمسمائة ثم أعتقه في مرضه ثم مات ولم يقبض شيئا فانه يسعى في ثلثي قيمته وكذلك ان وهب له جميع ما عليه من الكتابة في مرضه وهو حي يسعى في ثلثي قيمته وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كاتبه في صحته ثم اعلى

٧ يوجد في بعض النسخ بعد قوله كذا في الكافي زيادة نصها لانها تتبع للعليا لا للوسطى لانه لا تتبع للتابع وله أنها تتبع لهما فيعتق كل منهما انتمت والظاهر أنها ليست من أصل التأليف لعدم عزوها لاحد كما هو العادة المستمرة في هذا الكتاب من عزو كل المسائل والغالب فيه حذف التوجيهات والآدلة

في مرضه فهو بالخيار ان شاء سعي في ثلثي قيمته وان شاء سعي في ثلثي ما عليه وان كان المولى قد قبض ذلك منه خمسمائة ثم اعتقه في مرضه سعي في ثلثي قيمته ولم يحاسب له شيء مما أدى قبل ذلك وهذا عند مباح وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان اختار فسخ الكتابة والسعاية في ثلثي قيمته وان أدى الامانة درهم ثم اعتقه في مرضه او وهب له الباقي سعي في ثلثي لمائة كذا في المبسوط * واذا كاتب الرجل عبده في مرض موته بالف درهم وقيمته الف درهم ولا مال له غيره ثم اقر في مرضه بالف في يده انما اوديعته لهذا المكاتب اودعها اياه بعد الكتابة والالف اوديعته من جنس بدل الكتابة ثم مات جازا قراره من الثلث يريد به اذا كانت الكتابة في المرض وان كانت الكتابة في حالة الصحة وباقي المسئلة بحاله اعتبر اقراره من جميع المال ولو اقر بالف اجرد من بدل الكتابة وكانت الكتابة في حالة الصحة يعتبر اقراره من جميع المال فان قال المكاتب في استردا الجيد واعطى مثل حقل لم يكن له ذلك ولو اقر بالزبوف في يده انما اوديعته لمكاتبه وبديل الكتابة الف جياذ ليصح اقراره اذا كان عليه دين الصحة ويقسم هذا الالف بين غرماء الصحة ويؤخذ المكاتب بمعا عليه هكذا في المحيط * ولو كاتب رجل عبده في مرضه ولا مال له غيره فجاز الورثة في حياته فاهم ان يمتنعوا من الاجازة بعد موته كما في سائر الوصايا كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في التجميع مكاتب اقر اولاه في صحة بالف درهم وقد كان المولى كاتبه على الف درهم واقر المكاتب لاجني بالف درهم في صحة ايضا ثم مرض المكاتب وفي يده الف درهم فقضاها الى المولى من المكاتبه ثم مات من ذلك المرض وليس له مال غيرها فالالف يقسم بين المولى وبين الاجني على ثلاثة اسهم سهمان للمولى وسهم للاجني ولو ان المكاتب ادى الالف الى المولى من الدين الذي اقر به للمولى في صحة ثم مات فالاجني احق بهذا الالف وبطل دين المولى ومكاتبته وكذلك ولم يقضه لادين ومات وتركه فهو للاجني ولترك المكاتب ابنا ولد له في كتابته فالاجني احق بهذا الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالكتابة ولدين لقيامه مقام الاب ولو كان المكاتب قد قضاها المولى من الدين المتبر به قبل الموت ثم مات وترك بنهما ولو اداني كتابته كان الاجني احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادى الابن المكاتبه والدين الذي على الاب لا يتبع القضاء الى الاجني كذا في المحيط * ولو كاتبه في مرضه على مكاتبته مثله ثم اقر باسقيائه فان كان عليه دين يحيط بماله لا يصدق في شيء الا ان العبد يعتق ويؤخذ بالكتابة كما رايت في حقه وان لم يكن عليه دين وهو يخرج من ثلث ماله فهو حر ولا شيء عليه وان لم يكن له مال سواه فعليه السعاية في الثلثين في المكاتبه للورثة لا ان تكون قيمته اقل فحينئذ يسعي في ثلثي قيمته وكذلك واقرانه كان كاتبه في صحة واستوفى وان كاتبه في صحة ثم اقر في مرضه بالاستيفاء صدق في ذلك بخلاف ما اذا كاتبه في مرضه هكذا في المبسوط * كاتب له على مولا دين في حال الصحة فاقر في مرضه اياه قد استوفى ماله على مولا وعليه دين الصحة ثم مات لم يدع مالا لم يصدق على ذلك * رجل كاتب عبده الى الف درهم في صحة ثم ان المكاتب اقر في مرضه للاجني بالف درهم ثم مات المكاتب لم يترك الالف فالاجني احق بالالف من المولى وان كان دين المولى دين الصحة دين الاجني دين المرض بخلاف ما اذا كان دين الصحة لغير المولى حيث كان اولي بالقضاء من دين المرض كذا في المحيط * وان مكاتبه اقر عبده موته انه كاتب عبده فلانا وتوفي مكاتبته لم يجز فوه وكذلك وكاتب في مرضه بأقل من قيمته لم يجز كذا في المبسوط * رجل كاتب عبده الى الف درهم واقرضه اولى الف درهم وذلك في صحة المكاتب ثم مات المكاتب وترك الف درهم وله اولاد احرار من امرأة حرة فان القاضي يقرض بالالف للمولى من المكاتبه وليس للمولى ان يجزله من الدين وان كان له اولاد من امرأته هي معتقه غيره فالاب جاز لا يراد الى واليه ولو ترك

أكثر من الف درهم أخذ المولى الفضل حتى يستوفي الألف الذي أقرضه فان بقي شيء من دين المولى
يصرف الى الورثة كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب السادس فيمن يكاتب عن العبد) *

حر قال لمولى العبد كاتب عبدك فلانا على الف درهم على أني أن أدت اليك ألفا فهو حرف كاتبه المولى على
هذا الشرط وقبل الرجل ثم أدى ألفا فانه يعتق لوجود الشرط من غير قبول العبد وجارته وإذا بلغ العبد
فقبل صار مكاتبا ولو قال العبد لا أقبله فأدى عنه الرجل الذي كاتبه لا يجوز لان العقد ارتد برده
ولو ضمن الرجل لم يلزمه شيء ولو لم يقبل على أني أن أدت اليك ألفا فهو حرف أدى لا يتق قياسا وفي
الاستحسان يعتق ولو أدى الحر البديل عنه لا يرجع على العبد لانه متبرع كذا في التبيين * وهل له
أن يسترد ما أدى الى المولى ان أداءه بحكم الضمان يستردّه وصورته أن يقول كاتب عبدك على الف على
أنى ضامن فيرجع عليه لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن غير الواجب وان أداءه بغير ضمان لا يرجع
لانه متبرع فلو أدى البعض له أن يرجع سواء أدى بضمه ان أو غير ضمان ولكن لو أدى البعض بعد
اجازة العبد لا يرجع لان ثمة - صل مقصود آخر وهو براءة ذمة العبد عن بعض البديل هذا اذا أراد أن
يرجع على المولى قبل اجازة العبد فلو أراد الرجوع بعد اجازة العبد فلو أدى بحكم الضمان يرجع وان
أدى بغير الضمان لا يرجع سواء أدى الكل أو البعض كذا في العيني شرح الهداية * وان كاتب الحر
على عبد حل على أن يضمن عنه المكاتبه لم يجز لانه لم يجب البديل بقبول الحر على العبد ولا يمكن
اجتباب بديل الكتابة على الحر ابتداء بقبوله وكذلك ان كان ذلك العبد ابسا لهذا الحر وهو صغير او كبر
لانه لا ولاية للاب على الابن في الزام المال عليه فهو كالاجنبي في ذلك وكذلك عبد وابن له صغير لرجل
واحد كاتب الاب على ابنه لم يجز الا أنه ان أدى الاب عنه في الوجهين يعتق استحسانا كذا في المبسوط
* ولو كاتب العبد الحاضر والعبد الغائب وقبل الحاضر صرح العقد عنهما استحسانا وأيهما أدى عتقا
ويجبر المولى على قبوله وأيهما أدى لم يرجع على صاحبه بشئ وان وهب المولى بديل الكتابة للحاضر
عتقا وان وهبها للغائب لم يعتق لانه لا شيء عليه فلم تصح الهبة فان قل العبد الغائب العقد فهو لغو
والكتابة لازمة للشاهد كما لو لم يقبل وليس للمولى أن يأخذ الغائب بشئ من البديل لانه لم يلتزم شيئا بل هو
تبع في العقد كولد المكاتب فان حر المولى العبد الغائب عتق وسقط عنه حصته من المكاتبه فاذا بطلت
حصته من المكاتبه لم يعتق الحاضر حتى يؤدي حصته وان حر الحاضر عتق وبطل عنه حصته من
المكاتبه ويؤدي الغائب حصته حالا ولا رد في ارق كذا في السكا في فان مات الغائب لم يرجع عن
الحاضر بشئ منه وان مات الحاضر فليس للمولى أن يطالب الغائب بشئ من البديل ولكن ان قال الغائب
أنا أدّى جميع المكاتبه وجاء بها وقال المولى لا اقبلها ففي القياس للمولى أن لا يقبل وفي الاستحسان
ليس للمولى أن لا يقبل منه ويقتان جميعا باداء هذا الغائب ولكن لا يثبت الاجل في حقه واذا كانا
حيين فأراد المولى بيع الغائب لم يكن له ذلك في الاستحسان كذا في المبسوط * وان كاتب الامّة عن
نفسها وعن ابنين صغيرين لها صبح وأي أدى لم يرجع وهذا استحسان وأيهما أدى يجبر المولى على القبول
وقبول الاولاد الكتابة وردّهم لا يعتبر ولو أعتق الام بقي عليهم من بديل الكتابة بحصتهم يؤدونها
في الحال ويطالب المولى الام بالبديل دونهم ولو أعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نجومها
ولو اكتسبوا شيئا ليس للمولى أن يأخذه ولا له أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبهم لا يصح ولها يصح
فتمتق ويعتقون معها كذا في التبيين * رجل كاتب عبده على نفسه وولده الصغار هو جاثقان بنجر

قبل ادراك الرلد أو بعده فرد في الرق كان ذلك ردًا للولد أيضًا فان أدرك ولده فقسا لوالدهن نسعى في المكاتبه لم يلتفت اليهم وكذلك لو كانوا بالغين حين عجز الاب وان مات الاب ولم يدع شيئًا سعى في المكاتبه على التجوم فان كانوا صغارًا لا يقدرون على السعاية ردوا في الرق وان كانوا بدرون عليهم فسعى بعضهم في المكاتبه فأذا هم يرجع على اخوته بشي فان ظهر للاب مال كان ميراثًا بينهم ولم يكن لهذا ان يأخذ من تركه الاب ما أدى وكان للمولى أن يأخذ كل واحد من الاولاد بجميع المال لا باعتبار أنه دين في ذمته ولكن باعتبار أنه قائم مقام أبيه وفيما هو من حقوق الاب كان قبوله صحيحا في حق الاولاد فيأخذ كل واحد منهم بجميع المال كأنه ليس معه غيره ولهذا لو مات بعضهم لا يرفع عن بقية من المكاتبه كما لو كان معدومًا في الابتداء فان أعتق المولى بعضهم رفع عنهم حصه قيمة العتق وان كانت فيهم جارية فاستولدها السيد أخذت حقرها وهي مكاتبه على حالها ليس لها أن تجز نفسها لما كان اخوتها الا يرى أنهم لو أذوا واعتقت هي أيضا وان كان الاولاد كبارا حين كاتب على نفسه وعلمهم بغير أمرهم وأدى بدل المكاتبه عتقوا ولم يرجع بشي منها عليهم كذا في المبسوط * ولو كاتب عن عبد رجل رضيع وقبل عنه أخني آخر ورضى المولى لم يجز فان أدى اليه المكاتبه يتق استحسانا كذا في محيط السرخسي * رجلار لكل واحد منهما عبده كاتباهما معا على ألف درهم كتابة واحدة ان أدبا عتقا وان عجزا ردوا في الرق قال يكون كل واحد منهما مكاتبًا بحصته لصاحبه حتى اذا أدى حصته من البذل الى مولاه يتق كذا في المبسوط * والله أعلم

* (الباب السابع في كتابة العبد المشترك) *

عبد بين رجلين أذرا أحدهما لصاحبه أن يكتب نصيبه بألف درهم ويقبض بدل الكتابة فكتبه في حظه فقط عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الكتابة تجزى عنده وليس لشريكه الفسخ فان أدى ألفا يتق حظه ولا يضم لشريكه لانه برضاه ولكن يسعى العبد في نصيب الساكت وان أدى بعض الألف أو كله سلم له وليس للساكت ان يأخذ منه نصفه لان ذنبه له بقبض البذل اذن للمكاتب بالاداء والاذن بالاداء تبرع منه بنصيبه من الكسب على المكاتب وقد تم قبض المكاتب وسلم كله له الا ذاهاه قبل الاداء فيصح نفيه لانه تبرع لم يتم ولو أذره وهو مريض وأدى من كسبه بعد الكتابة صح من كل ماله وان كان قد اكتسب قبل الكتابة وأذن له في الكتابة راقبض منه نفذ من الثالث وعند ما لا تجزى فيكون الاذن بكتابة نصيبه اذنا بكتابة لكل فاذا كاتبه يكون مكاتباهما ويكون بدل الكتابة بينهما واذا قبض المكاتب شيئا يكون بينهما قبل العجز وبعد ولو كان بلا اذن صاحبه له حق الفسخ عند الكل وار لم يفسخ حتى أدى بدل الكتابة يتق حظه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وللساكت ان يأخذ من الذي كاتب نصف ما أخذ من بدل الكتابة لانه كسب عبد مشترك ثم يظن ان كاتب كله بالألف لا يرجع على المكاتب بشي مما أخذ منه شريكه وان كاتب نصيبه بألف رجوع على العبد بما أخذ منه شريكه وعنده ما اذا أدى بدل الكتابة يعتق كله ويغرم المكاتب لغريمه نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في نصف قيمته ان كان معسرا كما لو أعتقه أحدهما بغير عوض وللساكت ان يأخذ من العبد نصف ما بقي في يده من الاكساب ولو كاتب أحدهما كله أو حظه بألف ثم كاتب الآخر كله أو حظه بمائة دينار صار مكاتباهما معا عنده فلان الكتابة تجزى فنذت كتابة كل في نصيبه واما عندهما فلان الاول اذا كاتب نصيبه صار مكاتباه ولا تخرق الفسخ فاذا كاتبه كان فسخا منه في نصبه وأيهما قبض شيئا من بدل نصيبه لا يشاركه صاحبه في ذلك وتعلق عتق

نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المسمى في كتابة نصيبه فان أدى اليهما معا فالولاء لهما
عندهم وان قدم أحدهما صار ككاتبهما حرهما أحدهما فيعتق نصفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ويبقى نصيب صاحبه مكاتب ولا ضمان ولا سعاية الا أن يعجز المكاتب فيضم القابض نصيب صاحبه
ان كان موسرا ويسعى المكاتب في نصف قيمته ان كان معسرا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد
رحمه الله تعالى يضمن الاقل من قيمة نصيبه ومن بدل الكتابة في اليسار وفي الاعسار يسعى في ذلك
كذا في الكافي * واذا كاتب الرجلان عبدتهما مكاتبه واحدة فأدى الى أحدهما حصته لم يعتق
نصيبه منه مالم يؤد جميع الكتابة اليهما وان أعتقه أحدهما جاز وكذلك ان وهب له نصيبه من
المكاتبه أو أبرأه منه عتق وكذلك ان سلم الشريك للقابض ما قبض أو كان قبض نصيبه بان شريكه
ثم المكاتب بالخيار بعد اعتاق أحدهما اليه ان شاء عجز ويكون الشريك بالخيار بين التضمن والسعاية
في نصف القيمة والعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبين العتق والسعاية ان كان المعتق معسرا
وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن المعتق نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى له بد في نصف
قيمته ان كان معسرا كله ومذهبه في العبد المشترك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من
نصف القيمة ونصف ما بقي من الكتابة وكذلك يسعى العبد في الاقل عند عشرة المعتق وان اختار
المضي على المكاتبه ثم مات عن مال كثير أخذ المولى الذي لم يعتق نصف المكاتبه من ماله كما كان
يطالبه به في حياته ثم الباقي بعد ذلك لورثته واذا كاتب الرجلان عبدتين بينهما مكاتبه واحدة ان أديا
عتقا وان عجزا رد افاه يكون كل واحد منهما مكاتبهما على حدة بخصته وذلك بان يقسم المسمى
على قيمتهما ويكون كل واحد منهما مكاتباً بخصته واذا أدى أحدهما حصته اليهما عتق بخلاف ماله
كانا رجل واحد كذا في المبسوط * مكاتب بين رجلين كوتب على ألف فقبض أحدهما ست مائة
وأبرأه الآخر عن اربعة مائة قال محمد رحمه الله تعالى يعتق المكاتب وما قبض الاول يكون بين الاول
والمبرئ على ستة مائة اني فتاوى قاضي خان * واذا كان العبد بين رجلين مرض أحدهما وكاتبه
الصحيح باذنه جاز ذلك وليس للوارث ابطاله وكذا اذا أذن له في القبض وقبض بعض بدل الكتابة
ثم مات المريض لم يكن للوارث أن يأخذ منه شيئا كذا في المحيط * واذا كانت جارية بين رجلين
كاتبها فوطئها أحدهما فمات بولد فادعاه ثم وطئ الآخر فمات بولد فادعاه ثم عجزت فهي أم
ولد الاول ويضم نصف قيمتها ونصف عقرها بوطئ جارية مشتركة ويضمن شريكه كمال عقرها وقية
الولد ويكون ابنه وأيهما دفع العقر الى المكاتبه جازو عجزت ترد الى المولى وهذا كله قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هي أم ولد الاول ولا يجوز وطئ الآخر
لانه لما ادعى الاول ولد صار كله أم ولد له لان أومية الولد يجب تسكيما بالاجماع ما أمكن وقد
أمكن بفسخ الكتابة لانها قابلة للفسخ فتفسخ فيما لا يتضرره المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراه
ما أمكر واذا صار كلها أم ولد فلا يثبت نسب لولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير أنه لا يجب عليه
المداشيه ويلزمه جميع العقر اذا بقيت الكتابة وصار كلها مكاتبه له قيل يجب تسليمها نصف بدل
الكتابة وقيل يجب كل البدل كذا في الهداية * وعليه الجمهور كذا في الكافي * ويضمن الاول
لشريكه في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى نصف قيمتها مكاتبه موسرا كان أو معسرا وفي قول
محمد رحمه الله تعالى يضمن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابة واذا كان في
اليطا ما لكن دبرها ثم عجزت بطل التدبير وهي أم ولد الاول ويضم لشريكه نصف عقرها ونصف
قيمتها وولد الاول وهذا قولهم جميعا كذا في الهـ اية * مكاتبه بين رجلين ولد ابنه ثم وطئ

أحدهما الابنة فعلفت منه قال يثبت نسبه منه والابنة على حالها ليس لها أن تخرج نفسها من
الكتابة لتكون أم ولد للمستولد وعلى المستولد عقرها وإكر عقرها للام بمنزلة كسبها وانها تابعة
للأم في الكتابة فإن عجزت المكاتبه صارت الابنة أم ولد للواطي لأن المانع من ظهور أمية الولد
في نصيب شريكه منها قد ارتفع بعجز الأم وانما تصير أم ولد له من حين علفت منه فلهذا يضمن لشريكه
نصف قيمتها يوم علفت منه وإن لم تجز فأعتق الشريك الآخر الابنة بعد علوقها من الأول عتقت عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن نصيب الابنة باق على ملكه ما بقيت الكتابة فيها فينفذ عتقه
ولا سعاية عليها وولدها حر ولا سعاية عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا والمكاتبه باقية
على حالها تعتق بالاداء أو تجز فتكون أمة بينهما مكاتبه بين رجلين ولدت فأعتق أحدهما الولد
عتق نصيبه منه وهو على حاله - حتى تجز الأم أو تعتق فإن عتقت عتق معها فإن عجزت فقد زال معنى
التبعية وصار الولد متصوفا وهو مشترك بينهما ما أعتقه أحدهما فيكون حكمه حكم العبد المشترك
يعتقه أحد الشريكين وإذا اختار التضمين يضمنه نصف قيمته وقت اعتاقه لا وقت عجز الأم مكاتبه
بين رجلين ولدت ابنة فوطئا لابنة فعلفت فولدت منهما ثم ماتا فالابنة حرة لأنها كانت أم ولد لهما
فتمتعت بموتهم ما كملوا أعتقاها وبقيت الأم على مكاتبتهما ولو كانت الأم هي التي ولدت منهما ثم ماتا
عتقت هي بجهته الاستيلاء وعتق ولدها أيضا وإن عجزت ثم ولدت منهما بعد ذلك فالولد الأول رقيق
كذافي المبسوط * مكاتب بين رجلين أعتقه أحدهما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ضمان
عليه في ذلك لشريكه موصرا كان أو معسرا لأن نصيب الآخر مكاتب على حاله ليكون العتق متجزئا
عنده فإن أدى عتق والولاء بينهما وإن عجز صار كعبد بين اثنين أعتقه أحدهما وعلى قوله ما عتق
والولاء له فإن لم يعتقه أحدهما ولا كره دبره صار نصيبه مدبر أو يكون على حاله لأن التدبير
لا ينافي الكتابة فإن أدى الكل عتق والولاء يثبت منهما وإن عجز صار كعبد بين اثنين دبره
أحدهما صار نصيبه مدبرا ولشريكه خمس خيارات إن كان موصرا وإن كان معسرا فأربع خيارات
وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم يدبره ولا كن كانت جارية فجاءت بولد فأدعاه أحدهما
يثبت نسب الولد منه وصار نصيبه أم ولد له ثم المكاتبه بالخيار إن شاءت مضت على الكتابة وإن
شاءت عجزت نفسها ولا تصير كاهن أم ولد فإن مضت على المكاتبه أخذت منه عقرها واستعانت به على
اداء بدل الكتابة وإن عجزت نفها وردت في الرق فانها تصير أم ولد للمستولد ويضمن الشريك نصف
قيمتها للشريك مكاتبه ونصف عقرها ولا يغر من قيمة الولد شيئا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
كذافي البدائع * رجل كاتب جاريته ثم مات عن ابنتين فاستولدها أحدهما فهي بالخيار إن شاءت
عجزت فكانت أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه وإن شاءت مضت على كتابتها
وأخذت عقرها وإذا كاتب الرجلان جارية بينهما مكاتبه واحدة ثم ارتد أحدهما عن الإسلام فادت
المكاتبه اليهما ثم قتل مرتدا قال لا تعتق وليس أدؤها إلى المرتد بشيء في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى ويرجع الورثة على الشريك بنصف ما أخذ كما لو كان هو أخذ نصيبه وحده ولهذا لا يعتق
نصيب الشريك منها أيضا ثم يستعونها في النصف الباقي فإن عجزت ردت في الرق بمنزلة مكاتبه
أدت نصف البذل إلى المولىين ثم عجزت وإن كاتبها في حالة الردة لم يجز قبضه لبذل الكتابة فلو لحق
المرتد منهما بدار الحرب فادت جميع الكتابة إلى الشريك الآخر لم تعتق وإن أدت إلى الشريك
الباقي وإلى ورثة المرتد عتقت إذا كان قد قضى بلحقه كما لو مات فدفعت الكتابة إلى الشريك الحي
وإلى ورثة الميت وإن عجزت به ما ارتد أحدهما فادها في الرق ثم قتل المرتد على رده فهي على

مكاتبها وإذا ارتد الشريك كان معانم عجزت المكاتبه فرداها في الرق فان أسلمها فهي أمة فنة بينهما وان قتلها على الردة فهي على مكاتبها وإذا كانت المكاتبه بين رجلين فولدت ابنة ثم ان أحدا المولين ومات الابنة فمعلقت منه ووطئ الاخر الام فمعلقت منه فقالنا نحن نجحز فذلك لهما والمراد ان للام ان تجحز نفسها لانه تلقاها جها حرة وأما الولد ليس من هذا الخيار في شيء فاذا اختارت الام المضي على الكتابة أخذت كل واحدة منهما ماعقرها من الواطئ وعقر الابنة يكون للام بمنزلة الكسب وان عجزت كانت كل واحدة منهما أم ولد للذي وطئها ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لثريكة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجل نصيبه من عبده بغير إذن شريكه فلم يشرك أن يرث ذلك ولا يرثه الا بقضاء القاضى الا ان يرضى العبد ومولاه الذي كاتبه أن يقضى الكتابة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا كذا في المبسوط * والله أعلم

* (الباب الثامن في عجز المكاتب وموته وموت المولى وحنايته على المولى وحناية المولى أو غيره عليه) *

اذا عجز المكاتب عن نجم نظرا لما تم في حاله فان كان له دين يقبضه أو مال يقدم عليه لم يجعل بتجيزه وانتظر عليه اليومين والثلاثة نظرا للجانبين والثلاثة هي المدة التي ضربت لا بلاه الا عذار فلا يراد عليه فان لم يكن له وجه وطلب المولى تجيزه عجزه ونسخ الكتابة وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وهو الصحيح كذا في المضمرات * فان أدخل المكاتب بنجم فرداه مولاه عند غير سلطان برضاه فهو جائز وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالقسح كذا في الكافي * وتنسخ الكتابة بالاقالة وكذا تنسخ بنسخ العبد من غير رضى المولى بأن يقول فسخت الكتابة أو كسرتها سواء كانت فاسدة أو صحيحة والمولى لا يملك القسح من غير رضى العبد وهل تنسخ بالموت أم بموت المولى فلا تنسخ بالاجماع لانه ان كان له كسب فيؤدى الى ورثة المولى فيعتق وان لم يكن في يده كسب فيكسب فيؤدى فيعتق وان عجز عن الكسب رد الى الرق كما لو كان المولى حيا واذا مات المولى فأدى المكاتب مكاتبته أو بقیة منها الى ورثته وعق فالولاء كور من عصبة المولى وان عجز بعد موت المولى ورد الى الرق ثم كاتبه الورثة كتابة أخرى فأدى اليهم وعق فالولاء للورثة على قدر موارثتهم أم بموت المكاتب فينظر ان مات عن وفاء لا تنسخ عندنا وان مات لاه وفاء تنسخ بالاجماع ولا تنسخ برودة المولى بأن كاتب مسلم عبده ثم ارتد المولى لانها لا تبطل بموت المولى حقيقة فموته كما أولى أن لا تنسخ كذا في البدائع * واذا مات لاه وفاء ولا عن ولدها خلت في بقاء الكتابة قال الاسكاف تنسخ حتى لو تطوع انسان بأداء بدل الكتابة عنه لا يتبل منه وقال أبو الليث رحمه الله تعالى لا تنسخ ما لم يقض بجحزه حتى لو تطوع به انسان عنه قبل القضاء بالقسح جاز ويحكم بعتقه في آخر حياته كذا في التبيين * وان مات وله ولد من حرته وترك دينافيه وفاء بمكاتبته فحضى الولد فحضى بها على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء بعجز المكاتب وان اختصم مولى الام ومولى الاب في ولائه فقضى به المولى الام فهو قضاء بالعجز كذا في الهداية * واذا مات المكاتب عن وفاء وعليه دين وله وصايا من تدبير وغيره وترك ولدا حرا وولده ولد في المكاتبه من أمته بدى من تركته بدينون الاجانب ثم بدين المولى ان كان ثم بالمكاتبه فان أدت حكم بحريته والباقي ميراث بين أولاده وبطلت وصاياه لانه تبرع فان مات المكاتب وترك ألفا وعليه للمولى الف درهم دين وبطل الكتابة بدى بدل الكتابة استحسانا وفي القياس يبدا بالدين وان لم يترك مالا الا دينا على انسان فاستسحق الولد المولود له في الكتابة ولادين على المكاتب سواهما فجحز عنه وقد أيس من الدين أن يخرج فانه يرث في الرق كذا في المبسوط * وان

مات المكاتب وعليه دين وجناية وبذل الكتابة ومهر امرأة تزوجها بغير إذن المولى بدى بالدين ثم بالجناية ثم ببذل الكتابة ثم بالمهر الاقوى فالاقوى وكذلك ان لم يترك مالا لكن ترك اولادا وولدوا في كتابته سعى الاولاد فيها على نحو ما وصفنا لان ترك ولد يؤدى كترك مال يؤدى به كذا في خزنة المقتنين * مكاتب اشترى ابنه ثم مات وترك وفاء ورثة ابنه وكذا لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة ولو مات المكاتب وترك مالا وولدا كوتب معه أو ولد في كتابته ووصيا فالوصى يؤدى بدل الكتابة من ماله ويقتضى في آخر جزه من أجزاء حياته وورثه أولاده ومالك الوصى يبيع العروض ولا يملك بيع العقار والدراهم والدنانير ولا يرث الولد المولود من الولد المحران مات الولد المحر قبل أداء بدل الكتابة كذا في الكافي * وما أدى المكاتب من الصدقات الى مولاه وعجز طاب لسيدته ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى يطيب للمولى عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يطيب والصحيح انه يطيب بالاجماع كذا في التبيين * عبد جنى فكاتبه مولاه وهو لا يعلم بالجناية ثم عجز فانه يدفع أو يفدى وكذلك مكاتب جنى فلم يقض به حتى عجز وان قضى عليه في كتابته ثم عجز فهو دين يباع فيه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الجامع الصغير * وان صاح المكاتب عن دم عمه أو قربه ولم يؤد بدل الصلح حتى عجز ورد في الرق فالصلح في حق المولى فالدول لا يؤخذ به الا بعد العتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يؤخذ في الحال وان أقر مكاتب بأنه اقتض بالاصح حرة أو أمة أو صبيبة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هذا اقرار بالجناية يؤخذ به مادام مكاتب اذا عجز لم يؤخذ به ارتد مسلم وله عبد وكاتبه ابنه فقتل المرتد بطل عقد الكتابة مكاتب ارتد ولمحق بدار الحرب بوقع أمره فان مات أدى بدل الكتابة من ماله وقسم ما بقي بين ورثته فان عاد مسلما سلم ماله اليه كذا في الكافي * واذا قتل عبد المكاتب رجلا خطأ قيل للمكاتب ادفعه أو افده بالدية واذا قتل عبده رجلا عمدا فله ان يصلح عنه على مال يؤديه لتسلم له نفسه كما للعبد ذلك في ملكه ثم يؤخذ به وان عجز وان جنت امته جناية خطأ فباعها أو وطئها فولدت منه وهو يهلم بالجناية فهذا منه اختيار وعليه الارش وان قتله عبده عمدا فلعبد في قتل مولاه عمدا كاجنبي آخر في وجوب القصاص عليه كالحرق اذا قتله عبده فالمكاتب مثله ثم المكاتب اذا قتل عمدا فهو وعلى ثلاثة أوجه ان لم يترك وفاء فالقصاص واجب للمولى وان ترك وفاء وله وارث سوى المولى فلا قصاص على القاتل لاشتباهه من يستوفيه وكذلك لو اجتمع لم يكن لهما استيفاء القصاص وان قتل ولا وارث له سوى المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب القصاص لمولاه كذا في المبسوط * وان جنى المكاتب على مولاه أو رفيق المولى كانت جنايته مستبرة وكذا جناية المولى على المكاتب أو رقيقه كذا في فتاوى قاضي خان * واذا استهلك عبد المكاتب مالا فهو دين في عتقه يباع فيه وان جنى عبده ثم عتق المكاتب فهو على خياره وان عجز فاختار الى المولى وان كان العبد وامرأته مكاتبين كتابة واحدة فولدت ولدا فقتله المولى وقيمته أكثر من الكتابة فقيمته على مولاه في ثلاث سنين وان كانت الكتابة قد حلت قام سهمهم بها ثم على المولى اداء فضل القيمة الى الام ورجعت الام على الاب بما أدت عنه من ذلك وان كانت المكاتب لم تحل أدى المولى القيمة الى الام وان كان الابن مكاتباً معهما فقتله المولى ثم حلت القيمة اقتص منها بقدر الكتابة ان كانت المكاتب حلت أو لم تحل ويؤدى الى ورثة المولى فضل القيمة والاب والام حصته من المكاتب ثم يقسم ذلك كله بين ورثة الابن على فرائض الله تعالى ويرث أبواه معهم واذا جنى المكاتب جناية خطأ فانه يسى في الاقل من قيمته ومن أُرش الجناية فان جنى جناية أخرى بعد ما حكم عليه بالاقل في الجناية الاولى يلزمه

بالمجنانية الثانية أيضا الاقل من قيمته ومن ارش المجنانية وان كانت المجنانية الثانية قل أن يحكم عليه بموجب المجنانية الاولى فليس عليه الاقيمة واحدة عندنا كذا في المبسوط * اذا حفر المكاتب بئر على قارعة الطريق فوقع فيها انسان وجب عليه أن يسعى في قيمته يوم حفر ثم اذا وقع فيها آخر لا يلزمه أكثر من قيمة واحدة سواء حكم الحاكم بالاولى أو لم يحكم كذا في البدائع * ولو سقط حائط له مائل قد أشهد فيه على انسان فقتله فعليه أن يسعى في قيمته وان وجد في داره قتيلا أخذ بقيته يوم وجد القتيلا فيها الا أن تكون قيمة المكاتب أكثر من الدية فينتص حينئذ عشرة دراهم من الدية وان جنى جنانية ثم عجز فان كان قد قضى عليه بالسعاية في دين عليه يباع بها وان لم يقض بها عليه خير المولى بين الدفع والقضاء وان جنى عليه فالواجب أرش المالك وان قتل رجلا عمدا فعليه القود وان قتل ابن المكاتب أو عبده فلا قود على القتيل ولكن على الماتل القيمة لما تعذر ايجاب القصاص وهو المكاتب بمنزلة ساثر أكسابه وان عفوا فعفوهم باطل وان قتل المولى مكاتبته خطأ أو عمدا وقد ترك وفاء فعليه قيمته يقضى بها كتابته وكذلك لو قتل ابنه وان أقر المكاتب بجنانية خطأ أو عمدا فلا قصاص فيه واقراره جائز مادام مكاتبه وان عجز ورد في الرق بطلت عنه قضى عليه أو لم يقض وهو - هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في كتاب المجنانيات أن أبا يوسف ومحمد ارحمهما الله تعالى قال لا يؤخذ بمكاتبته ما قضى عليه منها خاصة وما أذاه قبل العجز لم يسترده عندهم جميعا كذا في المبسوط * ويؤخذ المكاتب بأسباب الحدود المخالصة وغيرها نحو الزنى والسرقة والشرب والسكر والقتل لان القن مأخوذ بها فانما المكاتب أولى ولا يقطع في سرقة من مولاة وكذا لا يقطع في سرقة من ابن مولاة ولا من امرأة مولاة ولا من كل ذي رحم محرم من مولاة وكذا لو سرق واحد من هؤلاء من المكاتب لا يقطع ولو سرق منه أجنبي يقطع بخصوصته كذا في البدائع * فان سرق المكاتب من أجنبي ثم رد في الرق فاشتراه ذلك الرجل لم يقطع وان سرق المكاتب من رجل ولذلك الرجل عليه دين فانه يقطع فان عجز المكاتب فطلب المسروق منه دينه فقضى القاضي أن يباع له في دينه وقد أبي المولى أن يفديه فانه يقطع في القياس وان سرق المكاتب من مكاتب آخر لمولاة لم يقطع كما لو سرق من مولاة وكذلك ان سرق من عبده كان بين مولاة وبين آخر وقد أعتق المولى نصيبه منه واذا سرق المكاتب من مضارب مولاة من مال المضاربة لا يقطع وكذلك لو سرق المكاتب مال رجل لمولاة عليه مثل ذلك دين كذا في المبسوط * وان مات سيد المكاتب قبل له أو المال الى ورثة المولى على نجوه فانه حرروه عتق وسقط مال الكتابة وان أعتقه أحد الورثة لا ينفذ عتقه كذا في السكافي * واذا مات المكاتب عن ولد حر فجاء رجل بوديعة فقال هذه للمكاتب فانه يؤدى منها المكاتبه ثم اقرار الرجل بالوديعة للمكاتب صحيح في حقه فتؤدى منها المكاتبه ولكن لا يصدق على جرو لواء قال رأيت لوقال المولى بنفسه هذه وديعة عندي للمكاتب أو أقرب دين مثل الكتابة أو قال قد كنت استوفيت الكتابة قبل موته أكان يصدق في جرو لواء الولد اليه فكذلك غيره وبهذا تبين انه ان تبرع انسان عنه بقضاء الدين بعدمونه لا يحكم بحريته واذا ترك المكاتب أم ولد وليس معها ولد بيعت في المكاتبه وان كان معها ولد سعت فيما الى الاجل الذي كان للمكاتب صغيرا كان ولدها أو كبيرها وان كان ترك مالا لم يؤخر الى أجله وصار حلالا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد ارحمهما الله تعالى حال أم الولد بغير الولد كحالها مع الولد في جميع ذلك حتى تسعى فيها الى الاحل واذا ترك المكاتب ولدين ولدا له في المكاتبه وعليه دين ومكاتبه سعي في جميع ذلك وأيهما أذاه لم يرجع على صاحبه وأيهما أعتقه المولى عتق كما لو أعتقه في حياة أبيه وعلى الآخر أن يسعى في جميع المكاتبه التي بقيت على الاب

والغرماء أن يأخذوا أيهما شاءوا بجميع الدين ولا يرجع الذي يؤدى منهما على صاحبه كذا في المبسوط * رجل كاتب عيدين له مكاتبة واحدة ثم إن أحدهما عجز ورده المولى أو قدمه إلى القاضي فردّه القاضي ولا يعلم القاضي بمكاتبة الآخر معه فإنه لا يصح رده ولو مات أحدهما عجزا فالمكاتبة لا تنفصم فإن غاب هذا الذي رد في الرق بسبب عجزه وجاء الآخر واستمعه المولى في نجس أو في نجسين فججز فأراد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك ولو أن رجلا من كاتبين مكاتبة واحدة فغاب أحدهما وقدم الشاهد العبد إلى القاضي وقبض عجزه لا يرده في الرق حتى يجمع المولى ان جميعا وهذا بخلاف رجلين لكل واحد منهما عبد على حدة كاتبهما كتابة واحدة ثم عجز أحدهما كان لمولاه أن يفسخ الكتابة وإن كان مولى الآخر غائبا كذا في المحيط * ولو كان المولى واحدا فغاب عن ورثة كان لبعضهم أن يرده في الرق بقضاء القاضي ولكن لورده بغير قضاء لم يصح ذلك منه كذا في المبسوط * وإن كان المكاتب هو الميت وترك ولد في ولد في المكاتبة لم يستطع المولى أن يرده واحدا منهما في الرق ولا آخر غائب كذا في المحيط * وإذا اشترى المكاتب عبدا من مولاه أو من غيره فوجده عبيدا له أن يرده على السائح فإن عجز ثم وجد السيد به عيبا وقد اشتراه المكاتب من غير السيد فليس له أن يرده بالعيب * مكاتب اشترى عبدا ثم باعه من سيده ثم عجز فوجد به السيد عيبا لم يستطع رده على عبده ولا يرده على بائعه من عبده وكذلك إن مات المكاتب بعد العجز ثم وجد السيد بالعبد عيبا لم يرده كذا في المبسوط * إذا مات المكاتب عن ولاء فقد ذفه إنسان لا يحسن قاذفه إلى مكاتب إذا تزوج بنت مولاه ثم مات المولى لا يفسد النكاح فإن مات المكاتب بعد ذلك أن ترك ولاء لا يبطل النكاح وإن لم يترك بطل فإن كان ذلك قبل الدخول لا تحب العدة ولا المهر وإن كان بعد الدخول يجب عليها الاعتداد بثلاث حيض ويجب المهر وإن كان معها وارث آخر كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا مات عبد المكاتب فالمكاتب أحق بالصلاة عليه إلا أنه إن كان حضر مولاه فينبغي له أن يقدمه للصلاة عليه كذا في المبسوط * والله أعلم

(الباب التاسع في المتفرقات) *

المكاتب لا يحبس في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان كذا في السراجية * في القيمة سئل علي بن أحمد عن اشترى عبدا ثم قال البائع قد كنت كاتبته بعشرين دينارا وإنكر البائع ذلك هل يكون العبد مكاتباً من المشتري فقال لا كذا في التارخانية * عبد كافر بين مسلم وذمي فكاتب الذي نصيبه بأذن شريكه على خمر تجوز المكاتبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يضمن للمسلم ما أخذ النصراني من الخمر سواء كاتب بأذنه أو بغير أذنه وإن كاتبه جميعا على خمر مكاتبة واحدة لم تجز في نصيب واحد منهما فإن أدى الله ما عتق لوجود الشرط وعليه نصف قيمته للمسلم والذي نصيب الخمر ولو أن زعمين كاتباه عبدا على خمر ثم أسلم أحدهما فاهما جميعا قيمة الخمر يوم أسلم فأن قبض أحدهما حصته من القيمة كان المقبوض مشتركا بينهما والباقي مشترك بينهما كما لو قبض أحدهما الخمر قبل الإسلام كذا في المبسوط * رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فإذا أراد العبد أن يخرج من المصرف ليس له أن يمنع من ذلك وإذا أراد أن يستخدمه يوما ويخلي عنه يوما فله ذلك في القياس وفي الاستحسان لا تعرض له في شيء حتى يؤدى أو يعجز كذا في خزائن المقنين * رجل كاتب نصف أمته فاستدانت ديناً سعت في جميع الدين فإن عجزت كان جميع الدين في جميع رقبتهما تابع في ذلك وكذلك إن كانت لشريكين وكاتبهما أحدهما بأذن شريكه فاستدانت ديناً ثم عجزت فالدين في جميع رقبتهما تابع فيه كذا في المبسوط * وفي نوادر

ابراهيم عن محمد رجه الله تعالى رجل كاتب عبد الغيرة بغير امر صاحبه العبد على الف درهم ثم حط عنه
 خمسمائة فباع المولى فأجاز قال فالكاتب بخمسمائة ولو كان وهب له الف ثم أجاز المولى فالهبة باطلة
 والكاتب بالف كذا في المحيط * ولو كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثا فولدت في مدة الخيار وماتت وبقي
 الولد بقي خياره وعقد الكاتب عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى وله أن يخيرها وإذا
 أجاز سعي الولد على نجوم أمه وإذا أدى عتق الام في آخر جزء من أجزاء حياتها وعتق ولدها وهذا
 استحسان كذا في الكافي * وإذا كاتب عبده على نفسه وأولاده الصغار على أنه بالخيار ثلاثة أيام فمات
 بعض أولاده ثم أجاز الكتاب لا يسقط عنه شيء من البدل وكذلك لو كاتب عبدا من له كتابة واحدة
 على أنه بالخيار فمات أحدهما ثم أجاز الكتاب جاز ولا يسقط شيء من بدل الكتابة ولو كاتب أمته على
 أنها بالخيار فولدت فاعتق السيد الولد فهي على خيارها وان أجازت الكتابة نهذت ولكن لا يسقط
 شيء من البدل ولو كان الخيار للمولى فاعتق الام لا يعتق الولد معها بخلاف ما إذا كان الخيار لها واعتقها
 المولى يعتق معها ولدها كذا في المحيط * مكاتبان كوتبهما كتابة واحدة وله ما أمة فولدت
 فادعياه معاً ثم ماتا عن وفاقهما أو مرتباً فاديت كتابتهما ما ورثهما وان كانت كتابتهما متفرقة واديت
 معاً لا يرث واحد منهما * مجهول النسب كاتب عبده فاشتري المكاتب أمة وكاتبها فأقر مجهول
 النسب بالرق على نفسه لمكاتبة مكاتبه فصدقه صح إقراره وصار هو مع مكاتبه مالكاً لمكاتبة
 وبقيت كتابتهما حتى تعلق عتق كل واحد بالاداء الى صاحبه فان أدى ما عاود حل الجمان معا ووقعت
 المقاصة عتقا ولا ولا أحدهما على الآخر وان تقدم أحدهما فله ولا الآخر ولا عليه وان عجزا
 معا عتقت ومالكتهما وان سبق عجز أحدهما عتق الآخر ومالكهما كذا في الكافي * وان مات
 المولى عن مكاتبه وله ورثة ذكور وأناث ثم مات المكاتب عن وفاقه فانه تؤدي كتابته فيكون ذلك بين
 جميع ورثة المولى وما فضل عنها فللذكور منهم دون الاناث ان لم يكن للمكاتب وارث سوى ورثة المولى
 وكذلك ان لم يمت المكاتب حتى أدى المكاتبه اليهم أو وهبوه له وأعتقوه ثم مات هيراثه للذكور من
 ورثة المولى كذا في المبسوط * ولدت أمة مكاتبه وقد حبلت في ملكه فادعى سيده نسب الولد وصدقه
 المكاتب ثبت النسب كما اذا ادعى ولد أمة الاجنبي وصدقه الاجنبي وعليه عقربا وقيمة ولده فيكون
 حراً بالقيمة ثابت النسب منه ولم تصر الامه أم ولده وان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت ولو ملكه يوماً
 ثبت نسبه منه لقيام الموجب وزوال المانع وهو حق المكاتب ولا يجوز للمولى أن يتزوجها وان اشترى
 المكاتب زوجة سيده بقي نكاحها وان ولدت لا قل من ستة أشهر مذمكها المكاتب ان صدقه ثبت
 النسب ولا يعتق الولد ولا يجب المقر وكذلك المكاتب اذا اشترى عبداً وادعى المولى نسبه وصدقه
 المكاتب ثبت نسبه ولا يعتق * ولدت مكاتبه المكاتب فادعاه سيده المكاتب وجعلها بعبده كاتبها ان
 صدقته ثبت نسبه ويحمل على أنها ولدت منه بحكم النكاح الفاسد ولا يعتق الولد قبل عجزها وعتق
 بعد العجز بقيمه يوم عجزها صدقه المكاتب أو كذبه وان ولدت لا قل من ستة أشهر مذمكها فادعاه
 مولى المكاتب وصدقه عتق بعيته مذولدت وعقرها للمكاتب وان كذبه لا يثبت وان صدقه المكاتب
 الا اذا كبر الولد وصدق أو عجزت والمكاتب مصدق * مكاتب كاتب أمته وأدى فعتق فولدت
 ولداً لا قل من ستة أشهر مذ كاتبها فادعاه مولاه وصدقه ثبت نسبه وعتق بقيمه يوم الولادة وان
 ولدت لا اكثر من ستة أشهر مذ كاتبها فادعاه مولاه لا يعتق الولد لعدم الغرور الا اذا عجزت فعتق
 بصير الولد حراً بالقيمة وان ولدت لا اكثر من ستة أشهر مذ كوتبت ولا قل منها صدق فالحجوب فيه
 كالحجوب فيما اذا ولدت قبل عتقه وان ولدت ستة أشهر فصاعداً فعتق وزعم السيد أنه ولد بوطء

بعد العتق لم يثبت نسبه وان صدق فكان زانيا لعديم حق الملك وثأويله فكان كالا جنبي وان اقر
 أنه نكحها بعد عتق المكاتب ان صدقته المكاتبه يثبت النسب ولا يعتق الولد لوجود شبهة النكاح
 وتكاتب الولد مع الامة فان عجزت فلهما رقيقان وان كذبت المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وهو
 مصدق ولا يعتق الولد وان زعم أنه ولد بوطء كان قبل العتق ان صدقاه يثبت نسب الولد ولا يعتق الولد
 وان عجزت أخذ المولى الولد حرا بالقيمة وان أدت عتت مع ولدها وكذا ان صدقت وكذب المكاتب
 المحرر ثبت النسب والولد رقيق وان عجزت وان صدق المكاتب المحرر أن وطء المولى كان قبل العتق
 وكذبت المكاتبه لا يثبت النسب وبعد عجزها يثبت ويعتق بقيمته يوم عجزها وصارت المكاتبه
 أمة للمكاتب * مكاتبه المكاتب ملكة أمة فولدت ولدا فادعاه سيده وصدقته المكاتبه يثبت
 النسب ولا يعتق الولد فان عجزت وولدت لستة أشهر مذمكة فله حر بتيمة يوم العجز وان ولدت
 لأقل من ستة أشهر لا يعتق فلو عتق المكاتب قبل عجزها أو مات المكاتب عن وفاء فأدى فعجزت
 المكاتبه فالجواب فيه ما ذكرنا فيما إذا لم يعتق وان ولدت لأكثر من ستة أشهر مذمكة مكاتبها المكاتبه
 عتق الولد والا لا ولد عجز المكاتب الأول قبلها أو مات عاجزا صارت دعوته كدعوة ولد أمة مكاتبه
 وحكمه قدم كذا في المكافي * جارية بين مكاتب وحر وولدت فادعاه المكاتب فالولد ولده والجارية
 أم ولده ويضمن نصف عقرها للمولى ونصف قيمتها للحر يوم عاقت منه ولا يضمن من قيمة الولد شيئا فان
 ضمن ذلك ثم عجزت كانت الجارية وولدها مملوكين للمولى وان لم يخصه به ولم يضمنه شيئا حتى عجزت كان
 نصف الجارية ونصف الولد لشر يكة المحرر ولكن عليه نصف العقر فان كانت مكاتبه بينهما ما وادعى
 المكاتب ولدها جازت الدعوة وهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة وأخذت العقر من المكاتب
 بوطئه أياها وان شاءت عجزت وضمن المكاتب لشر يكة نصف قيمتها ونصف عقرها فان كانا ادعى الولد
 فالدعوة دعوة المحرر فان اختارت المضي على الكتابة ثم مات المحرر سقط نصيب المحرر من المكاتبه عنها
 وسعت في أقل من حصة المكاتب من المكاتبه ومن نصف قيمتها وهذا قول محمد ودرجته الله تعالى فاما
 عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فتسعى في نصف قيمتها وان اختارت العجز سعت في نصف قيمتها ان
 كان المعتق معسرا وان كان موسرا ضمن نصف القيمة للمكاتب ثم لا يرجع عليه بما ضمن فان كان
 المكاتب وطيها أولا فولدت له ثم وطئها المحرر فولدت له فادعى الولد من معا ولم يعلم الا بقولهما فولد كل
 واحد منهما له بغير قيمته ويغرم كل واحد منهما مالها الصداق وهي بالخيار بين العجز والمضي على المكاتبه
 فان عجزت كانت أم ولد للحر خاصة وعليه نصف قيمتها للمكاتب وولد المكاتب ثابت النسب منه وعليه
 نصف قيمته للحر فان عجزت وعجز المكاتب معها كان ولد المكاتب رقيقا بين مولاه وبين المحرر وان كان
 وطء المكاتب بعد وطء المحرر هي أم ولد للحر وولد المكاتب بمنزلة أمة لا يثبت نسبه من المكاتب
 وقال محمد رحمه الله تعالى استحسن أن أثبت نسبه وهو للحر بمنزلة أمة كذا في المبسوط * وان وطئ
 المكاتب أمة تأنبه والولد حرا ومكاتب بعقد على حدة لم يثبت النسب من المكاتب الا بتصدق الابن
 فان عتق المكاتب وملك هذا الولد يوما من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد منه وصارت الجارية
 أم ولد وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه فولدت أمة هذا الابن
 ولدا وادعاه المكاتب صحت دعوته وصارت الأمة أم ولده ولا يضمن مهرها ولا قيمتها كذا في المحيط
 في باب ثبوت النسب * ولا تجوز مكاتبه ما في البطن وان قبلتها الام عليه وكذلك ان تولى قبول
 ذلك حره على ما في البطن وضمنه الا أن المولى ان كان قال للحر اذا أدت الى الفاء فهو حر فاداه
 عتق اذا وضعت لأقل من ستة أشهر حتى يتقن بوجوده في البطن يومئذ ثم يرجع صاحب المال بماله

واذا وهب المكاتب هبة او تصدق بصدقة فهو باطل فان عتق بالاداء ردت الهبة والصدقة حيث كانت
وان استترك الموهوب له والمتصدق عليه فهو ضامن لقيمتها باسرها كما لا يخفى له فيه يستوفى
ذلك من المكاتب في حال قيام الكتابة وبعد العتق ويستوفيه المولى بعد عجز المكاتب بالطريق
الاولى لان الحق في كسبه خاص له كذا في المبسوط في باب ضمان المكاتب * قال محمد رحمه الله تعالى
في الزيادات مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فادعيا ثبت نسبهما منهما او يصير الولد مكاتباً معهما
داخلاً في كتابتهما وتصير الجارية بمنزلة أم الولد يمتنع بيعها كما يمتنع بيع أم ولد الحر فان أدى أحدهما
بدل الكتابة عتق لوجود شرط العتق في حقه وهو الاداء وعتق نصيبه من الولد تبعاله وبقي نصيب
الآخر مكاتباً مع الآخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ضمان في الولد وأما على قياس قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا أدى أحدهما عتق نصيبه من الولد وعتق الباقي من الولد أيضاً
ولا ضمان في الولد ولا سعاية عليه وصارت الجارية كلها أم ولد للذي عتق وعليه قيمة نصيب صاحبه
موسراً كان أو معسراً ولو أنه دين أدى أحدهما عجز الآخر بعد ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى عتق نصيب المؤدى من الولد وصار نصيب الآخر عبداً تبعاله وصارت الجارية كلها أم ولد
للمؤدى وضمن المؤدى نصف قيمة الجارية لمولى العاجز موسراً كان أو معسراً ولا ضمان عليه في الولد لكن
يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولو لم يعجز الآخر بعد ما أدى أحدهما ولو كان أدى وعتق
لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب والجواب ان على قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى عتق الولد على المكاتبين وعلى قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حين
أدى أحدهما عتق كل الولد عليه لعدم تجزئ الاعناق من غير ضمان ولا سعاية وصارت الجارية
كلها أم ولده فلا يتغير هذا الحكم بعتق الآخر ولو لم يؤد واحد منهما شيئاً حتى عجز أحدهما
فان الولد مكاتب مع الذي لم يعجز عندهما وهو ابنتهما كما كان ويضمن المكاتب الذي لم يعجز موسراً
كان أو معسراً نصف قيمة الولد لمولى المكاتب الذي عجز ولم يذكر حكم الام في هذا الفصل وينبغي
على قياس قولهما ان تصير أم ولد للذي لم يعجز وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي
ان يكون نصف الولد مكاتباً مع الذي لم يعجز ونصفه يكون رقيقاً لمولى الذي عجز وأما الجارية
فنمنا من قال على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تصير الجارية كلها أم ولد للذي لم يعجز
وذكر على الرازي في مسائله والكرخي ان على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب ان
يكون نصفها أم ولد للمكاتب ونصفها يكون رقيقاً لمولى الذي عجز ولو لم يؤد أحدهما ولم يعجز وان كان
مات أحدهما وترك وفاء ببذل الكتابة وفضلان مولى الميت يستوفى بدل الكتابة من تركته
ويحكم بعتقه في آخر جزء من اجزاء حياته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف الولد تبعاً
لابيه والنصف الآخر يبقى مكاتباً تبعاً للاب الآخر فان أدى الآخر عتق وعتق الابن كله ولا يرث اباه
الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يؤد الآخر ولو كان عجز فالابن يسعى في نصف قيمته
لمولى العاجز ويحكم بحريته وأما الجارية فقد صار نصفها أم ولد للذي مات عن وفاء في حال
حياته وحرية وعتقت بموته كما هو الحكم في أم ولد الحر ونصيب الآخر لا يترك رقيقاً ف يسعى في نصف
قيمتها للمكاتب المحي ويحكم بحريتها وهذا كله قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قياس
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا حكمنا بحرية الميت في آخر جزء من اجزاء حياته حكمنا بحرية
الولد كما لا ان يعجز الآخر فينصف يسعى الولد في نصف قيمته لمولى العاجز ولا يرث الابن من المكاتب
الميت شيئاً كذا في المحيط * أمة بين رجائين اذن لها أحدهما في التجارة فاستدانت ديناً ثم كاتب الآخر

نصيبه منها باذن شريكه فأبى الغرماء أن يجيزوا ذلك فلهم ذلك فإن رضوا به جازوا أن لم يحضر الغرماء
حتى أخذ المولى الكتابة عتق نصيبه لوجود شرطه ويأخذ الغرماء نصف ما أخذ لأنه أخذ من كسبها
ونصف حصة نصيب الأذن وهو مشغول بديونهم ثم يرجع به الذي كاتبه على المكتبة أمة مأذون
له في التجارة عليها دين فولدت ولدا وكاتب السيد الولد للغرماء أن يردوا ذلك أن لم يكن بالأم وفاء
بالدين وإن كان فيها وفاء جازت الكتابة فإن أعتق السيد الولد كان لهم أن يضموا قيمته إذا لم يكن في الأم
وفاء بالدين فإن كان السيد معسرا فلهم أن يستمسوا الابن في الأقل من قيمته ومما بقي من الدين
وإن كاتب الأم وعليها دين فولدت ولدا وشب الولد وباع واشترى ولزمه دين ثم جاء الغرماء الأولون
فردوا المكتبة فقد بطلت المكتبة بردهم لقيام حتمهم في مالبة الأم تباع الأم لغرمائها ويبيع الولد
لغرمائه خاصة دون غرماء أمه وكذلك أن لم يكن كاتب الأم ولكنه أذن للولد في التجارة كذا في المبسوط
* وإذا كاتب عيدين صغيرين له كتابة واحدة وهما يعقلان ذلك فهم في ذلك بمنزلة الكبيرين كذا
في التارخانية * وإذا كاتب الرجل عيدين له مكتبة واحدة على ألف درهم وكل واحد منهما كغيب
عن صاحبه على أنهما أن أدبا عتقا وإن عجزا رد في الرق فهو جائز استحسانا فإن أدى أحدهما جميع
الألف عتقا ثم يرجع المؤدى على صاحبه بحصته حتى إذا كانت قيمتهما سواء رجع بنصفه وكذلك
لو أدى أحدهما شيئا رجع على صاحبه بنصفه قل ذلك أكثر والسيد أن يأخذ أيهما شاء بجميع المال
وإن مات أحدهما لم يسقط عن الحي شيء وإن أدى يحكم بعتة جميعا وإن أعتق المولى أحدهما تسقط
حصته ولو كاتب أمتين فولدت أحدهما وأعتق السيد ولدها لم يسقط شيء من المال عنهما والمسئلة على
ثلاثة أوجه أحدهما ما بينا والثاني أن يكاتبهما على ألف درهم مكتبة واحدة لم يرد على هذا وفي هذا
إذا أدى أحدهما حصته من المال يعتق والثالث أن يقول المولى إن أدبا عتقا وإن عجزا رد في الرق
ولا يذكر كفالة كل واحد منهما عن صاحبه فلا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال إلى المولى
كذا في المبسوط * وإن أقر المولى باستيفاء بدل الكتابة عتق وعتق أولاده كذا في خزانة المفتين
* رجل كاتب عبده وامرأته مكتبة واحدة وكل واحد منهما كغيب عن صاحبه ثم ولدت ولدا فقتل
الولد تكون قيمته للام دون الأب وإن قتله المولى فعليه قيمته وكانت قصاصا بالكتابة إن كانت قد حلت
أو رضيت هي بالقصاص إن لم تكن حلت ثم ترجع على الزوج بحصته إذا حلت الكتابة وإن كان في القيمة
فضل على الكتابة فذلك الفضل وما ترك الولد من مال فهو للام دون الأب وكذلك أن كان الولد جارية
فكبرت وولدت الابنة ثم قذت السفلى كانت قيمتها للجدة داخلية في كتابتها وإن ماتت الجدوة وبقي الولدان
والزوج كان على الولدين من السعاية ما كان على الجدوة وإن أدى أحد الولدين لم يرجع على صاحبه
بشيء ولكنه يرجع على الزوج بحصته كما لو أدت الجدوة في حياتها جميع البذل رجعت على الزوج
بحصته ثم يسلم ذلك له دون الآخر كذا في المبسوط * وإن أعتق المولى المكاتب نفذ عتقه وسقط
عنه مال الكتابة وكذلك لو أبرأه عن البذل أو وهبه منه فإنه يعتق قبل أو لم يقبل كذا في خزانة المفتين
* فإن قال المكاتب لا أقبل تعود المكتبة ويكون المكاتب حرا لأن هبة الدين ترتد بالرد إلا أن العتق
بعد وقوعه لا يحتمل الفسخ كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا كاتبه على ألف مئزر فإن أداه قبل
حلول الاجل يجبر المولى على القبول وإذا كاتبه على أن يخدمه ولم يذ كر المدة لم يجزه كذا في خزانة
المفتين * وإن كاتبه على أن يخدمه شهرا فهو جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز وكذلك أن كاتبه
على أن يخدمه بئرا قد سمي له طولها وعرضها وأراه مكانها أو على أن يبنى له دارا قد أراه آجرها وحصها
وما يبنى بها فهو على القياس الذي قلنا وإن كاتبه على أن يخدم رجلا شهرا فهو جائز في القياس كذا

في الميسوط * الكتابة تجزى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو كاتب نصف عبده بجاز وكان نصف كسبه له ونصف كسبه لسيده **كذا في السراجية** * ولو كاتب نصف جاريته فولدت ولدا فولدها بمنزلة ما ويكون نصف كسب الولد للمولى ونصف كسبه للام فان أدت عتق نصفها وعتق نصف الولد معها ويسى كل واحد في نصف قيمته وما اكتسب الولد بعد ذلك فهو له دون أمه ومولاه وان ماتت الام قبل أن تؤدى شيئا من مكاتبته اسعى الولد في المكاتبه فان أدت عتق نصف الام في آخر جزئها اجزاء حياتها وعتق نصف الولد ايضا كما لو أدت في حياتها ويسى بعد ذلك في نصف قيمته ولا يسى في نصف قيمة الام وان كاتبه على مال منجيم ثم صالحه على أن يجعل بهضه ويحط عنه ما بقي فهو جائز وان فارقه قبل القبض لم يفسد الصلح لانه افتراق عن عين يدين وان صالحه على عرض أو غيره مؤجل لم يجز لانه دين يدين فان كان كاتبه على ألف درهم منجيم على أن يؤدى اليه مع كل نجم ثوبا قد سمى جنسه أو على أن يؤدى مع كل نجم عشرة دراهم فذلك جائز **كذا في الميسوط** * واذا كاتب الرجل عبده ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى كاتبك على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا يقول يتحالفان وهو قولهما ثم رجع وقال القول قول العبد مع يمينه وعلى المولى البينة ثم اذا جعل القاضى القول قول المكاتب مع يمينه وألزمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه كاتبه على ألفين ألزمه ألفان ويسى قيمهما لانه لا قوام لليمين اذا جاءت البينة وان لم يقم المولى البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضى بعتقه ثم أقام السيد البينة بعد ذلك على أنه كاتبه على ألفين فالقياس أن لا يعتق ما لم يؤد ألفين وفي الاستحسان هو حر عليه ألف درهم آخر **واذا كاتب الرجل عبدا واختلعا** في المعقود عليه فقال للمولى كاتبني على نفسي ومالي على ألف درهم وقال السيد لابل كاتبك على نفسك دون مالك فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتحالفان ههنا بالاجماع وان أقاما البينة فالبينة بينة المكاتب ولو قال المولى كاتبك يوم كاتبك وهذا المال في يدك وهو مالي وقال المكاتب لابل هو لي أصبته بعد ما **كاتبني** فالقول قول المكاتب وكان على المولى البينة فان أقاما البينة فبينة المولى أولى ولو اختلفا في أصل الاجل أو اختلفا في مقدار الاجل فالقول قول المولى ولو اتفقا على أصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في مضيه فالقول قول العبد ولو ادعى العبد انه كاتبه على ألف درهم ونجم عليه كل شهر مائة وقال المولى لابل نجمت عليك كل شهر مائتين فالقول قول المولى واذا وقع الاختلاف بين المولى والمكاتبه في ولدها فقال المولى ولديه قبل أن كاتبك وقالت المكاتبه قبل ولده بمدا كاتبني فان كان الولد في يد المولى فالقول قول المولى وان كان الولد في يد المكاتبه ولا يعلم متى ولدت فالقول قولها اعتبارا لليد في الفصلين ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ما اذا كان الولد في أيديهما روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القول قول المولى وان أقاما البينة فالبينة بينة المكاتبه **كذا في الذخيرة** * وان ادعى أحدهما فسادا في الكتابة وانكر الآخر فالقول قول المنكر لان اتفاقهما على العقد يكون اتفاقا منهما على ما يصح العقد ولو أقاما البينة كانت البينة بينة من يدعى الفساد ولو كاتب الذي عبداله مسلما ثم اختلفا في مقدار البدل وأقام المولى بينة من النصارى لم تقبل حربي تدخل دار الاسلام بأمان فاشترى عبدا ذميا وكاتبه ثم اختلفا في المكاتبه فأقام المولى البينة من أهل الحرب من دخل معه بأمان لم تقبل شهادتهم على العبد الذي **هكذا في الميسوط** * وان ولده ولد من أمته تكاتب عليه وكان كسب الولد له وكذا لو ولدت المكاتبه ولدا دخل الولد في كتابتها فكانت هي أحق به وبكسبه وان زوج أمته من عبده **وكذا** اتبهما فولدت دخل في كتابتها وكسبه لها ولو قتل هذا الولد تكون

فيمتد للام دون الاب بخلاف ما اذا قبل الكتاب عن أنفسهما وعن ولدهما الصغير فقط بل الولد حيث
تكون قيمته بينهما ولا تكون الام أحق بها كذا في التبيين * مكاتب تزوج باذن مولاه امرأة زعمت
أنها حرة فولدت منه ثم استحققت فأولادها عبيد لا يأخذهم بالقيمة وكذلك العبد المأخوذ وهذا قول
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في الجامع الصغير * ولو تزوج امرأة على أنها حرة
فبانت أمة لم يأذن لها مولاهما فالتكاح فاسد ويؤخذ بالعقر بعد الحرية إلا إذا كانت بكرًا فافتضاها
فانه يؤخذ في الحال لانه ضمان جنابة كذا في السراج الوهاج * اذا وقع المكاتب على بكرًا فافتضاها
كان عليه المحلل لوجود الزنى المحض وهو مخاطب فان دخل في ذلك شبهة ولم تطاوعه المرأة كان عليه المهر
الأنها اذا طأوعته فقد رضيت بتأخير حقه فافتضاها فبانت أمة وان لم تطاوعه لم ترض بتأخير
حقها فيلزمه في الحال كما لو جنى عليها كان مؤاخذًا بالارث فان قال زوجتها فصدقة فأنما عليها المهر
اذا اعتق لوجود افتضاها بتأخير حقه كذا في المبسوط * والله تعالى أعلم

(كتاب الولاء)

وهو في الشرع عبارة عن قرابة حاصلة بسبب العتق أو بسبب الموالاة هكذا في غاية البيان * والولاء
نوعان ولاء عتاقية ويسمى ولاء نعمة وولاء موالاة هكذا في الهداية * وهو مشتمل على ثلاثة أبواب *

(الباب الاول في ولاء العتاقة وفيه فصلان)

الفصل الاول في سببه وشرائطه وصفته وحكمه (أما سبب نبوته) فالعتق كذا في البدائع * وهو
الصحيح هكذا في المحيط * سواء كان العتق حاصلًا بصنعه وهو الاعتاق أو ما يجرى مجرى الاعتاق
شرعًا كشرائه القريب وقبول الهبة والصدقة والوصية أو بغير صنعه بأن ورت قريبه وسواء أعتقه لوجه
الله تعالى أو لوجه الشيطان وسواء أعتقه تطوعًا أو عن واجب عليه كالاقتاق عن كراهة القتل
والظهار والابلاء والندى واليمين وسواء كان الاعتاق يغير بدل أو يبدل وهو الاعتاق على مال
وسواء كان منجزًا أو معلقًا بشرط أو مضافًا إلى وقت وسواء كان صريحًا أو مجرى الصريح أو كناية
أو مجرى مجرى الكناية وكذا العتق المحاصل بالتدبير والاستيلاء وسواء كان المعتق والمعتق مسلمين
أو كافرين أو كان أحدهما مسلمًا والآخر كافرًا وعلى هذا إذا أمر المولى غيره باعتاق عبده حال
حياته أو بعد وفاته فالولاء للآمر ولو قال لا آخذك عبدك عني على ألف درهم فلو أعتق فالولاء
للآمر لان العتق يقع عنه استحسانًا ولو قال أعتق عبدك عني ولم يذ كر البديل فاعتق فالولاء للآمر
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولو قال أعتق عبدك ولم يقل شيئًا آخر فاعتق فالولاء للآمر
ولو قال أعتق عبدك على ألف درهم ولم يقل عني فاعتق يتوقف على قبول العبد إذا كان من أهل
القبول فان قبل في مجلس عليه يعتق ويلزمه المال والا فلا ولو أعتق المسلم ذميًا أو ذمي مسلمًا فولاء
المعتق فيهما للمعتق غير أنه لا يرثه لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة حتى لو أسلم الذمي فبها قبل
موت المعتق ثم مات المعتق يرثه وكذلك لو كان الذمي الذي هو معتق العبد المسلم عصبه من المسلمين
بأن كان له عم مسلم أو ابن عم مسلم فانه يرث الولاء لان الذمي يجعل بمنزلة الميت وان لم تكن له عصبه
من المسلمين يرث الى بيت المال ولو كان عبده مسلم بين مسلم وذمي فاعتقاه ثم مات العبد فنصف ولائه
للمسلم والنصف الآخر لا قرب عصبه الذمي من المسلمين ان كان له عصبه مسلم وان لم يكن يرث الى بيت
المال (وأما شرائطه) فبعضها يعم ولاء العتاقة وولاء العتاقة وبعضها يخص ولاء ولد العتاقة
أما الذي يعمهما جميعًا فهو أن لا يكون للعبد المعتق أول ولد عصبه من جهة النسب فان كان لا يرثه

المعتق وأما الذي يخص ولاء ولد العتاقة فنه أن تكون الام معتقة فان كانت مملوكة فلا ولاء لاحد
عليه مادامت مملوكة سواء كان الاب حراً أو مملوكاً ومنها أن لا تكون الام حرة أصلية فان كانت فلا
ولاء لاحد على ولدها وان كان الاب معتقاً فان كانت الام معتقة والاب معتق فالولد يتبع الام في الولاء
ويكون ولاؤه لمولى الام ومنها أن لا يكون الاب عربياً فان كان الاب عربياً والام مولاة لقوم فالولد تابع
للأب ولا ولاء لاحد عليه ومنها أن لا يكون للأب مولى عربي فان كان فلا ولاء لاحد عليه لأن
حكمه حكم العربي ومنها أن لا يكون الولد معتقاً فان كان لا يكون ولاؤه لمولى الاب ولا لمولى الام بل
يكون ولاؤه لمن أعتقه (وأما صفة) فنه أن الارث به عند وجود سبب ثبوته وشرطه من طريق
التعصيب ويكون المعتق آخر عصبات المعتق مقدماً على ذوى الارحام وعلى أصحاب الفرائض
في استحقاق ما فضل عن سهامهم حتى أنه لو لم يكن للمعتق وارث أصلاً أو كان له ذور رحم كان كل الولاء
للمعتق وان كان له أصحاب الفرائض فانه يعطى فرائضهم أولاً فان فضل شيء يعطى المعتق والا فلا شيء
له ولا يرث القاضل على أصحاب الفرائض وان كانوا ممن يحتمل الرد عليه وهذا قول عامة العلماء ومنها
أنه لا يورث من المعتق بعده وانه لا يكون سيلاً على سبيل الميراث وإنما يستحقه عصبته المعتق
بنفسه أو هم الذكور من عصبته لا الإناث ولا الذكور من أصحاب الفرائض ومنها أنه لازم حتى لا يقدر
المعتق على إبطاله حتى لو أعتق عبده سائبة بأن أعتقه وشرط أن يكون سائبة لا ولاء له عليه كان
شرطه باطلاً ولا ولاء له عند عامة العلماء (وأما أحكامه) فنه أن يرث المعتق مال المعتق ويرث
مال أولاده عند وجود شرط الارث ومنها العقل للتقصير في الصرة والحفظ ومنها ولاية الانكاح إلا أنه
آخر العصبات هكذا في البدائع *

(الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به) اذا كاتب المسلم عبداً كافراً ثم ان المكاتب كاتب أمة
مسلمة ثم أدى الأثر فعتق فولاً ولاؤه وان كان كافراً ولم يكن له يرثه ولا يعقل عنه جناية فان
أدت الأمة فعتقت فولاً ولاؤه للمكاتب الكافر فان مات فغيراها للمولى المسلم وان جنت فعقل جنايتها
على عاقلة المولى المسلم كذا في المبسوط * نصراي من بني تغلب أعتق عبداً مسلماً له ثم مات العبد
فغيراها العبد لا قرب العصبات الى المعتق من المسلمين وعقله على قبيلة المعتق وان كان المعتق كافراً
كذا في المحيط * رجل كاتب عبده على العاهة في حالة فكاتب العبد أمة على العين ثم وكل العبد
مولاة بقبض الالفين منها على أن ألفاً منها قضاء له عن مكاتبته ففعل فان ولاؤه لأمة للمولى كما لو أدت
الى المكاتب فعتقت قبل عتق المكاتب كان ولاؤه للمولى وان كاتب العبد المأذون عبداً باذن المولى
ثم أعتقه مولاة ثم أدى المكاتب المكاتب عتق ولاؤه للمولى دون العبد المعتق وهذا بخلاف مكاتب
المكاتب اذا أدى بعدما عتق الأول لأن الثاني مكاتب من جهة الأول باعتبار حق الملك الذي له
في كسبه وقد انقلب بالعتق حقيقة ذلك الملك وللصبي أن يكاتب عبده باذن أبيه أو وصيه وليس له
أن يعتقه على مال واذا أدى المكاتب اليه البذل فولاً للصبي لأنه عتق على ملكه كذا في المبسوط
* رجل أعتق عبداً عن أبيه الميت فالثواب للميت والولاء للابن كذا في السراجية * حوحي مستأمن
اشترى عبداً مسلماً فأدخله دار الحرب فهو حر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يكن ولاؤه للذي
أدخله في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان أعتق الذي
أدخله فولاً ولاؤه كذا في المبسوط * وان أعتق حربي عبده الحربي في دار الحرب لم يصر بذلك مولى له
حتى لو خرجا مسلمين الى دار الاسلام ولاؤه له وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأنه
لا يعتق عندهما بكلام الاعتاق وإنما يعتق بالتخليصة والعتق الثابت بالتخايسة لا يوجب الولاء

ولو أعتق مسلم عبده له مسلما أو ذميا في دار الحرب فولاؤه له لان اعتاقه جائزا بالاجماع وان أعتق
 عبده له حربيا في دار الحرب لا يصير مولا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه
 الله تعالى يصير مولا حتى لو أسلم العبد في دار الحرب وخرج مسلمين الى دار الاسلام فلا ولاء للمعتق على
 المعتق وللمعتق أن يوالي من شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يرث
 المعتق من المعتق وله ولاؤه اذا خرجا مسلمين وان سبي العبد المعتق كان مملوكا لا يذى سباه في قولهم
 وعلى هذا يخرج ما اذا دخل رجل من أهل الحرب دار الاسلام بأمان فاشتري عبدا فاعتقه ثم رجع الى
 دار الحرب فسي فاشترى عبده المعتق فاعتقه ان كل واحد منهما يكون مولى صاحبه حتى ان أيهما
 مات ولم يترك عشيبة من النسب ورثه صاحبه لوجود سبب الارث وشرطه وكذا الذمي أعتق عبده له
 ذميا فأسلم العبد ثم هرب الذمي المعتق ناقضا للعهد الى دار الحرب وسبي وأسلم فاشترى العبد الذي
 كان أعتقه فاعتقه يكون كل واحد منهما مولى صاحبه وكذا المرأة اذا اعتقت عبدا لها ثم تزوجت
 المرأة ونكحت بدار الحرب ثم سببت فاشترىها الذي كانت المرأة أعتقه فاعتقها فان الرجل مولى
 المرأة والمرأة مولاة الرجل كذا في البدائع * رجل ارتد ومحق بدار الحرب فمات مولى له قد كان
 أعتقه قبل ردته فورثه الرجال من ورثته دون النساء ثم رجع نائبا أخذ ما وجد من مال نفسه في يد
 ورثته ولم يأخذ ما وجد من مال مولاة في أيديهم وكذا ان كان في دار الاسلام حين مات مولاة *
 امرأة من بني أسد أعتقت عبدا لها في ردتها وقبل ردتها ثم محقت بدار الحرب فسببت فاشترىها رجل
 من همدان فاعتقها فانه يعقل عن العبد بنو أسد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وترثه
 المزة ان لم يكن له وارث ثم رجع يعقوب رحمه الله تعالى عن هذا وقال يعقل عنه همدان وهو قول
 محمد رحمه الله تعالى * ذمي أعتق عبدا فأسلم العبد ثم نقض الذمي العهد ومحق بدار الحرب فليس
 للعبد ان يوالي احد الا بالولاء ثابت عليه لمعتقه وان صار حربيا باعتبار ان يصير ورثه حربيا كونه
 وان جنى جناية لم يعقل عنه بيت المال وكانت عليه في ماله لانه منسوب بالولاء لانسان وانما يعقل
 بيت المال عن لا عشيرة له من المسلمين ولا ورثة كذا في المبسوط * واذا تزوج عبد رجل امه لا آخر
 فأعتق مولى الامه الامه وهي حامل من العبد أعتقت وعتي جملها وولاء الحمل لمولى الام لا ينتقل
 عنه ابدا وكذا اذا ولدت ولدا الاقل من ستة أشهر او ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة أشهر لانهما
 توأمان ينعلقان معا فان ولدت بعد عتقها لاكثر من ستة أشهر ولدا فولاؤه لمولى الام فان أعتق الاب
 جرت الاب ولاؤه ابنة وانتقل عن موالى الام بخلاف ما اذا اعتقت المعتدة عن موت او طلاق فجاءت بولد
 لاقل من سنتين حيث يكون الولد مولى لموالى الام وان أعتق الاب بعد اضافة المولود الى ماله
 الموت والطلاق الباشن محرمة الوطاء وبعد الطلاق الرجعي لما انه يصير مراحعا بالشك فاستند الى
 حالة النكاح فكان الولد موجودا عند الاعتاق فعني مقصودا كذا في الهداية * والاصل ان العتيق
 متى ثبت قصد الا ينتقل الولاء متى ثبت بطريق التبعية ينتقل كذا في الكافي * امرأة اشترت عبدا
 واعتقته ثم ان هذا العبد المعتق اشترى عبدا ثم ان العبد الثاني تزوج معتقة قوم وحدث له منها اولاد
 فان ولاؤه لا يولد لمولى الام فلو ان المعتق أعتق هذا العبد جرحه هذا العبد وولاه ولده ثم جرح المعتق الاول
 ذلك الى نفسه ثم جرت المرأة ذلك الى نفسها فالاب يجزى ولا الولد الى نفسه وأما الجرح فلهل يجزى ولا
 حافده ففي ظاهر الرواية لا يجزى سواء كان الاب حيا وميتا وصورة ذلك عبد تزوج معتقة قوم فحدث له
 منها ولدا وهذا العبد أب حتى فادنى هذا الاب بعد ذلك وبقي هذا العبد عبدا على حاله ثم مات
 العبد وهو أب الولد ثم مات الولد ولم يترك وارثا يجزى ميراثه كان ميراثه لمولى الام ولو جنى مكان قله

على موالى الام عند علمائنا الثلاثة ولم يجز المجذولاء حاقدها الى مواليه كذا في الذخيرة * واذا تزوج
العبد حرة فولدت له اولادا فاولادها موال لموالى الام معتقة كانت او موالية ففى اعتق ابوهم جرولاهم
الى مولاة كذا في المبسوط * معتقة تزوجت بعد فولدت منه اولادا فجنى الاولاد ففعلهم على موالى
الام فان اعتق العبد جرولا الاولاد الى نفسه ثم بعد ما عقلوا هل يرجعون على عاقلة الاب بما عقلوا
قال لا يرجعون كذا في الجامع الصغير * حرى نكح معتقة ولم يعتقه احد فولدت فولادها
لموالها وكذا ان كان الاب والى رجلا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافى
* واجمعوا على انهما لو كانا معتقين او كان الاب معتقا والام مولاة او كان الاب عربيا والام معتقة
كان الولد تبعا للاب وكذا اذا كانا عربيين او عجميين او كان احدهما عجميا والاخر عربيا كذا
فى التبيين * نبطى كافر تزوج بمعتقة قوم ثم اسلم النبطى ووالى رجلا وعاقده ثم ولدت اولادا قال
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى موالى لهم موالى لهم وكذلك لو لم يوال رجلا فوالىهم قوم امهم عندهما
كذا فى الجامع الصغير * وان ترك المولى ابا وابنا ميراثا للمعتق لابن المعتق خاصة عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى الاول وكذا الولاء للمجذول الاخ عند ابي
حنيفة رحمه الله تعالى لانه اقرب عصوبة عنده وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثه دون احيائها وان جنى
جنبا ففعله على عاقلة الاخ كذا فى الكافى * رجل اعتق أمة ثم غرقا جميعا لا يدري ايهم مات
اولا لم يرث المولى منها شيئا ولكن ميراثها لا قرب عصبة المولى ان لم يكن لها وارث كذا فى المبسوط *
لو اعتق رجل عبدا له ثم مات المعتق وترك ابنين ثم مات احد الابنين وترك ابنا ثم مات العبد المعتق
فولاء لابن المعتق لصلبه لا لابن ابنه اذ هو اقرب عصبات المعتق بنفسها والا صل انه يعتب بكون
المستحق عصبة يوم موت المعتق لا يوم موت المعتق كذا فى البدائع * ولو مات الابنان لاحدهما ابن
وللاخر ابنان ثم مات المعتق هيراث المعتق بينهم لان الولاء لم يصير ميراثا بين ابني المعتق بل هو باق للمعتق
على حاله ثم يخلفه فيه اقرب عصبة وهو لاء فى القرب اليه على السواء كذا فى المحيط * ليس للنساء
شي من الولاء الا لولاء معتقهن او لولاء معتقهن او لولاء مكاتبهن او لولاء مكاتبهن او لولاء
مدبرهن او لولاء مدبر مدبرهن او لولاء الذى هو مجرور معتقهن او لولاء الذى هو مجرور معتق معتقهن
فصورة ولولاء معتقهن بان اعتقت عبدا ثم مات المعتق وترك معتقة هذه فولاء لها ولو اعتق معتقها
عبدا آخر ومات المعتق الاول ثم الثانى فولاء الثانى لها ايضا وهذه صورة معتق المعتق وصورة ولولاء
مكاتبهن بان قالت امرأة لعبدها ككاتبك على الف درهم مثلا فقبل العبد ذلك فاذا ادى بدل
الكاتبه يكون ولولاء للمرأة وصورة ولولاء مكاتب مكاتبهن بان كاتب هذا المكاتب عبدا فولاء مكاتب
المكاتب لها ايضا اذا لم يكن المكاتب الاول وصورة ولولاء مدبرهن بان دبرت امرأة عبدها بان قالت
له انت حر عن دبر منى او بعد موتى او اذ امت ونحوه ثم ارتدت والعباد بالله تعالى ولم تحق بدار الحرب
وقضى القاضى بلحاقها فعتق مدبرها ثم جاءت المرأة الى دار الاسلام ثم مات المدبر فولاء لها وصورة
ولولاء مدبر مدبرهن بان اشترى هذا المدبر بعد المحكم بعته عبدا ثم دبره ثم مات وجاءت المرأة الى دار
الاسلام قبل موت مدبرها او بعده ثم مات المدبر الثانى فولاء للمدبر مدبره وصورة جرولا معتقهن بان
زوجت امرأة عبدها بمعتقة الغير فولدت منه ولدا يثبت نسب الولد منه ويكون خرابعا لأمه وولاء
الولد لموالى الام يعقلون عنه ويرثون منه فلوال المرأة اعتقت العبد جربا عتاقها اياه ولا ولده الى نفسه
ثم من نفسه الى مولاه حتى لو مات المعتق ثم مات ولده وترك معتقة ابيه فولاء انتقل من موالى امه اليها
واذا اعتقت المرأة عبدا ثم ماتت عن زوج وابن وبنت ثم مات المعتق فميراثه لابن المرأة خاصة ويستوى

ان كانت أعتقه يجعل أو بغير جعل كذا في المبسوط * وصورة جرولا معتق معتقه من بأن أعتقت امرأة عبدا ثم اشترى المعتق عبدا وزوج معتقه غيره من عبده فولد بينهما ولد فولاه هذا الولد لمولى أمه فلوان المعتق أعتق عبده جريا لاعتاق ولأولاد معتقه الى نفسه ثم يرجع منه الى مولاه كذا في العيني شرح الهداية * فان اشترت اختان لاب وأم أباهما ثم ماتت الاب ولم يترك عصبة فللابنتين الثلثان بالنسب وما بقي لهما أيضا بخلاف وان اشترت احداهما أباهما ثم ماتت الاب ولم يترك عصبة وترك ابنتيه هاتين فللابنتين الثلثان بالنسب والتي اشترت الاب الثلث الباقي خاصة بالولاء فان اشترتا أباهما ثم ان احداهما والاب اشترى أخاهما من الاب ثم ماتت الاب فان المال بين الابنتين وبين الابن للذكر مثل حظ الانثيين لانه مات حرا عن ابن حرة وابنتين حرتين فكان الميراث لهما بالقرابة ولا عبرة للولاء في ذلك فان مات الابن بعد ذلك فلاختيه الثلثان بالنسب والثلث الباقي نصفه للتي اشترته مع الاب خاصة لان لها نصف ولأخ لانه عتق بشراهما وشراء الاب وما بقي فيبنيهما نصفان لانهما يشتركان في ولأب فصار حصص الاب بينهما نصفين وهو سدس جميع المال وتخرج المسئلة من اثني عشر للاختين الثلثان لكل واحدة منهما أربعة أسهم ونصف ثلث الباقي وذلك سهمان للتي اشترته مع الاب بالولاء ونصف الثلث بينهما نصفان فصار للتي اشترته سبعة أسهم وللأخرى خمسة أسهم كذا في البدائع * ولو كان الاب بعد ما عتق على ابنتيه أعتق عبدا ثم ماتت الاب ثم ماتت المعتق الاب عن الابنة المشترية كان الميراث للمشرية كذا في الذخيرة * ولوان امرأة من بني همدان تزوجت برجل من بني أسد فولدت ولدا ثم اشترى أعتق عبدا فولاه يثبت لها وولدها يكون تبعا للاب من بني أسد فاذا ماتت ثم ماتت المعتق فإيراثه لابن المعتق وهو الولد الأسدي ولو جنى جناية تكون على عاقلته من بني همدان فالميراث لبني أسد والعقل على بني همدان كذا في شرح الطحاوي * واذا مات المعتق وترك عصبة عصبة المعتق فانه لا يرثه عصبة المعتق بخلاف عصبة المعتق في هذا الحكم امرأة أعتقت عبدا وماتت المرأة وترك ابنا وزوجا ابنا هذا الابن ثم ماتت المعتق فالميراث لابنها لانه عصبتها ولو كان الابن قد مات وترك أباه وزوج المعتقة ثم ماتت المعتق فلا ميراث لزوج المعتقة وزوج المعتقة عصبة ابنة وابنة عصبة المعتقة فهذا عصبة المعتق ومع هذا الميراث واذا أعتق الرجل عبدا ثم اشترى العبد أعتق عبدا آخر ثم ان المعتق الثاني أعتق عبدا وماتت المعتق الثالث وترك عصبة المعتق الأول يرثه وان كان هذا في صورة عصبة المعتق ولكن من حيث المعنى ليس كذلك لان المعتق الأول جرولا وهذا الميت يرثه عصبة المعتق الأول لقيامه مقام المعتق الأول لانه عصبة المعتق الأول كذا في الذخيرة * اذا مات الرجل وترك مالا ولا وارث له فادعى رجل انه وارثه بالولاء وشهد له شاهدان ان الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه فالقاضي لا يقضي بشهادتهما حتى يفسر المولى لان المولى اسم مشترك وكذا اذا شهدا ان هذا مولاه مولى عتاقه لان اسم مولى العتاقه كما يتناول الاعلى يتناول الاسفل والاعلى وارث والاسفل ليس بوارث ولو شهدا ان هذا المدعى أعتق هذا الميت وهو عتاقه وأنه وارثه ولا نعلم له وارثا غيره تقبل شهادتهما ويقضي بالميراث لهذا المدعى ولو شهدا أن الميت كان مقر هذا المدعى بالملك وهذا المدعى أعتقه فالقاضي يقبل شهادتهما ويقضي بالميراث للمدعى ولو شهدا أن أباه هذا المدعى أعتق أباه الميت هذا وهو يملكه ثم ماتت المعتق وترك ابنة وهذا المدعى ثم ماتت الاب المعتق وترك ابنة هذا الميت وقد ولد من امرأة حرة قضى بالميراث للمدعى ولو كان الولد من أمة رقدا أعتقه مولى الأمة كان ميراثه لمولى الأمة ولو شهدا بهذا وليكن قال لم نذكر أباه هذا المدعى المعتق وليكن قد علمنا ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة لانهما شهدا على الولاء بالتسامح

والشهادة على الولاء بالتسامع لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولومات رجل فادعى رجل ميراثه وأقام شاهدين أنه أعتق أم هذا الميت وأنها ولدته بعد ذلك بمدة من عبد فلان وإن أباه مات عبداً ومات هو ولا نعلم له وارثاً سوى معتق أمة هذا المدعى قبل القاضي شهادتهما وقضى له بالميراث فإن جاء مولى الأب وأقام البيينة أنه أعتق الأب قبل أن يموت هذا الولد وهو يملكه وأنه وارثه لا نعلم له وارثاً غيره قضى القاضي بالميراث لمولى الأب لأن مولى الأب جرولاً لابن إليه باعتاق الأب بعد اعتاق الأم وتبين أن القاضي أخطأ في القضاء بالميراث لمولى الأم كذا في المحيط ولو ادعى رجلان ولأيهما بالعتق وأقام كل واحد منهما بيينة جعل ميراثه بينهما ولو وقتا وقتاً والسابق أولى لأنه أثبت العتق في وقت لا ينارعه فيه صاحبه ولو كان هذا في ولأيه الموالاة كان صاحب الوقت الآخر أولى لأن ولأيه الموالاة يحتمل النقص فكان عقد الثاني نقضاً للأول إلا أن يشهد شهود صاحب الوقت الأول أنه كان قد عقل عنه لأنه حينئذ لا يحتمل النقص فأشبهه ولأيه العتاق وإذا أقام رجل البيينة أنه أعتقه وهو يملكه ولا يعلمون له وارثاً سواه فقضى له القاضي بميراثه وولائه ثم أقام الآخر البيينة على مثل ذلك لم تقبل إلا أن يشهدوا أنه اشتري من الأول قبل أن يعتقه ثم أعتقه وهو يملكه فيبطل قضاء الأول كذا في البدائع * رجل مات وادعى رجل أن أباه أعتقه وهو يملكه وأنه لا وارث لآبيه ولا لهذا الميت غيره وجاء بابني أخيه فشهدا على ذلك قال لم تجز شهادتهما لأنهما يشهدان بحدتهما كذا في المبسوط * وإذا مات الرجل وترك أموالاً في يدي رجل وجاء رجل وادعى أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه لا وارث له غيره وأقام على ذلك بيينة وأقام ذوالبيد بيينة بمثل ذلك قضى بالمالي بينهما نصفان لأن كل واحد منهما بيئته ثبت الولاء أذهوا المقصود في هذه الدعوى واستحقاق المال ينتهي عليه والولاء ليس شيئاً ترد عليه اليد فلا يعتبر أحدهما خارجاً ولا آخر صاحب اليد بل كلاهما خارج فيه فيقضى بينهما كذا في الذخيرة * وإذا مات الرجل عن ابنين وبنات فادعى رجل أن أباه أعتق هذا الميت وهو يملكه وشهدا بهذا الميت بذلك وادعى رجل أن أباه أعتقه وهو يملكه وأقرت بيئته بذلك فإنه يقضى بالولاء لصاحب الشهادة وإن شهد الآخر ابن آخر للميت وابتنان له قضى بالولاء بينهما نصفين وإن ادعى رجل من الموالى على رجل من العرب أنه مولى هذا العربي وأن هذا العربي أعتق أباه وجاء المدعى بأخويه لآبيه يشهدان بذلك والعربي ينكره فإن شهادة الابن لا تجوز لأنهما يشهدان لآبهما ولا أنفسهما لأنهما في هذه الشهادة منفعة فانه متى ثبت ولأيههم من العربي ثبت ولأيههم من العربي أيضاً فإن شهد بذلك أجنبيان قبلت شهادتهما ولو كان العربي يدعى الولاء في هذه الصورة والابن ينكر قبلت شهادة أخويه وإذا مات رجل فأخذ رجل ماله وادعى أنه وارثه لا وارث له غيره قال لا آخذ المال من يده ولا أضعه في بيت المال كذا في المحيط * وإن أقام مسلم شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات وهو مسلم لا وارث له غيره وأقام ذمي شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو يملكه وأنه مات كافراً لا وارث له غيره فالله لم نصف الميراث ونصف الميراث لا قرب الناس عصبة إلى الذمي من المسلمين فإن لم يكن له منهم قرابة جعلته لبيت المال فإن كان شهود الذمي نصارى لم تجز شهادتهم على المسلم ولكن يقضى بولائه للمسلم وبجميع الميراث له كذا في المبسوط * وإن كان الشهود من المجانبيين من أهل الذمة فإنه يقضى بولائه وميراثه للمسلم فيحكم بإسلامه وإذا اختصم مسلم وذمي في ولأيه رجل وهو حي وادعى كل واحد منهما أنه أعتقه وهو يملكه وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق فأقام على ذلك شهودا من المسلمين قضى بأسبقهما تاريخاً فإن كان شهود الذمي من أهل الذمة والعبد المعتق كافراً قضى بيئته المسلم وإن كان الذمي أسبقهما تاريخاً كذا في المحيط * ذمي

في يديه عبد أعتقه فأقام مسلم شاهدين مسلمين أنه عبده وأقام الذي شاهدين مسلمين أنه أعتقه وهو
 بما كنه أمضيت العتق والولاء الذي كمالو كان كل واحد من المدعين مسلماً وإذا كان شهود الذي
 كفارا قضيت به للمسلم وان كان المسلم أقام شاهدين مسلمين أنه عبده دبره أو كانت جاريةته وأقام البيعة
 أنه استولدها وأقام الذي شاهدين مسلمين على المالك والعتق فيبينة الذي أولى ولو كانت أمة في يدي
 ذي قد ولدت له ولدا فأدعى رجل أنها أمة غصبها هذا منه وأقام البيعة على ذلك وأقام ذوالبيد
 البيعة أنها أمة ولدت هذا منه في ملكه قضيت بها وبولدها الذي وكذلك لو ادعى المدعى أنها أمة
 آخرها من ذى اليد أو أعارها منه أو وهبها منه وسلمها إليه ولو كان المدعى أقام البيعة أنها أمة ولدت
 في ملكه قضيت بها الذي اليد وكذلك لو ادعى ذوالبيد أنها أمة أعتقها وأقام المدعى البيعة أنها أمة
 ولدت في ملكه فيبينة العتق أولى لأن فيه اثبات حريتها ولا يجوز أن توطأ بالملك بعد إقامة البيعة على
 حريتها ولو شهد شاهدان كل واحد منهما مع ذلك بالغصب على الآخر كان شهود العتق أيضاً أولى واستحقاق
 الولاء عليها كذا في المبسوط * رجل اشترى عبداً من رجل ثم إن المشتري شهد أن البائع قد كان
 أعتقه قبل أن يبيعه فالعبد حر ولاؤه موقوف إذا كان البائع يحجج بصدق البائع المشتري بعد
 ذلك لزمه الولاء ورد الثمن على المشتري وكذلك إن صدق المشتري ورثة البائع بعدم موت البائع وهذا
 استحسان وإن أقر المشتري أن البائع قد كان دبره فهو موقوف فإن مات البائع بعد ذلك عتق العبد
 فإن صدق ورثة البائع المشتري يعتبر تصديقهم في حق لزوم الولاء للبائع وفي حق رد الثمن استحساناً
 عبد بين رجلين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعتق فالعبد يخرج من الرق إلى الحرية بالسعاية
 ويسعى لهما موسرين **ك**انا أو معسرين أو كان أحدهما موسراً والآخر معسراً ويكون الولاء بينهما
 وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما العبد حر ولاؤه موقوف بينهما أمة بين رجلين
 شهد كل واحد منهما أنها ولدت من صاحبه وصاحبه ينكر فإن الجارية تكون أم ولد له موقوفة فإذا مات
 أحدهما عتقت ويكون ولاؤه موقوفاً بخلاف كذا في المحيط * أمة لرجل معروفة أنها له ولدت
 من آخر فقال رب الأمة بعثكها بالف وقال الآخر بل زوجته أنها فالولد حر ولاؤه موقوف لأن مولى
 الأمة ينفي ولاؤه عن نفسه ويقول هو حر الأصل علق في ملك أبيه والجارية موقوفة بمنزلة أم الولد
 ولا يطؤها واحد منهما ولا يستخدمها ولا يستغلهما ولا وهما موقوف لأن كل واحد منهما ينفى عن
 نفسه ويأخذ بالبائع العقر من أبي الولد قصاصاً من الثمن كذا في المبسوط * وإذا أقر الرجل أن أباه
 أعتق عبده في مرضه أو صحته ولا وارث له غيره فولاؤه موقوف في القياس ولا يصدق على الأب
 وفي الاستحسان يكون الولاء لابن ولا يكون موقوفاً ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الولاء إن عاقلة
 الأب هل تعقل عنه وما يخفى ففصلوا الجواب فيه تفصيلاً فقالوا إن كان عصبة الابن وعصبة الأب
 واحداً بأن أعتقهما رجل واحد وقومهما من حي واحد كان عقله على عاقلة أبيه فاما إذا كانت عصبة
 الابن غير عصبة الأب بأن أعتق الأب رجل وأعتق الابن رجل آخر لا يكون عقله على عاقلة لأب
 ويكون العقل موقوفاً هذا إذا لم يكن مع الابن المقر وارث آخر فاما إذا كان وارث آخر وقد كذبه في هذا
 الأقرار كان للكذب أن يستسعى العبد في حصته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا هذا النصف
 هو حصته المستسعى للمستسعى وولاء النصف الذي هو حصته لمقر ليت كمالو كان الكل له وأقر أن الأب
 أعتقه وعندهما وولاء النصف الذي هو حصته الميت وولاء حصته المستسعى موقوف وفي كل موضع
 يتوقف الولاء إذا مات المعتق فيرأه يوضع في بيت المال وعقله على نفسه لا يعقل عنه بيت المال كذا
 في المحيط * وإن اشترت ثلاث بنات آباءهن ثم ماتت إحداهن وتركتهن مولى أمهاتهن مات الأب فانه يكون

لهما ثلثا مالهما بالفرض وثالثا الثلث بالولاء يبقى ثلث الثلث للثمة يعود الى الاب يكون لهما ثلث ثلث الثلث وثلث ثلث الثلث لمولى أمها يحتاج الى حساب ثلث ثلث ثلث وأقله سبعة وعشرون فستة وعشرون للثنتين وواحد لمولى أم الميثة كذا في خزانة المفتين والله أعلم

(الباب الثاني في ولاء الموالاة)

(وفيه فصلان)

الفصل الاول في سبب ثبوته وشرايطه وحكمه وصفة السبب وبيان صفة الحكم (اما سبب ثبوته) فهو الايجاب والقبول وهو أن يقول الذي أسلم على يد انسان له أو لغيره أنت مولاي ترثني اذا مات وتعتقل عني اذا جنيت فيقول قبلت أو يقول له واليتك فيقول قبلت سواء كان للذي أسلم على يديه أو لا آخر وهذا قول عامة العلماء حتى لو أسلم على يد انسان ولم يواله فولأؤه موقوف عند عامة العلماء ولو أسلم على يد رجل ووالى غيره فهو مولى للذي والاه عند عامة العلماء وهو الصحيح (واما شرايطه) فثبوتها عقل العاقلين واما البلوغ فهو شرط الاعتقاد في جانب الايجاب فلا ينعقد الايجاب من الصبي وان كان عاقل حتى لو أسلم الصبي العاقل ووالاه لم يجز وان أذن له أبوه الكافر لا يثبت لانه لا ولاية للاب الكافر على ولده المسلم فكان اذنه وعدم الاذن بمنزلة واحدة ولهذا لا يجوز سائر عقوده باذنه كالبيع ونحوه وأما من جانب القبول فهو شرط النفاذ حتى لو والى بالغ صبياً فقبل الصبي ينعقد وقوفه على اجازة أبيه أو وصيه فان أجاز جاز وكذا لو والى رجل عبداً فقبل العبد توقف على اجازة المولى فاذا أجاز جاز الا أن في العبد اذا أجاز المولى فالولاء من المولى وفي الصبي اذا أجاز الاب أو الوصي يكون الولاء من الصبي ولو والى رجل مكاتباً جاز وكان المولى مولى المكاتب لان قبول المكاتب صحيح الا أن الولاء يكون للمولى لان المكاتب ليس من أهل الولاء * ومنها أن لا يكون للعاقدة وارث وهو أن لا يكون من وارثه من يقربه فان كان لم يصح العقد واذا كان له زوج أو زوجة يصح العقد ويطلق نصيبهما والباقي للمولى * ومنها أن لا يكون من العرب حتى لو والى عربي رجلاً من غير قبيلته لم يكن مولاه وان كان ينسب الى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذا لو والى امرأة من العرب رجلاً من غير قبيلتها * ومنها أن لا يكون من موالى العرب لان مولاة منهم هم كذا في البدائع * ومنها أن لا يكون معتقاً * ومنها أن يكون لم يعقل عنه غيره * ومنها أن يشترط الميراث والعقل كذا في السراج الوهاج * وان شرط الارث كان كذلك ويتوارثان من المجانبيين والاسلام على يد من ليس بشرط وكونه مجهول النسب شرط لصحة عقد الموالاة كذا في الكافي * وأما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الذمي الذي أسلم والذي أسلم والمسلم الذمي وكذا الذكور ليست بشرط لهذا العقد فيجوز موالاة الرجل امرأة والمرأة رجلاً وكذا دار الاسلام حتى لو أسلم عربي فوالى مسلماً في دار الحرب اودار الاسلام فهو موالاة كذا في البدائع * (وأما حكمه) فهو ان يثبت به الارث اذا مات وان يعقل عنه اذا جنى ويدخل فيه أولاده الصغار ومن يولد له بعد عقد الموالاة كذا في التبيين * (وأما صفة العقد) فهو عقد جائز غير لازم * (وأما صفة الحكم) فهو أن الولاء الثابت بهذا العقد لا يحتمل التملك بالبيع والهبة والصدقة والوصية لانه ليس بمال حتى لو باع رجل ولأه والاة أو عتاقه بعد وقبضه ثم اعتقه كان عتاقه باطلاً ولو باع المولى لاسفل ولأه من آخر أو ماله لا يكون بيعاً ولا هبة لكنه يكون نقضاً للولاء الاول وموالاة لهذا الثاني كذا في البدائع * وللمولى ان ينتقل بولائه الى غيره مالم يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصية وانما ينقض العقد بحضرته وكذا لا على ان يبرأ من ولأه لاسفل اذا كان بمحضرة وان والى لاسفل رجلاً آخر كان

فلا تقضي للعقد مدخ الأول وإن لم يكن بمحض منه وإذا عقل عنه لم يكن له أن يتحول عنه بولائه إلى غيره وكذا لا يتحول ولا ولده بعد تحمل الجنابة عن أبيه وكذا إذا عقل عن ولده لم يكن لسكلى واحد منهما أن يتحول لأن الأب مع الابن كشخص واحد في حكم الولاء كذا في الكافي *

(الفصل الثاني فيمن يستحق الولاء وما يلحق به) إذا أسلم الرجل على يدي رجل وعاقده عقد المولاة ثم ولد له ابن من امرأة أسلمت على يد الآخر ووالته فولاء الولد لمولى الأب وكذلك إن كانت أسلمت ووالته وهي حبلى ثم ولدت بعد ذلك فإن ولاد الولد لمولى الأب وهذا بخلاف ولاد العتقة فاتها إذا أعتقت وهي حبلى وولده بعد ذلك فإن ولاد الولد يكون لمولى الأم ولو كان لهما أولاد صغار ولدوا قبل الإسلام فأسلم الأب على يدي رجل ووالاه ثم أسلمت المرأة على يدي رجل ووالته فإن ولاد لمولى الأب بالاجماع قال وإذا أسلمت المرأة من أهل الذمة على يدي رجل ولها ولد صغير ووالته فإن ولادها وولاد ولدها لمولاها عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما ولادها ولادها ليس لمولاها كذا في الذخيرة * وإذا أسلم الرجل على يدي رجل ووالاه وله ابن كبير فأسلم الابن على يدي رجل آخر ووالاه أيضا فولاد كل واحد منهما للذي ووالاه وإن أسلم الابن ولم يوال أحد أفولادهم وقوف ولا يكون مولى لمولى هو الالة الأب ولا يكون عقد الأب على نفسه عقد انعلى الابن كذا في المحيط * ذمى أسلم ولم يوال أحدًا ثم أسلم آخر على يديه ووالاه فهو مولاه وإن أسلم ذمى على يدي حربي فإنه لا يكون مولاه وإن أسلم الحر في بعد ذلك كذا في المبسوط * حربي دخل دارا لسلام بأمان فأسلم على يدي رجل ووالاه ثم دخل أبوه بأمان فأسلم على يدي رجل ووالاه فإن ولاد كل واحد منهما للذي ووالاه ولا يجر الأب ولاد الولد إلى نفسه وإذا دخل حربي دارا لسلام بأمان وأسلم ووالى رجلا ثم أسلم أبوه هذا الحر الذي أسلم وعقق فإنه يجر ولاد الولد إلى نفسه حتى كان ولاد الولد لمعتق الأب وإذا أسلم حربي في دار الحرب على يدي رجل مسلم ووالاه هناك أو ووالاه في دار الإسلام فهو ويجوز أن سبي ابنه وأعتق لم يجر ولاد الأب إلى نفسه وإن سبي أبوه وأعتق جروا لا ين إلى نفسه ولو أن رجلا من أهل الذمة أعتق عبدا ثم إن الذي نقض العهد ونكح بدار الحرب فأخذ أسيرا فصار عبدا لرجل وراد معتقه أن يولي رجلا لم يكن له ذلك فإن أعتق مولاه يوما من الدهر فإنه يرثه إن مات وإن جنى جنابة بعد ذلك عقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاه ~~هكذا~~ ذكر في عامة الروايات وفي بعض الروايات قال يرثه ويعقل عنه وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو أسلم رجل من نصارى العرب على يدي رجل من غير قبيلته ووالاه لم يكن مولاه ولكن ينسب إلى عشيرته وأصله وهم يعقنون عنه ويرثونه وكذلك المرأة كذا في المبسوط * ولو أسلم على يدي رجل ووالاه بعد ما ولى في كفره مسلما كان ولادها لثاني الذي أسلم على يديه ووالاه بعد الإسلام ولا يكون مولى للذي ووالاه قبل الإسلام كذا في التتارخانية *

* (الباب الثالث في المتفرقات) *

إذا أقر رجل أنه مولى عتاقة فلان بن فلان من فوق أرض تحت وصدقه فلان في ذلك فإنه يصير مولى له يعقل عنه ويرثه وكذا إذا أقر أنه مولى مولاة فلان وصدقه فلان في ذلك يصير مولى مولاة فلان وإن كان للقرأ ولاد كبار كذبوا الأب فيما أقر وقالوا أبونا مولى فلان آخر فالأب مصدق على نفسه والاولاد مصدقون على أنفسهم لأن الاولاد إذا كانوا كبارا فالأب لا يملك مباشرة عقد الولاء عليهم فلا يملك الإقرار به عليهم وبه فارق ما إذا كان الاولاد صغارا لأن الأب يملك مباشرة عقد الولاء عليهم إذا كانوا صغارا فيملك الإقرار به عليهم وإذا كانت لرجل امرأة وهي أم الاولاد فقالت المرأة أنا مولاة

عناقة لفلان وصدة لها فلان في ذلك فقال الرجل انا مولى عناقة لفلان آخر وصدة له فلان آخر فان كل واحد منهما ما يكون مصدقا فيما اقربه ويكون ولدا للمولى الاب كذا في الذخيرة * ولو ان امرأة مولاة عناقة معروفة لها زوج مولى عناقة ولدت المرأة ولدا فقالت المرأة ولدته بعد عتقي بخمسة اشهر وولده لموالي وقال الزوج ولدته بعد عتقك بستة اشهر وولده لموالي فالقول قول الزوج كذا في المحيط * وان والتمت امرأة رجلا فولدت ولدا لا يعرف له اب يدخل في ولائها وكذا ان اقرت امرأة امرأة مولاة فلان وفي يدها طفل لا يعرف ابوه يصح اقرارها عليها وعلى ولدها او يصيران من موالى فلان وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يثبت ولا ولد لها من مولاها في الصورتين كذا في الكافي * واذا كان الرجل من العرب له زوجة لا تعرف وولدت منه اولاد ائمت ادعت انها مولاة ادعت انها فلان وصدة لها فلان بذلك فانها مصدقة في حق نفسها ولا تصدق على ولدها وان كذبها فلان في العتق وقال هي امي وما اعتقها فانها امته لانها اقرت على نفسها بالرق له ثم ادعت الحرية عليه فتصدق فيما اقرت ولا تصدق فيما ادعت ولا تصدق على الولد الموجود في البطن وقت الاقرار فاما الولد الذي يحدث بعد ذلك فانها تصدق عليه عند ابي يوسف رحمه الله تعالى حتى يحدث رقيقا ولا تصدق عند محمد رحمه الله تعالى حتى يحدث حرا كذا في الذخيرة * واذا اقر الرجل فقال انا مولى فلان وفلان قداعتاني فأقربه احدهما وانكر الاخر فهو بمنزلة عبد بين الشريكين يعتقه احدهما واذا قال انا مولى فلان اعتقني ثم قال لا بل انا مولى فلان الاخر قداعتني هو وادعياه جميعا فهو مولى الاول وان قال اعتقني فلان او فلان وكل واحد منهما ادعى انه هو المعتق لا يلزم العبد شي فان اقر لاحدهما عينه بعد ذلك او لغيره ما فهو جائز ويصير مولى للقر له من شائخنا من قال ما ذكر في الكتاب انه اذا اقربه بذلك لغيره ما يجوز اقراره يجب ان يكون قوله ما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز اقراره * ومنهم من قال هذا قول الكل كذا في المحيط * واذا اقر الرجل انه مولى امرأة ادعتته وقالت المرأة لم اعتقك ولكن اسلمت على يدي وواليتني فهو مولاها فان اراد التحول منها الى غيرها ففي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قياس قولهما له ذلك وان اقرانه اسلم على يديها ووالاها وقالت هي قداعتك فهو مولاها وله ان يتحول بالولاء الى غيرها واذا اقر الرجل أن فلانا اعتقه وانكر فلان ذلك وقال ما اعتقك ولا اعرفك ثم ان المقر اقران فلانا الاخر اعتقه فانه لا يصح اقراره عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصير مولى للثاني وعندهما يصح اقراره للثاني اذا صدقه الثاني في ذلك * اذا ادعى رجل على ولد رجل بعد موته اني اعتقت اباك وصدقه الولد في ذلك يثبت الولاء له ولو كان للميت اولاد كبار وصدقه بعض الاولاد فالذين صدقوه يكونون موالى له وان كان المدعى اثنين فصديق بعض الاولاد احدهما وصديق الباقي الاخر فكل فريق منهم يكون مولى للذي صدقه كذا في المحيط * وان ادعى رجل على رجل أني كنت عبدا له وانه اعتقني وقال المدعى عليه انت عبيدي كما كنت وما اتفقتك فالقول قول المولى فان اراد العبد ان يحلفه فله ذلك فان قال المدعى عليه انت حر الاصل وما كنت عبدا لي قط وما اعتقك واراد استخلافه لا يستخلف عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان الاختلاف ههنا في الولاء لا في العتق لانهما تصادقا على العتق ولا اختلاف في الولاء عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذا اذا ادعى رجل على ورثة حر ميت مات وترك ابنة وما لا قال اني كنت اعتقت الميت ولي نصف الميراث معك بسبب الولاء وقالت ان اباهم حر لا تستخلف على الولاء وتستخلف على المال بالله لم تعلمي لهذا المدعى في ميراث ابيك حقا وولاء المولاة في هذا كولاة العناقة لا يستخلف عليه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما فان عاد المدعى عليها الى تصديق المدعى بعد ما انكرت

دعواه فهو مولا ولا يكون انكارها تقض اللولاء كذا في الذخيرة * واذا ادعى رجل من الموالى على عربي انه مولا معتقه والعربي غائب ثم بدا للمدعي فادعى ذلك على آخر واراد استخلافه لا يستخلف على ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الا مرهوقون ان قدم الغائب وصديق المدعي فيما ادعاه لا يثبت الولاء من الثاني وان كذبه يثبت الولاء من الثاني كذا في المحيط * والله تعالى أعلم

(كتاب الاكراه)

وفيه اربعة أبواب

(الباب الاول في تفسيره شرعا وأنواعه وشروطه وحكمه وبيان بعض المسائل)

أما تفسيره في الشرع فهو اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتفي به رضاه كذا في الكافي * (وأما أنواعه) فالأكره في أصله على نوعين اما ان كان ملجئا أو غير ملجئ فالأكره الملجئ هو الأكره بوعيد تلف النفس أو بوعيد تلف عضو من الأعضاء والأكره الذي هو غير ملجئ هو الأكره بالجس والتقييد (وأما شرطه) فأن يكون الأكره من السلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا جاء من غير السلطان ما يجبي من السلطان فهو أكره صحيح شرعا كذا في النهاية * وعليه الفتوى فان غاب المكره عن بصر المكره برزول الأكره ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون أكرها وعندهما ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمر به يفعل به ما يعمل السلطان كان أمره أكرها كذا في فتاوى قاضيجان * وفي فتاوى (آهو) ذكر شمس الأئمة المحلوا في الأكره من غير السلطان انما يتحقق بالاجماع اذا لم يتمكن بالاستعانة من غيره أما اذا تمكن فهو على الاختلاف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يتحقق وعندهما ما يتحقق كذا في التتارخانية * ويعتبر في الأكره معنى في المكره ومعنى فيما أكره عليه ومعنى فيما أكره به فالاعتبار في المكره بممكنه من ايقاع ما هدده فانه اذا لم يكن متمكنا من ذلك فأكراهه هذيان وفي المكره المعتبر أن يصير خائفا على نفسه من جهة المكره في ايقاع ما هدده عاجلا لانه لا يصير ملجئا محولا طبعيا الا بذلك وفيما أكره به أن يكون متغافا أو مزمنا أو متغافا عضوا أو موجدبا غما بعدم الرضى وفيما أكره عليه أن يكون المكره متمتعاً منه قبل الأكره اما محقه أو محق آدمي آخر أو محق الشرع وبسبب اختلاف هذه الاحوال يختلف الحكم كذا في المبسوط (وأما حكمه) وهو الرخصة أو الإباحة أو غيرهما فيثبت عند وجود شرطه والأصل أن تصرفات المكره كلها قولاً منعقدة عندنا الا أن ما يحتمل الفسخ منه كالبيع والاجارة يفسخ وما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق والعتاق والنيكاح والتدبير والاستيلاء والنذر فهو لازم كذا في الكافي * متى حصل الأكره بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل من المكره فيما يصلح أن يكون المكره آله للمكره فصارت المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالأكره على قتل انسان أو تلاف ماله ومتى حصل الأكره بوعيد تلف على قول من الاقوال ان كان قولاً يستوى فيه الجحد والهزل ويتعلق بثبوت القول كالطلاق والعتاق فحكمه أن يعتبر المكره آله للمكره في حق الاتلاف وينتقل الاتلاف الى المكره لان المكره في حق الاتلاف يصلح آله للمكره وفي حق التلفظ به الذي لا يصلح آله فيه يعتبر مقصوراً على المكره وان كان قولاً لا يستوى فيه الجحد والهزل كالبيع والاجارة والاقرار فحكمكم الأكره فساد ذلك القول وكذلك اذا كان قولاً لا يستوى فيه الجحد والهزل الا انه لا يتعلق بثبوتها باللفظ فحكمكم الأكره فساداً حتى لا تصبح ردة المكره فاردة يستوى فيها الجحد والهزل ولا يتعلق بثبوتها باللفظ حتى ان من قصد أن يكفر فقبل أن يقربه يكون كافراً كذا في المحيط * وان حصل الأكره بالجس والتقييد على فعل من الافعال فلا حكم له فيجعل كأي فعل ذلك الفعل بغيره أكره ومتى حصل الأكره

بالمجس والتقييد على قول ان كان قول لا يستوى فيه المجس والمزل فحكمه فساد ذلك القول وان كان قول لا يستوى فيه المجس والمزل فلا حكم له فيجعل كائن المكره باشر ذلك القول باختياره كذا في النهاية * فلو أكره على بيع أو شراء أو إقرار أو إجازة بقتل أو ضرب شديد أو حبس شديد خير بين أن يمضي البيع أو يفسخ بخلاف ما إذا أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط إلا إذا كان الرجل صاحب منصب يعلم أنه يتضرر بذلك فيكون مكرها وقد ما يكون من المجس أكرها ما يجني به الاغتمام بالبين ومن الضرب ما يجزئ منه الألم الشديد وليس في ذلك حد لا يراد عليه ولا يتقص منه بل يكون مفقوضا إلى رأي الإمام لأنه يختلف باختلاف أحوال الناس فمنهم من لا يتضرر إلا بضرب شديد وحبس شديد ومنهم من يتضرر بأدنى شيء كالشرفاء والرؤساء يتضررون بضربة سوط أو بعزل أذنه لاسيما في ملاءم من الناس أو بحضرة الساطع فيثبت في حقه الأكره بمثله كذا في التبيين * وإذا أكره على البيع والتسليم فباع وسلم فهو بيع مكره وان أكره على البيع لا غير فباع وسلم طائعا فهو ليس ببيع مكره فالأكره على البيع لا يكون أكرها على التسليم فيكون طائعا في التسليم ويكون ذلك إجازة منه للبيع وعن هذا قلنا ان من ادعى أنه كان مكرها على البيع وأراد استرداد المبيع من يد المشتري لا تسمع دعواه ما لم يدع أنه كان مكرها على التسليم وان كان مكرها على البيع والتسليم حتى كان البيع بكره إذا قبضه المشتري ملكه كفا سدا ونفذت تصرفاته فيه وبعد ما تصرف لخاصمه المكره فان كان تصرفا يحتمل النقص بعد وقوعه كان للمكره ان يتقضى تصرفه ويسترد العين حيث وجدها وان كان تصرفا لا يحتمل النقص بعد وقوعه كالعتق والتدبير وما شبهه ما لا يكون للمكره نقضه وكان له حق تضمين القيمة فيكون هو بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمته يوم تسليمه إلى المشتري وان شاء ضمن المشتري فان اختار تضمين المشتري كان له الخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم قبض لا يوم اعتق وان شاء ضمنه قيمته يوم اعتق كذا في الذخيرة * ولو أكره على البيع وقبض الثمن طوعا كان إجازة لان القبض طائعا دليل الرضى وهو الشرط بخلاف ما إذا أكره على الهبة دون التسليم وسلم حيث لا يكون إجازة وان سلم طوعا وان قبضه مكرها فليس ذلك بإجازة وعليه رد الثمن ان كان قائما في يده افساد العقد بالأكره وان كان هالكالا يأخذ منه شيئا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره ضمن قيمته للبائع ولما أكره أن يضمن المكره فان ضمن المكره رجع المكره على المشتري بالقيمة ولو ضمن المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على المكره ولو كان المشتري باعه من آخر وباع الآخر من آخر حتى تداولته البياعات نفذ الكل بتصميم الأول وله أن يضمن من شاء من المشتري وأيهم ضمنه ملكه وإجازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله بخلاف ما إذا أجاز المكره أحد هذه البياعات حيث يجوز الكل ما قبله وما بعده ويأخذ هو الثمن من المشتري الأول كذا في التبيين * ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح نقضه وان نقض قبل القبض صح نقضه ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ إلى المشتري دون البائع كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهل المشتري عند المشتري ان هلك من غير تعدي ملك أمانة كذا في خزائن المفتين * ولو أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن وبائع غير مكره فلما اشترى المكره وقبضه اعتقه أو دبره أو كانت أمته فوطئها أو فباها بشهوة كان إجازة للشراء ولو أن المشتري اشترى ولم يقبض حتى اعتقه البائع نفذت عقده وبطل البيع وان اعتقه المشتري قبل القبض نفذت عتاقه استمسانا ولو اعتقه معا قبل القبض كان اعتاق البائع أولى كذا في المحيط * ولو أكره البائع ولم يكره المشتري فلم يقبض

المشتري العبد حتى أعتقه كان عتقه باطلا فان اجازته البائع بعد عتق المشتري جاز البيع لبقاء المعقود عليه محلا لمحكم العقد ولم يحرز ذلك العتق الذي كان من المشتري ولو أعتقا جميعا العبد جاز عتق البائع لانه صادف ملكه وانتقض به البيع ولو كان المشتري قبضه ثم أعتقه جميعا عتق العبد من المشتري ولو كانا جميعا مكرهين على العقد والتقابض ففعلا ذلك وقال أحدهما بعد ذلك قد أجزت البيع كان البيع جائزا من قبله وبقي الآخر على حاله فان أجازا جميعا بغير إكراه جاز البيع ولو لم يحرز حتى أعتق المشتري العبد جاز عتقه فان أجازا لا خروجه بعد ذلك لم يلتفت الى اجازته لتقرر ضمان القيمة على المشتري وفوات محل العقد ابتداء وان لم يتقابضا فأجازا أحدهما البيع بغير إكراه فالبيع فاسد على حاله لان بقاء الإكراه في جانب صاحبه كان لفساد البيع فان أعتقه جميعا معا وقد أجازا أحدهما البيع فان كان العبد غير مقبوض فعتق البائع فيه جائز وعتق المشتري باطل وان أعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فان كان البائع هو الذي أجاز البيع وقد أعتقه المشتري قبله فهذا اجازة منه للبيع والآخر المسمى للبائع على المشتري والعتق لا ينفذ على المشتري لانه سبق ملكه وان كان البائع أعتق أولا فهو باعناقه قد تنقض البيع ونفذ العتق من قبله فلا تعمل فيه اجازة واحد منهما ولا اعتاق المشتري بعد ذلك وان كان الذي أجازه أول مرة المشتري ولم يحرزه البائع فعتق البائع جائز فيه وقد انتقض البيع به ان أعتقه قبل المشتري أو بعده لانه باق على ملك البائع بعد اجازة المشتري فاعتاق البائع صادف ملكه فينفذ وينتقض به البيع كذا في الميسر * ولو أكره على بيع جاريتة ولم يسم أحدا فباعها من انسان كان فاسدا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أخذ به مال يؤذيه فأكرهه على أدائه ولم يذكر له جاريتة بشئ فباع جاريتة ليؤذي المال فالبيع جائز لانه طائع في البيع لان أداء المال يتحقق بطريق الاستقراض والاستيماب من غير بيع اجارية وهذا هو عادة الظلمة اذا أرادوا أن يصادروا رجلا يحكموا عليه بالمال ولا يذكرون له بيع شئ من ملكه حتى اذا باعه ينفذ ذبيعه عليه فالجارية لمن ابتلى بذلك ان يقول من أين أؤذي هذا المال ولا مال لي فاذا قال له انظالم بيع جاريتك فالأمر يصير مكرها على بيعها فلا ينفذ بيعها كذا في المحيط * رجل أكره على شراء جارية بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف درهم فاشتراها بأكثر من عشرة آلاف أو أكره صاحب الجارية على بيعها بألف وقيمتها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جاز استحسانا وهو قول علماء تباركهم الله تعالى ولو أكره على بيع جارية بألف درهم فباعها بأكثر من قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماء ثنا ولو أكره على البيع بألف درهم فباعها بعرض أو حيوان قيمته ألف درهم أو أكره على أن يقر بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم نفذ البيع والاقرار في قولهم ولو أكره على البيع بألف درهم فباعه بألف درهم جاز بيع الكل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أكره على البيع فوجب كان جائزا كذا لو أكره على الاقرار بألف ووجهها له كذا في المحيط * ولو أكره الرجل بوعيد تلف حتى اشترى من رجل عبدا بعشرة آلاف درهم وقيمتها ألف درهم وعلى دفعه الثمن وقبض العبد وقد كان المشتري حلف بعتق كل عبد يملكه فيما استقبل أو حلف على ذلك العبد بعينه فقد عتق العبد ولا يرجع على المبكره بشئ كذا في خزائن المقتنين * ولو أكرهه على شراء ذى رحم محرم منه وعلى قبضه بأكثر من قيمته فاشتراه وقبضه عتق عليه ولزم قيمته ويرجع بما ضمن على المبكره وكذا لو أكرهه شراء أمه ولدت منه بالنكاح وبقبضها أو بشراء أمه قد جعلها سديرة ان ملكها وقبضها كذا في المحيط * السلطان اذا أكره رجلا بوعيد تلف أو حبس على أن يبيع متاعه من هذا الرجل بألف درهم يغني متاع السلطان والمشتري غير مكره على الشراء فباع فالبيع جائز والعهد على السلطان لا على البائع وان طلب

البائع الثمن من المشتري بعد ذلك رجعت العهدة اليه ولو كان اكرهه على أن يشتري له متاع فلان
بأنف درهم فاشترى فالشراء جائز والمتاع كله للسلطان ولا عهدة على المشتري حتى لا يطالب بتسليم
المن فان طلب المشتري من البائع تسليم المبيع رجعت العهدة اليه وطالب بتسليم المن كذا في الدخيرة
* ولو اكره الرجل على أن يهب نصف داره غير مقسوم أو لم يسم له مقسوما ولا غيره واكرهه على التسليم
فوهب الدار كلها وسلمها فهو جائز لانه أني بغير ما أكره عليه كذا في المبسوط * ولو اكرهه على بيع نصف
داره مقسوما فباع الكل لا يجوز البيع عندنا استحصانا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اكرهه على
أن يبيع منه ببيع فاسد أو ببيع ببيع جائز بالبيع ولو اكرهه على أن يبيعه منه ببيع جائز أو يدفعه
اليه فباعه ببيع فاسد أو دفعه اليه فهلك عنده فالبائع أن يضمن المكره ان شاء وان شاء المشتري كذا
في المبسوط * ولو اكرهه ببيع فاسد فباع جائزا جاز بالبيع ولو اكرهه على أن يضمن المكره قيمته ويرجع به على
المشتري فأما لو اكرهه على هبة نصف داره مقسوما أو على بيت من بيوت فوهب الكل أو باع الكل لم يجز
كذا في الغيائية * ولو اكرهه على هبة الدار لرجل فتصدق بها عليه أو اكرهه على التصديق فوهبها له
وهو ذور حرم منه أو أجنبي يجوز لان الهبة غير الصدقة ولو اكرهه على الهبة والتسليم فوهب به على
عوض وتقابضا كلن جائزا ولو اكرهه على هبة على عوض فباعه وتقابضا كان باطلا وكذلك لو اكرهه على
البيع والتقابض فوهب به على عوض وتقابضا ولو اكرهه على الهبة والتسليم ففعل فعوضه الموهوب
له بغير اكرهه فقبله كان هذا اجازة كذا في خزنة المفتين * ولو أمره بالهبة ففعلها أو أمرها كان باطلا
سواء كان الموهوب له ذار حرم محرم أو أجنبيا كذا في المبسوط * ولو اكرهه على هبة جارية لعبد الله
فوهبها لعبد الله وزيد جازت الهبة في حصه زيد وبطلت في حصه عبد الله كذا في فتاوى قاضي خان
* ولو كان مـ مكانه ألف فالهبة كلها باطلة في قولهم كذا في التتارخانية * ولو اكرهه بوعيد تلف
على أن يهب له ولم يأمره بدفعه فوهبه ودفعه فقال قد وهبت لك فخذ فآخذ الموهوب له فهلك عنده
كان للمكره الخيار ان شاء ضمن المكره القيمة وان شاء ضمن القابض كذا في المبسوط والله سبحانه أعلم

﴿الباب الثاني فيما يحل للمكره أن يفعل وما لا يحل﴾

ومسائل هذا الباب على أقسام أربعة * أحدها أن يكون الاقدام على الفعل أولى من تركه وباترك
يصير آثما * والثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل مأجورا وبالاقدام عليه لا يكون آثما وباترك
أولى له * والثالث ما يكون مأجورا بترك الفعل وبالاقدام عليه يصير آثما * والرابع أن يكون
الاقدام على الفعل والامتناع عن الفعل على السواء هكذا في فتاوى قاضي خان * السلطان اذا
أخذ رجلا وقال لا تقتل أولئك أو لتشربن هذا الحجر أو لتأكلن هذه الميتة أو لتأكلن لحم هذا الخنزير كان
في سعة من تناوله بل يفترض عليه التناول اذا كان في غالب رايه انه لو لم يتناول يقتل فان لم يتناول
حتى يقتل كان آثما في ظاهر الرواية عن أصحابنا وذكر شيخ الاسلام انه آثم مأخوذ بدمه الا أن يكون
جاهلا بالاباحة حالة الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يرجح أن يكون في سعة من ذلك فأما اذا كان عالما
بالاباحة كان مأخوذا كذا قال محمد رحمه الله تعالى فأما اذا كان في غالب رايه أنه يمازجه بذلك
ويهدده ولا يقتله ولم يتناول لا يساح له التناول ويحكم رايه في هذا وكذا لو أوعدده بتلف عضو من
أعضائه بأن قال لا تقطعن يديك أو ما أشبهه وكذلك لو أوعدده بضرب مائة سوط وما أشبه ذلك مما يخاف
من ذلك تلف نفسه أو عضو من أعضائه ولم يقدر محمد رحمه الله تعالى في ذلك مقدار اربل فوض ذلك
الى رأي المـ على الضرب وهو الصحيح قال فان هدده بضرب سوط أو سوطين لا يساح له التناول

الا ان يقول لا ضرر ينال على غيره ان ياكل من الثمرات كبر ولد هذه بالحبس المؤبد او بالقيء المؤبد لا يباح له
التناول اذا كان لا يمنع منه الطعام والشراب * من مشايخنا من قال اذا كان الرجل متنعما اذا مروا
بشئ عليه ذلك بحيث يقع في قلبه انه متى لم يتناول يموت بسبب الحبس او القيد او يذهب عضو من
أعضائه يباح له تناول وكذا لو هدده بالحبس في مكان مظلم يخاف منه ذهاب النضر لطلول مقامه
فيه فانه يباح له تناول وقد قل بعض مشايخنا بان محمد ارحمه الله تعالى انما اجاب هكذا لما سمع على
ما كان من الحبس في زمانه فاما الحبس الذي احسدوا اليوم في زماننا فانه يبيع التسلول وان قال
لا جرم لك اذ لتعمل بعض ما ذكرنا لم يسهل ان يفعل ذلك حتى يحس من الخروج ما يخاف منه التلف
كذافي المحيط * وان اكره على الكفر بالله تعالى او تب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل أو قطع رخص
له اظهار كلمة الكفر والسب فان أظهر ذلك وقلبه ماض بالايان فلا يأنم وان صبر حتى قتل كان ثابا
وان اكره على الكفر والسب بقيد او حبس أو ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بأمر يخاف به على
نفسه أو على عضو من أعضائه وان اكره على اتلاف مال لم يأمر بخلاف على نفسه أو على عضو من
أعضائه رخص له ذلك فان صبر حتى قتل صار ثابتا بشهيد اذ ان اكره عليه بالحبس او القيد لا يسهل
ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره كذافي الكافي * ولوا كره بوعيد تلف على أن يأخذ مال هذا
الرجل أو مال هذا الرجل الاخر فلا بأس بان يأخذ مال أحد ما ثم أي المالكين أولى بالانخذ فهذه
المسئلة على وجه * الاول أن يكون صاحب المال في الغناء على الدوام وأنه على وجهين ان كان
المسالن في المقدار على السواء فله أن يأخذ ويتلف مال أيهما شاء وضمن ذلك على الذي اكرهه
وان كان أحد المالكين أكثر من الآخر فله أن يأخذ ويتلف الاقل وضمن ذلك على الذي اكرهه
وان اتلف الاكثر ضمنه ولا رجوع على الذي اكرهه * الوجه الثاني أن يكون أحد صاحبي المالين
أغنى من الآخر وأنه على وجهين أيضا ان كان المسالان في المقدار على السواء يتلف مال أكثرهما غنى
وكذلك اذا كان أحد المالكين أكثر من الآخر فله يتلف مال أكثرهما غنى * الوجه الثالث أن يكونا
فقيرين وهما في الفقر على الدوام فان كان المسالان في المقدار على السواء يتغير في الاخذ وان كان
أحدهما أقل يأخذ الأقل وان كان أحدهما أقر من الآخر لا يأخذ الا الأقل فقرهما يأخذ مال
صاحبه على كل حال كذافي المحيط * ولوا كره رجلان بوعيد تلف حتى اعطى رجلا ماله واكره
الاخر بمثل ذلك حتى قبضه منه ودفعه فلهك المال دينه والضمن على الذي اكرهه مادون التقابض
وكذلك او كان اكره التقابض على قبضه ليدفعه الى لدا اكرهه فقبضه وضاع عنده قبل ان يدفعه
اليه فلا ضمان على التقابض اذا تلف بالله ما أخذ ليدفعه اليه طائعا وما أخذ له ليرده على صاحبه
الا أن يكره على دفعه كذافي المبسوط * ولوا كره صاحب المال على ان يبيع له صاحبه واكره الآخر
على أن يقبله آمنه ويقبضها بوعيد تلف فان قال التقابض قبضتها الى أن تكون في يدي مثل الوديعة
فالقول قوله مع يمينه وان قال أخذتها على الهبة ليس له أن يرد المال ان يضمنه ان شاء وان شاء ضمن
المكره فان ضمن المكره رجع على الموهوب له كذا في التارخانية * ولوا ان اكره رجلا بالحبس على
أن يودع ماله عنده هذا الرجل فأودعه فله عند المستودع وهو غير مكره لم يضمن المستودع ولا المكره
شيئا فان اكره بوعيد تلف فله مال ان يضمن المستودع وان شاء المكره وأيم * ضمن لم يرجع على
صاحبه بشئ كذافي المبسوط في باب الاكره على الوديعة * ولوا كرهه على بيع عبده واكره المشتري
على شرائه واكرههما على التقابض فلهك الثمن والعبد ثم انتمهما وفضلهما العبد للبائع وضمن الثمن
المشتري على الوديعة كرهه لا ينكح واحد منهما اجمالا على دفع ماله الى الآخر من جهة فان اراد

أحدهما ان يضمن صاحبه مثل كل واحد منهما عما قبضه على أي وجه قبضه فان قال قبضته على
البيع الذي اكراهنا عليه ليكون لي وقال ذلك جميعا فالبيع حائز ولا ضمان على المكره فيه وان قال
قبضته مكرها لا رده على صاحبه وأخذ منه ما أعطيت وحاب كل واحد منهما لصاحبه على ذلك لم يكن
لواحد منهما على صاحبه ضمان وان حلف أحدهما أو أي الآخر ان يحلف لم يضمن الذي حلف ويضمن
الذي لم يحلف ما قبض فان كان الذي أبي العين هو الذي قبض العبد ضمن البائع قيمة العبد أيهما شاء
فان ضمنها المكره رجع بها على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع بها على المكره ولم يرجع على البائع
بالمثل أيضا وان كان المشتري حاب وأي البائع العين فلا ضمان في العبد على من أخذه وأما الثمن
فان شاء المشتري ضمنه المكره وان شاء ضمنه البائع فان ضمن البائع لم يرجع به على المكره وان ضمنه
المكره رجع به على البائع كذا في المبسوط في باب الاكراه على دفع المال وأخذه * وان اكراه على قتل
غيره يقتل لم يرخص ولم يسعه أن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان آثما والقصاص على المكره
ان كان عمدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الكافي * ولو كان الماء ومختلط العقل
أو صديا يجب القصاص على المكره الا تركذا في العيني شرح الهداية * اذا اكراه الرجل بوعيد قيد
أو حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الاكراه وعلى القاتل القصاص في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان
* اذا اكراه السلطان رجلا بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن يقطع يده ان شاء فان قطع يده
ثم خاف المكره في ذلك فعلى المكره القود ولو اكراهه بالقتل على أن يقتل نفسه لا يسعه أن يقتل نفسه
ولو قتل نفسه لا شيء على المكره كذا في المحيط * ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذه النار
والا لا قتلتك يتطهران كانت النار قد نبهومنها وقد لا ينبجوسعه أن يلقي نفسه فيها فان ألقى ومات
كان على الاثم القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان كانت النار بحيث لا ينبجوسها
لكن له في القاء النفس قليل راحة كان له أن يلقي نفسه فيها فليل ان هذا قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى فان ألقى نفسه فيها فهلك كان على الاثم القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الدية في مال الاثم ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت
وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينبجوسها لا يسعه أن يلقي نفسه فان ألقى نفسه فيها فهلك
يهدر دمه في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذا الماء
والا لا قتلتك ان كان يعلم أنه لا ينبجوسه لا يسعه أن يفعل فان فعل يهدر دمه وان كان فيه أدنى راحة
يسعه ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يسعه فان فعل فهلك كانت الدية على عاقلة
الا ثم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالألقاء الا ثم بنفسه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى دية
على الاثم في ماله ولا قصاص وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لقصاص وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في رواية مثل قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال له المقطع يدك أولا قطعنها
أنا لا يسعه أن يقطع يد نفسه ولو قطع هدرت يده ولو قال له لتقتل نفسك بالسيف أولا قتلتك بالسيف
أو ذكر له نوعا من القتل هو أشد مما أمره أن يفعل بنفسه وسعه أن يقتل نفسه بالسيف واذا قتل نفسه
بالسيف وجب القصاص على المكره كذا في المحيط * ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك من شقوق
الجبل والا لا قتلتك فان لم يكن له في الالتقاء أدنى راحة لا يسعه الالتقاء فان ألقى فهلك مدمر دمه
وان كان له فيه أدنى راحة يسعه أن يلقي نفسه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ألقى
نفسه فهلك فدية على عاقلة الا ثم في قول صاحبه لا يسعه أن يلقي نفسه فان فعل فلاك كان على
الاثم القصاص وهي فرع مسئلة يقتل بالثقل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذاك لا يوجب

القصاص وعندهما يوجب وفعل المأمور كفعل الآخر ولو القاه الا من عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يحب القصاص وتجب الدية وعندهما يجب القصاص وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية على
 الاثر الدية في ماله وان كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة والتي نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة
 الاثر في قولهم لانه كقاتل الخطاء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان
 والا لا قتلك وسعه ان يقطع يد فلان واذا قطع صكك القصاص على الاثر في قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولو اكره بوعيد تلف لي كفر بالله اوليقتل هذا الرجل المسلم كان
 في سعة ان يكفر بالله اذا كان قلبه مطمئنا بالايمن ولا يسعه القتل وان صبر على ذلك حتى قتل كان
 ذلك اعظم اجرا وان ابي الكفر وقتل ذلك الرجل فالقياس انه يقتل به وفي الاستحسان ان لا يقتل به اذا
 لم يكن عالما ان الكفر يسعه في هذا الوجه ولكن تجب الدية في ماله في ثلاث سنين فاما اذا علم ان الكفر
 يسعه ومع هذا قتل ذلك الرجل لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل واكثر مشايخنا
 رحمه الله تعالى على انه يلزم القود كذا في الذخيرة * ولو قيل له لبا كل هذه الميتة او يقتل هذا الرجل
 المسلم فانه ينبغي له ان يأكل الميتة ولا يقتل الرجل وان لم يأكلها حتى قتل فهو آثم اذا كان يعلم ان اكل
 الميتة يباح عند الضرورة وان لم يأكل الميتة وقتل المسلم فعليه القود ولم يشترط محمد رحمه الله تعالى
 في مسئلة الميتة لا يجاب القود ان لم يعلم انه يسعه اكل الميتة وعامة مشايخنا قالوا في مسئلة الميتة يجب
 القود على المكره على كل حال علم ان اكل الميتة يسعه او لم يعلم كذا في المحيط * ولو اكره على ان يقتل
 مسلما او يزني ليس له ان يفعل احدهما لان قتل المسلم والزني لا يباح عند الضرورة فان زني حذق قاسا
 ولا يحد استحسانا وعليه مهرها وان قتل المسلم يقتل الاثام ولو كان الاكره في هذه المسائل يهتس او قيد
 او حلق محبة لا يكون اكرها فان قتل المسلم يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الاثام لعدم الاكره بل يعزير
 ولو اكره الرجل على ان يقتل فلانا المسلم او يتلف مال الغير كان له ان لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء
 كان ذلك المال اقل من الدية او اكثر لان اتلاف مال الغير مريض وليس بباح فان قتل ذلك المسلم
 ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لان اتلاف مال الغير مريض وليس بمريض وان اتلف مال
 الغير يضمن الاثر كذا في فتاوى قاضي خان * وان ابي عنهما حتى قتل فهو افضل ولو اكره بوعيد قتل
 على ان يقتل عبده هذا او يتلف ماله هذا فلم يفعل واحدا منهما حتى قتل كان في سعة من ذلك وان
 استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو احسن وكان ضمان المال على المكره وان قتل العبد ولم يستهلك المال
 فهو آثم ولم يكن على الذي اكرهه قود ولا ضمان لان هذا قتل مائع لانه كان يتخلص باستهلاك المال
 وهو مباح له شرعا كذا في المحيط * ولو اكره بوعيد قتل على ان يقتل احدهما عبدين هذين واحدهما اقل
 قيمة من الاخر فقتل احدهما عمدا كان له ان يقتل المكره كذا في المبسوط * ولو اكره على ان يقتل
 احدهما هذين الرجلين عمدا كان القود على المكره الاثر كذا في الظهيرية * ولو اكره على ان يضرب احدهما
 عبديه مائة سوط ففعل ذلك باحدهما فمات منه غرم المكره اقل القيمتين وان كان الذي بقي اقلهما
 قيمة كذا في المبسوط * ولو اكره على ان يستهلك المال او يضرب العبد مائة سوط فلا بأس باستهلاك
 المال وضمانه على المكره الاثام سواء كان العبد والمال للمكره او لغيره فان ضرب عبده فمات لم يكن
 على المكره الاثام كذا في الظهيرية * ولو اكره بوعيد قتل على ان يقتل عبده هذا او يقتل
 العبد لذي اكراهه او يقتل ابنه او قال اقتل عبدك هذا الاثام او قتل اباك لم يسعه ان يقتل
 عبده الذي اكره على قتله فان قتل عبده فلا شيء على المكره سوى الادب كذا في المبسوط * وكذلك
 لو اكره على ان يستهلك مال هذا الرجل او يقتل الرجل اباه فاستهلكه ضمنه ولم يرجع به على المكره

ولا أن لا يأتى في هذا الإكراه ولو لم يستهلك المال حتى قبل الزوال أو لم يمكن عليه أن شاطفه
 في الحال إلا أن يكون شيئاً يسيراً خلاصاً له أن يترك استهلاكه كذا في الظهيرية * ولو قيل له لتسربن
 هذا الخمر أو لتأكلن هذه الميتة أو لتقتلن ابنك هذا أو أباك لم يسعه شرب الخمر ولا أكل الميتة لانعدام
 الضرورة ولو قيل له لتقتلن ابنك أو أباك أو لتبيعن عبدك هذا بألف درهم فباع فالباع جائز قياساً
 ولكن استحسن فقال البيهقي * وكذا التهديد يقتل كل ذي رجم محرم ولو قال لتحبسن أباك
 في السجن أو لتبيعن من هذا الرجل عبدك هذا بألف درهم فباع فالباع جائز قياساً وكذا في كل ذي
 رجم محرم وفي الاستحسان ذلك كما ذكرناه ولا ينفذ من هذه التصرفات هكذا في المبسوط * ولو أكره
 بقتل على أن يقتل عبده أو يقطع يده لم يسعه فإن فعل يأتى ويقتل المكره في القتل ويضمن نصيب قيمته
 في القطع كذا في محيط السرخسي * ولو أكره على أن يقطع يدرجل بمحديدة فقطع يده ثم قطع رجليه
 بغیرا كراهات المقطوع من ذلك يجب القصاص على القاطع والمكره لأنه مات بفعلين أحدهما انتقل
 إلى المكره والاقتصر على القاطع فصارتا قاتلين له وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ما للدية
 في ما لمما كذا في التبيين ولو أكره على أن يريق جرة السمن فالضمان على المكره كذا في جواهر
 الاختلاط * في التطريد ولو أكره على قطع يدرجل فقال ذلك الرجل قد أذنت لك في القطع فاقطع
 والاذن غير مكره لم يسعه أن يقطع وإن قطع فهو آثم ولا ضمان على القاطع ولا على الذي أكره وإذا وقع
 الإكراه على القتل فأذن له في ذلك فقتله فهو آثم ولا شيء عليه والدية في مال الآمر كذا في التتارخانية
 * وإذا بعث الخليفة عاملاً على كورة فقال لرجل لتقتل هذا الرجل بالسيف والا لا تقتلك لا ينبغي
 للمكره المأمور أن يقتل ولكن مع هذا إذا قتل فالقود على الآمر المأمر والمكره المأمور بالقتل يأتى ويفسق
 وترد شهادته ويباح قتله والمكره الآمر محرم عن الميراث دون المكره المأمور كذا في خزائن المفتين * ولو
 قال له العامل لتقطع يده أو لا تقتلك لا ينبغي أن يفعل ذلك وكذلك لو أمره بقطع أصبع أو نحوها
 وإن رأى الخليفة أن يغزر المكره المأمور ويحبسه فعل كذا في التتارخانية * وإن أمره العامل أن يضرب
 سوطاً أو حداً أو أمره أن يحلق رأسه ونحوه أو أن يقيده وهذه على ذلك بالقتل رجوت أن لا يكون آثماً
 في فعله ولا في تركه وإنما علقه بالرجاء لأنه لم يجد في هذا بعينه نصاً القوي بالرخصة فيما هو من مظالم
 العباد بالآمر لا تجوز فلهذا علقه بالرجاء وإن كان هذه على ذلك بضرب سوط أو حبس أو قيد أو حلق
 رأسه أو نحوه لا يسعه أن يقدم عليه بشيء من الظلم قل ذلك أو كثر ولو أكره بوعيد تلف حتى يفتري
 على مسلم رجوت أن يكون في سعة منه كذا في الظهيرية * ولو أكره بوعيد تلف على أن يأخذ مال فلان
 فبدفعه إليه رجوت أن يكون في سعة من أخذه ودفعه إليه والضممان فيه على الآمر وإنما يسعه هذا
 مادام حاضر عند الآمر فإن كان أرسله ليفعل فخاف أن يقتله أن ظفربه أن لم يفعل أو يفعل ما هدده
 به لم يصل الأقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الآمر معه على أن يرده عليه أن لم يفعل ولو لم يفعل ذلك
 حتى قتله كان في سعة إن شاء الله تعالى ولو كان المكره هدده بالحبس أو القيد لم يسعه الأقدام على ذلك
 كذا في المبسوط * ولو أكره على طلاق أو عتاق أو طلاق وقع العتق والطلاق ويرجع بقيمة العبد
 على المكره موصراً كان أو مفسراً ولا سعاية على العبد ولا يرجع المكره على العبد بما ضمن وكذا يرجع
 بنصف المهر إن كان قبل الدخول وكان المهر منبهي في العقد وإن لم يكن منبهي فيه يرجع عليه بما ألزمه
 من المتعة ولو قال المكره في مسئلة العتق خطر ببالي الانحياز بالحرية فيما مضى كاذباً وقد أدت ذلك
 يعتق العبد في القضاء ولا يصدق ولا يفتي فيما بينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكره له شيئاً ولو قال

خطر بيالى ذلك ولم أزد ذلك وإنما أردت به الانشاء في المحال أو لم أردنه شيئا أو لم يخطر ببالى شيء عتق
قضاء وديانة ويرجع بقيمته على المكره وعلى هذه التفاصيل الطلاق كذا في التبيين * ان قال المكره
لصاحب العبد قد نكح بربالك الاخبار عن العتق فيما ضي كاذبا وقد أردت ذلك لا اعتقا مستقبلا فليس
لك أن تضمه وتضمه وتضمه لا بل أردت به عتقا مستقبلا ولي ان أضمنك قيمة العبد فالقول قول صاحب
العبد وللمكره ان يستخلفه على ما ادعى وان اتهم المكره الزوج وقال قد أردت الاخبار بالكذب عن
المأصبي لا انشاء الطلاق وقال الزوج لا بل أردت انشاء الطلاق فالقول قول الزوج مع اليمين كذا
في التتارحانية * ولوا كره ليجعل طلاق امرأته أو عتق عبده بيده امرأته أو بيد عبده أو بيد غيرهما
فعلق المعوض اليه وأعتق بغير الطلاق ولعتاق ويرجع الأمور على الأمر في الطلاق قبل الدخول
بنصف المهر وقيمة العبد كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رحمه الله تعالى لو ان لصا غلبا كره
رجلا بوعيد تلف على ان يطلق امرأته واحدة ولم يدخل بها فطلقها اثلاثا وغرم لها نصف المهر لا يرجع
بذلك على المكره ولو أكره على ان يطلقها اثلاثا ولم يدخل بها فطلقها وغرم لها نصف المهر يرجع على المكره
بذلك لان المكره على ايقاع الثلاث يكون مكرها على الواحد واذا أكره على ان يعتق نصف عبده بوعيد
تلف فأعتق الكل فالعبد حر كله عنده بجميعا ولا يرجع المكره على المكره بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما يرجع عليه بقيمة العبد موسرا كان أو معسرا ولو أكره على ان يعتق العبد كله فأعتق
نصفه كان هذا والاول سواء في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يعتق كله ويغرم المكره
قيمة العبد ولو كان موسرا كان أو معسرا ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتق نصف العبد ويبقى
النصف رقيقا واذا أعتق نصف العبد رجعت قيمته وهو النصف الذي اعتقه من العبد على المكره
واما النصف الذي لم يعتق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يضمن المكره الا ان كان المكره موسرا
يضمن وان كان معسرا لم يضمن كذا في المحيط * ولو نكح امرأته بوعيد تلف أو حبس حتى تسأله
ان يطلقها تطليقة بائنة فسأله ذلك فطلقها كما سألت ثم مات وهي في العدة ورثته ولو سأله تطليقتين
بائنتين ففعل ثم مات وهي في العدة لم ترثه كذا في المبسوط * ولو جعل الزوج أمرها بيد رجل بتطليقة
ان شاء الله وأكره الزوج ان يأمره بتطليقة اخرى ولم يدخل بها فطلقها بنتين لم يضمن المكره كذا في المحيط
* وكذلك لو طلقها التطليقة التي جعلها الرجاء اليه بعيرا كراه كذا في المبسوط * ولو طلقها التطليقة التي
أكره الزوج عليها ضمن نصف المهر كذا في محيط السرخسي * الا يرى انه لو قال لامرأته ولم يدخل بها
أنت طالق تطليقة إذا شئت ثم أكره بعد ذلك ارقبله على أن يقول لها أنت طالق تطليقة إذا شئت فقال
لها ذلك فطلقت نفسها التطليقتين جميعا وغرم لها زوج نصف المهر ولم يرجع على المأثرة ولو كانت هي
المساطة فأكرهته على أن يطلقها بوعيد تلف ففعل لم يلزم لها عليه شيء من المهر ولو كانت أكرهته بالحبس
أخذته بنصف الصداق كذا في المبسوط * ولوا كره المرأة لتقبل من زوجها تطليقة بألف درهم
فقبلت تقع تطليقة رجعية ولا يلزمها المال فلوان المرأة اجازت العلق بعد ذلك بالمال الذي أكرهت
عليه صححت اجازتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزمها المال ويصير الطلاق بائنا وفي قول محمد
رحمه الله الاجازة باطلة والطلاق رجعي وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية كما قال
محمد رحمه الله تعالى وفي رواية كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * والاصح
ان قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله ولو كان كان التطليقة خلع بألف درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء
عليها كذا في المبسوط في باب الاكراه على النكاح والمخلع * ولوا كره الزوج على ان يطلق امرأته بألف
درهم وأكرهت المرأة على ان تقبل ذلك ففعله وقع الطلاق بغير مال وكذلك كذا في الصلح من القود

والعتق على مال إلا أن لا يولي أن يضم المكره قيمة عبده إن كان أكرهه بوعيد قتل وإن كان أكرهه بحبس لم يضمن شيئاً كذا في المبسوط * ولوا كرهت أهة اعتقت على أن تختار نفسها قبل الدخول فلاح مهرها على الزوج ولا مولا ولا يضم المكره كذا في محيط السرخسي * ولوا كره جل الزوج بوعيد تلف على أن يطلقها واحدة بألف درهم فطلقها اثلاثاً كل واحدة بألف ففقدت جميع ذلك طلقت ثلاثاً ووجب له عليها ثلاثة آلاف درهم ولها عليه نصف مهرها الوقوع بالفرقة قبل الدخول لا بسبب مضاف إليها ولم يرجع على المكره بشئ وإن كان نصف المهر أكثر من ثلاثة آلاف لأن ما زاد الزوج من عبده طائفاً كاف في تقرير نصف الصداق عليه ولوا كرهه على أن يطلقها واحدة بألف ففعل وقبعت ذلك وحب له عليها ألف درهم ثم ينظر إلى نصف مهرها فإن كان أكثر من ألف درهم أدى الزوج إليها الفضل على ألف درهم ويرجع به على المكره إن كان أكرهه بوعيد تلف وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا شيء لها عليه وللزوج عليه ألف كذا في المبسوط * ولوا كرهه على أن يعتق عبده على مائة درهم وقبله العبد وقيمة ألف والمهر غير مكره فالعتق حائز على المائة ثم يتخير مولى العبد فإن شاء ضم الذي أكرهه فقيمة العبد ثم يرجع المكره على العبد بمائة وإن شاء المولى أخذ العبد بالمائة ورجع على المكره بتسع مائة تمام القيمة ولو كان أكرهه على العتق بألف درهم إلى ستة وقيمة العبد ألف فالمولى بالخيار إن شاء ضمن المكره قيمة عبده وإن شاء اتبع العبد بألف بعد ضي السنة لأنه التزم ذلك ما وعافا فاختار تضمين المكره قام المكره مقام المولى في الرجوع على العبد بالمس في حلول الأجل فإذا أخذ ذلك منه أمسك القائم مقدار ما غرم وتصدق بالفضل لأنه حصل له بكتاب حديث وإن اختار اتباع العبد فلا شيء له على المكره بعد ذلك فإن كانت الألفان نجومًا فمحل نجم نهاق طاب المولى العبد بذلك الهجم بغير كراهة فهذا منه اختيار لا تباع العبد ولا ضمان له - على المكره بعد ذلك كذا في المبسوط * عبدين رجلين أكره أحدهما حتى اعتقه جازعتقه ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ثلث العتق لا يتجزأ ويعتق العبد كله والولاء لمعتقه وعلى المكره إن كان مكره مكره من جميع القيمة بينهما نصفان وإن كان مكره مكره من نصيب المكره ويسعى العبد في قيمة نصيب لشريك وأما على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالمكره ضامن نصيب المكره مكره مكره وإن كان مكره مكره نصيب الساكت إن كان المكره مكره مكره الساكت بالخيار إن شاء اتقى نصيبه وإن شاء استسعاها وإن شاء ضمن المكره قيمة نصيبه فإن ضمنه رجع المكره بما ضمن على العبد واستسعاها فيه والولاء بين المكره والمكره نصفان وإن كان المكره مكره مكره الساكت - في الاستسعاء أو الاعتاق والولاء بينهما وبين المكره نصفان كذا في الظهيرية * ولو قتل عبداً رجل رجل خطأ أكرهه ولوا حتى اعتقه وهو يعلم بالجناية ضمن المكره قيمته ويأخذها المولى فيدفعها إلى ولي الجناية ولو كان أكرهه بحبس أو قيد يضمن المولى قيمته لولي الجناية دون الدية ولا يضمن المكره شيئاً لمولا كذا في محيط السرخسي ولوا كره رجلاً بوعيد تلف على أن يعتق عبداً يساوي ألف درهم عن رجل بألف درهم ففعل ذلك وقبل المعتق عنه طائفاً فالعبد حر عن المعتق عنه ثم رتب العبد بالخيار إن شاء ضمن قيمة عبده المعتق عنه وإن شاء ضمن المكره فإن ضمن المكره قيمته رجع بها على المعتق عنه ويثبت الولاء له وإن ضمنها المعتق عنه لم يرجع بها على المكره ولو أكرهه بحبس كانت له القيمة على المعتق عنه ولا شيء له على المكره كذا في المبسوط * ولوا كرهه المعتق والمعتق عنه بوعيد تلف حتى فعل ذلك فالعبد حر عن المعتق عنه والولاء له وضمن العبد على المكره خاصة لمولى العبد قال شمس الأئمة السرخسي إن هذا بمنزلة مالوا كره رجلاً على بيع عبده من هذا بألف درهم ودفعه إليه وأكرهه الآخر على شرائه وقبضه - وعتقه بوعيد تلف ففعل ذلك وفي هذا الضمان

يكون على المكره خاصة فكذلك فيما سبق ولو اكرهها على ذلك بالحبس ففعلها ضمن المعتق عنه قيمته
لولا ولا ضمان على المكره ههنا ولو اكره المولى بالحبس والمعتق عنه بوعيد تلف فالعبد حر عن المعتق
عنه ثم المعتق عنه يضمن الذي اكرهه قيمة العبد كذا في الظهيرية * ولو اكره العبد على قبول العتاق
بمال لم يلزمه شيء ويضمن المكره كذا في محيط النرخسي * واذا قال اللص الغالب لرجل لا تقتلني
او لتعتقني عندك اذ لثاقل امرائك هذه ايم ما شئت ففعل المكره احدهم حاول يدخل بالمرأة
بها باشرنا فدويعرم المكره الاقل من بصر المهر من قيمة العبد ولو كان الزوج يدخل بها لم يغرم المكره
له شيئا كذا في المبسوط * وفي التجريد ولو كانت المرأة غير مدخول بها وكان اكره بحبس او قيد
فعمل احدهما لم يغرم الذي اكره شيئا كذا في التتارخانية * ولو اكره الرجل على ان يقول كل مملوك
أملكه فيما استقبل فهو حر فقال ذلك ثم ملكك عبدا متق ولا يرجع على المكره بشيء وان ورث عبدا
في هذه الصورة عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد استجسانا ولو اكره الرجل على ان يقول لعبد ان شئت
فانت حر او ادخلت الدار فانت حر ثم شاء العبد او دخل الدار عتق ويرجع بقيمة العبد على المكره ولو اكره
على ان يعلق عتق عبده بفعل نفسه وذلك لفعل امر لا بد له منه كصلاة الفرس ونحوها او كان فعلا
يضاف بتركه الهلاك على نفسه كالاكل والشرب ففعل ذلك الفعل كان له ان يرجع على المكره واذا اكره
على ان يعتق عبده بتقاضي دينه او ما أشبه ذلك مما لا بد منه فلا يرجع على المكره ويكون ذلك بمنزلة
الاكره بوعيد الحبس كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اكره بوعيد تلف على ان يأذن له في عتقه وأذن
له فيه فأعتقه عتق والولا للمولى ويضمن المكره قيمته لا باعتبارانه أعتقه بل باعتبارانه انجاه الى الامر
بالعتق حتى لو كان اكره على ذلك بحبس لم يضمن له شيئا كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى
في الاصل ولو ان رجلا اكره بوعيد قتل أو بحبس أو بقيد أو بضرب حتى تزوج امرأة على عشرة آلاف
ومهر مثلها ألف درهم كان النكاح جائزا ويكون لها من عشرة آلاف درهم مهر مثلها ألف درهم ويبطل
الفضل كذا في العيني شرح الهداية * ولا يرجع الزوج على المكره بشيء كذا في التتارخانية * ولو ان
المرأة هي التي اكرهت حتى يتزوجها الرجل على ألف درهم ومهر مثلها عشرة آلاف درهم فزوجها
اولياؤها مكرمين والنكاح جائز ولا ضمان على المكره ثم هل للمرأة والاولياء حق الاعتراض على هذا
النكاح فان كان كفؤا لها وقد رضيت بالمسمى كان للاولياء حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما لا اصلا ولو زوجت نفسها في الابتداء من كفؤ بأقل من مهر المثل كانت المسئلة على
الاختلاف وان كان الزوج غير كفؤ لها فلا ولياء الاعتراض على هذا النكاح عندهم جميعا هذا اذا
رضيت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فان لم ترص بالمسمى ينظر فان كان الزوج كفؤا لها فلا حق الاعتراض
على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عندهم جميعا فاذا رفعت الامر الى القاضي يخير زوجها فيقول له أتم
لها مهرها والا فميت بينكما فان أتم فغذا النكاح وان أبي يفرق بينهما ولا يكون لها مهر وان لم يكن الزوج
كفؤا لها فلا ولياء للاعتراض على هذا النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الكفاءة
لأن المهر عندهما لا حق الاعتراض لذلك وللأولياء لعدم الكفاءة لا غير هذا كله فيما اذا لم يدخل
فان دخل بها وهي مكرهه فان كان الزوج كفؤا لها فلا اعتراض على هذا النكاح لاحد وان لم يكن كفؤا
لها وللأولياء والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاءة وأما اذا دخل بها وهي طائفة فقد رضيت
بالمهر المسمى دلالة فكان كما لو رضيت بالمسمى بها ولو رضيت نساء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
للأولياء حق الاعتراض وان كان الزوج غير كفؤ لها ولا ولياء حق الاعتراض عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لعدم الكفاءة ونقصان المهر عندهم لعدم الكفاءة لا غير هذا خلاصة ما ذكره شيخ الاسلام جواهر

زادة كذا في العيني شرح الهداية * ولوا كرهه على ان يوكل رجلا بطلاق امرأته التي لم يدخل بها او بعق
عبده ففعل الوكيل فالتوكيل جائز استحسانا والقياس ان لا تصح الوكالة مع الاكراه ثم يرجع المكره
على المكره بقيمة العبد ونصف المهر استحسانا والقياس ان لا يرجع عليه وجه الاستحسان ان غرض
المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل وكان الزوال مقصوده فيضمن ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد
منه اكراه كذا في الكافي * وان كان الاكراه بوعيد حبس او قيد فلا ضمان على المكره كذا في الذخيرة
* ولوا كرهه بوعيد قتل على ان يوكل هذا ببيع عبده بألف درهم واكرهه على دفع العبد اليه لبيعه
ففعل ذلك ثم ان الوكيل باع العبد واخذ الثمن ودفعه الى المشتري فهلك العبد في يد المشتري
والوكيل والمشتري طائعان هوى العبد بالخيار ان شاء ضمن المكره قيمة العبد وان شاء ضمن الوكيل
وان شاء ضمن المشتري فان ضمن المشتري لا يرجع على احد بشئ يريد به لا يرجع على احد بشئ من ضمان
القيمة انما يرجع بالثمن على الوكيل وان اختار تضمين الوكيل رجح الوكيل على المشتري بالقيمة ولم يرجع
على المكره ولمشتري أن يرجع على الوكيل بالثمن فيتعاقصان ويتراذان الفضل وان اختار تضمين المكره
رجح المكره بما ضمن ان شاء على المشتري وان شاء على الوكيل ولو كان الاكراه بوعيد حبس او قيد لم
يضمن المكره شيئا واذا خرج المكره من الوسط ذكر بعد هذا ان المولى بالخيار ان شاء ضمن الوكيل قيمة
عبده ويرجع الوكيل بما ضمن على المشتري وتقع المقاصة بين القيمة والثمن وان شاء ضمن المشتري ثم
لا رجوع للمشتري بما ضمن على احد كذا في المحيط * ولو كان المولى والوكيل مكرهين بالقتل كان
المولى بالخيار ان شاء ضمن المشتري قيمة عبده وان شاء ضمن المكره باكراهه اياه على التسليم بوعيد تلف
ثم يرجع بها المكره على المشتري ولا ضمان على الوكيل ولو كانوا جميعا مكرهين بالقتل فلا ضمان على
المكره خاصة لان الاتلاف منسوب اليه ولا يرجع المكره على احد بشئ لانهم صاروا كالاتقان كانوا
مكرهين بالحبس فلا ضمان على المكره وللمولى أن يضمن المشتري قيمة عبده فان ضمن الوكيل بالقيمة
رجح على المشتري لانه قام مقام من ضمنه وان اختار تضمين المشتري فهو الذي يلي خصوصته دون
الوكيل لان الوكيل كان مكرها على البيع والتسليم بالحبس وذلك يبي الترامه العهدة بالعقد ولوا كره
المولى بالقتل واكره الوكيل والمشتري بالحبس والمولى أن يضمن قيمته أيهم شاء فان ضمن المشتري
لم يرجع على احد بشئ وان ضمن الوكيل كان له ان يرجع على المشتري ولا شيء له على المكره وان ضمن
المكره كان له ان يرجع على المشتري بالقيمة التي ضمن ولا يرجع على الوكيل بشئ ولوا كره المولى والوكيل
بالقتل والمشتري بالحبس فلا ضمان على الوكيل وللمولى أن يضمن المكره قيمته ان شاء ويرجع بها المكره
على المشتري وان شاء ضمن المشتري كذا في المبسوط * ولوا كره المولى والوكيل بالقتل والمشتري بالقتل
ضمن الوكيل لا غير هذا اذا كان المشتري مكرها بالقتل على اشراء دون القبض لان قبضه لم يصرف مضافا
الى اكرهه وان كان مكرها عليهما للمولى ان يضمن المكره ولو اكره المالك والمشتري بالقتل والوكيل
بالقيد فان شاء ضمن الوكيل ولا يرجع على احد وان شاء ضمن المكره ولا يرجع على الوكيل كذا
في محيط السرخسي * ولوا كره بالقتل على ان يوكل هذا الرجل بأن يهب عبده هذا الرجل فوكله
بذلك فقبضه الوكيل ودفعه الى الموهوب له ومات في يده والوكيل والموهوب له غير مكرهين فللمولى
ان يضمن قيمة أيهم شاء فان ضمن الموهوب له لم يرجع على احد وان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب
له وان ضمن المكره يرجع المكره ان شاء على الموهوب له وان شاء على الوكيل ويرجع به لو كيل على
الموهوب له ولو كان الاكراه بحبس لم يضمن المكره شيئا وكان للمولى ان يضمن ان شاء الوكيل وان شاء
الموهوب له فان ضمن الوكيل يرجع به على الموهوب له كذا في المبسوط * ولوا كرهه على ان يبيع مال

المكره لو اشترى بماله قطا لله بالتسليم صحته الوكالة ولزمته العهدة كذا في التتارخانية والنذر لا يحل فيه الا كراه حتى لو اكره بوعيد تلف على ان يوجب على نفسه صدقة أو صوما أو حيا أو شيئا يتقرب به الى الله تعالى ففعل لزمه ذلك وكذا ان اكرهه على اليمين بشئ من ذلك أو بغيره لان النذر مما لا يلحقه الفسخ وما لا يؤثر فيه الفسخ بعد وقوعه لا يؤثر فيه الا كراه ولا يرجع على المكره بما يلزمه من ذلك كذا لو اكرهه على ان يظهر من امراته كان مظاهرا ولا يقربها حتى يكفر وكذا الرجعة وكذا الفتي فيه والمخلع من جانب الزوج طلاق أو يمين فلا يؤثر فيه الا كراه ولو كان هو مكرها على المخلع والمرأة غير مكرمة لزمها البذل كذا في الكافي * ولو اكرهه على ان يخلع امراته بعد الدخول على الف و مهرها أربعة آلاف ولم يكره المرأة جاز على الف ولا شئ للزوج على المكره كذا في المحيط * واذا وجب على الرجل كفارة ظهارا فاكراه السلطان على ان يعتق عن ظهاره فاعتق فهذا على وجهين ان اكرهه على اعتناق عبد بغير عينه فلا ضمان على المكره لانه اكرهه على اقامة ما هو فرض عليه اما لو اكرهه على اعتناق عبد بعينه ذكرا ثمس الاثمة السرخصي في شره مطلقا من غير تفصيل ان على المكره قيمة العبد ولا يجزئ المكره عن الكفارة لانه في معنى عتق بعوض وذكرا شيع الاسلام في شره تفصلا فقال ان كان العبد الذي اكرهه على تحريره اخص العبيد وأدونهم قيمة بحيث لا يكون عبدا آخر اخص وأدون منه قيمة فلا ضمان على المكره وان كان غيره اخص وأدون منه قيمة ضمن المكره قيمته ولا يجزئ المكره عن الكفارة فان قال المكره أنا أبرئ المكره عن القيمة حتى يجوز العتق عن الظهار لا يجزئه عن الظهار كن اعتق عبده على مال عن الكفارة ثم أبرأه فان قال المظاهر حين اعتق العبد أعتقته عن الظهار لا يدفع الا كراه اجزاء عن الكفارة ولم يكن على المكره ضمان ولكن لا يسع للمرأة ان تمكر نفسها منه كذا في المحيط * وان قال اردت العتق عن ظهاركما أمرني ولم يخطر ببالني غير ذلك لم يجز عن الكفارة وله القيمة على المكره ولو اكرهه بحبس أو قيد اجزاء عنه ولا ضمان له كذا في محيط السرخصي * ولو اكرهه بوعيد تلف حتى آلى من امراته مهر مؤل فان تركها أربعة أشهر فبانت منه ولم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولم يرجع به على الذي اكرهه لانه كان متعكفا من ان يشرها في المدة فاذا لم يفعل فهو كالراضي بما لزمه من نصف الصداق وان قربها كان عليه الكفارة ولم يرجع على المكره بشئ وكذلك لو اكرهه على ان يقول ان قريبتها فعبدى هذا فان قربها اعتق عبده ولم يضمن المكره لانه ما جرى على سنن اكرامه وان تركها فبانت بالايلا قبل الدخول غرة نصف الصداق ولم يرجع على المكره بشئ كذا في المبسوط * ولو كان مدبرا أو كانت ام ولد حلف بعتقها فقرب المرأة لم يضمن المكره شيئا فان لم يقربها حتى مضت المدة ولم يدخل بها ضمن نصف الصداق ورجع على المكره بالاقبل منه ومن قيمة من حلف بعتقه استعسانا كذا في محيط السرخصي * ولو اكرهه على ان قال ان قريبتها فالى صدقة في المساكين وتركها أربعة أشهر فبانت ولم يدخل بها أو قربها في الاربعة الاشهر فليزمتها الصدقة لم يرجع على المكره بشئ وهو في المعنى نظير ما لو اكرهه على النذر بصدقة ماله في المساكين كذا في المبسوط * ولو اكرهه على كفارة يمين قد حنت فيها ومعناه انه اكرهه على اصل التكفير من غير تعيين نوع من انواع الكفارة فكفر نوعا من انواع الكفارة التي جعلها الله تعالى في كفارة اليمين فهو جائز ولا ضمان على المكره وان اكرهه على اعتناق عبد بعينه أو بغير عينه فان كان قيمة أدنى العبد مثل أدنى الصدقة والكسوة فهو جائز ولا ضمان على المكره وان كان قيمة أدنى العبد يزيد على أدنى الصدقة والكسوة ضمن المكره قيمة العبد ولا يجزئه عن كفارة اليمين فان كان الا كراه في هذه الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان على المكره ويجزئه عن الكفارة وان اكرهه على الصدقة بوعيد

قتل فان كان قيمة الطعام الذي اكره على التصديق به أدنى من قيمة ما يجزئ في الكسوة والعنق فانه
 يجزئه عن الكفارة ولا ضمان على المكره وان كان يزيد على ادنى ما يجوز في الكسوة والعنق ضمن المكره
 فيه ولا يجزئه عن الكفارة فان قدر على لذي أخذه منه يسترد ما أخذه منه وان كان الاكراه في هذه
 الصورة بوعيد حبس أو قيد فلا ضمان ولا كراهية يرجع على الذي أخذه منه ويسترد ما أخذه منه
 لانه لم يكره راضيا بالتسليم مع الحبس والقيد فان أجازته ان تصدق بعد ذلك ن كان المال قائما وقت
 الاجازة. عمت اجازته ان كان ما لا يعمل كذا في المحيط * قال كل شيء واجب لله عليه من بدنة
 أو هدى أو صدقة أو حج فاكراه على أن يمضيه وفعل ولم يأمره المكره بشيء بعينه فلا ضمان على المكره ويجزئ
 عن الرجل ما أمضاه فان أوجب شيئا بينه على نفسه صدقة في المساكين فاكراه بحبس أو نسل على
 أن يتصدق بذلك جازما صانع منه ولم يرجع على المكره بشيء وكذلك لأخيه صدقة الفطر لو اكره
 عليه ما رجل حتى فعله ما أجزاه ولم يرجع على المكره بشيء ولو قال لله على هدى أهديه الى بيت الله فاكراه
 بالقتل على أن يهدي بعيرا أو بدنة فيحرقها أو تصدق بها ففعل كان المكره ضامما لقيمتها ولا يجزئه
 عما أوجبه على نفسه ولو اكرهه على أدنى ما يكون من الهدى في القيمة وغيرها فأكراه لم يغرم المكره
 شيئا لانه ما زاد على ما هو الواجب عليه شرعا ولو قال لله على عتق رقبة فاكراه على أن يعتق عبدا بعينه
 يقتل فاعتقه ضمن المكره قيمته ولم يجزئه عن النذر وان كان يعلم ان الذي اكرهه على عتقه أدنى ما يكون
 من العبد في القيمة لم يكن على المكره ضمان وأجزاء العتق لتيقننا بوجوب هذا المقدار عليه
 ولو قال لله على أن تصدق بشوب دروي أو مروى فاكراه على أن يتصدق بشوب بعينه فتصدق به فانه
 يتطرا الى الذي تصدق به فان كان العلم محيطا بأنه أدنى ما يكون من ذلك الجنس في القيمة وغيرها
 أجزاه ذلك ولا ضمان على المكره وان كان غيره أقل قيمة منه يتطرا الى فضل ما بين القيمتين فيغرم
 المكره ذلك ويقع المؤدى في المقدار الادنى مجزئا عن الواجب واذا قال لله على أن تصدق بعشرة أفقرة
 حنطة على المساكين فاكراه بوعيد قتل على أن يتصدق بخمسة أفقرة حنطة جيدة نساوى عشرة
 أفقرة حنطة رديئة فاكراه ضامن من الطعام مثله لان المؤدى لا يخرج عن جميع الواجب لانه لا يعتبر
 بالجوودة في الاموال الزبوية عندهم قبايلها لا يمكن تجويرها عن خمسة أفقرة حنطة لان في ذلك ضررا على
 النادر وعلى النادر ان يتصدق بعشرة أفقرة رديئة ولو أن رسله خمس وعشرون بنت مخاض فحبال
 عليه المحول فوجب فيها بنت مخاض وسط فاكراه بوعيد قتل على أن يتصدق على المساكين بابنة مخاض
 جيدة غرم المكره فضل قيمتها على قيمة الوسط لانه ظالم له في الزام هذه الزيادة وقد جازت الصدقة عن
 المصدق في مقدار الوسط فلا يغرم المكره وذلك لان هذا ليس بمال الربا فيمكن تجوير بعضه عن كله
 كذا في المبسوط * اذا اكره الرجل على الزنى بامرأة فزنى بها كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى أولا
 يقول يجب عليه المحدث ثم رجع وقال لا حد عليه وهو قولهما ويجب المهر على الزاني سواء كانت المرأة
 مكرهة على الزنى أو كانت طائعه ولا يرجع بما ضمن على المكره لان منفعة الوطء حصلت للزاني وكان
 كما لو اكره على اكل طعام نفسه فاكل ان كان جائعا لا يرجع على المكره بشيء وان كان شعبان يرجع
 عليه بقيمة الطعام والمرأة اذا اكره على الزنى فلا حد عليها ولا رجل آثم في الاقدام على الزنى
 لان الزنى من المصالح وما المرأة اذا كانت مكرهة على الزنى هل تأثم ذكر شيخ الاسلام في شرحه في باب
 الاكراه على الزنى أنه ان اكرهت على ارتكاب من نفسها مكنت فانها تأثم وان لم تمكرك هي من الزنى
 وزنى بها الاثم عليها ذكر ايضا في الاكراه ان اكرهت على الزنى مكنت من نفسها فلاثم عليها وهذا كله
 اذا اكره بوعيد ففان كان الاكره بوعيد رجس أو قيد فعلى الرجل المحدث لا خلاف وأما المرأة

فلا حرج عليها ولا كتبها تأثم ولو امتنع المكره عن الزنى حتى قتل فهو أجور كذا في المحيط * ولو قال
 الحرابي لرجل مسلم ان دفعت الى هذه الجارية لافرنى بها دفعت اليك أله نفس من المسلمين تخلصهم
 عن أسرنا لا يحل لهذا المسلم أن يدفع اليه الجارية كذا في خزانة المفتين * وان أكره على أردة لم تبين
 زوجته منه فان قالت المرأة قد بذت منك وقال هو قد أظهرت ذلك وتابى مطمئن بالايمان قال قول قوله
 استحسانا لانه منكر للفرقة ولو قال الذي أكرهه على اجراء كلمة الكفر خطر بيالى في قولي كفرت بالله
 ان أخبر عن أمر ماض كذبا ولم أكن فعلت كذا فيما مضى بآنت منه امراته حكما ولم تبين فيما بينه وبين
 الله تعالى ومن أقرب بالكفر فيما مضى طائعا ثم قال عنيت به كذبا لا يصدق القاضي ويصدق فيما بينه
 وبين الله تعالى ولو قال خطر بيالى الاخبار عما مضى وما أردت به الخبر بل أردت به الانشاء كما طالب
 منى فقد أقرب بالكفر حقيقة فتبين امراته منه في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو قال لم يخطر بيالى
 شيء ولكني كفرت بالله كفر مستقبلا وتابى مطمئن بالايمان لم تبين امراته وعلى هذا اذا أكرهه على
 الصلاة للصليب أو ان يسجد للصليب وسب محمد صلى الله وسلم عليه وعلى آله ففعل وقال خطر بيالى
 الصلاة لله وسب رجل آخر نويت ذلك بآنت منكوحته في الحكم ولم تبين فيما بينه وبين الله تعالى ولو صلى
 للصليب وسب محمد النبي صلى الله وسلم عليه وعلى آله وقد خطر بياله الصلاة لله وسب غير أبي بآنت
 امراته قضاء وديانة وان لم يخطر بياله شيء وصلى للصليب وسب محمد عليه السلام وقلبه مطمئن بالايمان
 لم تبين منكوحته لا قضاء ولا ديانة لانه تعين ما أكرهه عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذا لم يخطر بياله غيره
 كذا في الكافي * اذا أسلم مكرها يحكم عليه بالاسلام ولو أكرهه على الاسلام حتى أسلم ثم رجع عن
 الاسلام لا يقتل مكذبا في التبيين * وعلى هذا اذا قيل له لان صليت لا قتلتك فخاف ذهاب الوقت
 فقام وصلى وهو يعلم انه يسهه تركها فلما صلى قتل لم يكن آثما في ذلك لانه متمسك بالعزيمة وكذلك صوم
 رمضان لو قيل له وهو مقيم لان لم تفطر لا قتلتك فأبى ان يفطر حتى قتل وهو يعلم ان ذلك يسهه كان
 مأجورا لانه متمسك بالعزيمة وان أفطروسه ذلك الا ان يكون مريضا يخاف على نفسه ان لم يأكل
 ولم يشرب حتى مات وهو يعلم ان ذلك يسهه فحينئذ يكون آثما وكذلك لو كان مسافرا فصام في شهر
 رمضان ف قيل له لا قتلتك أو تفطرن فأبى ان يفطر حتى قتل كان آثما كذا في المبسوط * وعن
 أبي شجاع رحمه الله تعالى انه قال لو قال اهل الحرب لنبي من الانبياء أخذوه ان قلت لنبي تركك
 وان قلت أنا نبي قتلناك لا يسهه سوى ان يقول أنا نبي الله ورسوله وان قالوا غير نبي ان قلت ليس هذا
 بنبي تركك انيك وان قلت هو نبي قتلنا نبيك له ان يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي كذا في
 فتاوى قاضي خان * ولو أن محرما قيل له لنتقتلك ولتقتل هذا الصيد فأبى أن يفعل حتى قتل كان
 مأجورا ار شاء الله تعالى فان قتل الصيد فلا شيء عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان
 على القاتل الكفارة أما الاثر فلا شيء عليه وان كانا محرمين جميعا وعلى كل واحد منهما كفارة ولو توعده
 بالحبس وهما محرمان ففي القياس تجب الكفارة على القاتل دون الآخر لان قتل الصيد فعل ولا اثر
 للإكره بالحبس في الافعال وفي الاستحسان على كل واحد منهما الجزاء ولو كانا حلالين في الحرم
 وقد توعده بقتل كانت الكفارة على المكره وان توعده بالحبس كانت الكفارة على القاتل خاصة بمنزلة
 ضمان المال وبمنزلة الكفارة قتل الأدمي خطأ كذا في المبسوط * رجل أكره على أن يجامع امراته
 في رمضان نهرا أو يأكل أو يشرب ففعل لا كفارة عليه وعليه القضاء كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولو أكره بالقتل على أن يرزني لم يسهه أن يفعل فافعل وكان محرما فسد احرامه وعليه الكفارة دون
 الذي أكرهه ولو أكرهت امرأة محرمة بالقتل على الزنى وسهها أن تمكن من نفسها ويفسد احرامها وتجب

عليها الكفارة دون الكره وان لم تفعل حتى تقتل فهي في سعة من ذلك وفي كل موضع من هذه المواضع
أو حسنة الكفارة على الكره لا يرجع بها على الكره ولورجع بها عليه يقضى بها عليه ولا يجوز أن يرجع عليه
بالكثرة المقررة هكذا في المبسوط * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا هد السلطان وصي يقيم
بقتل أو اتلاف عضو منه ليدفع ماله إليه ففعل لم يضمن ولو هدده بحبس أو قيد ضمن ولو هدده بأخذ ماله
نفسه إن لم يسلم إليه مال اليتيم إن علم أنه يأخذ بعض ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفي لا يسعه
التسليم فإن فعل ذلك ضمن مثله وإن خشي أن يأخذ جميع ماله فهو عذور فلا ضمان عليه إن دفع
إليه المال وإن أخذ السلطان ماله اليتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجه كله كذا في البيضاوي
* ولو قيل لرجل دلتنا على مالك أولنقتلك فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وإن دلهم حتى أخذوه ضمنوا له
كذا في المبسوط * والله أعلم

﴿الباب الثالث في مسائل عقود التلحمة﴾

إذا قال رجل اني أريد أن أبيعك عبدي هذا تلحمة لا مراخفه وحضر هذه المذلة شهود فقال له
المشتري نعم ثم خرجا إلى السوق وتبايعا وشهدوا على ذلك فإذا تصادقا بعد البيع أنهما بئبا البيع
على تلك المواضعة فالبيع فاسد بخلاف وإذا تصادقا بعد البيع أنهما قد كانا عرضا عن تلك
المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بخلاف وإذا تصادقا على المواضعة على التلحمة
قبل البيع إلا أن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة وادعى الآخر الإعراض عن تلك المواضعة
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز والقول قول من يدعى الإعراض عن تلك المواضعة لأنه
يدعى جواز العقد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع فاسد والقول قول من يدعى البناء
على تلك المواضعة لأنه يدعى ما عرف باتفاقهما وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على المواضعة ثم قالوا
لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع
فاسد ولو ادعى أحدهما المواضعة على التلحمة وأنكر الآخر المواضعة فاقول قول المنكر للمواضعة فإن
أقام المدعى للمواضعة البينة على المواضعة وقال بئنا البيع على تلك المواضعة إن صدقه الآخر في
البناء فالبيع فاسد وإن قال الآخر عرضا عن تلك المواضعة فالمسئلة على الخلاف على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز وعلى قولهما البيع فاسد وإن اتفقا على أن البيع بينهما كان
تلحمة ثم أجاز أحدهما لم يجز ما لم يجزاه جميعا وإن اتفقا على أن البيع كان بينهما تلحمة وقت المشتري
العبد من البائع على ذلك ولعنته كان حقه باطلا وقد ثبت لا مانع الحيار في المسائلين جميعا ولو تواضعا على
أن يجزوا أنهما تباعا هذا العبد أمس بألف درهم ولم يكر بينهما بيع ثم أقر بذلك فليس هذا بيعا
وإن ادعى أحدهما أن هذا الإقرار هزل وتلحمة وادعى الآخر أنه جد فاقول قول المدعى للجد لأنه يدعى
الجواز وعلى الآخر البينة وإن قال الآخر هذا البيع الذي أخبرنا به لا يجوز هذا إذا كانت التلحمة في ذات
البيع وإن كانت التلحمة في البذل أو تواضعا في السرار الثمن ألفا إلا أنهما يتبايعان بألفي درهم
في العلانية لكون أحدهما ألفين مائة فإن تصادقا على الإعراض عن تلك المواضعة فالبيع جائز وعلى
درهم وإن تصادقا على أنهما بئبا على تلك المواضعة فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع
جائز بألف درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية أخرى عنه أن البيع
فاسد كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرحه وإن تصادقا على أنه لم يضرهما أنية وقت المعاقدة فعلى
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع بألف درهم قال شمس الأئمة السرخسي وهو إحدى



قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البذل ماسميا في السر واما على قولهما فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا البذل ماسميا في العلانية ويجعل أحدا الالفين زيادة في بدل العقد الاول وقال بعضهم البذل ماسميا في السر وحاصل الخلاف يرجع الى أن الزيادة في بدل الطلاق والعتاق والصلى عن دم العمد هل تصح على قول بعض المشايخ لا تصح وهو الاصح وان كان الثاني بجنس آخر فكذلك الجواب ان أشهدا أنما يسميان في العلانية سمعة فالمهر مهران السر كذا في التتارخانية * واذا تواضع الرجل والمرأة أن المهر دنانير وتزوجها في العلانية على أن لا مهر لها كان مهرها الدنانير التي تواضع عليها في السر وان تزوجها في العلانية على أن تكون الدنانير مهرها او تزوجها في العلانية وسكت عن المهر انعقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعا كذا في المحيط * واذا قال لامرأته أطلقك على ألف درهم ولا تكا سمع بمائة دينار وطلقها بمائة دينار فانه يقع الطلاق بمائة دينار وان تواضعا أنهما سميان الدنانير سمعة وهن لا كذا في التتارخانية.

(الباب الرابع في المتفرقات)

ولو أكره بوعيد تلف أو حبس أو قيد على أن يقر فأقر لا يصح إقراره فان أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط على الاقرار بألف فأقر جاز فان وقع في قلبه ان هذا القدر من الحبس والقيديغمه كان الاقرار باطلا قال مشايخنا رحمه الله تعالى هذا اذا كان الرجل من أوساط الناس فان كان من أشرفهم حيث يستكف من ضرب سوط في الملاء أو قيد أو حبس يوم أو تعريض أذنه في مجلس السلطان فانه يكون مكرها كذا في محيط السرخسي * ولو أكره على أن يقر بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم نفذ الاقرار ولو أكره على أن يقر لفلان بألف فأقر بخمسمائة لا يصح استحسانا ولا يلزمه المال ولو أقر بألف درهم أو بألف وخمسمائة لزمته الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه هكذا في فتاوى قاضي خان * وان أقره بنصف غير ما أكرهوه عليه من المكمل والموزون فهو طائع فيما أقر به ولو أكرهوه على أن يقره بألف فأقره وعلان الغائب بألف فالأقرار كله باطل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى سواء أقر الغائب بالشركة أو أنكرها وقال محمد رحمه الله تعالى ان صدقة الغائب فيما أقر به بطل الاقرار كله وان قال لي عليه نصف هذا المال ولا شركة بيني وبين هذا الذي أكرهوه على الاقرار له جاز لا قرار للغائب بنصف المال كذا في المبسوط * قال واذا أكره الرجل بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقر بعق ماض أو طلاق أو نكاح وهو يقول لم افعله فأقر به مكرها فالأقرار باطل والعبد عبده كما كان والمرأة زوجته كما كانت والا كراه بالحبس أو القتل في هذا سواء وكذلك الاقرار بالرجعة والفيء باللاء والمفوع عن دم العمد فانه لا يصح مع الاكراه وكذلك الاقرار في عبده انه ابنه أو في جاريته انها ام ولده كذا في المبسوط في باب الاكراه على الاقرار * وفي التجريد اذا أكره بضرب أو حبس حتى يقر على نفسه بحد أو قصاص فذلك باطل فان خلى سيده ثم أخذ بعد ذلك فأقر به اقرارا مستقبلا أخذه وان لم يخذه ولكن قال لا أخذ باقرارك فان شئت فأقر وان شئت فلا وهو في يده على حاله لم يجز الاقرار وان خلى سيده ولم يتوارع عن بصر المكره بعث من أخذه ورده فأقر به أول مرة من غير اكراه فليس هذا بشيء كذا في التتارخانية * ولو أكره على أن يقر على نفسه بقصاص أو حد فأقر لم يلزمه شيء فان أقيم عليه بأقراره وهو معروف بما أقر به الا أنه لا بينة عليه لم يقتض من المكره استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفا بذلك اقتض من المكره فيما فيه قصاص وضمن ما لا قصاص فيه هكذا في محيط السرخسي * ولو أكره ليقر بغصب أو اتلاف ودبعة فأقر

لا يصح اقراره كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان أكرهه على الاقرار باسلام ماض منه فالأقرار باطل وكذلك لو أكرهه بوعيد تلف أو غير تلف على أن يقرب بأنه لا قودله قبل هذا الرجل ولا يئنه له عليه به فالأقرار باطل فان ادعاء بعد ذلك وأقام البينة عليه به حكم له بالقود لان ما سبق منه بالعفو قد بطل فكان وجوده كعدمه وكذلك لو أكرهه على أن يقرب بأنه لم يترج هذه المرأة وأنه لا يئنه له عليها بذلك أو على أن هذا ليس بعبد وأنه حوالا صل فأقراره بذلك باطل لان الأكره دليل على أنه كاذب فيما يقربه فلا يمنع ذلك قبول بيئته على ما يدعي من الشكاح والرق بعد ذلك كذا في المبسوط * ولو أكرهه على أن يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال من الكفالة لا يصح ذلك فلوا كره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أكرهه على تسليم الشفعة بعدما طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع حين علم بها أراد أن يتكلم بطلبها فأكرهه على أن لا ينطق بالطلب يوما وأكثر كان على شفعته إذا خلى عنه فان طلب عند ذلك والابطال شفعته كذا في الظهيرية * وإذا ادعت امرأة على زوجها قذفا وجحد ما لرجل وقامت عليه البينة بذلك وزكوا في السر والعلانية وأمر القاضي الزوج أن يلاعنها فأبى أن يفعل وقال لم أقذفها وقد شهدوا على بالزور فان القاضي يحبره على اللعان ويحبسه حتى يلاعن فان حبسه حتى لا عن أو هذبه بالحبس حتى لا عن وقال أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنى قاله أربع مرات ثم قال لعنة الله على من كذب من الكاذبين فيما رويتها به من الزنى والتعنت المرأة أيضا وقرق القاضي بينهما ثم طهران الشهود عبيدا ومحدودون في قذف أو بطات شهادتهم بوجه من الوجوه فان القاضي يبطل اللعان الذي كان بينهما ويبطل الفرقة ويردها إليه ولو كان القاضي لم يحبسه حتى يلاعن ولم يهدده بالحبس ولكنه قال قد شهدوا عليك بالقذف وقضيت عليك باللعان فالتعن ولم يردده على هذا فالتعن الرجل كما وصفت لك والتعن المرأة ففرق القاضي بينهما ثم طهران الشهود وكانوا عبيدا فبطل شهادتهم فانه يعضى اللعان بين الزوج والمرأة ويمضى الفرقة ويجعلها بائنة من زوجها كذا في المبسوط * وفي الخزانة ولو أكره القاتل على قبول الصلح عن دم العمد على مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص كذا في التتارخانية * وإذا أكرهه على العفو عن القصاص فعفا والعفو جائز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا وإذا أكرهه على ابراء مديونه فأبراءه فالأبراء باطل كذا في المحيط * وان أكره الولي المرأة على التزويج بمهر فيه غبن فاحش ثم زال الأكره فرضيت المرأة ولم يرض الولي فالولي طلب الفراق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ليس له ذلك كذا في النكاحي * إذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصالح عن الصداق أو تبرئه كان أكرها لا يصح صلحها ولا ابرائها في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وان أكره الزوج امرأته وهذها بالطلاق أو بالترج عليها أو بالتسرى لا يكون أكرها ولو أكرهت المرأة على ارضاع صغير أو أكره الرجل على أن يرضع من لبن امرأته صغيرا ففعل تثبت احكام الرضاع ولو أكره الرجل على أن يدخل دار فلان فدخل تنعقد اليمين حتى لو دخل كان حاشا وكذا لو أكرهه على مباشرة شرط الخنث بأن كان حاشا أولا أن لا يدخل دار فلان أولا يكلم فلانا ونحو ذلك ثم أكرهه على الدخول والكلام ففعل كان حاشا وإذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها فأكرهه على الدخول بها ثبت احكام الدخول من تأكد المهر وجوب العدة وحرمة نكاح بنتها وغير ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * قال أبو بكر لو كان في يد رجل مال لرجل فقضى له السلطان أن لم تعطى المال حديثك شهرا أو ضربتك سوطا أو أطوف بك في البلاد لا يجوز له أن يدفع المال إليه وان فعل ذلك ضمن وان قال أقطع يديك أو ضربتك خمسين سوطا قد دفع ولا ضمان عليه كذا في الينابيع * ولو أكرهه على أكل الطعام أو لبس الثوب ففعل حتى تخرق الثوب لا يضمن المكره كذا

في التهذيب * ولوا اعتقت امه لها زوج حر لم يدخل بها فأكرهت بوعيد تلف أو حبس على ان اختارت نفسها في مجلسها بطل الصداق كله عن زوجها ولا ضمان على المكره في ذلك كذا في الظهيرية * ولو ان رجلا استكره امرأة أبيه فجماعها يريد به الفساد على أبيه ولم يدخل بها أبوه كان لها على الزوج نصف المهر ويرجع بذلك على ابنه وان كان الأب قد دخل بها لم يرجع على الابن بشئ وقوله يريد به الفساد أن يكون قصده افساد النكاح فأما الزنى لا يكون افسادا كذا في المبسوط * ولوا كره الرجل على ان يهب عبده من فلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بقيمة عبده كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره ليقر لغلام بمال فأقره واخذ منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه او مات مملسا كان للمكره ان يرجع بذلك على المكره كذا في التتارخانية * اذا اكره الرجل أن يدبر عبده ففعل صح التدبير ويرجع بتقصان التدبير على المكره في الحال واذا مات المولى بعثى المدبر وترجع ورثة المولى بشئ قيمته يدبر على الامر ايضا ولوا كره على ان يودع ماله عند فلان واكره المودع على الاخذ صح الايداع ويكون امانة عند لا تأخذ وان اكره القابض على القبض ليدفعها الى الامر المكره فقبضها فضاقت في يد القابض فان قال القابض قبضتها حتى ادفعها الى الامر المكره كما امرني به فهو داخل في الضمان وان قال قبضتها حتى اردتها الى مالها كانت امانة عنده ولا ضمان عليه ويكون القول قوله وكذا القول في الهبة اذا اكره الواهب على الهبة واكره الموهوب له على القبض فتلف لمال عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره عبدا لرجل على ان يقبل تدبيره ولاه على مال بعوض ففعل فالعبد مدبر لذلك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه كذا في التتارخانية * ولو كان المكره صديقا او معتوها ففتحكمهما في الاكراه حكم البالغ العاقل ولو كان المكره غلاما او معتوها له تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فتكون الدية على عاقله المكره في ثلاث سنين ولوا كره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع وكذا اذا اكره على قبول الهبة بعوض تعدله فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره على قتل مورثه بوعيد قتل فقتل لا يحرم القاتل عن الميراث وله ان يقتل المكره قصاصا لمورثه في قول أبي حنيفة ومحمد ودرجهم ما الله تعالى كذا في التتارخانية * ولوا كرهه بالحبس على ان يهب ماله له فاذا وده ماله واكره الاخر بالحبس على قبوله وقبضه فهلاك فالضمان على القابض ولوا كره القابض بوعيد تلف على ذلك لم يضمن القابض ولا المكره شيئا ولوا كره الواهب بشئ واكره الموهوب له بالحبس كان لصاحب المال ان يضمن ان شاء المكره وان شاء القابض فارضى المكره رجوع به على القابض كذا في المبسوط * ولو تزوج المرأة ودخل بها ثم اكره على طلاقها فطلق وكان المهر على الزوج ولا يرجع فان كان النكاح بائنا من مهر مثلها لانلزمه الزيادة كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره عبده حرا ودخل هذه الدار فأكره بوعيد تلف حتى دخل فانه يعتق بخلاف ما اذا دخل الا أن يكون قال ان صرت في هذه الدار فعبدى هذا حر فعمله المكره حتى ادخله الدار وهو لا يملك من نفسه شيئا فانه يعتق لوجود الشرط ولا ضمان على المكره في الوجهين كذا في المبسوط * والمرأة اذا اكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا ترجع على المكره وكذا الرجل اذا اكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع كذا في فتاوى قاضي خان * ولوا كره على ان قال ان قربتها فهي طالق ثلاثا ولم يدخل بها فمطلقت ولزمه مهرها لم يرجع على المكره بشئ وان لم يقربها حتى بات بمصى أربعة اشهر فعليه نصف الصداق ولم يرجع به على الذي اكرهه كذا

في المبسوط * ولو قال ان تزوجت امرأة فهي طالق فأكره على ان يتزوج المرأة بمهر مثلها جازا لكان
وتطلق وعليه نكاح المهر ولا يرجع بذلك على المكره كذا في فتاوى قاضي خان * وان غلب قوم من
الخوارج المتأولين على ارض وجرى فيها حكمهم ثم أكرهوا رجلا على شيء أو أكره قوم من المشركين رجلا
على شيء فهذا في حق المكره فيما يسهه الاقدام عليه ولا يسهه بمنزلة اكرام المصوص فأما ما يضمن
فيه المصوص أو يلزمه من به القود في جميع ما ذكرناه لا يجب شيء من ذلك على أهل الحرب ولا على
الخوارج المتأولين كما لو باشره الا تلاف بأيديهم كذا في المبسوط * والله أعلم

كتاب المحرقة

وفيه ثلاثة أبواب

* (الباب الاول في تفسيره وبيان اسبابه وتفصيل مسائل المحرقة شليها) * أما تفسيره شرعا فهو المنع
من التصرف قولا لشخص مخصوص وهو المستحق للعجز بأي سبب كان قال انقد ووي الاسباب الموجبة
للمحرقة الصغير والجنون والرق وهذه الالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * قال ابو حنيفة رحمه الله
تعالى لا يحجر الزاني على الحر العاقل البالغ الا من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة طيب الجاهل
الذي يسقى الناس ما يضرهم ويهلكهم عنده أنه شاعر ودواء والتاني المذني المساجن وهو الذي يعلم
الناس الخيل أو يفتي عن جهل والثالث المكاري المفسد وعنده له حبيبه يجوز المحرقة قال ابو حنيفة
رحمه الله تعالى وثلاثة اسباب اخرى الدين والسفه والغفلة كذا في فتاوى قاضي خان * والمكاري
المفسد أن يتقبل الكراه ويؤجر الابل وليس له ابل ولا ظهر يحمل عليه ولا مال يشتري به الدواب
فالناس يعتمدون عليه ويدفعون الكراه اليه ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاءه أو ان المحرقة
يخفي هو نفسه فيذهب اموال المسلمين ووبما يصير ذلك سيدا لتقاعدتهم عن الخروج الى الحج والغزو كذا
في الذخيرة * فلا يصح تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف عبدا الا ماذن سيده رعاية لحق سيده
كلياته مطلقا منافع مملوكه ولا يملك رقبته يملك الدين به لان رقبته ملك لمولى لا يملكه اذا اذن
في التصرف جازلانه رضي بفوات حقه كذا في الكافي * ولا يجوز تصرف الجنون المغلوب اصلا ولو اجاز
المولى وان كان يحن تارة ويفيق أخرى فهو في حال افاقته كعاقر والمعتوه كالصبي العاقل في تصرفاته
وفي رفع التكليف عنه واختلافه في تفسيره اختلافا كثيرا واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم
مختلطا الكلام فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون كذا في التبيين * وذكري مأذون
شرح الطحاوي يجوز اذن الاب والمجدور صبيهما واذن القاضى ووصيه الصغير في التجارة وعبده الصغير
ولا يجوز اذن الام للصغير وانيه وعجمه وحاله كذا في الفصول العمادية في الفصل السابع والعشرين *
الصبي الذي لا يعقل البيع اذا باع واشترى فأجازه الولي لا يصح وان كان يعقل البيع والشراء يعني
انه يعقل أن البيع سالب للملك واشراء جاذب ويعرف الصبي الصغير من الفاسح فاذا تصرف فلولي
ان رأي المصلحة فيه اجازته واذا اذن مثل هذا الصبي بالتصرف نفذ تصرفه وسواء كان فيه غيب او لم يكن
ولو اذن القاضى للصبي بالتصرف والاب يأبى صح اذا تصرف الابن العاقل ثم اذن له الولي بالتصرف
فأجاز ذلك التصرف نفذ كذا في اسراجيه * وهذه المعاني الثلاثة يعني الصغير الجنون والرق توجب
المحرقة الا قول التي تتردد بين البيع والصرف كالبصير والشراء واما الا قول التي فيها مع محض فاصي فيها
كالبالغ ولهذا يصح منه قبول الهبة والاملام ولا يتوقف على اذن الولي وذلك لعدو المقتوه
وأما ما يسمي منها ضرر كالطلاق والتفريق فانه يوجب الاعدام من الاصل في حق الصغير والجنون

دون العبد ولا توجب هذه المعاني الثلاثة المحر في الافعال حتى ان ابن يوم لو انقلب على قارورة انسان
مكسرها وجب عليه الضمان في الحال وكذلك العبد والمجنون ان اتلفا شيئا لزمهما الضمان في الحال
واذا كان ذلك الفعل فعلا يتعلق به حكم يندرى بالشبهات كالمحدود والقصاص فيجعل عدم القصد
في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون حتى لا يجب عليهما الحد بالزنى والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق
والقصاص بالقتل هكذا في العيني شرح الهداية * واقرار العبد نادى في حق نفسه فان اقر بما لزمه
بعد عتقه لم يجزه في الحال وصار كالمعسروان اقر بحد أو قصاص او طلاق لزمه الحال كذا في الاختيار
شرح المختار * والله أعلم

﴿الباب الثاني في الحجر للفساد﴾

وبينه فصلان

(الفصل الاول في بيان مسائله المختلف فيها) لا يجوز الحجر على الحر البالغ العاقل بسبب السفه والدين
والفسق والغفلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز لغير الفسق وانما يجوز الحجر عندهما
في تصرفات لا تصح مع الهزل والا كراه كالبيع والاحارة والمبة والصدقة وما يحتمل الفسخ وكل تصرف
لا يحتمل الفسخ كالطلاق والعتاق والذكاح لا يجوز الحجر فيه اجماعا وكذا الاسباب الموجبة للعقوبة
كالمحدود والقصاص والعهه والعمل بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وترك ما يدل عليه الحجر
والسفيه من عاداته اذ ذير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفات لا لغرض أو لغرض لا يعتد
العقلاء من اهل الديانة غرضه مثل الدفع الى المعين واللعبين وشراء الخمر الطيارة بشئ غال والغبن
في التجارات من غير محمدة هكذا في الكافي * وتبذير المال كما يكون في الشرب يجمع اهل الشرب
والفسقة في داره ويطعمهم ويرثهم يسرف في النفقة ويفتح باب الجحش والعهه عليهم كذلك يكون
في الحجر بأن يسرف جميع ماله في بناء المسجد واشباه ذلك فيجبر عليه القاضي عندهما ~~كذا~~
في الذخيرة * ثم لا خلاف عندهما أن الحجر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلغا في الحجر
بسبب الفساد والسفه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد رحمه
الله تعالى يثبت بنفس السفه هذا الحجر لا يتوقف على القضاء كذا في المحيط * المحجور بسبب السفه اذا
اعتق عبدا ووجبت عليه السعاية وادى فانه لا يرجع بماله على المولى بعد زوال الحجر والمقضى عليه
بالافلاس اذا اعتق عبدا في يده ووجبت عليه السعاية فانه يرجع بماله على المولى بعد زوال الحجر
المحجور بالدين ينفذ اقراره الذي كان منه في المال القائم بحالة الحجر بعد زواله وينفذ في المال المستحدث
في حالة الحجر والمحجور بالسفه لا ينفذ الا اقرار الذي كان منه في المال القائم في حالة الحجر بعد زوال الحجر
وكذا لا ينفذ في حق المال المستحدث في حالة الحجر كذا في المحيط * ولوان قاضيا حجر على مفسد يستحق
الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فاطمأن ورفع عهده الحجر وأجار ما صنع حازا طلاق الثاني لانه لم يكر ذلك
قضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه وينفذ قضاء الثاني وليس للقاضي الثالث بعد ذلك أن ينفذ قضاء
الاول بالحجر كذا في فتاوى قاضي خان * وبعد هذا الورع الى ما مضى ثالث فانه ينفذ قضاء الثاني لانه قضى
في أصل محتد فيه فينفذ بالاجماع هذا اذا أجاز الثاني تصرفاته فأما اذا أبطلها الثاني ثم رفع الى ثالث
فأجازها ثم رفع الى الرابع يمضى قضاء الثاني باطلان تصرفات الحجر عليه فيبطل قضاء الثالث بالاحارة
بعد ذلك كذا في المحيط * فان رجع شيء من التبرعات من المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق
القاضي الثاني فنقضها وأبطلها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجرا لاول وقضاءه فلوان الثاني لم

ينفذ حجر الاول وأجاز ما صنع المحجور ثم رفع إلى قاض ثالث فإن آله الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني
بالإطلاق لا بالقاضي الاول حين رفع إليه حجره واهضاه كان ذلك قضاء منه لو حوذاً للقاضي له والقاضي
عليه فينفذ هذا القضاء فلا ينفذ طال آله في حجر الاول وعرف أي بكر اليتيم أنه سئل عن محجور
عليه وقف ضبعة له قال وقفه باطل إلا أن يأذن له القاضي وقال أبو القاسم لا يجوز وقفه وإن أذن له
القاضي فهم أفتيا بجهة الحجر على الحجر البالغ كما هو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كذا
في فتاوى قاضي خان * وإذا صار السفيه مصلحاً لماله بعدما كان مفسداً هل يزول الحجر من غير قضاء
القاضي فالمسئلة على الاختلاف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يزول إلا بقضاء القاضي حتى لا تنفذ
تصرفاته قبل قضاء القاضي بزوال الحجر وعند محمد رحمه الله تعالى يزول الحجر إذا صار مصلحاً من غير
قضاء القاضي أيضاً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى كان لا يثبت الحجر بسبب فساد المال إلا بقضاء
القاضي فلم يرتفع إلا بقضاء القاضي أيضاً وإن صار مصلحاً لماله كذا في المحيط * اليتيم إذا بلغ بالنسبة
رشيداً وماله في يد وصيه أو وليه فإنه يدفع له ماله وإن بلغ غير رشيد لا يدفع إليه ماله حتى يبلغ خمساً
وعشرين سنة فإذا بلغ خمساً وعشرين سنة عد أبي حنيفة رحمه الله تعالى يدفع إليه ماله يتصرف فيه
ما شاء وقا أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا يدفع إليه ماله بل يمنع عنه وإن بلغ سبعين سنة أو تسعين
مالم يؤنس منه أرشد وإن بلغ اليتيم سفيهاً عد أبي حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لأنه لا يرى
الحجر على الحجر الماقل البالغ ومنه ما يبيده بعدما حجر إليه القاضي لا تنفذ تصرفاته إلا أن القاضي
يمضي من تصرفاته ما كان خيراً للمحجور أو ربح فيما باع أو الثمن قائم في يده أو حوياً فيما اشتري فإن
بلغ اليتيم مصلحاً وتجرباً لماله وأقر بديور ووهب وصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال يستحق الحجر
فما صنع من تصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعده ما فسد تكون باطلة عند محمد رحمه الله
تعالى حتى لو رفع إلى القاضي يمضي ما فعل قبل الفساد ويبطل ما فعل بعد الفساد وعلى قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى بنفس الفساد لا يصير محجوراً ما لا يحجر إليه القاضي حتى لو رفع ذلك إلى القاضي يحجر
عليه ويمضي ما فعل قبل الحجر وهو عنده بمنزلة الحجر بسبب الدين كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد
رحمه الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة أحدها أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال
المحجور باطل والثاني أن اعتناق المحجور وتدبيره وتطبيقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل وانكاح
المحجور بائنه أو اخته الصغيرة لا يجوز والثالث أن المحجور إذا أوصى بوصية جائزة وصيته من ماله
ومن الصبي لا تجوز الرابع جارية المحجور إذا جاءت بولد فادعاه ثبت نسبه ولا يثبت من الصبي كذا
في الظهيرية * وإن بلغ اليتيم سفيهاً غير رشيد فقبل أن يصح القاضي عليه لا يكون محجوراً عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى وتنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله تعالى يكون محجوراً من غير حجر كذا
في فتاوى قاضي خان * ولا يشترط لجهة الحجر حضور من يرده الحجر عليه بل يصح الحجر إذا كان
أوغائباً إلا أن الغائب لا ينحجر ما لم يبلغه أن القاضي حجر عليه كذا في خزانة المفتين * ولو باع قبل
حجر القاضي جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الكافي
* قال فان اشترى هذا المستحق للحجر رشيداً أو باعه قد ذكرناه لا ينفذ منه ثم إذا رفع الأمر إلى القاضي
فلا يخلو ما إن يكون بيع رغبة يكون فيه توفير النظر والمنفعة على المحجور أو لم يكن فإن كان بيع رغبة
ولم يقبض الثمن فإن القاضي يصير البيع إلا أنه ينبغي للقاضي أن ينهي المشتري عن دفع الثمن إليه فإن
أجاز القاضي البيع ونهاه أن يدفع الثمن إليه فدفعه إليه فهل في يده لم يبرأ المشتري من الثمن ويجوز
على أن يدفع الثمن إليه مرة أخرى وليس له أن ينقض البيع ولا خيار له وإن أجاز القاضي البيع

قوله لا يخبره لعله يخبره
من غير لا

مطلقاً ولم ينهه عن دفع الثمن إليه فذمه إليه الثمن بخبره ويراعى الثمن ولو أن القاضى أجاز لبيع مطلقاً
ثم قال بعد ذلك نهى المشتري عن دفع الثمن إليه فالتى بأعلى حتى لو دفع الثمن إليه جاز ويراعى
فإن بلغ المشتري نهى القاضى الآن لا يجوز له أن يدفع الثمن إليه ويثبت حكم النهى فى نفسه بالخبر
واحده سواء كان عدلاً أو لم يكن عندهما وعلى قياس قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يثبت حتى
لا يخبره وجلان أو رجلى واحد عدل وإن كان قد قبض الثمن وهو قائم فى يده كان الاطرافى ارضاء العقد
فإن القاضى يحميه ويخبره وهذا كالصبي يبيع ويعلم به الوصى ثم يترفع الثمن من هذا المستحق للحجر
حتى يظهر رشده كما فى سائر أمواله وهذا إذا كان البيع يبيع رغبة أما إذا لم يكر يبيع رغبة بأن كان فيه
محملة فإن القاضى لا يجوز له العقد بل يطله فإن لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن الثمن واسترد
من يده وإن قبض الثمن وكان الثمن قائماً بعينه رده عليه هذا كله إذا كان الثمن قائماً أما إذا قبض
وهلك الثمن فى يده فإن القاضى يرد عليه هذا العقد ولا يضمنه ثم لا يضمن المحجور المشتري شيئاً وإن كان
المحجور استهلك الثمن يتطرق أن كان فى البيع محالة فإن القاضى لا يجوز له العقد ثم يتطرق أن استهلكه
فيما يحتاج إليه بأن أنفق على نفسه أو حججته الاسلام وأدى زكاة ماله فإن القاضى يعطى الدافع
مثله من مال المحجور ولا فرق بين أن يتفق من مال نفسه أو يتفق من مال غيره ثم يعطيه المثل من ماله
وإن كان يبيع رغبة فإنه يجوز هذا البيع وإن استهلك الثمن فيما لا يحتاج إليه بأن صرفه الى وجوه
الفساد لا شك أن القاضى لا يجوز له العقد سواء كان يبيع رغبة أو كان فيه محالة ثم إن عند
أبى يوسف رحمه الله تعالى يضمن المحجور مثله للمشتري وعند محمد رحمه الله تعالى لا يضمن هكذا فى المحيط
* ولو أن رجلاً كان صالحاً ثم فسد بعد ذلك فجبر عليه القاضى وقد كان إنساناً اشترى منه شيئاً
فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشتريته منك فى حال صلاحك وقال المحجور لا بل اشتريته
منى فى حال الحجر فالتقول قول المحجور عليه وإن أقام جميعاً البينة فالبينة بمنته الذى يدعى الصحة
ولو أطلق عنه القاضى فقال المشتري اشتريته بعدما أطلق عنك وقال المحجور لا بل اشتريته منى
فى حال الحجر فالتقول قول المشتري كذا فى الظهيرية * ولو أن غلاماً أدرك مدرك الرجال وهو مصلح
لماله فدفع ماله إليه وصيه أو القاضى فباع عبده ولم يدفعه إليه ولم يقبض الثمن وكان الثمن
حالاً أو مؤجلاً حتى صار فاسداً حتى يستحق الحجر فدفع إليه الغريم المال فهو باطل ولا يبرأ من الثمن
فى قول محمد رحمه الله تعالى ويرأى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى كذا فى المحيط * ولو أن رجلاً
وكل رجلاً يبيع عبده وهو مصلح فباعه ثم صار البائع مفسداً ممن يستحق الحجر عليه فقبض الثمن بعد
ذلك لم يبرأ المشتري إلا أن يوصله القاضى الى الأمر فإن أوصاه برئ المشتري وإن لم يوصل الى الأمر
حتى ملك فى يد البائع ملك من مال المشتري ولا ضمان على البائع وكذلك الصبي إذا أذن له ولديه
فى التجارة فباع ثم حجر عليه الولي قبل قبض الثمن فدفع إليه المشتري لم يبرأ كذا فى خزائن المفتين * ولو
أن الأمر يبيع العبد والمأمور مفسداً غير مصلح ممن يستحق الحجر فباع وقبض الثمن والامر لم يعلم أولاً
يعلم بفساده جاز يبعه وقبضه كذا فى المحيط * ولو حجر القاضى على السفيه ثم أذن له أن يبيع شيئاً
من ماله ويشتري فباع واشترى جاز وكان إذن القاضى انخراجه من الحجر ولكن إذا وهب أو تصدق
لم يجوز ذلك ولو أمر القاضى ببيع عبده بعينه أو شراءه بشئ بعينه لم يكر هذا انخراجه من الحجر وإن أذن له
فى شراء البر خاصة كان هذا اطلاقاً من الحجر كذا فى الظهيرية * وإذا أدرك اليتيم مفسداً فحجر
القاضى عليه أو لم يحجر عليه فسأل وصيه أن يدفع إليه ماله فدفعه إليه فضاغ فى يده أو أقره فالوصى
ضامن وكذلك لو كان الوصى أودعه المال أيداعاً كذا فى المبسوط * ولو أن القاضى أمر غلاماً

قد بلغ فساد غير مصلح وقد جبر عليه القاضي أولم يحجر عليه بان يبيع ماله ويشتري به صح اذنه حتى
لو باع واشتري وقبض الثمن كان ذلك جائزا بخلاف الاب والوصي فانه اذا اذن له فانه لا يصح
اذنه فان وهب أو تصدق به لم يحجز واما اذا اعتق جازوسعي الغلام في قيمته كما قبل الاذن وان باع
واشتري بما يتغابن الناس في مثله جاز وان باع واشتري بما لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز وان اذن له
في بيع عبد بعينه أو شراء عبد بعينه جاز ولا يصير ما ذرنا في الاشياء كلها كذا في المحيط * ولو دبر
عبد جاز تدبيره فان مات المولى ولم يؤنس منه الرشد يسي في قيمته مديرا كذا في التبيين * ولو جاءت
جارية بولد فادعاه انه ابنه صحت دعوته وثبت نسب الولد منه وكان ولده حرام غير سعاية والام تعتق
بموته من غير سعاية هذا اذا كان علوق الولد في ملكه فاما اذا لم يكن في ملكه فادعى نسبه ثبت نسب
الولد منه لكن يكون الولد حرا بالسعاية ولو كانت الجارية لا يعلم لها ولد وقال هذه ام ولدي كانت بمنزلة ام
ولده لا يقدر على بيعها فان عتقت سعت في جميع قيمتها كذا في المحيط * ولو كان له عبد لم يولد
في ملكه فقال هذا ابني ومثله يولد مثله فهو ابنه يعتق عليه ويسعى في قيمته كذا في المبسوط * قال
في الذي لم يؤنس منه الرشد لو اشتري اباه وهو معروف وقبض كان شراؤه جائزا ويعتق الاب عليه
واذا اعتق عليه ذكر ان المشتري لا يضمن للبائع القيمة وان كان العبد يسي في قيمته للبائع ولو اشتري هذا
المحجور عليه ابنه وهو معروف وقبضه كان شراؤه فاسدا ويعتق العلام حين قبضه ثم يسي في قيمته
للبياع ولا يكون للبائع في مال المشتري شيء كذا في المحيط * ولو وهب له ابنه المعروف أو وهب له غلام
فقبضه وادعى انه ابنه فانه يعتق وتزوجه السعاية في قيمته بمنزلة ما لو أعتقه ولو تزوج امرأة صح نكاحه
وينظر الى ما تزوجها عليه والى مهر مثلها فيلزمه اقلهما ويبطل الفصل عن مهر مثلها مسمى ولو طلقها
قبل الدخول وجب لها نصف المهر في ماله لان التسمية في مقدارها مثل وتنصف المفروض بالطلاق
قبل الدخول حكم ثابت بالنص وكذا لو تزوج اربع نسوة وتزوج كل يوم واحدة فطلقها ما كذا
في المبسوط * والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل المحجور فان زوجت المحجورة نفسها من رجل كى يجوز
نكاحها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان امرأة قد بلغت محجورة عليها لافسادها ما لها تزوجت
رجلا بمهر مثلها او بأقل من ذلك او بكثر ولا ولي لها ثم رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل
بها وهو كف مثلها وقد تزوجها على مهر مثلها او اكثر او اقل من مهر مثلها بحيث يتغابن الناس في مثله
فالنكاح جائز قالوا وما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر
وممنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا وهو الظاهر فيكون هذا رجوعا من محمد رحمه الله تعالى
الى ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى ان النكاح بغير ولي جائز هذا اذا زوجت نفسها
بمهر مثلها او بأكثر او بأقل بحيث يتغابن الناس في مثله فاما اذا زوجت نفسها بأقل من مهر مثلها
بما لا يتغابن الناس في مثله من كف فانه لا يجوز ويخير الزوج ان شاء اكمل لها مهر مثلها وان ابي
فرق القاضي بينهما ومن أحكما بينهما قال هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله ان المرأة
اذا حط عن مهر مثلها بما لا يتغابن الناس فيه مكان الاولياء حق الاعتراض ويخير الزوج بين
ان يكمل مهر مثلها وبين أن يفرق العاضى بينهما وعلى قولهما حطهما صحيح وليس للاولياء حق
الاعتراض على قولهما ومنهم من قال لا بل هذا قولهما ومتى اختار الفسخ لا يلزمه من المهر شيء قليل
ولا كثير وان جاءت الفرقة من جهة الزوج كذا في الدخيرة * وان تزوجت غير كف على مهر مثلها
كان للقاضي أن يفرق بينهما كذا في المحيط * ولو اختلعت هذه المرأة السفهية من زوجها بمال
جاز المصالح ولم يجب المال عليها الا في الحال ولا في الثاني ثم الطلاق ان وقع بماله هو مباح في باب الطلاق

كانت تطليقة رجعية يملك الزوج الرجعة ان كان دخل بها وان وقع بلفظ الخلع يقع باثنا وهذا
 بخلاف الامة البالغة المصلحة اذا اختلعت من زوجها فان الطلاق يقع باثنا سواء وقع بلفظ اصرح
 او بلفظ الخلع لان العوض ان لم يجب للحال يجب في الثاني كذا في الذخيرة * فان اختلعت باذن
 المولى يجب المال في الحال وان كان بغير اذن المولى كان عليها المال بعد العتق كذا في فتاوى قاضي
 خان * ويخرج الزكاة من مال السفيه وينفق على ولده وزوجته ومن يجب عليه نفقة هم من ذوى
 ارحامه الاصل فيه ان كل ما وجب عليه بايجاب الله تعالى كالزكاة وحجة الاسلام او كان حقاً للناس
 فهو والمصلحة فيه سواء لانه مخاطب الا ان القاضى يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها لكن
 يبعث أميناً معه لئلا يصرفه الى غير وجهه كذا في العيني شرح الهداية * وان طلب من القاضى
 ما لا يصل به قرابته الذين يجبر على نفقتهم اجابه الى ذلك ولكن القاضى لا يدفع المال اليه بل يدفعه
 بنفسه الى ذوى الرحم المحرم منه ولا ينبغي للقاضى ان يأخذ بقوله في ذلك حتى تقوم البيينة على العراية
 وعسرة القريب كذا في المبسوط * قال ولا يصدق السفيه في اقراره بالنسب اذا كان رجلاً
 الا في أربعة أشياء في الولد والوالد والزوج ومولى العتاقة فاما عدل ذلك لا يصدق وان كان
 السفيه امرأة فانها تصدق في ثلاثة أشياء في الوالد والزوج ومولى العتاقة ولا تصدق في الولد ثم اذا
 صدق في حق هؤلاء ان ثبت غير هؤلاء بالبيينة فانه يجب النفقة في ماله وان لم يثبت غيرهم بالبيينة
 ولكن السفيه اقر فانه لا يجب النفقة وكذلك لو اقر للمرأة بنفقة ما مضى للمرأة لم يصدق الا بيينة كذا
 في المحيط * ولو حلف بالله او نذر نذر ان هدى او صدقة او ظاهر من امره لا يلزمه المال ويكفر
 بيمينه وظهره بالصوم كذا في السكافي * ولو ظاهر من امره واعتق فانه لا يجزئه من الظهار ويسعى
 الغلام في قيمته وكان عليه ان يصوم شهرين متتابعين ولو ان هذا المحجور قبل رجلاً خطأ كانت
 دية على عاقلة وكذلك لو قتل رجلاً بمصا كانت الدية على عاقلة مغلطة ثم لا يكفر بالعتق ولكن
 يصوم شهرين متتابعين وان اعتق عيда عن كفارته وجبت السعاية على العبد ويحجزه عن الكفارة
 كما في الظهار كذا في المحيط * فان صام الممسد أحد الشهرين ثم صار مصلحاً لم يجزه ان يعتق بمنزلة
 معسر أيسر كذا في المبسوط * وان اراد حجة الاسلام لم يمنع منها ولا يسلم القاضى النفقة اليه بل يسلمها
 الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في الطريق بالمعروف كيلا يبدروا لا يسرف ولو اراد عمرة واحدة لم يمنع
 منها استحساناً والقياس ان يمنع ولا يمنع من القران ولا من أن يسوق بدنة كذا في التبيين * ثم
 القارن يلزمه هدى ويجزئه قيمة الشاة عندنا ولكن البدنة فيه افضل كذا في المبسوط * وان جنى
 في احرامه يتظر ان كان جنائياً يجوز فيها الصوم كقتل الصيد والحلق عن اذى ونحو ذلك لا يمكن من
 التكفير بالمال بل يكفر بالصوم وان كان جنائياً لا يجزئ فيها الصوم كالحلق من غير ضرورة والتطيب وترك
 الواجبات فانه يلزمه الدم ولكن لا يمكن من التكفير في الحال بل يؤخر الى أن يصير مصلحاً بعملة الفقير
 الذي لا يجد ما لا والعبد المأذون له في الاحرام كذا في التبيين * ولو جامع امراته بعد ما وصى بعرفة
 فعليه بدنة يتأخر الى أن يصير مصلحاً وان جامعها قبل ان يفى بعرفة لم يمنع نفقة المضى في احرامه
 ولا يمنع نفقة العود من عام قابل للقضاء ويجمع من الكفارة والعمرة في هذا كالحج ولو ان هذا المحجور
 عليه قضى حجة الاسلام الاطواف الزيارة ثم رجع الى أهله ولم يطف طواف الصدر فانه يطلق له نفقة
 الرجوع للطواف ويصنع في الرجوع مثل ما يصنع في ابتداء الحج ولكن يأمر الذي يلي النفقة عليه
 ان لا ينفق عليه راجعاً ثم يطوف بالبيت بحضرته وان طاف جنباً رجع الى أهله لم يطلق له نفقة الرجوع
 للطواف ولكن عليه بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر يؤديه ما اذا صلح وان أحصر في حجة

الاسلام فانه ينبغي للذي اطلق نفقته ان يبعث بهدى فيتحال به كذا في المبسوط * ولو اُحرم بحجة
 تطوعاً أو بعمرة تطوعاً فان القاضي يعطيه النفقة مقدار ما يكفيه كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولو ان هذا المحجور اُحرم بحجة تطوعاً لم ينفق عليه في قضاء نفقة السفر لكن يجعل له من النفقة
 ما يكفيه في منزله ولا يراد له على ذلك ما يحتاج اليه في السفر من زيادة لنفقة والراحلة ثم يقال له
 ان شئت فخرج ماشياً وان كان موسراً كثيراً المال وقد كان المحاكم يوسع عليه في منزله بذلك وكان فيما
 يعطيه من النفقة فضل على قوته فقال أنا اتكاري بذلك وانفق على نفسي بالمعروف أطلق له ذلك من
 غير ان يدفع اليه النفقة ولكنه يدفعها الى ثقة ينفقها عليه على ما اراد وان لم يقدر على الخروج ماشياً
 ومكث حراماً وطال به ذلك حتى دخله من احرام ذلك ضرورة يخاف عليه من ذلك مرضاً أو غيره فلا بأس
 اذا جاءت الضرورة ان ينفق عليه من ماله حتى يقضى احرامه ويرجع وكذلك لو اُحصر في احرام التطوع
 لم يبعث الهدى عنه الا ان يشاء ان يبعث بهدى من نفقته وان شاء ذلك لا يمنع منه فان لم يكن في نفقته
 ما يقدر على ان يبعث ذلك منه تركه على حاله حتى تأتي الضرورة التي وصفت لك ثم يبعث بهدى من ماله
 يحل به وانما ينظر في هذا الى ما يصلحه ويصلح ماله كذا في المبسوط * ولو اوصى بوصية ان كانت موافقة
 لوصايا اهل الخير والصلاح نحو الوصية بالحج أو المساكين أو شي من الابواب التي يتقرب بها الى الله
 تعالى يجوز استحساناً وينفذ من ثلث ماله وان كانت مخالفة لوصايا اهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها
 كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المنتقى قال اذا دنع الرضى الى الوارث ماله حين أدرك وهو فاسد من
 يحجر عليه كان دفعه حائراً وهو برئ من الضمان كذا في المحيط * واما المحر بسبب الفسق فعندنا لا يحجر
 على الفاسق اذا كان مصلحاً لماله والفسق الاصل والطارئ سواء واما المحر بسبب الغفلة وهو
 ان لا يكون مفسداً ولكنه سليم القلب لا يهتدى الى التصرفات الربحية ويغنى في التجارات ولا يصبر عنها
 فان القاضي يحجر على هذا المكلف المعقل عندهما كذا في الكافي * ولو ان صبياً محجوراً استقرض
 مالا يعطى صداق المرأة صح استقرضه فان لم يعط المرأة وصرف المال في بعض حوائجها لا يؤاخذ به
 لا في الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤاخذ به في الحال ولا يؤاخذ
 بعد العتق ولو اودع انسان عبداً محجوراً فأقر المحجور انه استهلكه لا يصدق ولو صار مصلحاً بعد ذلك
 يسئل عما اقربه فان قال ما اقررت به كان حقاً يؤاخذ به في الحال وان قال كان باطلاً لا يؤاخذ به كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو ان المحجور عليه بسبب السفه اودعه رجل مالا فأقر به استهلكه لم يصدق
 على ذلك فان صلح بعد ذلك يسئل عن اقراره فان اقراره استهلكه في حال فساد لم يضمن شيئاً في قياس
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى المحر في السفه وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قياس
 قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وان اقر به استهلكه في حال صلاحه ضمن ذلك كذا في المحيط *
 ولو استقرض مالا فانفقته على نفسه بنفقة مثله ولم يكن القاضي أنفق عليه في تلك المدة قضاء من ماله
 وان كان انفقته باسراف حسب القاضي للمقرض من ذلك مثل نفقة المحجور عليه في تلك المدة وقضاه
 من ماله وبطل الزيادة على ذلك كذا في المبسوط * ولو ان رجلاً اودع هذا السفه مالا واستهلكه
 بمحض من الشهود لا يضمن لا في الحال ولا بعد ما صار مصلحاً لماله في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى لو كان يرى المحر وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن وكان
 الجواب فيه كالجواب في الصبي المحجور اذا استهلك ما كان ودية عنده بمحض من الشهود فانه لا يضمن
 عندهما وضمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى هذا اذا كانت الوديعة مالا سوى الغلام والجارية فأما
 اذا كانت غلاماً أو جارية فقتله خطأ كانت قيمته على عاقلته عندهم جميعاً كذا في المحيط * وان أقر

المحجور بذلك اقرارا لم يلزمه ما دام محجورا عليه فان صلح فستل هما كان اقربيه فان اقربيه في حال
صلاحه اخذت منه النعمة من ماله في ثلاث سنين من يوم يرضى عليه كذا في المبسوط * ولوان المحجور
عليه اقراره اخذ مال رجل بغير اذنه فاستهلكه وصدقه رب المال وقدمه الى القاضي فان القاضي
لا يصدق المحجور عليه بذلك فاذا صلح بعد ذلك لا يؤخذ بما اقربيه الا انه يستل عن اقراره بعد ما صار
مصلحة ان المقربيه وهو الاستهلاك كان حقا او باطلا فان اقران ما اقربيه من الاستهلاك كان حقا يؤخذ به
وبصير ما اقربيه دينافي ماله وان قال لم يكن المقربيه ثابتا وكان مبطلا في ذلك فانه لا يؤخذ به ويجب ان
يكون الجواب في الصبي المحجور انه اذا اقراره استهلك مال انسان بغير اذنه في حالة الصبي ثم بالغ فقال
المقربيه كان حقا يؤخذ بذلك ويمثله لو قال لم يكن - قسا فانه لا يؤخذ به فان قال رب المال كنت محقا
في اقرارك وقال المحجور عليه بل كنت مبطلا في الاقرار فالقول قول المحجور عليه وعلى رب المال البينة
انه استهلكه في حال السفه اذا اقراره كان مبطلا في اقراره وادعى صاحب المال انه كان محقا فالقول
قوله ويمثله لو قال بعد الكبر اقرضتني واناصي محجورا او ادعتني واستهلك ذلك وقال صاحب المال
لا بل اودعتك او اقرضتك وانت مأذون بالغ كان القول قول رب المال وعلى الصبي البينة على
ما ادعاه كذا في المحيط * ولوان رجلا اقرض محجورا او اودعه ثم صار مصلحة فقال صاحب المال كنت
اقرضتني في حال فسادى فانفقته او قال اودعتني في حال فسادى فانفقته وقال صاحب المال في حال
صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال رب المال
اودعتك او اقرضتك في حالة مجرالا انك استهلكك بعد ما صلحت ولى عليك ضمان والمحجور يقول
لا بل استهلكك في حال الفساد ولا ضمان لك فالقول قول المحجور وعلى رب المال البينة ان كان المال
قائما في يده بعد ما صلح كذا في المحيط *

* (الفصل الثاني في معرفة حد البلوغ) * بلوغ الغلام بالاحتلام او الاحبال او الانزال والجارية
بالاحتلام او الحيض او الحمل كذا في المختار * والسن الذي يحكم ببلوغ الغلام والجارية اذا اتتهما
خمس عشرة سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثمانى عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للجارية كذا
في الكافي * وادنى مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنتى عشرة سنة وفي الجارية تسع سنين
ولا يحكم بالبلوغ ان ادعى وهو ما دون اثنتى عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية كذا في المعدين *
فان احبراه ولم يكذبهما انظرا قبل قولهما كما قبل قول المرأة في الحيض واذا قبلنا قولهما في ذلك
صارت احكامهما احكام البالغين كذا في شرح الفدوى للاقطع * وان حاضت الجارية او احتلمت
الغلام او تأخر ذلك فاستكمل الغلام تسع عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة وارنس منهما الرشد
واختبرا بالحفظ لا والله ما والصلاح في دينهما دفع اليهما واللهما فان كانا غير مسلمين لم يدفع
اليهما ما منه شيء وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى مثل ذلك الا اذا تأخر الاحتلام أو الحيض
فالبلوغ بالسبب فاذا حكم بالبلوغ عند ادراك السن أو بالحيض والاحتلام ان كان رشيدا لم يدفع اليه
المال وان لم يكن بهذه الصفة بل كان فاسدا فلو صبه وللقاضي أن يمنع المال عنه بالاجماع كذا
في المحيط * واذا راعى الغلام أو الجارية الحلم واشكل أمره في البلوغ فقال قد بلغت فالقول قوله
وأحكامه احكام البالغين كذا في الكافي * اذا جاع امرأته بعد ما بالغت بغيره ورهقه الاحبال
فجاءت بولد فانه ثبت نسبه ويحكم ببلوغه ضرورة ثبوت نسب الولد كذا في اليبايع *

(الباب الثالث في الحجر بسبب الدين)

فالحجر بسبب الدين أن يرصع الرجل ديون تستغرق أمواله أو تزيد على أمواله فطلب الغرماء من القاضى أن يحجر عليه حتى لا يهب ماله ولا يتصدق به ولا يقربه لغريم آخر فالقاضى يحجر عليه عندهما ويعمل حجره حتى لا تصح هبته ولا صدقته بعد ذلك وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحجر عليه ولا يعمل حجره حتى تصح منه هذه التصرفات كذا في المحيط * ولو تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فقد ارهم المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله بحاص الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجره لاجله ويظهر في المال الذي حدث له بعده كذا في فتاوى قاضى خان * ولا يباع على المدين مال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى العروش والعقار فيه سواء ولكن يحبس به أدا حتى يبيعه في دينه ايفاء بحق الغرماء ولا يبيع ماله ان امتنع من بيعه وقسم ثمنه بين غرمائه بالخصص كذا في الكافي * لا يجوز للقاضى بيع مال المدين عليه الا برضاه وعندهما يجوز وهذا في المدين المحاضر عندهما بلا خلاف بين المشايخ وفي المدين الغائب يختلف المشايخ على قولهما بعضهم قالوا لا يجوز بيع القاضى عليه اذا غاب الزوج وطلبت المرأة من القاضى ان يبيع ماله في نفقتها والقاضى لا يبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك عندهما على قول بعض المشايخ وان كان مال الغائب شيئا يخاف عليه الفساد يبيع بالاجماع وكذلك اذا كان للغائب عبد وخاف القاضى أن تستغرق قيمته نفقته فالقاضى يبيعه بالاجماع هكذا في الذخيرة * ويصح هذا الحجر عندهما وان كان المحجور المدين غائبا ولكن يشترط علم المحجور عليه بعد الحجر حتى ان كل تصرف باشره بعد الحجر قبل العلم به يكون صحيحا عندهما وهو قياس الحجر على العبد المأذون من حيث انه لا يعمل بدون علم العبد وكذلك يصح هذا الحجر قبل الحبس وبعده وكل تصرف يؤدي الى ابطال حق غرمائه فالحجر يؤثر فيه وذلك كالهبة والصدقة وما شبهه وأما البيع فان كان بمثل القيمة جاز من هذا المحجور وان باع بالغبن لا يصح منه سواء كان الغبن يسيرا أو فاحشا ويخير المشتري بين ازالة الغبن وبين الفسخ فان باع ماله من الغريم وجعل الدين بالثمن قصاصا ان كان الغريم واحدا جاز ذلك وان كان الغريم اثنين فيبيع ماله من أحدهما بمثل قيمته يصح كما لو باع من أجنبي بمثل قيمته ولكن المقاصدة لا تصح وكذا الوقضى دين بعض الغرماء لا يملك هكذا في المحيط * ثم اذا حجر عليه القاضى بسبب الدين يشهد أنه قد حجر عليه في ماله والا شهد ليس بشرط لصحة الحجر وانما احتيج اليه لانه يتعلق بهذا الحجر احكام وربما يقع التجاحد فيحتاج الى اثباته فيشهد ليقع الا من عن التجاحد ويبين سبب الحجر فيقول حجرت عليه بسبب الدين اعلان بن فلان عليه لان الحجر على قول من يراه جازا تحتلأ أسبابه وهو باختلاف سببه يختلف في نفسه لان الحجر بسبب السفه يعم الاموال كلها والحجر بسبب الدين يختص بالمال الموجود له في الحال فأما ما يحدث له من المال بالكسب وغيره فلا يؤثر الحجر فيه وينفذ تصرفه فيه هكذا في الذخيرة * رجل عليه دين ثبت باقراره أو ببيئته قامت عليه عند القاضى فغاب المطالب قبل الحكم وامتنع عن الحضور قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينصب القاضى عنه وكيله ويحكم عليه بالمال اذا سأل الخصم ذلك وان سأل الخصم ان يحجر عليه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عليه عند محمد رحمه الله تعالى لانه انما يحجر بعد الحكم لا قبله كذا في فتاوى قاضى خان * فان كان دينه دراهم وماله دراهم قضى القاضى بعير أمره اجماعا وان كان دينه دراهم وماله دنانير أو بعكسه باعها القاضى في دينه استحسانا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن ليس للقاضى ان يباشر هذه المصارفة كذا في الكافي * ولا يبيع العروش ولا العقار وقلا يبيع وعليه الفتوى كذا في نثره المقتين * ويباع في الدين الموقوف ثم لعقار يبدأ

بالايسر فالأيسر ويترك عليه دست من ثياب بدنه ويباع الباقي وقيل دستان كذا في الهداية * إذا كان للمدين ثياب يلبسها أو يمكنه أن يجتري بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعض ثمنها ويشتري بما بقي ثوبا يلبسه وعلى هذا القياس إذا كان له مسكن ويمكن أن يجتري بمادون ذلك يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن إلى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعن هذا قال مشايخنا أنه يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال - حتى أنه يبيع اللب في الصيف والنطع في الشتاء وإذا باع القاضي عندهما مال المدين لقضاء ديونه أو أمر أمينه بالبيع فإن العهدة على المطلوب لا على القاضي وأمينه والعهدة هي أن المبيع لو استحق فإنه يرجع بالثمن على المطلوب لا على القاضي وأمينه كذا في النهاية * ولو كان له كانون من حديد يباع ويتخذ من الطين كذا في العيني شرح الهداية * قال هشام في نوادره سألت محمد أرحمه الله تعالى عن رجل ركب مدين فاحتفى ويتخوف أن يلحق ماله قال إن كان الغرماء قد أثبتوا ديونهم عندي سحرت عليه وإن لم يكونوا أثبتوا ديونهم لم أجز عليه وإن كان قد تغيب فباع عليه قاض أجزت ببعه عليه وقال محمد أرحمه الله تعالى أما أنا فلا أبيع وسألته عن قال لغيره بيع من هذا المحجور متاعا وأنا ضامن لثمنه فباعه متاعا قال محمد أرحمه الله تعالى ما حال المتاع قلت قبضه المحجور واستهلكه قال لا يضمن الضمين شيئا وإن قال ما يابعتهم من درهم إلى مائة فأنا ضامن له فباعه ثوبا يساوي خمسين بمائة وقبضه واستهلكه قال يضمن قيمة الثوب كذا في المحيط * فإن أقر في حالة الحجر بأقرار لزمه ذلك بعد قضاء الدين وهذا على قولهما لأنه تعلق به هذا المال حق الأول فلا يتمكن من إبطال حقه بالأقرار لغيرهم بخلاف ما إذا استهلك المحجور عليه قبل قضاء الدين مال إنسان حيث يصير المثلث عليه أسوة للغرماء بلا خلاف كذا في العيني شرح الهداية * ولو استنفاد مالا آخر بعد الحجر نفذ أقراره فيه كذا في الهداية * ولو كان سبب وجوب الدين تابعا عند القاضي بعلمه أو بشهادة الشهود بأن شهدوا على الاستقراض أو الشراء بمثل القيمة شارك هؤلاء الغرماء غريمه الذي له الدين قبل الحجر كذا في المحيط * ولو حجر القاضي على رجل اقوم له مدينون مختلفة فقضى المحجور دين بعضهم شارك الباقيون فيما قبض وسلم له حصته ويدفع ما زاد على حصته إلى غيره من الغرماء ولو أقر على نفسه بمحد أو قصاص صح إقراره وكذا لو اعتق أو تبرع أو عتقه وتديره والحاصل أن كل ما يستوي فيه الجحد والهلزل يتقدم المحجور وما لا يتقدم المائل لا يتقدم المحجور إلا باذن القاضي ولو استهلك مال إنسان بمعاينة الشهود لزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاص الغريم الذي حجر لاجله فيما كان في يده ولو اشتري المحجور جارية بمعاينة الشهود بأكثر من قيمتها فإن باع الجارية بحاص الغريم الذي حجر لاجله بمقدار قيمتها وما زاد على قيمتها يأخذ من المال الذي يحدث بعد الحجر كذا في فتاوى قاضي خان * وينفق على المدين وعلى زوجته وأولاده الصغار وذوي أرحامه من ماله عندهما فإن لم يعرف للفلس مال وطلب غرماؤه حبسه وهو يقول لا مال لي حبسه المحاكم في كل دين الترمه بعقد كالْمهر والكمالة وإن أقام البينة أنه لا مال له حلى سبيله لوجوب النظر إلى الميسرة بالنص كذا في السكافي * وإن وجد ذوا عسار فالواجب الانتظار إلى وقت اليسار والبينة على الأعسار بعد الحبس تقبل بالاتفاق فيطلقه القاضي بعد ذلك وأما إذا قامت قبل الحبس ففي رواية لا تقبل ما لم يحبس وعليه عامة المشايخ وإليه ذهب شمس الأئمة السرخسي في شرح أدب العاضى وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية * وإذا حبسه المحاكم شهرين أو ثلاثة أشهر يسأل عن حاله فإن لم ينكشف له مال خلى سبيله كذا في شرح القدوري للإقطع * ولا يمكن فيه المحترف من الاشتغال بحرفته في الصحيح ليضجر قلبه فيقضى دينه بخلاف ما لو كانت له أمة وفيه موضع يمكنه وطؤها حيث لا يمنع منه كذا في السكافي * وفي الواقعات

المحبوس في السجن اذا مرض وليس له أحد يعاينه أخرجه من السجن بكفيل وفي الخلاصة هذا اذا كان الغالب عليه الهلاك وعليه الفتوى فان لم يجد الكفيل لا يطلقه فان كفل رجل وأطلقه فحضره المخصم ليست بشرط كذا في العيني شرح الهداية * ولو اشترى طعاما لنفسه أو لعباله فهو جائز كذا في التتارخانية * المحبوس بالدين اذا كان يسرف في اتخاذ الطعام يمنع القاضي عن الاسراف ويقدر له الكفاف المعروف وكذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمره بالوسط ولا يضيق عليه في مأكله ومشربه وملبوسه كذا في فتاوى قاضي خان * في كفالة الأصل لا يضرب المحبوس ولا يغل ولا يقيد ولا يخوف ولا يجرد ولا يقام بين يدي صاحب الحق امانة ولا يؤجر في المتقاضي يقيد المديون واليوم يفعل اذا خيف الفرار ولا يخرج المديون بجمعة ولا عید ولا حج ولا صلاة مكتوبة ولا صلاة الجنازة ولا عبادة المريض ويحبس في موضع وحش لا يبسط له فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد ليستأنس به ذكره الامام السرخسي كذا في الخلاصة في فصل المحبس من كتاب أدب القاضي * ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد الانحراج عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يمنعونه من التصرف والسفر حالة الملازمة ولا يحلبونه في مكان لانه حبس بل يدور هو حيث يشاء ويدورون معه كذا في التبيين * ويأخذون فضل كسبه يقسم بينهم بالمخصص هذا اذا أخذوا فضل كسبه بغير اختياره أو أخذوا القاضي وقسمه بينهم بدون اختياره وأما المديون ففي حال صحته لو أثر الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره فله ذلك نص على ذلك في فتاوى النسفي فقال رجل عليه ألف درهم لثلاثة نفر لو ائتمروا فحسموا بينهم خمسة مائة ولا تنحروا منهم مائتان وماله خمسة مائة فاجتمع الغرماء فحبسوه بديونهم في مجلس القضاء كيف تقسم أمواله بينهم قال اذا كابر المديون حاضر فانه يقضى ديونه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض وان كان المديون غائبا والديون ثابتة عند القاضي يقسم المال بين الغرماء بالمخصص كذا في العيني شرح الهداية * فان أقام المديون البينة على الإفلاس فأقام الطالب البينة على اليسار فبينة الطالب أولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بينة الإفلاس لا تشتط حضرة المدعي كذا في الخلاصة في فصل المحبس من كتاب أدب القاضي * وينبغي أن يقول الشهود انه فقير ولا يعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك عن حال الفقر وعن أبي القاسم الصغار ينبغي أن يقول الشهود تشهدانه معلس مدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله كذا في العيني شرح الهداية * ولودخل داره فحاجته قال في الهداية لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى أن يخرج وقال في الزيادات اذا لم يأذن له في الدخول يجلسه على باب الدار ويمنعه من الدخول كيلا يحتفي أو يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود من الملازمة وقال في النهاية ليس لصاحب الحق أن يتمتع المروم أن يدخل في بيته لغائط أو غداء الا اذا أعطاه الغداء وأعد له موضعا آخر لا جل الغائط فحينئذ له أن يمنعه من ذلك حتى لا يهرب وفيه اذا كان عمل المازوم مني الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنعه من ذلك ولا يمكن له أن يلزمه نأثبه أو أجيره أو غلامه الا اذا كفاه نفقته ونفقة عياله وأعطاه فحينئذ كان له أن يمنعه عن ذلك كذا في التبيين * وفي الواقعات رجل قضى عليه بحق لانسان فأمر غلامه أن يلزم الغريم فعلم الغريم أن لا أريد ملازمة العلام لا أجلس الامع المدعي فله ذلك كذا في العيني شرح الهداية * ولو اختار المطلوب المحبس والطالب الملازمة فالتخير الى الطالب الا اذا علم القاضي انه يتعدى عليه في الملازمة بأن يمنعه من دخوله في داره أو يتبعه في الدخول فحينئذ يجبره دفع الضرر عنه كذا في الكافي * ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلزمها المساقية من الحملوة بالاجنبية ولكنه يجب امرأة أمينة تلازمها كذا في الهداية * ومن أفلس وعنده متاع لرجل بعيه

ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة لغرماء فيه صورة رجل اشترى من رجل شيئا وقبضه فلم يؤد ثمنه حتى أفلس وليس له غير هذا الشيء فأدعى البائع بأنه أحق من سائر الغرماء وأدعى الغرماء التسوية في ثمنه فإنه يباع ويقسم الثمن بينهم بالحصص ان كانت الديون كلها حائلة وان كان بعضهم مؤجلا وبعضهم حالا يقسم الثمن بين الغرماء الذين حلت ديونهم ثم اذا حل الاجل شاركهم أصحاب الديون المؤجلة فيما قبضوا بالحصص وأما اذا لم يقبض المبيع ثم أفلس فصاحب المتاع أولى بثمنه من سائر الغرماء كذا في الينابيع * هشام عن محمد رحمه الله تعالى في السفينة المحجور اذا زوج ابنته الصغيرة وأخته الصغيرة لم يحجز قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن لم يؤنس منه رشده فلم يحجز عليه وماله في يده فباعه فأخبرني أن أبا يوسف رحمه الله تعالى قال البيع باطل وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والله أعلم

(كتاب المأذون)

وفيه ثلاثة عشر بابا

*(الباب الاول في تفسير الاذن شرعا وركنه وشرطه وحكمه) * أما تفسيره شرعا فهو ذلك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت بزمان ولا مكان ولا نوع من التجارة كذا في التبيين * وأما ركنه فقول القائل لعبدك أذن لك في التجارة كذا في محيط السرخسي * وأما شرطه فهو أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والاذن ممن يملك التصرف ببيعاً وأجرة ورهناً ونحو ذلك ولا يشترط أن يكون مالاً كالرقبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريك بمفاوضة وعاماً والاب والجد والقاضي والولي وأما حكمه فهو التفسير الشرعي * هكذا في التبيين * لو أذن له يوماً وشهراً كان مأذوناً مطلقاً لم ينهه وكذلك اذن القاضي والوصي لعبد اليتيم وكذلك للوصي الذي يعقل كذا في خزانة المفتين * ثم الاذن بالتصرف انما لا يتخصص عندنا اذا صادف الاذن عبداً محجوراً أما اذا صادف عبداً مأذوناً يتخصص حتى ان المولى اذا أذن لعبد في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به الرقيق يصير مشترى بنفسه نص عليه محمد رحمه الله تعالى في المأذون وكان الثمن على المأذون يتقدمه من مال نفسه دون مال مولاه ومع هذا لو تقدم من مال مولاه ليس للمولى ان يتبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذه كذا في الذخيرة *

(الباب الثاني فيما يكون اذناً في التجارة وما لا يكون)

والاذن كما ثبتت بالصرح ثبت بالدلالة كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت يصير مأذوناً سواء كان البيع للمولى أو لغيره بأمره أو بغير أمره صحيحاً أو فاسداً كذا في خزانة المفتين * ولو رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ولم ينهه صار مأذوناً ولا يجوز هذا التصرف الذي شاهده المولى الا ان يجيزه بالقول سواء كان ما باعه للمولى أو لغيره ويصير مأذوناً فيما يتصرف به هذا كذا في السراج الوهاج * واذا دفع الرجل الى عبده رجل متاعاً وأمره ان يبيعه فرأى المولى العبد يبيعه ولم ينهه يصير العبد مأذوناً في التجارة بسكوب المولى ويجوز بيع المتاع بأمر صاحب المتاع ثم في هذه الصورة العهدة تدون على العبد أو على صاحب المتاع اختلاف المشايخ فيه بعضهم قالوا تجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على العبد كذا في المحيط * ولو نهاه المولى او لم يره كانت العهدة على صاحب المتاع كذا في المبسوط * واذا غصب رجل عبداً محجوراً عليه ولا بينة للمولى ليستردّه وحلف الغاصب ثم تصرف العبد ومولاه سأكث ثم قامت اليد فاستردّه لا يصير العبد مأذوناً كذا في المغني * واذا اشتتب العبد من رجل متاعاً فباعه ومولاه ينظر اليه ولم ينهه عنه فهو اذن له في التجارة ولا ينفذ ذلك البيع سواء باعه بأمر المولى أو بغير أمره كذا في المبسوط *

ولو اشترى عبدا على أنه بالخيار فرأه يتصرف فلم ينهه فهو رضى بالبيع لحقه دين أو لا قبضه أو لم يقبضه ثم
يصير محجورا من وقت البيع وفي نسخة ذاراه المشتري بشرط الخيار له يبيع ويشتري فسكت كان ذلك
أجازة للبيع فيبطل خياره ويصير العبد مأذونا ولو باع عبدا على أنه بالخيار فرأه يتصرف ولم ينهه فإن لحقه
دين فهو تقضى للبيع والافلا فان تم البيع فهو محجور عليه ثم قيل يصير محجورا من وقت البيع
والاصح أنه يصير محجورا من وقت الاجازة فان كان العبد اكتسب شيئا فهو للشترى وما اكتسب بعد
القبض فذلك طيب له وقبل التبع يتصدق به وقيل هذا عندنا وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى
الكسب للذات كذا في المغنى * ولو رأى المولى عبده يشتري شيئا بدراهم المولى أردنا نيره فلم ينهه يصير
مأذونا فان كان تقدا الثمن من مال المولى كان للمولى أن يسترد إذا استرد لا يبطل ذلك البيع ولو كان
مال المولى مكيلا أو وزونا فاسترد المولى يبطل البيع ان كان الشراء بمكيل أو موزون بعينه وان لم يكن
بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو رأى عبده يتزوج أو رأى أمته
تزوجت نفسها فسكت فالصحيح أنه لا يصير مأذونا كذا في المغنى * فان أذن له إذا عا ما جاز تصرفه
في سائر التجارات وذلك بأن يقول له أذنت لك في التجارة ولا يقيد بنوع وكذا إذا قال باقظ الجمع كذا
في الكافي * فان أذن له في نوع منها دون غيره فهو مأذون في جميعها وسواء نهى عن غير ذلك النوع
صريحا أو سكت عنه يكون مأذونا في جميع التجارات كذا في النهاية * ولو قال لعبده أذني غلة كل
شهر خمسة دراهم فهذا اذن له في التجارات وكذلك إذا قال لعبده إذا أدت إلى ألف درهم فأنت حر
أو أنت حر وكذا إذا قال ضربت عليك كل شهر كذا أو قال كل جمعة كذا حتى تؤذيها إلى يصير
مأذونا له في التجارة كذا في المغنى * ولو قال للعبد أقعد قصارا أو خياطا أو صباغاصار مأذونا في التجارات
كلها وإذا قال له أذنت لك في التجارة في الخبز يصير مأذونا في التجارات كلها ولو قال لعبده اشتر ثوبا للكسوة
أو أمره أن يشتري ثوبا للباس كل أو خبز أو ما شابه ذلك لا يصير مأذونا استحسانا ويعتبر هذا الاذن
استخداما لا أذنا والغاصل أنه إذا أذن له بالعقود المتكررة مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الربح يجعل
ذلك أذنا وإذا أذن له بعقد واحد يعلم أنه ليس مراده الربح لا يجعل اذنا في التجارة بل يعتبر استخداما
عرفا عادة حتى لو قال له اشتر ثوبا وبمه يصير مأذونا في التجارة وعلى هذا إذا قال له بيع ثوبي هذا واشتر
بثمنه كذا يصير مأذونا في التجارة وعلى هذا الاصل قلنا إذا قال اذهب إلى فلان وأجر نفسك منه في عمل
كذا لا يصير مأذونا له في التجارة لانه أمره بعقد واحد ولو قال أجر نفسك من الناس في عمل كذا يصير
مأذونا في التجارة لانه لم يمتنع من يعامل منه فيكون أمرا بالمعاملة مع الناس فيكون أمرا بعقود
مختلفة وفي النوادر جعل مسئلة الاجارة على ثلاثة أوجه اما أن قال أجر نفسك من فلان لتخدمه وفي
هذا الوجه لا يصير مأذونا في التجارة واما أن يقول أجر نفسك من فلان لتجمله وفي هذا الوجه يصير
مأذونا في التجارة واما أن يقول له أجر نفسك من فلان ولم يزد على هذا وفي هذا الوجه لا يصير مأذونا
في التجارة هكذا في الذخيرة * وفي لفتاوى العتبية ولو أجره المولى لعمل التجارة مدة فهو اذن ويرجع
على المستأجر بما لحقه من الديون فيما اشترى للمستأجر كذا في التتارخانية * وإذا دفع إلى عبده
راوية وحمارا يسقى له ولأماله وخيبرانه بغير ثمن فهذا ليس بأذن في التجارة وكذلك الطحسان إذا دفع
إلى غلامه حمرا ليقل طعاما إليه ليطعمه فهذا ليس بأذن في التجارة ولو دفع إليه راوية وحمرا وقال
اسق على هذا الحمار وبعه كان اذنا في التجارة وكذلك لو دفع إليه حمرا وأمره أن ينقل الطعام من الناس
بأجر وينقل عليه كان اذنا في التجارة وكذلك إذا لم يقل من الناس ولم يعين شخصا فهو اذن في التجارة
كذا في المحيط * ولو قال اعمل في النغالي أو في الحناطيس أو قال أجر نفسك في النغالي أو الحناطين

فهذا منه اذن في التجارة ولو ارسل عبده ليشتري له ثوباً أو مجاً بدرهم لم يكن هذا اذناً له في التجارة استحساناً كذا في المبسوط * لو قال اشتر ثوباً فاقطعه في يدي لا يصير مأذوناً بل يعتبر استخدماً للضرورة كذا في المغني * الاذن في الاجارة يكون اذناً في التجارة والاذن بالتجارة يكون اذناً في الاجارة كذا في السراجية * واذا أمر الرجل عبده بقبض غله داراً أو أمره بقبض كل دين له على الناس أو وكله بالخصومة في ذلك فليس هذا باذن له في التجارة وكذلك ان أمره بالقيام على زرع له أو ارض أو على عمال له في بناء داره أو ان يحاسب غرماءه أو ان يتقاضى دينه على الناس ويؤدي منه خراج أرضه أو يقضي ديناً عليه لم يكن هو مأذوناً في التجارة بشئ من ذلك كذا في المبسوط * اذا قال لعمده لا أنهبك عن التجارة كان اذناً له وكذلك اذا اذن له ان يحتطب كذا في السراجية * ولو أمره بتقريبه له عطيمة أن يؤجر أراضيهما ويشتري الطعام ويوزع فيها ويبيع من الثمار ويؤدي خراجها كان اذناً له في جميع التجارات كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل الى عبده مالا وأمره ان يشتري له طعاماً ففقد ذكره هذه المسئلة في المأذون في موضعين فذكر في أحد الموضعين انه يصير مأذوناً وذكر في الموضع الآخر انه لا يصير مأذوناً وقال مشايخنا تأويل ما ذكرناه يصير مأذوناً ان يكون المال كثيراً بحيث لا يتبأله الشراء به مرة واحدة ويحتاج في ذلك الى مرآت حتى يكون المفوض اليه عقوداً متفرقة وتأويل ما ذكرناه أنه لا يصير مأذوناً ان يكون المال قليلاً بحيث يتبأله الشراء به مرة واحدة حتى يكون المفوض اليه عقداً واحداً واليه اشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب فانه نص على المال العظيم في الموضع الذي قال يصير مأذوناً في التجارة كذا في المغني * واذا دفع الى غلامه مالا وأمره أن يخرج به الى بلاد كذا ويدفعه الى فلان فيشتري به البز ثم يدفعه اليه حتى يأتي به الى مولاه ففعله لم يكن هذا اذناً له في التجارة كذا في المبسوط * واذا دفع الى عبده أرضاً بيضاء وأمره أن يشتري طعاماً فيزرعه فيها ويستأجر له أجراً فيكون أنهارها ويسقون زرعها ويؤدي خراجها فهذا اذن له في التجارة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال لعمده بيع ثوبي هذا لاجل الربح والتماء أو قال على وجه الربح والتماء فهذا اذن له في التجارة بخلاف ما اذا قال بيع ثوبي من فلان ولم يقل على وجه التمام والزيادة كذا في المغني * ولو قال قد اذنت لك في التجارة يوماً واحداً فاذ مضى رأيت رأياً فهو مأذون في التجارة ابداً حتى يحجر عليه في أهل سوقه ولو قال اذنت لك في التجارة في هذا الحانوت مكان مأذوناً له في جميع المواضع وكذلك الاذن في يوم أو ساعة يكون اذناً في جميع الايام ما لم يحجر عليه في أهل سوقه وكذلك لو قال اذنت لك في التجارة في هذا الشهر فاذ مضى هذا الشهر قد حجرت عليك فلا تبع من ولا تشتري من بعد ذلك فحجره هذا باطل كذا في المبسوط * اذا اذن لآخر بالتجارة لا يصح وان علم الآبق وان اذن له بالتجارة مع من في يده صح وان اذن للعبد المنصوب في التجارة فان كان الغاصب مقراً أو عليه بيعة فانه يملك بيعه من الغاصب وغيره فيملك ذنبه في التجارة وان كان جاحداً ولا بيعة للمالك لا يصح الاذن بالتجارة كما لا يملك بيعه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو ارسل غلامه الى افاق بمال عظيم يشتري له به البز ونهاه عن بيعه فهذا اذن له في التجارة كذا في المبسوط * اذا اذن لعمده من بعيد ولم يسمع لم يكن اذناً كذا في السراجية * ولو كان العبد لواحد فكتب نصفه كان هذا اذناً لجميعه في التجارة ثم عندما يصير الكل مكاتباً وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصير نصفه مكاتباً وما اكتسب من مال نصفه للمولى باعتبار النصف الذي لم يكتب منه ونصفه للمكاتب باعتبار النصف الذي يكتب منه وما لحقه من دين كان عليه أن يسعى فيه كذا في المبسوط * واذا كان العبد كله لرجل فقال المولى لاهل السوق اذا رأيتم عبدي هذا يتجرفسكت ولم أنه فلا اذن له في التجارة ثم رآه يتجرفسكت ولم ينهه لا يصير

مأذونا في التجارة كذا في المغني *

(ومما يتصل بهذا الباب)

يجوز إضافة الأذن إلى الوقت في المستقبل وكذلك يجوز تعليفه بالشرط ولا يجوز تعليق الحجر بالشرط ولا إضافة إلى وقت في المستقبل كذا في الدخيرة * إذا قال لعبد إذا جاء غد فقد أدت لك في التجارة صار مأذونا له في التجارة إذا جاء غد ولو قال لعبد المأذون إذا جاء غد جرت عليك فإنه لا يصح ولا يصير العبد محجورا ثم العبد لا يصير مأذونا إلا بالعلم حتى لو قال المولى أذن لعبد في التجارة وهو لا يعلم لا يصير مأذونا كالألو ولو قال يا يعو عبدي فقد ذنت له في التجارة فبايعوه والعبد لا يعلم بأذن المولى يصير مأذونا في رواية كتاب المأذون من أصحابنا من قال يكور مأذونا من غير خلاف والحجر عليه لا يصح إلا إذا علم فاما إذا لم يعلم لا يصير محجورا وإن حجر عليه في سوقه وهو لا يعلم فإن أخبره رجلان أو رجل وامرأتان عدلين كانا أو غير عدلين أو رجل عدل وامرأة عدلة صار محجورا بالاجماع صدقة أو كذبه هكذا في الجوهرية النبوية * ولو أرسل المولى إليه رسولا أو كتب إليه كتابا فبلغه الرسالة أو بلغه الكتاب يصير مأذونا كيفما كان الرسول ولو أخبره فضولي من تلقاء نفسه فالمأذون كور في كتاب الكفالة إن أخبر إذا كان رجلا من عدلين أو غير عدلين أو واحدا عدلا يصير مأذونا صدق المخبر في ذلك أول صدق إذا ظهر صدق المخبر ونعني بظهور صدق المخبر أن يحضر المولى بعد ذلك ويقر بالأذن أما لو أنكر الأذن لا يصير مأذونا وإن كان الذي أخبره واحدا غير عدل أن صدق العبد المخبر في ذلك يصير مأذونا وإن كذبه لا يصير مأذونا وإن ظهر صدق المخبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قوله ما يصير مأذونا إذا ظهر صدق المخبر وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى الصغرى أن العبد يصير مأذونا كيفما كان المخبر كذا في المغني * فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين الحجر والأذن عنده لا يثبت الحجر بخبر الواحد إلا أن يكون المخبر عدلا أو أخبره اثنان ويثبت الأذن بقول الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الإمام المعروف بنحو ما رزاه عن الفقيه أبي بكر البخني أنه لا فرق بين الأذن والحجر إنما يصير مأذونا إذا كان المخبر صادقا عند العبد وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولي إلا أن يكون صادقا عند العبد واقتوى على هذا القول كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

قوله إنما يصير له لا يصير
خلاف لما وجد من طبع
بولاق

﴿الباب الثالث في بيان ما يملكه العبد وما لا يملكه﴾

للمأذون أن يبيع ويشترى بمثل القيمة وبقتصان لا يتغابن الناس فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبقتصان يسيرا جماعا ولا يجوز عندهما بائعنا الفاحش وعلى هذا الصبي المأذون له فإن حالي العبد المأذون في مرض موته يعتبر من جميع المال إذا لم يكن له دين فإن كان في جميع ما بقي فإن كان الدين محيطا بما في يده يقال للشترى أو جميع المحاباة والأفارد البائع كذا في الجوهرية النبوية * وله أن يسلم ويقبل السلم كذا في الكافي * وللعبد أن يוכל غيره بالبيع والشراء بقتدا ونسيئة كذا في المغني * فوكيل العبد المأذون بالخصومة له وعابه جرم مثل الحجر وكذا إذا كان الوكيل مولاه أو بعض غرمائه أو ابنه أو ابن المذمعي أو عبدا مأذونا له كذا في المبسوط * المأذون إذا وكل المولى بالخصومة مع الأجنبي جاز سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه فرق بين هذا وبين ما إذا وكل الأجنبي مولى المأذون حتى يخصم مع المأذون فإنه لا يصح التوكيل حتى لو أقر الوكيل على موكله لا يصح إفراجه سواء كان العبد مدعيا أو مدعى عليه فالأولى يصلح وكيله على الأجنبي عن عبده ولا يصلح وكيله على الأجنبي على عبده كذا في المحيط * وأقرار وكيله عليه عند القاضي جائز وإن أكره مولاه أو غرمائه وإن أقر عند غير القاضي

فقدّمه خصمه الى القاضي وادّعى اقراره عند غيره فساله عن ذلك فان اقرله انه اقر بذلك قبل أن يتقدّم اليه الزمه ذلك وان قال اقررت به قبل أن يوكلني وقال الخصم اقر به في الوكالة الزمه القاضي ذلك وان صدّقه خصمه في انه اقر قبل الوكالة أخرجه لقاضي عن الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار على الموكل ولو وجد الموكل الاقرار لم يستخلف عليه فان اقام الخصم البيّنة على اقراره قبل الوكالة أو بعد ما أخرجه القاضي عن الوكالة لم يجوز قراره على الموكل كذا في المبسوط * ولو وكل عبده مأذون حرا ببيع متاعه وباعه من رجل له على المأذون دين صار قصاصا عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان الدين عليهما صار قصاصا بدين العبد اتعاها كذا في المغني * المأذون اذا توكل عن غيره بشرا شيئا ان توكل بالشراء بالنسيئة لا يجوز لتوكيل قياسا واستحسانا وان توكل بالشراء بالنقد يجوز لتوكيل استحسانا واذا توكل عن غيره بالبيع اصح لتوكيل قياسا واستحسانا حصل التوكيل بالنقد والنسيئة كذا في المحيط * واذا باع المأذون جارية رجل بأمره ثم قتلها الا مرقبيل التلميم بطل فان قتلها المأذون قبل المولاه ادفعه بالجناية أو افده بالجناية كما لو قتلها قبل البيع فأيمها فعل كان المشتري بالخيار فان شاء نقض البيع وان شاء أخذ ما قام مقام الجارية وأدى الثمن ولو كان ولي العبد هو الذي قتلها وعلى العبد دين أو لا دين عليه فعلى عاقبته قيمتها الى ثلاث سنين ويختير المشتري فان شاء نقض البيع والقيمة للموكل وان شاء أدى الثمن واستوفى قيمتها من عاقبه ان قاتل في ثلاث سنين ولو كان المأذون باع جارية مما في يده من رجل بجارية ثم قتلها العبد قبل ان يسلمها بهل العقد لان العبد في كسبه كالحرف في التصرف في ملكه فالبيع في يده مضمون بما يقابلها ويدّعى أن يكون على العبد دين أو لم يكن وكذلك ان قتلها المولى ولادين على العبد لار كسب العبد خالص ملك المولى والعبد تابع للمولى وان كان على العبد دين فالعبد ضامن لقيمتها لان كسبه في هذه الحالة لغرمائه كذا في المبسوط * رجل وكل عبدا مأذونا بأن يشتري له شيئا سهما بثلث مسمى ولم يتقدّم الثمن جازا استحسانا ولو وكله بالشراء بثلث مؤجل فاشترى بها اشتري يكون للعبد لا للامركد في فتاوى قاضي خان * ولو كان المولى دفع الى عبده جارية فله ليست من تجارة العبد وأمره ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى قتلها مولى العبد فالبيع منتقض وان كان العبد هو الذي قتلها فان اختار المولى دفع العبد بالجناية فالمشتري بالخيار واذا اختار الفداء انتقض البيع كذا في المحيط * واذا توكل العبد المأذون عن غيره ببيع دين فباع ثم ان المولى حجر عليه ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا فالخصم هو العبد فان ردّ عليه العبد بدينه أو بايأ عن اليمين أو باقراره بالعيب والعيب لا يحدث مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا ذكر في الكتاب وقال فيما اذا ردّ عليه وهو مأذون ان المطالب يطالب المأذون بإيفاء الثمن ثم المأذون يردّ العبد المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن ثم اذا بيع العبد المردود بغض من ثمنه ثم المشتري فان نقص ثمنه اشأنى عن الثمن الاول هل يباع بذلك رقبة المحجور يتظر ان كان الموكل موسرا لا يباع ولكن يقال للمحجور ارجع بما بقي على الموكل وادفعه الى المشتري وان كان الموكل معسرا يباع رقبة المحجور ويكون ثمن المحجور بين المشتري وبين غرمائه بالخصص فان بقي شيء من حق المشتري فانه يرجع بما بقي على موكل العبد وكذلك يرجع غرماء المحجور على الموكل بما أخذ المشتري من ثمن المحجور وكذا في المغني * واذا كانت بين المأذون وبين حرجارية فأمره الحربي ببيعها فباعها العبد بالف درهم ثم أقر العبد أن شريكه قد قبض بجميع الثمن أو نصفه من المشتري وصدّقه المشتري وكذبه الشريك فاقرا العبد صحيح في براءة المشتري من نصف الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فان حلف أخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما نصفين وان نكل عن اليمين غرم نصف الثمن للشريك ويأخذ من المشتري نصف الثمن فيسلم له ولا يمين على

المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو الذي أقر أن العبد قبض بجميع الثمن وصدقه المشتري
وكذبه العبد برئ المشتري من نصف الثمن أيضا ولا يمين على المشتري في ذلك ويخلف الأمر العبدان
نكل ربه نصف الثمن للأمر وان حلف برئ من نصيب الأمر وأخذ العبد من المشتري نصف الثمن
لا يشاركه فيه الأمر ولو أقر الأمر العبد قبض نصف الثمن برئ المشتري من ربع الثمن فإذا برئ من
ربع الثمن بقي على المشتري ستمائة وخمسون درهما فإذا قبض العبد منها شيئا فلا مرتبة للعبد
ثلاثة على قدر ما بقي من حقهما في ذمة المشتري ولو أقر الأمر أن العبد أبرأ المشتري من جميع الثمن وأنه
وهبه له فأقراره باطل والثمن كله على المشتري وكذلك لو أقر العبد بذلك وأنكر الأمر ولو كان شريك
العبد هو الذي ولي البيع بأمر العبد ثم أقر على العبد قبض الثمن أو قبض حصته كان ذلك بمنزلة
أقرار العبد عليه لو كان العبد هو الذي ولي البيع ولو أقر البائع على العبد بالبراءة أو الهبة كان باطلا
كما لو عاين الأبراء أو الهبة من العبد وكذلك لو أقر العبد على البائع بأنه وهب الثمن أو أبرأ المشتري منه
بقية دعوى المشتري على البائع الأبراء عن الثمن فيخلف البائع على ذلك فإن خلف أخذ جميع الثمن
من المشتري وإن نكل برئ المشتري من جميع الثمن والعبدان يضمن البائع نصف الثمن في قول أبي
حنيفة ومحمد ودرجهما الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يبرأ من حصته البائع من الثمن
خاصة كذا في المبسوط * للعبد المأذون ورجل آخر على رجل ألف درهم فوكل الشريك العبد قبض
نصيبه لم تجز الوكالة وما قبض يـكون بينهما نصفين وأرسل مالك من مالهما ولو وكل شريكه مولا
فكذلك حكمه أن لم يكن على العبد دين وإن كان عليه دين جاز كذا في المغني * وإذا وـب المأذون
والشريك له على رجل ألف درهم فجعله فوكل العبد وشريكه بخصومة مولى العبد وعلى العبد دين أولا
دين عليه فأقر المولى عند القاضي باستيفائهما المال جاز فأقراره عليهما وإن جحداه فإن ادعى الشريك
على العبد أنه قبض نصيبه فإن كان العبد لادين عليه فإن الشريك يرجع في رقة العبد بنصف حصته
يباع في ذلك وإن كان على العبد دين فلا سبيل له عليه ولا على مولا حتى يقضى دينه وإذا استوفى العبد
دينه وفضل شيء رجع الأجنبي بخصمته في ذلك ولو كان الشريك صدق المولى فيما أقر به عليه ما وكذبه
العبد وعليه دين أولا دين عليه لم يرجع واحد منهما إلى صاحبه بشيء ولو كان الشريك هو الذي وكل
العبد بالخصومة في دينه ولم يوكل المولى بذلك فأقر العبد عند القاضي أنه لاحق للشريك قبل الغريم
وأقر أنه استوفى من الغريم نصيبه وجحد ذلك الشريك برئ الغريم من حصته الشريك ويتبع العبد
الغريم بنصف الدين لأنه لم يقر في نصيب نفسه بشيء فإذا أخذ من الغريم شراكة الشريك فيه كان على
العبد دين أو لم يكن ولو كان للعبد وشريكه على رجل ألف درهم وهو قريمها فغاب الغريم وادعى
العبد أن شريكه قد قبض حقه وأراد أن يرجع عليه بنصفه فجحد الشريك ووكل مولى العبد بخصومة
العبد في ذلك وعلى العبد دين أولا دين عليه أو وكل الشريك بعض غرماء العبد فأقر الوكيل أن
الشريك قد استوفى نصيبه من الغريم فأقراره باطل ولا يكون وكيل في ذلك ولو كان الشريك ادعى
على العبد الاستيفاء فوكل العبد بالخصومة مولا أو بعض غرمائه فأقر الوكيل على العبد بالاستيفاء
جاز فأقراره عليه لأنه لا منفعة للقرف في هذا الإقرار بل عليه فيه ضرر وإذا حضر الغريم وادعى أن العبد
قد قبض ما قال الوكيل لم يصدق على ذلك فلهذا كان للعبد أن يرجع على الغريم بجميع دينه إلا أن
يكون العبد لادين عليه والوكيل هو المولى فيصدق على عبده في ذلك هكذا في المبسوط * على العبد
دين فوكل الغريم ابن العبد أو أياه أو عبداً يه أو مكاتبه فأقر الوكيل بقبض دينه صدق كذا في المغني
* وإذا كان لرجلين على المأذون دين ألف فدعى العبد على أحدهما أنه قد استوفى نصيبه وجحد المدعى

عليه فوكل المذمعي عليه مولى العبد بذلك فالتوكيل باطل واقرار المولى به باطل سواء كان على العبد دين
أو لم يكن وإذا حضر الغريم الآخر فادعى ما اقربه المولى على شريكه فأراد أن يأخذه بنصفه لم يكن له
ذلك ولو كان أحد الشريكين وكل صاحبه بنصومة العبد في ذلك فادعى عند القاضي أن صاحبه
قد استوفى من العبد حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه ويبتل من الدين خمسة مائة ثم ما أخذ الشريك
أو وكيل من الخمسة مائة الباقية أخذ صاحبه منه نصفه كذا في المبسوط * يجب أن يعلم أن المولى
لا يصلح وكيل عن الاجنبي بقبض الدين له من عبده المأذون حتى لو أقر المولى أنه قبض الدين من عبده
لا يصح اقراره ولا يبرأ العبد وكذلك لو قبض المولى الدين من المأذون بمعاينة الشهود لا يصح قبضه حتى
لا يبرأ العبد وهذا بخلاف العبد إذا توكّل عن اجنبي بقبض الدين له من المولى صح التوكيل لأن العبد
فيما قبض من الدين للاجنبي من مولاة عامل لصاحب الدين وليس بعامل لنفسه لأنه لا يبرئ نفسه
من الدين ولا ملكه وإذا صلح العبد وكيل عن الاجنبي بقبض دينه من مولاة لودفع المولى بعد ذلك دين
الاجنبي إلى العبد بمعاينة الشهود برئ المولى عن الدين وكذلك العبد لو اقراره بقبض الدين من
الاجنبي وهلك في يده صح اقراره وبرئ المولى عن دين الاجنبي إلا أن العبد يستحلف على ما ذكر من
القبض والهلاك فإن حلف العبد برئ وإن نكل لزمه المال في عنقه يساع فيه إلا أن يغديه المولى كذا
في المحيط * رجل له عبدان مأذونان في التجارة على أحدهما لاجنبي ألف درهم فوكل الاجنبي الآخر
بقبضه جازت الوكالة ولو أقر بقبضه يصدق فيه مع يمينه فإن نكل عن يمينه لزمه ذلك في عنقه كذا
في المغني * وإذا أذن لعبدية في التجارة فالحق كل واحد منهما دين فوكل بعض غرماء الاوّل العبد
الآخر بقبض دينه فأقر بقبضه جاز اقراره ولو أن بعض غرماء الآخر وكل الاوّل أو مولاة بقبض دينه
من الآخر لم يكن وكيل في ذلك ولم يحجز قبضه ولورهن كل واحد منهما رهنا بدينه ووضع على بدل الآخر
فضاع الرهنان فرهن الاوّل يذهب بما فيه ورهن الثاني يذهب من مال الثاني ولو أن العبد المأذون
المدينون أحال أحد غرمائه بدينه على رجل فإن كان أحاله بمال كان للعبد على المحتمل عليه فالحالة
باطلة وإن لم يكن للعبد مال على المحتمل عليه فالحالة جائزة فإن وكل الطالب بقبض الدين منه من
العبد الذي كان عليه أصل الدين أو مولاة لم يحجز قبضه وإن كان وكل بقبضه عبداً آخر للمولى أو مكاتبه
أو ابناً للمولى أو عبداً للعبد المأذون الذي كان عليه الدين فأقر بقبضه من المحتمل عليه جاز اقراره وإن كان
الدين على المولى فأحاله به على رجل ثم إن الغريم وكل عبداً للمولى بقبضه فأقر بقبضه من المحتمل عليه
جاز كذا في المبسوط * العبد المحجور إذا توكّل عن غيره ببيع عين من أعيان ماله فذلك جائز وإذا باع
جاريه وكان الثمن للآمر إلا أن العهدة لا تلزم العبد وتلزم الآمر فإن عتق العبد رجعت العهدة إليه
ولو أن العبد لم يعتق حتى وجد المشتري بالمتاع عيباً فأنقص في ذلك مولى المتاع لا العبد فإن أقام المشتري
البينة على العيب رده على الآمر وأخذ الثمن من الآمر وإن لم يكن له بينة استحلف الآمر على علمه بأنه
ما تعلم أن عبداً فلان الفلاني فباعه وما به هذا العيب فإن حلف برئ عن الدعوى وإن نكل رده عليه
العيب وأخذ منه الثمن ولو طعن المشتري بعيب بالمتاع واستحلف لم يقم البينة على العيب حتى عتق العبد
فأنقص هو العبد يقيم المشتري البينة على العبد ويحلف العبد إذا لم تكن له بينة وإن كان المشتري أقام
البينة على الآمر قبل عتق العبد فلم يقض القاضي بها حتى عتق العبد فأنقص هو العبد وقضى القاضي
على العبد بثلث البينة ولا يكلف المشتري بإعادة البينة على العبد بعد العتق وكذلك إذا أقام المشتري
شاهداً واحداً على الآمر قبل عتق العبد ثم يقيم المشتري شاهداً آخر على العبد ولا يكلف إعادة الشاهد
الاوّل على العبد ثم إذا نقض القاضي العقد بالعيب يتظران ~~كان~~ الآمر والذي قبض الثمن من

المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من الآمر ولا يطالب العبد بشئ وإن كان العبد هو الذي أخذ الثمن من الآمر فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فإن كان الثمن قد ملك في يد العبد ورجع المشتري عليه بالثمن رجع العبد به على الآمر كذا في المحيط * وإذا غصب المأذون من رجل ألف درهم فقبضها منه رجل فهلكت عنده ثم حضر صاحبها فاختار ضمان الاجنبي بريء العبد منها فإن وكل العبد أو مولا به بالقبض من الاجنبي جازا قرار الوكيل بقبضه وكذلك ان اختار ضمان العبد ثم وكل الاجنبي بقبضه جاز ولو وكل المولى بقبضه منه لم يجز توكل المولى ولا اقراره بالقبض ولو دبر المولى عبده المديون فاختار الغرماء تضمينه القيمة ثم وكلوا المدير بقبضها منه لم يجز توكله ولا اقرار المدير بالقبض وكذلك ان اختاروا اتباع المديروا وكلوا المولى بقبضها منه لم يجز فان اعتقه بعد التدبير لم يلزمه ضمانه مستأنفاً فان قبض شيئاً من المدير عن الوكالة الاولى لم يجز قبضه وان وكلوه بعد العتق جاز كذا في المبسوط * وله أن يرهن ويرهن كذا في الكافي * وإذا أراد العبد المأذون أن يقضي دين بعض غرمائه أو يعطيه به رهناً فلا تخبر أن يمنعوه فإن كان الغريم واحداً فرهنه بدينه رهناً ووضعاه على يد المولى فضايع من يده ضاع من مال العبد والدين عليه بهما ولو وضعاه على يد عبده آخر أو مكاتب أو على يدايته فهلك في يد العبد ذهب بالدين وكذلك لو وضعاه على يد عبد للعبد المأذون المديون وكذلك لو لم يعرف هلاكه الا بقول العبد كذا في المبسوط * وللعبد المأذون أن يؤجر أرضه ويستأجر الأرض ويدفع الأرض مزارعة ويأخذ الأرض مزارعة كان اليذر منه أو من غيره كذا في فتاوى قاضي خان * وله أن يشتري طعاماً ويرزعه فيها كذا في التبيين * وليس له أن يدفع طعاماً إلى رجل ليرزعه ذلك الرجل في أرضه بالنصف كذا في النهاية * وقال أبو يوسف ومحمد رجما الله تعالى ليس للمأذون أن يكفل بكفالة بنفس أو مال سواء كان عليه دين أو لم يكن فان أذن له المولى بالكفالة فكفل ان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لا يجوز وكان شمس الأئمة السرخسي يقول اذا كفل بالمال بغير اذن المولى أو باذن المولى وكان عليه دين لا يؤاخذ به للحال انما يؤاخذ به بعد العتق كذا في الذخيرة * وإذا ضمن العبد باذن مولا له رجل فقال له ان مات فلا ولم يقض حقه فأنا ضامن وعليه ألف درهم حالة فباعه القاضي بألف دفع الألف الى صاحب المال يستوثق منه وان مات ولم يقضه رجع على الغريم الا في بحصة ما كفل به ولو كفل باذن مولا بالنفس حالة أو مؤجلة ثم باعه المولى جاز وليس للكفول له أن يتقضى البيع ويتبع العبد في يد المشتري حيث وحده فبأنخذه في الكفالة وهذا عيب في رد المشتري به ان شاء وإذا أمر عبده أن يكفل بألف على رجل على ان المطلوب ان مات ولم يؤد المال فالعبد ضامن فان باعه المولى من رب المال جاز والثلث للمولى يفعل به ما يشاء وان مات المطلوب ولم يقض دينه رجع الطالب على البائع بدينه في ثمنه فان كان دينه أكثر من ثمنه بطل الفضل وان وجد به عيباً فردّه وأخذ ثمنه ببيع العبد بدينه وان ملك الثمن عند البائع ثم وجد المشتري به عيباً فردّه عليه ان شاء ولم يكن له عليه من الثمن شئ ويباع العبد في ثمنه فان فضل من ثمنه شئ أخذه من دينه كذا في المغني * ويجوز للمأذون أن يشارك غيره شركة عنان وليس له أن يشارك غيره شركة مفادضة ولو فعل ذلك تنعقد عنانا لا مفادضة كذا في المحيط * ثم شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك الشريك كان مطلقاً عن ذكر الشراء بالنقد أو بالنسيئة أمالوا اشترك العبدان المأذونان لهما في التجارة شركة عنان على أن يشتريا بالنقد والنسيئة بينهما لم يجز من ذلك النسيئة وجاز النقد فان أذن لهما المولى ان في الشركة على الشراء بالنقد والنسيئة ولا دين عليهما فهو جائز كما لو أذن لكل واحد منهما مولا بالكفالة أو التوكيل بالشراء بالنسيئة كذا في النهاية * فان أذن له المولى بشركة المفادضة لا تجوز المفادضة منه على سبيل العموم في التجارات

كله وإذا لم تجز الفارضة على العموم بعد اذن المولى هل تجوز على الخصوص مرة واحدة لم يذكر محمد
 رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الاسلام في شرحه ولقائل أن يقول تجوز ولقائل أن
 يقول لا تجوز كذا في المحيط * والمأذون يملك الاذن في التجارة وكذلك المكاتب والشريك شركة عنان
 فيما هو من شركتهما واختلاف مشايخنا في فصل وهو ان المضارب في نوع خاص اذا اذن لعبد من المضاربة
 في التجارة ان العبد يصير مأذونا له في التجارات كلها أم في ذلك النوع خاصة قال شمس الائمة السرخسي
 الاصح عندي أن يكون مأذونا له في التجارات كلها هكذا في الظهيرية * وله أن يدفع المال مضاربة
 وان يأخذه مضاربة وله أن يبيع كذا في المحيط * وله أن يزرع في أرض نفسه وله أن يودع وأن
 يستودع وله أن يعير ويستعير كذا في الذخيرة * وله أن يؤجر نفسه فيما بداله من الاعمال عندنا وله
 أن يؤجر كسبه بخلاف هكذا في المحيط * وللعبد المأذون أن يؤجر أمته ظنرا والامة المأذونة لها أن
 تؤجر نفسها ظنرا كذا في فتاوى قاضي خان * وليس له بيع نفسه ولا رهنها كذا في السراج الوهاج *
 ولا يملك التزويج الا باذن المولى فان تزوج امرأة حرة يفرق بينهما وما يلزمه من المهر بسبب الدخول
 يؤاخذ به بعد العتق كذا في المحيط * ولا يزوج مملوكه فان زوج عبده لم يجز اجماعا وان زوج أمته
 فكذلك لا يجوز أيضا عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعلى هذا الخلاف الصبي المأذون
 والمضارب وشريك العنان كذا في السراج الوهاج * وليس للمأذون أن يكاتب عبده وان كاتبه وأجاز
 مولا ما جازا لم يكن عليه دين ثم لا يسيل للعبد على قبض البديل بل ذلك الى المولى وان دفعه المكاتب الى
 العبد لم يبرأ الا أن يوكله المولى بقبضها وكذلك ان تمقه دين بعد اجازة المولى الكتابة ولو كان عليه دين
 كثير أو قليل فكاتبته باطلة وان أجاز المولى فان لم يرد المالك كاتبة حتى أداما فان كان المولى لم يجزها لم
 يعتق ورد رقيقا للمأذون في بيع في دينه ومصرف ما أخذه منه من المالك كاتبة في دينه وان كان المولى أجاز
 الكتابة وأمر العبد بقبضها وعلى العبد دين يحيط برقبته ويحاط في يده فأدى المكاتب الكتابة فهذا
 والاقل سواء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما هو حر والمولى ضامن لقيمه للغرماء
 وكذلك المكاتب التي قبضها المولى تؤخذ منه فيصرف الى الغرماء ولو كان دين المأذون لا يحيط به وبما له
 عتق عندهم جميعا ثم يضمن قيمته للغرماء وبأخذ الغرماء المكاتب التي قبضها المولى والمأذون من دينهم
 كذا في المبسوط * وللغرماء حق ابطال الكتابة قبل ثبوت العتق واذا لم يطلوا الكتابة حتى عتق
 بالاداء ضمن المولى قيمته للغرماء كذا في المحيط * واذا أدى المكاتب البديل الى المولى قبل الاجازة ثم
 أجاز المولى لم يعتق وسلم المقبوض الى المولى لانه كسب عبده كذا في التبيين * وليس له أن يعتق عبدا
 من كسبه على مال فان أعتق على مال مع أنه ليس له ذلك وأجاز المولى تمقه فان لم يكن على العبد دين
 عملت اجازته وقبض البديل الى المولى ولو لحق العبد بعد ذلك دين لا يصرف شيء من بديل العتق الى دينه
 وان كان على العبد دين ان كان الدين مستغرقا لا تعمل اجازته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعندهما تعمل اجازته وان لم يكن الدين مستغرقا عملت اجازته عند الكل وضمن المولى قيمته للغرماء
 ولا يسيل للغرماء على العوض كذا في المحيط * ولا يهب ولا يتصدق بالدرهم والثوب وما أشبه ذلك
 ولا يعقوص مما وهب بغير شرط ولا يقرض فان أجاز المولى هذه التبرعات منه فان لم يكن عليه دين فلا
 بأس به وان كان عليه دين لم يجز شيء من ذلك كذا في المبسوط * ويملك التصديق بالفلس والريغف
 وبالفضة بمادون الدرهم نص على مادون الدرهم في كتاب المكاتب وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت
 الصدقة شيئا سوى الطعام وقد بلغت قيمته درهم فاصدا لا يجوز كذا في المغني * وله أن يتخذ
 الخيافة اليسيرة استعسانا وليس له أن يتخذ الضيافة العظيمة ثم لا بد من حد فاصل بين العظيمة

واليسيرة روى عن محمد بن سليل أنه قال على مقدار مال تجارته ان كان مال تجارته مثلاً عشرة آلاف
فاتخذ الضميمة بمقدار عشرة آلاف كان يسيراً وان كان مال تجارته عشرة مثلاً فاتخذ ضميعة بمقدار دانق
فذلك يكون كثيراً عرفاً هذا هو الكلام في الضميعة وأما الكلام في الهدية فنقول العبد المأذون بملك
الاهداء بالمال كولات ولا يملك الاهداء بما سواها من الدراهم والدينار قال مشايخنا وانما يملك الاهداء
بالمال كولات بمقدار ما يتخذ الدعوة من المال كولات كذا في المحيط * ولا بأس باجابة دعوة العبد
التاجر واعارة ثوبه ودابته كذا في الخلاصة * ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من ذلك عنده
كان على العبد دين أو لم يكن كذا في المبسوط * ويكره كسوة ثوبه كذا في الخلاصة * وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى ان المحجور عليه اذا دفع له المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاءه على ذلك الطعام فلا بأس
به بخلاف ما اذا دفع له قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها بشيء يسير كخفيف ونحوه
بدون استطلاع رأي الزوج كذا في الكافي * قال رضى الله تعالى عنه وفي عرفنا المرأة والامة
لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع المأذون جارية ودفعها ثم وهب
التمن للمشتري أو بعضه قبل القبض أو بعده أو حط عنه فذلك باطل فان كان وهب بعض الثمن أو حطه
قبل القبض أو بعده بعيب طعن به المشتري فهو جائز ولو حط جميع الثمن أو وهبه لم يجز ولو اشترى
المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن للعبد فهو جائز وكذلك لو وهب للمولى وقبله كان بمنزلة هبته
للعبد كان عليه دين أو لم يكن وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه ولم يقبلها العبد في الوجه الاول كانت
لهبة باطلة والمال على العبد بحاله فان وهب البائع الثمن للعبد أو لمولاه قبل ان يقبضه ثم وجد العبد
بالتجارة عيباً لم يكن له ان يردّها وهذا استحسان وكذلك هذا في كل شيء كان بغير عينه وان كان الثمن
عرضاً بعينه فهو المأذون العرض للمشتري قبل ان يقبضه فقبله المشتري فالهبة جائزة فان لم يقبل
المشتري الهبة فالهبة باطلة وان كان المشتري وهب الجارية قبل ان يقبضها العبد فقبلها العبد جاز سواء
كان على العبد دين أو لم يكن وكان ذلك فسحاً للعقد وان وهب للمولى فان لم يكن على العبد دين فهذا
نقص صحيح ايضاً وان كان على العبد دين فقبله المولى وقبضها فهذا ليس بنقص للبيع ولو تقابضنا ثم
وهب العبد العرض من المشتري فقبله فالهبة باطلة ولو وهب المشتري الجارية أي بعد التقابض للمأذون
أو لمولاه جازت الهبة على سيدل البر المبتدأ فان وجد المأذون بالعرض عيباً ولا دين عليه فليس له ان
يردّها بالعيب وان كان عليه دين وقد وهب المشتري الجارية للعبد فكذلك وان كان قد وهبها لمولاه
فله ان يردّها العرض بالعيب وضمنه قيمة الجارية يوم قبضها كذا في المبسوط * واذا أذن الرجل لعبد
في التجارة فباع العبد المأذون جارية مما في يده بعلام وتباضاً ثم حدث بالجارية عيب عند المشتري
الجارية بألف سماوية أو بفعل المشتري أو بفعل الاجنبي أو كانت ولدت ولداً أو وطئها المشتري وهي
ثيب أو بكر أو وطئها رجل اجنبي ثم اراد المشتري الجارية وهب الجارية من المأذون أو من مولاه وعلى
المأذون دين أو لا دين عليه ثم ان المأذون وجد بالغلام عيباً فأراد ان يردّه كان له ذلك كذا في المغني *
قال واذا اشترى العبد المأذون له جارية من رجل بعلام مما في يده قيمته ألف درهم وبألف درهم
وتقابضنا ثم ان البائع وهب الألف التي قبض والغلام من العبد المأذون في التجارة وقبضها العبد
المأذون ثم ان العبد المأذون اراد ردّ الجارية بعيب وجده فيها فليس له ان يردّها وكذلك لو كانت الهبة
للمولى ولا دين على العبد وان كان عليه دين والهبة للمولى كان له ان يردّ الجارية بالعيب ويأخذ من البائع
ألف درهم وقيمة الغلام فان كان أخذ ذلك ثم أراه الغرماء من الدين أو وهبوه له أو للمولى أو لورثة المولى
لم يردّ على البائع شيئاً مما أخذ منه كذا في المبسوط * واذا أذن الرجل عبده في التجارة فوجب له على

حراً وعبد أو مكاتب ثم يبيع أو غصب فأخر العبد فإنه يصح تأخيرها استحقاقاً ولو كان العبد صائغاً على أن يؤخر عنه ثلثاً آمنه وقبض ثلثاً وحط ثلثاً كان التأخير جائزاً ولو كان المالك الذي وجب له قرضاً أقرضه فأخره عن صاحبه كان له أن يرجع به عليه حالاً كذا في المغني * وإن رضى بذلك كان أحسن هكذا في المحيط * قال وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة فوجب له ولرجل آخر على آخر ألف درهم دين مما فيه شريك كان فأخر العبد نصيبه منه وقد كان المال حالاً فإن التأخير باطل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والمال حال على حاله ما يقبضه أحدهما أيهما كان يكون مشتركا بينهما وبين صاحبه وعلى قولهما التأخير جائز وما أخذ السالك من يكون له خاصة لا يشاركه العبد في ذلك حتى يحل الاجل كذا في المغني * فإذا حل الاجل كان العبد بالخيار أن شاء أخذ من شريكه نصف ما أخذ ثم يتبعان الغريم بالباقي وإن شاء سلم له المقبوض واختار اتباع الباقي بنصيبه في الدين ولو اقتضى العبد شيئاً قبل حل الاجل كان لشريكه أن يأخذ منه نصفه وكذلك إن كان الدين كله موجباً لقبض أحدهما شيئاً منه قبل حله كان للآخر أن يشاركه فيه ولو كان الدين حالاً فأجله العبد سنة ثم قبض الشريك حصته ثم أبطل الغريم الاجل الذي أجله العبد برضى منه قبل مضيه فقد بطل الاجل ولسكر لا سبيل للعبد على ما قبض شريكه في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حتى يحل الاجل فإذا حل الاجل شاركه في المقبوض إن شاء وإن لم يقبض الاجل ولكن الغريم مات فحل عليه شريك العبد شريكه فيما قبض ولو لم يمت ولكنهما تناقضا الاجل ثم قبض الشريك حقه كان للعبد أن يشاركه ولو كان المال حالاً فقبض الشريك حقه ثم إن العبد أخر الغريم حقه وهو يعلم بقبضه أولاً يعلم وتأخيرها جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى يحل الاجل فإذا حل أخذ منه نصف ما قبض إن شاء ولو كان مالهما إلى سنة فقبض الشريك عاجلاً ثم إن العبد أخر حقه للغريم سنة أخرى وهو يعلم بقبضه أولاً يعلم وتأخيرها جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه حتى تمضي السنتان جميعاً ولو كان المال حالاً فأخذ الشريك حقه وسلم له العبد كان تسليمه جائزاً عندهم حتى يتوى ما على الغريم فإن توى ما عليه رجع على شريكه فيشاركه في المقبوض ولو كان المال إلى سنة فاشتري العبد من الغريم جارية بخصته فلم يشريك أن يأخذ العبد بنصف حقه من الدراهم فإن أخذ منه نصف نصيبه من الدراهم ثم وجد العبد بالجارية عيباً فردّها على البائع بقضاء القاضي عاد المال إلى أجله واسترد العبد من شريكه ما أخذ منه ولو كان ردّها بغير قضاء أو بإقالة لم يرجع على الشريك بشيء مما أعطاه ويكون للعبد ولشريكه على الغريم الخمسائة الباقية إلى أجلها وللعبد على الغريم خمسائة حالة وكذلك لو كان العبد اشترى الجارية من الغريم بجميع الألف إلا أن للشريك أن يأخذ بنصف الألف ههنا فإن كان حين أقال البيع أو ردّه بغير قضاء شرط عليه البائع أن الثمن إلى أجله كان إلى أجله كذا في المبسوط * ولو اشترى المأذون عبداً على أنه بالخيار ثلثاً فأبرأه بآثمه عن الثمن في مدة الخيار فردّه بالخيار صح عنده كذا في الكافي * المأذون في إقالة البيع كالحرفان اشترى المأذون جارية فزادت في يده حتى صار الثمن أقل من قيمتها لا يتغابن الناس في مثله ثم أقال البيع فيها فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * ولو اشترى المأذون أمة بألف وقبضها ولم يتقدّم الثمن حتى أبرأه البائع عنه ثم تقايلا بطلت الإقالة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * فلو أقال البيع بمائة دينار أو بجارية أخرى أو بألف درهم كانت الإقالة باطلة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هذا جائز ولو كان المأذون لم يقبض الجارية حتى وهب البائع ثمنها ثم تقايلا فالإقالة باطلة عندهم جميعاً وكذلك لو أقاله بثمن آخر

في هذه الحالة ولو لم يتقايلا البيع ولكنه رأى بالجارية عيبا قبل أن يقبضها فلم يرض بها ولم يكن رآها فلما رآها لم يرض بها فتنقض البيع وقد كان وبه له الثمن فنقضه باطل كذا في المبسوط * وفي الابانة في المنتقى باع العبد المأذون عبدا في تجارته ثم هجر عليه المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فأنضم في الرد بالعيب هو العبد فان أقر العبد بالعيب لم يلزمه وان نكل عن اليمين ففقد عليه بالرد جاز كذا في التتارخانية * واذا باع المأذون شيئا واشترى ثم ان المولى أقال البيع فيه فان كان المأذون لادين عليه يومئذ فاصنع المولى من ذلك على عبده جائز وان كان عليه دين عند الاقالة ففقد المولى الدين أو أبرأ العبد من دينه قبل أن يفسخ القاضي الاقالة صححت الاقالة وان فسخ القاضي الاقالة ثم أبرأ العبد من الدين فالفسخ ماض واذا باع عرضا بثمن وتعاوضا ثم تقايلا والعرض باق والثمن هالك قبل الاقالة أو بعدها فالاقالة ماضية وان كان الثمن باقيا والعرض هالك قبل الاقالة أو بعدها فالاقالة باطلة كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا باع العبد المأذون عينا من كسبه وطعن المشتري بعيب به بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله أولا يحدث مثله وخاصة المأذون في ذلك فقبله بغير قضاء القاضي بلا عيب ولا يدينه على العيب فقبوله جائز والبيع منقضى وان لم يقبل حتى رد عليه بقضاء قاض اما يدينه أو يبراء عن اليمين أو أفرار منه بالعيب كان جائزا كذا في المغني واذا باع المأذون جارية بألف وتعاوضا ثم قطع المشتري يدها أو وطئها أو ذهب عينا من غير فعل أحد ثم تقايلا البيع ولا يعلم العبد بذلك فهو بالخيار ان شاء أخذها وان شاء ردّها ولو كان الواطئ أو القاطع أجنبيا فوجب عليه المقر أو الارش ثم تقايلا البيع والعبد يعلم بذلك أولا يعلم فالاقالة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى صحيحة في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * قال ولو أن عبدا مأذونا له باع من رجل جارية وقبضها منه المشتري فوجد بها عيبا فاحتلصم العبد فيه الى القاضي وأقام الدينة ان العيب كان عند المأذون فرد القاضي الجارية على المأذون وأخذ منه الثمن ثم ان العبد بعد ذلك وجد بالجارية عيبا آخر قد كان عند المشتري ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا علم للقاضي بذلك فالمأذون بالخيار ان شاء نقض الفسخ ورد الجارية على المشتري وأخذ منه الثمن الا حصة مقدارا لعيب الذي كان عند المأذون وان شاء أجاز الفسخ وأمسك الجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب الذي كان عند المأذون بقبول ولا كثير كذا في المغني * وان لم يردّها العبد حتى حدث بها عيب عند المولى يمكن له أن يردّها ولكنه يرجع بنقصان العيب الذي حدث عند المشتري من الثمن كما كان يفعل المشتري قبل الفسخ اذا وجد بها عيبا وقد تعيبت عنده فان شاء المشتري أن يأخذها بعينها الذي حدث عند العبد فله ذلك فان أخذها ودفع الثمن الى العبد يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن ولم يكن له أن يرجع بنقصان العيب الا آخره وكذا ان كان العيب الاخر جنائيا من العبد أو وطئا فان كان جنائيا من أجنبي أو وطئا فوجب المقر أو الارش رجع العبد على المشتري بنقصان العيب الحادث عند المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ الجارية بتحدوث الزيادة المنفضة المتولدة في يد البائع بعد الفسخ وكما ان حدوث هذه الزيادة عند المشتري يمنع فسخ العقد حقا للشرع فكذلك حدوثها عند البائع بعد الفسخ فاذا تعذر ردّها تعين حق البائع في الرجوع بحصة العيب ولو كان المشتري رد الجارية على العبد أو لا بالعيب فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها أو وطئها فلم يردّها عليه بذلك حتى حدث بها عيب عند العبد فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها واعطى العبد بجميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول من الثمن وان شاء دفع العبد بنقصان العيب الذي حدث عنده من الثمن يعني في الجنائيا في الوطء اذا كانت بكر احتى نقصها الوطء

في ما ليتها فان كان المشتري وطئها وهي ثيب فلم ينقصها الوطء شيئا لم يرجع العبد على المشتري شي من الثمن ولزم العبد الجارية وان كان اجنبي قطع يدها عند المشتري أو وطئها فوجب العقر أو الارش ثم ردها القاضى على العبد بالعيب الذى كان عنده ولم يعلم بما صنع الاجنبي ثم حدث بالجارية عيب عند العبد ثم اطاع على ما كان عند المشتري فان الجارية ترد على المشتري ويرد عليه معها نقصان العيب الذى حدث عند العبد من قيمتها ثم يأخذ العبد الثمن من المشتري ان كان قدره اليه ويرجع المشتري على العبد بنقصان العيب الاول وان كان العيب الذى حدث بها عند العبد من فعل الاجنبي فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ذلك النقصان من العبد ويرجع به العبد على الاجنبي وان شاء اخذه من الاجنبي فان كان العبد البائع قتلها أو قتلها اجنبي في يد العبد فهو سواء ويأخذ المشتري من العبد قيمتها ولا سبيل له على الاجنبي ثم يرجع العبد بالقيمة على الاجنبي بخلاف الجناية فيما دون النفس وان كان العبد باعها بعد ما قبضها المشتري جاز بيعه كذا في المبسوط * ولو باع المأذون جارية من رجل بجارية فتقايلا ولم يمتها بضاحى ولدت كل واحدة ولدا قيمته ألف وقيمة كل واحدة ألف أخذ كل واحد منهما جاريته ولدها فان لم يتقايلا بعد ما تقايلا حتى ماتت الامتان وأرادا أخذ الولدين أخذ كل واحد الولد الذى في يده صاحبه ونصف قيمة أمه ولو كانت قيمة كل واحد خمسمائة أخذ كل واحد الولد الذى في يده صاحبه ثلث قيمة أمه ولو ملك الولدان دون الامتين أخذ كل واحد جاريته ولم يتبع صاحبه بشي وان ملكت الامتان واحد الولدين فان الذى في يده الولد الحى يدفعه الى صاحبه ويأخذ منه ثلث قيمة الامه التى ملكت في يده الاخر كذا في المغنى * ولو باع المأذون جارية من رجل بألف درهم وتقايلا ثم تقايلا فلم يقبض العبد الجارية حتى قطع رجل يدها أو وطئها فنقصها الوطء كان العبد بالخيار ولو اختار أخذها اتسع الوطئ أو الجاني بالعقر أو الارش وان نقص الاقالة فالعقر أو الارش للمشتري ولو كان مكان الالف عرضا بعينه كان العبد بالخيار ان شاء أخذ الجارية من المشتري واتبع الجاني والوطئ بالارش والعقر وان شاء أخذ قيمة الجارية من المشتري يوم قبضها وسلم له الجارية وأرسلها وعقرها للمشتري وكذلك لو كان قتلها الجاني كان العبد بالخيار ان شاء اتبع عاقلة الجاني بقيمتها وان شاء اتبع المشتري بقيمتها حاله ثم يرجع المشتري على عاقلة الجاني بقيمتها في ثلاث سنين وكذلك لو ماتت الجارية بعد الاقالة كان للعبد ان يأخذ من المشتري قيمتها ولو كان حدث بها عيب من فعل المشتري بعد الاقالة يخير العبد فان شاء ضمنه قيمتها يوم قبضها منه وان شاء أخذ الجارية ورجع على المشتري بنقصان العيب ولو كان العيب أحدثه فيها المشتري قبل الاقالة ثم تقايلا ثم علم العبد بالعيب يخير فان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وان شاء أخذها عيبة ولا شي له غير ذلك ولو باع العبد بربق فضة قيمته مائة درهم بعشرة دنانير وتقايلا ثم تقايلا واقترا قبل القبض فلاقالة منه فضة كذا في المبسوط * والله أعلم

قوله عرضا هكذا وجد
بطبع بولاق ولعله عرض
كما هو ظاهر

(الباب الرابع في مسائل الديون التى تلحق المأذون وتصرف المولى في المأذون المدينون بالبيع والتدبير والاعتاق وأشباهاها) *

اعلم أن الديون على ثلاثة أوجه دين يتعلق بقرينة اتفاقا وهو دين الاستهلاك ودين لا يتعلق بقرينة اتفاقا وهو دين وجب بما هو ليس في معنى التجارة كالوطء والنكاح بغير إذن المولى ودين مختلف فيه وهو دين بسبب التجارة وبما هو مثلها كالبيع والشراء والاجارة والاستئجار وضمنان المعصوب والودائع والامانات اذا جحد فيها وما يجب من القربوطى المشتراة بعد الاستحقاق لاستناده الى الشراء فيلحق به

كذا في الترميع كذا في المعدن * وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة فدفع العبد واشترى وتحققه من ذلك دين كثير فقدم الغرماء إلى القاضي والمولى حاضر فطالبوا ببيعته من المولى فإن كان في يده مال حاضر بقي ديونه فانه يقضى ديونه من كسبه ولا يبيع المأذون بدينهم وإن لم يكن في يده مال حاضر إلا أن له مالا غائبا يرجي قدومه أو دين سال يرجي خروجه فانه لا يحمل القاضي في بيعه بل يتلوم ويؤخر البيع حتى يقدم المال أو يخرج الدين ولم يقدر راسدة التلوم تقديرًا من شأنه من قال بأن تقدير مدة التلوم وكول إلى رأى القاضي فان مضت مدة ووقع في رأيه أن مدة التلوم انتهت باع العبد وإن وقع في رأيه أن مدة التلوم لم تنته فانه لا يبيعه وقد حكى عن الفقيه أبي بكر البخاري أنه كان يقول مدة التلوم مقدرة بثلاثة أيام فان كان المال الغائب بحيث يقدم بمضي ثلاثة أيام فان القاضي لا يبيع العبد بل يتلوم حتى يقدم المال أو يخرج الدين وإن كان لا يقدم المال الغائب بعد مضي ثلاثة أيام فانه يبيعه وإذا انقضت مدة التلوم على القولين جميعا ولم يقدم المال ولم يخرج الدين فان القاضي يبيع العبد بدينهم وهذا إذا كان المولى جازعًا أما إذا كان غائبًا فانه لا يبيع العبد حتى يحضر المولى ثم إذا باع القاضي العبد بحضرة المولى يقسم ثمنه بين الغرماء فبعد ذلك ينظر إن كان بالثمن وفاء بالديون كلها أو في كل واحد منهم تمام حقه ويصرف الفضل إلى المولى إن كان ثمة فضل وإن لم يكن بالثمن وفاء بالديون كلها يضرب كل غريم في الثمن بقدر حقه ولا سبيل لهم على العبد فيما بقي من دينهم حتى يبتقى العبد كذا في الدخيرة * فان اشترى العبد مولا الذي باعه عليه القاضي للغرماء لم يتبعه الغرماء بشيء مما بقي من الدين قليل ولا كثير وإن عاد العبد إلى ملك من وجب الدين على العبد في ملكه كذا في المغني * ولو كان بعض الدين حالا وبعضه مؤجلًا فانه يبيعه ويعطى أصحاب الحال قدر حصته منه ويعسك حصة أصحاب الاجل إلى وقت حلول الاجل وهذا إذا كان كله ظاهرًا ولو كان بعضه ظاهرًا وبعضه لم يظهر ولا يمكن سبب الوحوب قد ظهر كالمحضر العبد بشر في الطريق وعليه دين فان القاضي يبيعه في الدين ويدفع إلى الغريم قدر دينه من الثمن وإن كان الدين مثل الثمن دفع كله فبعد ذلك إذا وقع في البئر دابة فهلكت يرجع صاحب الدابة على الغريم فيأخذ منه قدر حصته من ذلك فيضرب هذا بقيمة الدابة والغريم يضرب بدينه فيقسمان الثمن بالخصص هكذا في التتارخانية * ولو طلب بعض الغرماء من القاضي البيع والبض غيب فباعه القاضي للمحضر فبيعه جائر على الكل ثم يدفع القاضي إلى المحضر حصته من الثمن وتقف حصة الغيب فان قال العبد قبل أن يباع أن لفلان على من المال كذا وصدة المولى بذلك أو كذبه وفلان غائب فقال الغرماء المحضر ليس لفلان عليه قليل ولا كثير فان العبد يكون مصدقًا في ذلك فان حضر الغائب وصدق العبد في قراره أخذ حقه وإن كذبه قسم ما وقف له بين المحضر بالخصص كذا في المغني * ولو أقرب بذلك بعد ما باعه القاضي وصدة مولا لم يصدق على الغرماء ويدفع جميع الثمن إلى الغرماء المعروفين فان قدم الغائب وأقام البينة على حقه اتبع الغرماء بحصته مما أخذوه من الثمن وإن أراد القاضي أن يستوثق من الغرماء بكفيل حتى يقدم الغائب فأبى الغرماء أن يفعلوا فانهم لا يجبرون على شيء من ذلك ولكن أن أعطوه ذلك وطابت به أنفسهم حازفان قدم الغائب فأقام البينة على إقرار العبد بدينه قبل البيع فذلك جائز أيضًا ثم إن كانوا أعطوا كفيلًا وثبت حق الغائب بالبينة كان له أن يأخذ حصته إن شاء من الغرماء وإن شاء من الكفيل ثم يرجع به الكفيل على الغرماء كذا في المبسوط * ثم القاضي إذا باع العبد للغرماء أو باع أمين القاضي العبد للغرماء لا تلحقه العهدة حتى لو وجد المشتري بالعبد عيبًا فاشترى لا يردّه على القاضي ولا على أمينه ولكن القاضي ينصب وصيًا حتى يردّه عليه وكذلك لو قبض

القاضي أو أمينه | الثمن من المشتري وضاع من يده واستحق العبد من يد المشتري فالمشتري لا يرجع
على القاضي ولا على أمينه وإنما يرجع على الغرماء فان عتق العبد بعد ذلك فالغرماء يرجعون
بديونهم على العبد وهذا ظاهر وهل يرجعون بما ضمنوا للمشتري من الثمن فلاذكر هذا الفصل في شيء
من الكتب وقد اختلف المشايخ فيه والاصح انهم لا يرجعون وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده في شرح
كتاب المأذون أن القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المدين بطلب الغرماء ان قال جعلت لك
أمانة في بيع هذا العبد لا تلحقه العهدة وأما اذا قال له بيع هذا العبد ولم يزد فقد اختلف المشايخ فيه
والصحيح أنه لا تلحقه العهدة ثم في فصل الرد بالعيب اذا نصب القاضي الامين خصم للمشتري ورد
المشتري العبد عليه بالعيب فالقاضي يأمر الامين ببيع العبد ويأمره ان يبين العيب اذا باعه فاذا باعه
الامين وأخذ الثمن بدأ بدين المشتري أولا فبعد ذلك يتظر ان كان الثمن الاخر اقل من الثمن الاول
غرم الغرماء للمشتري الاول الفضل على الثمن الاخر ولا يغرم الامين ذلك وان كان الثمن الثاني أكثر
من الاول اعطى المشتري حقه وما بقي يكون للغرماء وان انتطع حق الغرماء عن العبد فهذا البيع ولو
كان العبد حين رده على أمين القاضي بالعيب مات في يده قبل ان يبيعه ثانيا فالامين يرجع بالثمن على
الغرماء فيأخذ منهم الثمن ويرده على المشتري كذا في الذخيرة * وان كان المولى قد أخذ شيئا من
ذلك من العبد فان لم يكن على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك ثم لحقه دين لم يجب على المولى رد ما أخذ
ان كان قائما بعينه ولا ضمانه ان كان استهلكه وان كان على العبد دين حال ما أخذ المولى ذلك
صح على المولى رد ما أخذ ان كان قائما بعينه وضمنه ان كان استهلكه كذا في المغني * ولو كان
المولى أخذ منه ألف درهم فاستهلكه وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ ثم لحقه بعد ذلك دين آخر يأتي
على رقبته وعلى جميع ما قبض المولى فان المولى يغرم الالف كله فيكون للغرماء وبيع العبد أيضا
في دينه ولو لم يلحق العبد دين آخر لم يغرم المولى الا نصفه واذا لحق المأذون دين يأتي على رقبته وعلى
جميع ما في يده فأخذ منه مولا الغلة بعد ذلك في كل شهر عشرة دراهم حتى أخذ منه مالا كثيرا
فالمقبوض سالم للمولى استحبنا لان في أخذ المولى الغلة منفعة للغرماء فانه تبقى له لاذن بسبب ما يصل
اليه من الغلة ولو كان قبض كل شهر مائة درهم كان باطلا وعليه ان يرد ما زاد على غلة مثله كذا
في المبسوط * ويتعلق دين التجارة بالكسب المحاصل قبل الدين أو بعده ويتعلق بما يقبل من الهبة
والصدقة قبل حقوق الدين أو بعده كذا في الكافي * ولو أقر العبد المأذون بدين خمسمائة ثم استفاد
عبدًا يساوي ألفا فأخذ المولى ثم لحق المأذون بعد ذلك دين يأتي على قيمته وعلى قيمة ما قبضه المولى
فان المقبوض يؤخذ من المولى فيبيع ويقسم ثمنه بين سائر الغرماء فان أدى المولى الدين الاول سلم العبد
له وبيع للآخرين في دينهم - وليس للمولى ان يخاصم بما أدى من الدين الاول فان لم يؤد المولى ولكن
الغريم الاول أبرأ العبد من دينه بعدما لحقه الدين الاخر يبيع العبد الذي قبضه المولى في دين
الاخرين وان كان أبرأه من دينه قبل أن يلحقه الدين الاخر سلم العبد الذي قبضه المولى له ولو لم
يبرئه حتى لحقه الدين الاخر ثم أبرأ الغريم الاول أنه لم يكن له على المأذون دين وأن أقر العبد المأذون
له بالدين كان باطلا سلم العبد الذي قبضه المولى له ولا يتبعه صاحب الدين الاخر بشيء منه بخلاف
ما اذا أبرأ الغريم الاول ولو كان المولى أقر بالدين الاول كما ان أقر به العبد ثم قال الغريم الاول لم
يكن لي على العبد دين واقاراه لي باطل فان الغريم الاخر يأخذ العبد الذي قبضه المولى لبيع في دينه
كذا في المبسوط * وكما تباع رقبة العبد في دين التجارة تباع رقبته فيما كان من جنس التجارة قال أبو
حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اذا أذن الرجل لعبد في التجارة بما لحقه من دين تجارة

أو غصب أو ودعة بخدها أو دابة عقرها أو بضاعة أو عارية بخدها أو ثوب أحرقه أو أجر أجير أو مهر جارية اشتراها أو ووطئها ثم استحققت فذلك كله لازم له يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المحيط * قيل ما ذكر من الجواب في ضمان عقر الدابة وأحرق الثوب محمول على ما إذا أخذ الثوب أو الدابة أو لا حتى يصير غاصبا لا أخذ ثم أحرق الثوب أو عقر الدابة فأما إذا عقر الدابة أو أحرق الثوب قبل القبض فينبغي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لا يؤاخذ به في الحال ولا تباع رقبته فيه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يؤاخذ به في الحال وتباع رقبته فيه كذا في المغني * وإذا استعار دابة من أحد إلى مكان معلوم فذهب بها إلى مكان آخر حتى صار مخالفا لما تناهى عنه رقبته كذا في الدخيرة * وإذا تزوج امرأة ودخل بها أن كان النكاح باذن المولى يبيع بدين المهر ثم يشترط لصحة بيع القاضى اذن الغرماء بالبيع واذن المولى كذا في المغني * وإذا أذن الرجل لامته فليحقه دين ثم وهب لها مائة أو تصدق عليها بصدقة أو اكتسبت مالا من التجارة أو غيرها فغرماءؤها أحق بجميع ذلك من مولاها كذا في المبسوط * إذا أذن لامته في التجارة ثم ولدت ولدا هل يسرى الدين إلى ولدها حتى يباع ولدها في الدين كالأم فهذا على وجهين أما إن ولدت بعدما لحقها الدين أو ولدت قبل أن يلحقها الدين ثم لحقها الدين بعد ذلك فإن ولدت بعدما لحقها الدين فإنه يسرى الدين إلى ولدها يباع الولد معها في الدين إلا أن يغديه المولى كذا في المغني * ولو ولدت ولدا وعليها دين وبعد الولادة لحقها دين أيضا بعد ذلك اشترك الغرماء جميعا في ماله إذا بيعت فأما ولدها فلا أصحاب الدين الأول خاصة ولو ولدت ولدين أحدهما قبل الدين والاخر بعد الدين لحق الدين الولد الآخر دون الأول كذا في المبسوط * ولا يتعلق دين العبد بما دفع إليه المولى ليتجر به بخلاف كسبه الذي في يده فإنه يتعلق به وإن قال المولى هو مالى عندك لتجربه كذا في التتارخانية * وإذا دفع الرجل إلى عبده مالا يعمل به بشهود واذن له في التجارة فباع واشترى فليحقه دين ثم مات وفي يده مال ولا يعرف مال المولى بعينه فجميع ما في يد العبد بين غرمائه لا شيء للمولى منه إلا أن يعرف شيء للمولى بعينه فيأخذ به دون الغرماء وكذلك لو عرف شيء بعينه اشتراه بمال المولى أو باع به مال المولى كذا في المبسوط * وإن أقر العبد في حال حياته وصحته بعدما لحقه الدين أن هذا المال الذي في يده مال المولى الذي دفعه إليه وقد عرف دفع المال إلى العبد بما ينسب إليه الشهود إلا أنهم لا يعرفون مال المولى بعينه لم يكن إقراره صحيحا ولو كان أقر بذلك لأجنبي يصح إقراره فإن أقام المولى بينة أن هذا المال هو المال الذي دفعه إلى العبد وأقر غرماء العبد بذلك كان المولى أحق به كذا في المغني * ولو كان على العبد دين حال ودين مؤجل فعضى المولى من ثمنه الحال ثم حل الأجل ضمنه المولى وسلم للأول ما قبض وإن لم يبعه للأول يبعه للثاني ولو طالب صاحب الحال من القاضى بيبعه فباعه أعطاه حصته ودفع الباقي إلى المولى حتى يحل الأجل فإن هلك في يده لم يضمن وشارك الثاني الأول فيما قبض ولو استلم المولى ما قبض وقضاه غريمه له ضمن للثاني فإن نوى ما على المولى شارك الثاني الأول يرجعان على الغريم الذي قضاه المولى كذا في التتارخانية * ولو لم يبيع القاضى العبد للغريم ولم يكن المولى باعه برضى صاحب الدين الحال فبيعه جائز ثم يعطى نصف الثمن صاحب الدين الحال فيسلم للمولى نصف الثمن فإذا حل الدين الآخر أخذ صاحبه من المولى نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فإن توى ما على المولى من نصف القيمة لم يرجع على الذي أخذ نصف الثمن بشئ وإذا باعه المولى بغير أمر القاضى والغرماء فبيعه باطل فإن أجازوا لبيعه أو قضاهم المولى الدين أو كلن في الثمن وقاعدتهم فأعطاهم نقد البيع كذا في المبسوط * وإذا باع المولى العبد المأذون المديون بغير رضی الغرماء وسلمه إلى المشتري ثم جاء الغرماء يطالبون العبد بدينهم فما رادوا

أن يفسخوا بيع المولى والبائع والمشتري حاضران كان الغرماء أن يفسخوا البيع قال شيخنا هذا إذا كانوا يصلون إلى ديونهم فأمّا إذا كان يصل إليهم الثمن وفي الثمن وفاء بديونهم فليس لهم أن يفسخوا البيع فإذا كان أحدهم غائبا أما البائع وأما المشتري أحدهما على أن المشتري إذا كان غائبا والبائع حاضر مع العبد أنه ليس للغرماء أن يفسخوا العقد معه وأما إذا كان المشتري حاضرا مع العبد قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا خصومة لهم مع المشتري كذا في المغني * ولو أن الغرماء لم يقدر رواعي المشتري وعلى العبد المأذون أنما قدر رواعي البائع وأرادوا أن يضموا البائع قيمة العبد فلهم ذلك ثم إذا ضمنوا البائع قيمة العبد اقتسموها بينهم بالخصص يضرب كل واحد منهم بمجموع دينه في تلك القيمة وجاز البيع في العبد وسلم الثمن للمولى ولم يكن للغرماء على العبد سبيل ما لم يعتق العبد كما لو بيع العبد بدينهم ولو أجازوا البيع كان الثمن لهم وبرئ البائع من القيمة فإن ملك الثمن في يد البائع قبل أن يقبضه الغرماء من البائع هلك من مال الغرماء وبرئ البائع من القيمة فإذا اعتق العبد أتبعوه بجميع دينهم ولو أن الغرماء أجازوا البيع بعدما ملك الثمن في يد البائع صححت الإجازة فكان الهلاك على الغرماء مكدا ذكر في ظاهر الرواية وإن اختار بعض الغرماء ضمان لقيمة واختار بعضهم الثمن كان لهم ذلك ويكون فائدة هذا أن تكون القيمة أكثر من الثمن ويكون للذين اختاروا القيمة حصتهم من القيمة وللذين اختاروا الثمن حصتهم من الثمن حتى لو كانوا أربعة واختار أحدهم ضمان القيمة له ربع القيمة لا غير والذين اختاروا الثمن لهم ثلاثة أرباع الثمن والباقي للمولى وينفذ البيع في جميع العبد وهذا بخلاف ما لو كان المشتري والبائع حاضرين والعبد قائم في يد المشتري فأجاز بعضهم البيع وأبطله بعضهم كان الأبطال أولى ولم يجز البيع في شيء من العبد كذا في المحيط * فلو أن الغرماء قدر رواعي البائع والمشتري ولم يقدر رواعي العبد فلهم الخيار أن يفسخوا البيع قيمة العبد وإن شأؤهم ضمنوا المشتري فإن ضمنوا المشتري قيمته العبد رجع المشتري على البائع بالثمن الذي نقده وإن اختاروا تضمين المولى قيمة العبد جاز البيع فيما بينه وبين المشتري وأيهما اختار لغرماء ضمانه برئ الآخر براءة مؤكدة بحيث لا يعود الضمان إليه أبدا كذا في المغني * فإن أخذ الغرماء القيمة من البائع أرعن المشتري ثم ظهر العبد فأرادوا أن يأخذوا العبد ويردوا القيمة على من أخذوا منه القيمة ينظر أن أخذ الغرماء القيمة بزعم أنفسهم بأن ادعوا أن قيمة العبد كذا وأنكر الذي اختار الغرماء تضمينه فأقاموا البيّنة على ما ادعوه من القيمة واستحلّفوه ونكل لاسبيل لهم على العبد وإن أخذوا القيمة بزعم الضامن بأن ادعى الضامن أن قيمته كذا دون ما ادعى الغرماء وحلف على ذلك ولم يكن للغرماء بيّنة كان لهم أن يأخذوا العبد ثم إذا اختاروا أخذ القيمة من المولى وأخذوا لقيمة منه ثم ظهر العبد وأطلع المشتري على عيب بالعبد وردّه على المولى البائع بقضاء القضاة فالمولى هل يردّ العبد على الغرماء بهذا العيب فهذا إلى وجهين الأول إذا لم يكن المولى البائع عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري وفي هذا الوجه أن كان العيب عيبا لا يحدث مثله وقد ردّ عليه بالبيّنة أو ينكوله أو يقرّاره يردّ على الغرماء وإن كان العيب عيبا يحدث مثله وقد ردّ عليه بالبيّنة أو ينكوله ردّه على الغرماء وإن ردّه بحكم إقراره لا يردّ على الغرماء إلا أن يقيم البيّنة أن هذا العيب كان بالعبد قبل شراء هذا المشتري أو يستحلّفهم على ذلك فيمكّلوا الوجه الثاني أن يكون المولى البائع عالما بالعيب وقت البيع من المشتري وهذا الوجه على قسمين إن كان القاضي قضى عليه بقيمة العبد معينا فليس له أن يردّ العبد على الغرماء وإن كان القاضي قضى عليه بقيمته صحح إقراره أن يردّه على الغرماء إذا كان العيب عيبا لا يحدث مثله أو يحدث إلا أنه ردّ عليه بالبيّنة أو ينكوله معني هذه المسئلة أن الغرماء حين أرادوا أخذ القيمة من المولى

قال ان هذا العبد يعيب بعيب كان به وقت بيعه اياه من المشتري فمذقه الغرماء في ذلك وضمنوه قيمته
معيباً وكذبوه وقالوا لا بل ~~كان~~ العبد صحيحاً وقت بيعك اياه من المشتري وانما حدث العيب في يد
المشتري فلما حق تضمينك قيمته صحيحاً فضمنوه قيمته صحيحاً والحكم ما ذكرنا فان كان الغرماء أخذوا القيمة
من المولى وظهر العبد في يد المشتري واطاع على عيب قديم بالعبد فلم يرده على المولى حتى تعيب عنده
بعيب آخر لا يكون للمشتري حق الرد على المولى ولكن يرجع عليه بتقصان العيب واذا رجع على المولى
بتقصان العيب ليس للمولى أن يرجع على الغرماء بتقصان العيب ذكر المسئلة في هذا الكتاب من غير
ذكر خلاف بعض مشايخنا قالوا هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما على قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى له أن يرجع على الغرماء بتقصان العيب قالوا قد نص على هذا الخلاف في بعض
نسخ هذا الكتاب كذا في المحيط * ولو أعتق المولى رقيقاً من رقيق المأذون وعلى المأذون دين هل ينفذ
عقده فهو على وجهين اما ان يكون الدين على المأذون مستغرقاً أو غير مستغرق فان كان الدين غير
مستغرق كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاً بأنه لا ينفذ عقده ثم رجع وقال بأنه ينفذ عقده وان
كان الدين مستغرقاً لا ينفذ عتق المولى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قولاً واحداً وقال أبو يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى ينفذ عقده على كل حال والخلاف بينهم في هذه المسئلة فرع لمسئلة أخرى وهو أن
دين العبد هل يمنع وقوع الملك للمولى في اكسابه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يمنع ان كان مستغرقاً
قولاً واحداً وان كان غير مستغرق فله فيه قولان على قوله الاول يمنع وعلى قوله الآخر لا يمنع وعلى قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يمنع وان كان مستغرقاً ولا يمنع المولى عن التصرف فيه اذا ثبت
هذا فنقول اذا أعتق المولى عبداً من كسب العبد المأذون لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعندهما يضمن سواء كان موسراً أو معسراً الا انه اذا كان المولى معسراً كان للغريم اتباع العبد
المعتق بالقيمة ثم العبد المعتق يرجع بما أدى على المعتق وهو المولى بخلاف ما لو أعتق المأذون وسعى
في قيمته للغرماء حال اعسار المولى فانه لا يرجع بذلك على المولى كذا في المغني * وان أعتق عبده
لم يعتقه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يريد به أنهم لم يعتقه في حق الغرماء ولهم أن يبيعوهم ويستوفوا
ديونهم من ثمنهم واما في حق المولى فهم احرار بالاجماع حتى ان الغرماء لو ابرؤهم من الدين أو باعوههم من
المولى أو قضى المولى دينهم فأنهم احرار واما عندهما فننفذ عقده فيهم ويضمن قيمتهم للغرماء ان كان موسراً
وسعى في قيمتهم ان كان معسراً ورجعوا بذلك على المولى كذا في الينابيع * ولو لحق العبد المأذون دين كثير
فأعتقه المولى وأخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اختار الغرماء اتباع العبد وأخذوا منه الدين رجع
العبد على المولى في المال الذي أخذ منه بما أذاه من الدين بقيمة ذلك وان كان قائماً في يد المولى اتبعه
العبد حتى يستوفي منه مقدار ما أدى وما فضل منه فهو للمولى وكذلك لو يوفى العبد الدين واكس الغرماء
أبرؤه منه لم يرجع على المولى بشئ من ذلك المال وكذلك ان كانت أمة فأعتقها وأخذ منها مالها وولدها
وأرش يدها وقد كان الدين لمحقها قبل الولادة والحجانية ثم حضر الغرماء فان المولى يجبر على أن يدفع اليها
مالها لتقضى دينها ولا يجبر على دفع الولد والارش ان كان لم يعتقها ولكن تبايع فيقضى من ثمنها ومن
أرش اليد الدين وان كان المولى أعتقها فله للغرماء أن يرجعوا عليه بقيمتها ثم يبايع ولد ما في دينهم أيضاً
ويأخذون من المولى الارش أيضاً ثم يتبعون الامة بما بقي من دينهم وان شاؤا اتبعوها بجميع الدين
وتركوا اتباع المولى فان اتبعوها بدينهم فأخذوه منها سلم للمولى ولد الامة وما أخذ من أرش يدها
لم يكن لها أن ترجع على المولى بالولد والارش كما لا ترجع بقيمة نفسها ولها أن ترجع على المولى
بما أخذ من مالها وكذلك لو باعها للغرماء بدينهم وقبض الثمن ثم أعتق المشتري الجارية فان شاء

الغرماء أخذوا الثمن واتبعوا الجارية بما بقي من دينهم وإن شاءوا تبعوها بجميع دينهم فإن أخذوا ذلك
منها سلم للمولى الثمن وكذلك إذا كان المولى كاتبها باذن الغرماء كان لهم أن يأخذوا جميع ما يقبض
المولى من المكاتبه وليس لهم أن يرجعوا فيها بشئ من دينهم مادامت مكاتبته فان قبض المولى جميع
المكاتبه وعتقت فالغرماء بالخيار إن شاءوا أخذوا المكاتبه من السيد ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم
وإن شاءوا أخذوا الامة بجميع دينهم فإن أخذوه منها سلمت المكاتبه للمولى كذا في المبسوط * في جامع
الفتاوى عليه أربعة آلاف درهم وله متاع قيمته ثلاثة آلاف درهم فأتلف المولى عليه ذلك وأعتق
العبد فالغرماء بالخيار إن شاءوا ضمنوا المعتق أربعة آلاف درهم ويرجع على المولى بثلاثة آلاف درهم
قيمة المتاع وإن شاءوا ضمنوا المولى أربعة آلاف درهم وهو لا يرجع على المعتق بشئ ~~كذا~~
في التتارخانية * وإن وقع الاختلاف بين المولى والغرماء فقال الغرماء للمولى قدأعتقته فلنا عليك
القيمة وقال المولى لم أعتقه فالقول قول المولى ويباع العبد للغرماء وأقرارهم باعتاق العبد لا يتضمن
براءة العبد وإذا بقي ديونهم على العبد بعد أقرارهم بالاعتاق يباع لعبد ديونهم ولا يلتفت إلى قولهم كذا
في الذخيرة * العبد المأذون المدين إذا باعه المولى من غير اذن الغرماء فأعتقه المشتري قبل أن يتيقنه
فانه يقف عتقه أن أجاز الغرماء البيع أو قضى المولى دين الغرماء وأبرأ الغرماء العبد عن الدين يتفقد
عتق المشتري فإن أبى الغرماء أن يبيعوا ويحيروا البيع وأبى المولى أن يقضى ديونهم فانه يبطل عتقه ويباع
العبد للغرماء بدينهم وأما إذا قبض العبد ثم أعتقه فانه ينفذ عتقه وإذا نفذ عتق المشتري بعد القبض
فالغرماء بعدهم إذا بالخيار إن شاءوا أجازوا البيع وأخذوا الثمن وإن شاءوا ضمنوا البائع القيمة وإن
ضمنوا قيمة العبد فبيع المولى يتفقد ويسلم الثمن للمولى كذا في المحيط * ولولم يعتقه المشتري واسكه باعه
أو وهبه وسلمه فإن تم البيع الأول ببعض ما وصفناه إجازة أو قضاء دين أو وفاء الثمن بدينهم مأخذوه
جازما فعل المشتري فيه ولولم يبعه المولى ولكنه وهبه لرجل وسلمه ثم ضمنه الغرماء القيمة نفذت
الهمة فإن رجع في الهبة بحكم أو بغير حكم سلم العبد له ولم يكن له على الرجل القيمة ولا للغرماء على العبد
سبيل فإن وحده عيبا ينقص من القيمة التي غرمها كان له أن يردّه ويأخذ القيمة فإن كان أعتقه بعد
الرجوع في الهبة قبل أن يعلم بالعيب أو دبره أو حدث به عيب رجع بما بين العيب والخصة من القيمة وللغرماء
أن يردوا القيمة ويذهبوا العبد في الدين في غير العتق والتدبير إلا أن شاء المولى أن لا يطالبهم بالنقصان
ويرضى به عيبا وإن كان هذا في جارية قد وطئت بشبهة فوجب لها العقر لم يكن للغرماء عليها سبيل من
أجل الزيادة المنفصلة ولو كان المولى باعه وغيبه المشتري فضمن الغرماء المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا
لا يحدث مثله وحدث به عيب آخر فرجع بنقصان القيمة على البائع لم يكن للبائع أن يرجع على
الغرماء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة العيب من القيمة التي غرمها للغرماء كذا في المبسوط * وإذا باع
العبد المأذون شيئا من أكسابه من المولى بمثل قيمته جازا كان مديونا وإن لم يكن مديونا لا يجوز أن
سلم العبد المبيع إلى المولى قبل أن يأخذ الثمن من المولى لا يسقط الثمن من المولى كذا في المحيط * إذا باع
من المولى شيئا بنقصان لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاحشا كان الغبن أو يسيرا وعندهما جاز
البيع فاحشا كان الغبن أو يسيرا ولكن يخير المولى بين أن يزيل الغبن وبين أن يتقضى البيع وهذا
الذي ذكرنا قول بعض المشايخ وقيل الصحيح أن قوله كقولهما كذا في الكفاية * وإن باع من أجنبي
وعليه دين فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز سواء باعه بمثل القيمة أو بأقل بحيث يتغابن الناس
في مثله أو لا يتغابن ولا يأمر الأجنبي أن يبيع الثمن إلى تمام القيمة فالأصل عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أن في تصرف العبد مع الأجنبي يتحمل الغبن اليسير والعاجش وعلى قول أبي يوسف ومحمد

رحمه الله تعالى ان يباعه من اجنبي بمثل القيمة أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز ولا يؤثر
 المشتري ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة كذا في المغني * واذا باع العبد المأذون بهض ما في يده من
 التجارة أو اشترى شيئاً ببعض المال الذي من تجارته وحاجي في ذلك وكان ذلك في مرض موت المولى ثم
 مات المولى من مرضه ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى البيع جائز حاجي العبد بما يتغابن
 الناس في مثله أو لا يتغابن في مثله ما لم تتجاوز المحاباة ثلث مال المولى فاذا جاوزت ثلث مال المولى فانه
 يخير المشتري فان شاء أدى ما زاد على الثلث وان شاء نقض البيع ولم يؤد ما زاد على الثلث بخلاف ما لو
 كان المولى صحبها وحاجي العبد بما يتغابن الناس في مثله أو لا يتغابن في مثله فانه يجوز عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى كیفما كان جاوزت المحاباة ثلث المال أو لم تجاوز ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا
 كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان يباع واشترى
 وحاجي بما يتغابن الناس في مثله فانه يجوز ويسلم للمشتري اذا لم تجاوز ثلث ماله وان جاوزت ثلث ماله
 يخير المشتري كما لو باع المولى واشترى بنفسه وحاجي محاباة يسيرة وان باع واشترى وحاجي بما لا يتغابن
 الناس فيه فانه لا يجوز البيع عندهما حتى اذا قال المشتري أنا اؤدى قدر المحاباة ولا أنقض البيع
 لا يكون له ذلك على قولهما هذا الذي ذكرنا كله اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين
 محيط برقبته وبما في يده أو لا محيط فباع واشترى وحاجي محاباة يسيرة أو فاحشة فالجواب فيه عندهم
 جميعاً كالجواب فيما اذا لم يكن على العبد دين كدائي المحيط * ولو كان الدين على المولى ولادين على
 العبد فهذا على وجهين اما أن يكون الدين محيطاً بجميع مال المولى أو لا يكون محيطاً بجميع ماله فان
 كان محيطاً بجميع مال المولى فباع العبد واشترى وحاجي فالمحاباة لا تسلم للمشتري يسيرة كانت
 أو فاحشة الا أن المشتري يخير اذا كانت المحاباة يسيرة بالاجماع فان شاء نقض البيع وان شاء أدى
 قدر المحاباة كما لو باشر المولى ذلك بنفسه وان كانت المحاباة فاحشة فالمسئلة على الخلاف يخير المشتري عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يخير المشتري ولو كان على المولى دين لا محيط بجميع ماله
 فالبيع من المأذون جائز بالمحاباة اليسيرة والفاحشة ويسلم ذلك للمشتري ان لم تتجاوز المحاباة ثلث ماله
 بعد الدين وان جاوزت ثلث ماله بعد الدين يخير المشتري ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كانت المحاباة يسيرة يجوز البيع والشراء وتسلم للمشتري المحاباة ان لم
 تتجاوز ثلث ماله بعد الدين وان جاوزت لم تسلم له ويخبر وان كانت المحاباة فاحشة لا يخير المشتري
 عندهما ولو كان على المولى دين محيط برقبته والعبد وبما في يديه وعلى العبد دين كثير محيط برقبته والعبد
 وبما في يديه فان المحاباة لا تسلم للمشتري يسيرة كانت أو فاحشة ويخبر المشتري ان كانت المحاباة يسيرة
 عندهم جميعاً وان كانت المحاباة فاحشة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يخير المشتري
 وعندهما لا يخبر هذا الذي ذكرنا اذا حاجي المأذون للاجنبي فاما اذا حاجي لبعض ورثة المولى بأن باع
 من بعض ورثة المولى وحاجي وقدمات المولى من مرضه ذلك كان البيع باطلاً عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى ولا يخبر الوارث وعندهما البيع جائز ويخبر الوارث فيقال ان شئت نقضت البيع وان شئت بلغت
 الثمن الى تمام قيمته لا يسلم لك شيء من المحاباة وان كان يخرج من ثلث مال المولى الا أن يحيز بقية الورثة
 ويستوى الجواب بين أن يكون على العبد دين أو لادين على العبد وكذا يستوى الجواب بين أن يكون
 على المولى دين أو لادين عليه كذا في المغني * وان باعه المولى شيئاً بمثل القيمة أو أقل جاز فاسلم
 المبيع اليه قبل قبض الثمن بطل الثمن واذا بطل الثمن صار كأنه باع عليه بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراده
 ببطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة للمولى استرجاع المبيع كذا في الجوهرية النيرة * وان حبسه

في يده حتى يستوفي الثمن جاز كما لو باع من مكائنه كذا في النكافي * وان كان الثمن عرضا للمولى
 أن يطالب العبد بالعرض الذي اشتراه منه كذا في المغني * ولو باع المولى متاعه من عبده بأكثر من
 قيمته بقليل أو كثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار أن شاء نقض البيع وإن شاء حط الفضل
 عن القيمة كذا في النكافي * عبده مأذون له عليه دين باع المولى منه ثوبا في يد المولى كان الثمن دينا
 للمولى على العبد في الثوب يباع فيستوفي المولى دينه من ثمنه والفضل للغرماء وإن كان فيه نقصان بطل
 ذلك القدر كذا في التتارخانية نقلا عن الأمانة * ولو كان الدين على العبد لشريكين بعضه حال وبعضه
 مؤجل فوهبه المولى لأحدهما وسلمه إليه فليشريكه أن يتقاضى الهبة فإن تقضها يبيع العبد فاستوفي الذي
 نقض الهبة حقه من الثمن وما بقي فهو للمولى ولا شيء للموهوب له على المولى ولا على العبد ولا على الشريك
 ولو باعه المولى من أحدهما بألف درهم وقيمته ألسا درهم فأبطل الآخر البيع بعد القبض أو قبله يبيع
 لهما واقسمائنه ولم يبطل من دين المشتري شيء وإذا كان على المأذون دين مؤجل فباعه المولى من
 صاحب الدين بأقل من قيمته أو بأكثر فالثمن للمولى وهو أحق به حتى يحل الدين فيدفع الثمن إلى الغريم
 فإن توى الثمن في يد المولى لم يكن للغريم على المولى سبيل وإن كان على العبد دين لا آخره مثل دين
 المشتري فيحل ضمن نصف القيمة لصاحب الدين الذي لم يشتر العبد ثم يسلم له ذلك ولا يشاركه المشتري
 فيه كان شريكا في الدين الذي على العبد أو لم يكن شريكا ولو شارك الآخر فمما قبض من القيمة لم يسلم
 له ولا مكنته يأخذه المولى منه ثم يأتي الشريك الآخر فيأخذ ذلك من المولى كذا في المبسوط * وليس للمولى
 أن يبيع العبد المأذون إلا أن يأذن له الغرماء في بيعه أو يقضي الدين أو يكون القاضى هو الذي
 أمر ببيع كذا في السراج الوهاج * ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه مولا قبل حلول الأجل جاز ببيع
 لا بالدين المؤجل لا يحجر المولى عن بيعه فإذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين أن يتقاضى البيع
 ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد كذا في فتاوى قاضى خان * وإن أعتق المولى العبد المأذون وعليه
 ديون فاعتاقه جاز وضمن المولى للغرماء قيمته إذا كانت مثل الدين أو أقل وما بقي من الديون طوّل
 العبد به بعد عتقه وإن كان الدين أقل من قيمته ضمن ذلك القدر فقط كذا في النكافي * ولو لم يكن
 عليه دين ولكنه قتل حرا أو عبدا خطأ فاعتقه المولى فإن كان يعلم بالجناية فهو مختار للفداء والفداء
 البدية إن كان المقتول حرا وقيمة المقتول إن كان عبدا إلا أن تزيد على عشرة آلاف درهم فينقص منها
 عشرة فإن لم يعلم بالجناية غرم قيمة عبده إلا أن تبلغ قيمته عشرة آلاف درهم فينقص منها عشرة كذا
 في المبسوط * ولو كان عليه دين محيط وجنابات محيط فاعتقه المولى ولم يعلم به غرم للغرماء قيمة كاملة
 ولا ولياء الجنابات قيمة كاملة إلا إذا زاد على عشرة آلاف فينقص عشرة كذا في التهذيب * وإذا أذن
 للمدير أو لام الولد في التجارة فله حق كل واحد منهم ما دين فاعتقه المولى فلا ضمان عليه من الدين ولا من
 قيمة المدير أو المولد كذا في النكافي * وإن أعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بقيمته وما
 في يده ثم قضى الغرماء الدين أو أبراه الغرماء أو بعضهم حتى صار في قيمته وفاء وفي يده فضل عن الدين
 جاز عتق المولى الجارية ولو أعتق المولى جارية المأذون وعليه دين محيط بطل العتق في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ثم وطئها المولى بعد ذلك فجاءت بولد فادعاه فدعوته جائزة وهو ضامن قيمتها للغرماء
 ثم الجارية حرة لسقوط حق الغرماء عنها بالاستيلاء ودعى على المولى العتق للجارية كذا في المبسوط * وإذا
 دبر المولى عبده المأذون المديون فتدبيره جائز وليس للغرماء أن يتقاضوا تدبيره وإذا لم يكن للغرماء
 أن يتقاضوا تدبير المولى كان لهم الخيار أن شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وإن شاءوا استسعوا العبد
 في ديونهم وأي ذلك اختاروا بطل حقهم في الآخر وإن ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم على العبد حتى

يعتق وبقى العبد مأذونا على حاله وإذا استسعوا العبد أخذوا من السعاية ديونهم بكلها وبقى العبد مأذونا على حاله وإذا بقي العبد مأذونا على حاله فإن اشترى بعد ذلك وباع فلحقه دين كثير كان لأصحاب هذا الدين أن يتبعوا والمدير واستسعوه بدينهم ولا سبيل لهم على المولى ولهم استسعاء المدير بخلاف أصحاب الدين الذين وجب لهم الدين قبل التدبير فإن المولى يضمن لهم القيمة فإذا استسعى الغرماء الآخرون المدير في دينهم فأدى اليهم من سعائته لم يكن للغرماء الأولين الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وإن بقي شيء من السعاية من الغرماء الآخرين يكون للمولى ولا يكون للغرماء الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك لا قليل ولا كثير وإن قتل المدير حتى وجب قيمته فلا شيء للغرماء الأولين من قيمته وتكون القيمة للغرماء الآخرين يستوفون من ذلك ديونهم كذا في المغنى * وإذا لحق العبد المأذون دين ثلاثة آلاف درهم لثلاثة نفر وقيمتهم ألف درهم ثم دبره المولى فاختار بعض الغرماء اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استسعوا العبد فذلك لهم فإن كان اختار ضمان المولى اثنين منهم كان لهما ثلثا القيمة وسلم للمولى ثلث القيمة ثم الذي اختار السعاية أن يأخذها من العبد قبل أن يأخذ الآخرون شيئا من القيمة لم يكن لها حق المشاركة معه فيما قبض وإذا أراد الذي اختار السعاية أن يأخذ المولى بنصيبه أو يشارك صاحبيه فيما يقبضان من القيمة لم يكن له ذلك وكذلك الآخرون بعد اختيارهم ضمان المولى وأراد أن يبيعها للمدير بدينهم ما يريد عا تضرر المولى لم يكن لهما ذلك وإن سلم ذلك لهم المولى فإن اشترى المدير بعد ذلك وباع فلحقه دين آخر كان جميع كسب المدير بين صاحب الدين الذي اختار سعائته وبين أصحاب الدين الذي لم يخرأ وليس لأحد منهم أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه فإن كان الأول الذي اختار سعائته قبض شيئا من سعائته قبل أن يلحقه الدين الآخر سلم ذلك له كذا في المبسوط * ولو لم يعلم الغرماء بكتابة المولى المأذون حتى أدى المأذون جميع الكتابة إلى المولى عتق وعلى المولى قيمة العبد كما لو فجز العتق وبعد هذا الغرماء بالخيار أن يشاءوا ضموا المولى قيمة العبد وأخذوا منه ما أخذوا من المكاتب فيقسمونه بينهم بالخصص فإن فضل شيء من ديونهم اتبعوا العبد بما بقي من دينهم للحال وإن شاءوا اتبعوا العبد بجميع ديونهم فإن اتبعوا العبد وأخذوا منه جميع ديونهم سلم للمولى قيمة العبد والمكاتب أيضا ولا يرجع العبد على مولاه بشيء من ذلك لا بقليل ولا بكثير كذا في المغنى * ولو كان العبد أدى بعض الكتابة وبقي بعضها ثم جاء الغرماء فأنهم يطلبون الكتابة أن يشاءوا وبيع العبد للغرماء بدينهم فإن لم يطلبوا الكتابة ولكنهم أجازوها فالمكاتب جائزة وما قبض المولى من المكاتب قبل الإجازة وما بقي فهو بدينهم بالخصص فإن كان ما قبض المولى قبل إجازتهم ملك في يد المولى ثم أجاز الغرماء الكتابة فالمكاتب جائزة والمولى لا يضمن ما قبض من المكاتب فإن أجاز الكتابة بعضهم وردّها بعضهم لم تجز الكتابة حتى يحبروها ولو أنهم أرادوا ردّها الكتابة فاعطاهم المولى دينهم أو المكاتب لم يكن لهم ردّها الكتابة بعد ذلك كذا في المحيط * وللمولى أن يستخدم العبد المأذون إذا كان دينه إلى أجل ولو كان الدين حالا كان لهم أن يمنعوه من ذلك وكذلك لو أراد أن يسافر به لم يكن لهم أن يمنعوه إذا كان الدين مؤجلا ولو كان الدين حالا كان لهم أن يمنعوه من ذلك وكذلك له أن يؤجره ويرهنه إذا كان الدين مؤجلا فإن حل الدين قبل انقضاء مدة الإجازة كان هذا عذرا والغرماء أن يتقضوا الإجازة وأما الرهن فهو لازم من جهة الراهن ولا يثبت للغرماء بعد حل الأجل نقض الرهن كما لا يثبت لهم حق نقض البيع الذي نفذ من المولى ولا يمكنهم يضمنون المولى قيمته فإذا أراد تضمينه فافتكه من المرتين ودفعه اليهم برئ من الضمان وإن افتكه بعدما قضى عليه القاضي بضمنان القيمة فالقيمة عليه والعبد له ولا سبيل للغرماء على العبد ولو أبى المولى أن يفتكه فعضى الغرماء الدين ليبيعه في دينهم كان لهم ذلك

كذافي المبسوط * عبده مأذون عليه دين باعه المولى من رجل وأعلمه بالدين فللغرماء أن يردوا البيع وتأويله إذا كانوا لا يصلون إلى الثمن أما إذا وصلوا إلى الثمن وليس في البيع محاباة فليس لهم أن يردوا البيع والصحيح أن يردوا البيع إذا لم يف الثمن بديونهم كذا في الجامع الصغير * ولو باع عبده المأذون وقبضه المشتري ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغرماء إذا أنكر المشتري الدين وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ورجه الله تعالى ولو صدقهم المشتري في الدين كان للغرماء أن يردوا البيع بالإجماع ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة بينهم وبين البائع بالإجماع حتى يحضر المشتري لكن لهم أن يضموا البائع قيمته فإذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن للبائع وإن اختاروا إجازة البيع أخذوا الثمن كذا في التبيين * وإذا لم يكن على المأذون دين فأمره مولاه أن يكفل عن رجل بألف فقال العبد للمكفول له أن لم يعطك فلان مالك عليه وهو ألف فهو على فالضمان جائز وكذلك لو قال إن مات فلان ولم يعطك هذا المال الذي لك عليه فهو على فهو جائز على ما قال فإن أخرجه المولى عن ملكه ببيع أو هبة ثم مات المكفول عنه قبل أن يعطى المكفول له حقه فإن المكفول له يضمن المولى الأقل من دينه ومن قيمته ولا يبطل بيع المولى في العبد ولا هبته وكذلك هذا في ضمان الدرك لو أمر عبده أن يضمن الدرك في دار باعها المولى ثم إن المولى باعه ثم استحققت الدار للمشتري أن يضمن المولى الأقل من قيمته ومن الثمن باعتبار أنه قوت عليه محل حقه فإن لم يخرج المولى من ملكه حتى تحق العبد دين يحيط برقبته ثم استحققت الدار من يد المشتري فإن العبد يلزمه ما ضمن مع الدين الذي في عنقه كذا في المبسوط * ولو باع المولى دارا من عبده المأذون أن لم يكن على العبد دين لا يكون بيعا وإن كان عليه دين فالبيع جائز فإن كان الثمن مثل قيمتها أو أقل فالشفيع الشفعة وإن كان أكثر من قيمتها فالبيع باطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا شفعة فيها وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تبطل الزيادة وتأخذ الشفعة بالشفعة إن رضى به المولى كذا في الينابيع * ولا شفعة للمولى فيما باع عبده المأذون أو اشتراه إذا لم يكن عليه دين وكذلك لا شفعة للعبد فيما باع مولاه أو اشتراه فإن كان على العبد دين فالشفعة واجبة لكل واحد منهما في جميع هذه الوجوه إلا في وجه واحد وهو ما إذا باع العبد دارا بأقل من قيمتها بما يتغلب الناس فيه أو بغير ذلك لم يكن للمولى فيها الشفعة ولو باع العبد من مولاه دارا ولا دين عليه وأجنبي شفعها فلا شفعة له فإن كان عليه دين وكان البيع بمثل القيمة أو أكثر فلا شفعة وإن باعها بأقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما للشفيع أن يأخذها بقيمتها أو بتركها فإن تركها للشفيع أخذها المولى بتمام القيمة إن شاء كذا في المبسوط * المولى إذا زوج عبده المأذون جاز كذا في التتارخانية * عبده مأذون له في التجارة اشتري جارية ولا دين عليه فزوجها المولى إياه جاز وقد خرجت من التجارة وليس له أن يبيعها ولا تباع للغرماء فيما يلحقه من الدين بعد ذلك فإن اشتراها وعليه دين فزوجها المولى منه لم يجز لمكان الدين وله أن يبيعها أو يبيع ولدها منه ولو قضى دينه بعد الترويج جاز وصار لا دين عليه فهو بمنزلة تزويجه ولا دين عليه كذا في المغني في المتفرقات * وإذا كفل المأذون عن رجل بألف درهم يأمر مولاه ولا دين عليه ثم باعه المولى فللمكفول له أن ينقض البيع ولو كانت الكفالة بنفس رجل لم يكن للمكفول له أن ينقض البيع ولكن يتبع العبد بكفالاته حيث كان وهذا عيب فيه للمشتري أن يردّه به إن شاء فإن كانت الكفالة على أنه كفيل بنفس المطلوب أن لم يعط المطلوب ما عليه إلى كذا وكذا لم يكن للمشتري أن يردّه بعيب هذه الكفالة قبل وجود الشرط فإذا وجب على العبد لوجود شرط رده المشتري أن لم يكن علمها حين اشتراها وإن كان علم

بما حين اشتراه فليس له أن يردّه بهذا العيب أبدا كذا في المبسوط * المولى إذا باع العبد المأذون بأذن
الغرماء صح وتحول الحق إلى الثمن والمولى بمنزلة لو كبل حتى لو قوى الثمن على المشتري كان التوى على
الغرماء ولو قبض المولى الثمن وهلك في يده هلك عليهم أيضا ولكن لا يسقط دين الغرماء يأخذون العبد
إذا عتق كذا في التتارخانية * ولو أمر المولى عبده المأذون فكفل لرجل بألف درهم عن رجل على أن
الغريم أن مات ولم يكن دفع المال إلى رب المال فالعبد ضامن للمال فهو حائز فان باعه المولى من رب
المال بألف أو بأقل فبيعه حائز ويقبض الثمن فيصنع به ما بدا له فان مات المكفول عنه قبل أن يؤدى
المال كان للذى اشترى العبد من المولى أن يرجع بالثمن على المولى فيأخذ منه قضاة عن دينه وان
كان الثمن هلك من المولى لم يضمن المولى شيئا وان هلك بعضه أحد الباقي بدينه والمالك صار كأن لم
يكن فان هلك الثمن من المولى ثم وجد المشتري بالعبد عيبا رده ان شاء ولم يكن له من الثمن شيء على
المولى ولكن يباع له العبد المردود حتى يستوفى من ثمنه الثمن الذى نقد البائع فان فضل شيء أخذ هذا
الفضل من دينه الأول وان نقص الثمن الا يخرج عن الثمن الأول لم يكن له على البائع شيء من النقصان
كذا في المبسوط * والله أعلم

§ (الباب الخامس فيما يصير المأذون محجورا به وغير محجور وما يتعلق باقرار المحجور) §

يجب أن يعلم بأن الأذن يبطل بالمحجور ولكن يشترط أن يكون المحجور مثل الأذن حتى انه اذا كان الأذن
عاما بأن علم بالأذن أهل سوقه فاعلم بعمل المحجور اذا كان عاما بأن علم بالمحجور أكثر أهل السوق ولا يعمل
اذا كان دونه بأن محجور في بيته أو عند رجل واحد أو رجلين أو ثلاثة علم العبد بذلك أولم يعلم واذا كان
الأذن خاصا غير منتشر فهاين أهل سوقه بأن أذن للعبد بمحضرة رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فاذا
محجور بمحضرة هؤلاء وعلم العبد عمل محجور كذا في المغنى * وان كان الأذن بمحضرة العبد لا غير فمحجور
بمحضرة غيره يعمل محجور وان محجور من غير علمه لا يعمل محجور واذا أذن لعبد وعلم العبد به ثم محجور عليه ولم
يعلم العبد بالمحجور لا يعمل محجور واذا أذن لعبد ولم يعلم العبد بالأذن ثم محجور عليه ولم يعلم العبد بالمحجور عمل محجور
كذا في الذخيرة * ولو محجور عليه في بيته بمحضرة من أكثر أهل سوقه ينحصر كذا في الكافي * ولو خرج
العبد إلى بلد للتجارة فأتى المولى أهل سوقه فاشهدهم أنه قد محجور عليه والعبد لا يعلم بذلك لم يكن هذا محجورا
عليه وكذلك لو كان العبد في المصر ولكنه لم يعلم بالمحجور فليس هذا محجور عليه بل ينقد تصرفه مع أهل
سوقه ومع غيرهم ما لم يعلم بالمحجور فاذا علم العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو محجور عليه حين علم وما اشترى
وما ع قبل أن يعلم فهو حائز كذا في المبسوط * ولو رآه المولى يبيع ويشترى بعد ما محجور عليه قبل أن يعلم
العبد فلم ينهه ثم علم العبد بالمحجور يبقى مأذونا متجسسا كذا في المغنى * المولى إذا باع العبد المأذون ان لم يكن
عليه دين يصير محجورا علم أهل السوق أولم يعلم وان كان عليه دين لا يصير محجورا قبل قبض المشتري
وفي الأول يصير محجورا بنفس البيع هذا اذا كان الدين حلالا فان كان دين العبد مؤجلا لا يحجور المولى
عن بيعه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وهب المولى العبد المأذون من رجل وقبضه الموهوب له
يصير محجورا فلو أنه رجع في الهبة لا يعود الأذن وكذا في فصل البيع لو أن المشتري وجد بالعبد عيبا
ورده بقضاء قاض لا يعود الأذن وان عاد إليه قديم ملكه كذا في المحيط * واذا باع المولى عبده المأذون
له بغير فاسد انحصر أو خنزير وسلمه إلى المشتري فباع واشترى في يده ثم رد إلى البائع فهو محجور عليه
وكذلك لو قبضه المشتري بأمر البائع بمحضرة أو بغير حضرة أو قبضه بمحضرة البائع بغير أمره ولو قبضه
بغير أمره بعدما تفرقا لم يصير محجورا ولو كان البيع ببيعة أودم لم يصير محجورا عليه في جميع هذه الوجوه

قوله أولم يعلم له أنه أولم يعلموا
لكنه وحده كذا في نسخة
الطبع الأول

كذافي المبسوط * ولو باع يبيعا صحيا على ان البائع بالخيار ثلاثة أيام فهو على اذنه ما لم ينقذ البيع
لانه لم يزل عن ملكه ولو كان الخيار للشترى فهو حجر كذا في خزانة المفتين * واذا حجر المولى على عبده
بمحضر من أهل سوقه والعبد غائب فأرسل المولى اليه رسولا يخبره بالخبر بذلك صار العبد محجورا
سواء كان الرسول حرا أو عبدا رجلا أو امرأة عدلا أو فاسقا وكذلك لو كتب اليه كتابا ووصل اليه الكتاب
صار محجورا سواء وصل اليه الكتاب على يدي حرا أو عبدا رجلا أو صبي أو امرأة عدلا أو فاسقا **كذا**
في المغني * وان أخبر بذلك رجل لم يرسله مولاه لم يكن حجرا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
حتى يخبره به رجلان أو رجل عدل يعرفه العبد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى من أخبره
بذلك من رجل أو امرأة أوصى صار محجورا عليه بعد أن يكون الخبر حقا كذا في المبسوط * ومعنى
قوله بعد أن يكون الخبر حقا أن يبيح المولى بعد ذلك ويقر بالخبر أو أن لا يبيح ولا يصير محجورا كذا
في المحيط * ولو جن العبد جنوبا مطبقا صار محجورا عليه وان أفاق بعد ذلك لا يعود اذنه **كذا** في
السراج الوهاج * وان لم يكن مطبقا بأن كان يحن ويفيق لا ينحجر ثم اختلفوا في تحديد الجنون المطبق
قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الجنون دون الشهر فليس بمطبق وان كان شهرا فصاعدا فهو مطبق
ثم رجع فقال مادون السنة ليس بمطبق والسنة وما فوقها فهو مطبق كذا في المغني * وفي المجندی
اذا ارتد العبد صار محجورا عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يصير محجورا فاما اذا لحق
بدار الحرب ضار محجورا عليه وقت اللعوق عندهما وعند من وقت الارتداد ولو أغنى عليه لم يصير
محجورا عليه كذا في السراج الوهاج * فان أسر بعد ما لحق بدار الحرب وأخذته المشركون فالأولى أحق
به والدين الذي كان عليه فهو بحاله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا بطل كذا في التتارخانية *
واذا أبق العبد المأذون صار محجورا عليه عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى فان عاد العبد من
الاباق هل يعود الاذن لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه
والصحيح أنه لا يعود كذا في المحيط * فان كان العبد باع واشترى في حال اباقة لم يلزمه شيء من ذلك فان
قال الذي يبيع العبدان العبد لم يكن آبقا ولا كن أرسله المولى وقال المولى كان آبقا فالقول قول الذي
بايعه وعلى المولى البيعة أن عبده كان آبقا وأنه باع واشترى منه في حال اباقه وان أقاما البيعة فالبيعة
بيعة الذي بايعه وان اتفق المولى والذي يبيع العبد على الاباق الا أن الذي يبيع العبد قال بعت منه
فقل الاباق وقال المولى بعت منه بعد الاباق فالقول قول البائع أيضا فان أقاما البيعة فالبيعة بيعة
البائع أيضا كذا في المغني * المدبر اذا كان مأذونا فابق لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا غصبه
غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا الصحيح أنه لا يصير محجورا والعبد المأذون اذا أسره العدو لا يصير محجورا
قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا وان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذونا
كذا في فتاوى قاضي خان * العبد المأذون اشترى عبدا واذن له في التجارة حتى صح الاذن ثم ان
المولى حجر على أحدهما ان حجر على الثاني لا يصح حجره سواء كان على الاول دين أو لم يكن وان حجر على
العبد الاول لاشك ان الاول يصير محجورا وهل يصير الثاني محجورا ان كان على الاول دين يصير
محجورا وان لم يكن على الاول دين لا يصير الثاني محجورا ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن مات العبد
الاول فالجواب فيه كالجواب فيما اذا حجر المولى على العبد الاول ولو لم يمت الاول ولكن مات المولى كان
ذلك حجرا على العبدين سواء كان على الاول دين أو لم يكن كذا في المغني * ولا يجوز حجره على مادون
مكاتبه كما لا يجوز على مأذون مأذونه كذا في خزانة المفتين * واذا أذن المكاتب لبيعه في التجارة ثم حجر
وعليه دين أو ليس عليه دين فهو حجر على العبد وكذلك ان مات المكاتب عن وفاء أو عن غير وفاء

أو عن ولده مولود في المكاتبه فان أذن الولد للعبد بعد موت المكاتب في التجارة لم يحز اذنه وكذلك المحر إذا مات وعليه دين وله عتق فأذن له وارثه في التجارة فأذنه باطل فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينقض اذنه أيضا فان أبرأ أباه من المال الذي قضى عنه بعد اذنه للعبد نفذ اذنه وحاز ما اشترى قبل قضاء الدين وبعده ولو لم يكن على الميت دين وكان الدين على العبد فإذا أذن الوارث له في التجارة جاز وكذلك ابن المكاتب لو أذن للعبد الذي تركه أبوه في التجارة ثم استقرض مالا من انسان فقضى به الكتابة لم يكن له اذن في التجارة صححها ولو وهب رجل لابن المكاتب مالا فقضى به الكتابة جاز اذنه للعبد الذي في التجارة كذا في المبسوط * ولو أذن الوصي لليتيم أو لعبد ثم مات وأوصى إلى آخره جرح عليه وإذا أذن القاضى ثم عزل أو مات أو جن فهو على اذنه كذا في خزانة المفتين * وفي الفتاوى العتاسية ولو أذن الأب لعبد ابنه ثم اشتراه الأب أو ورثه بطل الاذن ولا يبطل اذن عبد الصبي بادراكه وكذا بموت الأب بعد ادراكه وسكوت الأب إذا رآه يتصرف اذن كذا في التتارخانية * ولو ارتد المولى ثم باع العبد واشترى فان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب وقضى بالمحاقه فجميع ما صنع العبد بعد رد المولى باطل وان أسلم قبل أن يلحق بها أو بعد ما لحق بها قبل قضاء القاضى ورجع فذلك كله جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى جميع ذلك حائرا لا ما صنع العبد بعد لماق المولى بدار الحرب فان ذلك يبطل اذا لم يرجع حتى يقضى القاضى بالمحاقه وان رجع قبل ذلك جاز كذا في المبسوط * ولو كانت امرأة فارتدت فأدونها على اذنه ولو لم تحق بدار الحرب وقضى بالمحاقه فهو جرح على عبدها ولو رجعت قبل قضاء القاضى بالمحاقه فهو على اذنه كذا في خزانة المفتين * وإذا أذن المضارب لعبد من المضاربة في التجارة فهو جائز على رب المال فان جرح عليه رب المال فحجبه باطل كذا في المبسوط * وان ولدت الامة المأذونة من مولاها فذلك جرح عليها ويضمن قيمتها ان ركبته اديون وان ولدت من غير مولاها لا تحجبه ثم ينظر ان انفصل الولد منها أو ليس عليها دين فالولد للمولى حتى لو لحقها دين بعد ذلك فلا حق للغرماء فيه وان ولدت بعد ثبوت الدين فانه يساع في دين الغرماء الذين ثبت حقهم قبل الولادة دون الذين ثبت حقهم بعد الولادة كذا في الجوهرة النيرة * جارية أذن لها في التجارة فاستدانت أكثر من قيمتها ثم دبرها المولى فهي مأذونة لها على حالها والمولى ضامن بقيمتها للغرماء كذا في الجامع الصغير * وإذا جرح على المأذون فاقارره جائز فيما في يده من المال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومعهناه انه يقرب ما في يده اياه أمانة لغيره أو غصب منه أو يقرب دين على نفسه فيقضى بما في يده وقال لا يصح اقراره ويؤخذ بعد العتق وما في يده لمولاه كذا في الكافي * وإذا جرح الرجل على عبده المأذون له في التجارة ثم ان العبد أقر على نفسه فهذا على وجهين ان لم يكن في يده كسب الاذن فانه لا يصح اقراره للحال حتى لا يؤاخذ به للحال سواء كان عليه دين الاذن أو لم يكن عندهم جميعا فأما اذا كان في يده كسب الاذن فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه اما أن يكون كله فارغا عن دين الاذن أو كان كله مشغولا بدين الاذن أو كان به ضمه فارغا عن دين الاذن وبه ضمه مشغولا فان كان كله مشغولا بدين الاذن فانه لا يصح اقراره في حق الكسب الذي في يده حتى لا يشارك المقر له بعدا بحجر غرماء الاذن في كسب الاذن بل يكون جميع ما في يده من الكسب لغرماء الاذن وان كان بعض ما في يد العبد من الكسب بعد الحجر فارغا عن دين الاذن وبه ضمه مشغولا يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقدر الفارغ عن دين الاذن وهذا كله اذا كان العبد باقيا في ملك الاذن وأما اذا خرج عن ملكه بسبب من اسباب الملك كالبيع والهبة ونحو ذلك ثم أقر فانه لا يصح اقراره عندهم جميعا سواء كان في يده كسب أو لم يكن كذا في المحيط * ولو كان في يده مال حصل له بالا حطاب ونحوه

فأقر به لغيره لا يصدق فيه بالاتفاق ~~هكذا~~ في النهاية * وإذا جرح على عبده وفي يده ألف درهم فأخذها المولى ثم أقر العبد أنها كانت وديعة في يده لفلان وكذبه المولى لم يصدق على ذلك فان عتق لم يلحقه من ذلك شيء ولو كان غصباً أخذ به إذا عتق ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه ألف درهم فأقران هذه الألف وديعة عنده لفلان أو مضاربة أو قرض أو غصب فلم يصدق على ذلك وأخذها صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد كانت الألف ديناً عليه يؤخذ بها ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم فأقر بدين ألف درهم عليه ثم أقر أن هذه الألف وديعة عنده لفلان فالألف في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لصاحب الدين فإذا صرف المال إلى المقر له بالدين ثم عتق اتبعه صاحب الوديعة ولو كان أقرأولاً بالوديعة كانت الألف لصاحب الوديعة ويتبعه صاحب الدين بدينه بعد العتق وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إقراره بالوديعة باطل والألف يأخذها المولى ولا يتبعه صاحب الوديعة إذا عتق فأما المقر له بالدين فيتبعه بعد العتق بدينه ولو أقر إقراراً متصلاً فقال لفلان على ألف درهم وهذه الألف وديعة لفلان كانت الألف بينهما نصفين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإذا عتق أخذاه بما بقي لهما ولو بد في هذا الإقرار المتصل بالوديعة كانت الألف لصاحب الوديعة ولو أذعيا جعاف فقال صدقتما كانت الألف بينهما نصفين كذا في المبسوط * وإذا جرح على عبده المأذون ثم أذن له مرة أخرى فأقر في حال أذنه أناني أنه قد أقر بعد التجزأه قد اغتصب من هذا الرجل ألف درهم في حال أذنه الأول أو استقرض منه ألف درهم فان صدقه المقر له في ذلك فان العبد لا يؤخذ به للحال وإنما يؤخذ به بعد العتق وإن كذبه المقر له وقال إنما أقررت به بعد الأذن فالقول قول المقر له ويؤخذ به العبد للحال وهذا بخلاف ما لو أقر المأذون أنه كان غصباً منه ألف درهم في حالة التجزأه يؤخذ به في الحال صدقه المقر له في ذلك أو كذبه كذا في المغني * ولو جرح على عبده وفي يده ألف درهم فأقر لرجل بدين ألف درهم أو بوديعة ألف درهم بعينها ثم ضاع المال لم يلحق العبد من ذلك شيء حتى يعتق فإذا عتق أخذ بالدين دون الوديعة ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين ألف درهم ثم أذن له فأقر بدين ألف درهم لرجل آخر أو وجبت عليه ديناً فالألف التي في يده لصاحب الدين الأول خاصة وكذلك ان أقر العبدان هذا الدين كان في حال الأذن الأول وكذلك ان أقرانها وديعة عنده لرجل أو دعهما إياه في حال الأذن الأول فالأول أحق بالألف ويتبع صاحب الوديعة العبد بهما في رقبته وعندهما الألف لولا أنه ويتبع بالدين في رقبته فيباع فيه إلا أن يقضى المولى دينه ولو جرح عليه وفي يده ألف درهم وعليه دين خمسمائة فأقر بعد التجزأه بدين ألف درهم ثم أذن له فأقر أن تلك الألف التي كانت في يده وديعة أو دعهما إياه هذا الرجل فانه لا يصدق على الوديعة والألف التي في يده لصاحب الدين الأول منها خمسمائة والخمسمائة الباقية للذي أقر له العبد بالألف وهو محجور عليه فيأخذها العبد وقد بقي عليه من الدين خمسمائة فيؤخذ بها بعد العتق ويتبع صاحب الوديعة بوديعة كلها فيباع فيها إلا أن يقصمها المولى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى خمسمائة من الألف لصاحب الدين الأول وخمسمائة للمولى ويتبع صاحب الوديعة العبد بخمسمائة درهم ويبطل من وديعة الخمسمائة إلى أخذها المولى فان هلك من هذه الألف خمسمائة في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية لصاحب الدين خاصة ويلزم رقبته العبد من الوديعة خمسمائة كذا في المبسوط * وإذا أذن لعبده في التجارة ثم جرح عليه ثم أذن له فأقر بعد ذلك أنه كان استقرض من هذا ألف درهم في حال أذنه الأول وقبضها منه وأفران هذا الرجل كان استودعه في حال أذنه الأول وديعة واستهلكها وصدقه بذلك رب المال فانه يؤخذ به للحال وهذا بخلاف ما لو أقر في حالة الأذن بالقرض أو باستهلاك

الوديعة في حالة الحجر وصدة رب المال حيث لا يؤخذ للحال كذا في المغني * واذا أقر العبد المحجور عليه باستهلاك ألف درهم لرجل لم يؤخذ به حتى يعتق فاذا اعتق أخذ بذلك وإن ضمن عنه رجل هذا الدين قبل أن يعتق أخذ به الكفيل حالا فإن اشتراه صاحب الدين فأعتقه أو أمسكه بطل دينه عن العبد ولكنه يأخذ الكفيل بالآقل من الثمن ومما ضمنه ولم يشتره ولكن صاحبه وبه منه وسلمه إليه بطل دينه عن العبد وعن الكفيل فإن رجع في هبته لم يعد الدين أبدا وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يعود الدين برجوعه في الهبة كذا في المبسوط * في باب بيع المولى عبده المأذون * واذا أذن الرجل لعبده في التجارة ثم حجر عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كسب الاذن الاول فأقر أنها كانت وديعة لفلان أو اغتصبها من فلان وكذب المولى في ذلك فإيه يصح اقراره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يصح اقراره كذا في المحيط * واذا أذن لعبده في التجارة ثم حجر عليه ثم أذن له وفي يده ألف درهم يعلم أنها كانت في حال الاذن الاول في يده فأقر أنها وديعة لفلان فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك لو أقر بألف في يده أنه غصبها من فلان في حالة الاذن الاول فهو مصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق العبد على الألف وهي للمولى ويتبع المقر له المبدع المقر له به في رقبته فيتبعه فيه وكذلك لو أقر بها بعد ما حقه الدين في الاذن الثاني فالألف المقر له في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما هي للمولى كذا في المبسوط * والله أعلم

❦ (الباب السادس في اقرار العبد المأذون له واقرار مولاه) ❦

واذا أقر المبدع بدين فهذا على وجهين إن أقر بدين التجارة صح اقراره في حق المولى حتى يؤخذ به للحال سواء صدقه المولى أو كذبه وإن أقر بدين ليس هو من دين التجارة لا يؤخذ به للحال وإنما يؤخذ به بعد العتق قال في الاصل إذا أقر العبد المأذون بغصب أو وديعة سجدها أو مضاربة أو بضاعة أو عارية سجدها أو دابة عقرها أو ثوب أحرقه أو أجر أجيرا أو مهر جارية اشتراها أو وطئها فاستحقت في يده فذلك كله دين يؤخذ به للحال قالوا ما ذكر من الجواب في الاصل محمول على ما إذا أقر بعقرا أو حرق بعد القبض حتى يصير غاصبا لهما بالآخذ فيجب الضمان من وقت الاخذ وفي تلك الحالة المضمون مال فاما إذا أقر قبل القبض أو عقر الدابة قبل القبض فانه لا يصح اقراره حتى لا يؤخذ به للحال هكذا في المحيط * ولو أقر أنه اقتضى حرة أو أمة بكرة بأصبعه فعندهما لا يلزمه في الحال إلا بتصدق المولى وهو اقرار بجناية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار بالمال ويؤخذ به في الحال ولو غصب جارية بكرة اقتضاها بأصبعه فإن أراد مولاها تضمينه بالغصب قبل اقراره كان ضمان الغصب من التجارة وإن أراد تضمينه بالاقتضا لم يكن له ذلك لأنه جناية فلا تثبت باقراره ولو غصب جارية بكرة فذهب بها أو وطئها فإن ضمنه المولى نقصان البكارة بالغصب ضمنه في الحال وإن ضمنه بالوطء لم يلزمه حتى يعتق كذا في السراج الوهاج * واذا أقر العبد المأذون أنه اشترى جارية هذا الرجل وهي بكر فافتضاها لزمه العتق كغيره من الديون إذا استحقت الجارية ويؤخذ به في الحال كذا في خزانة المعتمدين * وكذلك لو غصب جارية بكرة فافتضاها رجل في يده ثم هرب كان مولاه أن يأخذ العبد بعقرها كذا في المبسوط * وإن أقر بالاقتضا بالسكاح بغير إذن مولاه لا يلزمه ولو صدقه مولاه في الاقتضا بسكاح فاسد بدين الغرماء فإن بقي شيء أخذه مولى الأمة من عقرها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن يضرب صاحب الجارية مع الغرماء صدقه المولى أو كذبه كذا في المغني * ولو كان العبد أقر أنه وطئها بسكاح وبمحمد المولى

أن يكون أذنه في ذلك لم يؤخذ بالمهر حتى يعتق كذا في المبسوط * العبد المأذون إذا أقر العبد
 في يديه أنه ابن فلان بن فلان أو دعه أو قال أنه حر لم يملك قط فالتقول قوله والأصل في جنس هذه
 المسائل أن المأذون إذا أقر بحرية طارئة لما في يده لا يصح إقراره ومتى أقر بحرية الأصل الثابتة بالظاهر
 صح إقراره وإنما يكون مقرا بحرية طارئة إذا ظهر في الـ بالمقربة أمارات الرق وعلاماته وذلك بأن
 أقر المأذون بأن هذا مملوك ورقيق وصدقه المملوك في ذلك أن كان ممن يعبر عن نفسه وإن كان ممن
 لا يعبر عن نفسه حتى كان القول قول المأذون أنه مملوك ثم أقر أنه حر الأصل فإن إقراره بهذا إقرار
 بحرية طارئة فلا يصح فاما إذا لم يظهر في العبد المقربة أمارات الرق وعلاماته فأقر المأذون أنه حر الأصل
 فهذا إقرار بحرية الأصل لا بحرية طارئة فيصح من المأذون وفيما إذا قال هذا العبد ابن فلان أو دعه
 فلان لم يظهر في العبد المقربة أمارات الرق فإذا قال أنه ابن فلان أو قال أنه حر الأصل كان هذا إقرارا
 بحرية الأصل فيصح منه كذا في المحيط * ولو كان المأذون اشترى عبدا من رجل وقبضه بمحض من
 العبد والعبد ساكت ثم أقر أنه ابن فلان أو أنه حر الأصل لم يملك قط لم يصدق كذا في الذخيرة * ولو
 أقر بشيء بعينه في يديه أنه لفلان غصبه منه أو أودعه أيام وعليه دين كثير بدى بالذي أقرب بعينه
 كذا في المبسوط * وإذا أقر العبد المأذون بدين كثير فان الغرماء يشتركون فيما كان في يده من
 الكسب وفي ثمن رقبته إذا بيع ولا يكون المتقدم من الغرماء متقدما على المتأخر كذا في الذخيرة * ولو
 اشترى المأذون من رجل عبدا ونقده الثمن وعليه دين أو لادين عليه ثم أقران البائع اعتق هذا العبد
 قبل أن يبيعه أيام أو أنه حر الأصل وانكر البائع ذلك فالعبد مملوك على حاله وكذلك لو أقر بالتدبير من
 البائع أو كانت جارية فأقر بولا دتهما من البائع فان صدقه البائع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن عليه
 كذا في المبسوط * ولو كان العبد المأذون لم يقرب بشيء من ذلك ولكنه أقران البائع كان باع هذا
 العبد من فلان قبل أن يبيعه منى وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى
 على البائع حتى لا يسترد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد إلى فلان وإن أقر
 البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو أقام المأذون الدية على ما ادعى على
 البائع أو حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن كذا في المحيط * وإذا
 كان على المأذون دين فأقر بشيء في يديه أنه ودية لمولاه أو لابن مولاه أو لبيه أو لعبد له تاجر عليه دين
 أو لادين عليه أو لمكاتب مولاه أو لام ولده فأقر أنه مولاه ومكاتبه وعبد له وام ولده باطل فاما إقراره لابن
 مولاه أو لبيه فجائز ولو لم يكن على العبد دين كان إقراره حائرا في ذلك كله وإن لحقه دين بعد ذلك
 لا يبطل حكم ذلك الإقرار وإن كان أقرب دين لا حدم منهم ثم لحقه دين بعد ذلك لم يكن للإقرار شيء إن كان
 هو المولى أو ام ولده أو عبده الذي لادين عليه فإن كان عليه دين أو كان أقر لمكاتب مولاه أو لبيه ثم
 لحقه دين اشتركا في ذلك وإذا أقر المأذون لابنه وهو حر أو لبيه أو لزوجه وهي حرة أو مكاتب ابنه
 أو لعبد ابنه وعليه دين أو لادين عليه وعلى المأذون دين أو لادين عليه فأقر أنه مولاه باطل في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما إقراره مولاه جائز ويشاركون الغرماء في كسبه وإذا كان على
 العبد المأذون دين فأذن بحرية له في التجارة فلحقها دين إن أقر العبد لها بالوديعة في يده صدق على
 ذلك ويستوى أن كان على المأذون دين أو لم يكن فتكون هي الحق بهما من الغرماء وكذلك إن أقر لها بدين
 إلا أن في الإقرار بالدين هي تشارك غرماء المأذون في كسبه وفي الإقرار بالعين هي أولى بالعين من
 غرماء المأذون كذا في المبسوط * وإن أقرت الجارية بالدين أو بالعين للعبد وعليها دين لم يجزوا أن لم
 يكن عليها دين فأقرارها بالعين جائز وبالدين لا يجوز ولو كان بعض غرماء الجارية مكاتب المولى

أو عبده وعليه دين لم يجز أقراره لها وإن لم يكن عليه دين صح أقراره لغرمائها كذا في المغني * ولو كان بعض غرماء الجارية أبا للمولى أو ابنه فأقرها العبد بديعة أو دين وعلى العبد دين فأقراره جائز ولو كان بعض غرمائها أبا للعبد أو ابنه وعلى العبد دين أو ولد دين عليه فأقراره في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى باطل وهو جائز في قولهما وكذلك لو كان بعض غرمائها كاتباً لابي العبد المأذون أو لابنه ولو كان بعض غرمائها أخاً للعبد كان أقراره لها جائزاً كذا في المبسوط * وإذا طلب الغرماء من القاضي بيع العبد المأذون بدينونهم فقبل أن يبيع قال لقان الغائب على كذا وصدقه المولى والغرماء في ذلك أو كذبوه فالعبد صدق في ذلك ويباع العبد وتوقف حصته الغائب وإن كان العبد لم يقرب بذلك حتى يباعه القاضي ثم أقر بعد ذلك لا يصح أقراره وإن صدقه المولى في أقراره إن كان عليه دين آخر لا يصح أقراره وإن لم يكن عليه دين آخر صح أقراره فإن قدم الغائب في مسئلتنا أن أقام بينة على حقه يتبع الغرماء ويأخذ منهم حصته من الثمن والأفلاشي له كذا في المغني * وإذا كان على المأذون دين كثير فأقر بدين زعمه ذلك وتحاصروا فيه كذا في المبسوط * وإذا أقر العبد المأذون بدينون كثيرة كانت عليه في حالة الحجر من قرض أو غصب أو ودية استهلكها أو عارية أو مضاربة استهلكها هل يؤاخذ به في الحال ففيها إذا أقر بغصب يؤاخذ به في الحال صدقه المقر له في إضافة الغصب إلى حالة الحجر وكذبه في الإضافة إلى حالة الحجر فقال لا بل غصبت وأنت مأذون فانه يؤاخذ به في الحال ويباع فيه إلا أن يفديه المولى وفيما إذا أقر بالغرض أو باستهلاك الوديعة أو العارية أو المضاعة فإن كان المقر له صدقه في إضافة الاستهلاك إلى حالة الحجر وفي كونه مودعاً مستعيراً في تلك الحالة لا يؤاخذ به للحال وإنما يؤاخذ به بعد العتق في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن كذبه المقر له في إضافة الاستهلاك إلى حالة الحجر فانه يؤاخذ به في الحال كذا في المحيط * وكذلك الصبي إذا المعتوه الذي يعقل البيع والشراء وقد أذن له في التجارة فيقر بنحو ذلك كذا في المبسوط * أقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لا يصح كذا في السراجية * العبد المأذون إذا أقر بحرق لا تقبل شهادة العبد له لو كان العبد حراً كزوجته إذا أقر لها فانه لا يصح أقراره كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الإيضاح لو أقر بجنابة على عبد أو حر أو مهر وجب عليه بنكاح جائز أو فاسد أو شبهة فإن أقراره باطل لا يؤاخذ به حتى يعتق أمالوا أقر بما يوجب القود فيه صح وللمقر له استيفاءه كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد صغيراً أو كان صغيراً حر أو معتوهاً فأقر وأبعد الأذن أنهم قد أقروا له بذلك قبل الأذن كان القول قولهم كذا في المبسوط * وإذا أقر العبد المأذون في مرض موت المولى بدين من غصب أو بيع أو قرض أو ودية قائمة بعينها أو مستهلكة أو مضاربة قائمة بعينها أو مستهلكة أو غير ذلك من التجارات فهذا على وجهين إن كان على المولى دين وجب في صحته بحيط بماله وبرقبة العبد وبما في يده فأقرار العبد في مرض موت المولى بالدين على نفسه وعلى المولى دين الصحة لا يصح إذا لم يكن في مال المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى وإن كان على المولى دين قد أقر به في مرضه فأقرار العبد على نفسه بالدين في مرض المولى صحيح وإن كان في مال المولى وفي رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى صح أقرار العبد وبدين بدين المولى والفضل لغرماء العبد وإن كان مال المولى عائلاً وبيع العبد وما في يده وقضى به دين المولى ثم حضر مال المولى وقد بقي من دين المولى شيء فإن القاضي يفضي من المال الذي حضر ما بقي من دين المولى فإن فضل شيء من ذلك نظر القاضي فيما بقي من دين المولى فيما أخذ منه مقداره من العبد وثمن كسبه وقضى من ذلك دين العبد كذا في المحيط * وإن كان دين العبد أكثر من ذلك فزاد على ثمن العبد ومالية كسبه من تركته المولى يكون لوارثه لاحق فيه لغريم العبد كذا في المبسوط * هذا إذا كان على المولى دين الصحة ولم يكن على

العبد دين حين أقرب في مرض المولى بدين على نفسه فأما إذا كان على كل واحد منهما دين وجب في صحة المولى وأقر العبد على نفسه بدين في مرض موت المولى فهذه المسئلة على وجوه أحدها أن يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد الذي وجب عليه في صحة المولى ولا يفضل عن دين المولى وفي هذا الوجه لا يصح إقرار العبد ويبدأ من كسب العبد ومالية رقبته بدين العبد الذي كان في صحة المولى ثم يقضى من الفضل دين غريم المولى الوجه الثاني أن يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين المولى والعبد الذي وجب عليه ما في صحة المولى وفي هذا الوجه يصح إقرار العبد بقدر الفاصل عن دينه ما قيد أبدين المولى ثم يقضى دين العبد الذي وجب في حالة صحة المولى ثم صرف العاضل إلى الذي أقرب العبد في مرض المولى الوجه الثالث أن لا يكون في رقة العبد وفيما في يده فضل عن دين العبد وفي هذا الوجه لا يصح إقرار العبد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الكتاب ولولم يكن على المولى دين وعلى العبد دين وجب في صحة المولى يحيط برقبته وبما في يده وأقر العبد في مرض مولا بدين قرض أو بيع أو غير ذلك من أنواع التجارات ثم إن المولى مات من ذلك المرض فإن إقرار العبد صحيح ويباع القاضى رقة العبد وما في يده ويقسم الثمن بين غرماء العبد كلهم بالمخصص لا يقدم البعض على البعض وكذلك لو أقرب شئ في يده بعينه لانسان في مرض موت المولى ولا دين على المولى صح إقراره ويبدأ بالمقر له بالعين فالعبد بمرض المولى انما يصير محجورا عن الإقرار بالدين أو بالعين إذا كان على المولى دين الصحة أما إذا لم يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجورا بمرض المولى عن ذلك كذا في المحيط * وإذا كان على المولى دين الصحة يحيط بماله وبرقة العبد وما في يده فاستقرض العبد في مرض المولى من رجل ألف درهم وقبضه بمعاينة الشهود أو اشترى شيئا وقبضه بمعاينة الشهود ثم مات المولى فإن القاضى يبيع العبد وما في يده ويبدأ بدين العبد فإن فضل من ذلك شئ يقضى به دين المولى كذا في المغنى * وإذا أذن لعبد في التجارة وقيمة ألف درهم ولا مال له غير العبد قرض المولى وأقر على نفسه بدين ألف درهم ثم أقر العبد على نفسه أيضا بدين ألف درهم ثم مات المولى فإن القاضى يبيع العبد ويقسم ثمنه بين المقر له ما نصفين ولو كان العبد أقر أولا في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى على نفسه بدين ألف درهم ثم مات المولى فإن القاضى يبدأ بدين العبد فيقضيه فإن فضل شئ يكون لغريم المولى كذا في المحيط * ولو بدأ المولى فأقرب بدين ألف ثم بألف إقرارا متصلا أو منفصلا ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فإن الغرماء الثلاثة يتخاصون في ثمنه فيكون الثمن بينهم أثلاثا وكذلك لو كان العبد أقرب بألف ثم بألف إقرارا متصلا أو منفصلا ضربوا بجميع ذلك مع غرماء المولى كذا في المبسوط * فإن كان المولى أقرب بألف درهم ثم أقرب بألف درهم وكانت الأقرار كلها من المولى في مرضه ثم أقر العبد بألف درهم فالقاضى يبيع العبد ويقسم الثمن بين غرماء المولى وغريم العبد على أربعة أسهم ولو كان المولى أقرب بألف درهم في مرضه ثم أقر العبد على نفسه بألف درهم ثم أقر المولى بألف درهم ثم مات المولى فإن القاضى يقسم ثمن العبد بين غريمي المولى وبين غريم العبد بالمخصص أثلاثا كذا في المغنى * ولو كانت قيمة العبد ألفي درهم فأقر العبد في مرض المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم ثم أقر العبد بدين ألف درهم ثم اشترى العبد عبدا يساوى ألفا بألف وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يده ثم مات السيد ولا مال له غير العبد فيبيع بألف درهم اقتسم غرماء العبد الثمن بينهم ولا شئ فيه لغريم المولى ولولم يشتر العبد المأذون عبدا ولا يكن المولى هو الذي اشترى عبدا يساوى ألفا وقبضه بمعاينة الشهود فمات في يده ثم مات المولى من مرضه والمسئلة بحالها وبيع العبد بألف درهم فإنه يبدأ بدين البائع وما بقي بعد ذلك فهو بين غرماء العبد ويستوى

ان كان الاذن في صحة المولى او في مرضه كذا في المبسوط * ولو سكنت قيمة العبد الف درهم فأقر العبد بدين ألف على نفسه ثم أقر المولى بدين ألف على نفسه ثم مات المولى فالقاضي يبيع العبد ويعطى غريم العبد ألف درهم ثم يعطى غريم المولى الألف الباقية فان تراجع سعر العبد إلى ألف وخمسمائة وباع القاضي العبد يعطى غريم العبد ألف درهم والباقي لغريم المولى وان تراجع سعره إلى ألف درهم فتمن العبد كله لغريم العبد ولو كان العبد أقرب بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم على العبد وقيمة العبد ألف درهم وقت الاقرارين ثم تراجع سعره ثم يبيع العبد قسم الثمن بين الغريمين كذا في المحيط * وان أقر العبد بدين ألف درهم ثم المولى بألف ثم العبد بألف وقيمة الف فبيع بألف بعد موت المولى لم يكن لغريم المولى شيء ويخص غرماء العبد ولو أقر العبد بألف وقيمة الفان ثم المولى بألف ثم العبد بألف فبيع بألفين تخص الثلث بالسوية فان باعه القاضي بألف وخمسمائة فهي بينهم على خمسة لغريم المولى سهم من خمسة وان يبيع بألف لم يكن لغريم المولى شيء كذا في المغنى * ولو بدأ العبد فأقر بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف درهم ثم أقر المولى بدين ألف ثم أقر المولى بدين ألف ثم أقر العبد بدين ألف ثم مات المولى فبيع بألف درهم ضرب فيه غرماء العبد كل واحد منهم بما يجتمع دينه وضرب فيه غرماء المولى كلهم بخمسمائة ويكون الثمن مقسوما بينهم أحاسا لكل واحد من غريمي العبد خمسان وذلك ستمائة ولغريم المولى خمس وذلك ثلثمائة فان اقتسموه على ذلك ثم خرج بعد ذلك دين كان للسيد على الناس فخرج منه ألف وانفان وخمسمائة فغرماء المولى أحق بذلك ولا حق لغرماء العبد في تركته المولى وهم ماضون بأمور غرماء العبد في ثمنه بقدر الفين وخمسمائة فلهذا كانوا أحق بجميع ما خرج منه فان خرج منه ثلاثة آلاف أخذ غرماء المولى من ذلك الفين وسبعمائة وأخذ غرماء العبد من ذلك ثلثمائة فان كان لذي خرج من ذلك الفين وسبعمائة يأخذ غرماء المولى من ذلك الفين وخمسمائة وخمسين وأخذ غرماء العبد من ذلك خمسين ولو كان العبد لم يقر بالدين الاول والمسئلة بحالها أخذ غرماء السيد بجميع ما خرج من دين السيد وهو الفان وسبعمائة ثم يبيع العبد فان يبيع بألف ضرب فيه غرماء المولى بما بقي لهم وغريم العبد بجميع دينه وهو الف فكان الثمن بينهم أسباعا خمسة أسباعه لغريم العبد وسبعة لغرماء المولى كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا أذن رجل لعبد في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذب العبد في ذلك لزمه ذلك كله وإذا صح اقرار المولى عليه بالدين كان للغرماء الخيار ان شاءوا باعوا العبد بدينهم وان شاءوا استسعوا وكذلك لو أقر عليه بكفالة ماله فقال كفلت لفلان عني بكذا وانكر العبد ذلك يلزمه كله كذا في المحيط * ولو أقر عليه المولى بدين عشرة آلاف وانكرها عليه العبد فبيع في الدين فاقسم الغرماء ثمنه فلا سبيل لهم على العبد عند المشتري فان اعتقه المشتري رجع الغرماء على العبد ببعثته ولو لم يبيع في الدين حتى دبره المولى فالغرماء الخيار بين تضمين المولى قيمته وبين استسعاء المديون في جميع دينهم فان اعتقه بعد التدبير ههنا أخذوه بقيمته فقط وان أدى خمسة آلاف ثم استتقه المولى أحد أو اثنين أيضا قيمته وبطل ما راد على ذلك ولو لم يدبره حتى مرض المولى فأعتقه ثم مات ولا مال له غيره فعليه أن يسعى في قيمته فيأخذها الغرماء دون الورثة ثم يأخذ الغرماء العبد بعد ذلك أيضا بقيمته ولا شيء للورثة ولا لغرماء المولى من ذلك وان كان أقر على العبد بالدين في المرض والمسئلة على حالها كانت القيمة الاولى لغرماء المولى خاصة ثم يسعى في قيمته لغرماء العبد خاصة ولو لم يقر عليه بالدين ولكن أقر عليه بجناية خطأ فإنه يدفعه بها أو يفديه وكذلك لو أقر على أمة في يدي العبد أو عبد في يديه بدين أو جناية كان مثل اقراره على العبد بذلك فان أعتقهما بعد ذلك فهو بمنزلة ما ذكرنا من اعتاق العبد بعد اقراره عليه

بالدين كذا في المبسوط في باب اقرار المولى على عبده المأذون * وان أقر عليه بعشرة آلاف درهم وهيمة
العبد ألف درهم وكذبه العبد ثم ان مولاه أعتقه فالمولى ضامن للغرماء ثم يضمن المولى بالاعتاق قدر
قيمتة ألف درهم ولا يضمن أكثر من ألف درهم وان كان ما أقربه على العبد من الدين أكثر من قيمته
واذا ضمن للغرماء ألف درهم ذكر أن الغرماء يرجعون على العبد بألف أخرى كذا في المحيط * ولو كان
العبد أقرب بالدين أيضا لزمه الدين كله كما لو لم يوجد الاقرار من المولى به أصلا كذا في المبسوط * العبد
المأذون اذا باع شيئاً مما في يده في مرض موت المولى ولا دين على المولى في صحته ولا على العبد وأقر العبد
بقبض الثمن ولا يعلم ذلك الا بقوله صح اقراره وكذلك اذا كان على العبد دين مستغرق أو غير مستغرق
وان كان على المولى دين يحيط بركة العبد ومما في يده فانه لا يصدق العبد في اقراره باستيفاء الثمن أصلا
الا بينة اذا كان دين المولى دين الصحة وان كان دين المولى دين المرض فاقرار العبد بالاستيفاء في حق
براءة المشتري عن الثمن لا يصح انما يصح في حق الاقرار له حتى يكون المشتري اسوة للغرماء فيما عليه
كما لو أقر المولى بذلك الا أن تقوم البينة على الاستيفاء كما في حق المولى ولو كان المشتري من العبد في هذه
الصورة ببعض ورثة المولى وعلى العبد دين كثير يحيط بركته وبجميع ما في يده ولا دين على المولى فاقرار
العبد بقبض الثمن من ورثته لم يجوز وكذلك اذا كان على المولى دين أيضا مع دين العبد لا يصح اقرار العبد
باستيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا أقر المأذون في مرض موته بدين أو ودیعة بعينها أو عارية أو مضاربة
أو اجارة بعينها أو غصب بعينه أو غير ذلك من التجارات ثم مات في مرضه ذلك فان اقراره بجميع ذلك
جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة وان كان عليه دين الصحة لا يصح اقراره الا فيما فضل عن دين الصحة
في باع ما في يده ويبدأ بدين الصحة ولو كان الغصب الذي أقربه في المرض قد عاينه الشهود وكذلك
العارية والوديعة وأسبابهما فان عرف الشهود عين الغصب وعين الوديعة والعارية كان المقر له أحق
بالعين وان كانوا لا يعرفون عين المصوب وعين الوديعة وانما عاينوا الغصب والعارية والا يداع كان
المقر له اسوة لغرماء الصحة وكذلك كل دين لزمه في حالة المرض بمعاينة الشهود كان صاحب دين المرض
اسوة لغرماء الصحة كذا في المغنى * واذا لم يكن عليه دين في الصحة فأقر في مرضه على نفسه بدين ألف
درهم وأقر باستيفاء ألف درهم ثم مبيع وجب له في مرضه على رجل لم يصدق على قبضه ولكن يقسم
ما كان عليه بينه وبين الغريم الا آخر نصفين واذا مرض المأذون وعليه ديون الصحة ففرض بعض غرمائه
دون بعض لم يجز كذا في المبسوط * واذا أقر المأذون في مرضه بدين ألف درهم ثم بوديعة ألف درهم
الرجل آخر ثم مات وليس في يده الا ألف التي أقربها ووديعة فان ألف الوديعة تقسم بين صاحب
الوديعة وبين الغريم نصفان كما في المحرر واذا مرض العبد المأذون وعليه دين الصحة وله دين على رجل
آخر وجب في حالة الصحة فاقرب باستيفاء ذلك الدين صح اقراره حتى يبرأ من عليه الدين وكذلك اذا
أقر باستيفاء دين وجب له في حال الصحة وعليه دين المرض صح اقراره بالاستيفاء هذا اذا أقر المأذون
باستيفاء دين وجب له في حالة الصحة فأما اذا أقر باستيفاء دين وجب له في حالة المرض ان كان عليه دين
الصحة لا يصح اقراره بالاستيفاء لا في حق براءة غريمه عن الدين ولا في حق الاقرار له بالدين حتى لا يصير
اسوة لغرماء الصحة وان كان على المأذون دين المرض لا يصح اقراره بالاستيفاء في حق براءة غريمه حتى
لا يبرأ غريمه عن الدين والكره يصح في حق الاقرار له بالدين حتى يصير المقر له بالاستيفاء اسوة لغرمائه
فيمسأ عليه فيسقط عنه من الدين الذي عليه مقدار ما حصه ويؤدى الباقي الى غرمائه كذا في المغنى *
واذا مرض المأذون فوجب له على رجل ألف درهم ثم مبيع أو غيره فأقر باستيفاء ثمانه ولا دين
على المأذون ولا مال له غير ذلك الدين ثم أقر بعد ذلك على نفسه بدين ألف ثم مات فاقرار بالاستيفاء

جائز ولو لم يقر بالدين واكتفه محققه دين بجمالية الشهود وبطل اقراره بالاستيفاء لان ما وجب عليه بالمعاشرة بمنزلة الدين الظاهر عليه حين اقراره بالاستيفاء اذ لا تهم في شهادة الشهود فلهذا يبطل اقراره بالاستيفاء كذا في المبسوط * ولو باع المولى جارية عبده المأذون وتوى الثمن فأقر العبد أنه أمره مولاه بدينها لم يضمن المولى قيمتها ولو أنكر ضمن هذا اذا كانت الجارية قائمة ولا تدرى وان كانت هالكه فالصحيح أنه لا يصدق ولو كذبه العبد ضمن المولى قيمتها فان قال لم أمره ولكن أجزت البيع ان كانت الجارية قائمة حاز ولم يضمن المولى والا لم يجز وضمن ولو جحر عليه ثم قال العبد بكت أمرته بالبيع لم يقبل وبقي المولى ضامنا وكذلك لو أقر بعد ما باعه الغرماء لم يصح اقراره كذا في المغنى * واذا كان على المأذون دين كثير فباع جارية له من ابن مولاه أو أبيه أو مكاتبه أو عبدا تاجر عليه دين أو لادين عليه بأكثر من قيمتها ودفعها الى المشتري ثم أقر بقض الثمن منه جاز اقراره بذلك الا في العبد والمكاتب ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد ولو كان ابن العبد حرافا استهلك ما لا للعبد الذي هو أبوه أو امرأته أو مكاتب أبيه أو عبده وعليه دين أو لادين عليه فأقر العبد المأذون أنه قد قبض ذلك من المستهلك لا يصدق على ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان على المأذون دين أو لم يكن وهو مصدق في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان المستهلك أخاه كان اقراره بالقبض منه جائزا ولا يمين على الاخ بعد اقرار العبد بالقبض منه كذا في المبسوط * ولو أمره مولاه ببيع عبده فباعه ثم أقر ان العبد قبض الثمن من المشتري يحلف المولى على ما يقول فان حلف لم يضمن وان نكل ضمن الثمن لعبد كذا في المغنى * واما اذن للعبد في التجارة وقيمة الف درهم فاذن الف درهم ثم أقر المولى عليه بدين الف درهم وهو يحمده ذلك ثم ان المولى أعتقه فالغريم الذي اذن العبد بالخيار ان شاء ضمن المولى قيمة العبد وان شاء أخذ دينه من العبد فان ضمنه المولى لم يكن الا آخر على المولى ولا على العبد شي وان اختار الغريم أخذ دينه من العبد فلم يقر له أن يأخذ المولى بقيمة العبد ولو كان المولى أقر على العبد بدين الف درهم ولادين عليه سواء وجد العبد ثم صار على العبد الف درهم باقراره أو بيته فانه يباع فيضرب كل واحد منهما في ثمنه ببيع دينه ولو كان اقرارا للعبد أو لأبدي به وكذلك لو بيع بالف درهم فخرجت منهما الف وتويت الف كان الخراج منهما للذي أقر له العبد فان كان العبد أقر بالف ثم أقر عليه المولى بالف ثم أقر للعبد بالف فانه يباع ويخصص في ثمنه اللذان أقر لهما العبد فان بقي من ثمنه شيء بعد قضاء دينهما كان للذي أقر له المولى ولو لم يقر العبد على نفسه بشيء وأقر عليه المولى بدين الف درهم ثم بدين الف درهم في كلام منقطع فانه يباع فيبدأ بالاول فان بقي شيء كان للثاني وان كان وصل كلامه فقال للفلان على عبدى هذا الف درهم ولفلان الف درهم تخصا في ثمنه فان صدقه العبد في آخرهما والكلام متصل أو منقطع تخصا في ثمنه فان صدقه في أولهما أبدى به وهذا اذا كان اقرارا للمولى بهما منقطع فلان كان متصلا تخصا في ثمنه كذا في المبسوط * المولى اذا أقر على عبده بالدين صح وان كذبه العبد وليس على العبد دين حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغلة من قيمته فان كان عتيق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين كذا في الصغرى * ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر العبد بدين الف درهم ثم أقر المولى عليه بدين الف درهم ثم أقر العبد بدين الف درهم ثم ببيع العبد بالف درهم فانه يضرب كل واحد من غريمي العبد في ثمنه بجميع دينه ويضرب الذي أقر له المولى في ثمنه بخمسمائة فيكون الثمن بينهم أجماسا ولو لم يبيع واعتقه المولى وقيمته الف درهم وخمسمائة كان ضامنا لهما قيمته بالاعتاق ثم هذه القيمة تبدل بمائة الرقبة كالثمن لو بيع العبد فيقسم بينهم أجماسا فيجعل لكل واحد من غريمي العبد خمسمائة ويبيع كل واحد منهما على العبد بما بقي من دينه وهو اربع مائة ويبيع الذي أقر له

قوله حتى كان لهم الاستيفاء من العبد بالغلة من قيمته لا يخفى ما في هذه العبارة من الركاكة وعبارة الدخيلة واذا أذن الرجل لعبده في التجارة ثم أقر عليه بدين أكثر من قيمته ولم يكن على العبد دين وكذبه العبد في ذلك لزمه كله وكان للغرماء الخيار ان شاء أبا عوا العبد بدينهم وان شاء استسعوا انتهت نقله مصححه

المولى على العبد بمائتين وان شاء الغرماء تركوا المولى واتبعوا العبد بالثابت من دينهم فان اتبعوه
أخذ منه الغريم ان اللذان اقرهما العبد جميع دينهما الف درهم واخذ منه الذي اقره المولى خمسمائة
ثم يرجع على المولى بخمسمائة درهم ايضا ولو كانت قيمة العبد الف درهم فأقر العبد بدين الف درهم
ثم اقر المولى عليه بدين الف درهم ثم ازدادت قيمته حتى صارت الف درهم ثم اقر العبد بدين الف درهم
ثم بيع بالف درهم فجميع الثمن للذين اقرهما العبد خاصة ولو اعتقه المولى ضمن قيمته ولو اختار اللذان
اقرهما العبد اتباعه وبرا من القيمة المولى كان للذي اقره المولى أن يأخذ المولى بجميع دينه ولو كانت
قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين ألف ثم بالف في كلام منقطع ثم بيع العبد بالف
فهو بين الاولين اثلاثا يضرب فيه الاول بالف والثاني بخمسمائة ولو اعتقه المولى وقيمته الف ضمن قيمته
الف درهم ثم يقسم الاولان هذه القيمة بينهما اثلاثا على قدر الثابت من دين كل واحد منهما ثم يرجعان
على العبد بخمسمائة فاقسمها اثلاثا وان طلبا ألا يأخذ العبد اخذاه بالف درهم مقدار قيمته ويقسمان
ذلك اثلاثا على قدر الثابت من دينهما ثم يرجعان على المولى بجميع قيمته ايضا ولو كان المولى اقر بهذا
الدين اقرارا متصلا كانوا شر كاه في ثمن العبد وان اعتقه المولى اتبعوا المولى بالقيمة ثم رجعوا على العبد
بقدر قيمته مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك فهو تافه ولو كانت قيمة العبد الف درهم فأقر عليه المولى بدين
الف ثم اقر بعد ذلك بدين الف ثم ازدادت قيمته حتى صارت الفين ثم اقر عليه بدين الف ثم بيع العبد
بالف درهم فهو بين الاول والاخر نصفان ولا شيء للاوسط وان بيع بالفين وخمسمائة استوفى الاول
والاخر دينهما وكان الفضل للاوسط ولو اعتقه المولى وقيمته ألفان اخذ الاول والاخر قيمته من المولى
ولا شيء للاوسط فان اعتقه وقيمته ألفان وخمسمائة اخذ الاول والاخر من المولى الفين وكانت
الخمسمائة الباقية للاوسط باعتبار زعم المولى ولا شيء له على العبد فان توى بعض القيمة على المولى كان
التاوى من نصيب الاوسط خاصة ولو كانت قيمة العبد ألفا وخمسمائة فأقر عليه المولى بدين الف ثم
بألف ثم بالفين ثم بيع العبد بثلاثة آلاف فان الاول يستوفى الف درهم تمام دينه وكذلك الثاني
وتبقى الف درهم وهي للثالث فان خرج من الثمن الف درهم وتوى الباقي كان ثلثا الف للاول وثلثها
للتاني فيقسمان ما يخرج من الثمن على قدر الثابت من دينهما فيكون الخارج اثلاثا بينهم ما حتى
يستوفى الاول كمال دينه الف درهم ثم يكون الخارج للتاني حتى يستوفى تمام دينه وان استوفى الثاني
جميع دينه ثم خرج شيء بعد ذلك كان للثالث ولو كان الاقرار كله متصلا كان الخارج بينهم على قدر
دينهم والتاوى بينهم جميعا بمنزلة ما لو حصل الاقرار لهم بكلام واحد ولو كان الاقرار منقطعاً ثم اقر العبد
بعد ذلك بدين ألف ثم بيع بثلاثة آلاف فان الغريم الاول والذي اقره العبد يأخذ كل واحد منهما
جميع دينه وكذلك الثاني الذي اقره المولى يأخذ جميع دينه مما بقي من الثمن ولا شيء للثالث فان توى
من الثمن الف درهم وخرجت ألفان كانتا بين الاول والثاني والذي اقره العبد أخمساه للاول خمساه
والذي اقره العبد خمساه والثاني الذي اقره المولى خمسة وادأذن لعبد في التجارة وقيمته الف درهم
فاشترى وباع حتى صار في يده الف درهم ثم اقر العبد بدين ألف ثم اقر عليه المولى بالف فالألف الذي
في يده بين الغريمين نصفان ولو كان المولى أقر عليه بالفين معاقم ثمن العبد وماله بينهما نصفين
ولو كان المال في يد العبد خمسمائة فأقر العبد بدين ألف ثم اقر عليه المولى بدين الفين ثم اقر العبد
بدين الف لم يضرب الذي اقره المولى في ثمن العبد وكسبه مع غريمه الا بخمسمائة ولو كان اقرار المولى
قبيل اقرار العبد بالدين الاول كان ثمن العبد وماله بينهم ارباعا سهمان من ذلك للذي اقره المولى
والكل واحد من غريمي العبد سهم كذا في المبسوط *

❦ (الباب السابع في العبد بين رجلين يأذن له أحدهما في التجارة أو كلاهما) ❦

الأصل أن أذن أحد المولين صحيح نصيبه من العبد غير صحيح في نصيب صاحبه وإذا صح الأذن في نصيب الأذن دون نصيب الساكت فأراد الساكت أن يبيع الأذن في نصيبه ليس له ذلك ثم قال وتجوز جميع أشريته وبياعته هكذا ذكر في الكتاب وإذا جازت أشريته وبياعته في الكل فلحقته ديون وفي يده كسب فان كان الدين انما وجب على العبد بسبب الكسب الذي في يده بأن كان كسب تجارة وقد لحقه الدين بسبب التجارة وعلم ذلك فالقياس أن يصرف إلى الدين من الكسب من نصيب الأذن ويعطى النصف للذي لم يأذن وفي الاستحسان يصرف الكل إلى غرمائه نصيب الأذن ونصيب الساكت وعلى هذا القياس والاستحسان إذا كان العبد كله محجورا قد اشترى وباع وحصل في يده كسب بسبب التجارة ولحقته ديون بسبب التجارة فان ما في يده من الكسب الذي وجب الدين بسببه يصرف إلى دينه استحسانا وفي القياس لا يصرف ويكون كله للمولى ويتأخر حق الغرماء إلى ما بعد العتق وإن كان الكسب مستفادا بالسبب الذي وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الأذن ولا يصرف نصيب غير الأذن وأما إذا لم يعلم حال الكسب الذي حدث هل هو بالسبب الذي وجب به الدين أو بسبب آخر غير السبب الذي وجب به الدين وقد اختلف الموليان في ذلك فقال الساكت حصل الكسب لا بالسبب الذي وجب به الدين بأن قال استفادته بالهبة لا بالتجارة وأنه يبتنا نصفان وقال الأذن مع العبد لا بل استفادته بالتجارة التي هي سبب وجوب الدين والكل مصروف إلى الدين فالقول قول المولى قياسا وفي الاستحسان القول قول العبد كذا في المغني * وإن كان في يده مال أصابه من تجارته فقال الذي لم يأذن له أنا آخذ نصف هذا المال فليس له ذلك ولكن يعطى منه جميع دين الغرماء فان بقي بعد ذلك شيء أخذ كل واحد من المولين نصفه وارزاد الدين على ما في يديه كانت الزيادة في نصيب الذي أذن له خاصة من الرقبة وكذلك ما قرره العبد من غصب واستهلاك مال أو غيره ولو استهلك ما لا تثبت يئنة مكان ذلك في جميع رقبته بمنزلة ما لو استهلكه قبل أذن أحدهما كذا في المبسوط * وإذا كان العبد بين رجلين أذن له أحدهما في التجارة فاشترى وباع ومولاه الذي لم يأذن له يراه ولم ينهه كان هذا إذا لم يله في التجارة فان كان الذي لم يأذن أنى أهل سوقه ونهاهم عن مبايعته وقال إن يبيعتموه فهو في نصيب صاحبي ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع وسكت فالقياس أن يصير نصيبه مأذونا وفي الاستحسان لا يصير نصيبه مأذونا وهذا بخلاف ما لو كان العبد كله محجورا وقد نهى أهل السوق عن المبايعه معه ثم رآه يتجر وسكت فانه يصير مأذونا وإن سبق هذا السكوت نهى عن التجارة كذا في المحيط * ولو أذن له أحد المولين في التجارة واتى الآخر إلى أهل سوقه ونهاهم عن مبايعته ثم إن الذي لم يأذن له اشترى نصيب صاحبه منه فقد صار العبد محجورا عليه فان رآه المشتري يبيع ويشتري فلم ينهه فهذا الأذن منه له في التجارة كذا في المبسوط * ولو قال أحدهما لشريكه أئذن له في نصيبك أو قال في نصيب ففعل فهو أذن في جميعه كذا في التتارخانية * ولو كان العبد بين رجلين فأذن أحدهما لصاحبه في أن يكتب نصيبه فكاتبه فهذا أذن منه ما للعبد في التجارة ولكن الكتابة تقتصر على نصيب المكاتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى إن نصف كسبه للمولى الذي لم يكتب وكذلك لو وكل أحدهما صاحبه أن يكتب نصيبه فما اكتسبه العبد بعد ذلك يكون نصفه للمالك ونصفه للموكيل ولو أذن أحدهما للعبد في التجارة فلحقه دين ثم اشترى نصيب صاحبه منه ثم اشترى بعد ذلك رباغ والمولى لا يعلم به فلحقه دين فان الدين الأول والآخرة في النصف الأول ولو كان يعلم ببيعته وشراءه

دهر ما اشترى نصيب صاحبه كان هذا اذنا منه للنصف الذي اشتراه في التجارة ثم الدين الاول
 في النصف الاول خاصة والدين الاخر في جميع العبد كذا في المبسوط * واذا اذن له بعد احدى مولييه
 في التجارة فحقه دين قبل الذي اذن له اذ دينه والابنه نصيبك فيه كذا في السراجية * ولو كان العبد
 بين رجلين فكاتب احدهما نصيبه منه فهذا اذن منه لنصيبه في التجارة وللآخر ان يبطل الكتابة فان
 لحقه دين ثم ابطل الاخر الكتابة كان ذلك الدين في نصيب الذي كاتب خاصة وان لم يبطل الكتابة
 حتى رآه يشترى ويبيع فلم يفته لم يكن ذلك منه اجازة للكتابة وله ان يبطلها وكان هذا اذنا منه له
 في التجارة فان رد الكتابة وقد لحق العبد دين يبيع كله في الدين الا ان يعديه مولاة كذا في المبسوط *
 شريك كان شركة ملك اذنا العبد هما في التجارة وادانه كل واحد منهما مائة درهم وادانه اجنبي مائة درهم
 أي باعه كل واحد منهما بالنسيئة فبيع العبد بمائة أو مات العبد عن مائة كان نصفه للملاجنبي
 والنصف بينهما ما كذا في المغني * ولو لم يكن ادانه الا احدا المولين مائة درهم والمسئلة بحالها كانت
 المائة بينه وبين الاجنبي اثلاثا للمولى الذي ادانه ثلثا ما وللاجنبي ثلثها وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى للمولى الاول ربعها وللاجنبي ثلاثة أرباعها كذا في السراج
 الوهاج * واذا كان رجلان شريكين شركة مفاوضة أو شركة عنان وبينهما عبد ليس من شركتهما
 فادانه احدهما مائة درهم عن شركتهما وادانه اجنبي مائة ثم مات العبد وترك مائة أو يبيع بمائة
 فلللاجنبي ثلثها وللشريكين ثلثها ولو كانت شركتهما شركة عنان والعبد من شركتهما فادانه مائة درهم
 من شركتهما وادانه اجنبي مائة درهم كان ثلثا المال للاجنبي وثلثه بين المولين نصفين ولو كان
 العبد من شركتهما فادانه او ادانه احدهما مائة من شركتهما وادانه اجنبي مائة والمسئلة بحالها فالمائة
 كلها للاجنبي ولا شيء لواحد من الشريكين ههنا كذا في المبسوط * وفي جامع الفتاوى عبد بين
 رجلين مأذون له في التجارة وحقه دين ألف درهم فغاب احدهما فأتخذ الغريم المحاضر وباع نصيبه
 بسبع مائة واتخذه ثم ضرا الاخر وباع نصيبه بخمسة مائة يؤدي الى صاحب الدين ثلثا مائة تمام دينه بقي
 مائتان فيعطى الذي يبيع حصته بسبع مائة حتى يستوي في الغرم كذا في التتارخانية * واذا اذن
 الرجلان لعبد بينهما في التجارة ثم ادانه احدهما مائة وادانه اجنبي مائة ثم ان المولى الذي لم يدن العبد
 شيئا غاب وحضر الاجنبي فأراد يبيع نصيب المولى الذي ادان العبد في دينه يبيع له فان يبيع بخمسين
 درهما أخذها الاجنبي كلها فان حضر المولى الاخر فانه يبيع نصيبه للاجنبي والمولى الذي ادانه فيقسمان
 ذلك نصفين ولو كان ثمن نصيب المولى الذي ادان العبد ثوى على المشتري ويبيع نصيب الذي لم يدن
 بخمسين درهما أو بأكثر أو بأقل فان ذلك يقسم بينهما اثلاثا سهمان للاجنبي وسهم للمولى الذي ادان
 فان اختصاه كذلك ثم خرجت الخمسون الاولى أخذها الاجنبي كلها وكذلك لو كانت أكثر من خمسين
 درهما حتى تزيد على ثلثي المائة فتكون الزيادة للمولى الذي ادان ولا يرجع واحد من المولين على
 صاحبه بشيء واذا كان العبد بين رجلين فأذنا له في التجارة ثم ان كل واحد منهما ادانه مائة درهم لرجل
 آخر بأمر صاحبه وادانه اجنبي مائة ثم يبيع بمائة درهم فالمائة بين الاجنبي والمولين أثلاثا لكل
 واحد منهم ثلثها ولو كان المال الذي ادانه الموليان كل واحد من المالين بين المولى الذي ادانه وبين
 اجنبي قد أمره بادانه والمسئلة بحالها فان المائة تقسم على عشرة أسهم أربعة للاجنبي الذي ادان العبد
 وأربعة للاجنبيين الذين شاركهما الموليان في المائة ثلثين لكل واحد منهما سهمان ولكل واحد من
 المولين سهم واذا كان العبد بين رجلين وقيمتها مائة درهم فادانه اجنبي مائة فحضر الغريم فطالب دينه
 وغتاب احدا المولين فان نصيب الغائب لا يقضى فيه شيء حتى يحضر فان يبيع بمائة درهم أخذها الغريم

كلها فإذا حضر الغائب كان للذي يبيع نصيبه أن يتبعه بخمسين في نصيبه حتى يباع فيه أو يقضيه
وكذلك لو كان العبد قتل فأخذ المحاضر نصف قيمته كان الغريم أن يأخذ كله ويرجع المأذون منه
في نصيب شريكه إذا حضر وقبض كذا في المبسوط * والله أعلم

* (الباب الثامن في الاختلاف الواقع بين العبد المأذون وبين مولاه فيما في يد العبد وغيره
وفي الخصومات التي تقع بعد الحجر)

وإذا كان في يد العبد المأذون له مال فقال المولى هو مالي وقال العبد هو مالي فإن كان على العبد دين
فالقول قول العبد وإن لم يكن على العبد دين فالقول قول المولى كذا في المذخيرة * فإن كان المال
في يدي العبد وفي يدي المولى إن كان على العبد دين فهو في أيديهما فيقضي بينهما وإن لم يكن على العبد
دين فهو في يد المولى فيكون للمولى وإن كان هذا المال في يد العبد وفي يد المولى وفي يد الأجنبي
وكل واحد منهم يدعيه لنفسه إن لم يكن على العبد دين فهو بين المولى والأجنبي نصفان وإن كان على
العبد دين فالمال بينهما أثلاثا كذا في المغني * ولو كان ثوب في يد حر وعبد مأذون وكل واحد منهما
يدعيه وعظمه في يد أحدهما والاخر متعلق بطرفه فهو بينهما نصفان فإن كان أحدهما متزاهيا
أو مرتديا أو لابساً والاخر متعلقاً به أو كانت دابة فكان أحدهما راكبا عليها والاخر متسكياً بالجام
فهو للراكب واللابس ولو لم يكن هذرا كرها وكان الاخر متعلقاً بها لا يستحق الرجوع بتعلقه بها
ولو كان هذرا كرها ولم يكن الاخر متعلقاً بها كان الراكب أولى فإذا كان لأحدهما سبب يستحق
به عند الانفرد وليس للأخر مثله كان هو أولى كذا في المبسوط * ولو أن عبداً مأذوناً ومكتاتاً أو حراً
أجر نفسه من خياط ليخيط معه أو يبيع له ويشترى وكان في يده الأجر ثوب فقال الأجير هو لي وقال
المستأجر هو لي إن كان الأجير في حانوت المستأجر أو في منزله فالقول قول المستأجر وإن كان الأجير
في السكة أو في منزله فالقول قول الأجير وإن كان الأجير لا يسأله ثوباً وباقي المسئلة بحالها فالقول قوله
سواء كان في منزل المستأجر أو في السكة حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان
يقول إذا كان المتنازع فيه شيئاً ومن آلة العمل فالقول للأجير وإن كان الأجير في حانوت المستأجر
أو في منزله كذا في المغني * ولو كان عبداً محجوراً آجره مولاه لعمل من الأعمال في يده ثوب فقال
المستأجر هو لي وقال مولاه هو لي فالقول قول المستأجر سواء كان الأجير في منزل المستأجر أو في السكة
ومعنى المسئلة إذا آجره المولى لعمل من الأعمال سوى البيع والشراء حتى يقي محجوراً أما إذا آجره للبيع
والشراء يصير مأذوناً في التجارة هكذا ذكره شيخ الإسلام ولو كان المحجور لا يسأله ثوباً فالقول قول المولى
وهذا بخلاف مال المولى كان العبد المحجور راكبا على الدابة ووقع الاختلاف بين المستأجر والمولى في
الدابة حيث كان القول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو كان العبد في منزل مولاه وفي يده ثوب فقال
المستأجر هو لي وقال المولى هو لي فهو للمولى كذا في المبسوط * ولو كان العبد مأذوناً في التجارة وفي يد
العبد متاع وهو في منزل مولاه فقال هو لي وقال العبد هو لي فإن كان ذلك من تجارة العبد فهو للعبد
وإن لم يكن من تجارة العبد فهو للمولى ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل ما إذا كان المتنازع من
تجارتهما وحكى عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه ينبغي أن يقضي للمولى ولو كان المأذون لا يسأله ثوباً أو راكبا
على الدابة ووقع الاختلاف بين المولى والعبد في ذلك قضى به للعبد سواء كان من تجارته أو لم يكن
كذا في المحيط * وفي الجامع رجل وهب لعبداً نساءً هبة ثم أراد الرجوع في الهبة فقال العبد أنا
محجور وأيس لك أن ترجع علي ما لم يحضر مولاي وقال الوهاب لا بل أنت مأذون فأقام العبد البيعة

على اقرار الوهاب انه محجور تقبل بينته كذا في السارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى العبد اذا باع واشترى ولم يقبل وقت المبيعة اني مأذون او محجور فلحقته ديون ثم قال انا محجور لم يأذن لي مولاي في التجارة وقال الغرماء لا بل انت مأذون فالقول قول الغرماء استحسانا واذا جعلنا القول قول الغرماء وجعلناه مأذونا أو كان العبد أقربا لاذن صريح بالقياس أن لا يباع ما في يده من الكسب بدينه مالم يحضر المولى وفي الاستحسان يباع كسبه بدينه فان فضل شيء من دينه بعد ما يبيع كسبه لا تباع رقبته بذلك قياسا واستحسانا لم يحضر المولى ولو أن الغرماء أقاموا البينة أن العبد مأذون له في التجارة والعبد يحجور والمولى غائب فانه لا تقبل بينتهم حتى لا تباع رقبته العبد بالدين وان أقر العبد بالاذن وباع القاضي كسبه وقضى دين الغرماء ثم جاء المولى وأنكر الاذن فان القاضي يسأل الغرماء البينة على الاذن فان أقاموا بينة على ذلك والاردو على المولى جميع ما قبضوا من ثمن اكسابه ولا تنقض البيوع التي جرت من القاضي هذا اذا ادعى العبد المحجور اني محجور فان ادعى المشتري ان العبد محجور عليه وقال لا ادفع اليه المبيع لانه يتأخر حتى الى ما بعد العتق فقال العبد انا مأذون فالقول في ذلك قول العبد ولا يمين عليه ويجبر البائع على دفع ما باع من العبد اليه ويأخذ الثمن من العبد وكذلك لو اشترى رجل من العبد شيئا ثم المشتري قال ان العبد كان محجورا عليه وقال العبد انا مأذون فالقول قول العبد بلا يمين فان قال المشتري انا اقيم البينة انه محجور عليه لا تقبل هكذا ذكر في الكتاب قالوا وهذه المسئلة على روايتين أو على القياس والاستحسان كذا في المغني * فان أقر العبد بين يدي القاضي انه كان محجورا عليه وقت البيع فان القاضي يرد البيع فان حضر المولى بعد ذلك وكذب العبد فيما قال وقال كنت أذنت العبد في البيع والشراء جاز النقص الذي جرى بين العبد وبين المشتري فان أجاز المولى بعد ذلك يبيع العبد كانت اجازته باطلة ولو كان القاضي لم ينقض البيع حين أقر العبد بكونه محجورا عليه حتى حضر المولى وأجاز البيع جاز كذا في المحيط * ولو كان العبد هو المشتري فقال البائع لا أسلم اليك شيئا لانك محجور وقال انا مأذون كان القول قول العبد فان أقام البائع بينته على أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يتقدم الى القاضي بعد الشراء لم تقبل بينته واذا كان الرجل يشتري ويبيع فلحقته ديون ولا يدري حاله انه عبد أو حر ثم قال بعد ذلك انا عبد فلان وصدقه فلان في ذلك وقال هو عبدى وانه محجور عليه وقال الغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه حتى يصير عبد العلان ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا تتأخرو ديونهم الى ما بعد العتق ثم قال ويبيع هذا العبد ويأخذ الغرماء ديونهم من ثمنه كذا في المغني * واذا وجب للعبد المأذون على رجل دين من بيع أو اجارة أو قرض أو استهلاك أو كان أودع عند رجل وديعة ثم حجر عليه المولى فالخصم في ذلك كله العبد فان دفع الغرماء الدين الى العبد بريء سواء كان على العبد دين أو لم يكن وان دفع الى المولى ان لم يكن على العبد دين بريء عن الثمن استحسانا وان كان على العبد دين لا يبرأ عن الثمن كذا في المحيط * وان مات العبد بعد ما حجر عليه كان للمولى ان يخصم في ديونه سواء كان على العبد دين أو لم يكن وهل له أن يقبض ديونه ان لم يكن عليه دين له أن يقبض وان كان عليه دين ليس له أن يقبض كذا ذكر المسئلة في مأذون الاصل وذكر في وكالة الاصل أن له القبض بعض مشايخنا قالوا ليس في المسئلة اختلاف الروايتين هنا ذكر في المأذون محمول على ما اذا لم يكن موثوقا به لكن يقدر على التقاضي وما ذكر في الوكالة محمول على ما اذا كان موثوقا به وان لم يمت العبد بعد ما حجر عليه المولى لكن أخرجه المولى عن ملكه فالخصم في ذلك المولى وهل له أن يقبض فالمسئلة على التفصيل الذي ذكرنا فان أعتق المشتري العبد فالخصم فيه هو العبد كذا في المغني * واذا أذن لعبد في التجارة فباع من رجل عبد لو قبض الرجل منه العبد

ودفع اليه الثمن ثم ان المولى تجر عليه فوجد المشتري بالعبد عيبا فالحصم في ذلك العبد المحجور فان اقام المشتري البينة على العبد رد عليه وللمشتري ان يحبس المشتري الى ان يستوفي الثمن وان لم يمكن في يد العبد المحجور مال فعليه دين بدئ بالعبد المردود فيباع ويعطى ثمنه للمشتري فان فضل من ثمن العبد المردود شي فهو لغرماء المحجور وان نقص شارك المشتري غرماء المحجور وعليه في رقبته فيباع لهم جميعا ولو ان المشتري لم يحبس العبد المشتري للثمن بل دفعه الى المحجور ثم جاء بعد ذلك يطالب الثمن فهو اسوة الغرماء المحجور في رقة العبد المردود وفي رقة المحجور ولو لم تكن للمشتري بينة فطالب عمن المحجور حلف القاضي المحجور على البتات بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع وما به هذا العيب كذا في المحيط * ولو ان العبد المحجور لم ينكر العيب بل اقر به بين يدي القاضي فان كان عيبا لا يحدث مثله رده القاضي على المحجور وان كان يحدث مثله فالعاضى لا يرد عليه باقراره الا ان العبد بعدما اقر بالعيب لا يبقى خصما للمشتري فيخاصم المشتري المولى ويقيم عليه البينة بالعيب ويرد العبد اليه كذا في المغنى * وان لم تكن للمشتري بينة واراد ان يحلف المولى حلفه على العلم فان نكل أو اقر بعيب رد العبد على المولى فبعد ذلك يتظر ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله يصح الرد في حق غرماء المحجور وان كان عيبا يحدث مثله وكذب غرماء المحجور والمولى فيما اقر به من العيب يصح الرد في حقهم مادون الغرماء ويبيع العبد المردود في دينه وأعطى ثمنه للمشتري فان فضل شي على ثمنه الا قول كان لغرماء المحجور كذا في المحيط * وان نقص كان النقصان في رقة المحجور لانه اذا بيع المحجور يبدأ من ثمنه لغرماء المحجور فان فضل من ثمن المحجور شي بعد قضاء دينه كان الفضل للمشتري وان لم يفضل فلا شي للمشتري وان لم يكن على العبد دين كان ثمن المردود في رقة المحجور والمردود يباع فيه وان حلف المولى على العيب لم يرد العبد فاذا اعتق المحجور الا ان رد العبد عليه كذا في المغنى * والله أعلم

(الباب التاسع في الشهادة على العبد المأذون والمحجور والصبي والمعتوه) *

العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى كذا في فتاوى قاضي خان * واذا شهد شاهدان على عبد مأذون بنصب اغتصبه أو ببيعة استملكها أو بجهدها أو شهدا عليه باقراره بذلك أو شهدا عليه ببيع أو شراء أو اجارة أو انكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت الشهادة على العبد وقضى القاضي عليه بذلك ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه وشهد شاهدان باستهلاك مال أو بنصب اغتصبه حال غيبة المولى لا تنبيل شهادتهما ولا يقضى على العبد بشي قالوا معنى المسئلة ان الشهادة لا تقبل في حق حكم يرجع الى المولى وهو بيع رقة العبد انما تقبل في حق حكم يرجع الى العبد حتى يؤخذ به بعد العتق وكما تشترط حضرة المولى ههنا تشترط حضرة العبد كذا في المغنى * ولو شهد الشهود على عبد محجور بنصب أو اتلاف أو دية أو مضاربة ان شهدوا بما عينة ذلك لا بالاقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالنصب اذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف الدية والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * وان كان الشاهدان شهدا على المحجور باقراره بذلك والمولى حاضر أو غائب لم يقض عليه بشي من ذلك حتى يعتق فاذا اعتق لزمه ما شهدا به ولو شهدوا عليه بقتل رجل عمدا أو قذف محصن أو زنى أو شرب خمر والعبد جاحل لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى حال غيبة المولى ولو شهدوا على اقرار العبد بهذه الاشياء حال غيبة المولى ففيما يعمل فيه الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة وفيما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالتصاص وخذل القذف تقبل كذا في المغنى * والصبي الذي اذن له أبوه في التجارة أو وصى أبيه

بمستزلة العبد المأذون تسمع عليه البيعة فيما كان من ضمان التجارة وان كان الاذن غائباً وكذلك
 الجواب في المعتوه المأذون كذا في المحيط * ولو شهد واعلى صبي مأذون أو معتوه مأذون يقتل عمداً
 أو قذف أو شرب خمر أو زنى ففي القذف والشرب والزنى لا تقبل شهادتهم وان كان الاذن حاضراً
 وفي القتل ان كان الاذن حاضراً تقبل شهادتهم ويقضى بالدية على العاقلة وان كان غائباً لا تقبل
 وان كان الشهود شهدوا على اقرار الصبي أو المعتوه ببعض الاسباب التي ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء
 كان الاذن حاضراً أو غائباً كذا في الذخيرة * ولو شهد واعلى العبد المأذون بسرقة عشرة
 دراهم أو أكثر وهو مجنون كان مولاه حاضراً قطع عندهم جميعاً وان كان غائباً ضمن السرقة ولم يقطع
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في المغنى * ولو شهد وابسرقة أقل من عشرة تقبل شهادتهم
 كان مولاه حاضراً أو غائباً كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شهد واعلى اقراره بسرقة عشرة دراهم
 أو أكثر والعبد يجحد قضي القضاة عليه بالضمنان ولا يقطعه وان كان المولى حاضراً كذا في المغنى *
 ولو شهد وابسرقة عشرة دراهم على العبد المحجور وهو مجنون لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورد
 العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمنان ولو شهد واعلى اقرار العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم فالقاضي
 لا يقبل هذه البيعة ولا يقضى عليه بالقطع ولا بالمال وان كان المولى حاضراً يريد بقوله لا يقضى عليه
 بالمال في حق المولى حتى لا تباع رقبته فيه انما يؤخذ به العبد بعد العتق كذا في المحيط * وتقبل
 الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون بسرقة عشرة دراهم وان كان الاذن غائباً ولا تقبل
 الشهادة على اقراره ما بالسرقة أصلاً كذا في فتاوى قاضي خان * واذا أذن المسلم لعبد الكافر
 في التجارة فاشترى خيراً أو خنزيراً فهو جائز وكان عليه دين أو لم يكن ولو اشترى مائة أو دماً أو بايع
 كافراً برباه أو باطل ولو شهد عليه كافران بغصب أو ودعة مستهلكة أو بيع أو اجارة أو شهد واعلى
 اقراره بذلك وهو مولاه يكران ذلك فشهادتهما جائزة استحساناً وكذلك الصبي الكافر يأذن له وصيه
 المسلم أو جده أو أبيه في التجارة وان كان العبد المأذون مسلماً ومولاه كافراً لم تجز شهادة الكافرين
 على العبد بشئ من ذلك وان لم يكن عليه دين وان شهد الكافران على العبد المحجور الكافر بغصب
 ومولاه مسلم فشهادتهما باطلة فان كان مولاه كافراً فشهادتهما جائزة واذا أذن المسلم لعبد الكافر
 في التجارة فشهد عليه كافران بجناية خطأ أو بقتل عمداً أو بشرب خمر أو بقذف أو شهد عليه أربعة
 من الكافرين بالزنى وهو مولاه منكران لذلك فالشهادة باطلة وكذلك لو كان العبد مسلماً
 والمولى كافراً واذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بسرقة عشرة دراهم أو أقل
 قضي عليه بضمنان السرقة وان كان المولى حاضراً أو غائباً لم يقطع ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً كانت
 شهادتهما باطلة واذا أذن المسلم لعبد الكافر في التجارة فشهد عليه كافران لمسلم يدين ألف
 درهم والعبد يجحد وعليه ألف درهم دين مسلم أو كافراً فشهادتهما عليه جائزة وان كان صاحب
 الدين الأول مسلماً فان كان صاحب الدين الأول كافراً يبيع في الدينين وان كان مسلماً يبيع العبد
 وماني يدين الدين الأول حتى يسد توفى جميع دينه فان فضل شئ فهو للذي شهد له الكافران
 ولو ادعى عليه مسلمان كل واحد منهما ألف درهم فشهد لا حدهما مسلمان وشهد لا حدهما كافراً يدين
 كافران فان القاضى يقضى بالدين كله عليه فيبداً بالذي شهد له المسلمان فيقضى دينه فان بقي
 شئ كان للذي شهد له الكافران ولو صدق العبد الذي شهد له كافران اشتركا في كسبه وثمن رقبته
 كذا في المبسوط * ولو شهد لمسلم كافران أو كافراً مسلماً تحاصوا ولو كان أرباب الدين ثلاثة
 مسلمان وكافراً فشهد للكافر مسلمان ولا أحد المسلمين كافران ولا أحد المسلمين يبيع العبد

بدى بدين اللذين له ما يئنه مسلمة ويقتسمان نصفين ثم ما أخذه الكافر بناصفه المسلم الذي له يئنه
 كافرة كذا في المغنى * ثم لا يكون للمسلم أن يأخذ من يده هذا الذي شهد له الكافر ولو كان أحد الغرماء
 مسلماً شهد له كافران والآخرا كافران شهد لكل واحد منهما كافران بدى بدين المسلم فان بقي شيء
 بعد دينه كان بين الكافرين ولو كان العبد مسلماً والمولى كافراً والغرماء رجلين أحدهما مسلم شهد له
 كافران والآخرا كافر شهد له مسلمان والعبد يحد ذلك فان لقاضي يطل دعوى المسلم الذي شهد له
 كافران ويبيع العبد للآخر في دينه فيوفيه حقه فان بقي شيء من ثمنه فهو للمولى وكذلك لو كان العبد
 محجوراً عليه في هذا الفصل كذا في المبسوط * ولو كان المولى مسلماً والعبد كافراً محجوراً عليه فشهد
 عليه كافران مسلم انه غصب ألف درهم وشهد مسلمان لكافرا به غصب ألف درهم قضى للكافر بألف
 درهم ثم شاركه المسلم فيها بقيمة دين المسلم على العبد يأخذ منه بمدا العتاق كذا في المغنى * وإذا أذن
 المسلم لعبده الكافر فشهد عليه كافران بدين ألف درهم لمسلم أو كافراً بقرار أو غصب وقضى القاضي
 بذلك فباع العبد بألف درهم فقضاها الغريم ثم ادعى على العبد دين ألف درهم كانت عليه قبل أن يباع
 العبد فان أقام على ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي يأخذ الألف من الغريم الذي شهد له الكافران
 فيدفعها إلى هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان الثاني كافراً أخذ منه نصف ما أخذ الأول
 ولو كان الأول كافراً وشاهداه مسلمين والثاني مسلماً أو كافراً أو شاهداً كافرين فانه يأخذ من الأول
 نصف ما أخذه وإذا أذن الرجل لعبده الكافر في التجارة فباع واشترى ثم أسلم فادعى عليه رجلان
 ديناً فحجما أحدهما بشاهدين كافرين عليه بألف درهم دين كانت عليه في حال كفره وجاء الآخر
 بشاهدين مسلمين عليه بمثل ذلك والمدعيان مسلمان أو كافران والمولى مسلم أو كافراً فشهادة المسلمين
 جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران وإذا أذن الرجل لعبده الكافر في التجارة وهو مسلم أو ذمى
 فشهد عليه مسلمان مسلم بدين وشهد عليه ذمى مسلم بدين وشهد عليه مستأمنان مسلم بدين فان
 القاضي يطل شهادة المستأمنين ويقضى عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم يبيع العبد فيبدأ بدين
 الذي شهد له المسلمان فإذا أخذ المسلم حقه وبقي شيء كان للذي شهد له الذميان فان بقي شيء بعد دينه
 كان للمولى وكذلك لو كان المولى حربياً ولو كان المولى وعبداه حربيين والمسئلة بحالهما فقضى بالدين كله
 على العبد ويبيع فيه فيبدأ بالذي شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميان ثم ما فضل يكون للذي
 شهد له الحربيان فان كان أصحاب الدين كلهم أهل ذمة والمسئلة بحالهما فخص في ثمنه الذي شهد له
 المسلمان والذي شهد له الذميان فان فضل شيء فهو للذي شهد له الحربيان ولو كان أصحاب الدين
 كلهم مستأمنين فخصوا جميعاً في دينهم ولو كان المولى مسلماً أو ذمياً والعبد حربياً دخل بأمان
 فاشترى هذا المولى من مولا وأذن له في التجارة والمسئلة بحالهما فبشره شهادة الحربيين عليه بشيء وإذا
 دخل الحربى دارنا بأمان ومعه عبده فأذن له في التجارة جازت شهادة المستأمنين عليه بالدين
 كما يجوز على مولا كذا في المبسوط * ولو شهد أسلم حربياً بدين ألف درهم على عبدنا حربى دخل
 دارنا بأمان وشهد لزمى ذمى بدين ألف درهم وشهد لحربى مسلمان بدين ألف فبيع بألف يكون بين
 الحربى والذى نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحربى كذا في المغنى * ولو كانت شهود الذمى
 حربيين وشهود المسلم ذميين والمسئلة بحالهما كان الثمن بين المسلم والحربى نصفين ثم يأخذ الذمى نصف
 ما أصاب الحربى كذا في المبسوط * ولو شهد مسلمان للذى والذميان للحربى والحربى للمسلم كان
 بين الذمى والحربى نصفين ثم يأخذ المسلم نصف ما أخذه الحربى كذا في المغنى * وإذا لحق العبد بدين

فقال مولاه هو محجور عليه وقال الغرماء هو مأذون له فالقول قول المولى فان جاؤا بشاهدين على الاذن فتشهد أحدهما ان مولاه أذن له في شراء البر وشهد الاخر أنه أذن له في شراء الطعام فتشهادتهما جائزة ان كان الدين من غير هذين الصنفين فان شهدا أحدهما أنه أذن له في شراء البر وشهد الاخر أنه رآه يشتري البر فلم ينهه فتشهادتهما باطلة ولو شهدا أحدهما أنه رآه يشتري الطعام فلم ينهه فتشهادتهما باطلة ولو شهد أنه رآه يشتري البر فلم ينهه كان الشراء جائزا وكان العبد مأذونا له في التجارة كذا في المبسوط * والله أعلم

الباب العاشر في البيع الفاسد من العبد المأذون وفي الغرور في العبد المأذون والصبي المأذون

قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا اذن الرجل لعبده في التجارة فباع جارية أو غلاما أو متاعا أو غير ذلك بيعا فاسدا وقبض المشتري فأعتق الجارية والغلام أو باع ذلك كله وذلك جائز من المشتري وعليه القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى العبد من جارية أو غلام أو متاع شراء فاسدا فقبضه فباعه من غيره جازوا اذا اشترى العبد المأذون جارية أو غلاما بيعا فاسدا وقبضه فأغل الغلام أو الجارية عند المأذون غلة بأن أجر العبد نفسه أو وهبت له هبة فقبلها هل تسلم للمأذون قال ان تقرر ملك المأذون في العبد والجارية بأن باع من غيره أو هلك عنده حتى ضمن القيمة للبائع فان الغلة تسلم للمأذون وان لم يقرر ملك الغلام والجارية عنده بأن رد العبد أو الجارية على البائع ذكر أنه ترد الغلة على البائع من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب أنه اذا رد المأذون الجارية أو الغلام على البائع على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تسلم الغلة للمأذون ولا يرد لها على البائع واذا رد الاصل ورد الغلة مع الاصل الى البائع هل يتصدق البائع بالكسب ان كان البائع حرافا نه يتصدق بالكسب عندهم جميعا وان كان عبدا مأذونا لا يتصدق بذلك واذا لم يتصدق بذلك المأذون ذكر أنه كان عليه دين فقطى من ذلك دين الغرماء طاب للغرماء ذلك وان لم يكن عليه دين وأخذ المولى قال أحب الى أن يتصدق بها الا ان المولى لو كان هو البائع فانه يلزمه التصدق بالغلة ومتى كان المأذون هو البائع قال يستحب للمولى التصدق ثم هذا الذي ذكرنا اذا أجر العبد المشتري نفسه أو وهبت له هبة حتى كان من كسبه فأما اذا أجره المأذون فان الكسب يسلم للمأذون على كل حال كذا في المغنى * واذا اذن الرجل لعبده في التجارة فباع العبد جارية بجارية بيعا فاسدا من رجل وقبضها الرجل ثم ان المشتري باعها من غيره ودفعها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول حتى يجب للمشتري من المأذون الثمن على الاجنبي وعلى المشتري من المأذون القيمة للمأذون سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه واذا باعها من العبد المأذون الذي اشترى منه ودفعها اليه كان هذا نقضا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري على المأذون ثمن ويبرأ من الضمان سواء كان على المأذون دين أو لا دين عليه واذا باعها من مولى المأذون ودفعها الى المولى فان لم يكن على المأذون دين كان نقضا للبيع الاول فأما اذا كان على المأذون دين فان البيع الثاني يكون جائزا حتى يجب الثمن للمشتري على المولى ويضمن المشتري من المأذون قيمة التجارة للمأذون واذا باع من عبد آخر للمولى مأذون ودفعها اليه هل يكون نقضا للبيع الاول فان كان عليه ما دين كان البيع جائزا ولا يكون نقضا للبيع الاول وان كان على أحدهما دين اما على الاول واما على الثاني فانه لا يكون نقضا أيضا وان لم يكن عليه ما دين كان نقضا للبيع الاول متى دفعه الى العبد الثاني الا انه متى دفعه الى الب الثاني لا يبرأ المشتري من المأذون عن الضمان ما لم يدفعه الى المأذون الاول أو الى المولى فان لم يدفع العبد الاخر الجارية الى

المأذون ولا الى المولى بقي المشتري ضامنا حتى لو هلكت البجارية في يد العبد الثاني ضمن المشتري من
 المأذون قيمة البجارية وان باعها من المأذون بيعا صحيحا ولم يدفعها اليه بقي ضامنا كذا في المحيط * واذا
 باعها من مضارب المأذون فهو جائز وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى العبد دين أو لادين
 عليه ولو باعها من ابن المولى أو أبيه أو مكاتبه أو باعها من المولى لابن صغير له في عياله فهو كله سواء
 وكذلك لو أن اجنبيا وكل المولى بشرائها فاشترها له أو وكل المأذون بشرائها فاشترها كانت البجارية
 للأمر وكان الثمن على العبد للمشتري ويرجع به العبد على الأمر والعبد على المشتري قيمة البجارية
 فتكون القيمة قصاصا بالثمن ويرجع العبد على الأمر بما أدى عنه من الثمن ولو كان المأذون البائع
 هو الذي وكل انسانا بشرائها من المشتري له ففعل وقبضها فهو نقض للبيع العاسد فكأنه اشترها
 بنفسه وان كان المولى هو الذي أمر رجلا بشرائها فلهذا وشراء المولى بنفسه سواء في الفرق بينهما اذا
 كان على العبد دين أو لادين عليه وان قتلها المأذون في يد المشتري فهو نقض للبيع وكذلك لو كان
 حفر بئر في الطريق قبل البيع أو بعده فوقعت البجارية فيها أو حدث بها عيب من ذلك ولم ينعها
 المشتري منه حتى ماتت من حفره فهو فسخ للبيع وان كان المولى هو الذي فعل ذلك ولادين على العبد
 فهو كذلك فان كان عليه دين فالمولى غير متمكن من استرداده في هذه الحالة فيكون هو كاجنبي
 آخر فيما فعله فعلى عاقبته قيمته في ثلاث سنين اذا حدث الموت من فعله وان كان حدث العيب من فعله
 والموت من غيره ضمن المشتري قيمتها بسبب القبض وتعذر الرد عليه ويرجع على المولى بتقصان العيب
 في ماله حالا وان وقعت في بئر حفرها المأذون في دار من تجارته ماتت أو في بئر حفرها المولى في ملكه
 لم يكن ذلك نقضا للبيع كذا في المبسوط * ومن قال للناس هذا عبدي وقد أذنت له في التجارة فباعوه
 ووجبت عليه ديون ثم استحقه رجل فان أقر المستحق انه كان أذن له في التجارة فان العبد بقي مأذونا
 ويباع في الدين وان أنكر الاذن لا يلحق العبد من الدين شيء في الحال الا ان المستحق عليه يغرر الاقل
 من الدين ومن القيمة للغرماء حيث أمرهم بالمبايعه معه عند اضافته الى نفسه وقد غررهم ولم يقل عبدي
 أو لم يقل فباعوه لا يغرر لهم شيئا لانه لم يغررهم هكذا في شرح الطحاوي * ثم في حكم الغرر لا فرق بين
 من سمع هذه المقالة وعلم بها وبين من لم يسمع ولم يعلم اذا كان الا أمر قال ذلك في عامته أهل السوق ولو أن
 هذا الرجل حين جاء الى أهل السوق قال هذا عبدي فباعوه في البز فقد أذنت له في ذلك فباعه أهل
 السوق في غير البر ثم ظهر انه حر أو مستحق كان للذي باعه في غير البز ان يضمن المولى الاقل من قيمته
 ومن الدين وكان قوله في البر لغوا من الكلام كذا في المحيط * واذا أذن لعبده في التجارة ولم يأمر
 بما يعته ثم ان المولى أمر رجلا بعبته أو قوما بأعيانهم بما يعته فباعوه وقوم آخرون وقد علموا بأمر المولى
 فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مديرا فللذين أمرهم المولى بما يعته عليه الاقل من حصتهم من قيمة
 العبد ومن دينهم وأما الآخرون فلا شيء لهم على المولى من ذلك ولو كان أمر قوما بأعيانهم بما يعته في البر
 فباعوه في غيره أو فيه فهو سواء والضمنان واجب لهم على الغار وان أتى به الى السوق فقال فباعوه
 ولم يقل هو عبدي فلحقه دين ثم استحق أو وجد حرا أو مديرا لم يكن على الأمر شيء ولو كان أتى به الى
 السوق فقال هذا عبدي فباعوه في غيره ثم لحقه دين لم يضمن المولى شيئا ولكن الغلام يبيع في الدين
 وكذلك لو كان أعتقه بعد الاذن ثم لحقه دين ولو باعه بعد الاذن ثم باعه فليحقه دين لم يكن على
 الأمر منه شيء ولو جاء به الى السوق فقال هذا عبدي فباعوه وقد أذنت له في التجارة فباعوه ثم استحق
 أو وجد حرا والذي أمرهم بما يعته عبدا مأذون أو مكاتب أو وصي مأذون له في التجارة فلا ضمان على
 الأمر في ذلك ان علم الدين فباعوه بحال الأمر ولم يعلموا فان كان الأمر مكاتب جاء بأمته الى السوق فقال

هذه أمي فبايعوها فقد أذنت لها في التجارة فلحقها دين ثم علم أنها قد ولدت في مكاتبه قبل أن يأذن لها
فلا غرماء أن يضمنوا المكاتب الأقل من قيمتها أمة ومن دينهم كذا في المبسوط * وإذا قال لأهل
السوق هذا عبدي فبايعوه فقد أذنت له في التجارة فبايعوه ثم لحقه دين ثم استحق العبد رجل وقد كان
المستحق أذن لهذا العبد في التجارة قبل أن يأتي الذي كان العبد في يديه فإن العبد يباع فيه إلا أن
يفديه المولى ولا ضمان على الأمر بالمبايعه وإن ظهر أنه كان مديراً للمستحق مآذونه في التجارة فلا غرماء
أن يضمنوا إلا أمر الأقل من قيمة قنائه من الدين كذا في المحيط * ولو كان عبداً محجوراً عليه لغيره فأقني به
هذا إلى السوق وقال هذا عبدي فبايعوه ثم أذن له موله في التجارة فلحقه دين بعد ذلك لم يكن على الغار
صمان ولو كان لحقه دين ألف درهم قبل أن يذن موله في التجارة وألف درهم بعد أن يذن له على الغار
الأقل من الدين الأول ومن تصف قيمة العبد وإذا أتى الرجل بعبده إلى السوق فقال هذا عبدي فلان فقد
وكانى بأن أذن له في التجارة وإن أمركم بمبايعته وقد أذنت له في التجارة فبايعوه فاشترى وباع فلحقه دين
ثم حضر موله وأنكر التوكيل فالوكيل ضامن الأقل من الدين ومن القيمة ولو وجد العبد حراً أو استحقه
رجل أو كان مديراً لموله فالوكيل ضامن أيضاً ويرجع به على الموكل إن كان أقرب التوكيل الذي أذناه
وإن أنكر التوكيل لم يرجع عليه بشئ إلا أن يثبت بالبينة وإن قال هذا عبدي أنتي وهو صغير في عيالي
فبايعوه فلحقه دين ثم استحق أو وجد حراً ضمن الأب الأقل من قيمة العبد ومن الدين وكذلك وصى
الأب والجد فأما الأم والأخ وما أشبههم فإن فعلوا شيئاً من ذلك لم يكن غروراً ولم يلحقه ضمان كذا
في المبسوط * وإذا أتى الرجل بصبي إلى أهل السوق وقال هذا ابني فبايعوه فقد أذنت له في التجارة
والصبي يعقل البيع والشراء فبايعوه ولحقه من ذلك دين ثم إن رجلاً أقام بيعة أن هذا الصبي ابنه ولم يكن
المستحق أذن له في التجارة فإنه لا يلزم الصبي شئ إلا في المحل ولا بعد البلوغ بخلاف العبد المحجور حيث
يؤخذ بضمن القول بعد العتق إلا أن الغرماء يرجعون على الأمر بالمبايعه يديونهم كذا في المحيط * ولو
أتى بعبده إلى السوق فقال هذا عبدي وهو مديراً فبايعوه فلحقه دين ثم أقام رجل البيعة أنه مديراً بطل
عن المدير الدين حتى يعتق ولا ضمان على الغار من قيمة رقبته ولا من كسبه ولو قتل المدير في يدي الذي
استحقه ضمن العار قيمته مدير الغرماء ولو أتى بجارية إلى السوق فقال هذه أمي فبايعوها فلحقها دين
يحيط برقبته ثم ولدت ولداً فاستحقها رجل وأخذها وولدها ضمن العار قيمتها وقيمة ولدها فإن كانت قيمتها
يوم استحق أكثر من قيمتها يوم أمرهم بمبايعتها أو أقل ضمن الغار قيمتها يوم استحق ولو أقام الغار البيعة
على المستحق أنه قد أذن لها في التجارة قيل أن يعرهم أو بعد ما غرهم قيل أن يلحقه دين برئ من الضمان
كذا في المبسوط * والله أعلم

❦ (أب الحادي عشر في جنابة العبد المأذون وحنابة عبده والجنابة عليه) ❦

إذا جنى المأذون على حراً وعبداً جنابة خطأ وعليه دين قيل لموله ما دفعه بالجنابة أو أفده فإن اختار
الفداء فقد طهر العبد من الجنابة فبقى حق الغرماء فيه فيباع في دينهم وإن دفعه بالجنابة أتبعه الغرماء
في أبدي أصحاب الجنابة فبايعوه في دينهم إلا أن يفديه أولياء الجنابة كذا في المبسوط * ثم إذا بيع العبد
للغرماء بعد ما دفع إلى أولياء الجنابة لا يكون لأولياء الجنابة بعد ذلك أن يرجعوا على المولى بشئ
بخلاف ما إذا كانت الجنابة من المأذون قبل محو الدين وبيع العبد للغرماء بعد ما دفع إلى أولياء
الجنابة حيث يكون لأولياء الجنابة أن يرجعوا على المولى بقيمة المأذون كذا في المحيط * ولو جنى عبداً
من عبيد المأذون فقتل رجلاً حراً أو عبداً خطأ فإنه مخاطب العبد المأذون بالدفع أو الفداء لا المولى
كذا في المعنى * وإذا كانت للمأذون جارية من تجارة فقتلت خطأ فإن شاء المأذون دفعها وإن شاء

فإذا ما كان عليه دين أو لم يكن ذلك كانت الجنابة بنفسه وخيمته الحنافية الفقه درهم فقد أجازها المأذون بمقتضى
 الآية فهو جائز فى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز فى قولهما وإن كانت الجنابة محمدا
 فوجب القصاص على من أفسد المأذون جاز وإن تكن المأذون هو المأذول فصالح عن نفسه وعليه دين
 وليس عليه دين لم يجز الصلح كذا فى المبسوط * وإذا أفسد القاضى صلحه عن نفسه ليس لولى القتل
 أن يقتل العبد ولا يرجع عليه بشئ * ما لم يمتحن حتى يعتق ذلك كذا فى المحيط * ولو قتل العبد رجلا
 محمدا وعليه دين فصالح المولى على أن يجعل العبد لا حساب له أية بمقتضى ما لم يجز وليس لهم أن يقتلوه
 وقد سقط القصاص ويبيع فى الدين فإن فضل شئ كان لصاحب الجنابة والأقلا شئ له كذا فى المغنى *
 ولو كان المأذون دار من تجارتهم فوجد فيه قاتل وعليه دين أو لادى عليه فالدية على عاقلة المولى
 فى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لم يكن على العبد دين
 محيط بذلك وإن كان عليه دين محيط فى القياس لا شئ على عاقلة المولى ولكن يحاطب بدفع
 العبد أو الأنداء ولو لكنه استحسن وجعل الدية على عاقلة المولى وعلى هذا الوشهد على المأذون فى حائط
 من هذه الدار ما شئ فلم يقتضه حتى وقع على إنسان فقتله فالدية على عاقلة المولى وقالوا هذا بمنزلة
 القتل يوجد فى هذه الدار ولم يذاكر فيه يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل هو كذلك حتى جواب
 الاستحسان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو بخلاف ما إذا وقع على دابة فقتلها فإن قيمتها فى عنق
 العبد فيباع فيها أو يفديه كذا فى المبسوط * وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
 إذا كان على العبد المأذون دين فبجنى جنابة بباعه مؤلا من أصحاب الديون بدونهم إن كان يعلم
 بالجنابة فإنه يضمن ميراثه للدارش وإن كان لا يعلم بالجنابة فعليه قيمه العبد الآن لا يكون الارش
 أقل من قيمه العبد قال فان لم يتبع المولى العبد من الغرماء حتى جاء أصحاب الجنابة فدفعه المولى إلى
 أصحاب الجنابة فغير قضاء قاض فالقياس أن يضمن قيمته للغرماء وفى الاستحسان لا يضمن للغرماء
 شئ وإذا جازا للرفع ولا يضمن استحسانا كان للغرماء أن يبيعوه بدونهم إلا أن يفديه أصحاب الجنابة
 بالدين كذا فى المحيط * وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن حضر الغرماء
 وطردوا البيع بدونهم وهو عند مؤلا ولم يدفعه بالجنابة ولم يحضر صاحب الجنابة يطلب حقه وقد أقر
 المولى والغرماء بالجنابة وأخذوا به القاضى لم يتبع القاضى العبد لأصحاب الدين حتى يحضر أصحاب
 الجنابة ويدفعه لهم أو يفديه ثم يبيع للغرماء بعد ذلك حتى يستوفوا دينهم وإن رأى القاضى أن يبيع
 العبد للغرماء وأصحاب الجنابة غيب فالبيع جائز ولا شئ لأصحاب الجنابة على المولى ولا على العبد
 وقد بطلت الجنابة كذا فى المغنى * وإن باعه القاضى من أصحاب الدين أو من غيرهم بأكثر من
 الدين أعطى أصحاب الدين دينهم فإن بقي شئ من دينهم أعطى من ذلك لأصحاب الجنابة قدر أرش الجنابة
 وإن كان أرش الجنابة أكثر من قيمة العبد فإن فضل من أرش الجنابة يصر فى المولى بخلاف
 ما إذا باع المولى بغير أرش القاضى بأكثر من قيمة العبد ولا يعلم بالجنابة بأن ع العبد بخمسة آلاف
 درهم قيمة العبد ألف والدين ألف درهم إذا قضى دينه ألف درهم وبقي فى يد المولى أربعة آلاف فإنه
 يعطى لأصحاب الجنابة قدر قيمة العبد ألف درهم وإن كان أرش الجنابة أكثر من ألف درهم
 والدين ألف درهم يركون للمولى وبخلاف ما لو كان صاحب الجنابة حاضر أو دمع العبد
 إلى لى الجنابة ثم باع القاضى العبد بعد الدفع إلى صاحب الجنابة بغير أرش الغرماء وإن كان الثمن أكثر
 من دين العبد وقضى من ذلك دين العبد فإن الباقي من الثمن لأصحاب الجنابة وإن كان الباقي أكثر
 من أرش الجنابة فلا يكور للمولى من ذلك شئ كذا فى المحيط * قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمه الله

الله تعالى إذا كان العبد مأذوناً في التجارة فقتله رجل عمداً فعلى قاتله القصاص للمولى ولا شيء للعترمة
 سواء كان على العبد دين أو لا دين عليه فإن صالح القاتل من الدم على دراهم أو ذنانير أو شيء من
 العروض قليل أو كثير فصلحه جائز فيستوفي من ذلك دينهم وانقلب القصاص مالا وتعلق حق الغرماء
 بالمال فإن كان بدل الصلح دراهم أو ذنانير اقتضوه من دينهم لأنه جنس حقهم وإن كان عرضاً أو عبداً
 يبيع لهم في دينهم إلا أن يعديه المولى بجميع الدين وهذا إذا قتل العبد المأذون عمداً وعليه دين أو لا دين
 عليه وأما إذا لم يقتل العبد المأذون ولكن قتل عبداً من كسب المأذون فإن لم يكن على المأذون دين
 فلمولى أن يستوفي القصاص ولا يكون للعبد أن يستوفي القصاص كذا في المغنى * فإن صالح
 العبد المأذون عن القصاص على مال مع القاتل هل يجوز الصلح لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا
 في ظاهر الرواية وحكى عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه كان يقول بأنه يجب أن تكون المسئلة على روايتين
 على قياس الوصي فإن الوصي إذا صالح عن قصاص وجب لليتيم في النفس فيه روايتان في رواية لا
 يكون له ذلك فعلى قياس هذه الرواية يجب أن لا يجوز الصلح من المأذون وفي رواية أخرى قال في الوصي
 له الصلح فعلى قياس هذه الرواية يجب أن يجوز الصلح من المأذون كذا في المحيط * فأما إذا كان على
 المأذون دين قل الدين أو كثر فانه لا يكون للمولى ولا للغرماء ولا للعبد القصاص لا على الانفراد ولا على
 الاجتماع كذا في المغنى * وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين إلا أن تساخ القيمة عشرة آلاف
 فحينئذ ينقص منها عشرة ويكون ذلك لغرماء العبد كذا في المبسوط * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه
 الله تعالى إذا جنى عبداً جناية فقتل رجلاً خطأ فأذن له مولاه بعد ذلك في التجارة وهو يعلم بالجناية
 أولاً يعلم فاشترى العبد بعد ذلك وباع فلحقه دين فانه لا يكون هذا من المولى اختياراً للفداء ويقال
 للمولى بعد هذا إما أن تدفع أو تفدي فإن فدى بالارش لأصحاب الجناية يبيع العبد بدين الغرماء
 ولم يكن لأحد على المولى سبيل وإن لم يفد ودفع العبد إلى أصحاب الجناية كان للغرماء أن يتبعوا العبد
 فيبيعوه بدينهم إلا أن يقضى أصحاب الجناية دين الغرماء فإن قضوا دين العبد ولم يقضوا فبيع العبد
 وكان لهم أن يرجعوا على المولى بالقل من قيمة العبد ومن الدين بخلاف ما لو استخدمه المولى وهلك
 من الاستخدام فإن المولى لا يضم لأولياء الجناية شيئاً كذا في المحيط * ولو آراه يشتري ويبيع بعد
 الجناية فلم ينهه فسكوته عن النهي بمنزلة التصريح بالأذن له في التجارة كذا في المبسوط * قال فان كان
 المولى أذن له في التجارة وقيمه ألف درهم وحقه دين ألف درهم ثم جنى جناية قال المولى يدفع عبده
 بالجناية فإذا دفع وبيع بدين الغرماء لا يكون لأصحاب الجناية أن يرجعوا على المولى بقيمة العبد
 بخلاف ما لو كانت الجناية سابقة على الدين فإنهم يرجعون على المولى بقيمة العبد كذا في المحيط * وإن
 كان لحقه ألف درهم قبل الجناية وألف درهم بعد الجناية وقيمه ألف درهم ثم دفع العبد بالجناية
 يبيع في الدينين جميعاً فإن بيع أو فداء أصحاب الجناية بالدينين فإنهم يرجعون على المولى بنصف القيمة
 وهو حصصة أصحاب الدين الآخر كذا في المبسوط * وإذا قتل المأذون أو المحجور رجلاً خطأ ثم أقر
 عليه المولى بدين فهذا لا يكون منه اختياراً للفداء وإن كان عالماً بالجناية وقت الإقرار ويقال للمولى
 إما أن تدفع أو تفدي فإن فدى لأصحاب الجناية يبيع العبد بالدين للغرماء ولا يبقى لواحد منهما على
 المولى سبيل وإن لم يفده ودفع إلى أصحاب الجناية فإن الغرماء يبيعون العبد بدينهم إلا أن يفديه أصحاب
 الجناية كذا في المغنى * ثم يرجع ولي الجناية على المولى بقيمة كذا في المبسوط * ولو كان المولى أقر عليه
 بقتل رجل خطأ ثم أقر عليه بقتل رجل آخر خطأ وكذب أولياء الجناية إلا أن المولى في إقراره بالجناية
 الثانية فانه يقال للمولى ادفع العبد إلى أولياء الجنايتين أو افده بدينهم ما كان دفع العبد إليهما يرجع

أولياء الجنابة الأولى على المولى بنصف قيمة العبد فرق بين هذا وبينها إذا كان على العبد دين معروف أو ثبت باقرار المولى يحيط برقبته فأقر المولى بالجنابة على العبد أو بدين آخر فإنه لا يصح اقراره كذا في المحيط * ولو قتل العبد رجلا عمدا وعليه دين فصالح المولى صاحب الجنابة منها على رغبة العبد فان صلحه لا ينقد على صاحب الدين ولكن ليس لصاحب الدم أن يقتله بعد ذلك ثم يباع العبد في دينه فان بقي من ثمنه شيء بعد الدين كان لأصحاب الجنابة وان لم يبق من ثمنه شيء فلا شيء لصاحب الجنابة على المولى ولا على العبد في حالة رقبه ولا بعد العتق ولو لم يصالح ولكن عفا أحد ولي الدم فان المولى يدفع نصفه الى الآخر أو يفديه ثم يباع جميع العبد في الدين ولو أقر العبد بقتل رجلا عمدا وعليه دين كان مصدقا في ذلك صدقه المولى أو كذبه وان عفا أحد ولي الجنابة بطلت الجنابة كلها فيباع في الدين إلا أن يفديه المولى بجميع الدين فان فداه وقد صدق العبد بالجنابة قيل له ادفع النصف الى الذي لم يعف عنه وان كان كذبه في ذلك فالعبد كله للمولى اذا فداه بالدين كذا في المبسوط * واذا قتل العبد المأذون له في التجارة رجلا وكان عليه دين فان حضر الغرماء وأصحاب الجنابة فان القاضي يدفع الى أصحاب الجنابة ثم يتبعه أصحاب الدين في يدي أصحاب الجنابة فيبيعه ويبيعه في دينهم فيأخذون قهرا الدين وما فضل من الثمن يكون لأصحاب الجنابة هذا اذا حضروا جميعا فان حضر أصحاب الجنابة أولا كذلك يدفع اليهم ولا ينتظر حضور أصحاب الدين ولو حضر أصحاب الدين أولا فان علم القاضي بالجنابة فلا يبيعه في دينهم وان لم يعلم فباعه بطل حق أصحاب الجنابة ولا ضمان على المولى كذا في شرح الطحاوي * واذا وجد المأذون في دار مولاه قتيلا ولا دين عليه فدمه هدر وان كان عليه دين كان على المولى في ماله حالا الاقل من قيمته ومن دينه بمنزلة مالوقتل المولى بيده ولو وجد عبدا من عبيد المأذون قتيلا في دار المولى ولا دين على المأذون فدمه هدر وان كان على المأذون دين يحيط بقيمته وكسبه فعلى المولى قيمته في ماله في ثلاث سنين في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما عليه قيمته حالة وان كان الدين لا يحيط بجميع ذلك كانت القيمة حالة في قولهم جميعا بمنزلة مالوقتل المولى بيده كذا في المبسوط * أسرا العدو والعبد المأذون وأحرزوه ثم ظهر المسلمون عليه فأخذوه مولاه وكان عليه جنابة أو دين عادت الجنابة والدين وكذلك لو اشتراه رجل وأخذ مولاه بالثمن وان لم يأخذ مولاه بالثمن عاد الدين دون الجنابة واذا بيع العبد بالدين قيل يعوض الذي وقع العبد في سهمه من مال بيت المال كما لو كان العبد مديرا أو مكاتبا وقيل لا يعوض كما لو دفع العبد المديون بالجنابة ثم بيع بالدين ولو أسلم المشركون كان العبد لهم وبطلت الجنابة دون الدين وكذلك لو أدخل الكافر العبد دارا بأمان عاد الدين ولا سبيل لمولاه عليه ولو اشترى منه مولاه لم تعد الجنابة وعاد الدين كذا في المغني * ولو وجد المولى قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية المولى على عاقلته في ثلاث سنين لو رثته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما دمه هدر ولو وجد العبد قتيلا في دار نفسه ولا دين عليه فدمه هدر وان كان عليه دين فعلى المولى الاقل من قيمته ومن دينه حالا في ماله بمنزلة مالوقتل المولى في دار أخرى للمولى وذكر في المأذون الصغيران هذا استحسان سواء كان عليه دين أو لم يكن ولو وجد الغريم الذي له الدين قتيلا في دار العبد المأذون كانت دية على عاقلة مولاه في ثلاث سنين وكذلك لو كان القاتل عبدا للغريم كانت قيمته على عاقلة المولى في ثلاث سنين عبده في ذلك كعبد غيره واذا أذن المكاتب لعبده في التجارة فوجد في دار المأذون قتيلا وعليه دين أو لا دين عليه فعلى المكاتب قيمة رقبته لا ولياء القاتل في ماله حالا بمنزلة مالوقتل في دار أخرى من كسب المكاتب ولو كان الذي وجد قتيلا في دار العبد هو المكاتب كان دمه هدر كما لو وجد قتيلا في دار أخرى له وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يفرق بين المكاتب

والحر في ذلك ولو كان المأذون هو الذي وجد قبلا في داره كان على المكاتب الاقل من قيمته ومن قبله
المأذون في ماله خالا لغرامة المأذون كذا في المبسوط * والله اعلم

(باب الثاني عشر في الصبي أو المعتوه يأذن له أبوه أو وصيه أو القاضي في التجارات أو مأذون
لغيرهما وفي تصرفهما قبل الاذن) *

إذا أذن لصبي يعقل البيع والشراء يجوز تزديده أنه يعقل معشى البيع والشراء بأن عرف أن البيع
شأن ثلاث وأشراء خائب وعرف العنن التيسر من العنن الفاحش لا نقض العارة كذا في الصغير *
وإذا أذن للصبي ولاية في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المأذون إذا كان يعقل البيع والشراء حتى
ينفذ تصرفاته والتصرفات ثلاثة أنواع ضار بمحض كالأطلاق والعناق والهدية والصدقة ولا يملكه الصبي
وان أذن له الولي ونافع بمحض كقبول الهدية والصدقة فيملكه بغير إذنه وذات يمين النفع وأضرر كالبيع
والشراء والاجارة والنكاح فيملكه بالأذن ولا يملكه بدونه وولي له أبوه ثم وصي الأب ثم الجد أو الأب
ثم وصيه ثم الولي أو القاضي أو وصي القاضي فأما الأم أو وصي الأم فلا يبيع منهما الاذن له في التجارة
كذا في النكاحي * ولا يجوز إذن النعم والأخ أو والي الشرط والولي الذي لم يول القضاء كذا في المغني *
ولا يجوز إذن أخته وعمته وخالاته كذا في خزنة المفتين * وإذا صح الاذن للصبي في التجارة يظهر
هو بمنزلة الحر البالغ فيما يدخل تحت الاذن فيجوز له أن يورث نفسه وإن يتأجر لنفسه أحيوا وان يبيع
بما ورث تقاروا كان أو منقولا كما يجوز ذلك للحر البالغ وليس له أن يكتسب بملوك كاله كذا في المحيط *
في جامع الفتاوى الأب إذا أذن لابنه في التجارة فاشترى أحدهما من صاحبه يجوز وفي الوصي لا يجوز
ابن سماعة إذا أذن الرجل لابنه في التجارة ومما صغيران ثم أمر رجلا بأن يشتري من أحدتهما ما يشاء
لا يشر لا يبيع إذا كان هو المعبر عنه ما وإذا عبر عن أحدهما ولا يشر بغيره جاز كذا في الشارح الثانية *
وإذا اشترى الصبي المأذون عبدا فاذن له في التجارة فهو جائز كذا في المبسوط * وذات يمين الصبي لا يملك
ماله أو اشترى لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشراء فينفذ تصرفه في ذلك ما يشاء باجازة الولي
وكذلك الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا توكل عن غيره بالبيع والشراء فباع واشترى تجوز تعدد
عناؤه كذا في المحيط * ولا يملك الصبي المأذون تزويج أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وان كان الأب والوصي يملكان ذلك وأما تزويج العبد لا يملكه الصبي ولا يملكه أبوه ووصيه وكذلك
لو كبر الصبي فأجاز لم يجز وكذلك لعنق على مال لا يبيع من الصبي ولا من الولي ولو أجاز الصبي
بعد الكبر لم يجز وكذلك لو فعله أجنبي بغيره في مال الزوج الا حنبي أمته أو ذتب تنسده فأجاز الصبي بعد
ما كبره وجاز في الأصل فيه أن كل شيء لا يجوز للأب والوصي أن يفعلاه في مال الصبي فإذا فعله أجنبي
فأجاز الصبي بعدما كبر فأجازته بملكه وكل شيء كان فعل الأب والوصي جائزا في مال الصبي فإذا فعله
أجنبي ثم أجاز الصبي بعدما كبره وجاز لأن الاجازة في الانتهاء كالاذن في الابتداء وهذا التصرفات
تنفذ في الابتداء بالأذن ممن قام رايه مقام رأي الظبي فتنفذ بالاجازة في الانتهاء ذلك الاذن ممن
الصبي بعدما كبر لانه هو الأصل في هذا المظهر كذا في المبسوط وليس لوصي الأم لاية التجارة فيما ورث
عن أمه كذا في ذخيرة * ولو تزوج هذا الصبي عبدا أمته أو مملوكا أمته أو وصيه لم يجز تنسده
ويستوي في ذلك أن كان على القبي دين أو لم يكن ولو كانت للصبي امرأة فخلعها أبوه وأجنبي أو طلقها
أو اعتق عبده ثم أجاز الصبي بعدما كبره وباعل وإذا قال - بين كبره ما وقعت عليها الصلا والملا الذي
أوقع عليها فلان أو قد أوفقت على العبد ذلك المتق الذي رقه فلان وقع الملاق والعناق كذا

في المبسوط * وذكر في المغني الأب والوصي يملكان في مال الصغير ما يملكه العبد المأذون من اتخاذ
 الضيافة اليسيرة والصدقة كذا في النهاية * وإذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبدا من رجل بألف
 درهم وقبض الثمن ودفع العبد ثم ضمن رجل للمشتري ما أدركه في العبد من درك فاستحق العبد من يده
 المشتري فإن كان الصبي مأذونا رجع المشتري بالثمن إن شاء على الصبي وإن شاء على الكفيل فإن
 رجع على الكفيل رجع الكفيل على الصبي إن كان كفلا بأمره وإن كان الصبي محجورا عليه فالضمان
 عنه باطل إن كان الثمن قد ملك في يده أو استهلكه وإن كان قائما بعينه في يده أخذ منه المشتري
 وإن كان الرجل ضمن للمشتري في أصل الشراء وضمنه قبل أن يدفع المشتري الثمن إلى الصبي ثم دفع
 الثمن على لسان الكفيل ثم استحق العبد في يده فالضمان جائز ويأخذ المشتري الكفيل بالثمن كذا في
 المبسوط * الصبي المأذون إذا باع عبدا من أبيه فهو على وجوه أما إن باعه بمثل قيمته أو بأكثر من
 قيمته مقدار ما يتغابن الناس في مثله أولا يتغابن أو بأقل من قيمته بحيث يتغابن الناس في مثله وفي
 هذه الوجوه جاز بيعه عندهم جميعا وأما إذا باعه بأقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي
 هذا الوجه اختلاف الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في بعض نسخ المأذون أنه لا يجوز
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما إذا باع من وصيه ذكر أنه لو باع بمثل القيمة
 أو بأكثر أو بأقل مقدار ما يتغابن الناس فيه أنه يجوز قالوا ويجب أن يكون الجواب على التفصيل وعلى
 الخلاف إن كان للصغير فيه منفعة ظاهرة أن باع بأكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله
 يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة بأن باع
 بمثل قيمته أو بأقل من قيمته بحيث يتغابن في مثله فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز
 كما لو باع الوصي مال الصغير من نفسه وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب أن تكون المسئلة
 على روايتين هكذا ذكر شيخ الإسلام المسئلة في شرحه كذا في المغني * وإذا باع من الأجنبي
 بأقل من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى باتفاق الروايات
 وعندهم جاز لا يجوز وإن أقر له بي بقبض الثمن الذي وجب له على أبيه أو على وصيه اختلفت الروايات
 في هذا الفصل ذكر في بعضها أنه يجوز ذكر في بعضها أنه لا يجوز قال شيخ الإسلام في شرحه ويجب
 أن يكون اختلاف الروايات في الإقرار على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قولهما فالإقرار
 للأب أو الوصي لا يجوز كذا في الذخيرة * وفي ظاهر الرواية كما يجوز إقراره فيما اكتسبه يجوز فيما ورثه
 عن أبيه كذا في المبسوط * ولا يجوز إقراره بقبض ماله من الوصي ودفع الوصي ماله إليه بعد
 الأذن جائز كذا في المحيط في المتفرقات * وإذا أقر بدين التجارة صح إقراره كذا في الذخيرة * في
 الغيبة لو أذن له الوصي فأقر بدين على أبيه أو أقر بغصب قبل الأذن جاز وكذا لو تصرف في تركه أبيه
 يجوز إلا في رواية كذا في التتارخانية * الصبي المأذون أو المعتوه المأذون إذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك
 وأضافه إلى حالة الحجر يؤاخذ به للحال صدقه المقر له في ذلك أو كذبه كما في العبد وإن أقر بقرض
 أو دية استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهم ما إن صدقه
 المقر له في الإضافة وفي كونه مودعا لا يؤاخذ به للحال ولا بعد البلوغ وإن كذبه يؤاخذ به للحال كذا
 في فتاوى قاضي خان * والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يصير مأذونا بأذن الأب
 والوصي والمجددون غيرهم وحكمهم حكم الصبي كذا في خزانة المفتين * وإن كان المعتوه لا يعقل
 البيع والشراء فأذن له أبوه أو وصيه في التجارة لا يصح ولو أذن للمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في
 التجارة ابنه كان باطلا وعلى هذا لو أذن له أخوه أو عمه أو واحد من أقربائه سوى الأب والمجدد فإنه

باطل كذا في المبسوط * وإذا أذن لابنه الكبير المعتوه في التجارة فالجواب فيه كالجواب في الصبي
 أن كان ممن يعقل البيع والشراء يصح الأذن وإن كان ممن لا يعقل البيع والشراء لا يصح الأذن كذا
 في الذخيرة * وهذا إذا بلغ معتوها فما إذا بلغ عاقلًا ثم عتته فأذن له الأب في التجارة هل يصح
 أذنه كان الفقيه أبو بكر البلخي يقول يصح استحسانا وهو قول محمد بن جرير الله تعالى وكان الفقيه أبو بكر
 محمد بن إبراهيم الميمني يقول يصح استحسانا وهو قول علمائنا الثلاثة وعلى هذا إذا بلغ عاقلًا ثم جن
 ولو عتته الأب أو جن فإنه لا يثبت للأب ولاية التصرف إنما يثبت له ولاية الترويج لا غير هذا في الذخيرة
 * وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله ولاية أذنه في التجارة وكذلك له ولاية
 أذن عبد الصغير إذا ثبت هذا فنقول الأب إذا أذن لعبد ابنه الصغير في التجارة وهو جائر وكذا
 وصى الأب بعبد موت الأب والجدة بعبد موت الأب إذا أذن ولم يكن له وصى من جهة الأب يصح أذنه
 وأما إذا كان الأب حيا فإنه لا يصح أذن الجدة وكذلك إذا كان له وصى الأب لا يصح أذن الجدة وهذا
 عندنا كذا في المغني * وإذا أذن القاضي لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم وصى الأب جاز أذن
 القاضي كذا في الذخيرة * ومتى صح أذن الأب أو الوصي أو القاضي ولحق العبد دين يباع رقبته
 في دين التجارة عندنا ولو أن امرأة ماتت وأوصت إلى رجل وترك ابنًا صغيرًا ليس له أب ولا وصى
 الأب ولا جد وترك أموالًا ميراثًا لهذا الصغير فأذن الوصي لعبد من عبيده الدين ورثهم من الأم لا يصح
 كذا في الذخيرة * وإن قال القاضي للعبد تجر في الطعام خاصة فتجر في غيره فهو جائز لأنه نائب عن
 الصبي في ذلك ولو كان المولى بالغًا فقال لعبده تجر في البر خاصة كان له أن يتجر في جميع التجارات
 فكذلك إذا أذن له القاضي في ذلك وكذلك لو قال القاضي تجر في البر خاصة ولا تعد إلى غيره فاني قد
 جرت عليك أن تعدوه إلى غيره فهو مأذون له في التجارات وقول القاضي ذلك باطل كذا في المبسوط *
 ولو أن العبد هذا تصرف فليحتم به ذلك ديون من التجارة التي أذن له القاضي في ذلك ومن التجارة التي
 لم يأذن له القاضي في ذلك وذلك وخاصم أرباب الديون إلى القاضي فأبطل ديون الغرماء التي لحقتهم من تجارة
 لم يأذن له القاضي في ذلك فإنه لا ينفذ تصرفاته بعد ذلك في ذلك النوع ولورفع قضاؤه بعد ذلك إلى قاض
 آخر لا يكون لذلك القاضي أن يبطل قضاءه كما في سائر المجتهدات وكذلك لو قضى القاضي بجواز تصرفاته
 في الأنواع كلها وأثبت ديون جميع الغرماء نفذ قضاؤه ولا يكون لقاض آخر بعد ذلك أن يبطله كذا
 في المحيط * ولو كان القاضي أذن للصبي أو المعتوه في التجارة ثم عزل القاضي كان الصبي والمعتوه على
 أذنه كما كذا في المبسوط * وإذا كان للصغير أو المعتوه أب أو وصى أو جد أو الأب فرأى القاضي
 أن يأذن للصبي أو المعتوه في التجارة فأذن له وأبى أبوه فإنه جائز وإن كانت ولاية القاضي مؤثرة عن
 ولاية الأب والوصى كذا في المحيط * وحججهما عليه لا يصح في حياة القاضي كذا في المغني * وإن
 مات القاضي أو عزل ثم جبر عليه أحد من هؤلاء فحججه باطل وكذلك لو جبر عليه ذلك القاضي بعد عزله
 وإنما الجبر عليه إلى القاضي الذي يستقضي بعبد موت الأول أو عزله كذا في المبسوط * وفي نوادر إبراهيم
 عن محمد بن جرير الله تعالى إذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة والوصى كاره جاز ذلك كذا
 في انتارخانية * إذا أذن القاضي لعبد الصغير في التجارة وأبى جاري كاره جاز ذلك كذا في المغني *
 وفي مأذون شيخ الإسلام القاضي إذا رأى الصغير أو المعتوه أو عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت
 لا يكون أذنه في التجارة قال والصبي المجهور الذي يعقل البيع والشراء إذا باع أو اشترى أو أجر أو
 استأجر يوقف ذلك على إجازة الولي إن رأى البيع في الإجازة إجازة وإن رأى البيع في النقص نقضه كذا
 في المحيط * وإذا أذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير أو معتوه إلا أنه يعقل البيع والشراء وأذن له

وصيه ثم ان الاب والوصي اقر على احدهما بدين أو ببيع أو شراء أو اجارة أو وديعة في يده أو مضاربة في يده أو رهن أو غير ذلك مما في يده أو جناية فإن الاب والوصي لا يصدقان على شيء من ذلك إذا كذبهما الصبي أو المعتوه بخلاف ما لو اقر على عبده بالدين أو بالجناية كذا في المغني ولو اقر الاب والوصي على عبد مأذون لهذا الصغير في التجارة أما بالدين أو بالجناية كان اقراره باطلا وان اقر الصبي المأذون أو المعتوه على عبد مأذون له في التجارة بالدين أو بالجناية أو بعين في يده كان اقراره حائرا هكذا في المحيط *
 وإذا اذن الرجل لابنه في التجارة ثم حجر عليه صح حجره إذا كان المحجر مثل الالذن وكذلك الوصي إذا اذن للصغير ثم حجر عليه يصح حجره وكذلك القاضي إذا اذن للصغير أو للمعتوه أو لعبده في التجارة ثم حجر عليه يصح حجره إذا كان المحجر مثل الالذن وإذا اذن الرجل لابنه الصغير أو لعبده الصغير في التجارة ثم مات الاب والابن صغير كان موته حجره كذا في الذخيرة * ولو اذن الوصي للقيم أو لعبده ثم مات وأوصى إلى آخر فوته حجر عليه وإذا اذن القاضي ثم عزل أو مات أو جن فهو على اذنه كذا في خزائن المفتين *
 وإذا اذن الرجل لعبده الصغير في التجارة ثم مات الابن وورثه الاب فهذا حجر عليه وكذلك لو اشتراه الاب من الابن فهو محجور عليه كذا في المبسوط * ولو اذن الاب لعبده الصغير في التجارة فأدرك الابن فهو على اذنه وكذلك المعتوه إذا افاق كذا في الظهيرية * وان مات الاب بعد ادراك الصبي وافاق المعتوه كان العبد على اذنه وإذا ارتد الاب بعد ما اذن لابنه الصغير في التجارة ثم حجر عليه ثم اسلم فحجره جائر وان قتل على رذته فذلك حجر أيضا بمنزلة ما لو مات وابنه صغير ولو اذن لابنه في التجارة بعد رذته فبإسراع واشترى وتحقق دين ثم حجر عليه ثم اسلم فجميع ما صنع الابن من ذلك جائز وان قتل على رذته ومات كان جميع ما صنع الابن من ذلك باطلا وهذا عندهم جميعا والذي في اذنه لابنه الصغير أو المعتوه في التجارة وهو على دينه بمنزلة المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسلما باسلام امه أو باسلام نفسه بأن عقل فأسلم كان اذن الاب الذي له باطلا فان اسلم الاب بعد ذلك لم يحز ذلك الاذن كذا في المبسوط * والله أعلم

(الباب الثالث عشر في المتفرقات) *

من قدم مصرا وقال أنا عبد فلان فاشترى وباع لزمه كل شيء من التجارة والمسئلة على وجهين أحدهما ان يخبر ان مولاه اذن له فيصدق استحسانا عدلا كان أو غير عدل وثانيهما أن يبيع ويشتري ولا يخبر بشيء والقياس فيه أن لا يثبت الاذن وفي الاستحسان يثبت وإذا ثبت انه مأذون صح تصرفاته ولزمته الديون فمستوفي من كسبه فان لم يكن في الكسب وفاء لم يبيع رقبته حتى يحضر سيده فان حضر مولاه واقربا لاذن يبيع في الدين وان قال هو محجور فالقول له كذا في الكافي * من استأجر عبدا للعمل التجارة يعتبر البعد في حق المستأجر كالوكيل حتى تراعى احكام لولاية فيما بينه وبين المستأجر ولا تراعى احكام الاذن في التجارة حتى يرجع بالعهد على المستأجر وله أن يطالب المستأجر قبل أن يطالب هو إلى غيره من الاحكام ويعتبر في حق المولى عبدا مأذونا في التجارة حتى تراعى احكام الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى كذا في المغني * قال محمد رحمه الله تعالى رجل استأجر من رجل عبدا مشاهرة كل شهر بأجر معلوم ليبيعه له ويشتري ما بدا له من التجارات جازت الاجارة فان اشترى العبد للمستأجر وباع كما أمره فلحقته ديون كثيرة فالغرماء لا يطالبون المستأجر بديونهم وانما يطالبون العبد ويرجع العبد بذلك على المستأجر قبل الاداء بنفسه وبعده فان كان المستأجر ميسرا لا يقدر على شيء وليس في يد العبد كسب فالعبد يباع بديون الغرماء الا أن يفديه المولى فان فداه المولى رجع بما فدى على المستأجر والمولى هو الذي يلي الرجوع على المستأجر لا سبيل للعبد عليه وان أبي المولى العبداء

فوله وبيع هكذا الطبع
الاول واعلاه وبيع فليتامل

و يبيع العبد بألف درهم ودين الغرماء مثلاً عشرة آلاف درهم قسم الألف بين الغرماء بالخصص
ولا سبيل لهم على العبد ببقية دينهم بعد ما يبيع العبد لهم حتى يعتق العبد فإذا أعتق أتبعوه ببقية دينهم
كذا في المحيط **هـ** قال وللولي أن يرجع على المستأجر ثمن العبد وذلك ألف درهم ويسلم ذلك للمولى
ولا يكون للغرماء عليه سبيل وينصب القاضي وكيلًا للغرماء حتى يطالب المستأجر ببقية دينهم وذكر
في كتاب المأذون أن المولى يخصم المستأجر ويقيض ذلك منه ويسلم إلى الغرماء قال المحاكم عبد الرحمن
رحمه الله تعالى هذا ليس باختلاف في الرواية والمولى هو الذي يخصم كما ذكر في المأذون فإن
امتنع عن الخصومة فالقاضي ينصب وكيلًا كما ذكره هنا كذا في المغني * فإن مات المستأجر قبل
أن يقضى شيئاً وترك خمسة آلاف درهم يقسم ذلك بين المولى والغرماء على عشرة أسهم سهم للمولى وتسعة
أسهم للغرماء ولو أن العبد لم يبيع بالدين حتى وهب له عبد فقيمة ألف درهم وأبى المولى العبد يباع العبدان
بالدين وسوى في الكتاب بينهما إذا وهب له عبد بعد ما حقه دين ويأثم إذا وهب له عبد قبل أن يلحقه
دين ثم إذا وجب بيع الموهوب مع المأذون وبيعاً بألفي درهم مثلاً يقسم ذلك بين الغرماء بالخصص
ويرجع المولى على المستأجر ثمن العبد المأذون ولا يرجع ثمن العبد الموهوب وينصب القاضي وكيلًا
ليطالب المستأجر بتسعة آلاف درهم ثمانيه آلاف درهم ببقية دين الغرماء وألف درهم ثمن العبد
الموهوب ويسلم ذلك للمولى ولو أن المستأجر لم يؤد شيئاً من ثمن المأذون وثن الموهوب وما بقي من دين
الغرماء حتى مات وترك خمسة آلاف درهم قسم ذلك على عشرة أسهم ألف درهم ثمن العبد المأذون
وألف درهم ثمن العبد الموهوب وثمانية آلاف درهم للغرماء فما أصاب ثمن العبد المأذون فهو للمولى
وما أصاب ثمانية آلاف درهم فهو للغرماء وكذلك ما أصاب ثمن الموهوب له فهو للغرماء لا يكون
للولي عليه سبيل كذا في المحيط * ولو أن الغرماء لم يقبضوا شيئاً من دينهم حتى وهبوا ذلك للعبد
أو أبرأوه عنه بعد ما يبيع العبد أو قبل أن يباع بعد ما مات المستأجر أو قبل أن يموت لا يسقط شيء مما
كان على المستأجر ويرجع العبد على المستأجر بذلك أن لم يبيع وأن يبيع فالمولى يرجع على المستأجر
بذلك كذا في المغني * ولو كان المستأجر حين استأجر استأجره ليشتري له البرخاسة وبيع فاشتري
البرخاسة فصار مبيع فيه فهو للمستأجر وما كان من وضعية فهو على المستأجر ولو اشتري الخز وباع ورجع
فيه فهو للمولى لا يكون للمستأجر من ذلك شيء وما كان من وضعية فهو في عنق العبد يباع فيه ولا يكون
على المولى من ذلك شيء كذا في المحيط * وإذا اشترى المأذون من رجل كسر خنطة يساوي مائة
درهم بثمانين درهما فصب العبد فيه ماء قبل أن يقبضه فأفسده فصار يساوي ثمانين درهما ثم إن
البائع بعد ذلك صب فيه ماء فأفسده فصار يساوي ستين درهما فالمأذون بالخيار فإن اختار أخذ
السكر أخذته بأربعة وستين درهما وإن تركه المشتري فلا ضمان عليه لما أفسده ولو كان البائع هو الذي
صب فيه الماء أولاً ثم المشتري صب فيه الماء فإن المشتري يبيع على قبضه ويؤدى أربعة وستين درهما
وكذلك هذا الحكم في كل مكيل أو موزون ولو كان المبيع عرضاً أفسده المشتري أولاً ثم أفسده
البائع فإن شاء المشتري أخذه وسقط عنه من الثمن بحساب ما نقصه البائع وإن شاء نقض البيع
وآدى من الثمن بحساب ما نقصه المشتري وإن كان المشتري أفسده بعد البائع لزمه ذلك وسقط عنه من
الثمن بحساب ما نقصه البائع كذا في المبسوط **هـ** قال ولو كان المال للاجني على المولى فرهنه به رهناً
ورضعه على يدي العبد المأذون له فضاع وذهب بما فيه برئ المولى من الدين كذا في المغني * وإذا اشترى
المأذون كسر تمر جيد بعينه بكر دي بعينه فصب العبد في السكر الذي اشتراه ماء فأفسده ثم صب
البائع فيه ماء فأفسده فهو بالخيار أن شاء أخذه ودفع السكر وإن شاء نقض البيع ولا يرجع

واحد منهما على صاحبه بقصان الكرفي الوجه من جميعا ولو كان المشتري صب فيه الماء بعد البائع
 لزمه السكر بيمينع الثمن الذي اشتراه به وليس له أن يردّه بيمينع ان وجدته قبل القبض أو بعده بالتعب
 الحاصل من المشتري بما صب فيه من الماء كذا في المبسوط * ولو اشترى أب أو وصي أمه للصغير
 أو المعتوه وهي ذات رحم محرم من الصغير أو المعتوه لا ينفذ عليهما وإنما ينفذ على الأب والوصي كذا
 في الكافي * وإذا باع المأذون من رجل عشرة أقفزة حنطة وعشرة أقفزة شعير فقال أبيعك هذه العشرة
 الأقفزة حنطة وهذه العشرة الأقفزة شعيرا كل قفيز بدرهم فالبيع جائز فان تقابضاهم وجد بها الحنطة
 عيباردها بنصف الثمن على حساب كل قفيز بدرهم وكذلك لو قال القفيز بدرهم ولو قال كل قفيز منهما
 بدرهم وتقابضاهم وجد بها الحنطة عيباردها على حساب كل قفيز منهما النصف من الحنطة والنصف
 من الشعير بدرهم وذلك بأن يقسم جميع الثمن عشرين درهما على قيمة الحنطة وقيمة الشعير فان كانت
 قيمة الحنطة عشرين درهما وقيمة الشعير عشرة دراهم الحنطة ثلثي الثمن وكذلك لو قال القفيز منهما بدرهم
 فهذا وقوله كل قفيز منهما بدرهم سواء ولو قال أبيعك هذه الحنطة وهذا الشعير ولم يسم كيلهما كل
 قفيز بدرهم فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يعلم الكيل كانه فان أعلمه فهو بالخيار
 ان شاء أخذ كل قفيز حنطة بدرهم وكل قفيز شعير بدرهم وان شاء ترك وعندهما البيع جائز كل قفيز
 من الحنطة بدرهم وكل قفيز من الشعير بدرهم لو قال كل قفيز شعير بدرهم ولو قال كل قفيز منهما بدرهم
 كان البيع واقعا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قفيز واحد نصفه من الحنطة ونصفه
 من الشعير بدرهم وفيما زاد على القفيز الواحد أعلم بكيل ذلك فهو بالخيار ان شاء أخذ كل قفيز منهما
 بدرهم وان شاء ترك وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى البيع لازم له في جميع ذلك كل قفيز
 منهما بدرهم نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير ولو قال أبيعك هذه الحنطة على أنها أكثر من
 كرفا اشتراها على ذلك فوجدتها أقل من كرفا البيع جائز وان وجدها كرا أو أكثر من كرفا البيع
 فاسد ولو قال على أنها كرا أو أقل منه فان وجدها كرا أو أقل منه فهو حائز وان وجدها أكثر من كرفا
 المشتري من ذلك كروا ليس للبائع أن ينقصه من ذلك شيئا والزيادة على الكرا للبائع ولو قال على أنها
 كرا أو أكثر فوجدتها كذلك جاز البيع وان وجدها أقل فالمشتري بالخيار ان شاء أخذ الموهود بمحضته
 من الثمن اذا قسم على كرا وان شاء ترك كذا في المبسوط * رجل ادعى على صبي مأذون شيئا فأنكر
 اختلقوا في تحليفه وذكر في كتاب الاقرار أنه يحلف وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا
 اشترى المأذون من رجل عشرة ارطال زيت بدرهم وأمره أن يكيله في قارورة جامها فكال البائع الزيت
 في القارورة فلما كال فيها رطلين أنكسرت والبائع والمشتري لا يعلمان فكال بعد ذلك جميع ما باعه من
 الزيت فيها فسال ذلك لم يلزم العبد من الثمن الا ثمن الرطل الاول وان كان الرطل الاول لم يسلم كله حين
 صب البائع الرطل الثاني فيها فالبائع ضامن لما بقي من الرطل الاول في القارورة ولو كانت القارورة
 مكسورة حين دفعها اليه فأمره أن يكيل فيها ولا يعلمان بذلك فكال البائع فيها عشرة ارطال فسال
 كاهما فالثمن كله لازم على العبد كذا في المبسوط * رجل أذن لمديره في التجارة فأمر رجل هذا المدير أن
 يشتري له جارية بخمسة آلاف درهم فاشترى جارية كما أمره ودفعها الى الآخر فانت عنده أو أعتقها
 أو استولدها أو ماتت في يد المدير قبل أن يدفعها الى الآخر فذلك سواء ثم لك على الآخر وكان للبائع
 أن يتبع المدير بالثمن ولو أراد البائع أن يتبع الآخر ليس له ذلك وإذا اتبع المدير كان له أن يستعيه
 في الثمن وللمدير أن يرجع على الآخر بعد أن يؤدي بنفسه وقبله فان لم يكن عند المدير ولا عند الآخر
 شيء تجاء عبدو قطع يد المدير ودفع العبد بالجناية واستتب المدير جارية بتجارة أو هبة فان العبد

المدفوع بالجناية والجارية المكسوبة يباعان بدين المدبر الا أن يقدمهما المولى فان فداهما المولى رجع
بجميع الفداء على الآخر والذي يلي الرجوع هو المولى دون المدبر وان أبي المولى الفداء يبيع بالثمن درهم
كل واحد منهما بألف درهم وأخذ البائع جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بثلث العبد المدفوع على
الآخر ولا يرجع بثلث الجارية المكسوبة ولكن المدبر يرجع بثلث الجارية المكسوبة وبما بقي من
دين البائع على الآخر ذلك أربعة آلاف درهم يصرف ثلاثة آلاف منها إلى البائع ببقية دينه إذا
كان دينه خمسة آلاف درهم وقد وصل إليه الفاد درهم فتصرف الألف الأخرى إلى المولى فان لم يقبض
المدبر ولا المولى شيئا من الآخر حتى مات الآخر وترك ألفي درهم يقسم ذلك على خمسة أسهم سهمهم يصرف
إلى المولى وأربعة أسهم يصرف إلى المدبر حتى يدفع ذلك إلى البائع ولو لم يقطع يد المدبر ولكنه قتل
خطأ وغرم القاتل قيمته صرف ذلك إلى البائع ويرجع المولى بقيمة المدبر على الآخر بخلاف ثمن العبد
الموهوب كذا في المغني * وإذا اشترى المأذون جارية فقبضها بغير إذن البائع قبل نقد الثمن فماتت
عنده أو قتلها مولاه ولا دين على العبد أو اعتقها لم يكن للبائع أن يضم العبد ولا المولى قيمتها
ولكنه يطالب العبد بالثلث فيباع له فيه فان نقص ثمنه عن حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة
الجارية التي استهلكها ولو كان العبد وكل رجلا بقبضها فقبضها فماتت في يده ضمن الوكيل قيمتها
للبائع ثم يرجع بها الوكيل على العبد كذا في المبسوط * إذا أحرم العبد بغير إذن مولاه كان للمولى
أن يحلله وان باعه بعد ما أحرم بإذن المولى كان المشتري أن يحلله كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو أن عبدين تاجرين كل واحد منهما رجل اشترى كل واحد صاحبه من مولاه فان علم أيهما أول
وليس عليه دين فشرائه الأول لصاحبه جائز ثم قد صار هذا المشتري ملكا للمولى المشتري وصار محجورا
عليه فشرائه الثاني من مولاه باطل وان لم يعلم أي البيعين أول فالبيع مردود كله بمنزلة مال الوضوء معاوان
كان على كل واحد منهما دين لم يجز شراؤه الأول الا أن يجيز ذلك غرماؤه كذا في المبسوط في باب
اقرار العبد في مرضه * في المنتقى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى العبد المأذون إذا وكل وكيله
بقضاء دينه أو اقتضائه ثم جبر عليه المولى ففرض الوكيل أو اقتضاه وهو لا يعلم بالجبر فهو جائز قال سمعت
محمد بن أبي بكر رحمه الله تعالى يقول هو جائز علم بالجبر أو لم يعلم وزعم أنه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفيه
أيضا عديد محجور عليه اشترى ثوبا ولم يعلم المولى بذلك حتى باع العبد ثم أجاز شراؤه لم يجز ولو كان العبد
بائع ثوبا من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد ثم أجاز البيع جاز كذا في الذخيرة * وان كان العبد
تاجرا له على رجل ألف درهم ثم ان مولى العبد وهب العبد للغريم وقبضه جازت الهبة والدين لازم عليه
لمولى العبد على حاله ولو كان على العبد المأذون دين خمسمائة وقيمتها ألف فكفل لرجل عن رجل
بألف درهم بإذن مولاه ثم استدان ألفا أخرى ثم كفل بألف أخرى ثم بيع العبد بألف فنقول اما الكفالة
الأولى فيبطل نصفها ويضرب صاحبها بنصفها في ثمنه والكفالة الثانية باطلة فيضرب صاحب الدين
الأول بخمسمائة وصاحب الدين الثاني بجميع دينه وهو ألف وصاحب الكفالة الأولى بخمسمائة
فيصير ثمن العبد وهو ألف درهم بينهم ارباعا غير أنك تجعل كل جسمائة سهمها فقسدر مائتين وخمسين
يسلم لصاحب الدين الأول ومثله لصاحب الكفالة الأولى ومقدار خمسمائة لغريم العبد الآخر كذا
في المبسوط في باب اقرار العبد في مرضه * ولو قال أبيعك هذه الدار على أنها أقل من ألف ذراع
فوجدتها أقل من ذلك أو ألفا أو أكثر فالبيع جائز ولو قال على أنها أكثر من ألف ذراع فان وجدتها
أكثر من ألف بقليل أو كثيرا لبيع لازم وان وجدتها ألف ذراع أو أقل منها فالمشتري بالخيار ان شاء
أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها فاذا اختار الاخذ لزمه جميع الثمن كذا في المبسوط في باب بيع المأذون

بالكيل والوزن صنفين * العبد اذا اودع انسانا شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا
أو محجورا ولو أن المودع دفع الوديعة الى مولا ما لم يكن عليه دين جاز كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو اشترى ثوبا من رجل بعشرة دراهم على انه عشرة أذرع فوجده ثمانية فقال البائع بعثك على انه
ثمانية فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البيينة على ما ادعاه من الشرط كما لو قال اشتريت
العبد على انه كاتب أو خباز ولو قال المشتري اشتريته بعشرة على انه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم
تحتالغا وتراذلا كذا في المبسوط في باب بيع المأذون بالكيل والوزن صنفين * وفي باب الحجر من
المنتقى اذا حجر عليه المولى وعليه دين مؤجل فهو مؤجل ~~كذا في المغني~~ * وفي المنتقى عده مأذون
حجر عليه المولى ونهى غرماءه أن يعطوه من دينه شيئا قال ان أعطاه الغرماء برثوا وكذلك ان كان المولى
بائع عبدا وأعطاه الغرماء بعد ما باعه كذا في الذخيرة * رهن عبده المأذون المدينون وأبق من المرتهن
فلا غرماء أن يضمنوا المرتهن كذا في القنية * العبد الرهن يأمره مولاه يبيع ويشترى ففعل فلزمه
في ذلك دين قال الرهن على حاله ولكن لا سبيل للغرماء على العبد ما دام رهنا كذا في المغني * العبد
المأذون اذا التقط لقيطا ولا يعرف ذلك الا بقوله فقال المولى كذبت بل هو عبيدي فالقول قول المأذون
ثم ثبت الحرية للقيط بعد ذلك باعتبار الاصل ~~كذا في الذخيرة~~ * واذا اشترى المأذون جارية
بألف درهم على أنه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فهو جائز منه بمنزلة اشتراط الخيار
ثلاثة أيام كما يجوز من الحر وكذلك لو اشتراها وقبضها ونقد الثمن على أن البائع ان رد الثمن على المشتري
ما بين ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فهو جائز على ما شرطوا وهو بمنزلة اشتراط الخيار للبائع ولو اشتراها على
أنه ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فقبضها وباعها نفذ بيعه فان مضت الايام الثلاثة قبل
أن يتقد الثمن فلا سبيل للبائع على الجارية ولكنه يتبع المشتري بالثمن وكذلك لو قبضها المشتري
أومات في يده أو قبضها أجنبي آخر حتى غرم قيمتها في الايام الثلاثة فان كان المشتري وطئها وهي بكر
أو ثيب في الايام الثلاثة أوجني عليها جناية أو أصابها عيب من غير فعل أحد ثم مضت الايام الثلاثة
قبل أن يتقد الثمن فالبائع بالخيار ان شاء أخذها ولا شيء له غيرها وان شاء سلمها للمشتري ولو كان الواطئ
أو الجاني أجنبيا فوجب العقر والارش لم يكن للبائع على الجارية سبيل ولو كان حدث فيها عيب
من فعل الجاني الأجنبي بعد مضي الايام الثلاثة فالبائع بالخيار ان شاء أخذ الجارية واتبع الجاني
بموجب ما أحدثه فيها من وطئ أو جناية وان شاء سلمها للمشتري بالثمن فان سلمها كان للمشتري أن يتبع
الأجنبي بذلك وهذا اذا كان الأجنبي وطئها وهي بكر حتى تمكن نقصان في ماليتها فان كانت
ثيبا فلم ينقصها الوطئ شيئا أخذها البائع وأخذ عقرها من الأجنبي ولا خيار له في تركها ولو كان المشتري
هو الذي قطع يد الجارية أو أفضها وهي بكر بعد مضي الايام الثلاثة فالبائع بالخيار ان شاء سلمها للمشتري
بالثمن وان شاء أخذها ونصف ثمنها في القطع وان كان أفضها لم ينظر الى عقرها ولكن ينظر الى ما نقصها
الوطئ من قيمتها فيكون على المشتري حصه ذلك من ثمنها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
ينظر الى الأكثر من عقرها ومما نقصه الوطئ من قيمتها فيكون على المشتري حصه ذلك من ثمنها وان
~~كان~~ لم ينقصها الوطئ شيئا أخذها البائع ولا شيء على المشتري في الوطئ في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وعندهما يقسم الثمن على قيمتها وعلى عقرها فبأخذها البائع وحصه العقر من ثمنها ولو كانت
ولدت ولدت في الايام الثلاثة ثم مضت الايام وهو حيوان ولم يتقد الثمن فالجارية وولدها للمشتري بالثمن
ولا خيار للبائع في ذلك ولو كانت ولدت بعد مضي الايام الثلاثة ونقصها الولادة فالبائع بالخيار ولو ماتت
بعد مضي الايام الثلاثة ولم تدفع على المشتري الثمن ولو كانت ولدت بعد مضي الايام الثلاثة ثم ماتت وبقي

ولد ما فالبائع بالخيار ان شاء سلم الولد للمشتري وأخذ منه بجميع الثمن وان شاء أخذ الولد ورجع على
المشتري بخصه الام من الثمن كذا في المبسوط * عبد مجبور عليه اذ ان ديونا فنهى مولاه الذي عليه
الدين أن يدفعه الى العبد ففوضه الغريم فان كان رد على العبد الدراهم التي أخذها منه بأعيانها فهو
برئ وان قضى غير ما لم يبرأ وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى يبرأ في الوجهين جميعا كذا في المحيط * ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه على أنه
ان لم يعط البائع ذلك الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فهو جائز بمنزلة شرط الخيار فان حدثت بالجارية عيب
في يدي المشتري أو فقأ عينها أو وطأ عقرها وهي بكر أو ثيب أو فعل ذلك أجني ثم مضت الايام الثلاثة قبل
أن يعطيه البائع فهذا وما وصفنا من الدراهم سواء ولو مضت الايام الثلاثة قبل أن يعطى المشتري
البائع ما شرطه ثم هلكت الجارية في يدي المشتري أو قتلها ~~كان~~ البائع على المشتري قيمتها ولا سبيل
له على ثمنها ولو ذهبت عينها أو فقأها المشتري أخذ البائع الجارية ونصف قيمتها ولا سبيل له على
الثمن ولو كان أجني فقأ عينها أو قتلها كان البائع بالخيار ان شاء أخذ قيمتها في القتل من مال المشتري
حالا وان شاء رجع بها على عاقلة القتال في ثلاث سنين فان أخذها من المشتري رجع بها على عاقلة
القتل وأما في فوق العين فان البائع يأخذ الجارية ويتبع بأرض العين المشتري أو الجاني أيهما شاء
حالا فان أخذها من المشتري رجع بها المشتري على الجاني ولا سبيل للبائع في شيء من هذه الوجوه
على الثمن كذا في المبسوط * عبد مأذون عليه دين خسمائة باعه المولى من غريمه بألف درهم فالبيع
جائز ويكون له خسمائة دينه ويؤدي خسمائة أخرى الى المولى فلم يحكم بسقوط دين الغريم هنا حتى
قال خسمائة دينه مع أنه ملك العبد كذا في المحيط * ولو باع المأذون أو الجارية بألف درهم
فتقباضا على ان البائع ان رد الثمن على المشتري الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما ثم ان المشتري وطئ
الجارية أو فقأ عينها في الايام الثلاثة فان رد البائع الثمن على المشتري ~~كان~~ له أن يأخذ جاريته
ويضمن المشتري بالوطء عقرها وفي الفقه نصف قيمتها وان مضت الايام الثلاثة قبل أن يرد الثمن ثم البيع
ولا شيء على المشتري من العقر والارض ولو كان أجني فعل ذلك ثم رد البائع الثمن في الايام الثلاثة أخذ
جاريته ونصف قيمتها في فوق العين ان شاء من المشتري ويرجع به المشتري على الفاقئ وان شاء من
الفاقئ وفي الوطء ان كانت بكر أو كذلك الجواب وان ~~كانت~~ ثيب لا ينقصها الوطء أخذها البائع
وأتبع الواطئ بعقرها ولا سبيل له على المشتري ولو لم يرد البائع الثمن حتى مضت الايام الثلاثة ثم البيع
وأتبع المشتري الفاقئ أو الواطئ بالارض والعقر ولو كان البائع هو الذي وطئها أو فقأ عينها فقد انتقض
البيع ان رد الثمن بعد ذلك أو لم يرد أو يأخذ جاريته ولو فعل ذلك بعد مضى الايام الثلاثة ولم يرد الثمن
فعل به الارش والعقر للمشتري كذا في المبسوط * من الجاهل مع المولى اذا أذن لعبده الجاني في التجارة
ومحقه دين أو رهنه أو آجره لا يصير مختارا للعبد كذا في الذخيرة * ولو باع لعبد جارية من رجل
وقبضها ذلك الرجل بمحض من الجارية ولا يدري ما حالها فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك
المشتري والعبد فالجارية بنت الرجل ترد اليه ولا ينتقض البيع فيما بينهما ولو كان اشتراها من رجل
وقبضها منه فأقر البائع بذلك انتقضت البيوع كلها وترجعوا بالثمن ولو كان المأذون اشتراها من رجل
بمحض منها وقبضها وهي ساكنة لا تذكر ثم باعها من رجل وقبض الثمن ثم ادعى رجل أجني انها ابنته
وصدقه في ذلك المأذون والجارية والمشتري وأبكر ذلك البائع من العبد فالجارية حرة بنت الذي ادعاه
باقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين العبد وبين المشتري الا ~~ترو~~ كذلك لو ادعى المشتري
الا ~~ترو~~ أن الذي باعها من العبد كان أعتقها قبل أن يبيعها أو دبرها أو ولدت له وصدقه العبد في ذلك

فاقرار المشتري من العبد بذلك صحيح وتصديق العبد بما بذلك باطل فان كان اقربا بحرية فهي حرة موقوفة الولاء ولو كان اقربا بتدبير أو لادة فهي موقوفة على ملك المشتري الاخر فان مات البائع الاول عتقت ولا يرجع بالثمن على العبد حتى يعتق فيرجع به عليه حيثئذ وكذلك لو كان المأذون منكرا لجميع ذلك الا أنه لا يرجع عليه بالثمن في هذا الفصل بعد العتق أيضا ولو كان المشتري الاخر ادعى أن الذي باعها من العبد كان كاتبها قبل أن يبيعها وصدقه المأذون في ذلك أو كذبه وادعت الامة ذلك لم تكن مكاتبة وهي امة للمشتري يبيعها ان شاء كذا في المبسوط * والله أعلم

(كتاب الغصب) *

وهو شتمل على أربعة عشر بابا

(الباب الاول في تفسير الغصب وشرطه وحكمه وما يلحق بذلك من بيان المثليات وما يتعلق به)

اما تفسيره شرعا فهو أخذ مال متقوم محترم بغير إذن المالك على وجه يزيل يد المالك ان كان في يده أو يقصر يده ان لم يكن في يده كذا في المحيط * ومن حال بينه وبين ملكه لم يضمن لانه ليس بغصب ومن منع ماله من حقه ماله حتى ملك لم يضمن كذا في التنبيع * وأما شرطه فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كون المأخوذ منقولا وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر حتى ان غصب العقار لا يكون موجبا للضمنان عندهما كذا في النهاية * وأما حكمه فالاثم والمغرم عند العلم وان كان بدون العلم بان ظن أن المأخوذ ماله أو اشتري عينا ثم ظهر استحقيقه فالمغرم ويجب على الغاصب رد عينه على المالك وان عجز عن رد عينه بهلاكه في يده بفعله أو بغير فعله فعليه مثله ان كان مثليا كاملا كالمكيل والموزون فان لم يقدر على مثله بالانقطاع عن أيدي الناس فعليه قيمته يوم المحصرمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يوم الغصب وقال محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع كذا في الكافي * وان غصب مالا مثليا فعليه قيمته يوم الغصب بالاجماع كذا في السراج الوهاج * وخذ الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت كذا في التبيين * وكثير من المشايخ كانوا يقولون يقول محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الأئمة والصدور الشهيد حسام الدين وبعض مشايخنا أفتوا يقول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف * ذكر صدر الاسلام أبو اليسر في شرح كتاب الغصب ليس كل مكيل مثليا ولا كل موزون وإنما المثلي من المكيلات والموزونات ما هو متقارب وأما ما هو متفاوت فليس بمثلي ذكر صاحب المحيط في شرح مجامع الصفير العدد باب المقاربة كلها من ذوات الامثال كبلا وعددا ووزنا والمتفاوتة كلها من ذوات القيم وما تفاوتت آحاده في القيمة فهو عددي متفاوت وما لا تتفاوت آحاده وانما تتفاوت أنواعه كالادخيان فهو متقارب مثلي وعلى قياس هذا ينبغي ان يكون البصل والقمم مثليين وصغير البيض وكبيره سواء بعد ان يصحكون من جنس واحد كرشح الاسلام على الاستيعابي في شرحه الصحيح ان الخماس والصغير مثليان والشمس والخوخ كلها من ذوات الامثال لانها عددي متقارب كذا في الفصول العبادية * الغنم جنس واحد وان اختلفت أنواعه وألوانه وكذا الزبد كذا في فتاوى قاضي خازن في باب الربا * ذكر في السير الكبير من اتف على آخر جهته فعليه قيمته ولم يجعل الجبس مثليا مع انه موزون لانه متفاوت في نفسه تفاوتنا فاحشا وان اعتبر مثليا في حق جواز السلم كذا في المذخيرة * والشحم مثلي والخبث مثلي والتراب من ذوات التيم والغزل مثلي وكذا المصبوغ منه كذا في القنية * في الفتاوى الخيل والاصير مثليان وكذا الدقيق والنخالة والحصى والنورة والقطن

وعزله والصوف وغزله والتب بجميع أنواعه والسكان والابريسم والرمصاص والشنه والحديد والحناء
والوسمة والرياحين اليابسة كلها مثلي والمجد مثلي في فتاوى رشيد الدين وفي موضع آخر أنه قيمي
وفي فوائد صاحب المحيط أن الماء من ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى
والصكاغدم مثلي والرمان والسفرجل والقتاد والبطيخ كلها مما يتفاوت أحاده فيكون من
ذوات القيم والصابون والسكنجيين والكشكر من ذوات القيم وفي فتاوى رشيد الدين كل موزونين
إذا اختلط بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثلاً ويكون من ذوات القيم وإنما
يكون كذلك لأن في الآخر ربما يكون الدهن أكثر والحل ربما يكون في هذا أقل منه في ذلك حتى
لو كانا على السواء بأن اتخذنا أعي الصابونين من دهن واحد يضمن مثله والسرقتين من ذوات القيم
والحطب وأوراق الأشجار كلها من ذوات القيم والبسط والمصير والبوارى وأمثالها من ذوات القيم
وكذا الادم والصرم والجلود كلها قيمي كالشباب والابرة من ذوات القيم لأنه يتفاوت في الطبع والرياحين
الرطبة والبقول والقصب والخشب من ذوات القيم واللبن من ذوات الأمثال وأما الحديد وهو بالفارسية
(جفرات) ينبغي أن يكون من ذوات القيم لأنه يتفاوت في الطبع والخوض وفي يوسع فتاوى القاضي
طاهر الدين اللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدوار إذا كان مطبوخاً بالاجماع وإن كان نيئاً فكذلك هو
الصحيح كذا في الفصول العمادية * واللحم المطبوخ والشحم والالية والصقراط قيمة كذا في القنية *
وفي البر المحلوط بالشعير القيمة لأنه لا مثله كذا في الهداية * وذكر قاضي خان في أول يوسع شرح
الجامع الصغير أن الخبز من ذوات القيم في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمادية * قال رضي الله
تعالى عنه القليق الشمس إذا باع شمسها غايته مثلي وقبائها فيمي كذا في القنية * وقال بعض
المشايخ (رويس) أن ذوات قيم است) وقال قاضي خان هو مثلي كذا في الفصول العمادية * وفي كون
الآجر واللبن مثلياً روايتان عن أبي حنيفة رجهما الله تعالى كذا في القنية * والمغصوب لا يخلو
أما أن يكون غير منقول كالدار والارض والكرم والطاحونة وغيرها أو يكون منقولاً والمقول لا يخلو
أما أن يكون مثلياً كالكيلى والوزن الذى ليس في تبعيضه ضرر يعنى الغير المصنوع منه والعديد
المتقارب كالجوز والعلوس وما أشبه ذلك من العديد الذى لا يتفاوت وأما أن يكون غير مثلي كالحيوانات
والزرعيات والعديد المتفاوت كالبطيخ والرمان والوزن الذى في تبعيضه ضرر وهو المصنوع منه أما إذا
كان المغصوب غير منقول كالدار والعقار والحوانيت فانهم بآفة تماوية أو جاسيل فذهب بالبناء
والاشجار وأغلب السيل على الارض فنقصت وعطبت تحت الماء فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة رجهما
الله تعالى وأبي يوسف رجهما الله تعالى الآخر كذا في شرح الطحاوى * وهو الصحيح هكذا في جواهر
الاخلاطى * وإن حدثت هذه الاشياء بفعل أحد من الناس فضمنانه على المتلف عند أبي حنيفة
وأبي يوسف رجهما الله تعالى وإن حدثت هذه الاشياء بفعل العاصب وسكاه فالضمان عليه بالاجماع
في الراد والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى هكذا في المظمرات * وما نقص من
سكاه وزراعته ضمن النقصان كما في القلى وهذا بالاجماع واحتلفوا في تفسير النقصان فقال نصير بن
يحيى انه يتطربكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن تفاوت ما بينهما من النقصان
كذا في التبيين * وهو الالىق وبه يقتضى كذا في الكبرى * ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر
وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق بالفضل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله
حتى إذا غصب أرضاً فزرعها بكثرين فأخرجت ثمانية أكرار ومئة من المؤنة قدر كرونة قصها قدر كرونة
بأحدهم أربعة أكرار ويتصدق بالباقي كذا في التبيين * رجل نام على فراش انسان أو جلس

٣ الصغر من ذوات التقسيم

على بساطه لا يكون غاصباً لأن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل والتحويل فلا يضمن مالك بفعله كذا في فتاوى قاضي خان * استعمال عبد الغير غصب له حتى لو ملك من ذلك العمل ضمن المستعمل قيمته علم المستعمل أنه عبد الغير أو لم يعلم بأن جاء إليه وقال أنا حر فاستعمله وهذا إذا استعمله في أمر من أموره نفسه وأما إذا استعمله لغير أمر نفسه لا يصير غاصباً كذا في الذخيرة * من قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فوق من الشجرة ومات لم يضمن إلا تمر ولو قال لا تأكل أنا وباني المسئلة بحالها ضمن كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال أصبي انقض هذا الخائط ففعل وهلك لا يضمن ولو قال انقض لي يضمن اجساماً ولو قال أصبي ارتق هذه الشجرة وانقض لي ثماراً فصعد راكلاً الثمرة فبقيت الثمرة في حلقه ومات من ذلك لا ضمان عليه لأنه اعترض على قوله ففعل أصبي كذا في الاستئثار والاجوبة لأبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشني * ولو قاد دابة أو فافها أو ركبا أو حمل عليها شيئاً بغير أمر المالك فهو ضامن سواء عطلت في تلك الخدمة أو في غيرها كذا في الزينابيع * وهكذا في الفصول العمادية والله أعلم

(الباب الثاني في أحكام المعصوب إذا تغير بعمل الغاصب أو غيره) *

إذا تغيرت العين المعصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعها زال ملك المعصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية * ولو نقص المعصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويردّه على المعصوب منه مع ضمان النقصان إلا أن يكون النقصان بجهالة غير الغاصب فالمعصوب منه بالخيار في النقصان أن شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وإن شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المعصوب في يد الغاصب فلصاحبه أن يسترده مع الزيادة كذا في الخلاصة * إن غصب ثوباً فصبغه أحمر أو أصفر فصاحب الثوب بالخيار أن شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب أبيض وكان الثوب للغاصب وإن شاء أخذ الثوب وضمن للغاصب ما زاد الصبغ وإن شاء رب الثوب باع الثوب فيضرب في ثمنه بقيمة أبيض ويضرب الغاصب بما زاد الصبغ فيه كذا في المبسوط * ولو وقع ثوب رجل في صبغ آخر فاصبغ به فصاحب الثوب بالخيار أن شاء أعطاه ما زاد الصبغ فيه وإن شاء يبيع له الثوب فيقسم الثمن على قدر حقهما كذا في محيط السرخسي * ولو صبغ للغاصب الثوب المعصوب أسوداً فإن أباح حنيفة رحمه الله تعالى قال السواد نقصان فصاحب الثوب بالخيار بين أن يتركه للغاصب ويضمن قيمة ثوبه أبيض وبين أن يأخذ الثوب ويضمن النقصان وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى السواد زيادة فيلزم حكمه على ما في العنصر هكذا في شرح لطحاوي * والصحيح أنه لا خلاف بينهم في الحقيقة لأن جواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى خرج في وقت كان الصبغ بالأسود نقصاناً أو عيباً في الثوب وجوابهما خرج في وقت كان الصبغ بالأسود زيادة في الثوب فوجب مراعاة العرف والعادة في المصبوغ كذا في المضمهرات * ولو كان ثوباً يتقصر الصبغ بأن كانت قيمته ثلاثين درهماً مثلاً فتراجعت بالصبغ إلى عشرين فعن محمد رحمه الله تعالى ينظر إلى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فإن كانت الزيادة خمسة يأخذ رب الثوب ثوبه ووجهة دراهم كذا في التبيين * ولو غصب صاحب الثوب عصفراً وصبغ به ثوبه فعليه مثله كذا في محيط السرخسي * رجل غصب من رجل ثوباً ومن آخر عصفراً فصبغه به ثم حصر جميعاً يأخذه صاحب العصفر حتى يعطيه عصفراً مثله أو قيمته إن كان لا يوجد مثله والسواد في هذا كغيره عندهم جميعاً ولو كان الثوب معصوباً

من انسان والصبيغ من آخر ثم لم يقدر عليه ففي الاستحسان اذا اخذ الثوب ضمن له ما زاد الصبيغ فيه وان شاء صاحب الثوب باعه فغصب في الثمن بقيمة ثوبه ابيض وصاحب الصبيغ بقيمة الصبيغ هكذا في المبسوط * ولو غصب ثوبا وعصفر من رجل واحد فغصبه به كان للمالك ان يأخذ الثوب مصبوغا ويرى الغاصب من الضمان وان شاء ضمنه قيمة الثوب وعصفر امثله كذا في محيط السرخسي * ولو كان العصفور لرجل والثوب لآخر فرضا ان يأخذ الثوب مصبوغا فليس له - ما ذكرك - لكن لصاحب الثوب ان يأخذ الثوب ويرد على الغاصب ما زاد الصبيغ فيه ويتبع صاحب العصفور الغاصب بمثل عصفوره كذا في السراج الوهاج * ولو كان ثوبان معا صبيغه الزاهن بعصفور خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان الثوب والعصفور ههنا كان للرتن ان يضمه قيمة الثوب وعصفر امثله وان شاء رضى بالثوب مصبوغا فيكون رهنا في يده كذا في محيط السرخسي * ولو ان صاحب الثوب غصب العصفور وصبيغه وباعه فلا حق لصاحب العصفور على المشتري وانما حقه على الغاصب كذا في التتارخانية * ولو غصب ثوبا فغصبه بعصفور لنفسه ثم باعه وغاب وحضر صاحب الثوب فانه يرضى به له على المشتري ويستوثق منه بكفيل لصاحب العصفور وينتقض البيع فيما بين البائع والمشتري كذا في السراج الوهاج * وقصارة الثوب بالنشاستج والغراء كصبيغه ووشمه بالطاهر كصبيغه وبالنجس تنقص كذا في القنية * ولو غصب ثوبا فقتله أو غسله فاصاحبه ان يأخذه ولا شيء للغاصب لان القتل ليس بزيادة عين مال فيه وانما هو تغيير صفة اجزائه والغسل ازالة وشمه والاشنان والصابون لا يبقى له عين في الثوب وانما يتلف بالماء واما القتل فخراده اذا كان بغير حرير كقتل اهدابه بعضها ببعض اما بالمحرير فهو زيادة كالصبيغ كذا في السراج الوهاج * غصب سويقا فقتله ضمن فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه مثل السويق وسماه للغاصب وان شاء اخذه وغرم ما زاد السم فيه وقال في الاصل ضمن قيمة السويق لان السويق يتفاوت باثقل فلم يبق مثليا وقيل المراد منه المثل سمياه به اقيامه مقامه هكذا في الهداية * اما العسل والسم فكلاهما اصلان اذا اختلطا واذا اختلط الدهن بالمسك فان كان يزيد الدهن ويصلحه كان المسك بمنزلة الصبيغ وان كان ههنا لا يصلح بالخلط ولا يزيد قيمته كالادهان المنتنة فهو هلاك كذا في فتاوى الكرخي * ومن غصب من رجل ثوبا فقطعه ولم يخطه فانه يتظر ان يمسك القطع لا يورث عيبا فاحشا فاصاحبه ان يضمه نقصان القطع وليس له خيار الترك على الغاصب وان كان القطع اورث عيبا فاحشام من حيث يكون مستهلكا له فان صاحب الثوب بالخيار ان شاء اخذ ثوبه وضمه قيمة النقصان وان شاء تركه بقيمة صحيحا ولو خاطه بعد القطع انقطع حق صاحبه عنه وضمه قيمة الثوب وقت الغصب كذا في شرح الطحاوي * من خرق ثوب غيره خرقا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب لانه مستهلك من وجه فانه لا يصلح بجميع ما كان صالحا له قبله وان شاء اخذ الثوب وضمه النقصان لانه تعيب من وجه لكونه قائما حقيقة وكذا بعض المنافع وان خرقه خرقا يسيرا ضمن الغاصب نقصانه واخذ ثوب الثوب ثوبه لان العين قائم من كل وجه والصحيح ان الفاسد يش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان محذور حله الله تعالى جعل في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفائت به بعض المنافع كذا في الكافي * قال الشيخ شمس الائمة السرخسي والمحكم الذي في الخرق في الثوب من تخيير المالك اذا كان الخرق فاحشا وامساك الثوب واخذ النقصان اذا كان الخرق يسيرا فهو المحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان التعيب هنالك فاحشا كان أو يسيرا وجب لصاحبها الخيار بين ان يمسك العين ولا يرجع على الغاصب بشيء

وبين أن يسلم العين ويضمنه مثله أو قيمته لأن تضمن النقصان منه ذل له يؤدي إلى الربا كذا في النهاية
 * ولو غصب ثوبا فعفن عبده أو أصعر أو أخذ المالك وما نقصه وهذا إذا كان النقصان يسيرا فإذا كان
 كثيرا يخير بين الأخذ والترك وإن كان المغصوب مكبلا أو موزونا فعفن عبدا غاصب فعليه مثله وهذا
 الفاسد للغاصب وإن شاء أخذ الطعام العفن ولا شيء عليه كذا في المحيط * وإن كان المغصوب عبدا
 أوجارية فقطع رجليها أو يدها كان صاحبها أن يضمن الغاصب قيمتها ويدفع إليه المغصوب
 وإن شاء ضمنه النقصان وأخذ المقتطوع كذا في الظهيرية * من ذبح شاة غيره فبالكفا بالخيار إن شاء
 ضمنه قيمتها وسلمها إليه وإن شاء ضمنه نقصانها وكذا الجوز وركذا إذا قطع يدها هذا ظاهر الرواية
 ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع الغاصب طرفها للمالك أن يضمنه جميع قيمتها لو وجد
 الاستمالة من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع أرش المقتطوع لأن الأذى يبقى
 منه فعليه بعد قطع الطرف كذا في الهداية * وهكذا في الكبرى * وفي النوادر إذا قطع اذن الدابة
 أو بعضها يضمن النقصان ويجعل قطع الاذن من الدابة نقصانا يسيرا وكذلك لو قطع ذنبها يضمن
 النقصان وعن شرح رحمه الله تعالى أنه إن قطع ذنب حمار القاضي يضمن جميع القيمة وإن كان
 لغيره يضمن النقصان لا غير كذا في الذخيرة * ولو قطع رجل حمار أريده ثم ذبحه صاحبه لا شيء لصاحبه
 على العاطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * ضرب ثور غيره فكسر
 أضلاعه ضمن قيمته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند من نقصانه كذا في المفنية * ولو فقأ عين
 برزون أو بغل أو حمار عليه ربع قيمته وكذا كل ما يعمل عليه من البقر والابل وما لا يعمل عليه
 ما نقص قال في الجامع الصغير وفي عين بقره الجوز وجزره ربع القيمة وفي عين شاة القصاب ما نقصها
 وفي الحمل والطيروالدجاجة والكلب ما نقصه كذا في الاختيار شرح المختار * ولو فقأ عيني حمار
 قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن شاء سلم الجثة وضمن جميع القيمة وليس له أن يسلك الجثة ويضمنه
 النقصان وهي مسألة الجثة العمياء كذا في الظهيرية * إذا سلخ الشاة بعد الذبح وجعلها أعضاء
 فصاحبها بالخيار إن شاء ترك المذبح وضمنه قيمتها وإن شاء أخذ المذبح وضمنه النقصان وعن الفقيه
 أبي جعفر إذا أخذها ليس له أن يضمنه والفتوى على ظاهر الرواية كذا في جواهر الاختلاط *
 ولو ذبح حمار غيره ليس له أن يضمن النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى للمالك أن يسكه ويضمنه النقصان وإن شاء ضمنه كل القيمة
 ولا يسلك المذبح وإن قتله قتلا فليس له أن يضمنه النقصان كذا في الظهيرية * كل إهاب مصوغ
 كسره رجل فإن كان من فضة فعليه قيمته ومصوغا من الذهب وإن كان من الذهب فعليه قيمته ومصوغا من
 الفضة كذا في المبسوط * ومن مداعى قلب رجل وهشمه وكان الهلب من فضة كان صاحب القلب
 بالخيار إن شاء أخذ منه مشوما ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه مصوغا من الذهب وإن كان ذهباً فهو
 بالخيار إن شاء أخذ منه مشوما ولا شيء له غيره وإن شاء ضمنه قيمته ومصوغا من فضة وتركه عليه ولو أراد
 أن يضمنه قيمة النقصان ويأخذ المشوم فليس له ذلك وبعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الجنس
 لو تفرقا قبل التقابض من المجانين فإنه لا يبطل القضاء لأن القيمة قامت مقام العين ثم الذهب والفضة
 بالصياغة لا يخرجان عن اعتبار الوزن وغيرهما من الحديد والفضة والنحاس وغير ذلك قد يخرج
 بالصياغة عن حد الوزن وقد لا يخرج إذا كان لا يخرج عن حد الوزن بالصياغة نحو ما إذا كان في موضع
 يباع وزناً ولا يباع عدداً فيكون حكمه كالذهب والفضة المصوغ فإذا كسره رجل وأورث فيه عيباً
 فاحشاً أو يسيراً يخير صاحبه بين أخذ الجنس بغير شيء وبين التسليم إلى الكاسر وأخذ القيمة من الدراهم

والدنانير ولا يكون التقابض من شرطه بالاجماع وان كان يخرج بالصياغة عن حد الوزن وصار عدديا فان كان الكسر لم يورث فيه عيبا فاحشا فليس لصاحبه خيار الترك ولكن يحبس به نفسه ويضمنه النقصان من جهة القيمة وان كان الكسر اورث فيه عيبا فاحشا فصاحبه بالخيار ان شاء اخذ منه واخذ قيمة النقصان معه وان شاء سلمه الى الكاسر وضمنه قيمته صحيحا غير مكسور كذا في شرح الطحاوي * وان استهلك السيف المكسور آخر كان عليه حديدته كذا في خزنة المفتين * وان كسر درهما او دينار فباعه مثله والمكسور له كاسر قال شيخ الاسلام قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان الكسر ينقص من ضربه فاما اذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فليس له الا ذلك المكسور وهذا كما لو لم يمين كسر رغيغ انسان لبس لصاحبه الا المكسور وقال شمس الائمة السرخسي عليه مثله وان شاء صاحبه اخذته ولم يرجع عليه بشئ سواء انتقصت ماله بته الكسر او لم تنتقص غصب من آخر جارية كانت عنده حتى صارت بحوزا فان لصاحبها ان يأخذها وما انتقص وكذلك لو غصب غلاما شابا وكان عنده حتى هرم اخذته صاحبه وما انتقصه وهذا اذا كان النقصان يسيرا فان كان فاحشا يخير المالك بين الاخذ والترك وعليه أكثر المشايخ ولو غصب صديقا فشيء عنده أو بنت شعروجه عنده فصار ملتحيا أخذه صاحبه ولا يضمنه شيئا ولو غصب جارية تامة فأنكسرت ثديها عنده يضمن النقصان ولو غصب عبدا محترقا فأنسى ذلك عند الغاصب كان ضامنا للنقصان كذا في المحيط * رجل غصب عبدا حسن الصوت فتغير صوته عند الغاصب كان له النقصان ولو كان العبد مغنيا فأنسى ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب كذا في فتاوى قاضي خان * وان حلق جعد غلام فنبت ولكن لم ينبت كما كان لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي * وان غصب فضة أو ذهبا فضر بهادراهم أو دنائرا أو آنية لم يزل مالك مالها عنده أي خيفة رحمه الله تعالى في أخذها ولا شيء للغاصب منه ولا يعطيه بعمله شيئا وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا سبيل للمصوب منه على الدراهم والدنانير المضروبة وعليه مثل الفضة التي غصبها ومالكها الغاصب قال الخنذي ولو غصب فضة فصاغها حليا أو ذهبا فصاغه حليا فان له ان يسترده ولا يضمن للغاصب شيئا لاجل الصياغة الا اذا جعل الفضة أو الذهب وصفا من أوصاف ماله بحيث يكون في نزعه مضرة كما اذا جعله عروة مرادة أو صفا نح في سقف أو ما أشبه ذلك فانه تنقطع يد صاحبه عنها ويضمن الغاصب مثلها وقت الغصب وأما اذا سبك الفضة أو الذهب ولم يصغهما ولم يضر به مادراهم أو دنائير بل جعلهما صفا نح مطولة أو مدورة أو مربعة لم تنقطع يد صاحبه عنها بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ون غصب دراهم وسبكها ولم يضرب منها شيئا فانه لا ينقطع حق المالك بل اختلاف كذا في المحيط * ولو غصب فلوسا فصاغ منها اناء ضمن الفلوس لانه أخرجهما عن كونها ثمننا كذا في محيط السرخسي * لو غصب صفرا وجعله كوزا ينقطع حق المالك وكان الكرخي يقول هذا اذا كان بعد الصنعة لا يباع وزنا أما اذا كان يباع وزنا ينبغي أن لا ينقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في النقرة قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي الصحيح ان الجواب مطابق بخلاف النقرة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كسر صاحب الصفرا الكوز بعد ما ضمن له الغاصب قيمة صفره أو قبل أن يقضى له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز صحيحا أو يأخذ الكوز قال شمس الائمة ولا تقع المقاصة بين الصمانين قال في الكتاب الا ان يحاسب به بما عليه بعض مشايخنا قالوا مراده من هذا اذا اصطلحنا على ذلك فيكون استبدالا فيجوز ما يدون ذلك ولا يجوز بعض مشايخنا قالوا تأويله اذا كان المصوب صفرا ليس له مثل حتى وجبت قيمة الصفرة فتقع المقاصة كذا في المحيط * ولو غصب حيوا بأكبر أو زادت قيمته كان للمالك أن يأخذته ولا شيء للغاصب وكذلك لو غصب

جريحاً أو مريضاً فداواه حتى برأ وصح وكذا لو غصب أرضاً فيها زرع أو نخيل فسقاه أو كان نخلاً فأبره
ولفحه وقام عليه فهو له ولا شيء للغاصب فيما أنفق ولو حصد الزرع أو جذا الثمرة واستهلك كان ضامناً
لذلك كذا في التتارخانية ما قلنا عن التجريد * ولو غصب نحو صا فحمله زنبيلاً فلا سبيل للمغصوب منه
عليه ولو غصب نخلاً فشققه جذوعاً كان لصاحبه أن يأخذ تلك الجذوع لأن الاسم لم ينزل وإنما تفرقت
أجزؤه فصارت كالثوب إذا قطعه كذا في السراج الوهاج * غصب من آخر مصحفاً ونقطه فهو زيادة
وصاحب المصحف بالخيار إن شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وإن شاء ضمنه قيمته غير منقوط وهذا قول محمد
رحمه الله تعالى وروى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يأخذ به غير شيء كرجل غصب غلاماً
وعلمه الكتابة غصب من آخر كالعقدة وكتب عيماً كرشيع الإسلام أنه يقطع حق المالك وذكروا
القاضي الإمام ركن الإسلام على السعدي فيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا يقطع كذا في المحيط *
ولو غصب من رجل كناناً فغزله ونسجه فعليه مثله أو قيمته إن كان لا يوجد مثله ولا سبيل له على الثوب
كذا في المبسوط * غصب من آخر قطناً وغزله ونسجه أو غصب غزلاً ونسجه يقطع حق المالك
ولو غصب قطناً وغزله ولم ينسجه ففيه اختلاف المشايخ والصحيح أنه يقطع كذا في الذخيرة * وإذا
طحن الغاصب الحطة فعليه مثلهما والدقيق له عندنا كذا في المبسوط * سجن الغاصب الدقيق يقطع
حق المالك كذا في القنية * غصب دقية أو خبيرة أو لحاف أو شاة أو سمسماء فصره يقطع حق المالك
في طاهر الرواية عن أصحابنا وكذلك إذا غصب ساجة فجعلها باباً أو حديدة فجعلها سيفاً يقطع حق المالك
ويضمن قيمة الحديد والساجة وجميع ذلك للغاصب كذا في المحيط * ولو غصب ساجة أو خشبة وأدخلها
في بناءه أو أجزأه أدخله في بناءه أو جصافه بني به فعليه في كل ذلك قيمته عندنا وليس للمغصوب منه نقص
بناؤه وهو الصحيح كذا في المبسوط * ولو غصب ساجة وبني فيها لا يقطع حق المالك وكان له أن يأخذها
وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يحكي عن السرخي أنه ذكر في بعض كتبه تفصيلاً فقال إن كانت
قيمة الساجة أقل من قيمة البناء ليس له أن يأخذها وإن كانت قيمة الساجة أكثر من قيمة البناء له
أن يأخذ الساجة وقال المراد مما ذكر في الكتاب ما قلنا وزعم أن هذا هو المذهب قال مشايخنا وهذا
أقرب من مسائل حفظت عن محمد رحمه الله تعالى أن من سكا في يده لؤلؤة فسقطت اللؤلؤة
فابتاعها دجاجة إنسان ينظر إلى قيمة الدجاجة واللؤلؤة إن كانت قيمة الدجاجة أقل يخير صاحب
اللؤلؤة إن شاء أخذ الدجاجة وضمن قيمتها للمالك وإن شاء ترك وضمن صاحب الدجاجة قيمة اللؤلؤة
وكذا لو أودع رجلاً فصيلاً فكبر الفصيل في بيت المودع حتى لم يمكن إخراجه من البيت إلا بنقض الجدار
ينظر إلى أكثرهما قيمة ويخير صاحب الآخر ولم يدرك في الأصل ما إذا أراد الغاصب أن ينقض البناء
ويرد الساجة هل يحل له ذلك وهذا على وجهين إن كان القاضي قضى عليه بالقيمة لا يحل له نقص
البناء وإذا نقض لم يستطع رد الساجة وإن كان القاضي لم يقض عليه بالقيمة اختلف المشايخ فيه بعضهم
قالوا يحل وبعضهم قالوا لا كذا في المحيط * ولو غصب البجار خشبة وأدرجها في بناء غيره
بغير إذن المالك لم يملك البجار ولا رب الدار كذا في القنية * ولو غصب لوحاً وأدخله في السقفية
أو أبريسماً وخاط به بطن نفسه أو عبده يقطع حق المالك كذا في الوجيز للكردي * ومن غصب
أرضاً فغرس فيها أو بني قسلاً له أقالع أو بناء والغرس ووردها وإن كانت الأرض تنقص برفع ذلك
فالمالك أن يضمن له قيمة البناء أو الغرس معلوماً ويكون له ومعناه قيمة بناء أو شجر يوم يقلعه لا أن يحفه
فيه فتقوم الأرض بدون الشجر والبناء وتقوم بهما شجر أو بناء أمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما
كذا في السكافي * رجل بني حائطاً في أرض الغصب من تراب هذه الأرض قال القنية أبو بكر البخاري

الحائط لصاحب الارض لا سبيل للباني عليه لانه لو أمر بتقضي الحائط تصير ترابا كما كان وهكذا قال
أبو القاسم وعن غيره من رجل بنى حائطاً في كرم رجل بغير أمر صاحب الكرم ان لم يكن للتراب قيمة
فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباني متبرعاً بعمله وان كان للتراب قيمة فان الحائط
يكون للباني وعليه قيمة التراب كذا في فتاوى قاضي خان * وهكذا في الكبري * غصب من
أخذ داراً وأرضاً فبنى فيها بناءً أو زرع فيها زرعاً فقلع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط أن لا يكسر
خشب الغاصب ولا آجره ونحو ذلك كذا في المحاوي للفتاوى * رجل كسر عصار رجل ضمن النقصان
ولو كان الكسر فاحشاً بأن صار حطياً أو ووداً لا ينتفع به منفعة العصاله ان يضمنه القيمة كذا في فتاوى
قاضي خان * ما يغصبه الاتراك من المجدوع والعارض وسائر الخشب ويكسرونها كسر متفاحشاً
لا يقطع حق المالك وان ازدادت قيمتها بالكسر كذا في القنية * ولو غصب داراً فحصبها قبل
أصاحبها أعطاه ما زاد التخصيص فيها الا أن يرضى صاحب الدار أن يأخذ الغاصب حصه منها وكذا
لو نقشها بالاصباغ فان شاء صاحبها أخذها وأعطى الغاصب قيمة ما زاد الاصباغ فيها وان أبي جمعت
الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يباع الاصباغ شيئاً كثيراً وذكروا من أبي يوسف رحمه الله تعالى ان
أبي صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الاصباغ فيها مرة بقلعه وأضمنه ما نقص القلع وكذلك لو نقش
الباب المغصوب بالاصباغ كذا في محيط السرخسي * وان كان نقش الباب بالنقر وليس بالاصباغ
قال فهذا مستهلك للباب وعليه قيمته والباب له وكذلك لو نقش اناة فضة بالنقر كذا في المحيط * مشترى
الدار من الغاصب اذا هدمها أو أدخلها في بناءه ثم حضر المالك فان كان له اقل لا يتيسر رفعه يرفع
ويرد على المالك وان كان كثيراً يتعذر رفعه ويمد الزمان في رفعه فللمالك الخيار ان شاء لا يرفع بل
يتركه ويهم المشتري قيمة الارض مع البناء الا في الغصب أبو جعفر هـذا قولهم وقال غيره من
المشايخ هـذا قول محمد رحمه الله تعالى خاصة كذا في التارخانية نقلا عن الذخيرة * مسلم غصب
خمر مسلم وخللها قال في الكتاب لب الخمر أن يأخذها واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تأويل المسئلة
ما اذا خللها بشيء لا قيمته بأن تقل من الشمس الى الظل أو من الظل الى الشمس أو ألقى فيها شيئاً يسيراً
من الملح أو الخل بحيث لا قيمة له فأما اذا ألقى فيها ملحاً أو خللاً له قيمة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يصير الخل ملكاً للغاصب ولا شيء عليه وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان
ألقى فيه الملح أخذه المالك وأعطاه ما زاد الملح فيهما وان كان ألقى فيه الخل فهو بينهما على مقدار
كيالهما كما لو كان المغصوب خللاً وخطه بخل آخر ويستوى ان حمضت من ساعته أو بعد حين ومشايخنا
قالوا ان كانت الخمر التي صب فيها خللاً كثيراً حتى صارت خللاً من ساعته فهو كله للغاصب وان كان قليلاً
وصارت خللاً بعد حين فهو بينهما على قدر كيالهما كذا في المحيط * ولو كانت الخمر لم يصبها منه
ذمي فتخللت عنده أو خللها الغاصب كان للغصوب منه أن يستردها فلو ملكت عند الغاصب بعد
ما صارت خللاً فلا ضمان عليه فان استهلكها الغاصب ضمن مثلها لخالصها كذا في السراج الوهاج *
مسلم غصب من مسلم خمر اهل يجب على الغاصب رد الخمر اليه حتى لو لم يردّها اليه يؤاخذ به يوم القيامة
اذا علم قطعاً أنه يستردها لخللها كان عليه الرد ويؤاخذ به يوم القيامة ولو ترافع الى القاضى يتأمل
في حاله ان علم منه أنه يستردها لخللها يقضى بردها اليه وان علم منه أنه يستردها ليشربها يأمر الغاصب
بالاراقة وهذا كمن في يده سيف رجل فجاءه ما نكه ليأخذه منه ان علم صاحب اليد أنه يأخذه
ليقتل به مسلم يكن عليه أن يردّه اليه بل يمسكه وان علم صاحب اليد أنه ترك الرأى الاول وانه يسترده
لمنتفع به على وجه مباح كان عليه أن يردّه مسلم غصب من مسلم خمر فشربها ليس له عليه دعوى

في الدنيا وعليه اتم الغصب ان كانت الخمر خراخلالين وكان اتخذ العنب والعصير للخل اما اذا كان قد
 اتخذهما خرا للشرب فانه لاحق له عليه في الاخرة وانما على الشارب اثم شرب الخمر لا غير كذا
 في جواهر الاخلاطى * وجد في دار انسان خمر القى فيها لمخافصارت خلا فهو له وان لم يتقل المدن
 عن مكانه قال رضى الله عنه عرف بهذا أن بنفس القاء الملح بملك الخل كذا في القنية * واذا غصب
 عصير افصار عنده خمر اقله أن يضمه مثله ان كان في حينه وقيمه ان كان في غير حينه ولو اراد أن يأخذ
 الخمر ولا يضمه هل له ذلك اختلف المشايخ فيه قال شمس الانعة المحلواني الصحيح أنه ليس له ذلك كذا
 في المحيط * ولو غصب لبنافصار مخيضاً أو عنبافصار زبيبان شاء ضمته مثله وان شاء أخذه ولا شيء
 له من التقصان وكذا في جميع التليات هكذا في التهذيب * ولو غصب رطبافصار تمرافا لمالك
 بالخيار ان شاء أخذه حينه لا غير وان شاء ضمته مثله هكذا في خزنة المفتين * واذا غصب جلد ميتة
 ودبغه بمالا قيمة له فانه يأخذه مجانا وان دبغه بماله قيمة أخذه وأعطاه ما زاد الدباغ فيه كذا
 في المحيط * وطريقه أن يتظر ان هذا الجلد لو كان ذكاً وهو غير مدبوغ بكم يشتري ومدبوغ بكم يشتري
 فيضمن فضل ما بينهما كذا في الذخيرة * قال القدوري في كتابه وهذا اذا أخذ الميتة من منزل
 صاحبها فدرغ جلدها فاما اذا ألقى صاحب الميتة الميتة في الطريق فأخذ رجل جلدها ودبغه بمالا
 قيمة له فليس للمالك أن يأخذه وللغاصب ان يحبس الجلد حتى يصل اليه قيمتها ولو اراد صاحب الجلد
 ان يترك الجلد على الغاصب ويضمه قيمة الجلد ليس له ذلك فلو كان المغصوب جلد المذكى كان له ذلك
 قال مشايخنا هذا الفرق بين جلد الميتة وبين جلد المذكى شيء ذهب اليه المحاكم الشهيد والجواب في الميتة
 والمذكى واحد كذا في المحيط * واذا ملك الجلد في يد الغاصب من غير صنع أحد فلا ضمان
 على الغاصب سواء دبغه بشيء له قيمة أو لا قيمة له كذا في الذخيرة * وان استهلكه الغاصب بعد الدباغة
 ان كان دبغه بشيء لا قيمة له ضمن قيمته لصاحبه بالاجماع وان كان دبغه بشيء له قيمة لم يكن لصاحبه
 عليه شيء من الضمان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوى * ولو ان الغاصب جعل
 هذا الجلد أديماً أو زقاً أو دفترأ أو جراباً أو فرواً لم يكن للمغصوب منه على ذلك سيدل فان كان الجلد ذكاً
 فله قيمته يوم الغصب وان كان الجلد جلد ميتة فلا شيء له كذا في النهاية * اذا اتخذ كوزاً من طين غيره
 كان الكوز له فان قال رب الطين انا أمرته بذلك فهو لرب الطين واذا غصب تراباً وابنته أو جعله آنية
 فان كان له قيمة فهو مثل الخنطة اذا طعن بها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان وفي كل
 موضع يتقطع حق المالك فالمغصوب منه أحق بذلك الشيء من بين سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان
 ضاع ذلك ضاع من مال الغاصب ولا يكون هذا بمنزلة الزمان كذا في المنتقى وفي القدوري
 أن المغصوب منه يكون اسوة للغرماء في الثمن ولا يكون أخص بشيء من ذلك كذا في المحيط * رجل
 اغتصب غلاماً قيمته خمسمائة فخصاه فبصرأ فصار يساوى ألف درهم فصاحبه بالخيار ان شاء ضمته
 خمسمائة قيمته يوم خصاه ودفع اليه الغلام وان شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه كذا في فتاوى
 قاضي خان * غصب من أخذ رواب بالكوفة وردّها عليه بخراسان فان كانت قيمتها بخراسان مثل
 قيمتها بالكوفة أمر المغصوب منه بأخذها وان كانت قيمتها بخراسان أقل من قيمتها بالكوفة
 فالمغصوب منه بالخيار ان شاء أخذها وان شاء أخذها بقيمة الكوفة قال وكذلك الخادم وكل ماله حمل
 ومؤنة الى ذلك الموضع وكذلك كل مايكال ويوزن كذا في المحيط * ولو غصب دراهم أو دنانير
 فان المالك يأخذها منه حيث وجدته وليس له أن يطالبه بالقيمة وان اختلفا في السعر ولو غصب عينا
 فلقية في بلد آخر والعين في يده فان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في مكان الغصب أو أكثر

فلا مالك أن يأخذه وليس له أن يطالبه بالقيمة وإن كانت قيمته في هذا المكان أقل من قيمته في مكان الغصب فإن شاء المالك أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وإن شاء انتظر ولو كان المغصوب مثله وهو مالك فإن كانت قيمته في المكانين سواء أو في مكان المطالبة أكثر برء المثل وإن كان السعر في هذا المكان أقل فهو بالخيار أن شاء أخذه مثله للحال وإن شاء أخذ قيمته حيث غصب وإن شاء انتظر حتى يرجع إلى تلك البلدة فيأخذ منه مثله ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فالغاصب بالخيار أن شاء أعطى مثله حيث خاصمه وإن شاء ضمن قيمته حيث غصب إلا أن يرضى المغصوب منه بالتأخير وإن كانت القيمة في المكانين سواء فلا مالك أن يطالبه بالمثل كذا في محيط السرخسي * ولو أن المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فأنه يأخذ العين وليس له أن يطالبه بقيمته يوم الغصب كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المتن غصب من أحرر من طعام يساوي مائة ثم صار يساوي مائة وخمسين ثم انقطع عن أيدي الناس وعزوار تفع وصار لا يفر على مثله وصار يساوي مائتين ثم استهلكه الغاصب فلا مغصوب منه أن يضمه مائتي درهم قيمته يوم استهلكه الغاصب ولو غصب الكرويهو يساوي مائتين ثم صارت قيمته مائة وخمسين ثم انقطع عن أيدي الناس ثم صارت قيمته مائة ثم استهلكه الغاصب فلا مغصوب منه أن يضمه مائة وخمسين آخر ما كان موجودا في أيدي الناس وليس له أن يضمه أكثر من ذلك كذا في الذخيرة * والزوائد المغصوبة متصلة أو منفصلة كالولد واللبن والصوف والسمن والجمال لا تكون مغصوبة بل يحدث أمانة ولا تصير مضمونة عليه إلا بالتلاف أو مع حتى لو جاء المالك وطلب استرداد الزوائد منه فبعضها عن التسليم يضمن بالاجتماع ولو باعها وسلمها إلى المشتري ففي المنفصلة بالخيار أن شاء ضمن المالك الغاصب وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم وإن استهلك الزوائد المتصلة في غير الآدمي لا يضمن الزيادة عنده خلافا لما هو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وإن زاد في يد الغاصب فلا مالك أن يسترده مع الزيادة وإن في سعر أو بدن أو أمانة قص ثم ملكه عنده ضمن قيمته يوم الغصب عند الكل وإن كان قائما ورده إلى مالكه إن كان النقصان في البدن ضمنه وإن في السعر لا وإن أتفه بعد النقصان ضمن قيمته وقت الغصب ولو استهلكه بعد الزيادة بأن باعه وسلمه إلى المشتري فملك عند المشتري فالمالك بالخيار أن شاء ضمنه قيمته يوم الغصب وجاز البيع والتمس للغاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع وله أن يرجع على الغاصب بالتمس وليس له على الغاصب قيمته يوم التسليم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * ولو غصب عبدا قيمته ألف فأزاد قيمته بعد الغصب حتى صارت ألفين ثم قتله إنسان كان المولى بالخيار أن شاء ضمن الغاصب قيمته أو ما يوم غصبه وإن شاء ضمن القاتل يوم قتله ألفين على العاقلة فإن ضمن الغاصب ألعارجع الغاصب على عاقلة القاتل بألفين وتصدق بالفضل فإن كان العبد هو الذي قتل نفسه في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته ألف درهم يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتل نفسه كذا في السراج الوهاج * وإن أحرق كدس إنسان يضمه قيمة الجمل ثم إن كان البرأقل قيمة منه في السبيل إذا كان خارجا فعليه القيمة وإذا كان الخارج أكثر فعليه مثله وعليه في الجمل القيمة رجل غصب كدسا فداسه فحب عليه قيمة الجمل وهو قضيب الزرع إذا حصد وعليه البر كذا في الوجيز للكردي * عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر حبة حنطة ولا شيء على الغاصب لأنها لا قيمة لها كذا في الذخيرة * ولو أن رجلا غصبوا من رجل حبة من الحنطة فبلغ ذلك فغير حنطة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا غصب قوم لرجل شيئا له قيمة ضمنهم قيمته ولو جاء برجل بعد رجل لم يضمه شيئا كذا في فتاوى قاضي خان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب بيضة وأتلفها فعليه مثلها وهذا آخر قوله وكان قوله الأول القيمة

كذافي المحيط * الغاصب إذا استهلك المغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فإنه يتظران كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وإن كان يباع بالدنانير يقوم بالدنانير وإن كان يباع بهما كان الرأي إلى القاضي فيقضي عليه بما كان أنظر للمغصوب منه كذافي فتاوى قاضي خان * رجل غصب شاة وحلبها ضمن قيمة لبنها وإن غصب جارية وأرضعت ولد له لا يضمن قيمة لبنها كذا في الذخيرة وإن غصب لحماً فشواه أو طبخه فلن أبأ خيفة رحمه الله تعالى قال لا سبيل لصاحبه عليه كذا في السراج الوهاج * أراق زيت مسلم أو سممه وقد وقعت فيه فارة يضمن قيمته وانفهد المعلم واليازي المعلم للمسلم أتلفه مسلم يضمن قيمته عندنا السرقين ألقاه مسلم في أرضه وأتلفه إنسان يضمن قيمته كذا في الوجيز للكردي * لو دخل داره بغير إذنه وليس في الدار أحد لم يكن غاصباً للدار عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وكذا لو سكنها كذا في السراج الوهاج * رجل أتلف على رجل أحد مصراعي باب وأحذر وجي خف أو مكعب كان للمالك أن يسلم إليه المصراع الآخر ويضمنه قيمتهما كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة والجامع الكبير * إذا كسر حلاقة خاتم يضمن الحلاقة لا الفص كذا في الوجيز للكردي * ولو كسر أحناء سرج ضمنها ولم يضمن السرج قال وكل شيئين منفردين أو شيء واحد يحصل بعضه عن بعض بلا ضرر مثل أحناء السرج ودقيقه فانه يضمن ما جنى عليه من ذلك ولا يضمن غيره كذا في الذخيرة * وهكذا في الوجيز للكردي *

(الباب الثالث فيما لا يجب الضمان باستهلاكه) *

كسر بيضة أو جوزة لغيره فوجد داخلها فاسداً لا ضمان عليه لأنه طهرأ به ما استهلك ما لا كذا في المحيط * ولو كسر درهمي الرجل وتبين أنه كان ستوقاً أو رصاصاً وقبل الكسر كان يروج فلا ضمان له على الكاسر لأنه أظهر فيه الغش والخيانة كذا في شرح الطحاوي * رجل أفسد تأليف حصير رجل أو نزع باب داره من موضعه أو حل سرج إنسان أو كل ما كان مؤلفاً فنقص تأليفه يتظران أمكنه إعادته إلى ما كان يؤمر الناقض بالعادة وإن لم يمكن إعادته إلى ما كان ضمن قيمته صحيحاً مؤلفاً وسلم المنقوض له كذا في محيط السرخسي * وإذا حل شراباً نعل غيره فإن كانت النعل من النعال التي يستعملها العامة لا شيء عليه لأنه لا مؤنة في إعادة شراء كذا وإن كانت النعل عربية فإن كان لا ينقص سيرها ولا يدخلها عيب لو أعيد يؤمر بالعادة ولا يضمن شيئاً وإن كان ينقص سيرها ويدخلها عيب لو أعيد يضمن النقصان كذا في الذخيرة * ولو حل سلسلة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة وكذا الرجل إذا شد أسنان عبده بذهب فرمى بها (رجل) حل سدى الحائك ونشره قال يتظر إلى قيمته سدى وإلى قيمته غير سدى فعليه فضل ما بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * إذا هدم الرجل حائط جاره فللمجار الخيار أن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وقيمة النقصان وليس له أن يحبره على البناء كما كان ثم طريق معرفة قيمة الحائط أن تقوم الدار وحيطانها وتقوم بدون الحيطان ففضل ما بينهما قيمة الحائط كذا في الذخيرة * هدم جدار غيره من التراب وبناءه نحو ما كان يرى من الضمان وإن كان من خشب وبناءه من الخشب كما كان فكذلك يرى وإن بناءه من خشب آخر لا يبرأ لأنه يتفاوت حتى لو علم أن الثاني أجود يبرأ كذا في الوجيز للكردي * هدم حائط مسجد يؤمر بتسويته وإصلاحه كذا في القنية * أفسد الحياط الثوب فأخذه صاحب الثوب ولبسه عالماً بالفساد ليس له التضمن كذا في الوجيز للكردي * إذا رفع التراب من أرض الغير إذا لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع ان نقصت الأرض برفعه ضمن النقصان وإن لم تنقص فلا شيء عليه ولا يؤمر بالكبس وإن قال به بعض العلماء وإن كان للتراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمته تمكن النقصان في الأرض

أولم يتمكن ومن حفر حفرة بأرض غيره أضرد ذلك بأرضه يلزم النقصان وقوله أضرد ذلك يشير إلى أنه لو لم يضرد ذلك بأرضه لأشئ عليه كذا في الذخيرة * الصيرفي إذا انتقد الدراهم بأذن صاحبها فغمز درهماً منها فأنكسر فلا ضمان عليه والمختار للفتوى أن صاحب الدراهم إن كان أمره بالغمز فلا ضمان عليه وإن لم يأمر به إن كان الناس إنما يعرفون الدراهم بالغمز فلا ضمان عليه أيضاً ولا يضمن كذا في السراج الوهاج * إذا طبخ لحم غيره بغير أمره ضمن ولو جعل صاحب اللحم اللحم في القدر ووضع القدر على الكانون ووضع تحتها الحطب فجاء آخر فأوقد النار فطبخ لا يضمن استحساناً (ومن هذا الجنس خمس مسائل) أحدها هذه المسئلة الثانية إذا طعن حنطة غيره بغير أمره ضمن ولو أن صاحب الحنطة جعل الحنطة في الذورق وربط عليه الحمار فجاء آخر وساق الحمار فطعن لا يضمن المسئلة الثالثة إذا رفع حرة غيره بغير أمره فأنكسرت يضمن ولو أن صاحب الحجرة رفع الحجرة وأما إلى نفسه فجاء إنسان وأعانته على الرفع فأنكسرت فيما بين ذلك لا يضمن المسئلة الرابعة من حمل على دابة غيره بغير أمره حتى هلكت الدابة يضمن ولو حمل المالك على دابته شيئاً ثم سقط في الطريق فجاء إنسان وحمل بغير إذنه فهلكت الدابة لا يضمن المسئلة الخامسة إذا ذبح أضحية غيره بغير أمره إن ذبح في غير أيام التضحية لا يجوز ويضمن الذابح وإن كان الذبح في أيام التضحية يجوز ولا يضمن لأن الإذن ثابت في هذه المسائل دلالة والدلالة يجب اعتبارها ما لم يوجد الصريح بخلافه كذا في الذخيرة * ومن جنس هذه المسائل ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في شرح المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي يشترط فيها المعاملة أن من أحضر فعلة لهدم داره فجاء آخر وهدم بغير إذنه لا يضمن استحساناً فصار الأصل في جنس هذه المسائل أن كل عمل لا يتفاوت فيه الناس تثبت الاستعانة فيه لكل واحد من آحاد الناس دلالة فأما إذا كان عملاً يتفاوت فيه الناس لا تثبت الاستعانة لكل واحد من آحاد الناس كما لو علق الشاة بعد الذبح للسليخ فجاء إنسان وسليخها بغير إذنه يضمن كذا في المحيط * قصاب اشترى شاة فجاء إنسان وذبحها فإن كان أخذ القصاب وشذرجها للذبح لا يضمن الذابح وإن لم يكن شاة يضمن كذا في الصغرى * ومن وجد في كرمه أو زرع دابة أفسدت الزرع فحبسها فهلكت ضمن ولو أخرجها المختار أنه إن أخرجها وساقها فهلكت يضمن وإن أخرجها ولم يسقها لا يضمن وكذا لو أخرج دابة لغيره من زرع غيره وساقها إلى مكان يأمن منها على زرع كائنه أخرجها عن زرعها وأكثر من اختنا على أنه يضمن وعليه الفتوى إذا وجد دابة في زرع فحمل عليها فأسرعت ضمن ما أصابته وكذا إذا تبعها بعدما أخرجها كثيراً فذهبت ضمن وإن أخرجها أجنبي لا يضمن كذا في خزنة المقتين * الراعي إذا وجد في باروكة بقرة لغيره فطردها فقدر ما تخرج من باروكة لا يضمن وإن ساقها بعد ذلك ضمن كذا في المحيط * وهكذا في الفتاوى الكبرى * من وجد دابة في زرعها وساقها أراد ردّها على صاحبها فعطبت في الطريق أو أنكسرت رجلاً يضمن قال الفقيه أبو الباث رحمه الله تعالى ولستأخذ بهذا إنما أخذ بما روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال لا يضمن هكذا في الظهيرية * وإذا وجد بقرة في زرعها فأخبر صاحبها فأسدت الدابة الزرع إن أمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالأخراج لا يضمن صاحب الدابة شيئاً كذا في المحيط * ساق حمار غيره بغير إذنه وأكل الذئب بحمته أو ضاع الحمش ورد الحمار إن كان ساق الحمش مع الحمار يضمن وإن أساق الحمش معه بلا سوقه وضاع لا يضمن الحمش كذا في الوجيز للكردي * الراعي إذا قاد ما قربه من الزرع بحيث لو شاعت تناولت ضمن الراعي الزرع كذا في الأصول العمادية * دابة رجل ذهبت ليلاً ونهاراً بغير إرسال صاحبها فأفسدت زرع رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في محيط السرخسي * دفع إلى رجل أرضاً وبذرا

وبقرة مزاعة فسلم المزارع البقرة الى الراعي فضاعت لاضمان عليه ولا على الراعي كذا في خزائن المفتين
 * رجل اراد سقي أرضه فغصه انسان حتى فسد زرعه لم يضمن كذا في الخلاصة * لو وجد دابة في حربط
 فأخرجها فهلكت يضمن غصب مربوط وشذفيه دوابه فأخرجها مالك المرتبط صار ضامنا كذا
 في الفصول العمادية * رجل عليه دين فجاء المديون الى صاحب دينه ليقتضي دينه فدفع المال
 الى الطالب لينتقده فهلكت المال في يد الطالب هلكت من مال المطلوب والمدين على حاله لان الطالب
 وكيل المديون في الاستقاد فكان يده كيد المديون ولو أن المطلوب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا
 فأخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون لينتقده فهلكت في يد المديون يهلك من مال الطالب لان الطالب
 أخذ حقه فاذا دفع الى المديون لينتقده المطلوب صار المطلوب وكيل الطالب فكان الهلاك في يد
 المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وطئ أمة غيره فأتت من
 الجماع ضمن قيمتها كذا في التتارخانية ناقلا عن الغيانية * سنور قتلت حمامة انسان لاضمان على
 صاحب السنور كذا في المضمرات * ولو أخذ هرة وألقاها الى حمامة أو دجاجة فأكلتها قالوا ان
 أخذت برميها ضمن وان أخذت بعد الرمي والالقاء لا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قتل
 ذئبا أو أسداً رجل لم يضمن وان قتل قردا فهو ضامن لان القرد له قيمة لان القرد يخدم في البيت فصار
 بمنزلة الكلب كذا في محيط السرخسي * ومن أتلف خمرا أو خنزيرا فال كذا في الضمان على
 متلفها سواء كان المتلف مسلما أو ذميا وان كانت لذمي يجب الضمان على متلفها سواء كان المتلف مسلما
 أو ذميا غير أن المتلف ان كان ذميا يجب عليه مثل الخمر وان كان المتلف مسلما يجب عليه قيمة الخمر وفي
 الخنزير يجب القيمة فيهما جميعا ولو استهلك مسلم أو ذمي خنزيرا لذمي ثم أسلم الطالب أو المطلوب أو أسلما
 جميعا فلا يبرأ المستهلك من الضمان الذي لزمه ولو استهلك لذمي خنزيرا فوجب عليه مثله ثم أسلم
 الطالب أو أسلما جميعا سقطت الخمر عن ذمته وبرئ بالاجماع ولو أسلم المطلوب أو لا ثم أسلم الطالب بعده
 أو لم يسلم ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يبرأ من الخمر
 ولا يتحول الى القيمة وكذا اذا أسلم بعد القبض كذا في شرح الطحاوي * ومن أتلف الشاة المذبوحة
 بترك التسمية عامدا لا يضمن كذا في التتارخانية * والله أعلم

❦ (الباب الرابع في كيفية الضمان) ❦

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل خرق طيبا نال رجل ثم رفاه قال أقومهم صحيبا وأقومهم مرفوقا
 وأضمنه فضل ما بينهما رجل حفر بئرا في ملكه فطعمها رجل بترابها قال أقومها محفورة وغير محفورة
 فأضمنه فضل ما بينهما وان طرح فيها ترابا أجبره على أن يخرجها وان كانت في الصحراء فان لم يخرج
 الماء وليس على من طعمها شيء وان حرج الماء فقد استحقها لانها بشرط فضمن فضل ما بينهما ما كذا
 في محيط السرخسي * رجل خرق صك رجل أو دفتر حسابه تكلموا فيما يجب عليه وأصح ما قيل فيه
 انه يضمن قيمة الصك مكتوبا كذا في فتاوى قاضي خان * اذا كسر بربط انسان أو طنبوره أو دفه
 أو ما شبه ذلك من آلات الملاهي فعلى قولهما لاضمان وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب
 الضمان وذكر في الجامع الصغير أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الا اذا فعل باذن الامام
 قال القاضي الامام صدرا الاسلام الفتوى على قوله مال الكثرة الفساد فيما بين الناس وذكر الشيخ
 الامام فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قياس وقولهما استحسان
 وقال صدرا الاسلام ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا وجب الضمان يجب على وجه الصلاح لغير

النهي على أدنى وجه يمكن الانتفاع بذلك وعلى هذا الخلاف الترد والشرط نفي لأنه يمكن أن يجعل هذه الاشياء سجنات الوزن وفي القدوري في مسئلة الطنبور والبرطانه يضمن قيمته خشباً منجوتاً وفي المنتقى يضمن قيمته خشباً ألواحاً كذا في المحيط والذخيرة * والطبل الذي يضرب للصبيان يضمن بالأتلاف من غير خلاف كذا في التتارخانية * قال محمد بن جرير الله تعالى مسلم أتلّف صليبا منقوشاً يضمن قيمته غير منقوش بتماثيل وإن كان تماثيل مقطوع الرأس يضمن قيمته منقوشاً لأنه غير حرام بمنزلة منقوش شجروان أحرق بساطاً فيه تماثيل رجال فعليه قيمته منقوشاً لأن التماثيل في البساط غير محرم لأنه يوطأ كذا في محيط السرخسي * قال هشام قلت لمحمد بن جرير الله تعالى إذا أحرق باباً منجوتاً عليه تماثيل منقوشة قال في قولي يضمن قيمته غير منقوش بتماثيل فإن كان صاحبه قطع رؤس التماثيل ضمن قيمته منقوشاً بمنزلة منقوش شجر كذا في المحيط * ولو هدم بيتاً مصوراً بالاصباغ بصور التماثيل ضمن قيمته وقيمة اصباغه غير مصورة لأن التماثيل في البيت منهي عنها كذا في السراج الوهاج * ولو استهلك ثاء فضة عليه تماثيل فعليه قيمته غير مصورة وإن لم يكن للتماثيل رؤس فعليه قيمته مصورة كذا في خزنة المفتين * ولو قتل جارية مغنية ضمن قيمتها غير مغنية إلا أن يكون الغنا يتقضى القيمة فإنه يضمنها على ذلك لأن الغنا معصية ولا يجوز أن يتقوم على الغاصب وإن كان يتقص القيمة وهو عيب فيعتد به في حق الغاصب كذا في السراج الوهاج * وإن كانت الجارية حسنة الصوت إلا أنها لا تغني فهو على حسنة الصوت والحمامة إذا كانت تقرقر والغائمة إذا كانت تقرقر يعتبر قيمتهما قرقرة والحمامة إذا كانت تنجي من بعيد لا يعتبر قيمتها على ذلك والفرس الذي يسبق عليه وهو على السابق قيمة وفي الحمامة إذا كانت طائفة يعتبر قيمتها غير طائفة وكذلك كل شيء يكون بغير تعليم كذا في المحيط * ولو أتلّف كبشاً نطوحاً أو ديكاً مقادراً لا يضمن بهذه الصفة لأنها محرمة غير متقوّة كذا في محيط السرخسي * أخرج شجر الجوز جوزاً صغيراً رطبة فأتلف إنسان تلك الجوزات من نقصان الشجر لأن تلك الجوزات وإن لم يكن لها قيمة وليست بحال حتى لا تضمن بالأتلاف إلا أن لا على الشجرة فاما اتلافها على الشجرة فيمكن نقصانها في تلك الشجرة فينظر إن هذه الشجرة مع تلك الجوزات بكم تشتري وبدون تلك الجوزات بكم تشتري فيضمن فضل ما بينهما وكذلك الشجرة إذا زورت في الربيع فنقصها إنسان حتى تنثر نورها فهو على هذا كذا في الظهيرية * وإذا كسر غصناً من شجرة وقيمة الغصن قليلة إن شاء ضمنه نقصان الشجرة جميعاً والغصن للكاسر وإن شاء ضمنه نقصان الشجرة إلا قدر الغصن والغصن لرب الشجرة كذا في الملقط * قطع أشجار كرم إنسان يضمن القيمة لأنه أتلّف غير المثلّي وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الأشجار النابتة ويقوم مقطوع الأشجار بفضل ما بينهما قيمة الأشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار أن يشارف الأشجار المقطوعة إلى القاطع وضمه تلك القيمة وإن شاء أمسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار رجل بغير إذنه فرب الدار بالخيار أن يترك الشجرة على القاطع وضمه قيمة الشجرة قائمة وطريق معرفة ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة قائمة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وإن شاء أمسك الشجرة وضمه قيمة النقصان قائمة لأنه أتلّف عليه القيام وطريق معرفة ذلك أنك إذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالصريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر إلى تلك القيمة وإلى قيمة الشجرة المقطوعة وفضل ما بينهما قيمة نقصان القطع وإن كانت قيمتهما مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه هكذا في الكبرى * رجل قطع شجرة من ضيعة رجل واستهلك الشجرة فعليه قيمة الخشب هكذا في الفصول العمادية * جاء إلى رأس تنور وقر شجرة فصب فيه الماء ينظر إلى قيمة التنور كذلك وإلى قيمته غير مسجور فيضمن فضل

ما بينهما في واقعات الناطق في فتح رأس تنور انسان حتى يرد فعله قيمة الخطب مقدار ما سحبه التنور
ويمكن ان يقال يتظر بكم يستأجر التنور المسجور ليتفتح به من غير ان يسحبه ثانيا فيضمن ذلك القدر
او يتظر الى أجرته مسجورا او غير مسجور فيضمن تفاوت ما بينهما كذا في المحيط * فتح رأس تنور فبرد
فعلبه قيمة خطب قدر ما سحبه قال فخر الدين قاضي خان الصحيح انه يضمن قدما يستأجر التنور المسجور
لينتفع به قبل ان يسحبه ثانيا او تفاوت ما بين أجرته مسجورا الى أجرته غير مسجور كذا في اللهم * الرجل
اذا اتفق قبض انسان يتظر الى قيمته محظا وغير محظ فيضمن الفضل كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو ألبى نجاسة في بئر خاصة يضمن النقصان دون النزع وفي البئر العامة يؤمر بنزحها كذا في القنية
والله أعلم

(الباب الخامس في خلط مال رجلين أو مال غيره بماله أو اختلاط أحد المالكين بالآخر من غير خلط)

القاصب اذا خلط المغصوب بمال نفسه أو بمال غيره فهو على ضربين خلط ممازجة وخلط مجاورة أما
خلط الممازجة فهو على ضربين خلط لا يمكن التمييز بينهما بالقسمة وخلط يمكن التمييز بينهما بالقسمة
فلا يمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط دهن المحرز بدهن البذر ودقيق الحنطة بدقيق الشعير
فالخالط ضامن ولا حق للمالك في المخلوط بالاجماع وان أمكن التمييز بينهما بالقسمة كخلط الجنس
بالجنس مثل الحنطة بالحنطة واللبن باللبن فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما المالك
بالتحيز ان شاء ضمنه مثل حقه وان شاء شاركه في المخلوط واقتسماه على قدر حقهما وأما خلط المجاورة
فهو على ضربين خلط يمكن التمييز بينهما بكلفة ولا مشقة وخلط لا يمكن التمييز بينهما بكلفة ومشقة فان
أمكن التمييز بينهما بكلفة ومشقة كخلط الدراهم بالدنانير والبيض بالسود لا يضمن الخالط ويميز
وان لم يمكن التمييز بينهما بكلفة ومشقة كخلط الحنطة بالشعير ذكر في الكتاب انه يضمن الخالط ولم يذكر
الخيار للمالك نصا ثم اخذ لفوا قيل هذا قولهما وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يشترك لان الحنطة
لا تخلو عن حبات الشعير فيكون خالط الجنس بالجنس فيملك عنده وقيل له الخيار عندهم جميعا
وقيل الصحيح انه لا يشتركان عندهم جميعا ولو خلط حنطة رجل بشعير آخر وغاب الخالط فان
اصطفا على أن يأخذ المخلوط أحدهما ويضمن لصاحبه مثل كيله أو قيمته جاز لان المخلوط مشترك
بينهما ويجوز بيع أحد الشريكين نصيبه من المخلوط من شريكه وإن ايسر باعاه واقتسماه فيضرب
صاحب الحنطة بقيمة حنطة مخلوطة بالشعير وصاحب الشعير بقيمة الشعير غير مخلوطة بالحنطة كذا
في محيط السرخسى * في المتنقي هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان مع رجل سويق ومع رجل
آخر سمن أو زيت فاصطدما فأنصب زيت هذا أو سمنه في سويق هذا فان صاحب السويق يضمن
لصاحب السمن أو الزيت مثل كيل سمنه أو زيتيه كذا في المحيط * ولو اختلط نورة رجل بدقيق آخر
بغير صنع أحد يباع المخلوط ويضرب كل واحد منهما بقيمة مختلطه لان هذا نقصان حصل لا بفعل أحد
وليس أحدهما بإيجاب الثمن عليه أولى من الآخر كذا في فتاوى قاضي خان * صب رديشا على
جيد ضمن مثل الجيد وان كان قليلا كان شريكه بقدر ما صب وفي القدوري صب ماء في طعام فأفسده
وزاد في كيله فالصاحب الطعام أن يضمنه قيمته قبل أن يصب فيه الماء وليس له أن يضمنه طعاما مثله
وكذلك لو صب ماء في دهن أو زيت لان الطعام المبطل والدهن الذي صب الماء فيه لا مثل له فيغرم
القيمة ولا يجوز أن يغرم مثل كيله قبل صب الماء لانه لم يكن منه غصب متقدّم حتى لو غصب ثم صب
عليه الماء فعليه مثله كذا في المحيط * ولو خلط دراهم جيا بدراهم زئوف فهو ضامن اذا علم أن

في الجهاد زيوفا وفي الزيوف جيا دالان التميز متعذر حقيقة وقسمة وأما إذا علم أنه ليس في الجهاد زيوف ولا في الزيوف جيا د لا يضمن لأنه أمكن التمييز بين الجهاد والزيوف فلم يكن الخطأ استهلاكا كذا في محيط السرخسي * رجل في يده دراهم ينظر إليها وقع بعضها في دراهم غيره فاختلطت كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا وهذه جناية منه وإن لم يتعمدها كذا في الظهيرية * وإذا دخلت أترجة رجل في قارورة أخرى نظر إلى أكثرهما قيمة فيؤمر صاحبه بأن يدفع قيمة الآخر ولو أدخل رجل أترجة رجل قارورة أخرى يضمن قيمة كل واحد منهما لصاحبه ولا خيار لاحد لأنه أتلغها وتكون الأترجة والقارورة له هكذا في محيط السرخسي والبعير إذا ابتلع لؤثة وقيمة اللؤثة أكثر كان لصاحب اللؤثة أن يدفع إليه قيمة البعير فإن كان ثمن اللؤثة شيئا يسيرا فلا شيء على صاحب البعير رجل ابتلع درة رجل ومات فإن ترك ما لا أعطى الضمان من تركته وإن لم يدفع مالا لا يشق بطنه ولو ابتلع درة غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينظر إلى أن يخرج منه شجرة القرع إذا نبتت في ملك رجل فصارت في حب رجل آخر وعظم القرع فتعذر إخراجها من غير كسر الحب فهي بمنزلة اللؤثة إذا ابتلعها دابة جارية ينظر إلى أكثر المالين يقال لصاحب الأكرثران شئت أعطيت الآخر قيمة ماله فيصير لك وإن أبيع الحب عليهما ويكون الثمن بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا كان للمستأجر حب في الدار المستأجرة لا يمكن إخراجها إلا بهدم شيء من المحائط ينظر أيهما أكثر قيمة ما يهدم من المحائط بإخراج الحب والحب كذا في المحيط * ولو وقع درهم أو لؤثة في محبرة وكان لا يخرج إلا بكسرها إن كان ذلك بفعل صاحب المحبرة وكان أكثر قيمة من المحبرة كسرت ولا غرم على صاحب الشيء الواقع فيها وإن وقع بفعل صاحب الشيء أو غير فعله كسرت أيضا وعلى صاحب الشيء قيمة المحبرة وإن شاء صرح حتى تكسر كذا في الجوهرة النيرة * ولو أدخلت دابة رجل رأسها في قدر آخر ولا يمكن الإخراج إلا بالنكسر كان لصاحب الدابة أن يملك الآخر ب قيمته ونظائرها كثيرة لصاحب أكثر المالين أن يملك الآخر ب قيمته فإن كانت قيمتهما على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لؤثة وقعت في دقيق رجل إن كان في قلب الدقيق ضرر لا أقلبه وانتظر حتى يباع الدقيق الأول فالأول وإن لم يكن في قلبه ضرر أمرته بقلبه قال بشر بقلبه الذي يطلب اللؤثة كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أودع رجلا فصيلا وأدخله المودع في بيته حتى عظم فلم يقدر على إخراجها إلا بقلع بابه فله أن يعطى قيمة الفصيل يوم صار الفصيل في حد لا يستطيع الخروج من الباب ويملك الفصيل دفعا به ضرر عن نفسه إن شاء وإن شاء قلع بابه ورد الفصيل قال الصدر الشهيد في واقعاته ويجب أن يكون تأويل المسئلة إذا كانت قيمة ما يهدم من البيت بأخراج الفصيل أكثر من قيمة الفصيل أما إذا كانت قيمة الفصيل أكثر وأبى المودع قلع الباب لإخراج الفصيل يجب أن يؤمر صاحب الفصيل بدفع قيمة ما يهدم إلى المودع وإخراج الفصيل وفي كتاب الحيطان هذا إذا أدخل المودع الفصيل في بيته ولو استعار المودع بيتا وأدخل الفصيل فيه وعظم الفصيل وباقي المسئلة بحالها يقال لرب الفصيل إن أمكنك إخراج الفصيل فأخرج به والافتحه واجعله قطعاً قطعاً وإن كان بغلاً أو جارا فإن كان ضرر هدم الباب فأحشاها الجواب كذلك وإن كان يسيرا فله أن يقطع الباب ويغرم مقدارا ما أفسد من الباب وهذا نوع استحسان كذا في المحيط * وفي واقعات الناطقي رجلان لكل واحد منهما مثلية فأخذ أحدهما من مثلية صاحبه ثلجا وجعله في مثلية نفسه فهذا على وجهين أما إن اتخذا المأخوذ منه موضعا يجمع فيه الثلج من غير أن يحتاج إلى الجمع فيه أو كان موضعا يجمع فيه الثلج ففي الوجه الأول له أن يأخذه من مثليته إن كان متميزا أو يأخذ قيمته يوم خلطه إن خلطه بغيره وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين أما إن أخذ من الخير الذي في حد صاحبه لا من المثلية

* (الباب السادس في استرداد الغصب من الغاصب وفيما يبرأ الغاصب به عن الضمان وما لا يبرأ) *

المغصوبة برئ من ضمانها في الحال في قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولم يبرأ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا فرع على اختلافهم في البيع أنه هل يصير قابضاً بالتزويج أم لا أم لو وطئها الزوج فإن الغاصب يبرأ بالاجتماع كذا في السراج الوهاج * ولو كان المغصوب منه استأجر الغاصب ليعلم المغصوب عملاً من الأعمال فذلك جائز وفي يد الغاصب على ضمانه أن هلك قبل أن يأخذ في ذلك العمل أو بعده ضمن وكذلك لو استأجر لغسل الثوب المغصوب كذا في المحيط * رجل غصب من آخر كرا من حنطة ثم دفعه إلى المغصوب منه وقال للمغصوب منه اطحنه لي فطحن ثم علم أنها كانت حنطة فالحق للمغصوب منه أن يمسك الدقيق وكذا لو غصب غزلاً ثم دفعه إلى المغصوب منه وقال انسجه ثم علم به وكذا لو غصب دابة ثم مات المغصوب منه فجاء وارثه واستأجر من الغاصب فأعارها الغاصب إياه فعطيت تحته برئ الغاصب عن ضمانها كذا في فتاوى قاضي خان * الغاصب إذا باع المغصوب بأمر القاضي يبرأ عن الضمان كما لو باعه بأمر مالكة كذا في خزائن المفتين * وإذا أمر المالك الغاصب ببيع العبد المغصوب صح و يصير وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد الأمر بالبيع وكذا لا يخرج عن ضمانه بمجرد البيع حتى لو هلك العبد قبل التسليم يتقضى البيع ولزم الغاصب قيمة العبد وكذلك المغصوب منه إذا باع المغصوب بنفسه فقبل التسليم إلى المشتري لا يخرج عن ضمان الغاصب ثم الغاصب إذا باع المغصوب بأمر المغصوب منه ورد المشتري المغصوب بالعيب على الغاصب أن كان الرد قبل القبض فهو في ضمان الغاصب على حاله وإن كان الرد بعد القبض لا يعود منه شيئاً كذا في الذخيرة * ولو أمر المالك الغاصب أن يضيء بالاشارة المغصوبة فقبل التضحية لا يخرج عن ضمان الغاصب كذا في الفصول العمادية * إذا رد الغاصب المغصوب على المغصوب منه فموجب الكتاب أنه يبرأ طلقاً وقال الشيخ المعروف بخواهر زاده في كتاب الاقرار المسئلة في المحاصل على وجوه أن كان المأخوذ منه كبيراً بالغاً فموجب ما قال في الكتاب وإن كان صغيراً أن كان مأخوذاً في التجارة فكذلك وإن كان مجبوراً أن كان صديداً لا يعقل القبض والمحفظ لا يبرأ عن الضمان إذا رده عليه بعدما أخذ منه وتحول منه وإن رده عليه قبل أن يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استقساناً وإن كان صديداً يعقل المحفظ والقبض ففيه اختلاف المشايخ وفي فتاوى الفضلي أنه يبرأ عن الضمان إذا كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء من غير ذكراً بخلافه وإن كان لا يعقل الاخذ والاعطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه أيضاً أن كان المغصوب دراهم وقد استهلكها الغاصب ثم رده مثل ذلك على الصبي وهو يعقل يبرأ أن كان مأخوذاً وإن كان مجبوراً عليه لا يبرأ كذا في المحيط * غصب سراج من ظهر الدابة ثم أعاده إلى ظهرها لا يبرأ عن الضمان كذا في الوجيز لا كدرى * غصب خطيباً واستأجر المغصوب منه بأن يطبخ له قدرافاً وقد أخطب تحت القدر ولم يشعر به قال مشايخنا لا رواية لهذا والصحيح أنه يبرأ عن الضمان كذا في جواهر الاخلاطى * رجل له على آخر دين فأخذ من ماله مثيل حقه قال الصدر الشهيد المختار أنه لا يصير غاصباً لأنه أخذ باذن الشرع لكن به يصير مضموناً عليه لأن هذا طريق قضاء الدين كذا في المحيط * ولو كان على رجل دين فأخذ غير صاحب الدين من المدينون ودفع إلى صاحب الدين اختلف المشايخ فيه قال نصير بن يحيى يصير قسداً عن الدين لأن الاخذ به منزلة المعين له على اخذ حقه والفتوى على هذا القول كذا في فتاوى قاضي خان * أخرج خاتم النائم ثم أعاده في النوم يبرأ أو استيقظ ثم نام وأعاده في هذا النوم الثاني لا يبرأ إلا في الأول يجب الرد إلى النائم وقد وجد في الثاني يجب على البقطان ولم يوجد المحاصل أن في إعادة الخاتم إلى أصبع النائم والخف إلى رجله والقلنسوة إلى رأسه فالامام الثاني يعتبر اتحاد النوم في إزالة الضمان كما ذكره منا ومحمد رحمه الله تعالى يعتبر اتحاد المجلس حتى إذا أعاده في المجلس يبرأ عن الضمان ولو في نومة أخرى فاذا لم يحوله

العمادية * وفي فتاوى النسفي غصب من آخر ساجه وأدخلها في بنائه أو غصب من آخر ناله وغرسها في أرضه وكبرت حتى انقطع حق المالك ثم ان المالك قال للغاصب وعيت لك الساجه والناله صح وهذا ابراء عن الضمان كذا في المحيط * وفي النوازل هشم ابريق فضة لانسان ثم جاء آخر وهشمه هشما يري الاول من الضمان وضمن الثاني مثلها وكذلك لو صب ماء على حنطة انسان فجاء آخر وصب عليه ماء آخر وزاد في نقصانها يري الاول عن الضمان وضمن الثاني قيمتها يوم صب الثاني كذا في الفصول العمادية * اذا كسر ناء فضة لرجل واستهلكه صاحبه قبل أن يعطيه اياه فلا شيء على الكاسر لار شرط التضمن تسليم المكسور وقد فوت ذلك بالاستهلاك كذا في المحيط * رجل غصب شيئا وقبض للمحفظ وأجاز المالك حفظه كما أخذ يري من الضمان ولو أنه استغنى به فأمره بالمحفظ لا يبرأ عن الضمان وعلى هذا لو أودع الرجل مال الغير فأجاز المالك يبرأ عن الضمان كذا في الخلاصة * ولو غصب من آخر شيئا فغاب المغصوب منه فجاء الغاصب الى القاضي وطلب منه أن يأخذه منه أو يفرض له النفقة فalcاضي لا يأخذ ولا يفرض له النفقة فإن كان الرجل مخوفا متلا فافراى القاضي أن يأخذه منه ويبيعه لا بأس به لان هذا نظر من وجه فكان للقاضي في ذلك رأى كذا في الظهيرية * والله أعلم

(الباب السابع في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك)

أقام بيعة على رجل انه غصب منه جارية جارية حبسته حتى يبيحها فإفردوها عليه ذكر أبو اليسر السرخسي ما ذكر محمد رحمه الله تعالى أن هذه الدعوى والبيعة مسموعة أصح لار الغصب قد يكون بغته فلا يمكن للشهود معرفة صفتها وقيمتها فيسقط اعتبار علمهم بالا وصاف للتعذر ويثبت بشهادتهم فعل الغصب ذكر بكران لم تثبت هذه البيعة في حق القضاء تثبت في حق ايجاب الحبس كما في السرقة وفي الاقضية هذا كله اذا ادعى أن الجارية قائمة أما اذا قال هي هالكه يشترط ائحة الدعوى بيان القيمة بالاتفاق وقول محمد رحمه الله تعالى حتى يبيحها فإفردوها أي اذا أعاد البيعة على عينها يعني اذا اختلعا في مينة بعد الاضرار فان قال الغاصب ماتت أو أوتت أو بيعتها وسلمت لولا أقدر عليها فان صدقه المدعى يقضى عليه بالقيمة ان أراد المدعى ذلك وان كذبه يحبس مدة يغلب على رأى القاضي انه لو كان قادرا أن يخرجها ثم يخليه ويقول للمدعى أتريدا تلوم على ظهور الجارية أو ضمان القيمة فان أراد القيمة واتفقا على شيء يرضى بتلك القيمة وان اختلفا في القيمة فالبيعة للمدعى والقول للغاصب مع مينة فان نكل فهو كالاقرار فيقضى عليه به وان حلف أخذ ما أقربه ثم لو ظهرت الجارية ان كان المدعى أخذ القيمة ببيعة أو بصديق الغاصب اياه في دعوى القيمة أو بنكول الغاصب فلا سبيل للمالك عليها وان أخذ بقول الغاصب ولم يكن راضيا به فيخير ان شاء ردا القيمة وأخذ الجارية وان رضى بالقيمة فالجارية للغاصب قال الكرخي هذا اذا ظهر أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب وان كانت كما قاله فلا سبيل للمالك عليها كذا في التمرناشي * وفي ظواهر الرواية الجواب مطلق وهو الصحيح كذا في المبسوط * وادعاء المغصوب منه يدعى جارية في يد الغاصب وهو ينكر فأقام شاهدين شهدا أحدهما انها جاريته اشتراها من فلان وشهد الآخر انها جاريته ورثها عن أبيه لم تجز ان شهدا أحدهما بالشراء من رجل والاخر بالشراء من رجل آخر أو ببيعة أو صدقة لم تجز الشهادة وان شهدا انها جاريته غصبها اياه هذا وقد باعها الغاصب من رجل فسلم رب الجارية البيع بعد ذلك قال يجوز فان كان الغاصب قد قبض الثمن فهلاك عنده هلك من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند المشتري من ولد أو كسب أو ارش جنسية وما شابهها فهو للمشتري وان لم يسلم البيع وأخذها أخذ جميع ذلك معها

وان أعتقها المشتري لم ينفذ عتقه قبل أن يحير المالك البيع عندنا فان أجاز المصوب منه البيع بعد ما أعتق المشتري التجارية جاز البيع وفي الاستحسان ينفذ عتقه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا يرويه محمد بن جرير الله تعالى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رجهما الله تعالى كذا في المبسوط * ولو أن رجلين خاصما رجلا في جارية فأقام أحدهما بينة البينة أن ذا اليد غصب مني هذه التجارية في وقت كذا وأقام المذبح الآخر البينة أن ذا اليد غصب مني هذه التجارية ووقت كذلك وقتا بعد الوقت الأول قال هي للثاني في قياس قول أبي حنيفة رجهما الله تعالى وعلى الغاصب قيمتها للأول وفي قياس قول أبي يوسف رجهما الله تعالى التجارية للأول ولا يضمن الغاصب للثاني شيئا كذا في فتاوى قاضي خان * ادعى علي عمرو أنه غصب منه جارية مملوكة له فقال عمرو والتجارية التي ادعاهما أنا اشتريتها منه بمائة درهم وأقاما البينة قبلت بينة عمرو كذا في جوابه لا خلاطى * ادعى جارية في يد رجل أنها له غصبها صاحب اليد منه ولم تشهد شهودا المدعى بالغصب وانما شهدوا له بالملك فأراد القاضي أن يقضي بالتجارية للذي أقام البينة هل يحلفه بالله ما بعث ولا أذنت له فيها قال لا إلا أن يدعى صاحب اليد شيئا من ذلك وعن أبي يوسف رجهما الله تعالى أنه يحلفه وإن لم يطلب الخصم ليكون أحكم للقضاء وأبرم وأجمعوا أن من ادعى ديناً في التركة فالقاضي يحلفه مع إقامة البينة أنك ما استوفيت الدين ولا أبرأته وإن لم يدع الخصم ذلك وهذه المسئلة تشهد لأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في المحيط * ولو غصب من رجل ثوباً فضمن عنه رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشرة وقال الغاصب عشرون وقال المالك ثلاثون فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لأن المكفول له يدعى على الكفيل زيادة وهو ينكر والغاصب يقرب زيادة عشرة وأقرار كل مقر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره فيلزمه عشرة أخرى دون الكفيل كذا في محيط السرخسي * إذا اختلف الغاصب والمصوب منه في الغصب أو في صفته أو في قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه ولو أقر الغاصب في جميع هذه الوجوه بما ادعى المصوب منه ثم قال قد رددت ذلك عليك أو رددت ما زمتني من الفهمان وقبضته مني لم يصدق على ذلك والقول قول المصوب منه أنه لم يقبض منه ولم يرد عليه مع يمينه إلا أن يقيم الغاصب بينة ولو أقر الغاصب أنه غصبه ثوباً صحيحاً أو عبداً صحيحاً وإن المصوب منه جنى عليه وأحدث ذلك في العبد بفعله فإنه لا يصدق ويضمن ما نقص العبد والثوب بعد أن يحلف المصوب منه ما فضل ذلك كذا في السراج الوهاج * برهن المالك أن قيمة المصوب كذا والغاصب على أنها كذا فبينة المالك أولى وإن لم تكن للمالك بينة فأراد الغاصب أن يبرهن له ذلك برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على أقرار الغاصب به لا تقبل كذا في الوحي للكردي * ولو قال الغاصب رددت المصوب عليك وقال المالك لا بل ملك عندك فالقول للمالك كما لو قال أخذت مالك باذنك وأنكر صاحب المال ولو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة المصوبة إلى المالك وأقام المالك البينة أنها نفقت من ركوبه أو تلفها الغاصب ضمنها الغاصب لأنه لا تناقض ولا تنافي بين البينتين مجوز أنه ردّها إليه ثم ركبها بعد الرد ونفقت من ركوبه ولو أقام الغاصب البينة أنه ردّها ونفقت عنده وأقام المالك البينة أنها نفقت عند الغاصب ولم يشهدوا أنها نفقت من ركوبه لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * إن كان المصوب داراً وأقام صاحبها البينة أن الغاصب هدم الدار وأقام الغاصب بينة أنه ردّها ثم انهدمت الدار كانت بينة صاحبها أولى كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا اختلف رب الثوب والغاصب في قيمة الثوب المصوب وقداست تملكه الغاصب فالبينة بينة رب الثوب لما فيها من اثبات الزيادة والقول قول الغاصب مع يمينه إذا لم يكن لرب الثوب بينة لا نسكاره الزيادة فإن أقام الغاصب بينة

أن قيمة ثوبه كانت كذا لم يلفت الحبيته ولا يسقط اليمين بها عنه وإن لم يكن لواحد منهما بيعة وأراد رب الثوب أن يحلف الغاصب على ذلك فقال أنا أرد اليمين على رب الثوب وأعطيه ما حلف عليه فلنيس له ذلك وكذلك إن رضي رب الثوب بذلك وقال أنا حلف فتراضيه ما على ما يخالف حكم الشرع يكون لغوا فإن جاء الغاصب بثوب زطي فقال هذا الذي غصبتك وقال رب الثوب كذبت بل هو ثوب هروى أو مروى كان القول قول الغاصب مع يمينه ويحلف بالله أن هذا ثوبه الذي غصبتة أياه وما غصبتة هروى ولا مروى فإذا حلف قضيت لصاحب الثوب بالثوب وأبرأت الغاصب من دعوى رب الثوب وإن نكل عن اليمين يقضى عليه بما ادّعى المدعى فإن شاء أخذه وإن شاء تركه وإن جاء الغاصب بثوب هروى خلق وقال هذا الذي غصبتك وهو على حاله وقال رب الثوب بل كان ثوبي جديدا حين غصبتة فالقول قول الغاصب مع يمينه فإن أقام البيعة فالبيعة بيعة رب الثوب أنه غصبه جديدا وإن لم يقيم واحدا منهما بيعة وحلف رب الثوب الغاصب فأخذ رب الثوب الثوب ثم أقام البيعة أنه غصبه أياه جديدا ضمن الغاصب فضل ما بينهما ذكره هكذا في الأصل قال شمس الأئمة السرخسي هذا إذا كان النقصان يسيرا فإن كان فاحشا قرب الثوب بالخيار إن شاء أخذ الثوب وضمن النقصان وإن شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه كذا في المحيط * ثوب في يد رجل أقام رجل البيعة أنه ثوبه غصبه أياه هذا وأقام الذي في يده الثوب البيعة أنه وهبه له (قال) اقضى به للذي هو في يده وكذلك لو أقام البيعة على البيع منه بمن مسمى أو على إقراره أنه ثوبه وإن كان في أيديهما جميعا فأقام كل واحد منهما البيعة أنه ثوبه غصبه الآخر أياه قضيت به بينهما نصفين فإن أقام رجل البيعة أنه ثوبه استودعه الميت الذي هذا وارثه وأقام آخر البيعة أنه ثوبه غصبه أياه الميت قضيت به بينهما وإن جاء بالبيعة على دراهم بعينها أنها ماله غصبتها أياه الميت فهو أحق بها من غرم الميت كذا في المبسوط * ولو ادعى رجل أن الثوب له وإن صاحب اليد غصبه منه وأقام على ذلك بيعة وأقام رجل أخرى بيعة أن صاحب اليد أقر له بهذا الثوب فإنه يقضى به للذي أقام البيعة أن الثوب له كذا في المحيط * وإذا قال الرجل لاخر غصبتني هذه الحبة المحشوة وقال الغاصب ما غصبتنا ولكن غصبتك الظهارة فالقول قول الغاصب مع يمينه ثم إذا حلف يضمن قيمة الظهارة كذا في المبسوط * وإن قال غصبت منك الحبة ثم قال المحشولى أو البطانة لي أو قال غصبتك الخاتم والفصل في أوهذه الدار والبناء على أوهذه الأرض والأشجار لي لم يصدق في الكل كذا في الوجيز للكردرى * وإن قال غصبت هذه البقرة من فلان ثم قال ولدها لي قيل قوله كذا في المحيط * ولو أقام المالك البيعة أنه مات المغصوب عند الغاصب وأقام الغاصب البيعة أنه مات عند المالك فبيعة المالك أولى ولو شهدوا أنه غصب هذا العبد ومات عنده وشهد شهود الغاصب أنه مات في يده مولا قبل الغصب لم تقبل هذه الشهادة لأن موته في يده مولا قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا يفيد الرذائما يفيد نفى الغصب وبيعة المولى تثبت الغصب والضمنان فكانت بيئته أولى ولو أقام المالك البيعة أن الغاصب غصبه يوم النحر بالكوفة وأقام الغاصب البيعة أنه كان يوم النحر بمكة هو والعبد فالضمنان واجب على الغاصب كذا في محيط السرخسي * وجد المالك عبده فأخذه من الغاصب وفي يده مال فقال الغاصب المال لي وقال مالكه لا بل هو لي إن كان العبد في منزل الغاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب وإن لم يكن في منزله فالمال للمالك العبد كذا في الوجيز للكردرى * بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال غاصب الثوب صبغت الثوب أنا وقال المغصوب منه غصبتة مصبوغا فالقول قول المغصوب منه وعلى هذا إذا اختلفا في بناء الدار وحلية السيف وإن أقام البيعة فالبيعة بيعة الغاصب ولو اختلفا في متاع موضوع في الدار المغصوبة أو في آجر موضوع أو في باب موضوع فالقول قول الغاصب والبيعة بيعة

المغصوب منه رجل غصب عبد رجل وباعه وسلم العبد وقبض الثمن ومات العبد في يده المشتري فقال أنا أمرته بالبيع فالقول قوله ولو قال لم أمره ولكني أجزت البيع حين بلغني لم ينتفع إلى قوله ولا سبيل له على الثمن إلا أن يقيم البينة أنه أجاز البيع قبل موت العبد (هشام في نوادره) سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل أتى سوقا وصب لانسان زيتا أو سمنا أو شيئا من الأدهان أو الخل وعانيت البينة ذلك وشهدوا عليه فقال الجاني صديقه وهو نجس قدمات فيه فأرة فالقول قوله قات له فان أتى سوق القصابين وعمد إلى طوايق اللحم فرمى بها واستهلكها والشهود عاينوا ذلك فشهدوا عليه فقال الجاني هي ميتة قال لا أصدقه على ذلك ويسع للشهود أن يشهدوا أنها ذكينة لأنه لا يباع في السوق لحم ميتة ويبيع فيها زيت وسمن قدمات فيه الفأرة (ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى) رجل اتخذ من طين رجل لبنأ أو جدرا فهو له وعليه قيمة الطين وإن قال رب الطين أنا أمرته أن يتخذ قال هو رب الطين كذا في المحيط يغصب جارية ثم أعتقها أو دبرها أو استولدها ثم أقرانه غصبها من فلان وليس للمدعي بينة ضمن قيمتها ولا يبطل ما فعل ولا يضمن قيمة الولد فان أقام المدعي البينة يقضى له بها وبولدها كذا في محيط السرخسي * رجل قال اغتصبنا من فلان ألف درهم وكأ عشرة قضى عليه بجميع الألف كذا في التتارخانية * والله أعلم

❦ (الباب الثامن في تملك الغاصب المغصوب والانتفاع به) ❦

من غصب آخر حيا فطبخه أو غصب حنطة وطبخها وصار للمالك له ووجب عليه رد القيمة فأكله حلال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أكله حرام قبل أن يرضى صاحبه وفي فتاوى أهل سمرقند من غصب من آخر طعاما فغضغه حتى صار بالمضغ مستهلكا فلما ابتاعه يتلع حلالا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بناء على أن شرط الطيب المالك بالبدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند من جازاه البدل كذا في المحيط * والفتوى على قولهما هكذا في الخلاصة * وإن غصب حنطة فزرعها ثم جاء صاحبها وقد أدرك الزرع أو هو نقل فعليه حنطة مثل حنطة ولا سبيل له على الزرع عندنا إلا أنه لا يطيب له الفضل وعلى هذا لو غصب نوى فأثبتته أو نالة فغرسها روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال في التالة لا يحل له أن ينتفع بها حتى يؤدي الضمان وفي الزرع والنواة له ذلك وفي ظاهر الرواية الجواب في الفصلين سواء وعلى هذا لو غصب بيضة وحضنها تحت دجاجة حتى أفرخت فهذا ومثله الزرع سواء كذا في المبسوط * قلع تالة من أرض رجل وغرسها في تلك الأرض في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب بقلع الشجرة فان كان القلع يضرب الأرض يعطيه صاحب الأرض قيمة الشجرة لكن مقلوعة كذا في الكبرى * رجل قلع تالة من أرض إنسان وأثبتها في أرض رجل فكبرت وأثمرت فهي للغارس ولا يطيب له لأنه استفادها بسبب خبث ولصاحب الأرض الثانية أن يأمره بالقلع فان استعمل الغارس إلى الربيع ليقلعها ويغرسها في مكان آخر فإنه لا يعمل إلا أن يرضى صاحب الأرض ولو اشترى صاحب الأرض فإنه يجوز إذا تراضيا على ذلك وعلى الغارس قيمة التالة لصاحب الأرض الأولى يوم قلعها كذا في جواهر الفتاوى * ولو أن رجلا أخذ شاة لرجل بغير إذنه فذبحها وطبخها أو شواها ما كان لصاحبها أن يضمه القيمة فان كان صاحبها غائبا أو حاضرا لا يرضى أن يضمه لم يسع للذي ذبحها أو شواها أن يأكلها ولا يطعم منها أحدا ولا يسع أحدا أن يأخذها منه حتى يضمن الذي صنع بها ذلك قيمتها لصاحبها فان ضمها صاحبها قيمتها بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض وسعه أن يأكل منها وأن يطعم من أحب إذا أدى القيمة أو كانت دينيا

عليه فان لم يضمن القيمة فليصدق بها وان أبي صاحبها ان يأخذ القيمة وأراد أن يأخذ المصحف وهو مطبوع أو مشوي لم يكن له ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو غصب من آخر عصفرا وصبيغ به ثوبا أو غصب سمنا ولت به سوية لم يسعه أن ينتفع به حتى يرضى صاحبه كذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى غصب عشرة دنانير فالقي فيها دينارا ثم أعطى منه رجلا دينارا جازم دينارا آخر لا كذا في التتارخانية ناقلا عن جامع الجوامع * رجل غصب جارية وعيها واختافا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب قيمتها ألف فحلف على ذلك ف قضى القاضي على الغاصب بالألف لا يحل للغاصب أن يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها تامة فان أعتقها الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عتقها وعليه تمام القيمة كما لو أعتقها في الشراء الفاسد كذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في السبل يذهب بحنطة الرجل فتقع في أرض رجل فنبئت قال ان كان للحنطة ثمن فان جميع ما يخرج منها صاحب الحنطة ويتصدق بالفضل ولا شيء عليه من نقصان الأرض كذا في المحيط * ولو تزوج رجل امرأة على الثوب المغصوب حل له وطؤها لان الثوب لو استحق لا يفسخ النكاح كذا في السبايع * وذكر صدر الاسلام في الجماع الصغير لو اشترى بالألف المغصوبة جارية هل يباح له الوطء الصحيح أنه لم يكن له الوطء لان في السبب نوع نخبته كذا في النهاية * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى غصب من آخر دراهم واشترى بها دنانير لا يسعه أن ينفق الدنانير لان الدراهم اذا استحققت بعدما افترقا ينتقض البيع في الدنانير فان قضى على غاصب الدراهم بمثلها حلت له الدنانير كذا في الذخيرة * قالوا لو تزوج بالدراهم امرأة وسعه أن يطأها كذا في السراج الوهاج ولو غصب الفا واشترى بها طعاما يساوي ألفين فأكله أو وهبه لا يتصدق بالربح اجماعا كذا في الوجيز للكردي * اذا تصرف في المغصوب وربح فهو على وجهه اما ان يكون يتعين بالتعيين كالعروض أو لا يتعين كالنقدين فان كان مما يتعين لا يحل له تناول منه قبل ضمان القيمة وبعده يحمل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الربح فانه لا يطيب له ولا يتصدق به وان كان مما لا يتعين فقد قال الكرخي انه على أربعة أوجه اما ان أشار اليه ونقد منه أو أشار اليه ونقد من غيره أو أطلق إطلاقا ونقد منه أو أشار الى غيره ونقد منه وفي كل ذلك يطيب له الا في الوجه الاول وهو ما أشار اليه ونقد منه قال مشايخنا لا يطيب له بكل حال ان يتناول منه قبل أن يضمنه وبعده الضمان لا يطيب الربح بكل حال وهو المختار والجواب في الجماعين والمضاربة يدل على ذلك واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة المحرام وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيما اذا صار بالتقلب من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم وان كان في يده من بدله خلاف جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم وفي يده من بدله طعام أو عروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع كذا في التبيين * رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال وتناول فلان من ماله من غير أن يعلم باباحته قال نصير ابن يحيى يجوز ذلك ولا ضمان عليه وان قال كل انسان تناول من مالي فهو حلال له قال أبو نصر بن سلام هو جائز وجعل هذا اباحة والاباحة للجهول جائزة وعليه الفتوى ولو قال لا حر جميع ما تأكل من مالي فقد جعلت في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جميع ما تأكل من مالي فقد أبرأتك فالصحيح أنه يبرأ هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال جعلت في حل الدنيا أو قال جعلت في حل الساعة هو في حل في الدنيا وفي الساعات كلها ولو قال لأخاصمك أو لأطالك مالي فذلك فهذا ليس بشيء كذا في خزنة المفتين * واذا اكتسب المغصوب ثم استرده المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الملاك أو الا باق حتى صار الكسب له تصدق بالكسب

كذا في الذخيرة * وان غصب عبدا فآجره فالاجرة له ويتصدق بالاجرة عنده ما وعنده أبي
يوسف رحمه الله تعالى الاجرة طيبة كذا في محيط السرخسي * وان غصب عبدا فآجره وانخذلته
فمنقصته الغلة ضمن النقصان وتصدق بالغلة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في السكافي *
فان هلك المغصوب من عمل الغاصب او من غير عمله فضمن المالك قيمته له ان يستعين بالاجرة في ضمان
القيمة ثم يتصدق بالباقي ولم يفصل بين ما اذا كان الغاصب غنيا او فقيرا والصحيح انه انما يجوز اذا كان
الغاصب فقيرا كذا في الخلاصة * ولو باعه من آخر واخذ ثمنه فهلك المغصوب في يد المشتري فضمن
المالك المشتري القيمة فأراد الرجوع على الغاصب بالثمن فان كان فقيرا يستعين بالاجرة في أداء الثمن
وان كان غنيا لا يستعين كذا في محيط السرخسي * غرس شجرة على ضفة نهر عام فجاء رجل
ليس بشريك في النهر يريد أخذها بقلعها فان كان يضربا كثر الناس فله ذلك والاولى أن يرفع الامر
الى الحاكم حتى يأمره بالقلع كذا في الفتاوى الكبرى * غصب حانوتا وتجرويه ورجع بطيب ارجع كذا
في الوجيز لا كدرى * بيت او حانوت بين شريكين فكأنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا
للاستغلال كذا في خزائن المقتنين * نهر العامة يجب أرض فحفر الماء حريم النهر حتى صار النهر في
أرض رجل فأراد الرجل أن ينصب في أرضه رجلي له ذلك لانه نصب في ملكه ولو أراد أن ينصب في نهر
العامة ليس له ذلك لانه لم ينصب في ملكه كذا في الفتاوى الكبرى * ذكر في فتاوى أبي الفضل
الكرماني غصب دود القز فرباهما فالفياق للغاصب ولا شيء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه
قيمتهما عند محمد رحمه الله تعالى قال رضي الله والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى كذا في القضية
* غاف دود القز من أوراق الغير غصبا تصدق بالفضل على قيمة دوده يوم يبيع الفياق كذا في الوجيز
لا كدرى * في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب رجل أرضا وبنى بها حوانيت وحياها
وهو مسجد فلا بأس بالصلاة في ذلك المسجد فأما الحمام فلا يدخل ولا يستأجر الحوانيت قال ولا بأس
بأن يدخل الحوانيت اشراء المتاع قال هشام وأنا أكره الصلاة فيه حتى يطيب بذلك أربابه وأكره شراء
المتاع من أرض غصب او حوانيت غصب ولا أرى أن تقبل شهادة الذي يبيع في حوانيت الغصب
اذا علم أن ذلك غصب كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب التاسع في الامر بالاتلاف وما يتصل به) *

الجاني اذا أمر العوان بالاخذ ففيه نظرا باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني والضم ان انما يجب على الاخذ
ولكن باعتبار السعي يجب على الجاني فية امل في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام فخر الدين خان
الفتوى على أن الاخذ ضامن على كل حال ثم هل يرجع بذلك على الاثر ان كان دفع المأخوذ الى
الاثر يرجع فان هلك عنده واستهلكه لا يرجع وان أنقذه في حاجة الاثر امره فهو بمنزلة المأمور
بالانفاق من مال نفسه في حاجة الاثر قال بعضهم يوجب الرجوع اذا اشترط الرجوع وقال بعضهم
يوجب الرجوع من غير اشتراط الرجوع وهو الاصح وذكر في المحيط في مسألة الجاني والمختار انه لا يجب
الضمان على الجاني كذا في الفصول العميادية * الجاني اذا أرى العوان بيت صاحب المالك ولم يأمره
بشيء او الشريك اذا أرى العوان بيت الشريك حتى أخذ المال أو أخذ من بيته رهنا بالمال الذي طولب
به لاجل ملكه وضاع الرهن فالشريك والجاني لا يضمنان بلا شبهة لانه لم يوجد منه ما امر ولا حمل
كذا في المحيط * اذا أمر الرجل غيره أن يذبح له هذه الشاة وكانت الشاة بجاره ضمن الذابح علم أن الشاة
لغيره الا أمر أولم يعلم وهل يرجع بالضمان على الاثر ان علم أن الشاة لغيره الا أمر حتى علم ان امره لم يصح

لا يكون له حق الرجوع وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر رجوع كذا في الذخيرة * رجل أمر رجلا ببيع شاة
مملوكة له ثم ان الاخر باعها قبل ان يذبحها المأمور فذبحها المأمور ضمن قيمتها المشتري سواء علم بذلك
او لم يعلم وليس له ان يرجع على الاخر شيء علم او لم يعلم لان الاخر لم يفتر في ذلك كذا في التمهيدية *
في فتاوى أبي الليث سئل أبو بكر عن رجل جاء بديانة الى شط نهر فغسلها وهداها لرجل واقف فقال
الذي جاء بالديانة للرجل الواقف ادخل هذه الدابة النهر وادخلها وغرقت الدابة وماتت الدابة والاخر
سأش الدابة ان كان الماء بحالة يدخل الناس فيه دوابهم للغسل والسقي لا ضمان على احد
لان السائس ان يفعل ذلك بيده ويغيره وان لم يكن الماء بحال يدخل الناس فيه دوابهم فلا ضمان
الدابة المختار ان شاء ضمن السائس وان شاء ضمن المأمور كذا ذكره هنا وفيه نظير ينبغي ان لا يجب
الضمان على الاخر وهو السائس فان ضمن السائس لا يرجع السائس على المأمور وان ضمن المأمور
ان كان المأمور لم يعلم ان الاخر سائس الدابة حتى ظن صحة الامر رجوع على السائس كذا في المحيط *
ذكر في غصب العدة من قال لغيره اتق ثوب فلان قال الضمان على الذي خرق لا على الاخر والذي يضمن
بالامر الساطن او المولى اذا امر عبده كذا في الفصول العديدة * رجل قال لا تخرق ثوبي هذا
او القه في الماء ففعل لا يضمن لانه فعل بامر له كذا في خزانة المفتين * رجل قال لا تخرق
احقر لي بابا في هذا الحائط ففعل فاذا الحائط لغيره يضمن الخاف لانه اتلف ملك الغير ويرجع به على
الاخر ولو قال له احقر في هذا الحائط بابا ولم يقل لي اوفى حائطي لم يرجع عليه بالضمان وان كان الاخر
ساكنا في تلك الدار او استأجره على الحفر رجوع بالضمان عليه كذا في محيط السرخسي * (زني مردى
را كفت كه اين خاك خانه برون انداز) * فالتقى الرجل التراب ثم ضرزوح المرأة فقال اني وضعت
كذا ذهبا في ذلك التراب فلو ثبت انه رضع في التراب ذهب بالضمان على الرجل المأمور والذي التقي التراب
كذا في خزانة المفتين *

أمرت المرأة رجلا بان يلقى
هذا التراب الى الخارج

(الباب العاشر في زراعة الارض المنصوبة) *

غصب من آخر أرضا فزرعها ونبت فلما صاحبها ان يأخذ الارض وبأمر الغاصب بقلع الزرع ففرغ المالك
فان أي ان يفعل فلا منصوب منه ان يفعله بنفسه فان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فالزرع للغاصب
وهذا معروف ولما لاك ان يرجع على الغاصب بتحصان الارض ان انتقصت الارض بسبب الزراعة
ثم ان المشايخ رحمهم الله تعالى اختلفوا في معرفة النقصان قال بعضهم ينظر بكم ثؤاجر في الزراعة وبكم
ثؤاجر بعد ما فقدت تفاوت نقصان الارض قال شمس الائمة وهو اقرب الى الصواب وان حضر المالك
والزرع لم ينبت بعد فان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت الزرع ثم أمره بالقلع وان شاء أعطاه قيمة
بذره لكن مبدورا في أرض غيره وهو ان تقوم الارض غير مبدورة ومبدورة فيضمن فضل ما بينهما كذا
في الذخيرة * غصب أرضا فزرعها حنطة فاخذ صما وهي بذرة ينبت بعد فصار صاحب الارض المختار ان شاء
تركها حتى ينبت ثم يقول له ادفع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد البذر فيه فان اختار اداء الضمان كيف
يضمن والمختار انه يضمن قيمة بذره مبدورا في أرض غيره وهو ان تقوم الارض مبدورة ببذر غيره حتى
القلع اذا نبت وغير مبدورة ففضل ما بينهما قيمة بذره مبدورا في أرض غيره كذا في التمهيدية * رجل ألقى
بذرا في أرض نفسه فجاء آخروا ألقى بذره في تلك الارض وقلب الارض قبل ان ينبت بذر صاحب الارض
او لم يقلب وسقى الارض حتى نبت البدران فالنات للثاني عند أي حنيفة رجه الله تعالى لان خلط
المجنس بالمجنس عنده استهلاك وللأول على الثاني قيمة بذره ولو كان مبدورا في أرض نفسه فتقوم

الأرض ولا بذورها وتقوم وفيها بذور فيرجع بفضل ما بينهما فإن جاء صاحب البذر الأول وهو صاحب الأرض وألقى بذور نفسه مرة أخرى وقلب الأرض قبل أن ينبت البذر الأول لم يقلب وسقى الأرض فنبت البذور كلها فجميع ما نبت لصاحب الأرض وعليه للغاصب مثل بذره ولكن يبذر في أرض غيره هكذا ذكر في فتاوى الفضلي ولم يشبع الجواب والجواب المشيع أن الغاصب يضمن لصاحب الأرض قيمة بذره يبذر في أرض نفسه ثم يضمن صاحب الأرض للغاصب قيمة البذرين يبذوران في أرض الغير لأن الاتلاف كذلك ورد هذا كله إذا لم يكن الزرع نباتاً ما إذا نبت زرع المالك فجاء رجل وألقى بذره وسقى فإن لم يقلب حتى نبت الثاني فالجواب كما قلنا وإن قلب فإن كان الررع النابت إذا لم ينبت مرة أخرى فالجواب كما قلنا وإن كان لا ينبت مرة أخرى فما نبت فهو للغاصب ويضمن المالك قيمة زرعه نباتاً لأن الاتلاف كذا ورد كذا في الذخيرة * سئل نصير عن زرع أرض نفسه برافقها آخر فزرعها شعيراً قال على صاحب الشعير قيمة بره يبذورها روى ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن قال الفقيه أبو الميثم هذا إذا رضى صاحب البرقية بره يبذورها فما إذا لم يرض بذلك فهو بالخيار إن شاء تركه حتى ينبت فإذا نبت يأخذها بالقلع وإن شاء أبرأه عن الضمان فإذا استجسد الررع وحده فهو بينهما جماعاً على مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية * سئل صاحب المحيط عن غصب أرضاً زرع فيها القطن فأثار المالك الأرض وزرع شيئاً آخر هل ضمن المالك للغاصب شيئاً أجاب لا يضمن لأنه فعل فعلاً لورفع الأمر إلى القاضي أفعل ذلك كذا في الفصول العمادية * ألقى حب القطن في أرض الغير غصباً ونبت فرباه مالك الأرض فالجوزة للغاصب وعليه نقصان الأرض ولا يكون تعهد رضى به إلا إذا ظهر أن تعهده للغاصب كذا في القيمة * واقعة الفتوى زرع أرضاً مشتركة بينهما وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو بالثلاث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع أجيب أنه لا يملك ذلك ولكن يغرمه نقصان نصيبه من الأرض إن دخل فيه النصارى كذا في الفصول النعمانية في الفصل الثاني والثلاثين * أرض بين رجلين زرعا كلها أحدهما بغير أمر الشريك قال محمد رحمه الله تعالى إن كان الزرع قد طلع فتراضيا أن يعطى الذي لم يزرع الذي زرعه فببذره ويكون الزرع نصفين جازوا أن تراضيا بذلك ولم ينبت الزرع بعد لم يجزوا أن كان الزرع قد نبت فأراد الذي لم يزرع أن يمسح الزرع فإن الأرض تقسم بينهما نصفين فما أصاب الذي لم يزرع من الأرض قلعه ما فيها من الزرع ويضمن الزارع له ما دخل في أرضه من نقصان القلع كذا في فتاوى قاضي خان * وعن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فاشترى بركة أن يزرع نصف الأرض ولو أراد في العام أنه في أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكره هنا والفتوى على أنه إن علم أن الزرع ينفع الأرض ولا يتقصها وله أن يزرع كلها وإذا حضر الغائب وله أن ينتفع بكل الأرض مثل تلك المدة لأن رضى الغائب في مثل هذا ثابت دلالة وإن علم أن الزرع يتقصها والترك ينقصها ويؤيد ما قوة وليس للعاصر أن يزرع فيها شيئاً لأن الرضى غير ثابت كذا في الظهيرية * واستفتي جدي عمر زرع أرض غيره بغير أمره فقال مالك الأرض لما إذا زرعت فقال الزارع ادفع إلى ما بذرت وأكون لك أكارا والررع يدنا كما هو الرسم فدفع إليه مثل ذلك البذر وأدرك الزرع أيكون بينهما أم يكون الكل لأحدهما (جواب) يكون الكل لصاحب الأرض والزارع أجر مثله كذا في الفصول العمادية * وسئل شيخ الإسلام عطاء بن حمزة عن زرع أرض إنسان ببذر نفسه بغير إذن صاحب الأرض هل لصاحب الأرض أن يطالبه بحصة الأرض قل نعم إن جرى العرف في تلك القرية أنهم يزرعون الأرض بثلاث أرباع أو بربعة أو نصفه أو بشيء من ذلك فيجب ذلك القدر الذي جرى

به العرف وقيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة وسئل أبو جعفر عن دفع كرماء عاملة وأثرا لكرم
وكان الدافع وأهل داره يدخلون الكرم ويأكلون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل
على الدافع ضمان (قال) ان أكلوا وجعلوا بغير إذن الدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين أكلوا
وجعلوا وان كانوا أكلوا بإذنه فان كانوا ممن يجب نفقتهم عليه فهو ضمان نصيب العامل وصار كانه
هو الذي أكل وان كانوا أخذوا بإذنه وهم ممن لا تلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه وصار كانه دل على
استهلاك مال الغير كذا في الظهيرية * والله أعلم

(الباب الحادي عشر فيما يلحق العبد المصوب فيجب على الغاصب ضمانه) *

قال القدوري في كتابه غصب من آخر عيدا أوجارية فأبقى في يد الغاصب ولم يكن أبقي قبل ذلك أوزنت
أو سرت ولم تكن فعلا ذلك قبله فعلى الغاصب ما انتقص بسبب السرقة والابق وعيب الزنى وكذلك
ما حدث في يد الغاصب مما انتقص به القيمة من عور أو شال أو ما أشبه ذلك كان مضمونا عليه فيقوم
العبد صحيحا ويقوم به العيب فيأخذه ويرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط * اذا غصب جارية وزنى
بها ثم ماتت يضمن قيمتها ولا حد عليه عندهم جميعا لان ضمان الغصب يفيد الملك في المصوب من وقت
الغصب أما لو زنى بها ثم غصبها وماتت يضمن قيمتها على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يسقط
الحديث على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط كذا في التتارخانية * ولو حلت في يد الغاصب
أو بيعت عيناها فردها وردها ان النقصان ثم ذهبت الحبي والبياض يرد المولى ما أخذه من ضمان
لأنه ضمان كذا في محيط السرخسي * وان حبست في يد الغاصب من الزنى أخذها المالك ونقصان ذلك
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ينظر الى ما نقصها المحبل والى أرض عيب الزنى فيضمن الاكثر ويدخل
فيه الأقل وهو استحسان وعند محمد رحمه الله تعالى يضمن الامرين جميعا وهو القيلس فان حبست من
الزنى فولدت زال عيب المحبل بالولادة وبقي عيب الزنى فان كان عيب الزنى أكثر من عيب المحبل وقد
غرم الغاصب عيب المحبل وجب عليه أن يتم ضمان عيب الزنى وان كان عيب المحبل أكثر فقدر عيب
الزنى مستحق وما زاد عليه زال بزوال المحبل فوجب رده على الغاصب ولو ردها على مالكها حيا مالا
فماتت عنده من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يضمن
الا نقصان المحبل خاصة ولو ماتت من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها يوم الغصب ولا يجبر النقصان
بالولد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يضمن الامانة قصها
المحبل ولو مات الولد ردها ورد معها ما نقصتها الولادة ولا شيء عليه بموت الولد ولو ماتت الام وولدها
في يد الغاصب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن قيمة الام يوم قبضها ولم يضمن قيمة الولد كذا
في السراج الوهاج * رجل غصب جارية وزنى بها ثم ردها الى المولى فظاهر ربهها حبس عند المولى
فولدت عند المالك وماتت في الولادة أو في النجاس فان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان
ظهور المحبل عند المولى لا قبل من ستة أشهر من وقت رد الغاصب ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب
بخلاف ما لو زنى بحرة فحبست وماتت في الولادة أو في النجاس فان ثمة لا يضمن الزانى شيئا كذا في
فتاوى قاضي خان * ولو سرت أوزنت في يد الغاصب ثم ردها على المالك فقطعت عنده أو جلدت
فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الغاصب في حد الزنى الاكثر مما نقصها الضرب وما نقصها الزنى
وفي قطع السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان السرقة والزنى ولا يضمن ما نقصها الجأد
كذا في محيط السرخسي * ولو ردها حيا مالا على المالك فجاءت فماتت بالجد يضمن النقصان بالاجماع

كذافي الخلاصة * فان كانت زنت في يد المولى أو سرت ثم غصبها فأخذت بحد الزنى والسرقة فماتت من ذلك فلا ضمان عليه لأنها تلفت بسبب كان في يد المولى وكذا لو حبلت في يد الغاصب من زوج كان لها في يد المولى فماتت من ذلك وكذا لو كان المولى أحبا لها ثم غصبها فماتت في يد الغاصب من الحمل لا ضمان على الغاصب لأن التلف بسبب كان في يد المولى فهو كما لو قتلها في يد الغاصب فان كان الغاصب غصبها وهي حبل من غير إحبال من المولى ولا من زوج ~~كان~~ لها في يد المولى فماتت في يد الغاصب من ذلك ضمن قيمتها لأنها تلفت في يد الغاصب بغير فعل المولى ولا بسبب كان في يده كذا في المجوهرة النيرة * ولو غصب جارية محجومة أو حاملا أو مريضة أو مجروحة فماتت من ذلك في يده ضمن قيمتها وبها ذلك العيب كذا في محيط السرخسي * ولو جت الجارية في يد الغاصب ثم ردها على المولى فماتت في يده من تلك المحي لم ضمن الغاصب إلا ما نقصته المحي في قولهم جميعا كذا في الخلاصة * وإذا أبق العبد المغصوب من يد الغاصب فالمالك بالخيار أن شاء انتظر إلى ظهور عبده فبأخذه وإن شاء لم ينتظر وضمن الغاصب قيمته فلو ظهر بعد ذلك فإنه ينتظر أن أخذ صاحبه القيمة التي سماها ورضي بها أما بتصادقهما عليها وأما بقيام البينة أو بنكول الغاصب عن العبد فلا سبيل له على العبد عندنا ولو أخذ القيمة بقول الغاصب وعينه على ما يدعيه المالك من الزيادة فإن المالك بالخيار أن شاء حبس القيمة ورضي بها وسلم العبد إلى الغاصب وإن شاء رد القيمة التي أخذها وبسترده العبد للغاصب أن يحبس العبد حتى يأخذ القيمة ولو مات العبد عند الغاصب قبل رد القيمة عليه فلا رد القيمة ولكنه يأخذ من الغاصب فضل القيمة إن كان في قيمة العبد فضل على ما أخذ وإن لم يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة المأخوذة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال إذا ظهر العبد وقيمه مثل ما قال الغاصب فلا خيار للمغصوب منه ولا سبيل له على العبد وفي ظاهر الرواية له الخيار من غير تفصيل كذا في شرح الطحاوي * ولو قتل العبد المغصوب في يد الغاصب قتلا حرا أو عبدا أو جني جناية فيما دون النفس يخير المولى بين الدفع والغداء ويرجع على الغاصب بالآقل من قيمته ومن ارش الجناية وإن استهلك العبد المغصوب مالا وخطب المولى بالبيع والغداء يرجع بالآقل من قيمته ومما أذى عنه من الدين وإن غصبه وقيمه ألف درهم فصارت قيمته بعد ذلك ألفي درهم ثم قتله قاتل في يد الغاصب فالمولى بالخيار أن شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ويرجع الغاصب على عاقلة القاتل بألفي درهم ويتصدق بالالف الرائد وإن شاء ضمن القاتل قيمته يوم القتل ألفي درهم ولا يرجع القاتل على الغاصب بشيء ولو قتل العبد نفسه في هذه الصورة ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم ولا يضمن قيمته يوم القتل كذا في المحيط * ولو أبق العبد في يد الغاصب فاجعل على المولى عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يرجع به على الغاصب ويرجع عليه بماتة منه الأباقي إذا لم يكن أبق قبل ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع المولى بالجمل على الغاصب كذا في البيهقي * والله أعلم

❦ (الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب ومودع الغاصب) ❦

ولو غصب رجل المغصوب من الغاصب فله المالك أن يضمن الأول والثاني فان ضمن المالك الغاصب الأول يرجع الأول على الثاني بما ضمن وإن ضمن الثاني لا يرجع على الأول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما فليس له تضمين الآخر عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ما لم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي * وإذا ضمن المالك أحدهما أما الغاصب أو غاصب الغاصب أو مودعه يرى الآخر عن الضمان كذا في الخلاصة * غاصب الغاصب إذا استهلك الغصب

للغاصب الاول الا ان الاول يتصدق بأحد الاثنين وهو الفضل على القيمة التي أداها الى المالك وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما علي بن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا يتصدق بشيء بل يطيب له كذا في المحيط في المتفرقات * وفي الفتاوى العتبية ولو ولدت المغصوبة في يد الغاصب فغصبها آخر ضمن الاول قيمة الامرجع الاول على الثاني بقيمة ما وتصدق بقيمة الولد وهذه رواية تملك الولد بضمن الام ولو صالح المغصوب منه الغاصب بأقل من قيمة المغصوب رجع الاول على الثاني بتمام القيمة وتصدق بالفضل كذا في التتارخانية * عن ابن سماعة انه كتب الى محمد بن الحسن في رجل غصب من آخر عبدا وقتله في يده قاتل خطأ واختار المولى اتباع الغاصب بنصف قيمة العبد حالا واتباع طائفة القاتل بنصف القيمة مؤجلا فأجاب أن له ذلك كذا في المحيط * رجل غصب مالا فغصب منه ذلك المال غريم المغصوب منه فاختار أن المغصوب منه بالخيار أن شاء ضمن الاول وأن شاء ضمن الثاني فإن ضمن الاول لم يبرأ الثاني وإن ضمن الثاني يبرأ الاول كذا في الظهيرية * غصب عبدا وغصبه آخر منه وأبق وقال المالك كانت قيمته ألقا من بغيته ثم غصبه الثاني وقيمة ألقا وقال الغاصب الاول لا بل غصبته وقيمته جسمانية وزاد العار نصفه عندي فالقول للمالك في حتمها ولو لم يقل الغاصب الاول زاد عندي فالقول له فإن ظهر وقيمته زائدة فلا مال له أن يرد ما أخذ وأخذ عبده فاذا اختار أخذ العبد فقتله الغاصب الثاني بخير أن شاء أمضى العسخ واتباع العاقلة وإن شاء نقضه واتباع الاول بقيمة مذهب كذا في الكافي * وطالعت في بعض كتب الفقه رجل غصب عبدا فغصبه منه آخر فقاتل غنمه فالمولى بالخيار أن شاء ضمن الاول ويتبع الاول الآخر وإن شاء أبرأ الاول واتباع الآخر بالقيمة ولا شيء له على الاول كذا في الفصول العمادية * ولو غصب عبدا وأودعه فأبى من يده فاختار المالك تضمين المودع ملكه غاصبه ففد عتاقه ويرجع المودع على الغاصب قبل أداء الضمان بنفسه ولو عاد العبد من الأبق الى يد المودع للمودع أن يحبس لا يستيف الضمان ولو ملك في يده قبل منعه يهلك أمانة وكذلك طروقه وإن هلك بعد هلاكه بالقيمة والمرتهن والمستأجر في هذا كالمودع كذا في الكافي * وليس للغاصب أن يستخدم أو يملك من غيره حتى يختار المولى فإن اختار أخذ القيمة استأنف الاستبراء واتى اختار أخذها بطل ما فعل من التصرف إلا اذا استولد هائيت الذنب استحسانا والولد رقيق كذا في التتارخانية * وايس للغاصب الثاني أن يطأ الجارية حتى يختار المولى أخذ القيمة التي أخذها الغاصب الاول أو يختار ضمن الغاصب الاول فإن كانت الجارية حاضة حية بعد ما أخذ الاول القيمة من الثاني قبل أن يختار المولى شيئا من ذلك ثم اختار شيئا من ذلك لا يجترى بملك الحية عن الاستبراء ولو كان الغاصب الاول أقرب قبض القيمة من الغاصب الثاني فهذا ما لو ثبت أخذ القيمة بإقامة البينة سواء غير أن بينهما فرقا من وجه آخر هو أن في هذه الصورة كان للمولى أن يضمن الثاني وفيما إذا ثبت ذلك بالبينة ليس للمولى تضمين الثاني وكذلك الجواب فيما إذا قضى القاضي بالقيمة ثم أقر الغاصب بقبض القيمة وكذلك لو أقر الاول بقبض الجارية من الثاني وأقر انها ماتت عنده لا يقبل قوله حتى كان للمالك أن يضمن الغاصب الثاني في هذه الوجوه كلها ويرجع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة كذا في الذخيرة * غصب فرسا وغصبه منه آخر وسرقه المالك من الغاصب الثاني ثم إن الغاصب الثاني استرده منه بالغلبة وبجزء المالك عن خصامة الثاني ليس له أن يخاصم مع الاول عنه لأنه لما وصل الى المالك فقد برئ الاول عنه كذا في الوجيز للكردي * رجل غصب مالا لا آخر وأخذه منه آخر ليرده على المالك فلم يجد صاحبه لا طريق لخروجه عن العهدة لكن لو تصدق به انرجو أن صاحبه يرضى بثواب الصدقة رجل أخرج العين المغصوبة من يد الغاصب ليردها الى المالك

ولم يجده فهو غاصب الغاصب يرد إلى الغاصب الأول ليخرج عن العهدة ولو ردها إلى الغاصب الأول
وهلك في يده فقد خرج غاصب الغاصب عن العهدة كذا في جواهر الفتاوى * وذكر ابن سماعة
من محمد رحمه الله تعالى لو سرق سارق من الغاصب وعلم القاضى بذلك والمالك غائب فالتقاضى يأخذ
المال ويحفظه من الغاصب والتقاضى أن يتصرف في مال الغائب فيما يؤدى إلى حفظه لا فيما يرجع
إلى ابراء حقوقه وكون المال مضمونا على الغاصب والسارق من حقوق الغائب فلا يسقط بالابراء من
جهة التقاضى كذا في محيط الرغوى *

❦ (الباب الثالث عشر في غصب الحر والمدبر والمكاتب وأم الولد) ❦

في المنتقى ابن سماعة في رجل خدع امرأة رجل أو ابنته الصغيرة وأخرجها من منزل زوجها أو أبيها فانه
يحبس حتى يأتي بها أو يعلم حالها وقيمه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل سرق صبيًا فسرقة من
يده ولم يستن له موت ولا قتل لا يضمن ولكنه يحبس حتى يأتي به أو يعلم حاله كذا في المحيط *

إذا غصب صبيًا حرام من أهله فرض فوات في يده فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا ضمان عليه وإن لم
يمرض ولم يمت ولكن عقره سبع فقتله أو نهشته حية فمات فإن على عاقلة الغاصب الدية وجملة هذا
أن الحر لا يضمن بالغصب صغيرا كان أو كبيرا لأن ضمان الغصب يقتضي التملك والحر لا يصلح فيه
التملك ويضمن بالجنابة لأن الجنابة اتلاف فاذا ثبت هذا حتى مات الصغير بسبب لا يختلف
باختلاف الأماكن فلا ضمان على الغاصب وإن مات بسبب يختلف باختلاف الأماكن فالضمان
على عاقلة فانه قتله رجل في يد الغاصب فإن الأولياء أن يتبعوا أيهما شاؤا فإن شاؤا اتبعوا الغاصب
بالدية وإن شاؤا القاتل فإن اتبعوا الغاصب رجع على القاتل وإن اتبعوا القاتل لم يرجع على
الغاصب وكل هذا على العاقلة لأنه ضمان جنابة ولو أن الصبي قتل نفسه أو وقع في بئر أو سقط عليه
حائط فمات فإن الغاصب ضامن وعلى عاقلة الدية ولهم أن يرجعوا على عاقلة صاحب الحائط أن تقدم
إليه الغاصب بتقضيه ولو قتل رجل عبدا كان أولياؤه بالخيار أن شاؤا قتلوا القاتل وبرئ الغاصب
وإن شاؤا اتبعوا الغاصب بالدية على عاقلة وترجع عاقلة الغاصب في مال القاتل عمدا ولا يكون
لهم القصاص هكذا في السراج الوهاج * ولو غصب حرا صغيرا ففرق أو احترق ضمن لا إذا مات حتف
أنفه كذا في خزائن المقربين * وإن قتل الصبي نفسه فدية على عاقلة الغاصب ولا يرجعون بها
على عاقلة الصبي وكذلك لو أتى على شيء من نفسه من اليد أو الرجل وما أشبه ذلك وكذلك إذا ركب دابة
فألقى نفسه منها وهذا كله قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ضمان على
الغاصب بجنابة الصبي على نفسه كذا في المحيط * ولو أن الصبي قتل رجلا في يد الغاصب فردّه على أبيه
فضمن عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن لهم أن يرجعوا على الغاصب بشيء كذا في السراج الوهاج إذا
غصب عبدا ومعه مال المولى فانه يصير غاصبا للمال حتى لو أبق العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد
من غصب حرا وعليه ثياب فانه لا يوجب على الغاصب ضمان ثيابه لما أنها تحت يده أما لو غصب عبدا
وعليه ثياب فانه يجب ضمان الثياب كما يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه تبعًا لضمان عينه كذا
في الفصول العبادية * ولو كان المغصوب مدبرا وأبق عند الغاصب فانه يضمن القيمة لأن المدبر
يضمن بالغصب ولكن لا يصير ملكا للغاصب حتى لو ظهر برده على المولى ويسترد منه القيمة وليس
للغاصب حبسه لأجل القيمة كذا في شرح الطحاوى * رجل غصب مدبرا قيمته ألف فزادت قيمته
في يده فمضرت ألفين فغصب منه آخر فأبق من يد الثاني أو مات فالمالك يضمن أيهما شاء من غصب

أي له أن يضم الغاصب الأول ألفا وغاصب الغاصب ألفين فان ضمن الأول الفارجع الأول على الثاني بألفين وطالب له الألف ووقف الألف الآخر فان ظهر يعود على ملك المولى ويجب عليه رد الألف على الغاصب الأول ويجب على الغاصب الأول رد الألفين إلى الثاني ثم المالك إذا ضمن الأول وعاد المدبر إلى يد الثاني بعد اتباع المولى الأول الألف قبل الاستيفاء فبات في يده لا يضم الثاني لأنه برئ عن ضمان غصبه حيث اختار المولى تضمين الأول ولم يحدث بعد ذلك منع حتى لو طالب المولى ومنعه ثم مات يضم لان المنع من المالك غصب مبتدأ وكذا إذا قتل الثاني خطأ فله المولى أن يرد الألف إلى الأول ويتبع عاقلة الثاني بالتبني درهم ولو لم يضم المولى الأول شيئا حتى قتله الثاني ثم ضمن الأول وهو يعلم يقتل الثاني أولا يعلم برئ الثاني وخير الأول فان شاء ضمن الغاصب الثاني ضمان الغصب وان شاء ضمن عاقلة غصبه ضمان الجناية كذا في الكافي * وان غصب أم ولد فباتت في يده لم يضمها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا ماتت حتف أنفها وان ماتت ببعض ما يضم به الصبي المحرمان الغاصب يضم قيمتها حاله في ماله لأنها أحق أن تضم لأنها أولى أن تكون مالا من الصبي المحرمان غصب مذبذبة فباتت في يده ضمن قيمتها كذا في المراج الوهاج *

* (الباب الرابع عشر في المتفرقات) *

إذا باع الغاصب المغصوب من رجل وأجاز المالك بيعه صححت الإجازة إذا استجمعت الإجازة شرائطها وهي قيام البائع والمشتري والمعقود عليه وان تصكون الإجازة قبل الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يشترط قيام الثمن في ظاهر الرواية إذا كان البيع بالدرهم أو بالدينار وان كان المالك قد خاصم الغاصب في المغصوب وطلب من القاضي أن يقضي له بالملك ثم أجاز البيع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح إجازته مكذبا ذكر شمس الأئمة المحلواني وشيخ الإسلام خواهرزاده وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه أن الإجازة صحيحة في ظاهر الرواية فان كان لا يعلم قيام البيع وقت الإجازة بأن كان قد أتى من يد المشتري ذكر في ظاهر الرواية أن الإجازة صحيحة فان كان الغاصب قد قبض الثمن وملك في يده ثم أجاز المالك البيع ملك الثمن على ملك المغصوب منه اعتبارا للإجازة في الانتهاء لاذن في الابتداء كذا في المحيط * ولو ملك الغاصب المغصوب من جهة المغصوب منه يبيع أوهبة أو رث بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريان الملك البات على الملك الموقوف كذا في الخلاصة * إذا قال الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكت وأخذ اللصوص لا يضم ولو قال ان كان مخوفاً وأخذ مالك فأنا ضامن وباقي المسئلة بحالها يضم وصار الأصل في جنس هذه المسائل ان بالغرور انما يثبت حق الرجوع للغرور وعلى الغار إذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة أو ضمن الغار للغرور صفة السلامة نصا وكذلك إذا قال كل هذا الطعام فإنه طيب فاذا هو مسموم لا يضم كذا في المحيط * رجل حمل على ظهر دابة انسان بغير اذنه حتى تورم ظهر الدابة فشقه صاحبها قال الفقيه أبو الليث يتلوم ان يندمل لا ضمان على أحد وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضم الغاصب وكذا إذا ماتت واباختلغا القول قول الذي استعمل الدابة مع يمينه ان حلف برئ عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان كذا في فتاوى قاضي خان * فخذل رجل في ملكه خرج سفعها إلى جاره فأراد جاره أن يقطع ذلك ليفرغ هواه كان له ذلك مكذبا ذكر محمد رحمه الله تعالى قال الناطقي في واقعاته ظاهر اعط محمد رحمه الله تعالى بعد ولاية القطع بغير اذن القاضي وقيل هذا على وجهين ان كان يمكن تفريق الهواء بمذ السعف إلى الخلة والشدة عليها بالحبل ليس له أن يقطع ولو قطع يضم

ذلك ولكن يطلب من صاحبه أن يمد السعف الى النخلة ويشد عليها بحبله ويلزمه القاضي ذلك ان لم
وكذلك اذا أمكنه مد بعض السعف الى النخلة واشد عليها ليس له أن يقطع ذلك البعض وأما اذا لم يمكن
تغريب الهواء الا بالقطع فالاولى أن يستأذن صاحب النخلة حتى يقطع بنفسه أو يأذن له بالقطع
وان استأذن وأبى يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على القطع فان لم يفعل الجار شيئا من ذلك ولكنه
قطع بنفسه ابتداء فان قطع من موضع لا يكون القطع من موضع آخر أعلى منه أو أسفل أنفع للمالك
لا يضمن هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الصلح وذكر شمس الائمة المحلواني في شرح كتاب الصلح أيضا انه
اذا أراد القطع فاعلم ان يقطع في ملك نفسه ولا يكون له أن يدخل في بستان جاره حتى يقطعه قال رحمه الله
تعالى وقد قال مشايخنا انما يكون له القطع من جانب نفسه اذا كان من جانب نفسه مثل قطعه من
جانب صاحبه في الضرر وأما اذا كان قطعه من جانب صاحبه أقل ضررا ليس له أن يقطع ولكنه يرفع
الامر الى القاضي ليأمره بالقطع فان لم يرفع وأبى بعث القاضي نائبا حتى يقطعه من جانب صاحب النخلة
ثم في الموضع الذي لا يضمن اذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب النخلة بما انفق في مؤنة القطع كذا
في المحيط * أطراف جذوع شاحصة على جدار جاره وهي بحال لا يتحمل مثلها قطعا صاحب الجدار
فان أعلم صاحب الجذوع بأن قال ارفعها والا أقطعها لا يضمن لانه رضي بقطعه وان لم يعلم يضمن كذا
في خزنة المفتين * رجل غصب من آخر ثوبا فقطعه في صا وخاطه فاستحق رجل القميص رجوع
المغصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب وكذلك لو غصب حنطة فطحنها فاستحق دقيقها رجوع
المغصوب منه على الغاصب بحنطة مثلها وكذلك لو غصب لحما فشواه فاستحق الشواء فلم يغصوب منه
أن يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ولو كان المستحق أقام البيعة أن اللحم كان له قبل أن يشويه أو كان
الثوب له قبل أن يخطه أو كانت الحنطة له قبل الطحن لم يرجع المغصوب منه على الغاصب بشيء كذا
في المحيط * ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخطه أو غصب شاة فذبحها حتى لم يقطع حق المالك ثم استحقها
رجل يبرأ الغاصب عن الضمان كذا في الفصول العمادية * غلام حمل كوز ماء لينقله الى بيت مولاه
بأذنه فدفع اليه رجل كوزه ليحمل ماء له من الخوض بغير إذن المولى فهلك العبد في الطريق يضمن كل
قيمة العبد لان فعله صار ناسخا لفعل المولى فيصير غاصبا لكل العبد كذا في خزنة المفتين * المسلم يضمن
بغصب موقوذة المجوسى وتلافها نص عليه السرخاني وهو الصحيح كذا في جواهر الانحلاطى لو قطع شجرة
وقد دخلت عروقها تحت بناء رجل فتمعه صاحب البناء من قطع العروق ضمن لصاحب الشجرة قيمة
عروق شجرته كذا في الملتقط * غصب بيضتين وجعل احداهما تحت دجاجة وحضنت الاخرى دجاجة
أخرى بنفسها أو فرختا فالفرختان للغاصب وعليه بيضتان ولو كانتا مأكلا كانه ودبعة فالتى حضنت
بنفسها للمودع لا لصاحب البيضة كذا في الوجيز للكردي * ولو كانت احدى البيضتين غصبا والاخرى
ودبعة عند رجل فحضنتها دجاجة فأفرخت فرختين ففرخة الودبعة لصاحب الودبعة وفرخة
الغصب للغاصب وهذا بمنزلة قفيزي حنطة عند رجل أحدهما ودبعة والاخر غصب فهبت الريح
بهما وألقتهما في الارض فنبتا فالزرع الذي نبت من الودبعة لصاحبها والزرع الذي نبت من الغصب
للغاصب ويضمن قفيز حنطة للغصوب منه فان لم تعرف احدى الفرختين من الاخرى فالقول قول
الغاصب انما هي هذه وان قال لا أعرف فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بيضة كذا في محيط السرخسي
* الظالم اذا أخذ من غرماء الميت من مال الميت عليهم فديون الميت عليهم باقية كذا في التتارخانية
ما قلاع البرهانية * ان كان غاصب الدار باعها وسلمها ثم أقرب ذلك وليس لرب الدار بيعة فإقراره
في حق المشتري باطل ثم لا ضمان على الغاصب للمالك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف

رجحه الله تعالى الآخر كذا في المبسوط * اذا جاء الرجل بالحنطة الى الطحمان ووضعها في صحن الطاحونة
وأمر صاحب الطاحونة أن يدخلها بالليل في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى تقب الحماط بالليل
وسرقت الحنطة فان كان صحن الطاحونة محوطا بحماط مرتفع مقدار ما لا يرتقى الا بسلم فلا ضمان
وان كان بخلافه وجب الضمان كذا في المحيط * دفع الى اسكاف خفاليخره فوضعه الاسكاف في
حانوته الخارج وذهب الى الصلاة وترك باب حانوته مفتوحا من غير حافظ فسرق الخف ضمن الاسكاف
لانه مضيع كذا في الكبرى * جعل القصار في الثوب الذي دفع اليه الخبر أو ان ذهبه الى القصار
وسرق الثوب ان لف فيه كما يلف المنديل على ما يجعل فيه يضمن وان جعل الثوب تحت ابطة ودس
الخبر فيه فلا يضمن كذا في الوجيز الكردري * الجمال اذا نزل في مغارة وتبأ له الانتقال فلم ينتقل
حتى فسد المتاع بظروا وسرق فهو ضامن وتأويله اذا كان المطر أو المبرقة غابا كذا في خزائن المفتين *
لو دفع جملة الى جمال يحملها الى بلدة فجاء الجمال الى نهر وتظلم وفي النهر جرد كثير يجري الماء كما يكون
في الشتاء فركب الجمال جلاما من الاجمال والآخر يدخلون الماء على أثره الجمال فنفر رجل من الاجمال
من جريان الجمد فسقط الجمال في الماء ان كان الناس يسلكون في مثل هذا ولا ينكرون خد الا ضمان
عليه كذا في الكبرى * ولو جاء الى قطار بل وحمل بعضها لا يضمن لانه لم ينصب ابلا كذا في الفصول
العمادية * رجل دفع غلامه الى آخر مقيدا بالسلسلة وقال له اذهب به الى بيتك مع السلسلة فذهب
بدون السلسلة فأبى العبد لا يضمن جزئيا بغير اذن صاحبها وجعل صوفها البودا فاللبود له لانه حصل
بصنعه فبعد ذلك يتظر ان كان جزا الصوف لا يتقص من قيمة الغنم شيئا فعليه مثل ذلك الصوف
وان كان يتقص فهو بالخيار ان شاء ضمنه مثل ذلك الصوف وان شاء ضمنه ما دخل النقصان في الغنم
هكذا في المحيط * غصب جارية وزوجها ودخل الزوج بها ثم ان المالك لم يحز النكاح وجب على الزوج
العقار قال القاضي ببيع الدين العقار للمالك بخلاف الاجارة فان الاجر ثمة يكون للغاصب كذا في
التتار خاتمة ناقلا عن فتاوى (أهو) * ويتصدق الغاصب بالاجر كذا في السراج الوهاج * رجل غصب
من رجل عبدا أو دابة وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب من القاضي أن يقبل منه المغصوب أو يأذن
له بالانفاق ليرجع بذلك على المالك لا يحيبه القاضي الى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقته تكون على
الغاصب ولو قضى القاضي بالانفاق على المغصوب منه لا يجب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي
أن يبيع العبد أو الدابة بأمر كار الغاصب مخوفا ويمسك الثمن لصاحبه فعل ذلك كذا في فتاوى
قاضي خان * ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في آخر كتاب الصرف اذا اشترى قاب فضة بيدنيار
ودفع الدينار ولم يقبض القاب حتى جاء انسان وقبض القاب ثم أجاز المشتري قبضه فهلك في يده لا يضمن
الغاصب كذا في الذخيرة * رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فجاوز سهمه داره فأفسد شيئا في دار
رجل آخر وقتل نفسا كان ضامنا ويكون ضمان المال في مال الرامي ودية القتل على عاقلة الرامي كذا
في الظهيرية * سئل أبو القاسم عن مرقى قرية مع وقر من قصب وقد أوقد الصبيان ناراً في السكة
والعوا نهشوا في القصب فأخذته النار فدخل الحمار تحت سطح كان فوقه حطب فارتفعت النار من
القصب الى الحطب والقوا ذلك الحطب على الحمار فاحترق الحمار (قال) ان كان هذا الحطب الذي ألقى
عليه توقد القصب فلقى النار ولقى الحطب ضامنان جميعا كذا في الحاوي للفتاوى * حريق وقع في
محلة فهدم انسان دار رجل بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو ضامن اذا لم يفعل ذلك باذن
السلطان اكن لا اثم عليه في ذلك لانه مدم ملك غيره بغير اذنه وبغير اذن من يلي عليه لكن يعزروا هذا
نظير المضطر يتناول طعام الغير بغير اذنه كذا في المحيط * سفينة حملت عليها اجمال فاستقرت السفينة

على بعض الجزائر فرفع رجل بعض الاجال لتخف السفينة فجاء انسان وذهب بالاجال التي اخرجت
هل على الذي اخرج ضمان فهذا على وجهين اما ان لم يخف الفرق يضمن لانه صار غاصبا وان خيف
الفرق فان ذهب به انسان قبل ان يؤمن غرقها لا يضمن وان ذهب بها بعد ما آمن غرقها يضمن كذا
في الظهيرية * رجل اوقد في تنوره ناراً فالتقى فيه من الحطب ما لا يحتمله التنور فأحرق بيته وتعدت
النار الى دار جاره فأحرقها يضمن صاحب التنور كذا في خزنة المفتين * في فتاوى النسفي سئل عن
اوقد النار في ملك غيره بغير اذنه فتعدت الى كدس حنطة او شيء آخر من الاموال فأحرقته هل يضمن
قال لا ولو أحرق شيئاً في المكان الذي اوقد فيه النار ضمن كذا في الفصول العمادية * سئل عن حفر
في صحراء القرية التي هي مبيت دوابهم حفرة يخدأ فيها الغلة بغير اذن أحد وأوقد فيها النار رجل لبيتهما
فوقع فيها جاد قال هذا على قياس ما قاله اصحابنا ان من حفر بئراً على قارعة الطريق فالتقى فيها رجل
جرا فوقع في البئر رجل فأصابه الحجر الذي في البئر فأتى أن الدية على الحافر على قارعة الطريق وفي
مسئلتنا مني احترق الحمار فالضمان على الحافر كذا في الحساوي * وان أدخل في دار رجل بغير اعتناء
وفي الدار بغير صاحب الدار فوقع عليه المغتلم اختلفوا فيه قال الفقيه أبو الليث ان أدخله باذن صاحب
الدار لا يضمن وان أدخله بغير اذنه يضمن وعليه الفتوى والبعض المغتلم هو الذي سكر من قرط شهوته
كذا في الظهيرية * وسئل الوبري عن سقى أرضه فلم يستوثق في سدها الثقب حتى أفسد الماء وأضر جاره
فهل عليه ضمان فقال ان كان النهر مشتركاً فهو ضمان اذا قصر في سد ثقبه كذا في التتارخانية *
اذا غزلت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه اما ان أذن لها بالغزل أو نهاها عن الغزل أو لم يأذن ولم ينه
ولكن سكنت أو لم يعلم بغزلها فان أذن لها بالغزل فهو على وجهه أربعة أحدها ان يقول لها اغزليه
لي أو يقول اغزليه لنفسك أو يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك أو قال اغزليه ولم يزد في الوجه الاول
وهو ما اذا قال اغزليه لي كان الغزل للزوج وان كان قال اغزليه لي باجر كذا كان الغزل للزوج وعليه
الاجر المسمى للمرأة وان لم يزد كرا لاجر كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر
وان اختلفا فقالت المرأة غزلت بأجر وقال الزوج لم أذكر لاجر كان الغزل للزوج مع اليمين ولو كان
قال لها اغزليه لنفسك كان الغزل لها ويكون الزوج واهباً للقطر منها وان اختلفا فقال للزوج انما أذن
لك لغزليه وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان الغزل للزوج مع اليمين ولو كان الزوج
قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك كان الغزل للزوج ولما عليه أجر المثل لانه استأجرها ببعض الخارج
فتعدت الاجارة ويجب أجر المثل كما لو دفع غزلاً الى حائث لينسجه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب
الغزل وعليه أجر المثل ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يزد كرشياً كان الغزل للزوج ولا شيء عليه لانها
غزلته تبرعاً من حيث اظهر هذا كله اذا أذن لها بالغزل وان كان نهاها عن الغزل بغزلت بعد النهي
كان الغزل لها وعليها للزوج مثل قطنه لانها صارت خاصة مستهلكة فتضمن كمن غصب حنطة
فقطعها فان الدقيق يكون للعاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مثل الحنطة وان لم يأذن
لها ولم ينه فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليها القطن للزوج لانه
يشترى القطن للتجارة وكان النهي ثابتاً من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى قطناً وجاء
الى مبرزه فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر ذكره شام في نوادره رجل غزل قطن
غيره فاختلعا فقال صاحب القطن غزلت باذنك والغزل لي وقال الا تخرج غزلته بغير اذنك والغزل لي ولك
على مثل قطنك كان الغزل للزوج صاحب القطن كذا في فتاوى قاضي خان * العبد المغصوب اذا مات
في يد الغاصب وأقر الغاصب انه كان غصبه من فلان يؤمر بتسليم القيمة الى المقر له فان جاء رجل آخر

وأقام البينة أنه عبده وخصمه منه فالقاضي يقضي بالقيمة لصاحب البينة فإذا قضى بالقيمة لصاحب البينة وأخذها لأشئ للمقر له على الغاصب فإن وصات تلك القيمة بعينها إلى الغاصب من جهة المقضي له بالهبة أو بالارث أو بالوصية أو بالمبايعة يؤثر بردها إلى المقر له ولو وصل إلى الغاصب ألف آخر من المقضي له سوى المتأخوذ منه فإن وصل بالهبة أو بالمبايعة لا يؤثر بالرد على المقر له وإن وصل بالميراث أو بالوصية يؤثر بالرد كذا في الذخيرة * وفي سير العيون مسلم شق زق نجر لم لا يضمن النجور يضمن الزق إلا أن يكون أمانا يرى ذلك فحينئذ لا يضمن لأنه مختلف فيه كذا في التتارخانية * والذي إذا أظهر بيع النجر في المصر يمنع عنه فإن أتلف ذلك إنسان يضمن إلا أن يكون أمانا يرى ذلك لأنه مختلف فيه كذا في المحيط * وفي فتاوى الخلاصة من أراق خور أهل الذمة وكسر دنائها وشق زقاقها إذا أظهروها فيما بين المسلمين أمر بالمعروف لإضمان عليه كذا في التتارخانية * وفي الفتاوى تشبث بثوب رجل فجذبه المتشبت من يد صاحبه حتى تخرق يضمن تمام القيمة وإن جذبه صاحبه من يد المتشبت ضمن المتشبت نصف القيمة كذا في الفصول العمادية * ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية يضمن نقصان الشق والاعتماد على ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * دفع عينا إلى دلال ليبيعهها فعرض الدلال على صاحب دكان وتركه عنده فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع يضمن الدلال وذكرا النسفي في فتاواه عن شيخ الإسلام أبي الحسن أنه لا يضمن وهو الصحيح لأن هذا أمر لا بد منه كذا في المحيط * وذكرا أبو الفضل الكرمانى في اشارات الجامع أن غصب المتاع لا يتحقق وذكرا في الاقضية أنه يتحقق وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * رجل دخل بيت رجل وأذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا تحتها قارورة دهن لا يعلم بها فاندقت القارورة فذهب الدهن فضمن الدهن وضمن ما تخرق من الوسادة والقارورة على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملاة وقد عطشها فأذن له بالجلوس على الملاة لا يضمن الجالس قال الفقيه أبو الليث في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضا وهو أقرب إلى القياس لأن الوسادة لا تمسك الجالس كما لا تمسك الملاة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أذن له بالجلوس على السطح فوقع السطح على مملوكه إلا أن يضمن كذا في الخلاصة * وإذا كان في يد الدلال ثوب يبيعه فظهر أنه مسروق وقد كان رده إلى من دفع إليه فطلب منه المسروق منه الثوب فقال الدلال رددته إلى من كان دفع إلى برئ كذا في المحيط * سئل نجم الدين عن أهل مكتب من الصبيان مع المعلم أصابعهم بردوا على الجدار صكوة مفتوحة فقال المعلم لواحد من الصبيان خذ القوطة التي مع ذلك الصبي وسد بها الصكوة المدفع البرد ففعل ثم ضاعت القوطة هل يضمن المعلم أو الصبي الذي أخذها قال لا لأن جعلها في الصكوة وهم حاضرون ليس بتضييع فلم يضمنوا وسئل أيضا عن قوم يتخذون دبا في كرم فجات امرأة لتعينهم فأخذت فنجانة من غير أمر منهم لتأخذ بها شيئا من العصير وكانت في غاية الحرارة وضربت الفنجانة على الأرض فانكسرت هل يضمن قال نعم لأنها القتها ولو سقطت لم يضمن وسئل أيضا عن مات وانهدم بعد موته جد أرذاره فظهرت تقود فعلم القاضي بذلك وقال احضروها حتى أقسم بين الورثة فجاءوا بها إليه وكانت عنده أياما حتى بعث أمير الولاية إليه فقال ابعتها إلى حتى أقسمها بين الورثة فبعث بها إليه فلم يدفعها إلا ميراث الورثة هل للورثة أن يضمنوا القاضي ذلك فقال نعم كذا في الظهيرية * في مجموع النوازل جارية دفعت جارية أخرى فذهبت عذرتها قال محمد بن الحسن عليها صداق مثلها قال بلغنا ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله تعالى غضب عبدا

فضمن رجل للمغصوب منه العبد أن يدفعه إليه غدا فان لم يفعل الغاصب فعليه ألف درهم وقيمة العبد
 خمسون درهما ولم يدفع الغاصب إليه غدا لزم الضامن قيمته خمسون درهما ويبطل الفضل فان اختلفا
 في قيمته فالقول قول المغصوب منه مع يمينه فيما بينه وبين ألف درهم والقول قول الكفيل فيما زاد
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى فان ضمن القيمة وسماها فتظرف في ذلك فاذا هي أكثر
 من قيمة العبد بما يتغابن الناس فيه فذلك قيمته فيلزمه ذلك وان كانت أكثر من قيمة العبد
 بما لا يتغابن الناس فيه بطل الفضل على ما يتغابن الناس فيه كذا في المحيط * غصب ثوب انسان
 فلبسه فجاء رب الثوب فذثوبه والغاصب لم يعلم أنه صاحب الثوب فتخرق الثوب لاضمان على
 الغاصب كذا في التتارخانية * ولو قال صاحب الثوب رد على ثوبي فغعه فذمه لا يذمه مثله من شدته
 فتخرق لاضمان على الغاصب أيضا ولو مته كما يمتد الناس عادة فتخرق منه ضمن الغاصب
 نصف القيمة ولو كان الثوب ملكا لمن لبسه فذمه انسان مذكرا لا يذمه مثله أو يذمه مثله فتخرق فعلى الماذبيع
 القيمة كذا في الفصول العبادية * اذا مرض في الدار المغصوبة لا يعاد فيها وعن سفيان الثوري أنه
 كان يدخل على أصحاب الصوافي ويأكل معهم قال الفقيه وبه تأخذ كذا في الملتقط * ولدت المغصوبة
 وكسبت ووهب لها وقطعت يدها ووطئت بشبهة فبانت وقضى بالقيمة يوم الغصب فالولد والهبة
 والكسب للولي والعقرو الارش للغاصب ولو صالح على قيمتها بلا قضاء فالكل للولي كذا
 في التتارخانية * ولو أدخل الخشب خشبة في منزله في سكة غير نافذة فأراد أهلها أن يمنعوه من ذلك
 ان كان يضعها على ظهر الدواب وضعها ليس لهم ذلك لانه لا يتصرف في ملكهم الا بإذن الدابة وله
 ذلك وان كان يطرحها طرعا يضرب بها نهم فله منعه كذا في الفتاوى الكبرى * اذا ندم الغاصب
 على ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشايخنا أم لك المغصوب الي أن يرجو مجي صاحبه فاد انقطع رجاءه
 بمجي صاحبه تصدق به ان شاء والا حسن أن يرفع ذلك الى الامام لان الامام تدير اورا يا فالاحسن
 أن لا ينقطع عليه رأيه وقال محمد رجه الله تعالى في الجماع الصغير رجل غصب عبدا أو أجز العبد نفسه
 وسلم من المال صحت الاجارة على ما عرف فان أخذ العبد الاجر وأخذ الغاصب الاجر منه وأتاه
 لاضمان عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال لا يجب عليه الضمان وان كان الا حرقا كما كان للمالك
 بالاجماع كذا في المحيط * وعن نجم الدين النسي عن استاذة سئل عن رفع عمامة مديونة عن رأسه
 رهنا بدينه وأعطاه من ديلا صغيرا يلف على رأسه وقال اذا جئت بديني أردتها عليك فحساء المديون بدينه
 وقد هاجت العمامة في يد الآخر (قال) تملك هلاك المرهون لا المغصوب لانه أخذها رهنا وترك
 غيره وذمها به رضى منه بكونها رهنا كذا في الفتاوى العتائية * ماتت دابة رجل في دار آخران كان
 بمجدها قيمة يخرجها المالك وان لم يكن بمجدها قيمة يخرجها صاحب الدار * وكيل قبض الدراهم من غريم
 الموكل وجعلها في مخلاة وعلقها على الحمار فهلك الدراهم لا يضمن لانه صنع بها كما يصنع بماله
 كذا في الحاوي * دابة رجل دخلت في دار غيره فأخرجها على صاحب الدابة لانها ملكه شغلت
 دار غيره وكذلك طائر الرجل مات في بئر غيره فأخرج الطير على صاحب الطير وليس عليه نزع الماء
 كذا في الفتاوى الكبرى * وفي التفسير في كتاب الغصب اشترى جارية فاستولدها ثم
 استحققت فالولد حر الاصل وعليه للولي قيمة الولد هكذا قضى علي رضي الله تعالى عنه بحضرة
 الصحابة وتعتبر قيمة الولد يوم الخصومة ولو مات الولد وترك ميراثا غير انه لا يبيعه ولا يجب عليه للولي
 شيء غصب من آخر جارية وباعها من غيره والمشتري لا يعلم بكونها مغصوبة فوطئها المشتري وولدت ولدا
 وماتت في يده ثم أقام المغصوب منه البينة على ان الحمارية جارية له فللمالك ان يأخذ

المشتري بالعقر سواء اختار تضمين البائع أو تضمين المشتري وفي المبيعة يبيعها فاسدا اذا وجب العقر ثم
 هلك التجارية أو تعدد رزدها بوجه من الوجوه هل يملك العقر فيه روايتان والغصب نظير البيع العاسد
 فيكون في الغصب في العقر روايتان كذا في التارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى في الجماع رجل
 غصب من رجل جارية وغصب آخر من رب الجارية عبدا وتبايعا العبد بالجارية وتقا بضا ثم بلغ المالك
 فأجازه كان باطلا ولو كان مالباكهما رجلين قبلتهما فأجازا كان جائزا وصارت الجارية لصاحب الغلام
 والغلام لصاحب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية
 لولاهما ولو أذن كل واحد من المالكين في الابتداء بأن قال صاحب الغلام للذي غصبه اشتري جارية
 فلان بغلامي هذا وقال صاحب الجارية لغاصبها اشتري غلام فلان بجاريتي هذه كان الجواب كذلك رجل
 غصب من آخر مائة دينار وغصب آخر من ذلك الرجل ألف درهم ثم تبايع الغاصبان الدرهم بالدينارين
 وتقا بضا ثم تغرقا ثم حضرا المالك فأجازه جاز كذا في المحيط * غصب بطيخة وقطع منها شريدة لا يتقطع
 حق مالكا ولو جعلها شرائد يتقطع لزوال اسمها كذا في القنية * اذا أمر عبد غيره بالابق أو قال له اقتل
 نفسك ففعل يجب عليه قيمة العبد ولو قال اتلف مال مولاي فأتلف لا يضم من كذا في خزانة المفتين *
 وسئل عن غصب أرز أو قشره أو جنطة واتخذها كشكا يتقطع به حق المالك قال لا لان العين
 المغصوب قائم كالمذبح شاة وسلكها لا يتقطع حق مالكا كذا في الفصول العمادية * أدخل أجناسا
 له في المسجد بغير إذن خادمه وأخذ مفتاحه وجاء سبيل فاهلك بسط المسجد يضم من كذا في القنية *
 روى عن علي بن الجعد قال سمعت علي بن عاصم قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن درهم لرجل
 ودرهم من آخر اختلطت فضاع درهمان وبقي درهم من الثلاثة لا يعرف من أيهما فوقف الدرهم
 الباقي بينهما أثلاثا فلقيت ابن شبرمة فسأته عنها فقال سألت عنها أحدا قلت نعم سألت أبا حنيفة رحمه
 الله تعالى فقال انه قال لك الدرهم الباقي بينهما أثلاثا قلت نعم قال اخطأ أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 لانا نقول درهم من الدرهمين الضامين لصاحب الدرهمين بلا شك والدرهم الثاني من الضامتين يحتمل
 أنه من الدرهمين ويحتمل أنه الدرهم الواحد فالدرهم الباقي بينهما نصفان فاستحسن جوابه جدا
 وعدت الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقلت له خولفت في المسئلة فقال ألقيت ابن شبرمة وقال لك كذا
 وكذا وذكر جوابه بعينه فقلت نعم فقال ان الثلاثة لما اختلطت صارت شركة بينهما بحيث لا يتميز
 فلصاحب الدرهمين ثلثا كل درهم ولصاحب الدرهم ثلث كل درهم فأى درهم ذهب ذهب بحصته
 فالدرهم الباقي بينهما أثلاثا كذا في الجوهرة النيرة * رجل غصب عبدا فباعه من رجل بخمسمائة
 الى سنة والعبد معروف للمغصوب منه وقال المغصوب منه للغاصب قد اشتريت مني هذا العبد بألف
 درهم حالة فقبضته مني ثم بعته هذا الرجل بخمسمائة درهم الى سنة وقال الغاصب ما اشتريته منك
 قط ولسالك أمرتني فبعته بخمسمائة درهم الى سنة بأمرك والعبد قائم عند المشتري فالعبد سالم للمشتري
 لانهم اتفقوا على صحة شرائه ولا ضمان على الغاصب بسبب الغصب لان تعذر الرد على المالك كان ادعى
 من جهته وهو اقراره ببيعه من الغاصب ويسقط حلف الغاصب بالله ما اشتريته فان حلف لا شيء عليه
 وان نكل كان عليه الثمن الذي ادعاه المغصوب منه وان كان العبد قد مات عند المشتري وباقي المسئلة
 بحالهما فهنا يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان الغاصب وهب هذا العبد من رجل
 وسلم اليه ثم ادعى أنه فعل ذلك بأمر المغصوب منه فقال المغصوب منه بعث منك بألف ثم وهبته فهو
 على التفصيل الذي قلنا في البيع ولو كان الغاصب ضرب العبد فقتله ثم قال الغاصب ضربت بأمر المالك
 وقال صاحب العبد لا بل بعته منك فضربت مالك نفسك يحلف الغاصب أولا فان نكل لزمه الثمن

وان حلف ضمن القيمة لتعذر الردلني من جهة الغاصب ثم يحلف المالك فان نكل بطلت القيمة وان حلف فله قيمته على الغاصب وهو نظير الهلاك فيما تقدم كذا في المحيط * سكران لا يعقل نام في الطريق فأخذ رجل ثوبه ليحفظه لا يضمن وان أخذ ثوبه من تحت رأسه وخاتمه من أصبعه أو كيسه من وسطه أو درهم من كفه ليحفظه ضمن لانه كان محفوظا بصاحبه كذا في الوجيز للكردي * رجل أقر أنه قطع يد عبد رجل خطأ وكذبه عاقله المقر في إقراره ثم غصبه رجل من مولاة فبات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلاث سنين وان شاء ضمن الغاصب قيمته أقطع في ماله حالا وضمن الجاني أرش يده وهو نصف قيمته في ماله فان ضمن الجاني قيمته بإقراره فانه يرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد أقطع في ماله كذا في المحيط * غصب العبد المديون ومات عنده فلا رباب الديون مطالبة بالقيمة كذا في القنية * وسئل أبو حامد عن رجل في يده دار موهونة غصبها منه غاصب هل له ان يطالب المديون بالدين فقال يتظران أياح له الانتفاع فغصبت في حالة الانتفاع فله ان يطالبه وان غصبت في غير حالة الانتفاع فهو بمنزلة الهلاك كذا في التتارخانية * ولو غصب من الذي مسلم أو سرق منه يعاقب المسلم يوم القيامة ومخاصمة الذي يوم القيامة أشد وظلامة الكافر أشد من ظلامة المسلم لان الكافر من أهل النار أبدا ويقع له التخفيف في النار بالظلمات التي له قبل الناس فلا يرجي منه ان يتركها والمسلم يرجي منه العفو واذا غاصم الكافر لا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمنين ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبال كفره فتعين العقوبة ولهذا قال خصومة الدابة على الآدمي أشد من خصومة الآدمي على الآدمي كذا في الكبرى * وسئل علي بن أحمد عن زعيم القوم اذا أخذهم ليأخذ منهم أشياء ظلما فاخفى القوم غير واحد فأخذ منه ذلك الزعيم تلك الجباية ثم لما ظهر القوم جعل يحيل الرجل على القوم بدلا مما كان أخذ منه قبل ذلك وأخذ منهم ما أخذ منه على وجه الظلم ثم ندم هل عليه رد ما أخذ من القوم فقال نعم كذا في التتارخانية * لما حنطة ربيعية في خابية وخريفة في أخرى فأمرت أختها أن تدفع الى حوائها الخريفة فأخطأت فدفعت اليه الربيعية ثم أرسلت المرأة بنتها مع الحرات لتنقل اليه الحنطة للبذر ففعلت وبذرهما فلم تنبت ثم تبين أنها ربيعية تضمن أي الثلاثة شاءت لانها لما أخطأت الاخت صارت غاصبة والبنت والحرات غاصبات الغاصبة قال رضى الله عنه هذا حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقعات كذا في القنية * وسئل أبو حامد عن مسافر حل أمتعته على سفينة ليذهب الى بلدة ثم مات معه ابنه فأخرج الابن تلك الامتعة من تلك السفينة الى سفينة أخرى ليذهب ليسلمها الى سائر الورثة وأخذ طريقا يسلكه الناس غير الطريق الذي كان الميت على عزم ان يذهب فيه ثم غرقت السفينة ومات الابن وضاعت الامتعة هل يضمن الابن نصيب سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة أخرى فقال ان كان أخرجها الى سفينة أخرى ومضى بها الى مكان آخر سوى وطن الورثة ضمن كذا في التتارخانية * الجامع الاصغر ادفع هذه القمقمة الى أحد من الصغار لينصليها ودفعها الى أحد ونسيه لم يضمن كالمودع اذا نسي الوديعة أنها في أي موضع ومثله في فتاوى صاعدا دفع هذا الغزل الى نساح ولم يعينه ولم يقل الى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا يضمن وهذا بخلاف أمر الموكل للوكيل وكل أحد حيث لا يصح وانما يصح أن لو قال وكل من شئت وكذا الخليفة اذا قال لوالى البلدة قلدا أحد القضاء لا يصح ولو قال من شئت صح كذا في القنية * وسئل يوسف بن محمد عن غاصب ندم على ما فعل وأراد أن يرد المال الى صاحبه ووقع له الياس عن وجود صاحبه فتصدق بهذا العين هل يجوز للفقير أن ينتفع بهذا العين فقال لا يجوز أن يقبله ولا يجوز له الانتفاع وانما يجب عليه رده الى من دفعه اليه قال رضى الله عنه انما أجاب بهذا

الجواب زحرا لهم كيلا يتساهلوا في أموال الناس أما الوسائط الطريق في معرفة المالك فلم يجده فحكمه
حكم اللقطة قبل له إذا لم يجز الاستفاد به وأراد أن يردّه إلى الغاصب فلم يجد الغاصب وهذا العيب
يهلك في الصيف ولا يبقى إلى أن يجد الغاصب أو يرجع إلى الغاصب كيف يفعل فقال يملكه حتى يملكه
حتى إذا خاف ملاحك باعه وأمسك ثمنه حتى يردّه إلى من دفع إليه العيب كذا في التتارخانية *
ولو أجل بدل المغصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الملقط *
لومات وترك عينا ودينارا ونحوه باقى أيدي الناس ولم يصل شيء من ذلك إلى الورثة فالقياس أن يكون
الثواب بذلك الآخرة للورثة لأنهم ورثوا منه وفي الاستحسان أن توى الدين وتم التوى قبل الموت
فالثواب له لأن التواوى لا يجري فيه الإرث فان توى بعده فالثواب للوارث لأنه يجري الإرث فيه
لقيامه وقت الموت كذا في الفتاوى العتابية * مات من عليه دين نسيه هل يؤاخذ به
يوم القيامة أن كان الدين من جهة التجارة يرجح أن لا يؤاخذ به وإن كان الدين من جهة الغصب
يؤاخذ به كذا في الفتاوى الكبرى * رجل مات أبوه وعليه دين قد نسيه والابن يعلم به فانه
يؤديه فان نسي الابن حتى مات هو أيضا لا يؤاخذ به في الآخرة كذا في الظهيرية * رقيق شتم من
أبيه ثم مات أبوه لم يؤاخذ به في الآخرة لأن الدين وهو ضمان المسروق انتقل إليه وأثم بالسرقة لأنه
حتى على المسروق منه كذا في الفتاوى العتابية * رجل له على رجل دين فقتلاه بغير ظلمة حتى
مات صاحب الدين وانتقل إلى الوارث تسكما وفيه قال أكثر المشايخ لا يكون حق الخصومة
للاول لكن المختار أن الدين للوارث والخصومة في الظلم بالمنع للأول لا في الدين إذا انتقل إلى
الوارث كذا في الظهيرية * رجل له على رجل دين فبلغه أن المدينون قد مات وقال جعلته في حل أو قال
وهبته ثم ظهر أنه حتى ليس للطالب أن يأخذ منه وهبه منه من غير شرط كذا في فتاوى قاضيخان *
رجل له خصم فمات ولا وارث له يتصدق عن صاحب الحق الميت بمقدار ذلك ليكون وديعة عند الله
فيوصل إلى خصمائه يوم القيامة هكذا في الفتاوى العتابية * رجل له على امرأة حق فله أن يلزمها
ويجلس معها ويقبص على ثيابها لأن هذا ليس بحرام فان هربت ودخلت خلوة دخلها إذا كان يأمن
على نفسه ويحفظها بعينه بعد ما قطع مال رجل ظلما فالأفضل لصاحب المال أن يحلله كذا في خزنة
المفتين * دين لرجل على آخر لا يقدر على استيفائه كان ابراءه خيرا من أن يدعى عليه لأن في الإبراء
تخفيفا من العذاب في الآخرة وكان فيه ثواب كذا في الفتاوى الكبرى * غلط النقاش ونفش
في الخاتم اسم غيره أن لم يمكنه إصلاحه ضمنه عند الثاني وعند الإمام لا يضمن بكل حال كذا
في الوخير للكردي * رجل استأجر رجلين ليجمعاه علف الحمار ودفع إليهما حمارين فأخذ
متغابا حماريهما فذهبا واستردا منه ثم أن أحدهما سلم الحمارين إلى الآخر ورجع ثم أن الآخر ساق
الحمار فهلك فمالك بالخيار أن شاء ضمن الشريك الدافع إلى الآخر أو أن شاء ضمن سائق الحمار لأن
الأول متعذبا لدفعه إلى الآخر والثاني متعذبا لسوقه بذور الآخر كذا في حواهر الفتاوى * وسئل
عن غصب علوا وسفلاما آخر وخرب العلوفه أوجب على الغاصب أجاب أن المالك بالخيار أن شاء
ترك النقص على الغاصب ضمنه الفحمة وإن شاء أخذ النقص وضمنه نقصان البناء كذا في فتاوى
أبي الفتح محمد بن محمود ابن الحسين الاستروشنى * رجل غصب عجولا واستهلكه فيبس لبن أمه
قال العقبه أبو بكر البلخي يضمن الغاصب قيمة العجول ونقصان الأم لأن هلاك الولد أوجب نقصان
الأم كذا في فتاوى قاضيخان * غصب عبد فشد به جمل فقتل العبد نفسه أو مات حتى أنفه ضمن
الغاصب لأنه في ضمانه كذا في الفتاوى الكبرى * رجل باع أثوابا ومات قبل استيفاء الديون ولم

يدع وارثا ظاهرا فأخذ هذا السلطان دينه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء أداء الديون
إلى الوارث لانه لما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ كذا في فتاوى قاضيخان * وفي
تجنيس المنتخب ولو انهدم جدار الميت فظهر للميت مال فأخذ القاضى فعلم بذلك الظلمة فدفع القاضى
اليهم ضمن كذا في التتارخانية * رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن أهل الغلام فرأى الغلام
علما نال لعبون فانهى اليهم وارتقى سطح بيت فوقع ومات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار غاصبا
بالاستعمال كذا في فتاوى قاضى خان * وسئل شمس الاسلام عن استعمال عبد الغير أوجارية
الغير فأبى في حالة الاستعمال (قال) فهو ضامن بمنزلة المقتضوب اذا أبى من يد الغاصب ومن
استعمل عبد مشتركا أو حمارا مشتركا بينه وبين غيره بغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيب شريكه
في أجناس الناطق في استعمال العبد المشترك بغير اذن شريكه روايتان في رواية مشاهير انه يصير غاصبا
وفي رواية ابن رستم عنه انه لا يصير غاصبا وفي الدابة يصير غاصبا في الروايتين ركوبا وجلا (ورد في زماننا
من بعض البلدان فتوى) وصورتها رجل كان يكسر المحطب فجاء غلام رجل وقال اعطني القودوم
والمحطب حتى أكسر أنا فأبى صاحب المحطب ذلك فأخذ الغلام القودوم منه وأخذ المحطب وكسر بعضه
وقال اثبت بأخر حتى أكسر فأبى صاحب المحطب بحطب آخر فكسره الغلام فأصاب بعض ما يكسر من
المحطب عين الغلام وذمت عينه فأفتى مشايخ بخارى على أنه لا يكون على صاحب المحطب شيء كذا
في الظهيرية * جماعة في بيت انسان أخذوا حذوهم امرأة ونظروا فيها ودفع الى آخر فنظروا فيها ثم ضاعت
لم يضمن أحد لوجود الاذن في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجري الشئ باستعماله يكون غصبا رفع قودوم
التجار ومویراه ولم يمنع فاستعمله وانكسر يضمن كذا في القية * بعث جارية الى نخاس وأمره ببيعها
فبعثها امرأة النخاس في حاجة لها فهرت فلصاحب الجارية أن يضمن المرأة دون النخاس لان النخاس
أجبره مشترك والاجبر المشترك لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك دلال الثياب كذا في
الكبرى * في فتاوى أبي الليث جارية جاءت الى النخاس بغير اذن مولاهما وطلبت البيع وذمت
ولا يدرى أين ذمت وقال النخاس ردتها على المولى فالقول قول النخاس ولا ضمان عليه ومعنى
ذلك ان النخاس لم يأخذ الجارية ومعنى الرد أنه أمرها بالذهاب الى منزل المولى وكان النخاس منكرا
للغصب أما اذا أخذ النخاس الجارية من الطريق أذهب بها من منزل مولاهما بغير أمره فلا يصدق
كذا في المحيط * ركب دابة الغير لا يذنه ثم نزل فأتى النخاس انه لا يضمن على قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى حتى يحركها من موضعها ليتحقق الغصب بالنقل هو المختار كذا في الغياثية * رجل قعد على ظهر
دابة رجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى جاء رجل آخر وعقر الدابة فالضمان على الذي عقر
دون الذي ركب اذا لم تهلك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة بجحدها ومنعهما من صاحبها
قبل أن تعقر ولم يحركها فجاء آخر وعقرها فلصاحب الدابة أن يضمن أيهما شاء وكذا اذا دخل الرجل
دارا انسان وأخذ متاعا وبجده فهو ضامن وان لم يحولها وان لم يجده فلا ضمان عليه الا أن يهلك بفعله
أو يخرج من الدار كذا في فتاوى قاضى خان * لو دخل دار رجل فأخرج منها ثوبا فوضعه في منزل
آخر فضاع فيه الثوب فان كان بين المنزلين في الحرم تفاوت ضمن والا فلا كذا في الكبرى * رجل قتل
رجلا في مغارة ومعه مال فضاع المال ضمن المال كذا في كبرى في العيون وافقى ظهير الدين المرغيناني
أنه لا يضمن وهذا الیق يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في السراجية * اصطبسل مشتركة بين
اثنين لكل واحد منهما فيه بقرة دخل أحدهما الاصطبسل وشدة بقرة صاحبه كذا لا تضرب بقرة
فتمحركات البقرة وتحنقت بالمحبل وماتت لا ضمان عليه اذا لم يتقلها من مكان الى مكان آخر كذا

في خزانة المفتير * السلطان اذا اخذ عيناً من أعيان رجل ورهن عند رجل فهلك عند المرتهن ان كان المرتهن طائعاً يضمن ويكون للمالك الخيار بين تضمين السلطان والمرتهن وبيعتي على هذا الجوابي الذي يقال له (يا بكار) اذا اخذ شيئاً رهناً وهو طائع يضمن وكذا العرف اذا كان طائعاً فيه يضمن وصار العرف والجوابي مجروحين في الشهادة كذا في المحيط * مهتر محله اذا اخذ شيئاً وهو طائع فيه يضمن فان وقع ورهن عند آخر المرتهن طائع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار كذا في التتارخانية * وفي فتاوى سمرقند اذا اخذ قلنسوة من رأس رجل ووضعها على رأس رجل آخر فطرحها الا تحرم رأسه فضاقت فار كانت القلنسوة بمراي من صاحبها وامكنه رفعها واخذها فلا ضمان على واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فصاحب القلنسوة بالخيار ان شاء ضمن الا اخذ وان شاء ضمن الطارح كذا في الذخيرة * اذا صلى الرجل فوقع قلنسوته بين يديه فنحاهها رجل ان نحاهها ووضعها حيث يشاء ولما المصلي فسرق لا يضمن لانها تعد في يديه ان نحاهها اكثر من ذلك فضاقت ان كانت القلنسوة بمراي صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع فلا ضمان على الطارح ولا يضمن كذا في الكبرى * وفي الفتاوى في البيوع سئل ابو بكر عن اخذ من الفقاعي كوزاً يشرب الفقاع او قدحاً فسقط من يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في المحاوي * وفي فتاوى أهل سمرقند رجل تقدم الى خراف واخذ منه غضارة باذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات أخرى وانكسرت الغضارات فلا ضمان في المأخوذة ويجب الضمان في الباقيات كذا في الظهيرية * شرع في الحمام واخذ فنجانة وأعطاها غيره فوقع من يده الثاني وانكسرت فلا ضمان على الأول كذا في المحيط * دخل رجل على صاحب الدكان باذنه فتعلق بشيء مما في دكانه فسقط لا يضمن ان كان تأويله اذا لم يكن السقوط بفعله ومثله وكذلك اذا اخذ شيئاً بغير اذنه مما في دكانه لينظر اليه فسقط لا يضمن ويجب ان يضمن الا اذا اخذ باذنه اما صريحاً أو دلالة رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ اياه من بيته بغير اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان مالم يحجر عنه لانه ما دون فيه دلالة الا يرى انه لو اخذ كوزاً وشرب منه فسقط من يده وانكسر فلا ضمان عليه كذا في الكبرى * في المئتي رجل عنده ودعة لرجل وهي ثياب فجعل المودع فيها ثوباً له ثم طابها صاحب الودعة فدفع كلها اليه فضاغ ثوب المودع فصاحب الودعة ضام له قال ثمة كل من اخذ شيئاً على أنه له ولم يكن له فهو ضام كذا في المحيط * رجل اضاف رجلاً فأنسى الضيف عنده ثوباً فاتبعه المضيف بالثوب فنصب الثوب غاصب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمان على المضيف وان غصب خارج المدينة فهو ضام كذا في خزانة المفتير * تعاق رجل برجل وخصمه فسقط عن المتعاق به شيء فضاغ قالوا يضمن المتعاق قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان سقط بقرب من صاحب المال وصاحب المال يراه ويمكنه أن يأخذه لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * بعث الى قصاراً أحد ثوبه فدفع القصار بالغاط ثوباً آخر فضاغ عند الرسول ان كان ثوب القصار لا يضمن وان كان ثوب غيره خسر ماله * بين تضمين القصار والرسول وأيهما ضمن لم يرجع على الآخر كذا في الوجيز لا كدردي * وسئل ابو بكر عن بعثه الى ماشيته مركباً وودابه الا مرفعه طبت في الطريق قال ان كان بينهما انبساط في أن يفعل في ماله مثل ذلك لم يضمن وان لم يكن ضمن كذا في المحاوي اخذ أحد الشراكين حماراً صاحبه الخاص وطهر به بغير اذنه فأكل الحمار الحنطة في الرعي ومات لم يضمن لوجود الاذن في ذلك دلالة قال رضي الله عنه فلم يجزئنا ذلك لاعتقادنا العرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا انه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد صريحاً حتى لو فعل الاب بحمار ولده ذلك أو على العكس أو أحد

الزوجين بحتمهما الا تخرومات لا يضمن من اللاذن دالة ولو ارسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنتها
وأبقت لا يضمن كذا في العنية * زق انفتح فربه رجل فان لم يأخذه لا يضمن من وان أخذه ثم تركه
فان كان المالك حاضرا لضمن عليه وان كان غائبا يضمن وكذلك اذا رأى ما وقع من كم انسان
كذا في الفصول العمادية * أدخل دابته في دار غيره فأخرجها صاحب الدار فهاكت لضمن عليه
كذا في خزانة المفتين * وضع ثوباني دار رجل فرمى به والمالك غائب ضمن * كذا في الحماوى *
والله سبحانه أعلم

(كتاب الشفعة وهو مشتق على سبعة عشر بابا) *

(الباب الاول في تفسيرها وشرطها وصفها وحكمها) *

أما تفسيرها شرعا فهو تملك البقعة المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري هكذا في محيط المرخصى *
وأما شرطها فانواع منها عقد المعاوضة وهو البيع وما هو بمعناه فلا تجب الشفعة بما ليس ببيع
ولا بمعنى البيع حتى لا تجب بالهبة والصدقة والبراق والوصية لان الاخذ بالشفعة تملك على المأخوذ
منه ما تملك هو فاذا انعدم معنى المعاوضة فلو أخذ الشفيع أما أن يأخذ بالقيمة أو بمقابل لا يسبيل الى
الاول لان المأخوذ منه لم يملك القيمة ولا الى الثاني لان المجرى على التبرع ليس بمشروع فامتنع الاخذ
أصلا وان كانت الهبة بشرط العوض فان تقادمت وجبت الشفعة وان قبض أحدهم ما دون الآخر فلا
شفعة عند أصحابنا الثلاثة ولو وهب عقارا من غير شرط العوض ثم ان الموهوب له عوض من ذلك دارا
فلا شفعة في الدارين لافي دار الهبة ولا في دار العوض وتجب الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح سواء
كان الصلح عن الدار عن اقرار أو انكار أو سكوت وكذا تجب في الدار المصالح عنها عن اقرار وأما عن
انكار فلا تجب به الشفعة ولكن الشفيع يقوم مقام المدعى في اقامة الحجية فان أقام البينة أن الدار
كانت للمدعى أو حلف المدعى عليه فذلك كله الشفعة وكذلك لا تجب في الدار المصالح عنها عن سكوت
لان الحكم لا يثبت بدون شرطه فلا يثبت منع الشك في وجود شرطه ولو كان بدل الصلح منافع
فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح عن اقرار أو انكار ولو اصاب المصالح على أن يأخذ المدعى
الدار ويعطيه دارا أخرى فان كان الصلح عن انكار تجب في كل واحدة من الدارين الشفعة بقيمة الاخرى
وان كان عن اقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة في الدارين جميعا لانهما ملك المدعى (ومنها معاوضة
المالي بالمال) وعلى هذا يخرج ما اذا صالح عن جنابة توجب اقصااص فيمادون النفس على دار
لا تجب ولو صالح عن جنابة توجب الارش دون القصاص على دار تجب فيها لشفعة وكذا لو اعتق عبدا
على دار لا تجب الشفعة (ومنها) أن يكون المبيع عقارا أو معاوضة مناه فان كان غير ذلك فلا شفعة
فيه عند عامة العلماء سواء كان العقار مما يحتمل القسمة أو لا يحتملها كالحمام والرحى والبئر والنهر
والعين والدور والصغار (ومنها) زوال ملك لبائع عن المبيع فادالم تزل فلا تجب الشفعة كما في البيع
بشرط الخيار للبائع حتى لو أسقط خياره وجبت الشفعة ولو كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة ولو كان
الخيار لهما لا تجب الشفعة ولو شرط لبائع الخيار للشفيع فلا شفعة له فان أجاز الشفيع جاز البيع
ولا شفعة له وان فسح فلا شفعة له والخيلة للشفيع في ذلك ان لا يفسح ولا يجبر حتى يميز البائع أو يجوز
هو بعض المدة فتكون له الشفعة وخيار العيب والرؤية لا يمنع وجوب الشفعة (منها زوال حق
البائع) فلا تجب الشفعة في الشراء فاسدا ولو باعها المشتري شراء فاسدا بيعا صحيحا فحق الشفيع
فهو بالخيار ان شاء أخذها بالبيع الاول وان شاء أخذها بالبيع الثاني فان أخذ بالبيع الثاني
أخذ بالثمن وان أخذ بالبيع الاول أخذ بقيمة المبيع يوم القبض لان البيع بيعا فاسدا

مضمون باقية بض كالمعصوب وعلى هذا الاصل يخرج قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن اشترى أرضا
شراء فاسدا فبني عليها أنه يثبت للشفيع حق الشفعة وعندهما لا يثبت (ومنها) ملك الشفيع وقت
الشراء في الدار التي يأخذها الشفعة فلا شفعة له بدار يسكنها بالاجارة أو الاجارة ولا بدار باعها قبل
الشراء ولا بدار جعلها مسجدا (ومنها) ظهور ذلك الشفيع عند انكار بحجة مطابقة وهو البيعة
أو تصديقه وهو في الحقيقة شرط لظهور الحق لا شرط لثبوته فإذا أنكر المشتري كون الدار التي يشفع بها
مملوكة للشفيع ليس له أن يأخذها بالشفعة حتى يقيم البيعة أنهاداره وهذا قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وأحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى (ومنها) أن لا تكون الدار
المشفوعة ملكا للشفيع وقت البيع فإن كانت لم تحبب الشفعة (ومنها) عدم الرضى من الشفيع
بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة فإن رضى بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة بأن وكله صاحب الدار
بيعهما فباعها ولا شفعة له وكذلك المضارب إذا باع دارا من مال المضاربة ورب المال شفيعها بدار أخرى
له لا شفعة قرب الدار سواء كان في الدار ربح أو لم يكن فيها ربح وإسلام الشفيع ليس بشرط لوجوب
الشفعة فتثبت لأهل الذمة فيما بينهم وللذمي على المسلم وكذلك الحرية والمذكورة والعقل والبلوغ
والعدالة ليست بشرط فتحبب الشفعة للأذون والمكاتب ومعتق البعض والنسوان والصبيان والمجانين
وأهل البغى إلا أن الخصم فيما يجب للصبي أو عليه وليه الذي يتصرف في ماله من الأب ووصيه والمجند
أبي الأب ووصيه والقاضي ووصى القاضي هكذا في البدائع * (وأما صفتها) * فلا أخذها بالشفعة بمنزلة
شراء مبتدأ فكل ما ثبت للمشتري من غير شرط نحو الرديء بخيار الرؤية يثبت للشفيع وما لا يثبت للمشتري إلا
بالشرط لا يثبت للشفيع إلا بالشرط هكذا في خزانة المفتين * (وأما حكمها) * فجواز طاب الشفعة عند
تحقق سببها وتأن كدها بعد الطلب وثبوت الملك بالقضاء بها وبالرضى هكذا في النهاية * قال أصحابنا
الشفعة لا تحبب في المنقولات مقصودا وإنما تحبب تبعاً للعقار وإنما تحبب مقصودا في العقارات كالدار
والكرم وغيرهما من الأراضي وتحبب في الأراضي التي تملك رقابها حتى أن الأراضي التي حازها الإمام
ليت المال ويدفعها إلى الناس مراعاة فصار لهم فيها كدار كالبناء والأشجار والكبش إذا كبسوها
بتراب تقلوه من مواضع يملكونها فلو بيعت هذه الأراضي فبيعهما باطل ويبع الكرداران كان معلوما
يجوز ولكن لا شفعة فيه وكذا الأراضي المياندية إذا كانت لا كربة يزعمونها فبيعهما لا يجوز وفي
أدب القاضي للخصاف في باب الشفعة وإنما تحبب بحق الملك حتى لو بيعت دار يجنب دار الوقف فلا
شفعة للواقف ولا يأخذها المولى وفي فتاوى العقبة أبي الليث رحمه الله تعالى وكذلك إذا كانت هذه
الدار وقفاً على رجل لا يكون للوقوف عليه الشفعة بسبب هذه الدار كذا في المحيط * رجل له دار
في أرض وقف فلا شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة لجارها أيضا كذا في السراجية * وفي التجريد
ما لا يجوز بيعه من العقار كالأوقاف لا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز البيع في الوقف كذا
في الخلاصة * ولو اشترى داراً ولم يقبضها حتى يبعث بجنبها دار أخرى فله الشفعة كذا في المحيط
المرخسي * ولا تحبب الشفعة في دار جعلت مهراً أو أجرة أو عوض عتق هكذا في التبيين * ولو
تزوجها بغير مهر مسمى ثم باعها داره بمهر المثل تحبب الشفعة ولو تزوجها على الدار أو على مهر مسمى ثم
قبضت الدار مهراً فلا شفعة هكذا في خزانة المفتين * ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باعها بذلك المهر
داراً تحبب للشفيع فيها الشفعة وكذلك إذا تزوجها على غير مهر وفرض لها القاضي مهرًا ثم باعها داراً
بذلك المفروض تحبب للشفيع فيها الشفعة هكذا في المحيط * ولو تزوج امرأة على دار على أن ترد المرأة
عليه ألفاً فلا شفعة في شيء من الدار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تحبب الشفعة في حصة

الالف وكذلك لو خالغ المرأة على أن يرد الزوج عليها ألعاف على هذا الخلاف كذا في محيط السرخسي
 وإذا صالح عن دم عمد على دار على أن يرد عليه صاحب الدم ألف درهم فلا شفعة في الدار في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يأخذ منه جزءاً من أحد عشر جزءاً
 بألف درهم وكذلك الصلح من شجاع العمدة التي فيها القود وان صالحه من موصيتين أحدهما عمدهما
 والاخرى خطأ على دار فلا شفعة فيها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله
 الله تعالى يأخذ الشفيع نصفها بخمس مائة لأن موجب وضحة الخطأ خمسة مائة درهم كذا في المبسوط
 * اذ تزوج امرأة بغير مهر وفرض لها داره مهرأ أو قال صالحاً تحتك على أن يجعلها لك مهرأ أو قال
 أعطيتك هذه الدار مهرأ فلا شفعة للشفيع في هذه العصول كذا في الظهيرية * رجل تزوج
 امرأة ولم يسم لها مهرأ ثم دفع اليها داراً فهذا على وجهين إن قال الزوج جعلها مهرأ فلا شفعة فيها
 وإن قال جعلها مهرأ فمهرأ الشفعة كذا في الذخيرة * وإذا تزوج الرجل بنته وهي صغيرة على دار
 فطالب الشفيع بالشفعة فسلها الأب له بثن مسمى معلوم بمهر مثلها أو بقيمة الدار فهذا بيع وللشفيع
 فيها الشفعة وكذلك لو كانت البنت كبيرة فسلت فهو بيع وللشفيع فيها الشفعة وإن صالح من
 كفالة بنفس رجل على دار فلا شفعة فيها سواء كانت الكفالة بنفس رجل في قصاص أو حد أو مال
 ففي حكم الشفعة وبطلان الصلح في الكل سواء لو صالح من المال الذي يطالب به فإن قال على أن يبر
 فلان من المال كله فهو جائز وللشفيع فيها الشفعة لأن صلح الأجنبي عن الدين على ما ملكه صحيح
 كصلح المديون وإن قال أقبضتكمها عنه فالصلح باطل هكذا في المبسوط * ومن لا تجوز هبته بغير عوض
 كالأب في مال ابنه وكالمكاتب والعبد التاجر إذا وهب بعوض لا يصح ولا تجب الشفعة عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يصح وتجب الشفعة كذا في محيط السرخسي * وإن وهب لرجل
 داراً على أن يهبه الآخر ألف درهم شرطاً فلا شفعة للشفيع فيه ما لم يتقابضاً قال قد أوصيت بداري
 ببيع العنان بألف درهم ومات الموصي فقال الموصي له قبلت فلا شفعة للشفيع * وإن قال أوصيت له
 بأن توهب له على عوض ألف درهم فهذا مالو بأشرا لم يهبة بنفسه سواء في الحكم وإن وهب نصيباً من دار
 مسمى بشرط العوض وتقابضاً لم يجز ولم تكن فيه الشفعة عندنا وكذلك إن كان الشيوع في العوض
 فيما يقسم وإن وهب داراً لرجل على أن يبره من دين له عليه ولم يسمه وقبض كان للشفيع فيها
 الشفعة وكذلك لو وهبها بشرط الإبراء مما يدعي في هذه الدار الأخرى وقبضها فهو مثل ذلك في الاستحقاق
 بالشفعة هكذا في المبسوط * رجل اشترى جارية بألف فصالح من عيب بها على بخود منه أو اقرار
 بالعيب على دار فلا شفعة للشفيع كذا في الجامع الكبير في باب الشفعة في الصلح * ولو صالحه عن
 عيب على الدار بعد القبض فالقول للصلح في نقصان العيب كذا في التارخانية * وإذا كان لرجل على
 رجل دين يقربه أو يمجده فصالحه من ذلك على داراً واشترى به منه داراً وقبضها فلا شفعة فيها
 الشفعة فإن اختلف هو والشفيع في مبلغ ذلك الدين وجنسه فهو بمنزلة اختلاف المشتري والشفيع
 في الثمن ولا يلتفت إلى قول الذي كان عليه الحق كذا في المبسوط * دار بين ثلاثة نفر من سلاج
 رجل وادعى لنفسه فيها دعوى فصالحه أحد شركاء الدار على مال على أن يكون نصيب المدعي لهذا
 المصالح خاصة فطلب الشريك الأخران الشفعة فإن كان الصلح عن اقرار شركاء الدار بأن أقر شركاء
 الدار بما ادّعى وصالح مع المدعي واحد منهم على أن يكون نصيب المدعي له خاصة كان لهم الشفعة
 في ذلك وإن كان الصلح عن إنكار الشركاء فلا شفعة وإن كان المصالح مقراً بحق المدعي وأنكر الشريك
 الآخران حقه فالقاضي يسأل الشريك المصالح البينة على ما ادّعى المدعي وإذا أقام البينة على ما ادّعى

المدعى قبل يذنته لانه مشترأ ثبت ملك باثمة فيما اشترى حتى ثبتت شراؤه واذا قبلت بينته صار الثابت بالينة كالثابت باقرار الشركاء ومالك للشركاء الا تخرب حق الشفعة فههنا كذلك واذا ادعى حقا في دار وصالحه المدعى عليه على سكنى دار أخرى فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع الصلح عنها كذا في المحيط * ولو كان ادعى ديناً او ودعة او جراحة خطأ فصالحه على داراً وحاطط من دار فلا شفعة فيه الشفعة واذا صالح من سكنى داراً وصحى له بها او خدعة عبد على بيت فلا شفعة فيه واذا ادعى على رجل ما لا فصالحه على أن يضع جذوعه على حائطه ويكون له موضعه أبداً أو سنين معلومة ففي القياس هذا حائز لان ما وقع عليه الصلح معلوم عيناً كان أو منفعة ولكن ترك هذا القياس فقال الصلح باطل ولا شفعة للشفيع فيها وكذلك لو صالحه أن يصرف مسيل مائه الى دار لم يكن تجار الدار أن يأخذ مسيل مائه بالشفعة ولو صالحه على طريق محدود معروف في دار كان للجار الملاصق أن يأخذ ذلك بالشفعة وليس الطريق فيها كمسيل الماء لان عين الطريق تملك فيكون شريكاً بالطريق ولا يكون شريكاً بوضع الجذوع في الحائط والمرادى ومسيل الماء كذا في المبسوط * وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى في الاملاء رجل اشترى داراً واشترط الخيار للشفيع ثلاثاً قال ان قال الشفيع أمضيت البيع على أن أخذ بالشفعة فهو على شفيعته وان لم يذ كر أخذ الشفعة فلا شفعة له كذا في التتارخانية * ولو باع داره على أن يضمن له الشفيع الثمن عن المشتري والشفيع حاضر فضمن جاز البيع ولا شفعة له لان البيع من جهة الشفيع قد تم فلا شفعة وكذلك لو اشترى المشتري الدار على أن يضمن له الشفيع المدرك عن البائع والشفيع حاضر فضمن جاز البيع ولا شفعة له كذا في شرح الطحاوى * ولو كان المشتري بالخيار ابدالم يكن للشفيع فيها الشفعة فان أبطل المشتري خياره واستوجب البيع قبل مضى الايام الثلاثة وجبت الشفعة وكذلك عند ما بعد مضى الايام الثلاثة كذا في المبسوط * وان كان المشتري شرط الخيار لنفسه شهراً أو ما أشبه ذلك فلا شفعة للشفيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أبطل المشتري خياره قبل مضى ثلاثة أيام حتى انقلب البيع صحى وجبت للشفيع الشفعة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو باعه بخيار ثلاثة أيام ثم زاده ثلاثة أخرى وقد كان الشفيع طلب الشفعة وقت البيع أخذها اذا انقضت المدة الاولى واذا ردها أحد الجارين على الاصل أخذها الجار الآخر كذا في التتارخانية * واذا اشترى داراً بعبد بعينه أو بعدد بعينه وشرط فيه الخيار لاحدهما ان شرط الخيار للبائع الدار فلا شفعة للشفيع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار في الدار أو في العبد كذا في المحيط * واذا اشترى داراً بعبد واشترط الخيار ثلاثاً لمشتري الدار فلا شفعة فيه الشفعة فان أخذها من يد مشتريها فقد وجب البيع له فان سلم المشتري البيع وأبطل خياره سلم العبد للبائع فان أبي أن يسلم البيع أخذ عبده ودفع قيمة العبد التي أخذها من الشفيع الى البائع ولا يكون أخذ الشفيع الدار بالشفعة اختياراً من المشتري واسقاط الخيار في العبد بخلاف ما اذا باعها المشتري فذلك اختيار منه ولو كانت الدار في يد البائع كان للشفيع أن يأخذها منه بقيمة العبد ويسلم العبد للمشتري ولو كانت الدار في يد المشتري فهلك العبد في يد البائع انتقض البيع ورد المشتري الدار ولا شفعة أن يأخذها بقيمة العوض كذا في المبسوط * ولو كان الخيار للبائع الدار فبيعت دار بجنب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نقضاً للبيع كذا في المحيط * واذا كان الخيار للمشتري فبيعت دار بجنب هذه الدار كان له فيها الشفعة فاذا أخذها بالشفعة كان هذا منه اجازة للبيع فاذا جاء الشفيع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل لانه انما يملكها الآن فلا يصير بها جاز الدار الاخرى من وقت العقد الا أن تكون له دار الى جنبها والدار الثانية سالمة

للمشتري لان اخذ الشفع من يده لا ينفي ملكه من الاصل ولهذا كانت عهدة الشفع عليه فلا يثبت
 به انعدام الدب في حقه حين اخذها بالشفعة كذا في المبسوط * اذا اشترى دارا ولم يكن رآها ثم بيعت
 دار بجنبها فأتخذها بالشفعة لم يبطل خياره في الرواية الصحيحة لان الاخذ بالشفعة دلالة الرضى وبخيار
 الرؤية لا يبطل بالرضى دلالة كذا في محيط السرخسي * واذا اقتسم اشركاء العقار فلا شفعة لجزارهم
 بالشفعة سواء كانت الشفعة مضافة للقاضي أو بغير قضائه كذا في النهاية * ولا شفعة في الشراء الفاسد
 سواء كان المشتري مائلا ملك بالقبض أو لا يملك وسواء كان المشتري قبض المشتري أو لم يقبض وهذا اذا
 وقع البيع فاسدا في الابتداء أما اذا فسد بعد انعقاده صح بحقه الشفع يبقى على حاله الا ترى ان
 النصراني اذا اشترى من نصراني دارا بخمر ولم يتقابضا حتى أسلم أو أسلم أحدهما أو قبض الدار ولم
 يقبض الجزار فان البيع يفسد وللشفيع أن يأخذ الدار بالشفعة وان فسد البيع المشتري اذا قبض الدار
 المشتراة شراء فاسدا حتى صارت ملكا له فبيعت دار أخرى بجنب هذه الدار فله الشفعة فان لم يأخذ
 الدار الثانية حتى استرد البائع منه ما اشترى لم يكن للمشتري أن يأخذها بالشفعة فان كان المشتري
 أخذها ثم استرد البائع بحكم الفساد فلاخذ بالشفعة ماض كذا في المحيط * وان اشترى اشرا فاسدا
 ولم يقبضها حتى بيعت دارا الى جنبها فالبائع أن يأخذ هذه الدار بالشفعة لان الاولى في ملكه بعد
 فيكون جارا بملكه للدار الاخرى ثم ان سلمها اليه ثب قبل الحكم بالشفعة بطلت شفيعته ولا شفعة فيها
 للمشتري لان جواره حادث بعد بيع تلك الدار كذا في المبسوط * ومن ابتاع دارا شراء فاسدا فلا شفعة
 فيها أما قبل القبض فالبقاء ملك البائع فيها وأما بعد القبض فلا احتمال الفسخ فان بني فيها يتقطع
 حق البائع في الاسترداد ويجب على المشتري قيمتها ويجب للشفيع الشفعة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وعندهما لا يتقطع حقه في الاسترداد فلا يجب فيها الشفعة وللشفيع أن يأمر المشتري بهدم البناء
 فان اتخذها المشتري مسجد افعلى هذا الخلاف وقيل يتقطع حقه اجماعا كذا في الكافي * ولو أسلم
 دارا في مائة فغير حنطة وصاها فالشفيع الشفعة ولو لم يسلمها حتى اوتقيا بطل السلم والشفعة لانه فسخ
 ولو تناقضا بعد الافتراق والتسليم فله به الشفعة لانه ليس بفسخ في حق الشفع بل بيع جديد كذا
 في القنية * رجل أوصى له بدار ولم يعلم حتى بيعت دار بجنبها ثم قبل الوصية فلا شفعة له ولومات قبل
 أن يعلم بالوصية ثم بيعت الدار بجنبها فادعى الورثة شفعتها فلم ذلك لان نمونه صار بمنزلة قبوله كذا
 في الفتاوى الكبرى * ولو أوصى بدار لرجل وبرقبته لا تخرب بيعت الدار بجنبها فشفعتها
 لصاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * سفل رجل وفوقه علو لغيره باع صاحب السفل سفل
 فلصاحب العلو الشفعة ولو باع صاحب العلو علوه فلصاحب السفل الشفعة فبعد ذلك ان كان طريق
 العلو في السفل كان حق الشفعة بسبب الشركة في الطريق وان كان طريق العلو في السكة العظمى
 كان حق الشفعة بسبب الجوار فان لم يأخذ صاحب العلو السفل بالشفعة حتى انهدم العلو فعلى قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى تبطل شفيعته وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا تبطل
 ولو بيع السفل والعلو منه دم فعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا شفعة لصاحب العلو بناء
 على أن عنده حق الشفعة بسبب البناء وعند محمد رحمه الله تعالى له حق الشفعة لان عنده حق
 الشفعة بسبب قرار البناء لا بسبب نفس البناء وحق قرار العلو باق كذا في الذخيرة * وان كان السفل
 لرجل وعلوه لا تخرب بيعت دار بجنبها فالشفعة لهما فان انهدمت الدار قبل أخذ الشفعة فالشفعة
 لصاحب السفل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لقيام ما يستحق به الشفعة وهو الارض ولا شفعة
 لصاحب العلو لو زال ما كان يستحق به الشفعة وقال محمد رحمه الله تعالى الشفعة لهما لان حقه قائم

أيضا فإنه ينبغي العلو إذا بنى صاحب السفلى سفله وله أن يبنى السفلى بنفسه ثم يبنى عليه العلو ويمنع صاحب السفلى عن الانتفاع حتى يعطيه حقه كذا في الكافي * رجلان اشتريا دارا وأحدهما شفعها فلا شفعة للشفيع فيما صار للاجنبي لأن شراء الاجنبي لا يتم إلا بقبول الشفيع البيع لنفسه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفعها فالبيع موقوف في حق المستأجر لقيام الاجارة فان أجاز المستأجر البيع نفذ في حقه وكان له الشفعة لوجود سببها وإن لم يجز البيع لكن طلب الشفعة بطلت الاجارة كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى أرضا مبدورة فنبت الزرع وحصدته المشتري ثم حضر الشفيع أخذ الأرض بحصتها فتقوم الأرض مبدورة فيرجع بحصتها كذا في المحيط * وإذا اشترى نخلا ليقطعه فلا شفعة فيه وكذلك إذا اشتراه مطلقا فإن اشتراها بأصولها ومواضعها من الأرض ففيها الشفعة وكذلك لو اشترى زرعاً أو رطبة ليحذها لم يكن في ذلك شفعة وإن اشتراها مع الأرض وجبت الشفعة في الكل استحضانا في القياس لا شفعة في الزرع وإذا اشترى أرضا فيها شجر صغار فكبرت فثمرت أو كان فيها زرع فأدركه فالشفيع أن يأخذ جميع ذلك بالثمن كذا في المبسوط * إذا اشترى البناء ليقامه فلا شفعة للشفيع فيه فإن اشتراه بأصله فلا شفع فيه الشفعة كذا في الذخيرة * ولو اشترى نصيب البائع من البناء وهو النصف فلا شفعة في هذا والبيع فيه فاسد وكذلك لو كان البناء كله لانسان فباع نصفه كذا في المبسوط * وإذا اشترى نخلا ليقطعها ثم اشترى بعد ذلك الأرض وترك النخل فيها فلا شفعة للشفيع في النخل وكذلك لو اشترى الثمرة ليحذها والبناء لغيره ثم اشترى الأرض لم تكن للشفيع الشفعة إلا في الأرض خاصة كذا في المبسوط * ولو اشترى بيتا ورعى ماء فيه ونهرها ومناعها فلا شفع الشفعة في البيت وفي جميع ما كان من آلات الرعي المركبة بيت الرعي لأنها تابعة لبيت الرعي وعلى هذا إذا اشترى الحمام فلا شفع أن يأخذ بالشفعة الحمام مع آلاتها المركبة من القدر وغيرها ولا يأخذ ما كان مزايا للبيت في المسئلة الأولى والحمام في المسئلة الثانية إلا النحر الأعلى من الرعي فإنه يأخذه بالشفعة استحضانا وإن لم يكن مركبا كذا في الظهيرية * ولو اشترى أجرة فيها قصب وسمك يؤخذ بغير صيد أخذ الأجرة والقصب بالشفعة ولم يأخذ السمك وإذا اشترى عينا أو نهرا أو بئرا بأصلها فلا شفع فيها الشفعة وكذلك إن كانت عين قبرا أو نفطا أو موضع ملح أخذ بجميع ذلك بالشفعة لوجود الاتصال معنى إلا أن يكون المشتري قد حمل ذلك من موضعه فلا يأخذ ما حمل منه كذا في المبسوط * وفي التفريد والشفيع أن يأخذ ما دخل في البناء والكنيف وكل شيء أما لظلة إن كان مفتحا في الدار فعندهما تدخل وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على التفصيل أن قال بكل حق هو ما تدخل والافلا والثمر والشجر والزرع لا يدخل إلا بالشرط والقياس أن يدخل الثمر من غير الدكر كذا في التتارخانية * اشترى كرمًا وله شفيع غائب فثمرت الأشجار فأكلها المشتري ثم حضر الشفيع الغائب وأخذ الكرم بالشفعة فإن كانت الأشجار وقت قبض المشتري ذات ورد لم يبدل الطلع من الورد لا يسقط شيء من الثمن وإن كان قد بدا الطلع وقت قبض المشتري الكرم يسقط بقدر ذلك ويعتبر قيمته يوم قبض المشتري الكرم كذا في الذخيرة * وإن كان المشتري أرضا فيها زرع لا قيمة له فأدرك الزرع وحصدته المشتري ثم جاء الشفيع وأخذ الأرض لا يسقط شيء من ذلك الثمن كذا في محيط السرخسي * المكاتب إذا باع أو اشترى دارا والمولى شفعها فله أن يأخذ بالشفعة سواء كان عليه دين أو لم يكن كذا في البدائع * ولو باع المولى دارا ومكاتبه شفعها كان له الشفعة كذا في التتارخانية *

أسباب الشفعة إذا اجتمعت برأعي فيها الترتيب فيقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك على الخليط والخليط على الجار فان سلم الشريك وجبت الشفعة للخليط وإذا اجتمع خليطان يقدم الاخص ثم الاعم وان سلم الخليط وجبت للجار وهذا جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة سبب صالح للاستحقاق الا انه يرجح البعض على البعض لقوته في التأثير فاذا سلم الشريك التحقت شركته بالعدم ويجعل كأنها لم تكن في راعى الترتيب في الباقي كما لو اجتمع الخلطة والجوار ابتداء وبيان هذا دار بين رجلين في سكة غير نافذة طريقهما من هذه السكة باع أحدهما نصيبه فالشفعة لشريكه فان سلم فالشفعة لأهل السكة كلهم يستوي فيها الملاصق وغير الملاصق لانهم كلهم خلطاء في الطريق فان سلموا فالشفعة للجار الملاصق ولو انشعبت من هذه السكة سكة أخرى غير نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة لأهل هذه السكة خاصة لان خلطة أهل هذه السكة اخص من خلطة أهل السكة العليا وان بيعت دار في السكة العليا فالشفعة لأهل السكة العليا وأهل السكة السفلى لان خلطتهم في السكة العليا سواء وقال محمد رحمه الله تعالى أهل الدرب يستحقون الشفعة بالطريق ان كان ملكهم أو كان فناء غير مملوك وان كانت السكة نافذة فبيعت دار فيها فالشفعة للجار الملاصق وكذلك داران بينهما طريق نافذة غير مملوك فبيعت احدهما فالشفعة للجار الملاصق وان كان مملوكا فهي في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفعة ما لا يملك أهله سده وعلى هذا يخرج النهر اذا كان صغيرا تسقى منه أرضون معدودة أو كروم معدودة فبيعت أرض منها أو كرم ان كان الشركاء كلهم شفعا يستوي الملاصق وغير الملاصق وان كان النهر كبير فالشفعة للجار الملاصق واختلاف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان تجرى فيه السفن فهو كبير وان كان لا تجرى فهو صغير هكذا في البدائع * قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني أراد بالسفن ههنا الشماريات التي هي أصغر السفن كذا في الذخيرة ولو نزح من هذا النهر نهر آخر فيه أرضون أو بساتين أو كروم فبيعت أرض أو بستان شربه من هذا النهر النازع فأهل هذا النهر أحق بالشفعة من النهر الكبير ولو بيعت أرض على النهر الكبير كان أهله وأهل النهر النازع في الشفعة سواء لاستوائهم في الشرب هكذا في البدائع * وان كان فناء منفرج عن الطريق الأعظم أو زقاق أو درب غير نافذ فيه دور فبيعت دار منها فأصحاب الدور شفعا جميعا قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى هذا اذا كان الفناء مرعافا ما اذا كان مدورا فالشفعة للجار الملازق كذا في الظهيرية * بيت في دار في سكة غير نافذة والبيت لاثنين والدار لقوم فباع أحد الشريكين نصيبه من البيت فالشفعة أولاً للشريك في البيت فان سلم فاشريك الدار فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على سواء فان سلموا فللجار الملاصق وهو الذي على ظهر هذه الدار وباب داره في سكة أخرى في شرح أدب القاضي للخصاف في باب الشفعة فان كان لهذه الدار التي هذا البيت هو فيها جيران ملازقون فالذي هو ملازق هذا البيت المبيع والذي هو ملازق لأقصى الدار لهذا البيت في الشفعة على سواء كذا في المحيط * دار بين شريكين في سكة غير نافذة باع أحد الشريكين نصيبه من الدار من انسان فالشفعة أولاً للشريك في الدار فان سلم فالشريك في الحائط المشترك الذي يكون بين الدارين فان سلم فلاهل السكة الكل في ذلك على سواء فان سلموا فللجار الذي يكون ظهر هذه الدار الى داره وباب تلك الدار في سكة أخرى في أدب القاضي للخصاف ثم الجار الذي هو مؤخر عن الشريك في الطريق هو الذي لا يكون شريكاً في الأرض التي هي تحت الحائط الذي هو مشترك بينهما أما اذا كان شريكاً فيه لا يكون مؤخر بل يكون مقدماً وصورة ذلك أن تكون أرض بين اثنين غير مقسومة بنيا في وسطها حائط ثم اقتسما

الباقى فيكون الحائط وما تحت الحائط من الارض مشتركا بينهما فكان هذا الجار شريكا في بعض المبيع اذا اقتسم الارض وخطا خطا في وسطها ثم أعطى كل منهما شيئا حتى ينيا حائطاً فكل منهما جارا لصاحبه في الارض شريك في البناء لا غير والشركة في البناء لا توجب الشفعة وذكر القدوري أن الشريك في الارض التي تحت الحائط يستحق الشفعة في كل المبيع بحكم الشركة عند محمد رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيكون مقدما على الجار في كل المبيع كذا في الذخيرة * وقال الكرخي وأصح الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الشريك في الحائط أولى ببقية الدار من الجار قال وعن محمد رحمه الله تعالى مسائل تدل على أن الشريك في الحائط أولى فانه قال في حائط بين رجلين لكل واحد منهما عليه خشبة ولا يعلم أن الحائط بينهما الا بالخشبة فبيعت احدى الدارين قال فان أقام الآخر البينة أن الحائط بينهما فهو أحق من الجار لانه شريك وان لم يعلم بينة لم يجعله شريكا وقوله أحق من الجار أى أحق بالجميع لا بالحائط وهذا مقتضى ظاهر الاطلاق كذا في البدائع * قال محمد رحمه الله تعالى وفي كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما يشهد للجار حق الشفعة اذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له كذا في المحيط * دار كبيرة فيها مقاصير باع صاحب الدار مقصورة أو قطعة معلومة أو بيتا فجار الدار الشفعة فيها كان جارا من أى نواحها لان المبيع من جملة الدار والشفيع جار الدار فكان جاراً للمبيع فان سلم الشفعة ثم باع المشتري المقصورة أو القطعة المبيعة لم تكن الشفعة الجارها لان المبيع صار مقصودا ومفردا بالملك فخرج من أن يكون بعض الدار كذا في المحيط السرخسي * سفلى بين رجلين ولا حدهما عليه علويته وبين آخر فباع الذى له نصيب في السفلى والعلو نصيبه فلشريكه في السفلى الشفعة في السفلى ولشريكه في العلو الشفعة في العلو ولا شفعة لشريكه في السفلى في العلو ولا لشريكه في العلو في السفلى لان شريكه في السفلى جار للعلو وشريكه في حقوق العلوان كان طريق العلو فيه وشريكه في العلو جار للسفلى أو شريكه في الحقوق اذا كان طريق العلو في تلك الدار فكان الشريك في عين البقعة أولى ولو كان رجل علو على داره وطريقه فيها وبقية الدار لا آخر فباع صاحب العلو العلو بطريقه ففي الاستحسان تجب الشفعة لصاحب السفلى ولو كان طريق هذا العلو في دار رجل آخر فبيع العلو فصاحب الدار التي فيها الطريق أولى بشفعة العلو من صاحب الدار التي عليها العلو فان سلم صاحب الطريق الشفعة فان لم يكن للعلو جار ملازق أخذه صاحب الدار التي عليها العلو بالمجار وان كان للعلو جار ملازق أخذه بالشفعة مع صاحب السفلى لانهما جاران وان لم يكن جار العلو ملازقا وبين العلويين مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة له ولو باع صاحب السفلى السفلى كان صاحب العلو شفعيا ولو بيعت الدار التي فيها طريق العلو فصاحب العلو أحق بشفعة الدار من الجار كذا في البدائع * دار بين رجلين ولا حدهما حائط في الدارين وبين آخر فباع الذى له شركة في الحائط نصيبه من الدار والحائط فالشريك في الدار أحق بشفعة الدار والشريك في الحائط أولى بالحائط وهو جار في بقية الدار وكذلك دار بين رجلين ولا حدهما بئر في الدارين وبين آخر فباع نصيبه من الدار والبئر فالشريك في الدار أحق بشفعة الدار والشريك في البئر هو جار لبقية الدار كذا في النهاية * واذا كانت الدارين ثلاثه رجال الاموضع بئرا وطريق فيها فباع الشريك في الجميع نصيبه من جميع الدار فالشريك الذى له في جميع الدار نصيب أحق من الآخر الذى له في بعض الدار نصيب فان شركته أعم ومن يكون أقوى فهو مقدم في الاستحقاق كذا في المبسوط * صاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء اذا لم يكن موضع مسيل الماء ملكا له وصورة

هذا اذا بيعت دار ولرجل فيها طريق وللاخر فيها مسيل الماء فصاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مسيل الماء كذا في المحيط * دار فيها ثلاثة بيوت بيت في أول الدار ثم البيت الثاني يجنب هذا البيت ثم البيت الثالث يجنب الثاني كل بيت لرجل واحد فباع واحد منهم بيته ان كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وان كانت أبواب البيوت في سكة نافذة لافي الدار فان بيع البيت الاوسط فالشفعة لصاحب الاعلى والاسفل وان بيع البيت الاعلى كانت الشفعة لصاحب الاوسط وان بيع الاسفل كانت الشفعة لصاحب الاوسط لا غير ثلاثة بيوت في دار كل واحد فوق الآخر كل واحد لانسان فباع واحد منهم بيته فان كان طريق الكل في الدار فللباقيين ان يشتركا في الشفعة وان كانت أبواب البيوت في السكة فان باع الاوسط فلا على والاسفل ان يأخذ الشفعة وان باع الاعلى فلا وسط أولى وان باع الاسفل فالأوسط أيضا أولى هكذا في خزانة المفتين * دار فيها ثلاثة أبيات ومساحة والساحة بين ثلاثة نفق والبيوت بين اثنين منهم فباع أحد مالكي البيوت نصيبه من البيوت والمساحة من شريكه في البيوت والمساحة فلاشفعة لشريكهما في الساحة كذا في الذخيرة * دار لرجل فيها بيت بينه وبين غيره فباع الرجل الدار فطلب الجار الشفعة وطلبها الشريك في البيت فصاحب الشركة في البيت أولى بالبيت وبقيعة الدار بينهما نصفان هكذا في البدائع * روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى حائطاً بأرضه ثم اشترى ما بقي من الدار ثم طلب جار الحائط الشفعة فله الشفعة في الحائط ولاشفعة له في بقية الدار كذا في محيط السرخسي * درب غير نافذ فيه دور لقوم باع رجل من أرباب تلك الدور بيتاً شارعاً في السكة العظمى ولم يبيع طريقه في الدرب على أن يفتح مشري البيت باباً الى الطريق الأعظم فلاصحاب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق وقت البيع فان سلوها ثم باع المشتري البيت بعد ذلك فلاشفعة لاهل الدرب لانعدام شركتهم في الطريق وقت البيع الثاني فتكون الشفعة للجار الملازق وهو صاحب الدار وكذلك اذا باع قطعة من الدار بغير طريق في الدرب كذا في الذخيرة * درب غير نافذ في أقصاء مسجد خطة وباب المسجد في الدرب وظهر المسجد أو جانبه الآخر الى الطريق الأعظم فهذا درب نافذ لو بيعت فيه دار لاشفعة الجار وأراد بمسجد الخطة الذي اختطه الامام حين قسم بين الغائبين وهذا لان لمسجد اذا كان خطة وظهره الى الطريق الأعظم وليس حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الأعظم فهذا الدرب بمنزلة درب نافذ ولو كان حول المسجد دور تحول بينه وبين الطريق الأعظم كان لاهل الدرب الشفعة بالشركة لان هذا الدرب لا يكون نافذاً ولو لم يكن مسجد الخطة في الاقصى لكنه كان في أول السكة فان كان من أول السكة الى موضع المسجد نافذاً لا ثبت فيه الشفعة الا للجار الملازق وماوراء ذلك يكون غير نافذ حتى كان لاهل تلك السكة كلهم الشفعة ولو لم يكن المسجد خطة بأن يشتري أهل الدرب من رجل من أهله داراً في أقصى الدرب طهرها الى الطريق الأعظم وجعلوها مسجداً وجعلوا في الدرب باباً ولم يجعلوا له الى الطريق الأعظم باباً أو جعلوا ثم باع رجل من أهل الدرب داره فلاهل الدرب الشفعة بالشركة كذا في المحيط * رجل له خان فيه مسجد أفرزه صاحب الخان وأذن للناس بالتأذين وصلاة الجماعة فيه ففعلوا حتى صار مسجداً ثم باع صاحب الخان كل حجرة في الخان من رجل حتى صار درباً ثم بيعت منها حجرة قال محمد رحمه الله تعالى الشفعة لجميعهم كذا في فتاوى قاضي خان * دار فيها طريق الى الدرب ويخرج من باب آخر منها الى الطريق الأعظم فان كان طريقاً للناس فلاشفعة لاهل الدرب لان السكة نافذة وان كان طريقاً لاهل الدرب خاصة فهم شفعاء لان السكة غير نافذة كذا في محيط السرخسي * وأما الرقعات التي ظهرها وادفلاتها من وجهين ان كان موضع الوادي مملوكاً في الاصل

وأحد ثلث الوادي فهذا والمسجد الذي أحد ثلث في أقصى السكة سواء كان في الأصل واديا كذلك فهو
 ومسجد المخطئة سواء هكذا حكى عن الشيخ الإمام الزاهد عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى وكان
 يقول الرقيات التي على ظهرها واد بخاري اذا بيع في رقيقة منها دار فأهل الرقيقة كلهم شفعاء ولا
 يجعل ذلك كالطريق النافذ فكأنه عرف أنه مملوك وكان الشيخ الإمام الاجل شمس الأئمة السرخسي
 رحمه الله تعالى يجعل حكم هذه الرقيات حكم السكك النافذة قل ويجوز أن يقاس السكك التي في
 أقصاها الوادي بخاري على ما تقدم ويبنى أمر الشفعة على المعاد المحادث وعلى نفاذ المخطئة كذا في
 المحيط * سكة غير نافذة اذا بيعت دار فيها فالشفعة لجميع أهل السكة ولا فرق بين المدورة والمعوجة
 والمستقيمة كذا في المتقط * سكة غير نافذة فيها عطف مدور يريد بالعطف الذي يقال له بالعارسية
 (نعم كرد) وفي العطف منازل فباع رجل منزلا في أعلى السكة أو أسفلها أو في العطف فالشفعة لجميع
 الشريكة وان كان العطف مربعا بأن تكون سكة مدودة في كل جانب منها رقيقة وفي السكة دور وفي
 الرققتين دور فباع رجل في العطف منزلا فالشفعة لأصحاب العطف دون أصحاب السكة ولو باع رجل
 في السكة دارا كانوا فيها جميعا شركاء في الشفعة والحاصل أن بالعطف المدور لا تصير السكة في حكم
 السكتين الا يرى أن هيأت الدور في هذا العطف لا تتغير فكانت سكة واحدة أما العطف المربع يصير
 في حكم سكة أخرى الا يرى أن هيأت الدور في هذا العطف تتغير فيصير بمنزلة سكة في سكة كذا في
 الذخيرة * سكة تذهب طولاً وفي أسفلها سكة أخرى غير نافذة بينهما حاجز درب ولا حق لأهل السكة
 الأولى فيها فبيعت دار من السكة العليا فلاهل السفلى فالشفعة لشركتهم ولو بيعت من السفلى فالشفعة
 لأهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زائغة كذا في القيمة * في المنتقى ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه
 الله تعالى في درب فيه زائغة مستديرة لجميع الدرب بيعت دار في هذه الزائغة التي عليها الدرب فهم
 شركاء في الشفعة واذا كان درب مستطيل فيه زائغة ليست على ما وصفت لك ولسكنها تشبه السكة
 فأهل تلك الزائغة شركاء في دورهم ولا يشركهم أهل الدرب في الشفعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
 ذلك كله سواء وهم شركاء في زائغتهم دون أهل الدرب كذا في الذخيرة * هشام عن محمد رحمه الله
 تعالى رجل اشترى بيتاً من دار الى جنب داره وفتح بابه الى داره ثم باع هذا البيت وحده فباع جاره هذا
 الرجل وطالب هذا البيت بالشفعة قال ان كان سد باب هذا البيت من تلك الدار وفتح في هذه الدار حتى
 عد البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه وفي الشفعة للحسن بن زياد سكة غير نافذة فيها عطفة منفردة
 نفذت هذه العطفة من جانب آخر الى هذه السكة التي فيها العطفة فبيعت دار في هذه العطفة فلا شفعة
 فيها الا لمن داره ليقى الدار المبيعة ولو لم تنفذ هذه العطفة الى السكة كانت الشفعة لجميع أهل هذه
 العطفة فان سلوا الشفعة ليس لأهل السكة الشفعة فيها كذا في المحيط * دار بيعت ولها بابان في زقاقين
 ينظران كانت في الأصل دارين باب احدهما في زقاق وباب الاخرى في زقاق آخر فاشترى أحدهما رجل واحد
 ورفع الحائط بينهما حتى صارت كلها داراً واحدة فلاهل كل زقاق أن يأخذ الجانب الذي يليه وان
 كانت في الأصل داراً واحدة ولها بابان فالشفعة لأهل الزقاقين في جميع الدار بالسوية ونظير هذا الزقاق
 اذا كان في أسفلها زقاق آخر الى جميع الجانب الآخر فرفع الحائط بينهما حتى صار الكل سكة
 واحدة كان لأهل كل زقاق شفعة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الآخر وكذا
 سكة غير نافذة رفع الحائط من أسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء كذا في محيط السرخسي *
 وفي آخر شفعة الأصل دار فيها حجر وحجرة منها بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من الحجرة فهذا على
 وجهين ان كانت الحجرة مقسومة بينهما فالشفعة للشركاء في طريق الدار لا للشريك في الحجرة فان سلم

شركاء الطريق في الدار الشفعة كانت الشفعة للجار الملازم بالدار كذا في المحيط * وإذا اشترى قوم أرضا فاقسموها دورا وتركوا منها سكة ممشى لهم وهي سكة ممدودة غير نافذة فبيعت دار من أقصاها فهم جميعا شركاء في شفعتها ومن كانت داره أسفل من الدار المبيعة أو أعلى في الشفعة هنا سواء وكذلك أن كانوا ورثوا الدور عن آبائهم كذلك ولا يعرفون كيف كان أصلا فهذا هو الأول سواء كذا في المبسوط في باب الشفعة في البناء وغيره * وإذا اشترى بيتا من دار علوه لآخر وطريق البيت الذي اشترى في دار أخرى فانما الشفعة للذي في داره الطريق فان سلم صاحب الدار فحينئذ لصاحب العلو فالشفعة بالجوار كذا في المبسوط في باب الشفعة بالعروض * وإذا كان للدار جاران أحدهما غائب والاخر حاضر فخاضم الحاضر إلى قاض لا يرى الشفعة بالجوار فأبطل شفعتها ثم حضر الغائب فخاضمه إلى قاض يرى الشفعة بالجوار قضى له بجميع الدار ولو كان القاضى الأول قد قال أبطلت كل الشفعة التي تتعلق بهذه الدار لم تبطل شفعة الغائب كذا قاله محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في البدائع * دار ورثتها جماعة عن أبيهم مات بعض ولد أبيهم وترك نصيبه ميراثا بين ورثته وهم ثلاثة بنين فباع أحدهم نصيبه منها فشركاؤه في ميراث أبيهم وهم أبناء الميت الثاني وشركاء الأب وهم أولاد الميت الأول شفعا فيها ليس بعضهم أولى من البعض كذا في المحيط * الحسن بن زياد قوم ورثوا دارا فيها منازل واقتسموها فأصاب كل واحد منهم منزل فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع بعض من صار له منزل منزله وسلم الذين لهم المنازل في الدار الشفعة كان للجار الشفعة إذا كان لزيد المنزل الذي يبيع وإن كان لزيد الطريق الذي بينهم وليس لزيد المنزل كان له أن يأخذ المنزل بطريقة بالشفعة وإن لم يكن لزيد المنزل ولا لزيد الطريق الذي بينهم وكان لزيد منزل آخر من الدار فلا شفعة فهذه المسئلة دليل على أن الشفعة كما تجب لمجيران المبيع تجب لمجيران حق المبيع أيضا كذا في الذخيرة * وفي كتاب الشرب لابي عمرو الطبري دار فيها ثلاثة أبيات وكل بيت لرجل على حدة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في دار أخرى وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة يبيع بيت من البيوت التي في الدار الداخلة كان صاحب البيتين أولى بالشفعة من صاحب الدار الخارجة فان سلم الشفعة فالشفعة لصاحب الدار الخارجة فان سلم هو أيضا فالشفعة لأهل السكة أرض بين قوم اقتسموها بينهم ورفعوا طريقا بينهم وجعلوها نافذة ثم بنوا دورا بمنزلة ويسرة وجعلوا أبواب الدور شارعة إلى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة بينهم سواء وإن قالوا جعلنا ساطريا للمسلمين فكذلك الجواب أيضا قال الصدر الشهيد والختار كذا في المحيط * ولوان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا أخرى في تلك السكة كان لأهل السكة أن يأخذوا الأولى بالشفعة لأن المشتري لم يكن شفعيا وقت الشراء الأول ثم صار هو شفعيا مع أهل السكة في الدار الثانية كذا في الظهيرية * دار بين ثلاثة نفر فاشترى رجل نصيبهم واحد بعد واحد فلجأ أن يأخذ الثلث الأول وليس له على الثلثين الباقيين سبيل ولو كانت الدار بين أربعة نفر فاشترى رجل نصيب الثلاثة واحد بعد واحد وارابع غائب ثم حضر فله أن يأخذ نصيب الأول وهو في نصيب الآخرين شريكه ولو اشترى أحد الأربعة نصيب الاثنين واحد بعد واحد ثم حضر الرابع كان شريكا في النصيبين جميعا كذا في محيط السرخسي * وفي المساروني دار بين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم ثم جاء رجل آخر اشترى نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبيع نصيبه كان له أن يأخذ النصيبين جميعا بالشفعة فان لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الأول إلى المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك وقضى له بها فيصير له النصيبان جميعا فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائبا وطلب الشفعة أخذ جميع ما اشتراه الأول ونصف ما اشتراه

الثاني ولو قبض القاضى للمشتري الاول بما اشتراه الثاني قضى للثالث بالنصيبين جميعا كذا في المحيط
 * لرجل مسيل ماء في دار بيعت كانت له الشفعة بالجوار لا بالشركة وليس المسيل كالشرب كذا في
 التارخانية * واذا كان نهر رجل في أرض رجل عليه ربحى ماء في بيت فباع صاحب النهر والنهر والرحى
 والبيت فطلب صاحب الأرض الشفعة في ذلك كله فله الشفعة وان كان بين أرضه وبين موضع الرحى
 أرض لرجل وكان جانب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة فلهما أن يأخذ ذلك بالشفعة لانهم سواء
 في الجوار الى النهر وان كان بعضهم أقرب الى الرحى كذا في المبسوط * ثم كبير كد بجذبه يجرى لقوم منه نهر
 صغير فصارت شرب أراضيهم من هذا النهر الصغير فباع رجل من أهل هذا النهر الصغير أرضه بشرى
 كان للذين شربهم من هذا النهر الصغير أن يأخذوا تلك الأرض بالشفعة أقصاهم وأدناهم فيها سواء
 فان كانت مع الأرض التي بيعت قطعة أخرى لزينة بهذه الأرض المبيعة وشرب هذه القطعة من
 النهر الكبير فلا شفعة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب هلال البصرى في نهر
 ملتوي بيع فيه أرضون خلف الالتواء أو قبله فان كان الالتواء يربيع فهو كنهريين فتكون الشفعة
 للشركاء في الشرب الى موضع الالتواء خاصة فان سلفوا فهي للباقيين من أهل النهر وان كان الالتواء
 باستدارة وانحراف كانت الشفعة لهم جميعا وجعلوه كالنهر الواحد في المنتقى ابن سماعة عن محمد بن
 الله تعالى نهريين قوم دلم عليه أرضون وبساتين شربهم من ذلك النهر وهم شركاء فيه فلهم الشفعة
 فيما بيع من هذه الأراضي والبساتين فان اتخذوا من تلك الأرضين والبساتين دورا واستغنوا عن ذلك
 الماء فانه لا شفعة بينهم الا بالجوار بمنزلة دور الامصار وان بقي من هذه الأرضين ما يزرع وبقي من هذه
 البساتين ما يحتاج الى السقي فهم شركاء في الشرب على حالهم وشركاء في الشفعة كذا في المحيط * نهر
 فيه شرب لقوم وأرض النهر لغيرهم فباع رجل أرضه والماء منقطع في النهر فلهم الشفعة في قول محمد بن
 الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا شفعة لهم بحق الشرب اذا كان الماء منقطعا
 كما في العلو المنهدم كذا في فتاوى قاضى خان * واذا اشترى الرجل نهر بأصله ولرجل أرض في أعلاه
 الى جنبه ولرجل آخر أرض في أسفله الى جنبه فلهما جميعا لشفعة في جميع النهر من أعلاه الى أسفله
 وكذا القناة والعين والبرقي من العقارات يستحق فيها الشفعة بالجوار وكذلك القناة يكون مفتوحا
 في أرض ويظهر ماؤها في أرض أخرى فغير انها من مفتوحها الى مصبها شركاء في الشفعة واذا كان نهر
 لرجل خالصا له أرض ولا تخرب عليه أرض ولا شرب لهم فيه فباع رب الأرض النهر خاصة فهم
 شركاء في الشفعة فيه لا اتصال ملكهم بالمبيع وان باع الأرض خاصة دون النهر فالأرض للأرض
 أولا هم بالشفعة وان باع النهر والأرض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر لا اتصال ملك كل واحد منهم
 بالنهر وكان الذى هو ملاصق للأرض أولا هم بالشفعة في الأرض لا اتصال ملكه بالأرض بمنزلة طريق
 في دار لرجل فباع الطريق والطريق خالص له فجاء الطريق أولى به من جارا الأرض ولو كان شريكا
 في الطريق أخذ شفعته من الدار لان الشريك مقدم على الجار وكذلك ان كان شريكا في النهر أخذ
 حصته من الأرض وكان أحق بها جميعا من جيران الأرض والطريق والنهر سواء في كل شيء كذا
 في المبسوط * رجل له نصيب في نهر فهو أحق بالشفعة من يجرى النهر في أرضه كذا في فتاوى قاضى خان
 * واذا كان نهر أعلاه لرجل وأسفله لآخر ومجرا في أرض رجل آخر فاشترى رجل نصيب صاحب
 أعلى النهر فطلب صاحب الأرض وصاحب أسفل النهر الشفعة والشفعة لهما جميعا بالجوار وكذلك
 لو اشترى رجل نصيب صاحب أسفل النهر فالشفعة لصاحب الأعلى بالجوار وكذلك لو كانت قناة مفتوحها
 بين رجلين الى مكان معلوم والأسفل من ذلك لأحدهما فباع صاحب الأسفل ذلك الأسفل فالشريك

ظهر صدق الخبر كذا في الذخيرة * (وأما طلب الاشهاد) * فهو أن يشهد على طلب الموائبة حتى يتأكد
 الوجوب بالطلب على الفور وليس الاشهاد شرطاً للشفعة المطلب لكن لا يتحقق حق الشفعة إذا أنكر
 المشتري طلب الشفعة فيقول له لم تطلب الشفعة حين علمت بل تركت الطلب وقت عن المجلس والشفيع
 يقول طلبت فالقول قول المشتري فلا بد من الاشهاد وقت الطلب توثيقاً وانما يصح طلب الاشهاد بحضور
 المشتري أو البائع أو المبيع فيقول عند حضرة واحد منهم ان فلانا اشترى هذه الدار أو داراً ويذكر
 حدودها الأربعة وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأنا أطالبها الآن فاشهد واعلى ذلك ثم طلب
 الاشهاد مقدراً بالتمكن من الاشهاد فيتمكن من الاشهاد عند حضرة واحد من هذه الاشياء ولم يطلب
 الاشهاد بطلت شفيعته نفياً للضرر عن المشتري فان ترك الأقرب من هذه الثلاثة وذهب إلى الأبعد ان كان
 الكل في مصر واحد لا تبطل استحقاقنا وان كان الأبعد في مصر آخر أو في قرية من قرى هذا المصر بطلت
 شفيعته لان المصر الواحد مع نواحيه وأما كنه جعل كسكان واحد ولو كان الكل في مكان حقيقة
 وطلب من أبعدهما وترك الأقرب جاز فكذا هذا الآن يصل إلى الأقرب ويذهب إلى الأبعد فحينئذ
 تبطل وان كان المبيع لم يقبض فهو بالخيار ان شاء أشهد على طلبه عند البائع أو المشتري أو المبيع وان
 كان المبيع في يد المشتري ذكر الكرخي في النوادر لا يصح الاشهاد على البائع ونص محمد رحمه الله تعالى
 في الجامع الكبير انه يصح الاشهاد عليه بعد تسليم المبيع استحقاقاً لا قياساً كذا في محيط السرخسي *
 وانما يحتاج إلى طلب الموائبة ثم إلى طلب الاشهاد بعده إذا لم يمكنه الاشهاد عند طلب الموائبة بأن سمع
 الشراء حال غيبته عن المشتري والبائع والدار أما إذا سمع عند حضرة هؤلاء الثلاث وأشهد على ذلك
 فذلك يكفيه ويقوم مقام الطلبين كذا في خزانة المفتين * وأما طلب التملك فهو المرافعة إلى القاضي
 ليقضي له بالشفعة ولو ترك المخصوصة كان بغيره مرض أو حبس أو غيره ولم يمكنه التوكيل لم تبطل
 شفيعته فان ترك من غير عذر لا تبطل شفيعته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كذا
 في الهداية * وعن محمد بن جرير رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان أشهد
 وترك الخاصة شهر من غير عذر تبطل شفيعته والفتوى على قولهما كذا في محيط السرخسي * وصورة
 طلب التملك أن يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشترى داراً وبين محلاتها وحدودها وأنا شفيعها بداري
 وبين حدودها فله بتسليمها إلي وبعد هذا الطاب أيضاً لا يثبت الملك للشفيع في الدار المشفوعة
 إلا بحكم القاضي أو بتسليم المشتري الدار إليه حتى ان بعد هذا الطلب قبل حكم القاضي بالدار له وقبل
 تسليم المشتري الدار إليه لو بيعت دار أخرى بجنب هذه الدار ثم حكم له المحاكم أو سلم المشتري الدار
 إليه لا يستحق الشفعة بها وكذلك لو مات الشفيع أو باع داره بعد الطلبين قبل حكم المحاكم أو تسليم
 المشتري تبطل شفيعته ذكر الخصاص في أدب القاضي وللشفيع أن يمتنع من الأخذ بالشفعة وان
 بدل له المشتري حتى يقضي القاضي له بها كذا في المحيط * وإذا رفع الأمر إلى القاضي فان القاضي
 لا يسمع دعواه إلا بحضور الخصم فان كانت الدار في يد البائع يشترط لسماع الدعوى حضرة البائع
 والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعاً والملك للمشتري واليد للبائع فشرط حضرتهما
 وان كانت الدار في يد المشتري كعاد حضرة المشتري كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا كان الشفيع
 غائباً يؤجل بعد العلم قدر مسيرة الطلب للاشهاد فان حضره أو وكيله والابطال شفيعته فان قدم
 وغاب وأشهد على الطلب فهو على شفيعته لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بتأخير طلب التملك
 لا تبطل شفيعته وعندهما تبطل إلا بعذر وهو ان ترك طلب التملك بعذر فان ظهر المشتري في بلد ليس فيه

المدار لم يكن على الشفيع الطلب هناك وإنما يطلب حيث الدار كذا في محيط السرخسي * الشفيع إذا علم بالشراء وهو في طريق مكة فطلب طالب الموائمة ويحجز عن طلب الاشهاد بنفسه يوكل وكيلًا لطلب له الشفعة فان لم يفعل ومضى بطلت شفعته وان لم يجد من يوكله فوجد فيجاء بكتب على يديه كتابا يوكل وكيلًا في الكتاب فان لم يفعل بطلت شفعته وان لم يجد وكيلًا ولا فيجاء لا تبطل شفعته حتى يجد الفيج كذا في الظهيرية * رجل له شفعة عند القاضي يقدّمه الى السلطان الذي تولى القضاء منه وان كانت شفعته عند السلطان فامتنع القاضي من احضاره فهو على شفعته لان هذا عذر كذا في محيط السرخسي * الشفيع إذا علم في الليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان شهد حين أصبح صح كذا في الخلاصة * قال ابن الفصل اذا كان وقت نزوح الناس الى حوائجهم يخرج ويطلب كذا في الحاوي * في الفتاوى اليهودي اذا سمع البيع يوم السبت فلم يطلب بطلت شفعته كذا في خزنة المفتين * شعب بالجوار اذا خاف أنه لو طلب الشفعة عند القاضي والقاضي لا يرى الشفعة بالجوار تبطل شفعته فلم يطلبها فهو على شفعته لانه ترك بعذر كذا في محيط السرخسي اذا اشترى رجل من أهل البغي دارا من رجل في عسكره والشفيع في عسكر أهل العدل فان كان لا يقدر على أن يبعث وكيلًا أو لا يدخل بنفسه عسكرهم فهو على شفعته ولا يضره ترك طلب الاشهاد وان كان يقدر على أن يبعث وكيلًا أو يدخل بنفسه عسكرهم فلم يطلب طالب الاشهاد بطلت شفعته كذا في المحيط * الشفيع اذا كان في عسكر الخوارج أو أهل البغي وخاف على نفسه لو دخل في عسكر أهل العدل فلم يطلب الاشهاد بطلت شفعته لانه قادر بان يترك البغي فيدخل عسكر أهل العدل كذا في محيط السرخسي * اذا اتفق البائع والمشتري أن الشفيع علم بالشراء منذ أيام ثم اختلفا بعد ذلك في الطالب فقال الشفيع طالبت منذ علمت وقال المشتري ما طلبت فالتقول قول المشتري وعلى الشفيع البيعة ولو قال الشفيع علمت الساعة وأنا أطلبها وقال المشتري علمت قبل ذلك ولم تطلب فالتقول قول الشفيع وحكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيناني انه قال اذا كان الشفيع علم بالشراء وطلب طالب الموائمة ثبت حقه اكر اذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا وطلبت لا يصدق على الطالب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاذبا فالحيلة في ذلك أن يقول لا انسان اخبرني بالشراء ثم يقول الا ان اخبرت يكون صادقا وان كان اخبر قبل ذلك وذكر محمد بن مقاتل في نوادره اذا كان الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري في الوقت المتقدم ويخشى أنه لو اقرب بذلك يحتاج الى البيعة فقال الساعة علمت وأنا أطلب الشفعة يسعه أن يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في عينه كذا في المحيط فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله فقد طلب هذه الشفعة طالبا حتى الساعة علم بالشراء من غير تأخير حلفه القاضي على ذلك فان اقام المشتري بيعة أو الشفيع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة واقام الشفيع البيعة أنه طلب الشفعة حين علم بالبيع فالبيعة بينة الشفيع والقاضي يقضى بالشفعة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البيعة بينة المشتري كذا في الذخيرة المشتري اذا أنكر طلب الشفيع الشفعة عند سماع البيع يحلف على العلم وان أنكر طلبه عند لقائه حلف على البتات كذا في الملقط * اذا تقدم الشفيع وادعى الشراء وطلب الشفعة عند القاضي يسأل القاضي أولا المدعى قبل أن يقبل على المدعى عليه عن موضع الدار من ضرر ومحنة وحدودها لانه ادعى فيها حقا فلا بد أن تكون معلومة لان دعوى المجهول لا تصح فصارك اذا ادعى ملكا رقبته فاذا بين ذلك سأله هل قبض المشتري الدار أم لا لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأله عن سبب شفعته وحدود ما يشفع بها لار الناس يختلفون فيه فلهذا ادعاه بمب غير صالح أو يكون هو محجوبا بنسبه فاذا بين سببا صالحا لم يكن محجوبا بغيره سأله أنه متى علم وكيف صنع معين علم لانها

تطلب بطول الزمان وبالأعراض وبما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذاب ذلك سألته عن طاب
 التقرير كيف كان وعند من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده أقرب من غيره أم لا على الوجه الذي
 يداه فاذاب ذلك كله ولم يخل بشئ من شروطه تمت دعواه وأقبل على المدعى عليه وسأله عن الدار
 التي يشفع بها هل هي ملك الشفيع أم لا وإن كانت هي في يد الشفيع وهي تدل على الملك ظاهره إلا أن
 الظاهر لا يصلح للاستحقاق فلا بد من ثبوت ملكه بحجة لاستحقاق الشفعة فيسأله عنه فإن أنكر أن
 يكون ملكا يقول للمدعى أقم البينة أن ملكك فاربح عن البينة وطالب به استحقاق المشتري ما تعلم
 أنه مالك الذي ذكره مما يشفع به لأنه ادعى عليه حقا وأقر به لزمه ثم هو في يد غيره فيجاف على العلم
 وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى **كذافي التبيين** * وعليه الفتوى كذا في السراجية * فإن
 نكل أو قامت للشفيع بيينة أو أقر المشتري بذلك ثبت ملك الشفيع في الدار التي يشفع بها ويثبت لسبب
 وبعد ذلك يسأل القاضي المدعى عليه فيقول هل اشتريت أم لا فإن أنكر اشترى قال للشفيع أقم البينة
 أنه اشتري فاربح عن إقامة البينة وطالب بين المشتري استحقاق بالله ما اشتري أو بالله ما استحق عليه
 في هذه الدار شفعة من الوجه الذي ذكره فهذا تحليف على الحاصل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى والاول على السبب وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإن نكل أو أقر أو قامت للشفيع
 بيينة قضى به الظهور الحق بالجنة كذا في التبيين * وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن
 يشهدوا أن هذه الدار التي بجوار الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار
 وهي له إلى هذه الساعة لا تعلمها خرجت من ملكه فلو قالوا أن هذه الدار لهذا التجار لا يكفي ولو شهدوا
 أن الشفيع اشتري هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها له فذلك يكفي ولو أراد الشفيع أن
 يحلف المشتري فله ذلك كذا في الذخيرة المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل دارا
 وأقام بيينة أن هذه الدار كانت في يديه مات وهي في يده فانه يقضى له بالدار ولو بيعت دار بجنبها
 فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البينة على الملك دار في يدرج أقرانها لا خرفيعت بجنبها دار فطلب
 المقر له الشفعة فلا شفعة له - حتى يقيم البينة أو لدار داره كذا في محيط المرحضى و**ذكر الخصاص**
 في اسقاط الشفعة أن البائع إذا قر بسهم من الدار اشتراة ثم باع منه بقية الدار فالتجار لا يستحق
 الشفعة وكان أبو بكر الخوارزمي يخطئ الخصاص في هذه ويفتي بوجوب الشفعة للتجار لأن الشركة
 ما ثبتت إلا باقراره كذا في الذخيرة * رجلان ورثا عن أبيهما أجرة وأحد الوارثين بعينه لم يعلم بالميراث
 ولم يعلم بأن له منها نصيبا فبيعت أجرة أخرى بجوار هذه الأجرة فلم يطالب هو بالشفعة فلما علم أن له
 فيها نصيبا طلب الشفعة في الأجرة المبيعة قالوا تبطل شفعته لا شرط تأكد الشفعة طلب
 الموانبة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والمجهل ليس بعذر لا تبقى له الشفعة كذا في فتاوى قاضي خان *

(الباب الرابع في استحقاق الشفيع كل المشتري أو بعضه) *

رجل اشترى خمس منازل من رجل واحد في سكة غير نافذة بصفقة فأراد الشفيع أن يأخذ من رلا واحدا
 قالوا ان طلب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ إلا بعض لأنه تفريق الصفقة من غير ضرورة
 وإن أراد الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كل له ذلك كذا في فتاوى
 قاضي خان * إذا أراد الشفيع أن يأخذ بعض المشتري دون بعض فاربح لم يكن ممتارعا بعض بأن
 اشترى دارا واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ بعضها بالشفعة دون البعض وإن يأخذ الجناح الذي يلي
 الدار دون الباقي ليس له ذلك بالاختلاف بين أصحابنا ولو كان يأخذ الكل أو يدع لأنه لو أخذ البعض

دون البعض بقرعة الصفقة على المشتري سواء اشترى واحداً أو واحداً من اثنين أو أكثر حتى لو أراد الشفيع أن يأخذ نصيب أحد البائعين ليس له ذلك سواء كان المشتري قبض أو لم يقبض في ظاهر الرواية عن أصحابنا وهو الصحيح ولو اشترى رجلان من رجل داراً فالشفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين في قولهم جميعاً سواء كان قبل القبض أو بعده في ظاهر الرواية لأن الصفقة حصاة متفرقة من الابتداء فلا يكون أخذ البعض بقرعة أو سواء سمي لكل واحد نصف ثم على حدة أو سمي الجملة ثمناً واحداً وسواء كان المشتري عاقداً لنفسه أو لغيره في الفصلين حتى لو وكل رجلان جميعاً واحداً بالشراء فاشترى الوكيل من رجلين فجاء الشفيع ليس له أن يأخذ نصيب أحد البائعين بالشفعة ولو وكل رجل رجلين فاشترى واحد بالشفيع أن يأخذ ما اشتراه أحد الوكيلين وكذلك لو كان الوكيل عشرة اشترى الرجل واحد فالشفيع أن يأخذ من واحد أو من اثنين أو من ثلاثة قال محمد رحمه الله تعالى وإنما أنظر في هذا إلى المشتري ولا أنظر إلى المشتري له وهو نظر صحيح وإن كان المشتري بمضعة ممتازة عن البعض بأن اشترى دارين صفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما دون الأخرى فإن كان شفعياً لهما جميعاً فليس له ذلك ولكن يأخذهما جميعاً أو يدعهما وهذا قول أصحابنا الثلاثة سواء كانت الداران متلاصقتين أو متفرقتين في مصر واحد أو في مصرين وإن كان الشفيع شفعياً لأحدهما دون الأخرى ووقع البيع صفقة واحدة فهل له أن يأخذ الكل بالشفعة روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ليس له أن يأخذ إلا الشيء الذي يجاوز به بالحصاة وكذلك روى عن محمد رحمه الله تعالى في الدارين المتلاصقتين إذا كان الشفيع جازاً لأحدهما أنه ليس له الشفعة إلا فيما يليه وكذلك قال محمد رحمه الله تعالى في الأفرحة المتلاصقة وواحدة منها يلي أرض إنسان وليس بين الأفرحة طريق ولأنهم رأوا مسنداً له بالشفعة له إلا في القراح الذي يليه خاصة وكذلك في قرية إذا بيعت بدورها وأراضها أن لكل شفيع أن يأخذ القراح الذي يليه خاصة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن للشفيع أن يأخذ الكل في ذلك كله بالشفعة قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كان مثل قول محمد رحمه الله تعالى ثم رجع عن ذلك فجعل كالدار الواحدة هكذا في البدائع *

(الباب الخامس في الحكم بالشفعة والخسومة فيها) *

ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى بل يجوز له المنازعة وإن لم يحضر الثمن إلى مجلس القاضي فإذا قضى له بالشفعة له احضار الثمن وهذه رواية الأصل وعن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقضى له بالشفعة حتى يحضر الثمن ثم إذا قضى له قبل احضار الثمن فالمشتري حق حبس العقار عنه حتى يدفع الثمن إليه وينفذ القضاء عند محمد رحمه الله تعالى لأنه فصل مجتهد فيه ولو أخر دفع الثمن بعد ما قال ادفع الثمن إليه لا تبطل بالإجماع كذا في التبيين * فإن أخذ الدار من المشتري فعهدته وضمان ماله على المشتري وإن أخذها من البائع ودفع الثمن إليه فعهدته وضمان ماله على البائع عندنا وردي أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري إن كان نقد الثمن ولم يقبض الدار حتى قضى القاضي للشفيع بحضرتها فما به يقبض الدار من البائع وينقد الثمن للمشتري وعهدته على المشتري وإن كان لم يتقدّم الثمن دفع الشفيع الثمن إلى البائع وعهدته على البائع فلو أن الشفيع في هذه الصورة وجد بالدار عيباً فردّها على البائع أو على المشتري بقضاء القاضي فإن أراد المشتري أن يأخذها بشرائه وأراد البائع أن يردّها على المشتري بحكم ذلك

الشراء فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها وان شاء تركها فان أخذ الشفيع الدار من المشتري وأراد أن يكتب كتابا على المشتري ليكون وثيقة للشفيع على المشتري له ذلك ويحكم في الكتاب شراء المشتري أولا ثم يرتب عليه الاخذ بالشفعة ويأخذ الشفيع من المشتري كتاب شرائه الذي كتب على بائعه وان أبي المشتري أن يدفع اليه ذلك فله ذلك ولكن ينبغي للشفيع أن يحيط لنفسه فيشهد قوما على تسليم المشتري الدار اليه بالشفعة وان كان الشفيع أخذ الدار من البائع يكتب كتابا على البائع نحو ما يكتب لو أخذ من المشتري ويكتب في هذا الكتاب اقرار المشتري أنه سلم جميع ما في هذا الكتاب وأجاز له وأقر أنه لا حق له في هذه الدار ولا في ثمنها كذا في المحيط * وان شاء كتب الكتاب عليهما بتسليم الدار بالشفعة اليه وقبض البائع الثمن برضاه وضمن البائع الدار كذا في المسدوط * وادقضى القاضي للشفيع أو سلم المشتري تثبت بينهما أحكام البيع من خيار رؤية وخيار عيب والرجوع بالثمن عند الاستحقاق إلا أن الشفيع لا يرجع بضمنان الغرور حتى لو بني في الدار المشفوعة ثم استحققت الدار وأمر بتقضى البناء كان له أن يرجع بالثمن على من أخذه منه الدار بالشفعة ولا يرجع بقيمة البناء في المشهور من الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع والمشتري يرجع كذا في التتارخانية * واذا وقع الشراء بثلث مؤجل الى سنة مثلا فحضر الشفيع فطلب الشفعة وأراد أخذها الى ذلك الاجل فليس له ذلك الا برضى المأخوذ منه ويقول القاضي له اذا لم يرض المأخوذ منه امانة تد الثمن حالا أو تصبح حتى يحل الاجل فان نقدا الثمن حالا وكان الاخذ من البائع سقط الثمن عن المشتري وان نقدا الثمن حالا وكان الاخذ من المشتري يبقى الاجل في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبة المشتري قبل محل الاجل وان صبر حتى حل الاجل فهو على شفيعته هذا اذا كان الاجل معلوما وأما اذا كان مجهولا فلا نحو المصاد والدياس واشباه ذلك فقال الشفيع أما محل الثمن وأخذها لم يكن له ذلك كذا في المحيط والذخيرة والفتاوى العتائية * ولو باع الى أجل فاسد فجعل المشتري الثمن جارا لبيع وثبت الشفعة وكذا الارض تباع وفيها زرع المزراع يطلب عند البيع وفي المجرى روى في الخيار المؤبد والاجل الى العطاء جاز أخذه بالشفعة وان لم يطلب في المحل بطلت كذا في التتارخانية * الشفيع يورث اذا طلب الشفعة بالمجوار والمعاضي يسأله ثرى الشفعة بالمجوار أم لا قال نعم يقضى بالشفعة والا فلا كذا في السراجية * رجل اشترى من آخر دارا بألف درهم وباعها من آخر بألفي درهم وسلمها ثم حضر الشفيع وأراد أن يأخذ الدار بالبيع الاول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يأخذها من الذي هي في يديه ويدفع اليه ألف درهم ويقال له اطلب صاحبك الذي باعك فخذ منه القبا آخر روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا حضر الشفيع وقد باع المشتري الدار وسلمها وغاب وأراد أن يأخذها بالبيع الاول فلا خصومة بينه وبين المشتري الا آخر فالجواب أن الشفيع لو أراد اخذها بالبيع الاول تشترط حضرة المشتري الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تشترط حضرة وان أراد اخذها بالبيع الثاني لا تشترط حضرة المشتري الاول بل لا خلاف كذا في المحيط * فان قال الشفيع ان لم أجىء بالثمن الى ثلاثة ايام فانا برى من الشفعة فلم يجىء بالثمن الى ذلك الوقت ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه تبطل شفيعته وقال المشايخ رحمه الله تعالى لا تبطل شفيعته وهو الصحيح ولو ان الشفيع حضر الدار واثبت الثمن دراهاهم أو على العكس اختلفوا فيه والصحيح انه لا تبطل كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفتاوى العتائية ولو سأله المشتري أن يؤخر الخصومة الى كذا وهو على خصومته فأجاب به فهو كذلك وفي المتن بشرع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

أن قول الشفيع لا حق لي عند فلان براءة من الشفعة كذا في التتارخانية * رجل في يده دار جاء رجل وأدعى أن صاحب اليد اشترى الدار من فلان وأنا شفيعها وأقام على ذلك بيعة وأقام صاحب اليد بيعة أن فلانا أودعها أياه يقضي القاضي للشفيع بالشفعة لأن صاحب اليد انتصب خصما بدعوى الفعل وهو شراؤه ولو كان الشفيع لم يدع الشراء على صاحب اليد انما ادعاه على رجل وصورته أن يقول لصاحب اليد ان هذا الرجل وأشار إلى غير صاحب اليد اشترى هذه الدار من فلان بكذا ونقد الثمن وأنا شفيعها وأقام على ذلك بيعة وأقام صاحب اليد بيعة أن فلانا أودعها أياه فلا خصومة بينهم ما احتج بحضور الغائب لأن صاحب اليد هنا انتصب خصما بحكم طاهر اليد لا بدعوى الفعل كذا في المحيط * اشترى دارا بالجيد ونقد الزئوف أو التبرحة أخذها الشفيع بالجيد كذا في السراجية * ولورضى البائع بأخذ الزئوف عن الجيد كالمشتري أن يرجع على الشفيع بالجيد كذا في المضمرة

(الباب السادس في الدار اذا بيعت ولها شفعا) *

يجب أن يعلم بأن الشفعا اذا اجتمعوا فحق كل واحد قبل الاستيفاء والقضاء ثابت في جميع الدار حتى انه اذا كان للدار شفيعان سلم أحدهما الشفعة قبل الآخر وقبل القضاء كان للآخر أن يأخذ الكل وبعد الاستيفاء وبعد القضاء يبطل حق كل واحد منهما عما قضى لصاحبه حتى اذا كان للدار شفيعان وقضى القاضي بالدار بينهما ثم سلم أحدهما نصيبه لم يكن للآخر أن يأخذ الجميع واذا كان بعض الشفعا أقوى من البعض فقضى القاضي بالشفعة للقوي بطل حق الضعيف حتى انه اذا اجتمع الشريك والتجار وسلم الشريك الشفعة قبل القضاء له كان للتجار أن يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضي بالدار للشريك ثم سلم الشريك الشفعة فلا شفعة للتجار كذا في الذخيرة * واذا كان أحد الشفيعين غائبا كان للحاضر أن يأخذ جميع الدار واذا أراد أن يأخذ النصف ورضى المشتري بذلك فله ذلك وان قال المشتري لا أعطيك الا النصف كان له أن يأخذ الكل كذا في المبسوط * وان كان الحاضر قال في غيبة الغائب أما آخذ النصف أو الثالث وهو مقدار حقه لم يكن له الا أن يأخذ الكل أو يدع كذا في السراج الوهاج * واذا قضى للحاضر بكل الدار ثم حضر آخر وقضى له النصف ثم حضر آخر وقضى له ثلث ما في يد كل واحد منهم ما حتى يصير مساويا لهما فان قال الذي قضى له بكل الدار أولا للثاني أنا سلم لك الكل فاما ان تأخذ الكل أو تدع فليس له ذلك وللثاني أن يأخذ النصف كذا في المحيط * ولو حضر واحد من الشفعا أولا وأثبت شفيعته فان القاضي يقضى له بجميعها ثم اذا حضر شفيع آخر وأثبت شفيعته فان القاضي ينظر ان كان الثاني شفيعا مثل الاول فانه يقضى له بنصف الدار وان كان الثاني أولى كما اذا كان الاول جارا والثاني خابطا فان القاضي يبطل شفعة الاول ويقضى بجميع الدار للثاني وان كان الثاني دون الاول فانه لا يقضى له بشئ كذا في السراج الوهاج * ولوان رجلا اشترى دارا وهو شفيعها ثم جاءه شفيع مثله قضى القاضي بنصفها وان جاءه شفيع آخر أولى منه فان القاضي يقضى له بجميع الدار وان جاءه شفيع دونه فلا شفعة له كذا في شرح الطحاوي * ولو قضى بالدار للحاضر ثم وجد بها عيبا فردّها ثم قدم الغائب فليس له أن يأخذ بالبيع الاول الا نصف الدار سواء كان الرد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء وسواء كان قبل القبض أو بعده ولو أراد الغائب أن يأخذ كل الدار بالشفعة فردّها لضرب العيب ويدع البيع الاول ينظر ان كان الرد بغير قضاء فله ذلك لان الرد بغير قضاء بيع مطلق فكان بيعا جديدا في حق الشفعة فيأخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع المبتدأ هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى وأطلق الجواب ولم يفصل بينهما اذا كان الرد بالعيب قبل القبض أو بعده

من مشايخنا من قال ما ذكر من الجواب محمول على ما بعد القبض لان الرد قبل القبض بغير قضاء يبيع
جديد ويباع العقار قبل القبض لا يجوز على أصله وانما يستقيم المطلق الجواب على أصل أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمه الله تعالى ومنهم من قال يستقيم على مذهب الكل وان كان بقضاء ليس له أن يأخذ
لأنه فسخ مطلق ورفع العقد من الأصل كنه لم يكن والاخذ بالشفعة يختص بالبيع ولو اطلع الحاضر
على عيب قبل أن يقضي له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فإن شاء أخذ الكل وان شاء ترك ولو ردت
الحاضر الدار بالبيع بعدما قضى له بالشفعة ثم حضر شفيعان أخذ الثاني الدار بالشفعة والحكم في الاثنين
والثلاث سواء فستقط حق الغائب بقدر حصة الحاضر ولو كان الشفيع الحاضر اشترى الدار من المشتري
ثم حضر الغائب فإن شاء أخذ كل الدار بالبيع الاول وان شاء أخذ كلها بالبيع الثاني ولو كان المشتري
الاول شفيعا للدار فاشترى الشفيع الحاضر منه ثم قدم الغائب فإن شاء أخذ نصف الدار بالبيع الاول
لان المشتري الاول لم يثبت له حق الشراء قبل الشراء حتى يكون بشرائه عرضا عنه فاذا باعه من الشفيع
الحاضر لم يثبت للغائب الا مقدار ما كان يخصه بالمراجعة مع الاول وهو نصف لان السبب عند البيع
الاول اوجب الشفعة للكل في كل الدار وقد بطل حق الشفيع الحاضر بالشراء لكون الشراء دليل
الاعراض فبقى حق المشتري الاول والغائب في كل الدار فيقسم بينهما فاما أخذ الغائب نصف الدار بالبيع
الاول وان شاء أخذ الكل بالبيع الثاني لار السبب عند العقد الثاني اوجب للشفيع حق الشفعة
ثم بطل حق الشفيع الحاضر عند العقد الاول ولم يتعلق باقداؤه على الشراء الثاني لاعراضه فكان
للغائب أن يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري الاول أجنيا اشتراها بألف فباعها من أجني
بالدين فحضر الشفيع فالشفيع بالخيار ان شاء أخذ بالبيع الاول وان شاء أخذ بالبيع الثاني لوجود
سبب الاستحقاق وشرطه عند كل واحد من البيعين فان أخذ بالبيع الاول سلم الثمن الى المشتري الاول
والعهد عليه وينفسخ البيع الثاني ويسترد المشتري الثاني الثمن من الاول وان أخذ بالبيع الثاني
تم البيعان جميعا والعهد على الثاني غير انه ان وجد المشتري الثاني والدار في يده فله أن يأخذ
بالبيع الثاني سواء كان المشتري الاول حاضرا أو غائبا وان أراد أن يأخذ بالبيع الاول فليس له ذلك
حتى يحضر المشتري الثاني فكذا ذكر القاضي الامام الاسيحي رحمه الله تعالى في شرحه المختصر
الطحاوي ولم يحك خلافا ودكر الكرخي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولو كان
المشتري باع نصف الدار ولم يبيع جميعها فجاء الشفيع وأراد أن يأخذ بالبيع أخذ جميع الدار
ويبطل البيع في النصف الثاني من المشتري وان أراد أن يأخذ النصف بالبيع الثاني فله ذلك ولو
كان المشتري لم يبيع الدار ولكنه وهبها من رجل أو تصدق بها على رجل وقبضها الموهوب له
أو المتصدق عليه ثم حضر الشفيع والمشتري والموهوب له حاضر أخذها الشفيع بالبيع لا بالهبة ولا بد
من حضرة المشتري حتى لو حضر الشفيع ووجد الموهوب له فلا نصوبة معه حتى يجرد المشتري
ثم يأخذها بالبيع الاول والثمن للمشتري وبطلت الهبة كذا ذكره القاضي من غير خلاف ولو وهب
المشتري نصف الدار مقسوما وسلمه الى الموهوب له ثم حضر الشفيع فأراد أن يأخذ النصف الباقي
بنصف الثمن ليس له ذلك ولكنه يأخذ جميع الدار بجميع الثمن أو يدع وبطلت الهبة وكان
الثمن كله للمشتري لا للموهوب له كذا في البدائع * رجل اشترى دارا وله شفيعان أحدهما غائب
وطالب الحاضر الشفعة فقضى القاضي له ثم جاء الشفيع الثاني فان الشفيع الثاني يطلب الشفعة
من الشفيع الحاضر الذي قضى له القاضي لا من المشتري هذا اذا طلب الشفيع الحاضر جميع الدار
بالشفعة فان طلب النصف على ظن انه لا يستحق الا النصف بطلت شفته وكذا لو كانا حاضرين فطالب

كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهما لأن كل واحد منهما لما لم يطلب الكل بطلت شفعتهم في النصف الذي لم يطلب فإذا بطلت شفعتهم في النصف تبطل في الكل كذا في فتاوى قاضي خان *

(الباب السابع في انكار المشتري حواري الشفيع وما يتصل به)

وفي الاجتناس بين كيفية الشهادة فقال ينبغي أن يشهدوا أن هذه الدار التي يحواري الدار المبيعة ملك هذا الشفيع قبل أن يشتري هذا المشتري هذه الدار وهي له إلى هذه الساعة لأنه لم يخرجها عن ملكه فلو قال إن هذه الدار لهذا الجار لا يكفي لو شهدان الشفيع كان اشتري هذه الدار من فلان وهي في يده أو وهبها منه فذلك يكفي فلو أراد الشفيع أن يخاف المشتري بالله فله ذلك كذا في المحيط والذخيرة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل داراً وأقام بيعة أن هذه الدار كانت في يده مات وهي في يده فانه يقضي له بالدار ولو بيعت دار يجنبها فانه لا يستحق الشفعة حتى يقيم البيعة على الملك دار في يد رجل أقر أنها لا تجزى بيعت يجنبها دار فطلب المقر له الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البيعة أن الدار داره كذا في محيط المرحومي * رجل اشتري داراً وله شفعان فأقر الشفيع أن داره التي به الشفعة لا تعرفان كان سكت عن الشفعة ولم يطلبها بعد فلا شفعة للمقر له وان كان طلب الشفعة فلا مقر له الشفعة كذا في المحيط * وذكر الخصاص في اسقاط الشفعة أن البائع إذا أقر بسهم من الدار للمشتري ثم باع منه بقية الدار فالجار لا يستحق الشفعة وكان أبو بكر الخوارزمي يخطئ الخصاص في هذه ويبقى بوجوب الشفعة للجار كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الثامن في تصرف المشتري في الدار المشفوعة قبل حضور الشفيع)

إن بني المشتري بناء أو غرس أو زرع ثم حضر الشفيع يقضي له بالشفعة ويحبر المشتري على قلاع البناء والغرس في تسليم الساحة إلى الشفيع إلا إذا كان في القلع نقصان بالارض فالشفيع الجار إن شاء أخذ الارض بالثمن والبناء والغرس بقيته مقلوعاً وإن شاء أجبر المشتري على القلع وهذا جواب ظاهر الرواية وأجمعوا أن المشتري لو زرع في الارض ثم حضر الشفيع أنه لا يحبر المشتري على قلاعه ولكنه ينتظر ادراك الزرع ثم يقضي له بالشفعة فيأخذ الارض بجميع الثمن كذا في البدائع * ثم إذا ترك الارض في يد المشتري يترك بغير أجر ومن هذا الجنس مسألة في فتاوى الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى ومصورتها رجل أخذ أرضاً مزروعة وزرعها فلما صار الزرع يثمر اشتري المزارع الارض مع نصيب رب الارض من الزرع ثم جاء الشفيع فله الشفعة في الارض وفي نصف الزرع لكن لا يأخذ حتى يدرك الزرع كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى ولو اشتري أرضاً فزرعها فنقصتها الزراعة ثم جاء الشفيع يقسم الثمن على الارض ناقصة وعلى قيمتها يوم اشتراها فيأخذ الشفعة بذلك الثمن كذا في التتارخانية * اشتري داراً وصبة بها بلوان كثيرة فالشفيع بالخيار إن شاء أخذها وأعطاه ما زاد المصغ فيها وإن شاء ترك كذا في القنية * وإذا اشتري رجل داراً وهدم بناءها أو هدمها أجنبي أو أنهدم بنفسه ثم جاء الشفيع قسم الثمن على قيمة البناء مبنياً وعلى قيمة الارض فحاصب الارض أخذها الشفيع بذلك معنى المسئلة إذا تهدم البناء وبقي النقص على حاله إلا أنه إذا تهدم بفعل المشتري أو بفعل الأجنبي يقسم الثمن على قيمة البناء مبنياً وإذا تهدم بنفسه يقسم الثمن على قيمته هدماً لأن الهدم دخل في صمان المصادم فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل في ضمائه وبالأهدام لم يدخل في صمان أحد فتعتبر قيمته على الحالة التي عليها هدماً حتى أنه إذا كان قيمة الساحة خمسمائة وقيمة البناء خمسمائة فانهدم البناء وبقي النقص وهو يساوي ثلثمائة فالثمن يقسم على قيمة الساحة

خمسائة وعلى قيمة النقض ثلثمائة أثماناً في أخذ الشفيع الساحة بخمسة أثمان الثمن ولو احترق البناء أو ذهب به السبيل ولم يبق شيء من النقض يأخذ الشفيع الساحة بجميع الثمن لأنه لم يبق في يد المشتري شيء له ثمن ولو لم يهدم المشتري البناء ولا سكن بابه غيره من غير أرض ثم حضر الشفيع فله أن ينقض البيع ويأخذ الكل كذا في المحيط * وإن نقض المشتري البناء قبل للشفيع أن شئت فخذ العرصه بخصتها وإن شئت فذبح وأيسر له أن يأخذ النقض وكذا إذا هدم البناء أجنبي وكذا إذا انهدم بنفسه ولم يهلك لأن الشفعة سقطت عنه وهي عين قائمة ولا يجوز أن يسلم للمشتري بغير شيء وكذا لو نزع المشتري باب الدار وباعه تسقط عن الشفيع حصته كذا في السراج الوهاج وإذا اشتري داراً فحرق نصفها فصار مثل البقرات يجري فيه الماء لا يستطيع رد ذلك عنها فالشفيع أن يأخذ الباقي بخصته من الثمن إن شاء وإذا اشتري قوهب بناءها الرجل أو تزوج عليها وهدم لم يكن للشفيع على البناء سبيل ولا يمكن يأخذ الأرض بخصتها من الثمن وإن كان لم يهدم فله أن يبطل تصرف المشتري ويأخذ الدار كلها بجميع الثمن كذا في المبسوط * وإذا اشتري أرضاً فيها نخيل أو شجر فيه ثم واشترط ثمره في البيع ثم جاء الشفيع والثمره قائمة فله أن يأخذ ذلك أجمع استحساناً فإن جاء وقد جذه البائع أو المشتري أو أجنبي فلا شفعة في الثمرة ويأخذ الأرض والنخل بالحصه من الثمن إن شاء وتسقط عنه حصه الثمرة يقسم الثمن على قيمة الأرض والنخل والثمر يوم العقد فما أصاب الثمرة تسقط عن الشفيع وقبل له أخذ الأرض والنخل بخصتها إن شئت فإن أخذهما الشفيع وبقيت الثمرة في يد البائع فإن محمد رحمه الله تعالى قال يلزم المشتري الثمرة ولا خيار له في ردّها ولو كانت الثمرة قائمة فقبضها المشتري وأكلها أو باعها أو تلفت في يده على وجه من الوجوه فأراد الشفيع الأخذ سقط عنه حصه الثمرة وإن كان البيع قد وقع ولا ثمره ثم أثمر في يد البائع بعد البيع قبل القبض ثم جاء الشفيع فانه يأخذ الأرض والنخل والثمر وأيسر له أن يأخذ بعضها دون بعض ويكون عليه جميع الثمن ولو جذه البائع أو المشتري أو أجنبي وهو قائم في يد البائع أو المشتري أخذ الشفيع الأرض والنخل بخصته إن شاء وإن كانت الثمرة ذهبت بغير فعل أحد بأن احترقت أو أصابها آفة فهلك فلم يبق منها شيء له قيمة أخذها الشفيع بجميع الثمن إن شاء وإن شاء ترك ولو كان البائع أو المشتري صرم الثمن ثم هلك بعد ذلك بغير فعل أحد بأن أصابه سبيل فذهب به أو نارا فاحترق فإن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال ذلك سواء لأن ذلك قد صار للمشتري ولا شفعة فيه فلا يأبى له ملك بفعل المشتري أو بغير فعله لأن الثمرة لما انفصلت سقط حق الشفيع عنها وكانها كانت في الأصل منفصلة ولو كان المشتري قبض الأرض والنخل ولا ثمره فيه ثم أثمر في يده ثم جاء الشفيع والثمر متعلق بالنخل فله أن يأخذ الأرض والنخل والثمر بالثمر الذي وقع عليه البيع لا يزداد عليه شيء فإن كان المشتري لما حدثت الثمرة في يده جذها ثم جاء الشفيع وهي قائمة وقد استهلكها المشتري يبيع أو أكل فإن الشفيع يأخذ الأرض والنخل بجميع الثمن إن شاء ولا سبيل له على الثمر كذا في السراج الوهاج * ولو تصرف المشتري في الدار المشتراة قبل أخذ الشفيع بأن وهبها أو صدّق بها أو آجرها أو جعلها مسجداً أو صلى فيها أو وقفها وقفاً أو جعلها مقبرة ودفن فيها فالشفيع أن يأخذ وينقض تصرف المشتري كذا في شرح المجامع الصغير لقاضي خان * يجب أن يعلم أن تصرف المشتري في الدار المشفوعة صحيح إلى أن يحكم بالشفعة للشفيع وله أن يبيع وإن يوجب يطيب له الثمر والاجر وكذا له أن يهدم وما أشبه ذلك من التصرفات غير أن للشفيع أن ينقض كل التصرف إلا القبض وما كان من تمام القبض ألا يرى أن الشفيع لو أراد أن ينقض قبض المشتري لم يعد الدار إلى يد البائع ويأخذها منه لا يكون له ذلك كذا في الدخيرة * لو اشتري نصف

دار غيره مقسوم أخذ الشفيع حظه الذي حصل له بقسمته وليس له أن يتقاضى القسمة سواء كانت القسمة
بحكم القاضى أو التراضى بخلاف ما إذا باع أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري
الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه لأن العقد لم يقع من الذي قاسم فلم تكن القسمة من
تمام القبض ثم إذا لم يكن للشفيع نقض قسمته كان له أن يأخذ نصيب المشتري في أى جانب كان وهو
مروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وإطلاق الكتاب يدل عليه كذا في التبيين * رجلان اشتريا
دارا وهما شفيعان وهما شفيع ثالث اقسمها ثم جاء الثالث فله أن يتقاضى القسمة اقسمها بقضاء
أو بغير قضاء كذا في الذخيرة * رجل اشترى أرضا بمائة درهم ورفع منها التراب وباعها بمائة درهم
ثم جاء الشفيع وطلب الشععة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ الشفيع الأرض بنصف
الثلث وهو خمسون درهما يقسم الثمن على قيمة الأرض قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب المرفوع ثم يطرح
عن الشفيع قيمة التراب وقال القاضى الإمام على السعدي رحمه الله تعالى لا يطرح عن الشفيع
نصف الثمن وإنما يطرح عنه حصة النقصان فلو أن المشتري كبس الأرض بعدما رفع منها التراب
فأعادها كما كانت قبل أن يحضر الشفيع ثم حضر الشفيع قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقال
للمشتري ارفع من الأرض ما أحدثت كذا في فتاوى قاضى خان * ولو باع نصف دار من رجل ليس
بشفيع وقاسمه بأمر القاضى فقد دم الشفيع ونصيب البائع بين دار الشفيع وبين نصيب المشتري فانه
لا تبطل شفعته فإن باع البائع نصيبه بعد القسمة قبل طلب الشفيع الشععة الأولى ثم طلب الشفيع
فانه يتظران قضى القاضى بالشععة الأخيرة جعلها بينهما نصفين لأن المشتري قد صار جارا لنصيب
البائع كالشفيع فاستويا فيه وإن بدأ فقضى بالأولى للأول قضى له بالاحيرة أيضا لانه لم يبق للمشتري
الأول ملك كذا في محيط السرخسى * ذكر في المنتقى قال إذا اشترى دارا بألف درهم ثم باعها بألفين
فعلم الشفيع بالبيع الثانى ولم يعلم بالأول فنحاهم فيها فأخذ ما بالشععة بالبيع الثانى بحكم المحاكم
أو بغير حكمه ثم علم بالبيع الأول فليس له أن يتقاضى ما أخذه وبطلت شفعته في البيع الأول وكذلك
لو باعها صاحبها بألف ثم ناقضه المشتري ورد ما ثم اشتراها منه الشفيع بألفين وهو لا يعلم بالبيع الأول
ثم علم لم يكن له أن يتقاضى شراءه كذا في المحيط * ولو كان المشتري حين اشتراؤه بألف ناقض البيع
ثم اشتراه بألفين فأخذ الشفيع بألفين ولم يعلم بالبيع الأول ثم علم به لم يكن له أن يتقاضى سواء كان
بقضاء أو بغير قضاء كذا في البدائع * لو اشتراها بألف فزاده في الثمن ألفا فعلم الشفيع بألفين ولم يعلم
بالألف فانه أخذ بالألفين بقضاء أو بطلت الزيادة وعليه ألف وإن أخذها برضى كان الأخذ بمنزلة شراء
مبتدأ فلم يبق حق الشععة كذا في محيط السرخسى * ولو أوصى المشتري لانسائه كان للشفيع أن
يتقاضى الوصية ويأخذ من الورثة والعهد عليهم كذا في التتارخانية * ولو اشترى قرية فيها بيوت
وأشجار ونخيل ثم باع الأشجار والبناء فقطع المشتري بعض الأشجار وهدم بعض البناء ثم حضر
الشفيع كان له الأرض وما لا يقطع من الأشجار وما لم يهدم من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع ويطرح
عن الشفيع حصة ما قطع من الشجر وما هدم من البناء كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى دار
فهدم بناءها ثم بنى فأعلم الشععة فان الشفيع يأخذ ما بالشععة ويقسم الثمن على قيمة الأرض والبناء
الذى كان فيها يوم اشترى ويسقط حصة البناء لأن المشتري هو الذى هدم البناء ويتقاضى المشتري بناءه
المحدث عندنا كذا في المبسوط

❦ (الباب التاسع فيما يبطل به حق الشععة بعد ثبوته وما لا يبطل) ❦

وما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته نوعان اختياري وضروري والاختياري نوعان صريح وما يجري مجراه ودلالة أما الأول فنحو أن يقول الشفيع أبطلت الشفعة أو أسقطتها أو أبرأتك عنها أو سألها أو نحو ذلك سواء علم بالبيع أو لم يعلم أن كان بعد البيع لأن إسقاط الحق صريح يستوي فيه العلم والجهل بخلاف الإسقاط من طريق الدلالة فإنه لا يسقط حقه ثمة إلا بعد العلم بالبيع وأما الدلالة فهو أن يوجد من الشفيع ما يدل على رضاه بالعقد وحكمه للمشتري نحو ما إذا علم بالشراء فترك الطلب على الفور من غير عذر أو قام عن المجلس أو تشاغل عن الطلب بعمل آخر على اختلاف الروايتين وكذا إذا ساءم الشفيع الدار من المشتري أو سأله أن يوليها إياه أو استأجرها الشفيع من المشتري أو أخذها لمزارعة أو معاملة وذلك كله بعد العلم بكذافي البائع * ولو استودعه أو استوصاه أو سأله أن يتصدق بها عليه فهو تسليم كذافي السارخانية * ولو قال المشتري أولئكها بكذا فقال الشفيع نعم فهو تسليم هكذا في الذخيرة * أما الضروري فنحو أن يموت الشفيع بعد الطلبين قبل الأخذ بالشفعة فتبطل شفيعته وهذا عندنا ولا تبطل بموت المشتري والشفيع أن يأخذ من وارثه كذافي البائع * تسليم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعده صحيح علم الشفيع بوجوب الشفعة أو لم يعلم علم من أسقط إليه هذا الحق أو لم يعلم كذافي المحيط * إذا قال المشتري للشفيع أنفق عليا كذا في بناء أو أنا أولئكها بذلك وبالثمن فقال نعم فهو تسليم منه كذافي الباب العاشر من كتاب الصلح من المبسوط * ولا يصح تسليم الشفعة بعدما أخذ الدار بالشفعة ولا يصح التسليم في الهبة بعوض قبل القبض كذافي السارخانية * وإذا سلم الشفيع الشفعة في هبة بعوض بعد التقابض ثم أقر البائع والمشتري أنها كانت بيعا بذلك العوض لم تكن للشفيع فيها الشفعة وإن سلمها في هبة بعوض ثم تصادقا أنها كانت بشرط عوض أو كانت بيعا فلا شفيع أن يأخذها بالشفعة وإذا ذهب لرجل دار على عوض ألف درهم فقبض أحد العوضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى إذا قبض العوض الآخر كان له أن يأخذ الدار بالشفعة لأنه أسقط حقه قبل الوجوب فالهبة بشرط العوض انما تصير كالبيع بعد التقابض وتسليم الشفعة قبل تقرير سبب الوجوب باطل كذافي المبسوط * فإذا ذهب الشفيع الشفعة أو باعها من إنسان لا يكون تسليمها كذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الشفعة قبيل باب الشهادة إذا باع الشفعة كان ذلك تسليمًا للشفعة ولا يجب المال وهو الصحيح وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في شفعة الجوامع ما يدل عليه كذافي المحيط * إذا سلم الشفيع الشفعة ثم زاد بعد ذلك في المبيع عمدا أو أمانة كان للشفيع أن يأخذ الدار بحصتها من الثمن وإذا سلم الشفيع الشفعة ثم حط البائع من الثمن شيئا فله الشفعة لأن الخط يلحق بأصل العقد كما لو أخبر بالبيع بألف وسلم فإذا البيع بخمسمائة كذافي الذخيرة * إذا قال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار كان تسليمًا صحيحًا وإن لم يعين أحدًا وكذلك لو قال للبائع سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد البائع كذافي المحيط * ولو قال للبائع بعدما سلم الدار إلى المشتري سلمت الشفعة لك صح استحسانا ولو قال سلمت الشفعة بسبيلك أو لاجلك صح تسليمه قياسا واستحسانا كذافي فتاوى قاضي خان * وإذا كان المشتري وكيلًا من جهة غيره بشراء الدار فقال الشفيع سلمت شفعة هذه الدار ولم يعين أحدًا كان تسليمًا صحيحًا وكذلك لو قال لا وكيل سلمت لك شفعة هذه الدار والدار في يد الوكيل صح التسليم قياسا واستحسانا ولو قال ذلك لا وكيل بعدما دفع الدار إلى الموكل صح التسليم استحسانا وإذا كان المشتري وكيلًا عن غيره بالشراء فقال له الشفيع سلمت لك شفعة هذه الدار خاصة دون غيرك كان هذا تسليمًا صحيحًا لا كذافي المحيط * ولو قال لاجنبي سلمت شفعة هذه الدار سقطت كذافي محيط السرخسي * ولو قال الشفيع لاجنبي ابتداء سلمت شفعة

هذه الدار لك أو قال عرضت عنها لك لا يصح تسليمه ولا تبطل شفعته قياسا واستحسانا ولو قال لا جنبي
 سلمت الشفعة للموكل أو قال وهبتها للموكل أو قال عرضت عنها للموكل لا جلتك وشفاعتك صح تسليمه للأمر
 وتبطل شفعته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لشفيع أجنبي سلم الشفعة للموكل فقال قد سلمتها
 لك أو وهبتها أو عرضت عنها كان تسليمها في الاستحسان لأن الأجنبي إذا خاطبه بالتسليم لزيد فقال
 قد سلمتها لك كان هذا كلاما خرج مخرج الجواب فصارك أنه قال سلمتها له لا جلتك وإن قال الشفيع لما
 خاطبه الأجنبي قد سلمت لك شفعة هذه الدار أو وهبت لك شفعتها أو بعتهام ذلك لم يكن ذلك تسليمًا لأن
 هذا كلام مبتدأ فلا ينطوي تحت الجواب لاستقلاله بنفسه فلا يكون تسليمًا كذا في السراج الوهاج *
 وإذا قال أجنبي للشفيع أصالحك على كذا على أن تسلم الشفعة فسلم كان تسليمًا صحيحًا ولا يجب المال ولو
 قال أصالحك على كذا على أن تكون الشفعة لي كان الصلح باطلا وهو على شفعته كذا في التتارخانية *
 ولو أن أجنبيًا قال للشفيع أصالحك على كذا من الدراهم على أن تسلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفيع
 لا يجب المال على الأجنبي ولا تبطل شفعته وإن قال الشفيع للبائع سلمت لك بيعك أو قال للمشتري سلمت
 لك شراءك بطلت شفعته وإن قال لا جنبي سلمت لك شراء هذه الدار لم يكن ذلك تسليمًا ولا تبطل شفعته كذا
 في فتاوى قاضي خان * تعليق بطلانها بالشرط جائز حتى لو قال سلمتها إن كنت اشتريت لأجل نفسك فإن
 كان اشتراه لغيره لا تبطل لأنه إسقاط والاستحقاق يحتمل التعليق كذا في الوحيير المذكور * ولو قال الشفيع
 للبائع سلمت لك الشفعة إن كنت بعتهام من فلان لنفسك فكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليمًا وفي فتاوى
 الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى إذا قال الشفيع للمشتري سلمت لك شفعة هذه الدار فإذا اشتراها
 لغيره فهو على شفعته وفي فتاوى الغضلي رحمه الله تعالى إن هذا تسليم للأمر والمختار المذكور في فتاوى
 أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وفي المحاوي إذا قال المشتري
 اشتريتها بعسي فسلم الشفيع الشفعة ثم ظهر أنه اشتراها لغيره قال محمد رحمه الله تعالى بطلت شفعته
 وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل كذا في المحيط * وإذا سلم الجار الشفعة مع قيام الشريك
 صح تسليمه حتى لو سلم الشريك بعد ذلك شفعته لا يكون للجار أن يأخذ الشفعة كذا في الذخيرة *
 وإذا وجبت الشفعة للعبد المأذون فسلمها فهو جائز إن كان عليه دين أو لم يكن عليه دين وإن سلمها مولا
 جاز إن لم يكن عليه دين وإن كان عليه دين لم يجز تسليم المولى عليه كذا في المبسوط * ولا يجوز تسليمه بعد
 الحجر كذا في التتارخانية * وتسليم المكاتب شفعته جائز أيضًا كذا في المبسوط * ولو أخبر بالبيع
 بقدر من الثمن أو جنس منه أو من فلا فسلم فظهر خلاصه هل يصح تسليمه فالأصل في جنس هذه
 المسئلة أن يتطرا إن كان لا يختلف غرض الشفيع في التسليم صح التسليم وبطلت شفعته وإن كان يختلف
 غرضه لم يصح وهو على شفعته كذا في البدائع * ولو أخبر أن الثمن ألف درهم فسلم ثم تبين أن الثمن مائة
 دينار قيمتها ألف درهم أو أقل أو أكثر فعندنا هو على شفعته إن كانت قيمتها أقل من الألف ولا فتسليمه
 صحيح كذا في المبسوط * وإذا قيل له إن المشتري فلان فسلم الشفعة ثم علم أنه غيره وله الشفعة وإذا قيل
 له إن المشتري زيد فسلم ثم علم أنه عمرو وزيد صح تسليمه لزيد وكان له أن يأخذ نصيب عمرو كذا
 في المجوهرة النيرة * ولو أخبر أن الثمن ألف فسلم فإذا الثمن أقل من ذلك فهو على شفعته ولو كان الثمن
 ألفًا أو أكثر فلا شفعة له كذا في الذخيرة * ولو أخبر أن الثمن شيء مما يكال أو يوزن فسلم الشفعة فإذا
 الثمن نصف آخر مما يكال أو يوزن فهو على شفعته على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما أخبره أو أقل
 أو أكثر من حيث القيمة كذا في المحيط * ولو أخبر أن الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر أنه كان
 مكيلًا أو موزونًا أو أخبر أن الثمن ألف درهم فإذا هو مكيل أو موزون فهو على شفعته على كل حال كذا

في خزانه المفتين * ولو أخبر أن الثمن شيء من ذوات القيم فسلم ثم ظهر أنه شيء آخر من ذوات القيم بأن أخبر أن الثمن دار فاذا الثمن عبد فجواب محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أنه على شفعة من غير فصل قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده هذا الجواب صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما ظهر مثل قيمة ما أخبر به أو أكثر ولو أخبر أن الثمن عبد قيمته ألف أو ما أشبه ذلك من الاشياء التي هي من ذوات القيم ثم ظهر أن الثمن دراهم أو دنانير فجواب محمد رحمه الله تعالى أنه على شفعة من غير فصل وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا كان ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر به أما اذا كان مثل قيمة ما أخبر به أو أكثر فلا شفعة له ومنهم من قال هذا الجواب صحيح على الاطلاق بخلاف المسئلة الاولى ولو أخبر أن الثمن عبد قيمته ألف فظهر أن قيمته أقل من ألف فله الشفعة وان ظهر أن قيمته ألف أو أكثر فلا شفعة ولو أخبر أن الثمن ألف فسلم ثم ظهر أن الثمن شيء من ذوات القيم فلا شفعة له الا اذا كان قيمة الثمن أقل من قيمة ألف درهم كذا في المحيط * ولو أخبر بشراء نصف الدار فسلم ثم ظهر أن المشتري اشترى الكل فله الشفعة ولو أخبر بشراء الكل فسلم ثم ظهر أنه اشترى النصف فلا شفعة له قال شيخ الاسلام في شرحه هذا الجواب محمول على ما اذا كان ثمن النصف مثل ثمن الكل بأن أخبر أنه اشترى الكل بألف فسلم ثم ظهر أنه اشترى النصف بألف أما اذا أخبر أنه اشترى الكل بألف ثم ظهر أنه اشترى النصف بخمسمائة يكون على شفعة هكذا في الذخيرة * ولو سلم الشفعة في النصف بطلت في الكل ولو طاب نصف الدار بالشفعة هل يكون ذلك تسليما منه للشفعة في الكل اختلف فيه أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون تسليما كذا في البدائع * وهو الأصح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليما للباقي لا صريحا ولا دلالة كذا في محيط السرخسي * ولو أن الشفيع باع نصف داره أو ثلثها أو أكثر من ذلك بعد أن بقي منها شيء وما باع شائع فله الشفعة بما بقي كذا في السراج الوماج * الشفيع اذا ادعى رقة الدار المشفوعة أنه لا بالشفعة تبطل شفعة وان طلب الشفعة ثم ادعى رقة الدار المشفوعة أنها له لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضي خان * وان صالح من شفعة على عوض بطلت الشفعة ورد العوض لأن حق الشفعة ثبت بخلاف القياس لدفع الضرر فلا يظهر ثبوته في حق الاعتياض ولا يتعلق إسقاطه بالجائز من الشرط فبالعاسد أولى فلو قال الشفيع أسقطت شفعتي فيما اشتريت على أن تسقط شفعتك فيما اشتريت فإنه تسقط شفعتي وان لم يسقط المشتري شفعتي فيما اشترى الشفيع واسقاط الشفعة بالعوض المالي شرط فاسد لأنه غير ملائم لانه اعتياض عن مجرد الحق في المحل وهو حرام ورشوة هكذا في الكافي * وان كان الشفيع شريكا وجارا فباع نصيبه الذي يشفع فيه كان له أن يطالب الشفعة بالجوار كذا في البدائع * سئل أبو بكر عن سلم على المشتري ثم طلب الشفعة قال تبطل شفعة كذا قال ليث بن مشأور قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا تبطل روى عن محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المحاوي للفتاوى * وهو المختار كذا في الخلاصة والمضمرات * ولو كان المشتري واقفا مع الابن فسلم الشفيع على ابن المشتري بطلت شفعة بخلاف ما اذا سلم على المشتري فان سلم على أحدهما بأن قال السلام عليك ولا يدرى على من سلم سئل الشفيع انه سلم على الابن أو على الاب فان قال على الاب لا تبطل شفعة وان قال على الابن تبطل شفعة وان اختلفا فقال المشتري سلمت على ابني وقد بطلت شفعتك وقال الشفيع سلمت عليك فالقول قول الشفيع كذا في الذخيرة * ولو أخبر ببيع الدار فقال الحمد لله فقد ادعت شفعتها أو قال سبحان الله فقد ادعت شفعتها فهو على شفعة في رواية محمد رحمه الله تعالى كذا في البدائع مع البيع فقال الحمد لله قد طلبت شفعتها لا تبطل في المختار كذا في الوجيز

٢ الشفعة في طلبها
ووجدتها

للمكردي * وقال الناطقي على قياس قوله سبحانه الله أو كيف أصبحت أو كيف أصبحت أمسيت إذا قال للمشتري حين ثقبه أطال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفعته كذا في الظهيرية * وكذلك لو قال ٢ (شفعة مراست خواسم وبافتم) فهو على هذا كذا في الذخيرة * لو سأله عن حوائجه أو عرض عليه حاجة ثم طلبها بطلت شفعته وإن سأله عن ثمنها فأخبره به ثم طلبها بطلت شفعته كذا في المفهرات * دار بيعت فقال البائع أو المشتري للشفيع أبرئنا من كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم أنه يجب له قبلاهما شفعة لا شفعة له في القضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى إن كان بحال لو علم بذلك لا يبرئهما كذا في المحيط * ولو أخبر بالبيع وهو في الصلاة ففرض فيها فإن كان في الفرض لا تبطل شفعته وكذا إذا كان في الواجب وإن كان في السنة فكذلك لأن هذه السنن الزائدة في معنى الواجب سواء كانت السنة ركعتين أو أربعاً كالربع قبل الظهر حتى لو أخبر بعد ما صلى ركعتين فوصل بهما الشفع الثاني لم تبطل شفعته لأنهما بمنزلة صلاة واحدة واجبة كذا في البدائع * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وفي واقعات الناطقي إذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها أربعاً واستأفعن محمد رحمه الله تعالى لا تبطل شفعته قال الصدر الشهيد والختار أنه تبطل لأنه غير معذور كذا في الذخيرة والمحيط والمفهرات والكبرى * وفي فتاوى (آمر) أخبر وقت الخطبة فلم يطلب حتى فرغ الإمام من الصلاة إن كان قريباً بحيث يسمع الخطبة لا تبطل والافقيه اختلاف المشايخ ولو أخبر به بعدما كان قد بدأ الأخيرة فلم يطلب حتى قرأ الدعوات إلى قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة ثم سلم بطلت كذا في التتارخانية في الفصل الحادي عشر فيما تبطل شفعته * وفي النوازل إذا أراد أن يفتح الصلاة مع الإمام بجماعة فلم يذهب في طلبها تبطل شفعته كذا في التتارخانية في الفصل الثالث عشر في طلب الشفعة * والله أعلم

﴿الباب العاشر في الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري والبائع والشهادة في الشفعة﴾

الاختلاف الواقع بين الشفيع والمشتري إما أن يرجع إلى الثمن وإما أن يرجع إلى المبيع أما الذي يرجع إلى الثمن فلا يخلو إما أن يقع الاختلاف في جنس الثمن وإما أن يقع في قدره وإما أن يقع في صفته فإن وقع في الجنس بأن قال المشتري اشتريت بمائة دينار وقال الشفيع بألف درهم فالقول قول المشتري لأن المشتري أعرف بجنس الثمن من الشفيع فيرجع في معرفة الجنس إليه كذا في البدائع * وإذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري ولا يتحققان ولو أقاما البيعة فالبيعة بينة الشفيع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى البيعة بينة المشتري * وإذا ادعى المشتري ثمناً وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع وكان ذلك حطاً عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر يتحققان ويتراذان وأيهما نكل ظهر أن الثمن ما يقوله الآخر فأخذها الشفيع بذلك وإن حلفا فبسخ القاضى البيع بينهما وبأخذها الشفيع بقول البائع وإن كان قبض الثمن أخذها بما قال المشتري إن شاء ولم يلتفت إلى قول البائع ولو كان نقد الثمن غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بألف وقبض الثمن يأخذها الشفيع بألف ولو قال قبضت الثمن وهو ألف لم يلتفت إلى قوله كذا في الهداية * ولو اشتري داراً بعرض ولم يتقابض حتى هلك العرض وانتقص البيع فيما بين البائع والمشتري أو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك أو انتقص البيع فيما بين البائع والمشتري وبقي للشفيع حق الشفعة بقيمة العرض ثم اختلف البائع والمشتري في قيمة العرض فالقول قول البائع مع يمينه فإن أقام أحدهما بينة قبلت بيئته وإن أقاما جميعاً البيعة فالبيعة بينة البائع عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو هدم المشتري بناء الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن ثم اختلفا في قيمة البناء وانفقوا على

أن قيمة الساحة ألف أو اختلاف في قيمة البناء والساحة جميعا فإن اختلاف في قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري مع يمينه وإن اختلفا في قيمة البناء والساحة فإن الساحة تقوم الساعة والقول في قيمة البناء قول المشتري فإن قامت لأحدهما بينة قبلت وإن أقاما جميعا البينة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيع على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى البينة بينة المشتري على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن اختلفا في صفقة الثمن بأن قال المشتري اشترت بثلثين مجل وقال الشفيع لابل اشترته بثلثين مؤجل فالقول قول المشتري وأما الذي يرجع إلى المبيع فهو أن يختلف فيما وقع عليه البيع أنه وقع عليه بصفقة واحدة أم بصفتين نحو ما إذا اشترى دارا وقال المشتري اشترت العرصة على حدة بألف وقال الشفيع بل اشتريتها جميعا بألفين فالقول قول الشفيع وأيهما أقام البينة قبلت وإن أقاما جميعا البينة وليوقتا وقتا فالبينة بينة المشتري عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيع هكذا في البدائع * وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من رجل دارا وله شفعان فأتى إليه أحدهما يطلب شفيعه وقال له المشتري اني اشتريتها بألف فصدقه الشفيع في ذلك وأخذها بألف ثم أن الشفيع الثاني جاء فأقام بينة أن المشتري كان اشتراها بخمسمائة فالشفيع الثاني يأخذ من الشفيع الأول نصفها ويدفع إليه مائتي درهم وخمسين ويرجع الشفيع الأول على المشتري بمائتي درهم وخمسين وبقي في يد الشفيع الأول نصف الدار بخمسمائة وفيه أيضا رجل اشترى من رجل دارا وقبضها فجاء الشفيع فطالب الشفعة فقال المشتري اشتريتها بألفين وقال الشفيع لابل اشتريتها بألف ولم يكن للشفيع بينة وحمل المشتري على ما ذكر وأخذ الشفيع بألفي درهم ثم قدم شفيع آخر فأقام بينة على الشفيع الأول أن البائع كان باع هذه الدار من فلان بألف فانه يأخذ نصف الدار بخمسمائة ويرجع الشفيع الأول على المشتري بخمسمائة حصة النصف الذي أخذ الشفيع الثاني ويقال للشفيع الأول ان شئت أعد البينة على المشتري من قبل النصف الذي في يديك والافلاشي لك ومعنى المسئلة أن الشفيع الأول لو قال للمشتري ان الشفيع الثاني أثبت بالبينة أن الشراء كان بألف فيكون بمقابله النصف الذي في يدي خمسمائة على أن أرجع عليك بخمسمائة ليس له ذلك الا اذا أعاد البينة أن الشراء كان بألف لما أشار إليه في الكتاب أن الشفيع الثاني انما يستحق بينته نصف الدار ومعناه أن بينة الشفيع الثاني لما عملت في نصف الدار ثبت الشراء بألف في حق ذلك النصف الذي استحقه الشفيع الثاني لافي حق النصف الذي في يد الشفيع الأول فيحتاج الشفيع الأول إلى إعادة البينة ليثبت الشراء بألف في النصف الذي في يديه فيستحق الرجوع على المشتري بخمسمائة الزائدة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتامية ولو اشترى دارا فجاء الشفيع فأخذها بألف درهم من المشتري بقوله ثم وجد بينة أن المشتري اشتراها بخمسمائة قبلت بينته ولو صدق المشتري أولا فبينته على خلاف ذلك لا تقبل كذا في التتارخانية * اتفق البائع والمشتري أن البيع كان بشرط الخيار للبائع وأنكر الشفيع فالقول قولهما في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأحادي الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا شفعة للشفيع لأن البيع ثبت باقرارهما ونما ثبت على الوجه الذي أقر به وفي الجامع اذا ادعى البائع الخيار وأنكر المشتري والشفيع ذلك فالقول قول المشتري استحسننا لأن الخيار لا يثبت الا بالشرط والبائع يدعي احداث الشرط والمشتري ينكر وكذا لو ادعى المشتري الخيار فأنكر البائع والشفيع ذلك فالقول قول البائع ويأخذها الشفيع كذا في المحيط * رجلان تبايعا فطالب الشفيع الشفعة بحضرتهم فقال البائع كان البيع بيننا بيع معاولة وصدقه

المشتري على ذلك لا يصدقان على الشفيع بل القول لمن ادعى جوازه الا اذا كان الحال يدل عليه بأن كان المبيع كثيرا القيمة وقد بيع بثمن قليل لا يباع به مثله فحينئذ يكون القول لهما ولا شفعة للشفيع كذا في خزائن المفتين * في المتفق باع دارا من رجل ثم ان المشتري والبائع تصادقا أن البيع كان فاسدا وقال الشفيع كان حائزا لقول قول الشفيع ولا اصدقهما على فساد البيع في حق الشفيع بشئ ولو ادعاه أحدهما وأنكر الآخر أجعل القول فيه قول الذي يدعي الصحة فادعما أن البيع كان فاسدا بشئ أجعل القول فيه قول من يدعي الفساد فاني اصدقهما ولا أجعل للشفيع شفعة يريد بهذا أن البائع مع المشتري اذا اتفقا على فساد البيع بسبب لو اختلف البائع والمشتري فيما بينهما في فساد العقد بذلك السبب لا يصدق فاقول قول من يدعي الجواز فخوان يدعي أحدهما أجلا فاسدا أو خيارا فاسدا فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب لا يصدقان في حق الشفيع واذا اتفقا على فساد البيع بسبب لو اختلفا فيما بينهما في فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعي الفساد فاذا اتفقا على الفساد بذلك السبب يصدقان في حق الشفيع وبين ذلك في المتفق فقال لو قال المشتري للبائع بعثنيها بألف درهم ورطل من خمر فقال البائع صدقت لم اصدقهما على الشفيع ولو قال بعثنيها بخمر وصدقه البائع فلا شفعة للشفيع هذا هو لفظ المتفق وجعل القدر في كتابه المذكور في المتفق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين عنه قال القدر في كان أبا يوسف رحمه الله تعالى على هذه الرواية يعتبر هذا الاختلاف بالاختلاف بين المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدان فيما بينهما فقال المشتري بعثنيها بألف درهم ورطل من خمر وقال البائع لا بل بعثها بألف درهم فالقول قول البائع ولو قال المشتري بعثنيها بخمر أو نخلير وقال البائع بعثها بألف درهم فالقول قول المشتري لان البيع بخمر لا جوازه بحال وانما يجعل القول قول من يدعي الجواز في عقده جوازه بحال بخلاف البيع بأجل فاسدا أو بألف ورطل من خمر فاما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى اذا اتفقا على الفساد وكذبهما الشفيع فلا شفعة للشفيع على كل حال كما لو اتفقا على البيع بشرط الخيار للبائع وكذبهما فيه الشفيع كذا في الذخيرة * اشترى عشرة الضبعة بثمن كثير ثم بقيتها بثمن قليل فله الشفعة في العشرة الباقي فلو أراد أن يحلفه بالله ما أردت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك لانه لو أقربه لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول تلجئة فله ذلك لانه معني لو أقربه يلزمه وهو خصم وهو تأويل ما ذكر في الكتاب انه اذا أراد الاستحلاف أنه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك أي اذا ادعى أن البيع الاول كان تلجئة كذا في القنية * في الاجناس اذا قال المشتري اشتريت هذه الدار لابني الصغير وأنكر شفعة الشفيع فلا يمين على المشتري ان كان الشفيع أقر أن له ابنا صغيرا وان أنكر أن له ابنا يحلف الشفيع بالله ما تعلم أن له ابنا صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدار اليه دفع عن نفسه المحسومة وقبل تسليم الدار هو خصم للشفيع كذا في الذخيرة * واذا اشترى من امرأة فأراد أن يشهد عليها فلم يجد من يعرفها الا من له الشفعة فان شهادتهم لا تجوز عليها ان أنكرت ذلك كذا في المحيط * واذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة والدار في يد البائع ان كان البائع يدعي تسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل شهادتهما لانهما بهذه الشهادة لا يجران الى أيهما مغنما ولا يدفعان عنه مغرما واذا شهد البائعان على الشفيع بتسليم الشفعة لا تقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري لانهما كانا خصمين في هذه الدار قبل التسليم الى المشتري ومن كان خصما في شئ لا تقبل شهادته فيه وان لم يبق خصما أما أباهما كانا خصمين في هذه الدار هذا اذا شهد ابنا البائع على الشفيع بتسليم الشفعة فاما اذا شهدا على المشتري بتسليم الدار الى

الشفيع فانه لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد الاب أو في يد المشتري وسواء ادعى الاب أو لم يدع
 كذا في المحيط * وان كانت الدار لثلاثة نفر فشهد اثنان منهم أنهم جميعا باعوها من فلان وادعى ذلك
 فلان ومحمد الشريك لم تجز شهادتهما على الشريك والشفيع أن يأخذ ثلثي الدار بالشفعة وان أنكر
 المشتري الشرافة فقر به الشركاء جميعا فشهادتهما أيضا باطلة والشفيع أن يأخذ الدار كلها بالشفعة كذا
 في المبسوط * واذا وكل الرجل رجلا بشراء دار أو بيعها فاشترى أربعاً وشهد ابن الموكل على الشفيع
 بتسليم الشفعة فان كان التوكيل بالشراء لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد
 الوكيل أو في يد الموكل وان كان التوكيل بالبيع فان كانت الدار في يد الموكل أو في يد الوكيل لا تقبل
 شهادتهما لانهما يشهدان على أبيهما بقرار الملك لا بينهما وان كانت الدار في يد المشتري تقبل
 شهادتهما كذا في المحيط * واذا شهد البائع على المشتري أن الشفيع قد طلب الشفعة حين علم
 بالشراء والشفيع مقرانه منذ أيام وقال المشتري ما طلب الشفعة فشهادة البائع باطلة وكذلك
 شهادة أولادهما كما لو شهدا على المشتري بتسليم الدار إلى الشفيع وان قال الشفيع لم أعلم بالشراء
 إلا الساعة فالقول قوله مع يمينه فان شهد البائعان أنه علم منذ أيام فشهادتهما باطلة ان كانت الدار
 في أيديهما أو في يد المشتري كذا في المبسوط * قامت بينة أن الشفيع سلم الشفعة وقامت بينة أن
 البائع والمشتري سلم الدار قضى بهما للذي في يده كذا في محيط السرخسي * واذا كف رجل رجلاً
 بالدرك للمشتري ثم شهدا عليه بتسليم الدار إلى الشفيع بالشفعة فشهادتهما باطلة وكذلك ان شهدا
 أن الشفيع سلم الشفعة فهما بمنزلة البائعين في ذلك لا تقبل شهادتهما كذا في المبسوط * اذا قر
 المشتري انه اشترى هذه الدار بألف درهم وأخذها الشفيع بذلك ثم ادعى البائع أن الثمن ألفان
 وأقام على ذلك بينة قبلت بينته وكان للمشتري أن يرجع على الشفيع بألف آخر وان أقر أن الثمن ألفان
 لم يرجع على الشفيع بألف آخر وكذلك اذا ادعى البائع أنه باعها من هذا المشتري بمعرض بعينه
 وأقام على ذلك بينة فالقاضي يسمع بينته ويقضي له بذلك على المشتري وسلم الدار للشفيع بقيمة
 ذلك العرض فان كان ما أخذ المشتري وذلك ألف أقل من قيمة العرض رجح على الشفيع بما زاد على
 الألف إلى تمام قيمة العرض وان كان أكثر من قيمة العرض رجح الشفيع عليه بما زاد على قيمة
 العرض إلى تمام الألف واذا تزوج امرأة على دار على أن ترد على الزوج الفاضل وجبت الشفعة في حصة
 الألف عند أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى فان اختلفا في مهرها وقت العقد فقال الزوج كان
 مهرها ألفاً والشفيع نصف الدار وقال الشفيع كان مهرها ألفاً وخمسمائة ولي ثلث الدار فالقول قول
 الزوج مع يمينه وان أقام البينة فالبينة للمشتري عندهما كما لو اختلفا في مقدار قيمة البناء المالك
 واذا ادعى على رجل حقاً في أرض أو دار فصالحه على دار فالشفيع فيها الشفعة بقيمة ذلك الحق الذي
 ادعى فان اختلفا في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعي وهو المأخوذ منه الدار أو أقام البينة على قيمته
 ذكرهنا أن البينة بينة الشفيع عند أبي حنيفة رجح الله تعالى هكذا في المحيط * واذا اشترى الرجل
 داراً بألف درهم ثم اختلف الشفيع والمشتري فقال المشتري أحدثت فيها هذا البناء وكذبه الشفيع
 فالقول قول المشتري وان أقام البينة فالبينة بينة الشفيع وعلى هذا اختلفا فهما في شجر الأرض ولكن
 انما يقبل قول المشتري اذا كان محتملاً حتى اذا قال أحدثت فيها هذه الاشجار أمس لم يصدق على ذلك
 وكذلك فيما أشبهه من البناء وغيره وان قال اشتريتها منذ عشرين سنين وأحدثت فيها هذا فالقول قوله
 كذا في المبسوط * ولو قال المشتري باعني الأرض ثم وهب لي البناء أو قال وهب لي البناء ثم باعني الأرض
 وقال الشفيع بل اشتريتها ما فالقول للمشتري ويأخذ المبيع بالبناء ان شاء كذا في محيط

السرخسي * وان قال البائع لم أهب لثالب بناء فالقول قوله مع يمينه وبأخذ بناءه وان قال قد وهبته لك كانت الهبة جائزة كذا في المبسوط * ولو قال المشتري وهب لي هذا البيت مع طريقه من هذه الدار ثم اشترى بقبته أو قال الشفيع لابل اشترى الكل فالشفيع الشفعة فيما أقر أنه اشترى ولا شفعة فيما ادعى من الهبة وأيهما أقام البيينة قبلت بيئته وان أقام جميعا البيينة فالبيينة بينة المشتري عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنها تثبت زيادة الهبة وينبغي أن تكون البيينة بينة الشفيع عند محمد رحمه الله تعالى لأنها تثبت زيادة الاستحقاق كذا في البدائع * وان أقر بهبة البيت للمشتري وادعى المشتري أن الهبة كانت قبل الشراء فلا شفعة للجار لأنه شريك في الحقوق وقت شراء الباقي والجار يقول لابل كان الشراء قبل الهبة ولي الشفعة فيما اشترى فالقول قول الشفيع واذا قامت البيينة على الهبة قبل الشراء فإن صاحبها أدلى بالشفعة من الجار كذا في المحيط * فان جحد البائع هبة البيت كان القول قوله مع يمينه وان صدق البائع المشتري فيما قال كان البيت للموهوب له ولا يصدقان على ابطال الشفعة في الدار إلا أن تقوم البيينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير المشتري شريكا في الدار فيتقدم على الجار كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى دارين ولهما شفيع ملاصق فقال المشتري اشترى واحدة بعد واحدة فأنا شريك في الثانية وقال الشفيع لابل اشترىتهما صفقة واحدة فلي الشفعة فيهما جميعا فالقول قول الشفيع لان المشتري أقر بشراؤه ما رد ذلك سبب لثبوت الحق ثم يدعى حقا لنفسه بدعوى تقريرق الصفقة فلا يقبل قوله إلا بيينة وكذلك اذا قال اشترى نصفان ثم نصفان وقال الشفيع اشترى الكل صفقة واحدة فالقول للشفيع ولو قال المشتري اشترى ربعان ثم ثلاثة أرباع فلك الربع وقال الشفيع بل اشترى ثلاثة أرباع ثم ربعا فالقول للشفيع لان المشتري أقر بشراء ثلاثة أرباع وهو سبب لثبوت حق الشفيع ثم ادعى ما يسقطه وهو تقدم الربع في البيع فلا يصدق ولو قال المشتري اشترى صفقة واحدة وقال الشفيع اشترى نصفان فأنا أخذ الصفقة قاله للمشتري وبأخذ الشفيع الكل أو يدع كذا في محيط السرخسي * رجل أقام البيينة انه اشترى هذه الدار من فلان بألف درهم وأقام آخر البيينة انه اشترى منه هذا البيت بطريقة بمائة درهم منذ شهر قضيت بالبيت لصاحب الشهر ثم له الشفعة فيما بقي من الدار ولم يوقت شهود صاحب البيت قضيت بالبيت بينهما نصفين وقضيت ببقية الدار للذي أقام البيينة على انه اشترى كلها ولا شفعة لواحد منهما على صاحبه لانه لم يثبت سبق شراء أحدهما ولو كانت الداران متلازمتين فأقام رجل بيينة انه اشترى أحدهما منذ شهر بألف درهم وأقام آخر بيينة انه اشترى الاخرى منذ شهرين قضيت له بشراء هذه الدار منذ شهرين كما وقت شهوده وجعلت له الشفعة في الدار الاخرى ولو لم يوقتما قضيت لكل واحد منهما بداره ولم اقض بالشفعة له وكذلك لو كان أحدهما قبض الدار ولم يقبض الاخر ولو وقت أحدهما ولم يوقت الاخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا في المبسوط رجل اشترى دارا فادعى الشفيع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذبه المشتري كان القول قول المشتري والبيينة بينة الشفيع كذا في فتاوى قاضي خان والله أعلم

(الباب الحادي عشر في التوكيل بالشفعة وتسليم الوكيل الشفعة وما يتصل به) *

واذا أقر المشتري بشراء الدار وهي في يده وجبت فيها الشفعة وخصمه الوكيل ولا تقبل من المشتري بيينة انه اشترىها من صاحبها اذا كان صاحبها غائبا حتى لو حضر صاحبها بعد أقامه المشتري البيينة على الشراء منه وصدقه فيما أقر له من الملك وكذبه فيما ادعى من الشراء يسترد الدار من يد الشفيع ويسلم الى البائع لانهم اتفقوا على أن أصل الملك كان له ولم يثبت النقل من المشتري ولكن يحلف

صاحبها بالله ما يعتزم من هذا المشتري فاذا حلف حيث تترد الدار عليه فان قامت بيعة بمحض صاحبها
 اليه باعها من المشتري ثبت الشراء وتسلم الدار للشفيع وتقبل هذه البيعة من المشتري ومن الشفيع
 وان اقر البائع بالبيع وانكر المشتري والدار في يد البائع قضى بالشفعة كذا في المحيط * واذا اقر
 المشتري بالشراء وقال ليس لفلان فيها شفعة سألت الوكيل البيعة على الحق الذي وجبت له به الشفعة
 من شركة أو جوار فاذا اقامها قضيت له بالشفعة وذلك بان يقيم البيعة على ان الدار التي الى جنب المبيعة
 ملك لموكله فلان فاذا اقام البيعة ار الدار التي الى جنب الدار المبيعة في يد موكله لم اقبل ذلك منه قال
 ولا اقبل من ذلك شهادة ابني الموكل وأبويه وزوجته ولا شهادة اولي اذا كان الوكيل أو الموكل عبد الله
 أو مكاتباً كذا في المبسوط * واذا اراد اثبات الشفعة بالشركة فاقام بيعة أن لموكله فلان نصيباً من هذه
 الدار المبيعة ولم يبينوا مقدارها لا يقبل ذلك منه ولا يقضى له بالشفعة كذا في الذخيرة * واذا وكل رجل
 رجلاً بأخذ دار له بالشفعة ولم يعلم الثمن صح التوكيل واذا أخذها الوكيل بمسا اشتراها المشتري لم
 الموكل وان كان ذلك ثمناً كثيراً بحيث لا يتغابن الناس فيه سواء أخذها بقضاء أو بغير قضاء كذا
 في المحيط * واذا وكل رجل الشفيع أن يأخذ الدار له بالشفعة فأظهر الشفيع ذلك فليس له أن يأخذها
 لان طلبه لغيره تسليم منه للشفعة فأنما يطلب البيع من الموكل ولو طلب البيع لنفسه كان به مسلماً
 لشفعته فاذا طلبها لغيره أولى ولما كان اظهره ذلك بمنزلة التسليم للشفعة استوى فيه أن يكون المشتري
 حاضراً أو غير حاضر فان أسرد ذلك حتى أخذها ثم علم بذلك فان كان المشتري سلمها اليه بغير حكم فهو جائز
 وهي للآخر لانه ظهر أنه كان مسلماً لشفعته ولكن تسليم المشتري اليه سمحاً بغير قضاء بمنزلة البيع
 المبتدأ فكانه اشتراه للآخر بعد ما سلم الشفعة وان كان القاضي قضى بها فانها ترد على المشتري الاول
 لانه لما ظهر أنه كان مسلماً لشفعته تبين أن القاضي قضى على المشتري الاول بغير سبب فيكون قضاؤه
 باطلاً فترد الدار عليه كذا في المبسوط * ولا يصح توكيل الشفيع المشتري بأخذ الشفعة سواء كانت
 الدار في يده أم في يد البائع كذا في المحيط * ولو وكل البائع بالأخذ بالشفعة جاز ذلك في القياس
 وفي الاستحسان لا يجوز ذلك اذا قال قد وكلتك بطلب الشفعة بكذا درهماً وأخذها فان كان الشراء وقع
 بذلك أو باقل فهو وكيل وان كان باكثر فليس بوكيل وكذلك لو قال وكلتك بطلبها ان كان فلان اشتراها
 فاذا قد اشتراها غيره لا يكون وكيلاً واذا وكل رجلين بالشفعة فلا حرج لهما أن يتخاصم الاخر ولا يأخذ
 أحدهما بدون الآخر واداسلم أحدهما الشفعة عند القاضي جاز على الموكل كذا في المبسوط * واذا
 وكل وكيلاً بأخذ الشفعة فليس للوكيل أن يوكل غيره الا أن يكون الاًمر أجاز ما صنع فان أجاز ما صنع
 ووكل الوكيل وكيلاً وأجاز ما صنع لم يكن لهذا الوكيل الثاني أن يوكل غيره الوكيل بالشفعة اذا سلم
 الشفعة ذكر في شفعة الاصل انه ان سلم في مجلس القضاة صح وان سلم في غير مجلس القاضي لا يصح
 عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول ثم رجع أبو يوسف
 رحمه الله تعالى عن هذا وقال يصح تسليمه في مجلس القاضي وفي غير مجلس القاضي فعلى رواية كتاب
 الشفعة جوز تسليمه في مجلس القاضي ولم يحك فيه خلافاً وذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير
 أن تسليمه في غير مجلس القاضي صحيح عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافاً لمحمد رحمه
 الله تعالى وتبين بما ذكر في كتاب الوكالة والمأذون الكبير أن ما ذكر في الشفعة قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * واذا كان للدار شفيعان فوكلا رجلاً واحداً يأخذ
 لهما فسلم الشفعة لأحدهما عند القاضي وأخذها كلها للآخر فهو جائز وان قال عند القاضي قد سلمت
 شفعة أحدهما ولم يبين أيهما هو وقال انما طلبت شفعة الاخر لم يكن له ذلك حتى يبين لأيهما سلم نصيبه

ولا ينهأ يأخذ كذا في المبسوط * الوكيل بالشفعة إذا طلب الشفعة وأدعى المشتري التسليم أن ادعى التسليم على الموكل ويطلب من الوكيل بالله ما تعلم أن الموكل قد سلم الشفعة أو يطلب من الموكل بالله ما سلمني الشفعة فإن طلب من الوكيل فالقاضي لا يحلفه وإن طلب من الموكل فالقاضي يقول له سلم الدار إلى الوكيل ليأخذها الموكل بالشفعة وانطلق وأطلب من الموكل وإن ادعى التسليم على الوكيل ويطلب منه فالقاضي لا يحلفه عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رجه الله تعالى وكذلك إذا شهد شاهدان على الوكيل أنه سلم الشفعة عند غير القاضي فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رجه الله تعالى وكذلك إذا شهد شاهدان عليه أنه قد سلم عند القاضي ثم عزل قبل أن يقضى عليه لم يجز عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ولو أقر الوكيل عند القاضي أنه قد سلم الشفعة عند غير قاض أو عند قاض آخر فإقراره صحيح ويكون هذا بمنزلة إنشاء التسليم عندهما القاضي كذا في المحيط * وإذا شهدنا الوكيل أو ابننا الموكل أن الوكيل قد سلم الشفعة عند غير قاض أجرت شهادتهم ولا تجوز شهادة ابني الموكل على الوكيل ولا شهادة ابني الوكيل كذا في المبسوط * ولو وكل رجلاً يبيع داره فباعها بألف ثم حط عن المشتري مائة درهم وضمن ذلك للآخر ليس للشفيع أن يأخذها بالشفعة إلا بألف كذا في محيط السرخسي * الوكيل بشراء الدار إذا اشترى وقبض فجاء الشفيع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار إلى الموكل صح وإن كان بعد تسليم الوكيل إلى الموكل لا يصح وتبطل شفيعته وهو المختار كذا في خزانة المفتين والفتاوى الكبرى * وهكذا في المتون * إذا كان البائع وكيل الغائب فالشفيع أن يأخذها منه إذا كانت في يده لأنه عاقد وكذا إذا كان البائع وصياً لميت فيها يجوز بيعه كذا في السراج الوهاج * ولو قال المشتري قبل أن يخاصمه الشفيع اشتريت لفلان وسلم إليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري ولو أقر بذلك بعد ما خصمه الشفيع لم تسقط الخصومة عنه ولو أقام بينة أنه قال قبل شرائه أنه وكيل فلان لم تقبل بينته وروى عن محمد رجه الله تعالى أنه تقبل بينته لدفع الخصومة حتى يحضر المقر له كذا في محيط السرخسي * ولو وكله بطلب شفعة في دار ليس له أن يخاصم في غيرها لأن الوكيل مقيد بالتقيد وقد قيد الوكيل بالدار التي عينها ولو وكله بالخصومة في كل شفعة تكون له كان جائزاً وله أن يخاصم في كل شفعة تحدث له كما يخاصم في كل شفعة واجبة له ولا يخاصم بدين ولا حق سوى الشفعة لتقيد الوكيل بالحق الذي يطلب به الشفعة إذا وكل رجلاً بطلب شفعة له فأخذها ثم جاء مدعى يدعي في الدار شيئاً فالوكيل ليس يخاصم له ولو وجد في الدار عيباً كان له أن يردّها به ولا ينظر في ذلك إلى غيبة الذي وكله كذا في المبسوط * ولو وكل رجلاً بطلب كل حق له وبأخصومة والقبض ليس له أن يطلب شفيعته وله أن يقبض شفعة قد قضى بها للموكل كذا في محيط السرخسي * وإذا وكله بطلب شفعة له فجاء الوكيل وقد غرق بنا الدار أو احترق نخيل الأرض فأخذ بجميع الثمن فلم يرض الموكل فهو جائز على الموكل لا يستطيع رده كذا في المبسوط * ولو طلب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة أن يكف عنه مدة على أنه على خصومته وشفيعته جاز كذا في محيط السرخسي وإن مات الوكيل قبل الأجل ولم يعلم صاحبه بموته فهو على شفيعته فإذا مضى الأجل وعلم بموته فلم يطلب أولم يبعث وكيل آخر يطلب له فلا شفعة له كما كان المحكم في الابتداء قبل أن يبعث هذا الوكيل ومقدار المدة في ذلك مقدار المسير من حيث هو على سير الناس كذا في المبسوط * والله أعلم

❦ (الباب الثاني عشر في شفعة الصبي) ❦

الصغير كالكبير في استحقاق الشفعة كذا في المبسوط * قال والحمل في استحقاق الشفعة والكبير سواء فان وضعت لاقبل من ستة أشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة وان جاءت به لستة أشهر فصاعداً منذ وقع الشراء فانه لا شفعة له لان لم يثبت وجوده وقت البيع لا حقيقة ولا حكماً الا ان يكون أبوه مات قبل البيع وورث الحمل منه حينئذ يستحق الشفعة وان جاءت بالولد لستة أشهر فصاعداً لان وجوده وقت البيع ثابت حكماً ما ورث من أبيه ثم اذا اوجبنا الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب والاخذ من قام مقامه شرعاً في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصى أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصى الجد ثم الوصي الذي نصبه القاضي فان لم يكن أحدهم هؤلاء فهو على شفعة اذا أدرك فاذا أدرك فقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختر رد النكاح أو طلب الشفعة فأيهما كان أولاً يجوز ويطلب الثاني والحكمة في ذلك أن يقول طلبتهما أي الشفعة والخيار واذا كان له أحدهم هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطالب الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى واذا سلم الاب والوصي ومن هو بينهما ما شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى لو بلغ الصبي لا يكون له ان يأخذها بالشفعة سواء كان التسليم في مجلس القاضي أو في غير مجلس القاضي هكذا في المحيط * ولو كان المشتري اشترى الدار بأكثر من قيمتها بما لا يتغابن الناس في مثله والصبي شفيعها فسلم الاب ذلك من أصحابنا من يقول يصح التسليم هنا عند محمد رحمه الله تعالى أيضاً والاصح انه لا يصح التسليم عندهم جميعاً لانه لا يملك الا حصة كثره الثمن وسكوته عن الطاب وتسليمه انما يصح اذا كان مال الكالا خذ فيبقى الصبي على حقه اذا بلغ كذا في المبسوط * واذا سلم الاب شفعة الصغير والشراء بأقل من قيمته بكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز عن محمد رحمه الله تعالى انه لا يجوز ولا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اشترى دار لابنه الصغير والاب شفيعها كان للاب ان يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مال ابنه لنفسه ثم كيف يأخذ يقول اشتريت واخذت بالشفعة ولو كان مكان الاب وصيه ان كان في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة للصغير بأن وقع الشراء بغبن يسير بأن كان قيمة الدار مائة عشرة وقد اشترى الوصي بأحد عشر فان الغبن اليسير يتحمل من الوصي في تصرفه مع الاجاب ويأخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك الغبن فاذا كانت الحالة هذه كان اخذ الوصي بالشفعة منتفعاً به في حق الصغير وكان للوصي ان يأخذ بالشفعة على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كما في شراء الوصي شيئاً من مال الصغير لنفسه وان لم يكن في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعة في حق الصغير بأن وقع شراء الدار للصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي ان يشتري شيئاً من مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومتى كان للوصي ولاية الاخذ يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب قيمان الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن اليه ثم القيم يسلم الثمن الى الوصي هكذا في المحيط * اشترى الاب دار وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير فليس للذي بلغ ان يأخذها بالشفعة لان الاب كان متمكناً من اخذها بالشفعة لان الشراء لا ينافي الاخذ بالشفعة فسكوته يكون مبطلاً للشفعة ولو باع الاب داراً لنفسه وابنه الصغير شفيعها فلم يطلب الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير حتى لو بلغ الصغير كان له ان يأخذها لان الاب هنا لا يتمكن من الاخذ بالشفعة لكونه بائعاً وسكوت من لا يملك الاخذ لا يكون مبطلاً واما الوصي اذا اشترى دار لنفسه أو باع داراً له والصبي شفيعها فلم يطلب الوصي شفعة فاليتيم على شفعة اذا بلغ كذا في الذخيرة * وهكذا في محيط السرحسي * ويجب ان يكون الجواب

في شراء الاب دار لنفسه وابنه الصغير شفعها على التفصيل وان لم يكن للصبي في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب الدار بمثل القيمة او بأكثر من القيمة مقدار ما يتغابن الناس في مثله لا تكون للصغير الشفعة اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب بأكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه كان له الشفعة اذا بلغ لان الاب لا يملك التصرف في مال الصغير مع نفسه على وجه الضرر فلم يكن الاب متمكنا في الاخذ في هذه الصورة فلا يكون سكوته مبطلا للشفعة كذا في المحيط * اذا قال الاب أو الوصي اشترت هذه الدار بألف درهم للصغير فقال له الشفيع اتق الله فانك اشتريتها بخمسمائة فصدقه لا يصدق ويأخذ الدار بألف درهم حتى يقيم البينة على المشتري بخمسمائة كذا في التتارخانية * الاب اذا اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفيع في الثمن فالقول قول الاب لانه ينكر حق التملك للشفيع بما يدعيه ولا يمين عليه لان النكول لا يفيد كذا في محيط السرخسي * والله أعلم

❦ (الباب الثالث عشر في حكم الشفعة اذا وقع الشراء بالعروض) ❦

من اشترى لا يخلو اما ان يكون بماله مثل كالمكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة واما ان يكون بمالا مثل له كالمذروعات المتفاوتة كالثوب والعبد ونحو ذلك فان كان بماله مثل فالشفيع يأخذ بماله وان كان بمالا مثل له يأخذ بقيمة عند عامة العلماء ولو تباعد ارباب دار فلشفيع كل واحدة من الدارين ان يأخذ بقيمة لان الدار ليست من ذوات الامثال فلا يمكن الاخذ بمثلها وعلى هذا يخرج ما لو اشترى دارا بعرض ولم يتقباضا حتى هلك العرض بطل البيع فيما بين البائع والمشتري وللشفيع الشفعة وكذا لو كان المشتري قبض الدار ولم يسلم العرض حتى هلك ثم الشفيع انما يأخذ بما وجب بالعقد لا بما أعطى بدلا من الواجب حتى لو اشترى الدار بالدرهم أو الدنانير ثم دفع مكانه عرضا فالشفيع يأخذ بالدرهم لا بالعرض كذا في البدائع * واذا اشترى دارا بعبد بعينه فالشفيع ان يأخذها بالشفعة بقيمة العبد عندما فان مات العبد قبل ان يقبضه البائع انتقض الشراء وللشفيع ان يأخذها بقيمة العبد عندما وكذلك ان ابطال البائع البيع بعيب وجده بالعبد وان لم يكن شيء من ذلك وأخذ الشفيع الدار من البائع أخذها بقيمة والعبد لصاحبه لا سبيل للبائع عليه وان أخذها من المشتري بقيمة العبد بقضاء أو بغير قضاء ثم مات العبد قبل القبض أو دخله عيب فإن القيمة للبائع كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا اشترى الرجل دارا بعبد بعينه وأخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي ثم استحق العبد بطلت الشفعة وأخذ الدار من الشفيع وهذا اذا أخذ الشفيع الدار بقيمة العبد بقضاء القاضي وان كان المشتري قد سلم الدار الى الشفيع بقيمة العبد بغير قضاء ان كان قد سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوما من كل وجه ثم استحق العبد ليس للمشتري على الدار سبيل ويجعل ذلك بيعا مبتدأ ويكون للبائع على المشتري قيمة الدار وان لم يكن سمى للشفيع قيمة العبد كذا وكذا ولكن قال سلمت الدار لك بقيمة العبد كان للمشتري أن يسترد الدار من الشفيع كذا في المحيط * وان اشترى دارا بعبد ثم وجد بالعبد عيبا فرده أخذها الشفيع بقيمة العبد صحيحا لان العبد دخل في العقد بصفة السلامة وانما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صار مستحقا بالعقد ولو اشترى عبدا بدار فهذا شراء الدار بالعبد سواء كذا في المبسوط * واذا اشترى دارا بعبد غيره وأجاز صاحب العبد الشراء فالشفيع الشفعة واذا وقع الشراء بمكيل أو موزون بعينه واستحق المكيل أو الموزون فقد بطلت الشفعة لان المكيل أو الموزون اذا كان بعينه فهو والعبد سواء وان كان المكيل

أو الموزون في الذمة فأوفاه ذلك ثم استحق ذلك فشفعة الشفيع على حاله لأن المكيل أو الموزون إذا كان في الذمة فهو والدراهم سواء وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى من آخر دارا بالكوفة بكر حنطة بعينه أو بغير عينه وتقباضا ثم خاصمه الشفيع في الدار بمرور ففرض له عليه بالشفعة والدار بالكوفة أو بمرور قال إن شاء المشتري أخذ الشفيع حتى يأخذ منه حنطة مثلها بالكوفة وسلم له الدار بمرور وإن شاء سلم له الدار وأخذ منه بمرور قيمة الحنطة بالكوفة وسلم وقال في موضع آخر من المنتقى إن كان قيمة الكرفي الموضعين سواء أعطاه الكرفي حيث قضى له بالشفعة فإن كانت القيمة متفاضلة نظرت في ذلك أن كان الكرفي الموضع الذي يريد الشفيع أن يعطى أعلى فذلك إلى الشفيع يعطيه ذلك حيث شاء وإن كان أرخص فرضى به المشتري فذلك إليه وإن تساوى أعطى المشتري قيمة ذلك في الموضع الذي فيه ما يساوى في موضع الشراء كذا في المحيط * ولو اشترى دارا بكر من رطب فجاء الشفيع بعدما تقطع الرطب من أيدي الناس فإنه يأخذ الدار بقيمة الرطب هكذا في الكافي والله أعلم

﴿الباب الرابع عشر في الشفعة في فسخ البيع والاقالة وما يتصل بذلك﴾

مشتري الدار إذا وجد بالدار عيبا بعد ما قبضها وردها بالعيب وكان ذلك بعدما سلم الشفيع الشفعة فللمشفيع أن يأخذها بالشفعة أن كان الرد بالعيب بغير قضاء قاض ولو كان الرد بقضاء قاض فليس للشفيع أن يأخذها وإن كان الرد بالعيب قبل قبض الدار فإن كان بقضاء فلا شفعة للشفيع وإن كان بغير قضاء فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا للشفيع الشفعة وبعضهم قالوا لا شفعة للشفيع وإن كان المشتري رد الدار بخيار رؤية أو بخيار شرط لا يتجدد للشفيع حق الشفعة حصل الرد قبل القبض أو بعد القبض بتراضيهما أو بغير تراضيهما كذا في المحيط * إذا سلم الشفيع الشفعة ثم إن المشتري رد الدار على البائع إن كان الرد بسبب هو فسخ جديد من كل وجه نحو الرد بخيار الرؤية وبخيار الشرط وبالعيب قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء وبعد القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة وإن كان الرد بسبب هو بيع جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء وبالرد بحكم الاقالة يتجدد للشفيع حق الشفعة وأما إذا لم يسلم الشفيع الشفعة حتى فسخ البائع والمشتري العقد بينهما لا يبطل حق الشفعة سواء كان الفسخ بسبب هو فسخ من كل وجه أو بسبب هو فسخ من وجه بيع جديد من وجه كذا في الذخيرة * وإذا اشترى الرجل دارا أو أرضا وسلم الشفيع الشفعة ثم إن البائع والمشتري تصادقا أن البيع كان تلجئة ورد المشتري الدار على البائع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة لأن بعد تسليم الشفعة لم يبق للشفيع حق أصلا فإقرارهما لا يتضمن بطلان حقه فتثبت التلجئة بإقرارهما فكان الرد بسبب التلجئة فلا يتجدد به حق الشفيع وفي المنتقى رجل اشترى دارا وقبضها وسلم الشفيع الشفعة ثم إن المشتري قال إنما كنت اشتريتها للفلاں وقال الشفيع لا بل اشتريتها لنفسك وهذا منك بيع مستقبل وأنا آخذها بالشفعة بهذا البيع فالقول قول الشفيع فإن كان فلان غائبا لم يكن للشفيع أن يأخذ الدار حتى يقدم الغائب وإن قال المشتري أنا أقيم البيعة أر فلانا كان أمري بذلك وإني اشتريتها له لم تقبل بيئته على ذلك حتى يحضر فلان كذا في المحيط * ولو سلم الشفيع الشفعة ثم جعل المشتري للبائع خيار يوم جاز فإن نقض البائع البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفيع حق رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن فيه الشفعة كذا في محيط السرخسي * والله أعلم

﴿الباب الخامس عشر في شفعة أهل الكفر﴾

إذا اشترى نصراني من نصراني دارا بمئة أودم فلا شفعة للشفيع اشترى ذمي من ذمي دارا بخمرو وتقاضا
ثم صار الخمر خلا ثم أسلم البائع والمشتري ثم استحق نصف الدار وحضر الشفيع أخذ النصف بنصف قيمة
الخمر ولا يأخذ بنصف الخمر ثم يرجع المشتري على البائع بنصف الخمر إن كان الخمر قائما في يده وإن
كان مستهلكا رجع عليه بمثل نصف الخمر كذا في المحيط * ولو اشترى ذمي من ذمي دارا بخمرا وخنزير
وشفيعها ذمي أو مسلم وبعت الشفعة عند أصحابنا رجهم الله تعالى ثم إذا وجبت الشفعة فإن كان
الشفيع ذميا أخذ الدار بمثل الخمر وبقيمة الخنزير وإن كان مسلما أخذها بقيمة الخمر والخنزير كذا
في البدائع * دار بيعت بخمرو ولها شفيعان مسلم وكافر أخذ الكافر نصفها بنصف الخمر وأخذ المسلم
نصفها بنصف قيمة الخمر وإن كان الثمن خنازير أخذ كل واحد بنصف القيمة كذا في محيط السرخسي *
وإن كان شفيعها مسلما وذميا فأسلم الذمي أخذها بنصف قيمة الخمر كما لو كان مسلما عند العقد ولا تبطل
شفعته كذا في السكافي * وإذا أسلم أحد المتبايعين والخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة أو غير مقبوضة
أنه قبض البيع ولكن لا يبطل حق الشفيع في الشفعة فيأخذها الشفيع بقيمة الخمر إن كان مسلما
أو كان المأخوذ منه مسلما وإن كانا كافرين أخذها بمثل ذلك الخمر وإن كان أسلام أحد المتبايعين بعد
قبض الخمر قبل قبض الدار فالبيع بينهما يبق صحيحا وإذا باع الذمي كنيسة أو بيعة أو بيتا فالبيع
جائز وللشفيع فيها الشفعة كذا في المبسوط * ولو اشترى المرتد دارا ثم قتل لم تبطل شفعة الشفيع
لأن الشفعة متعلقة بخروج المبيع وقد نزع وانفساخ العقد بعده لا يوجب بطلان الشفعة ولو باع
المرتد ثم قتل أو لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي
* وإن أسلم المرتد البائع قبل أن يلحق بدار الحرب جاز بيعه وللشفيع فيها الشفعة ولو كان أسلامه
بعد ما لحق بدار الحرب وقسمه ماله لم يكن للشفيع فيها شفعة وعند أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى
بيعه جائز وللشفيع فيها الشفعة أسلم أو لحق بدار الحرب وإذا اشترى المسلم دارا والمرتد شفيعها وقيل
في ردته أو مات أو لحق بدار الحرب فلا شفعة فيها له ولا لورثته ولو كانت امرأة مرتدة ووجبت لها الشفعة
فلحق بدار الحرب بطلت شفعتها وإن كانت المرتدة بائنة للدار فالشفيع الشفعة وإن كان الشفيع
مرتدا أو مرتدة فسلم الشفعة جاز ولو لم يسلم وطلب أخذ الدار بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك إلا أن يسلم
فإن أبطل القاضي شفعته ثم أسلم فلا شفعة له وإن وقفه القاضي حتى يتظر ثم أسلم فهو على شفعته وهذا
إذا كان طلب الشفعة حين علم بالشراء فإن لم يكن طلب إلى أن أسلم فلا شفعة له أتركه طاب المواتية بعد
علمه بالشراء ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم بيعت الدار قبل قسم ميراثه ثم قسم الميراث كان لورثته الشفعة
وإذا اشترى المرتد دارا من مسلم أو ذمي بخمرو فالبيع باطل ولا شفعة فيها كذا في المبسوط * إذا اشترى
الحربي المستأمن دارا ولحق بدار الحرب فالشفيع على شفعته متى لقيه لأن تخافه بدار الحرب كونه
وهو المشتري لا يبطل شفعة الشفيع كذا في المحيط * وإذا اشترى المسلم في دار الإسلام دارا وشفيعها
حربي مستأمن فلحق بدار الحرب بطلت شفعته علم بالشراء أو لم يعلم وإذا اشترى الحربي المستأمن دارا
وشفيعها حربي مستأمن فلحقا جميعا بدار الحرب فلا شفعة للشفيع فيها لأن لحاق الشفيع بدار الحرب
كونه فيما هو في دار الإسلام والدار المبيعة في دار الإسلام وإن كان المشتري مع الشفيع في دار الحرب
فإن كان الشفيع مسلما أو ذميا فدخل دار الحرب فهو على شفعته إذا علم فإن دخل وهو يعلم فلم يطلب
حتى غاب بطلت شفعته وإذا طلب الشفعة ثم عرض له سفر إلى دار الحرب أو إلى غيرها فهو على شفعته

إذا كان على طلبه وإذا كان الشفيع حرييا مستأما فوكل بطلب الشفعة ولمحق بدار الحرب فلا شفعة له كالمومات بعد التوكيل بطلب الشفعة وإن كان الشفيع مسلما أو ذميا فوكل مستأما من أهل الحرب ثم دخل الوكيل دار الحرب بطلت وكالته والشفيع على شيعته لأن محاق الوكيل بدار الحرب كونه وموت الوكيل يبطل الوكالة ولا يبطل شفعة الموكل فكذلك محاقه كذا في المبسوط * وإذا اشترى المسلم دارا في دار الحرب وشفيعها مسلم ثم أهلك أهل الدار فلا شفعة للشفيع * يجب أن يعلم أن كل حكم لا يقتصر إلى قضاء القاضي فدار الاسلام ودار الحرب في حق ذلك المحكم على السواء وكل حكم يقتصر إلى قضاء القاضي لا يثبت هذا المحكم في حق من كان من المسلمين في دار الحرب مباشرة سبب ذلك المحكم في دار الحرب نظير الأول جواز البيع والشراء وصحة الاستئجار ونفاذ العتق ووجوب الصوم والصلاة فإن هذه الأحكام كلها من أحكام الاسلام وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني الزنى فإن المسلم إذا زنى في دار الحرب ثم صار في دار الاسلام لا يقيم عليه الحد كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب السادس عشر في الشفعة في المرض) *

وإذا اشترى المريض دارا بالثمن درهم وقيمتها ألف درهم وله سوى ذلك ألف درهم ثم مات فالبيع جائز وللشفيع فيها الشفعة لأنه إنما حاباه بقدر الثالث وذلك صحيح منه في حق الأجنبي فيجب للشفيع فيها الشفعة وإن باعها بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف وشفيعها أجنبي فله أن يأخذها بألفين كذا في المبسوط * باع المريض دارا بألف وقيمتها ألفان ولا مال له غيرها يقال للمشتري أن شئت خذها بثلاثي الألفين والافدع وللشفيع أن يأخذها بألف وثلاث ألاف كذا في محيط السرخسي * وإذا باعها بألفين إلى أجل وقيمتها ثلاثة آلاف درهم فالأجل باطل ولكن يتخير المشتري بين أن يفسخ البيع أو يؤدي الألفين حالا ليصل إلى الورثة كمال حقهم وأي ذلك فعل فالشفيع الشفعة يأخذها بالثمن درهم حالا وإن باعها بثلاثة آلاف درهم إلى سنة وقيمتها ألفا درهم ثم مات أجمعوا على أن الأجل فيما زاد على الثالث باطل وإن اختلفوا أنه يعتبر الأجل في الثالث باعتبار الثمن أو باعتبار القيمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى باعتبار الثمن فيجعل ثلثي الثمن وذلك ألفا درهم إن شاء والألف الثالث إلى أجله وقال محمد رحمه الله تعالى باعتبار القيمة فيجعل ثلثي القيمة وذلك ألف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث إن شاء والباقي عليه إلى أحله كذا في المحيط * المريض إذا باع الدار من وارثه بمثل قيمتها وشفيعها أجنبي لا شفعة له لأن بيع المريض من وارثه في مرض الموت عينا من أعيانه فاسد عنده إلا إذا أجازت الورثة وإن كان بمثل القيمة وعنده ما جازت فتجب الشفعة ولو باعها من أجنبي والوارث شفيعها لا شفعة للوارث عنده أيضا لأنه يصير كأبه باعها من وارثه ابتداء وعندهما تجب الشفعة هذا إذا باع بمثل القيمة فأما إذا باع وحابي بأن باع بألفين وقيمتها ثلاثة آلاف فإن باع من الوارث وشفيعها أجنبي فلا شك أنه لا شفعة له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما البيع جائز وإن كان يدفع قدر الحاباة فتجب الشفعة كذا في البدائع والأصح ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط ولو باع من أجنبي فكذلك لا شفعة للوارث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكن الشفيع يأخذها بتلك الصفة بالتحويل إليه أو بصفة مبتدأة مقدرة سواء أجازت الورثة أو لم تجز لأن الإجازة محلها العقد الموقوف والشراء وقع نافذا من المشتري لأن الحاباة قدر الثالث وهي نائدة في الألفين فلغت في حق المشتري فتلقو في حق الشفعة هكذا في البدائع * ولو كان أحد الشفيعين

وارثا أخذها الآخر ولو كان البيع في الصحة فأخذ الوارث بالشفعة ثم حط البائع في مرضه لم تجز
 إلا بإجازة باقي الورثة ولو كان المحط قبل أخذ الوارث فإن أخذ بطل المحط وإن ترك صحيح كذا
 في التتارخانية ناقلا عن الغياثية * مريض باع داره بألفي درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ولا مال له غيرها
 ثم مات وابنه شفيع الدار فلا شفعة للأب فيها لأنه لو باعها من ابنه بهذا الثمن لم يجز ذلك في كتاب
 الوصايا أن على قولهما أنه يأخذها بقيمتها إن شاء والأصح ما ذكره هنا فإنه نص في الجامع على أنه
 قولهم جميعا كذا في المبسوط * ولو كان له مال غيرها فأجازت الورثة فله الشفعة اتفاقا كذا في شرح
 مجمع البحرين * وإذا باع المريض دارا وحيا فيها ثم برأس مرضه والشفيع وارثه فإن لم يكن علم
 بالبيع إلى الآن فله أن يأخذها بالشفعة لأن المرض إذا تعقبه برء فهو بمنزلة حالة الصحة وإن كان قد
 علم بالبيع ولم يطلب الشفعة حتى برأس مرضه فلا شفعة له كذا في المبسوط * والله أعلم

(الباب السابع عشر في المتفرقات)

ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير أن الشفيع إذا باع بعض داره إلى يستحق بها الشفعة
 مشاعا غير مقسوم بعد بيع الدار المشفوعة لا تبطل به شفعته وكذلك إن باع بعضها مقسوما مما لا يلي
 جانب الدار المبيعة لا تبطل به شفعته وإن باع بعضها مقسوما مما يلي المبيعة تبطل به شفعته وإن
 طريقهما واحدة را حدى الدارين بين رجلين والآخرى لرجل خاصة باع صاحب الخاصة داره
 فلا تخرب الشفعة بالطريق فإن اقتسم الدار المشتركة فأصاب أحدهما بعض الدار مع كل الطريق
 الذي كان لها وأصاب الآخر بعض الدار بلا طريق وفتح الذي لا طريق له نصيبه بإبالي الطريق
 الأعظم وهما جميعا جاران للدار التي بيعت فالذي صار الطريق له أحق بشفعتها فإن سلم هو الشفعة
 أخذها الآخر بالجوار ولا تبطل شفعته بسبب هذه القسمة كذا في المحيط * لو أخذ الشفيع الأرض
 بالشفعة فبنى فيها أو غرس ثم استحققت وكلف المستحق الشفيع بالقلع فقلع البناء والغرس رجع الشفيع
 على المشتري بالثمن ولا يرجع بقيمة البناء أو غرس لأعلى البائع إن كان أخذها منه ولا على المشتري
 أن أخذها منه مع أنه لا يرجع بما نقص بالقلع كذا في البيهقي * والشفعة عندنا على عدد
 الرؤس فإذا كانت دار بين ثلاثة نفر لأحدهم نصفها ولا تخرب ثلثها ولا آخر سدسها فباع صاحب
 النصف نصيبه وطلب الآخر أن الشفعة قضى بالنقص المبيع بينهما نصفان وإن باع صاحب
 السدس قضى بينهما نصفين في الكل ولو أسقط بعضهم في الباقي للكل على عددهم ولو كان البعض
 غائبا يقضى بهما بين الحضور على عددهم وإذا قضى للحاضر بالكل ثم حضر آخر قضى له بالنصف
 ولو حضر ثالث قضى له بثالث ما في يد كل واحد فلو سلم الحاضر بعد ما قضى له بالكل لا يأخذ أقدم
 إلا بالنصف كذا في الكافي * رجل زعم أنه باع داره من فلان بكذا ولم يأخذ الثمن فقال فلان
 ما شريتها منك كان الشفيع أن يأخذها بالشفعة هذا إذا قرأه باع من فلان وفلان حاضر ينكر
 الشراء فأما إذا كان غائبا فلا خصومة للشفيع مع المشتري كذا في المحيط * دار بينت بجنب
 دار رجل والجار يزعم أن رقبته الدار المبيعة له ويخاف أنه لو ادعى رقبته تبطل شفعته وإن ادعى
 الشفعة لا يمكنه دعوى الدار أنها له ما دأب صنع حتى لا تبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري
 وأنا أدعى رقبته فإن وصلت إليها والأفأنا على شععي فيها لأن هذه الجملة كلام واحد فلم يتحقق
 السكوت عن طلب الشفعة كذا في فتاوى قاضي خان * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا دعاها
 فقال بيدي غيب وأبكي أخذها بالشفعة فهو واقرار أن البائع مالك فلا تقبل بيده بعد ذلك وعنه أنه

تبطل الشفعة بدعوى الملك ولو ادعى النصف وقال أقيم البيعة وأخذ الباقي بالشركة جاز
 كذا في التتارخانة * رجل له دار غص بها غاصب فبيعت دار يجنبها والغاصب واشترى جاحدان الدار
 والشفعة ينبغي له أن يطالب الشفعة حتى إذا أقام البيعة على الملك تبين أن الشفعة ثابتة فإذا طلب خاصم
 الغاصب إلى القاضي ويحضر القاضي على صورة الأمر فبعد ذلك ينظر أن أقام البيعة قضى له بالدار
 وبالشفعة في الدار الأخرى لأن الثابت بالبيعة كالثابت معاينة وإن لم يتم بيعة حلفها جميعا فإن حلفا
 لا يقضى له بأحدى الدارين وإن نكلا قضى له بالدارين وإن حلف الغاصب ونكل المشتري لا يقضى
 بالدار المفصولة ويقضى له بالشفعة وإن كان على العكس فالجزم على العكس لأن النكول إقرار وإقرار
 كل مقرر حجة في حقه خاصة كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى دارا وله شفع مع فبيعت دار
 يجنب هذه الدار فطالب المشتري بالشفعة وقضى له بها ثم حضر الشفع يقضى له بالدار التي يجواره
 ويمضي القضاء في الثانية للمشتري ولو كان الشفع جار الدارين والمسئلة بحالها يقضى له بكل الدار
 الأولى والنصف في الثانية كذا في البدع * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فممن اشترى
 نصف دار ثم اشترى آخر نصفها الآخر فخصامه المشتري الأول ويقضى له بالشفعة بالشركة ثم خصامه
 الجار في الشفعة ثم الجار أحق بالشراء الأول ولا حق له في الثاني له علق قضاء القاضي به وكذلك لو
 اشترى نصفها ولو كان المشتري للنصف الثاني غير المشتري للنصف الأول فلم يخاصمه فيه حتى أخذ الجار
 النصف الأول فالجار أحق بالنصف الثاني كذا في المحيط * الأصل أن الشفعة إنما تستحق بملك
 قائم وقت الشراء لا بملك مستحدث لأن السبب هو اتصال الملكين فيعتبر قيامه وقت الشراء وإذا أخذ
 يكون بمنزلة الاستحقاق فإن كان قضاء ثبت في حق كاتبة الساس وإن كان برضى ثبت في حقه ما خاصة
 اشترى دارا بالقبض وقبضا فادعى آخر وصاحبه المشتري على خمسة مائة على إنكار فأخذ الشفع من
 المشتري بالبيع الأول رد المدعى ما قبض على المشتري لأن القاصي لما قضى بالشفعة فقد قضى بكون
 الدار ملكا للبائع فتبين أنه لا خصوصية بين المدعى وظاهر أن المدعى أخذ ما لا بأزاء حقه ولا بأزاء
 دفع الخصوصية فانتقض الصلح ولو أخذ الشفع بغير قضاء لا يرد لأن الأخذ حصل بتراضيهما وتراضيهما
 حجة في حقه ما لا في حق غيره ما فيجمل كبيع حديد جرى بينهما فظهر أنه لا خصوصية بينهما كذا
 في محيط السرخسي * ولو أن رجلا ورث دارا فبيعت دار يجنبها فأخذها بالشفعة ثم بيعت دار أخرى
 يجنب الدار الثانية ثم استحققت الدار الموروثة وطلب المستحق الشفعة فإنه يأخذ الدار الثانية ويكون
 الوارث أحق بالدار الثالثة هكذا ذكر القدوري ولم يذكر ما إذا لم يطلب المستحق الدار بالشفعة وذكر
 في المنتقى أن الدار الثانية ترد على المقضى عليه بالشفعة بمعنى الذي كان اشتراها والدار الثالثة تترك
 في يدي الذي هي في يديه كذا في الظهيرية * رجل اشترى دارا وقبضها فأراد الشفع أخذها فقال
 المشتري بعثها من فلان وخرجت من يدي ثم أودعنيها لا يصدق وجعل خصمها للشفع وإن أقام البيعة
 على ذلك لا تسمع بينته وكذلك لو قال وهبتها لفلان وقبضها ثم أودعنيها لا يقبل قوله ولو أقام على ذلك
 بيعة لا تسمع بينته فإن ضرر المشتري في الفصل الأول والموهوب له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد قضاء
 القاضي للشفع أقام البيعة على الشراء أو على الهبة لا تسمع بينته وكان القضاء بالشفعة قضاء على
 المشتري والموهوب له لأن صاحب اليد صار مقضيا عليه من كل من ادعى تلقى الملك من جهة صاحب
 اليد صار مقضيا عليه دار في يد رجل يدعى أنه اشتراها من فلان وتقدلت من الدار تعرف له فلان
 وادعى فلان أنه وهبها للمدعى وأراد أن يرجع في الهبة فالقول قول فلان فإن لم يقض القاضي للواهب
 بالرجوع حتى حضر شفع الدار فهو أحق بالدار من الوهب وإن لم يحضر الشفع قضى القاضي

بالرجوع للواهب فاذا قضى له بالرجوع ثم حضر الشفيع نقض الرجوع وردت الدار على الشفيع ولو كان صاحب اليد ادعى انه اشتراها من فلان على أن فلانا بالخيار ونقده الثمن وادعى فلان الهبة والتسليم وحضر الشفيع أخذها بالشفعة وبطل الخيار لان صاحب الدار لما أقربا الهبة والتسليم الى صاحب اليد فقد أقرب بثبوت الملك له واقراره بثبوت الملك له اسقاط منه للخيار وصاحب اليد مقربا لثبوت الشفعة باقرار صاحب اليد بالشراء عند سقوط خيار صاحب الدار وفي الاصل اذا كانت الدار في يد البائع وقضى القاضي للشفيع بالشفعة على البائع فطلب الشفيع من البائع الاقالة فأقاله البائع فأقاله جائرة وتعود الدار الى ملك البائع ولا تعود الى ملك المشتري ويجعل في حق المشتري كان البائع اشترى الدار من الشفيع وكذلك ان كانت الدار في يد المشتري وقضى القاضي بالدار للشفيع قبل أن يقبض الشفيع الدار من المشتري ان أقال مع البائع صححت الاقالة وصارت الدار ملكا للبائع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * اذا مات الشفيع بعدما قضى القاضي له بالشفعة قبل أن يقبض الدار وقبل أن يمتد الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع ولو مات الشفيع بعدما اشترى الدار كانت الدار ميراثا لورثته ولو قضى القاضي بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع أن يرث الدار على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه تصير الدار للمشتري بالثمن الاول وتبطل الزيادة لان رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة انما تكون بالثمن الاول وكذا لو طالب المشتري من الشفيع بعدما قضى القاضي له بالشفعة أن يرث الدار على البائع بزيادة في الثمن ففعل كانت الاقالة والاقالة كما تكون بين البائع والمشتري تتحقق بين البائع والشفيع كذا في فتاوى قاضي خان * واذا مات الشفيع بعدما البيع قبل أن يأخذ الشفعة لم يكن لوارثه حق الاخذ بالشفعة عندها ولو كان يبيع الدار بعد موته كان له فيها الشفعة كذا في المبسوط * واذا مات البائع والمشتري والشفيع حي فلا شفيع بالشفعة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا مات المشتري والشفيع حي فلا شفيع بالشفعة وان كان على الميت دين لا تباع الدار في دينه وأخذها الشفيع بالشفعة وان تعلق بالدار حق الغريم والشفيع كذا في المحيط * فان باعها القاضي أو الوصي في دين الميت فلا شفيع ان يبطل البيع ويأخذها بالشفعة كما لو باعها المشتري في حياته وكذلك لو وصى فيها بوصية أخذها الشفيع وبطلت الوصية كذا في المبسوط * أثبت الشفعة بطلبين ومات فليس للوارث أخذها بالشفعة كذا في السراجية * ولو كان الشفيع قد ملكها بتسليم المشتري اليه ثم مات يكون ذلك ميراثا لورثته كذا في السراج الوهاج * واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفيع وكذا اذا حط بعدما أخذ الشفيع بالثمن يحط عن الشفيع حتى يرجع عليه بذلك القدر وكذا اذا أبرأه عن بعض الثمن أو وجهه له فحكمه حكم المحل وأخذ الشفيع بما بقي واذا حط عنه جميع الثمن لم يسقط عن الشفيع وهذا اذا كان حط الكل بكلمة واحدة وأما اذا كان بكلمات يأخذها بالانحرة كذا في السراج الوهاج * واذا زاد المشتري البائع في الثمن لم تلزم الزيادة الشفيع حتى انه يأخذها بالثمن الاول كذا في الجوهرة النيرة * رجل اشترى دارا من رجل بألف درهم وتقابضا ثم زاده في الثمن ألفا آخر من غير أن يتناقضا البيع ثم علم الشفيع بالالفين ولم يعلم بالالف فأخذها الشفيع بالالفين فلا يخلوا ما أن يكون الاخذ بحكم أو بغير حكم فان أخذها بحكم أبطله القاضي ثم قضى له أن يأخذها بالشفعة بالالف لانه كان قضى له بغير ما وجبت به الشفعة وان أخذها بغير حكم فهذا شراء مبتدأ فلا يتقضى وفي جامع الفتاوى ولو اشترى دارا فوهبها لرجل ثم جاء الشفيع يأخذ الدار ويضع الثمن على يدي عدل عند أبي يوسف رحمه

الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يأخذ حتى يحضر الواهب كذا في التتارخانية * مكاتب مات عن وفاء ثم بيعت دار بجواره فأدى ورثته كاتبه فلهم الشفعة لأنه حكم بحريته في آخر حياته فيثبت جوارهم قبل البيع كذا في السكافي * رجل اشترى دارا ولها شفعان فقال الشفعان أجزت البيع وأنا آخذ بالشفعة أو قال رضيت بالبيع وأنا آخذ بالشفعة أو قال سلمت البيع وأنا آخذ بالشفعة وفي الفتاوى أولا حق لي فيها فهو على شفعته إذا وصل وإذا فصل وسكت ثم قال أنا آخذ بالشفعة فلا شفعة له كذا في التتارخانية * عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر دارا وجاء شفعان الدار وادعى أنه كان اشترى هذه الدار من البائع قبل شراء هذا المشتري فأقر المشتري بذلك ودفع الدار إلى الشفعان ثم قدم شفعان آخر وانكر شراء الشفعان أخذ الدار كلها بالشفعة وإذا قال المشتري للشفيع ابتداء قد كنت اشتريت هذه الدار قبل شرائي وهي لك بشرائك قبلي وقال الشفعان ما اشتريتها وأنا آخذها بالشفعة فأخذها الشفعان من المشتري ثم قدم الشفعان الآخر فليس له إلا نصفها كذا في المحيط * اشترى دارا وقال اشتريتها فلان وأشهد ثم جاء الشفعان فهو خصم له إلا أن يقيم بينة أن فلانا وكله فحينئذ لا يكون خصما ولو قال العاقدان تباعنا بألف وورطيل من خمر وقال الشفعان لا بل بألف فالقول للشفيع وفي شرح الطحاوي الوكيل بالشراء إذا اشترى فحضر الشفعان يأخذ الوكيل ويكتب العهد عليه ولا يلتفت إلى حضور الموكل كذا في الظهيرية * اشترى دارا بعد فوجد العبد أعور فرفضه فالشفيع يأخذ الدار بقيمة صحيا وكذلك لو رده بالعيب لأن البيع حين وقع وقع بالعبد سليما لا معيبا كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى عقارا بدراهم جزافا واتفق المتبايعان على أنهم لا يعلمان مقدار الدراهم وقد ملك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال القاضي الإمام أبو بكر يأخذ الدار بالشفعة ثم يعطى الثمن على زعمه إلا إذا أثبت المشتري الزيادة عليه كذا في الظهيرية * رجل له أرض كثيرة المؤن والمخارج لا يشترها أحد فباعها من إنسان مع دار له قيمتها ألف بألف وللدار شفعان يأخذها بحصتها من الثمن فيقسم الثمن على قدر قيمة الدار وقيمة الأرض إن اشترها أصحاب السلطان وإن كانت لا يرغب فيها أحد يعتبر قيمتها آخر وقت ذهب رغبات الناس عنها لأن القسمة تعتمد القيمة كذا في القنية * ويمكن أن يقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجعل كل ألف بمقابلة الدار إذا لم تكن للضيعة قيمة أصلا كذا في المحيط * وذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل في يده دار عرف القاضي أنها له فبيعت دار بجنب هذه فقال الشفعان بعد بيع الدار التي فيها الشفعة داري هذه فلان وقد بيعتاه منه منذ سنة وقال هذا في وقت يقدر على أخذ الشفعة لو طلبها لنفسه فلا شفعة له ولا للمقر له حتى يقيم البينة على الشراء لأن الإقرار بحجة قاصرة تصح في حق المقر لا في حق غيره كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العنانية ولو شرط المشتري الخيار للشفيع فقال أجزت على أن لي الشفعة جازوا لم يقل على أن لي الشفعة بطلت وينبغي أن يؤخر حتى يحير البائع أو تمضي المدة كذا في التتارخانية * شفعان استولى على أرض من غير حكم إن كان من أهل الاستنباط وقد علم أن بعض الناس قد قال ذلك لا يصير فاسقا وإن كان لا يعلم فهو فاسق لأنه ظالم بخلاف الأول لأنه ليس بظالم كذا في الفتاوى الكبرى * رجل ادعى قبل رجل شفعة بالجوار والمشتري لا يرى الشفعة بالجوار وأنكر شفيعه يحلف بالله ما لهذا قبلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار رجل اشترى دارا ولم يقبضها حتى بيعت دار أخرى بجنبها فله المشتري الشفعة رجل طلب الشفعة في دار فقال له المشتري دفعتها إليك إن علم الشفعان بالثمن ففي هذا الوجه تسليم صحيح وصارت الدار ملكا للشفيع وإذا لم يعلم الشفعان بالثمن لا تصير الدار ملكا للشفيع وهو على شفعته هكذا في المحيط * رجل

ترك دار قيمتها ألفان وعليه دين ألف وأوصى بثلث ماله لرجل فرأى القاضي بيع الدار كلها والوارث والموصى له شفيعان أخذاهما بالشفعة ولو لم يكن عليه دين وكان في الورثة صغير فرأى القاضي بيعهما فليس للموصى له ولا للورثة شفعة ولا للصغيران كبر وطالبها كذا في الجامع الكبير * وسئل على ابن أجد رحمه الله تعالى عن رجل اشترى دكانا وطلب الشفيع الشفعة فسلم إليه المشتري الشفعة إلا أنهم ما تنازعا في الثمن فلم يأخذه وأتى على ذلك مدة ثم أراد أن يأخذ بما قال المشتري ليس له ذلك إلا أن يرضى بذلك المشتري وإن كان ثبت أن الثمن على ما قال الشفيع فله ذلك ولا تبطل شفعته إذا صح أن الثمن على ما قال الشفيع كذا في التتارخانية * رجل في يده دار جاءه رجل وادعى شفعتها وقال للذي في يده هذه الدار اشتريتها من فلان وصدقه البائع في ذلك وقال الذي في يده الدار ورثتها عن أبي وأقام الشفيع البيعة أنها كانت لأبي البائع مات وتركها ميراثا للبائع ولم يقم البيعة على البيع فالقاضي يقول للذي في يده إن شئت فصدق الشفيع وخذ منه الثمن وتكون العهدة عليك وإن أبي ذلك أخذ الشفيع الدار ودفع الثمن ويرد البائع الثمن على المشتري والعهدة على البائع وكذلك لو قال الذي في يده وهو إلى فلان وقال الشفيع اشتريتها من فلان وصدق البائع الشفيع فهو على ما وصفت لك كذا في المحيط * دور مكية لا يبيع بها إلا بناءها ولا شفعة فيها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعها وفيها الشفعة وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وعليه الغتوي كذا في القنية في باب عرق ثبوت الشفعة * وفي الفتاوى العتامية ولو بني الشفيع ثم وجد بها عيبا رجع بالنقصان ورجع المشتري على بائعها أيضا إن كان الأول بقضاء كذا في التتارخانية * وإن كان المشتري اشترى الدار على أن البائع بريء من كل عيب بها أو كان بها عيب علم المشتري بذلك ورضي كان للشفيع أن لا يرضى بالعيب ويرد كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الأصل اشترى دارا وهو شفيعها ولها شفيع غائب وتصدق المشتري بيده منها وطريقه على رجل ثم باع ما بقي منها ثم قدم الشفيع الغائب فأراد أن ينقض صدقة المشتري ويبيعه فأدب باع ما بقي من الدار من التصديق عليه ليس له أن ينقض صدقته في كل الدار وإنما ينقص في النصف وإذا باع باقي الدار من رجل آخر كان للغائب أن ينقض تصدقه في الكل وفي الأصل أيضا تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض حتى إن الشفيع إذا أخبر بالبيع فسلم الشفعة ثم تبين أنه لم يكن يبيع وكان هبة بشرط العوض فلا شفعة له وكذلك تسليم الشفعة في الهبة بشرط العوض تسليم في البيع كذا في المحيط * رجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجوار فطلب جار آخر فيها الشفعة فسلم المشتري الدار كلها إليه كان نصف الدار بالشفعة والنصف بالبراءة كذا في الظهيرية * إذا باع دارا على أن يكفل فلان الثمن وهو شفيعها فأكفل لشفعة له كذا في القنية * وإذا وقع الصلح على دين على دار ثم تصادقا أنه لا دين لشفعة للشفيع ولو كان مكان الصلح يبيع فلا شفيع مع الشفعة كذا في التتارخانية * رجل اشترى أمة بألف وتقابضا ووجد بها عيبا ينقصها العشر فأقر البائع أو جحد فصالحه على دار جازو للشفيع أخذها بحصة العيب استحسننا لأن العيب الفئات مال ولهذا امتنع الرديرجيع بغيره التتارخانية مع أن الاعتياض عن الحق لا يجوز ولو اشترى بحصة العيب شيئا يجوز فثبت أن الدار ملكة بازاها لمال وللمشتري أن يبيعها مراجهة على كل الثمن وليس له أن يبيع الدار والامة مراجهة بدون البيان فإن وجد المشتري بالدار عيبا فردّها بقضاء قبل أن يأخذها الشفيع بطلت شفيعته وعاد المشتري على حجة في العيب وله أن يراجع الامة على كل الثمن ما لم يرجع بالعيب * اشترى دارا وصالح من عيبها على عبد أخذها الشفيع بحصتها فان فعل فاستحق العبد أو رد بخيار رؤية أو شرط في الصلح فالشفيع بالخيار إن شاء أدى حظ العيب إلى المشتري

وان شاء رد الدار ويكون المشتري على الحجة مع البائع ان اخذها بالقضاء لانه فسخ في حق الكل وكذا ان كان المشتري رد العبد ببيع بقضاء ولورده برضى لاشئ على الشفيع كذا في الكافي * الاستحقاق بحق سابق على العقد يبطل العقد ويحق متأخر عنه لا يطله والشفيع كما يتقدم على المشتري يتقدم على من قام مقام المشتري اشترى دارا بألف فزاد المشتري في الثمن أو صالح عن دعوى فيها بانكار ثم اخذها الشفيع بألف بقضاء مرجع المشتري على البائع بالزيادة وعلى المدعي ببطل الصلح لان الشفيع استحقها بحق سابق على الصلح وعلى الزيادة فأوجب بطلان الصلح بالزيادة من الاصل ولو سلم المشتري الدار الى الشفيع بغير قضاء ففي الزيادة يرجع على البائع وفي بدل الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعها أيضا فقبضها المشتري ووهبها لرجل فلشريكه أحد نصفها فاذا اخذ تبطل الهبة في النصف الآخر كذا في التتارخانية * رجل شهد بدار لرجل فردت شهادته ثم اشتراها الشاهد ولها شفيع فشفيعها أحق من المقر له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري اشتراها لرجل أمره بذلك فالدار للآخر دون المقر له فان اشتراها لنفسه والشفيع غائب فله المقر له أن يأخذ الدار فاذا اشترى الدار من المقر له ثانيا قبل أن يحضر الشفيع فحضر الشفيع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالشراء الاول وان شاء اخذها بالشراء الثاني ولو اشترى الدار لرجل آخر من ذي اليد ثم اشتراها الشاهد من ذلك الرجل يخير الشفيع فان اخذها بالبيع الاول بطل البيع الثاني ورجع الشاهد بالثمن على بائعه تصديق البائع والمشتري أن البيع كان تلجئة أو كان فيه خيار البائع أو المشتري وفسخا العقد لا يصدقان في حق الشفيع وله الشفعة أمر بشراء دارين بعد عين للمأمور فعمل صح الشراء للآخر ورجع المأمور على الآخر بقيمة العبد داران متصلتان لرجلين وكان كل واحدة من الدارين مشتركة بينهما وباع كل واحد منهما حظه من هذه الدار بحظ صاحبه من الدار الاخرى فالشفعة لهما دون المجيران هكذا في الكافي * دار بيعت ولها ثلاثة شفعاء أحدهم حاضر وطلب الكل وأخذها ثم حضر أحد الغائبين فله ان يأخذ نصف ما في يده فان صالحه على الثلث فله ذلك وان حضر ذلك الثالث أخذ من صاحب الثلث ثلث ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر فيقسمانه نصفين فان كان لهما شريك رابع أخذ من صاحب الثلث نصف ما في يده فيضمه الى ما في يده الاخر وقسمناه أثلاثا يكون لصاحب الثلث ثلث فلهم خمسة عشر لكل واحد خمسة ولو ان الرابع ظفر بمن أخذ الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر أخذ نصف ما في يده دارها ثلاثة شفعاء اشترى اثنان منهم الدار على أن لا أحدهما السدس والباقي للآخر صريح الشرط ولا شفعة لاحدهما في نصيب الآخر لان كل واحد منهما لما شرط لصاحبه نصيبا معلوما صار مسلما لشفعته فيما صار لصاحبه لانه انما سلم المشروط لصاحبه اذا انقطعت شفعته عنه فان حضر الثالث قسمت الدار على ثمانية عشر اشترى السدس سهمان ولكل واحد ثمانية والمسئلة تخرج من تسعة لاننا نحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث وثلثيه نصف صحيح وأقله تسعة لان مشتري السدس سلم الشفعة في ثلث الدار لانه لم يكن مسلما لشفعته في قدر المأخوذ وفي مثل المأخوذ لان المأخوذ سلم له ومسلما سلم لصاحبه بلا تسليم فظهر أن تسليمه في ثلث الدار فكان الثلث بينهم أثلاثا لاستواء حقوقهم فيه والثلثان بين الاخرين نصفين وهذه السهام تخرج من تسعة فان لقي الثالث صاحب السدس ولم يلق الاخر أخذ نصف ما في يده لما عرف وان لقي الاخر قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر على ما مر كذا في محيط السر حسي * باع نصف داره وأخذها الجار وقاسمه بقضاء أو بغيره وحضر الشريك في الطريق يأخذ ما في يده ولا يتقضى القسمة بخلاف ما لو اشترى دارا وأخذ الشفيعان واقسمهما ثم حضر الثالث فان حضر الشفيع الثالث ولم يلق الشفيعين بل لقي أحدهما فانه

بأنخذ ربع ما في يده لا نصفه قال المشتري لأحد الشفعين اشتريت الدار لك بأمرك فصدقه المقر له
وكذبه الآخر قال دار بينهما بالشفعة وإن قال المشتري الدار لك ولم تذكر لي أو اشتريتها قبلي أو هبتك
وقبضت فصدقه المقر له وكذبه الآخر بطالت شفيعته وكانت الشفعة كلها للآخر كذا في الكافي *
وإذا باع المغاوض دار له خاصة من ميراث وشريكه شفعها بدار له خاصة من ميراث فلا شفعة له فيها
كذا في المبسوط * وتسليم أحد المتفاوضين شفعة صاحبه بسبب دار له خاصة ورثها جائز كذا في محيط
السرخسي * ولو كان المضارب هو الشفع بدار من المضاربة فيه سارح وليس في يده من مال المضاربة
غيرها فلم المضارب الشفعة كان لب المال أن يأخذها لنفسه وإن سلم رب المال كان للمضارب
أن يأخذها لنفسه كذا في المبسوط * اشترى المضارب ببعضها دارا واشترى رب المال إلى جنبها دارا
أخرى لنفسه فلم المضارب أخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * وإذا
اشترى المضارب دارين بمال المضاربة وهو ألف درهم يساوي كل واحدة منهما ألف درهم فبيعت
دار إلى جنب أحدهما فلا شفعة للمضارب فيها والشفعة لب المال لأن كل واحدة منهما مشغولة
برأس المال والمضارب شريكه في الربح ولا ربح في واحدة منهما فلا يأخذها المضارب بالشفعة وهذا
لأن الدور لا تقسم قسمة واحدة لما فيها من التعاوت في المفعة فيعتبر كل واحدة منهما على الأفراد
ولو كان في أحدهما ربح كان له الشفعة مع رب المال لأنه شريك فيها بحصته من الربح كذا
في المبسوط * مضارب في يده ألفان من مال المضاربة اشترى بأحدهما دارا ثم اشترى بالآخر دارا هو
شفيعها بدار المضاربة ودار له خاصة ورب المال شفعها بدار له فلب المال ثلثها بالشفعة وثلثها
للمضارب خاصة وثلثها على المضاربة فإن كان ه الشفع آخر فله ثلث الدار وثلثها بين المضارب ورب
المال والمضاربة أثلاثا كذا في محيط السرخسي * وفي القناري العتابة لو طالب الشفع الشفعة ثم أقر
بداره لرحل فللمقر له الشفعة وكذا لو أخذ بداره دارا بيعت بجنبها بالشفعة ثم بيعت أخرى بجنب
المأخوذة فأخذها ثم أخرى بجنبها بقضاء فاستحققت داره الأولى ردًا للمأخوذة الأولى على المشتري
وبقيت الأخرى للآخر فان استحققت إحدى الدارين بطلت الشفعة إلا أن أجاز المستحق فحينئذ لم تبطل
فإن كان أحد المشتريين شفعيا أيضا فلا شفيع إلا أن نصف الدار منه فقيمة الأخرى كذا في التتارخانية
* باع دارا من أجنبي فأخذها الشفع فرفض البائع وهو مورد الشفع وخط عن المشتري بطل المحط
ولو لاه المشتري من وارث البائع أو راجح صح المحط ولم يلزم خط مثله عن الوارث كذا في الكافي *
ولا تقبل شهادة الأمر بالشراء ولا شهادة ابنه إذا كانت الدار في يد البائع ولو كانت في يد المشتري جازت
شهادة البائع ولو شهد اثنان على تسليم الشفع واثنان على تسليم المشتري تهاترا ولو شهد الشفع
بالشراء فإن طالب الشفعة بطالت شهادته وإن سلم جازت ولو قال أجرناه فطلب جاز ولو أقرناه باعها من
فلان وأنكر المشتري ثبتت الشفعة ولو كان المشتري غائبا لم يأخذ حتى يحضر ولو أقر ولم يبين المشتري فلا
شفعة كذا في التتارخانية * وإذا وكل الذمي المسلم بطلب الشفعة لم تقبل شهادة أهل الذمة على الوكيل
المسلم بتسليم الشفعة لأنهم شهدون على المسلم بقول منه وهو منكر لذلك وشهادة أهل الذمة لا تكون حجة
على المسلم وإن كان الذمي هو الوكيل وقد أجاز الشفع ما صنع الوكيل قبلت شهادتهم وبطلت الشفعة
لأن الوكيل لو أقر بذلك جاز إقراره فإن الموكل أجاز صنعه على العموم مطلقا وكذلك إذا شهد بذلك عليه
أهل الذمة لأن شهادتهم على الذمي في إثبات كلامه حجة كذا في المبسوط * ولو قال البائع وهبته منه
وقال المشتري اشتريته بكذا فالقول للبائع ورجع في الهبة فإن حضر الشفع وأخذها بالثمن فلا شيء له
ولو أخذها بإقرار المشتري ثم حضر البائع وأنكر البيع أخذها كذا في التتارخانية * اشترى المضارب

دارا ورب المال شفعها فسلم ثم باعها المضارب لاشفعة له لان المضارب باع له ولاشفعة لمن يبيع له كذا في محيط السرخسي * واذا قضى القاضي للوكيل بالشفعة فأبى المشتري أن يكتب له كتابا كتب القاضي بقضائه كتابا وشهد عليه الشهود كما أنه يقضى له بالشفعة وان كان المشتري ممتنعاً من التسليم والالتزام له فكذلك يكتب له حجة بقضائه ويشهد على ذلك نظرائه واذا كان في سائر الخصومات يعطى القاضي المقضى له مجالا ان التمس ذلك ليكون حجة له فكذلك في القضاء بالشفعة يعطيه ذلك كذا في المبسوط * وفي اليتيمة سئل على بن أحمد عن اشترى نصيبا معلوما من أرض مشتركة بين جماعة بعضهم حضور وبعضهم غيب اشترى نصيب الحضور هل للشفيع الجار أن يأخذ من المشتري ما اشترى مع غيبة الشريك فقال نعم له أن يأخذ ذلك وان حضر الشريك كان أحق به من الجار كذا في التتارخانية * ولو وهب رجلان من رجل دارا على ألف درهم وقبضاً منه ألف مقسوما بينهما وسلم إلى الدار جاز ذلك وللشفيع فيها الشفعة لانعدام الشيع في الدار فالتملك فيها واحد وانعدام الشيع في الألف حين قبض كل واحد منهما نصيبه مقسوما ولو كان الألف غير مقسوم لم يحز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان الشيع فيما يحتمل القسمة يمنع صحة التعويض كما يمنع صحة الهبة والألف يحتمل القسمة كذا في المبسوط * والله سبحانه أعلم

وفيه ثلاثة عشر بابا (كتاب القسمة) (الباب الاول في تفسيرها وبيان ماهية القسمة وسببها وركنها وشرطها وحكمها)

أما تفسيرها فهي عبارة عن الافراز وتمييز بعض الانصباء عن البعض وانها لا تنفك عن المبادلة لان ما من جزء معين الا وهو مشتمل على نصيبين فكان ما يقبضه كل واحد منهما نصفه ملكه ونصفه ملك صاحبه صار له بازاء ما تركه على صاحبه فصار عوضا عما ترك من نصيبه في يد صاحبه الا أن معنى الافراز والتمييز في ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة أربع وأظهر لان ما يأخذ كل واحد منهما من نصيب صاحبه مثل ما ترك عليه فجعل وصول مثل حقه اليه كوصول عين حقه لان ما أخذ كل واحد ليس بمثل لما ترك على صاحبه فلا يكون المقبوض عين حقه ولهذا يكون لكل واحد أن يأخذ نصيبه من غير رضی صاحبه ويجبر الآتي منهما على القسمة ومعنى المبادلة في غير ذوات الامثال أربع وأظهر فيكون مبادلة حقيقة وحكما كما في القرض فكانت القسمة في ذوات الامثال افراز العين الحق حكما ولهذا لا يجوز أن يبيعه مرابحة على الثمن الاول وفي ذوات الامثال يجوز لانها يجبر الآتي منهما على القسمة لما فيها من تكميل المنفعة ويجوز الاجبار على المبادلة بحق مستحق للغير لا يتوصل اليه كما أجبر المشتري على تسليم الدار الى الشفيع وان كان التسليم اليه معاوضة وكالعدم يجبر على بيع ماله لا يفاء الدين كذا في محيط السرخسي * وأما سببها فطلب الشركاء وبعضهم الانتفاع بما له على وجه الخصوص كذا في التبيين * وأما ركنها فهو الفعل الذي يحصل به الافراز والتمييز بين النصيبين كالمكيل في المكيلات والوزن في الموزونات والذرع في المذروعات والعدد في العدديات كذا في النهاية * وأما شرطها فإشباع لا تبدل منفعة بالقسمة ولا تفوت لان الافراز تكميل المنفعة وتتميم ثمرة الملك فتي تبدل المنفعة أو فوات كانت تفويتا وتبدلا لا افرازا وتقسيم كذا في محيط السرخسي * وأما حكمها فاعين نصيب كل واحد منهم من نصيب صاحبه بحيث لا يبقى لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه كذا في التبيين * القسمة في الاموال المشتركة نوعان قسمة أعيان وقسمة منافع وهي المهايأة ثم الأعيان تارة تكون مما لا يتقل كالدار والعقار وتارة تكون مما يتقل كالعروض

والحيوانات والمحجوب من المكيلات والموزونات وغير ذلك وقد تكون القسمة بتراضى الشركاء كلهم وقد تكون برضى البعض وذلك الى القاضى وأمينه كذا فى المتنايع *

§ (الباب الثانى فى بيان كيفية القسمة) §

سفل بين رجلين علوه لغيرهما أو علوسفله لغيرهما فأراد القسمة فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجعل بمقابلة خمسين ذراعاً من ساحة السفلى مائة ذراع من ساحة العلوى وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى بمقابلة كل ذراع ذراع وإن كان بينهما بيت اسفله علوسفلى لا علوله بأن كان علوه لغيرهما وعلوه لا سفل له فعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يجعل بأزاء مائة ذراع من العلوى الذى لا سفل له ثلاثة وثلاثون ذراعاً وثلاث من البيت الكامل لأن العلوى عنده مثل نصف السفل كما فى الفصل الاول وعند أبى يوسف رحمه الله تعالى يجعل بأزاء خمسين ذراعاً من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى الذى لا علوله أو مائة ذراع من العلوى الذى لا سفل له لأن العلوى والسفل عنده سواء ومحمد رحمه الله تعالى فى ذلك كله يعتبر بالمعادلة بالقيمة وعليه الفتوى كذا فى المبسوط * ولوا قسموا داراً فيها كنيف شارع الى الطريق الأعظم أو ظلة لم يحسب ذرعهما فى ذرع الدار لأن الظلة والكنيف ليس لهما حق القرار لما كانا منبذين على طريق العامة بل هما مستحقان للنقص والمستحق للنقص كالمقصول ولكن يقوم على من وقع فى حيزه ولا يحسب فى ذرعان الدار فإن كانت الظلة على طريق غيرنا فإذا احتسب بذرعها فى ذرع الدار كذا فى محيط السرخسى * وإذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل الأرضين أو الدارين جازت القسمة وإن قال أحدهم للقاضى أجمع نصيبى من الدارين والأرضين فى دار واحدة وفى أرض واحدة وأبى صاحبها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقسم القاضى كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم فى دار واحدة ولا فى أرض واحدة وقال صاحبها الرأى للقاضى أن رأى الجمع يجمع والأفلاهان كانت الداران فى مصرين لم يذكروا هذا فى الكتاب قالوا على قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى لا يجمع نصيب أحدهما فى دار واحدة سواء كانتا فى مصرين أو فى مصر واحد متصلتين كانتا أو منفصلتين وروى هلال عن أبى يوسف رحمه الله تعالى لا يجمع فى المصرين والدور المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة وإن كان بين الرجلين بيتان له أن يجمع نصيب أحدهما فى بيت واحد متصلين كما بأ أو منفصلين ولو كان بينهما منزلان أن كانا منفصلين فهما كالدارين لا يجمع نصيب أحدهما فى منزل واحد وإن كانه يقسم كل منزل قسمة على حدة ولو كانا متصلين فهما كالبيتين له أن يجمع نصيب أحدهما فى واحد وهذا كله قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها الدار والبيت سواء والرأى للقاضى كذا فى فتاوى قاضى خان * وإن كانت دار وضيعة أو دار وحانوت قسم كل واحدة منهما على حدة لاختلاف الجنس كذا فى الهداية * وإذا كانت فى التركة دار وحانوت والورثة كلهم كبار وتراضوا على أن يدفعوا الدار والحانوت الى واحد منهم عن جميع نصيبه من التركة جاز لأن عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى إنما لا يجمع نصيب واحد من الورثة بطريق الجبر من القاضى وأما عند التراضى فذلك جائز ولو دفع احد الورثة الدار الى واحد من الورثة من غير رضى الباقيين عن جميع نصيبه من التركة لم يجز معنى لا ينفذ على الباقيين إلا باجارتهم ويكون لهم استرداد الدار وإن يجعلوها فى القسمة إن شاءوا وهذا ظاهر وإنما الاشكال فى أن الدافع هل يأخذ نصيبه من الدار بعد استرداد الباقيين قبل إيه لا يأخذ كذا فى المحيط * دار بين جماعة أرادوا قسمتها وفى أحد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء الدراهم وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فإنه يجعل عوضه من الأرض ولا يكلف الذى وقع البناء فى نصيبه أن يرد بأزاء البناء من الدراهم إلا إذا

تعذر فحينئذ للقاضي ذلك وإذا كان أرض وبناء فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم كل ذلك باعتبار القيمة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقسم الأرض بالمساحة ثم يرد من وقع البناء في نصيبه أو من كان نصيبه أجود دراهم على الآخر حتى يساويه فتدخل الدراهم في القسمة ضرورة وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرد على شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصه وإن بقي فضل ويتعذر وتحقيقه في التسوية بأن لا تبقى العرصه بقيمة البناء فحينئذ يرد الفضل دراهم كذا في الكافي * ولواختلفوا في الطريق فقال بعضهم يرفع وقال بعضهم لا يرفع فالتقاضي يتطران أمكن لكل واحد منهم أن يفتح طريقا في نصيبه فإنه يقسم لكل ولا يرفع طريقا في نصيبهم وإن لم يمكن لكل واحد أن يرفع طريقا في نصيبه فإنه لا يقسم قدر الطريق لأن القسمة في الوجه الأول لا تتضمن تفويت منفعة لهم ولا كذلك في الوجه الثاني قال مشايخنا رحمه الله تعالى يريد بقوله يفتح في نصيبه طريقا يعرفه رجل لا طريقا يعرفه الجمولة وإن كان لا يعرفه رجل فهذا ليس بطريق أصلا ولواختلفوا في سعة الطريق وضيقة في قسمة الدار قال بعضهم يجعل سعة الطريق أكبر من عرض الباب الأعظم وطوله من الأعلى إلى السماء لا بقدر طول الباب الأعظم وقال بعضهم يجعل سعة الطريق بقدر عرض الباب الأعظم وطوله من الأعلى بقدر طول الباب لأن بهذا القدر يمكنهم الانتفاع على حسب ما كانوا يتفعلون قبل القسمة وفائدة قسمة ما وراء طول الباب من الأعلى هي أن أحد الشركاء إذا أراد أن يخرج جناحا في نصيبه إن كان فوق طول الباب كان له ذلك وإن كان فيما دون طول الباب يمنع من ذلك وإن كان أرضا يرفع مقدار ما يعرفه نور ولا يجعل مقدار الطريق مقدار ما يمر ثوران معا وإن كان يحتاج إلى ذلك لأنه كما يحتاج إلى هذا يحتاج إلى الجملة فيؤدي الأمالا يتناهي كذا في الذخيرة * ولواختصم أهل الطريق فادعى كل واحد منهم أنه له فهو بينهم بالسوية إذا لم يعرف أصله لاستوائهم في اليد على الطريق والاستعمال له ولا يجعل على قدر ما في أيديهم من ذرع الدار والمنزل لأن حاجة صاحب المنزل الصغير إلى الطريق كحاجة صاحب الدار الكبيرة وهذا بخلاف الشرب فإن عند اختلاف الشركاء يجعل الشرب بينهم على قدر أراضيتهم وإن عرف أصل الطريق كيف كان بينهم جعلته بينهم على ذلك فإن كانت دار الرجل ولاخر طريق فيها فبات صاحب الدار واقسم ورتته الدار بينهم ورفعوا الطريق لصاحب الطريق ولهم ثم باعوه فأرادوا قسمة ثمنه فلصاحب الطريق نصفه وللورثة نصفه وإن لم يعرف أن أصل الدار بينهم ميراث ومجدوا ذلك قسم ذلك على عدد رؤسهم ورأس صاحب الطريق كذا في المبسوط * ويقسم القاضي الأعداد من جنس واحد من كل وجه بأن كانت المجانسة ثابتة بين الأعداد اسماء ومعنى كما في العنم أو البقر أو المكيل أو الموزون أو الثياب قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وفي الأجناس المختلفة من كل وجه لا يقسم الأعداد قسمة جمع عند طلب بعض الشركاء وإن كان جنسا واحدا من حيث الحقيقة وأجناسا مختلفة من حيث المعنى كالزبيب فإن كان معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع فالتقاضي يقسم الكل قسمة جمع بالاختلاف ويجعل ذلك الشيء أصلا في القسمة والرقيق تبعه ويجوز أن يثبت الشيء تبعه لغيره وإن كان لا يثبت مقصودا وإن لم يكن معه شيء آخر هو محل لقسمة الجمع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسمه قسمة جمع وقال للقاضي أن يقسمه قسمة جمع هكذا ذكر في الأصل كذا في المحيط * ولو كانت بينهما حنطة أو دراهم أو ثياب من جنس واحد غير أحدهما نصيبه جاز كذا في السراجية * وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه على قرطاس ليتمكن حفظه ويسويه على سهام القسمة ويقطعه بالقسمة من غيره ويذره ليعرف قدره ويقوم البناء فربما يحتاج إليه في الآخرة ويفرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون النصيب بعضهم بنصيب الآخر فتعلق فيتحقق معنى التمييز لا فرار على السكال

ويلقب الانصباء بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يكتب أسامهم ويخرج القرعة فنخرج اسمه أولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني والاصل أن ينظر في ذلك الى أقل الانصباء حتى اذا كان الاقل ثلثا جعلها اثلاثا وان كان سدسا جعلها سداسا التمكن القسمة وشرح ذلك ارض بين جماعة مشتركة لاحدهم عشرة أسهم ولا آخر خمسة ولا آخر سهم وأرادوا قسمتها قسمت على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد وكيفية ذلك أن يجعل الارض على عدد سهامهم بعد ان سويت وعدلت ثم تجعل بنادق سهامهم على عدد سهامهم ويقرع بينهم فأقول بندقه تخرج توضع على طرف من أطراف السهام فهو أول السهام ثم ينظر الى البندقه لمن هي فان كانت لصاحب العشرة أعطاه القاضي ذلك السهم وتسعة أسهم متصلة بالسهم الذي وضعت البندقه عليه لتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين البقية كذلك فأول بندقه تخرج توضع على طرف من أطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقه لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة أعطاه القاضي ذلك السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحبه وان كانت البندقه لصاحب الواحد كان له الطرف الذي وضعت عليه البندقه وتكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة وتفسير البندقه أن يكتب القاضي أسماء الشركاء في بطاقات ثم يطوى كل بطاقة بعينها ويجعلها في قطعة من طين ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة فتكون شبه البندقه وافراز كل نصيب بطريقه وشربه أفضل فان لم يفعل أو لم يمكن جازمه كذا في الكافي * رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمس عشرة خابية خمس منها مملوءة بخلا وخمس منها خالية والسكل مستوية فأراد البنون أن يقسموا الخوابي على السواء من غير أن يزيلوها عن مواضعها قالوا الوجه في ذلك أن يعطى أحد البنين خابيتين مملوءتين وخابية الى نصفها وخابيتين خاليتين ويعطى الثاني كذلك يبقى خمس خوابي احداها مملوءة واحداها خالية وثلاث الى نصفها خل فيعطى للابن الثالث ذلك لان المساواة بذلك تقع رجلان بينهما خمسة أرغفة لاحدهما رغيفان وللآخر ثلاثة فدعيا رجلا ثالثا وأكلوا جميعا مستويين ثم ان الثالث أعطاهما خمسة دراهم وقال اقسماهما بينكما على قدر ما أكلت من أرغفتكما قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة لان كل واحد منهم أكل رغيفا وثلثي رغيف مشاعا لثلاثان من ذلك لصاحب الرغيفين ورغيف تام من نصيب صاحب الثلاثة فاجعل كل ثلث سهمافيصير كل واحد منهم آكل سهمين من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب صاحب الثلاثة وذلك خمسة فيقسم البذل كذلك وقال الفقيه أبو بكر عندي لصاحب الرغيفين درهم من البذل لانه أكل من رغيفه رغيفا وثلثي رغيف ولم يأكل الثالث من رغيفه الا ثلث رغيف وكل واحد منهما أكل رغيفا وثلثي رغيف فالثالث أكل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلث رغيف فكان لصاحب الثلاثة أربعة من خمسة دراهم كذا في فتاوى قاضي خان * رجلان أرادا أن يتقاسما الثمن بينهما بالخيال جازلان التماوت فيه قليل كذا في الظهيرية * سئل أبو جعفر عن سلطان غرم أهل قرية فأرادوا قسمة تلك الغرامة واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على عدد الرؤس قال ان كانت الغرامة لتحصيل أملاكهم تقسم ذلك على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك فتقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحصيل الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤس لانها مؤنة الرؤس ولا شيء على النسوان والصبيان في ذلك لانه لا يتعرض لهم كذا في المحيط * قسمة العنب بين الشريكين بالوزن بالقيان أو الميزان أو المكيال تصح كذا في الظهيرية والله أعلم

❦ (الباب الثالث في بيان ما يقسم وما لا يقسم وما يجوز من ذلك وما لا يجوز) ❦

دار بين رجلين نصيب أحدهما أكثر فطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم
عند الكل وان طلب صاحب القليل القسمة وأبى صاحب الكثير فكذاك وهو اختيار الامام
الشيخ المعروف بخواره زاده وعليه الفتوى في البيت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع
بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا يقسم وذكر الخصاص دار بين رجلين نصيب
كل واحد لا ينتفع به بعد القسمة وطلب القسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب أحدهما
القسمة وأبى الآخر لا يقسم لان الطالب متعنت وان كان ضرر القسمة على أحدهما بان كان نصيب
أحدهما أكثر ينتفع بعد القسمة بطلب صاحب الكثير القسمة وأبى الآخر فان القاضي يقسم وان
طلب صاحب القليل لا يقسم وحكى عن المجصاص على عكس هذا كذا في فتاوى قاضي خان *
والأصح ما ذكره الخصاص كذا في التبيين * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق بين
قوم ان اقتسموه لم يكن لبعضهم طريق ولا منفذ فأراد بعضهم قسمته وأبى الآخر فاني لا أقسمه بينهم
وان كان لكل واحد طريق ومنفذ فاني أقسمه بينهم - بعض مشايخنا قالوا المسئلة محمولة على أن
الطريق بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لا يبقى لواحد منهم طريق ومنفذ أما اذا كان الطريق
بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب القليل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب الكثير طريق
ومنفذ والقاضي يقسم بينهم اذا طلب صاحب الكثير القسمة كما في مسئلة البيت اذا طلب صاحب الكثير
القسمة ومنهم من قال الطريق لا يقسم في الحمالين بخلاف البيت كذا في المحيط * وان كان مسيل ماء
بين رجلين أراد أحدهما قسمة ذلك وأبى الآخر فان كان فيه موضع يسيل منه ماؤه سوى هذا قسمته
وان لم يكن له موضع الا بضر لم أقسمه وهذا الطريق سواء كذا في المبسوط * بيت بين رجلين انهم
طلب أحدهما قسمة الأرض قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تقسم بينهما وقال محمد رحمه الله تعالى لا
تقسم فان أراد أحدهما أن يبني كما كان وأبى الآخر كذا في نوادر ابن رستم أن لا يجبر على البناء الا أن يكون
لهما عليه جذع فيجبر على البناء فان كان الا بى معسرا يقال لشريكه ابن أنت وامنع الآخر من وضع
المجذع حتى يعطيك نصف ما أنفقت كذا في الحاوي * ولا يقسم الحمام والحائط وما أشبه ذلك بين الشركاء
فان رضوا به جميعا قسمته لوجود التراضي منهم بالتزام الضرر من اصحابها بنار جهنم الله تعالى من يقول
هذا في الحمام فكل واحد منهما ينتفع بنصيبه بجهة أخرى بأن يجعله يتاور بما كان ذلك مقصود كل واحد
منهم فاما في الحائط ان رضوا بالقسمة لينتفع كل واحد منهما بنصيبه من غيرهم فكذاك الجواب وان
رضوا بالهدم وقسمة الاس بينهم لم يباشر القاضي ذلك ولكن ان فعلوا ذلك فيما بينهم لم يمنعهم من ذلك
ولو كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنى فيها بانه ثم أراد قسمة البناء وصاحب الأرض غائب
فلهما ذلك بالتراضي وان امتنع أحدهما لم يجبر عليه وان كان أراد أحدهما قسمة البناء وهما وأبى
الآخر ففي هذه القسمة اتلاف الملك وقد بينا ان القاضي لا يفعل ذلك ولو كان اذا أراد أن يفعل
لم يمنعهما عن ذلك وان أخرجهما صاحب الأرض هدماه ثم النقض يحتمل القسمة بينهما في فصله القاضي
عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل دكان في السوق بين
رجلين يبيعان فيه ميعا أو يعملان فيه بأيديهما فأراد أحدهما قسمة وأبى الآخر وصاحب الأرض
غائب فان القاضي يتظر في ذلك ان كان لو قسم أمكن لكل واحد منهما أن يعمل في نصيبه العمل
الذي كان يعمل قبل القسمة قسم وان كان لا يمكنه ذلك لا يقسم كذا في المحيط * واذا كان الزرع بين
ورثة في أرض لغيرهم فأرادوا قسمة الزرع فان كان قد أدرك لم أقسمه بينهم - حتى يحصل لا بالتراضي
ولا بغير التراضي لان المحنطة مال الرابح فلا تجوز قسمته مجازفة الا بالكيل ولا يمكن قسمته بالكيل

قبل الحصاد وان كان بقلالم أقسمه إلا أن يشترطوا في البقل أنه يحجز كل واحد منهم ما أصابه فإذا اقتسموه على هذا بتراضهم أجرته كذا في المبسوط * وإذا كان زرع بين رجلين فأرادا قسمة الزرع فيما بينهما دون الأرض فالقاضي لا يقسم أما إذا بلغ الزرع وتسبيل فلانه بعدما بلغ وتسبيل صار مال الربا وفي القسمة معنى المدادلة فلا تجوز مجازفة وأما إذا كان الزرع بقلان لا يقسم القاضي إذا كانت القسمة بشرط الترك وأما إذا أراد القسمة بشرط القلع فله أن يقسم وهذا الجواب على إحدى الروايتين فأما على الرواية الأخرى فينبغي أن لا يقسم القاضي وإن رضيا به هذا إذا طلبا القسمة من القاضي وإن طلب أحدهما وأبى الآخر فالقاضي لا يقسم على كل حال ولو اقتسما الزرع بأنفسهما فإن كان الزرع قد بلغ وتسبيل فالجواب فيه قد مر وإن كان الزرع بقلان قسما بشرط الترك لا يجوز وإن قسما بشرط القلع جاز باتفاق الروايات كذا في المحيط * ولو كان بينهما مازرع في أرضهما فطلب القسمة الزرع دون الأرض فإن كان الزرع بقلان بشرط تركه في الأرض أو شرط أحدهما ذلك لا تجوز قسمة الزرع وإن اتفقا على القلع جازت القسمة وإن كان الزرع قد أدرك وشرطا الحصاد جازت القسمة عند السك والشرط الترك أو أحدهما فسدت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجحهما الله تعالى وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا طلع على التخييل بين رجلين أرادا قسمة دون التخييل إن شرط الترك أو أحدهما فسدت القسمة وإن اتفقا على الجذاذ في الحال جازت القسمة وإن كان المزمع ذلكا وشرطا الترك لا تجوز عندهما وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي حان * إذا كان كرحضة بين رجلين ثلاثين ردي وعشرة جيدة وأخذ أحدهما عشرة والاخر ثلاثين وقيمة العشرة مثل قيمة الثلاثين فإنه لا يجوز كذا في شرح الطحاوي * وإن كانت قوصرة تمر بينهما أو دن خل فأرادا أحدهما قسمته فبمته لان هذا مما يتأق في الكيل والوزن والقسمة فيه تمييز محض لكل واحد من الشريكين أن يتعدي به فكذلك يفعله القاضي عند طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * والخشب والباب والرحى والدابة والؤلؤة لم تقسم إلا برضاها وفي التجريد وكذا القصب وكل شيء يحتاج إلى شقه وكسره وفي ذلك ضرر وكذا في الخمسة الواحدة إذا كان في قطعها ضرر كذا في الخلاصة * ولا تقسم الجواهر لأن جهاتها متعاضدة ألا يرى أنها لا يصلح غير المدين منها عوضا عما ليس بمال كالنكاح والمخلع وكذا في التبيين * وفي مختصر خواهر زاده ولا تقسم القوس والسرر ولا المحفف كذا في التتارخانية * فإن أوصى بصوف على ظهر غنمه لرجلين فأراد قسمته قبل الجزاز لم أقسمه وكذلك اللبن في الضرع لان ذلك مال الربا فإنه موزون أو مكيل لا يمكن قسمته إلا بوزن أو كيل وذلك بعد الحلب والجزاز فأما الولد في البطن فلا تجوز قسمته بين الشركاء بحال وكذلك لو قسمه ذلك بينهما بالتراضى لم يحجز كذا في المبسوط في باب ما لا يقسم * وإن كان ثوب بين رجلين فاقسماه وشقاه طولا وعرضا بتراض منهما فهو جائز وليس لواحد منهما أن يرجع بعد تمام القسمة كذا في المبسوط في باب قسمة الحيوان والعروض * ولو كان بين رجلين ثوب مخيط لا يقسمه القاضي بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يقسم القاضي أيضا ثوبين عند اختلاف قيمتهما لانه لم يمكن التعديل إلا بزيادة دراهم مع الاوكس ولا يجوز ادخال الدراهم في القسمة جبرا فان تراضيا على ذلك جاز للقاضي أن يقسم كذا في العيني شرح الهداية * وإن كان الذي بين الشركاء ثوبا رطيا وثوبا هرويا أو سادة وبساطا لم يقسمه إلا برضاها ولو كانت ثلاثة أثواب بين رجلين فأراد أحدهما قسمتها وأبى الآخر فاني أنظر في ذلك ان كانت قسمتها تسقيم من غير قطع بأن تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث فان القاضي يقسمها بينهما فيعطى أحدهما ثوبين والاخر ثوبا وإن كانت لا تسقيم لم أقسمها بينهما إلا أن يتراضوا فيما بينهم على شيء هكذا قال في الكتاب والاصح أن

يقال ان استوت القيمة وكان نصيب كل واحد منهما ثوبا ونصفا فانه يقسم الثوبين بينهما ويدع الثالث مشتركاً وكذلك ان استقام أن يجعل أحد القسمين ثوبا وثلاثي الآخر والقسم الآخر ثوبا وثلاثي الآخر أو أحد القسمين ثوبا وربعا والآخر ثوبا وثلاثة أرباع فانه يقسم بينهم ويترك الثالث مشتركاً كذا في النهاية * وإذا كان المشترك قناة أو نهراً أو بئراً أو عيناً وليس معه أرض وطلب الشركاء القسمة فالقاضي لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الأرض وتركزت النهر والبئر والقناة على الشركة لكل واحد منهم شربة منها وان كان كل واحد منهم بقدر على أن يجعل للأرض شرباً من مكان آخر أو كان أرضين وأنهاراً متفرقة أو آباراً قسمت ذلك كما فيما بينهم لانه لا ضرر على واحد منهم في هذه القسمة وقسمة العين هـ اتبع لقسمة الأرض في هي بمنزلة البيع فالشرب يدخل في بيع الأرض تبعاً وان كان البيع لا يجوز فيه مقصوداً فكذلك في القسمة كذا في المبسوط * والاواني المتخذة من أصل واحد كالاجانة والقمممة والطست المتخذة من صفر ملحقة بمختلفة الجنس فلا يقسمها القاضي جبراً كذا في العناية * ويقسم تبر الفضة والذهب وما أشبه ذلك مما ليس بمصوغ من الحديد والصفرة والنحاس وكذلك علويين رجلين نصيب كل واحد منهما ما يمتنع به والسفل لغيرهما أو سفل بينهما والعلو لغيرهما فذلك كله يقسم اذا طلب بعض الشركاء كذا في المبسوط * واذا قسم الدور فانه يقسم العرصه بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ويجوز أن يفضل بعضهم على بعض لفضل قيمة البناء والموضع لان المعادلة في القسمة بين الانصباء واجبة صورة ومعنى ما أمكن واذا لم يمكن اعتبار المعادلة في الصورة تعتبر المعادلة في المعنى ثم هذا على ثلاثة أوجه اما أن اقسموها الأرض نصفين وشرطوا أن من وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة أو اقسموها كذلك وقيمة البناء غير معلومة أو اقسموها الأرض نصفين ولم يقتصروا البناء فان اقسموها الأرض نصفين على أن من وقع البناء في نصيبه يعطى لصاحبه نصف قيمة البناء وقيمة البناء معلومة جاز وان اقسموها كذلك ولم يعرف قيمة البناء جاز استحساناً لا قياساً وان اقسموها الأرض نصفين ولم يقتصروا البناء جازت القسمة ثم يملك من وقع البناء في نصيبه نصف البناء بالقيمة كذا في محيط السرخسي * وبهذا الطريق قلنا ان الأرض المشتركة بين اثنين اذا قسمت وفيها شجار وزرع قسمت الأرض بدون الاشجار والزرع فوق الاشجار والزرع في نصيب أحدهما فان الذي وقع الاشجار والزرع في نصيبه يملك نصيب صاحبه من الاشجار والزرع بالقيمة كذا في الذخيرة * وعن الثاني أرض ميراث بين قوم في بعضها زرع قسم الأرض بينهم من غير زرع من غير أن يقوم الزرع فمن أصاب الموضع الذي فيه الزرع أخذه بقيمته ولو قال لأرضي بغرم القيمة ولا حاجة لي في هذه القسمة أجبره المحاكم على دفع قيمة الذرع وكذا في الدار اذا قسم المحاكم على الذراع ولم يقوم البناء فمن وقع البناء في حصته أخذه بقيمته سمي القيمة أو لم يسمها كذا في الوجيز للكردي * واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي أيديهم دار أو عقار ادعوا أنهم ورثوه عن فلان لم يقسمه القاضي بينهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يقيموا البيعة على موته وعدد ورثته وقالوا يقسمه بينهم باقرارهم ويذكر القاضي في صك القسمة أنه قسمه باقرارهم ولو ادعوا في العقار أنهم اشتروه قسمه بينهم وان كان المال المشترك ماسوي العقار وادعوا له ميراث قسمه في قولهم وان ادعوا المالك ولم يذكره كيف انتقل اليهم قسمه بينهم وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير أرض ادعاه رجلان وأقاما البيعة بينهما في أيديهم أو أرادوا القسمة لم يقسمها بينهما حتى يقيم البيعة بينهما لاحتقال أنها لغيرهما ثم قيل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة وقيل هو قول الكل وهو الأصح لان القسمة ضربان بحق المالك تكميلاً للمنفعة وبحق اليد تقيماً للعدول وامتنع القول هو نال عدم

الملك وكذا الثاني للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه واذا حضر وارثان واقاما البيعة على الموت وعدد الورثة والدار في أيديهما ومعهما وارث غائب أو صغير قسم القاضي بطالب الحاضرين وينصب وكيلًا يقبض نصيب الغائب أو وصيًا يقبض نصيب الصغير لان في هذا النص نظر الغائب ولا يدمر إقامة البيعة على أصل الميراث في هذه الصورة عنده أيضا بل أولى وعندهما يقسمها بينهما باقرارهما وبغزل حق الغائب والصغير ويشهد أنه قسمها باقرار الكبار الحضور وان الغائب أو الصغير على حجة ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم وان أقاموا البيعة على الشراء حتى يحضر الغائب وان كان العقار في يد الوارث الغائب أو شيء منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير أو شيء منه لم يقسم باقرار الحضور ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البيعة وعدمها في الصحيح وان حضر وارث واحد لم يقسم وان أقام البيعة لانه ليس معه خصم والحاضر ان كان خصما عن نفسه وليس أحد خصما عن البيت وعن الغائب وان كان خصما عنهما وليس أحد يخاصم عن نفسه يقيم عليه البيعة ولو كان الحاضر صغيرا أو كبيرا نصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم اذا أقيمت البيعة كذا في الكافي * ولو كان شيء من التركة في يد أم الصغير فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان شيء من التركة في يد الغائب وثمة لا يقسم كذا في فتاوى قاضي خان * اعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أو ما اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فانه ينصب وصيا عن الغائب ثم الفرق بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضرا فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا الا أنه يحجز عن الجواب فينصب عنه وصيا يجيب خصمه وأما اذا كان غائبا فلم تصح الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه ولم تقع الضرورة على نصب الوصي كذا في النهاية * واذا كانت الدار ميراثا وفيها وصية باثلاث وبعض الورثة غائب والبعض حضورا لم وصى له شريك بنزلة الوارث ان حضر بنفسه وهداه بالقاضي لا يسمع بيته ولا يقسم الدار بينهم كما لو حضر واحد من الورثة وان حضر هو مع أحد الورثة فالقاضي يسمع بيتهما ويقسم الدار كما لو حضر وارثان هكذا في الذخيرة * ولو فعا طريقا بينهما وكان على الطريق ظلة وكان طريق أحدهما على تلك الظلة وهو يستطيع أن يتخذ طريقا آخر فأراد صاحبه أن يمنعه من المرور على ظهرا الظلة لم يكن له ذلك كذا في المبسوط * واذا كانت الدار بين رجلين وفيها صفة وفي الصفة بيت وطريق البيت في الصفة ومسيل ماء ظهر البيت على ظهرا الصفة فاقسما فأصاب أحدهما الصفة وقطعة من ساحة الدار وأصاب الآخر البيت وقطعة من ساحة الدار ولم يذكرا في القسمة الطريق ومسيل الماء وأراد صاحب البيت أن يمر في الصفة على حاله ويسيل الماء على ظهرا الصفة ان أمكن اصحاب البيت فتح الطريق وتسجيل الماء في نصيبه من موضع آخر فالقسمة جائزة وليس لصاحب البيت حق المرور في الصفة ولا حق تسجيل الماء على ظهرا سواء ذكر في القسمة أن لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه أو لم يذكر ذلك وادام يكن لصاحب البيت امكان فتح الطريق وتسجيل الماء من موضع آخر فان ذكر أن لكل واحد منهما نصيبه بحقوقه دخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وتجوز القسمة وان لم يذكر ذلك لا يدخل الطريق ومسيل الماء في القسمة وفسدت القسمة ذكره هذه الجملة شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة وذكر في آخر الباب اذا اقتسم دارا فمسا وقعت الحدود بينهما اذا أحدهما لا طريق له فان كان يتعدى على أن يفتح لنصيبه في حيزه طريقا آخر فالقسمة جائزة وان كان لا يتعدى على أن يفتح لنصيبه طريقا ار علم وقت القسمة أن لا طريق له فالقسمة جائزة وان لم يعلم فالقسمة فاسدة وعلى

قياس المسئلة المتقدمة ينبغي أن يقال في مسئلة آخر الباب إذا لم يقدر على أن يفتح لنصيده طريقا آخر
 إنما تفسد القسمة إذا لم تذكر الحقوق فأما إذا ذكرت الحقوق يدخل الطريق تحت القسمة فصار حاصل
 الجواب نظرا إلى المسئلتين أنه إذا لم يقدر على أن يفتح لنصيده طريقا آخر أن ذكرت الحقوق يدخل
 الطريق ومسيل المسألة في القسمة ولا تفسد القسمة وإن لم تذكر الحقوق حتى لم يدخل تحت القسمة أن علم
 وقت القسمة أن لا طريق له ولا مسيل له فالقسمة جائزة وإن لم يعلم فالقسمة فاسدة وذکر شيخ الاسلام
 في باب قسمة الارضين والقرى ان الطريق ومسيل الماء يدخلان في القسمة بدون ذكر الحقوق والمرافق
 إذا كان الطريق ومسيل الماء في أرض الغير ولم يكونا في انصبتهم ولم يكن لكل واحد احداث هذه
 الحقوق في انصبتهم حتى لا تفسد القسمة كذا في الذخيرة * وان اقتسم دارا على أن يشتري أحدهما
 من الآخر دارا له بألف درهم فالقسمة على هذا الشرط باطلة كذا في المبسوط * كل قسمة على شرط
 هبة أو صدقة أو بيع من المقسوم أو غيره فاسدة وكذا كل شراء على شرط قسمة فهو باطل والقسمة على
 أن يزيد شيئا معروفا جائرة كالزيادة في المبيع أو الثمن والمقبوض بالقسمة الفاسدة يثبت الملك فيه
 وينفذ التصرف كالمقبوض بالشراء الفاسد كذا في القنية * ولو كانت دار بين رجلين فلا بأس
 أن يسكن أحدهما ما أجمع فعلى هذا ينبغي أن يقال ان أرادوا قسمة ملك فلا قاضي ذلك وان أرادوا
 قسمة حفظ وانتفاع فلا حاجة إلى القاضي كذا في الذخيرة * وإذا كانت الدار بين رجلين فاقسمها
 على أن يأخذ أحدهما الأرض كلها ويأخذ الآخر البناى كله ولا شيء له من الأرض فهذا على ثلاثة
 أوجه الأول إذا شرط في القسمة على المشروط له البناء قلع البناء وفي هذا الوجه القسمة جائزة وإن سكتا
 عن القلع ولم يشترط جازت القسمة أيضا وإن شرط ترك البناء فالقسمة فاسدة كذا في الظهيرية *
 وإذا وقع الحائط لأحد في القسمة وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع من
 الحائط ليس له ذلك إلا أن يكونا شرط في القسمة رفع الجذوع سواء كان الجذوع لأحدهما على
 الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا بينهما ثم صار الحائط
 لأحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة * في التجريد وكذلك درج أو درجة
 أو سطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب العلوة شرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب
 السفلى أن يقطع الروشن إلا أن يشترطوا قطعه كذا في التتارخانية * ولو أن ضيعة بين خمسة من الورثة
 واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحدهما حاضرين وطالب شريكه
 الحاضر بالقسمة عند القاضي وأخبره بالقصة والقاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكيل عن الغائبين
 والصغير لأن المشتري قام مقام البائع وقد كان للبائع أن يطالب شريكه كذا في الظهيرية * كتب
 ابن سميعة إلى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى في قوم ورثوا دارا وباع بعضهم نصيبه من أجنبي وغاب
 الأجنبي المشتري وطالب الورثة القسمة وأقاموا البينة على الميراث قال محمد رحمه الله تعالى إذا حضر
 الوارثان قسمها القاضي حضر المشتري أو لم يحضر لأن المشتري بمنزلة الوارث الذي يملكه وفي الأصل إذا
 كانت القرية وأرضها بين رجلين بالشراء فأت أحدهما وترك نصيبه ميراثا فأقام ورثته البينة على
 الميراث وعلى الأصل وشريك أبيهم غائب لم يعسم القاضي حتى يحضر شريك أبيهم ولو حضر شريك
 الأب وغاب بعض ورثة الميت قسمها القاضي بينهم لأن حضور بعض الورثة كحضور الميت لو كان حيا
 أو كحضور باقي الورثة وإن كان أصل الشركة بالميراث بأن كانوا ورثا قرية عن أبيهم فقبل أن يقسم مات
 أحدهما وترك نصيبه ميراثا لورثته فحضر ورثة الميت الثاني وعلمهم غائب وأقاموا البينة على ميراثهم
 عن أبيهم عن جدتهم قسمها القاضي بينهم ويعزل نصيب عنهم وكذلك لو حضر عنهم وغاب بعضهم قسمها

القاضي بينهم كذا في المحيط * في النوازل سئل أبو بكر عن قرية مشاع بين أهلها أربعة أوقاف وربعها جرد ونصفها ملك شائع يريدون أن يتخذوا منها مقبرة ويريدون قسمة بعضها ليصفوا لهم الملك ويجعلوها مقبرة قال إن قسمة القرية كلها على مقدار نصيب كل فريق منهم جازت القسمة وإن أرادوا أن يقسموا موضعاً في هذه القرية لا يجوز القسمة كذا في السارخانية * في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى رجل من أحد الورثة نصيبه ثم حضر البائع والمشتري وطلبوا القسمة فالقاضي لا يقسم بينهم حتى يحضروا رث آخر غير البائع ولو اشترى منه نصيبه ثم ورث البائع شيئاً بعد ذلك أو اشترى لم يكن نصيباً للمشتري في نصيبه الأول في الدار حتى يحضروا رث آخر غيره ولو حضر المشتري من الوارث ووارث آخر وغاب الوارث البائع وأقام المشتري بينة على شرائه وقبضه وعلى الدار وعدد الورثة فإن كان المشتري قبض الدار وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة هو ووارث آخر غير البائع وأقام البينة على ما ذكرنا فالقاضي يقسم الدار وكذلك إذا طلبت الورثة دون المشتري فالقاضي يقسم الدار بينهم بطلبهم وجعل نصيب الغائب في يد المشتري ولا يقضى بالشراء وإن لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغائب ولا يدفع إلى المشتري وإن كان المشتري هو الذي طلب القسمة وأبى الورثة لم أقسم لأنى لأعلم أنه مالك ولا أقبل بينته على ما اشترى والبائع غائب وفيه أيضاً عن أبي يوسف رحمه الله تعالى دار بين رجلين باع أحدهما نصيبه وهو مشاع من رجل ثم إن المشتري أمر البائع أن يقاسم صاحب الدار ويقبض نصيبه فقاسمه لم تجز القسمة وإن كان بين رجلين دار نصف دارا قسما على أن يأخذ أحدهما الدار والاخر نصف الدار جاز وإن كانت الدار أفضل قسمة من نصف الدار كذا في المحيط * وإذا اصططح الرجلان في القسمة على أن يأخذ أحدهما داراً والاخر منزلاً في دار أخرى أو على أن يأخذ كل واحد منهما مساهماً معلومة من دار على حدة أو على أن يأخذ أحدهما داراً والاخر عبداً أو ما أشبه ذلك من الاصطلاح في الاجناس المختلفة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو كانت مائة ذراع من هذه الدار ومائة ذراع أو أكثر من الدار الاخرى فاقتسمها على أن لهما ما في هذه الدار من الذرعان ولهذا ما في هذه الدار الاخرى لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وإذا كان ميراث بين رجلين في دار وميراث في دار أخرى فاصططحها على أن لأحدهما ما في هذه الدار وللآخر ما في تلك الدار وراهم ذلك دراهم مائة فإن كانا سعي السهام كم هي سهام كل دار جاز وإن لم يسعي ذلك لم يجز وإن سعيهما كان السهام أذرعاً مائة مكسرة جاز في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قال ولم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى داران بين ثلاثة نفر اقتسموها على أن يأخذ أحدهما إحدى الدارين والثاني الدار الاخرى على أن يرد الذي أخذ الدار الكبرى على الذي لم يأخذ شيئاً دراهم مائة فهو جائز وكذلك إذا أخذ الدار الكبرى اثنتان منهم وأخذ الثالث الدار الصغرى وكذلك إذا كانت دار واحدة بينهم وأخذها اثنان منهم كل واحد منهم ما طائفة معلومة على أن يردا على الثالث دراهم معلومة فهو جائز وكذلك أن اشترطوا على أحدهما المثل الدراهم ليدخل في منزله فهو جائز لأنه يكون هو مشتر يائلي نصيب الثالث وصاحبه الثلث وكذلك دار بين شريكين اقتسماها نصفين على أن يرد أحدهما على الآخر عبداً بعينه على أن يزيد الاخر مائة درهم جاز وكذلك لو اقتسماها على أن يأخذ أحدهما البناء ويأخذ الاخر الخراب على أن يرد صاحب البناء على الاخر دراهم مائة فهو جائز وكذلك لو أخذ أحدهما السفلى والاخر العلوى واشترط أحدهما على صاحبه دراهم مائة كذا في المبسوط * ولو اقتسما الثياب على أن من أصابه هذارد درهمها ومن أصابه هذارد درهمين جاز كذا في محيط السرخسي * وإذا كانت القرية والارض بين قوم اقتسموا الارض مساحة على أن من أصابه شجرة أو بيت في أرضه

فعليه بقيمتها دراهم فهو جائز وهذا استحسان كذا في المبسوط * شريكان اقتسما على أن لا أحدهما الصامت وللآخر العروض وقاش الخانوت والديون التي على الناس على أنه ان توى عليه شيء من الديون رد عليه نصفه فالقسمة قاسدة لأن القسمة فيها معنى البيع والبيع على هذا الوجه لا يجوز وعلى كل واحد منهما ما أن يرد على صاحبه نصف ما أخذ كذا في محيط السرخسي * وإذا كانت الدارين رجلين فاقسماها على أن يزيد أحدهما على الآخر دراهم مسماة فهو جائز ثم كل ما يصلح أن يكون عوضا مستحقا بالبيع يجوز اشتراطه في هذه القسمة عند تراضيها عليه فالتة وقد حاله كانت أو مؤجلة والمكيل والموزون معينا أو موصوفا مؤجلا أو حالا يجوز استحقيقه عوضا في البيع فكذلك في القسمة فان كان شيء من ذلك حمل ومؤنة فلا بد من بيان مكان الأيضا فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في السلم والاجارات وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن يند التسلیم مكانا جاز ذلك وان لم يبين جازت القسمة ويتعين للتسليم موضع الدار وكان ينبغي في القياس أن يتعين موضع العقد كما في السلم عندهما ولكنهما استقصنا فقالا لا تمام القسمة يكون عند الدار وإنما يجب عند تمام القسمة فتعين موضع الوجوب فيه للتسليم كما في الاجارة عندهما يتعين موضع الدار لا موضع العقد وان كانت الزيادة شيئا من الحيوان بعينه فهو جائز وان كان بغير بعينه لم يجز موصوفا كان أو غير موصوف مؤجلا كان أو حالا ولو كانت الزيادة ثيابا موصوفة إلى أجل معلوم فهو جائز وان لم يضرب له أجل لم يجز كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بالدراهم يزيد بها * ولو كانت الدارين رجلين فاقسماها فأخذ أحدهما مقدما وهو الثلث والآخر أخذ مؤخرها وهو الثلثان جاز ذلك فان كانت الدارين ثلثا فأخذ صاحب الثلثين نصيبه يثا شارطا وصاحب الثلث بنصيبه ما بقي من الدار وهو أكثر من حقه فهذا جائز وكذلك ان كان الذي وقع في قسمة الآخر ليست له غلة فهو جائز وإذا اقتسما دار بينهما على أن يأخذ كل واحد منهما ما طائفة من الدار على أن يرفع ما طريقا بينهما ولا أحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه فهذا جائز وان كانت الدارين بينهما نصفين لأن رتبة الطريق ملك لهما محل للعاوضة وإذا اقتسم الرجلان دارا على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرها بجميع حقه ويأخذ الآخر الثلثين من مقدمها بحقه فهو جائز وان كان فيها غبن كذا في المبسوط في باب قسمة الدور بتفصيل بعضها * وإذا كانت الدارين رجلين اقتسماها أخذ أحدهما قدر النصف وأخذ الآخر قدر الثلث ورفع ما طريقا بينهما قدر السدس فذلك جائز وكذلك اذا شرط أن يكون الطريق لصاحب الأقل وللآخر فيه حق المرور فهو جائز قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى هذه المسئلة دليل على جواز بيع حق المرور والحاصل ان في جواز بيع حق المرور روايتين وذكر شمس الاثمة السرخسي في شرح هذا الكتاب من العلة ما يدل على جواز هذه القسمة على الروايات كلها وان كان في حق جواز بيع حق المرور روايتان قال بأن كان عين الطريق مملوكا لهما وكان لهما حق المرور فيه وقد جعل أحدهما نصيبه من رتبة الطريق ملكا لصاحبه عوضا عن بعض ما أخذ من نصيب صاحبه بالقسمة وبقي لنفسه حق المرور وهذا جائز بالشرط كن باع طريقا مملوكا من غيره على أن يكون له حق المرور كن باع السفلى على أن له حق قرار العلوفاته يجوز كذا هنا وإذا كانت الدارين رجلين وبينهما شقص من دار أخرى اقتسماها على أن يأخذ أحدهما الدار والآخر الشقص فان علمنا أن سهام الشقص كم هي فالقسمة جائزة وان لم يعلمنا فالقسمة مردودة وان علم أحدهما ولم يعلم الآخر فالقسمة مردودة هكذا ذكر المسئلة في الاصل في هذا الكتاب ولم يفصل الجواب فيها تفصيلا فن المشايخ من قال يجب أن يكون الجواب فيها على التفصيل ان علم المشروط له الشقص جازت القسمة بلا خلاف وان جهل المشروط له وعلم الشارط كانت المسئلة على الخلاف على قول أبي حنيفة ومحمد

رحمه الله تعالى تكون القسمة مردودة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تكون جائزة ومنهم من قال لا بل الجواب في مسألة القسمة على ما أطلق والقسمة مردودة في قولهم جميعا كذا في المحيط * وإذا اقتسم القوم القرية وهي ميراث بينهم بغير قضاء قاض وفيهم صغير ليس له وصي أو غائب ليس له وكيل لم تجز القسمة وكذلك لو اقتسموها بأمر صاحب الشرط أو عامل غير القاضي كالعامل على الرستاق أو الطسوج أو على الخراج أو على المؤنة وكذلك لو رضوا بحكم بعض الفقهاء فسمع بينهم على الأصل والميراث ثم قسمها بينهم بالعدل وفيهم صغير لا وصي له أو غائب لا وكيل له لم تجز لأن الحكم لا ولاية له على الغائب والصغير لأنه صار حكما بتراضي الخصوم فتقتصر ولايته على من وجد منه الرضى فإن أجاز الغائب أو كبر الصبي وأجاز فهو جائز لأن لهذا العقد مجيزا حال وقوعه ألا يرى أن القاضي لو أجاز جاز وهو نظير ما لو باع مال الصبي فكبر الصبي وأجاز ذلك جاز وإن مات الغائب أو الصغير فأجاز وارثه لم تجز في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى والاستحسان أن الحاجة إلى القسمة قائمة بعدموت المورث كما كانت في حياته فلو تفتت تلك القسمة احتيج إلى إعادتها في الحال بتلك الصفة وإنما تكون إعادتها برضى الوارث فلا فائدة في تقضها مع وجود الإجازة عند النفاذ برضاه كذا في المبسوط * ثم انما تجعل الإجازة من الغائب أو من وارثه أو من الوصي أو من الصبي بعد البلوغ إذا كان ما وقع عليه القسمة قائما وقت الإجازة كالبيع المحض الموقوف انما تعمل فيه الإجازة إذا كان المبيع قائما وقت الإجازة وكل ثبتت الإجازة صريحا بالقول ثبتت الإجازة دلالة بالفعل كما في البيع المحض كذا في الذخيرة * لا تقسم الكتب بين الورثة ولكن ينتفع بها كل واحد بالمهاياة ولو أراد واحد من الورثة أن يقسم بالوراق ليس له ذلك ولا يسمع هذا الكلام منه ولا تقسم بوجه من الوجوه ولو كان صندوق قرآن ليس له ذلك أيضا وإن تراضوا جميعا فالعاشي لا يأمر بذلك ولو كان مصحف لواحد وسهم من ثلاثة وثلاثين سهما منه للأخر فإنه يهبط يومان من ثلاثة وثلاثين يوما حتى ينتفع ولو كان كتابا بمجلدات كثيرة كشرح المبسوط فإنه لا يقسم أيضا ولا سبيل إلى القسمة في ذلك وكذا في كل جنس مختلف ولا يأمر المحاكم بذلك ولو تراضيا أن تقوم الكتب ويأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالتراضي يجوزوا فلا كذا في جواهر الفتاوى * في الأيتمة مثل علي بن أحمد عن مات وترك أولاد أصغارا وابنين كبيرين ودارا ولم يوص إلى أحد فنصب القاضي أحدا لابنين وصيا ثم إن الوصي دعا رجائين من أقربائه فقسمت التركة بحضورهم فجعل الكتب لنفسه ولأخيه الثاني البالغ أيضا وجعل الدار للصغيرين مشاعا بينهما وذلك بعد التقويم والتعديل هل تصح هذه القسمة فقال إن كان القاسم عالما ورعا يجوز أن شاء الله تعالى وسألت أبا حامد عن الأب هل له أن يقسم مع أولاده الصغار فقال نعم وسئل علي بن أحمد عن اشتري أرضا مشتركة بين جماعة اشتري نصيب الحضور وبعضهم غيب كيف تقسم هذه الأرض مع غيبة الشريك وهل له إلى زراعتها سبيل فقال لا تجوز قسمتها حال غيبة الشريك أو حال غيبة بعض الشركاء إلا أن تكون الأرض مورثة فينصب القاضي قسما من الغائب فيقسم حيث يشاء وأما زراعتها فإن رأى القاضي أن يأذن للشريك في زراعة كل الأرض لكي لا يضيع الخراج فله ذلك كذا في التتارخانية باع من آخر شيئا وضمن له إنسان بالدرك ثم مات أي الضامن قسم ماله لأنه لا مانع من القسمة ولو أن كل واحد من الورثة باع نصيبه ثم أدرك الميت أدرك يرجع إلى الورثة وتقتض بيعهم لأن هذا بمنزلة دين مقارن للموت في رواية وهو المختار كذا في الفتاوى الكبرى * والله أعلم

❦ (الباب الرابع فيما يدخل تحت القسمة من غير ذكر وما لا يدخل فيها) ❦

ويدخل الشجر في قسمة الأراضي وإن لم يذكروا الحقوق والمرافق كما يدخل في بيع الأراضي ولا يدخل

الزروع والثمار في قسمة الاراضي وان ذكروا الحقوق وكذلك اذا ذكروا المرافق مكان الحقوق لا تدخل
الثمار والزروع في ظاهر الرواية ولو ذكروا في القسمة بكل قليل أو كثر يروى فيها وإنها ان قال بعد ذلك
من حقوقها لا تدخل الثمار والزروع وان لم يقل من حقوقها تدخل الثمار والامتنع الموضوع فيها
لا تدخل على كل حال وأما الشرب والطريق فيدخلان من غير ذكر الحقوق في القسمة ذكر المحاكم
الشهيد في المختصر انهما لا يدخلان وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل في موضع آخر من هذا
الكتاب فانه قال اذا كانت الارض بين قوم ميراثا اقسموها بغير قضاء فأصاب كل انسان منهم قراح
على حدة فله شربه وطريقه ومسبل مائة وكل حق لها والصحيح انهما لا يدخلان كذا في المحيط * وان
كانت أرض بين قوم لهم فدخل في أرض غيرهم فاقسموا على أن يأخذوا ثلثان منهم الارض ويأخذ
الثالث النخيل بأصولها فهذا جائز لان النخلة بأصلها بمنزلة الحائط ولو شرطوا لحددهم في القسمة حائطا
بنصيبه فهو جائز فكذلك النخلة وان شرطوا أن لغلان هذه القطعة وهذه النخلة والنخلة في غير تلك
القطعة وللاخر قطعة أخرى وللمثلث القطعة التي فيها تلك النخلة فأراد أن يقطع النخلة فليس له ذلك
والنخلة لصاحبها بأصلها لان النخلة كالحائط وبتسمية الحائط يستحقها بأصلها وهذه نخلة مالم يقطع
فأما بعد القطع فهو جرح في ضرورة استحقاق النخلة أصلها فان قطعها فله أن يغرس في موضعها
مابدا له لانه قد استحق ذلك الموضع من الارض فان أراد أن يمر اليها فله من صاحب الارض فالقسمة
فاسدة لانها وقعت على الضرر اذ لا طريق له الى نخلته فان ذكروا في القسمة بكل حق هو لها فالقسمة
حائزة وله الطريق الى نخلته كذا في المبسوط * ثم ان محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب أن الشجرة
تستحق بأصلها في القسمة ولم يذكر مقدار ذلك بعض مشايخنا قالوا يدخل في القسمة من الارض
ما كان بازاء العروق يوم القسمة أعني عروقا لو قطعت يدست الشجرة واليه مال شمس الأئمة المرخصي
وبعضهم قالوا يدخل من الارض مقدار غلط الشجرة يوم القسمة والى هذا أشار في الكتاب فانه قال
اذا ازدادت النخلة غلطا كان لصاحب الارض أن ينحت ما ازدادت ودل على أنه قدر ما نحتته من
الارض بمقدار غلط الشجرة وقت القسمة كذا في الظهيرية * قوم اقسموها ضيقة وأصاب بعضهم
بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له أو لم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء
ولا يدخل فيها الزرع والمثمر كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كانت القرية ميراثا بين قوم واقسموها
وأصاب أحدهم قراح وغللات في قراح وأصاب الآخر كرم فهو جائز كذا في المبسوط * واذا كانت
قرية وأرض ورعى ما بين قوم بالميراث فاقسموها فأصاب الرجل الرعى ونهرها وأصاب الآخر البيوت
واقرحه مسماة وأصاب آخر أيضا أقرحة مسماة فاقسموها بكل حق هو لها فأراد صاحب النهر أن يمر
الى نهره في أرض أصاب صاحبها بالقسمة فمنعه صاحبها فليس له منعه اذا كان النهر في وسط أرض هذا
ولا يصل اليه لا بأرضه وان كان يصل الى النهر بدون أرضه بأن كان النهر من جراح حد الارض لم يكن
له أن يمر في أرض هذا وان كان الطريق الى النهر في أرض الغير لا في نصيب صاحبها يدخل في القسمة
بذكر الحقوق أمكنه الوصول الى النهر بدون تلك الارض أو لم يمكنه وان لم يشترطوا في القسمة الحقوق
والمرافق وما أشبههما وكان الطريق الى النهر في أرض الغير فان لم يمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة
فاسدة الا اذا علم بذلك وقت القسمة وان أمكنه فتح الطريق في نصيبه فالقسمة جائزة وكذلك اذا أمكنه
المرور في بطن النهر بان نصب الماء عن موضع منه وكان يمكنه المرور في ذلك فهو قادر على أن يمر في نصيبه
فتكون القسمة جائزة وان لم يكن من النهر شيء مكشوف فالقسمة فاسدة كذا في الذخيرة * وان كان
للنهر مسناة من جانبيه يكون طريقه عليها فالقسمة جائزة وطريقه عليها دون أرض صاحبها وان ذكر

المحقوق في القسمة لتمكده من الانتفاع بالنهر بالتطرق على مسناته وان لم يذكروا المسنات في القسمة
فانختلف صاحب الارض والنهر فهي لصاحب النهر لما في طينه وطريقه في قول أبي يوسف ومحمد رجهما
الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر وان لم يكن للنهر طريق في أرض قسمة فاشترطوا
عليه أن لا طريق له في هذه الارض فهو جائز ولا طريق له اذ علم يومئذ أنه لا طريق له وكذلك النخلة
والشجرة تصيب أحدهما في أرض الآخر واشترطوا أن لا طريق له في أرض صاحبه فهو والنهر سواء
ولو كان نهر يصب في أجرة كان لصاحب ذلك الصب على حاله كذا في المبسوط * دار بين قوم
اقتسموها فوقع في نصيب أحدهم بيت فيه حمامات فان لم يذكروا الحمامات في القسمة فهي بينهم
كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا بصيد فالقسمة فاسدة لان في القسمة معنى البيع وبيع
الحمامات اذا كانت لا تؤخذ الا بصيد فاسد وان كانت الحمامات تؤخذ بصيد فالقسمة جائزة لان
بيع الحمامات اذا كانت تؤخذ بصيد فالقسمة جائزة وهذا كله اذا اقتسموها بالليل حين اجتمعت
كلها في البيت اما اذا اقتسموها بالنهار بعد ما خرجت من البيت فالقسمة فاسدة كذا في الفتاوى
الكبرى * واذا اقتسم الرجلان دراهما أخذ أحدهما طائفة والاخر طائفة وفي نصيب الاخر طائفة على
الطريق أو كنيف شارع فالقسمة في هذا كالببيع فالكنيف الشارع يدخل في قسمة الدار سواء ذكر
المحقوق والمرافق أو لم يذكر والظالة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تدخل الا بذكر الحقوق والمرافق
وعند أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى تدخل اذا كان مفتحا في الدار سواء ذكر الحقوق أو لم يذكر
فان هدم أهل الطريق تلك الظالة لم تنقض القسمة ولا يرجع على شريكه بشئ كذا في المبسوط * كرم
بين رجلين فاقتسماه وجعل الطريق القديم لأحدهما وترك طريقا حديثا للآخر وفي الطريق الحديث
أشجار يتطران جعل تلك الطريق له فالأشجار له لانها بمنزلة البيع والأشجار تدخل في بيع الارض
وان جعل الحق المرور له فالأشجار بينهما كما كانت لان الطريق لم تصرف له كذا في محيط السرخسي
* ولو كان بين شريكين دار فرعا بابا منها ووضعاه فيها ثم قسم الدار فالباب الموضوع لا يدخل في
القسمة الا بالذكر كما في البيع كذا في الذخيرة * والمحوض لا يقسم سواء كان عشرا في عشر أو أقل
كذا في خزائن الفتاوى * والله أعلم

﴿الباب الخامس في الرجوع عن القسمة واستعمال القرعة فيها﴾

يجب أن يعلم بأن الملك لا يقع لواحد من الشركاء في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على أحد
معان أربعة اما القبض او قضاء القضاى أو القرعة أو بأن يؤكلوا رجلا يلزم كل واحد منهم سهمها كذا
في الذخيرة * واذا كانت الغنم بين رجلين فقسماها نصفين ثم أقرعا فأصاب هذا طائفة وهذا طائفة
ثم ندم أحدهما فأراد الرجوع وليس له ذلك لان القسمة قد تمت بخروج السهام وكذلك لو رضى برجل
فقسماها ولم يأل أن يعدل في ذلك ثم أقرع بينهما فهو جائز لهما كذا في المبسوط * فان كان الشركاء
ثلاثة فخرج قرعة أحدهم فلكل واحد منهم الرجوع فان خرج قرعة اثنين منهم ثم أراد أحدهم أن يرجع
ليس له ذلك ولو كان الشركاء أربعة مالم يخرج قرعة ثلاثة منهم كان لكل واحد منهم الرجوع كذا
في المحيط * وان كان القسام يقسم بالتراضى فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك
الا اذا خرج السهام كلها الا لواحد لان التميز ههنا يعتمد التراضى بينهم ولكل واحد منهم أن يرجع
قبل أن يتم وبخروج بعض السهام لا يتم كذا في النهاية * واذا كانت غنم بين قوم تساهموا عليها
قبل أن يقسموها فأيهم خرج سهمه أولا عدوا له كذا الاول فالاول فهذا لا يجوز وان كان في الميراث
أبل وبقر وغنم فجعلوا الأبل قسما والبقر قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها وأقرعوا فهذا جائز كذا

في المحيط * وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الابل قسما والبقر قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها وافرعوها على أن من اصابه الابل رد كذا درهمما على صاحبيه نصفين فهو جائز كذا في المبسوط * وان كانت الدارين رحلين فاقسما على أن يأخذ أحدهما الثلث من مؤخرهما بجميع حقه وبأخذ الآخر الثلثين من مقدمهما بجميع حقه فلكل واحد منهما أن يرجع عن ذلك ما لم تقع الحدود بينهما ولا يعتبر رضاها بما قبل وقوع الحدود وانما يعتبر رضاها بعد وقوع الحدود كذا في الذخيرة * ذكر الناطق في التركة ثلاث الاولى لاثبات حق البعض وإبطال حق البعض وانها باطلة كمن اعتق أحد عبديه بغير عينه ثم يقرع والثانية لطبيعة النفس وانها جائزة كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلة مثله فيعزز بها حق كل واحد منهما وهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان * واذا أقرع بينهم في القسمة ينبغي أن يقول كل من خرجت قرعته أولا أعطيته جزا من هذا بجانب والذي يليه في الخروج يجب نصيب الأول كذا في شرح الطحاوي * والله أعلم

❦ (الباب السادس في الخيارات في القسمة) ❦

القسمة ثلاثة أنواع قسمة لا يجر إلا بي كسمة الاجناس المختلفة وقسمة يجر إلا بي في ذوات الامثال كالملكيات والموزونات وقسمة يجر إلا بي في غير الملكيات كالثياب من نوع واحد والخيارات الثلاثة خيار شرط وخيار عيب وخيار رؤية ففي قسمة الاجناس المختلفة تثبت الخيارات أجمع وفي قسمة ذوات الامثال كالملكيات والموزونات تثبت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة غير الملكيات كالثياب من نوع واحد والبقر والغنم تثبت خيار العيب وهل تثبت خيار الشرط والرؤية على رواية أبي سليمان ثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الصغرى * ثم ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب المحنطة والشعير وكل ما يكال وما يوزن وأثبت في قسمتها خيار الرؤية قال مشايخنا أراد بما قال المحنطة والشعير جميعا والمكيل والموزن جميعا لا أحدهما على الانفراد حتى يكون المعسوم أجناسا فيكون قسمة لا يوجبها الحكم بتراضيهما فيثبت فيها خيار الرؤية وإن أراد بذلك المحنطة على الانفراد والشعير على الانفراد فهو محمول على ما إذا كان صفتها مختلفة بأن كان البعض ملكة والبعض رنخوا أو البعض حجر والبعض يضا وافتسما كذلك حتى تكون القسمة واقعة على وجه لا يوجب الحكم أو كانت صفتها واحدة إلا أنه أصاب أحدهما من أعلى الصبرة وأصاب الآخر من أسفلها ومكذا الجواب في الذهب التبر والفضة التبر وكذلك أو في الذهب والفضة ومجوهرات اللآلئ وكذلك العروض كلها وكذلك السلاح والسيوف والسروج كذا في المحيط * وإذا كانت ألعادهم بين رحلين كل في كيس فاقسما على أن يأخذ أحدهما كيسا ويأخذ الآخر الكيس الآخر. رأى أحدهما المال كله ولم يره الآخر فالقسمة جائزة على الذي رآه ولا خيار لواحد منهما في ذلك إلا أن يكون قسم الذي لم يره المال شريفا فيكون له الخيار وإذا قسم الرجلان دارا وقد رأى كل واحد منهما طاهر الدار وظاهر المنزل الذي أصابه ولم يره جوفه ولا خيار لهما وكذلك إذا اقتسما بيتا أو كرما فأصاب أحدهما البستان والآخر الكرّم ولم يره واحد منهما الذي أصابه ولا رأى جوفه ولا نخله ولا شجره ولكنه رأى لحاطه من ظاهره فلا خيار لواحد منهما فيه ورؤية الظاهر مثل رؤية الباطن وكذلك في الثياب المطوية يجعل رؤية جزء من ظاهر كل ثوب كروية الجميع في إسقاط الخيار كذا في المبسوط * وبعض مشايخنا قالوا تأويل قوله ولا رأى شجره ولا نخله كل الشجر وكل النخل انما رأى رؤس الاشجار ورؤس النخيل أما لو لم ير رؤس

الاشجار أيضا لا يسقط خيار الرؤية وهذا القائل هكذا يقول في البيع المحض ثم اذا ثبت خيار الرؤية في القسمة في أي موضع ثبت يبطل بما يبطل به هذا الخيار في البيع المحض وخيار العيب ثبت في نوعي القسمة جميعا ومن وجد من الشركاء عيبا في شيء من قسمه فان كان قبل القبض رجع نصيبه سواء كان المقسوم شيئا واحدا أو أشياء مختلفة كما في البيع وان كان بعد القبض فان كان المقسوم شيئا واحدا حقيقة أو حكما كالدار الواحدة أو حكما لا حقيقة كالمكيل والموزون رجع نصيبه وليس له أن يرد البعض دون البعض كما في البيع المحض وان كان المقسوم أشياء مختلفة كالغنم يرد المعيب خاصة كما في البيع المحض وما يبطل به خيار العيب في البيع المحض كذا يبطل به في القسمة وإذا استخدم الجارية بعد ما وجد بها عيبا ردها استحسانا وإذا داوم على سكني الدار بعد ما علم بالعيب بالدار ردها بالعيب استحسانا أيضا وإذا داوم على لبس الثوب أو ركوب الدابة أو داوم بعد ما علم بالعيب لا يردّها بالعيب قياسا واستحسانا وأما في خيار الشرط اذا سكن الدار في مدة الخيار أو داوم على السكني ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب البيوع اذا سكن المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يفصل بينهما اذا أنشأ السكني وبينهما اذا داوم على السكني فن فرق من المشايخ بين انشاء السكني وبين الدوام عليها في مسألة القسمة يفرق بينهما أيضا في خيار الشرط ويقول خيار الشرط يبطل بانشاء السكني ولا يبطل بالدوام عليها اذا فرق بينهما وما من قال بخيار العيب في القسمة لا يبطل لانشاء السكني ولا بدوامها طال بان خيار الشرط يبطل بانشاء السكني وبدوامها والفرق بينهما هو أن السكني في خيار العيب يحتمل أن تكون له مكان الرد بالعيب لان مدة الرد بالعيب قد تطول لان الرد بالعيب لا يكون الا بفساد أو رضى وعسى لا يرضى به خصمه فيحتاج الى القضاء والقضاء يعتمد سابقة الخصومة وعسى تطول حتى لم يسكها تخرب لان الدار تخرب اذا لم يسكن فيها أحد فيعجز عن الرد حينئذ فيحتاج الى السكني لا مكان الرد بالعيب فلا يكون اختيار المالك على هذا الاحتمال فلهذا لا يسقط به خيار العيب فأما في خيار الشرط فلا يحتاج الى السكني لا مكان الرد لانه يتمكن من الرد بنفسه من غير أن يتوقف ذلك على قضاء أو رضى فلا تطول مدة الرد فلا يحتاج الى السكني لا مكان الرد فكان لا خيار المالك في وجوبه توسط خياره كذا في المحيط * واذا باع ما أصابه بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فردّه المشتري عليه بذلك العيب فان قبله بغير قضاء قاض فليس له أن ينقض القسمة وان قبله بقضاء قاض فله أن ينقض القسمة والبيعة في ذلك وابتداء المين سواء كذا في المبسوط * فان كان المشتري قد هدم شيئا من الدار قبل أن يعلم بالعيب لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقصان العيب كما في البيع المحض قال وليس للبائع أن يرجع بنقصان ذلك على من قاسمه ذكر المسئلة معلقة من غير ذكر خلاف فن مشايخنا من قال ما ذكرهنا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحده فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يرجع بنقصان العيب على من قاسمه ومن المشايخ من قال ما ذكر في كتاب القسمة قول الكل والصحح أن المسئلة على الخلاف كذا في المحيط * وان كان الشريك هو الذي هدم شيئا منه ولم يبعه ثم وجد به عيبا رجع بنقصان العيب في انصباء شركائه الا أن يرضوا بنقض القسمة ورده بعينه مهدوما كذا في المبسوط * خيار الشرط ثبت في القسمة حيث ثبت خيار الرؤية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات وما يبطل به خيار الشرط في البيع المحض يبطل به في القسمة وانما يصح اشتراط الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز اشتراطه ثلاثة أيام بخلاف ما راد على الثلاثة يكون الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى كذا في المحيط * فان مضت الثلاث ثم ادعى أحدهما الرد بالخيار في الثلاث وادعى الآخر الاجازة والقول قول مدعى الاجازة وان أقام البيعة فالبيعة بينة من يدعى الرد كذا في المبسوط * والله اعلم

* (الباب السابع في بيان من يلي القسمة على الغير ومن لا يلي) *

الاصل أن من ملك بيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط * قسمة الاب على الصبي والمعتوه جائزة في كل شيء إذا لم يكن فيها غبن فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعده وبنه وكذلك الجدة أو الاب إذا لم يكن هناك وصى الاب وتجوز قسمة وصى الام فيما تركت إذا لم يكن أحد من هؤلاء فيما سوى العقار لأنه قائم مقام الام وتصرفها فيما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيما سوى العقار فكذلك في القسمة ولا تجوز قسمة الام والاخ والعم والزوج على امرأته الصغيرة والكبيرة الغائبة كذا في فتاوى قاضي خان * ولا تجوز قسمة الكافر أو المملوك أو المكاتب على ابنه الحر الصغير المسلم ولا تجوز قسمة الملقط على اللقيط وإن كان يعوله كذا في المبسوط * وإذا جعل القاضي وصيا لیتيم في كل شيء فقام عليه في العقار والعروض جاز ولو جعله وصيا في النفقة أو في حفظ شيء بعينه لا تجوز وهذا بخلاف وصي الاب إذا جعله الاب وصيا في شيء خاص فإنه يكون وصيا في الأشياء كلها كذا في المحيط * ولا تجوز قسمة الوصي بين الصغيرين كما لا تجوز بينه مال أحد من الأخر بخلاف الاب فإنه إذا قسم مال أولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال بعض أولاده الصغار من البعض والحيلة في ذلك للوصي أن يبيع حصة أحد الصغيرين مشاعة من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه لذلك الصغير فيمتاز نصيب كل واحد من الصغيرين وبما جازت هذه القسمة لأنها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصي بوجوبه أخرى أن يبيع نصيبه من رجل ثم يشتري حصة كل واحد منهما مفردة كذا في الذخيرة * قسمة الوصي ما لا مشترك بينهما وبين الصغير لا تجوز الا إذا كان فيها منفعة ظاهرة للصغير عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا تجوز وإن كان فيها منفعة ظاهرة ويجوز للاب أن يقسم ما لا مشترك بينهما وبين الصغير وإن لم يكن للصغير فيها منفعة ظاهرة كذا في المحيط * وإن كان في الورثة صغار وكبار والجار حضور وقاسم الوصي الجار وميز نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب كل صغير جازت القسمة فإن قسم الوصي حصة الصغار بعد ذلك لا تجوز هذه القسمة ولا تجوز قسمة الوصي على الجار الغيب في العقار وتجوز قسمته في العروض يريد به إذا كانت الورثة كلهم كبار وبعضهم حضور وبعضهم غيب فقامم الحضور وأفرز نصيبهم زاد الباقى في كفاية العروض من تركه الاب كذا في الذخيرة * ولو كان في الورثة صغير وكبير غائب وكبار حضور فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغار وقاسم الجار الحضور جاز في العقار وغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تجوز على الكبير في العقار بناء على أن عنده بيع الوصي على الجار جائز في العقار في ثلاثة مواضع إذا كان على الميت دين أو وصية أو معهم صغير وكذلك القسمة وعندهما لا تجوز كذا في محيط السر حسي * إذا كانت الورثة صغارا وكبارا فعزل الوصي نصيب كل واحد من الصغار والجوار وقسم بين الكل لا تجوز أصلا ولو قاسم الوصي الموصي له بالثلث والورثة صغار فدفع الثلث إليه وأخذ الثلثين للورثة صح ولو ملك عنده فلا ضمان وإن كانت الورثة كبارا غيبا فقامم الوصي الموصي له وأخذ نصيب الورثة جاز كذا ذكر في الاصل ولو كان الموصي له غائبا والورثة كبار حضور وقاسم الوصي الورثة وأخذ نصيب الموصي له فالقسمة باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * رجل مات وأوصى إلى رجل وفي التركة دين غير مستغرق وطلبت الورثة من الوصي أن يعزل من التركة قدر الدين ويقسم الباقي بينهم كان له أن لا يقسم ذلك بينهم ويبيع ذلك القدر مشاطا كذا في الظهيرية * إذا قسم الوصيان المال فأخذ أحدهما

نصيب بعض الورثة وأخذ لا تنصيب بعض الورثة لا يجوز وإذا غاب أحدهما قبل القسمة فقام
 الآخر الورثة لا يجوز عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا تجوز القسمة على المبرم والمغمى
 عليه والذي يجب ويفيق الإبرضاء أو وكالاته في حالة صحته وإفاقته كذا في الذخيرة * وصى ذمي والورثة
 مسلمون يخرج من الوصية وتجوز قسمة إن فعلها قبل الإخراج لأنه وصيته لأن الوصاية ليست إلا
 توكيلاً بعد الموت وتوكيل الذمي حال الحياة جائز وكذلك بعد الوفاة إلا أن الذمي منهم بالخيانة في حق
 المسلم لأنه يعاديه في الدين فيجب إخراجهم من الوصاية ولأنه قبل الإخراج وصى فتجوز قسمة وكذلك
 العبد لغير الميت وصى ما لم يخرج لأنه يصح تقييد التصرف إليه حال حياته فكذلك بعد وفاته
 إلا أنه عاجز عن القيام بما فوض إليه لكونه مشغولاً بخدمة المولى فيخرج من الوصاية كذا في محيط
 السرخسي * وأهل الذمة في القسمة بمنزلة أهل الإسلام إلا في النحر والخنزير يكرهون أن يدينهم وأراد
 بعضهم قسمة ثمنهما وأبي بعضهم فإني أجبرهم على القسمة كما أجبرهم على قسمة غيرهما وإن اقتسموا
 فيما بينهم خيراً وفضل بعضهم في كيلها لم يجز الفضل في ذلك فيما بينهم وإذا كان وصى الذمي مسلماً
 صكره له مقاسمة النحر والخنزير ولكنه يوكل من ينوب عنه من أهل الذمة فيقاسم للصغير ويبيع
 ذلك بعد القسمة وإن وكل الذمي المسلم بقسمة ميراث فيه نحر وخنزير لم يجز ذلك من المسلم كما لا يجوز
 بيعه وشراؤه في النحر والخنزير وليس للمسلم الوكيل أن يوكل بقسمة ذلك غيره لأن الموكل لم يرض برأي غيره
 فيه فإن فوض ذلك إليه فوكل ذمياً به جاز كذا في المبسوط * ولو أسلم أحد الورثة فوكل ذمياً يقاسم النحر
 والخنزير جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما كما لو وكل مسلم ذمياً ببيع النحر كذا في محيط
 السرخسي * ولو أخذ نصيبه من النحر فجعله خلافاً كان المسلم ضامناً لخصته شركائه من النحر الذي خله
 ويكون الخلل له وإذا كان في تركة الذمي نحر وخنزير وغرماؤه مسلمون وليس له وصى فإن للقاضي
 أن يولي ببيع ذلك رجلاً من أهل الذمة فيبيعه ويقضي به دين الميت كذا في المبسوط * ولو قاسم الحربي
 المستأمن على ابنه الذمي لم تجز ولو كان ولده مثله جازت لأنه لا ولاية للمستأمن على ابنه الذمي لأن
 الذمي من المسلم تأمن منزل منزلة المسلم من الذمي ولهذا لا يرث المستأمن من الذمي كما لا يرث من المسلم
 وقسمة المرتد على نفسه وولده بمنزلة سائر تصرفاته على الخلاف كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز
 قسمة المرتد إذا قتل على رذته على ولده صغير مثله مرتد كذا في المبسوط * وقسمة المأذون مثل قسمة
 الحر هكذا في محيط السرخسي * والمكاتب كالحرق في القسمة لأنه من صنيع التجار وفيها معنى
 المعاوضة كالبيع وإن عجز بعد القسمة لم يكن لمولاه فسخها ولا تجوز مقاسمة المولى على المكاتب
 بغير رضاه سواء كان المكاتب حاضراً أو غائباً فإن فعل ذلك ثم عجز المكاتب وصار ذلك لمولاه لم تجز
 تلك القسمة كما لا ينفذ سائر تصرفاته بعجز المكاتب وإن وكل المكاتب بالقسمة وكيلاً ثم عجز أو مات
 لم يجز لو كيلاه أن يقاسم بعد ذلك وإن اعتق وهو على وكالاته فإن أوصى المكاتب عند موته إلى وصى
 فقام الوصي ورثة المكاتب الكبار لولده الصغير وقد ترك وفاء فإن قسمة في هذا جائزة على ما تجوز
 عليه قسمة وهو حر لأنه يؤدي كتابته ويحكم بحريته في حال حياته فكأنه أدى الكتابة بنفسه
 ثم مات فيكون وصيه في التصرف على ولده الصغير كوصي الحر وقال في الرادات وصيه بمنزلة الوصي
 الحر في حق الابن الكبير الغائب حتى تجوز قسمة فيما سوى العقار وما ذكره هناك أصح وإن ترك
 وفاء بقاسم الوصي الولد الكبير للولد الصغير وقد سعى في المكاتب لم تجز فإن أدوا المكاتب قبل أن
 يردوا القسمة أجزت القسمة كذا في شرح المبسوط * والله أعلم

(الباب الثامن في قسمة التركة وعلى الميت أوله دين أو موصى له وفي ظهور الدين بعد القسمة وفي دعوى الوارث ديناً في التركة أو عيناً من أعيان التركة) *

وان أقر أحد الوثقة بدين على الميت وجد الباقيون قسمة التركة بينهم ويؤمر المقر بقضاء كل الدين من نصيبه عندنا إذا كان نصيبه في لكل الدين كذا في فتاوى قاضي خان * إذا اقتسم الورثة دار الميت أو أرض الميت وعلى الميت دين فجهاء الغريم يطلب الدين فان لهم أن يتقضوا القسمة سواء كان الدين قليلاً أو كثيراً وإذا طلبوا قسمة التركة من القاضي وعلى الميت دين والقاضي يعلم به وصاحب الدين غائب فان كان الدين مستغرقاً للتركة فالقاضي لا يقسمها بينهم لانه لا ملك لهم في التركة فلا يكون في القسمة فائدة وان كان الدين غير مستغرق فالقاضي أن لا يقسمها ايضاً بل يوقع الكل وفي الاستحسان يوقع مقدار الدين ويقسم الباقي ولا يأخذ كفيلاً منهم بشئ من ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما وان لم يعلم القاضي بالدين سألهم هل عليه دين فان قالوا نعم سألهم عن مقدار الدين لان الحكم يختلف وان قالوا لا دين فالقول قولهم لان الورثة قائمون مقام الميت ثم سألهم هل فيها وصية فان قالوا نعم سألهم انها حصلت بالعين أو رسالة لان الحكم يختلف فان قالوا لا وصية فيها قسمة حيثئذ بينهم فان ظهر بعد ذلك دين نقض القاضي القسمة وكذلك لو ان القاضي لم يسأل الورثة عن الدين وقسم التركة بينهم حتى جازت القسمة ظاهراً ثم ظهر الدين فالقاضي ينقض القسمة الا أن يقضوا الدين من مالهم فحينئذ لا ينقض القسمة في الفصاين جميعاً وكذلك لو أبرأ الغريم الميت عن الدين لا ينقض القسمة وهذا كله اذا لم يعزل الورثة نصيب الغريم ولم يكن للميت مال آخر سوى ما اقتسموا أما اذا عزلوا نصيب الغريم أو كان للميت مال آخر سوى ما اقتسموا فالقاضي لا ينقض القسمة وكذلك لو ظهر وارث آخر لم يبرفها الشهود أو ظهر موصى له بالثلث أو الربع فان القاضي ينقض القسمة ثم يستأنفها بعد ذلك فان قالت الورثة نحن نقضي حق هذا الوارث والموصى له من مالنا ولا ننقض القسمة لا يلتفت الى قولهم الا أن يرضى هذا الوارث والموصى له واذا ظهر غريم أو موصى له بألف رسالة فقالت الورثة نحن نقضي حقه من مالنا ولا ننقض القسمة لهم ذلك لان حق الوارث والموصى له بالثلث أو الربع في عين التركة فاذا أرادوا أن يعطوا حقه من مالهم فقد قصدوا شراء نصيبهم من التركة فلا يصح الا برضاها وأما حق الغريم والموصى له بألف رسالة فليس في عين التركة بل في معنى التركة من حيث الاستيفاء من مالية التركة وايفاء حقه من التركة ومن مال الوارث سواء وكذلك لو قضى واحد من الورثة حق الغريم من ماله على أن لا يرجع في التركة فالقاضي لا ينقض القسمة بل يرضيها لان حق الغريم قد سقط ولم يثبت للوارث دين آخر لانه شرط أن لا يرجع فأما اذا شرط الرجوع أو سكنت القسمة مردودة الا أن يقضوا حق القاضي من مالهم لان دين القاضي في التركة بمنزلة دين الغريم وهذا الجواب طاهر فيما اذا شرط الرجوع مشكل فيما اذا سكنت وينبغي أن يجعل متطوعاً اذا سكنت والجواب ان لم يجع له متطوعاً لانه مضطر في القضاء ألا يرى أن الغريم لو قدمه الى القاضي قضى القاضي عليه بجميع الدين لانه لا ميراث الا بعد الدين ثم ما ذكرنا الورثة اذا اقتسموا التركة ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث أو الربع فالقاضي ينقض القسمة فذلك اذا كانت القسمة بغير قضاء قاض وأما اذا كانت القسمة بقضاء قاض ثم ظهر وارث آخر أو موصى له بالثلث فالوارث لا ينقض القسمة اذا عزل القاضي نصيبه وأما الموصى له فقد اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا ينقض القسمة واليه أشار محمد رحمه الله تعالى وهو الاصح وبعضهم قالوا ينقض هكذا في المحيط * ولو تبرع آسان بقضاء دين الميت لا يكون للغريم حق نقض

القسمة كذا في الذخيرة * أرادوا قسمة التركة وفيها دين فالحيلة فيها أن يضمن أجنبي بإذن الغريم بشرط
 براءة الميت وإن لم يكن الضمان بشرط براءة الميت لا تنفذ القسمة لأنه إذا كان بشرط براءة الميت يكون
 حواله فينقل الدين إليه وتخلوا التركة عن الدين كذا في الوجيز للكردي * ولو قضى الدين بعض
 الورثة فله الرجوع على الباقي بشرط ألا يشترط إلا أن يتبرع لأن كل واحد من الورثة مطالب حتى
 لو قدمه الغريم إلى القضاة قضى عليه بجميع الدين فكان محبرا على القضاء ومضطرا فلا يكون متبرعا
 إلا إذا قصد بذلك التبرع بأن شرط أن لا يرجع عليهم وإذا اقتسمت الورثة دارا وفيهم امرأة الميت ثم
 ادعت بعد القسمة مهرها على زوجها وأقامت بينة نقضت القسمة كذا في محيط السرخسي * وإذا
 ادعى بعض الورثة ديناً في التركة بعد تمام القسمة صححت دعواه وسمعت بينته وله أن يتقضى القسمة
 كذا في المحيط * ميراث بين قوم لم يكن هنالك دين ولا وصية فمات بعض الورثة وعلى الميت الثاني
 دين أو وصي بوصية أو كان له وارث غائب أو صغير فاقسمت الورثة ميراث الميت الأول بغير قضاء كان
 لغرماء الميت الثاني أن يطلبوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير كذا
 في التتارخانية * ولو أن وارثا ادعى لابن له صغير وصية بالثلث وأقام البينة وقد قسموا الدار فان هذه
 القسمة لا تبطل حتى إن ابنه في الوصية إلا أن الأب ليس له أن يطلب وصية ابنه ولا أن يبطل القسمة لأن
 القسمة تمت به ومن سعى في نقض ما تم به ضل سعيه وإقدامه على القسمة اعتراف بأن لا وصية لابنه
 بخلاف الدين وللأب إذا كبر أن يطلب حقه ويرد القسمة كذا في الظهيرية * وإذا كانت الدار بين
 قوم فاقسموها على قدر ميراثهم من أبيهم ثم ادعى أحدهم أن أخاه من أبيه وأمه قد ورثت أبيه معهم
 وأنه مات بعد أبيه فورثه هو وأراد ميراثه منه وقال إنما قسمت لي ميراثي من أبي ولم يكتبوا في القسمة أنه
 لا حق لبعضهم فيما أصاب البعض وأقام البينة على ذلك لم تقبل بينته ولم تنقض القسمة وإن كانوا كتبوا
 في القسمة أنه لا حق لبعضهم فيما أصاب البعض فهو نفي لدعواه ومراده من قوله ولم يكتبوا إزالة
 الإشكال وبيان التسوية في الفصائل في الجواب وكذلك إن أقام البينة أنه اشتراها من أبيه في حياته
 أو أنه وهبها له وقبضها منه أو أنها كانت لأمه ورثها منها لم تقبل بينته كذا في المبسوط * وإذا قسمت
 الورثة الدين فيما بينهم فإن كان الدين للميت فاقسموا الدين والعين جملة بأن شرطوا في القسمة أن الدين
 الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والدين الذي على فلان الآخر لهذا الوارث الآخر مع هذه
 العين فهذه القسمة باطلة في الدين والعين جميعا وإن قسموا الأعيان ثم اقسما الديون فقسمة الأعيان
 صحيحة وقسمة الديون باطلة وإذا كان الدين على الميت واقسموا على أن يضمن كل واحد منهم دين غريم
 على حدة أو اقسما على أن يضمن أحدهم مائر الديون فإن كان الضمان مشروطا في القسمة فالقسمة
 فاسدة وإن لم يكن الضمان مشروطا في القسمة انما ضمن بعد القسمة بغير شرط أن ضمن بشرط اتباع
 التركة لم تكن القسمة نافذة على معنى أن له نقضها وإن ضمن على أن لا يتبع الميت ولا ميراثه بشئ وعلى
 أن يبرئ الغريم الميت كان هذا جائزا أن رضي الغرماء بضمانه كذا في الذخيرة * وإن أبي الغرماء
 أن يقبلوا ذلك فلهم نقض القسمة فإن رضوا بضمانه وأبرؤا الميت ثم توى المال عليه رجعوا في مال
 الميت حيث كان كذا في المبسوط وإن لم يشترط على أن يبرئ الغريم الميت لا تنفذ القسمة وإن رضي الغرماء
 بضمانه والغريم الذي له على الميت دين إذا أجاز القسمة التي قسمها الوارث ثم أراد نقضها كان له ذلك
 كذا في الذخيرة * وإذا كانت الأراضى ميراثا بين ثلاثة نفر من أبيهم مات أحدهم وترك ابنا كبيرا فاقسم
 هو وعماه الأراضى على ميراث الجد ثم إن ابن الابن أقام بينة أن جدّه أوصى له بالثلث وأراد إبطال
 القسمة لم تسمع دعواه لمكان تناقض ولولم يدع وصية من الجد ولكن ادعى ديناً على أبيه صححت دعواه

لانه لا تناقض في دعوى الدين ويثبت الدين باقامة البينة وصار الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولو كان الدين ثابتا معاينا كان له أن يتقضى القسمة وليس لعينه أن يقول أن دينك على أبيك ليس على الجد وقد أعطيناك نصيب أبيك فان شئت فبعه في الدين وان شئت فامسكه وليس لك أن تتقضى القسمة لانه لا فائدة لك في النقص لان بعد النقص يقضى دينك من نصيب أبيك لا من ميراث الجد لان له أن يقول لا بل لي في النقص فائدة لان الشيء مشاعرا بما يشتري بأكثر مما يشتري به مفردا وكان في النقص فائدة لانه يزداد به مال الميت واذا كانت الارض ميراثا بين قوم فاقسموها وتقاضوا ثم ان أحدهم اشتري من الآخر قسمه وقبضه ثم قامت البينة بدين على الأب فان القسمة والشراء كلاهما تصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين كذا في المبسوط * ولو أقر الرجل أن فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يقل لهم أولورثته ثم ادعى بعد ذلك أنه أوصى له بالثالث أو ادعى ديناً لنفسه على الميت قبل بيئته لانه لم يصرم تناقضا في الدعوى لان ما سبق منه قبل هذه الدعوى هو الاقرار بأن هذه الدار متروكة للميت لان ميراث الميت ما تركه والدين والوصية لا ينافيان كونها متروكة للميت لانهما انما يقضيان من متروكة الميت بخلاف ما اذا زاد في الاقرار لفظ لهم أو للورثة ولو كان قال ترك هذه الدار ميراثا لهم أو قال لورثته وبقي المسئلة بحالها لا تقبل بيئته كذا في الذخيرة * ولو أقر أنها ميراث من أبيه ثم ادعى أنها ميراث من غيره به فذلك غير مسموع للتناقض هكذا في المبسوط * قوم اقتسموا دارا ميراثا عن رجل والمرأة مقررة بذلك فأصابها الثمن فعزل لها ثمنها على حدة ثم ادعت المعزول لها أن زوجها أصدقها أياها وأنها اشتريته منه بصداقها لم يقبل ذلك منها لانها لما ساعدتهم على القسمة فقد أقرت أنها كانت لزوجها عند موته فلا تسمع دعواها وكذا لو اقتسموا دارا وأرضاً وأصاب كل واحد طائفة بميراثه عن أبيه ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناءا ونخلارعم انه هو الذي بناءا وغرسه لم تقبل بيئته على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان والله اعلم

❀ (الباب التاسع في الغرور في القسمة) ❀

الاصل ان كل قسمة وقعت باختيار القاضى أو باختيارهما ان كانت قسمة لأبى أحدهما يجبر الآبى واحد لو طلب من القاضى كالقسمة في دار أو أرض واحدة فاذا بنى أو غرس أحدهما ثم استحق أحد النصفين لم يرجع بقيمة البناء والغرس على الآخر لانه لم يصرم غرورا لان كل واحد مضطرب في هذه القسمة الى تخليص ملكه عن ملك صاحبه حتى يتقطع ارتفاق صاحبه بملكه فكان كل واحد مضطربا في هذه القسمة لحياء حقه والغرور من المضطرب لا يتحقق وانما يتحقق من المختار وان كانت قسمة لا يجبر الآبى منهما كقسمة الاجناس المختلفة يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق لانه غير مضطرب في هذه القسمة لحياء حقه لان حقه يحجب بقيمة كل جنس على حدة بلا تقويت جنس منفعة وهذه مبادلة محضة فصار كل واحد مغرورا من جهة صاحبه لانه ضمن له سلامة نصيبه واذا اقتسما دارا أو أرضا نصفين وبني كل واحد في نصيبه ثم استحققت الدار ولم يرجع أحدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران أو أرضان أخذ كل واحد دارا بحقه فبني أحدهما في داره ثم استحققت رجوع نصف قيمة البناء قبل هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يرجع وقيل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وان اقتسما جارين فوطئ أحدهما الجارية التي أخذها فولدت له ثم استحققت وضمن قيمة الولد يرجع على صاحبه بنصف قيمة الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان قسمة الجبر عنده لا تجرى في الرقيق فتكون هذه القسمة معاوضة بينهما عن اختيار فأما عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فقسمة الجبر تجرى في الرقيق فلا يتحقق معنى الغرور ولا يرجع على صاحبه بشئ من قيمة

الولد ويكون له نصف الجارية التي في يد شريكه كذا في المبسوط * وإذا كانت دار واحدة وأرض
بضاعة بين ورثة فاقسموا بغير قضاء وبني أحدهما في قسمة ثم استحق وتقض بناءه ورد القسمة لا يرجع
على شريكه بقيمة البناء كذا ذكر في بعض نسخ كتاب القسمة وهو محمول على ما إذا اقسما الدار على
حدة والأرض على حدة فتكون هذه قسمة يوجبها الحكم وذكر في بعض النسخ أنه يرجع على شريكه
بنصف قيمة البناء وهو محمول على ما إذا اقسما وأخذ أحدهما الدار وأخذ الآخر الأرض فتكون هذه
قسمة لا يوجبها الحكم وإذا كانت الدور بين قوم قسمها القاضي بينهم وجمع نصيب كل واحد منهم في دار
على حدة وأجبرهم على ذلك وبني أحدهم في الدار التي أصابته بناء ثم استحق هذه الدار وهم بناء
لا يرجع على شركائه بالقيمة أما عندهما فلان هذه القسمة يوجبها الحكم عندهما متى رأى القاضي
الصلاح فيها وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان القاضي لما قسمها قسمة جمع فقد حصل
قضاؤه في فصل مجتهد فيه فالتحق الدور بالدار الواحدة عندهم جميعا كذا في المحيط * دار بين
رجلين جاء رجل إلى أحدهما وقال وكلني شريكك حتى أقاسمك فلم يصدق ولم يكذبه فقاسمه حتى بنى
الشريك المحاضر ثم جاء الغائب وأنكر أن يكون وكله يرجع صاحب البناء على الوكيل بقيمة البناء كذا
في خزائن المفتين * والله أعلم

﴿الباب العاشر في القسمة يستحق منها شيء﴾

قال في الأصل وإذا وقعت القسمة بين الشركاء في دار وأرض ثم استحق شيء منها فالمسئلة على ثلاثة
أوجه (الأول) أن يستحق جزء شائع من الكل بأن استحق نصف كل الدار أو ثلث كل الدار وما أشبه
ذلك وفي هذا الوجه القسمة فاسدة (الوجه الثاني) إذا استحق جزء بعينه مما أصاب واحد منهم وفي هذا
الوجه القسمة صحيحة فيما بقي بعد الاستحقاق إلا أن المستحق عليه الخيار لانه تعيب نصيبه بسبب
الشركة فان تقض القسمة عاد الأمر إلى ما كان قبل القسمة وتستأنف القسمة فيما وراء المستحق وإن
أجاز القسمة يرجع على صاحبه بعوض المستحق وذلك ربع ما في يده صاحبه مثلا إن كان المستحق
نصف نصيب المستحق عليه (الوجه الثالث) إذا استحق جزء شائع مما أصاب واحد منهم وفي هذا
الوجه لا تفسد القسمة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويكون المستحق عليه بالخيار على نحو ما بينا فان
أجاز القسمة وكان المستحق نصف نصيبه مثلا يرجع على صاحبه بربع ما في يده وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى القسمة فاسدة وتستأنف القسمة وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب ذكر في نسخ أبي حفص
قوله مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في نسخ أبي سليمان قوله مع أبي يوسف رحمه الله تعالى وهكذا
أثبتهم الحكم الشهيد في المختصر والأول أصح فقد روى ابن سماعة وابن رستم قول محمد مع قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط والذخيرة * ولو باع أحدهما نصف ما أصابه بالقسمة
ثم استحق ما بقي له فإنه يرجع على صاحبه بربع ما في يده عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
ولا يخير بخلاف ما قبل البيع حيث يخير لانه قبل البيع قادر على رد ما بقي بعد الاستحقاق وبعد البيع
عجز عن رد ما وراء المستحق ولهذا سقط خياره وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالقسمة فاسدة
كذا في الظهيرية وفي كتاب الشروط جعل المسئلة على ثلاثة أوجه أيضا لكن لم يذكروا ما إذا استحق
جزء شائع من كل الدار وذكر مكانه ما إذا استحق جميع نصيب أحدهما وذكر أن القسمة باطلة ويقسم
الباقى وهو الذي لم يستحق بينهما إن كان قائما في يده لا تخير لبيعه وإن كان باعه فالبيع ماض وعليه
أن يرد على المستحق عليه نصف قيمة ما باع وذكر ما إذا استحق جزء بعينه من نصيب أحدهما وأجاب أن

القسمة باطله في الكل بخلاف ما كتبنا في المتن وذكر ما إذا استحق جزء شائع من نصيب أحدهما وذكروا
في المسئلة خلافا على نحو ما كتبنا في المتن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تنتقض القسمة ولكن
يخير المستحق عليه أن شاء انتقض القسمة وضم ما بقي في يده إلى ما في يده الآخر كان الآخر لم يبيع
ما أصابه ويقسمان ذلك بينهما وإن كان الآخر باع نصيبه يضم المستحق عليه ما بقي في يده إلى قيمة
ما كان في يده الآخر فيقسمانه نصفين كذا في الذخيرة * وفي المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى
ثلاثة أخوة ورثوا دورا ثلاثة أخذ كل واحد منهم دارا ثم استحق نصف دار أحدهم قال أبو حنيفة وأبو
يوسف رحمه الله تعالى وهو قولنا المستحق عليه بالخيار أن شاء انتقض القسمة كلها واستقبلوها
وإن شاء أمسك النصف ورجع عليهم ما بقدر ما استحق من يده وإن كانت دار واحدة واقتسموها
أثلاثا ثم استحق نصيب أحدهم قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هذا والاول سواء وقال أبو يوسف
تنتقض القسمة ولا خيار للمستحق عليه ويستوى فيه القسمة بحكم وبغير حكم كذا في المحيط * إذا اقتسما
دارا فأخذ أحدهما اثنتيها والآخر ثلثيها وقيمة النصفين سواء ثم استحق شيء منها فلا يخلو ما أن يستحق
جزء شائع من النصفين أو جزء شائع من نصيب أحدهما أو موضع بعينه من نصيب أحدهما فإن استحق
جزء شائع من النصفين انتقضت القسمة ولو استحق بيت بعينه من نصيب أحدهما فالقسمة جائزة
ولو استحق نصف ما في يد أحدهما لا تنتقض القسمة لكن المستحق عليه بالخيار أن شاء رجع على
صاحبه بربع ما في يده وإن شاء انتقض القسمة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة وهو
رواية عن محمد رحمه الله تعالى ولو باع صاحب الثلث نصف ما في يده ثم استحق الباقي يرجع بربع
ما في يد صاحبه وبيعه جائز عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنتقض القسمة
ويضمن قيمة ما باع فبما قسم مع ما في يد صاحبه نصفين لأن عندنا بالاستحقاق تبين أن القسمة وقعت
فاسدة والمقبوض بحكم قسمة فاسدة مملوك له كالمقبوض بحكم بيع فاسد فجاز بيعه وقد عجز عن رده
فيلزمه رد قيمة نصف ما باع وعندهم بالاستحقاق لا تبطل القسمة بل يثبت الخيار فاذا باع ما في يده
بطل الخيار لتعذر الرد ويرجع بربع ما في يده لأن ما استحق نصفه ملكه ونصفه عوض عما تركه عند
شريكه فاذا لم يسلم له عوضه يرجع بما ترك كذا في محيط المرنخسي * وكذلك أرض بين رجلين
نصفين وهي مائة جريب فاقتسما على أن يأخذ أحدهما بحقه عشرة أجرة تساوي الفاوي يأخذ الآخر
بحقه تسعين جريبا تساوي ألف درهم ثم باع كل واحد منهما الذي أصابه بأقل من قيمته أو أكثر ثم
استحق جريب من العشرة الأجرة فرد المشتري ما بقي منها على البائع ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى يرجع على صاحب التسعين جريبا خمسين درهما وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تكون
تسعة أجرة بينهما نصفين ويضمن صاحب التسعين جريبا خمسمائة درهم لصاحبه كذا في المبسوط *
وإذا كانت مائة شاة بين رجلين نصفين فاقتسما على أن يأخذ أحدهما أربعين منها تساوي خمسمائة
درهم ويأخذ الآخر ستين تساوي خمسمائة فاستحق شاة من الأربعين تساوي عشرة فانه يرجع بخمسة
دراهم في الستين شاة في قولهم وتكون القسمة جائزة عندهم ولا يخير المستحق عليه كذا في المحيط والله أعلم

(الباب الحادي عشر في دعوى الغلط في القسمة) *

ادعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة بأن ادعى غيبا في القسمة فإن كان يسيرا بحيث
يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته وإن كان فاحشا بحيث لا يدخل تحت تقويم
المقومين فإن كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي تسمع بينته بالاتفاق وإن كانت بتراضي المتقاسمين لا يقضاء

القاضي لم يذكر في الكتاب وحكي عن الفقيه أبي جعفر أنه كان يقول ان قيل تسمع فله وجهه وان قيل لا تسمع فله وجهه كذا في الفتاوى الصغرى * وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغائية * وحكي عن القاضي أنه تسمع كما اذا كانت بقضاء القاضي وهو الصحيح كذا في شرحه المختصر * وذكر الاسيحي في شرحه هذا كله اذ لم يقر الخصم بالاستيفاء اما اذا اقرب بالاستيفاء فانه لا يصح دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فحينئذ تسمع دعواه كذا في الفتاوى الصغرى * ان ادعى أحد المتقاسمين غلطا في مقدار الواجب بالقسمة على وجهه لا يكون مدعى الغصب بدعوى الغلط كما ثبته بين رجلين اقدمتهما قال أحدهما لصاحبه قبضت خمسة وخمسين غلطا وأنا ما قبضت الا خمسة وأربعين وقال الآخر ما قبضت شيئا غلطا وإنما اقتسمنا على أن يكون لي خمسة وخمسون ولصاحبي خمسة وأربعون ولم تقم لواحد منهما بينة يجب التحالف لان القسمة بمعنى البيع وفي البيع اذا وقع الاختلاف في مقدار المعقود عليه يتحالفان اذا كان المعقود عليه قائما فكذا في القسمة اذا كان المقسوم قائما بعينه وهذا كله اذ لم يسبق منهما ما قرار باستيفاء الحق فأما اذا سبق لم تسمع دعوى الغلط الا من حيث الغصب وان قال اقتسمنا بالسوية وأخذنا ذلك ثم أخذت خمسة من نصيبي غلطا وقال الآخر ما أخذت من نصيبك شيئا غلطا ولا كما اقتسمنا على أن يكون لي خمس وخمسون ولصاحبي خمس وأربعون ولا بينة لواحد منهما فانهما لا يتحالفان ويجعل القول قول المدعى عليه الغلط قال محمد رحمه الله تعالى اذا اقتسم القوم أرضا أو دارا وقبض كل واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى أحدهم غلطا فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال في ذلك لا تعاد القسمة حتى يقيم البينة على ما يدعى فاذا أقام البينة أعيدت القسمة فيما بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه وكان يجب أن لا تعاد القسمة لان وضع المسئلة ان كل واحد قبض حقه ودعوى الغلط بعد القبض دعوى الغصب وفي دعوى الغصب يقضى للمدعى بما قامت البينة عليه ولا تعاد القسمة والجواب عن هذا أن يقال ان محمد رحمه الله تعالى ذكر إعادة القسمة عند إقامة البينة على دعوى الغلط ولم يبين كيفية الدعوى فتحمل دعواه على وجه يجب إعادة القسمة عند إقامة البينة ويبان ذلك ان يقول مدعى الغلط لصاحبه قسمنا الدار بيننا بالسوية على أن يكون لي ألف ذراع ولك ألف ذراع وقبضنا ثم انك أخذت مائة ذراع من نصيبي من مكان بعينه غلطا ويقول الآخر لابل كانت القسمة على أن يكون لي ألف ومائة ذراع ولك تسعمائة ذراع فشهد الشهود أن القسمة كانت على السوية ولم يشهدوا أن هذا أخذ مائة ذراع من مكان بعينه من نصيب المدعى ثبت بهذه البينة أن القسمة كانت بالسوية وفي يد أحدهما زيادة ولا يدري أن حق المدعى في أي جانب فتجب إعادة القسمة وتكون هذه الشهادة مسموعة وان لم يشهدوا بالغصب لان مدعى الغلط في هذا الوجه يدعي شيئين القسمة بالسوية وغصب مائة ذراع والشهود شهدوا بأحدهما وهو القسمة بالسوية وان لم يكن للمدعى بينة على ما ادعى يحلف المدعى قبله الغلط ولا يتحالفان فان حلف المدعى قبله الغلط لم يثبت الغلط والقسمة ماضية على حالها وان نكل يثبت الغلط فتعاد القسمة كما في فصل البينة وكذلك كل قسمة في غنم أو ابل أو بقرة أو ثياب أو شيء من المكمل والموزون ادعى فيها أحدهم غلطا بعد القسمة والتبض فهو على مثل ذلك ولم يرد به هذه التسوية بين جميع هذه المسائل وبين المسئلة الاولى في حق جميع الاحكام وإنما أراد بها التسوية في حق بعض الاحكام وهو ان لا تعاد القسمة بمجرد الدعوى الا يرى أن في المكمل والموزون اذا أقام مدعى الغلط البينة على ما ادعى لا تعاد القسمة بل يقسم الباقي على قدر حقه كما في الغنم والبقرة والثياب والاشياء التي تتفاوت تجب إعادة القسمة كما في مسئلة الدار واذا اقتسم رجلان دارين وأخذ أحدهما دارا والآخر دارا ثم ادعى أحدهما غلطا وجاء بالبينة ان له

كذا كذا ذراعاً في الدار التي في يد صاحبه فضلاً في قسمه فإنه يقضى له بتلك الأذرع ولا تعاد القسمة
 وليس هذا كالدار الواحدة في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما على قياس قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى فالدعوى فاسدة سواء كانت الدعوى في دار واحدة أو في دارين ومعنى هذه المسئلة
 أن أحد المتقاسمين ادعى على صاحبه أنه شرط له كذا وكذا ذراعاً من نصيبه في القسمة وإنما كانت
 القسمة فاسدة لأن الذي شرط زيادة أذرع من نصيبه لصاحبه صار بائناً لذلك من صاحبه وبيع كذا
 أذرع من الدار لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذا في القسمة فإذا ثبت فساد الدعوى يجب
 إعادة القسمة رفعاً للفساد وعندهما يبيع كذا أذرع جائز فتجوز القسمة ثم افرق بين الدارين وبين
 الدار الواحدة فقلاً في الدارين لا تعاد القسمة وفي الدار الواحدة تعاد القسمة فكان يجب أن لا تعاد
 القسمة في الدار الواحدة أيضاً ويقضى للمدعي بذلك القدر من نصيب المدعي عليه كما في الدارين لأن
 إعادة النفي الضرر عن المدعي ككيلا لا يفرق نصيبه ولا وجه إليه لأنه ادعى عشرة أذرع بعينه فلا ضرر
 عليه متى قضى له بذلك لأنه هكذا استحق بأصل القسمة وإن ادعى عشرة أذرع شائعة وكذلك لأنه
 لما شرط لنفسه عشرة أذرع في نصيب صاحبه شائعة مع علمه أنه ربما يفرق نصيبه متى قسم مرة أخرى
 صار راضياً بالتفرق وإنما أوجب إعادة في الدار الواحدة لأن المسئلة محمولة على أنه ادعى أن صاحبه
 شرط له عشرة أذرع من نصيبه وقال لا أدري كيف شرط لي عشرة بعينها متصلة بنصيب أو شائعة في جميع
 نصيب صاحبي وشهد الشهود له بعشرة مطلقة ومتى كانت الحالة هذه لا يثبت الرضى من المدعي بالتفرق
 لأنه على تقدير أن يكون المشروط له عشرة أذرع بعينه متصلة بنصيبه لا يكون راضياً بالتفرق وعلى
 تقدير أن تكون عشرة أذرع شائعة يكون راضياً بالتفرق فإذا لم يعلم القاضي كيف كان الشرط بيني
 القضاء على ما هو المستحق لكل واحد منهما في الدار الواحدة بالقسمة وهو أن يكون نصيب كل منهما
 حجة في مكان واحد بخلاف الدارين فإن في الدارين وإن جملنا المسئلة على أن المدعي قال لا أدري
 كيف شرط لي العشرة لا تعاد القسمة لأن إعادة القسمة في الدارين لا يزول ما كان يلحقه من زيادة
 ضرر وإن كان شرط لنفسه عشرة أذرع من مكان بعينه متصل بداره لأنه ربما لا يقع له في القسمة الثانية
 عشرة أذرع متصلة بداره فلا تعيده إعادة القسمة فيقضى له بعشرة أذرع شائعة كما شهد به الشهود كذا
 في المحيط * وإذا اقتسم الرجلان عشرة أثواب وأخذ أحدهما أربعة وأخذ الآخر ستة فادعى أخذ
 الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه في قسمه وأقام على ذلك بينة فإنه يقضى له بذلك سواء أقر بقبض
 ما ادعى من الزيادة أو لم يقر وإن لم يقم بينة ذكر في الكتاب أن صاحبه يستخلف ولم يوجب التحالف وهذا
 محمول على ما إذا أقر بقبض ما ادعى ثم ادعى أن صاحبه أخذ ذلك منه غلطاً فيكون مدعي العصب على
 صاحبه وفي مثل هذا لا يجب التحالف فإن ادعى أخذ الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه في قسمه
 وأقام البينة أنه أصابه في قسمه فبينة صاحب الأربعة لأنه خارج فيه قال والاشهاد على
 القسمة لا يمنع دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف الأشهاد على الاستيفاء كذا في الدخيرة * ولو
 اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قبلت شهادتهما قال رضي الله تعالى عنه هذا الذي ذكره قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وذكر الخصاص قول محمد رحمه الله تعالى مع قولهما وقاسما
 القاصي وغيرهما سواء وقال الطحاوي إذا قسما بأجر لا قبل الشهادة بالاجماع إليه ما لبعض المشايخ
 كذا في الهداية * شهادة القاسمين متبولة سواء قسما بأجر أو بغير أجر وهو الصحيح كذا في الجوهرة
 النيرة * ولو شهد قاسم واحد لا تعبل لأن شهادة الواحد غير مقبولة على الغير كذا في الهداية * ولو شهد
 قاسم القاضى على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا

في فتاوى قاضي خان * ابراهيم عن محمد رجه الله تعالى قاسم قسم دار بين رجلين وأعطى أحدهما أكثر من الآخر غلطا وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبلون القسمة فن وقع بناؤه في قسم غيره رفع بناءه ولا يرجعان على القاسم بقيمة البناء ولكنهما يرجعان عليه بالاجر الذي أخذه كذا في الطهيرية * رجلان اقتسما أقرحة فأصاب أحدهما قراحان والاخر أربعة أقرحة ثم ادعى صاحب القراحين أحد الأقرحة التي في يد صاحبه وأقام البينة أنه أصابه بالقسمة فإنه يقضى له وكذا هذا في الأثواب وإن لم تكن له بينة كان له أن يستخاف الذي في يده وإن أقام كل واحد منهما البينة أن ذلك أصابه في القسمة فإنه يقضى بيئته الخارج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اختلفا في حديس كانت حائلا بين النصيبين فقال كل واحد منهما هذا نصيبي أدخل إلى الجنب الآخر وأقاما البينة قضى لكل واحد منهما بالحد الذي في يد صاحبه لأنه خارج عما في يد صاحبه فإن لم يقيم بيئته تحالفا ويجعل ما في يد كل واحد له ويبقى الموضع مشتركا فإن أراد أحدهما القسمة بعد التحالف فليس له ذلك وإذا طلب أحدهما نقض القسمة تنقض ولا تنسخ إلا بالقضاء كما في البيع كذا في محيط السرخسي وفي المنتقى ابن سماعه عن أبي يوسف رجه الله تعالى دار بين رجلين قسمها القاضي بينهما فقال أحدهما لصاحبه الذي في يدي هو الذي أصابك والذي في يدي هو الذي أصابني قال لكل واحد منهما ما في يده ولا يصدق على صاحبه كذا في الذخيرة * رجل مات وترك دارا وبنتين فاقسما الدار وأخذ كل واحد منهما النصف وأشهد على القسمة والقبض والوفاء ثم ادعى أحدهما بيتا في يد صاحبه من قبل أنه قد أشهد على الوفاء يعني قد أقربا ستيفاء كل حقه فبعد ذلك هو مناقض فيما يدعيه من يد صاحبه فلا تقبل بيئته على ذلك ولكن إن أقربه صاحبه فإقراره ملزم إياه والمناقض إذا صدقه خصمه فيما يدعيه ثبت الاستحقاق له ولو لم يكن أشهد على الوفاء ولم يسمع منه إقرار بالقسمة حتى قال اقسما فأصابني هذه الناحية وهذا البيت والبيت في يد صاحبه وقال شريكه بل أصابني البيت وما في يدي كله فاني أسأل المدعي عن البيت أكان في يد شريكه قبل القسمة فلم يدفعه إليه أو غصب منه بعد القسمة فإن قال كان في يدي بعد القسمة فغصبني أو أجزته لم تنقض القسمة وإن قال كان في يد صاحبي قبل القسمة فلم يسلمه إلى تحالفنا وترادوا ولو ادعى غلطا في الذرع فقال أصابني ألف وأصابك ألف فصار في يدي ألف ومائة وفي يدي تسعمائة وقال الآخر أصابك ألف وأصابني ألف وقبضتها ولم أزد فالقول قول الذي يدعي قبله الغلط مع يمينه وإن قال أصابني ألف ومائة وأصابك ألف ومائة وقال الآخر بل أصابني ألف وأصابك ألف فقبضت أنت القوامئة وقبضت تسعمائة تحالفا وترادوا ولو قال كنت قبضتها بغصبتيها لم تنقض القسمة وأحلف المدعي قبله الفضل ولو اقسما مائة شاة فصار في يد أحدهما ستون وفي يد الآخر أربعون فقال الذي في يده الأربعون أصاب كل واحد منا خمسون وتقابضنا ثم غصبتي عشرا بأعيانها وغلطتها بغنمك فهي لا تعرف ويحدد الآخر الغصب وقال بل أصابني ستون ولك أربعون فالقول قوله مع يمينه فلو قال الأذل أصابني خمسون فدفعته إلى أربعين وبقي في يدي عشرة لم تدفعها إلى وقال الآخر أصابني ستون وأصابك أربعون تحالفا وترادوا ولو شهد عليه بالوفاء قبل هذه المقة كان القول قول الذي في يده ستون ولا يمين عليه فإن ادعى الغصب بعد القبض حلف المنكر عليه وإن لم يشهد بالوفاء فقال الذي في يده الأربعون كانت غنم والدي مائة شاة فأصابني خمسون وأصابك خمسون وتقابضنا ثم غصبتي عشرا وهي هذه وقال الذي في يده ستون بل كانت غنم والدي مائة وعشرين فأصابني ستون وأصابك ستون ولم اغصبك وقد تقابضنا فإن هذا إقرار بفضل عشر من الغنم ليس فيها قسمة وإذا حلف بين هذه العشرة في يده غير مقسومة فبردها القسمة بينهما

فإن لم يقرب فضل علي مائة وتل كانت مائة فأصابني ستون وأصابك أربعون فالقول قوله مع ميمنه
على العين الذي ادعاه صاحب قبه له مرة قال أن شريك قد أبرأه من حصته من المائة ولم يبرأه
من حصته من الفضل عايناهما قال كانت العشرة قائمة بعينها اقتسمها نصفين والافسدت القسمة فالسبيل
أن ترد الستون والأربعون وتستقبل القسمة فيمسايتهم الفساد القسمة الاولى كذا في الميسوط *

والله أعلم

(الباب الثاني عشر في المهايأة)

ويجب أن يعلم بأن المهايأة قسمة المنافع وانها جائزة في الاعيان المشتركة التي يمكن الاتفاق بها مع
بقائعينها أو أحدها إذا طلبها بعض لشركاء ولم يطلب الشريك الآخر قسمة الاصل وانها قد تكون
بالزمان وقد تكون بالمكان كذا في الذخيرة * ولو طلب أحد الشريكين القسمة والآخر المهايأة
يقسم القاضي كذا في الكافي * تكلم العلماء في كيفية جوازها بعضهم قالوا إن جرت المهايأة في الجنس
الواحد من الاعيان المتفاوتة تفاوتاً يسيراً كما في اثياب والأراضي تعتبر أفراساً من وجه مبادلة من وجه
حتى لا يتقرر أحدهما بهذه المهايأة فإذا طلبها أحدهما ولم يطلب الآخر قسمة الاصل أجبر الآخر
عليها وإن جرت في الجنس المختلف كالدرور والعبيد تعتبر مبادلة من كل وجه حتى لا تجوز من غير رضاها
وهو الاصح لأن السارية ما كان بغير عوض وهذا بعوض لأن كل واحد منهما ما يترك من المنفعة
من نصيبه على صاحبه في نوبة صاحبه انما يترك بشرط أن يترك صاحبه نصيبه عليه في نوبة كذا
في الذخيرة * ولا يبطل التها بوجوب أحدهما ولا بوجوب الآخر لانه لو انتقض الاستأنف المحاكم
ولا فائدة في النقض ثم الاستئناف كذا في الهداية * ولهما أن يقيمهما العين ويبطل المهايأة إذا بدا لهما
أول أحدهما وذكركم رحمه الله تعالى في باب المهايأة في الحيوان ولكل واحد منهما نقض المهايأة
بعذر أو بغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية وانما يكون لأحدهما النقض بعذر أو بغير
عذر على ظاهر الرواية إذا حصلت المهايأة بتراضيهما أما إذا حصلت بحكم المحاكم ليس لأحدهما
أن ينقض ما لم يصطلحا على النقض فأما إذا حصلت بتراضيهما ولو نقضاً ما لا يحتاج إلى إعادة مثلها ثانياً
ولما يحتاج إلى ما هو أعدل من هذه القسمة وهي القسمة بقضاء القاضي وليس لواحد منهما أن يحدث
في منزلة بناء أو يفضله أو يفتح باباً كذا في الذخيرة * دار بين رجلين فيهما منازل تهاياً على أن يسكن
كل واحد منهما ما نزل معلوماً أو علواً أو سفلاً أو ثواحره فهاجر واحد تهاياً في الدار من حيث الزمان
بأن تهاياً على أن يسكن أحدهما هذه الدار سنة وهذه سنة أو يهاجر هذه سنة فالتهايو في السكنى
جائز إذا فعل بتراضيهما وأما إذا تهاياً على أن يهاجرها هذه سنة وهذه سنة اختلافوا فيه قال الشيخ
الامام المعروف بخواهر زاده الطاهر أنه يجوز إذا استوت الغلتان فهما وإن فضلت في نوبة أحدهما
يشتركان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايو في الدارين على السكنى والغلة بأن تهاياً على أن يسكن
هذه الدار وهذه الدار الأخرى أو يهاجر هذه الدار وهذه الدار إن فعلاً ذلك بتراضيهما
جاز وإن مال أحدهما وأبي الاخذ كذا في الكافي لا يجبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وفي الدار الواحدة يجبر إذا كثر شمس الأئمة السرخسي الا طهر أن القاضي يجبر على التهايو إلا أن في الدارين
إذا أغلت ما في يد أحدهما أكثر مما أغلت الأخرى لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء وفي الدار
الواحدة إذا تهاياً في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الآخر يشتركان
في الفضل ولو تهاياً في دارين في مصرين إن فعلاً ذلك بتراضيهما جاز ولا يجبر القاضي في ظاهر الرواية

كذافي فتاوى قاضي خان * واذا أجز كل واحد منهما ما الدار التي في يده فأراد أحدهما أن ينقص
المهاياة ويقسم رقبة الدار فله ذلك وهذا ذممت مدة الاجارة وأما إذا لم تمض فليس للآخر نقص
المهاياة صيانة بحق المستأجر كذا في التتارخانة * واذا انتهى إلى استخدام عبد على أن يستخدم هذا
هذا العبد شهرا أو يستخدم هذا العبد شهرا فالتها يثبثا ثروها هذا بخلاف ما لو وقع التها يثبث في العبد
الواحد على الاستغلال بأن تهايا على أن يثبثا ثروها أو يثبثا كل غلته حيث لا يجوز بخلاف هذا كذا
في الذخيرة * ولو تهايا في العبد على خده تم اسنة حازو لوتهايا في غلتهما لم يجوز عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعنددهما يجوز إذا استوت الغتان كذا في محيط السرخسي * لو كانت جارية تان
مشتركان بين اثنين فتهايا أن ترضع أحدهما ولدا أحدهما والاخرى ولدا الآخر كذا في التبيين *
رجح لأن تواضعها في بقرة بينهما على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يحبب لئنها كان باطلا
ولا يحل فضل اللبن لأحدهما وإن جعلها صاوية في حل لأنه من المشاع فيما يقسم إلا أن يكون صاحب
الفضل استهلك الفضل فازجعه صاحبها في حل كان ذلك أبرأ من الضمان فيجوز أيا حال قيسام
الفضل يكون هبة أو أبرأ عن العين وأنه باطل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان نخيل وشجر بين
شريكين فتهايا على أن يأخذ كل واحد منهما ما طائفة من ثمرها لم يجوز كذا لو كان غنم بين اثنين
واتفقا على أن يأخذ كل واحد منهما ما طائفة يرضاها وينتفع بألبانها كذا في الكافي * والحيلة
في الثمار ونحوها أن يشتري نصيب شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته أو ينتفع باللبن المقدر بطريق
القرض في نصيب صاحبه أو قرض المشاع جاز كذا في التبيين * وفي الدابتين والدابة الواحدة لا تجوز
المهاياة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ركوبا ولا استغلالا وعنددهما تجوز في الدابتين ركوبا
واستغلالا وفي الدابة الواحدة إذا تهايا الاستغلال لا يجوز وان تهايا ركوبا قال الشيخ الإمام المعروف
بخواهر زاده ينبغي أن لا يجوز لا ركوبا ولا استغلالا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا تهايا في المملوكين
استخداما مافات أحدهما أو أبقى انتقضت المهاياة ولو استخدم الشهر كله الاثلاثة أيام نقص الآخر
من شهره ثلاثة أيام بخلاف ما إذا استخدمه الشهر كله وزيادة ثلاثة أيام فإنه لا يزداد الاثلاثة
أيام ولو أبقى أحدهما الشهر كله واستخدم الآخر الشهر كله فلا ضمان ولا أجر وكان يجب أن يضم
نصف أجر المثل ولو عطب أحد الخادمين في خدمة مر شرطه هذا الخادم فلا ضمان عليه
وكذلك المنزل لو انهدم من سكنى من شرط فلا ضمان وكذلك لو احترق المنزل من نار أو قد هافيه
فلا ضمان وكذا لو تضاؤفه فزلق رجل وضوئه أو وضع فيه شيء فعثر به انسان فلا ضمان ولو بني
فيها بناء أو حفر بئر فيها ضمن بقدر ما كان ملك صاحبه حتى أنه إذا كان ملك صاحبه الثالث
ضمن الثالث وعنددهما يضم النصف على كل حال ومن أصحابنا من قال هذا الجواب غلط في البناء
قال شمس الأئمة المحلواني فان كان ما قال هؤلاء حقا يجب أن يكون الجواب في المستأجر كذا
إذا بنى فيها بناء فعطب بها انسان لا يضم كذا لو وضع فيه شيء قال رحمه الله تعالى والرواية ههنا
بخلاف قولهم والرواية ههنا تكون رواية في فصل الاجارة أنه يكون مضمونا عليه كذا في المحيط *
ولو مات أحدهما وعليه دين يباع نصيبه في دينه ما ع أحدهما نصيبه فاسد الا تبطل المهاياة ما لم يسلم
لأنه لا يزول عن ملكه الا بالتسليم كما لو كان الخيار للبائع ولو كان البيع بخيار المشتري تبطل المهاياة
كذا في محيط السرخسي * أمة بين رجلين خاف كل واحد منهما صاحبه علمها فقال أحدهما
تكون عندك يوما وعندى يوما وقال الآخر بل نضعها على يدي عدل فإني أجعلها عند كل واحد
منهما يوما ولا أضعها على يدي عدل فان تشاح في البداءة فالقاضي يبدأ بأيهما شاء وإن شاء أقرع قال

شمس الأئمة السرخسي الأولى أن يقرع بينهما تطييبا لقلوبهما واليه مال شمس الأئمة المحلوان كذا في الذخيرة * عبد وأمة بين رجلين تهايا فبينهما على أن تخدم الأمة أحدهما ويخدم العبد الآخر على أن على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة فاعلم أن ههنا ثلاث مسائل في كل مسألة قياس واستحسان (أحداها) إذا سكتا عن ذكر الطعام في القياس يجب طعام العبد والأمة عليهما نصفين وفي الاستحسان يجب على كل واحد طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة وفي الكسوة أن سكتا عن ذكرهما يجب كسوة العبد والأمة عليهما نصفين قياسا واستحسانا (والثانية) إذا شرط في المهايأة أن يكون على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في المهايأة ولم يقدر الطعام القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وفي الكسوة إذا لم يبين المقدار لم يحز قياسا واستحسانا (والثالثة) إذا بينا مقدارا من الطعام فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وكذلك في الكسوة إذا شرط شيئا مملوفا لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والمهايأة في رعي الدواب جائزة عندنا وكذلك لو تهايا أعلى أن يستأجرهما أجير جاز والمهايأة في دار وأرض على أن يسكن هذا هذه الدار ويرزق هذا هذه الأرض جائزة وكذلك المهايأة في دار وجسم والمهايأة في دار وعمولك على أن يسكن هذا هذه الدار سنة ويخدم هذا هذا المملوك سنة جائزة وعلى الغلة باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما ~~سكتا~~ في المحيط * ولو اختلفا في التهاين من حيث الزمان والمكان في محل يحتملها ما أمرهما القاضي بأن يتفقا على شيء فإن اختاراه من حيث الزمان يقرع في البدأة بينهما كذا في التبيين * أمتان أحدهما أفضل خدمة فتهايا أعلى أن يستخدم أحدهما الفاضلة والاخر الأخرى سنتين جاز ولو تهايا في أمتين فعلق أحدهما من هي عنده بطات المهايأة وتستأنف في الأخرى كذا في محيط السرخسي * والله اعلم

❦ (الباب الثالث عشر في المتفرقات) ❦

ويجوز للقاضي أن يأخذ على القسمة اجرا ولكن المستحب أن لا يأخذ كذا في الظهيرية * وينبغي للقاضي أن ينصب قاسما يرزق من بيت المال ليقسم بين الناس بلا جربل هو الأفضل فإن لم يفعل نصب قاسما يقسم بأجر على المتقاسمين ويقدر بأجر مثله كيلا يتحكم بالزيادة عليهم ويجب أن يكون عدلا عالما بالقسمة أمين ولا يحير القاضي الناس على أن يستأجروا قاسما واحدا كذا في الكافي * أجر القسام إذا استأجروه الشركاء للقسمة فيما بينهم - م - على عدد الرؤس لأعلى مقادير الانصاء وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على مقادير الانصاء ويستوى في ذلك قاسم القاضي وغيره وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما أجر الكيال والوزان في القسمة فقد قال بعض مشايخنا هي على هذا الاختلاف والأصح أن قوله فيها ما كقولهما وإذا طلب أحد الشريكين القسمة وأبي الآخر فأمر القاضي قاسمه ليقسم بينهما مروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الأجرة على الطالب وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأجرة عليهم ما كذا في الظهيرية ولو اختلفوا فاقسموا جاز إذا كان بينهم - م - صغير فحينئذ يحتاج إلى أمر القاضي ولا يترك القسام يشتركون كذا في الكافي وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أجر قاسم الدور والأرضين على عدد الرؤس وقال على قدر الانصاء وصورته ثلاثة نفر لا حدهم نصفها وللاخر ثلثها وللاخر سدسها قالوا وهذا إذا طلبوا من القاضي القسمة بينهم - م - فقسم قاسم القاضي فأما إذا استأجروا رجلا بأنفسهم فإن الأجرة عليهم - م - على السوية وهل يرجع صاحب القليل على صاحب الكثير باز زيادة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع وقال يرجع وكذلك إذا وكلوا رجلا يستأجر رجلا يقسم بينهم فاستأجر الوكيل فإن الأجرة على الوكيل

واختلفوا في الرجوع قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يرجع عليهم بالاجرة على السواء وقال ابو جعفر
على كل واحد منهم بقدر الملك كذا في المحيط واذا استأجروا رجلا لكيل طعام مشترك
او ذرع ثوب مشترك بينهم ان كان الاستئجار على القسمة فهو على الخلاف الذي بينا ان كان الاستئجار
نفس الكيل والذرع ليصير الكيل او الثوب معلوم القدر فالاجر على قدر الانصاء وفي المبتقى ابراهيم
عن محمد رحمه الله تعالى في اكرار حنطة بين رجلين فأجر الكيل على مقدار الانصاء وأجر الحساب
على الرأس قال ما كان من عمل فهو على الانصاء وما كان من حساب فهو على الرأس في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما على الانصاء كذا في الذخيرة * ذكر هشام عن محمد رحمه الله
تعالى أرض بين رجلين بنى فيها أحدهما فقال الآخر ارفع عنها بناءك فانه يقسم الأرض بينهما
فما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفعه أو يرضيه بأداء القيمة لانه لو رفع يبطل حق
الباني في الكل ولو قسم لا يبطل في القدر الذي بنى في ملكه فكانت القسمة أولى كذا في محيط السرخسي
* واذا طلب أحد الشركاء القسمة وأبى الباقيون فاستأجر الطالب قساما كان الاجر عليه خاصة في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكون على الكل كذا في فتاوى قاضي خان * وذكر شيخ
الاسلام في شرح كتاب القسمة أحد الشريكين اذا بنى في أرض مشتركة بغير إذن شريكه فليس بملكه أن
يتقضى بناءه وفيه أيضا عبدان بين رجلين غاب أحد الرجلين فجاء أجنبي إلى الشريك الحاضر
وقال قاسمني هذين العبدين على فلان الغائب فانه يستحسن قسمتي فقاسمه الحاضر وأخذ الحاضر
عبدًا واحدًا والأجنبي عبدًا ثم قدم الغائب وأجاز القسمة ثم مات العبد في يد الأجنبي فالقسمة جائزة
وقبض الأجنبي له جائز ولا ضمان عليه فيه وان مات قبل الاجارة بطلت القسمة وللغائب نصف العبد
الباقى وهو بالخيار في تضمين حصته من العبد الميت ان شاء ضمن الذي مات في يده وان شاء ضمن شريكه
وأيهما ضمن لا يرجع على الآخر بما ضمن كذا في المحيط * لو وقعت شجرة في نصيب أحدهما أغصانها
متدلية في نصيب الآخر لا يحبره على قطعها لانه استحق الشجرة بأغصانها وعليه الفتوى كذا في خزانة
المقتنين * وقع لأحدهما في قسمه بناء وللآخر بجانبه ساحة فأراد صاحبها بناء بيت وهو يسد الريح
والشمس على صاحب البناء فله ذلك في ظاهر الرواية وليس له منعه وعليه الفتوى وقال نصير والصفار
رحمهما الله تعالى له منعه كذا في الفتاوى الصغرى * ثلاثة نفر ورثوا دارا عن أبيهم واقسموها اثلاثا
وتقاضوا ثم ان رجلا غريبا اشترى من أحدهم قسمه وقبضه ثم جاء أحد الباقيين وقال انا لا أقسم واشترى
هذا المشتري منه الثلث شائعًا من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال قد اقسمتناها وأقام المدينة على
ذلك وصدقه البائع الاول وكذبه البائع الثاني وقال المشتري لا أدري أقسمت أم لا فالقسمة جائزة لان
القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والقسمة بسدتها ما لا يبطل بمجرد بعض الشركاء فيظهر أن
الاول باع نصيب نفسه خاصة فحاز بيعه وأما الثاني انما باع ثلث الدار شائعًا ثلث ذلك من قسمه
وثالث ذلك من نصيب غيره فيتعدي بيعه في نصيب نفسه خاصة فحاز بيعه ويتخير المشتري فيه ان شاء أخذ
ثلث قسمه بثالث الثمن وان شاء ترك لتفرق الصفقة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا اقسمت الورثة التركة
فيما بينهم بالتراضي على فرائض الله تعالى وافرزوا الكل واحد منهم نصيبه ثم أرادوا أن يبطلوا القسمة
بالتراضي ويجعلوا الدور والارض مشتركة مشاعا كما كانت فلهم ذلك كذا في التتارخانية * قال
واذا كانت الدار بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من بيت منها كان لشريكه أن يبطل البيع وكذلك
لو باع بيتا منها لا يجوز الا باجارة الشريك فان أجاز شريكه جاز والبيت للمشتري والباقي بينهما وان لم يجز
بطل البيع وكذلك لو باع ذراعا من الأرض أو مكانا معلوما ولو كانت ثياب بين رجلين أو غنم

أو ما أشبه ذلك مما يقسم فباع أحدهما حصته من شاة أو ثوب فانه يجوز وليس لشريكه أن يبطله في رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية المحسن بن زياد هذا والمسئلة الأولى سواء فلا يجوز إلا بأجازة شريكه وبه أخذ الطحاوي (قال) ومن كان بينه وبين رجل دار فأقرب بيت منها لرجل وإنكر ذلك صاحبه فان هذا الاقرار موقوف غير متعلق بالعين لمحق الآخر فيجبر على القسمة فان وقع البيت في نصيب المقر يدفع اليه وان وقع في نصيب الآخر فانه يقسم ما أصاب المقر بينه وبين المقر له يضرب المقر له بذرع البيت ويضرب المقر بنصف ذرع الدار بعد ذرع البيت في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي قول محمد رحمه الله تعالى يضرب المقر كما قالوا ويضرب المقر له بنصف ذرع البيت لا بجميعه وبيان ذلك أن يجعل جميع ذرع الدار مائة مع البيت وذرع البيت عشرة فان الدار تسعة بينهم نصفين ثم ما أصاب المقر يجعل على خمسة وخمسين سهمًا يضرب المقر له بعشرة وذلك جميع ذرع البيت ويضرب المقر بخمسة وأربعين سهمًا وذلك نصف الباقي بعد ذرع البيت فاجعل كل خمسة سهمًا فيصير ما أصابه على أحد عشر سهمًا سهمان للمقر له وتسعة أسهم للمقروفي قول محمد رحمه الله تعالى يقسم على عشرة أسهم لان المقر له يضرب بخمسة أذرع عنده هذا اذا كان الاقرار بشيء يحتمل القسمة كالدار ونحوها فان كان في شيء لا يحتمل القسمة كالحمام أقر أحدهما ببيت منه بعينه لرجل وإنكر شريكه فانه يلزمه نصف قيمة ذلك وكذلك لو أقر بجذع في الدار كذا في شرح الطحاوي * واذا كان بين رجلين شيء من المكبل أو الموزون وهو في يد أحدهما واقسماه فالذي ليس في يده لم يقبض نصيبه حتى هلك نصيبه فالذي هلك هلك عليهما والذي بقي فهو بينهما الاصل في هذه المسئلة وأجناستها أن في قسمة المكبل أو الموزون اذا هلك نصيب أحدهما قبل القبض تنتقض القسمة ويعود الامر الى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكبل أو الموزون في يده دون نصيب الآخر لا تنتقض القسمة وعن هذا الاصل قلنا ان الدهقان اذا قال للآخر اقسام الغلة واعزل نصيب من نصيبك ففعل ثم هلك نصيب أحدهما قبل أن يقبض الدهقان نصيبه ان هلك نصيب الدهقان فالقسمة تنتقض ويرجع الدهقان على الآخر بنصف ما قبض لان نصيب الدهقان هلك قبل قبضه وان هلك نصيب الآخر لا كارلا تنتقض القسمة كذا في الذخيرة * وان قسم الصبرة وأفرز نصيب الدهقان وجعل نصيب نفسه الى يده أولا فلما رجع اذا قد هلك ما أفرزه الدهقان كان الهلاك على صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان * اذا مات الرجل وترك ورثة وأوصى بثلث ماله لساكنين فقسم القاضي وعزل الثلث لساكنين والثلثين للورثة فلم يعط أحدا منهم شيئا حتى ضاع الثلث أو الثلثان كان ماضع عليهم جميعا وتعاد القسمة وبمثله القاضي لو أعطى الثلث لساكنين وضاع الثلثان والورثة غيب أو واحد منهم غائب أو صغير فالثلثان يضيمان من مال الورثة رجلان بينهما طعام أمرا أحدهما صاحبه بالقسمة ودفع اليه جوالق فقال كل حصتي من الطعام فيه ففعل فهو جائز وهذا قبض وكذلك لو قال أعزني جوالق هذا وكل حصتي فيه وان قال أعزني جوالق من عندك ولم يقل هذا وكل لي فيه ففعل فهذا ليس بقبض لخصته كذا في الذخيرة * وان حضر جماعة والتمسوا من الحاكم أن يقسم التركة بينهم وأدعوا بأنهم ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة على موته وعدد ورثته فان شهد الشهود بالموت وقالوا انه لا وارث للميت غير هؤلاء لم تقبل شهادتهم في القياس وفي الاستحسان تقبل وان قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا وان قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء في هذا المصنف فكذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تقبل فاذا قبلت شهادتهم على الاختلاف الذي ذكرنا تقسم التركة بينهم على فرائض الله تعالى يستوى فيهما من يحجب بغيره لو طهر ومن لا يحجب الا الزوج والزوجة فانه يعطى لهما أكثر النصيبين

للزوج النصف والزوجة الربع فان شهدوا بالموت وسكتوا عما سواهم لم يقسمها عروضا كانت التركة
أوعقارا وان كان عمر يحجب بغيره كالعم والجدة والاخت والاختوات لا يقسمها بينهم عروضا كانت
التركة أوعقارا وان كان ممن لا يحجب كالاب والام والولد قسمها بينهم على قرائض الله تعالى الا أن
الزوج والزوجة يعطى أقل النصيبين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر النصيبين في قول محمد
رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يعطى للزوج الربع وللزوجة ربع الثمن وفي رواية
للزوج الخمس وللزوجة ربع التسع كذا في الينابيع * رجل مات عن امرأة وابنين والمرأة تدعى أنها
حامل قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل تعرض على امرأة هي ثقة أو امرأتين حتى تمس جنبيها فان لم تقف
على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وان وقفت على شيء من علامات الحمل ان تر بصوا حتى تلده فانه
لا يقسم وكذا الوما للرجل وترك امرأة حاملا وابنتا فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلدفان كان الوارث
أكثر من واحد ولم يمتظروا الولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب
والبعد مفقوض الى رأى القاضي واذا قسمت التركة يوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار ما يوقف
وذكر المحصاف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى نصيب ابن واحد وعليه الفتوى هذا اذا كانت
الورثة من يرثون مع الحمل ان كان ابنا فان كانوا لا يرثون مع الابن بأن مات عن اخوة وامرأة حامل
يوقف جميع التركة ولا تقسم كذا في فتاوى قاضي خان * اذا مات صاحب الدار وترك ورثة كبارا وامرأة
حاملة لا قسم الدار بينهم ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولدا تستأنف القسمة كذا في التتارخانية * رجل
مات عن امرأة حامل وابنين وابنتين فطلب الاولاد قسمة الميراث قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى
لهما ثلث الميراث خمسة من أربعين سمما وللأبنتين سبعة أسهم وللأبنتين أربعة عشر ويوقف لأجل الحمل
أربعة عشر وعلى ما اختار والفتوى يوقف نصيب ابن واحد ويخرج المسئلة من أربعة وستين ثمانية
أسهم للمرأة وأربعة عشر للأبنتين وثمانية وعشرون للأبنتين ويوقف لأجل الحمل نصيب ابن واحد أربعة
عشر حامل مات وفي بطنها ولد يتحرك مدة سدا ريو وليس له فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم
لم يميت فدفت المرأة كذلك ثم نبشوها فاذا معها ابنة ميتة وترك المرأة زوجا وأبوين هل يكون لهذه
البيت التي وجدت شيء من المال قال مشايخ بلخ رحمه الله تعالى ان أقرت الورثة ان هذه ابنتها خرجت
بعد وفاتها حية ورثتها الابنة ثم ترث من الابنة ورثتها وان جحدوا لم يقض لها بالميراث الا ان يشهد عدول
انها ولدتها حية وانما يسعهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يفارقوا قبرها منذ دفنت الى ان نبش وقد
سمعوا صوت الولد من تحت القبر حتى يحصل لهم العلم بذلك وان لم يكن هناك شهود وحلف الورثة على العلم
فان حلفوا لا يكون لها الميراث واذا خرج رأس الولد وهو يصح ثم مات قبل أن يخرج الباقي لا ميراث له
كذا في فتاوى قاضي خان * عين بعض الشركاء في الارض رجلين وقال لهما اقسماها على بالسوية
معهن ثم قال لافعلنا ذلك فقال ان فعلنا بالسوية فهو جيد ثم لما وقف على القسمة أنكرها وقال فيها
غبن فاحش هل تصح هذه القسمة فيكتب قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فلما وقف
عليها قال لا أرضى لغبن فيها ثم اذن محرائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا أرضي بتلك القسمة بعد مارة
أرض قسمت فلم يرض احد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فان القسمة ترتد باردة كذا
في الفقيه * واذا كان في يدي رجل بيت من الدار وفي يدا آخر بيتان وفي يدا آخر منزل عظيم وكل واحد
منهم يدعى جميع الدار فلكل واحد منهم ما في يده وساحة الدار بينهم أثلاثا وان مات أحدهم عن ورثة
كان لورثته ثلث الساحة وان اقتسموا دارا رفعوا طريقتا بينهم صغيرا أو عظيما أو مسيل ماء كذلك فهو
جائز كذا في المبسوط * والله اعلم

وفيه اربعة وعشرون بابا

* (كتاب المزارعة) *

* (الباب الاول في شرعيتهما وتفسيرها وركناتها وشروط حوازمها وحكمها ووصفها) *

(أما شرعيتهما) فهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة والفتوى على قولهما الحاجة الناس (وأما تفسيرها شرعا) فهي عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج وهو جارة الارض أو العامل ببعض الخارج هكذا في محيط السرخسي * (وأما ركنها) فالإيجاب والقبول وهو أن يقول صاحب الارض للعامل دفعت اليك هذه الارض مزارعة بكذا ويقول العامل قبلت أو رضيت أو ما يدل على قبوله ورضاه فإذا وجد اتم العقد بينهما (وأما شرائطها فنوعان) شرائط صحيحة للعقد على قول من يحيز المزارعة وشرائط مفسدة له أما الصحيحة فأنواع بعضها يرجع الى المزارع وبعضها يرجع الى الآلة للمزارعة وبعضها يرجع الى المزروع وبعضها يرجع الى الخارج من الزرع وبعضها يرجع الى المزروع فيه وبعضها يرجع الى مدة المزارعة أما الذي يرجع الى المزارع فنوعان الاول أن يكون عاقلا فلا تصح مزارعة المجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة وأما البلوغ فليس بشرط لمجواز المزارعة حتى تجوز مزارعة الصبي المأذون دفعة واحدة وكذلك الحرية ليست بشرط لصحة المزارعة فتصح المزارعة من العبد المأذون دفعة واحدة والثاني أن لا يكون مرتدا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قياس قول من أجاز وعندهما هذا ليس بشرط لمجواز المزارعة ومزارعة المرتد نافذة للعالم وأما الذي يرجع الى المزروع فهو أن يكون معلوما وهو أن يبين ما زرع الا إذا قال له ازرع فيها ما شئت فيجوز له أن يزرعها ما شاء الا أنه لا يملك الغرس لان الداخل تحت العقد الزرع دون الغرس هكذا في البدائع * ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة لا تنافي كد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الا مر معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا تجوز الا اذا فوض الأمر الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على أن تزرعها ما بدا لك أو بدا لي لانه لما فوض الأمر اليه فقد رضي بالضرورة وان لم يفوض الأمر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شيئا تنقلب حائزة لانه دخل بينه وبين الارض وتركها في يده حتى ألقى البذر فقد تحمل الضرر فنزول المفسد فيجوز كذا في فتاوى قاضي خان * وأما الذي يرجع الى الخارج من الزرع فأنواع منها أن يكون مذكورا في العقد حتى لو سكت عنه فسد العقد ومنها أن يكون لهما حتى لو شرط أن يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها أن تكون حصص كل واحد من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط أن تكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد فكل شرط يكون قاطعا للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر من النصف أو الثلث أو الربع أو نحوه ومنها أن يكون جزأ شاعما من الجملة حتى لو شرط لاحدهما قفزان معلومة لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزأ شاعما وشرط زيادة أو قفزة معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط لاحدهما البذر لنفسه وان يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة لمجواز ان لا يخرج الارض الا قدر البذر وأما الذي يرجع الى المزروع فيه وهو الارض فأنواع منها أن تكون صالحة للزراعة حتى لو كانت سبخة أو ترعة لا يجوز العقد وأما اذا كانت صالحة للزراعة في المدة لكن لا يمكن زرعها وقت العقد بعارض من انقطاع الماء أو زمن الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة تجوز مزارعتها ومنها أن تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها

تؤدي الى المزارعة ولو دفع الارض مزارعة على أن ما يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا
فسد العقد لان المزرع فيه مجهول وكذا لو قال على أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير لان
التنصيب على التبعيض تنصيب على التجهيل ولو قال على أن ما زرعت فيها حنطة فكذا وما زرعت فيها
شعير فكذا جازلانه جعل الارض كلها طرفا للزرع الحنطة أو لزرع الشعير فانه عدم التجهيل ومنها أن
تكون الارض مسجلة الى العاقد بخلافة وهو أن يوجد من صاحب الارض التخلية بين الارض والعامل
حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لا بعدام التخلية فكذا اذا اشترط عملها جميعا كذا
في البدائع * والتخلية أن يقول صاحب الارض للعامل سلمت اليك الارض ومن التخلية أن تكون
الارض فارغة عند العقد فان كان فيها زرع قد بذت يجوز العقد ويكون معاملة ولا يكون مزارعة وان
كان فيها زرع قد أدرك لا يجوز لان الزرع بعد الإدراك لا يحتاج الى العمل فتعذر تجويزها معاملة
هكذا في فتاوى قاضي خان * وأما الذي يرجع الى آلة المزارعة فهو أن يكون البقر في العقد تابعا
فان جعل مقصودا في العقد تفسد المزارعة وأما الذي يرجع الى المدة فهو أن تكون المدة معلومة فلا
تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت ابتداء المزارعة حتى انه لو كان في موضع لا يتفاوت يجوز من
غير بيان المدة وهو على أول زرع يخرج هكذا في البدائع * وان بينا وقتا لا يتمكن فيه من الزراعة
فسدت المزارعة وصار ذكروه وعدم ذكره سواء وكذلك اذا بينا مدة لا يعيش أحدهما الى مثلها
غالبها لا تجوز كذا في الذخيرة * ومنها بيان النصيب على وجه لا يقطع الشركة في الخراج هكذا
في محيط السرخسي * فان بينا نصيب أحدهما ينتظر ان بينا نصيب من لا بد من جهته جازت المزارعة
قياسا واستحسانا وان بينا نصيب من كان البذر من جهته جازت المزارعة استحسانا كذا في الخلاصة *
ومنها بيان من كان البذر من قبله لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض كانت المزارعة
استئجارا للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استئجارا للارض وكان المعقود عليه
مجهولا واحكامها مختلفة أيضا فان العقد في حق من لا بذر منه يكون لازما في الحال وفي حق
صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر ولهذا يدفع الى رجل أرضا وبذر مزارعة جائرة
ثم ان رب الارض أخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة ولا يكون اعانة وقال الفقيه
أبو بكر البلخي يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب
الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستمرا وان كان مشتركا
لا تصح المزارعة وهذا اذا لم يذ كر لفظا يعلم به صاحب البذر فان ذ كر لفظا يدل عليه وقال صاحب
الارض دفعت اليك الارض لترعها الى أوقال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخراج يكون بيان أن
البذر من قبل صاحب الارض وان قال لترعها لنفسك كان بيان ان البذر من قبل العامل كذا
في فتاوى قاضي خان * وقد ذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في نوادره ان من قال لغيره آجرتك
أرضي هذه سنة بالنصف أو قال بالثلث يجوز والبذر على المزارع ولو قال دفعت اليك أرضي مزارعة
أو قال أعطيتك أرضي مزارعة بالثلث لا يجوز اذ ليس فيه بيان من عليه البذر وانه شرط ولو قال
استأجرتك لترع أرضي هذه بالثلث فهو جائز والبذر على رب الارض كذا في الذخيرة * (وأما الشروط
المفسدة للمزارعة فأنواع منها) كون الخراج لاحدهما لانه شرط يقطع الشركة ومنها شرط العمل
على صاحب الارض لان ذلك يمنع التسليم ومنها شرط البقر عليه ومنها شرط المحصاد والرفع الى البدر
والدياس والتذرية والاصل ان كل ما يحتاج اليه الزرع قبل ادراكه وجفاؤه مما يرجع الى اصلاحه
من السقي والحفظ وقمع الحشاوة وحفر الانهار ونحوها وعلى المزارع وكل عمل يكون بعد تناسه

الزرع وادراكه وجفافه قبل قسمة الحب مما يحتاج اليه مخلص الحب وتنقيته يكون بينه جماعلي
شرط الخارج وكل عمل يكون بعد القسمة من الحمل الى البيت ونحوه مما يحتاج اليه لاجاز القسوم فعلى
كل واحد في نصيبه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه أجاز شرط الحصاد والرفع الى البيدر والدياس
والتذرية على المزارع لتعامل الناس وبعض مشايخنا ممن وراء النهر يفتون به أيضا وهو اختيار نصير بن
يحيى ومحمد بن سلمة من مشايخ خراسان كذا في البدائع * وشرط الدياس والحصاد والتذرية على العامل
مفسد في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وبه يقتضي كذا في الكبرى * وعن نصير بن يحيى
ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى انهما قالاهما هذا كله يكون على العامل شرط أو لم يشترط بحكم العرف
قال شمس الأئمة السرخسي وهذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ أبي بكر محمد بن الفضل انه كان
إذا استفتي عن هذه المسئلة يقول فيه عرف طاهر كذا في فتاوى قاضي خان * ومنها شرط التبن
لمن لم يكن البذر من قبله ومنها أن يشترط صاحب الأرض على المزارع عملا يبقى أثره ومنفعة بعد مدة
المزراعة كبناء الحماط والشرفة واستحداث حفر الهرور ورفع المسناة ونحو ذلك مما يبقى أثره ومنفعته
الى ما بعد انقضاء المدة وأما الكراب فان شرطاه في العقد مطلقا عن صفة التنبية قال عامتهم
لا تفسد المزارعة وهو الصحيح وان شرطاه مع التنبية ففسدت المزارعة لان التنبية اما أن تكون عبارة عن
الكراب مرتين مرة للمزراعة ومرة بعد الحصاد ليرد الأرض على صاحبها مكرورة وهذا شرط مفسد لاشك
فيه لان الكراب بعد الحصاد ليس من عمل هذه السنة واما ان تكون عبارة عن الكراب مرتين قبل
المزراعة فانه عمل يبقى أثره ومنفعته الى ما بعد المدة فكان مفسدا حتى لو كان في موضع لا تبقى منفعة
لا تفسد (وأما أحكامها) منها ان كل ما كان من عمل المزارعة مما يحتاج الزرع اليه لاصلاحه
فعلى المزارع وكل ما كان من باب الفسقة على الزرع من السرقة وقلع الحشاوة ونحو ذلك فعليه جماعلي
قد رخصهما وكذلك الحصاد والحمل الى البيدر والدياس ومنها ان يكون الخارج بينهما على الشرط
المدكور ومنها أنها اذا لم تخرج الأرض شيئا فلا شيء لواحد منهما الا أجر العمل ولا أجر الأرض
سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الأرض هكذا في البدائع * وان ذلك الخارج
قبل الادراك بأمر اصطلح الزرع آفة فلا شيء لواحد منهما على صاحبه هكذا في الذخيرة * ومنها أن
هذا العقد غير لازم في جانب صاحب البذر ولازم في جانب صاحبه حتى لو امتنع بعد ما عقد عقد المزارعة
وقال لا أريد زراعة الأرض له ذلك سواء كان له عذر أو لم يكن له ولو امتنع صاحبه ليس له ذلك الا من
عذر هكذا في البدائع * ولو ألقى البذر في الأرض تصير لازمة من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الفسخ
بعد ذلك الا بعذر كذا في المحيط * وفي المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان البذر من قبل
رب الأرض وودعه الى المزارع فليس لواحد منهما أن يبطل المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع فله رب
الأرض أن يبطلها وليس للمزارع أن يبطلها كذا في الذخيرة * ومنها ولاية جبر المزارع على الكراب
وعدمها وهذا على وجهين اما ان شرط الكراب في العقد أو سكتا عن شرطه فان شرطه يجبر عليه وان
سكتا عنه ينظر ان كانت الأرض مما تخرج الزرع بدون الكراب زرعا معتادا يقصد مثله في عرف الناس
لا يجبر المزارع عليه وان كانت لا تخرج أصلا أو تخرج شيئا قليلا لا يقصد مثله بالعمل يجبر على الكراب
وعلى هذا اذا امتنع المزارع عن السقي ان كانت الأرض مما لا تكتفي بماء السماء وتخرج زرعا معتادا
بدونه لا يجبر على السقي وان كانت مما لا تكتفي بماء السماء يجبر ومنها جواز الزيادة على الشرط
المدكور من الخارج والمحط عنه والاصل ان كل ما احتمل انشاء العقد عليه احتمل الزيادة وما لا فلا
والخط جائز في الحائرين جميعا والزيادة أو المحط في المزارعة على وجهين اما أن يكون من المزارع واما

أن يكون من صاحب الأرض ولا يلزمه لو أن يكون البذر من المزارع وأما أن يكون من صاحب الأرض فبعد ما استحصد الزرع والبذر من قبل العامل وكانت المزارعة على النصف مثلاً فزاد المزارع صاحب الأرض السدس في حصته وجعل له الثلثين ورضي به صاحب الأرض لا يجوز الزيادة والخارج بينهما على الشرط وإن زاد صاحب الأرض المزارع السدس في حصته وتراضيا فالزيادة جائزة لأن الأول زيادة على الأجرة لا يستدعي قيام العقود عليه هذا إذا كان البذر من قبل العامل وإذا كان البذر من قبل صاحب الأرض فزاد صاحب الأرض لا يجوز وإن زاد المزارع جاز هذا إذا زاد أحدهما بعد ما استحصد الزرع فإن زاد قبل أن يستحصد جازيهما كان هكذا في البدائع * والله أعلم

(الباب الثاني في بيان أنواع المزارعة) *

الأصل أن استئجار الأرض ببعض الخارج منها جائز وكذلك استئجار العامل ببعض الخارج منها جائز وأما استئجار غيرهما ببعض الخارج لا يجوز كذا في المحيط * ثم المزارعة على قول من يحيز المزارعة على نوعين أحدهما أن تكون الأرض لأحدهما والثاني أن تكون الأرض لهما فإن كانت الأرض لأحدهما فهو على وجهين أحدهما أن يكون البذر من أحدهما والثاني أن يكون البذر منهما فإن كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فهو على ستة وجوه ثلاثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة أما الثلاثة الأولى فأحدها أن تكون الأرض من أحدهما والبذر والبقر والعمل من الآخر وشرط لصاحب الأرض شيئاً معلوماً من الخارج جاز لأن صاحب البذر يكون مستأجر الأرض بشيء معلوم من الخارج والثاني أن يكون العمل من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لأن صاحب البذر يصير مستأجراً للعامل بشيء معلوم من الخارج ليعمل في أرضه ببقره وبذره والثالث أن تكون الأرض والبذر من أحدهما والعمل والبقر من الآخر فذلك جائز لأن صاحب الأرض يصير مستأجراً للعامل ليعمل العامل ببقره لصاحب الأرض والبذر وأما الثلاثة الفاسدة فأحدها أن تكون الأرض والبقر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز أن كان العرف والفتوى على ظاهر الرواية لأن منفعة الأرض لا تجانس منفعة البقر فإن منفعة الأرض تنبت البذر لقوة في طبعها ومنفعة البقر العمل فإذا لم تكن منفعة البقر من جنس منفعة الأرض لا يكون البقر تبعاً للأرض فيبقى استئجار البقر مقصوداً بشيء من الخارج وذلك فاسد كما لو كان لأحدهما البقر فقط والثاني أن يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك فاسد لأن صاحب البذر يصير مستأجراً للأرض فلا بد من التولية بينه وبين الأرض وهي في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا واشترك الثلاثة وأربعة ومن البعض البقر وحده أو البذر وحده كان فاسداً والثالث أن يكون البذر والبقر من واحد والعمل والأرض من الآخر وأنه فاسد هذا إذا كانت الأرض لأحدهما والبذر من أحدهما فإن كانت الأرض لأحدهما وشرط أن يكون البذر من غير صاحب الأرض وشرط أن يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لأن صاحب الأرض يصير قائلاً لا مال أزرع أرضي ببذري على أن يكون الخارج كله لي وأزرع ببذرك على أن يكون الخارج كله لك كان فاسداً لأن هذه مزارعة بجميع الخارج بشرط إعارة نصف الأرض من العامل وكذلك لو شرط أن يكون الخارج بينهما أثلاثاً ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الأرض أو على العكس كان فاسداً لأن فيه إعارة الأرض وإذا قصدت المزارعة كان الخارج بينهما على قدر بذرها وسلم لصاحب الأرض ما أخذ من الخارج لأنه غناه ملكه

حصل في أرضه وله على الآخر أجر مثل نصف الأرض لأن الآخر استوفى منفعة أرضه بعد فساد وما
أخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره ويرفع من الباقي أجر نصف الأرض وما أنفق أيضا ويصدق
بالفضل لأن الزيادة حصته له من أرض الغير بعد فساد ولو كانت الأرض والبذر بينهما وشرطا العمل
عليهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز لأن كل واحد منهما عامل في نصف الأرض ببذره
وكانت هذه إجارة نصف الأرض لا بشرط العمل له ولو كانت الأرض بينهما وشرطا أن يكون البذر
والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصفين لا يجوز لأن من لا بذره منه يكون قائلًا لا يجوز زرع أرضك
ببذرك على أن يكون الخارج كله لك وازرع أرضه ببذرك على أن يكون الخارج كله لي فكان المقد
في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز ولو كان البذر من الدافع والعمل على الآخر والخارج بينهما
نصفان لا يجوز أيضا لأن صاحب البذر شرط لصاحبه هبة نصف البذر واقرض نصف البذر بمقابلته
العمل له في نصف الأرض وذلك باطل وكذلك لو شرط ثالثي الخارج للعامل والثالث للدافع وشرطا
ثلاثي الخارج للدافع والثالث للعامل لأن الدافع شرط لنفسه زيادة شيء من الخارج بمجرد البذر
ولو كان البذر من العامل وشرطا ثالثي الخارج للعامل لأن من لا بذره منه صار دافعًا أرضه
مزارعه ليرعها العامل ببذر العامل على أن يكون ثالثي الخارج للعامل وذلك جائز ولو كانت
الأرض والبذر بينهما وشرطا العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز ويكون
غير العامل مستفيدا في نصيبه ولو كانت الأرض والبذر بينهما وشرطا للدافع ثالثي الخارج والثالث
للعامل لا يجوز في أصح الروايتين لأن الخارج مما بذره ما فإذا كان البذر منهما كان الخارج
مشتركا بينهما وصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك
لا يستوجب الاجر ولو شرط ثالثي الخارج للدافع لا يجوز أيضا لأن الدافع لا يجوز أيضا لأن الدافع شرط
لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير أرض ولا بذر ولا عمل ولو كانت الأرض لهما وشرطا ثالثي البذر
على الدافع على أن يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لأن الدافع شرط لصاحبه هبة له اقرض
سدس البذر ولو شرط ثالثي البذر على العامل على أن يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لأن الدافع
في التقدير يصير كأنه قال للعامل ازرع أرضك ببذرك على أن يكون الخارج لك وازرع أرضي
ببذري وبذرك على أن يكون كل الخارج لي وانها مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز كذا في فتاوى
قاضي خان * رجل له أرض أراد أن يأخذ بذرا من رجل حتى يزرعها ويصير كون الخارج بينهما
نصفين في الحيلة له في ذلك أن يشتري نصف البذر منه ويبرئه البائع من الثمن ثم يقول له ازرعها بالبذر
كله على أن الخارج بينهما نصفين كذا في خزانة المفتين * وأما أحكام المزارعة العائدة لأنواع منها
أنه لا يجب على المزارع شيء من أعمال المزارعة لأن وجوبه بالعقد ولم يصح ومنها أن الخارج كله يكون
لصاحب البذر سواء كان من رب الأرض أو المزارع ولا يلزمه التصديق بشيء ومنها أن البذر إذا كان من
قبل صاحب الأرض كان للعامل عليه أجر المثل وإذا كان البذر من العامل كان عليه لرب الأرض
أجر مثل أرضه ومنها أن البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض واستحق الخارج وغرم للعامل أجره له
فإنه أخرج كله طيب له وإذا كان من قبل العامل واستحق الخارج وغرم لصاحب الأرض أجره مثل أرضه
فإنه أخرج كله لا يطيب له بل يأخذ من الزرع قدر بذره وقدر أجره مثل الأرض ويطيب ذلك له ويصدق
بالفضل ومنها أن أجر المثل لا يجب في المزارعة العائدة ما لم يوجد استعمال الأرض ومنها أن أجر المثل
يجب في المزارعة الفاسدة وإن لم تخرج الأرض شيئا بعد أن استعملها المزارع ومنها أن أجر المثل لا يجب
في المزارعة الفاسدة متذرا بالمسمى وعند محمد رحمه الله تعالى يجب تاما وإذا كانت الأجرة

وهي حصة كل واحد منهما مما سماء في العقد وان لم تكن مسماة يجب اجر المثل تاما بالاجماع هكذا في البدائع * واذا اراد رب الارض والمزارع أن يطيب لهما الزرع في موضع فسدت المزارعة عنده وعندهما أو عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى في موضع صحت المزارعة عندهما فالوجه في ذلك ما حكى عن الشيخ الامام اسماعيل الرازي رحمه الله تعالى انه يمر النصيبان نصيب رب الارض ونصيب المزارع ويقول رب الارض للمزارع وجب لي عليك اجر مثل الارض أو نقصانها ووجب لك علي اجر مثل عمالك وثيرائك وقدر بذرك فهل صالحتني على هذه الخنطة وعلى ما وجب لك علي عما وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت ويقول المزارع لرب الارض قد وجب لي عليك اجر مثل عملي وثوري وبذري ووجب لك علي اجر مثل الارض أو نقصانها فهل صالحتني على ما وجب لك علي عما وجب لي عليك وعلى هذه الخنطة فيقول رب الارض صالحت فاذا تراضيا على ذلك جازو يطيب لكل واحد منهما ما أصابه لان المحن بينهما لا بعد رهما فاذا تراضيا فقد زال الموجب للثبوت كذا في النهاية * وفي كل موضع لم يفسد المزارعة اذا شرط البقر على أحدهما لا يفسد المزارعة اذا شرط استئجار البقر على أحدهما وان شرط في المزارعة عقد آخر وهو استئجار البقر فيكون صفقة مشروطة في صفقة وانما لم يفسد المزارعة لان المراد من ذكر استئجار البقر بيان من عليه البقرة لا حقيقة الاستئجار بدليل أن من شرط عليه استئجار البقر المسمى بجر البقر ولو كان كرب الارض بنفسه أو بغيره له أو ورث أو اشترى جاز ذلك وان لم يستأجر واذا صار ذكر الاستئجار عبارة عن اشتراط البقرة على أحدهما لا عن حقيقة لاحارة صار قوله على أن يستأجر أحدهما بغيره قوله ان البقر من أحدهما هذا الذي ذكرنا اذا كانت الارض من أحدهما والبذر من أحدهما أو اذا كانت الارض من أحدهما والبذر منهما فان شرط العمل على المدفوع اليه الارض وصورته وحل دفع أرضه الى رجل على أن يعمل المدفوع اليه فيها بنفسه وبقره سنة هذه وبذرها كتران طعام بينهما فنقول هذه المسئلة على ثلاثة أوجه اما ان شرط أن يكون الخراج بينهما نصفين أو شرط أن يكون ثلث الخراج للمدفع اليه والثلث لرب الارض أو شرط أن يكون ثلثا الخراج لرب الارض والثلث للمدفع اليه ففي الوجه كله المزارعة فاسدة واذا فسدت المزارعة كان الخراج بينهما على قدر بذرهما كذا في المحيط * والله أعلم

* (الباب الثالث في الشروط في المزارعة) *

رجل دفع الى رجل أرضا وبذر على أن يزرعها بنفسه وبقره واجرائه فان شرط الخراج كله لرب الارض فهذا جائز هكذا ذكره محمد رحمه الله تعالى في الاصل ولم يرد بقوله فهو جائز ان المزارعة جائزة لان هذا العقد ليس بمزارعة لان في المزارعة الخراج يكون مشتركا والخارج في هذه الصورة ليس بمشترك وانما أراد به أن اشتراط جميع الخراج لصاحب البذر جائز وان شرط أن يكون الخراج كله للمزارع فهو جائز وأراد به أن اشتراط جميع الخراج للمزارع جائز وان كان البذر من جهة المزارع فهذا على وجه أحدهما أن يقول صاحب الارض لرجل ازرع أرضي بكر من طعامك على أن يكون الخراج كله لي وهذه فاسدة لان صاحب البذر يصير مستأجرا للارض بكل الخراج في هذه الصورة والشرع انما يجوز استئجار الارض ببعض الخراج بخلاف القياس وبني حواز الاستئجار بكل الخراج على اصل القياس واذا فسدت المزارعة كان جميع الخراج لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض لصاحب الارض ويطيب لصاحب البذر من الخراج قدر بذره وما عزم ويتصدق بالزيادة ولو قال رب الارض للمزارع ازرع أرضي ببذرك علي أن يكون الخراج كله لي فهذا الشرط جائز ويصير العامل مقرضا للبذر من رب الارض فيكون الخراج كله لرب الارض

ويكون المزارع معينا في العمل ولو قال ازرع ارضي لي ببذرك على أن يكون الخراج كله لك فهو فاسد والخارج كله لرب الارض وللزارع على رب الارض مثل بذره وأجر مثل عمله ولو قال له رب الارض ازرع ارضي ببذرك على أن يكون الخراج كله لك فهو جائز ويكون الخراج لصاحب البذر ويكون صاحب الارض معبرا له أرضه كذا في الذخيرة * ولو قال له صاحب الارض ازرعها لي ببذرك على أن الخراج بينهما نصفان كانت المزارعة جائزة وكان الخراج بينهما نصفين وصار المزارع مقرضا للبذر من رب الارض بمقتضى أمر رب الارض اياها بالمزارعة بقوله ازرعها لي فصار رب الارض قابضا لذلك حكما لا اتصاله بما لك ألا ترى أن رب الارض اذا قال للمزارع ازرعني مائة درهم ثم اشترى بها كثر خبطة وابتذر بها في ارضي على أن يكون الخراج بينهما نصفين أليس انه يجوز فكذا هنا وأما اذا كان دفع البذر مراعاة بأن دفع الي صاحب الارض كتر من طعام على أن يزرعه في أرضه ويعمل فيه ستمه هذه على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد والزارع لصاحب البذر كذا ذكر في مزارعة الاصل وذكر في أول كتاب المأذون أن الررع للمزارع وهو صاحب الارض قال شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة لا فرق بين المسائلتين ولكن تأويل ما ذكرنا من كتاب المأذون أن صاحب البذر قال لصاحب الارض ازرعها لنفسك ليكون الخراج بينهما نصفين وفي هذه الصورة الررع يكون لصاحب الارض وهو المزارع لان المزارع صار مستقرضا للبذر من رب الارض عرف ذلك بقوله ازرعها لنفسك فاذا فسدت المزارعة بنى الزرع لصاحب الارض وقد ذكر هشام مسئلة المأذون في نوادره على نحو ما قلنا وفي كتاب المزارعة لم يذكر أن صاحب البذر قال لصاحب الارض ازرعها لنفسك انما ذكر ان صاحب البذر قال له ازرعها ليكون الخراج بينهما وفي هذه الصورة لا يصير المزارع مستقرضا للبذر وبقي البذر على مالك صاحبه فيكون الررع لصاحب البذر عند فساد المزارعة حتى لو قال صاحب البذر لصاحب الارض ازرعها لنفسك على أن الخراج بينهما وباقي المسئلة بحالها كان الخراج لصاحب الارض كما في مسئلة المأذون كذا في المحيط * واذا دفع الرجل بذرا الى رجل وقال ازرعه في أرضك ليكون الخراج كله لك أو قال ازرع أرضك ببذري ليكون الخراج كله لك فهذا جائز يصير صاحب البذر مقرضا للبذر من صاحب الارض ليرعه في أرضه وقدوة ربه رب الارض بيده حقيقة وان كان صاحب البذر قال له ازرع لي أرضك ببذري ليكون الخراج كله لك فهو فاسد والخارج كله لصاحب البذر واذا دفع بذرا الى رجل ليرعه في أرضه على أن الخراج كله لصاحب البذر فهو جائز يصير صاحب البذر مستعبرا للارض من رب الارض ومستعينا به ليرعه له بذره وكل ذلك جائز ولو كان قال ابتدره ذاني أرضك لنفسك على أن ما أنجز الله تعالى من شيء فهو لي كله فالخراج كله لصاحب الارض ولصاحب البذر على صاحب الارض مثل بذره كذا في الذخيرة * واذا دفع الرجل أرضه الى رجل ليرعه على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان وسكان شرط البقر على العامل أو اشترط البقر على العامل فالبقر على العامل سواء كان للبدر منه أو من صاحب الارض لان البقر آفة العمل فيكون على من عليه العمل كذا في خزانه المفتين * اذا شرط في عقد المزارعة نفص الخراج لرجل سوى المزارع ورب الارض يتظر ان لم يشترط عمله في المزارعة لم يوجب فساد المزارعة ويكون ما شرط له لصاحب البذر ان شرط عمله في المزارعة ان كان للبذر من قبل المزارع بأن دفع أرضه الى رجل على أن يزرعها ببذره ويبقره ويعمل فيها هذا الرجل الاخر فخر الله تعالى من شيء فالثالث من ذلك لصاحب الارض والثالث لصاحب البذر والثالث للعامل الذي لا يذرله فهذه المزارعة فاسدة أراد به الفساد في حق المزارع الثاني لا المزارع الاول لان المزارعة الثانية غير مشروطة في المزارعة

الاولى حتى لو كانت المزارعة الثانية مشروطة في المزارعة الاولى بأن قال على أن يعمل هذا الرجل الاخر معه كانت المزارعة الاولى فاسدة عند بعض المشايخ وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي ولو كان البذر من قبل رب الارض والمسئلة بحالها كانت هذه مزارعة حائرة لا بالبذر اذا كان من جهة صاحب الارض كان مستأجر للعاملين ببعض الخراج فهذا حائر كذا في الذخيرة * اذا شرط في عقد المزارعة بعض الخراج لعبد أحدهما فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من صاحب الارض وقد شرط ثلث الخراج لرب الارض والثلث للمزارع والثالث لعبد رب الارض فالمزارعة حائرة سواء كان على العبددين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشترط هذا إذا كان البذر من قبل رب الارض وشرط ثلث الخراج لعبد رب الارض وان شرط ثلث الخراج لعبد المزارع فالمزارعة حائرة أيضا سواء كان على العبددين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد مع المزارع أو لم يشترط هذا الذي ذكرنا إذا كان البذر من قبل رب الارض وان كان البذر من قبل المزارع فان شرط ثلث الخراج لعبد رب الارض فالمزارعة حائرة اذا لم يكن على العبددين ولم يشترط عمله ويعتبر المشروط للعبد مشروطا للمولى من الابتداء وان شرط عمل العبد ولادين عليه فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان كان على العبددين ان لم يشترط عمل العبد فالمزارعة حائرة ويكون المشروط للعبد مشروطا للمولا كما بينهما شرطا من الابتداء ثلث الخراج لرب الارض ونشأ للمزارع وان شرط عمل العبد مع ذلك فالمزارعة فاسدة في ظاهر الرواية وان شرط ثلث الخراج لعبد المزارع في هذه الصورة ان لم يكن على العبددين ولم يشترط عمله فهو حائر ويكون ثلث الخراج للمزارع والثلث لرب الارض وان شرط عمل العبد مع ذلك ان شرط عمل العبد في العبد فالمزارعة فاسدة في جميعها وان لم يشترط عمل العبد في العبد بدل عطف عليه فالمزارعة فيما بين رب الارض والمزارع حائرة وفي حق العبد فاسدة وان كان على العبددين ان لم يشترط عمل العبد فالمزارعة حائرة ويكون المشروط للعبد مشروطا للمزارع وان شرط عمله فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يكن على العبددين وقد شرط عمله ولو شرط بعض الخراج لبقراء أحدهما فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الخراج لعبد أحدهما ولادين عليه واذا شرط ثلث الخراج للمساكين جازت المزارعة وكان ما شرط للمساكين مشروطا لصاحب البذر فيكون لصاحب البذر الا انه يجب على صاحب البذر فيما يديه وبين ربه ان يتصدق بذلك الا ان تقاضى لا يجبره على ذلك ولا يوجب فساد المزارعة والذي ذكرنا من الجواب فيما اذا شرط بعض الخراج لعبد أحدهما فهو الجواب فيما اذا شرط بعض الخراج لمدير أحدهما أو سائر من يملك المولى كسبه كذا في المحيط * لو شرط الثلث لمساكين أحدهما أو قريبه أو لاجنبي فان كان البذر من قبل رب الارض ان شرط عمله جاز وهو مزارع معه وله ثلث الخراج وان لم يشترط عمله فالمزارعة حائرة والشرط باطل وثلث الخراج لرب الارض فأما اذا كان البذر من قبل العامل ان لم يشترط عمله فهي حائرة وما شرط له فهو للعامل ولا شيء لواحد منهم وان شرط عمله وعمل فله أجر مثله على العامل وما شرط له فهو للعامل لان المزارعة فيما بين العامل وصاحب الارض حائرة وفيما بين العامل والذي شرط عمله فاسدة وصار كما لو دفع أرضه الى رجلين ايرعاهما على أن يكون البذر من أحدهما ومن الآخر مجرد عمل كذا في محيط السرخسي * ولو دفع اليه الارض على أن يزرعها ببذره وعمله على أن له ثلث الخراج ولرب الارض ثلثه على أن يكرهها ريعا لهما بقر فلا على ان لعامل ثلث الخراج مرضى فلان بذلك وعلى العامل أجر مثل البقر لانه استأجر منه البقر بثلث الخراج والبقر لا يكون مقصودا في المزارعة وكان انعقد بينهما فاسدا وقد استوفى منعه بقر فلان فله أجر مثله وثلث الخراج لرب الارض ونشأ للعامل طيب لانه لا يفسد في العقدين وبين رب الارض واذا كان من قبل رب الارض كان الثمان له وعليه أجر مثل البقر لانه استأجر العامل بثلث الخراج وهو حائر

واستأجر البقر مقصوداً بثلث الخراج وهو فاسد كذا في المبسوط * وان كان البذر من قبل رب الأرض
فالمزارعة فيما بين رب الأرض والمزارع جائزة فاسدة في حق صاحب البقر وعلى رب الأرض أجره مثل
البقر كذا في الذخيرة * ولو شرط أن ما يخرج في هذه الناحية لأحدهما والباقي للآخر لا يجوز كذا في
فتاوى قاضي خان * وإذا كانت الأرض خراجية فشرط رفع الخراج وان يكون الباقي بينهما نصفين
فهو فاسد وهذا إذا كان خراجاً موطفاً لا به عسى لا يخرج إلا ذلك القدر فأما إذا كان خراج مقاسمة
فحوالته أو الربيع يجوز كذا في الكافي * ولو شرط لصاحب البذر قدر العشر من الخراج والباقي
بينهما صحت المزارعة لأن هذا الشرط لا يقطع الشركة في الخراج لأن الخراج وان قل يكون له عشر
وهذا هو الحيلة لصاحب البذر إذا أراد أن يصل إليه قدر البذر أن يشترط لنفسه قدر البذر باسم العشر
أو الثلث أو ما أشبهه والباقي بينهما كذا في النهاية * لو اشترط العشر لمن لا بذر من قبله والباقي بينهما
نصفان جاز ولو كانت الأرض عشرية فاشترط رفع العشران كانت الأرض تشرب سيجاً أو نصف العشر
ان كانت تشرب بدلو والباقي بينهما نصفان فهذا جائز فإن حصل الخراج أخذ السلطان حقه من عشر
أو نصف عشر والباقي بينهما نصفان وان لم يأخذ السلطان منهما شيئاً أو أخذ بعض طعامهما من
السلطان فإن العشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى على قياس من أجاز المزارعة وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون بينهما نصفين
ولو كان صاحبه قال للأعمال استأجرى ما يأخذ السلطان مما العشر أو نصف العشر فأعمالك على أن
النصف لي مما يخرج الأرض بعد الذي يأخذه السلطان والثلث النصف فهذا فاسد في قياس قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو جائز بينهما على ما قالوا ومعنى
هذه المسئلة أن الأرض قد تكون بحيث تكتفي بماء السماء عند كثرة الأقطار وقد تحتاج إلى أن تسقى
بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر بالأعلى فيما يأخذ من العشر أو نصف العشر فكأنهما
قالا لا ندري كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخراج فتعاقدا على هذه
المصفة ثم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر أو نصف العشر يكون على رب الأرض فهذا الشرط
هما شرط رب الأرض جزءاً مجهولاً من الخراج وهو العشر أو نصف العشر وذلك مفسد للعقد وعند أبي
يوسف ومحمد رحمه الله تعالى العشر أو نصف العشر يكون في الخراج والخراج بينهما نصفان وهذا
في معنى اشتراط جميع الخراج بينهما نصفان وذلك غير مفسد للعقد كذا في المبسوط * ولو شرطاً
في المزارعة أن جميع ما يخرج من الحنطة فينبهما نصفان وما يخرج من شعير فهو لأحدهما بعينه أو شرطاً
أن تكون الحنطة لأحدهما بعينه والشعير للآخر من أيهما كان البذر لا يجوز كذا في التتارخانية *
ولو كانت الأرض خراجية فقال صاحب الأرض للمزارع ان لا ندري أن السلطان يأخذ من هذه السنة
خراجاً وطيفة أو خراجاً مقاسمة ومعنى هذا أن الاراضي تكون خراجية خراج وطيفة إلا أنها في بعض
السنين لا تطبق خراج الوطيفة وعند ذلك لا يجوز للسلطان أن يأخذ خراج الوطيفة إنما يأخذ خراج
المقاسمة وذلك إلى نصف الخراج فالأصل لا يقول لا ندري أن الاراضي في هذه السنة هل تطبق خراج
الوطيفة فيأخذ السلطان ذلك أولاً تطبق فيأخذ السلطان خراج المقاسمة فيقول للمزارع اعاملك على
أن يرفع مما يخرج الأرض حظ السلطان مقاسمة كانت أو وطيفة فالباقي بيننا فهذه المزارعة فاسدة
ولو دفع أرضه إلى رجلين على أن يزرعاها بذرهما على أن لأحدهما ثلث الخراج وللآخر تسعين فقيرا
من الخراج تفسد المزارعة في الكل عنده وعندهما جازت في حق صاحب الثلث وتفسد في حق من شرط
له تسعون فقيراً من الخراج كذا في الكافي * ولو شرط في عقد المزارعة أن يزرع على رب الأرض أن كان

البذر من قبل المزارع فالمزارعة فاسدة وان كان البذر من رب الارض جازها كذا في الخلاصة * ولو شرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسناة حتى فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان المخارج كله للعامل لانه غناء بذره ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل على صاحب الارض اجر عمله وكرى الانهار في تقاضاها ويتراذان الفضل ولو لم يكن كرى الانهار مشروطا على العامل في العقد فكرى العامل الانهار بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كرى الانهار ولو كان البذر من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسناة فسد العقد ويكون المخارج كله لصاحب الارض وللعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على رب الارض كرى الانهار واصلاح المسناة حتى يأتيه الماء كانت المزارعة جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شرط في المزارعة على أحدهما الناء السرقين ان شرط على المزارع فالمزارعة فاسدة من أيهما كان البذر والمخارج كله للمزارع ان كان البذر منه وعليه اجر مثل الارض ولا يغرم رب الارض شيئا للمزارع من قيمة لسرقين الذي طرحه في الارض وان كان البذر من رب الارض فالمخارج له وعليه اجر مثل عمل المزارع في أرضه وقيمة ما طرح من السرقين وان شرط السرقين على رب الارض ان كان البذر من المزارع فالمزارعة فاسدة والمخارج للمزارع وعليه اجر مثل الارض وقيمة السرقين فان كان البذر من رب الارض فالمزارعة جائزة وان شرط انقاء سرقين رب الارض لم يذكره محمد في الكتاب وحكى عن القاضي الامام عبد الواحد انه قال ان شرط على المزارع جاز من أيهما كان البذر وان شرط على رب الارض ان كان البذر من العامل لا يجوز كما لو شرط الكراب على رب الارض والبذر من المزارع وان كان البذر من رب الارض يجوز كذا في الخلاصة * اذا شرط رب الارض والبذر من المزارع أن يسرقها قيل تفسد المزارعة عند المتقدمين ولا تفسد عند المتأخرين والفتوى على قول المتأخرين قاله المحققندي وعزيز بن أبي سعيد كذا في جواهر الاخلاطى * رجل دفع كرمه أو أرضه معاملة أو مزارعة إلى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء السرقين واصلاح المسناة وحفر الانهار وكبس الشقوق فلو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد رجلا لا يفي فالوجه فيه أن يستأجره على ذلك كله بعد الاعلام بأجرة يسيرة غير مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد كذا في جواهر الفتاوى * ولو شرط الدولاب والدالية على أحدهما فهو كاشتراط البقر على أحدهما لان الدالية والدولاب آلة السقي والسقي على المزارع فان كان مشروما على المزارع فهي جائزة من أيهما كان البذر وان كان مشروطا على رب الارض والبذر من العامل فهي فاسدة وان كان البذر من رب الارض فهي جائزة كما في اشتراط البقر وان شرط ذلك على رب الارض فان كان البذر من قبل المزارع فهي فاسدة وان كان البذر من قبل رب الارض فهي جائزة كما في اشتراط البقر وأما اذا شرطت الدالية على أحدهما والعلف على غير صاحبها فهي فاسدة كذا في محيط السرخسى * لو شرط عليه رب الارض انه ان زرعها بغير كراب فللمزارع الربع وان زرعها بكراب فللمزارع الثلث فالمزارعة جائزة ثم ذكر في الاصل في رواية أبي سليمان زيادة لم يذكرها في رواية أبي حفص وتلك الزيادة أن رب الارض لو قال للمزارع وان زرعت وثبتت ذلك النصف وذكرا أنه متى تني وزرع كان المخارج بينهما نصفين على ما شرط طعن عيسى بن ابيان وقال ما ذكرناه متى تني وزرع كان المخارج بينهما نصفين على ما شرط لا يكاد يصح لانه خير بين عقود ثلاثة ففي مال الى أحدها يجعل كان العقد من الابتداء ما عقد الا على الذي اخذته ولو عقد العقد من الابتداء على الكراب والتثنية كانت المزارعة فاسدة والى هذا مال العقبه أبو القاسم الصفار البخني

رحمه الله تعالى وكان الققيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يقول ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في رواية
 أبي سليمان صحيح وكانه فرق بينهما إذا عقدت المزارعة على التثنية و أحدها وبينهما إذا كان مع التثنية
 غيرهما متى كان مع التثنية مزارعة أخرى جوزت المزارعة بشرط التثنية وإذا كانت المزارعة و أحدها
 بشرط التثنية لم تجز كذا في المحيط * وإن شرطاً أن يكون الحب والتبن بينهما نصفين جازو يكون الحب
 والتبن بينهما كما شرطاً وكذلك لو شرطاً أن يكون الربيع أو الزرع أو الخراج بينهما جازو يكون
 الكل بينهما كما شرطاً ولو شرطاً أن يكون الحب لا أحدهما والتبن للآخر فهي على ثمانية أوجه ستة
 منها فاسدة وثلثان جائزتان أما الستة الفاسدة فأحدها إذا شرطاً أن يكون الحب للدافع والتبن
 للعامل والثانية أن يكون التبن للدافع والحب للعامل والثالثة إذا شرطاً أن يكون التبن بينهما
 والحب للدافع والرابعة إذا شرطاً أن يكون التبن بينهما والحب للعامل الخامسة إذا شرطاً أن يكون
 الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه أن شرطاً التبن لصاحب البذر جازو شرطاً لغيره لا يجوز
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أصلاً وعن بعض المشايخ إذا شرطاً أن يكون الحب بينهما
 وسككع التبن كان الحب والتبن بينهما المكان العرف والسادسة إذا شرطاً أن يكون التبن بينهما
 وسككع الحب لا يجوز ففي هذه الوجوه إنما لا تصح المزارعة لأن هذا شرط يؤدي إلى قطع الشركة
 في المقصود لا احتمال أن يحصل أحدهما دون الآخر ولو شرطاً أن يكون الحب بينهما وسككع التبن
 جازو يكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وعن محمد
 رحمه الله تعالى أنه يرجع إلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فصار هدامن الوجوه الفاسدة ولو دفع
 أرضاً فيه زرع صار بقلا مزارعة و شرطاً أن يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الأرض أو شرطاً
 أن يكون الحب بينهما نصفين وسككع التبن جازو يكون التبن لصاحب الأرض ولو شرطاً التبن للعامل
 كان فاسداً لأن دفع الزرع الذي صار بقلا مزارعة كدفع الأرض والبذر مزارعة وثمة لو شرطاً التبن
 لصاحب البذر جازو شرطاً لغيره لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا شرط على المزارع أن
 يزرع العصفرو شرطاً الشركة في العصفرو القرطم والساق جازو شرطاً العصفرو القرطم بينهما والساق
 لا أحدهما إن شرطاً الساق لمن له البذر جازو شرطاً الساق لمن لا بذر من جهته لا يجوز وإن شرطاً
 العصفرو القرطم لا أحدهما والساق للآخر لا يجوز وإن شرطاً العصفرو لا أحدهما والقرطم للآخر لا يجوز
 وكذلك الجواب فيما إذا دفع إليه الأرض ليزرعها التفت و شرطاً التفت لا أحدهما والبذر للآخر لا يجوز
 كذا في المحيط * لو دفع أرضاً ليرع حنطة وشعير على أن الحنطة تكون لا أحدهما والشعير للآخر
 بعينه كان فاسداً وكذا كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان والكتان إذا
 شرط لا أحدهما بعينه الكتان ولا آخر بعينه البذر واشترط بذر البطيخ والقماء لا أحدهما بمنزله اشتراط
 التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة والعصفرو القرطم كذا في فتاوى قاضي خان * والأصل أن
 صاحب الأرض مع المزارع إذا شرط في عقد المزارعة شرطاً فاسداً يظن إليه أن كان شرطاً لفائدة فيه
 لأحد المتعاقدين بأن شرطاً أن لا يبيع أحدهما حصته من الخراج أو لا يأكل كل فالمزارعة جائزة وإن
 كان في الشرط فائدة لا أحدهما فهو على وجهين إن كان الشرط داحلاً في صلب العقد بان كان له حظ
 من البذر فإن البذر من صلب العقد في المعاوضات لا يجوز انعقد بدونه فإن المزارعة تعبد بهذا الشرط
 ولا تعود جائزة وإن أبطل من له الشرط الشرط بأن شرطاً في المزارعة عشرين درهماً لا أحدهما مع نصف
 الخراج ثم أبطل من شرط له الدراهم الدراهم قبل العمل أو شرطاً الحصاد والدياس على أحدهما حتى
 فسد العقد على جواب الكتاب ثم أبطل من له الشرط هذا الشرط وإن كان الشرط مستعاراً في العقد

ولم يكن من صلب العقد بأن لم يكن له حظ من البدل بأن شرط في المزارعة خيار مجهول أو أحل مجهول لأحدهما فأسقط من له الشرط الشرط قبل تقرير المفسد فان المزارعة تنقلب جائزة في قول علماء الثلاثة رحمهم الله تعالى وإن كان هذا الشرط مشروطا لهما لا تعود جائزة ما لم يثبت معا على الإبطال أما بإبطال أحدهما لا تعود جائزة لأنه يبقى مشروطا للآخر وأنه كاف في إفسد العقد وإن شرط على أحدهما أن يبيع نصيبه من صاحبه فالمزارعة فاسدة فإن أبطله البائع أو المشتري لا تعود جائزة ولو أبطلها جميعا عادت المزارعة إلى الجواز ولو شرط أحدهما على صاحبه أن يهب نصيبه من الخراج كانت المزارعة فاسدة فإن أبطل الموهوب له الشرط قبل العمل جازت المزارعة وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا يجب أن لا تعود المزارعة جائزة بإبطال الموهوب له وحده ولكن ما ذكر في الكتاب أصح وإذا دفع الرجل أرضه إلى غيره مزارعة بالنصف وشرط بعض العمل على المزارع أو على نفسه فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الأرض وأنه على ثلاثة أوجه إما أن شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه وسكت عن الباقي أو شرط بعض أعمال المزارعة على نفسه وشرط البعض على المزارع فإن شرط بعض أعمال المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي بان شرط عليه أن يكرها ويرزعا وسكت عن ذكر الباقي فهذا على ستة أوجه فإن كانت الأرض بحيث لا تخرج شيئا بدون السقي أو تخرج شيئا ولكن لا يربح فيه من مثل هذا الأرض وفي هذين الوجهين المزارعة فاسدة وكذلك إذا كانت هذه الأرض تخرج شيئا مرغوبا فيه بدون السقي إلا أنه يبس بدون السقي كنت المزارعة فاسدة وإن كانت الأرض بحيث تخرج شيئا مرغوبا فيه من مثلها ولا يبس بدون السقي فإن كانت الأرض في بلدة كثيرة المطر فالمزارعة جائزة وكذلك إذا كان السقي يؤثر في زيادة مجوده في الخارج كانت المزارعة جائزة وكذلك إذا كان لا يدرى أن السقي هل يؤثر في جودة الخارج فإن كان لا يدرى أن المطر يعمل أو يكثر الوجه الثاني إذا شرط رب الأرض بعض الأعمال على نفسه بان شرط على نفسه السقي وسكت عن ذكر الباقي فهذا على الوجهين الثاني والثالث أن علم يقينا أن السقي لا يؤثر في الخارج فالمزارعة جائزة وإن شرط في عمل رب الأرض لأن هذا شرط لا يفسد وكل شرط لا يفسد وجوده والعدم بمنزلة ولو عدم الشرط كانت المزارعة جائزة وكذلك إذا صار وجوده وعدمه بمنزلة واحدة وفيما عدا ذلك من الوجوه المزارعة فاسدة فإن شرط رب الأرض السقي على نفسه والباقي على العامل فهذا وما لو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء الوجه الثاني أن يكون البذر من قبل المزارع وشرط رب الأرض بعض الأعمال على المزارع بان شرط عليه أن يبذر ما وسكت عن السقي مثلا فالمزارعة جائزة وإذا شرط بعض الأعمال على رب الأرض والبعض على العامل فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان البذر من جهة رب الأرض وقد شرط رب الأرض بعض العمل على نفسه أو شرط البعض على نفسه والبعض على العامل كذا في المحيط * وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضه على أن يزرع المزارع ببذر نفسه هذه السنة ما بداله من غلة لشتاء والصيف على أن الخراج بينهما نصفان وعلى أن الذي يلي طرح البذر في الأرض رب الأرض فالمزارعة فاسدة كذا في التمارخانية * وإذا دفع الرجل أرضا وبذر إلى رجل مزارعة وقال له ما زرعته ساكراب فبكذا أو بغير كراب فبكذا وبكراب وثنيان وبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك إذا قال ما زرعته فيها بكراب فبكذا وبغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة وكذلك إذا قال ما زرعته منها بكراب فبكذا وما زرعته منها بغير كراب فبكذا فالمزارعة جائزة وأي عمل اختاره المزارع كان له ما شرط بإزائه قالوا ما ذكر من الجواب في المسئلة خطأ لا وجه له تصحيحه

ويجب أن تكون المزارعة فاسدة متى ذكر كلمة من لأن كلمة من للتبعض فقه شرط عليه أن يزرع البعض بكراب والبعض بغير كراب وذلك البعض مجهول لا يدري وأوجب ذلك فساد المزارعة والدليل على صحة ما قلناه مسائل ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل فمن جملتها إذا قال الدافع مازرعت منها حنطة فلك كذا وما زرعت منها شعيرا فلك كذا وما زرعت منها سمًا فلك كذا فالمزارعة في هذه الصور فاسدة ومن جملة ذلك إذا قال الدافع مازرعت منها في جمادى الأولى فلك كذا وما زرعت منها في جمادى الآخرة فلك كذا كانت هذه المزارعة فاسدة ومن جملة ذلك إذا قال له مازرعت منها بماء السماء فلك كذا وما زرعت منها بغير أو دليسة فلك كذا فالمزارعة فاسدة وكان الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقول ما ذكر من الجواب في مسألة الكراب قوله ما وما ذكر في هذه المسائل فهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز المزارعة لأن كلمة من عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى للتبعض وعندهما فاصلة فصار حاصل الجواب على قولهما الجواز في هذه المسائل كما في مسألة الكراب وجعل كلمة من للصلة عندهما في المسائل كلها وغيره من المشايخ قالوا بأن ما ذكر في هذه المسائل قولهما وما ذكره في مسألة الكراب قولهما أيضا وهذا القائل يجعل كلمة من للتبعض في المسائل كلها لأن هذه الكلمة حقيقتها للتبعض لغة وإنما ذكر للصلة مجازا والكلام لحقيقته وعلى هذا التقدير تتمكن الجهالة إلا أن هذه الجهالة في مسألة الكراب لا توجب فساد المزارعة لأن الجهالة زالت وقت تأكد المزارعة وإذا كانت الجهالة زائلة وقت تأكد المزارعة كانت بمنزلة ما لو كانت زائلة وقت المزارعة وأما في مسألة الحنطة والشعير الجهالة قائمة وقت تأكد العقد لأنه انما يعلم البعض المزروع حنطة من البعض المزروع شعير بالقاء البذر فوق القاء البذر الذي هو حال تأكد العقد تكون الجهالة قائمة وكذلك في مسألة جمادى وفي مسألة السقي كذلك لأنه أراد السقي المعتاد بينهم وهو السقي بعد القاء البذر فالجهالة تكون قائمة ولو كان المراد من هذا السقي قبل الزراعة كانت المزارعة صحيحة كما في مسألة الكراب لأن الجهالة تكون زائلة وقت تأكد العقد وأما إذا نص على البعض فقال على أن مازرعت بعضها بكراب فلك كذا وما زرعت بعضها بغير كراب فلك كذا هل يفسد العقد لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وعلى قياس ما قاله الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يجب أن تكون المزارعة فاسدة كذا في الذخيرة * وإذا دفع إلى رجل أرضا يزرعها سنته هذه ببذره وعمله على أنه أن يزرعها في أول يوم من جمادى الأولى فالخارج بينهما نصفان وإن يزرعها في أول يوم من جمادى الآخرة فالثان من الخارج لرب الأرض والثلث للمزارع فالشرط الأول جائز والثاني فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من أجاز المزارعة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشرطان جائزان فإن يزرعها في جمادى الأولى فالخارج بينهما نصفان وإن يزرعها في جمادى الآخرة فالخارج كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض أن كان البذر من قبل العامل وأجر مثل العامل أن كان البذر من قبل صاحب الأرض وعندهما الشرطان جميعا جائزان فإن يزرعها في جمادى الآخرة فالخارج بينهما ثلثا ولو قال على أن مازرع من هذه الأرض في يوم كذا فالخارج منه بينهما نصفان وما زرع منها في يوم كذا فالله مزارع ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثاه فهذا فاسد كله ولو كان في المسألة الأولى يزرع نصفها في أول يوم من جمادى الأولى ونصفها في أول يوم من جمادى الآخرة فمزارع في الوقت الأول وهو بينهما على ما اشترطا وما زرع في الوقت الثاني فهو لصاحب البذر في القول الأول وفي القول الثاني كل واحد منهما على ما اشترط بخلاف قوله على أن مازرع منها ولو قال على أنه أن يزرعها بدالية أو ثمانية فالثان للمزارع

والثالث رب الارض وان زرعها بماء سيج أو بسقي السماء فالخارج بينهما نصفان فهو جائز على ما
 اشترطا وهذا بناء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ألا تخرفا ما على قياس قوله الاول وهو قول زفر
 رحمه الله تعالى يفسد الشرطان جميعا ولو قال على ان مازرع منها بدلو فللعامل ثلثاه ورب الارض ثلثه
 وان زرعها بماء سيج فللعامل نصفه فهذه مزارعة فاسدة كذا في المبسوط * ولودفع الرجل أرضه
 الى رجل على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فالخارج كله للمزارع فهذا
 جائز لانه خير بين المزارعة والاعارة فان زرعها حنطة فالخارج بينهما وان زرعها شعيرا فالخارج
 للمزارع ولودفعها اليه على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما وان زرعها شعيرا فالخارج كله لصاحب
 الارض فهذا جائز في الحنطة فان زرعها حنطة فالخارج بينهما وان زرعها شعيرا فالخارج كله
 للمزارع وعلى المزارع أجر مثل الارض لصاحب الارض هكذا في الدخيرة * ولودفع اليه أرضا وكر
 حنطة وكر شعيرة على انه ان زرع الحنطة فيها فالخارج بينهما نصفان والشعير مردود عليه ولوزرعها
 الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد الحنطة كلها فهو كله جائز على ما شرطوا ولو اشترطا الخارج
 من الشعير للعامل جاز أيضا كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل الى رجل أرضا ليزرعها ببذره
 على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما وان زرعها شعيرا فالخارج كله للعامل وان زرعها سمما
 فالخارج كله لصاحب الارض فهذا جائز في الحنطة والشعير فاسد في السمسم ولو كان البذر من جهة
 صاحب الارض والمسئلة بحسب المسألة هذا جائز لانه خير بين المزارعة وبين الاستعانة وبين اعارة الارض
 واقراض البذر ومثل هذا جائز في الاجارة المحضة كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل أرضا على
 أن يزرعها ببذره ستة هذه على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا
 فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمما فلصاحب الارض ربه جاز على ما شرطوا لان المزارعة في حق
 صاحب الارض تنأ كد عيب القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم ولوزرع بعضها شعيرا وبعضها
 سمما جاز أيضا على ما شرطوا في كل نوع كذا في الظهيرية * ولودفع الى رجل أرضا ثلاثين ستة على
 ان مازرع من حنطة أو شعير أو شيء من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس منها من شجر
 أو كرم أو نخل فهو بينهما الثلثا لصاحب الارض ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز على ما شرطوا سواء
 زرع الكل أو أحد النوعين أو زرع بعضها وجعل بعضها كرمًا فهو جائز أيضا في طاهر الرواية كذا
 في خزنة المفتين * ولودفع أرضا مزارعة على أن يزرعها ببذره وبقره على أن يزرع بعضها حنطة
 وبعضها شعيرا وبعضها سمما فالزراع منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرع منها شعيرا فله
 الارض ثلثه وما زرع منها سمما فله الارض منها ثلثاه فهو فاسد كله واذا فسد العقد كان الخارج
 كله لصاحب البذر كذا في فتاوى قاضي خان * ولودفع اليه أرضا يزرعها ستة هذه ببذره وبقره
 وعمله على أن يستأجر فيها أجرا من مال المزارع فهو جائز ولو اشترط أن يستأجر أجرا من مال رب
 الارض فهذه مزارعة فاسدة لان اشتراط عمل اجير رب الارض كاشتراط عمل رب الارض مع المزارع
 وذلك مفسد للمزارعة وكذلك لو اشترط أن يستأجر الاجراء من مال المزارع على أن يرجع به فيما
 اخرجت الارض ثم يفتسمان ما بقي فهذا فاسد لان القدر الذي شرط فيه رجوع المزارع من الربيع
 بمنزلة المشروط للمزارع فكأنه شرط له اقضه معلومة من الخارج وان كان البذر من قبل رب الارض
 فاشتراط على المزارع أجر الاجراء من ماله جاز ولو اشترط أجر الاجراء على رب الارض من ماله لم يجز وهذا
 بمنزلة اشتراط عمل رب الارض والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترطه على المزارع على أن يرجع به
 في الخارج فهو فاسد بمنزلة ما لو شرط له ذلك القدر من الخارج فيفسد به العقد ويكون الربيع كله

اصحاب البذر وللعامل اجر مثله فيما عمل واجرم مثل اجرائه فيما عملوا كذا في المبسوط * والله اعلم

* (الباب الرابع في رب الارض أو التخييل اذا تولى العمل بنفسه) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا دفع الرجل أرضه الى غيره مزارعة بالنصف ثم ان رب الارض تولى الزراعة بنفسه فهذا على وجهين الاول أن يـكـسـور البذر من قبل رب الارض وانه على وجهين أيضا الاول ان يتولى الزراعة بأمر المزارع وانه على ثلاثة أوجه اما ان استعان المزارع برب الارض وفي هذا الوجه الخارج بين رب الارض وبين المزارع على ما شرطنا تصفان قالوا انما يكون الزرع بينهما على ما شرطنا اذا لم يقل رب الارض وقت المزارعة ازرعها بنفسى أما اذا قال ازرعها بنفسى يكون كل الخارج لرب الارض وتنقضى المزارعة الا ان محمد رحمه الله تعالى اطلق الجواب اطلاقا قال شيخ الاسلام الجواب على ما اطلق محمد رحمه الله تعالى صحيح الوجه الثاني من هذا الوجه اذا استأجر المزارع رب الارض بدراهم معلومة ليعمل عمل المزارعة وفي هذا الوجه الاجارة باطلة والمزارعة على حالها الوجه الثالث من هذا اذا دفع المزارع أرضا الى رب الارض مزارعة بطائفة من حصته من الزرع وفي هذا الوجه المزارعة الثانية باطلة والمزارعة الاولى على حالها هذا اذا تولى رب الارض المزارعة بأمر المزارع فأما اذا تولاها بغير أمره والبذر من جهة رب الارض فانه يصير ناقض للمزارعة وان كان البذر من قبل المزارع فالجواب في هذا الوجه فيما اذا زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع نظير الجواب في الوجه الاول الا في خصلة هي أن رب المال اذا زرع بأمر المزارع أو بغير أمر المزارع في هذا الوجه يضم المزارع بذرا مثل بذره لانه اتلف بذره عليه ولو كان البذر من قبل رب الارض أو من قبل المزارع وأمر المزارع رب الارض حتى استأجر اجيرا في ذلك فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطنا ويرجع رب الارض بأجر الاجير على المزارع بخلاف ما اذا استعان المزارع برب الارض ولم يأمره باستئجار الاجير فان هالك لا يرجع رب الارض على المزارع بأجر الاجير والجواب في المعاملة نظير الجواب في المزارعة حتى ان من دفع تخيله الى رحيل معاملة بالنصف على أن يلتحقه ويحفظه ويسقيه فاستعان العامل برب التخييل في ذلك وفعل صاحب التخييل ذلك بنفسه فالخارج بينهما على ما شرطنا ولو كان صاحب التخييل قبض التخييل بغير أمر العامل وفعل ما ذكره فالخارج كله لصاحب التخييل وتنقضى المعاملة وان كان صاحب التخييل لا يملك نقض المعاملة من غير عذر ولو كان صاحب التخييل أخذ التخييل بعد ما خرج الطلع وقد قام عليها بغير اذن العامل فالخارج بينهما ولو أخذها قبل خروج الطلع وقد قام عليها ثم أخذ العامل منها بغير أمره فقام عليها حتى صار قنبرا فيجميع ذلك لصاحب التخييل واذا دفع أرضا وبذرا مزارعة بالنصف ثم ان المزارع بعد ما قبض الارض دفعها الى رب الارض مزارعة على ان للمزارع الثلث ولرب الارض الثلثين فالمزارعة الثانية فاسدة وما خرج فهو بينهما نصفان كذا في المحيط * واذا دفع أرضا مزارعة بالنصف وشرط البذر على المزارع فللمزارع المزارع وسقاه ونبت عليه رب الارض بنفسه واجرائه وسقاه من غير أمر المزارع حتى استحصد فالخارج بين رب الارض والمزارع على ما شرطنا ولو ان المزارع بذره الا أنه لم يسقه ولم ينبت حتى سقاه رب الارض بغير أمر المزارع قبل النبت فالقياس أن يكون الخارج كله لرب الارض لان البذر قبل النبت قائم في الارض حقيقة لا يرى انه يمكن تمييزه بتكليف فكان كونه في بطن الارض ككونه على ظهر الارض فلو كان على ظهر الارض فأخذ رب الارض وبذره وسقاه حتى نبت يصير ناقضا للمزارعة كذا هذا وفي الاستحسان يكون الخارج بينهما على ما شرطنا في المزارعة لان سقى رب الارض في هذه

الحالة حصل باذن المزارع هذا اذا بذره المزارع وسقاه رب الارض بغير اذنه فانما اذا بذره رب الارض بغير اذن المزارع فلم ينبت حتى سقاه المزارع بعد ذلك وقام عليه حتى استحصذ كران الخارج بينهما على ما شرط ولم يذكر القياس والاستحسان فهنا ولو كان البذر على ظهر الارض فجاء رب الارض وأخذها وبذرها بغير أمر المزارع يصير ناقضا للمزارعة ولو جاء المزارع وبذرها وسقاه بغير أمر رب الارض كان الخارج بينهما على ما شرط قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * واذا دفع الى رجل أرضا وبذرا على أن يزرعها هذه السنة بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى نبت فقام عليه رب الارض بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصذ الزرع بغير أمر المزارع فالخارج بينهما نصفان ورب الارض متطوع فيما صنع فان كان استأجر كذلك فعمل اجيره كعمله وأجر الاجير عليه لانه هو الذي استأجره ولو أن العامل بذر البذر فلم ينبت ولم يسقه فسقاه رب الارض قبل النبات فقام عليه حتى نبت واستحصذ كان الخارج بينهما على ما شرط استحسانا ويكون رب الارض متبرعا وفي القياس كان الخارج لرب الارض لان الخطة قبل النبات في الارض بمنزلة ما لو سكنت في الجوانق والقنوى على جواب الاستحسان لان القاء البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك فسخ العقد قصدا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو بذره رب الارض ولم يسقه ولم ينبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصذ فالخارج بينهما على ما شرط ولو أخذ رب الارض فبذره في الارض وسقاه فنبت ثم ان المزارع يقوم عليه ويسقيه حتى استحصذ فالخارج لرب الارض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له كذا في المبسوط *

(الباب الخامس في دفع المزارع الى غيره مزارعة) *

اذا أراد المزارع أن يدفع الارض الى غيره مزارعة فان كان البذر من قبل رب الارض ليس له أن يدفع الارض الى غيره مزارعة الا أن أذن له رب الارض بذلك نصا أو دلالة بأن يقول رب الارض اعمل فيه برأيك ويكون له أن يستأجر اجراء بحاله لاقامة عمل المزارعة اذا لم يشترط عليه العمل بنفسه فلو أنه دفعه الى غيره مزارعة بالنصف مع أن رب الارض ما اذن له بذلك لانصا ولا دلالة ذكر ان المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا شيء لرب الارض ولرب الارض والبذر أن يضمن بذره أيهما شاء فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كانت الارض قد انتقصت كان القسمان على المزارع الثاني دون الاول عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى على القول الآخر كذا في الذخيرة * ثم ينظر الى ما أصاب المزارع الاول من نصف الخارج فيطيب له من ذلك قدر ما غرم لرب الارض ويتصدق بالفضل لانه استفاد الفضل من أرض موصوبة وما أصاب المزارع الثاني من نصف الخارج قالوا يطيب له جميع ذلك وأما اذا أذن رب الارض والبذر للمزارع بذلك نصا أو دلالة بأن قال له اعمل فيه برأيك وقد كان شرط رب الارض للمزارع الاول النصف فدفع الاول الى الثاني مزارعة بالنصف جازن المزارعة الثانية وما أخرجت الارض من الزرع فنصفه لرب الارض ونصفه للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول من البين وان شرط المزارع الاول على المزارع الثاني ان نصف الخارج لرب المال والنصف الآخر بين المزارع الاول والثاني أثلاثا ونصفان فذلك جائز أيضا والخارج بينهما على الشرط أيضا كذا في المحيط * ولو دفع الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى رجل آخر على أن يزرعها سنته هذه بذلك البذر على أن لا يخرج ثالثا والخارج وللأول ثلثان فعملها الثاني على هذا فالخارج بينهما أثلاثا كما شرطاه في العقد الذي جرى بينهما والمزارع الاول صار مخالفا لشرائه الغير في الخارج بغير رضی رب الارض

فلرب الارض أن يضمن بذره أيها شاء وكذلك نقصان الارض في قول محمد رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الأول فإن ضمنها الآخر يرجع على الأول بذلك كله وإن ضمنها الأول لم يرجع على الآخر وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر إنما يضمن نقصان الارض للآخر ويرجع هو على الأول ثم يأخذ الأول من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالفضل ولا يتصدق الآخر بشئ ولو كان رب الارض قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان ثلث الخارج للآخر إذا وجب له ثلث الخارج بعقد صحيح فيصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك ثلثا نصيبه ورب الارض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه ويبقى ثلث نصيب المزارع الأول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له ضمان العمل في ذمته وإن كان دفع اليه البذر والارض على ان يزرعها سنته هذه فما رزق الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز وللآخر نصف الخارج والنصف الآخر بين الأول وبين رب الارض نصفين لأن رب الارض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وإنما شرط لنفسه نصف ما رزق الله تعالى للأول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفين وفيما تقدم إنما شرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بعقد الأول مع الثاني وكذلك لو قال على أن ما أخرج الله تعالى لك منها من شئ فهو بينهما نصفان أو قال ما أصبت من ذلك من شئ فهو بينهما نصفان فهذا وقوله ما رزق الله تعالى سواء وإن لم يقل له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان الأول مخالفا ضامنا حين يزرعها الآخر والخارج بينهما نصفان ولا شئ منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذره أيها شاء وفي نقصان الارض خلاف كما بينا ولم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من يده أو غرقت الارض ففسدت ودخلها عيب يتقصها فلا ضمان على واحد منهما في شئ من ذلك لأن الأول بمجرد الدفع الى الثاني لا يصير مخالفا لا ترى أنه لو دفع البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة أو استأجره على ذلك لم يكن مخالفا كذا في المبسوط * ولو استعان الأول من غيره فبالخارج بين الأول ورب الارض ولو كان المزارع الأول دفع الارض الى غيره عارية ليزرعها لنفسه كانت الاجارة جائزة وإذا زرعها المستعير سلم الخارج له ويغرم المزارع الأول لرب الارض أبوجه مثل جميع الارض لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج ولم يسلم لرب الارض شئ من الخارج فرق بين هذا وبينما إذا لم يعر الارض من غيره ولم يزرع بنفسه أو عار من غيره ولم يزرعها المستعير فانه لا يغرم المزارع الأول لرب الارض شيئا من أجر مثل الارض كذا في الذخيرة * وإذا دفع الرجل الى الرجل أرضا يزرعها سنته هذه ببذره على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك أو لم يقل فدفعها المزارع وبذرها معها الى رجل مزارعة بالنصف فهو جائز ثم إذا حصل الخارج منها فنصفه للآخر خرم مقابلة عمله كما أوجبه له صاحب البذر ونصفه لرب الارض بازاء منفعة أرضه كما شرط له صاحب البذر ولا شئ لصاحب البذر ولو كان شرط للمزارع الآخر ثلث الخارج في المسئلة بين جميعا جاز وللآخر الثلث ولرب الارض النصف وللأول السدس طيب له ولو دفع الى الأول على أن يعملها ببذره على أن الخارج بينهما نصفان فدفعها الأول الى الآخر على أن يعملها ببذره على أن الآخر ثلثي الخارج وللأول الثلث فعملها على ذلك فثلثا الخارج للآخر لأن الخارج ثلثا ببذره فلا يستحق الغير عليه شيئا منه الا بالشرط وإنما شرط للأول ثلث الخارج ثم هذا الثلث يكون لرب الارض ولرب الارض على المزارع الأول أجر مثل ثلث أرضه ولو كان البذر من قبل الأول كان ثلثا الخارج للآخر كما أوجبه المزارع الأول والثلث لرب الارض ولرب الارض أجر مثل ثلث أرضه على المزارع الأول كذا في المبسوط في باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله * ولو دفع الى رجل أرضا وبذرها مزارعة

على أن للمزارع من الخارج عشرين قفيرا ولرب الأرض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه أو لم يقل فمدفع
 المزارع الأرض والبذر إلى رجل بالنصف مراعاة فعمل بالخارج لرب الأرض وللأحر على الأول أجر
 مثله وللأول على رب الأرض أجر مثل ذلك العمل وكذلك ان لم يخرج الأرض شيئا ولو دفع إليه
 الأرض والبذر مراعاة بالنصف وقال له اعمل برأيك أو لم يقل فدفعها إلى آخر مراعاة على أن للآخر
 منه عشرين قفيرا فالمرارة بين الأول والثاني فاسدة والثاني على الأول أجر مثل عمله والخارج بين الأول
 ورب الأرض نصفان ولو دفع إليه أرضا على أن يرزعهما ببذره وعمله بعشرين قفيرا من الخارج والباقي
 للمزارع أو كان شرط أقفزة للمزارع والباقي لرب الأرض فدفعها المزارع إلى آخر مراعاة بالنصف والبذر
 من عند الأول أو من عند الآخر فعمل بالخارج بين المزارعين نصفان ولرب الأرض أجر مثل أرضه
 على الأول ولو لم يعمل الآخر في الأرض بعدما تعاقد المزارعة حتى أراد رب الأرض أخذ الأرض
 ونقض ما تعاقد عليه كان له ذلك فان كان البذر في العقد الثاني من عند الآخر ينقض العقد الثاني
 بينه وبين الآخر لا يستحق نقض العقد الأول بسبب الفساد وان كان البذر من عند الأول ينقض
 استئجار الأول الثاني لعدم العقد أيضا فان كان الآخر قد زرع لم يكن لرب الأرض أخذ أرضه حتى
 يستحصل الزرع ولو كان رب الأرض دفعها إلى الأول مراعاة بالنصف وقال له اعمل فيها برأيك أو لم يقل
 فدفعها الأول وبذرها معها إلى الثاني مراعاة بعشرين قفيرا من الخارج فالعقد الثاني فاسد وللآخر
 على الأول أجر عمله والخارج بين رب الأرض وبين الأول نصفان ولو كان البذر من الآخر كان الخارج
 كله له وعليه للأول أجر مثل الأرض وعلى الأول لرب الأرض أجر مثل الأرض كذا في المبسوط في باب
 مشاركة العامل مع آخر * دفع أرضه إلى رجل ليرزعهما ببذرهما جميعا والبقر من عند الآخر على
 أن الخارج بينهما نصفان فشارك الآخر في نصيبه رجلا فعمل معه فالمرارة والشركة فاسدتان والمزارع
 بين الدافع والمدفوع إليه على قدر بذرهما ولصاحب البذر على المزارع الأول أجر مثل نصف الأرض
 وعلى المزارع الأول أيضا للعامل الثاني أجر مثل عمله لانه عمل باجارة فاسدة وليس للمزارع الأول على
 رب الأرض أجر مثل العمل لانه عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب بذلك أجرا ويتصدق المزارع
 الأول بفضل نفقته وبذره وما غرم لانه فضل زرع خرج له من أرض غيره باجارة فاسدة كذا في الفتاوى
 الكبرى * دفع صاحب الأرض أرضه إليه على أن يرزعهما ببذره وبقره مع هذا الرجل الآخر
 على أن ما خرج من شئ ثمنه لصاحب الأرض وثلاثة أصاحب البذر والبقر وثلاثة لذلك العامل وهذا
 صحيح في حق صاحب الأرض والعامل الأول فاسد في حق العامل الثاني فيكون ثلث الخارج لصاحب
 الأرض وثلاثة للعامل الأول وللعامل الثاني أجر مثل عمله وسكان ينبغي أن تفسد المزارعة
 في حق الكل لان صاحب البذر وهو العامل الأول جميع بين استئجار الأرض والعامل ولو كان
 البذر في هذه المسئلة من صاحب الأرض صحت المزارعة في حق الكل والخارج بينهم على الشرط
 كذا في البدائع * والله أعلم

(الباب السادس في المزارعة التي تشترط فيها المعاملة) *

المعاملة اذا شرطت في المزارعة ينظر ان كان البذر من قبل العامل فسدت المزارعة والمعاملة جميعا وان
 كان البذر من قبل رب الأرض جازت المزارعة والمعاملة جميعا ولو كانت المعاملة معطوفة على المزارعة
 جازت من أيهما كان البذر واذا دفع رجل إلى رجل أرضا يزرعها مزارعة وفيها نخيل على أن يرزعهما
 ببذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترط ذلك سنين معلومة فهذا فاسد لان

في حق الأرض العامل مستأجر لها بنصف الخارج على أن يزرعها ببذره وفي حق النخيل رب النخيل مستأجر له بنصف الخارج فهو ما عقد أن مختلفان لا اختلاف المعقود عليه في كل واحد منهما وقضاء أحد العقدين شرط في الآخر وذلك مفسد للعقد كذا في المحيط * ثم الخارج من الأرض كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض لصاحب الأرض ويتصدق المزارع بالفضل لأنه ربحى زراعته في أرض غيره بعقد فاسد والخارج من العمل كله لصاحب النخيل وللعامل أجر مثل عمله فيما عمل في النخيل ويطلب الخارج كله لصاحب النخيل ولو كان الشرط بينهما في النخيل على الثلث والثلثين أو في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد ولو كان البذر من صاحب الأرض والمسئلة بحسبها جاز العقد لأنه استأجر العامل ليعمل في أرضه ونخله فيكون العقد فيهما واحد الاتحاد المعقود عليه وهو منفعة العامل وكذلك لو اشترط على العامل في النخيل تسعة أعشار الثمار وفي الزرع النصف لأن العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر المشروط وإنما يختلف باختلاف المعقود عليه ولودفع إليه أرضا وكرما على نحو هذا كان الجواب فيه كالجواب في النخل ولودفع إليه أرضا بيضاء فيها نخيل فقال ادفع اليك هذه الأرض تزرعها ببذرِكَ ويملك على أن الخارج من ذلك بيني وبينك نصفان وأدفع اليك ما فيها من النخل معاملة على أن تقوم عليه وتسقيه وتلقيه فما خرج من ذلك فهو بيننا نصفان أو قال لك منه الثلث وللي الثلثان وقد وقتنا لذلك سنين معلومة فهو جائز لأنه لم يجعل أحد العقدين ههنا شرطا في الآخر وإنما جعله معطوفا وكذلك لو دفع إليه أرضا وكرما وقال ازرع هذه الأرض ببذرِكَ وقم على هذا الكرم فلا تسعه واسقه فهذا عقد صحيح لأنه ما شرط أحد العقدين في الآخر كذا في المبسوط * والله أعلم

﴿الباب السابع في الخلاف في المزارعة﴾

إذا دفع رجل إلى رجل أرضا على أن يزرعها حنطة فليس له أن يزرع غير الحنطة وإن كان ذلك أهون على الأرض وأقل ضررا بالأرض من الحنطة وكذا لو قال خذ هذه الأرض تزرعها حنطة أول تزرعها حنطة أو قال فازرعها حنطة بالفساد فهذا كله شرط حتى لو زرع غير الحنطة يصير مخالفا كذا في خزائن المفتين * ولو قال وازرعها حنطة بالواو هل يكون شرطا أو يكون مشورة لم يذكر هذه المسئلة في المزارعة وذكر في المضاربة إذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة وقال خذ هذه ألف مضاربة بالنصف واعمل به في الكوفة فهذا مشورة حتى لو عمل به في غير الكوفة لا يصير مخالفا من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال يجب أن يكون الجواب في المزارعة كذلك وكان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يعتد بهذا شرطا في المزارعة لأنه لو اعتبر شرطا كان هذا بيان النوع البذر فتجوز المزارعة قياسا واستحسانا ولو جعلناه مشورة لا يكون بيان النوع البذر فلا تجوز المزارعة قياسا بخلاف المضاربة كذا في المحيط * مرارعة سنة زرع الأرض فأكله الجراد أو أكل أكثره وبقي شيء قليل فأراد المزارع أن يزرع فيها شيئا آخر فيما بقي من السنة فنعه صاحب الأرض قالوا ينتظران كانت المزارعة بينهما أن يزرع فيها نوعا معينة ليس له أن يزرع غير ذلك وإن كانت المزارعة عامة على أن يزرع ما شاء أو مطلقة كان له أن يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء قال رحمه الله تعالى وعندى وإن كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي أن يكون له أن يزرع فيها ما هو مثل الأول أو دونه في الضرر بالأرض كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

﴿الباب الثامن في الزيادة والنقص من رب الأرض والنخيل والمزارع والعامل﴾

أصله أن كان المعقود عليه بحال يجوز ابتداء المزارعة عليه جازت الزيادة وإن كان بحال لا يجوز ابتداء

العقد عليه لا تجوز الزيادة لان الزيادة في البذل معتبرة بالاصل والاصل يقتضي معقودا عليه ليكون بازائه وكذلك الزيادة تقتضي معقودا عليه ليحتمل بازائه والمحط جائز في الحالين لانه اسقاط بعض البذل فيستدعي قيام البذل لا قيام المعقود عليه واذا زاد أحدهما في الخارج فان كان قبل استحصاد الزرع وتناهي عظم البسرجاز لانه يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج مادام في حداثته والزيادة فتجوز الزيادة فيه كما في البيع والاجارة وان كان من بعده لا تجوز من صاحب البذر والنخل والخارج بينهما على الشرط وتجوز من لا بذر من جهته لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز ابتداء المزارعة على الخارج فلا يمكن تصحيح زيادة في البذل لفوات المعقود عليه وهو المنافع ولا يمكن تجويزها بطريق المحط لان صاحب البذر مستأجر والمستأجر مشترى الزيادة من المشتري لا يمكن تجويزها خطأ لان الثمن عليه لانه فكذا هنا الخارج فلا يمكن حظه فاما من لا بذر من جهته مؤاجر والمؤاجر يتصور منه خطأ الاجرة فتجوز الزيادة منه في الخارج اصحاب البذر خطأ منه عن بعض الاجر والمحط جائز حال فوات المعقود عليه والزرع وان كان عينا وقت المحط وخط الاعيان لا يصح واكتمه لم يكن عينا وقت العقد فصح المحط وصار المحطوط ملكا لمن وقع الخط له كالبائع اذا قبض الثمن ثم أبرأه المشتري عن بعض الثمن صح وان كان عينا وقت المحط كذا في محيط السرخسي * اذا تعاقد الرجلان مزارعة أو معاملة بالنصف وعمل فيها الاعمال حتى حصل الخارج ثم زاد أحدهما الاخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثان ورضي بذلك الاخر فان كان ذلك قبل استحصاد الزرع ولم يتناه عظم البسرجاز وان كان بعد استحصاد الزرع وتناهي عظم البسرجاز فان كان الرائد صاحب الارض وصاحب النخل في المعاملة فهو باطل وان كان الاخر هو الرائد فهو جائز وكذلك ان كان صاحب الارض الذي لا بذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر واذا اشترط الخارج في المعاملة والمزارعة نصفين فاشترط الاحداهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والمعاملة من أيهما كان البذر والشرط ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب النخل في المعاملة وكذلك لو زاد أحدهما صاحبه عشرين قفيرا كذا في المبسوط *

والله اعلم

﴿الباب التاسع فيما اذا مات رب الارض وانقضت المدة والزرع بقول أو الخارج بسروما يتصل به من موت المزارع أو المعامل أو موته في بعض المدة﴾

(ويدخل في هذا الباب بعض مسائل النفقة على الزرع)

* اذا دفع الرجل الى رجل أرضا مزارعة والبذر من قبل المزارع فسدت رب الارض بعدما نبت الزرع قبل أن يستحصدا فالقياس أن تنقض المزارعة ولو رثت رب الارض أن يأخذوا أرضهم وفي الاستحسان يبقى العقد الى أن يستحصدا الزرع ولا يثبت اجارة مبتدأة وكان لورثة رب الارض خيارات ثلاثة ان شاؤا قلعوا الزرع ويكون المقلوع بينهم وان شاؤا أنفقوا على الزرع بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدرا بالحصصة وان شاؤا غرموا حصصة المزارع من الزرع والزرع لهم هذا اذا مات رب الارض بعد ان زراعت فاما اذا مات قبل الزراعة ولكن بعدما عمل المزارع في الارض بأن كرت الارض وحفر الانهار وسوى المسناة انتقضت المزارعة ولا تبقى صيانة لحقه في الاعمال وأما اذا مات رب الارض بعد الزراعة قبل النبات هل تبقى المزارعة ففيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى ولو لم يميت رب الارض في هذه الصورة ولكن المزارع قد كان آخر الزراعة فزرع في آخر السنة وانقضت السنة والزرع بقول لم يستحصدا فأراد رب الارض أن يقطع الزرع وأبى المزارع لا يتم كمن رب الارض من القلع

ويثبت بينهما اجارة في نصف الزرع حكما الى أن يستحصل الزرع صيانة لمحق المزارع في الزرع حتى يغرم
 المزارع نصف أجر مثل الارض لرب الارض وفيما اذا مات رب الارض في وسط المدة وقال المزارع لا أفلح
 الزرع لا يثبت اجارة مبتدأة بل يبقى عقد المزارعة حتى لا يغرم المزارع ورثة رب الارض شيئا والعمل
 عليهم انصفان حتى يستحصل الزرع وهذا بخلاف ما لو مات رب الارض في وسط السنة والزرع بقل فان
 جميع العمل على المزارع حتى لا يقلع الزرع وانما يغرم المزارع أجر مثل نصف الارض وهذا اذا لم يرد
 المزارع القلع فان أراد القلع كان لرب الارض خيارات ثلاثة على نحو ما يدا في الفصل الاول في حق ورثة
 رب الارض وفرق بين ما اذا مات رب الارض في وسط المدة والزرع بقل وبين ما اذا انتهت المدة والزرع
 بقل فقبال في فصل الموت اذا أنفق ورثة رب الارض بأمر القاضي على الزرع رجعوا على المزارع بجميع
 النفقة مقدرا بالحصصة وفي فصل استهلاك المدة قال اذا أنفق رب الارض على الزرع بأمر القاضي رجع على
 المزارع بنصف القيمة مقدرا بالحصصة واذا انقضت مدة المعاملة والثمر لم يدرك بعد وأبى العامل الصرم فانه
 يترك في يده بغير اجارة بخلاف ما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل فانه يترك الارض في يد المزارع
 بأجر كذا في المحيط * ولو كان البذر من قبل العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل أن يستحصل
 فقال ورثته نحن نعمل به على حالها فلهم ذلك لانهم قاثون مقام المورث ولا أجر لهم في العمل ولا أجر
 عليهم فان قالوا لا يعمل لا يجبرون ويقال لصاحب الارض اقع الزرع فيكوريدك وبينهم نصفين
 أو اعطهم قيمة حصتهم من الزرع أو أنفق على حصتهم وتكون نفقتك في حصتهم مما تخرج الارض ولو كان
 البذر من قبل العامل فلما صار الزرع بقل لا تنقض وقت الزراعة فأيهما أنفق والأحرأب فهو متطوع
 في النفقة ولا أجر لصاحب الارض على العامل وادفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الارض
 غائب فانه يكفيه اقامة البينة على ما ادعى واذا تأخرت اقامة البينة وخيف الفساد على الزرع فان القاضي
 يقول له أمرتك بالانفاق ان كنت صادقا فالنظر بهذا يحصل لانه ان كان صادقا كان الامر من القاضي
 في موضعه وان كان كاذبا لم يثبت حكم الامر ويجعل القاضي عليه أجر مثل نصف الارض كذا
 في الفهريه * واذا دفع اليه أرضا وبذرا على أن يزرعها سئته هذه على أن يخرج بينهما نصفان
 فزرعها ولم يستحصل حتى هرب العامل فأفق صاحب الارض بأمر القاضي على الزرع حتى استحصل ثم
 قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفي صاحب الارض جميع نفقته أولا يقول القاضي ولا يأمره
 بالانفاق حتى يتم البينة عنده على ما يقول لانه يدعى ثبوت ولاية النظر للقاضي في الامر بالانفاق على
 هذا الزرع ولا يعرف القاضي سببه فيكفيه اقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه ليعرف الحال
 بغير خصم أو يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الانفاق على الوديعة واللقطة فاذا أقام البينة كان
 امرأتا على اياه بالانفاق كما مر المودع لو كان حاضرا فيكون له أن يرجع بجميع ما أنفق كذا في المبسوط
 * وان احتمل في مقدار النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه على علمه كذا في المحيط * ولو هرب وانكبه
 انقضت وقت المزارعة قبل أن يستحصل الزرع والمزارع غائب فان القاضي يقول لصاحب الارض انفق
 عليه ان ثبت فاذا استحصل لم يصل العامل الى الزرع حتى يعطيك النفقة فان أبي أن يعطيك النفقة
 أبيع حصته من الزرع وأعطيك من الثمن حصته من النفقة فان لم تف بذلك حصته فلا شيء لك عليه فان
 أبي أن يعطيه النفقة باع القاضي حصته قبل هذا بناء على قولهما فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 لا يبيع القاضي حصته من ذلك وقيل بل هو قولهم جميعا ولا يتصدق واحد منهما بشيء في هذه المسائل
 من الزرع الذي صار له لانه لا يمكن خبث ولا فساد في السبب الذي به سلم لكل واحد منهما نصيبه
 من الزرع كذا في المبسوط * واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقل وغاب احدهما فان كان الغائب

رب الارض فرفع المزارع الامر الى القاضي ليأمره بالانفاق فالقاضي لا يأمره بذلك ما لم يقسم البيعة
على دعواه أن الزرع بينه وبين الغائب فاذا أقام البيعة على ذلك حينئذ يأمره بالانفاق وليس سماع
هذه البيعة للفضاء على الغائب فان رب الارض لو حضر وأنكر الشركة وقال الارض والزرع كله لي
وقد غصبها مني لا يكون له حق الرجوع بالنفقة على رب الارض ما لم يعد البيعة ان الزرع كان مشتركا
بينهما وإنما سماع هذه البيعة لا يجب الحفظ على القاضي لان المدعى بما ادعى يريد به ايجاب الحفظ
على القاضي لان حفظ مال الغائب يجب على القاضي فكان للقاضي أن لا يلتزم ذلك بمجرد دعوى
المدعى بدون البيعة فقبل اقامة البيعة ان شاء أمره بالانفاق مقيدا بان يقول له أنفق ان كان الامر
كما وصفت وبعد اقامة البيعة يأمره بالانفاق مطلقا حتما فيقول له أنفق وان خاف القاضي الهلاك
على الزرع قبل اقامة البيعة فانه يأمره بالانفاق مقيدا على نحو ما بينا وتندبر قول القاضي له أنفق
ان كان الامر كما وصفت ان كان الزرع مشتركا بينك وبين فلان فقد أمرتك بالانفاق على أن لك الرجوع
بالنفقة وان لم يكن مشتركا وقد غصبته امرزوعة فلا رجوع لك وان أمرتك بالانفاق كذا في الذخيرة *
وفي الفتاوى العتبية ولو أنفق بغير أمر القاضي كان متبرعا ولا يجب على العامل أجر مثل نصف الارض
وكذا لو حضر الغائب وأبى أن ينفق ولو غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق الحاضر بأمر القاضي
ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب هلك الزرع أو بقي وكذا لو كان العامل معسرا ليس له ما ينفق
فالجواب ما ذكرنا ولو أنفق من غير أمر القاضي كان متبرعا ولو كان موسرا يجبر على الانفاق كذا
في التتارخانية * واذا انقضت مدة المزارعة والزرع بثل فأراد رب الارض أن يقلع الزرع وأبى المزارع
فانه لا يثبت للمزارع من الخيارات ما ثبت لرب الارض حتى ان المزارع لو قال أنا أعطى قيمة حصة رب
الارض من الزرع ليس له ذلك من غير رضی رب الارض وأراد المزارع القلع فلب الرب الارض ذلك من غير
رضی المزارع والفرق أن صاحب الارض صاحب أصل والمزارع صاحب تبع وأصاحب الأصل أن
يملك التبع من غير رضی صاحب التبع وليس لصاحب التبع أن يملك الأصل من غير رضی صاحب
الأصل كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين الارض المشتركة وزراعة الغاصب) *

في النوازل عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين بينهما أرض فغاب أحدهما فله شريكه أن يزرع نصف
الارض ولو أراد في العام الثاني أن يزرع زرع النصف الذي كان زرع كذا ذكره ما والفتوى على انه
ان علم أن الزرع ينفع الارض أو لا ينقصها فله أن يزرع كلها واذا حضر الغائب فله أن ينفع بكل
الارض مثل تلك المدة لان رضاه في مثل هذا ثابت دلالة وان علم أن الزرع ينقصها أو التركة يبعها
ويريدها قوة ليس له أن يزرع شيئا منها أصلا لان الرضى غير ثابت كذا في الفتاوى الكبرى * أراضى
مشاعة بين قوم فبعضهم الى شئ منها فزرعه ببذره وساق البعض الماء المشترك بينهم واشترك الارض
على هذه الصفة سنتين وذلك كله بغير أمر شركائه ان كان الذي اشتغل من الارض هو مقدار حصته
لو عمل على المهابة وكانوا قبل ذلك يتهاون ولم يكن شركاؤه طلبا والقسمه فلا ضمان عليه فيما اشتغل
ولا شركة شركاؤه فيما اشترك من ذلك كذا في خزانه المفتين * في بعض الكتب رجل زرع أرض غيره
بغير إذنه ثم ان الزارع قال لرب الارض ادفع الى بذري وأكون أكارالك فدفعت فقبل ان كان الزارع
قال هذا وقت كانت الحنطة المبدورة قائمة في الارض فذلك جائز ويصير الزارع مملكا الحنطة المزروعة
بحنطة عملها وذلك جائز ويصير الزارع أكاراله وتكون هذه المزارعة فاسده على ما هو جواب الكتاب

لأنهم ما لم يبدؤا مدة المزارعة وان قال المزارع هذه المقالة بعد ما قد صدت الحنطة المزروعة لا يجوز عن
 الثاني لو أذن له في أرضه فزرع ثم ان ربه أراد اخراج المزارع لا يجوز لأن تغريب المسلم حرام وأنه قال له
 ربه اخذ بذرك ونفقتك ويكون الزرع لي ورضي به المزارع ان كان قبل النبات لا يجوز لأن بيع الزرع
 قبل النبات لا يجوز لم يفصل بين ما اذا كان حال قيام البذر أو بعد استهلاكه فاما ان يقال بأن تأويل
 هذه المسئلة أن يكون هذا القول من رب الأرض بعدما كان البذر مستهلكا حتى يصير هذه المسئلة
 موافقة للمسئلة الأولى أو يحمل على اختلاف الروايتين كذا في الوجيز للكردي * زرع أرض الغير
 ولم يعلم به صاحب الأرض الا عند الاستحصاد ورضي به حين علم أو قال مرة لأرضي به ثم قال رضيت طاب
 الزرع للمزارع نص في الخانية قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا استحصان وبه نأخذ كذا
 في جواهر الاخلاطي * ولو أن ثلاثة أخذوا أرضا بالنصف ليزرعوها بالشركة فغاب واحد منهم فزرع
 الاثنان بعض الأرض حنطة ثم حضرا الآخر وزرع بعض الأرض شعيرا ان فعلوا ذلك باذن كل واحد
 منهم فالحنطة بينهم ويرجع صاحب الحنطة على الآخر ثلث الحنطة التي بذروا الشعير أيضا بينهم ويرجع
 صاحب الشعير عليهم ما ينال من الشعير الذي بذر بعد رفع نصيب صاحب الأرض وان فعلوا ذلك بغير اذن
 فالحنطة ثلثها لصاحب الأرض وثلثاها لهما وبغير ان نقصان ثلث الأرض ويطيح لهما ثلث الخارج
 وأما الثلث الآخر فغان منه نفقتها وبتصدقان بالفضل لأن ثلث ذلك نصيبهما وقد زرعا فهو على الشرط
 وفي الثلث الآخر صار غاصبين فصار كل الخارج منه لهما وأما صاحب الشعير فله خمسة أسداس الشعير
 ولرب الأرض السدس لأن ثلث ذلك ذرع غصبا فهو له وثلثه زرع بحق فنصفه له أيضا وعليه نقصان
 الأرض في مقدار ثلثي ذلك وبتصدق بالفضل كذا في الفتاوى الكبرى * اذا انتقصت الأرض بزراعة
 الغاصب ثم زال النقصان بفعل رب الأرض لا يبرأ أصلا وان زال بدون فعله اختلف المشايخ رحمه الله
 تعالى منهم من قال ان زال قبل الرد على رب الأرض يبرأ وان زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ
 في الوجهين جميعا وبه يغني كالمبيع اذا زال عنه العيب قبل القبض أو بعده ينقطع عنه حصومة المشتري
 في المحالين كذا في الفتاوى الغياثية * واذا دفع الرجل أرضه مزارعة وشرط البذر على المزارع فزرعها
 المزارع فجاء مستحق واستحقها أخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمره بقلع الزرع وان كان الزرع بقلع
 ولا تترك الأرض في يد المزارع باجارة الى أن يستحصد ويكون القلع على الدافع والمزارع نصفين ثم
 المزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على الدافع بشئ وان شاء رد المقلوع عليه وضمنه
 قيمة حصته بابتا في أرضه لا في أرض غيره يريد بقوله ضمنه قيمة حصته بابتا في أرضه قيمة حصته من
 زرع له حق القرار كذا في المحيط * ثم المستحق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن نقصان
 الأرض المزارع خاصة ويرجع به على الذي دفع اليه الأرض وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر
 وفي قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى المستحق بالخيار ان شاء ضمن نقصان الأرض الدافع وان
 شاء المزارع ثم يرجع المزارع به على الدافع وهو بناء على مسئلة غصب العقار كذا في المبسوط * هذا اذا
 كان البذر من قبل المزارع وان كان البذر من قبل الدافع وأخذ المستحق الأرض وأمره ما بالقلع وقلعا
 فالمزارع بالخيار ان شاء رضى بنصف المقلوع ولا شئ له غيره وان شاء رد المقلوع على الدافع ويرجع عليه
 بأجر مثل عمله على قول الفقيه أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى وبقيمة حصته من الزرع على قول أبي جعفر
 رحمه الله تعالى ولو أن المستحق أجاز المزارعة لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل وذكر
 شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في شرحه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهة رب الأرض
 لا تعمل اجازته وان كان البذر من قبل العامل صحت اجازة المستحق قبل المزارعة ولا تصح اجازته بعد

المزارعة وكان كمن آجر دار غيره شهرا فاجاز صاحب الدار الا حارة ان اجازة لم تضي المدة جاز وان اجاز بعد مضي المدة لا يجوز كذا في الدخيرة * وذكر في المنتقى أبو سليمان عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب أرضا ودفعها الى غيره مزارعة سنة ان كان البذر من قبل المزارع فزرعه المزارع ولم ينبت الزرع حتى اجاز رب الارض المزارعة جازت اجازته وما خرج منها فهو بين رب الارض والمزارع على ما شارطه الغاصب ولا ضمان عليه الا ما نقصها قبل ان يحجز رب الارض فان ذلك النقصان يضمه المزارع لرب الارض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان شاء رب الارض ضمن المزارع ذلك وان شاء ضمن الغاصب ولو نبت الزرع وصار له قيمة ثم اجاز رب الارض المزارعة جازت المزارعة وليس له ان يتقضاها بعد ما اجازها ولكن لا شيء لرب الارض من الزرع وما يحدث فيه من المحب فجميع ذلك بين المزارع والغاصب ومعنى قوله لو اجاز رب الارض المزارعة جازت ان لا يكون لرب الارض بعد الا اجازة ان يطالب المزارع بقلع الزرع وتفرغ الارض وقبل الا اجازة كان له ذلك لان يصير الزرع لرب الارض وفي المنتقى ايضا رجل غصب من آخر أرضا ودفعها الى رجل مزارعة بالتصف والبذر من قبل الدافع ثم ان رب الارض اجاز المزارعة وكانت الا اجازة قبل الزراعة او بعدها فالاجازة باطله حتى لا يكون لرب الارض من الزرع شيء والمعنى ما اشار اليه شيخ الاسلام ان البذر اذا كان من قبل الدافع فالعقد لم يرد على حق المستحق قال في المنتقى والارض بعد الا اجازة بمنزلة العارية في يد الغاصب والمزارع فان اراد رب الارض ان يرجع عن اجازته ويأخذ أرضه فان كان المزارع لم يزرع الارض بعد فله ذلك وان كان المزارع قد زرع الارض قبل الا اجازة ونبت بعد الا اجازة او زرع بعد الا اجازة ونبت او زرع بعد الا حارة ولم ينبت فليس له ان يرجع فيما اجاز لان فيه تغييرا للمؤمن وانه حرام وكذلك ان كان المالك اجاز المزارعة بعدما تسبيل الزرع الا انه لم يستحصه ثم اراد ان يرجع فيما اجاز ليس له ذلك ولكن يقال للغاصب اغرم له اجر مثل أرضه الى ان يستحصه المزارع وبقيت المزارعة بين الغاصب والمزارع على ما كانت فان قال الغاصب انا اغرم الاجر بقدر حصتي من الزرع لم يجبر على أكثر من ذلك وقبل للمزارع اغرم أنت من اجر الارض على قدر حصتك من الزرع فان كانا غرما من ذلك ورضياه كان عمل الزرع حتى يستحصه عليهما جميعا لان الغاصب حين أبي أن يغرم الاجر كله صار كأنه زرع بينهما ماردما في أرض رجل فان قال الغاصب لا اغرم من الاجر شيئا ولا يجزئني اقلع الزرع فالمزارع بالخيار ان شاء قلع معه وان شاء أدى اجر مثل الارض من ماله وعمل في الزرع بنفسه وأجرائه فاذا استحصه نظر الى نصيب الغاصب فأخذ من ذلك ما غرم من اجر الارض واجرا الاجراء في نصيب الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك اجر العمل وان قال المزارع لا اغرم اجرا ولا أعمل في ذلك عملا وأنا أقلع الزرع فان اجتمع الغاصب معه على ذلك قلعا وسلمت الارض لصاحبها وان أبي ذلك الغاصب كان للغاصب ان يؤدي اجر مثل الارض ويقال له قيم على الزرع فاعمله بنفسه وأجرائه حتى يستحصه فتأخذ من حصة الزرع ما غرمت عنه من اجر الارض والاجراء وسكان حاله فيه مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان بقضاء القاضي فأما اذا فعله أحدهما بغير قضاء القاضي ولا رضى من صاحبه فهو متطوع فيه وسلم لا تخويفه منه كالأول ليس على واحد منهما ما ان يتصدق بما أصابه من الزرع الا ما وجب للغاصب من الزرع قبل ان يحجز رب الارض المزارعة وان اجاز رب الارض المزارعة قبل ان يبذر ثم يبذر فلم ينبت حتى اراد اخذ أرضه فقال المزارع انا أدع المزارعة ولا حاجة لي في العمل لان البذر لم ينبت وقال الغاصب انا أمضي على المزارعة لان البذر قد فسد حين طرح في الارض قبل للغاصب عليك اجر مثل

الارض الى أن يستحصل الزرع فاذا رضى بذلك وجب على المزارع أن يمضي على المزارعة كما اشترط عليه الغاصب وكان الاجر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته بشئ فان قال الغاصب لا اعطى الاجر وأنا آخذ البذر يعني من رب الارض قيل للمزارع أنت بالخيار ان شئت فأبطل المزارعة وسلم الغاصب بذره وارب الارض أجر أرضه وان شئت كان عليك أجر مثل الارض الى أن يستحصل الزرع فان رضى بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البذر على أخذ بذره سبيل ويكون المزارع متطوعا فيما غرم من أجر الارض وتكون المزارعة بينهما على ما اشترطوا ولا يتصدقان بشئ مما رجب لهما من الطعام لأن رب الارض أجاز المزارعة والبذر على حاله قبل أن ينبت ويكون له قيمته فلا يتصدق واحد منهما بشئ من زيادة الزرع بعد ذلك كذا في المحيط والذخيرة * وإذا غصب بذرا وزرعته في أرض نفسه فقبل أن ينبت كان لصاحب البذر أن يحرقه لان قبل البات الحنطة قائمة في الارض فيعتبر بما لو كانت قائمة على وجه الارض وبعد النبت لا تعمل اجازته كذا في المحيط * غصب أرضا فزرعها ثم زرع فوق زرعه رجل آخر فالزرع الثاني لكن يضمن للاول مثل بذره وان نقصت الارض فضمنان نقصانها على الاول كذا في خزائن المفتين * وفي العميون رجل غصب أرضا وزرعها حنطة ثم اختصم ما وهى بذرا لم ينبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء مكره ساحتي تنبت ثم يقول اقلع زرعك وان شاء أعطاء ما زاد البذر فيه وتفسيره عن محمد رحمه الله تعالى أن تقوم الارض وليس فيها بذر وتقوم وفيها بذر والمختار أنه يضمن قيمة بذره لكن مبذورا في أرض غيره كذا في الخلاصة * ولو أن رجلا بذر أرضا له ولم ينبت فسقاه أجنبي فنبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان الزرع لصاحب الارض لان صاحب الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر كذا في فتاوى قاضي خان * وعليه قيمة الحب مبذورا في الارض على شرط القرار ان سقاها قبل أن يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد ما فسد البذر في الارض قبل أن ينبت نباتا له قيمة فنبت بسقيه فان في القياس عليه نقصان الارض تقوم الارض مبذورة وقد فسد حبها وتقوم غير مبذورة فيغرم النقصان والزرع للساقى وان سقاها بعد ما نبت الزرع وصار له قيمة فعليه قيمة الزرع يوم سقاها والزرع للساقى وان سقاها بعد ما استغنى الزرع عن السقي لكن السقي أجوده فان الزرع لصاحب الارض ولا شئ للساقى وهذا جواب الفقيه أبي جعفر وجواب الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى الأجنبي الساقى متطوع ولا شئ له كذا في الخلاصة * ولو أن رجلا ألقى بذرا في أرض غيره ثم ان صاحب الارض سقى الزرع حتى أدرك أخذت ههنا بالقياس والزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب ان كان سقاها وهو حب قيمته مبذورا في الارض بغير حق القرار فيها وان كان سقاها بعد ما فسد الحب في الارض فخرج الزرع بعد ذلك ولو لا السقي لم يكن يخرج أو كان يخرج لكن لم يكن له قيمة فالزرع لصاحب الارض ولا ضمان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب الارض والسقي من رجل آخر غير صاحب الارض أيضا كان سيده معه كسبيل الساقى مع صاحب البذر والارض جميعا كذا في الذخيرة * ولو أن رجلا زرع أرضه ثم جاء آخر وألقى بذره في تلك الارض فخرج الزرع ان خرج من غير سقي فالزرع كله لصاحب الارض وعليه قيمة الحب مبذورا في الارض على حق القرار في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان ألقى البذر بعد ما فسد الحب في الارض ثم نبت بعد ذلك كله فعليه نقصان الارض المبذورة على حق القرار والزرع كله للثاني وان بذر بعد ما خرج الزرع وصار له قيمة ثم أدرك ذلك كله محتاطا فعليه قيمة زرع رب الارض نباتا في الارض على وجه القرار يوم ظهر اختلاطه بزرع صاحب الارض وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الزرع بينهما

في هذه القصول كلها على الشركة وهذا كله اذا ادرك الزرع من غير سقي أو بسقي صاحب البذر الذي لا أرض له ولو ادرك الزرع بسقي صاحب الأرض فالزرع كله لصاحب الأرض وعليه للا تخفيمه حبه ان سقاه قبل ان يفسد حبه وان سقاه بعدما فسد لم يلزمه الضمان كذا في المحيط * وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في الباب الحادي عشر من كتاب الغصب والله أعلم

﴿ الباب الحادي عشر في بيع الأرض المدفوعة مزارعة ﴾

واذا دفع الرجل أرضه مزارعة سنة ليزرعها المزارع بذره وآلاته فلما زرعه المزارع باعها رب الأرض فهذا على وجهين (الاول) أن يكون الزرع بقلا وفي هذا الوجه البيع موقوف على اجازة المزارع سواء باع الأرض مع الزرع أو باع الأرض بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع في الأرض والزرع جميعا نفذ البيع وانقسم الثمن على قيمة الأرض وعلى قيمة الزرع يوم البيع فصار أصاب الأرض فهو لرب الأرض وما أصاب الزرع فهو بين رب الأرض وبين المزارع نصفان هذا اذا أجاز المزارع البيع فان لم يجز المزارع البيع فالمشتري ان شاء ترك بص حتى يدرك الزرع وان شاء ففسخ البيع هذا اذا باع الأرض والزرع جملة وان باع الأرض وحدها بدون الزرع فان أجاز المزارع البيع فالأرض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع نصفان وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار على نحو ما بينا وان باع الأرض وحدها من الزرع وأجاز المزارع البيع أخذ المشتري الأرض وحصة رب الأرض بجميع الثمن وان لم يجز البيع فالمشتري بالخيار وان أراد المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحح انه ليس له ذلك (الوجه الثاني) اذا باع رب الأرض بعد ما استحصد الزرع فان باع الأرض بدون الزرع جاز البيع من غير توقف وان باع الأرض مع جميع الزرع نفذ البيع في الأرض وحصة رب الأرض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان أجاز المزارع البيع كان للمزارع من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الأرض وان لم يجز البيع بخير المشتري اذا لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء لفرق الصفة عليه وان كان صاحب الأرض باع الأرض والزرع بقل فلم يجز المزارع البيع فخير المشتري فلم يفسخ البيع حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الأرض وحصة رب الأرض من الزرع وللمشتري الخيار ان شاء أخذ الأرض وحصة رب الأرض من الزرع بحصته من الثمن وان شاء ترك وان كان باع الأرض مع حصته من الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخه المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع وكان للمشتري أن يأخذهما بجميع الثمن ولا خيار له وكذلك اذا باع الأرض دون الزرع فلم يجز المزارع البيع ولم يفسخ المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الأرض ولا خيار للمشتري كذا في المحيط * وفي فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع أرضه مزارعة ثم باعها قبل ان يزرع المزارع فهذا على وجهين الاول أن يكون البذر من قبل رب الأرض وفي هذا الوجه للمشتري ان يمنع المزارع من الرعاة فبعد ذلك ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يعمل شيئا من أعمال المزارعة فلا شيء للمزارع حكما وديانة وان كان عمل بعض الاعمال نحو حفر الانهار واصلاح المسناة فكذلك حكما ولو لم يكن يبقى لرب الأرض بأن يرضى المزارع فيما بينه وبين ربه باعتبار ما عمل له في أرضه ديانة لا على وجه الشرع الوجه الثاني اذا كان البذر من قبل المزارع فليس للمشتري ان يمنعه عن المزارعة كذا في الاخيرة * رجل دفع كرمه معاملة فعمل للعامل في الكرم عملا قليلا ثم باع كرمه برضى العامل فان لم يخرج من الكرم والنخل شيء لاشي للعامل من الثمن لان الموجود منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له وان باع صاحب الأرض أرضه مع نصيب نفسه بعدما خرج الثمر من الكرم فان أجاز للعامل

جازه يكون نصيب البائع من الثمن للمشتري ونصيب العامل للعامل وان كان هذا البيع قبل خروج الثمر فلا شيء للعامل في المحكم لانه لا يملك شيئاً قبل الثبات وانما يملك بعده كذا في فتاوى قاضي خان *
 باع ارضاً فيها بذر لم ينبت فان كان البذر قد دغفن في الارض فهو للمشتري والا فهو للبائع فان سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع ايضاً والمشتري متطوع فيما فعل وكذا لو نبت لكن لم يتقوم بعدواختار الفقيه ابراهيم الليث رحمه الله تعالى انه للبائع في الاحوال كلها الا اذا بيع مع الارض نصاً او دلالة وبه يفتي كذا في الكبرى * والله اعلم

﴿ الباب الثاني عشر في العذر في فسخ المزارعة والمعاملة ﴾

أما المعاني التي هي عذر في فسخ المزارعة فانواع * بعضها يرجع الى صاحب الارض * وبعضها يرجع الى المزارع (اما الاول) فهو الدين العامح الذي لا قضاء له الا من ثمن هذه الارض تباع في الدين ويفسخ العقد بهذا العذر اذا أمكن الفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بعدها اذا أثمر الزرع وبأن مبلغ المحصاد لانه لا يمكنه المضي في العقد الا بضرر يلحقه فلا يلزمه تحمل الضرر فيبيع القاضي الارض بدينه أولاً ثم يفسخ المزارعة ولا تنفسخ بنفس العذر وان لم يمكن الفسخ بأن كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ المحصاد لا تباع في الدين ولا يفسخ الى ان يدرك ويطلق من السجرات ان كان محبوساً الى غاية الادراك لان الحبس جزاء المظل وانه غير مماطل قبل الادراك لكونه ممنوعاً عن بيع الارض شرعاً والممنوع معذور فاذا أدرك الزرع بردت في الحبس ثانياً لبيع ارضه ويؤدي دينه بنفسه والا فيبيع القاضي عليه (واما الثاني) فهو المرض لانه يجزئ العمل والسعر لانه يحتاج اليه وترك حرفة الى حرفة لأن من انحرف ما لا يغنيه من جوع ومانع يمنعه عن العمل كذا في البدائع * وفي المعاملة اذا امتنع أحدهما عن المضي عليها فليس له ذلك الا بعذر فالمعاملة لازمة من الجانبين فكنا في الدخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل وادا كان البذر من قبل المزارع وقال المزارع انا اريد ترك المزارعة في هذه السنة او قال انا اريد ان ازرع ارضاً أخرى في هذه السنة سوى هذه فله ذلك وكان له ان يفسخ المزارعة كذا في المحيط * وفي الابانة ويجب أن يكون فصل المرض على التفصيل ايضاً على قياس فصل السفر وان أخذته معاملة ليعمل بنفسه واجرائه لا يكون مرضه عذراً وادا أخذته معاملة ليعمل بنفسه يكون مرضه عذراً كذا في التتارخانية * ومن العذر من قبل رب التخييل وبالأرض ان يلحقه دين فادح لا وفاء له الا من ثمر التخييل أو الارض وعند ذلك لا بد لهجة الفسخ من القضاء أو الرضى على رواية الزيادات وعلى رواية كتاب المزارعة والاجارات والجماع الصغير لا يحتاج فيه الى القضاء ولا الى الرضى بعض مشايخنا المتأخرين أخذوا برواية الزيادات وبعضهم أخذوا برواية الاصل والجماع الصغير وان طلب من القاضي النقض قبل البيع فالقاضي لا يجيبه الى ذلك ولا يمكن بيعه بنفسه ويثبت الدين عند القاضي حتى يمضي القاضي البيع وينقض العقد حكماً كذا في الدخيرة * وما يفسخ به عقد المزارعة بعد وجوده فانواع (منها) الفسخ وهو نوعان صريح ودلالة فالصريح أن يكون بلفظ الفسخ قاله والدلالة نوعان الاول امتناع صاحب البذر عن المضي في العقد فاذا قال لا اريد مزارعة الارض يفسخ العقد لان العقد غير لازم في حقه فكان بسبيل من الامتناع عن المضي فيه من غير عذر الثاني حجر المولى على العبد المأذون بعدم دفع الارض والبذر مزارعة (ومنها) انتزاع المزارعة (ومنها) موت صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة أو بعدها وسواء أدرك الزرع أو هو بقل (ومنها) موت المزارع وانعمات قبل الزراعة أو بعدها بلغ الزرع حداً المحصاد أو لم يبلغ فكذا في البدائع *

* (الباب الثالث عشر فيما اذا مات المزارع أو العامل ولم يدروا ماذا صنع بالزرع أو بالثمر) *

واذا مات المزارع بعدما استحصد الزرع ولم يوجد في الأرض زرع ولا يدري ما فعل فضمنان حصته رب الأرض في مال المزارع من أيهما كان البذر لأن نصيب رب الأرض كان أمانة في يد المزارع فاذا مات مجهلا له كان ديناً في التركة كالوديعة تصير ديناً بموت المودع في تركته اذا كان لا يعلم ما صنع بها وكذلك اذا مات العامل بعدما طلع الثمر فبلغ أو لم يبلغ فلم يوجد في التخليل لأن نصيب رب التخليل كان أمانة في يد العامل كذا في المبسوط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا مات المزارع ولم يدروا ماذا صنع بالزرع فقال صاحب الأرض استهلكه المزارع وقال ورثة المزارع سرق الزرع فان حصته رب الأرض من الزرع تكون هي في مال المزارع ولا يلتفت الى قول ورثة المزارع انه سرق الزرع وهذا لأن حصته رب الأرض من الزرع كانت أمانة في يد المزارع بدليل أنه اذا ملك الزرع في يد المزارع لم يضمن رب الأرض شيئاً فاذا كانت أمانة في يده ومات ولم يبين فيه هذا أمين مات مجهلاً لا فيصير ضماناً فان وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة المزارع وكذلك الجواب في المعاملة اذا مات العامل ولا يدري ماذا صنع بالثمار وهذا كله اذا عرف خروج الثمار ونبات الزرع فاما اذا لم يعلم ذلك فلا ضمان وإن ترك العامل مالا من دراهم أو دنائير وكان عليه دين الصحة فصاحب الأرض والتخليل اسوة للغرماء يريد به اذا علم بالمزارعة والمعاملة في حال الصحة وإن كان لا يعلم المعاملة والمزارعة إلا باقرار المريض كان هذا بمنزلة دين المريض الذي وجب باقراره في المرض فيكون مؤثراً عن ديون الصحة كذا في الذخيرة *

* (الباب الرابع عشر في مزارعة المريض ومعاملته) *

مسائل هذا الفصل تبني على أصل أن تصرف المريض مرض الموت فيما لم يتعلق به حق الغرماء أو الورثة على قسمين قسم لا يبطل حق الغرماء والورثة بل ينتقل حقه من محل الى محل هو مثله في المسالية فهو البيع واشباهه وهذا القسم من تصرفه هو تصرف الصحيح سواء وقسم يبطل حق الغرماء والورثة وهذا القسم من تصرفه محجور عنه كالبيع ثم حق الغرماء والورثة انما يتعلق بمال يجري فيه الارث كاعيان التركة أما ما لا يجري فيه الارث كالمنافع فلا يتعلق به حقههم وكذا ما يجري فيه الارث الا أنه ليس بمال ولا له حكم المال كالقصاص فإنه لا يتعلق به حقههم قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل واذا دفع المريض مرض الموت أرضاً مزارعة بشرا ثلثها فهذا على وجهين (الاول) أن يكون البذر من جهة المزارع وفي هذا الوجه المزارعة جائزة سواء كان المزارع أجنبياً أو وارثاً وسواء كان على المريض دين مستغرق أو لم يكن وسواء كان المشروط للسريض من الخراج مثل أجر مثل الأرض أو أقل وسواء كان للمريض مال آخر سوى الأرض أو لم يكن (الوجه الثاني) اذا كان البذر من جهة المريض أيضاً ولم يكن للمريض مال آخر سوى الأرض والبذر وهذا الوجه على وجهين أيضاً الاول أن يكون المزارع أجنبياً ولادين على الميت فإنه ينظر الى حصته المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى أجر مثل عمل المزارع في الزراعة فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت فصار له قيمة مثل أجر مثل عمل المزارع أو أقل سلم للمزارع حصته من الزرع مع ما يزداد بعد ذلك الى يوم الحصاد ولا يعتبر في الزيادة حكم الوصية وإن كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله ينظر ان كان حصته المزارع تخرج من ثلث مال الميت يكون الكل سائماً للمزارع بعضه بطريق الوصية وبعضه بطريق المعاوضة وإن كان حصته من الزرع لا تخرج من ثلث ماله ان أجازت الورثة ذلك فكذا

الجواب يسلم للمزارع جميع ذلك وان لم تجز الورثة ذلك يسلم للمزارع قدر أجر مثل عمله بحكم المعاوضة وثلاث ما بقي الى تمام المشروط يسلم له بحكم الوصية والباقي يكون للورثة وتعتبر الوصية في جميع ما زاد على أجر المثل الى يوم الحصاد يريد به ان فيما زاد على أجر المثل تعتبر قيمته يوم الحصاد هذا اذا كان المزارع أجنبيا ولم يكن على الميت دين فاما اذا كان عليه دين مستغرق لجميع ماله اما دين الصحة واما دين المرض فانه ينظر الى قيمة حصة المزارع يوم نبت وصار له قيمة والى أجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل من أجر مثل عمله فان ما شرط للمزارع من الزرع لا يسلم له بل يشاركه فيما قبض غرماء المريض ويقسم ما قبض بينهم بالحصص اذا لم يكن للمريض مال سوى هذا يضرب المزارع بقيمة حصته من الزرع زائدة الى يوم الحصاد والغرماء بديونهم وان كانت قيمة حصة المزارع من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فان المزارع يضرب في الزرع بمقدار أجر مثل عمله من غير زيادة والغرماء يضربون بحقوقهم ولا يسلم للمزارع شيء مما زاد على أجر مثل عمله الا ان ما يخص المزارع يأخذه من الزرع وما أصاب الغرماء يساع فتقضى ديونهم هذا الذي ذكرنا اذا كان المزارع أجنبيا فاما اذا كان المزارع وارثا فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو كان يرى جواز المزارعة فالمزارعة فاسدة حتى لا يستحق الوارث شيئا من الخسارج وانما يكون له أجر مثل عمله دراهم لا غير سواء كان على المريض دين أو لم يكن وسواء كان قيمة حصة الوارث من الزرع مثل أجر مثل عمله أو أكثر من ذلك واما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان لم يكن على المريض دين فانه ينظر الى حصة الوارث من الزرع يوم نبت وصار له قيمة والى أجر مثل عمله فان كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة مثل أجر مثل عمله أو أقل كان له المشروط وما يحدث من الزيادة بعد ذلك الى يوم الحصاد فالجواب فيه كالجواب في الاجنبي واما اذا كان قيمة حصته من الزرع يوم نبت وصار له قيمة أكثر من أجر مثل عمله فان له من الخسارج بقدر أجر مثل عمله وليس له مما زاد على ذلك الى تمام المشروط شيء لانه لو استحقه استحقه بطريق الوصية ولا وصية للوارث الا ان يجيزها الورثة واما اذا كان على المريض دين مستغرق فالجواب فيه كالجواب في الاجنبي لانه لا وصية مع الدين والجواب في حق الاجنبي قد ذكرنا من قبل كذا في المحيط * صحح دفع أرض الى مريض مزارعة بالنصف والبذر من العامل ولا مال له سواء فاخرجت الارض ثم مات فالجواب فيه كالجواب فيما اذا دفع المريض أرضه مزارعة والبذر من العامل على الفصول التي ذكرنا لان هالك المريض هو المستأجر للعامل ببعض الخسارج وهذا المريض مستأجر للأرض ببعض الخسارج والمعاملة في هذا كالمزارعة كذا في محيط السرخسي * واذا دفع المريض زرعه الى الارض وهو بقل لم يستحصل أو كفرى في رؤس النخيل أو ثمر في شجر حين طلع أخضر ولم يبلغ على أن يقوم عليه فبارزق الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فالجواب فيه كالجواب في المزارعة اذا كان البذر من جهة المريض واذا دفع المريض الى رجل نخلا معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه وبلغه فأخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فأخرج النخيل كفرى يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل فقام عليه وسقاه حتى صار يسرا سوى ما لا عظيما ثم صار حشفا قيمته أقل من قيمة الكفرى حين نزع ثم مات صاحب النخيل وعليه دين كثير محيط بماله فان جميع ما ترك الميت يقسم بين العامل وبين الغرماء يضرب فيه الغرماء بديونهم ويضرب العامل فيه بقيمة نصف الحشف ولا يضمن العامل ما نقص من الثمر ولو لم يكن على الميت دين وباقى المسئلة بماله كان للعامل نصف الحشف وللورثة نصفه كذا في المحيط * والله أعلم

* (ومما يتصل بهذا فصل اقرار المريض في المزارعة والمعاملة) قال محمد رحمه الله تعالى اذا مرض

الرجل وفي يده أرض لرجل يزرعها وعليه دين الهبة فأقر المريض أن البذر كان من قبله وأنه شرط لرب الأرض الثلثين من الزرع ثم مات وأنكر الغرماء ذلك يتظران كان المريض أقرب هذا بعد ما استحصده الزرع لم يصدق على إقراره وبدى بدين غرماء الهبة وإذا قضى دين غرماء الهبة يتظران بقي شيء من ثلثي الخارج يعطى لرب الأرض من ذلك قدر أجر مثل أرضه وما زاد على ذلك إلى تمام ثلثي الخارج يكون وصية لرب الأرض فيسلم له أن كان يخرج من ثلث ما بقي من مال الميت وإن أقر المريض بذلك والزرع بقل صدق في حق غرماء الهبة فإن قضى الدين فبقي من المال شيء أعطى صاحب الأرض تمام المشروط من ثلث ما بقي من مال الميت وهذا إذا كان على المريض دين الهبة وإن كان على المريض دين المرض وجب بإقراره في حالة المرض وأقر المريض بما ذكرنا فإن أقر والزرع بقل بدى بحق رب الأرض فيعطى له أجر مثل أرضه من ثلثي الخارج إن كان ثلثي الخارج أكثر من أجر مثله وإن كان الإقرار من المريض بعد ما استحصده الزرع يتظران كان الإقرار بالمزارعة سابقا على الإقرار بالدين يعطى لرب الأرض أجر مثل الأرض أولا ثم يقضى دين المرض وإن كان الإقرار بالدين سابقا فإن رب الأرض يحاسب المقر له بالدين بمقدار أجر مثل الأرض بهذا إذا أقر المزارع بما ذكرنا والبذر من جهة المزارع فأما إذا كان البذر من جهة رب الأرض وأقر بذلك صدق في إقراره سواء أقر بذلك بعد استحصاده الزرع أو قبله وإن كان المريض رب الأرض وأقر بما قلنا فأجواب فيه كالأجواب في المزارع وإذا دفع الرجل إلى رجل نخيلا معاملة فلما صار تمر مرض العامل فقال شرط لي رب النخيل السدس وصدقه في ذلك رب النخيل وكذبه الغرماء والورثة قال قول العامل فإن قال ورثة العامل أو غرماء ونحن نقيم البيعة على أن رب النخيل شرط له النصف لا نسمع بينهم ولو طلبوا استخلاف رب النخيل على دعواهم لم يحلف رب النخيل على دعواهم قالوا ما ذكر في الكتاب أن رب النخيل لا يستخلف على دعوى الورثة أنه ما شرط له النصف قول محمد رحمه الله تعالى إمامنا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فيستخلف وكذا لو كان العامل حيا وأقر أن رب النخيل شرط له السدس ينبغي أن يحلف رب النخيل ما شرط له السدس ثم ادعى أنه شرط له النصف وإن أقرت بالسدس كذا وباطل بمسبب رب النخيل ينبغي أن يحلف رب النخيل هذا إذا كان العامل أجنيبا من رب النخيل وأما إذا كان العامل وارث رب النخيل فأقر العامل أن رب النخيل شرط له السدس بعد ما أدرك ثم صدق في ذلك وإن قال ورثة العامل أو غرماء ونحن نقيم البيعة على أن رب النخيل شرط له النصف سمع بينهم ولو طلبوا يمين رب النخيل على ذلك يستخلف رب النخيل وإذا أقر المريض أنه دفع إلى وارثه نخلا معاملة والتم لم يدرك بعد ثم أقر المريض بدين في المرض ثم مات بدى بدين العامل فيعطى له مقدار أجر مثل عمله ثم يقضى الدين الذي أقرب به المريض هكذا كوشج الإسلام في شرحه ولعل هذا قولهما فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يصح وقد ذكرنا المسئلة في كتاب البيوع فإن قال الوارث العامل بقي لي إلى تمام حتى شيء لم يصل إلى وقال باقي الورثة لم يبق لك شيء لأن حقت كان أجرة المثل وقد وصل إليك فأراد العامل استخلاف باقي الورثة هل له ذلك فهذا على وجهين إن قال الوارث العامل كان عقد المزارعة في حال الهبة والإقرار كان في حال المرض كان له أن يستغفهم وإن قال كان عقد المزارعة في حال المرض لم يستغفهم كذا في الخطبة والله أعلم .

(باب الخامس - شرفي الرهن في المزارعة والمعاملة) *

رهن أرضا ونخلاله فقال للرهن بعد التسليم اسقه ولقعه واحفظه على أن الخارج نصفان فقبل

فالمعاملة فاسدة والمرتبين أجزأه في التلقيح والسقي دون الحفظ والارض والخارج رهن وكذلك لو كان الرهن أرضا مزروعة صغار الزرع بقلها فيا لو كان الرهن أرضا يضاء فزراعة الراهن والبذر من المرتين جائزة والخارج على الشرط وقد خرجت من الرهن ولا تعد إليه الا بتجديد ولو كان البذر من الراهن فله مرتين أن يعيدها رهننا بعد الزرع ولو ارتهن أرضا يضاء وفيها نخيل فأمره أن يزرع لارض سنة ببذره وعمله بالنصف ويقوم على النخيل ويسقيه ويلقحه ويحفظه بالنصف فمزارعة جائزة والمعاملة فاسدة لانه لو أفرد المزارعة على الارض جازت وتخرج عن الرهن ولو أفرد المعاملة على النخيل لا تجوز فكذا اذا جمع بينهما جازما يجوز عند الانفراد وبطل ما يبطل عند الانفراد وفساد المعاملة لا يوجب فساد المزارعة لان المعاملة معطوفة على المزارعة غير مشروطة فيها كذا في محيط السرخسي * والله أعلم

(الباب السادس عشر في العتق والكتابة مع المزارعة والمعاملة)

اذا عتق الرجل عبده على أن يزرع أرضه على أن ما أخرج الله تعالى من شيء وهو بينهما نصفان فرضى بذلك العبد نهذا على وجهين (الاول) أن تكون الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل العبد ففي هذا الوجه المزارعة فاسدة والعتق جائز لان هذه مزارعة شرط فيها عتق وعتق شرط فيه مزارعة غير أن المزارعة تبطل باشتراط عقد آخر فيها والعتق لا يبطل فان زرع العبد بعد ذلك وأخرجت الارض زرعاً فالزرع كله للعبد وعلى العبد أجزأه مثل الارض لمولاه كما في سائر المزارعات لفاسدات وعلى العبد أيضاً قيمة نفسه بالغة ما بلغت (الوجه الثاني) أن تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن قبل العبد بمجرد العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة أيضاً والعتق جائز والخارج في هذا الوجه للمولى وعلى المولى للعبد بسبب المزارعة أجزأه مثل السيد بالغاً مبالغ والمولى عليه بسبب العتق قيمة بالغة ما بلغت واذا مكاتب الرجل عبده على أن يزرع المكاتب أرض المولى سائمة هذه فما أخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما فهذه المسئلة على وجهين أيضاً (الاول) أن تكون الارض والبذر من قبل المولى ومن جانب المكاتب بمجرد العمل وفي هذا الوجه المزارعة فاسدة والكتابة فاسدة أيضاً واذا فسدت الكتابة كان للمولى أن يتقضيها كما لو كاتبه على نخرا ونخري فان لم يتقضيها حتى زرع المكاتب الارض وأخرجت زرعاً فجميع ما خرج للمولى وللمكاتب على المولى أجزأه عمله وعتق المكاتب لانه لو وجد ما يتعلق به العتق في الكتابة الفاسدة وهو زراعة هذه الارض هذه السنة وزراعة هذه الارض هذه السنة معلومة وقت العقد واذا كان ما يتعلق به العتق معلوماً وقت العقد وقد أوجده المكاتب بعتق المكاتب كما لو كاتبه على رطل من نخرا وأدى ذلك فقد وجب للمولى على المكاتب قيمته وللمكاتب على المولى أجزأه عمله فان كانا سواء تقاضا وان كانت قيمة المكاتب أكثر من أجزأه عمل المكاتب رجع المولى عليه بالفضل وان كان أجزأه عمله أكثر لا يرجع هو على المولى بشيء (الوجه الثاني) اذا مكاتب الارض من قبل المولى والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المزارعة والكتابة فاسدتان أيضاً وللمولى أن يتقضى الكتابة واذا لم يتقضيها حتى أخرجت الارض زرعاً كثيراً ولم يخرج شيئاً لا يعتق المكاتب والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب السابع عشر في التزويج والنكاح والصلح عن دم العمد في المزارعة والمعاملة)

اذا تزوج امرأة بمزارعة أرضه هذه السنة على أن تزرعها المرأة ببذرها وعملها فما خرج فهو بينهما

نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة وصدقاها مثل نصف أجرة الأرض عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لها الأقل من مهر مثلها ومن أجرة مثل الأرض فان زرع المرأة الأرض فأخرجت أو لم تخرج ولم يطلقها فأخرج للمرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليها نصف أجر مثل الأرض ولا صدق لها على الزوج وعند محمد رحمه الله تعالى عليها أجر مثل جميع الأرض ولها على الزوج الأقل من مهر المثل ومن أجرة الأرض فان كان مهر مثلها مثل أجر الأرض أو أكثر فقد استوفت ما وجب لها عليه فصار قصاصا فان كان مهر مثلها أقل ترد عليه فضل ما بينهما الى تمام أجر الأرض كذا في محيط السرخسي * فان طلقها الزوج بعد ذلك فان طلقها قبل الدخول بها ان طلقها قبل الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى للمرأة على الزوج ربع أجر مثل الأرض ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المنة وان طلقها بعد الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها ربع أجر مثل الأرض صداقا وللزوج عليها بسبب المزارعة تمام أجر مثل الأرض لفساد المزارعة في تقصان بقدر الربع وترد الزيادة الى تمام أجر مثل جميع الأرض وذلك ثلاثة أرباع أجر مثل الأرض وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها المنة بسبب النكاح لما طلقها الزوج قبل الدخول بها ووجب للزوج عليها أجر مثل جميع الأرض ولا يتقصان هذا الذي ذكرنا اذا طلقها الزوج قبل الدخول بها وان طلقها بعد الدخول بها ان كان الطلاق قبل الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لها أجر مثل نصف الأرض بسبب النكاح ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لها على الزوج بسبب النكاح الأقل من مهر المثل ومن جميع أجر مثل الأرض وليس للزوج عليها شيء بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قد وجب للزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب فساد المزارعة وقد وجب لها على الزوج نصف أجر مثل الأرض بسبب النكاح فيقدر النصف تقع المقاصة ويجب عليها رد نصف الأجر على الزوج وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فلها على الزوج بسبب النكاح الأقل من مهر مثلها ومن أجر مثل جميع الأرض وللزوج عليها بسبب فساد المزارعة أجر مثل جميع الأرض وان كان مهر مثلها مثل أجر جميع الأرض أو أكثر فإنها لا ترد على الزوج شيئا ووقعت المقاصة وهذا اذا كان البذر والعمل من جهة المرأة ومن جهة الزوج الأرض لا غير فان كان على القلب بأن كان من جانبها الأرض ومن جانبها البذر والعمل وباقى المسئلة بحالها فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة واذا زرعها الزوج بعد ذلك فأخرج كله للزوج وعلى الزوج بسبب المزارعة أجر مثل الأرض للمرأة وللزوجة على الزوج بسبب النكاح مهر المثل بالغاما بالغ بالاجماع لان الزوج بذل بمقابله بضعها نصف الخارج وانه مجهول وتسمية ما هو مجهول بمقابله البضع يوجب مهر المثل عندهم جميعا بخلاف ما اذا كان البذر من جهة المرأة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانها الك الزوج بذل بازاء بضعها منفعة الأرض وانه معلوم فيمنع وجوب مهر المثل فان طلقها الزوج قبل الدخول ان كان قبل زراعة الأرض فلا امرأة على الزوج بسبب النكاح المنة ولا شيء للزوج عليها بسبب المزارعة وان كان الطلاق بعد زراعة الأرض فلها على الزوج المنة بسبب النكاح وللزوج عليها أجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان طلقها الزوج بعد الدخول بها فان كان قبل الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح ولا شيء لها على الزوج بسبب المزارعة وان كان بعد الزراعة فللمرأة على الزوج مهر المثل بسبب النكاح وأجر مثل الأرض بسبب المزارعة وان كان البذر والأرض من قبل الزوج ومن جانبها مجرد العمل فهذا ومالو كان البذر والعمل من جانب الزوج سواء كان الأرض والبذر من جانبها ومن جانب الزوج مجرد العمل فهذا ومالو كان البذر والعمل من جانبها سواء كذا

في المحيط * ولو تزوجها على أن يدفع اليها نخلا معاملة بالنصف فإمهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضعها وعملها ولو تزوجها على أن تدفع اليه نخلا معاملة بالنصف فالمسئلة على الاختلاف لان الزوج التزم العمل بمقابلة بضعها ونصف الخارج كذا في الظهيرية * (وأما مسائل الخلع) فاعلم بأن المرأة في باب الخلع نظير الرجل في باب النكاح لان من يتوقع منه البذل في الخلع المرأة ومن يتوقع منه البذل في باب النكاح الزوج فان بذلت المرأة منفعة أرضها أو منفعة نفسها فللزوج على المرأة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى بسبب الخلع نصف أجر مثل الأرض وعند محمد رحمه الله تعالى له الاقل من المهر الذي سمي لها من أجر مثل جميع الأرض وان بذلت نصف الخارج منها يقع الخلع بالمهر الذي سمي لها بانعاما بالغ في قولهم جميعا والجواب في الصلح عن دم العمد نظير الجواب في الخلع ان كان من يتوقع منه البذل وهو القاتل بذل منفعة أرضه أو نفسه فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لولي القتل نصف أجر مثل الأرض ونصف أجر مثل عمله وعن محمد رحمه الله تعالى لولي القتل الاقل من الدية ومن أجر مثل جميع الأرض وان بذل القاتل نصف الخارج بأن كان البذر من جهته فلولي القتل على القاتل جميع الدية والعفو صحيح على كل حال كالا نكاح لان العفو لا يبطل بالشرط الفاسدة كالمخلع والنكاح هذا اذا وقع الصلح عن دم العمد وان وقع الصلح عن دم الخطأ أو عن عمد لا يستطاع فيه القصاص حتى كان الواجب هو المال فان المزارعة والصلح جميعا يفسدان ويبقى حق الولي في أرض الجناية قبل المجاني كما قبل الصلح واذا فسد الصلح صار وجوده وعدمه بمنزلة قبض في حق ولي الجناية في أرض الجناية من هذا الوجه كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب الثامن عشر في التوكيل في المزارعة والمعاملة) *

لو أمره بأن يدفع أرضه مزارعة أو نخيله معاملة ولم يرد عليه جازان عين الأرض والنخيل في التوكيل وان لم يبين المدة ينصرف الى أول زراعة هذه السنة وان لم يبين الخارج يتقيد بالعرف عندهما وكذا عند فان كان البذر من رب الأرض وكذا في معاملة النخيل وان كان البذر من العامل جاز دفعه بقبول وكثير عنده وعندهما يتقيد بالعرف وان خالف الامر صار خاصا وان وافق فحق قبض الخارج للموكل ان كان البذر منه وكذا في معاملة الاشجار وان كان البذر من العامل فحق القبض للموكل كذا في التتارخانية * ولو أمره بأن يدفع أرضه مزارعة فأعطاهما رجلا وشرط عليه أن يزرعها حنطة أو شعيرا أو سمما أو أرزا وهو جائز وكذلك لو وكله أن يأخذ له هذه الأرض وبذر ما فيها مزارعة فأخذها مع حنطة أو شعيرا أو غير ذلك من المحبوبات جاز ذلك على الموكل ولو وكله أن يأخذ له هذه الأرض مزارعة فأخذها من صاحبها للموكل على أن يزرعها حنطة أو شرط عليه شعيرا أو غير ذلك لم يكن له أن يزرع الا ما شرط عليه رب الأرض ولو وكله بأن يدفع أرضا له مزارعة هذه السنة فأجرها ليزرع حنطة أو شعيرا أو بكرم أو بستان أو غيرها أو وسط أو سمم أو أرزا أو غير ذلك مما تخرج الأرض فذلك جائز استحسانا وفي القياس هو مخالف لان الموكل انما رضى بالمزارعة ليكون شريكا في الخارج وقد اتى بغير ذلك حين أجرها بأجرة سمما ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الامر على وجه يكون أنفع له لانه لو دفعها مزارعة فلم يزرعها أو أصاب الزرع آفة لم يكن لرب الأرض شيء ومنها تقرّر حق رب الأرض دينيا في ذمة المستأجر اذا تممكن من زراعتها وان لم يزرع أو أصاب الأرض آفة ومتى أتى الوكيل بجذس ما أمر به وهو أنفع للأمر مما نص عليه لم يكن مخالفا واذ لم يكن مخالفا كان عقده كعقد الموكل بنفسه فالمستأجر أن يزرعها ما بدا له والتقيد بالحنطة والشعير غير

مفذهنا في حق رب الارض فانه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع مزارعة وان آجرها بدراهم أو ثياب أو نحوها لا يزرع لم يجز ذلك على الموكل لانه خالف في الجنس فرب الارض نص على أن يدفعها مزارعة وذلك اجارة الارض بشئ يخرجها الارض فاذا آجرها الوكيل بشئ لا يخرجها الارض كان مخالفا في جنس ما نص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بألف درهم اذا باع بألف دينار لا ينقد على الموكل بخلاف ما اذا باعه بألف درهم كذا في المبسوط * ولو أمره أن يأخذ هذه الارض مزارعة ولم يرد عليه فاستأجرها بكر حنطة ونحوه لم تجز الا اذا كان البذر على صاحب الارض فأخذها الوكيل على أن الخارج لرب الارض وعليه للعامل كحنطة أو ما يخرج من الارض جاز ولو شرط الوكيل على رب الارض دراهم أو شيئا لم يجز الا أن يرضى به الا كذا في التتارخانية * ولو وكله بأن يأخذها له مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الارض ثلثها لم يجز هذا على المزارع لان الكلام الذي قاله المزارع انما يقع على أن لرب الارض الثلث لما بينا ان رب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الارض فما يحجب حرق الباء يكون حصته من الخارج وقد أتى بضده ولو كان أمره أن يأخذ الارض والثلث والمسئلة بجمالهسا جاز ذلك على المزارع لان المعقود عليه هنا عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابلة عمله فاذا شرط الثلث له كان ممثلا أمره كذا في المبسوط * ولو وكل رجلا بأن يؤجر أرضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالصف على أن يزرعها حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو وكله أن يدفعها مزارعة بالثلث فدفعها على أن يكون لرب الارض الثلث جاز فان قال رب الارض انما عنت للمزارع الثلث لم يصدق الا أن يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حيثئذ كذا في المبسوط * والله أعلم

* (الباب التاسع عشر في بيان ما يجب من الضمان على المزارع) *

ولو كان الا كارتك سقى الارض مع القدرة عليه حتى يبس فانه يضمن قيمة الزرع نابقا والمعتبر في التقويم حين صار الزرع بحال يضره ترك السقي فان لم يكن للزرع قيمة حينئذ فانه تقوم الارض مرزوعة وغير مرزوعة فيضمن نصف فضل ما بينهما كذا في خزائن المفتين * انخرالا كارتك سقى ان كان تأخيرا معتادا يفعل الناس لا يضمن والا يضمن كذا في الوجيز للكردي * واذا ترك الا كارتك حفظ الزرع حتى اصابته آفة من أكل الدواب أو نحو ذلك يضمن واذا لم يطردها لمجرد حتى أكل الزرع يتظر ان كان المجراد بحال لا يمكن طرده ودفعه فلا ضمان عليه والمحاصل ان في كل موضع ترك الا كارتك حفظ مع القدرة عليه يجب الضمان وما لا فلا وهذا اذا لم يدرك الزرع فاما اذا أدرك فلا ضمان على المزارع بترك المحفظ كذا في الذخيرة * الذاري يضمن بترك المحفظ كدسه ابل اذا كان المحفظ عليه متعارفا كذا في القنية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى لو أن المزارع حصدا الزرع وجمع وداس بغير اذن الدافع ومن غير أن يشترط ذلك عليه فحصة الدافع مضمونة عليه ولو شرط ذلك عليه فمتعافل عنه حتى هلك الزرع قال العقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى يضمن المالك وذكرا العقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه اذا أخر تأخير لا يفعل الناس مثله يضمن واذا أخر تأخير لا يفعل الناس مثله لا يضمن وهذا بناء على ما اختاره أئمة بلخ رحمه الله تعالى من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع كذا في المحيط * وكذا هذا في اجتناء القطن اذا انقق كذا في خزائن المفتين * ترك الاككار اخراج الجزر والحنطة الرطبة الى الصحراء وكان الشرط عليه ذلك في العقد ضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي مجموع الدوازل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى حث بين رجلين أبي أحدهما أن يسقيه يجبر عليه فان فسد الزرع قبل

أن يرفع الأمر إلى القاضي فلا ضمان وإن رفع الأمر إلى القاضي فأمره القاضي فامتنع ضمن إذا فسد كذا في الذخيرة والمخالصة * وفي فتاوى النسفي إذا كان بقر المالك في يد الأكار فبعث إلى الراعي إلى السرح لا يضمن هو ولا الراعي والبقر المستعار والمستأجر على هذا قال رحمه الله تعالى واضطربت الروايات من المشايخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لأن المودع يحفظ مال الودعية كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقره في السرح فكذا بقر الودعية ولو ترك البقر يرمي فضاء يختلف المشايخ فيه قال والفتوى على أنه لا يضمن كذا في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا دفع الرجل أرضه إلى رجل على أن يزرعها هذه السنة وجعل البديل كحطبة بعينه في يد المزارع فهو جائر فإن زرع المزارع سنته هذه كلها فلما انقضت السنة واستحصد الزرع استهلك المزارع الحقل الذي به استأجر الأرض فعلى المزارع أجر مثل الأرض بالغاما بالغ ولا يكون عليه طعام مثل ذلك الطعام وإذا فسدت الأجرة وجب على المزارع رد ما استوفى من منفعة الأرض وتنه ذررد عينها فيجب رد قيمتها وقيمة المنفعة أجر المثل كذا في المحيط * أتلف شرب إنسان بأن استسقى أرضه بشرب غيره قيل يضمن وقيل لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الأختلاط * سئل (٢) معتاد أنست كه كديوران بتابستان در باغ باشند واکر كديوري بتابستان در باغ نباشد و باغ را ضایع مانند تادرخت برکنند یا چون وارنج بردند) اتفقت الاجوبة على أن على الكديور الضمان ومن هذا الجنس (٣) معتاد أهل عمرقند آنست كه كديوران در زمستان در محلهام میباشند نه در باغها اما وقت تابستان در باغها در آیند و باغ را مطالعه كنند و آن مطالعه را از جمله حفظ دانند و اگر زمستان کسی در باغ بیايد و چوبها وارنج ببرد یا درختان برکنند كم مسئله آنست كه اگر كديور مطالعه معتاد كرد تا وان دار شود و اگر مطالعه معتاد نكرده باشد تا وان دار شود) كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب العشرون في الكفالة في المزارعة والمعاملة) *

ولو شرط الكفالة بالزراعة في المزارعة والمعاملة والبذر من العامل فسدنا وان لم تكن الكفالة مشروطة فيها بطلت الكفالة وصححت المزارعة لأن البذر متى كان من العامل فالعمل غير مضمون عليه إن شاء عمل وإن شاء ترك والكفالة بعمل غير مضمون فاسدة ومتى شرط في المزارعة فقد شرط شرطاً فاسداً لأنه لا يقتضيه العقد ففسد كما في البيع والأجرة ومتى لم تكن مشروطة فيها فقد دخل العقد عن المفسد فصح وإن كان البذر من جهة رب الأرض فلا يخلو ما إن شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه أو لم يشترط فإن شرط تصح الكفالة والمزارعة جميعاً كانت مشروطة في العقد أم بعده لأنه كفل بمضمون أمكنه استيفاءه من الكفيل لأن العمل مضمون على المزارع يجبر على إيفائه وقد لزمه هذا العمل بحكم المزارعة وأمكن استيفاءه من الكفيل فإن أخذ المالك من الكفيل بالعمل وعمل ذلك الكفيل فالكفيل على المزارع أجر مثله فأما إذا شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه فإن كانت الكفالة مشروطة في العقد فسدنا وان لم تكن مشروطة صححت المزارعة وبطلت الكفالة لأنه كفل بما لا يمكن استيفاءه من الكفيل لأن عمل المزارع لا يمكن استيفاءه من غيره فكانت هذه كفالة باطلة كما في الأجرة كذا في محيط السرخسي * والجواب في المعاملة إذا أخذ رب الخيل من العامل كفلاً لا يعمل نظير الجواب في المزارعة إذا كان البذر من قبل رب الأرض وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضاً فمزارعة بالتصف وأخذ رب الأرض من المزارع كعقلاً لا بمحضته أو أخذ المزارع من رب الأرض كعقلاً لا بمحضته فهذه الكفالة حصلت بصفة الفساد فإن شرطت في المزارعة تفسد المزارعة وما لا فلا

٢ المعتاد أن المزارعين في الصيف يكتنون في المزارعة فإذا غاب أحد المزارعين عن المزارعة في الصيف وتركها ضائعة حتى قلع منها شجراً وأخذ منها خشب ٣ معتاد أهل عمرقند المزارعين في الشتاء يكتنون في المحلات لا في المزارع وأما في الصيف يحيثون إلى المزارع ويلاحظونها ويعتدون هذه الملاحظة من باب الملاحظة وإن جاء أحد في الشتاء إلى المزارعة وأخذ خشباً أو قلع شجراً فيحكم المسئلة أن المزارع إن كانت الملاحظة عادته لا يضمن وإن لم تكن له عادة بالملاحظة يضمن

وان أخذ كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بمحضته ان استهلكه ان كانت الكفالة مشروطة في المزارعة فالمزارعة فاسدة والكفالة جائزة وان لم تكن مشروطة في المزارعة فالمزارعة والكفالة جائزتان وان كانت المزارعة فاسدة فأخذ أحدهما كفيلا عن صاحبه بمحضته من الزرع فالكفالة باطلة كذا في المحيط والله أعلم .

* (الباب المحادي والعشرون في مزارعة الصبي والعبد) *

العبد المأذون له في التجارة اذا دفع أرضه مزارعة بشرائطها فالمزارعة جائزة على قول من يرى جواز المزارعة سواء كان البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع وكذلك اذا أخذ مزارعة بشرائطها جاز وكذلك الصبي المأذون له في التجارة من جهة الأب أو الوصي عليك أخذ الأرض ودفعها مزارعة كذا في المحيط * دفع المأذون له أرضه مزارعة ثم حجره المولى فلا يخلو اما أن يكون البذر من جهة العبد أو من جهة المزارع فان كان البذر من جهة المزارع بقيت المزارعة حجره قبل الرأفة أم بعدها وان كان البذر من العبد ان حجر عليه بعد الزراعة بقيت المزارعة وان حجر عليه قبل الزراعة انتقضت المزارعة ولو أخذ المأذون أرضا مزارعة فحجر عليه المولى فان كان البذر من صاحب الأرض بقيت المزارعة لانها لازمة في جانب العبد فلا يعمل الحجر في حقه وان كان البذر من العبد فكذلك بعد الزراعة لانها صارت لازمة وقبلها بطلت المزارعة لان المولى أن يمنع عن الزراعة لانها غير لازمة بعمل الحجر وتعذر العمل مع الحجر فبطلت المزارعة لا للمولى أن يمنع عن الزراعة لانها غير لازمة بعمل الحجر وتعذر أرضا وبذر مزارعة على أن يرزعهامده السنة بالنصف ثم ان المولى نهى عن الزراعة وفسخ المزارعة الا انه لم يحجر على عبده فالمزارعة على حالها ولا يعمل نهى المولى حتى كان للمزارع أن يزرع لانه حجر خاص ورد على إذن عام فلا يصح وكذلك لو أخذ العبد المأذون أرضا مزارعة والبذر من جهته فنهى المولى عن الزراعة ولم يحجر عليه فانه لا يعمل منعه وكان للعبد أن يرزعهما قلنا كذا في المحيط صبي أو عبد محجور دفع أرضه ليرزعهما العامل ببذره والخارج نصفان فانه باطل فالحق عمل وأخرجت ولم تنقص فالحخراج نصفان استحسانا وان نقصتها الزراعة ضمن النقصان والخارج كله له واذا أعتق العبد رجوع المزارع عليه بما أذاه الى مولاه ولا يرجع بذلك على الصبي بعد البلوغ ثم يأخذ العبد من المزارع نصف ما أنرحته الأرض ويكون له مقدار ما غرم للمزارع فان كان فيه فضل فالفضل لمولاه فان قال المولى لا آخذت نقصان الأرض وأرضى بنصف الخارج فله ذلك قبل عتق العبد وبعده كذا في محيط السرخسي * وان كان البذر من جهة المأذون فانه لا يصح المزارعة اوجبت المزارعة نقصاناً في الأرض أو لم توجب واذا دفع الرجل الحر الى العبد المحجور عليه أو الى الصبي المحجور عليه الذي يعقل أرضا مزارعة بشرائطها فان كان البذر من قبل رب الأرض وسلم العبد عن العمل فالقياس أن تكون المزارعة باطلة ويكون الخراج كله لصاحب الأرض وفي الاستحسان المزارعة صحيحة ويكون الخراج بينهما على ما شرط فان كان العبد أو الصبي قد مات بعدما استحصد الزرع فهو على وجهين ان ماتا حتمت أنفهما ما لا من عمل الزراعة فان صاحب الأرض في العبد يضمن قيمة العبد وفي الصبي لا يضمن شيئاً واذا ضمن قيمة العبد كان الخراج كله لصاحب الأرض والبذر وأما في الصبي فالخراج بين صاحب الأرض وورثة الصبي على ما اشترطوا أما اذا ماتا من عملهما في الأرض وهو الوجه الثاني فان كان المزارع عبداً فان صاحب الأرض يضمن قيمة العبد سواء مات العبد من عمل كان في الأرض قبل الاستحصاد أو من عمل وجد منه بعد الاستحصاد ويكون الخراج كله لصاحب الأرض وليس لمولى العبد من ذلك شيء وان كان

الثلث والمبيع فيما اشترى وباع كذا في البدائع * وفيما سوى هذه التصرفات أحد شريكي العنان
 كأحد شريكي المقايضة ما يملكه أحد شريكي المقايضة يملكه أحد شريكي العنان كذا في المحيط *
 وكل ما كان لأحدهما أن يعمل به إذا نهى شريكه عنه لم يكن له عمله فإن عمله ضمن نصيب شريكه ولهذا
 لو قال أحدهما أخرج إلى دمياط ولا تجاوزها فجاوزها ففقد المال ضمن حصة شريكه وكذا لو نهى
 عن بيع النسبة بعدما كان أذن له فيه كذا في فتح القدير * في القدوري إذا قال أحدهما في بيع
 بآءه الآخر جازت الأقالة كذا في المحيط * ولو باع أحدهما متاعا فرد عليه بعيب فقبله بغير قضاء
 جازعاهما وكذا لو حطم ثمنه أو أخر لا جمل العيب كذا في الخلاصة * وإن حطم من غير عمله أو من غير
 أمر يخاف منه جاز في حصته ولم يحز في حصة صاحبه كذا في البدائع * وكذا لو وهب له كذا
 في السراج الوهاج * ولو أقر بعيب في متاع جاز عليه وعلى صاحبه كذا في فتاوى قاضي خان * شريك
 شركة عنان على العموم أسلم أحدهما إلى صاحبه في كرمطة على الشركة لا يصح كذا في القنية *
 ولو باع أحدهما حالا وأجله الآخر لا يصح تأجيله في النصيبين جميعا إلا أن يكون كل واحد منهما
 قال لصاحبه أفعل ما رأيت وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصح في نصيبه خاصة ولو أجله
 الذي ولي البيع جاز في النصيبين بالاجماع كذا في المصنوعات * فأما إذا اجتمعا فاداناهما أحدهما
 فتأخيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز في نصيب شريكه ولا في نصيب نفسه وعندهما يجوز
 تأخيرها في نصيبه ولا يجوز في نصيب شريكه وأما إذا عقد أحدهما ثم أخر العاقد فتأخيره جائز عند أبي
 حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في النصيبين جميعا كذا في السراج الوهاج * بالاجماع كذا في المصنوعات
 * وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * وإن أقر أحدهما بدين
 في تجارتهم ما وإنكر الآخر لم يقر جميع الدين إن كان أقر أنه ولي العقد بأن قال اشترت من فلان
 عبدا بكذا كذا في المحيط * فأما إذا أقر أنه ما ولياه لم نصفه وإن أقر أن صاحبه وليه ذكر في جميع
 نسخ كتاب الأقرار أنه لا يلزمه شيء وهو الصحيح كذا في الظهيرية * أحد شريكي العنان إذا أقر أن دينهما
 مؤجل إلى شهر صح إقراره بالأجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أبرأ أحدهما صح إبرأؤه عن نصيبه
 كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أقر بجارية في يده من تجارتهم أنها راجل لم يجز إقراره في نصيب
 شريكه وجاز في نصيبه كذا في البدائع * أحد شريكي العنان إذا أقر أنه استقرض من فلان ألف
 درهم لتجارتهم الزمه خاصة كذا في المحيط * وفي العمون إلا أن يقيم البيعة فإن أقام البيعة فالقرض
 يأخذ من المستقرض ثم يرجع المستقرض على شريكه كذا في التتارخانية * فإن أذن كل
 واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة حتى كان للقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع
 على شريكه وهو الصحيح كذا في المصنوعات * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضي خان * وحقوق عقد
 تولاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن للآخر أن يقبض شيئا من الثمن وكذلك
 كل دين لزم إنسانا به قد وليه أحدهما ليس للآخر قبضه وللادين أن يمنع من دفعه إليه كالمشتري
 من الوكيل بالبيع له أن يمنع من دفع الثمن إلى الموكل فإن دفع إلى الشريك من غير وكيل برئ من
 حصته ولم يبرأ من حصة الدائن وهذا استحسن كذا في البدائع * وإن اشترى أحدهما شيئا من
 تجارتهم فوجد به عيبا لم يكن للآخر أن يرده بالعيب كذا في المبسوط * وكذا لو باع أحدهما شيئا
 من تجارتهم لم يكن للمشتري أن يرده على الآخر كذا في الظهيرية * وليس لواحد منهما أن يخصص
 فيما أدانه الآخر أو يباعه والخصوصية للذي باعه وعليه وليس على الذي لم يمل من ذلك شيء ولا تسمع عليه
 بيعة فيه ولا يستخلف وهو والاجنبي في هذا سواء كذا في السراج الوهاج * وإذا استأجر أحد شريكي

العنان شيئاً ليس إلا تخران يطالب الشريك الآخر بالاجر كذا في المحيط * فان أذى العاقد من مال الشركة رجع شريكه بنصف ذلك عليه اذا كان استأجره لمحااجة نفسه وان كان استأجره لتجارتهما ما وأذى الآخر من خالص ماله يرجع على شريكه بنصفه ولو كانت الشركة بينهما في شيء خاص شركة ملك لم يرجع على صاحبه بشيء كذا في المبسوط * وكذا اذا أجر أحدهما شيئاً من تجارتهما فليس للشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالاجر كذا في المحيط * رجلان اشتركا شركة عنان في تجارة على ان يشتريا ويبيعان بالنقد والنسيئة فاشترى أحدهما شيئاً من غير تلك التجارة كان له خاصة فأما في ذلك النوع من التجارة فيبيع كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة بنصفه ذ على صاحبه الا اذا اشترى أحدهما بالنسيئة بالمكيل أو الموزون أو النقود فان كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة وان لم يكن كان مشترياً لنفسه وان كان مال الشركة في يده دراهم فاشترى بالدنانير نسيئة ففي القياس يكون مشترياً لنفسه وفي الاستحسان يكون مشترياً على الشركة كذا في فتاوى قاضي خان * أحد شريكي العنان اذا أجر نفسه في عمل كان من تجارتهما كان الآخر بينهما ولو أجر نفسه في عمل لم يكن من تجارتهما أو أجر عبد الله كان الآخر له خاصة هكذا في الذخيرة * ولو أخذ أحدهما مالا مضاربة فالرجح له خاصة اطلاق الجواب في الكتاب وهو على التفصيل ان أخذ مالا مضاربة ليتصرف فيما ليس من تجارتهما فالرجح له خاصة وكذلك ان أخذ المال مضاربة بمحضرة صاحبه ليتصرف فيما هو من تجارتهما وأما اذا أخذ المال مضاربة ليتصرف فيما كان من تجارتهما أو مطلقاً حال غيبة شريكه يكون الرجح مشترك بينهما كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا قال لغيره أشركك فيما أشتري من الرقيق في هذه السنة ثم أراد ان يشتري عبد الكفارة ظهاره وما أشبه ذلك وأشهد وقت الشراء انه يشتري لنفسه خاصة لم يجز ذلك وللشريك نصفه الا اذا أذن له شريكه بذلك وكذلك لو اشترى طعاماً لنفسه وقد أشرك غيره فيما يشتري من الطعام كذا في المحيط * وكل وضعية تحقت أحدهما من غير شركتهما فهي عليه خاصة وعلى هذا لو شهد أحدهما لصاحبه بشهادة من غير شركتهما فهو جائز كذا في المبسوط * في المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في شريكين شركة عنان رأس مالهما سواء كل واحد منهما يبيع ويشتري وحده عليه وعلى صاحبه فباع أحدهما حصته من متاع وأشهد على ذلك فالبيع من حصته وحصة شريكه وكذلك لو باع حصة شريكه كذا في المحيط * وما ضاع من مال الشركة في يدهما فلا ضمان عليه في نصيب شريكه ويقبل قول كل واحد منهما في متاع ضاع مع عينه كذا في البدائع * اذا غضب شريك العنان شيئاً واستهلكه لم يؤخذ به صاحبه وان اشترى شيئاً شراً فاسداً فهلاك عنده ضمن ويرجع على صاحبه بنصفه كذا في المبسوط * مات أحد شريكي العنان والمال في يده ولم يبين فهو وضامن كذا في المحيط * لو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً له خاصة فحمل عليها شريكه طعاماً لنفسه مثل ذلك أو أخف يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو استعار أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً من تجارتهما فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من تجارتهما أو هلكت الدابة لا ضمان عليه فالحاصل أن الاستعارة من أحد شريكي العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة الى المستعير خاصة ليست كالأستعارة منهما والاستعارة من أحد شريكي العنان اذا كانت منفعة العارية راجعة اليهما كالأستعارة منهما كذا في المحيط * شريك كان شركة عنان اشترى أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا تعمل معك بالشركة وغاب فحمل الآخر بالامتعة فما اجتمع كان للعامل وهو وضامن لقيمة نصيب شريكه كذا في فتاوى قاضي خان

(الباب الرابع في شركة الوجوه وشركة الأعمال) *

(أما شركة الوجوه) فهو أن يشتركا وليس لهما مال لكن لهما وجهة عند الناس فيقولوا اشتركا على أن نشترى بالنسيئة ونبيع بالتقدي على أن ما رزق الله سبحانه وتعالى من ربح فهو بينهما على شرط كذا كذا في البدائع * وهكذا في المضمرات * وتكون مفاوضة بأن يكونا من أهل الكفالة والمشتري بينهما نصفين وعلى كل واحد منهما نصف ثمنه ويتساويا في الربح ويتلفظا بلفظ المفاوضة أو يذكرا مقتضياتها فتتحقق الوكالة والكفالة في الاثتان والمبيعات وإن فات شيء منها كانت عنانا كذا في فتح القدير * وإن أطلقت كانت عنانا كذا في الظهيرية * والعنان منهما تجاوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري وينبغي أن يشترط الربح في هذه الشركة على قدر اشتراط الملك في المشتري حتى لو تفاضلا في ملك المشتري واشترطا التساوي في الربح بينهما أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر ما اشترط الملك بينهما كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشتركا شركة عنان باموالهما ووجوههما فاشترى أحدهما متاعا فقبل الشريك الذي لم يشتر المتاع من شركتنا وقال المشتري هو لي وإنما اشتريته بمالي ولنفسى فإن كان المشتري يدعى الشراء لنفسه بعد الشركة فهو بينهما على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتهم ما وإن كان يدعى الشراء لنفسه قبل الشركة وقال الآخر لا بل اشتريته بعد عقد الشركة يتظر أن علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة فإن كان تاريخ الشراء أسبق فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركتنا وإن كان تاريخ الشركة أسبق فهو على الشركة وإن علم تاريخ الشراء أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة وإن علم تاريخ عقد الشركة أنه كان قبل هذه المنازعة بشهر ولم يعلم تاريخ الشراء أصلا فهو على الشركة وإن لم يعلم للشركة والشراء تاريخ فهو للمشتري مع عينه بالله ما هو من شركتنا لأنه إذا لم يعلم تاريخه ما يجعل كأنه ما رقبعا معا ولو وقع معا فالمشتري لا يكون على الشركة كذا في المحيط * وإن قال أحدهما اشتريت متاعا فعليك نصف ثمنه وكذبه شريكه فإن كانت السلعة قائمة فاقول قوله وإن كانت هالكة لا يصدق وكذلك لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وحالف شريكه على العلم وإن أقام البينة على الشراء والقبض قبلت ويكون القول قوله مع عينه على الهلاك كذا في محيط السرخسي * في المتقي إذا أراد الرجل أن يشتركا شركة مفاوضة ولا أحدهما دار أو خادم أو عروض وليس للاخر شيء فاشتركا شركة مفاوضة يعملان في ذلك بوجوههما ولم يسميا شيئا من العروض التي لأحدهما في شركتهما كانت الشركة جائزة وهي مفاوضة والعروض لصاحبها خاصة وهذه شركة وجوه وكذلك إذا كان لأحدهما تبرذ هب غير مضروب والباقى بحاله كذا في المحيط (وأما شركة الاعمال) فهي كالنحياطين والصباغين أو أحدهما خياط والآخر صباغ أو اسكاف يشتركان من غير مال على أن يتقبلا الاعمال فيكون الكسب بينهما ما فيجوز ذلك كذا في المضمرات * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهما وكيلًا عن صاحبه في تقبل الاعمال والتوكيل بتقبل الأعمال جائز كان الوكيل يحسن مباشرة العمل أو لا يحسن كذا في الظهيرية * ثم هي قد تكون مفاوضة وقد تكون عنانا فان ذكر في الشركة لفظ المفاوضة أو معنى المفاوضة بأن اشترط الصانعان على أن يتقبلا جميعا الاعمال وأن يضمنا الاعمال جميعا على التساوي وأن يتساويا في الربح والوضعية وأن يكون كل واحد ككفيل عن صاحبه فيما لحقه بسبب الشركة فهي مفاوضة وإن شرط التفاضل في العمل والاجربان قال على أحدهما الثلثان من العمل وعلى الآخر الثلث والاجر والوضعية بينهما على قدر ذلك فهي شركة عنان وكذا إذا ذكر القطة العنان وكذا إذا أطلقا الشركة فهي عنان كذا في محيط السرخسي * ثم إذا لم يتفاديا ولكن اشتركا شركة مطلقة تعتبر عنانا في حق بعض الاحكام حتى لو أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو اشنان مستهلك أو عمل من أعمال

التفاهة أو أجرة جبر أو أجريت المدة. فمتى لم يصدق على صاحبه إلا بيمينه ويلزمه خاصة وتعتبر مفاوضة في حق بعض الأحكام حتى لو دفع رجل إلى أحدهما أو إليهما معا فلا فله أن يؤخذ بذلك العمل أيهما شاءوا. وكل واحد منهما أن يطالب بأجرة العمل وإلى أيهما يدفع برئ وعلى أيهما وجب ضمان العمل كان له أن يطالب الآخر به ففقد اعتبار هذه الشركة بالمفاوضة في حق هذه الأحكام استحسنانا وإن لم تعتبر بالمفاوضة في غير هذا الوجه في ظاهر الرواية هكذا ذكر القذوري في شرحه هكذا في الذخيرة * فإذا جئت يد أحدهما فالضمان عليهم ما يؤخذ صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك هكذا في المحيط ناعلا من المتقى * ومتى كانت عينا فاعلمنا يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضية الوكالة هكذا في الظهيرية * وإن عمل أحدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفين سواء كانت عينا أو مفاوضة فإن شرط التفاضل في الربح حال ما تقبل الجاز وإن كان أحدهما أكثر عملا من الآخر كذا في السراج الوهاج * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا مرض أحد الشريكين أو سافر أو بطل فعمل الآخر كان الأجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الآخر إلى أيهما يدفع الأجر برئ وإن لم يتفاوضا وهذا استحسننا كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا ما عمله المسافر لأن ما تقبله كل واحد منهما يجب عمله عليهم لما إذا انفرد أحدهما بالعمل كان معينا لا آخر كذا في السراج الوهاج * أب وابن يكتسبان في صناعة واحدة لم يكن لهما مال فالكسب كله للاب إذا كان الابن في عيال الأب لكونه معينا له ألا ترى أنه لو غرس شجرة فتكون للاب وكذا الحكم في الزوجين إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بسعيهما أموال كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إذا كان لها كسب على حدة فهو لها كذا في القنية * وما تغزله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج عندهم جميعا كذا في الفتاوى الحمادية * ولو شرط العمل نصفين والمال أثلان جاز استحسننا كذا في العيني شرح الكنز * وهكذا في التبيين والمهداية والكافي * وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج * ولو شرط أكثر الربح لأدناهما عملا فلا يصح التجاوز كذا في النهر الفائق * وهكذا في الظهيرية * ولو اشتراكا واشترطا الكسب بينهما ما أثلانا ولم يبين العمل فهو جائز ويكون التخصيص على التفاضل بيننا للتفاضل في العمل كذا في المضمهرات * فأما الرضعة فلا تكون بينهما إلا على قدر الضمان كذا في البدائع * فإن كانا اشتراطا أن ما تقبله من شيء فثناؤه على أحدهما بعينه وثناؤه على الآخر الرضعة نصفان فالقبالة على ما شرطوا واشترطوا الرضعة باطل وهي على قدر ما شرط على كل واحد منهما من القبالة كذا في السراج الوهاج * رجل سلم ثوبا إلى خياط ليخيطه بنفسه وللخياط شريك في الخياطة مفاوضة فالمصاحب الثوب أن يطالب بالعمل أيهما شاء ما بقيت المفاوضة بينهما وإذا تفرقا أو مات الذي قبض الثوب لم يؤخذ الآخر بالعمل كذا في المبسوط * وهذا بخلاف ما لو لم يشترط عليه أن يخيطه بنفسه ثم افرقا فإنه يؤخذ بالشريك الآخر بالخياطة كذا في الظهيرية * وذكر في النوادر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لو ادعى رجل على أحدهما ثوبا عندهما فأقر به أحدهما وتجد الآخر جاز إقراره على الآخر ويدفع الثوب ويأخذ الآخر استحسننا كذا في محيط السرخسي * وكذلك إن كان في الثوب خرق أقر أحدهما أنه من الدق وجد الآخر أن يكون الثوب للطالب وقال هو لنا صدقت المقر على ذلك لأنني صدقته على الثوب أنه للمقر له ولو أن المنكر أقر بالثوب لا أخراعه بعد إنكاره الأول كان الإقرار له إقرار الأول في الثوب ولا يصدق الآخر على الثوب ويصدق على نفسه بالضمان ولا يرجع على صاحبه بشيء من ذلك وأيمهما أقر بثوب مستهلك بفعاله ما للرجل والآخر مكر فالضمان على المقر خاصة وكذلك إذا أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو شئنان مستهلك أو أجرة جبر أو أجرة

مطلب
أب وابن اكتسبا أموالا فهي للاب
وكذا الزوجان

ثم أراد رب الأرض أن يخرج الأرض من يد المزارع فقال للمزارع ازرعها بذكر أو أنثى كما على
فقال المزارع أعطني أجر مثل على فقال رب الأرض بلى أعطيتك فأراد رب الأرض أن يزرعها
بنفسه فلما علم المزارع ذلك ذهب وزرع الأرض ثم أدرك الزرع فان كان رب الأرض أجازتعه
ذلك كان الخارج بينهما والمسئلة كانت واقعة الفتوى وإذا مات الآجر فدفع المستأجر بذرا
الى وريثة الآجر وقال ازرعوا في هذه الأرض فزرعوا فالخارج لمن يكون هذه المسئلة كانت واقعة
الفتوى واتفقت الاجوبة ان الخارج يكون لورثة الآجر لان العدة قد انفسح بموت الآجر فيكون
هذا اقراضا منه للبذر لورثة الآجر اذ ليس في قول المستأجر ما يدل على اشتراط شيء من الخارج لنفسه
من قوله ازرعوها لي اولى يكون الخارج بيننا والمستأجر على ورثة الآجر مثل ذلك البذر كما
في المحيط * سئل القاضي بديع الدين رحمه الله تعالى عن دفعت ضيعة ابنها البالغ معاملة وكان
الابن يجهل ويذهب قال لا يكون رضى سئل ايضا عن اعطى المستأجر الآجر ضيعة معاملة سنة بألف
من من العنب الغلاني قال لا يجوز كذا في التتارخانية * استأجر أرضا سنة أو سنتين بأجرة معلومة
ثم دعهما الى الآجر فزارعه ان كان البذر من جانب المستأجر يجوز وان كان من جانب الآجر لا يجوز
هكذا ذكر المحققكم أحمد السمرقندي في شروطه في مسائل المزارعة وذكر ابن رستم في نوادره هذه
المسئلة وجعل هذا قول مجد رحمه الله تعالى الاول أما على قوله الآجر فلا يجوز دفع الأرض الى الآجر
مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل المؤجر كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتابة
ولو سقى أرضه أو كرمه بماء حرام أو نجس يطيب له ما خرج بكن عاف حمارة بعاف غيره فما أخذ من الكراء
يطيب له كذا في التتارخانية * استأجر من رجل أرضا ثم دفعها الى امرأة الآجر أو الى ابن الآجر
مزارعة وشرط البذر على المزارع والابن في عيال الاب فزرعها الاب وهو الآجر فان زرعهما بغير
الاعانة للابن بأن كان أقرض البذر للابن فالغلة بين الاب والمستأجر على الشرط وان زرعهما لنفسه
بان لم يقرض البذر للابن فالغلة كلها للآجر وهو المزارع كذا في المحيط * ولو استأجر رجل أرضا من
امرأة وقبضها ثم دفعها الى زوجها مزارعة أو معاملة أو مقاطعة كان جائزا كذا في التتارخانية * وإذا
مات الرجل وترك اولادا صغارا وكارا وامراة والاولاد البكار من هذه المرأة أو من امرأة أخرى لم يذا
الميت فعمل الاولاد الكار عمل المحرارة فزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير بطريق
(٢ الكديورين) كما هو المعتاد بين الناس وهؤلاء الاولاد كلهم في عيال المرأة تتعاهد أحوالهم وهم
يوزعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جملة فهذه الغلات تكون مشتركة بين
المرأة والاولاد أو تكون خاصة للمزارعين فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة أنهم ان
زرعوا من بذور مشترك بينهم باذن الباقي ان كانوا بكارا او باذن الوصي ان كان الباقون صغارا كانت
الغلات كلها على الشراكة وان زرعوا من بذور أنفسهم كانت الغلات للمزارعين وان زرعوا من بذور مشترك
بغير اذنهم أو بغير اذن الوصي فالغلات للمزارعين لانهم صاروا غصبة ومن غصب بذرا وزرع كانت الغلة له
كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل أرضا مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
ابن الفضل رحمه الله تعالى ان كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالمرارة جائزة وان كان يمنع
فالمرارة فاسدة الا اذا اضاف الى وقت فراغ الأرض فحينئذ يجوز وان سكت عن ذلك لا يجوز كذا
في فتاوى قاضي خان * دفع أرضا الى رجل مزارعة بشرائطها فزرع الرجل الأرض وأدركت
الغلة فحماها رجل الى المزارع وقال لي اشتريت هذه الأرض من فلان غير الذي دفع اليك الأرض
وكانت الأرض ملكه فنصف الغلة لي فأخذ منه نصف الغلة ثم جاء المدافع فان صدق المدعي فحماها

(٢ المزارعين)

ولم يخاصم المزارع فلا شيء له وان كذبه وخاصم المزارع فان كان الرجل المدعى أخذ نصف الغلة تغلبا فلادفع أن يشارك المزارع في النصف الآخر لان ما هلك من المال المشترك يهلك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة ثم يرجعان على المدعى بما أخذان وجداه وان كان المزارع دفع النصف اليه من غير تغلب منه عن اختياره كان للدافع أن يأخذ النصف الباقي من المزارع ويجعل المزارع دافعا نصيبه الى المدعى والمسئلة كانت واقعة القتوى واتفقت الاجوبة على نحو ما ذكرنا ولو كان المدعى حينما أخذ نصف الغلة قال للمزارع خذ هذه الارض مني مزارعة فأخذها تصح هذه المزارعة وهل تنفسخ المزارعة الاولى ان لم يكن البذر من قبل المزارع لا يصح هذا ولا ينفسخ ذلك وان كان البذر من قبل المدعى حتى يكون له ولاية القسح مع هذا ينبغي أن لا ينفسخ هنا بخلاف ما اذا فسح ابتداء كذا في الذخيرة * اذا دفع الرجل كرمه الى رجل معاملة فلم يعمل الرجل في الكرم عملا لا يستحق شيئا من ثمار الكرم وكذا اذا عمل عملا الا أنه لم يحفظ الاشجار والثمار حتى ضاعت الثمار لا يستحق شيئا لان الحفظ من جملة العمل أيضا في حق العامل فاما المزارع اذا لم يعمل في الزراعة نحو (التشذيب) أو السقي حتى انتقض الزرع هل يستحق شيئا من الخراج بقيل الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر من جهته يستحق بخلاف العامل اذا لم يعمل في الكرم حتى احتضت الثمرة أو فمدت حيث لا يستحق شيئا فاما اذا كان البذر من جهة رب الارض ينبغي أن لا يستحق شيئا لان الخراج لبس غناء ملكه كذا في المحيط * دفع الارض مزارعة سنة فحصد الزرع قبل تمام السنة انتقضت المزارعة اذا كانت بقية السنة لا تكفي لزراعة شيء آخر كذا في التتارخانية * وادفع الى رجل أرضا لغرسها النواة على أن يحول من موضعه الى موضع آخر والخارج بينهما فهذا على وجهين أحدهما أن يعين موضع التحويل بأن يقول على أن يحول في هذه الارض الاخرى أو قال على أن يحول في هذا الجانب الاخر من هذه الارض وفي هذا الوجه فدل العقد سواء كان البذر من قبل المزارع أو من قبل رب الارض وأما اذا لم يعين موضع التحويل فالقياس أن لا يجوز العقد وفي الاستحسان يجوز وعلى هذا كل ما يحول وفي بعض الفتاوى نحو شجرة الباذنجان وغيرها دفع رجل الى آخر أرضا خرابا ليعمرها بالمزارع ويزرعها العامل مع صاحب الارض ببذرهما ثلاث سنين كانت المزارعة فاسدة لان شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعهما صاحب الارض والعامل ببذرهما سنة فاصحاب الارض أن يأخذوا الارض ويكون الزرع بينهما على قدر بذرهما وللعامل على صاحب الارض فيما عمل من عمارة الارض أجر عمله واصحاب الارض على العامل أجر مثل الارض الذي اشتغل ببذر المزارع كذا في فتاوى قاضي خان * وسئل أبو القاسم عن زرع أرضا على شط جيحون وبلغ الزرع فجاء قوم وزعوا أن الارض لهم قال أما الزرع فلصاحب البذر وأما رقبة الارض المزرعة فان أثبت القوم كان لهم والافلأحياء كذا في الفتاوى * مسئلة بين أرضين أحدهما أرفع من الآخر وعلى المسئلة أشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسئلة ولا يحتاج في أمساك الماء الى المسئلة كان القول في المسئلة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسئلة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الاخر البيعة وان كانت الارض السفلى تحتاج في أمساك الماء الى المسئلة كانت المسئلة وما عليها من الاشجار بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصدق أحدهما ان ذلك له خاصة لا بيعة ولا كل واحد منهما على صاحبه اليمين كذا في التتارخانية * ولو ان رجلين اخذا أرضا مزارعة على أن يزرعاها ببذر صاحب الارض على أن الخارج بينهما أثلاثا لثالث لصاحب الارض ولا كل واحد من الرجلين الثلث وبذر

فلم يحصل شيء من الزرع لآفة أصابته فقال أحدهما لا تعمل فيه الخريف فعمل أحدهما بغير علم صاحبه وحصل الربيع هل لسا حبه في الربيع الخريف شيء لأجل عمله في هذه الأرض فيما مضى فقال لا لكن لو طلب رضاه شيء كان ذلك أفضل والأصل في هذه المسائل أن العمل لا يتقوم إلا بالعقد فلا يستحق بمجرد العمل بدون العقد لكن محمدرجه الله تعالى ذكر في كتاب المزارعة في مثل هذا أنه يطلب رضى العامل كذا في الذخيرة * سئل عن محدود عقد عليه بيع الوفاء فوقع التقاض من المتعاقدين في البدلين وزرع فيه المشتري سنين وأخذ الغلة فخبره على من فقال على النافع أن نقص الأرض بالمزارعة قيل فإن لم يطالبه البائع بضمان النقصان هل يلزمه الخراج أيضا فقال نعم (٢ خرم كوفتن) بنصف الثمن لا يجوز لانه في معنى فقير الطحان وذكر في مسئلة تسج الثوب بالثلث والرابع أن مشايخ بلخ رحمهم الله تعالى أخذوا بما جواز تعامل الناس ومشايخ بخارى رحمهم الله تعالى أخذوا بجواب الكتاب أنه لا يجوز لانه في معنى فقير الطحان وعلى هذا (٣ بنبه جیدن رارزن كوفتن وكندم درويدن) كذا في التتارخانية * وإذا دفع المرتد أرضه وبذره التي رجل مزارعة بالنصف فعمل على ذلك وخرج الزرع فإن أسلم فهو على ما شرطوا وإن قتل على رذته فالخراج للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الأرض للدافع في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من أجاز المزارعة أخرجت الأرض شيئا أو لم يخرج به وعلى قولهما هذه المزارعة صحيحة والخراج بينهما على الشرط وإن كان البذر على العامل وقتل المرتد على رذته فإن كان في الأرض نقصان عزم العامل نقصان الأرض والزرع كله له وإن لم يكن في الأرض نقصان فالقياس أن يكون الخراج له ولا شيء عليه وفي الاستحسان يكون الخراج على الشرط بين العامل وورثة المرتد وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما عندهما فالمزارعة صحيحة وإن كان المرتد هو المزارع والبذر منه فالخراج له ولا شيء لرب الأرض إذا قتل المرتد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان البذر من قبل الدافع والخراج على الشرط في قولهم جميعا ولو كانا جميعا مرتدين والبذر من الدافع والخراج للعامل وعليه عزم البذر ونقصان الأرض لأن العامل صار كالغاصب للأرض والبذر حين لم يصح أمر الدافع إياه بالمزارعة ولو أسلم أو أسلم صاحب البذر كان الخراج بينهما على الشرط كما لو كان مسلما عند العقد وإن كان البذر من العامل وقد قتل على الردة كان الخراج له وعليه نقصان الأرض لأن ابن الدافع في عمل المزارعة غير صحيح في حق الورثة وإن لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب الأرض وكذلك إذا أسلم رب الأرض فهو بمنزلة ما لو كان مسلما في الابتداء وإن أسلم أو أسلم المزارع وقتل الآخر على الردة ضمن المزارع نقصان الأرض لورثة المقتول على الردة لأن أمره إياه بالمزارعة غير صحيح في حق الورثة وإن لم ينصهما شيئا فالقياس فيه أن الخراج للبرار ولا شيء لرب الأرض ولا لورثته وفي الاستحسان الخراج بينهما على الشرط وعند أبي يوسف ومحمدرجهما الله تعالى الخراج بينهما على الشرط إن قتل أو أسلم أو لحق بدار الحرب أو ماتا وكذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مزارعة المرتد ومعاملتها كدائى المبسوط * ويجوز عقد المزارعة بين المسلم والخبري في دار الإسلام أو في دار الحرب وكذا بين الحربيين أو المسلمين في دار الحرب سواء دخل بأمان أو أسلم في دار الحرب ولو ظهر على الدافع أراضيه في أو أمان الخراج فما كان من حصة الخبري يكون فيئاما كان للمسلم لا يكون فيئا ولو ترك الإمام أراضيه عليهم ومن عليهم أو أسلموا فالمعاملات بينهم مقررة على حالها إلا معاملة تفسد بين المسلمين ولو شرط مسلم للحربي عشرة أفقره من الخراج صح في قول أبي حنيفة ومحمدرجهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح لأن عندهما يجوز العقود الفاسدة بين المسلم

٢ دراس البين

٣ جمع القطن ودوس الذرة
وحصاد القمح

والحرب في دار الحرب خلافا له ولو كانا مسلمين في دار الحرب صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
خلافا لهما كذا في التتارخانية * اذا دفع أرضه مزارعة فاسدة فكرب الزارع وحفر الانهار ثم امتنع
صاحب البذر عن الزراعة فعليه أجر مثل عمل المزارع كذا في السراجية * ذكر في مجموع النوازل
أكارطاب من الدهقان أن يطيء الأرض مزارعة بالربع للدهقان فقال الدهقان ان زرعتها على أن
يكون الثلث لي فافعل والافلا فإزرع وحصد احتلفا ذكران الثلث للدهقان والباقي للعامل وفيه أيضا
زرع بين اثنين غاب أحدهما فحصد الآخر كان مزرعا كذا في المحيط * والله أعلم

(كتاب المعاملة) *

وفيه بابان

(الباب الأول في تفسيرها وشرايطها وأحكامها) *

أما تفسيرها فهي عبارة عن العقد على العمل ببعض المحارج مع سائر شرائط جوازها وأما شرائطها
(فمنها) أن يكون العاقدان عاقلين فلا يجوز عقد من لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية
(ومنها) أن لا يكونا مرتدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس قول من أجاز المعاملة حتى
لو كان أحدهما مرتدا ووقعت المعاملة أن كان المرتد هو الدافع فان أسلم فالتخارج بينهما على الشرط
وان قتل أو مات أو لحق بدار الحرب فالتخارج كله للدافع لانه غنا عما له ولا أجر المثل اذا عمل
وعندهما التخارج بين العامل المسلم وبين ورثة المرتد الدافع على الشرط في الحالتين كما اذا ماتا
مسلمين وان كان المرتد هو العامل فان أسلم فالتخارج بينهما على الشرط بالاجماع هذا اذا كانت
المعاملة بين مسلم ومرتد وأما اذا كانت بين مسلمين ثم ارتدا أو ارتد أحدهما فالتخارج على الشرط ويجوز
معاملة المرتدة دفعا واحدا بالاجماع (ومنها) أن يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمرة معاملة مما
تزيد ثمرة بالعمل فان كان المدفوع نخلا فيه طلع أو بسر قد أحرأ وأخضر إلا أنه لم يتناه عظمه جازت
المعاملة وان كان قد تناهى عظمه إلا أنه لم يربط بالمعاملة فاسدة ويكون التخارج كله لصاحب النخل
(ومنها) أن يكون التخارج له ولو شرطا أن يكون التخارج لاحدهما فاسد (ومنها) أن تكون
حصة كل واحد منهما من بعض المحارج مشاعة معلومة القدر (ومنها) ان تسليم العامل وهو
التخيلية حتى لو شرط العمل عليه ما فسد وأما بيان المدة فليس بشرط لجواز المعاملة استحسانا ويقع
على أول ثمرة تخرج في أول السنة لتعامل الناس في ذلك من غير بيان المدة ولو دفع أرضا للزرع فيها
الرباط أو دفع أرضا فيها أصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيئا ليس لابتداء نباته ولا لانتهاه
جذبه وقت معلوم فالمعاملة فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز ويقع على الجذوة الأولى كما في الشجر
المثمر وأما الشرائط المفصلة فأنواع (منها) كون التخارج كله لاحدهما (ومنها) أن يكون لاحدهما
قفزان مسماة (ومنها) شرط العمل على صاحب الأرض (ومنها) شرط الحمل والحفظ بعد الصمة
(ومنها) شرط الجذاذ والقطاف على العامل بلا خلاف (ومنها) شرط عمل تبقى منفعة بعد انقضاء
المعاملة نحو السرقة ونصب العريش وغرس الاشجار وتقليب الأرض وما أشبه ذلك لانه لا يقتضيه
العقد ولا هو من ضرورات العقود عليه ومقاصده (ومنها) شركة العامل فيما يعمل حتى ان النخل
لو كان بين الرجلين فدفعه أحدهما إلى صاحبه معاملة مدّة معلومة على أن التخارج بينهما ما أثلاثا
ثلاثة له وثلاثة للشريك الساكت فالمعاملة فاسدة والتخارج بينهما على قدر الملك ولا أجور العامل
على شريكه ولو شرطا أن يكون التخارج لهما على قدره لهما جازت المعاملة ولو أمر الشريك

السالك الشريك العامل أن يشتري ما يلحق به النخل فاشتره رجع عليه بنصف ثمنه وجازت المعاملة سواء كان العامل واحدا أو أكثر حتى لو دفع نخله إلى رحاب معاملة بالثلث جاز وسواء سوى بينهما في الاستحقاق أو جعل لأحدهما فضلا (وأما حكم المعاملة الصحيحة فأنواع) (منها) أن كل ما كان من عمل المعاملة مما يحتاج إليه الشجر والكرم والرطاب وأصول الباذنجان من السقي وإصلاح النهر والحفظ وتلقيح النخل فعلى العامل وكل ما كان من باب النعمة على الشجر والكرم والارض من السرقة وتقليب الارض التي فيها الكرم والشجر والرطاب ونصب العريش ونحو ذلك على قدر حقه ما وكذلك الجذاذ والقطاف (ومنها) أن يكون الخارج بينهما على الشرط (ومنها) أنه إذا لم يخرج الشجر شيئا لا شيء لواحد منهما (ومنها) أن العقد لازم من الجانبين حتى لا يملك أحدهما الامتناع والفسخ من غير رضى صاحبه الامن عذر (ومنها) ولاية الجبر على العمل الامن عذر (ومنها) جواز الزيادة على الشرط والمخط عنه والاصل فيه ان كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والا فلا والمخط جائز في الموضعين فاذا دفع نخلا بالنصف معاملة فخرج الثمران لم يتناه عظمه جازت الزيادة منهما أيهما كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الارض ولا يجوز الزيادة من رب الارض للعامل شيئا (ومنها) أن العامل لا يملك أن يدفع إلى غيره معاملة الا اذا قال له رب الارض اعمل برأيك (وأما حكم المعاملة الفاسدة فأنواع) (منها) أن لا يجبر العامل على العمل (ومنها) أن الخارج كله لصاحب الملك ولا يتصدق بشيء منه (ومنها) ان وجوب أجر المثل لا يجب على الخارج بل يجب وان لم يخرج الشجر شيئا (ومنها) ان اجر المثل فيها يجب مقدرا بالمسمى لا يتجاوز عنه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يجب غاما وهذا الاختلاف اذا كان حصة كل واحد منهما مسماة في العقد فان لم تكن مسماة في العقد يجب اجر المثل غاما باختلاف (وأما المعالي التي هي عذر في فسدها) فمنها أن يكون العامل سارقا معروفا بالسرقه فيخسف على الثمرة وأما التي تنفسخ بها المعاملة فالأقالة وانقضاء المدة وموت المتعاقدين هكذا في البدائع * وتنفسخ بمرض العامل اذا كان يضعفه عن العمل ولو اراد العامل ترك العمل لا يمكن منه في الصحيح هكذا في التبيين * والله أعلم

§ (الباب الثاني في المتفرقات) §

المعاملة في الاشجار والكرم يحجزه من الثمرة فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جائزة اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزأ مشاعا والفتوى على انه تجوز وان لم يبين المدة كذا في السراجية * وتجوز المساقاة في الرطاب واصول الباذنجان هكذا في السراج الوهاج * ولو دفع إلى آخر فضلا أو شجرا أو كرم معاملة أشهر معلومة بعد لم يقينا أن النخل والشجر والكرم لا يخرج ثمره في مثل تلك المدة فالمعاملة فاسدة فان كانت مدة قد تخرج الثمرة وقد لا تخرج فالمعاملة موقوفة فان اخرجت الثمرة في المدة المضروبة صحت المعاملة وان لم تخرج فسدت وهذا اذا اخرجت في المدة المضروبة ما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه بمنزلة وان لم تخرج النخل شيئا في المدة المضروبة ينظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة فاسدة وان لم تخرج في تلك السنة لعل حدثت بها فالمعاملة جائزة كذا في الخلاصة * ولو دفع ارضا معاملة خمسمائة سنة لا تجوز وان شرط مائة سنة وهو ابن عشرين سنة جاز وان كان أكثر من عشرين لم يحجز كذا في التتارخانية * واذا دفع نخلا معاملة على ان تكون النخل مع الثمر بينهما نصفين ان كان النخل في حد الفاء والزيادة فالمعاملة في حق النخل والثمار جائزة وان خرجت

عن حد النماء والزيادة فالمعاملة فاسدة وانما يعرف خروج الاشجار عن حد النماء والزيادة اذا بلغت
واثمرت هكذا في الذخيرة * رجل دفع الى رجل كراما معاملة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل سوى
الحفظ قالوا ان كانت بحال ولم تحفظ لذهب ثمرتها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ
ههنا للنماء والزيادة وان كان بحال لا تذهب ثمرتها قبل الادراك ولم يحفظ لا تجوز المعاملة في تلك الاشجار
ولا يكون للعامل نصيب من ثلث الثمار ولودفع شجرة الجوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل جاز دفعها معاملة وللعامل حصه منها لانه يحتاج الى السقي او الحفظ حتى لو لم يحتاج الى
أحدهما لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * وفي مختصر خواص زاده رجل دفع نخلا الى رجلين معاملة
على ان لا أحدهما السدس والاخر اصف ولرب النخيل الثلث فهو جائز كذا في التتارخانية * واذا
دفع الرجل نخلا معاملة الى رجلين على ان يلعباه بتلقيح من عندهما على ان يخرج بينهما أثلاثا فهذا
جائز ولو شرطوا ان لصاحب النخيل الثلث وللاحد العاملين بعينه الثلثان والاخر مائة على العامل الذي
شرط له الثلثان فهذا فاسد واذا فسدت المعاملة كان الخارج كله لرب النخيل وللعامل الاخر على العامل
الذي شرط له الثلثان أجزمت عملهما الا انه لم يجاور به المسمى ثم يرجع العامل الذي شرط له الثلثان على
رب النخيل بأجر مثل عمله وبأجر مثل عمل الاخر بالغام بالغ واذا شرط رب النخيل بعض اعمال المعاملة
على العامل وسكت عن الباقي بان سكت عن ذكر السقي مثلا فان كان المسكوت عنه شيئا لا بد منه
لتحصيل الخارج بان كان الثمر لا يخرج شيئا أصلا بدون السقي أو يخرج بدون السقي شيئا لا يرغب فيه
من مثل هذه النخيل أو يخرج شيئا مرغوبا الا انه يبس بدون السقي وفي هذه الوجوه المعاملة فاسدة
وأما اذا كان المسكوت عنه لا يؤثر في الخارج أصلا أو يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للمحال
او كان لا يدري في الحال انه هل يؤثر في زيادة الجودة أو لا يؤثر فالمعاملة جائزة فان شرط رب النخيل السقي
على نفسه فان كان يعلم ان السقي لا يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب
الارض وان كان يعلم ان السقي يؤثر في تحصيل الخارج فالمعاملة فيها جائزة وان شرط عمل رب الارض
وان كان يعلم ان السقي يؤثر في تحصيل الخارج اما اصلا او جودة فالمعاملة فاسدة وان كان لا يدري ان
السقي هل يؤثر في الخارج او لا يؤثر فالمعاملة فاسدة أيضا واذا شرط رب الارض السقي على نفسه
والباقي على العامل فهذا ولو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء واذا شرط الحفظ على رب
النخيل في مكان لا يحتاج فيه الى الحفظ بان كان في حائط والحائط حصين فالجواب فيه كالجواب
في اشتراط السقي على رب الارض اذا كان السقي لا يؤثر في الخارج اصلا كذا في المحيط * واذا دفع
الى رجل نخلا معاملة على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان يستأجر العامل فلانا يعمل بمائة درهم
كان هذا فاسدا بخلاف ما اذا قال على ان يستأجر العامل اجيرا ولم يعين الاجير كذا في الذخيرة * نخيل
بين رجلين دفعاه الى رجل سنه هذه يقوم عليه فخرج فنصفه للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب
أحدهما وثلثه من نصيب الاخر والباقي بين صاحبي النخيل ثلثا الذي شرط الثلث من نصيبه وثلثه
للاخر جاز ولو شرط ثلثي الباقي لشارط الثلثين من نصيبه فالمعاملة فاسدة كذا في محيط السرخسي *
واذا كان النخيل بين رجلين دفعاه الى رجل معاملة مدة معلومة على ان نصف الخارج للعامل
والنصف الاخر بين صاحبي النخيل نصفان فهذا جائز وانه ظاهر ولو شرط ان نصف الخارج لاحد
صاحبي النخيل بعينه لا ينقص منه شيء والنصف الاخر بين صاحبي النخيل الاخر والعامل نصفان
او على المثلثة فهذا فاسد كذا في المحيط * ولو اشترطوا ان للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب أحدهما
وثلثاه من نصيب الاخر على ان النصف الباقي بين صاحبي النخيل نصفان فهو فاسد كذا في المبسوط *

دفع رجل نخله الى رجلين يقومان عليه على ان لاحدهما بعينه نصف الخارج وللآخر سدسه ولرب
النخل ثلثه جازلانه استأجر احدهما بنصف الخارج والاخر سدسه وكذلك لو شرط لاحد العاملين
مائة درهم على رب النخل وللآخر الثلث ولرب النخل الثلثان جازلانه استأجرهما ببدلين مختلفين وذلك
جائز حالة الانفراد ولو شرطوا الرب النخل الثلث ولاحد العاملين بعينه الثلثان وللآخر على صاحب
الثلثين اجر مائة درهم كان فاسدا لانه شرط لا يقتضيه العقد لان المعاملة تقتضي ان يكون اجر العاملين
على صاحب النخل كذا في المحيط السرخسي * ولو دفع نصف النخل معاملة لا يجوز واذا دفع الرجل
الى رجل نخلا معاملة على ان يعمل فيكون النخل والخارج بينهما نصفين كانت المعاملة فاسدة فرق
بين هذا وبين ما اذا دفع الرجل الى غيره أرضا فيها زرع قد صار بقلا على ان يقوم عليه ويسقيه حتى
يستحصد فما اخرج الله تعالى من شئ فهو بيننا وبينه فان كان ذلك جائزا كذا في التتارخانية * واذا
دفع الرجل الى آخر أرضا بيضاء لغرس فيها اغراسا على ان الاغراس والثمار بينهما فهو جائز وان
شرطا ان تكون الاغراس لاحدهما ولثمار لا لهما الا يجوز لان هذا الشرط قاطع للشركة فانه عسى
لا يفر النخل في تلك المدة فصاحب الغرس لا يصيبه شئ وان شرط ان يكون الثمر بينهما نصفين
والاغراس خاصة لاحدهما بعينه فان شرط الاغراس فذلك جائز وان شرط الاغراس لمن لم تكن
الاغراس من جهته فذلك فاسد والفياس ان لا يجوز في الوجهين جميعا وهو رواية عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى في النوادر وان شرط ان تكون الثمار بينهما وسكان الاغراس فالاغراس لمن كانت
الاغراس من جهته كذا في الذخيرة * واذا دفع الى غيره أرضا بيضاء سنين مسماة على ان يغرسها
نخلا او شجرا او كرم ما على ان ما اخرج الله تعالى من شجرا ونخل او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان
الارض بينهما نصفان فهذا فاسد اذ افسدت هذه المعاملة وقبض لعمال الارض على هذا وغرسها
نخلا او شجرا او كرم ما فأنحرحت ثمرها كثيرا فجميع النخل والشجر والكرم لرب الارض وعلى رب الارض
قيمة الاغراس للغرس واجرمثل عمله وكذلك لو لم يشترط له رب الارض شيئا من الارض ولكن قال له
اغرسها شجرا او نخلا او كرم ما على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك من شئ فهو بينهما نصفان وعلى ان لك
على مائة درهم او كحنطة او نصف ارض أخرى بعينها سوى الارض التي غرس فيها فهذا كله فاسد
كذا في المحيط * ولو كان الغرس من عند رب الارض واشترط ان ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان
وعلى ان لعمال على رب الارض مائة درهم فهو فاسد واذا عمل على هذا فالخارج بينهما نصفان
ولو كان الغرس من قبل العامل وقد اشترط ان الخراج بينهما نصفان على ان لرب الارض على المزارع
مائة درهم فهذا فاسد ثم الخراج كله للعمال ولرب الارض أجر مثل أرضه ولو كان الغرس والبذر
من رب الارض والمسئلة بحالها كان فاسدا أيضا والخارج كله للعمال ولرب الارض أجر مثل أرضه
وقيمة غرسه وبذر مثل بذره على الزارع وكذلك لو شرط له الغارس مكان المائة حنطة أو شيئا من
الحبوب بعينه أو بغير عينه فالكل في المعنى الذي يفسد به العقد سواء كذا في المبدوء * وفي
الفتاوى العتبية ولو دفع النخل معاملة بعد خروج الثمر فان كان يزيد عمله الثمر حتى صار شريكا فيه
جائزا فاستحق ربح على الدافع بأجر مثل عمله والا فلا كذا في التتارخانية * ويجوز دفع الرجل
أرض الغرس فيها الاشجار والكرم بقضبان من قبل المدفوع اليه ولم يوقت لذلك وقتا فغرس المدفوع
اليه وادرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة بأجر مسمى ثم ان صاحب
الارض أخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل الثيروز حتى يرفع الاشجار قالوا ان اخذه بذلك في وقت قبل
خروج الثمار كان له ذلك لان الغارس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا قال رضي الله

عنده وعندى ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد استأجر الارض مسانحة لا يجبر المستأجر على قلع الاشجار
ان أبى كذا في فتاوى قاضى خان * اذا دفع الى ابن له ارضا بغرس فيها على ان الخارج بينهما نصفان
ولم يوقت له وقتا لغرس فيها ثم مات الدافع وخلف الابن المدفوع اليه وورثة سواء فأراد بقية الورثة
أن يكلف الابن المدفوع اليه قلع الاشجار كلها فيقسموا الارض قال ان كانت الارض تحتل القسمة
قسمت بينهم فما اصاب حصه الغارس فذلك له مع غرسه وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية
أرضه ان لم يجرب بينهم صلح وان كانت الارض لا تحتل القسمة يكلف بقلع الكل الا اذا جرى بينهم صلح
واذا دفع ارضا الى رجل على ان يغرس فيها أغراسا على ان الخارج بينهما نصفان وانقضت المدة بخير
رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر ويملكها وان شاء قلعها كذا في المحيط * أكار غرس
في ارض الدافع نالة بأمره فان كانت النالة للدافع فالاشجار له وان كانت للراى كذا قال للراى كذا غرسها
لى فكذلك وللراى كذا قيمة النالة ولو قال اغرسها ولم يقل لى فغرسها بغراس من عنده فإغراس للغارس
ويكلفه المالك قلعها ولو قال اغرسها على ان الغراس أنصافا جاز كذا في الوجيز للكردى * رجل
دفع الى رجل ارضا لغرس فيها ودفع اليه النالة فغرس فقال صاحب الارض انا دفعت النالة
والاشجار لى وقال الغارس قد سرفت تلك النالة وأنا غرست بتالة من عندى والشجر لى قالوا فى الاشجار
يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول فى سرقه ناله التى دفعها اليه
قول الغارس حتى لا يكون ضامنا لاه كان أمينا فيها كذا فى فتاوى قاضى خان * رجل دفع أرضه
الى آخر ليأخذ كرمه فكل ذلك لصاحب الارض وللغارس قيمة ما أحذره وأجرة ما عمل كذا فى جواهر
الفتاوى * واذا دفع الرجل كرمه الى غيره معاملة وقام عليه العامل مدة ثم تركه ثم جاء عند الادراك
يطلب الشركة ان كان رده على صاحبها بعد ما خرجت الثمرة والعنب وصار بحال لو قطعت كان لها
قيمة لا تبطل شركته وهو الشريك على الشرط المتقدم وان كان رده قبل خروج الثمرة أو بعد خروجها
ولكن فى وقت لو قطعت لم يكن لها قيمة فلا شركة فيها كذا فى الذخيرة * ولو دفع الى رجل رطبة قد
انتهى جذاها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على ان مارزى الله تعالى من
بذرها فهو بينهما جاز استحسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له رقت معلوم والبذر بينهما والرطبة
لصاحبها ولو اشتهر طرأ ان تكون الرطبة بينهما نصفين فسدت المعاملة كذا فى الظهيرية * ولو دفع
لى رجل غراس شجر أو كرم أو نخل قد علق فى الارض ولم تبلغ الثمرة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى
نخله فخرج من ذلك فهو بينهما نصفان فهذه معاملة فاسدة الا ان يسمى سنين معلومة لانه لا يدري
فى كم تحمل النخل والشجر والكرم والاشجار تنفوت فى ذلك لتفاوت مواضعها من الارض بالقوة
والضعف فان بينامدة معلومة صار مقدر المعقود عليه من عمل العامل معلوما فيجوز وان لم يبين ذلك
لا يجوز كذا فى المبسوط * واذا دفع النخل معاملة وأراد العامل أن يضع الوصل على الاشجار
فاصل القضيبي على الدافع ثم العمل فى الوصل من ضرب آلة الشق حتى ينشق الشجر فيدخل
قضيبي الوصل فى الشق وما أشبه ذلك الى ان يتم الوصل على العامل وعلى هذا القضيبي الذى
يستخدمه الغرس على صاحب الكرم والعمل ليصير غرسا على العامل وكذا الدعائم على
صاحب الكرم ونصبها فى الكرم على العامل على هذا جرت العادة فى ديارنا وعليه الفتوى
كذا فى الذخيرة * حوات غرس اشجارا فى ارض بغير أمر صاحب الارض فلما كبرت الاشجار
اختصم فيها وان كان رب الارض مقربا بالاشجار غرسها المحراث من ملك نفسه فهى للمحراث لكن
لا تطيب له ديانة فيما بينه وبين الله تعالى ان كان غرس بغير أمره وان كان غرس بأمره من غير

شرط شركة تطيب له كذا في الفتاوى الكبرى * رجل دفع الى رجل ثالة لغرسها على حافة نهر
 لاهل قرية فلما غرس وأدرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عيالي دفعت اليك الثالة
 لغرسها لي فتكون الاشجار لي قالوا ان علم ان الثالة كانت للغارس كانت الاشجار له وان كانت الثالة
 للدافع فان كان الغارس في عيالي الدافع يعمل له مثل هذا العمل كانت الاشجار للدافع لان الظاهر
 شاهده وان لم يكن الغارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه فهي للغارس وعليه قيمة الثالة
 وكذا لو كان الغارس قلع الثالة من أرض رجل وغرسها فهي للغارس وعليه لصاحب الارض قيمة
 الثالة يوم قلعها كذا في فتاوى قاضي خان * دفع كرمه معاملة قائم وكان الدافع وأهل داره
 يدخلون الكرم كل يوم فيأكلون منه ويحملون والعامل لا يدخل الا قليلا فان أكل أهل دار الدافع
 أو جعلوا بغير إذن الدافع فالضمان عليهم دون الدافع كالأجنبي وان أخذوا باذنه وهم ممن يجب عليه
 نفقتهم فهو ضمان نصب العامل كما لو قبض هو بنفسه ودفع اليهم وان لم يكونوا ممن يجب عليه نفقتهم
 لا ضمان عليه لان أكثر ما فيه أنه دل على اتلاف مال الغير وهناك لا يضمن كذا في الفتاوى الكبرى *
 واذا دفع الى رجل نخلا له معاملة على أن يقوم عليه ويستقيبه ويلقحه فما أخرج الله تعالى من شيء منه
 فهو بينهما بصفاة فقام عليه ولقحه حتى صار بسرا أخضر ثم مات صاحب الارض فقد انتقضت المعاملة
 بينهما في القياس وكان البسرين وورثة صاحب الارض وبين العامل نصفين لان صاحب الارض
 استأجر العامل ببعض الخراج ولو استأجره بديارهم انتقضت الاجارة بموت أحدهما أيهما مات
 فكذلك اذا استأجره ببعض الخراج ثم انتقضاها بموت أحدهما بمنزلة اتفاقهما على تقضاها في حياتهما
 ولو تقضاها والخارج بسركان بينهما نصفين ولكنه استحس فقال للعامل أن يقوم عليه كما كان
 يقوم حتى يدرك الثمر وان كره ذلك الورثة لان في انتقاض العقد بموت رب الارض اضرار بالعامل
 وابطال لما كان مستحقا له بعد المعاملة وهو ترك الثمار في الاشجار الى وقت الادراك واذا انتقض
 العقد بكاف الجذاذ قبل الادراك وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر يجوز ابقاؤها لدفع
 الضرر وكما يجوز أن يعقد العقد ابتداء لدفع الضرر يجوز ابقاؤه لدفع الضرر بالطريق الاولى وان قال العامل
 أنا أخذ نصف البسر له ذلك لان ابقاء العقد لدفع الضرر عنه فاذا رضى بالتزام الضرر انتقض العقد بموت
 رب الارض الا أنه لا يملك المحاق الضرر بورثة رب الارض فيثبت الخيار للورثة فان شاؤا صرموا البسر
 فقمموه نصفين وان شاؤا أعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وان شاؤا انفقوا على البسر حتى يبلغ
 ويرجعون بنصف نفقتهم في حصة العامل من الثمر ولو كان مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه وان
 كرهه صاحب الارض لانهم قائمون مقامه وان قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان لصاحب الارض
 من الخيار مثل ما وصفنا لورثته في الوجه الاول ولو مات جميعا كان الخيار في القيام عليه وتركه الى ورثة
 العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الارض فكذلك
 يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب توريث الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيما هو حق
 مستحق له وهو ترك الثمار على التحيل الى وقت الادراك وان أبوا أن يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة
 صاحب الارض على ما وصفنا في الوجه الاول ولو لم يمت واحد منهما ولكن انتقضت مدة المعاملة
 والبسر أخضر فهذا الاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر
 ويصير يكون بينهما نصفان الا أن هناك العامل اذا اختار الترك فعليه نصف أجر مثل الارض كذا في
 الميسوط * اذا دفع كرمه معاملة فمات العامل في السنة فأنفق رب الكرم بغير أمر القاضي لم يكن متبرعا
 ورجع به في الثمر ولا سبيل للعامل على الغلة حتى يعطيه نفقته وكذا في الزرع ولو غاب والمسئلة بحالها

لم يرجع كذا في السراجية * وإذا دفع الرجل الحر إلى العبد المحجور عليه فخلاله معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلبسه فأخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فعمل على هذا فخرج بين العامل وبين صاحب النخيل نصفان إذا سلم العبد والصبي من العمل استحبنا أن نأمن العامل في النخيل أن كان العامل عبدا فجميع الثمر لصاحب النخيل وعلى صاحب النخيل قيمة العبد للمولى العبد وإن كان العامل صديقا فعلى عاقلة صاحب النخيل دية الصبي والتمر يدينه وبين ورثة الصبي نصفان كذا في المحيط * دفع العبد أو الصبي فخلاله معاملة ولم يعمل حتى حجر عليه لا تنتقض لأن المعاملة لازمة من الجانبين حتى لا يملك العبد نقضها قبل العمل فلا يؤثر فيها الحجر كذا في محيط السرخسي * ولو أن عبدا محجورا أو صديقا محجورا في يده نخيل دفع إلى رجل بالصف فعمل العامل فخرج كله لصاحب النخيل ولا أجر للعامل إن كان الدافع صديقا لا في الحال ولا في ثاني الحال وإن كان الدافع عبدا لا يؤخذ بأجر مثل العامل في الحال ويؤخذ به بعد العتق كذا في المحيط * أكار غرس أشجارا في أرض الدهقان ومضت مدة المعاملة إن غرسها الدهقان فهو متبرع وإن أمره الدهقان بشرائها وغرسها فهي لدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به الأشجار وإن غرسها بنفسه باذن الدهقان فهي للاحكام وبطلان به الدهقان بتسوية الأرض معلم يعلم الصبيان لاهل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل بشي من البذر وبذر المعلم فخرج لارباب البذر لأنهم لم يسلموا البذر للمعلم كذا في الوجوه - لا كدرى * نهر بين رجلين على ضفته أشجار لكل واحد من الرجلين يدعى الأشجار قالوا إن عرف غارسها فهو له وإن لم يعرف فما كان من الأشجار في موضع هو ملك أحدهما خاصة كان له وما كان في الموضع المشتركة يكون بينهما كذا في فتاوى قاضي خان * مستأجر أكرم أحارة طويلة إذا اشترى الأشجار والزرايين ثم دفع الأشجار والزرايين إلى الآخر معاملة جار كذا في الذخيرة * مزارع زرع ثوما فقطع بعضها وبقي البعض غير مقلوع فبذبت بعد مضي مدة المعاملة يستيه وأنباته فما بذبت مما بقي في الأرض غير مقلوع فهو بينه وبين رب الأرض على الشرط الذي كان بينهما وما بذبت مما صار مقلوعا وهو في الأرض كذلك فهو للمزارع الذي بذت سقيه وعليه ضمان ما استهلك وإن بذت من غير سقي ينبغي أن يكون بينهما ما على قدر حفرهما في البذر كذا في المحيط * غرس أشجارا على طرف حوض القرية ثم قطعها بعد ذلك بذبت من عروقها فأنشأت للغارس لأنه فرع ما ملكه كذا في الوحي لا كدرى وفي النوازل مبطنة بقيت فيها بقية فأنتهبها الناس إن ترك لها أحدهم من شاة لا بأس به كما لو حصد زرعه وبني هناك سدا بل لا بأس بالنقاطها كذا في الخلاصة * ويجب للعامل حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له أن يحرق شيئا من الأشجار والقضبان لطبخ القدر ولا من الدعام والعرش وإذا رفع القضبان وقت البيع وأخرج من الكرم لا يحمل له أن يأخذ من القضبان يعني من مدفع (٢ يعني شاخ خشك) ولا يجوز للعامل أن يخرج شيئا من العنب والثمار للضيف وغيره إلا باذن صاحب الكرم كذا في فتاوى قاضي خان * دفع المريض فخلاله معاملة ولقحه وسقاه حتى أثمر ثم مات رب النخيل ولا مال له غير النخيل وثمره فانه يتطرق إلى الثمر يوم طلع من النخيل وصار كقرى وصار له قيمة فإن كان نصف قيمته مثل أجر العامل أو أقل فلا عامل نصف الثمر وإن كان أكثر من أجره لم ينظر إلى متدار آخر مثل العامل يوم تقع العسمة فيعطى العامل ذلك وثلاث تركه الميت مما بقي من حصته وصية له إلا أن يكون وارثا ولا وصية له وإن كان على المريض دين محيط بماله فإن كانت قيمة نصف من الكرم حين طلعت مثل أجره ضرب مع الغرماء بنصف جميع الثمر وإن كانت قيمة نصفه أكثر من أجره لم يضر ضرب معهم في التركة بمقدار أجره ليعكر الوصية ههنا بطريق الحساب ولو دفع الصبي إلى المريض

م أي القضبان اليابسة

فخلاله معاملة على أن للعامل جزأ من مائة جزء مما يخرج منه فقام عليه المريض بأحواله وأعوانه وسفاهه وألقاه حتى صار ثمرا ثم مات ولا مال له غيره وعاليه دين ورب الخيل من رثته وأحوه مثل ذلك العمل أكثر من جهته فليس له إلا ما شرط له لأن المريض انما يتصرف ههنا فيما لا حق فيه لغرمائه ولورثته وهو منافع بدنه كذا في المبسوط * أشجار على ضفة نهر لا قوام يجرى ذلك النهر في سكة غير نافذة بعض الأشجار في ساحة لهذه السكة فادعى بعض أهل السكة أن غارسها فلان وأنا وارثه وأنكر أهل السكة ذلك فان المدعى يطلب منه اليد فان لم يكن له يد فله ما كان من الأشجار خارجا من حريم النهر فجميع أهل السكة وما كان على حريم النهر فهو لا رباب النهر لانه اذا لم يعرف الغارس ولا مالك التالة تحكم الارض كذا في الفتاوى الكبرى * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى شجرة في أرض نبت من عروقها في أرض غيره فان كان صاحب الأرض هو الذي سقاه وأبنت فهو له وان كان نبت بنفسه فهو لصاحب الشجرة ان صدقه رب الأرض أنه نبت من عروق شجرة وان كذبه فالقول قوله كذا في فتاوى قاضي خان * فواة رجل ذهبت بها الرمح الى كرم غيره فنبتت منها شجرة فهي لصاحب الكرم لان النواة لافية لها وكذا الورقة وقعت حوطة رجل في كرم غيره فنبتت منها شجرة لان الشجرة نبتت من النواة بعدما ذهب لحم الخوخة فهذا الاول سواء كذا في الفتاوى الكبرى * ولو خرج الثمر في الخيل ثم استحققت الأرض فالكل للمستحق يرجع العامل على الدافع بأحواله وولم يخرج شيء من الثمر لا يجب للعامل شيء كذا في التتارخانية ناقلا عن العنابية * رجل له شجرة تعرفت في ملك الغير ونبتت العروق فهو لصاحب الشجرة تلك التالات من صاحب الأرض فان كانت التالات تيس اذا قطعت الشجرة لم تجز لهبة وان كانت لا تيس فلهبة جائزة كذا في الفتاوى الكبرى * العامل اذا غرس الأشجار في كرم الدهقان في مدة المعاملة فانقضت مدة المعاملة ينظر ان غرسها للدهقان متبرعا فهي للدهقان وان أمر الدهقان بشرائها وغرسها في كرمه فهي للدهقان وعلى الدهقان للعامل مثل الدراهم التي اشترى بها الأشجار وان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للكار والمدقان يأمره بقلعها كذا في التتارخانية * العامل في الكرم اذا باع أوراق العرصاد بغير اذن صاحب الكرم ينظر ان أحاز صاحب الكرم البيع حال قيام الأوراق فالثمر له وان استهلك المشتري الأوراق ثم أحاز صاحب الكرم البيع أو لم يحز فلا شيء له من الثمن وله الخيار ان شاء ضمن العامل وان شاء ضمن المشتري كذا في الدخيرة * دوعها معاملة ولم تخرج الأشجار شيئا فباع صاحبها الأشجار بنقد البيع وفسدت المساقاة لانها استجار ببعض الخارج فادام تخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع وان كان سفي الأشجار وحفظها لا شيء له لانه عمل لنفسه وحقه في الخارج ولم يوجد كذا في الوجيز للكردي * ولو وكله بأن يأخذ نخلا بيمينه فأخذ به بما يتعابن الناس فيه جاز على الشرط وصاحب الخيل هو الذي يلي قبض نصيبه وان أخذ بما لا يتعابن الناس فيه من قلة نصيب العامل لم يلزم العامل ذلك الا ان شاء فان عمله وقد علم نصيبه منه ولم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له كذا في المبسوط * واذا دفع الرجل الى رجل نخلا له ووكله أن يدعها معاملة هذه السنة فدفعها بما لا يتعابن الناس في مثله وعمل العامل بالخارج كله لرب الخيل وللعامل على الوكيل أجر مثل عمله وفي المزارعة يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في التتارخانية * دوع أشجارا الى رجل على أن يقوم عليها ويشدها بما يحتاج الى الشد ويشذب منها ما يحتاج الى التشذيب فانحر الاكارشدا الأشجار حتى أصابها البرد وهي أشجار ان لم تشدها ففسدها البرد فالاكارشدا من قيمة ما أصابه البرد كذا في الفتاوى الكبرى * واذا وكل الرجل غيره بالمعاملة في الخيل والأشجار

الاضطرارية فركنها العقر وهو الجرح في أي موضع كان وذلك في الصيد وكذلك ما نذ من الابل
والبقرة والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانها بمعنى الصيد وان كان مستأنسا وسواء ذاك البعير
والعقر في الصحراء أو في المصر فذ كاته العقر كذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وأما الشاة ان نذت
في الصحراء فذ كاتها العقر وان نذت في المصر لم يحز عقرها وكذلك ما وقع منها في قليب فلم يقدر
على اخراجه ولا مذبحه ولا محرره وذ كرها في المتن في البعير اذا صال على رجل فقتله وهو
يريد الذكاة حل اكله لانه اذا كان لا يقدر على اخذه صار بمنزلة الصيد (وأما شرائط الذكاة بأنواع) **بعضها**
بعضها بيم الذكاة الاختيارية والاضطرارية وبعضها يخص احدا من دون الاخرى اما الذي يعمهما
فانها أن يكون عاقلا فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبي الذي لا يعقل فان كان الصبي يعقل الذبح ويقدر
عليه تؤكل ذبيحته وكذا السكران (ومنها) أن يكون مسلما او كتابيا فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك والمرتد
لانه لا يعرف على الدين الذي انتقل اليه ولو كان المرتد غلاما مراهقا لا تؤكل ذبيحته عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تؤكل بناء على أن رده ذبيحة عندهما
وعنده لا تصح وتؤكل ذبيحة أهل الكتاب ويستوى فيه أهل الحرب منهم وغيرهم وكذا يستوى فيه
نصارى بنى تغلب وغيرهم لانهم على دين نصارى العرب فان انتقل الكتابي الى دين غير أهل الكتاب
من الكفرة لا تؤكل ذبيحته ولو انتقل غير الكتابي من الكفرة الى دين أهل الكتاب تؤكل ذبيحته
والاصل فيه أنه ينظر الى حاله ودينه وقت ذبحه دون ما سواه وهذا أصل أصحابنا أن من انتقل من ملة
من الكفر الى ملة يقر بها يجعل كانه من أهل تلك الملة من الاصل والمولد بين كتابي وغير كتابي تؤكل
ذبيحته أيهما كان الكتابي الاب أو الام عندما فاما الصابئون فتؤكل ذبايحهم في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تؤكل ثم انما تؤكل ذبيحة الكتابي
اذا لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء أو شهد وسمع منه تسمية الله تعالى وحده لانه اذا لم يسمع منه شيء
يحمل على أنه قد سمي الله تعالى تحسينا للظن به كما بالمسلم ولو سمع منه ذكر اسم الله تعالى لكنه غنى
بالله عز وجل المسيح عليه السلام قالوا تؤكل الا اذا نص ففعال بسم الله الذي هو ثالث ثلاثة فلا يحمل
فاما اذا سمع منه أنه سمي المسيح عليه السلام وحده أو سمي الله سبحانه وسمى المسيح لا تؤكل ذبيحته
(ومنها) التسمية حالة الذكاة عندنا أي اسم كان وسواء قرن بالاسم الصفة بأن قال الله اكبر الله اعظم
الله أجل الله ارحم الله الرحيم ونحو ذلك أو لم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم أو غير ذلك وكذا
التهليل والتحميد والتسبيح وسواء كان جاهلا بالتسمية المعهودة أو عالما وسواء كانت التسمية بالعربية
أو بالعارسية أو أي لسان كان وسواء كان لا يحسن العربية أو يحسنها كذا روى بشر عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى ولو أن رجلا سمي على الذبيحة بالرومية أو بالعارسية وهو يحسن العربية أو لا يحسنها
أجزأه ذلك عن التسمية ومن شرائط التسمية أن تكون التسمية من الذابح حتى لو سمي غيره والذابح
سأكت وهوذا كغيرنا لا يحمل (ومنها) أن يريد بها التسمية على الذبيحة فان أراد بها التسمية
لافتتاح العمل لا يحمل وعلى هذا اذا قال الحمد لله ولم يرد به التسمية بل أراد به الحمد على سبيل الشكر
لا يحمل وكذا الوسم أو همل أو كبر ولم يرد به التسمية على الذبيحة وانما أراد به وصفه بالوحداية والتبره
عن صفات المحدث لا غير لا يحمل كذا في البدائع * ولو عطس فقال الحمد لله يريد به التحميد على
العطاس فذبح لا يحمل كذا في فتاوى قاضي خان * (ومنها) تجريد اسم الله تعالى من غيره وان كان
السم النبي (ومنها) أن يقصد بذكر اسم الله تعظيمه على الخالص لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو قال اللهم
اغفر لي لم يكن ذاك تسمية لانه دعاء والدعاء لا يقصد به التعظيم المحض وأما وقت التسمية فوفته على

الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه الا برمان قليل لا يمكن التحرز عنه وأما وقت الاضطرارية فوقتها وقت الرمي والارسال وأما الذي يرجع الى المذكي فهو ان يكون حلالا وهو هذا في الذكاة الاضطرارية دون الاختيارية وأما الذي يرجع الى محل الذكاة (فمنها) تعيش المحل بالتسمية في الذكاة الاختيارية وعلى هذا يخرج ما اذا ذبح وسمى ثم ذبح اخرى ينظر ان التسمية الاولى تنجز عنهما لم تؤكل فلا بد ان يحدد لكل ذبيحة تسمية على حدة (وهنا) قيام أصل الحياة في المستأنس وقت الذبح قلت أو كثرت في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رجما الله تعالى لا يكفي قيام أصلها بل تعتبر حياة مستقرة كذا في البدائع * المتردية والمخنقة والموقوذة والشاة المريضة والنطبعة ومشقوقة البطن اذا ذبحت ينظر ان كان فيها حياة مستقرة حلت بالذبح بالاجماع وان لم تكن الحياة فيها مستقرة تحل بالذبح سواء عاش أو لا يعيش عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعليه السوي كذا في محيط السرخسي * وأما خروج الدم بعد الذبح فيما لا يحل الا بالذبح فهل هو من شرائط المحل فلا رواية فيه عن أصحابنا وذكروا في بعض الفتاوى انه لا بد من أحد شيئين اما التحرك وأما خروج الدم فان لم يوجد لا تحل كذا في البدائع * وان ذبح شاة أو بقرة فخرج منها دم ولم تحرك وجوهه مثل ما يخرج من الحي اكلت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه تأخذ رحل ذبح شاة مريضة فلم يتحرك منها الا فوها ان فتحت فاهها لا تؤكل وان غصتها اكلت وان فتحت عينها لا تؤكل وان غصتها اكلت وان مدت رجليها لا تؤكل وان غصتها اكلت وان لم يبق شعرها لا تؤكل وان قام اكلت هذا كله ادا لم يعلم أنها حية وقت الذبح لكون هذه علامة الحياة فيها أما اذا علمت حياتها يقينا وقت الذبح اكلت بكل حال كذا في السراج الوهاج * (وأما حكمها) فطهارة المدبوح وحل اكله من الماء كحل وطهارة غير الماء كحل للارتفاع لاجهة الاكل كذا في محيط السرخسي * والخنثى والمخنث تجوز ذبحهما كذا في الجوهرة الثيرة * لا يكره ذبح الابرس وخبزه وطبخه وغيره أولى كذا في الغرائب * المرأة المسلمة والكافية في الذبح كالرجل وتؤكل ذبيحة الانوس مسلما كان أو كافيا كذا في فتاوى قاضي خان ولا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد سواء ذبحه في المحل أو في الحرم وكذا لا يحل ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذابح حلالا أو حراما وهذا بخلاف ما اذا ذبح المحرم غير الصيد أو ذبح في الحرم غير الصيد لانه فعل مشروع كذا في الكافي * نصراني ذبح صيدا في الحرم لا يحل كذا في السراجية * مسلم ذبح شاة الجوسي ليبت بارهه أو الكافر لا تهتم تؤكل لانه سمي الله تعالى ويكره للمسلم كذا في التتارخانية باقلاء جامع الفتاوى * وفي المشكل ذبح عند رأى الضيف تعظيما له لا يحل اكلها وكذا عند قدوم الامير أو غيره تعظيما فاما اذا ذبح عند غيبة الضيف لاجل الضيافة فانه لا بأس به كذا في الجوهرة الثيرة * وفي التجريد المسلم اذا ذبح فأمر الجوسي بالسكين بعد الذبح لم يحرم ولو ذبح الجوسي وأمر المسلم بعده لم يحل كذا في التتارخانية * والعروق التي تقطع في الذكاة أربعة الخلقوم وهو يجري لنفس والمريئ وهو يجري للطعام والودجان وهما عرقان في جاني ارقبة يجري فيهما الدم فان قطع كل الاربعة حلت الذبيحة وان قطع اكثرها كذا في عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا بد من قطع الخلقوم والمريئ وأحد الودجين والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لما أن لا أكثر حكم الكحل كذا في المضمرات * وفي الجامع الصغير اذا قطع نصف الخلقوم ونصف الوداج ونصف المريئ لا يحل لان المحل متعلق بقطع الكل أو الاكثر وليس للنصف حكم الكل في موضع الاحتياط كذا في الكافي * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا قطع الخلقوم والمريئ

والاكثر من كل ودجين يحل وما لا فلا قال مشايخنا وهو اصح الجوابات واذا ذبح الشاة من قبل القفا فان قطع الاكثر من هذه الاشياء قبل ان تموت حلت وان ماتت قبل قطع الاكثر من هذه الاشياء لا تحل ويكره هذا الفعل لانه خلاف السنة وفيه زيادة ايلام كذا في المحيط * شاة أو بقرة اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها الا فيه تضيق الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده المجنين لا يذكي بذكاة الام كذا في فتاوى قاضي خان * من فخر باقة أو ذبح بقرة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يؤكل أشعرا ولم يشعر وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا تم خلقها كل كذا في الهداية * المجنين اذا خرج حيا ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على ذبحه فمات يؤكل وهذا التفريق على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النهاية * رجل شق بطن شاة فأخرج الولد حيا وذبح ثم ذبح الشاة قالوا ان كانت الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاول وذلك ليس بذكاة وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكاة هو النسي كذا في فتاوى قاضي خان * أدخل يده في فرج بقرة وذبح ولدها في بطنها حين عسرت الولادة عليها ان من مذبذب حل وان من غيره ان لم يمكنه الذبح من المذبذب حل وان أمكن لا كذا في الوجيز للكردي * سننوا قطع رأس دجاجة فانه لا يحل بالذبح وان كان يتحرك كذا في المنتقط * والآلة على ضربين قاطعة وفاسخة والقاطعة على ضربين حادة وكبيلة فالحادة يجوز الذبح بها من غير كراهة حديد كان أو غير حديد كالمؤذخ بالليطة أو بالمروءة أو بشقة العصا أو بالعظم والكبيلة يجوز الذبح بها ويكره ولو ذبح بسن أو ظفر منزع يحل ويكره كذا في محيط السرحسي * وأما الآلة التي تفسخ فالطفران ثم والسن القائم لا يجوز الذبح بها بالاجماع ولو ذبح كانت ميتة كذا في البدائع * والسنة في البعير أن ينحر قائما مفعول البعير يسرى فان أضجعه جاز والاول أفضل والسنة في الشاة والبقر أن يذبح كل منهما ماضجعا لانه أمكن لقطع العروق ويستقبل القبلة في الجميع كذا في المجوهرة النيرة * المستحب أن يكون الذبح بالنهار ويستحب في الذبح حالة الاختيار أن يكون ذلك بالآلة حادة من الحديد كالسكين والسيف ونحو ذلك ويكره بغير الحديد وبالكليل من الحديد ومنها الترفيق في قطع الاوداج ويكره الاتسكاع فيه ويستحب الذبح من قبل الخقوم ويكره الذبح من قبل القفا ومن المستحب قطع الاوداج كلها ويكره قطع البعض دون البعض ويستحب الاكتفاء بقطع الاوداج ولا يباين الرأس ولو فعل يكره ويكره أن يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان وانما يقول ذلك بعد الفراغ من الذبح أو قبل الاشتغال به ولو قال ذلك لا تحرم الذبيحة ويكره له بعد الذبح قبل أن ترد أن ينحسها وهو أن ينحرها حتى يبلغ النخاع وأن يسلخها قبل أن ترد فان فسخ أو سلخ قبل أن يبرد فلا بأس باكلها ويكره جرهما برحلهما الى المذبح ويكره أن يضمعهما ويخذ السفرة بين يديهما وهذا كله لا تحرم به الذبيحة كذا في البدائع * ولو ذبح فيما يحب فيه البحر أو نحر فيما يحب فيه الذبح جاز وليس ترك السنة كذا في خزائن المفتين * ولو ضرب عنق خريرا ببقرة أو شاة وأبانها وهي فان كان ضربها من قبل الخقوم تؤكل وقد أساء فان ضرب على التائي والتوقف لا تؤكل لانها ماتت قبل الذكاة فكانت ميتة وان قطع العروق قبل موتها تؤكل لو حود فعل الذكاة وهي حية الا انه يكره ذلك لانه زاد في المأثم من غير حاجة فان أمضى فعله من غير توقف تؤكل لان الظاهر ان موتها بالذكاة كذا في البدائع * واذا ذبحها بغير توجه القبلة حلت وليس يكره كذا في جواهر الاحلاطى * أشرف نوره على الهلاك وليس معه الا ما يخرج مذبحة ولو طلب آفة الذبح لا يدرك ذكاته فخرج مذبحة لا يحل الا اذا قطع العروق قال القاضي عبد الجبار يحل ان جرحه كذا في القنية * وكره الجمع وهو أن يسبح بالسكبي

النخاع وتؤكل الذبيحة والنخاع عرق أبيض في عظم الرقبة وقيل أن يمد رأسه حتى يظهر مذبحة وقيل أن يكسر عنقه قبل أن يسكن من الاضطراب وكل ذلك مكروه لأنه تعذيب الحيوان بلا ضرورة والحاصل أن كل ما فيه زيادة ألم لا يحتاج إليه في الله كآفة مكروه كذا في الكافي * قال البقال المستحب أن يقول بسم الله الله أكبر يعني بدون الواو ومع الواو يكره لأن الواو يقطع فور التسمية كذا في المحيط * ذكر اسم الله تعالى واسم الرسول صلى الله عليه وسلم موصولا بغير واو فهو ذاك على ثلاثة أوجه أما أن ينصب محمدا أو يخفضه أو يرفعه وفي كل حال لا يحل لأن الرسول غير مذكور على سبيل العطف فيكون مبتدئا لئلا يكره لوجود الوصل صورة وإن ذكر مع الواو أن خفضه لا يحل لأنه يصير ذابحاً بها وما وإن رفعه يحل لأنه كلام مبتدأ وإن نصبه اختلفاً فيه وعلى هذا القياس لو ذكر اسماً آخر مع اسم الله تعالى كذا في النهاية * ولو قال بسم الله بغير الهاء أن أراحبه التسمية يحل ولا فلا لأن العرب قد تحذف حرفاً ثانياً وكذا لو قال بسم الله اللهم تقبل من فلان يحل ويكره ولو قال قبل الدبح أو بعده اللهم تقبل من فلان فلا بأس به كذا في محيط السرخسي * قال عند الدبح لا اله الا الله وذبح النصف من الودجين والمحلقوم والمربي ثم قال محمد رسول الله ثم قطع الباقي لا يحل وتجريد التسمية فريضة كذا في القنية * ولو قال بسم الله وصلى الله على محمد وأقال صلى الله على محمد بدون الواو حل الدبح لكن يكره ذلك وفي البقال حل الدبح إن وافق التسمية والذبح قبل أن أراد بذك محمد صلى الله عليه وسلم الاشتراك في التسمية لا يحل وإن أراد التبرك بذكر محمد صلى الله عليه وسلم يحل الدبح ويكره ذلك كذا في المحيط * ولا تحل ذبيحة بترك التسمية عمداً وإن تركها ناسياً تحل والمسلم والكافي في ترك التسمية سواء كذا في الكافي * وفي الفتاوى العتبية والصبي كالكبير في النسيان كذا في التتارخانية * ولو قال الفصا بترك التسمية عمداً لم يحل ويغرم قيمته كذا في خزنة المفتين * ولو قال بسم الله ولم تحضره النية أو كل عند العامة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أضحج شاة وأخذ السكين وسمى ثم تركها وذبح شاة أخرى وترك التسمية عمداً علمها لا تحل كذا في الخلاصة * ولو أضحج شاة ليذبحها وأخذ السكين وسمى ثم ألقى تلك السكين وأخذ أخرى وذبح بها حلت وإن أخذ سهمها وسمى ثم رضع ذلك السهم وأخذ أخرى لم يحل بتلك التسمية كذا في جواهر الانحلاط * وإذا أضحج شاة ليذبحها وسمى عليها ثم كلم انساناً أو شرب ماء أو حدث سكيناً أو أكل لقمة أو ما أشبه ذلك من عمل لم يكثر حلت بتلك التسمية وإن طال الحديث وكثر العمل كره أكلها وليس في ذلك تعديراً بل ينظر فيه إلى العادة أن استكثره الناس في العادة يكون كثيراً وإن كان بعد قليل لافه وقليل ثم ذكر في هذا الفصل لفظة الكراهة وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيها وفي أضاحي الزعفراني إذا حذد الشفرة تنقطع تلك التسمية من غير فصل بينما إذا قل أو كثر كذا في المحيط * ولو سمي ثم انفلت الشاة وقامت من مضجعتها ثم أعادها إلى مضجعتها فقد انقطعت التسمية كذا في البسداث * رجل نظر إلى قطيع حمار وحشي وأرسل كلبه وسمى وأخذ حل كذا في الوجيز للكردي * ولو أن رجلاً نظر إلى غنم فقال بسم الله ثم أخذوا حدة فأضجعها وذبحها وترك التسمية عامداً وظن أن تلك التسمية تجزئه لا تؤكل كذا في البدائع * ولو أضحج إحدى الشاتين على الأخرى تسمى تسمية واحدة إذا ذبحهما بأمر واحد ولو جمع العصار في يده فذبح وسمى وذبح آخر على أثره ولم يسم لم يحل الثاني ولو أمر السكين على الكل جاز بتسميته واحدة كذا في خزنة المفتين * والله أعلم

(الباب الثاني في بيان ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل) *

الحيوان في الاصل نوعان نوع يعيش في البر أما الذي يعيش في البحر فجميع ما في البحر من الحيوان يحرم أكله إلا السمك خاصة فإنه يحل أكله إلا ما طفي منه وأما الذي يعيش في البر فأشياء ثلاثة ما ليس له دم أصلاً وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لا دم له مثل الجراد والزبور والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب والبيضاء ونحوها لا يحل أكله إلا الجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسام أبرص وجميع الحشرات وهوام الأرض من الغار والجراد والقنافذ والضب واليربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف في حرمة هذه الأشياء إلا في الضب فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وما له دم سائل نوعان مستأنس ومتوحش أما المستأنس من البهائم فهو الأبل والبقر والغنم يحل بالأجاسع وأما المتوحش نحو الغنم وبقر الوحش وجر الوحش وأبل الوحش فيحلال بأجاسع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والعهد والسنور الأهل فلا يحل وكذلك المتوحش فمنها المسمى بسباع الوحش والطير وهو كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير فذو الناب من سباع الوحش مثل الأسد والثعبان والضبع والثمر والفهد والثعلب والسنور البري والسنجاب والسمور والدلق والذئب والعرذ ونحوها ولا خلاف في هذه الجملة إلا في الضبع فإنه حلال عند الشافعي رحمه الله تعالى وذو المخالب من الطير كالباري والباشق والصقر والشاهين والحداة والبعثات والذئب والعقاب وما أشبه ذلك وما لا مخالب له من الطير والمستأنس منه كالدجاج والبط والمتوحش كالجمام والفاختة والعصافير والقيح والكركي والغراب الذي يأكل الحب والزرع ونحوها حلال بالأجاسع كذا في البدائع * ولا بأس بالقمري والسوداني والزرزور كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره أكل المحوم الأبل الجلالة وهي التي الأغلب من أكلها النجاسة لأنه إذا كان غاب أكلها النجاسة يتغير لونها وينتفخ فيكره أكله كالطعام المنتن وذكر القاضي في شرحه على مختصر الطحاوي أنه لا يحل الانتفاع بها من العمل وفبره إلا أن تحبس أياماً وتعالف فيحسب تحل وما ذكره العدوي أجود ثم ليس يحبسها تقدير في ظاهرها رواية هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يوفت في حبسها وقال تحبس حتى لطعت وروى أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تحبس ثلاثة أيام وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى في الناقة الجلالة والشاة الجلالة والبقرة الجلالة إنما تكون جلالة إذا انتن وتغير لونها ووجدت منه ريح منتنة فهي الجلالة حينئذ لا يشرب لبنها ولا يؤكل لحمها ويبيعها وهبتها جائز هذا إذا كانت لا تخلط ولا تأكل إلا العذرة غالباً فإن خالطت فليست بجلالة فلا تسكره لأنها لا تنتن ولا يكره أكل الدجاج المخلي وإن كان يتناول النجاسة لأنه لا يغلب عليه أكل النجاسة بل يخالطها بغيرها وهو الحب والافضل أن يحبس الدجاجة حتى يذهب ما في بطنها من النجاسة كذا في البدائع * أكل الخطاف والصلصل والهدمد لا بأس به لأنها ليست من الطيور التي هي ذوات مخالب كذا في الظهيرية * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن العقعق فقال لا بأس به فقلت إنه يأكل النجاسات فقال إنه يحالها النجاسة بشئ آخر ثم يأكل فكان الأصل عنده أن ما يخالط كالديك لا بأس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره العقعق كما نكره الدجاجة كذا في فتاوى قاضي خان * وأكل دود الزبورة بل أن يتفخ فيه الحياة لا بأس به كذا في الظهيرية * عن خائف يكره أكل بيوت الزنا بئر كذا في المتقط في كتاب الكراهة * والدبسي يؤكل وأما الخفاش فقد ذكر في بعض المواضع أنه يؤكل وفي بعض المواضع أنه لا يؤكل لأن له ناباً وقيل الشقراق لا يؤكل واليوم يؤكل قال رضي الله عنه رأيت هذا الخط والدي والشقراق طائر أخضر يخالطه قليل حمة يصل على كل شيء وإذا أخذ فرخة تقيأ كذا في الظهيرية * ولا بأس بأكل

الطاوس وعن الشعبي يكره أشد الكراهة وبالأول يقتل كذا في الفتاوى الحمادية * عن إبراهيم قال
كانوا يكرهون كل ذي مخالب من الطيور وما أكل الجيف وبه تأخذ فان ما يأكل الجيف كالغداف
والغراب الأبقع مستحسنت طبعها فاما الغراب الزرعي الذي يلتقط الحب مباح طيب وان كان الغراب
بجيت مخايط فبأكل الجيف نارة والمحبة أخرى فقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يكره وعن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا بأس بأكله وهو الصحيح على قياس الدجاجة كذا في المبسوط *
وأما الحمام الأهل فله حرام وكذلك لبنه وشحمه واختلاف المشايخ في شحمه من غير وجه الاكل
فحرمه بعضهم قياسا على الاكل وأباحه بعضهم وهو الصحيح كذا في الذخيرة * والحمار الوحشي
اذا صار أهليا ووضع عليه الا كاف فانه يؤكل والاهلي اذا توحش لا يؤكل كذا في شرح الطحاوي *
يكره لحم الخيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبيه واختلاف المشايخ في تفسير الكراهة
والصحيح انه أراد بها التحريم ولبنه كله حرام كذا في فتاوى قاضي خان * وقال الشيخ الامام السرخسي
ما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى أحوط وما قاله أوسع كذا في السراجية * وأما البغل فعند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى محرم مكره وعلى كل حال وعندهما كذلك ان كان الغرس نزاعا على الإتان وان كان
الحمار نزاعا على الرمكة فقد قيل لا يكره كذا في الذخيرة * المجدي اذا كان يربي بابلن الا تان والحنزير
ان اعتاد أيا ما فلا بأس لانه بمنزلة الجلالة والجلالة اذا حبست أيا ما فعلت لا بأس بها فكذا هذا
كذا في الفتاوى الكبرى * والله أعلم

❦ (الباب الثالث في المتفرقات) ❦

شاة ولدت ولدا بصورة الكلب فاشكل أمره فان صاح مثل الكلب لا يؤكل وان صاح مثل الشاة يؤكل
وان صاح مثلهما يوضع الماء بين يديه ان شرب باللسان لا يؤكل لانه كلب وان شرب بالقم يؤكل لانه
شاة وان شرب بهما جميعا يوضع التبن واللحم قبله ان أكل التبن يؤكل لانه شاة وان أكل اللحم لا يؤكل
وان أكلهما جميعا يذبح ان خرج الأمعاء لا يؤكل وان خرج الكرش يؤكل كذا في جواهر الاختلاط *
وأما بيان ما يحرم أكله من أجزاء الحيوان سبعة الدم المسفوح والذكروا لثنيان والقبل والغدة والمثانة
والمرارة كذا في البدائع * وان ذبح الشاة فاضطربت فوقع في ماء أو تردت من موضع لم يضرها شيء
لان فعل الذكاة قد استقر فيها فأنما انزها في حياتها به ولا معتبر باضطرابها بعد استقرار الذكاة فهذا
لحم وقع في ماء أو سقط من موضع كذا في المبسوط * دجاجة لرجل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل
إليها فان كان لا يخاف عليها الفوات والموت ورمها لا تؤكل وان خاف الفوات فرماها تؤكل والحمامة
اذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها أو غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل أكلها سواء
أصاب السهم المذبح أو موضعا آخر لانه يحجز عن الذكاة الاختيارية وان كانت تهدي الى المنزل فان
أصاب السهم المذبح حل وان أصاب موضعا آخر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يصل أكلها مروي ذلك
عن محمد رحمه الله تعالى لانه اذا كانت تهدي الى منزل يقدر على الذكاة الاختيارية والظبي اذا علم
في البيت فخرج الى الصحراء فرماه رجل ومسي فان أصاب المذبح حل والا فلا الا أن يتوحش فلا يؤخذ
الا بصيد كذا في فتاوى قاضي خان * رجل ذبح شاة وقطع الحلقوم والاداج الا أن الحياة فيها
باقية ففقطع انسان منها قطعة يحل أكل المقضوع كذا في المجوهرة النيرة * أمر رجلا أن يذبح شاة
فلم يذبحها حتى باعها الا تمرر ثالث ثم ذبحها ثم أمر رجعا على أمره علم بالبيع أو لم يعلم
كذا في الفتاوى الكبرى * واذا تربع الذئب رأس الشاة وهي حية تحل بالذبح بين اللبة واللحمين قطع

الذئب من الية الشاة قطعة لا يؤكل المبان وأهل المجاهلية كانوا يا كانوا فقال صلى الله عليه وسلم ما أبين من النحي فهو ميتة وفي الصيد يتظران كان الصيد يعيش بدون المبان والمبان لا يؤكل وإن كان لا يعيش بلامبان كالرأس يؤكلان كذا في الوجير للكردي * وفي المتقي بعير تردى في بئر فوجأه صاحبه وجأه يعلم انه لا يموت منها فأت لا يؤكل وإن كان مشكلاً أكل كذا في المحيط في كتاب الصيد * سلم غنمه الى راع فذبح شاة منها وقال ذبحتها وهي ميتة وقال لا بل ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي مع يمينه ولم يحل أكلها كذا في الفتاوى الكبرى * شاة قطع الذئب أوداجها وهي حية لا تذكي لعوات محل الذبح كذا في الوجير للكردي * وذكر ابن سماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلاً قطع شاة نصفين ثم أن رجلاً فرى أوداجها والرأس يتحرك أو شق بطنها فأخرج ما في جوفها وفري رجل آخر الأوداج فإن هذا لا يؤكل لأن الأول قاتل وذكر القدوري أن هذا على وجهين إن كانت الضربة مما يلي العجز لم تؤكل الشاة وإن كانت مما يلي الرأس أكلت كذا في البدائع * والله أعلم

* (كتاب الاضحية) *

وفيه تسعة أبواب

* (الباب الاول في تفسيرها وركنها وصفها وشراؤها وحكمها وفي بيان من يجب عليه ومن لا يجب) *

وهي في الشرع اسم لمحيوان مخصوص سن مخصوص يذبح بنية القرية في يوم مخصوص عند وجود شرائطها وسببها كذا في التبيين * (وأما ركنها) فذبح ما يجوز ذبحه في الاضحية بنية الاضحية في أيامها لأن ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والاضحية إنما تقوم بهذا الفعل فكان ركنها كذا في النهاية * (وأما صفة التضحية) فالتضحية نوعان واجب وتطوع والواجب منها أنواع منها ما يجب على الغني والفقير ومنها ما يجب على الفقير دون الغني ومنها ما يجب على الغني دون الفقير أما الذي يجب على الغني والفقير فالمنذور به بأن قال الله ع. لي أن أضحي شاة أو بدنة أو هذه الشاة أو هذه البدنة وكذلك لو قال ذلك وهو معسر ثم أسرف في أيام النحر فعليه أن يضحي شاتين لأنه لم يكن وقت النذر اضحية واجبة عليه فلا يحتمل الاخبار فيحمل على الحقيقة الشرعية فوجب عليه اضحية بنذره وأخرى بإيجاب الشرع وأما التطوع فأضحية المسافر والفقير الذي لم يوجد منه النذر بالتضحية ولا شراء الاضحية لانعدام سبب الوجوب وشرطه وأما الذي يجب على الفقير دون الغني فالمشتري للاضحية إذا كان المشتري فقيراً بأن اشترى فقيراً شاة ينوي أن يضحي بها وإن كان غنياً لا يجب عليه بشيء ولو ملك انسان شاة فنوى أن يضحي بها أو اشترى شاة ولم ينو الاضحية وقت الشراء ثم نوى بعد ذلك أن يضحي بها لا يجب عليه سواء كان غنياً أو فقيراً وأما الذي يجب على الغني دون الفقير فما يجب من غير نذر ولا شراء للاضحية بل شكر النعمة الحية وأحياء الميراث الخليل حين أمره الله بذبح الكبش في هذه الايام كذا في البدائع * (وأما شرائط الوجوب) منها اليسار وهو ما يتعلق به وجوب صدقة الفطر دون ما يتعلق به وجوب الزكاة وأما البلوغ والعقل فليس بشرط حتى لو كان للصغير مال يضحي عنه أبوه أو وصيه من ماله ولا تصدق به ولا يضمنان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وإن تصدق بها ضمن كذا في محيط السرخسي * ومنها الاسلام فلا يجب على الكافر ولا يشترط الاسلام في جميع الوقت من أوله الى آخره حتى لو كان كافراً في أول الوقت ثم أسلم في آخره يجب عليه لأن وقت الوجوب منفصل

عن أداء الواجب في كفي في وجوبها بقاء جزء من الوقت ومنها المحرية فلا تجب على العبد وان كان ماذونا في التجارة أو مكاتباً ولا يشترط أن يكون حرام من أول الوقت بل تكفي فيه المحرية في آخر جزء من الوقت حتى لو عتق في آخر الوقت ومالك نصاً بتجب عليه الاضحية ومنها الإقامة فلا تجب على المسافر ولا تشترط الإقامة في جميع الوقت حتى لو كان مسافراً في أول الوقت ثم أقام في آخره تجب عليه ولو كان مقيماً في أول الوقت ثم سافر ثم أقام تجب عليه هذا إذا سافر قبل أن يشتري الاضحية قال اشترى شاة للاضحية ثم سافر ذكر في المنتقى أن له بيعها ولا يضحى بها وكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يبيعها ومن المشايخ من فصل بين الموسر والمعسر فقال ان كان موسراً فالجواب كذلك وان كان معسراً يذبح أن تجب عليه ولا تسقط عنه بالسفر وان سافر بعد دخول الوقت قالوا يذبح أن يكون الجواب كذلك وجميع ما ذكرنا من الشروط يستوي فيه الرجل والمرأة كذا في البدائع * (وأما حكمها) فالخروج عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول إلى الثواب بفضل الله تعالى في العقبي كذا في الغيانية * والموسر في ظاهر الرواية من له مائتا درهم أو عشرون ديناراً أو شيء يبلغ ذلك سوى مسكنه ومتاع مسكنه ومركوبه وحادته في حاجته التي لا يستغنى عنها فاما ما عدا ذلك من سائمة أو رقيق أو خيل أو متاع للتجارة أو غيره فإنه يعتمد به من يساره وان كان له عقار ومستغلات ملكا اختلف المشايخ المتأخرون رحمهم الله تعالى فالزعفراني والعقبي على الرازي اعتبار قيمتها وأبو علي الدقاق وغيره اعتبروا الدخول واختلفوا فيما بينهم قال أبو علي الدقاق ان كان يدحل له من ذلك قوت سنة فعليه الاضحية ومنهم من قال قوت شهر ومتى فضل من ذلك قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاضحية وان كان العقار وقفا فعليه يتظر ان كان قد وجب له في أيام الاضحية قدر مائتي درهم فصاعدا فعليه الاضحية والا فلا كذا في الظهيرية * ولو كان عليه دين بحيث لو صرف فيه نقص نصابه لا تجب وكذا لو كان له مال غائب لا يصل إليه في أيامه ولا يشترط أن يكون غنياً في جميع الوقت حتى لو كان فقيراً في أول الوقت ثم أيسر في آخره تجب عليه ولو كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فزكى خمسة دراهم ثم حضر أيام النحر وماله مائة وخمسة وتسعون لارواة فيه ذكر الزعفراني أنه تجب عليه الاضحية لانه انتقص بالصرف إلى جهة هي قرينة فيجعل قائماً تقديراً حتى لو صرف خمسة منها إلى النفقة لا تجب ولو اشترى الموسر شاة للاضحية فصاعت حتى انتقص نصابه وصار فقيراً فصاعت أيام النحر فليس عليه ان يشتري شاة أخرى فلو أنه وجد ما هو موسر وذلك في أيام النحر فليس عليه ان يضحى بها ولو فصاعت ثم اشترى أخرى وهو موسر فضحى بها ثم وجد الأولى وهو موسر لم يكن عليه ان يتصدق بشيء كذا في البدائع * والمرأة تعتبر موسرة بالمهر اذا كان الزوج ملياً عندهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاخر لا تعتبر وسرة بذلك قيل هذا الاختلاف بينهم في المجل الذي يقال له بالفارسية (دست پيمان) وأما المؤجل الذي سمي بالفارسية (كابين) فالمرأة لا تعتبر موسرة بذلك بالاجماع وفي الاجناس ان كان خباز عنده حنطة قيمتها مائتا درهم يتجر بها أو ملح قيمته مائتا درهم أو قصار عنده صابون أو أشنان قيمتهما مائتا درهم فعليه الاضحية كذا في المحيط * وان كان له مخفف قيمته مائتا درهم وهو ممن يحس أن يقرأ منه فلا اضحية عليه سواء كان يقرأ منه أو يتهاون ولا يقرأ وان كان لا يحس أن يقرأ منه فعليه الاضحية وان كان له ولد صغير يحس المخفف لأجله حتى يسلمه إلى الاستاذ فعليه الاضحية وكتب العلم والمحدث مثل مخفف القرآن في هذا الحكم كذا في الظهيرية * وفي الصغرى وبالكتب لا يعد غنياً الا أن يكون من كل نوع كتابان برواية واحدة عن شيخ واحد وعن شيخ بروايتين كرواية أبي حفص وأبي سليمان عن محمد رحمه الله تعالى لا تجب ولا يعد غنياً بكتب الاحاديث والتفسير وان كان له من كل نوع كتابان

وصاحب كتب الطب والتجريم والادب يعد غنيابها اذا بلغ قيمتها نصابا كذا في الوجيز للكردي *
 وفي الاجناس رجل به زمانه اشترى جارا يركبه ويسعى في حوائجه وقيمه ما تادهم فلا اضحية عليه
 ولو كان له دار قيمها بيتان شتوي وصيفي وفرش شتوي وصيفي لم يكن بها غنيا فان كان له قيمها ثلاثة
 بيوت وقيمة الثالث ما تادهم فعليه الاضحية وكذا الفرش الثالث والغاري بفرسين لا يكون غنيا
 وبالثالث يكون غنيا ولا يصير الغاري بالاسلحة غنيا الا ان يكون له من كل سلاح اثنان أحدهما
 يساوي مائتي درهم وفي الفتاوى الدهقان ليس بغني بفرس واحد وبجملته واحد فان كان له فرسان
 أو جاران أحدهما يساوي مائتين فهو نصاب والزان ع شورين وآلة الفدان ليس بغني وببقرة واحدة
 غني وبثلاثة ثيران إذا تساوى أحدهما مائتي درهم صاحب نصاب وصاحب الثياب ليس بغني بثلاث
 دستجات احداها للبدلة والاخرى للمهنة والثالثة للاعياد وهو غني بالاربعة وصاحب الكرم غني اذا تساوى
 مائتي درهم كذا في الخلاصة * وليس على الرجل ان يضحى عن أولاده الكبار وامراته الا باذنه
 وفي الولد الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية تستحب ولا تحب بخلاف صدقة
 الفطر وفي رواية الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجب أن يضحى عن ولده الصغير وولده
 الذي لا أب له والعنوي على ظاهر الرواية وان كان للمغير مال قال بعض مشايخنا تحب على الاب
 كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح هكذا في الهداية * وللوصي في قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى أن يضحى من مال الصغير قياسا على صدقة الفطر ولا يتصدق بلحمه ولا كنه يأكله الصغير فان
 فضل شيء لا يمكن ادخاره يشترى بذلك ما يمكن ادخاره مما يتفقد بعينه كذا في فتاوى قاضي خان *
 والاصح انه لا يجب ذلك وليس له أن يفعل من ماله كذا في المحيط * وعلى الرواية التي لا تحب في مال
 الصغير ليس للاب والوصي أن يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه
 الله تعالى وعليه الفتوى وان فعل الوصي يضمن في قول محمد رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال بعضهم لا يضمن كما لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان الضي ياكل لا يضمن
 ولا يضمن والمعتوه والمجنون في هذا بمنزلة الصبي وأما الذي يحسن ويقتضي فهو كالحجج كذا في فتاوى
 قاضي خان * ولا يجب على الرجل أن يضمن عن رقيقه ولا عن أم ولده كذا في الملتقط * ويستحب
 أن يضحى عن ماله كذا في التتارخانية * ومن بلغ من الصغار في أيام النحر وهو موسر يجب عليه
 بالاجماع بين أصحابنا كذا في البدائع * ولا يجب على المسافر ولا على الحاج اذا كان محروما
 وان كان من أهل مكة كذا في شرح الطحاوي * (وأما كيفية الوجوب) منها انها تحب في وقتها
 وجوبا موسعا في جملة الوقت من غير عين ففي أي وقت ضحى من عليه الواجب كان مؤذيا للواجب سواء
 كان في أول الوقت أو في وسطه أو آخره وعلى هذا يخرج ما اذا لم يكن أهلا للوجوب في أول الوقت ثم صار
 أهلا في آخره بأن كان كافرا أو عبدا أو فقيرا أو مسافرا في أول الوقت ثم صار أهلا في آخره فانه يجب عليه
 ولو كان أهلا في أوله ثم لم يبق أهلا في آخره بأن ارتد أو أعسر أو سافر في آخره لا يجب ولو ضحى في أول
 الوقت وهو فقير فعليه أن يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسرا في جميع الوقت ثم صار فقيرا صار قيمة
 شاة صالحة دينيا في ذمته يتصدق بها متى وجدها ولو مات الموسر في أيام النحر قبل أن يضحى سقطت عنه
 الاضحية ومنها أنه لا يقوم غيرها مقامها في الوقت حتى لو تصدق بعين الشاة أو قيمتها في الوقت لا يجزئ
 عن الاضحية ومنها أنه لا تجزئ فيها النيابة فيجوز للناس أن يضحى بنفسه أو بغيره ما دله لانها قربة
 تتعاق بالمال فتجزي فيها النيابة سواء كان المأذون مسلما أو كافرا ومنها أنها تقضي ادا فأتت عن وقتها

ثم قضاؤها قد يكون بالتصدق بعين الشاة حية وقد يكون بالتصدق بقيمة الشاة فان كان قد اوجب التضحية على نفسه بشاة بعينها فلم يضحها حتى مضت ايام التحرفية تصدق بعينها حية سواء كان موسرا او معسرا وكذا اذا اشترى شاة ليعضح بها فلم يضح حتى مضى الوقت ومنها أن وجوبها نسخ كل ذبح كان قبلها من العقيقة والرجية والعبرة كذا في البدائع * والله أعلم

*(الباب التاسع في وجوب الاضحية بالنذر وما هو في معناه) *

رجل اشترى شاة للاضحية وأوجبها بلسانه ثم اشترى أخرى جازله ببيع الاولى في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كانت الثانية شرهما الاولى وذبح الثانية فانه يتصدق بفضل ما بين القيمةين لانه لما اوجب الاولى بلسانه فقد جعل مقدار مالية الاولى لله تعالى فلا يكون له أن يستفضل لنفسه شيئا ولهذا يلزمه التصدق بفضل قال بعض مشايخنا هذا اذا كان الرجل فقيرا فان كان غنيا فليس عليه أن يتصدق بفضل القيمة قال الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح ان الجواب فيهما على السواء يلزمه التصدق بفضل عنيا كان أو فقيرا لان الاضحية وان كانت واجبة على الغنى في الذمة فاعلم يتعين المحل بتعيينه فتعين هذا المحل بتدريج المتأخر لان المتعين يفيد في ذلك واذا اشترى الغنى اضحية فضلت فاشترى أخرى ثم وجد الاولى في ايام النحر كان له أن يضحى بأيهما شاء ولو كان معسرا فاشترى شاة وأوجبها ثم وجد الاولى قالوا عليه أن يضحى بهما كذا في فتاوى قاضي خان * اوجب على نفسه عشر اضحيات قالوا لا يلزمه الا اثنتان لان الاثر جاء بالثنتين هكذا ذكر في الكتاب والصحيح انه يجب الكل كذا في الظهيرية * ولو اشترى شاة للاضحية ثم باعها واشترى أخرى في ايام النحر فهذا على وجوه ثلاثة (الاول) اذا اشترى شاة بنوى بها الاضحية (والثاني) أن يشتري بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية (والثالث) أن يشتري بغير نية الاضحية ثم يوجب بلسانه أن يضحى بها فيقول الله على أن يضحى بها عامنا هذا ففي الوجه الاول في ظاهره راية لا تصير اضحية ما لم يوجبها بلسانه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها تصير اضحية بمجرد النية كما لو أوجبها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وبعض المتأخرين وعن محمد رحمه الله تعالى في المنتقى اذا اشترى شاة ليضحى بها وأضمر نية التضحية عند الشراء تصير اضحية كما نوى فان سافر قبل ايام النحر باعها وسقطت عنه الاضحية بالمسافرة واما الثاني اذا اشترى شاة بغير نية الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا في ظاهره راية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها لا تصير اضحية حتى لو باعها يجوز بيعها وبه تأخذ فاما اذا اشترى شاة ثم أوجبها اضحية بلسانه وهو الوجه الثالث تصير اضحية في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * ذبح المشتراة لها بلانية الاضحية جازت اكتفاء بالنية عند الشراء كذا في الوجيز للكردي * ولو باع الاولى بعشرين فزادت الاولى عند المشتري فصارت تساوي ثلاثين على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ببيع الاولى جائز فكان عليه أن يتصدق بحصة زيادة حدثت عند المشتري وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ببيع الاولى باطل فتؤخذ الاولى من المشتري كذا في التارخاية * اشتراها للتجارة ثم أوجب على نفسه أن يضحى بها بلسانه عليه أن يفعل ذلك ولو لم يفعل حتى مضت الايام تصدق بها كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ضحى بشاتين فالأصح أن تكون الاضحية بهما فانه روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا بأس في الاضحية بالشاة والشاتين كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل رجل ضحى بشاتين قال محمد بن سلمة لا تكون الاضحية الا بواحدة وقال غيره من المشايخ تكون الاضحية بهما

وبه أخذ الصدر الشهيد في واقعاته روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالاضحية
بالشاة والشاتين وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين وضحي عام
المدينة بمائة بدنة كذا في المحيط * اشترى الاضحية بثلاثين درهما الشاتان أفضل من واحدة بخلاف
ما إذا اشترى بعشرين حيث كانت الواحدة أفضل لأنه يوجد بثلاثين درهما شاتان على ما يجب من الكمال
الاضحية في السن والكبر ولا يوجد بعشرين حتى لو وجد كل شراء الشاتين أفضل ولو لم يوجد بثلاثين
كان شراء الواحدة أفضل كذا في الفتاوى الكبرى * نذر أن يضحي ولم يسم شيئاً عليه شاة ولا بأكل
منها وإن أكل عليه قيمتها كذا في الوجيز للكردي * قال الله على أن اضحي شاة فضحي بدنة أو بقرة
جاز كذا في السراجية * والله أعلم

﴿ (الباب الثالث في وقت الاضحية) ﴾

وقت الاضحية ثلاثة أيام العاشر والحادي عشر والثاني عشر ولها أفضلها وآخرها أدونها ويجوز في نهارها
وليلها بعد طلوع الفجر من يوم النحر إلى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر لأنه يكره الذبح في الليل
وإذا شك في يوم الاضحي فالمستحب أن لا يؤخر إلى اليوم الثالث فإن أخّر يستحب أن لا يأكل منه
ويتصدق بالكل بمصدق يفضل ما بين المذبح وغير المذبح لأنه لو وقع في غير وقته لا يخرج عن العهدة
الابدالك كذا في محيط السرخسي * أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة والكل يمضي بأربعة أو ليلته
لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق والتضحية فيها أفضل من التصديق بشئ الاضحية
لأنها تقع واجبة أو سنة والتصدق تطوع محض فيفضل كذا في الهداية * والوقت المستحب للتضحية
في حق أهل السواد بعد طلوع الشمس وفي حق أهل المصر بعد الخطبة كذا في الظهيرية * ولو ذبح
والامام في خلال الصلاة لا يجوز وكذا إذا ضحى قبل أن يقدم قدر التشهد ولو ذبح بعد ما قدم التشهد
قبل السلام قالوا على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز كما لو كان في خلال الصلاة لأن الخروج
من الصلاة يصنع فرض عنده كذا في السدائع * وهو الصحيح كذا في خزانة المفتين * ولو ضحى بعد
ما سلم الامام تسليمة واحدة جازت الاضحية بالاتفاق كذا في فتاوى قاضي خان * لو صلى الامام
ولم يخطب جاز الذبح كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز التضحية بعد التشهد ما لم يسلم الامام وهو الصحيح
كذا في خزانة المفتين * صلى الامام وصحوا ثم علم أنه كان صلى بلا وضوء جازت الاضحية ولو تذكر قبل
تفريق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده
ولو نادى بالناس ليعيدوها فن ذبح قبل العلم بذلك جازت ومن علم به لم يجز ذبحه إذا ذبح قبل الزوال
وبعد مجوزها كذا في الوجيز للكردي * إذا ترك الصلاة يوم النحر بعد أو غير عذر لا تجوز الاضحية
حتى تزول الشمس وتجوز الاضحية في الغد وبعد الغد قبل الصلاة لأنه فات وقت الصلاة بزوال الشمس
في اليوم الاول والصلاة في الغد تنفع قضاء كذا في محيط السرخسي * وفي الواقعات لو أن بلدة وقعت
فيها فترة ولم يبق فيها من يصلي بهم صلاة العيد فضحوا بعد طلوع الفجر جاز وهو المختار لأن البلدة
صارت في حق هذا المحكم كالسواد كذا في الفتاوى الكبرى * وعليه الفتوى كذا في السراجية *
ولو ذبح أضحيته بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيما يرى أنه يوم عرفة ثم تبين أنه يوم النحر جازت
الاضحية ولو ذبح قبل الصلاة وهو يرى أنه يوم النحر ثم تبين أنه اليوم الثاني أجراه عن الاضحية أيضا
كذا في الظهيرية * إذا استخلف الامام من يصلي بالضعفة في المسجد الجامع وخرج بنفسه إلى
الجبانة مع الاقوياء فضحي رجل بعدما انصرف أهل المسجد قبل أن يصلي أهل الجبانة القياس

أن لا تقوز في الاستحسان وتجوز وان ضحى بعد ما فرغ أهل الجبانة قبل أهل المسجد قبل في هذه الصورة يجوز قياسا واستحسانا وقيل القياس والاستحسان فيهما واحد قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذي صلى فأما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجز اضحيته قياسا واستحسانا وفي الاضاحي للزعفراني اذا ضحى رجل من الناحية التي صلى فيها أو من الناحية الاخرى جاز كذا في المحيط * والمستحب ذبحها بالنهار دون الليل لانه أمكن لاستيفاء العروق كذا في الجوهرة النيرة * وفي النوازل اذا صلى الامام صلاة العيد يوم عرفة فضحى الناس فهذا على وجهين اما أن يشهد عنده شهود على هلال ذي الحجة أو لم يشهدوا ففي الوجه الاول جازت الصلاة والتضحية لأن التحرز عن هذا الخطا غير ممكن والتدارك أيضا غير ممكن غالباً فيحكم بالجواز صيانة لمجمع المسلمين وقتي جازت الصلاة جازت التضحية وفي الوجه الثاني لا تجوز الصلاة والتضحية لانه لا ضرورة في التجوز ومضى لم تجز الصلاة لا تجوز التضحية وههنا اذا لم تجز لو ضحى الناس في اليوم الثاني فهذا على وجهين اما أن يصلي الامام في اليوم الثاني أو لم يصل ففي الوجه الاول لم يجز لانه ضحى قبل الصلاة في يوم هو في وقت الصلاة وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان ضحى قبل الزوال أو بعد الزوال فان ضحى قبل الزوال فان كان يرجو أن الامام يصلي لا يجزيه وان كان لا يرجو يجزيه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا ضحى الناس بعد الزوال يجزيه هذا كله اذا تبين انه يوم عرفة أما اذا لم يتبين لكن شكوا فيه ففي الوجه الاول وهو ما اذا شهدوا به عنده لم أن يخفوا من الغد من أول الغد لانه لو تبين كان لهم ذلك فهذا أحق وفي الوجه الثاني وهو ما اذا لم يشهدوا عنده الاحتياط أن يخفوا من الغد بعد الزوال لان رجاء الصلاة انما يتقطع من الغد بعد الزوال كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العتائية ولو شهدوا بعد الزوال ان هذا اليوم يوم الاضحية ضحوا وان شهدوا قبل الزوال لم يجز الا اذا زالت الشمس وفي تجنيس خواهر زاده وان كان الرجل مسلماً أو أمراً له أن يخفوا عنه في المصر لم يجز عنه الا بعد صلاة الامام كذا في التارخانية * والله اعلم

❦ (الباب الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان) ❦

ولو أن رجلاً من أهل السواد دخل المصر لصلاة الاضحية وأمر أهله أن يخفوا عنه جاز أن يذبحوا عنه بعد طلوع الفجر قال محمد رحمه الله تعالى أنظر في هذا الى موضع الذبح دون المذبح عنه كذا في الظهيرية * وعن الحسن بن زياد بخلاف هذا والقول الاول أصح وبه تأخذ كذا في الفتاوى للفتاوى * ولو كان الرجل بالسواد وأهله بالمصر لم تجز التضحية عنه الا بعد صلاة الامام وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروى عنهما أيضاً أن الرجل اذا كان في مصر وأهله في مصر آخر فكتب اليهم ليخفوا عنه فانه يعتبر مكان التضحية فينبغي أن يخفوا عنه بعد فراغ الامام من صلاته في المصر الذي يضحى عنه فيه وعن أبي الحسن انه لا يجوز حتى يصلي في المصرين جميعاً كذا في الظهيرية * ولو أخرج الاضحية من المصر فذبح قبل صلاة العيد قالوا ان خرج من المصر مقدار ما يباح للسافر قصر الصلاة في ذلك المكان جاز الذبح قبل صلاة العيد والا فلا كذا في خزنة المفتين * ولو لم يضح حتى مضت أيام النحر فقد فاته الذبح فان كان أوجب على نفسه شاة بعينها بأن قال لله على أن أضحي بهذه الشاة سواء كان الموجب فقيراً أو غنياً أو كان المضحى فقيراً أو قد اشترى شاة بذية الاضحية فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية وان كان من لم يضح عباً ولم يوجب على نفسه شاة بعينها تصدق بقيمة شاة اشترى أو لم يشتر كذا في العتائية * يعتبر آخر أيام النحر

في الفقر والغنى والموت والولادة لو اشترى شاة لأضحية عن نفسه أو عن ولده فلم يضع حتى مضت أيام النحر كان عليه أن يتصدق بتلك الشاة أو بقيمتها وقال المحسن رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء **كذا** في فتاوى قاضي خان * وإن كان أوجب شاة بعينها واشترى شاة ليضحي بها فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية ولا يجوز إلا بكل منها فإن باعها تصدق بثمنها فإن ذبحها وتصدق بالمحمسها جاز فإن كانت قيمتها حية أكثر تصدق بالفضل ولو أكل منها شيئاً غرم قيمته فإن لم يفعل ذلك حتى جاء أيام النحر من العام القابل فضحي بها عن العام الماضي لا يجوز فإن باعها بعد أيام النحر يتصدق بثمنها فإن باعها بما يتغابن الناس فيه أجزاءه وإن باعها بما لا يتغابن الناس فيه تصدق بالفضل **كذا** في الظهيرية * ولو أوصى بأن يضحي عنه ولم يسم شاة ولا بقرة ولا غير ذلك ولم يبين الثمن أيضاً جاز ويقع على الشاة بخلاف ما إذا وكل رجلاً بأن يضحي عنه ولم يسم شيئاً ولا ثمناً فإنه لا يجوز **كذا** في البدائع * ولو كان موسراً في أيام النحر فلم يضع حتى مات قبل مضي أيام النحر سقط عنه الأضحية حتى لا يجب عليه الإيصال ولو مات بعد مضي أيام النحر لم يسقط التصديق بقيمة الشاة حتى يلزمه الإيصال به **كذا** في الظهيرية * مصري وكل وكيل بأن يذبح شاة له ويخرج إلى السواد فأخرج الوكيل الأضحية إلى موضع لا يعد من المصر فذبحها هناك فلو كان الموكل في السواد جازت أضحيته عنه ولو كان قد عاد إلى المصر وعلم الوكيل بقدمه لم تجز الأضحية عن الموكل بخلاف ولو لم يعلم الوكيل بعود الموكل إلى المصر اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال محمد لا تجزؤه والمختار قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجزؤه **كذا** في الكبرى * والله أعلم

﴿الباب الخامس في بيان محل إقامة الواجب﴾

وهذا الباب مشتمل على بيان جنس الواجب ونوعه وسنه وقدره وصفته

(أما جنسه) فهو أن يكون من الاجناس الثلاثة الغنم أو الأبل أو البقر ويدخل في كل جنس نوعه والذكور والانتى منه والخصى والفحل لا نطلاق اسم الجنس على ذلك والمعرنوع من الغنم والجواميس نوع من البقر ولا يجوز في الاضاحي شيء من الوحشي فإن كان متولداً من الوحشي والانتى فالعبرة بالأم فإن كانت أهلية تجوز والأفلاحتى لو كانت البقرة وحشية والثور أهلياً لم تجز وقيل إذا نزل على شاة أهلية فإن ولدت شاة تجوز التضحية وإن ولدت ظبياً لا تجوز وقيل إن ولدت الزمكة من سمبار وحشي جاز إلا يؤكل وإن ولدت فرساً فحكمه حكم الفرس وإن ضحي بظبية وحشية أنست أو ببقرة وحشية أنست لم تجز (وأما سنه) فلا يجوز شيء مما ذكرنا من الأبل والبقر والغنم عن الأضحية إلا التي من كل جنس والأجدع من الضأن خاصة إذا كان عظيمًا أو أمماً معاني هذه الأسماء فقد ذكر القدوري أن الفقهاء قالوا الجذع من الغنم ابن ستة أشهر والثني ابن سنة والجذع من البقر ابن سنة والثني منه ابن سنتين والجذع من الأبل ابن أربع سنين والثني ابن خمس سنة ويرى هذه الأسماء بما قبلنا يمنع النقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحي بأقل من ذلك شيئاً لا يجوز ولو ضحي بأكثر من ذلك شيئاً يجوز ويكون أفضل ولا يجوز في الأضحية جلي ولا جدى ولا عجول ولا فصيل (وأما قدره) فلا تجوز الشاة والمعز إلا عن واحد وإن كانت عظيمة سمينة تساوي شاتين مما يجوز أن يضحي بهما ولا يجوز بغير واحد ولا بقرة واحدة عن أكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة وأقل من ذلك وهذا قول عامة العلماء (وأما صفته) فهو أن يكون سليماً من العيوب العارضة **كذا** في البدائع * ويجوز بالجاء التي لا قرن لها وكذا

مكسورة القرن كذا في الكافي * وان بلغ الكسر المشاش لا يجزيه والمشاش رؤس العظام مثل
 الركتين والمرفقين كذا في البدائع * ويجوز المجبوب العاجز عن الجماع والتي بها السعال والعاجزة
 عن الولادة لكبر سنها والتي بها كى والتي لا ينزل لها لبن من غير علة والتي لها ولد وفي الاجناس وان
 كانت الشاة لها البية صغيرة خلقت بشبه الذب تجوز وان لم تكن لها البية خلقت كذلك قال محمد
 رحمه الله تعالى لا تجوز كذا في الخلاصة * ولا تجوز العباء والعوراء البين عورها والعرجاء البين
 عرجها وهي التي لا تقدر ان تمشي برجلها الى المنسل والمریضة البين مرضها ومقطوعة الاذنين والالية
 والذب بالكلية والتي لا اذن لها في الخلقة وتجزى السكاء وهي صغيرة الاذن فلا تجوز بمقطوعة
 احدى الاذنين بكاملها والتي لها اذن واحدة خلقة ولو ذهب بعض هذه الاعضاء دون بعض من
 الاذن والالية والذب والعين ذكر في الجماع الصغير ان كان الذاهب كثيرا يمنع حوازل التضحية وان
 كان يسيرا لا يمنع واختلف اصحابنا بين القليل والكثير فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اربع روايات
 وروى محمد رحمه الله تعالى عنه في الاصل وفي الجماع انه اذا كان ذهاب الثالث أو اقل جاز وان كان
 أكثر لا يجوز والصحيح ان الثالث وما دونه قابل وما زاد لمسه كثير وعليه الفتوى كذا في فتاوى
 قاضي خان * وانما يعزف ذهاب قدر النصف أو الثالث من العين بأن تشد العين المعيبة بعد أن
 لا تعتلف الشاة يوما أو يومين ثم يقرب العلف اليها قليلا قليلا فاذا رأتها من موضع أعلم ذلك الموضع
 ثم تشد عينها الصحيحة ويقرب العلف الى الشاة قليلا قليلا حتى ادارأتها من مكان أعلم ذلك المكان
 ثم يقدر ما بين العلامة الاولى والثانية من المسافة فان كانت المسافة بينهما الثلث فقد ذهب ثلث وبقى
 الثلثان وان كان نصف فقد ذهب النصف وبقى النصف كذا في الكافي * وأما الهقاه وهي الى
 لأسنان لها فان كانت ترعى وتعتلف جازت والا فلا كذا في البدائع * وهو الصحيح كذا في محيط
 السرخسي * وتجوز الثولة وهي المجنونة الا اذا كان ذلك يمنع الرعى والاعتلاف فلا تجوز وتجاوز
 الجرباء اذا كانت مميّنة فان كانت مهزولة لا تجوز وتجزى الشرقاء وهي مشقوفة الاذن طولا والمقابلة
 أن يقطع من مقدم اذنها شيء ولا بيان بل يترك معاقا والمدبرة أن يفعل ذلك بمؤخر الاذن من الشاة وما
 روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحي بالشرقاء والمقابلة والمدبرة والحقاء نهى
 في الشرقاء والمقابلة والمدبرة محمول على الذب وفي الحرقاء على الكثير على اختلاف الاقوال بل في حد
 الكثير كذا في البدائع * ولا تجزى الجذاء وهي مقطوعة الانف كذا في الطهيرية * والمجولاء تجزى
 وهي التي في عينها حول وكذا المجزورة وهي التي جزصوفها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا تجوز
 الجذاء وهي المقطوعة ضرعها ولا المصترمة وهي التي لا تستطيع أن ترضع فصببها ولا الجذاء وهي التي
 يلبس ضرعها كذا في محيط السرخسي * وفي القيمة كتبت الى أبي الحسن على المرغيباني ولو كانت
 الشاة مقطوعة اللسان هل تجوز التضحية بها فقال نعم ان كان لا يخل بالاعتلاف وان كان يخل به لا تجوز
 التضحية بها كذا في التارخانية * وقطع اللسان في الثور يمنع وفي الشاة اختلاف كذا في القنية *
 والتي لا لسان لها في العنم تجوز وفي البقر لا كذا في الخلاصة * وسئل عمرو بن الحافظ عن الاضحية
 اذا كان الذاهب من كل واحد من الاذنين السدس هل يجمع حتى يكون مانعا على قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى قياسا على الجاسات في البدن أم لا يجمع كما في الخروق في الخفين قال لا يجمع وسئل
 أيضا عن قطع بعض لسان الاضحية وهو أكثر من الثلث هل تجوز الاضحية على قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى قال لا كذا في التارخانية * ولا تجوز الجلالة وهي التي تأكل العذرة ولا تأكل
 غيرها فان كانت الجلالة ابلا تمسك أربعين يوما حتى يطيب مجها والبقر يمسك عشرين يوما

والغنم عشرة أيام والدجاجة ثلاثة أيام والعصفور يوماً كذا في فتاوى قاضي خان * ولا تجزئ الجفاه التي لا تتقي ويستوى أن يشتريها كذلك أو صارت عنده كذلك وهو موسر أما إذا كان معسراً أجزأته لأنه لا واجب في ذمته بل يثبت الحق في العين فيتأذى بالعين على أي خلة كانت كذا في المبسوط * فان كانت مهزولة ففيها بعض الشهم جازي روى ذلك عن محمد - رحمه الله تعالى ولو كانت مهزولة عند الشراء فسقطت بعد الشراء عجز كذا في فتاوى قاضي خان * ومقطوعة رأس ضرعها لا تجوز فان ذهب من واحد أقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن وفي الشاة والمعر إذا لم تكن لهما إحدى حلتيهما خلفه أو ذهبت بأفة وبقيت واحدة لم تجز وفي الأبل والبقران ذهبت واحدة تجوز وإن ذهبت اثنتان لا تجوز كذا في الخلاصة * وفي الخزانة لا تجوز مقطوع إحدى القوائم الأربع كذا في التتارخانية * لا تجوز التضحية بالشاة الخنثى لأن لحمها لا ينضج تنثر شعره الاضحية في غيره وقتها يجوز إذا كان لها نقي أي منج كذا في القنية * والشطور لا تجزى وهي من الشاة ما انقطع اللبن عن إحدى ضرعيها ومن الأبل والبقر ما انقطع اللبن من ضرعيها لأن لكل واحد منهما أربع أضرع كذا في التتارخانية * ومن المشايخ من يذكرون هذا الفصل أصلاً ويقول كل عيب يزيل المنفعة على الكمال أو الجمال على الكمال يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه المصفة لا يمنع ثم كل عيب يمنع الاضحية ففي حق الموسر يستوى أن يشتريها كذلك أو يشتريها وهي سليمة وصارت معيبة بذلك العيب لا تجوز على كل حال وفي حق المعسر تجوز على كل حال كذا في المحيط * ولو اشترى رجل أضحية وهي سميكة فجفت عنده حتى صارت بحيث لو اشتراها على هذه الحالة لم تجزئه إن كان موسراً وإن كان معسراً أجزأته إذا لا اضحية في ذمته فان اشتراها الاضحية فقد تعينت الشاة للاضحية حتى لو كان الفقير أو جب على نفسه اضحية لا تجوز هذه ولو اشترى أضحية وهي صحيحة العينين ثم أعورته عنده وهو موسر أو قطعت أذنها كلها أو ألبتها أو ذنبها أو أنكرت رجلها فلم تستطع أن تمشي لا تجزى عنه وعليه مكانها أخرى بخلاف الفقير وكذلك لو ماتت عنده أو سرفت ولو قدم أضحية ليذبحها فاضطربت في المكان الذي يذبحها فيه فأنكرت رجلها ثم ذبحها على مكانها أجزأه وكذلك إن انفلتت عنه البقرة فأصابت عينها فذهبت والقياس أن لا تجوز وجه القياس أن هذا عيب دخلها قبل تعيين القرية بها فصارت كما لو كان قبل حال الذبح وجه الاستحسان أن هذا مما لا يمكن الاحتراز عنه لأن الشاة تطرب فتلحقها الغيوب من اضطرابها وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لو حاج أضحية ليذبحها فأنكرت رجلها أو أعورته فذبحها ذلك اليوم أو من الغد فأنها تجزى كذا في البدائع * سبعة من الرجال اشتروا بقرة بخمسين درهماً للاضحية وسبعة آخرون اشتروا سبع شياه بمائة درهم فكلموا أن الأفضل هو الأول والثاني والمختار أن الأفضل هو الثاني كذا في الفتاوى الكبرى * عشرة نفر اشتروا من رجل عشر شياه بجملة فقال البائع بعت هذه العشرة أنكم كل شاة بعشرة دراهم فعادوا يشتريها فصارت العشرة مشتركة بينهم وأخذ كل واحد منهم شاة وضحي عن نفسه جاز فان ظهر منها شاة عوراء فأنكر كل واحد من الشركاء أن تكون العوراء له لا تجوز تضحيتهم لأن تسع شياه عن عشرة نفر لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان * والخصى أفضل من الفحل لأنه أطيب لحم كذا في المحيط * اختلف المشايخ أن البدنة أفضل أم الشاة الواحدة قال بعضهم إن كانت قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة فالشاة أفضل لأن الشاة كلها فرض والبدنة سبعة أفرص والباقي يكون فضلاً قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل البدنة أفضل لأنها أكثر لحم من الشاة وما قالوا إن البدنة يكون بعضها غلًا فليس كذلك بل إذا انحرت عن واحد كان كلها فرضاً وشبهه بالقرامة في الصلاة لواقصر على ما تجوز به الصلاة جاز ولو زاد عليه يكون الكمال فرضاً

قال الشيخ الامام ابو حفص الكبير اذا كان قيمة الشاة والبدنة سواء كانت الشاة افضل لان لحمها اطيب
 كذا في الظهيرية * والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم الشاة اطيب
 وان كان سبع البقرة اكثر لحماف سبع البقرة افضل والحاصل في هذا انهما اذا استويا في اللحم والقيمة
 فاطيبهما لحمها افضل واذا اختلفا في اللحم والقيمة فالفاضل اولى فالفضل الذي يساوي عشرين افضل
 من خصي بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفضل اكثر لحماف الفضل افضل والاني من البقر افضل
 من الذكرا اذا استويا لان لحم الانثى اطيب والبقرة افضل من ست شياه اذا استويا وسبع شياه افضل
 من بقرة كذا في فتاوى قاضي خان * والكباش والنجعة اذا استويا في القيمة واللحم فالكباش افضل
 وان كانت النجعة اكثر قيمة او لحماف هي افضل كذا في الذخيرة * شراء الاضحية بعشرة اولى من ان
 يتصدق بالف كذا في الفتاوى الكبرى * وفي اصول التوحيد للامام الصفار والتضحية بالديك
 والدجاجة في أيام الاضحية ممن لا اضحية عليه لا عساره تشبه بالمضحين مكروه لانه من رسوم الجوس
 كذا في الخلاصة * ومن لا اضحية عليه لا عساره لو ذبح دجاجة او ديك ليكره كذا في وجيز
 الكردي * والمستحب ان تكون الاضحية اسمها واحسنها واعظمها وافضل الشيا فان تكون
 كبشاً املح اقرن موحوا وان تكون آله الذبح حاذيه من الحديد ويستحب ان يترى بعد الذبح بقدر
 ما يبرد ويسكن من جميع اعضائه وتزول الحياة من جميع جسده ويكره ان يضحى ويضخ قبل ان يبرد
 هكذا في البدائع * والا فضل ان يذبح اضحيته بيده ان كان يحسن الذبح لان الاولى في القربات ان
 يتولى بنفسه وان كان لا يحسنه فالأفضل ان يستعين بغيره ولكن ينبغي ان يشهد ما بنفسه كذا
 في الكافي * قال ولو امر مجوسي فذبح اضحيته لم يجوز لان هذا افساد لا تقرب فان ذبحة المجوسي
 لا تؤكل ولو امر يهوديا او نصرانيا بذلك اجزاه لانهم من اهل الذبح ولكيه مكروه لان هذا من عمل
 القربة وفعله ليس بقربة كذا في المبسوط * ويستحب ان يأكل من اضحيته ويطعم منها غيره
 والا فضل ان يتصدق بالثلث ويتخذ الثلث صياقة لا قاربه وأصدقائه ويتخذ الثلث ويطعم الغنى
 والفقير جميعا كذا في البدائع * ويحب منها ما شاء للغنى والفقير والمسلم والذمي كذا في الغياثية *
 ولو تصدق بالكل جاز ولو جسد الكل لنفسه جاز وله ان يتخذ الكل لنفسه فوق ثلاثة أيام الا ان
 اطعمها والتصدق بها افضل الا ان يكون الرجل ذاعبال وغير موسع الحال فان الافضل له حيث تذ
 ان يدعه لعياله ويوسع عليهم به كذا في البدائع * ان وجبت بالذرف ليس لصاحبها ان يأكل منها
 شيئا ولا ان يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنيا أو فقيرا لان سبيلها التصديق وليس للتصدق
 ان يأكل صدقته ولا ان يطعم الاغنياء كذا في التبيين * وأما في الاضحية المنذورة سواء كانت من
 الغنى او الفقير فليس لصاحبها ان يأكل ولا أن يوكل الغنى هكذا في النهاية * روي بشر بن الوليد
 عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له تسعة من العيال وهو العاشر فضحى بعشر من الغنم عن نفسه
 وعن عياله ولا ينوي شاة بعينها لكن ينوي العشرة عنهم وعنه جاز في الاستحسان وهو قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والله أعلم

❦ (الباب السادس في بيان ما يستحب في الاضحية والاستفاد بها) ❦

ويستحب ان يربط الاضحية قبل أيام البحر بأيام وأن يقلدها ويحلبها وأن يسوقها الى المنسك سوفا
 جيلا لا غنيفا وأن لا يجرب رجليها الى المذبح كذا في البدائع * واذا ذبحها تصدق بجلالها سارقاتها
 كذا في السراجية * ولو اشترى شاة للاضحية يكره أن يحلبها أو يحز صوفها فينتفع به لانه عينها للقربة

فلا يحل له الانتفاع بجزء من أجزائها قبل إقامة القرية كما لا يحل له الانتفاع بلحمها إذا ذبحها قبل وقتها
ومن المشايخ من قال هذا في الشاة المنذورة بها بعينها من المعسر والموسر وفي الشاة المشتراة للاضحية
من المعسر فأما المشتراة من الموسر للاضحية فلا بأس أن يحلبها ويجز صوفها كذا في البدائع والصحيح *
أن الموسر والمعسر في حلبها وجز صوفها سواء كذا في الغائية * ولوحلب اللبن من الاضحية قبل الذبح
أو جز صوفها يتصدق به ولا ينتفع به كذا في الظهيرية * وإذا ذبحها في وقتها جاز له أن يحلب لبنها ويجز
صوفها وينتفع به لأن القرية أقيمت بالذبح والانتفاع بعد إقامة القرية مطلقا لا كل كذا في المحيط *
وان كان في ضرعها لبن ويخاف ينضح ضرعها بألسة البارد فان تقاص والاحلب وتصدق به وبكره
ركوبها واستعمالها كما في الهدى فان فعل فتقصها فعليه التصدق بما نقص وان أجزها تصدق
بأجزها ولو اشترى بقرة حلوبة وأوجبها أضحية فاكتسب مالا من لبنها يتصدق بمثل ما اكتسب
ويتصدق بروثها فان كان يعلفها قفا اكتسب من لبنها أو انتفع من روثها فهو له ولا يتصدق بشئ
كذا في محيط المرخسي * ويتصدق بجلدها أو يعمل منه نحو غراب أو جراب ولا بأس بأن يشتري به ما
ينتفع بعينه مع بقائه استحسانا وذلك مثل ما ذكرنا ولا يشتري به ما لا ينتفع به إلا بعد الاستهلاك نحو
اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نعمة وعياله واللحم بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا
يبيعه بما لا ينتفع به إلا بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ليتصدق بها جازلانه قرية كالتصدق
كذا في التبيين * وهكذا في الهداية والكافي * ولو اشترى بلحم الاضحية جرابا لا يجوز ولو اشترى
بلحمها جرابا جاز ولو اشترى بلحمها نجما جاز قالوا والأصح في هذا أنه يجوز بيع الماء كقول بالما كقول
وغير الماء كقول بغير الماء كقول ولا يجوز بيع غير الماء كقول بالما كقول ولا يبيع الماء كقول بغير الماء كقول
هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان * ولو أدخل جلد الاضحية في قرطالة أو جعله جرابا ان
استعمل الجراب في أعمال منزله جاز ولو أجز لا يجوز وعليه أن يتصدق بالأجر أو بالقرطالة ان
استعملها في منزله أو أجزها أو أجزها هل يطيب له الأجر قالوا لا نظر ان كانت القرطالة جديدة
لا يلزمه التصدق بالأجر وان كانت خلقا متخرفا يلزمه التصدق بنصف الأجر دون نصفه نحو ما إذا
أجزها بدانتين يلزمه التصدق بدانتين لان القرطالة إذا كانت جديدة لا يحتاج في الانتفاع
بها إلى الجلد ففيكون الجلد تبعا لها ويكون كل الأجر بازاء القرطالة أما إذا كانت خلقا يحتاج
في الانتفاع بها إلى الجلد فكان نصف الأجر للقرطالة ونصف الأجر للجلد والقرطالة السكواة
كذا في الظهيرية * ولا يحل بيع شحمها وأطرافها ورأسها وصوفها ووبرها وشعرها ولبنها الذي
يحلبه منها بعد ذبحها بشئ لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه منه من الدراهم والدنانير والماء كولات
والمشروبات ولا أن يعطى أجزاها والذبايح منها فان باع شيئا من ذلك بما ذكرنا نفذ عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ ويتصدق بثمنه كذا في البدائع * إذا أخذ
شيئا من الصوف من طرف من أطراف الاضحية للعلامة في أيام النحر لا يجوز له أن يطرح ذلك الصوف
ولا أن يهب لاحد بل يتصدق بذلك الصوف على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * في أضاحي
الزعراني فان ولدت ولدا ذبحها وولدها معها من أصحابنا من قال هذا في المعسر الذي وجب بإيجابه
أما في الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية فان ذبح الولد يوم الاضحية قبل الام أو بعدهما جاز ولو لم
يذبحه وتصدق به حيا جاز في أيام الأضاحي وفي المنتقى لو تصدق بالولد حيا في أيام النحر فعليه أن
يتصدق بقيمته وان باع الولد في أيام الاضحية يتصدق بثمنه فان لم يبيعه ولم يربحه حتى مضت أيام النحر
فعليه أن يتصدق بالولد حيا وإذا ذبح الولد مع الام يأكل من الام والولد وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

انه لا يأكل من الولد فان اكل تصدق بقيمة ما أكل والتصدق بالولد حيا أحب الى كذا في الخلاصة *
ولو باع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى ويشتري بقيمتها أخرى ويتصدق بفضل ما بين
القيمتين اضحية خرج من بطنها ولد حتى قال عامة العلماء يفعل بالولد ما يفعل بالأم فان لم يذبحه حتى
مضت أيام النحر تصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمته ولدا الاضحية لا يجوز صوفه
ولا شعره كالأم كذا في السراجية * وان بقي الولد عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل اضحية لا يجوز
وعليه أخرى لعامه الذي ضحى ويتصدق به مذبوحا مع قيمة ما نقص بالذبح والفتوى على هذا كذا
في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

(الباب السابع في التضحية عن الغير وفي التضحية بشاة الغير عن نفسه)

ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اذا ضحى بشاة نفسه عن غيره بأمر ذلك الغير أو بغير أمره لا تجوز
لانه لا يمكن تجويز التضحية عن الغير الا بأمر الملك لذلك الغير في الشاة وان ثبت الملك له
في الشاة لا بالقبض ولم يوجد قبض الا أمرهنا لا بنفسه ولا بنائبه كذا في الذخيرة * ولو ذبح اضحية
غيره عن المالك بغير أمره صريحا يقع عن المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا أطلق هنا ولم يفيد بما اذا
أضحه المالك للتضحية وقيد به في الاجناس والمختار هو الاول كذا في الغبائية * ولو ضحى ببذنة عن
نفسه وعمره وأولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد في كتاب الاضحية ان كان أولاده
صغارا جاز عنه وعنهم جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان كانوا كبارا ان
فعل بأمرهم جاز عن الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان فعل بغير أمرهم أو بغير
أمر بعضهم لا تجوز عنه ولا عنهم في قوله جميعا لان نصيب من لم يأمر صار كإفصار الكل مجزا وفي قول
الحسن بن زياد اذا ضحى ببذنة عن نفسه وعن خمسة من أولاده الصغار وعن أم ولده بأمرها أو بغير أمرها
لا تجوز عنه ولا عنهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى تجوز عن نفسه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل
ذبح اضحية غيره عن نفسه بغير أمره فان ضمنه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه
ظهر أن الاراقة حصلت على ماله وان أخذها مذبوحة تجزئ عن المالك لانه قد نواها فليس
يضره ذبح غيره لها كذا في محيط السرخسي * واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية صاحبه
صح عنهما ولا ضمان عليهما استحسانا ويأخذ كل واحد منهما ما ملوخته من صاحبه ولا يضمنه فان
كانا قد أكلتا فليحمل كل واحد منهما صاحبه ويجزيهما وان تشاحا فكل واحد منهما يضمن
صاحبه قيمة شاة ثم يتصدق بتلك القيمة ان كانت انقضت أيام النحر لانهما بدل عن اللحم كذا في الكافي *
وفي الروضة رجلان أدخلتا شاتيهما مربطهما غلطا فاذهبا كل واحد منهما شاة واحدة معينة وتر كاشاة
لا يدعيانها فالتى لا يدعيانها البيت المال والتي تنازعا فيها بينهما ما نفعان ولا تجزئ الاضحية عنهما
ولو كانت بذنة أو بقرة جاز عنهما وهو الاصح أربعة نفر لكل واحد منهم شاة حبسوها في بيت فماتت
واحدة لا يدري لمن هي تباع هذه الاغنام جلة وتشتري بثمنها ربع شياء لكل واحد منهم شاة
ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحدة منها ويحمل كل واحد منهم أحسابه أيضا
حتى يجوز عن الاضحية كذا في الخلاصة * اذا ربطوا ثلاث اضحيات في رباط واحد ثم وجدوا
بواحدة عيبا منع جواز التضحية وأنكر كل واحد أن تكون له المعيبة وتنازعوا في الاخرين فالمعيبة
ليست المال ويقضى بالآخرين بينهم أثلاثا كذا في التارخانية * رجل اشترى شاة شرا فاسدا
فذبحها عن الاضحية جاز وللبيع الخيار فان ضمنه قيمتها حية فبلا شيء على المضحي وان أخذها

مذبوحة قبل على المضحى أن يتصدق بقيمتها حية لأن القيمة سقطت عن المضحى حيث أخذها مذبوحة
فكأنه باعها بالقيمة التي وجبت عليه قال بعضهم ليس على المضحى أن يتصدق بأكثر من قيمتها
مذبوحة وهو الصحيح وإن لم يأخذها مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة من القيمة التي
وجبت عليه أو باعها بتلك القيمة لا يتصدق بشيء كذا في الظهيرية * ولو وهب له شاة مائة فأسدته
فضحى بها فالواهب بالخيار أن شاء ضمنه قيمتها مائة وتجوز الاضحية وبأكل منها وإن شاء استردّها
واسترد قيمة النقصان ويضمن الموهوب له قيمتها فيتصدق بها إذا كان بعد مضي وقت الاضحية وكذلك
المريض مرض الموت لو وهب شاة من رجل في مرضه وعليه دين مستغرق فضحى بها الموهوب له
فالغرماء بالخيار أن شاءوا استردوا عينها وعليه أن يتصدق بقيمتها وإن شاءوا ضمنوه قيمتها فتجوز الاضحية
لأن الشاة كانت مضمونة عليه فاذا ردّها فقد أسقط الضمان عن نفسه كذا في البدائع * ولو اشترى
شاة بشوب فضحى بها ثم وجد البائع بالثوب عيباً فردّها فهو بالخيار أن شاء ضمنه قيمة الشاة ولا يتصدق
المضحى ويجوز له الأكل وإن شاء استردّها ناقصة مذبوحة فبعد ذلك يتظر أن كانت قيمة الثوب
أكثر يتصدق بالثوب فكأنه باعها بالثوب وإن كانت قيمة الشاة أكثر منه يتصدق بقيمة الشاة
لأن الشاة كانت مضمونة عليه فردّها أسقط الضمان عن نفسه كأنه باعها بثمن ذلك القدر من
قيمتها ولو وجد بالشاة عيباً فالبايع بالخيار أن شاء قبلها وردّها الثمن ويتصدق المشتري بالثمن الاضحية
النقصان لأنه لم يوجب النقصان على نفسه وإن شاء لم يقبل وردّ حصة العيب ولا يتصدق المشتري بها
لأن ذلك النقصان لم يدخل في القربة وإنما دخل في القربة ما ذبح وقد ذبح ناقصاً إلا في جزاء الصيد فإنه
يتظر أن لم يكن مع هذا العيب عدل للصيد فعليه أن يتصدق بالفضل كذا في شرح الطحاوى * رجل
وهب لرجل شاة فضحى بها الموهوب له أو ذبحها للمتع أو جزأها فصيد ثم رجع الواهب في الهبة صح الرجوع
وجازت الاضحية والمتع وعن أبي يوسف أنه لا يصح الرجوع في الهبة وليس على الموهوب له في الاضحية
والمتع أن يتصدق بشيء كذا في الظهيرية * مريض وهب لساكن شاة فضحى بها الموهوب له ثم مات
المريض من مرضه ولا مال له غيرها ولا ورثة أن يضمّوه ثلثي قيمتها حية أو يأخذوا ثلثيها مذبوحة وعلى
الموهوب له أن يتصدق بثلثي قيمتها مذبوحة وجازت عنه الاضحية في الوجهين لأنه ضحى بملك نفسه
كذا في محيط السرْحسي * وفي فتاوى أهل سمرقند رجل اشترى خمس شياه في أيام الاضحية
وأراد أن يضحى بواحدة منها إلا أنه لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاضحية بغير أمره بنية الاضحية
يعني أضحية صاحب الشاة فهو ضامن لأن صاحبها لم يعينها لم يأذن بذبح عينها دلالة
كذا في الذخيرة * في المنتقى لو غصب أضحية غيره وذبحها عن نفسه ضمن القيمة لصاحبها أجره
ما صنع لأنه ما كسبها سابق الغصب كذا في الخلاصة * لو غصب من رجل شاة فضحى بها لا يجوز
وصاحبها بالخيار أن شاء أخذها ناقصة وضمنه النقصان وإن شاء ضمنه قيمتها حية فتصير الشاة ملكاً
للمغاصب من وقت الغصب فتجوز الاضحية استحساناً وكذا لو اشترى شاة فضحى بها ثم استحقها رجل
فإن أجاز البيع جاز وإن استرد الشاة لم يجز كذا في شرح الطحاوى * ولو أودع رجل رجلاً شاة فضحى
بها المستودع عن نفسه يوم النحر فاختار صاحب القيمة ورضى بها فأخذها فانها لا تجزى المستودع
عن أضحيته وكل جواب عرفته في الودعة فهو الجواب في العارية والإجارة بأز استعار ناقصة أو ثوراً
أو بقراً أو أسدأجره فضحى به أنه لا يجزئ عنه الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة كذا
في البدائع * ولو كانت الشاة رهناً فضحى بها ثم ضمنها لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة *
رجل دعا قصاباً ليضحى له فضحى القصاب عن نفسه فهو عن الأمر كذا في السراجية * اشترى أضحية

وأمر غيره بذبحها فذبحها وقال تركت التسمية عمداً ضمن الذبايح قيمة الشاة للإلّا مروى بشري الأثر بقيمتها شاة ويضحي ويتصدق بلحمها ولا يأكل هذا إذا كانت أيام النحر باقية وإن مضت أيام النحر يتصدق بقيمتها على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان * ابن سماعة عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى أمر رجل رجلاً أن يذبح شاة له فلم يذبحها بالماء ورحى باعها إلا ثم ذبحها بالماء مريضاً من ولا يرجع بمضامنه على الأمر علم بالبيع أو لم يعلم أما إذا علم فظاهر وأما إن لم يعلم فلا نه ما غره لأنه حين أمره بالذبح كانت الشاة له كذا في واقعات الناطقي * وفي الإجناس ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أمر الرجل غيره بذبح شاة وقد كان الأمر باعها فذبحها بالماء وهو يعلم بالبيع فإن للمشتري أن يدفع الثمن ويتصدق الذبايح فيضمنه قيمتها ولم يكن للذبايح أن يرجع على الأمر قال ولو كان لا يعلم بالبيع لم يكن للمشتري أن يضمنه القيمة على فقهاء لأنه لو ضمنه كان له أن يرجع على الأمر فكانه هو ففعل ذلك فينقض البيع كذا في الدخيرة والمحيط * فان اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياه ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ينبغي أن يوكّل كل واحد أصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز ولو ذبح غيره بأمره جاز رجل أراد أن يضحي فوضع صاحب الشاة يده على السكين مع يد القصاب حتى تعاونوا على الذبح قال الشيخ الإمام يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك أحدهما التسمية لا يجوز كذا في الظهيرية * والله أعلم

(الباب الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحايا) *

يجب أن يعلم أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد وإن كانت عظيمة والبقرة والعبر مجزئتان سبعة إذا كانوا يريدون به وجه الله تعالى والتقدير بالسبع يمنع الزيادة ولا يمنع التقصير كذا في خلاصة * لا يشارك المضحي فيما يحقل الشركة من لا يريد القرية رأساً فإن شارك لم يجز عن الضحية وكذا هذا في سائر القرب إذا شارك المتقرب من لا يريد القرية لم تجز عن القرية ولو أرادوا القرية الضحية أو غيرها من القرب أجزأهم سواء كانت القرية واجبة أو تطوعاً أو وجب على البعض دون البعض وسواء اتفقت جهات القرية أو اختلفت بأن أراد بعضهم الضحية وبعضهم جزاء الصيد وبعضهم هدى الإحصار وبعضهم كفارة عن شيء أصابه في إثمهم وبعضهم هدى التطوع وبعضهم دم المتعة أو القران وهذا قول أصحابنا الثلاثة رحمه الله تعالى وكذلك أن أراد بعضهم العقيقة عن ولد ولد له من قبل كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في نوادر الضحايا ولم يذكر ما إذا أراد أحدهم الوليمة وهي ضيافة التزويج وينبغي أن يجوز وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كره الاشتراك عند اختلاف الجهة وروى عنه أنه قال لو كان هذا من نوع واحد كان أحب إليّ وهكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وإن كان كل واحد منهم صديداً وكان شريك السبع من يريد اللحم أو كان نصرانياً ونحو ذلك لا يجوز للاثنين أيضاً كذا في السراجية * لو كان أحدهما شركاً ذمياً كتابياً أو غير كتابي وهو يريد اللحم أو يريد القرية في دينه لم يجز ثم ثم عندنا لأن الكافر لا يتحقق منه القرية فكانت نيته ملحقة بالعدم فكان يريد اللحم والمسلم لو أراد اللحم لا يجوز عندنا وكذلك إذا كان أحدهم عبداً أو مدبراً يريد الضحية كذا في البدائع * ولو اشترى بقرة يريد أن يضحي بها ثم أشرك فيها ستة يكره ويجزيهم لأنه بمنزلة سبع شياه حكمها إلا أن يريد حين اشتراها أن يشركهم فيها فلا يكره وإن فعل ذلك قبل أن يشتريها كان أحسن وهذا إذا كان موسراً وإن كان فقيراً معسراً فقد أوجب بالشراء فلا يجوز أن يشرك فيها وكذلك لو أشرك فيها ستة بعد ما أوجبها لنفسه لم يسعه لأنه أوجبها كلها لله تعالى وإن أشرك جاز ويضمن ستة أسباعها وقيل في الغنى

انه يصدق بالثمن اشترك ثلاثة نفر في بقرة لو احدثوا ثلاثة اسباعها والآخرين لكل واحد سباعا ما فات
من له ثلاثة اسباعها وترك ابنا وبنيا صغيرين وترك ستمائة درهم مع حصه البقرة فضحي الوصي فمنهما
حصه الميت من البقرة لا تجزئ منهم لان نصيب الابنة صار لحما لانها قبيحة لانها اصبحت من ميراث
الاب اقل من مائتي درهم وان ترك الميت ستمائة درهم سوى حصه البقرة جازت عنهم لانها غنية كذا
في محيط السرخسي * وراشترك خمسة في بقرة فجاء رجل فساوم الشركة فيها فأجابته أربعة منهم
وامتنع الواحد فضحوا جاز لان الذي جعل نصيبه من نصيب الاربعة يملك أكثر من السبع فخذها
من خمسة وعشرين لما جئنا الى حساب له خمسين ولاربعة أنجاسه خمس أما الخمس فلان الشركاء خمسة
فكان نصيب كل واحد منهم حسا وأما الاربعة الانجاس فلان الاربعة لما أجابوه فقد جعلوه مساويا
أنصبا عنهم وهي أربعة أنجاس بين خمسة وأقله خمسة وعشرون لكل واحد من الشركاء خمسة فاذا أجابه
الاربعة فقد جعلوا انصبا هم بين خمسة لكل واحد أربعة وأربعة أسهم من خمسة وعشرين أكثر من
السبع وذلك سهل معرفته بالوسط والتجسس كذا في الظهيرية * ولو كانوا ستة فأشرك خمسة منهم
واحد أو أباي الواحد لم يجز لان نصيبه أقل من السبع لان اصل حصه ستة وثلاثون لكل واحد ستة
فيكون الخمسة ثلاثون وقد جعلوا على ستة لكل واحد خمسة وخمسة من ستة وثلاثين أقل من السبع
ثلاثة نفر اشتركوا في بقرة فأشرك أحدهم رجلا في الربع جاز والثلث بينهم ما نصفان لانه جعله مثلا
لكل واحد منهم ولم يصح الجعل في نصيب الشركاء فصح في نصيبه كذا في محيط السرخسي * ولو اشترها
ثلاثة واشترك واحد رجلا في نصيبه فالثلث بينهم ما جازت القرية وان اشرك في السبع جاز ان أجاز
شركاؤه وعند عدم الا حازة له سبع نصيبه فلم يجز وان أجاز واحد فله سبع نصيبه ما فلا يجوز ولو اشترها
واحد واشرك سبعة لم تجز الا ضحية وتصدق بقيمة سبعة اذ مضت الايام ليس على شركائه أن يتصدقوا
بشيء ولو قال لسبعة اشركتكم فقبل أحدهم له السبع ويجوز ولو كان نصف البقرة لواحد والنصف
لآخرين فضاعت فاشترى أخرى أثلاثا ثم وجدت الاولى فان كانت الثانية أقل من ثلاثة أسباع الاولى
تصدقوا بما بين ذلك كذا في التارخانية * ولو اشترى بقرة للاضحية ونوى السبع منها لعامه هذا
وسنة أسباعها عن السنين الماضية يجوز عن العام ولا يجوز عن الاعوام الماضية كذا في خزنة
المعتبين * وان نوى بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الذي صار دينيا عليه وبعضهم
الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز الكل وتكون عن الواجب عن نوى الواجب عن عامه ذلك
وتكون تطوعا عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا تكون عن قضاء بل يصدق بقيمة شاة وسطا ما
مضى كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان الشركاء في البدنة أو البقرة ثمانية لم يجزهم لان نصيب
أحدهم أقل من السبع وكذلك اذا كان الشركاء أقل من الثمانية الا أن نصيب أحدهم أقل من السبع
بأن مات الرجل وترك امرأة وابنا وبقرة فضحي بها يوم العيد لم يجز لان نصيب المرأة أقل من السبع فلم
يجز في نصيبها ولم يجز نصيب الابن أيضا كذا في الذخيرة * وفي أضاحي الزعفراني ولو كانت البدنة
أو البقرة بين اثنين فضحيا بها اختلف المشايخ فيه والمختار أنه يجوز ونصف السبع تبع فلا يصير لما
قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وهذا اختيار الامام الوالد وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله
تعالى كذا في الخلاصة * وان دفع أحدهم ثلاثة دنانير ونصف والاخر دينارين ونصف والاخر دينار
جازت عنهم لان أقل النصيب هو السبع وكذلك لو اشترك خمسة دفع أحدهم دينارين والثاني دينارين
ونصفا والثالث ثلاثة دنانير والرابع كذلك والخامس ثلاثة دنانير ونصف جازت عنهم لان أقل النصيب
هو السبع كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى سبعة بقره ليضحيوا بها فسات أحدهم سبعة وقالت

الورثة وهم كبار ذبحوها عنه وعنكم جاز استحسانا ولو ذبح الباقيون بغير إذن الورثة لا يجوز لهم لانه لم يقع بعضها قربة لعدم الاذن منهم فلم يقع الكل قربة ضرورة عدم التجزئ كذا في الكافي * ولو أن ثلاثة نفر اشترى كل واحد منهم شاة للاضحية أحدهم بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلاثين وقيمة كل واحدة مثل ثمنها فاختلطت حتى لا يعرف كل واحد منهم شاته بعينها واصطلموا على أن يأخذ كل واحد منهم شاة فيضحي بها أجزاءهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين وصاحب العشرين بعشرة ولا يتصدق صاحب العشرة بشيء وإن أذن كل واحد منهم لصاحبه أن يذبحها عنه أجزاءهم ولا شيء عليهم كذا في الينابيع ولو اشترى عشرة أغنام بينهم فضحي كل واحد واحدة جاز وقيمة اللحم بينهم بالوزن وإن اتفقوا بمجازفة يجوز إذا كان أخذ كل واحد شيئا من الأكارع أو الرأس أو الجلد وكذا لو اختلطت الغنم فضحي كل واحد واحدة ورضوا بذلك جاز كذا في خزائن المفتين * وفي الاضاحي للزعفراني اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم ولم يسم لكل واحد منهم شاة بعينها فضحيوا بها كذلك فالقياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز فقوله اشترى سبعة نفر سبع شياه بينهم يحتمل شراء كل شاة بينهم ويحتمل شراء شياه على أن يكون لكل واحد شاة ولكن لا يعينها فإن كان المراد هو الثاني فماذا كوفي الجواب باتفاق الروايات لأن كل واحد منهم يصير مضحيا شاة كاملة وإن كان المراد هو الأول فماذا كرم الجواب على إحدى الروايتين فإن الغنم إذا كانت بين رجلين ضحيا بها ذك في بعض المواضع أنه لا يجوز كذا في المحيط * شاتان بين رجلين ذبحاهما من نسكهما أجزاءها بخلاف العبد بين اثنين أعتقاهما عن كفارةيهما لا يجوز بل بين اثنين ضحياه فإن كان لأحدهما سبع أو سبعان والباقي للأخر يجوز وإن كان بينهما نصفان فكذلك على الأصح كذا في خزائن المفتين * والله اعلم

❦ (الباب التاسع في المتفرقات) ❦

اشترى شاتين للاضحية فضاءت احدهما فضحي بالثانية ثم وجدها في أيام النحر أو بعد أيام النحر فلا شيء عليه سواء كانت هي أرفع من التي ضحي بها أو أدون منها كذا في المحيط * ولو وكله بأن يشتري له بقرة سوداء للاضحية فاشترى بلقاء وهي التي اجتمع فيها السواد والبياض لزم الأمر وأن وكله بأن يشتري له كبشا أقرن أعين للاضحية فاشترى كبشا أجم ليس أعين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغب فيه الناس للاضحية فخالف ما أمر به ولو وكله بأن يشتري له الثني من البقر ولم يسم لها ثمنًا فاشترى مسنة فهذا على وجهين إن كان الثني يشتري بأقل مما يشتري به المسنة لم يلزم الأمر وإن كانت المسنة والثني بمن واحد لزم الأمر لأنه خالف إلى خير وإن وكله بأن يشتري شاة للاضحية فاشترى الوكيل واستأجر انسانا حتى قادها بدرهم لم يلزم الأمر كذا في الظهيرية * إذا قال لله على أن أهدى شاة أو أضحي بشاة فأهدى بقرة أو جزورا أو ضحي ببقرة أو جزور جاز رجل ضحي بشاة تساوي تسعين ورجل آخر ضحي ببقرة تساوي سبعين ورجل آخر تصدق بمائة درهم فأضحية صاحب الشاة أعلى من أضحية صاحب البقرة لأن قيمة الشاة أكثر والذي ضحي ببقرة أعظم أجرام الذي تصدق بمائة درهم اشترى شاة للاضحية في أيام النحر وهو فقير وضحي بها ثم أسرف في أيام النحر قال الشيخ الفقيه أبو محمد الحرميني رحمه الله تعالى عليه أن يعيد وغيره من المتأخرين قالوا لا يعيدوبه نأخذ وكله بأن يشتري شاة للاضحية فاعلم بأن الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز جميعا وإن وكل انسانا بأن يشتري له ضأيا فاشترى معزا أو كان على العكس لا يلزم الأمر كذا في المحيط * وإذا أوصى أن يضحي عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ويقع على الشاة وكذلك لو لم يوص وأمر رجلا أن يضحي عنه ولم يسم شيئا فهو جائز ولو أوصى بأن يشتري ببقرة

بجميع ماله ويضحي بها عنه فمات ولم تجز الورثة فالوصية جائزة بالثلث بلا خلاف ويشتري بالثلث شاة
ويضحي بها عنه ولو أوصى أن يشتري بقرة بعشرين درهما من ماله ويضحي بها عنه فمات وثلث ماله
أقل من عشرين درهما فانه يضحي عنه على مذهبننا بما بلغت كذا في الذخيرة * وان أوصى أن يشتري
له شاة بهذه العشرين درهما ويضحي عنه ان مات ثم مات فضاع من الدراهم درهم لم يضح عنه بما بقي
في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قوله ما يشتري بما بقي فيضحي عنه على قياس النسمة والنسمة
رقبة تشتري للعتق رجل اشترى بقرة فقال يا فلان قد اشركت في ثلثها كان له الثلثان ولو قال
اشركت في جميعها كان له النصف لا بالواطيناء الجميع لا يكون شريكا وان قال قد جعلت له نصيبا
أو سهم ما فهو باطل وكان ينبغي أن يكون له السدس في قوله قد جعلت لك سهما على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لان السهم عنده مفسر بالسدس على ما عرف في كتاب الوصايا لكنه يحتمل ما دون
السدس ولذلك بطل اشترى بقرة بعشرة دنانير وقبضها ثم قال لرجل قد اشركتك بدينارين فقبل كان
خمس البقرة له كذا في الظهيرية * اشترى شاة فضحي بها ثم وجد بها عيبا يتقصها ولكن لا يخرجها
عن حد الضحاياء له أن يرجع بتقصان العيب على البائع فاذا رجع ليس عليه أن يتصدق به لان
الشاة المعيبة جازت عن الاضحية فليس عليه وراء ذلك فان قال البائع انا اخذها مذبوحة فله ذلك
فاذا اخذها ورد الثمن فعلى المشتري أن يتصدق بما اشترى من البائع الا حصة نقصان العيب فان
توى الثمن على البائع فلا شيء عليه وان توى البعض ووصل اليه البعض يتصدق منه بما كان من
حصة الشاة فلا يتصدق بقدر حصة نقصان العيب حتى لو كان الثمن عشرة ونقصان العيب درهم
يتصدق بتسعة أعشار ما وصل اليه من الثمن كذا في الذخيرة * لا يعتبر الشهر المسترسل مع الذنب
في المانع كذا في القنية * ولو غضب أضحية مذبوحة ضمن قيمتها لانه مال مملوك لغيره أخذ بغير اذنه
واذا أخذ المضحي قيمتها يتصدق بها لانه بالتضمن ملكها منه فصار كانه باعها منه واذا باعها منه لم
التصدق بقيمتها فكذا هذا ولا يجوز له أن يهبها لغيره فان رد القيمة على الغاصب فلا شيء على المضحي لانه
تاف بلا صنعه فلن أبرأه المضحي عن القيمة وهو غني أو فقير فلا شيء عليه لان في الابداء كان له أن
يهب الاصل من الغاصب فكذا يملك البديل منه وكذا الوصالحه على أقل من قيمتها يلزمه أن يتصدق
بما وصل اليه من قيمتها لا غير لانه ابراء البعض واستيفاء البعض ولو صالحه على شيء مأكول أو متاع
فله أن يأكل المأكول ويتنفع بالمتاع لان البديل يكون على صفة الاصل ونهجه كذا في محيط
المرحسي * اشترى المعسر شاة ومات في أيام النحر وخرج منها جنين يتصدق بالولد استحسانا كذا
في الوجيز للكردي ولو اشترى شاة بقرة فضة بعينها فضحي بها ثم رد البائع القرة بعيب وأخذ المذبح
تصدق المشتري بالثمن وجازت القرية ولو تبايعا كبشاً بنجعة وضحي فوجد المشتري الكبش بعيبا
يتقصه العشر فان شاء رجع بعشر النجعة مذبوحة ولا صدقة عليه ويتصدق الاخر بقيمة ما رده من اللحم
وان شاء رجع بقيمة عشر النجعة حيا ولا صدقة عليه وان رضى بائع الكبش أن يأخذ مذبوحا فالآخر
ان شاء ضمنه قيمة النجعة فيتصدق بها الا حصة العيب لو كان وان شاء أخذ النجعة مذبوحة ولا يتصدق
بها استحسانا وكذا اذا دفع النجعة لا يتصدق بالكبش الذي رضى به كذا في التتارخانية * لها دار
تبلغ قيمتها نصيبا تسكنها مع زوجها فعلمها الاضحية وصدقة الفطر اذا قدر زوجها على الاسكان فقم بخ
كب لا تحب عليها الاضحية ولا صدقة الفطر موسرا كان الزوج أو معسرا قال رضي الله تعالى عنه
فاختلافهم فيه يدل على أنها ان لم تسكنها ينبغي أن تحب عندهم وبه أجبت كذا في القنية * قيل
لعلي بن أحمد لو كان لرجل دين على مكرم فليس هل تحل له أن يأكاه (قال لا) ففيل وعمل عليه الاضحية

قوله قم بخ كتب رموز
لاسمه مشايخ يتقل عنهم
صاحب القنية اه صححه

قوله في مجموع النوازل أربعة
نفراخ تقدم هذا الفرع
منقول عن الخلاصة في الباب
السابع ولذا سقط ههنا من
نسخ الخط التي بيدي وهو
موجود في نسخة الطبع
الهندي اه صححه

فقال لا مال يصل اليه كذا في التارخانية * له دين حال أو مؤجل على مفره على وليس في يده ما يمكنه شراء الاضحية لا يلزمه أن يستقرض فيضحي ولا يلزمه قيمتها اذا وصل اليه الدين لكن يلزمه أن يسأل منه ثمن الاضحية اذا غلب على ظنه أنه يدفعه له مال كشر غائب في يد شريكه أو ضاربه ومعه ما يشتري به الاضحية من الحجرين أو متاع البيت تلزمه الاضحية كذا في القنية * في مجموع النوازل أربعة نفر اشترى كل واحد منهم شاة لونها وسمتها واحد فحبسوها في بيت فلما أصبحوا وجدوا واحدة منها ماتت ولا يدري لمن هي فانها تباع هذه الاغنام جملة ويشتري بثمنها أربع شياه لكل واحد منهم شاة ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه ببيع كل واحدة منها ويحل كل واحد منهم صاحبه أيضا حتى يجوز عن الاضحية كذا في المحيط * قالت لزوجه اضع عني كل عام من مهرى الذي لي عليك كذا وكذا ففعل ففيه اختلاف لا يجوز التصديق بقيمة الاضحية بعد وقتها على الروجة المعسرة ولا على الزوج المعسر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة (طت) ولا على أمه المعسرة تصدق بلحم الاضحية على الفقير بقيمة الزكاة لا يجزئه في ظاهر الروايات اذا لم يجد أضحية في بلده أو قريته يلزمه المشي لطلبها الى موضع يحشون اليه من بلده لشراء الشياه كذا في القنية * والله أعلم

(كتاب الكراهية)

تسكلموا في معنى المكروه والمروى عن محمد رحمه الله تعالى نصاب كل مكروه حرام الا أنه لما لم يجد فيه نصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه الى التحرام أقرب كذا في الهداية * وهو المختار هكذا في شرح أبي المكارم * هذا هو المكروه كراهة تحريم وأما المكروه كراهة تنزيه فالى التحلال أقرب كذا في شرح الوقاية * والاصل الفاصل بينهما أن ينظر الى الاصل فان كان الاصل في حقه اثباتا المحرمة وانما سقطت المحرمة لعارض ينظر الى العارض ان كان مما تم به البلوى وكانت الضرورة قائمة في حق العامة فهي كراهة تنزيه وان لم تنبع الضرورة هذا المبلغ فهي كراهة تحريم فصار الى الاصل وعلى العكس ان كان الاصل الاباحة ينظر الى العارض فان غلب على الظن وجود المحرم فالكرهية للتحريم والا فالكرهية للتنزيه نظير الاول - مؤثر الهرة ونظير الثاني لبن الاثان ومحومها ونظير الثالث سؤر البقرة المجلاة وسباع الطير هكذا في خزانة الفتاوى * (وهذا الكتاب مشتمل على ثلاثين بابا)

(الباب الاول في العمل بخير الواحد)

وهذا الباب مشتمل على فصلين

*(الفصل الاول في الاخبار عن أمر ديني نحو الاخبار عن نجاسة الماء وطهارته والاخبار عن حرمة المحل واباحته وما يتصل بذلك من تعارض الخبرين في نجاسة الماء وطهارته وفي حرمة العين واباحته خبر الواحد يقبل في الديانات كالحل والحرم والطهارة والنجاسة اذا كان مسلما عدلا ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا محدودا أولا ولا يشترط لفظ الشهادة والعدد كذا في الوجيز لا كردري * وهكذا في محيط السرخسي والهداية * ولا يقبل قول الكافر في الديانات الا اذا كان قبول قول الكافر في المعاملات يتضمن قبوله في الديانات فحينئذ تدخل في الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة هكذا في التبيين * من أرسل أجيرا له مجوسيا أو خادما فاشترى لحما فقال اشتريته من يهودي أو نصراني أو مسلم وسعته أكله وان كان غير ذلك لم يسعته أن يأكل منه معناه اذا كان ذبيحة غير الكافي والمسلم لأنه لما قبل قوله

في الحمل أولى أن يقبل في المحرمة كذا في الهداية * ولا يقبل قول المستور في الديانات
في ظاهرها روايات وفواهيح هكذا في الكافي * خبر منادى السلطان مقبول عدلا كان أو فاسقا
كذا في جواهر الاخلاط * قال محمد رحمه الله تعالى وإذا حضر المسافر الصلاة فلم يجد ماء
إلا في أثناء فأنخبره رجل أنه قد روه وعنده مسلم مرضى لم يتوضأ به وكذلك إذا كان المخبر عبدا أو أمة
أو امرأة حرة هذا إذا كان المخبر عدلا وإن كان المخبر فاسقا أو مستورا نظره فيه فإن كان أكبر رأيه أنه
صادق يتيم ولا يتوضأ به وإن أراقه ثم يتيم بعد ذلك كان أحوط وإن كان أكبر رأيه أنه كاذب توضأ به
ولم يلتفت إلى قوله وأجزأه ذلك ولا يتيم عليه هذا وجواب المحكم فأما في الاحتياط فالأفضل له
أن يتيم بعد الوضوء كذا في المحيط * وإن كان المخبر بنجاسة الماء من أجل الذمة لا يقبل قوله
فإن وقع في قلبه أنه صادق في هذا الوجه قال في الكافي أحب إلى أن يرقى الماء ثم يتيم ولو توضأ به
وصلي جازت صلاته ولو كان المخبر بنجاسة الماء صديقا أو معتوها يعقلان ما يقولان فالأصح أن يخبرهما
في هذا الخبر الذي لأنه ليس لهما ولاية الألام هكذا في فتاوى قاضي خان * رجل اشترى مجافلا
قبضه أخبره مسلم ثقة أنه قد خالطه ثم الخنزير لم يسعه أن يأكله كذا في التتارخانية * مسلم اشترى
مجاو قبضه فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة المجوسي فإنه لا ينبغي للشترى أن يأكل ولا يطعم غيره لأن المخبر
أخبره بحرمة العين وبطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت بخبر الواحد وأما بطلان الملك
لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك وإذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك العين
هنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا أن يحبس الثمن عن البائع إذ لم يبطل البيع ولو أنه لم يشتري اللحم ولكن
الذي كان اللحم في يده أذن له بالتناول فأخبره مسلم ثقة أنه ذبيحة مجوسي لا يحل له أن يأكل ولو أنه
أذن له بالتناول ثم باعه منه بعد الأذن أو ملكه بسبب آخر غير أن أوهبه ثم أخبره مسلم ثقة أنه حرام
العين لا يحل تناوله كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى رجل طعاما أو جارية أو ملك ذلك بغير
أوهبة أو صدقة أو وصية فجاء مسلم ثقة فشهد أن هذا الفلان الفلاني غصبه منه البائع أو الوهاب
أو الميت فأحب البنا أن يتنزه عن أكله وشربه ووطءه الجارية وإن لم يتنزه كان في سعة وكذلك طعام
أو شراب في يد رجل أذن له في أكله وشربه وقال له مسلم ثقة هذا غصب في يديه من فلان والذي في يديه
يكذبه ويرغم أنه له وهو منهم غير ثقة فأحب البنا أن يتنزه عنه فإن أكله أو شربه أو توضأ به كان في سعة
وإن لم يجد وضوءا غيره وهو في سفر توضأ ولم يتيم كذا في العيني شرح الهداية * ولم يذكر محمد رحمه الله
تعالى في الأصل ما إذا كان صاحب اليد الذي أذن لغيره في أكل الطعام أو شرب الماء ثقة عدلا وقد
أخبر أنه ملكه لم يغصبه من أحد وقد اختلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الهندي لا يتنزه لأن
المخبرين تساقطت بحكم التعارض فتعتبر الإباحية الأصلية بخلاف ما إذا كان فاسقا وغيره من المشايخ
قال يتنزه وهو الصحيح فعلى هذا إذا أراد أن يشتري مجافلا لا يشترط أن لا يشترط أنه ذبيحة مجوسي
وقال القصاب اشترط أنه ذبيحة مسلم والقصاب ثقة فإنه يزول الكراهة بقول القصاب على قول أبي جعفر
وعلى قول غيره من المشايخ لا يزول كذا في المحيط * رجل دخل على قوم من المسلمين يأكلون طعاما
ويشربون شرابا فدعوه إليه فقال له رجل مسلم ثقة قد عرفه هذا اللحم ذبيحة المجوسي وهذا الشراب
قد خالطه الخمر وقال الذين دعوه إلى ذلك ليس الأمر كما قال بل هو حلال فإنه يتطرق في حالهم فإن كانوا
عدولا وثقات لم يلتفت إلى قول ذلك الرجل الواحد وإن كانوا متهمين أخذ بقوله ولم يسمع أن يقرب شيئا
من ذلك الطعام والشراب قال ويستوي أن يكون المخبر بالمحرمة مسلما حرا كان أو مملوكا أو أواني
فإن كان في القوم رجالان ثقتان أخذ بقوله لهما وإن كان فيهم واحد ثقة عمل فيه بأكثر رأيه فإن لم يكن له

فيه رأى واستوى الحلالان عنده فلا بأس بأكل ذلك وشربه وكذلك الوضوء منه فإن لم يكن له رأى
تحتك بأصل الطهارة وإن كان الذي أخبره بأنه حلال مملوكين ثقتين والذي زعم أنه حرام واحدًا حراً
فلا بأس بأكله وإن كان الذي زعم أنه حرام مملوكين ثقتين والذي زعم أنه حلال حراً واحدًا ثقة ينبغي
له أن لا يأكل وكذلك لو أخبره بأحد الأمرين عبد ثقة وبالأخر ثقة عمل بأكثر رأيه فيه وإن أخبره
بأحد الأمرين مملوكان ثقتان وبالأخر واحدًا ثقتان أخذ بقول المحرمين كذا في المبسوط * ولو كان
من أحد الجانبين حران عدلان ومن الجانب الآخر ثلاثة أعبدة فإنه يؤخذ بقول العبيد ولو كان المخبر
من أحد الجانبين حرين عدلين ومن الجانب الآخر أربعة أعبدة يترجح خبر الأربعة فالخاص
إن خبر المملوك والمحرر في الأمر الديني على السواء بعد الاستواء في العدالة فيطلب الترجيح أولاً من
حيث العدد فإذا استوى العددان يطلب الترجيح بكونه حجة في الأحكام في الجملة وإذا استويا يطلب
الترجيح من حيث التحري وكذلك إذا أخبر بأحد الأمرين رجلان وبالأخر رجل وامرأتان يؤخذ بخبر
رجل وامرأتين لما فيه من زيادة العدد كذا في المذخبة * ولو أن رجلاً مسلماً شهد عند رجل
أن هذه الحجارية التي هي في يد فلان وهي مقرة له بالرق أمة لفلان غصبها والذي هي في يده يجهل
ذلك وهو غير مأمون فأحب إلى أن لا يشتريها وأن اشتراها ووطئها فهو في سعة من ذلك فلو أخبره
أنها حرة لأصل أو أنها كانت أمة لهذا الذي في يده فاعتقها وهو مسلم ثقة فهذا هو الأول سواء كذا
في المبسوط * والله أعلم

(الفصل الثاني في العمل بخبر الواحد في المعاملات) *

يقبل قول الواحد في المعاملات عدلاً كان أو فاسقاً حراً كان أو عبداً ذكراً كان أو أنثى مسلماً كان
أو كافراً دفعاً للمعرج والضرورة ومن المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والأذن
في التجارات كذا في الكافي * وإذا صح قول الواحد في أخبار المعاملات عدلاً كان أو غير عدل فلا بد
في ذلك من تغليب رأيه فيه إن أخبره صادق فإن غلب على رأيه ذلك عمل عليه والأفلا كذا في السراج
الوهاج * إذا كانت الحجارية لرجل فأخذها رجل آخر وأراد أن يبيعها فإنه يكره لمن عرفها للاول
أن يشتريها من هذا ما لم يعلم أنه ملكها من جهة المالك بسبب من الأسباب أو أذن له أن يبيعها
وإن اشتراها جاز ويكون مكرهاً وإن علم أن المالك أذن له بالبيع أو ملكها بوجه من الوجوه
فلا بأس بأن يشتريها منه ويكون الشراء جائزاً من غير كراهية وإن قال الذي في يديه أني اشتريتها
أو وهبتها أو تصدق بها على أو وكفني ببيعها حل له أن يشتري منها إذا كان عدلاً مسلماً ثم إن محمد
رحمه الله تعالى شرط في هذه المسئلة أن يكون صاحب اليد مسلماً عدلاً والعدالة شرطاً أما الاسلام
فليس بشرط وإنما الحكم الشهيد ذكر في مختصره العدالة ولم يذكر الاسلام وتبين بما ذكره المحاكم أن ذكر
الاسلام من محمد رحمه الله تعالى اتبع باقي لأن يكون شرطاً وإن كان الذي في يديه الحجارية فاسقاً
لا تثبت باحة المعاملة معه بنفس المخبر بل يتحري في ذلك فإن وقع تحريه على أنه صادق حل له الشراء
منه وإن وقع تحريه على أنه كاذب لا يحل أن يشتريها منه وإن لم يكن له رأى يبقى ما كان على ما كان
كافي البيانات وكذلك لو أن هذا الرجل لم يعرف كون هذه الحجارية لغير صاحب اليد حتى أخبره
الذي في يده الحجارية أن هذه الحجارية ملك فلان وإن فلاناً وكله ببيعها لا يسعه أن يشتريها منه
ما لم يعلم أن فلاناً ملكها من صاحب اليد وأذن له ببيعها وإن لم يعلم هو أن الحجارية ملك الغير ولم يخبره
صاحب اليد بذلك فلا بأس بأن يشتري من ذي اليد وإن كان ذواليد فاسقاً إلا أن يكون مثله لا يملك ذلك

الشيء في الغالب وذلك كدرة نفيسة في يد فقير لا يملك قوت يومه وكتاب في يد جاهل لم يكن في آثامه من هو أهل لذلك فيحتد يستحب له أن يتنزه ولا يتعرض له بشراء ولا قبول هدية ولا صدقة وان كان الذي اتاه بذلك امرأة حرة كان الجواب فيها كالجواب في الرجل وان كان الذي أتى به عبدا أو أمة فليس ينبغي له أن يشتري منه شيئا وكذلك لا ينبغي أن يقبل منه هبة ولا صدقة حتى يسأله عن ذلك فان سألته عن ذلك فأخبره العبد أن مولاه أذن له في بيعه وهبته وصدقته فان كان العبد ثقة لا بأس بأن يشتري ذلك منه وأما اذا كان فاسقا فانه يتحرى في ذلك فان لم يقع تحريره على شيء بقي ما كان على ما كان كما في المحر ولو كان الذي أتى به غلاما صغيرا أو جارية صغيرة حرا أو مملوكا لم يسعه أن يشتري منه قبل السؤال فان قال انه مأذون له في التجارة فانه يتحرى وان كان الصبي عدلا فان لم يقع تحريره على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري وكذلك لو كان هذا الصغير أراد أن يهب ما أتى به من رجل أو يصدق به عليه فينبغي لذلك الرجل أن لا يقبل هديته ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه مأذون في الهبة والصدقة فالقياس يتحرى ويبنى الحكم على ما يقع تحريره عليه فان لم يقع تحريره على شيء بقي ما كان على ما كان قبل التحري قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير فيما يتحرى بعد ما يتحرى ووقع تحريره انه صادق اذا قال هذا المال مال أبي أو مال فلان الاجنبي أو مال مولاي وقد بعث به اليك هدية أو صدقة فأما اذا قال هو مالنا وقد اذن لنا أبونا أن نتصدق به عليك أو نهبه لك لا ينبغي له أن يقبل ذلك كذا في الذخيرة * والفقيه اذا اتاه عبدا أو أمة بصدقة من مولاه يتحرى كذا في المحيط * ولو أذن في دخول الدار عبد رجل أو ابنه الصغير فالقياس أن يتحرى إلا أنه جرت العادة من الناس انهم لا يجتنعون عن ذلك فيجوز لأجل ذلك كذا في السراج الوهاج * الصبي العاقل اذا أتى بقالا أو نحوه ليشتري منه شيئا وأخبره ان امه أمرته بذلك قال الشيخ الامام الخلواني رحمه الله تعالى ان طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس ببيعه منه وان طلب الزبيب والباقلاء والقيطاه وما يأكله الصبيان عادة لا ينبغي أن يبيعه منه كذا في السراجية * جارية قالت لرجل بعثني مولاي اليك هدية وسعه أن يأخذها لان قول الواحد في المعاملات مقبول على أي صفة كان بعد ان كان عاقلا وعليه الاجماع كذا في الجوامع الصغير * وهكذا في السراج الوهاج والعيني شرح الهداية * ولو أن رجلا عرف جارية لرجل يدعيها ويزعم انها له والامة تصدقه في انها له ثم رأى الجارية في يد رجل آخر يقول هذا الذي في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان ذلك كان مدعيها انها له والجارية تصدقه في ذلك إلا أن الجارية كانت لي وانما أمرت فلانا بذلك لا مرخفي وصدقته الجارية في قوله هذا والمدعي مسلم ثقة لا بأس للسامع أن يشتريها منه وان كان في اكبر رأى السامع ان الذي في يديه الجارية كاذب فيما يقول لا ينبغي للسامع أن يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته ولو لم يقل ذواليد ذلك ولكنه قال هي لي ظمئي فلان وغصبها مني فأخذتها منه لا ينبغي للسامع أن يشتري منه ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذي في يديه ثقة أو غير ثقة بخلاف ما اذا لم يدع الغصب وانما أقربا للجنة لان الغصب أمر مستنكر فلا يقبل قوله في ذلك أما في التجنة ما أخبر به مستنكر فليقبل قوله وان قال الذي في يديه كان فلان ظمئي وغصبها مني ثم رجعت عن ظمئه فأقربها لي ودفعها الي فان كان ثقة لا بأس أن يقبل قوله ويشتري منه الجارية وكذا لو قال غصبها مني فلان فجاءته الي القاضي فقصي القاضي لي بها بينة اقمتها أو يكوله عن اليمين فانه يجوز للسامع أن يقبل قوله اذا كان ثقة وان كان المخبر كاذبا في اكبر رأى السامع فانه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله وان قال قضى لي بها القاضي فأخذها منه ودفعها الي أو قال قضى القاضي بها لي فأخذتها من من له بأذنه أو بغير اذنه ان كان ثقة

كان له أن يقبل قوله وإن قال قضي لي بها فجدني القضاء فأخذتها منه لا ينبغي له أن يقبل قوله وإن كان ثقة كما لو قال اشترت هذه التجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جدد البيع فأخذتها منه فإنه لا ينبغي له أن يقبل قوله ولو أن رجلا قال اشترت هذه التجارية من فلان ونقدته الثمن وقبضتها بأمره وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجل آخر إن فلانا ذاك جدد هذا البيع وزعم أنه لم يبيع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة أيضا فإنه لا ينبغي للسامع أن يقبل قوله وأن يشتريها منه وإن كان المخبر الثاني غير ثقة إلا أن في أكبر رأى السامع أن الثاني صادق فكذلك وإن كان في أكبر رأيه أنه كاذب فلا بأس بأن يشتريها منه وإن كانا جميعا غير ثقتين وفي أكبر رأى السامع أن الثاني صادق لا ينبغي له أن يشتريها منه ولا يقبل قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة كذا في فتاوى قاضي خان * ومن رأى رجلا يبيع جارية عرفت لا آخر فشهد عنده شاهدان عدلان أن مولاهما أمره ببيعها فاشترى ونقد الثمن وقبض ثم حضره مولاها ووجد الافرما المشتري في سعة من منعها حتى يخاضع إلى القاضي وإذا قضي بها للمالك لم يسهه أمسا كها إلا أن يجدد الشهادة بالو كالة عند القاضي حتى يقضي بها شرعا كذا في محيط السرخسي * وإذا قال الرجل إن فلانا أمرني ببيع جاريته التي في منزله ودفعتها إلى مشتريها فلا بأس بشرائها منه وقبضها من منزل مولاها بأمر البائع أو بغير أمره إذا أوفاه ثمنها إذا كان البائع ثقة أو كان غير ثقة ووقع في قلبه أنه صادق وإن وقع في قلبه أنه كاذب قبل لشراء أو بعده قبل أن يقبض لم يسخ له أن يعترض له حتى يستأمر مولاها في أمرها وكذلك لو قبضها ووطئها ثم وقع في قلبه أن البائع كذب فيما قال وكان عليه أكبر ظنه فإنه يعتزل ووطئها حتى يتعرف خبرها وهكذا أمر الناس ما لم يجي التجاحد من الذي كان يملك التجارية فإذا جاء ذلك لم يقربها وردها عليه ويتبع البائع بالثمن وينبغي للمشتري أن يدفع العقر إلى مولى التجارية كذا في المبسوط * ولو قال أنا وكيل فلان وقد زوجت ابنته هذه بمحض من الشهود وهي صغيرة أو محجونة له أن يطأها ولومات الأب وهي في حجر أخيها فلا حتى يقرأ الأخ كذا في الفتاوى العتائية * ولو أن رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها وأخبر بخبراتها فدارت فان كان المخبر عنده ثقة وهو سر أو مملوك أو محدود في قذف وسعيه أن يصدق المخبر ويتزوج أربعاً سواها وإن لم يكن المخبر ثقة وفي أكبر رأيه أنه صادق فكذلك وإن كان في أكبر رأيه أنه كاذب لم يتزوج أكثر من ثلاث ولو أن مخبراً أخبر المرأة أن زوجها قد ارتد ذكر في الاستحسان من الأصل أن لها أن تتزوج بزواج آخر وسوى بين الرجل والمرأة وذكر في السير ليس لها أن تتزوج بزواج آخر حتى يشهد عندها رجلان أو رجل وامرأتان وذكر خمس الإثمة المرخسى رحمه الله تعالى الصحيح أن لها أن تتزوج لأن المقصود من هذا الخرق وقوع الفرقة بين الزوجين وفي هذا الفرق بين ردة المرأة والزواج وكذا لو كانت المرأة صغيرة فأخبره إنسان أنها ارتضعت من أمه أو اخته صحيح هذا الخبر ولو أخبره إنسان أنه تزوجها وهي مرتدة يوم تزوجها وكانت اخته من الرضاة والمخبر ثقة لا ينبغي له أن يتزوج أربعاً سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لأنه أخبر بفساد عقد كان محكوماً بحكمته ظاهراً فلا يطل ذلك بخبر الواحد بخلاف الأول فإن شهد عنده شاهد عدل بذلك وسعيه أن يتزوج أربعاً سواها ولو أتاها رجل فأخبرها أن أصل نكاحها كان فاسداً أو أن زوجها كان إباحاً من الرضاة أو كان مرتداً لم يسهها أن تتزوج بقوله وإن كان ثقة كذا في فتاوى قاضي خان * إذا كانت الزوجة مشتهة فأخبره رجل أن أبا الزوج أو ابنه قبلها بشهوة ووقع في قلبه أنه صادق له أن يتزوج بأختها أو أربع سواها بخلاف ما لو أخبره بسبق الرضاة والمصاهرة على النكاح لأن الزوج ثمة ينازعه وفي العارض لا ينازعه لعدم العلم فإن وقع عنده صدقه وجب قبوله هكذا في الوجيز للكردي * امرأة غاب زوجها فأناها

مسلم غير ثقة بكتاب الطلاق من زوجها ولا تدري انه كتابه أم لا الا ان اكبر رأيها انه حق فلا بأس
 أن تعتد ثم تتزوج كذا في محيط السرخسي * اذا غاب الرجل عن امراته فأتاها مسلم عدل فأخبرها
 أن زوجها طلقها ثلاثا أو مات عنها فلها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر وان كان المخبر فاسقا تتحرى
 ثم اذا أخبرها عدل مسلم انه مات زوجها انما تعتمد على خبره اذا قال عاينته ميتا أو قال شهدت
 جنازته أما اذا قال أخبرني مخبر لا تعتمد على خبره وان أخبرها واحد بموته ورجلان آخران
 أخبرا بحياته فان كان الذي أخبرها بموته قال عاينته ميتا أو شهدت جنازته حل لها أن تتزوج
 وان كان اللذان أخبرا بحياته ذكر اتاها بخلاف حقا فقولهما أولى ولو شهدا ثلثان بموته أو قتله وشهد
 آخران أنه حي فشهادة الموت أولى كذا في المحيط * واذا شهد عدلان للمرأة أن زوجها طلقها ثلاثا
 وهو يحد ثم غابا أو ماتا قبل الشهادة عند القاضي لم يسع المرأة أن تقسم معه وأن تدعه أن يقربها
 ولا يسعها أن تتزوج كذا في محيط السرخسي * واذا شهد شاهدان عند المرأة بالطلاق فان كان الزوج
 غائبا وسعها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر وان كان حاضر ليس لها ذلك ولكن ليس لها أن تتمكن من
 زوجها وكذلك ان سمعت انه طلقها ثلاثا وبحد الزوج ذلك وحلف فردها عليه القاضي لم يسعها
 المقام معه وينبغي لها أن تقدي بما لها أو تهرب منه وان لم تقدر على ذلك قتله واذا هربت منه
 لم يسعها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر قال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى ما ذكر أنها اذا
 هربت ليس لها أن تعتد وتتزوج بزواج آخر جواب العضاء أما فيما بينها وبين الله تعالى فلها أن تتزوج
 بزواج آخر بعدما اعتدت كذا في المحيط * ولو أن امرأة قالت لرجل ان زوجي طلقني ثلاثا وانقضت
 عدتي فان كانت عدلة وسعها أن يتزوجها وان كانت فاسقة تحرى وعمل بما وقع تحريه عليه كذا
 في الذخيرة * المطلقة ثلاثا اذا قالت انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل بي ثم طلقني وانقضت
 عدتي فلا بأس على زوجها الا قول أن يتزوجها اذا كانت عنده ثقة أو وقع في قلبه أنها صادقة وفي هذا
 بيان انها لو قالت لزوجها - قلت لك لا يحل له أن يتزوجها ما لم يستفسرها للاختلاف بين الناس
 في حلها له بمجرد العقد قبل الدخول فلا يكون له أن يعتمد مطلق خبرها بالحل ولو أن جارية صغيرة لا تعبر
 عن نفسها في يد رجل يدعي أنها له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت أنا حرة الاصل لم يسعه
 أن يتزوجها وان قالت كنت أمة للذي كنت عنده فأعتقني وكانت عنده ثقة أو وقع في قلبه أنها صادقة
 لم أر بأسا أن يتزوجها كذا في المبسوط * المرأة المحرمة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل أخوان نكاحي
 كان فاسدا لما أن زوجها كان على غير الاسلام لا يسع لهذا أن يقبل قولها ولا أن يتزوجها لانها أخبرت
 بأمر مستنكر وان قالت طلقني بعد النكاح أو ارتد عن الاسلام وسعها أن يعتمد على خبرها ويتزوجها
 لانها أخبرت بخبر محتمل واذا أخبرت ببطلان النكاح الا قول لا يقبل قولها وان أخبرت بالمحرمة بأمر
 عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو غير ذلك فان كانت ثقة عنده أو لم تكن ثقة ووقع في قلبه انها
 صادقة فلا بأس بأن يتزوجها كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

(الباب الثاني في العمل بغالب الرأي) *

يجب أن يعلم بأن العمل بغالب الرأي جائز في باب الديارات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب
 الرأي في الدماء جائز كذا في المحيط * ان دخل رجل على غيره ليلا وهو شاهر سيفه أو ما درجحه
 يشد نحوه ولا يدري صاحب المنزل أنه لص أو هارب من اللصوص فإنه يحكم برأيه فان كان أكبر رأيه
 أنه لص قصده لياخذ ماله ويقتله ان منعه وخاف أنه ان زجره أو صاح به يبادره بالضرب فلا بأس

بأن يشد عليه صاحب البيت بالسيف ليقتله وإن كان أكبر رأيه أنه هارب من اللصوص لم يسع له أن يجعل عليه ولا يقتله وإنما يتوصل إلى أكبر رأيه في حق الداغل عليه بأن يحكمز به وهيئته أو كان قد عرفه قبل ذلك بالجلوس مع أهل الخبز يستدل به على أنه هارب من اللصوص وإن عرفه بالجلوس مع السارق استدل به على أنه سارق كذا في المبسوط * قالوا فيما إذا استقبل المسلمين جماعة في دار الحرب فأشكل على المسلمين حالهم أنهم أعداء أو مسلمون فانهم يتحرون كذا في المحيط * وسئل الغصية أبو جعفر رحمه الله تعالى عن رجل وجد رجلا مع امرأته أيحل له قتله قال إن كان يعلم أنه ينزجر عن الزنى بالصباح أو بالضرب بما دون السلاح فإنه لا يقتله ولا يقاتل معه بالسلاح وإن علم أنه لا ينزجر إلا بالقتل والمقاتلة معه بالسلاح حل له القتل كذا في الذخيرة * وإذا وجد الرجل حل مع امرأته أو جاريته رجلا يريد أن يغلبها على نفسها فيزني بها قال له أن يقتله فإن رآه مع امرأته أو مع محرم له وهي تطاوعه على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعا وكذلك إذا عرض الرجل في الصحراء يريد أخذ ماله إن كان ماله عشرة أو أكثر فله قتله وإن كان أقل من عشرة يقاتله ولا يقتله ولو رأى رجلا يزني مع امرأته أو امرأة آخر وهو محصن فصاح به فلم يذهب ولم يمتنع عن الزنى حل له قتله ولا قصاص عليه وكذا رجل رأى من يسرق ماله فصاح به ولم يذهب أو رأى رجلا يتقب حائطه أو حائط آخر وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يذهب حل قتله ولا قصاص عليه ولو أراد أن يكره غلاما امرأة على فاحشة عليهما أن يقاتلا فإن قتلاه فدمه هدر إذا لم يستطع منعه إلا بالقتل كذا في حزمة الفتاوى * ولو أن رجلا تزوج امرأة لم يرهما فأدخاها عليه إنسان وأخبره أنها امرأته وسعه أن يقبل قوله ويطأها إذا كان ثقة عنده أو كان في أكبر رأيه أنه صادق كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

﴿الباب الثالث في الرجل رأى رجلا يقتل أباه وما يتصل به﴾

إذا رأى الرجل رجلا يقتل أباه متعمدا أو بغير قصد أو قال لابنه فيما بينه وبينه أني قتله لأنه قتل والدي فلا يعمدا أو لأنه ارتد عن الإسلام ولا يعلم الابن شيئا مما قال القاتل ولا وارتد للقتول غيره فالابن في سعة من قتله وإذا أقام الابن البيعة على رجل بأنه قتل أباه فقصي له القاضي بالقود فهو في سعة من قتله وإذا شهد عند الابن شاهد عدل أن هذا الرجل قتل أباه فليس له أن يقتله بشهادتهما إلا أن الشهادة لا توجب الحق ما لم يتصل بها قضاء القاضي والدي بينا في الابن كذلك في غيره إذا عاين القاتل أو سمع أقرار القاتل به أو عاين قضاء القاضي به كان في سعة من أن يعين الابن على قتله وإذا شهد عنده بذلك شاهدان لم يسعه أن يعينه على قتله بشهادتهما حتى يقضي القاضي للابن بذلك وإن أقام القاتل عند الابن شاهدين عدلين أن أباه كان قتل أباه هذا الرجل عمدا فقتله لم ينبغ للابن أن يجعل بقتله حتى يتطرق فيما شهد به وكذلك لا ينبغ لغيره أن يعينه على ذلك إذا شهد عنده عدلان بما قلنا أو بأنه كان مرتدا حتى يتثبت فيه وإن شهد بذلك عنده محدودان في قذف أو عدا أو نسوة عدول لا رجل معهن أو فاسقات فهو في سعة من قتله وإن ثبت فيه فهو خير له وإن شهد بذلك عنده شاهد عدل ممن تجوز شهادته فقال القاتل عندى شاهد آخر مثله ففي الاستحسان أن لا يجعل بقتله حتى يتطرق رأيه بأخرام لا هكذا في المبسوط * وإن شهد عند الابن عدلان بالقتل أو بأقرار القاتل فليس له أن يقتله ولا للآخر أن يعينه إلا إذا قضى به القاضي وإذا قضى ثم شهد به عدلان أن أباه قتل وليه عمدا أو كان مرتدا فليس له أن يجعل بقتله في الدابة كذا في محيط السرخسي * مال في يد رجل شهد عدلان عند رجل أن هذا المال كان لا يملك غصبه هذا الرجل منه ولا وارتد للابن غيره فله أن يدعي شهادتهما وليس له أن يأخذ ذلك المال ما لم يعم البيعة عند القاضي ويقضى له بذلك وكذلك

لا يسع لغير الوارث أن يعين الوارث على أخذه بهذه الشهادة ما لم يتصل بها القضاء وإن كان الوارث عاين أخذه من أبيه وسعه أخذه منه وكذلك إن أقر إلا أخذ عنده بالأخذ وكذلك يسع من عاين ذلك إعادته عليه وإن أبى ذلك على نفسه إذا امتنع وهو في موضع لا يقدر فيه على سلطان بأخذه حقه كذا في المبسوط * ولو شهد شاهدان بأقراره بالغصب من أبيه لم يأخذه حتى يثبتته عند القاضي ومن سمع أقرار رجل بمال ثم أخبره عدلان أن المقر به صار هبة له فإن شاء شهد عليه بالمال وإن شاء لم يشهد ولو كان شاهداً بالنكاح أو الرق ثم أخبره عدلان بالطلاق أو العتاق لم يشهد بالنكاح والرق وكذا المعفو عن القصاص وعن المحض بن زياد أن الوارث إذا علم على مورثه ديناً لرجل فأخبره عدلان بالقضاء لم يسعه أن يخلف على العلم وكذا إذا كان أخبره الميت بالقضاء أو أخبره مع عدل أو امرأة فلا فضل أن لا يخلف ثمة كذا في الغيبة * والله أعلم

(الباب الرابع في الصلاة والتسبيح وقراءة القرآن والذكر والدعاء ورفع الصوت عند قراءة القرآن)

صلى وهو مشدود الوسط لا يكره كذا في المحيط * ولو اشترى من مسلم ثوباً أو بساطاً صلى عليه وإن كان بآثمه شارب خمر لأن الظاهر من حال المسلم أنه يحتب النجاسة ولو صلى في أزار المجوسى يجوز يكره كذا في التتارخانية * لا بأس بالصلاة عند البلوعة إذا لم تذكر بقربه قال عيسى الأئمة الكبريىسى لا تكره الصلاة في بيت فيه بالوعدة كذا في التنية * احتلف المشايخ رحمهم الله تعالى في رأس الصورة بلا جثة هل يكره اتخاذه والصلاة عنده اتخذاً للصورة في البيوت والشباب في غير حالة الصلاة على نوعين نوع يرجع إلى تعظيمها فيكره ونوع يرجع إلى تحقيرها فلا يكره وعن هذا قلنا إذا كانت الصورة على البساط معروشا لا يكره وإذا كان البساط منصوباً يكره كذا في المحيط * الكلام منه ما يوجب أجراً كالسبج والتحميد وقراءة القرآن والأحاديث النبوية وعلم الفقه وفدياً ثم به إذا فعله في مجلس الهسق وهو يعلم لمسا فيه من الاستهزاء والمخالفة لموجبه وإن سجع فيه للاعتبار والانسكار وليست تغلوا عما هم فيه من الفسق فحسن وكذا من سجع في السوق بنية أن الناس غافلون مشغولون بأمور الدنيا وهو مستغل بالتسبيح وهو أفضل من تسبيحه وحده في غير السوق كذا في الاختيار شرح المختار * من جاء إلى تاجر يشتري منه ثوباً فلما فتح التاجر الثوب سجع الله تعالى أو صلى على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أراد به إعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكره مكذوف في المحيط * رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له أن يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو أكل شيئاً غصبه من إنسان فقال الحمد لله قال الشيخ الإمام اسماعيل الزاهد رحمه الله تعالى لا بأس به كذا في فتاوى فاضل خان * حارس يقول لا اله الا الله أو يقول صلى الله على محمد وآله لأنه يأخذ لذلك ثمناً بخلاف العالم إذا قال في المجلس صلوا على النبي أو الغازی يقول كبروا حيث يشاء كذا في الكبرى * وإن سجع العقاعي أو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم عند فتح فقاعه على قصد ترويحهم وتحسينه أو القصاص إذا قصد بها (م كوتى هنكامه) ثم وعن هذا يمنع إذا قدم واحداً من العظماء إلى مجلس فسج أو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه أو أعلاماً بقدمه حتى ينفرج له الناس أو يقوموا له يأثم هكذا في الوجيز للكردي * قاض عنده جمع عظيم يرفعون أصواتهم بالتسبيح والتهليل جملة لا بأس به والاختفاء أفضل ولو اجتمعوا في ذكر الله تعالى والتسبيح والتهليل يخفون والاختفاء أفضل عند العز في السفينة أو ملاعبتهم بالسيوف وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه كذا في الغيبة * ويستحب أن يقول قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا تعظيم بارداً وصف صالحاً للتعظيم كذا في الوجيز للكردي * رجل سمع اسماً من

أسماء الله تعالى يجب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وما أشبه ذلك ولو سمع اسم النبي عليه السلام فانه يصلي عليه فان سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجب عليه أن يصلي الا مرة كذا في فتاوى قاضي خان * وبه يفتي كذا في القنية * وقال الطحاوي يجب عليه الصلاة عند كل سماع والمختار قول الطحاوي كذا في الولوجية * لو سمع اسم الله مراراً يجب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وتبارك الله عند كل سماع كذا في خزاية الفتاوى * ان لم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه عند سماع اسمه تبقى الصلاة ديناً عليه في الذمة بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل للدعاء فلا يكون محل القضاء والسلام يحزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه كذا في الغرائب * ويكره أن يصلي على غير النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وحده فيقول اللهم صل على فلان ولو جمع في الصلاة بين النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة رضي الله عنهم كذا في القنية * ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه وهو يقرأ لا يجب أن يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فحسن كذا في السبايع * ولو قرأ القرآن فقرأ على اسم النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه فقرأه القرآن على تأليفه ونظمه أفضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو أفضل وان لم يفعل فلا شيء عليه كذا في الملتقط * وسئل البقال عن قراءة القرآن أهى أفضل أم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه فقال اما عند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها فالصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسبحون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن كذا في الغرائب * يفضل بعض السور والآيات كآية الكرسي ونحوها ومعنى الافضلية أن ثواب قراءته كثير وقيل بأنه للقلب أيقظ وهذا أقرب الى الصواب وبهذا المعنى يقال ان القرآن أفضل من سائر الكتب المنزلة والافضل أن لا يفضل بعض القرآن على بعض أصلاً وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * رجل أراد أن يقرأ القرآن فينبغي أن يكون على أحسن أحواله يلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقهاء واجب كذا في فتاوى قاضي خان * اذا أراد أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان أراد افتتاح أمر لا يتعوذ وان أراد قراءة القرآن يتعوذ ~~كذا~~ في السراجية * وعن محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى فيمن أراد قراءة سورة أو قراءة آية فعليه أن يستعين بالله من الشيطان الرجيم ويتبع ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فان استعاذ بسورة الانفال وسمى ومرفى قراءته الى سورة التوبة وقرأها كفاه ما تقدم من الاستعاذة والتسمية ولا ينبغي له أن يخالف الذين اتفقوا وكتبوا المصاحف التي في أيدي الناس وان اقتصر على ختم سورة الانفال فقطع القراءة ثم أراد أن يتدى سورة التوبة كان كآرادته ابتداء قراءته من الانفال فيستعين ويسمى وكذلك سائر السور ~~كذا~~ في المحيط * سئل أبو جعفر عن التعوذ كيف هو قال أحب الى أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم حتى يكون موافقاً للقرآن ولو قال أعوذ بالله العظيم أو أعوذ بالله السميع العليم جاز وينبغي أن يكون التعوذ موصولاً بالقراءة ~~كذا~~ في المحاوي للفتاوى * ولا بأس بالقراءة راكباً وما شياً اذا لم يكن ذلك الموضع معداً للنجاسة فان كان يكره كذا في القنية * قراءة القرآن في الحمام على وجهين ان رفع صوته يكره وان لم يرفع لا يكره وهو المختار وأما التسبيح والتهايل لا بأس بذلك وان رفع صوته كذا في الفتاوى الكبرى * اذا قرأ القرآن خارج الحمام في موضع ليس فيه غسالة الناس نحو مجلس صاحب الحمام والنبأى فقد اختلف علماؤنا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكره ذلك وقال محمد رحمه الله تعالى

يكره وليس عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواية منصوصة كذا في المحيط * يكره أن يقرأ القرآن في الحمام لأنه موضع النجاسات ولا يقرأ في بيت الخلا كذا في فتاوى قاضي خان * لا يقرأ القرآن في المخرج والمغسل والحمام الحرفا وقيل يكره ذلك أيضا والاصح الأول كذا في جواهر الاخلاص * وتكره قراءة القرآن في الطواف كذا في المنتقط * لا يقرأ جهرًا عند المشتغلين بالأعمال ومن حرمه القرآن أن لا يقرأ في الأسواق وفي موضع اللغو كذا في القنية * لو قرأ طمعا في الدنيا في المجالس يكره وإن قرأ الوجه لله تعالى لا يكره وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه إذا اجتمعوا أمروا أحدهم أن يقرأ سورة من القرآن كذا في الغرائب * قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد فتدخل عليه واحد من الأجلة أو الأشراف فقام القارئ لأجله قالوا إن دخل عالم أو أبوه أو أستاذه الذي علمه العلم جازله أن يقوم لأجله وما سوى ذلك لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * لا بأس بقراءة القرآن إذا وضع جنبه على الأرض ولكن ينبغي أن يضم رجله عند القراءة كذا في المحيط * لا بأس بالقراءة مضطجعا إذا أخرج رأسه من اللحاف لأنه يكون كاللبس والافلا كذا في القنية * قراءة القرآن من الأسبوع جائزة والقراءة من المصحف أحب لأن الأسبوع محدثة كذا في المحيط * الأفضل في قراءة القرآن خارج الصلاة الجهر وقراءة الفاتحة بعد المكتوبة لأجل المهمات مخافة أوجه راع الجمع مكرهة واختار القاضي بديع الدين أنها لا تكره واختار القاضي الامام جلال الدين أن كانت الصلاة بعد ما نية تكرر والأبلا كذا في استار خاتمة * قراءة الكافرون إلى الأحرار مع الجمع مكرهة لأنها بدعة لم تنقل عن الصحابة ومن التابعين رضي الله عنهم كذا في المحيط * قوم يجتمعون ويقرؤون الفاتحة جهرا دعاء لا يعمنون عادة والأولى المخافة في المخندى امام يعتاد كل غداة مع جماعته قراءة آية الكرسي وآخر البقرة وشهادة الله ونحوها جهرا لا بأس به والأفضل الاخفاء كذا في القنية * في العمود المذهب إذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء لا بأس به وذكر في غاية البيان أنه المختار لكن قال الهذلي وإن رحمه الله تعالى لا أفتي به وإن روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الظاهر في مثل الفاتحة كذا في البحر الرائق في كتاب الطهارة * قراءة القرآن في المصحف أولى من القراءة عن ظهر القلب إذا حفظ الإنسان القرآن ثم نسيه فإنه يأثم وتفسير النسيان أن لا يمكنه القراءة من المصحف قراءة القرآن من الكراسة لمودة عنده لا ينبغي ذلك وأما الكراسة المنصوبة لا تجوز القراءة منها بالاجماع والكراصة المستعمارة أن كانت للبالغ تجوز القراءة منها وإن كانت للصبي فلا ينبغي ذلك كذا في الغرائب * رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ورجل آخر يقرأ سورة الاخلاص في يوم واحد خمسة آلاف مرة فإن كان الرجل قارئًا فقراءة القرآن أفضل كذا في المحيط * أفضل القراءة أن يتدبر في معناه حتى قبل يكره أن يختم القرآن في يوم واحد ولا يختم في أقل من ثلاثة أيام تعظيما له ويقرأ بقراءة مجمع عليها كذا في القنية * ونذب لحاظ القرآن أن يختم في كل أربعين يوما في كل يوم حزب وثلاثة حزب أو أقل كذا في التبيين في مسائل شتى * من ختم القرآن في السنة مرة لا يكون هاجرا كذا في القنية * ويستحب أن تكون الحتمة في الصيف في أول النهار وفي الشتاء في أول الليل كذا في السراجية * قراءة قل هو الله أحد ثلاث مرات عقب الختم يستحسنها بعض المشايخ واستحسنها أكثر المشايخ مجبر نقصان دخل في قراءة البعض إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة المكتوبة فلا يزيد على مرة واحدة كذا في الغرائب * ولا بأس باجتماعهم على قراءة الاخلاص جهرا عند ختم القرآن ولو قرأوا واحد واستمع الباقي فهو أولى كذا في القنية * ويستحب له أن يجمع أهله وولده عند الختم ويدعوهم كذا في الينابيع * يكره للقوم أن يقرأوا القرآن جملة لتضمنه ترك الاستماع والانصات المأمور

بهما كذا في القنية * وقراءة القرآن بالترجيع قيل لا تتركه وقال أكثر المشايخ تتركه ولا تحل لأن فيه
 تشبهاً بفعل الفسقة حال فسقهم ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المختلف فيه المذكور اللحن لأن اللحن
 حرام بلا خلاف فإذا قرأ بالاحسان وسمعه انسان ان علم أنه ان لقنه الصواب لا تدخله الوحشة يلقنه
 وان دخله الوحشة فهو في سعة أن لا يلقنه فإن كل أمر معروف يتضمن منكراً يسقط وجوبه كذا في الوجيز
 للكردي * ان قرأ بالاحسان في غير الصلاة ان غير الكلمة ويقف في موضع الوصل أو يصل
 في موضع الوقف يكره والا لا يكره كذا في الغرائب * يجوز للمحترف كالمحائث والاسكاف قراءة القرآن
 اذا لم يشغل عمله قلبه عنها والا فلا ولو كان القارئ واحداً في المكتب يجب على المارين الاستماع
 وان كان أكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم صي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون
 في ترك الاستماع ان افتتحوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن مـ درس
 يدرس في المسجد وفيه مقرئ يقرأ القرآن بحيث لو سكت عن درسه يسمع القرآن يعذر في درسه ويكره
 الصعق عند القراءة لأنه من الرياء وهو من الشيطان وقد شدد الحساب والتابعون والسلف الصالحون
 في المنع من الصعق والزعق والسياح عند القراءة كذا في القنية * المحدث اذا كان يقرأ القرآن
 بتقليب الاوراق بقلم أو سكين لا بأس به كذا في الغرائب * (قال امما عيل المتكلم) ويجوز أن يقول
 للصبي اجعل هذا المصحف كذا في القنية * وفي الفتاوى سئل أبو بكر عن قراءة القرآن للمتنفقه أهى
 أفضل أم درس الفقه قال حكى عن أبي مطيع انه قال النظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من
 قيام ليلة كذا في الخلاصة * يكره من الفقه وغيره يقرأ القرآن لا يلزمه الاستماع قال الوبري في المسجد
 غظة وقراءة القرآن فلا سماع الى العظة أولى كذا في القنية * رجل يكتب الفقه ويحجبه رجل
 يقرأ القرآن ولا يمكنه استماع القرآن كان الاثم على القارئ ولا شيء على الكاتب وعلى هذا لو قرأ
 على السطح في الليل جهراً يأتى كذا في الغرائب * يقول عند تمام ورده من القرآن أو غيره والله أعلم
 أو صلى الله على محمد وآله اعلاماً بانتهائه يكره كذا في القنية * اذا أراد أن يقرأ القرآن ويخاف
 أن يدخل عليه الرياء لا يترك القراءة لأجل ذلك كذا في المحيط * ويكره أن يقول في دعائه اللهم اني
 أسألك بمقد العزم عرشك وللمسئلة عبارتان بمعقدوم تعدوا الاولى من العقد والثانية من القعود
 ولا شك في كراهة الثانية لاستحالة على الله تعالى وكذا الاولى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه
 لا بأس به وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لما روى انه عليه السلام كان من دعائه أن يقول
 اللهم اني أسألك بمقد العزم عرشك والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيما يخالف القطعي
 ويكره أن يقول في دعائه بحق فلان وكذا بحق انبيائك وأربائك أو بحق رسلك أو بحق البيت
 أو المشعر المحرام لأنه لاحق للمخلوق على الله تعالى كذا في التبيين * ويجوز أن يقول في الدعاء بدعوة
 نيك كذا في الخلاصة * والدعاء المأذون فيه والمأثورة ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء
 التحسني فادعوه بها كذا في المحيط * والافضل في الدعاء أن يسط كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت
 ولا يضع احدي يديه على الاخرى فان كان في وقت عذراً أو برد شديد فأشار بالمسحبة قام مقام بسط
 كفيه والمستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بصدده كذا في القنية * مسح الوجه باليدين اذا فرغ
 من الدعاء قيل ليس بشيء وكثير من مشايخنا رحمه الله تعالى اعتبروا ذلك وهو الصحيح وبه ورد الخبر
 كذا في الغيائية * عن ابن أبي عمير أن يقول يكره أن يقول الرجل أستغفر الله وأتوب اليه ولكن يقول
 أستغفر الله وأسأله التوبة قال الطحاوي والصحيح جوازه كذا في القنية * الدعاء عند ختم القرآن
 في شهر رمضان مكره ولكن هذا شيء لا يفتي به كذا في خزانة الفتاوى * يكره الدعاء عند ختم القرآن

بجماعة لأن هذا لم يتقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصلي لا يدعو بما يحضره من الدعاء وينبغي أن يدعو في صلاته بدعاء محفوظ وأما في غير حالة الصلاة ينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء يذهب بركة القلب كذا في المحيط * ولو قال لغيره بالله أن تفعل كذا لا يجب على ذلك الغير أن يأتي بذلك الفعل شرعا وإن كان الأولى أن يأتي به كذا في الكافي * وإذا قال بحق الله أو بحق محمد عليه السلام أن تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن بالمرءة أن يعطيه هو المختار كذا في الغيابة * عن محمد بن الحنفية قال الدعاء أربعة دعاة رغبة ودعاة رهبة ودعاة تضرع ودعاة خفية في دعاة الرغبة يجعل بطون كفيه نحو السماء وفي دعاة الرهبة يجعل ظهر كفيه إلى وجهه كالمستغيث من الشر وفي دعاة التضرع يعقد الخنصر والبصر ويحاق الأبهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاة الخفية ما يدفعه المرء في نفسه كذا في مجموع الفتاوى ناقلا عن شرح السرخسي لمختصر المحاكم الشهيد في باب قيام الغريضة * رجل دعا بدعاء وقابه ساء فان كان دعاؤه على الرقة فهو أفضل وكذا لو كان لا يمكنه أن يدعو إلا وهو ساء فالدعاء أفضل من ترك الدعاء كذا في فتاوى قاضي خان * إذا دعا بالدعاء المأثور جهرًا ومعه القوم أيضا لم يعلموا الدعاء لا بأس به وإذا تعلموا حينئذ يكون جهر القوم بدعة كذا في الوجيز للكردي * إذا دعا المذكرة على المنبر بدعاء مأثورا والقوم يدعون معه ذلك فإن كان لتعليم القوم فلا بأس به وإن لم يكن لتعليم القوم فهو مكروه كذا في الذخيرة * التكبير جهرًا في غير أيام التشريق لا يسن إلا بأزاء العدة وللصوص وقاس عليه ما بعضهم الحريق والخاف كلها كذا في الفقيه * سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن قوم قرؤا قراءة وردوا كبروا بعد ذلك جهرًا قال إن أرادوا بذلك الشكر لا بأس به قال وإذا كبروا بعد الصلاة على أثر الصلاة فانه يكره وانه بدعة وإذا كبروا في الرباطات لا يكره إذا أرادوا به اظهار القوة والموضع موضع الخوف وإذا كبروا في مساجد الرباطات ولم يكن الموضع مخوفًا يكره قال الفقيه أبو جعفر وسمعت شيخنا أبا بكر يقول سئل إبراهيم عن تكبير أيام التشريق على الأسواق والجهر بها قال ذلك تكبير الحكوة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز قال الفقيه وأنا لا أمنعهم عن ذلك كذا في المحيط * لا بأس بالجلوس للوعظ إذا راد به وجه الله تعالى كذا في الوجيز للكردي * الواعظ إذا سأل الناس شيئاً في المجلس لنفسه لا يحل له ذلك لانه اكتساب الدنيا بالعلم كذا في التتارخانية تقلا عن الخلاصة * رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون الوجد والمحبة لأصل له ويمع الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب كذا في السراجية * الكافر إذا دعا أهل يجوز أن يقال يستجاب دعاؤه ذكر في فتاوى أهل سمرقند فيه اختلاف المشايخ بعضهم قالوا منهم أبو الحسن الرستغني انه لا يجوز وبعضهم قالوا منهم أبو القاسم المحاكم وأبو نصر الدبوسي يجوز قال الصدر الشهيد هو الصحيح كذا في المحيط * في الأجناس عن الإمام ليس للجن ثواب كذا في الوجيز للكردي * كره أن يقوم رجل بعدما اجتمع القوم للصلاة ويدعو للميت ويرفع صوته وكره ما كان عليه أهل الجاهلية من الإفراط في مدح الميت عند جنازته حتى كانوا يذكرون ما هو يشبه المحال وأصل الثناء على الميت ليس بمكروه وإنما المكروه مجاوزة الحد بما ليس فيه كذا في الذخيرة * رجل تصدق عن الميت ودعاه يجوز ويصل إلى الميت كذا في خزائن الفتاوى والله أعلم *

(الباب الخامس في آداب المسجد والقبلة والمحفل وما كتب فيه شيء من القرآن نحو الدراهم والقرطاس أو كتب فيه اسم الله تعالى) *

لا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب والصرف إلى الفقراء بأفضل كذا في السراجية *
وعليه الفتوى كذا في المضمرة * أما التخصيص فحسن لأنه أحكام للبناء كذا في الاختيار شرح المختار
وكره بعض مشايخنا النقوش على المحراب وحائط القبلة لأن ذلك يشغل قلب المصلي وذكر الفقيه أبو جعفر
رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير أن نقش المحيط ~~مكروه~~ قل ذلك أو كثر فأما نقش السقف
فالقليل يرخص فيه والكثير مكروه كذا في المحيط * وإذا جعل البياض فوق السواد أو بالعكس
للقنص لا بأس به إذا فعله من مال نفسه ولا يستحسن من مال الوقف لأنه تضییع كذا في الاختيار شرح
المختار * ويكره أن يطين المسجد بطين قبل بناء نجس بخلاف السرقين إذا جعل فيه الطين لأن
في ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل إلا به كذا في السراجية * ولا بأس بجعل الذهب والفضة
في سقف الدار وأن ينقش المسجد بماء الفضة من ماله كذا في فتاوى قاضي خان * ويكره مذهب الرجاين
إلى الكعبة في النوم وغيره عمدا وكذلك إلى كتب الشريعة وكذلك في حال واقعة الأهل كذا في محيط
السرخسي * يكره أن تكون قبلة المسجد إلى المتوضأ كذا في السراجية * قال محمد رحمه الله تعالى
أكره أن تكون قبلة المسجد إلى المخرج والحمام والقبر ثم تكلم المشايخ في معنى قول محمد رحمه الله تعالى
أكره أن تكون قبلة المسجد إلى الحمام قال بعضهم لم يرد به حائط الحمام وإنما أراد به الحمام وهو الموضع
الذي يصب فيه الحميم وهو الماء الحار لأن ذلك موضع الانجاس واستقبال الانجاس في الصلاة مكروه
وأما أن استقبال حائط الحمام فلم يستقبل الانجاس وإنما استقبال الحجر والمدرف لا يكره وكذلك تكلموا
في معنى قوله أكره أن تكون قبلة المسجد إلى المخرج قال بعضهم أراد به نفس المخرج وقال بعضهم أراد به
حائط المخرج وتكلموا أيضا في معنى الكراهة إلى القبر قال بعضهم لأن فيه تشبها باليهود وقال بعضهم
لأن في المقبرة عظام الموتى وعظام الموتى أنجاس وأرجاس وهذا كله إذا لم يكن بين المصلي وبين هذه
المواضع حائط أو سترة أما إذا كان لا يكره وبصير الحائط فاصلا وإذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع
سترة فأنما يكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات وأما في مسجد البيوت فلا يكره كذا
في المحيط * كره مشايخنا رحمه الله تعالى استقبال الشمس والقمر بالفرج كذا في محيط السرخسي *
ويكره الرمي إلى هدف نحو القبلة كذا في السراجية * ويجوز أن يتخذ في مصلى العيد والجنازة هدف
للرمي كذا في القنية * مندوب لكل مسلم أن يعد في بيته مكانا يصلي فيه إلا أن هذا المكان لا يأخذ
حكم المسجد على الإطلاق لأنه باق على حكم ملكه له أن يبيعه كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى إذا غصب أرضا فبني فيها مسجدا أو حائطا فلا بأس بالصلاة في المسجد والدخول
في الحمام للأغتسال وفي الحائط للشراء وليس له أن يستأجرها وإن غصب دارا فجعلها مسجدا
لا يسع لأحد أن يصلي فيه ولا أن يدخله وإن جعلها طريقا ليس له أن يمر بها كذا في المضمرة *
رجل بنى مسجدا في مفازة بحيث لا يسكنها أحد وقل ما يمر به أتيان لم يصير مسجدا لعدم الحاجة إلى
صبر ورته مسجدا كذا في الغرائب * ولو كان إلى المسجد مدخل من دار موقوفة لا بأس للإمام أن
يدخل للصلاة من هذا الباب كذا في القنية * وللاؤذن أن يسكن في بيت هو وقف على المسجد كذا
في الغرائب * دار المدرس المسجد مملوكة أو مستأجرة متصلة بحائط المسجد هل له أن يتقب حائط
المسجد ويجعل من بيته بابا إلى المسجد وهو يشترى هذا الباب من مال نفسه فقالوا ليس له ذلك
وأن شرط على نفسه ضمان نقصان ظهر في حائط المسجد كذا في جواهر الإحاطة * يجوز المدرس
في المسجد وإن كان فيه استعمال اليهود والبنواري المسئلة لأجل المسجد كذا في القنية * وسئل المحقق
عن قيم المسجد يبيع فناء المسجد ليتجر القوم هل له هذه الأباحة فقال إذا كان فيه مصلحة للمسجد

فلا بأس به ان شاء الله تعالى قيل له لو وضع في القنطرة سرافا جرها الناس ليتجروا عليها وأباح لهم فناء ذلك المسجد هل له ذلك فقال لو كان إصلاح المسجد فلا بأس به اذا لم يكن ممر العامة وسئل عن فناء المسجد أهو الموضع الذي بين يدي حذاره أم هو سدة بابه فحسب فقال فناء المسجد ما نطاله ظله المسجد اذا لم يكن ممر العامة المسلمين قيل له لو وضع القيم على فناء المسجد كرامى وسررا وأجرها قوما ليتجروا عليها وبصرف ذلك الى وجه نفسه أو الى الامام هل له ذلك فقال لا قال رضى الله تعالى عنه وعندنا ليه أن يصرف الاجر الى من شاء كذا في التتارخانية نقلا عن اليتيمة * وفي صلاة الاثر قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن مكان تتخذ له مسجد بينه وبين المسجد طريق وهو نافع عن المسجد ليصلى عليه في المحر أيضا عاف للصلاة فيه الاجر كما يضاعف في المسجد قال نعم كذا في الذخيرة * أهل محلة قسموا المسجد وضربوا فيه حائط ولكل منهم امام على حدة ومؤذنين واحد لا بأس به والاولى أن يكون لكل طائفة مؤذن قال ركن الصباغى كما يجوز لاهل المحلة أن يجعلوا المسجد الواحد مسجدين فلهم أن يجعلوا المسجدين واحدا لاقامة الجماعة أما للتذكير والتدريس فلا لانه ما بنى له وان جاز فيه كذا في القنية * سئل برهان الدين عن حائوت موقوف على امام المسجد غاب ثلاثة أشهر وخلف خليفة يؤمهم ثم حضر فأجرة الحائوت في تلك المدة التي غاب يجوز أخذها له أم لا قال (ص) ما يدعون ويأكلون ويأمرى بغله داهه يا شذوليكن سبيل وى تصديق بود * كذا في التتارخانية نقلا عن فتاوى آهو * سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المعتكف اذا احتاج الى الفصد أو الحاجة هل يخرج فقال لا وفي الآتى واختلف في الذي يفسد في المسجد فلم يربعضهم بأسا وبعضهم قالوا لا يفسد ويخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح كذا في التمرلىشى * ولا بأس للمعتكف أن يدخل المسجد في أصح القولين ويكره النوم والاكل فيه لغير المعتكف وانما أراد أن يفعل ذلك ينبغي أن ينوى الاعتكاف فيدخل فيه ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو صلى ثم يفعل ما شاء كذا في المراجعة * ولا بأس للعرب ولصاحب الدار أن ينام في المسجد في الصحيح من المذهب والاحسن أن يتورع فلا ينام كذا في خزانة الفتاوى * ولا بأس بمنح الرجل بالمشيش المجتمع في المسجد وذكر شمس الاثمة المحلوانى في شرح كتاب الصلاة ما يفعل في زمانه من وضع البوارى في المسجد ومسح الاقدام عليها فهو مكروه عند الاثمة هكذا في المحيط * داخل المحراب له حكم المسجد كذا في الغرائب * ولو كان في المسجد عش خطاف أو خفاش يقدر المسجد لا بأس برميها بما فيه من الفرائح كذا في الملقط * وفي صلاة الجلابى لا يتخذ طريقا في المسجد بان يكون له بابان فيدخل من هذا ويخرج من ذلك كذا في التمرلىشى * ودخول المسجد متنعلا مكروه كذا في المراجعة * لا حرة لثياب المسجد اذا جمع وله حرة اذا بسط أصابه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجد فيه خشب الغبر ولم يوقد باريا بهلاك فخشب المسجد في الايقاد أولى من غيره يجوز ادخال المحبوب وأثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة العامة كذا في القنية * رجل يبيع التعويذ في المسجد الجامع ويكتب في التعويذ التوراة والانجيل والفرقان ويأخذ عليه المال ويقول ادفع الى الهدية لا يصلح له ذلك كذا في الكبرى * وبكره كل عمل من عمل الدنيا في المسجد ولو جلس المعلم في المسجد والوراق يكتب فان كان المعلم يعلم للحسبة والوراق يكتب لنفسه فلا بأس به لانه قربة وان كان بالاجرة يكره الا ان يقع لهما الضرورة كذا في محيط السرخسى * مباشرة عقد النكاح في المساجد مستحب واختيار ظهر الدين خلاف هذا ولا يدخل الذي على بدنه نجاسة المسجد كذا في حرابة المقتين * دخل المسجد للزور فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذى قصده وقبل يصلى ثم يتغير في الخروج قال مجد الاثمة الترجماني ان كان محمدا يخرج من حيث دخل اعلما لما جنى كذا في القنية * غرس

يجوز كما أنه هو أو خليفة يؤمها
بأمره ولا يمكن سبيلها التصديق

الشجر في المسجد ان كان لتفجع الناس بظله ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان لتفجع نفسه بورقه أو ثمره أو يفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره كذا في الغرائب * أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع فأنها أخف رتبة حتى لا يعتكف فيها أحد اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت فانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء كذا في القنية * ذكر الفقيه رحمه الله تعالى في القنية حرمة المسجد خمسة عشر أولها أن يسلم وقت الدخول اذا كان القوم جلوسا غير مشغولين بدرس ولا بذكر فان لم يكن فيه أحد أو كانوا في الصلاة فيقول السلام علينا من ربنا وعلى عباد الله الصالحين والثاني أن يصلي ركعتين قبل أن يجلس والثالث أن لا يشتري ولا يبيع والرابع أن لا يسلم السيف والخامس أن لا يطالب الضالة فيه والسادس أن لا يرفع فيه الصوت من غير ذكر الله تعالى والسابع أن لا يتكلم فيه من أحاديث الدنيا والتامن أن لا يخطي رقاب الناس والتاسع أن لا ينازع في المكان والعاشر أن لا يضيق على أحد في الصف والحادي عشر أن لا يمر بين يدي المصلي والثاني عشر أن لا يترقب فيه والثالث عشر أن لا يفرقع أصابعه فيه والرابع عشر أن ينزله عن النجاسات والصبيان والمجانين واقامة المجدود والخامس عشر أن يكتر فيه ذكر الله تعالى كذا في الغرائب * المجلس في المسجد للحديث لا يباح بالاتفاق لان المسجد ما بني لأمور الدنيا وفي خزنة الفقه ما يدل على أن الكلام المباح من حديث الدنيا في المسجد حرام قال ولا يتكلم بكلام الدنيا في صلاة الجلا في الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الأولى أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في التمرناشي * واذا ضاق المسجد كان للمصلي أن يزعج القاعد عن موضعه ليصلي فيه وان كان مشغولا بالذكر أو الدرس أو قراءة القرآن أو الاعتكاف وكذا لاهل المحلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاق بهم المسجد كذا في القنية * الصعود على سطح كل مسجد مكروه ولهذا اذا اشتد الحر يكره أن يصلوا بالجماعة فوجهه لا يكره الصعود على سطحه للضرورة كذا في الغرائب * وأما بناء منارة المسجد من غير له الوقف ان كان بناؤها مصلحة للمسجد بأن يكون أسمع للقوم فلا بأس به وان لم يكن مصلحة لا يجوز بأن يسمع كل أهل المسجد الاذان بغير منارته كذا في التمرناشي * ولا يجوز للقيم شراء المصليات لتعليقها بالاساطين ويجوز للصلاة عليها ولكن لا يعاق بالاساطين ولا يجوز اعارتها للمسجد آخر قلت هذا اذا لم يعرف حال الواقف أما اذا أمر بتعليقها وأمر بالدرس فيه وبناء للدرس وعابن العادة التجارية في تعليقيها بالاساطين في المساجد التي يدرس فيها فلا بأس بشرائها بحال الوقف في مصلحته اذا احتيج اليها ولا يضمن ان شاء الله تعالى كذا في القنية * هل يجوز أن يدرس الكتاب بسراج المسجد والجواب فيه ان كان موضوعا للصلاة فلا بأس به وان وضع للصلاة بأن فرغوا من الصلاة وذهبوا فان أخر الى ثلث الليل لا بأس به وان أخر أكثر من ثلث الليل ليس له ذلك كذا في المضمرات في كتاب الهبة * رفع المتعلم من كolan المسجد ووضعه في كتابه علامة فهو عفو كذا في القنية * ويكره أن يجعل شيئاً في كاعدة فيها اسم الله تعالى كانت الكتابة على ظاهرها أو باطنها بخلاف الكيس عليه اسم الله تعالى فانه لا يكره كذا في الملتقط * واذا كتب اسم الله تعالى على كاعدة ووضع تحت طنفسة يجلسون عليها فقد قيل يكره وقيل لا يكره وقال الأثرى انه لو وضع في البيت لا بأس بالنوم على سطحه كذا ههنا كذا في المحيط * ولا يجوز لف شيء في كاعدة فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الأولى أن لا يفعل وفي كتب الطب يجوز لو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجوز محو ليلف فيه شيء كذا في القنية *

ولو محالوها كتب فيه القرآن واستعمله في أمر الدنيا يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالزرق
 كذا في الغرائب * ومحو بعض الكتابة بالزرق يجوز كذا في القنية * سئل أبو حامد عن السكاك
 من الأخبار ومن التعليقات يستعملها الواقفون في الخلاف فقال إن كان في المصحف أوفى كتب الفقه
 أوفى التفسير فلا بأس به وإن كان في كتب الأدب والنجوم يكره لهم ذلك كذا في الغرائب * حكى
 المحاكم عن الإمام أنه كان يكره استعمال الكواغد في ولية ليمسح بها الأصابع وكان يشد فيه
 ويرجعه زجرا بلغا كذا في المحيط * متعلم معه خريطة فيها كتب من أخبار النبي صلى الله عليه وسلم
 أو كتب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أو غيره فتوسد بالخريطة أن قصد الحفظ لا يكره وإن لم يقصد الحفظ
 يكره كذا في الذخيرة التوسد بالكتاب الذي فيه الأخبار لا يجوز إلا على نية الحفظ له كذا في الملتقط *
 وضع المصحف تحت رأسه في السفر للمحفظ لا بأس به وبغير الحفظ يكره كذا في خزائن الفتاوى * يجوز
 قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور كذا في القنية * رجل أمسك المصحف في بيته ولا يقرأ قالوا
 إن نوى به الخير والبركة لا يأنثم بل يرجى له الثواب كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا حمل المصحف أو شيئا
 من كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق لا يكره كذا في المحيط *
 إذا راى رجل إلى جانب المصحف أن لم يكن بحذاءه لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا في الوند وهو قدامه
 الرجل إلى ذلك الجانب لا يكره كذا في الغرائب * إذا كان للرجل جوالق وفيها دراهم مكتوب فيها
 شيء من القرآن أو كان في الجوالق كتب الفقه أو كتب التفسير أو المصحف فجلس عليها أو نام فإن كان
 من قصده الحفظ فلا بأس به كذا في الذخيرة * رجل وضع رجله على المصحف إن كان على وجه
 الاستخفاف يكفر وإلا فلا كذا في الغرائب * لا بأس بكتابة اسم الله تعالى على الدراهم لأن قصد
 صاحبه العلامة لا التهاون كذا في جواهر الإخلاط * ولو كتب على خاتمه اسمه أو اسم الله تعالى
 أو ما بدله من أسماء الله تعالى نحو قوله حسبي الله ونعم الوكيل أو ربى الله أو نعم القادر الله فإنه لا بأس
 به ويكره لمن لا يكون على الطهارة أن يأخذ فلوسا عليها اسم الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان
 * وفي نوادر ابن سماعة قال لا بأس بأن يكون مع الرجل في خرقه درهم وهو على غير وضوء كذا في الحاوي
 للفتاوى * سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى عن كان في كه كتاب فجلس للبول أكره ذلك قال
 إن كان أدخله مع نفسه المخرج يكره وإن اختار لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا إذا
 كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم الله تعالى أو شيء من القرآن فأدخلها مع نفسه المخرج يكره وإن
 اتخذ لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره وعلى هذا إذا كان عليه خاتم وعليه شيء من القرآن مكتوب
 أو كتب عليه اسم الله تعالى فدخل المخرج معه يكره وإن اتخذ لنفسه مبالا طاهرا في مكان طاهر لا يكره
 كذا في المحيط * ولو كتب القرآن على الحيطان والمجدران بعضهم قالوا يرجح أن يجوز وبعضهم كرهوا
 ذلك مخافة السقوط تحت أقدام الناس كذا في فتاوى قاضي خان * كتابة القرآن على ما يفتش ويسط
 مكرهه كذا في الغرائب * بساط أو مصلى كتب عليه الملك لله يكره بسطه والتعود عليه واستعماله
 وعلى هذا قالوا لا يجوز أن يتخذ قطعة بياض مكتوب عليها اسم الله تعالى علامة فيما بين الأوراق
 لما فيه من الابتدال باسم الله تعالى ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف في البساط
 أو المصلى حتى لم تبق الكلمة متصلة لم تسقط الكراهة وكذلك لو كان عليه الملك لا غير وكذلك الألف
 وحدها والألام وحدها كذا في الكبرى * إذا كتب اسم فرعون أو كتب أبو جهل على غرض يكره أن
 يرموا إليه لأن لتلك الحروف حرمة كذا في السراجية * عن الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه
 يكره أن يصغر المصحف وأن يكتبه بقلم دقيق وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال الحسن وبه نأخذ

قال رحمه الله تعالى له اراد كرامة التنزيه لا الاثم وينبغي لمن اراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط
وايذنه على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بأفخم قلم وأبرق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف ويفخم
المصحف ويجرده عما سواه من التعاشير وذكري الآتي وعلامات الوقف صونا للنظام الكلمات كما هو مصحف
الامام عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه كذا في القنية * والتعشير هو التعليم على كل عشر آيات
وهو الفصل بين كل عشر آيات وعشر آيات بعلامة يقال في القرآن ستة عشر آية وثلاث وعشرون
عاشرة كذا في السراج الوهاج * لا بأس بكتابة أسامي السور وعدد الآتي وهو وان كان احدا ثانيا
فهو بدعة حسنة وكلم من شيء كان احدا ثانيا وهو بدعة حسنة وكلم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان
كذا في جواهر الاحكام * وكان ابو الحسن يقول لا بأس أن يكتب من تراجم السور ما جرت به العادة
كما يكتب بسم الله الرحمن الرحيم في اولها الفصل كذا في السراج الوهاج * لا بأس بأن يجعل المصحف
مذهبا أو مفضا أو مضيا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يكره جميع ذلك واحتلفوا في قول محمد
رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أعلم البصري الفقه
والقرآن لعلمه به تدي ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مسح لا بأس به كذا في الملتقط * المصحف اذا صار
خلقا لا يقرأ منه ويخاف أن يضيع يجعل في خرقة طاهرة ويدفن ويدفنه أولى من وضعه موضع يخاف
أن يقع عليه النجاسة أو نحو ذلك بل يخلده لانه لو شق ودفن يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع
تحقير الا اذا جعل فوقه سقف بحيث لا يصل التراب اليه فهو حسن أيضا كذا في الثراثب * المصحف
اذا صار خلقا وتعذرت القراءة منه لا يحرق بالنار أشار الشيباني الى هذا في السير الكبير وبه تأخذ كذا
في الذخيرة * ولا يجوز في المصحف الحاق الذي لا يصلح للقراءة أن يجاد به القرآن اللغة والنحو نوع واحد
فيوضع بعضها فوق بعض والتعبير فوقها والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاعبار والمواظ
والمدعوات المروية فوق ذلك والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة
حانوت أو ما بوت فيه كتب فالادب أن لا يضع الثياب فوقه ويجوز رمي براءة العلم الجديد ولا يرمى براءة
المستعمل لا احترامه كتحشيش المسجد وكاسته لا يلقى في موضع يخل بالتعظيم كذا في القنية * روى
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كره الجوار بمكة والمقام بها كذا في الذخيرة * والله اعلم

❦ (الباب السادس في المسابقة) ❦

السباق يجوز في أربعة أشياء في الخلف يعني البعير وفي المحافر يعني الفرس والبغل وفي النصل يعني الرمي
وفي المشي بالاقدام يعني العدو وانما يجوز ذلك ان كان البديل معلوما في جانب واحد بان قال ان سبقتني
فذلك كذا وان سبقتك لاشيئي هاتيك أو على القلب أما اذا كان البديل من الجانبين فهو قمار
حرام الا اذا أدخل محلا بينهما فقال كل واحد منهما ان سبقتني فذلك كذا وان سبقتك فلي
كذا وان سبق الثالث لاشيئي والمراد من الجواز المحل لا الاستحقاق كذا في الخلاصة * ثم اذا
كان المال مشروطا من الجانبين فأدخل بينهما ثالثا وقال لثالث ان سبقتنا فمالنا لان
وان سبقناك فلا شيء لنا يجوز استحسانا ثم اذا أدخل ثالثا فان سبقهما الثالث استحق المالين وان
سبقا اثنان ان سبقاه مع فلا شيء لواحد منهما على صاحبه وان سبقاه على التعاقب فالذي سبق
صاحبه يستحق المال على صاحبه ولا يستحق المال عليه قال محمد رحمه الله تعالى
في الكتاب ادخال الثالث انما يكون حيلة للجواز اذا كان الثالث يتوهم منه ان يكون سابقا ومسبقا
فأما اذا كان يتيقن انه يسبقهما لا محالة أو يتيقن انه يصير مسبوقا فلا يجوز وحكى عن الشيخ

الامام المجليل أبي بكر محمد بن الفضل انه اذا وقع الاختلاف بين المتفقهين في مسألة وأراد الرجوع الى الاستاذ وشرط أحدهما صاحبه أنه ان كان الجواب كما قلت اعطيتك كذا وان كان الجواب كما قلت فلا آخذ منك شيئا ينبغي أن يجوز على قياس الاستباق على الافراس وكذلك اذا قال واحد من المتفقهين له تعال حتى تطرح المسائل فان اصبحت واخطأت اعطيتك كذا وان اصبحت واخطأت فلا آخذ منك شيئا يجب أن يجوز به أخذ الشيخ الامام الاجل شمس الائمة المحلواني كذا في المحيط * وما يفعله الامراء فهو جائر أيضا بأن يقولوا لثنين ايكما سبق فله كذا اطلبه العلم اذا اختصه وفي السابق هن كان اسبق يقدم سبقه وان اختلفوا في السابق ان كان لاحدهم يدية تمام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كأنهم قدموا معا كما في المحرق والغرقى اذا لم يعرف الاول يجعل كأنهم ماتوا معا كذا في فتاوى قاضي خان * والجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤكل هذا اذا لم يكن على سيدل المقامرة أما اذا كان فهذا الصنيع حرام كذا في خزنة الفتى * والله أعلم

(الباب السابع في السلام وتشميت العاطس)

اذا اتى الرجل باب دار انسان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم أولا ثم يتكلم وان كان في الغضا يسلم أولا ثم يتكلم كذا في فتاوى قاضي خان * واختلفوا في ايهما افضل اجرا قال بعضهم الراد افضل اجرا وقال بعضهم المسلم افضل اجرا كذا في المحيط * ينبغي لمن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب كذا في المراجعة * والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحبيب كذلك مرد ولا ينبغي أن يزداد على البركات شي قال ابن عباس رضي الله عنهما لكل شيء منتهى ومنتهى السلام البركات كذا في المحيط * وبأني بواو العطف في قوله وعليكم السلام وان حذف واو العطف فقال عليكم السلام اجزأه ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو قال السلام عليكم فالجميع أن يقول في الصورتين سلام عليكم وله أن يقول السلام عليكم ولا بأس بالالف واللام أو في كذا في التارخانية * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله اذا دخل جماعة على قوم فان تركوا السلام فكلهم آثمون في ذلك وان سلم واحد منهم جازعهم جميعا وان سلم كلهم فهو افضل وان تركوا الجواب فكلهم آثمون وان ردوا واحد منهم اجزأهم وبه ورد الاثر وهو اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله وان اجاب كلهم فهو افضل كذا في الدخيرة (في فتاوى اهو) رجل اتى قوما فسلم عليهم وجب عليهم رده فان سلم ثانيا في ذلك المجلس لم يجب عليهم ثانيا وكذلك التشميت لم يجب ثانيا ويستحب كذا في التارخانية * وفي النوازل رجل جالس مع قوم سلم عليهم رجل فقال السلام عليك فردّه بعض القوم ينوب ذلك عن الذي سلم عليه المسلم ويسقط عنه الجواب يريد به اذا اشار اليهم ولم يسلم لان قصده التسليم على الكل ويجوز أن يشار الى الجماعة بخطاب الواحد هذا اذا لم يسلم ذلك الرجل فاما اذا سماه فقال السلام عليك يازيد فأجابه غير زيد لا يسقط الفرض عن زيد وان لم يسلم وأشار الى زيد يسقط لان قصده التسمي على الكل كذا في المحيط * مرة على قوم يأكلون ان كان محتاجا وعرف انهم يدعونه سلم والا فلا كذا في الوجيز للكردي * السائل اذا سلم لا يجب رده سلامه كذا في الخلاصة * السائل اذا اتى باب دار انسان فقال السلام عليك لا يجب رد السلام عليه وكذا اذا سلم على القاضي في المحكمة كذا في فتاوى قاضي خان * واختلف الناس في المصري والقروى قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصر على الذي يستقبله من القري وقال بعضهم على العلب ويسلم الزاكب على الماشي والقائم على القاعد والقليل على الكثير والصغير على الكبير كذا في الخلاصة *

ويسلم الماشي على القاعد ويسلم الذي يأتيك من خلفك كذا في المحيط * الرجل مع المرأة اذا التقيا
سلم الرجل أولا كذا في فتاوى قاضي خان * استقبله رجال ونساء يسلم عليهم في المحكم لا في الديانة
كذا في الوحيير للكردي * اذا التقيا فافضلها ما سبقهما فان صلحا معاير لكل واحد ويستحب الرد
مع الطهارة ويجزئها التيمم كذا في الغيائية * اذا دخل الرجل في بيته يسلم على أهل بيته وان لم يكن
في البيت أحد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين كذا في المحيط * ويسلم في كل دخلة كذا
في التتارخانية نقلا عن الصيرفية * اختلف المشايخ في التسليم على الصيبل قال بعضهم لا يسلم عليهم
وهو قول الحسن وقال بعضهم التسليم عليهم افضل وهو قول شريح وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى وأما التسليم على أهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس بأن يسلم عليهم وقال
بعضهم لا يسلم عليهم وهذا اذا لم يكن المسلم حاجة الى الدخول واذا كان له حاجة فلا بأس بالتسليم عليه
ولا بأس برد السلام على أهل الذمة ولكن لا يزاد على قوله وعليكم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
ان مررت بقوم وفيهم كفار فانت بالخيار ان شئت قلت السلام عليكم وتريد به المسلمين وان شئت قلت
السلام على من اتبع الهدى كذا في الذخيرة * السلام تحية الزائرين والذين جلسوا في المسجد للقراءة
والتسبيح أو لا انتظار الصلاة ما جلسوا فيه لدخول الزائرين عليهم فليس هذا أو ان السلام فلا يسلم عليهم
ولهذا قالوا لو سلم عليهم الدخول وسعهم أن لا يجيبوه كذا في التنية * يكره السلام عند قراءة القرآن
جهر أو كذا عند ذكر العزم وعند الاذان والاقامة والصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع أيضا كذا
في الغيائية * ان سلم في حالة التلاوة المختار أنه يجب الرد كذا في الوحيير للكردي * وهو اختيار
الصدر الشهيد وهكذا اختيار الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى هكذا في المحيط * ولا يسلم عند الخطبة
يوم الجمعة والعديد واشتغالهم بالصلاة ليس بهم أحد لا يصل كذا في الخلاصة * في الاصل
ولا ينبغي للقوم أن يشتموا العاطس ولا أن يردوا السلام يعني وقت الخطبة (في صلاة الاثر) روى
عن محمد رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لم يردوا السلام ويشتمون العاطس
ويتبين بما ذكر في صلاة الاثر أن ما ذكر في الاصل قول محمد رحمه الله تعالى قالوا الخلاف بين أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى في هذا بناء على انه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد الفراغ من الخطبة
على قول محمد رحمه الله تعالى يرد وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرد كذا في الذخيرة *
ولا يسلم على قوم هم في مذاكرة العلم أو أحدهم وهم يستمعون وان سلم فهو أثم كذا في التتارخانية *
ولا يسلم المتفقه على استاذة ولو فعل لا يجب رد سلامه كذا في القنية * حكى عن الشيخ الامام الجليل
أبي بكر محمد بن الفضل البخاري انه كان يقول فيمن جلس للذكر أي ذكر كان فدخل عليه داخل وسلم
عليه وسعه أن لا يرد كذا في المحيط * ولا يسلم على الشيخ الممارح أو الرند أو الكذاب أو اللاغى ومن
يسب الناس وينظر الى وجوه النساء في الأسواق ولا يعرف توبته هم كذا في القنية * ولا يسلم على
الذي يتغنى والذي يبول والذي يطير الحمام ولا يسلم في الحمام ولا على العاري اذا كان متزرا ولا يجب
عليهم الرد كذا في الغيائية * واختلف في السلام على الفساق في الاصح انه لا يبدأ بالسلام كذا
في التمرناشي * ولو كان له جيران سفهاء ان سالمهم يتركون الشرحيا منه وان اظهر خشونة يزيدون
الفواحش يعذر في هذه المسئلة ظاهرا كذا في القنية في المتفرقات * ولا بأس بالسلام على الذين
يلعبون الشطرنج للتأهي وان ترك ذلك بطريق التأديب والزجر لم حتى لا يعاملوا مثل ذلك فلا بأس به
وان كان لتشجيع هذا الخطا لا بأس بالتسليم عليهم وكتب في المستزاد لم ير أبو حنيفة رحمه الله تعالى
بالتسليم على من يلعب بالشطرنج بأسا المشغله ذلك عما هو فيه وكره أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك

قوله أو الرند كذا في جميع
النسخ وكذا رأيت في التنية
والذي في رد المختار من
مفادات الصلاة الزنديقي
تأمل اه

تحقير المسم كذا في الذخيرة * رجل سلم على من كان في الخلاء يتغوط ويبول لا ينبغي له أن يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد عليه لا بالقلب ولا باللسان ولا بعد الفراغ أيضا وقال محمد رحمه الله تعالى يرد عليه السلام بعد الفراغ من الحاجة وإذا سلمت المرأة الأجنبية على رجل ان كانت بحوزة الرجل عليها السلام بلسانه بصوت تسمع وان كانت شابة ردد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه على العكس كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا أمر رجلا أن يقرأ سلامه على فلان يجب عليه ذلك كذا في الغيائية * ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الجمائل من السير حديثا يدل على أن من بلغ انسا ناسلا من غائب كان عليه أن يرد الجواب على المبلغ أو لا ثم على ذلك الغائب كذا في الذخيرة * لا يسقط فرض جواب السلام إلا بالاسماع كما لا يجب إلا بالاسماع كذا في الغيائية * ولو كان المسلم اصم ينبغي أن يريه تحريك شفتيه وكذلك جواب العطسة كذا في الكبرى * ويكره السلام بالسبابة كذا في الغيائية * تشمت العطس واجب ان حمد العطس في شتمته الى ثلاث مرات وبعد ذلك هو مخير كذا في المراجعية * وينبغي لمن يحضر العطس أن يشمت العطس اذا تكرر عطسه في مجلس الى ثلاث مرات فان عطس اكثر من ثلاث مرات فالعاطس يحمد الله تعالى في كل مرة من كان يحضرته ان شتمته في كل مرة فحسن وان لم يشمت بعد الثلاث فحسن أيضا كذا في فتاوى قاضي خان * وعن محمد رحمه الله تعالى ان من عطس مرارا يشمت في كل مرة فان اخر كفاه مرة واحدة كذا في التتارخانية * اذا عطس الرجل خارج الصلاة فينبغي أن يحمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين أو يقول الحمد لله على كل حال ولا يقول غير ذلك وينبغي لمن حضره أن يقول بركم الله ويقول له العطس يغفر الله لنا ولكم أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك كذا في المحيط * امرأة عطست ان كانت بحوزة زوجها وان كانت شابة يرد عليها في نفسه كذا في الخلاصة * واذا عطس الرجل شتمته المرأة فان كانت بحوزة الرجل عليها وان كانت شابة يرد في نفسه كذا في الذخيرة * شابة جميلة عطست لا يشتمها غير المحرم جهرا كذا في الغرائب * اذا عطس رجل حال الاذان يحمد ويشتمه غيره وقال القاضي عباد الجبار لا يحمد كذا في القبية * ولو عطس المصلي فقال رجل بركم الله ثم قال المصلي غفر الله لي ذلك جوابا بتفسيده صلاته كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

﴿الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر اليه وما لا يحل له وما يحل له مسه وما لا يحل﴾

يجب أن يعلم بأن مسائل النظر تنقسم الى أربعة اقسام نظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى المرأة ونظر المرأة الى الرجل ونظر الرجل الى المرأة (اما بيان القسم الاول) فنقول ويجوز أن ينظر الرجل الى الرجل الا الى عورته كذا في المحيط * وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * وعورته ما بين سرتيه حتى تجاوز ركبته كذا في الذخيرة * وما دون السرة الى منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة انحف منه في الفخذ وفي الفخذ انحف منه في السرة حتى ان من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يشارعه ان لم يجد واذا رآه مكشوف الفخذ انكر عليه بعنف ولا يضربه ان لم يجد واذا رآه مكشوف السرة أمره بستر العورة وأدبه على ذلك ان لم يجد كذا في الكافي * وفي الابانة كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأسا بنظر الحامي الى عورة الرجل كذا في التتارخانية * وما يباح النظر للرجل من الرجل يباح المس كذا في الهداية * لا بأس بأن يتولى صاحب الحمام عورة انسان بيده عند التنوير اذا كان يفض بصره وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا في حالة الضرورة

لا في غيرها وينبغي لكل واحد ان يتولى عانته بيده اذا تنور كذا في المحيط (واما بيان القسم الثاني) فنقول
 نظر المرأة الى المرأة كمنظر الرجل الى الرجل كذا في الذخيرة * وهو الاصح هكذا في الكافي * ولا
 يجوز للمرأة ان تنظر الى بطن امرأة من شهوة كذا في السراجية * ولا ينبغي للمرأة ان تنظر
 الى المرأة الفاحشة لانها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تحارها عندها ولا يحل أيضا لامرأة
 مؤمنة ان تكشف عورتها عند أمة مشركة أو كاتبة الا ان تكون أمة لها كذا في السراج الوهاج *
 (واما بيان القسم الثالث) فنقول نظر المرأة الى الرجل الاجنبي كمنظر الرجل الى الرجل تنظر الى جميع
 جسده الاما بين سرته حتى يحس وزركبته وما ذكرناه من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعاً و يقيناً
 انها لو نظرت الى بعض ما ذكرناه من الرجل لا يقع في قلبها شهوة واما اذا علمت انها تقع في قلبها شهوة
 أو شكت ومعنى الشك استواء الفطنين فأجب الى أن تغض بصرها منه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى
 في الاصل فعد ذلك الاستحسان فيما اذا كان الناظر الى الرجل الاجنبي هو المرأة وفيما اذا كان الناظر
 الى المرأة الاجنبية هو الرجل قال فلا يجنب بجهده وهو دليل الحسنة وهو الصحيح في الفصلين جميعاً ولا
 تمس شيئاً منه اذا كان أحدهما شاباً في حد الشهوة وان أمنا على أنفسهما الشهوة فاما الأمة فيصل لها
 النظر الى جميع أعضاء الرجل الاجنبي سوى ما بين سرته حتى يحس وزركبته وتمس جميع ذلك اذا أمنا
 على أنفسهما الشهوة ألا يرى أنه جرت العادة فيما بين الناس أن الأمة تغسز رجل زوج مولاتها من
 غير تكبر منكر وانه يدل على جواز المس كذا في المحيط * (واما بيان القسم الرابع) فنقول نظر الرجل
 الى المرأة ينقسم أقساماً أربعة نظر الرجل الى زوجته وأمه ونظر الرجل الى ذوات محارمه ونظر الرجل
 الى الحرة الاجنبية ونظر الرجل الى اماء الغير أما النظر الى زوجته ومملوكته فهو حلال من قرنهما الى
 قدمهما عن شهوة وغير شهوة وهذا ظاهر الا ان الاولى أن لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه كذا
 في الذخيرة * والمراد بالامه ههنا هي التي يحل له وطؤها واما اذا كانت لا تحل له كأمه المحوسبة
 أو المشركة أو كانت أمه أو أخته من الرضاع أو أم امرأته أو بنتها فلا يحل له النظر الى فرجها وكان ابن عمر
 رضي الله تعالى عنهما يقول الاولى ان ينظر الى فرج امرأته وقت الوقاع ليكون أبلغ في تحصيل معنى
 اللذة كذا في التبيين * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل
 لمس فرج امرأته وهي تمس فرجه لتحرك آلتها هل ترى بذلك بأساً قال لا وأرجو أن يعطى الاجر كذا
 في الخلاصة * ويجوز زوجته للجماع اذا كان لبيت صغيراً مقدر خمسة أذرع أو عشرة قال محمد
 الأئمة الترجمانى وركب الصباغى والحفاظ السائلى لا بأس بان يتجردا في البيت كذا في الفقيه * ولا
 بأس بأن يدخل سلى الزوجين محارمهما وهما في الفراش من غير وطء باستئذان ولا يدخلون بغير
 إذن وكذا الخادم حين يحلوا الرجل بأهله وكذا الأمة كذا في الغياثة * أخذ بيد أمه وأدخلها بيتاً
 وأغلق باباً وعلوا أنه يريد وطئها كره وطء زوجته بحضرة صرتها أو أمته بكره عند محمد رحمه الله تعالى
 وكره لهذا أهل بخارى النوم على السطح كذا في اللهم * واما نظره الى ذوات محارمه فنقول يساح له
 أن ينظر منها الى موضع زينتها الظاهرة والباطنة وهي الرأس والشعر والعنق والصدر والاذن والعضد
 والساعد والكف والساق والرجل والوجه فالرأس موضع التاج والاكيل والشعر موضع العقاص
 والعنق موضع القلادة والصدر كذلك والقلادة الوشاح وقد ينتهي الى الصدر والاذن موضع القسرة
 والعضد موضع الدمج والساعد موضع السوار والكف موضع الخاتم والمخضب والساق موضع
 الخنخال والقدم موضع المخضب كذا في المبسوط * ولا بأس للرجل أن ينظر من أمه وابنته البالغة
 وأخته وكل ذي رحم محرم منه كالمجذبات والاولاد والاولاد والاولاد والعلمات والمخالات الى شعرها

وصدرها وذواتها ونديها وعضدها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان يجاوز
الركبة وكذا الى كل ذات محرم برضاع او ماهرة كزوجة الاب والمجدوان علاوة جة ابن الابن وأولاد
الاولاد وان سفلوا وابنة المرأة الدخول بها فان لم يكن دخول باهها فهي كالاختية وان كانت حرة
المصاهرة بالر في اختلافها فيها قال بعضهم لا يثبت فيها اباحة النظر والمر وقال شمس الاثمة السرخسي
ثبت اباحة النظر والمس لتبوت المحرمية المؤبدة كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الصحيح كذا في المحيط
* وما حل النظر اليه حل مسه ونظره ونغمزه من غير حائل ولكن انما يباح للنظر اذا كان يأمن على نفسه
الشهوة فاما اذا كان يخاف على نفسه الشهوة فلا يحل له النظر كذلك المس انما يباح له اذا أمن على
نفسه وعلمها الشهوة واما اذا خاف على نفسه أو علمها الشهوة فلا يحل للمس له ولا يحل ان ينظر الى
بطنها او الى ظهرها ولا الى جنبها ولا لمس شيئا من ذلك كذا في المحيط * وللأبن أن يغمز بطن أمه
وظهرها خدمة لها من وراء الثياب كذا في القنية * قال أبو جعفر رحمه الله تعالى سمعت الشيخ
الامام أبا بكر محمد رحمه الله تعالى يقول لا بأس بأن يغمز الرجل الرجل الى الساق ويكره أن يغمز لفخذ
وعنه وراء الثوب ويقول يغمز الرجل رجل والدية ولا يغمز فخذ والدية والعقبه أبو جعفر رحمه الله تعالى
يبيح أن يغمز الفخذ ويمسها وراء الثوب وغيرها كذا في المغرائب * قال محمد رحمه الله تعالى ويجوز له
أن يسافر بها ويخلو بها يعني بمحارمة اذا أمن على نفسه فان علم أنه يشتهيها أو تشتهيها ان سافر بها
أو خلأ بها أو كان أكبر رايه ذلك أو شك فلا يباح له ذلك وان احتاج الى حملها وانزلها في السفر فلا
بأس بأن يأخذ بطنها وظهرها من وراء الثياب فان خاف الشهوة على نفسه أو علمها فليجتنب بجهده
وذلك بأن يجتنب أصلا متى أمكنها الركوب والنزول بنفسها وان لم يمكنها ذلك فكاف المحرم في ذلك
زيادة تكلف بالثياب حتى لا يصل اليه حرارة بدنهما وان لم يمكنه ذلك فكاف المحرم لدفع الشهوة عن
قلبه يعني لا يقصدها ففعل قضاء الشهوة كذا في الذخيرة * واما النظر الى أمة الغير فهو كتنظره الى
ذوات محارمه ولا يحل له أن ينظر الى ظهرها وبطنها كما في حق ذوات المحارم وكان محمد بن مقاتل
الرازي رحمه الله تعالى يقول لا ينظر الى ما بين سرتها الى ركبتها ولا بأس بالنظر الى ما وراء ذلك والمديرة
والمكتبة وأم الولد كالأمة والمستعانة كالمكتبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي
* وكل ما يباح النظر اليه من اماء الغير يباح منه اذا أمن الشهوة على نفسه وعلمها كذا في المحيط *
وعند بعض مشايخنا ليس له أن يعالجها في الراكب والانزال والاصح انه لا بأس به اذا أمن الشهوة
على نفسه وعلمها كذا في الكافي * ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب الخلوة
والمسافرة باماء الغير وقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا يحل واليه مال الحساكم الشهيد رحمه الله
تعالى كذا في المحيط * وهو المختار كذا في الاختيار شرح المختار * ومنهم من قال يحل وبه كان يفتي
الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولا بأس أن لمس ما سوى البطن
واظهر مما يجوز له النظر اليه منها اذا أراد الشراء وان خاف أن يشتهي كذا في السراج الوهاج *
وهو كذا في الهداية * وذكر في الجامع الصغير رجل يريد شراء جارية فلا بأس بأن لمس
ساقها وصدرها وذراعيها وان ينظر الى ذلك كله مكشوف كذا في الكافي * وقال مشايخنا رحمه
الله تعالى يباح النظر في هذه الحالة وان اشتبه بالضرورة ولا يباح المس اذا اشتبه او كان أكبر رايه
ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والمس بشرط عدم الشهوة كذا في الهداية *
ولا تعرض الامة اذا بلغت في زار واحد والمراد بالازار ما يستمر ما بين السرة الى الركبة لان ظهرها وبطنها
عورة فلا يجوز كشفهما والتي بلغت حد الشهوة فهي كالألغة لا تعرض في زار واحد روى ذلك عن محمد

رحمه الله تعالى لوجود الاشتراء كذا في التبيين * وأما النظر إلى الاجنبيات فنقول يجوز النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة منهن وذلك الوجه والكف في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * وإن غلب على ظنه أنه يشتهى فهو حرام كذا في التبيين * النظر إلى وجه الاجنبية إذا لم يكن عن شهوة ليس بحرام لكنه مكروه كذا في السراجية * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز النظر إلى قدمها أيضا وفي رواية أخرى عنه قال لا يجوز النظر إلى قدمها وفي جامع البرامكة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز النظر إلى ذراعها أيضا عند الغسل والطبخ قيل وكذلك يباح النظر إلى ثيابها وذلك كله إذا لم يكن النظر عن شهوة كذا في المحيط * وكذلك يباح النظر إذا شك في الاشتراء كذا في الكافي * قيل وكذلك يباح النظر إلى ساقها إذا لم يكن النظر عن شهوة فإن كان يعلم أنه لو نظر يشتهى أو كان أكبر رايه ذلك فليجتنب بجهده كذا في الذخيرة * والأصح أن كل عضو لا يجوز النظر إليه قبل الانفصال لا يجوز به كشر رأسها وقلامه رجلها وشعر عاتقها كذا في الزاهدى * ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفها وإن كان يأمن الشهوة وهذا إذا كانت شابة تشتهى فإن كانت لا تشتهى لا بأس بمصافحتها ومس يدها كذا في الذخيرة * وكذلك إذا كان شيخا يأمن على نفسه أو عليها فلا بأس بأن يمس يدها وإن كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجتنب ثم إن محمدا رحمه الله تعالى أباح المس للرجل إذا كانت المرأة محجوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله فيما إذا كان الممس هي المرأة قال إذا كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثلهما فلا بأس بالمصافحة فتأمل عند الفتوى كذا في المحيط * ولا بأس بأن يعانق المحجوز من وراء الثياب إلا أن تكون ثيابها تصف ماتحتها كذا في الغيائية * فإن كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن يتأمل جسدها لأن نظره إلى ثيابها لا إلى جسدها فهو كما لو كانت في بيت فنظر إلى جداره هذا إذا لم تكن ثيابها ملققة بها بحيث تصف ماتحتها كالقباء التركية ولم تكن رقيقة بحيث تصف ماتحتها فإن كانت بخلاف ذلك ينبغي له أن يفيض بصره لأن هذا التوب من حيث أنه لا يسترها بمنزلة تشبكه عليها وهذا إذا كانت في حد الشهوة فإن كانت صغيرة لا يشتهى مثلهما فلا بأس بالنظر إليها ومن مسها لأنه ليس لبدنها حكم العورة ولا في النظر والمس معني خوف الفتنة ثم النظر إلى الحرة الاجنبية قد يصير مرخصا عند الضرورة كذا في المحيط * والكافرة كالمسلمة وروى لا بأس بالنظر إلى شعر الكافرة كذا في الغيائية * يجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها ولا شاهد إذا أراد أن يشهد عليها أن ينظر إلى وجهها وإن خاف أن يشتهى ولا كره ينبغي أن يصدبه أداء الشهادة أو الحكم عليها لأقضاء الشهوة وأما النظر لتحمل الشهادة إذا انتهى قيل يباح كفاي النظر عند الأداء والأصح أنه لا يباح كذا في السراج الوهاج * ولو أراد أن يتزوج امرأة فلا بأس بأن ينظر إليها وإن خاف أن يشتهى كذا في التبيين * والغلام الذي بلغ حد الشهوة كالبالغ كذا في الغيائية * والغلام إذا بلغ مباح الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وإن كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه إلى قدمه لا يحل النظر إليه عن شهوة فأما الخلوة والنظر إليه لا عن شهوة لا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنعاب كذا في المنتقط * وفي حكم الصلاة كالرجال كذا في الغيائية * ويجوز النظر إلى الفرج للخاتن وللغالب وللطبيب عند المعالجة ويفض بصره ما استطاع كذا في السراجية * ويجوز للرجل النظر إلى فرج الرجل للحقنة كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي كذا في الظهيرية * وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه كان به مزال فاحش فقيل له إن الحقنة تزيل ما بك من المزال فلا بأس بأن يبدى ذلك الموضع للحقنة وهذا صحيح فإن المزال الفاحش نوع مرض يكون آخره الدق والسل وذ كشمس الأئمة الخلواني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصوم أن الحقنة إنما تجوز عند الضرورة وإذا لم يكن ثمة

ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يحل عندنا وإذا كان به هزال فإن كان هزالا يخشى منه التلف يحل وما لا فلا كذا في الذخيرة * عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يدخل على الام والبنت والاخت الا باذن أمها على امرأته يسلم ولا يستأذن كذا في التتارخانية * امرأة أصابتها قرحة في موضع لا يحل للرجل أن ينظر اليه لا يحل أن ينظر اليها لكن يعلم امرأة تدأويها فإن لم يجدوا امرأة تدأويها ولا امرأة تتعلم ذلك إذا علمت وتحيف عليها بالبلاء أو الوجع أو الهلاك فإنه يستمر منها كل شيء الا موضع تلك القرحة ثم يدأويها الرجل ويغض بصره ما استطاع الا عن ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لأن النظر إلى العورة لا يحل بسبب المحرمية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو خافت الافتصاد من المرأة فلا جناح أن يفصدها كذا في القنية * والعبد في النظر إلى مولاه الحرة التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبي المحرم ينظر إلى وجهها وكعبها ولا ينظر إلى ما لا ينظر الاجنبي المحرم من الحرة الاجنبية سواء كان العبد خصيا أو فحلا إذا بلغ مبلغ الرجال وأما المجبوب الذي جف مأوؤه فبعض مشايخنا خصوا اختلاطه بالنساء والاصح أنه لا يرخص ويمنع وللعبد أن يدخل على مولاه بغير اذنها اجساعا واجعوا على ان العبد لا يسافر بسيدته كذا في فتاوى قاضي خان * ولا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبلغوا الحلم وقد ذكر ذلك بخمسة عشر لأن الخصى لا يحتمل والولد واحد والكثير فيهما سواء كذا في الكبرى * سئل الحسن بن علي المرغيناني رحمه الله تعالى هل على المستحاضة أو على الحائض أن تنظر إلى فرجها وقت كل صلاة فقال لا وسئل أيضا عن النظر إلى عظام المرأة بعد موتها مثل جمجمتها هل يجوز فقال لا كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة في متفرقات الكرامة * اللواطة مع مملوكه أو مملوكته أو امرأته حرام المرأة إذا انقطع حجابها الذي بين القبل والدبر لا يجوز للزوج أن يطأها الا أن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر وان شك فليس له أن يطأها كذا في الغرائب * والله أعلم

﴿ (الباب التاسع في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره) ﴾

نذب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين الكتفين الى وسط الظهر كذا في الكنز * واختلفا في مقدار ما يذبغ من ذنب العمامة منهم من قدر بشبر ومنهم من قال الى وسط ظهرهم ومنهم من قال الى موضع الجلوس كذا في الذخيرة * وإذا أراد أن يجتذلف العمامة نقضها كالفها ولا يلقها على الارض دفعة واحدة كذا في خزنة المفتين ولا بأس بلبس الغلانس وقد صرح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كذا في الوجير للكردي * يجب أن يعلم أن لبس الحرير وهو ما كانت نجته حريرا وسداه حريرا حرام على الرجال في جميع الاحوال عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يكره في حالة الحرب ويكره في غير حالة الحرب ومن العلماء من قال لا يكره ذلك في الاحوال كلها وفي شرح القاضى الامام الاسدي جابي أن عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى انما لا يكره لبس الحرير للرجال في حالة الحرب اذا كان صفيقا يدفع معرة السلاح كذا في المحيط * وأما اذا كان رقيقا لا يصلح لذلك فان ذلك مكروه بالاجماع كذا في المضمرات * اماما كان سداه حريرا ونجته غير حرير فلا بأس بلبسه بلا خلاف بين العلماء وهو الصحيح وعليه عامة المشايخ رحمه الله تعالى ذكر شيخ الاسلام في شرح السيراتوب اذا كانت نجته من قطن وكان سداه من ابريسم فان كان الابريسم يرى كره للرجال لبسه وان كان لا يرى لا يكره لم لبسه هذا هو الكلام في غير حالة الحرب (جئنا الى حالة الحرب فنقول لا شك ان ما كان نجته غير حرير وسداه حريرا يباح لبسه في حالة الحرب لانه يباح لبسه في غير

حالة الحرب فلان يساح لبعده في حالة الحرب والامرفيه واسع كان أولى وأما ما كان محتمه جزير اوسده
غير حرير فانه يباح لبسه في حالة الحرب بالاجماع كذا في المحيط * يكره لبس الديباج للرجال ولا بأس
بتوسده والنوم عليه وقال محمد رحمه الله تعالى يكره وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول محمد
رحمه الله تعالى ذكره الصدر الشهيد كذا في الخلاصة * وفي المنتقى ابن سبابة عن محمد رحمه الله تعالى
وايس القعود على الحرير والديباج كاللبس في الكرامة فان أراد بقوله ليس القعود عليهما كاللبس
نفي الكرامة أصلاً صار عن محمد رحمه الله تعالى في القعود على الديباج روايتان فان ظاهر مذهبه
ان القعود على الديباج مكروه وان أراد به اثبات التفات في الكرامة لا يصير في المسئلة روايتان بل
كل واحد منهما مكروه الا أن اللبس أشد كراهة كذا في الذخيرة * ولا بأس بلبس الحرير والديباج
في الحرب وقيل يكره هو الاصح كذا في خزائن المفتين * في العيون أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأساً
بلبس الخزل للرجال وان كان سداً ابريسماً أو حريراً كذا في الخلاصة * وما كان من الثياب الغالب
عليه القز كالحز ونحوه لا بأس ويكره ما كان ظاهراً القز وكذا ما كان خطاً منه خز وخطه قزوه وظاهر
لاخير فيه كذا في القنية * وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بأساً بلبس الخزل للرجال وان كان
سداً حريراً (قال العبد) الخز في زمانهم كان من أوبار ذلك الحيوان المسمى الذي يسمى بالعربية خزا
وقضامة وبالتركية (قندز) واليوم يتخذ من الحرير العفن فيجب أن يكره كالقز كذا في المنتقط * قال
محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالخز اذا لم يكر فيه شهرة والا فلاخير فيه كذا في الغيابة * وما يكره
للرجال لبسه يكره للعلمان والصياد لان الذنص حرم الذهب والحرير على ذكور أمتهم بلا قيد البلوغ
والحرية والاثم على من البسهم لانا أمرنا بحفظهم كذا في التمرناشي * استعمل الخفاف من ابريسم
لا يجوز لانه نوع لبس لا بأس بملاحة حرير توضع على مهد الصبي لانه ليس بلبس وكذا الكفة من الحرير
للرجال لانها كالبيت كذا في القنية * في الاسبيجاني لا بأس بجعل اللقافة من الحرير كذا في التمرناشي
* وفي فتاوى العصر وفتاوى أبي الفضل الكرماني يكره جعل اللقافة من الحرير للرجال فقال
عن الائمة الكرايسى لا يجوز كذا في القنية * ولا بأس بستر الحرير وتعليقه على الباب وقال لا يكره
كذا في الاختيار شرح المختار * دلال يلقى ثوب الديباج على منكبيه للبيع يجوز اذا لم يدخل يديه
في الكمين قال عن الائمة الكرايسى فيه كلام بين المشايخ كذا في القنية * قال عامه العلماء يصلح
لمن لبس الحرير الخالص كذا في المحيط * وأما لبس ما علمه حريراً مكفوف به فطلاقه عند عامة
الفقهاء كذا في الذخيرة * وروى بشر بن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالعلم من الحرير
في الثوب اذا كان أربعة أصابع أو دونها ولم يحك فيه خلافاً وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه
الله تعالى في السير انه لا بأس بالعلم لانه تبع ولم يقدر كذا في فتاوى قاضي خان * عمامة طرتها
قدر أربع أصابع من ابريسم من أصابع عمر رضي الله تعالى عنه وذلك قيس شربناير خص فيه
قال فحم الائمة البخاري المعتبر في الرخصة أربع أصابع لا مضمومة كل الضم ولا منشورة كل النثر
قال ظهير الدين التمرناشي المعتبر أربع أصابع كما هي على هيئتها لا أصابع الساق وفي فتاوى أبي
الفضل الكرماني أربع أصابع منشورة قال عن الائمة الكرايسى التحرز عن مائة دار المنشورة
أولى في فتاوى أبي الفضل الكرماني والعلم في العمامة في مواضع يجمع قال أبو حامد لا يجمع قال عن
الائمة الكرايسى في المتفرق خلاف قال نجم الائمة البخاري طاهر المذهب عدم الجمع في المتفرق
الا اذا كان خطاً منه قز وخطاً منه غيره بحيث يرى كله قز فلا يجوز ركده في جميع التفاريق
لأنه الى وأما اذا كان كل واحد منهما تبييناً كالطراز في الامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع كذا في القنية *

لا بأس باستعمال منطقة ملتصقاها فضة المنطقة المفضضة قيل تكره وقيل لا بأس بها وبالديبا في وسط المنطقة اذا لم يبلغ عرضها أربع أصابع وقيل لا يجوز استعماله للرجال كذا في الغرائب * يكره ان يلبس الذكور قلنسوة من الحرير والذهب والفضة والكرياس الذي خيط عليه ابريسم كثير أو شيء من الذهب أو الفضة أكثر من قدر أربع أصابع ولا بأس بأن يكون على طرف القلنسوة قدر أربع أصابع من ذلك وكذا على طرف العمامة وكذا علم الحجة كذا في السراجية * (وفي فتاوى آهو) سئل القاضي برهان الدين (ع) اكرهت راجكن كردن ديا كشيده از ابريشم) فلبسه قال ينبغي ان لا يكره لانه صار مستهلكا فيكون تبعا وأشار شمس الأئمة السرخسي الى أنه يكون تبعا كذا في التتارخانية * يضره النظر الدائم الى الخنج وهو عشي فيه لا بأس بأن يشد على عينه جوارا أسود من الابريسم قلت في العين الزمعة أولى كذا في القنية * ولا بأس بلبس الحجة المحشوة من الخنز كذا في الوجيز المذكور * في السير الكبير لا بأس بلبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازرارته ديبا جارا وذهبا كذا في الذخيرة * في شرح الجامع الصغير لبعض المشايخ لا بأس بتكة الحرير للرجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في ايمان الواقعات انه يكره عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي حاشية شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد مكتوب بخطه ان في تكة الحرير اختلاف بين أصحابنا كذا في المحيط * تكة التكة المعهولة من الابريسم هو الصحيح وكذا القلنسوة وان كانت تحت العمامة والكيس الذي يعاق كذا في القنية * وعلى الخلاف ان لبس التكة من الحرير قيل يكره بالاتفاق وكذا عصا المقصود وان كان أقل من أربع أصابع لانه أصل بنفسه كذا في التمرناشي * في جامع الفتاوى عن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى من صلى مع تكة ابريسم جاز وهو موسى كذا في التتارخانية * ولو جعل القز حشا للقاء فلا بأس به لانه تبع ولو جعلت ظهارته أو بطائنه فهو مكروه لان كليم ما مقصود كذا في محيط السرخسي * وفي شرح الفهرست عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال أكره ثوب القز يكون بين الغرو وبين الظهارة كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى كره بطائن القلانس من الابريسم كذا في التمرناشي * لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء فاما للرجال فقد رأى أربع أصابع وما فوقه يكره كذا في القنية * ويكره للرجل ان يلبس الثوب المصبوغ بالعصفرو والزعفران والورس كذا في فتاوى قاضي خان * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالصبيغ الاحمر والاسود كذا في الملتقط * وفي مجموع الزاويل سئل عن الزينة والتجمل في الدنيا قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم وعليه رداء قيمته ألف درهم ورجع اقام الى الصلاة وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم ودخل رجل من أصحابه يوما وعليه رداء خر فقال عليه السلام ان الله تعالى اذا أنعم على عبد نعمته أحب ان يرى أثر نعمته عليه وأبو حنيفة رحمه الله تعالى كان يرتدي برداء قيمته اربع مائة دينار كذا في الذخيرة * لبس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم السلام لانه آية التواضع وأول من لبسهما سليمان النبي عليه السلام وفي الحديث نوروا قلوبكم بلباس الصوف فانه مثله في الدنيا ونور في الآخرة رايكم ان تفسدوا دينكم بمدة الناس وثناهم كذا في الغرائب * لبس الثياب الجيلة باح اذا لم يتكبر وتفسيره أن يكون معها كما كان قبلها كذا في السراجية * ولا يجوز صبغ الثياب أسودا أو كهب تأثقا على الميت قال صدر الحسام لا يجوز تسويد الثياب في منزل الميت كذا في القنية * قال الامام السرخسي رحمه الله تعالى في كتاب المكسب ينبغي ان يلبس في عامة الاوقات القسطنطيني ولبس الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعم الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لان ذلك يؤذي المحتاجين كذا

ع اذا خيط المجيب بابريسم أو عمل عليه نقش بالابريسم

في الخلاصة * وكذلك لا ينبغي للإنسان أن يظهر بين خبيثين أو ملامة إذا كان يكفيه إدفع البردية واحدة لأن ذلك يؤذي المحتاجين وهو منتهى عن اكتساب سبب أذى الغير كذا في المحيط * وأما الدثار فيكرهه بخلاف كذا في الغيابة * ويكره للرجل لبس السراويل المخرفجة وهي التي تقع على ظهر القدمين كذا في الفتاوى العتائية * وعن بعضهم من سنة الأسلام لبس المرقع والخشن من الثياب لبس السراويل سنة وهو من أستر الثياب للرجال والنساء كذا في الغرائب * في غريب الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فإلى أن يجوز لها لبس خمار رقيق يصف ما تحته عند محارمها كذا في القنية * تقصير الثياب سنة وأسبيل الأزار والقمص بدعة ينبغي أن يكون الأزار فوق الكعبين إلى نصف الساق وهذا في حق الرجال وأما النساء فيرخين أزارهن أسفل من أزار الرجال ليستر ظهر قدمهن أسبيل الرجل أزاره أسفل من الكعبين أن لم يكن للخيلاء نفيه كراهية تنزيه كذا في الغرائب * واختلاف في السدل في غير الصلاة فقل يكره بدون القمص ولا يكره على القمص وفوق الأزار وقل يكره كما في الصلاة والصحيح قول أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه لا يكره كذا في القنية * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بلبس قلنسوة الثعالب كذا في المبسوط * وكان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى سنجاب وعلى النخلك قلنسوة سمور كذا في الغيابة * عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا بأس بالعرو من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغية والمذكاة وقال ذكاتها دباغها كذا في المحيط * ولا بأس بجلود النمر والسباع كلها إذا دبغت أن يجعل منها مصلى أو ميسرة السرج كذا في الملتقط * ولا بأس بخرقه الوضوء والخساط وفي الجامع الصغير يكره الخرقه التي تحمل ليمسح بها العرق لأنها بدعة محدثة والصحيح أنه لا يكره وحاصله أن من فعل شيئاً من ذلك تكبراً فهو مكروه ومن فعل ذلك لحاجة وضرورة لم يكره كذا في الكافي * قال هشام في نوادره رأيت على أبي يوسف رحمه الله تعالى نعلين مخفوفين بمسامير الحديد فقلت له أترى بهذا الحديد بأساً فقال لا فقلت له أن سفيان وثور بن يزيد كره ذلك لأنه تشبه بالرهبان فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس النعال التي لها شعور وانها من لباس الرهبان فقد أشار إلى أن صورة اشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا تضر وقد تعلق بهذا النوع من الأحكام صلاح العباد فان من الأراضى ما لا يمكن قطع المرافقة البعيدة فيها إلا بهذا النوع من الأحكام كذا في المحيط في المتفرقات * امرأة لها صندلة في موضع قدمها سمك متخذ من غزل الفضة وذلك الغزل لها يخاص حل لها استعمالها قال عبيد الله الكرايمسي يكره وفي شرح الطحاوي وأما الفضة في المكعب فيكره في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما لا يكره كذا في القنية * لا بأس بأن يكون في بيت الرجل ستر من ديباج وفرش من ديباج للتجمل لا يقعد عليها ولا ينام عليها نص محمد رحمه الله تعالى لأن المحرم الانتفاع والانتفاع في القعود والنوم على الفرش كذا في الكبرى * اتخذ النعل من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصغار الخف الأحمر خف فرعون والخف الأبيض خف سامان والخف الأسود خف العلماء واقتد لقيت عشرين من كبار فقهاء بلخ فآرايت لأحدهم خفاً أبيض ولا أحمر ولا سمعت أنه أمسكه وروى أنه عليه الصلاة والسلام أمسك خفاً سوداً هدى له خفان أسودان فقبض ولبس كذا في القنية * والله أعلم

(الباب العاشر في استعمال الذهب والفضة) *

يكره الاكل والشرب والادهان والتطيب في آنية الذهب والفضة للرجال والصبيان والنساء كذا

في السراجية * قالوا وهذا اذا كان يصب الذهب من الانية على رأسه أو بدنه اما اذا دخل يده في اناء
وأخرج منه الذهب ثم استعمله فلا بأس به وكذلك اذا أخذ الطعام من القضة ووضعها على خبز
أو ما أشبه ذلك ثم أكل لا بأس به كذا في المحيط * ويكره ان يدهن رأسه بدهن فضة وكذا ان صب
الدهن على راحته ثم يمسح به على رأسه أو تحتته وفي الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية على الرأس من
الدهن ويكره الاكل بمعلقة الذهب والفضة وعلى نحو ان الذهب والفضة الرضوء من طست الذهب
والفضة وكذا الابريق من ذلك وكذا الاستحمام من مجمر الذهب والفضة الا ان يكون للتجمل كذا
في الغيائية * وكذا لا يجوز الا كتحال بميل الذهب والفضة وكذا المكحلة وكل ما كان يعود
الانتفاع به الى البدن كذا في السراج الوهاج * ويكره ان يتوضأ في طست من الذهب والفضة كذا
في فتاوى قاضي خان * يكره المجلس على كرسي لذهب والفضة والرجل والمرأة في ذلك سواء يكره
النظر في المرأة المتخذة من الذهب أو الفضة ويكره ان يكتب بالهـ لم المتخذ من الذهب أو الفضة أو من
دواة كذلك ويستوى فيه الذكور والانتى كذا في السراجية * لا بأس بأن يكون في بيت الرجل أو في
الذهب والفضة للتجمل لا يشرب منها نص محمد رحمه الله تعالى لان المحرم الانتفاع والانتفاع
في الاواني الشرب كذا في الكبرى * ثم الذي اتخذ من الفضة من الاواني كل ما أدخل يده فيه
وأخرج ثم استعمل لا بأس وكل ما يصب من الانية مثل الاشنان والذهن والغالية ونحوه فيمكن
مكررها كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس بالاكل والشرب من اناء مذهب ومفضض اذا لم يضع
فاه على الذهب والفضة وكذا المضرب من الاواني والكراسي والسرير اذا لم يقعد على الذهب والفضة
وكذا في حلق المرأة من الذهب والفضة وكذا المجمر واللجام والسرير والثغر والركاب اذا لم يقعد عليه
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه كره جميع ذلك وقيل محمد رحمه الله تعالى معه وقيل مع أبي حنيفة
رحمه الله تعالى كذا في التمرناشي * في الراد والصحیح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات *
ولا يكره لبس ثياب كتب عليها بالفضة والذهب وكذلك استعمال كل مموه لانه اذا ذوب لم يخلص منه
شيء كذا في الينابيع * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينبغي للرجل أن يلبس ثوباً فيه كتابة من
ذهب أو فضة كذا في فتاوى قاضي خان * اذا كان في نصل السكين أو في قبضة السيف فضة قال
أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان أخذ السكين من موضع الفضة يكره والا فلا وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى يكره مطلقاً واما التزويج الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع كذا في الكافي * وفي السير
لا ينبغي ان يحمل السيف بذهب وان كان في الحرب لان الحلية لا ينتفع بها في الحرب وانما هي للزينة
قال عفا الله عنه فاذا كان هذا في السيف ففي جملة أولى كذا في التمرناشي * ولا بأس بحلية
السيف وجماله والمنطقة من فضة لا من الذهب كذا في الوجيز للكردي * لو كان سكين مفضضا
كاه مشدود بالذهب أو الفضة يكره الانتفاع به الا اذا كان دلي طرف المقبض بحيث لا تقع يده عليه
كذا في محيط السرخسي * وقيل هذا الجواب في الفضة على احدى الروايتين وفي التهذيب لا يجوز
تحلية سكين الفلم والمهنة والمقراض والمقلمة والدواة والمرآة بالذهب وعلى يجوز بالفضة فيه وجهان
وتحلية السكين الذي هو للحرب مباح وتكره الفضة في المكاتب في رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى
خلافهما كذا في التمرناشي * ولا بأس بمسهمير ذهب أو فضة ويكره الباب منه ولا بأس بشرب
من كف في خنصره خاتم ذهب والنساء فيما سوى الحلى من الاكل والشرب والادمان من الذهب والفضة
والقعود بمنزلة الرجال كذا في فتاوى قاضي خان * وقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في الشرب
من القصبة المضية من الذهب العريض والفضة العريضة يجعل على وجه الباب وما أشبه ذلك اما

الضباب على القصعة اذا كانت لتقوم القصعة بها للزينة لا بأس بوضع الفم على الضباب وان كانت الضباب لاجل الزينة لا لتقوم القصعة بها كره وضع الفم على الضباب وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في السير في باب الانتقال وصورتها اذا قال الامير للمجندين اصاب ذهابا أو فضة فهو له فأصاب رجل قصعة مضية بالذهب أو الفضة أو قد حاصبها فان كان الضباب لزينة القصعة لا لتقوم القصعة بها كانت الضباب للنفل له وان كانت الضباب لتقوم القصعة بها بحيث لو نزع الضباب لا تبقي القصعة لم تكن الضباب للنفل له كذا في الذخيرة * ولا بأس بالجوهر والبيضة من الذهب والفضة في الحرب كذا في خزنة المفتين * ولا بأس بتقوية السلاح بالذهب والفضة كذا في السراجية * ولا بأس بآنية العقيق والبلور والزجاج والزبرجد والرصاص كذا في خزنة المفتين * ولا بأس باستعمال آنية لياقوت كذا في السراج الوهاج * ولا بأس بالانتفاع بالآواني المسمومة بالذهب والفضة بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * ولا بأس بأن يلبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ ويكره المخلخال والسوار للصبي الذكر كذا في السراجية * ثم الخاتم من الفضة انما يجوز للرجل اذا ضرب على صفة ما يلبسه الرجال اما اذا كان على صفة خواتم النساء فمكروه وهو ان يكون له فصان كذا في السراج الوهاج * وانما يجوز التختم بالفضة اذا كان على هيئة خاتم الرجال اما اذا كان على هيئة خاتم النساء بأن يكون له فصان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال كذا في الخلاصة * ويكره للرجال التختم بما سوى الفضة كذا في الينابيع * والتختم بالذهب حرام في الصحيح كذا في الوجيز للكردي * وفي المجندى التختم بالحديد والفضة والنحاس والرصاص مكروه للرجال والنساء جميعا واما العقيق ففي التختم به اختلاف المشايخ وصح في الذخيرة انه لا يجوز وقال قاضي خاں الاصح انه يجوز كذا في السراج الوهاج * واما اليشب ونحوه فلا بأس بالتختم به كالعقيق كذا في العيني شرح الهداية * هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * التختم بالعظم جائز كذا في الغرائب * ولا بأس بأن يتخذ خاتم حديد قد لوى عليه فضة أو لبس بفضة حتى لا يرى كذا في المحيط * ثم الملحقة في الخاتم هي المعبرة لا رقوم الخاتم بها ولا معتبر بالفص حتى انه يجوز أن يكون حجرا أو غيره كذا في السراج الوهاج * ولا بأس بسد ثقب الفص بمسار الذهب كذا في الاختيار شرح المختار * ذكر في الجامع الصغير وينبغي أن تكون فضة الخاتم المثقال ولا يراد عليه وقيل لا يباع به المثقال وبه ورد الاثر كذا في المحيط * انما ليس التختم بالفضة ممن يحتاج الى الخاتم كسلطان أو قاص أو نحوه وعند عدم الحاجة الترك أفضل كذا في التمر تاشي * وذكره العقيق أبو الليث رحمه الله تعالى كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الذي سلطان وأجازه عامة العلماء كذا في جواهر الاخلاط * واذا تخطم ينبغي أن يجعل الفص الى بطن كفه لا الى ظهره بخلاف النسوان لانهن يفعلن للزين والرجال للحاجة الى التختم كذا في محيط الصرخسي * وفي الفتاوى وينبغي ان يلبس الخاتم في خنصره اليسرى دون سائر اصابعه ودون اليمنى لان اللبس في اليمنى علامة الرفض واما الجواز فتثبت في اليمنى واليسار جميعا وبكل ذلك ورد الاثر كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير ولا يشد الاسنان بالذهب ويشدها بالفضة يريد به اذا تحركت الاسنان وخيف سقوطها فأراد صاحبها ان يشدها يشدها بالفضة ولا يشدها بالذهب وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يشدها بالذهب ايضا ولم يذكر في الجامع الصغير قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قيل هو مع محمد رحمه الله تعالى وقيل هو مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الخاتم في المنتقى لو تحركت سن رجل وخاف سقوطها فشدّها بالذهب أو بالفضة لم يكن به بأس عند أبي حنيفة وأبي يوسف

رحمه الله تعالى وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه فرق بين السن والانف فقال في السن لا بأس بأن يشدها بالذهب وفي الانف ~~كراهة~~ كذا في المحيط * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بأن يعيد سن نفسه وان يشدها وان كان سن غيره يكره ذلك ~~كذا~~ في السراج الوهاج * قال بشر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في مجلس آخر سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن ذلك فلم ير باعادتها بأسا كذا في الذخيرة * قطعت أظفاله يجوز أن يتخذها من ذهب أو فضة بخلاف ما لو قطعت يده أو أصبعه كذا في التمر تاشي * والله أعلم

(الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به) *

أما الاكل فعلى مراتب فرض وهو ما يرفع به الهلاك فان ترك الاكل والشرب حتى ملك فقد عصي وما جوز عليه وهو ما زاد عليه ليعتكن من الصلاة قائما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد على ذلك الى الشبع لتزاد قوة البدن ولا أجر فيه ولا وزر ويحاسب عليه حسابا يسيرا ان كان من حبل وحرام وهو الاكل فوق الشبع الا اذا قصد به التقوى على صوم الغدا واثلا يستحي الضيف فلا بأس بأكله فوق الشبع ولا تجوز الرياضة بتقيل الاكل حتى يضعف عن أداء الفرائض فأما تصبوع النفس على وجهه لا يجز عن أداء العبادات فهو مباح وفيه رياضة النفس وبه يصير الطعام مشتهى بخلاف الاول فانه اهلاك النفس وكذا الشاب الذي يخاف الشبق لا بأس بأن يمتنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجهه لا يجز عن أداء العبادات كذا في الاختيار شرح المختار * وان أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثر لمصلحة بدنه لا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * اذا أكل الرجل أكثر من حاجته امتقيا قال الحسن رحمه الله تعالى لا بأس به وقال رأيت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل ألوانا من الطعام ويكثر ثم يتقيا ويضعه ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ومن السرف الاكثر في الباجات الا عند الحاجة بأن يعمل من باجة فيستكثر حتى يستوفي من كل نوع شيئا فيجتمع له قدر ما يتقوى على الطلعة أو قصد أن يدعو الاضياف قوما بعد قوم الى أن يأثروا الى آخر الطعام فلا بأس به كذا في الخلاصة * والتجاذب ألوان الاطعمة ووضع الخبز على المسائدة أكثر من الحاجة سرف الا أن يكون من قصده أن يدعو الاضياف قوما بعد قوم حتى يأثروا على آخره لأن فيه فائدة ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لأن فيه نوع تحبير الا أن يكون غير ميتناوله فلا بأس به كما اذا اختار رغيفادون رغيف كذا في الاختيار شرح المختار * ومن الاسراف ترك اللقمة الساقطة من اليد بل يرفعهما أولا ويأكلهما قبل غيرها كذا في الوجيز للكردي * ومن اكرام الخبز أن لا ينتظر الا دام اذا حضر كذا في الاختيار شرح المختار * والسنة غسل الايدي قبل الطعام وبعده وآداب غسل الايدي قبل الطعام أن يبدأ بالشبان ثم بالشيوخ وبعده الطعام على العكس كذا في الظهيرية * قال نجم الأئمة البخاري وغيره غسل اليد الواحدة أو أصابع اليدين لا يكفي لسنة غسل اليدين قبل الطعام لأن المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسخ كذا في القنية * ولا يمسح يده قبل الطعام بالمنديل ليكون أثر الغسل باقيا وقت الاكل ويمسحها بعده ليزول أثر الطعام بالكيفية كذا في خزنة المقربين * وفي اليتيمة سئل والدي عن غسل الفم عند الاكل هل هو سنة كغسل اليد فقال لا كذا في التتارخانية * ولو غسل يده أو رأسه بالبخالة أو أحرقها ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهي فحالة تعلف بها الدواب لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر هشام رحمه الله تعالى سألت محمد بن داود رحمه الله تعالى عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فأخبرني ان أبا حنيفة رحمه الله

تعالى لم يربنا بهذا وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذلك وهو قولي كذا في الذخيرة * ويكره للحنث
 رجل كان أو امرأة أن يأكل طعاماً أو يشرب قبل غسل اليدين والغيم ولا يكره ذلك للحائض
 والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع كذا في فتاوى قاضي خان * وينبغي أن يصب الماء من الانية
 على يده بنفسه ولا يستعين بغيره وقد حكى عن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنه قال هذا كالوضوء
 ونحن لا نستعين بغيرنا في وضوئنا كذا في المحيط * وسنن الطعام البسملة في أوله والحمد لله في آخره فان
 نسي البسملة في أوله فليقل اذا ذكر بسم الله على أوله وآخره كذا في الاختيار شرح المختار * واذا قلت
 بسم الله فارفع صوتك حتى تلقن من معك كذا في التتارخانية * يبدأ باسم الله تعالى في أوله ان كان
 الطعام حلالاً وبالحمد لله في آخره كيف ما كان كذا في القنية * ولا ينبغي ان يرفع صوته بالحمد لله
 الا ان يكون جالساً أو فرغوا عن الاكل كذا في التتارخانية * من السنة ان يبدأ بالمح ويختم بالمح كذا
 في الخلاصة * ويقلل الاكل كذا في العرايب * وفي النوادر قال فضل بن غانم سألت أبا يوسف رحمه
 الله تعالى عن النفخ في الطعام هل يكره قال (لا) الا ماله صوت مثل أف وهو تفسير النهي ولا يأكل
 طعام حار ولا يشم ولا ينفخ في الطعام والشراب وهو السنة أن لا يأكل الطعام من وسطه في ابتداء الاكل
 كذا في الخلاصة * ومن السنة لعق الاصابع قبل المصح بالمنديل كذا في الوجيز للكردي *
 ومن السنة لعق القصعة كذا في الخلاصة * ومن السنة أن يأكل ماسقطن المسادة كذا في المحيط *
 الاكل على الطريق مكره ولا بأس بالاكل مكشوف الرأس وهو المختار كذا في الخلاصة *
 لا بأس بالاكل متكئاً اذا لم يكن بالكبر وفي الظهيرية وهو المختار كذا في جواهر الانحطاطي * ويكره
 الاكل والشرب متكئاً أو واضعاً شماله على الأرض أو مستنداً كذا في الفتاوى العتابية * أكل
 الميتة حالة الخمصة قدر ما يدفع به الهلاك لا بأس به كذا في السراجية * تكلموا في حد الاضطرار الذي
 يحل له الميتة قبل اذا كان بحال يخاف على نفسه التلف روى عن ابن المبارك أنه قال اذا كان بحال
 لدخول السوق لا ينظر الى شيء سوى المحرام وقيل اذا كان يضعف عن أداء الفرائض وقيل بعد ثلاثة
 أيام والصحيح انه غير موقت لانه يختلف باختلاف طبائع الناس واختلافوا في كيفية اكله قبل اكله
 حرام الا أنه وضع الاثم عنه وقيل هو حلال لا يسهه تركه كذا في العرايب * اذا خاف على نفسه الموت
 من الجوع ومع رفيق له طعام ذكر في الروضة أنه جاز أن يأخذ من الطعام قدر ما يدفع به جوعه على شرط
 الضمان كذا في الخلاصة * ومن أصابته مخصة وعنده طعام رفيقه فلم يأخذ منه كرها بالقيمة بل
 صبر حتى مات جوعاً يئس كذا في القنية * لو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفيقه ماء جاز له
 أن يقاتل معه بدون السلاح ويأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق يخاف الموت يأخذ
 منه بهضه ويترك البعض كذا في الخلاصة * ان اضطر الى طعام والمالك يمنعه وسعه الاخذ منه
 ولا يقاتله عليه ولو ترك حتى مات كان في سعة ولو اضطر الى ماء في بئر وهالك أحد يمنعه له أن يقاتل عليه
 كذا في التهذيب * وحكى عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه الانسان بملكه كالطعام والماء الذي يحوزه
 فان المضطر يقاتله بمادون السلاح وأما في البئر وما أشبه ذلك فانه يقاتله بالسلاح وغير السلاح كذا
 في المحيط * خاف الهلاك عطشاً وعنده خمر له شربه قدر ما يدفع العطش ان علم انه يدفعه كذا في الوجيز
 للكردي * مضطر لم يجد ميتة وخاف الهلاك فقال له رجل اقطع يدي وكلها أو قال اقطع مني قطعة
 وكلها الا يسعه أن يفعل ذلك ولا يصح أمره به كما لا يسع للمضطر أن يقطع قطعة من نفسه فيأكل كذا
 في فتاوى قاضي خان * الاب اذا احتاج الى تناول مال ولده ان كان في المصر واحتاج لقره أكل بغير
 شيء وان كان في المفازة واحتاج لعدم الطعام أكل بالقيمة ان كان موسراً يعني لا يحل له أخذ الصدقة

كذا في الخلاصة * ولا يحل للأب تناول مال ابنه اللئيم الا عند الحاجة فان كان كريما يحل أيضا عند
 غير الحاجة كذا في الملتقط * ومن امتنع عن أكل الميتة طالة المنجسة أو صام ولم يأكل حتى مات
 يأثم كذا في الاختيار شرح المختار * ولو جاع ولم يأكل مع قدرته حتى مات يأثم كذا في الكبرى * قال
 محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ويفترض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يحجز عن
 الخروج والطلب وهذه المسئلة تشتمل على ثلاثة فصول أحدها أن المحتاج اذا حجز عن الخروج يفترض
 على كل من يعلم حاله أن يطعمه بمقدار ما يتقوى به على الخروج وأداء العبادات اذا كان قادرا على ذلك
 حتى اذا مات ولم يطعمه أحد من يعلم حاله اشترى كوا جميعا في المأثم وكذلك اذا لم يكن عند من يعلم بحاله
 ما يطعمه ولكنه قادر على أن يخرج الى الناس ليخبر بحاله فيواسوه فيفرض عليه ذلك فاذا امتنعوا من
 ذلك حتى مات اشترى كوا في المأثم ولكن اذا قام به البعض سقط عن الباقي الفصل الثاني اذا كان المحتاج
 قادرا على الخروج ولكن لا يقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من
 الواجبات فليؤده اليه حتما وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه ان يكسب ولا يحل له أن يسأله
 الفصل الثالث اذا كان المحتاج عاجزا عن الكسب ولكنه قادر على أن يخرج ويطوف على الابواب فانه
 يفرض عليه ذلك حتى اذا لم يعمل ذلك وقده ذلك كان آثما عند الله تعالى ثم قال والماعطى أفضل من الاخذ
 وهذه المسئلة على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المعطى مؤذيا للواجب والا أخذ قادر على الكسب
 ولكنه محتاج فلهذا المعطى أفضل بالاتفاق ولثاني أن يكون المعطى والاخذ كل واحد منهما ماعطى
 فظاهر وأما الاخذ بان يكون قادر على الكسب وفي هذا الوجه المعطى أفضل والثالث أن يكون
 المعطى متبرعا والاخذ مقتصرا بان يكون عاجزا عن الكسب وفي هذا الوجه المعطى أفضل عند
 أهل الفقه كذا في المحيط * رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو حلال له فتناول فلان من ماله من
 غير أن يعلم باباحته جاز ولا يضمن كذا في الخلاصة * قال لا يخرج جميع مائتا كل من مالي فقد جعلته
 في حل منه فهو حلال له ولو قال بجميع مائتا كل من مالي فقد أبرأته لا يبرأ قال الصدر الشهيدي رحمه
 الله تعالى والصواب انه يبرأ على قول محمد بن سلمة كذا في الوجيز للكردي * أنت في حل من مالي
 حيثما أصبته فخذ ما شئت قال محمد رحمه الله تعالى فهو في حل من الدراهم والدنانير خاصة وليس له
 أن يأخذها فاكهة من أرضه ولا شاة من غنمه ولا غير ذلك ولو كان نخل بين رجلين قال أحدهما لصاحبه كل
 منه ما أحببت وهب ابن شئت جاز أن يفعل ذلك ويكون اباحة كذا في السراج الوهاج * رجل قال
 ألا نؤكل ما كنت من تمرى فقال خمسة وهو قدأكل العشرة لا يكون كاذبا وكذا لو قال بكم اشترت هذا
 الثوب فقال بخمسة وهو قد اشترى بعشرة لا يكون كاذبا كذا في الخلاصة * البيضة اذا خرجت من
 دجاجة ميتة أكلت وكذا اللبن الخارج من ضرع الشاة الميتة كذا في السراجية * أكل دود القز قبل
 أن ينفع فيه الروح لا بأس به كذا في الذخيرة * أكل دود الزنبور قبل أن ينفع فيه الروح لا بأس به كذا
 في السراجية * وذكر محمد رحمه الله تعالى جدي أو حمل يرضع بابن الاثني يحل أكله ويكره ولو شربت
 الشاة نجرا فذبحت من ساعته لا يكره وان مكثت تحبس بمزلة الدجاجة المخلاة دود اللحم وقع في مرقه
 لا تجس ولا يؤكل الدود وكذا المرقه اذا انفسخت الدودة فيها ويحوزا كل مرقه يقع فيها عرق الا دمي
 أو نخامة أو دمعه وكذا الماء اذا غلب وصار مستقذرا طبعيا كذا في الغيبة * امرأة تطبخ القدر فدخل
 زوجها بقدر من الحمر فصب في القدر فصب المرأة في القدر فدخلت صارت المرقه في الجوضة كالحل
 لا بأس به كذا في الخلاصة * قدر طبخ وفعت فيه نجاسة لم تؤكل المرقه وكذا اللحم اذا كان في حالة
 الغليان فان لم يكن في حالة الغليان يغسل ويؤكل كذا في السراجية * عن محمد رحمه الله تعالى لا بأس

بمعن العجين بالماء المستعمل كذا في المحاوي للفتاوى * ولو عجن الدقيق بسور الهرة ونحوه لا يكره
 للأدعي كذا في القنية * ويكره أن يأكل المحواري ويدفع خشكاره لماله كنه خبز وجند في خلالة
 الشرقيين فان كان الشرقيين على صلاته مريحاً ويؤكل الخبز لانه لم يتجسس كذا في خزائن الفتاوى * ولو رأى
 كسرة خبز في النجاسة يعذرك في تركها ولا يلزمه غسلها كذا في القنية في المتفرقات * سئل علي بن أحمد
 عن الفأرة تكسر الحنطة فيها هل يجوز أكلها فقال نعم لأجل الضرورة كذا في التتارخانية * سن
 آدمي طحن في وقر حنطة لا يؤكل ولا كاله البهاشم بخلاف ما يقشر من جلدة كفه قدر جناح الدباب
 أو نحوه واختلط بالطعام للضرورة وكذا العرق اذا تقاطر في العجين فالقليل منه لا يمنع الا كل كذا
 في القنية * ولا بأس بشعير يوجد في بعرا الابل والشاة فيغسل ويؤكل وان كان في أخشاء البقر وروث
 الفرس لا يؤكل كذا في محيط السرخسي * يكره غسل الارز والعدس والماش ونحوه في الوعة يتناثر
 فيها كذا في القنية * واللحم اذا أنتن يحرم أكله والسمن واللبن والزيت والدهن اذا أنتن لا يحرم والطعام
 اذا تغير واشتد تجسس والاشربة بالتغير لا تحرم كذا في خزائن الفتاوى * رحم ما يؤكل لحمه حلال ان كان
 متصلاً به حين ذبح كذا في القنية * اذا مر الزجل بالثمار في أيام الصيف وأراد أن يتناول منها والثمار
 ساقطة تحت الاشجار فان كان ذلك في المصر لا يسعه التناول الا اذا علم أن صاحبها قد أباح اما نصاً
 أو دلالة بالعادة وان كان في المحاط فان كان من الثمار التي تبقى مثل الجوز وغيره لا يسعه الاخذ
 الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى تكلموا فيه قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمختار انه
 لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي اما صريحاً أو عادة كذا في المحيط * والمختار انه لا يأكل منها ما لم يعلم
 أن أربابها رضوا بذلك كذا في الغيائية * وان كان ذلك في الرساتيق فان كان من الثمار التي تبقى لا يسعه
 الاخذ الا اذا علم الاذن وان كان من الثمار التي لا تبقى فالمختار انه لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي كذا
 في المحيط * ولا يحمل حمل شيء منه كذا في التتارخانية ما قلا عن جامع الجوامع وأما اذا كانت الثمار على
 الاشجار فالأفضل أن لا يأخذ من موضع ما الا بالاذن الا أن يكون موضعاً كثيراً الثمار يعلم انه لا يشق
 عليهم أكل ذلك فيسعه الاكل ولا يسعه الحمل وأما أوراق الشجر اذا سقطت على الطريق في أيام القليق
 فأخذها انسان شيئاً من ذلك بغير إذن صاحب الشجر فان كان هذا ورق شجر ينتفع به نحو التوت
 وما أشبهه ليس له أن يأخذ ولو أخذ يضمن وان كان لا ينتفع به له أن يأخذ واذا أخذ لا يضمن كذا
 في المحيط * ولو دخل بيت صديقه وسخن القدر وأكل جازوا أخذ من كرم صديقه شيئاً وهو يعلم أن
 صاحب الكرم لا يكره ذلك لا بأس به ولا ينظر فان الطعام غالباً كذا في الملتقط * ويجوز رفع الثمار من
 نهر جار أو كلها وان كثرت لانه مما يقصد اذا كان تركه فيكون مأذوناً بالرفع دلالة كذا في محيط السرخسي *
 المحطب الذي يوجد في الماء ان كان لا قيمة له حين يأخذه فهو حلال وان كان له قيمة لا كذا في السراجية
 * وهكذا في الخلاصة ومحيط السرخسي * وفي الفتاوى سئل أبو بكر عمن وجد جوزة ثم أخرى حتى
 بلغت عشرة اوصارت لها قيمة قال ان وجدها في موضع واحد فهي كاللقطة وان وجدها في مواضع
 متفرقة يحصل له ذلك كن جمع نواة من أما كن متفرقة حتى صار لها قيمة فانها تطيب له قال الفقيه
 وعندى انه اذا وجد الجوزات في موضع واحد أو في مواضع متفرقة فهي كاللقطة لا يحصل له ان كان
 غريباً بخلاف الولوة لأن الناس يرمون النواة قصارت مساحة بالرمي وأما الجوزات لانرمونها
 الا اذا وجدها تحت أشجار الجوز لم تقطعها كالسنابل اذا بقيت في الارض كذا في المحاوي
 للفتاوى * ولو أن قوماً اشتروا مقلاة من أرز فقالوا من أظهر بطن المقلاة فعليه أن يشتري مثله قياً كله
 فأظهروا حده واشتري ما أوجبوا عليه يكره الاكل لأن فيه تعلية بما بالشرط كذا في التتارخانية *

شجرة في مقبرة قالوا ان سكّات نابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فساك الارض أحق بها
يصنع ما شاء وان سكّات الارض مواتا لا مال لها فيجعلها أهل تلك المحلة أو القرية مقبرة فان
الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نبتت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة
فان كل الغارس معلوم ان كان له وينبغي ان يتصدق بغيرها ان كانت الشجرة تنبت بغيرها فيحكمها
يكون للقاضي ان رأى قلعها وانعاقها على المقبرة فعلى ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * الغني اذا
أكل مما تصدق به على الفقير ان أباح له الفقير في حل التناول اختلاف بين المشايخ وان ملكه
الفقير الغني لا بأس به ابن السبيل اذا تصدق عليه ثم وصل الى ماله والصدقة قائمة لا بأس بأن يتناول
من تلك الصدقة وكذلك الفقير اذا تصدق عليه ثم استغنى والصدقة قائمة لا بأس بأن يتناول تلك
الصدقة أكل الطين مكروه هكذا ذكر في فتاوى أبي الميث رحمه الله تعالى وذكر خمس الأئمة المحلوان في
شرح صومه اذا كان يخاف على نفسه انه لو أكله أو رثه ذلك عليه أو آفة لا يباح له التناول وكذلك هذا
في كل شيء سوى الطين وان كان يتناول منه قليلا أو كان يفعل ذلك أحيانا لا بأس به كذا في المحيط *
الطين الذي يحمله من مكة ويسمى طين حمزة هل الكراهية فيه كالكرامة في أكل الطين على ما جاء
في الحديث قال الكراهية في الجميع متحدة كذا في جواهر الفتاوى * وسئل بعض الفقهاء عن
أكل الطين البخاري ونحوه قال لا بأس بذلك ما لم يضر وكراهية أكله لا للمكرمة بل لتيسير الذاه وعن
ابن المبارك كان ابن أبي ليلى يرد البخارية من أكل الطين وسئل أبو القاسم عن أكل الطين قال ليس
ذلك من عمل العقلاء كذا في المحاوي للفتاوى * والمرأة اذا اعتادت أكل الطين تمنع من ذلك اذا كان
يوجب نقصانا في جمالها كذا في المحيط * ولا بأس بأكل الفالودج وأنواع الأطعمة الشبيهة كذا
في الظهيرية * ولا بأس بالنفك بأنواع الفاكهة وتركه أفضل كذا في خزائن المفتين * ولا بأس
بالشرب قائما ولا يشرب ماشيا ورخص للمسافرين ولا يشرب بنقس واحد ولا من فم السقاء والقرية
لأنه لا يخلو عن أن يدخل حلقه ما يضره كذا في الغيبة * شرب الماء من السقاية جائز للغني
والفقير كذا في الخلاصة * ويكره رفع الجرة من السقاية وجماعها الى منزله لانه وضع للشرب لا للحمل
كذا في محيط السرخسي * وحمل ماء السقاية الى أهلها ان كان مأذونا للحمل يجوز ولا فلا كذا
في الوجيز للكردي في التفرقات * قطرة من خمر وقعت في دن المحل لا يحل شربه الا بعد ساعة ولو
صب كوز من خمر في دن خمل ولا يوجد له طعم ولا رائحة يحل شربه في المحال كذا في أول الباب من
المنقذ * ولا يسقى أباه الكافر خرا ولا يناولها القدرح ولا يأخذ منه ولا يذهب به الى البيعة وبرده عنها
ويوقد تحت قدره اذا لم يكن فيها ميتة أو لحم خنزير ولا يحضر المسلم مأدبة يشرب فيها خمر أو تؤكل الميتة
كذا في الفتاوى الغيبية * ولا يجوز وضع القصاص على الخبز والسكرجة كذا في الغيبة * قال
الامام الصفار لا أحد في نية الذهاب الى الضيافة سوى ان ارفع المعلقة عن الخبز كذا في الخلاصة *
والاصح ان كان ملحمة يريد أكل الخبز لا يكره كذا في النبايع * ويجوز وضع كاعدها ملح على
الخبز ووضع البقول عليه قال خمس الأئمة المحلوان كل ذلك جائز وقال (٢ خزان ازهر اينها بود)
قال علاء الترجاني وعلاء الجماعي مثله ورأينا كثيرا فعلوا ذلك ببخاري ومهرقند بحضرة البكار من
الأئمة ولم يمنعوا قال رضي الله تعالى عنه وأما غيرهما من المأكولات كالزماورد والسينوج وأشبهها
يجوز وضعها على الخبز عندهم كذا في الغيبة * ويكره تعليق الخبز بالخوان بل يوضع بحيث لا يعلق
كذا في الظهيرية * واختافوا في جواز وضع قطعة خبز تحت الخوان ليستوى كذا في الزاهدي *
وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يفتي بالكراهة في وضع المعلقة على الخبز

لاجل هذا يكون الخوان

يا وفي تعليق الخبز بالخوان وفي وضع الخبز تحت القصة وفي مسح الاصبع والسكين بالخبز اذا كان
 بكل ذلك الخبز بعد ذلك ومن مشايخنا من أفتى بكراهية مسح الاصبع والسكين بالخبز وان أكل
 الخبز بعد ذلك كذا في المحيط * قال علاء الدين في بكرة قطع الخبز بالسكين وقال أبو الفضل
 الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية * وسئل عن ماء علي بن أحمد فقال يتطهران كان خبره مكة
 معجونا بالحليب فلا يكره ولا بأس وأما اذا لم يكن كذلك فهو من أخلاق الأماجم كذا في التتارخانية
 ناقلا عن اليتيم * وعن الثوري رحمه الله تعالى انه سئل عن الاستعداد من خبر غيره قال هو مال
 غيره فليس تأذنه ولا أحب له أن يفعل من غير استئذان ولا إشارة ومعه ما أمكن لا يستأذن لانه
 سؤال الا أن يكون بينهما انبساط كذا في الملتقط * المجيران يأخذون الخبز فيما بينهم ويدفعون بدله
 مجازفة فانه يجوز كذا في جواهر الاقتاوى * المسافرون اذا خلطوا أزوادهم أو أخرج كل واحد منهم
 درهمه على عدد الرفقة واشتروا به طعاما أو كلوا فانه يجوز وان تفاوتوا في الاكل كذا في الوجيز
 للكردي * والله أعلم

(الباب الثاني عشر في الهدايا والضيافات) *

أهدى إلى رجل شيئا وأضافه ان كان غالب ماله من الحلال فلا بأس الا أن يعلم بأنه حرام فان كان
 الغالب هو المحرام ينبغي أن لا يقبل الهدية ولا يأكل الطعام الا أن يخبره بأنه حلال ورثته أو استقرضته
 من رجل كذا في التنايع * ولا يجوز قبول هدية أمراء الجور لان الغالب في مالهم المحرمة الا اذا علم
 أن أكثر ماله حلال بأن كان صاحب تجارة أو زرع فلا بأس به لان أموال الناس لا تخلو عن قليل
 حرام فالمعتبر الغالب وكذا أكل طعامهم كذا في الاختيار شرح المختار * وأما هدايا الامراء في زماننا
 فقد حكي عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى انه سئل عن هدايا الامراء
 في زماننا قال ترد على أربابها والشيخ الامام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد سئل عن هذا فقال يوضع
 في بيت المال وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير وذكر ذلك للشيخ الامام الجليل محمد بن
 الفضل فقال كنت أعلم أن المذهب هذا الا اني لم أفت به مخافة أن يوضع في بيت المال ثم الامراء
 يصرفونها الى شهواتهم وهو هم وقد علمنا أنهم يسيرون بيت المال بشهواتهم لا بجماعة المسلمين كذا
 في المحيط * قال العقبة أبو الليث رحمه الله تعالى اختلف الناس في أخذ الجائزة من السلطان قال
 بعضهم يجوز ما لم يعلم انه يعطيه من حرام قال محمد رحمه الله تعالى وبه نأخذ ما لم نعرف شيئا حراما بعينه
 وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه كذا في الظهيرية * وفي شرح حيل الخصاص اشمس
 الأئمة رحمه الله تعالى ان الشيخ أبا القاسم المحكم كان يأخذ جائزة السلطان وكان يستقرض لجميع
 حوائجه وما يأخذ من الجائزة يقضي بهاديونه والحيلة في هذه المسائل أن يشتري نسيئة ثم يتقدمه
 من أي مال شاء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن الحيلة في مثل هذا
 فأجابني بما ذكرنا كذا في الخلاصة * ولا ينبغي للناس أن يأكلوا من أطعمة الطلعة لتقبيح الامر
 عليهم وزجرهم عما يرتكبون وان كان يحمل كذا في الغرائب * وسئل أبو بكر عن الذي لا يحمل له
 أخذ الصدقة قال لا فضل له أن يقبل جائزة السلطان ويفرقها على من يحمل له أولا يقبل قال لا يقبل لانه
 يشبه أخذ الصدقة قيل أليس ان أبانصير أخذ جائزة اسحاق بن أحمد واسماعيل قال كانت لهما أموال
 ورثاها عن أبيهما فقبل له لو أن فقيرا يأخذ جائزة السلطان مع علمه ان السلطان يأخذها غصبا يحمل له
 قال ان خلط ذلك بدراهم أخرى فانه لا بأس به وان دفع عين المغصوب من غير خلط لم يجز قال العقبة

رحمه الله تعالى هذا الجواب نرجع على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن من أصله إن الدراهم
 المنصوبة من أناس متى خلط البعض ببعض فقد ملكها الغاصب ووجب عليه مثل ما غصب وقالوا
 لا يملك تلك الدراهم وهي على ملك صاحبها فلا يحل له الأخذ كذا في المحاوي للفتاوى * وفي فتاوى
 أهل سمرقند رجل دخل على السلطان فقدم عليه بشئ ما ~~هك~~ كذا ذكروا ولم يشتر ذلك
 ولكن هذا الرجل لا يفهم أنه غصب بعينه حل له أكله ~~هك~~ كذا ذكروا والصحيح أنه يتظر إلى مال
 السلطان ويبنى المحكم عليه كذا في الذخيرة * قال فحمد رحمه الله تعالى لأبأس بأن يجب دعوة
 رجل له عليه دين قال شيخ الإسلام هذا جواب المحكم فأما الأفضل أن يتورع عن الإجابة إذا علم أنه
 لأجل الدين أو شكك عليه الحال قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى حالة الاشكال انما
 يتورع إذا كان يدعو قبل الاقراض في كل عشرين يوما وبعد الاقراض جعل يدعو في كل عشرة
 أيام أو زاد في الباجات أما إذا كان يدعو بعد الاقراض في كل عشرين ولا يزيد في الباجات فلا يتورع
 إلا إذا نص أنه أضافه لأجل الدين كذا في المحيط * واختلف في إجابة الدعوة قال بعضهم واجبة
 لا يسع تركها وقالت العامة هي سنة والأفضل أن يجب إذا كانت وليمة وإفهام وخير والإجابة أفضل
 لأن فيها إدخال السرور في قلب المؤمن كذا في التمرناشي * ولو دعي إلى دعوة قالوا يجب أن يجيبه إلى
 ذلك وأنما يجب عليه أن يجيبه إذا لم يكن هناك معصية ولا بدعة وإن لم يجبه كان عاصيا والامتناع أسلم
 في زماننا إلا إذا علم يقيناً بأنه ليس فيه بدعة ولا معصية كذا في النبايع * قال الشيخ الإمام علاء
 الدين أعلم العلماء السمرقندي المحيلة لمن ابتلى بضيافة فيها شبهة الحرام أن يقول صاحب الضيف ملك
 هذا المال فلان الفقير إذا ملكه صار ملكاً للفقير وإذا صار ملكاً للفقير لم يملك غيره يجوز وما ذكر في شرح
 الجامع الصغير يكره أن يأكل الرجل من مال الفقير يعني من مال أخذه من الصدقة لا إذا ملكها بجهة
 أخرى كذا في جواهر الفتاوى * لا يجب دعوة الفاسق المعلن ليعلم أنك غير راض بنفسه وكذا دعوة من
 كان غالب ماله من حرام ما لم يخبر أنه حلال وبالعكس يجب ما لم يقين عنده أنه حرام كذا في التمرناشي *
 وفي الروضة يجب دعوة الفاسق والورع أن لا يجيبه ودعوة الذي أخذ الأرض مزارعة أو يدفعها على
 هذا كذا في الوجيز للكردي * آكل الربا وكاتب المحرم أهدي إليه أو أضافه وغالب ماله حرام
 لا يقبل ولا يأكل ما لم يخبره أن ذلك المال أصله حلال ورثه أو استقرضه وإن كان غالب ماله حلالاً
 لأبأس بقبول هديته وإلا كل منها ~~هك~~ كذا في الملتقط * لا ينبغي التخاف عن إجابة الدعوة العامة
 كدعوة العرس والختان ونحوهما وإذا أحب فقد فعل ما عليه ~~هك~~ كذا في المحيط * وأما إذا كان لم يأكل فلا
 بأس به والأفضل أن يأكل لو كان غير صائم كذا في الخلاصة * من دعي إلى وليمة فوجد دية لغيره
 أو عناه فلا بأس أن يقعد ويأكل كل ما قدر على المنع عنهم وإن لم يقدر يصبر وهذا إذا لم يكن مقتدي به
 أما إذا كان ولم يقدر على منعهم فانه يخرج ولا يقعد ولو كان ذلك على المائدة لا ينبغي أن يقعد وإن لم
 يكن مقتدي به وهذا كله بعد الحضور وأما إذا علم قبل الحضور فلا يحضر لانه لا يلزمه حق الدعوة
 بخلاف ما إذا هجم عليه لانه قد لزمه كذا في السراج الوهاج * وإن سلم المقتدي به بذلك قبل الدخول
 وهو محترم يعلم أنه لو دخل يترك ذلك فعليه أن يدخل والالم يدخل كذا في التمرناشي * رجل اتخذ
 ضيافة للقرابة أو وليمة أو اتخذ مجلساً لأهل الفساد فدعا رجلاً صالحاً إلى الوليمة قالوا إن كان هذا الرجل
 بحال لو امتنع عن الإجابة منعهم عن فسقهم لا تباح له الإجابة بل يجب عليه أن لا يجيب لانه نهى عن
 المنكر وإن لم يكن الرجل بحال لو لم يجب لا يمنعهم عن الفسق لأبأس بأن يجب ويطعم وينكر معصيتهم
 وفسقهم لانه إجابة الدعوة واجبة أو مندوبة ولا يمنعهم من إقرنت بها وليمة العرس

سنة وفيها ماثوبة عظيمة وهي اذا نفي الرجل بامرأة يدعي أن يدهو الحيران والا قسرباء والاصدقا
ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما واذا اتخذ ينبغي لهم أن يجيبوا فان لم يفعلوا انما قال عليه السلام من لم يحب
الدية فقد دهمي الله ورسوله فان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل
اتم وجفا كذا في خزائنه المفتين * ولا بأس أن يدعي يومئذ من الغدو بعد الغد ثم يتقطع العرس
والواحدة كذا في الظهيرية * حمل الطعام الى صاحب المصيبة والا كل معهم في اليوم الاول جائز
اشغلهم بالمجهار وبعده يذكره كذا في التارخانية * ولا يباح اتخاذ ضيافة ثلاثة أيام في أيام المصيبة
واذا اتخذ لا بأس بالاكل منه كذا في خزائنه المفتين * وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اذا كانت
الورثة بالغين فان كان في الورثة صغير لم يتخذوا ذلك من التركة كذا في التارخانية * اذا كان
الرجل على مائدة فتناول غيره من طعام المائدة ان علم أن صاحبه لا يرضى به لا يحمل له ذلك وان علم أنه
يرضى فلا بأس به وان اشتبه عليه لا يتناول ولا يعطى سائلا كذا في فتاوى قاضي خان * وان كانوا على
مائدة من لا يتناول بعضهم بعضا الا اذا ثبتت وارضى رب البيت وذكر في كتاب الهبة ضيافة فيهم ما ورد
فأعطى بعضهم بعض من على مائدة أخرى طعاما لياكل كل او على هذه المائدة يجوز كذا في المتنقط * وان
تناول الضيف شيئا من الطعام الى من كان ضيفا معه على الخوان نكاحا موافقه قال بعضهم لا يحمل له أن
يفعل ذلك ولا يحمل لمن أخذ أن يأكل ذلك بل يضعه على المائدة وأكثرهم يجوزوا ذلك لانه
مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة أن يعطى انسانا دخل هناك لطلب انسان أو الحاجة
أخرى كذا في فتاوى قاضي خان * والصحيح في هذا انه يتطرق الى العسر والعادة دون التردد كذا
في النبايع * وكذا لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبده وكلبه وسنوره كذا في فتاوى قاضي خان *
الضيف اذا تناول من المائدة هرة لصاحب الدار أو غيره شيئا من الخبز أو قليلا من اللحم يجوز استحسانا
لانه اذن عادة ولو كان عندهم كلب لصاحب الدار أو غيره لا يسعه أن يتناوله شيئا من اللحم أو الخبز الا
بإذن صاحب البيت لانه لا اذن فيه عادة ولولا ناول العظام أو الخبز المحترق وسعه كذا في الظهيرية *
وهكذا في الذخيرة والكبرى * رجل دعا قوما الى طعام وفرقهم على اخوة ليس لاهل هذا الخوان
أن يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام انما يباح لاهل كل خوان أن يأكل ما كان على
خوانه لا غير وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس كذلك وفي الاستحسان اذا أعطى من كان
في ضيافة تلك جازوا أن أعطى بعض الخدم الذي هناك جاز أيضا وكذا تناول الضيف من المائدة شيئا
من الخبز أو قليلا من اللحم جاز استحسانا وان تناول الطعام الفاسد أو الخبز المحترق فذلك جائز عندهم لانه
مأذون بذلك كذا في فتاوى قاضي خان * رفع الزلة حرام بلا خلاف الا اذا وجد الاذن والاطلاق من
المضيف كذا في جواهر الاخلاص * رجل يأكل خبزاً مع أهله فاجتمع كسرات الخبز ولا يشتمها أهله فله
أن يطعم الدجاجة والشاة والبق وهو أفضل لا ينبغي القاؤه في النهر أو في الطريق الا اذا كان الاتقاء
لاجل التمل لياكل التمل فيمنئذ يجوز كذا فعله السلف كذا في الظهيرية * ولا يجوز لاحد أن يطعم
المجنون الميتة بخلاف الحسرة واذا تجسس الخبز أو الطعام لا يجوز أن يطعم الصغير أو المعتوه أو الحيوان
المأكل اللحم وقال أصحابنا لا يجوز الانتفاع بالميتة على أي وجه ولا يطعمها الكلاب
والجوارح كذا في الغنية * يستحب للضيف أن يجلس حيث يجلس قال الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى يجب على الضيف أربعة أشياء أولها أن يجلس حيث يجلس والثاني أن يرضى بما قدم اليه
والثالث أن لا يقوم الا بإذن رب البيت والرابع أن يدعوله اذا خرج ويستحب أن يقول المضيف أحبا نا
كل من غير المحامح ولا يكثر السكوت عند الاضياف ولا يغيب عنهم ولا يعذب على خادمه عند

قوله رفع الزلة بالفتح ويصم اسمها
تحمّل من مائدة صديقك أو فريقتك
لغة عراقية أو عامة كما في القاموس

الإضياف ولا يقتصر على أهله وعياله لأجل الإضياف كذا في التلخيصية * الأفضل أن ينفق على نفسه
ثم على عياله وما فضل يتصدق ولا يعطى الغاسق أكثر من قوته كذا في التلخيصية * يكره السكوت
حالة الأكل لانه تشبه بالمجوس كذا في السراجية * ولا يسكت على الطعام ولكن يتكلم بالمعروف
وحكايات الصالحين كذا في الغرائب وينبغي أن يخدم المضيف بنفسه اقتداءً بآبراهيم علي نبينا وعليه
السلام كذا في خزنة المفتين * وإذا دعت قومًا إلى طعامك فإن كان القوم قليلًا فجلست معهم فلا بأس
لأن خدمتك إياهم على المائدة من المروءة وإن كان القوم كثيرًا فلا تقوم معهم وأخدمهم بنفسك
ولا تغضب على الخادم عند الإضياف ولا ينبغي أن تجلس معهم من يثقل عليهم فادأ فرغوا من الطعام
استأذنوا ينبغي أن لا يمنعهم وإذا حضر القوم وأبطأ آخرون فالمحاضر أحق أن يقدم من المختلف وينبغي
لصاحب الضيافة أن لا يقدم الطعام ما لم يقدم الماء لتسيل الأيدي وكان القياس أن يسد أبج هو
في آخر المجلس ويؤخر صاحب الصدور ولكن الناس قد استحسنوا بالبداية بصاحب الصدور فان فعل ذلك
فلا بأس به وإذا أراد غسل أيديهم بعبد الطعام فقد كرهوا أن يفرغ الطست في كل مرة وقال بعضهم
لا بأس به لأن الدسومة إذا سالت في الطست فربما يتنضح على ثيابه فتفسد عليه ثيابه وكان في الإمد
الأول غالب طعامهم من الخبز والتمر أو الطعام قليل الدسومة وأما اليوم فقد أكلوا الباجات والألوان
ويصيب أيديهم بذلك فلا بأس بصبه في كل مرة قال الفقيه إذا تخلل الرجل فخرج من بين أسنانه
فإن ابتلعه جاز وإن ألقاه جاز وكره التخلل بالريحان وبالأشجار وبخشب الرمان ويستحب أن يكون
التخلل من الخلف الأسود ولا ينبغي له أن يرمي بالتخلل وبالطعام الذي خرج من بين أسنانه عند الناس
لأن ذلك يفسد ثيابهم ولكنه يمكنه فإذا أتى بالطست لغسل اليد ألقاه فيه ثم يغسل يده فذلك من
المروءة كذا في التلخيصية ناقلاً عن البستان * والله أعلم

(الباب الثالث عشر في النهبة ونثر الدراهم والسكر وما رمى به صاحبه)

ذكر في فتاوى أهل سمرقند أن النهبة جائزة إذا أذن صاحبه فيها إذا وضع الرجل مقداره من السكر
أو عددًا من الدراهم بين قوم وقال من شاء أخذ منه شيئًا أو قال من أخذ منه شيئًا فهو له فكل من
أخذ منه شيئًا يصير له كاله ولا يكون لغیره أن يأخذ ذلك منه كذا في الذخيرة * نثر الدراهم والدنانير
والفلوس إلى كتب علمها اسم الله تعالى مكره عند البعض وقيل غير مكره وهو الصحيح كذا في جواهر
الاخلاطي * تكلم المشايخ في نثر الدراهم والدنانير والفلوس كانت علمها كلمة الشهادة بعضهم لم يكرهوا
ذلك وهو الصحيح كذا في الذخيرة * لا بأس بنثر السكر والدراهم في الضيافة وعقد النكاح كذا
في السراجية * وإذا نثر السكر فحضر رجل لم يكن حاضرًا وقت النثر قيل أن ينتهب المنشور وأراد أن يأخذ
منه شيئًا هل له ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم له أن يأخذه وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى
ليس له ذلك كذا في الخلاصة * وإذا نثر السكر ووقع في ذيل رجل أو كره وأخذ غيره كان ذلك للآخر
كذا في المنتقى * وذكر هذه المسئلة في فتاوى أهل سمرقند وفصل الجواب تفصيلًا قال إن كان بسط
ذيله أو كره ليقع عليه السكر لا يكون لأحد أخذه ولو أخذ كان لصاحب الذيل والكم أن يسترده منه
وإن لم يسط ذيله أو كره لذلك فالسكر للآخر وليس لصاحب الذيل والكم أن يسترده منه كذا في المحيط
ولو نثر السكر في عرس فوقع في حجر رجل فأخذه آخر جازان لم يكن فتح حجره ليقع فيه السكر ولو أخذ بيده
ثم وقع منه وأخذه آخر فهو للأول كذا في السنايع * إذا دخل الرجل مقصورة الجامع ووجد فيها
سكرًا جاز له الأخذ الأعلى قول الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى ولو مر بسوق القانيذ فوجد سكرًا
لم يسهه أن يأخذ كذا في الخلاصة * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى أنه إذا دفع الرجل إلى غيره

سكر أو دراهم لينثره على العروس فأراد أن يحبس لنفسه شيئا ففعل إذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك وكذا ليس له أن يدفع الدراهم إلى غيره لينثر ذلك الغير وإذا نثر ليس له أن يلقط منه شيئا وفيما إذا كان المدفوع سكر له أن يحبس قدر ما يحبس الناس في العادة هكذا اختياره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبعض مشايخنا قالوا ليس له ذلك قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وله أن يدفع السكر إلى غيره لينثره إذا نثر له أن يلقطه وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ليس له ذلك كما في الدراهم كذا في المحيط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل نفق حماره فألقاه في الطريق فحسب أنسان وسلخه ثم حضر صاحب الحمار فلا سبيل له على أخذ الجلد ولولم يلق الحمار على الطريق فأخذه رجل من منزل صاحبه وسلخه وأخذ جلدَه فلصاحبه أن يأخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وعنه أيضا في شاة ميتة نبذها أهلها فأخذ رجل صوفها وجلدها وبيعها فذلك له فإن جاء صاحبها بعد ذلك أخذ الجلد ويرد ما زاد الدباغ فيه وجوابه في مسئلة الشاة يخالف جوابه في مسئلة الحمار فيجوز أن يقاس كل واحدة من المسئلتين على الأخرى فيصير في المسئلةين روايتان كذا في المحيط * للمنطقة إذا قلت وبقيت فيه باقية فانهب الناس ذلك إن كان تركها ليأخذها الناس لا بأس بذلك وهو بمنزلة من حمل زرعه وبقي منه سائل أن ترك ما يترك عادة يأخذها الناس فلا بأس بأخذه وكذلك من استأجر أرضا ليزرعها فزرعها ولورفع الزرع وبقيت فيه بقية مثل ما يترك الناس عادة فسقاها رطب الأرض ونبت بسقيه فهي لرب الأرض كذا في التتارخانية * والله أعلم

(الباب الرابع عشر في أهل الذمة والاحكام التي تعود إليهم)

لا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام وسائر المساجد وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * في البيعة يكره للمسلم الدخول في البيعة والكيسة وإنما يكره من حيث أنه مجمع الشياطين لا من حيث أنه ليس له حق الدخول كذا في التتارخانية * قوم من أهل الذمة اشتروا من المسلمين دارا في مصر ليأخذوها مقبرة قال لما ملأوها بكمالهم فباعوها فباعوا ما شاؤوا وأن أضرب بيوت المجبران بخلاف ما لو اتخذوا بيعة أو كنيسة أو بيت نار في مصر لم يملكوا ذلك كذا في خزائن الفتاوى * لا بأس ببيع الزنار من النصراني والقفنوسة من المجوسي كذا في السراجية * سئل أبو بكر هل يؤخذ عهد من أهل الذمة بالسكينة يجات قال مرة لا يؤخذون به مرة قال أنهم يؤخذون به إذا كانوا كثيرين يعرفوا كذا في الحاوي للفتاوى * يكره للشهور والمفتدي به الاختلاط إلى رجل من أهل الباطل والنشر لا بقدر الضرورة لأنه يعظم أمره بين أيدي الناس ولو كان رجلا لا يعرف يداريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير أن يمس فلا بأس به كذا في المنتقى * وقال القدوري في الصراية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا وتصل في بيته حيث شئت كذا في المحيط * وفي كتاب الخراج لأبي يوسف رحمه الله تعالى وللرجل أن يأمر جاريته الكائنة بالغسل من الجمابة ويحبرها على ذلك فالواجب أن تكون المرأة الكائنة على هذا القياس كذا في التتارخانية ناقلا عن البيهقي * وعن محمد رحمه الله تعالى ولا أدع مشركا يضرب الرباط قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء أمنع منه المسلم فإني أمنع منه للمشرك إلا الحمر والخنزير كذا في المنتقى * قال محمد رحمه الله تعالى ويكره الاكل والشرب في أوامى المشركين قبل الغسل ومع هذا لو أكل أو شرب فيها قبل الغسل جاز ولا يكون آكلًا ولا شاربًا حراما وهذا إذا لم يعلم بنجاسة الأواني فإما إذا علم فإنه لا يجوز أن يشرب ويأكل منها قبل الغسل ولو شرب أو أكل كان شاربًا أو آكلًا حراما وهو نظير سور الدجاجة إذا علم أنه كان على منقارها نجاسة فإنه لا يجوز التوضي به والصلاة في سراويلهم نظير الاكل

والشرب من أوانيهم ان علم ان سراويلهم نجسة لا تجوز الصلاة فيها وان لم يعلم تكراه الصلاة فيها ولو صلى
يجوز ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كله من الذبائح وغيرها ويستوى الجواب بين أن يكون اليهود
والنصارى من أهل الحرب أو من غير أهل الحرب وكذا يستوى أن يكون اليهود والنصارى من بني
إسرائيل أو من غيرهم كنصارى العرب ولا بأس بطعام المجوس كله الا الذبيحة فان ذبيحتهم حرام ولم يذكر
محمد رحمه الله تعالى الا كل مع المجوسي ومع غيره من أهل الشرك انه هل يصل أم لا وحكي عن المحاكم
الامام عبد الرحمن الكاتب انه ان ابتلى به المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به وأما الدوام عليه فيكره كذا
في المحيط * وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي ان المجوسي اذا كان لا يرزم فلا بأس
بالاكل معه وان كان يرزم فلا يأكل معه لانه يظهر الكفر والشرك ولا يأكل معه حال ما يظهر الكفر
والشرك ولا بأس بضيافة الذمي وان لم يكن يدينه - ما لا معرفة كذا في الملة ط * وفي التفرقة لا بأس
بأن يضيف كافر القرابة أو الحاجة كذا في التمر تاشي * ولا بأس بالذهاب الى ضيافة أهل الذمة
هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى وفي أضحية النوازل المجوسي أو النصراني اذا دعاه الى طعامه تكراه
الاجابة وان قال اشترى اللحم من السوق فان كان الداعي نصرانيا فلا بأس به وما ذكر في النوازل
في حق النصراني يخالف رواية محمد رحمه الله تعالى على ما تقدم ذكرها كذا في الذخيرة * ولا بأس
بأن يصل الرجل المسلم والمشرک قريبا كان أو بعيدا محاربا كان أو ذميا وأراد بالمحارب المستأمن وأما
اذا كان غير المستأمن فلا ينبغي للمسلم أن يصله بشئ كذا في المحيط * وذكر القاضي الامام ركن الاسلام
على السعدي اذا كان حربيا في دار الحرب وكان المحال حال صلح ومسالمة فلا بأس بأن يصله كذا
في التمار حانية * هذا هو الكلام في صلة المسلم المشرک وجئنا الى صلة المشرک المسلم فقد روى محمد
رحمه الله تعالى في السير الكبير اخبارا متعارضة في بعضها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل
هديا للمشرک وفي بعضها أنه صلى الله عليه وسلم لم يقبل فلا بد من التوفيق واختلفت عبارة المشايخ
رحمهم الله تعالى في وجه التوفيق فعبارة الفقيه أبي جعفر الهندواني ان ما روى انه لم يقبلها محمول على
أنه انما لم يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يقبلها من شخص غلب على ظن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص
من مثل هذا الشخص في زماننا وما روى انه قبلها محمول على أنه قبل من شخص غلب على ظن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وقع عند ذلك الشخص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما يقبلها
لا عزاز الدين ولا علاء كلمة الله العلي الا لطالب المال وقبول الهدية من مثل هذا الشخص جائز في زماننا
أيضا ومن المشايخ من وفق من وجه آخر فقال لم يقبل من شخص علم أنه لو قبل منه يقل صلاته وعزته
في حقه ويأين له بسبب قبول الهدية وقبل من شخص علم انه لا يقل صلاته وعزته في حقه ولا يابن
بسبب قبول الهدية كذا في المحيط * لا بأس بأن يكون بين المسلم والذمي معاملة اذا كان مما لا بد منه
كذا في السراجية * اذا كان لرجل أو امرأة والذان كافران عليه نفقةتهما وبرهما وخدمتهما
وزيارتهما فان خاف أن يجلباه الى الكفر ان زارهما جاز له أن لا يزورهما كذا في الخلاصة * ولا يدعو
للذمي بالمغفرة ولو دعاه بالهدى جاز لانه عليه السلام قال اللهم اهد قومي فانهم لا يعلمون كذا في التبيين
* لو قال ليهودي أو مجوسي يا كافر بأثم ان شق عليه كذا في التقنية * اذا قال للذمي أعال الله بقاءك
ان كان نيته ان الله تعالى يطيل بقاءه ليسلم أو يؤذي الجزية عن ذل وصغار فلا بأس به وان لم ينو شيئا
يكره كذا في المحيط * ولو دعاه للذمي بطول العمر قيل لا يجوز لان فيه التجادي على الكفر وقيل يجوز
لان في طول عمره نفع للمسلمين بإدائه الجزية فيكون دعاءهم وعلى هذا الاختلاف الدعاء له بالعافية

كذافي التبيين * وقال مجاهد اذا كذبت الى اليهودي أو النصراني في الحاجة فكتب السلام على من اتبع الهدى وباقي الكافر والمبتدع بوجه مكفهر تذكره المصافحة مع الذي ران صافحه بغسل يده ان كان متوضئاً كذافي الغرائب * ولا بأس بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة كذافي القنينة * ولا بأس بعبادة اليهودي والنصراني وفي المجوسى اختلاف كذا في التهذيب * ويجوز عبادة الذي كذافي التبيين * واختلفوا في عبادة العاسق والاصح أنه لا بأس بها واذا مات الكافر قال لوالده أو قريبه في تعزيتة اخلف الله عليك خيرا منه وأصلحك أي أصلحك بالاسلام ورزقك ولدا مسلما لان مخبرية به تظهر كذا في التبيين * وذكر ابن سميعة عن محمد بن محمد بن الله تعالى انه يصلي على الذي شهدوا الواحد أنه مسلم ولا ينزل الصلاة على المسلم بشهادة الواحد أنه ارتد كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا مجوسيا فاني أن يسلم وقال ان بعثني من مسلم قتلت نفسي جائله أن يبيعه من مجوسى كذا في السراجية * لا يترك مملوك مسلم في ملك ذي بل يحبر على بيعه ان كان محل البيع كذا في الغرائب * وفي مجموع النوازل اذا دخل يهودى الحمام هل يباح للخدام المسلم أن يخدمه قال ان خدمه طمعا في فلو سه فلا بأس به وان خدمه تعظيما له يتطهران فعل ذلك ليعمل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل تعظيما لليهودى دون أن ينوى شيئا مما ذكرنا كره له ذلك وعلى هذا اذا دخل ذي على مسلم فقام له ان قام طمعا في الامانة فلا بأس وان قام تعظيما له من غير أن ينوى شيئا مما ذكرنا أو قام طمعا لغيره كره له ذلك كذا في الذخيرة * ولا ينبغي للرجل أن يسأل اليهودي والنصراني عن التوراة والانجيل والزبور ولا يكتبه ولا يتعلمه ولا يستدل لاثبات المطالب بما ذكر في تلك الكتب وأما استدلال العلماء في اثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالمذكور في أسفار التوراة وصحف الانجيل فذلك للالزام عليهم بما عندهم كذا في الوجيز لا كدرى * والله أعلم

§ (الباب الخامس عشر في الكسب) § (وهو أنواع)

فرض وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه ووعيله وقضاء دينه ونفقة من يجب عليه نفقته فان ترك الاكتساب بعد ذلك وسعه وان اكتسب ما يذخره لنفسه ووعيله فهو في سعة قد صرح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ خرق قوت عياله سنة كذا في خزانة المفتين * وكذا ان كان له أبوان معسران يقترض عليه الكسب بقدر كفايتهما كذا في الخلاصة * ومستحب وهو الزيادة على ذلك ليواسى به فقيرا أو يجازى به قريبا فإنه أفضل من التخلي لسفل العبادات وبما هو الزيادة للزيادة والتجمل ومكرره وهو الجمع للتفان والتكاثر وان كان من حل كذا في خزانة المفتين * ولا ياتفت الى حال الجماعة الذين قعدوا في المساجد والخانقاهات وأنكروا الكسب وأعينهم طامحة وأيديهم ماذة الى ما في أيدي الناس يهون أنفسهم المتوكلين وليسوا كذلك كذا في الاختيار شرح المختار * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يكره أن يجتمع قوم فيعزلوا الى موضع ويمتنعوا عن الطيبات بعد دون الله تعالى فيه ويفرغون أنفسهم لذلك وكسب الحلال ولزوم الجمعة والجماعات في الامم اراحب والزم كذا في التتارخانية * قبل كل قارى ترك الكسب فانما يأكل من دينه كذا في السراجية * وأفضل أسباب الكسب الجهاد ثم التجارة ثم الزراعة ثم الصناعة كذا في الاختيار شرح المختار * والتجارة أفضل من الزراعة عند البعض والاكثر على أن الزراعة أفضل كذا في الوجيز لا كدرى * امرأة أجنبية تغزل في دار رجل ويعطىها كل يوم قطما وخبزا فالغزل بطيب له ان لم يشترط عليها الغزل كذا في القنينة * غزل الرجل اذا كان على مثال غزل المرأة يكره لانه تشبه

قوله امرأة الخ كذا
في نسخة الطبع

بهن كذا في القنية * ومن كان له قوت يومه لا يحل له السؤال كذا في الاختيار شرح المختار * وما
 جمع السائل من المال فهو يحد كذا في الإنبايع * وفي المنتقى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى
 في امرأة ناشئة أو صاحب طبل أو عزمارا كتب ما لا قال ان كان على شرط رده على أصحابه ان عرفهم
 يريد بقوله على شرط ان شرطوا له في أوله ما لا ياراه ان يباح أو ياراه الغناء وهذا لانه اذا كان الاخذ
 على الشرط كان المال بمقابلته المعصية فكأن الاخذ بمعصية والسبيل في المعاصي ردها وذلك ههنا برد
 المأخوذ ان تمكن من رده بأن عرف صاحبه وبالتصديق به ان لم يعرفه يصل اليه تقع ماله ان كان
 لا يصل اليه عين ماله أما اذا لم يكن الاخذ على شرط لم يكن الاخذ بمعصية والدفع حصل من المال
 برضاه فيكون له ويكون حلالا له عن محمد رحمه الله تعالى في كسب المغنية ان قضى به دين لم يكن
 له احب الدين ان يأخذه واما في القضاء فهو يجبر على الاخذ وينبغي على قياس المسئلة المتقدمة ان
 يقال انها اذا اخذت ذلك من غير شرط يسع رب الدين ان يأخذه ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب
 الكسب كسب الخصى مكروه ولم يرد به ما اكتسبه وانما أراد به ان يأخذه خصيا وخصاؤه مكروه كذا
 في المحيط * يبيع تعويذا في مسجد جامع ويكتب فيه التوراة والانجيل والزبور والفرقان ويأخذ عليها
 مالا ويقول أنا أدفع هذا هدية لا يحل له ذلك كذا في الكسب * واذا مات الرجل وكسبه خبيث
 فالأولى لورثته ان يردوا المال الى أربابه فان لم يعرفوا أربابه تصدقوا به وان كان كسبه من حيث لا يحل
 وابنه يعلم ذلك ومات الأب ولا يعلم الابن ذلك بعينه فهو حلال له في الشرع والورع ان يتصدق به بنية
 خصماء أبيه كذا في الإنبايع * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في قوم ورثوا خيرا وهم مسلمون
 لا يقسم الخريينهم ولكن يخلل ثم يقسم كذا في الخلاصة * له مال فيه شبهة اذا تصدق به على أبيه
 يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على الاجنبي وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها
 بيع فاسدة فهو بجمع ماله لابنه هذا خرج من العهدة كذا في القنية * سئل الفقيه أبو جعفر
 عن اكتسب مالا من أمر الساطان وجمع المال من أخذ الغرامات المحرمة وغير ذلك هل يحل لاحد
 عرف ذلك ان يأكل من طعامه قال أحب الى في دينه أن لا يأكل منه ويسعه أكله حكما ان كان ذلك
 الطعام لم يقع في يد المظلم غصبا أو رشوة كذا في المحيط * الصبر على الفقر أفضل من الشكر على
 الغنى الامتناع من الكسب أولى من الاشتغال به على قصد الاتفاق على وجوه الخير كذا
 في السراجية * والله أعلم

(الباب السادس عشر في زيارة القبور وقراءة القرآن في المقابر) *

لا بأس بزيارة القبور وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وظاهر قول محمد رحمه الله تعالى يقتضي
 الجواز للنساء أيضا لانه لم يخص الرجال وفي الشريعة واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في زيارة القبور
 للنساء قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح انه لا بأس بها وفي التهذيب يستحب زيارة
 القبور وكيفية الزيارة كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كذا في خزنة الفتاوى * واذا
 أراد زيارة القبور يستحب له أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة واحدة
 والاخلاص ثلاث مرات ويجعل ثوابها للميت يعث الله تعالى الى الميت في قبره نورا ويكتب للصلي ثوابا
 كثيرا ثم لا يشتغل بما لا يعنيه في الطريق فاذا باسغ المقبرة يخضع لعلمه ثم يقف مستدبرا القبلة مستقبلا
 لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم أنتم لنا سلف ونحن بالاثركم كذا
 في الغرائب * واذا أراد الدعاء يقوم مستقبلا القبلة كذا في خزنة الفتاوى * وان كان شهيدا يقول

سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار وإذا كان قبور المسلمين مختلطة بقبور الكفار بقول السلام
 على من اتبع الهدى ثم يقرأ سورة الفاتحة وآية الكرسي ثم يقرأ سورة اذان وليلات وألهاكم التكاثر
 كذا في الغرائب * وحكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان قراءة
 القرآن في المقابر إذا أخفى ولم يجهر لا تكروه ولا بأس بها إنما يكره قراءة القرآن في المقبرة جهرا اما المخافة
 فلا بأس بها وان ختم وكان الصدر أبو اسحاق الحافظ يحكى عن استاذة أبي بكر محمد بن ابراهيم رحمه
 الله تعالى لا بأس ان يقرأ على المقابر سورة الملك سواء أخفى أو جهر واما غيرهما فانه لا يقرأ في المقابر ولم
 يفرق بين المجهر والمخفي كذا في الذخيرة في فصل قراءة القرآن * وان قرأ القرآن عند القبر وان نوى
 بذلك أن يؤنسه صوت القسآن فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك فالله تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت
 كذا في فتاوى قاضي خان * ولومات رجل وأجلس وارثه على قبره من يقرأ الاصح انه لا يكره وهو
 قول محمد رحمه الله تعالى كذا في المصنعات * وأفضل أيام الزيارة أربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة
 والابيت والزياره يوم الجمعة بعد الصلاة أحسن ويوم السبت الى طلوع الشمس ويوم الخميس في أول النهار
 وقيل في آخر النهار وكذا في اللبالي المتبركة لا سيما ليلة براءة وكذلك في الازمنة المتبركة كعشر ذي
 الحجة والعيدين وعاشوراء وسائر المواسم كذا في الغرائب * اذا مر بمقبرة وقرأ شيئا من القرآن بنية من
 يمر عليهم لا بأس به كذا في المراجعية * وحكى عن أبي بكر بن أبي سعيد انه قال يستحب عند زيارة
 القبور قراءة سورة الاخلاص سبع مرات فانه بلغني من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير
 مغفوره يغفروه وان كان مغفوره غفر له هذا القارى ووهب ثوابه للميت كذا في الذخيرة في فصل قراءة
 القرآن * وان قرأها عشر مرات فهو أحسن ومن أراد غاية الكمال فليزد عليها بالتضرع والابتهال سورا
 أخر من قرأ على قبر بسم الله وعلى مله رسول الله رفع الله العذاب والضيق والظلمة عن صاحب القبر
 أربعين سنة كذا في الغرائب * قال برهان التبرجاني لا تعرف وضع اليد على المقابر سنة ولا
 مستحسنة ولا ترى به بأسا وقال عين الاثمة الكرايىسى هكذا وجدناه من غيرنا كثير من السلف وقال
 شمس الاثمة المكي بدعة كذا في القنية * ولا يمسح القبر ولا يقبله فان ذلك من عادة النصارى ولا
 بأس بتقبيل قبر والديه كذا في الغرائب * في اليتيمة سئل المجتهد عن رجل قبر والديه بين التيمور هل
 يجوز له ان يمر بين قبور المسلمين بالدعاء والتسبيح ويرويهم فقال له ذلك ان أمكنه ذلك من غير طء
 القبور وسئل أيضا هل له بقعة مملوكة بين المقابر يريد ان يتصرف في تلك البقعة ولا طريق له الا
 على المقابر هل له ان يتخطى المقابر فقال ان كان الاموات في التوايت فلا بأس قال رضى الله عنه
 وكذلك ان كانوا في غير التوايت كذا في التتارخانية * رجل وجد طريقا في المقبرة يتحرى فان وقع
 في قلبه ان هذا طريق الى الله فله ان يمشى عليه وان لم يقع في قلبه ذلك يمشى كذا في محيط
 السرخسى * قال عين الاثمة الكرايىسى الاولى ان لا يصعد في المقابر والوبرى كان يوسع في ذلك
 ويقول سقونها بمنزلة سقوف الدار فلا بأس بالصعود وقال شمس الاثمة المحلواني يكره وقال ابن مسعود
 رضى الله عنه لا تنأطأ على جراحب الى من أن أظأ على قبر قال علاه الترجاني يأثم بوطء القبور
 لان سقف القبر حق الميت كذا في القنية * وعن شمس الاثمة المحلواني رحمه الله تعالى رخص بعض
 العلماء المشي على القبور وقالوا يمشى على سقف القبر كذا في نخوة الفتاوى * ولا بأس بأن يرفع ستر
 الميت ليرى وجهه وإنما يكره ذلك بعد الدفن كذا في القنية * دفن في أرض الغير فالمساك ان شاء
 نبش أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة كذا في الوجيز للكردي * حامل
 أتى على جماعها سبعة أشهر وكان الولد يتحرك في بطنها ماتت فدفت ثم رويت في المنام أنها قالت ولدت

لا ينش القبر كذا في السراجية * يكره اتخاذ المقبرة في السبك والاسواق ولو اتخذت كاشانة لم تدفن فيها موتى كثيرة يكره أيضا لأن البناء على المقابر يكره ويكره أن يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت وتكره الصلاة في التابوت كذا في القنية * وضع الورد والياحين على القبور حسن وإن تصدق بقيمة الورد كان أحسن كذا في الغرائب * وإخراج الشموع إلى رأس القبور في الليالي الأولى بدعة صكنا في السراجية * ثوب الجبازة تحرق بحيث لا يستعمل فيما كان يستعمل فيه لا يجوز للتولي أن يتصدق به ولكن يبيعه بمن يشتري به ويزيادة مال ثوبا آخر كذا في جواهر الفتاوى والله أعلم

(الباب السابع عشر في الغناء والله ووسائر المعاصي والامر بالمعروف) *

اختلفوا في التغني المجرّد قال بعضهم أنه حرام مطلقا والاستماع اليه معصية وهو اختيار شيخ الإسلام ولو سمع بغتة فلا ثم عليه ومنهم من قال لا بأس بأن يتغنى ليستفيد به نظم القوافي والفصاحة ومنهم من قال يجوز التغنى لدفع الوحشة إذا كان وحده ولا يكون على سبيل الله واليه مال خمس الأئمة السرخسي ولو كان في الشعر حكم أو عبر أو فقه لا يكره كذا في التبيين * وإنشاد ما هو مباح من الأشعار لا بأس به وإذا كان في الشعر صفة المرأة إن كانت امرأة بعينها وهي حبة يكره وإن كانت ميتة لا يكره وإن كانت امرأة مرسلة لا يكره وفي النوازل قراءة شعر الأديب إذا كان فيه ذكر الفسق والخمر والغلام يكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة كذا في المحيط * قيل إن معنى الكراهة في الشعر أن يشتغل الإنسان به فيدشغله ذلك عن قراءة القرآن والذكر أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به إذا كان من قصده أن يستعين به على علم التفسير والحديث كذا في الظهيرية * وفي البيعة سئل المحمدي عن سمعوا أنفسهم بالصوفية فاختصوا بنوع لبسه واشتغلوا بالله ودار قص وأدعوا لأنفسهم منزلة فقال افتروا على الله كذا وبسئل أن كانوا زانعين عن الطريق المستقيم هل ينفون من البلاد لقطع فتنتهم عن العامة فقال أماطة الأذى أبلغ في الصيانة وأمثل في الديانة وتعمير الخبيث من الطيب أزكى وأولى كذا في التتارخانية * قال رحمه الله تعالى السماع والقول والرقص الذي يفعله المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد إليه والمجسوس عليه وهو الغناء والمزامير سواء وجوزها أهل التصوف واختجوا بفعل المشايخ من قبلهم قال وعندى أن ما يفعله من غير ما يفعله هؤلاء فإن في زمانهم ربما ينشدوا أحد شعرا فيه معنى يوافق أحوالهم فيوافقهم ومن كان له قلب رقيق إذا سمع كلمة توافقه على أمر هو فيه ربما يغشى على عقله فيقوم من غير اختيار وتخرج حركات منه من غير اختياره وذلك مما لا يستبعد أن يكون جائزا مما لا يؤخذ به ولا يظن في المشايخ أنهم فعلوا مثل ما يفعله أهل زماننا من أهل الفسق والذين لا علم لهم بأحكام الشرع وإنما يتسكك بأفعال أهل الدين كذا في جواهر الفتاوى * وسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى عن الدف أتكرهه في غير العرس بأن تضرب المرأة في غير فسق للصبي قال لا أكرهه وأما الذي يحيى منه اللعب العاشر للغناء فإني أكرهه كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بضرب الدف يوم العيد كذا في نزهة المغتربين * لا بأس بالمزاح بعد أن لا يتكلم الإنسان فيه بكلام يأثم به أو يقصده أخصاك جالسائه كذا في الظهيرية المصارعة بدعة وهل ترخص للشبان قال رحمه الله تعالى ليست بدعة وقد جاء الأثر فيها إلا أنه يتظر أن أراد بها التلهي يكره له ذلك ويمنع عنه وإن أراد تحصيل القوة ليقدر على المقاتلة مع الكفرة فإنه يجوز ويثاب عليه وهو كشرب المثلث إذا أراد التطرب والتلهي يمنع عنه ويزجر وإن كان مقادرا وأراد به القوة والقسوة علمه أجاز ذلك كذا في جواهر الفتاوى * قال القاضي الإمام مالك الملوكة اللعب الذي يلعب الشبان أيام الصيف بالبطين بأن يضرب بعضهم بعضا

مباح غير مستنكر كذا في جواهر الفتاوى * في الباب السادس * ويكره اللعب بالشطرنج والرد وثلاثة عشر وأربعة عشر وكل ما سوى الشطرنج حرام بالإجماع وأما الشطرنج فاللعب به حرام عندنا والذي يلعب بالشطرنج هل تسقط عدالته وهل تقبل شهادته فان قام به سقطت عدالته ولم تقبل شهادته وان لم يقام لم تسقط عدالته وتقبل شهادته ولم ير أبو حنيفة رحمة الله تعالى بالسلام عليهم بأسا وكره ذلك أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ثم انما تحقير المصالح كذا في النجاشي الصغير * والكذب محظور الا في القتال للعدو وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض بالكذب الامحاجة كقولك لرجل كل فيقول اكلت يعني أمس فانه كذب كذا في خزائن المفتين * ومنهم بسببه وعزم عليهم او اصرأتم بها كذا في الملتقط * وينبغي ان يكون التعريف أولا بالالطف والرفق ليكون أبلغ في الموعظة والنصيحة ثم التعريف بالقول لا بالسب والفحش ثم بالبدكاراة الخجروا تلاف المعازف ذكر الفقيه في كتاب البستان ان الامر بالمعروف على وجوه ان كان يعلم بأمره ان كان له رأي لو امر بالمعروف يقبلون ذلك منه ويعتبهون عن المنكر فالامر واجب عليه ولا يسهو تركه ولو علم بأمره رأيه أنه لو أمرهم بذلك قد فوه وشقوه فتركه أفضل وكذلك لو علم انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك ويقع بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه أفضل ولو علم انهم لو ضربوه صبر على ذلك ولا يشكو الى أحد فلا بأس بان ينهي عن ذلك وهو مجاهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخاف منه ضربا ولا شتما فهو بالخيار والامر أفضل كذا في المحيط * اذا استقبله الامر بالمعروف وخشى ان لو أقدم عليه قتل فان أقدم عليه وقتل يكون شهيدا كذا في التتارخانية * ويقال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقلب على العوام الناس وهو اختيار الزندوستي كذا في الظهيرية * الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة أشياء اولها العلم لان الجاهل يحس الامر بالمعروف والثاني ان يقصد وجه الله تعالى واعلاء كلمته العليا والثالث الشفقة على المأمورين بالبين والشفقة والرابع ان يكون صبورا حلما والخامس ان يكون عاملا بما يأمره كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام ان يأمر بالمعروف للقاضي والمفتي والعالم الذي اشتهر لانه اساءة في الادب ولانه ربما كان به ضرورة في ذلك والعامى لا يفهم ذلك كذا في الغرائب * رجل رأى منكرا وهذا الراى ممن يرتكب هذا المنكر يلزمه ان ينهي عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فترك أحدهما لا يسقط عنه الاخر كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الملتقط والمحيط * رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل يحل له ان يكتب الى أبيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى أبيه بمنعه الاب غن ذلك ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان ابا له لو اراده منعه لا يقدر عليه فانه لا يكتب وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان والبيعة والمحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يستمعون كذا في فتاوى قاضي خان * لو اراد الاب ان يأمر ولده بشئ ويخاف انه لو أمره لا يمتثل أمره يقول له (v خوب آيدای پسرا کر این کار کنی یا نکنی) ولا يأمره حتى لا يلحقه عقوبة العقوق كذا في القنية * رجل أتى بغاشية ثم تاب وأناب الى الله تعالى لا ينبغي له ان يخبر الامام بما صنع لاقامة الحد لان السر مندوب كذا في جواهر الاخلاص * سئل أبو القاسم عن يرى رجلا يسرق مال انسان قال ان كان لا يخاف الظلم منه يخبره وان كان خاف سكت كذا في الحاوي للفتاوى * رجل اظهر الفسق في داره ينبغي ان يتقدم اليه ابلاء العذر فان كف عنه لم يتعرض له وان لم يكف عنه فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء زجره وان شاء اذبه أسواطا وان شاء أزججه عن داره وعن عمر رضي الله عنه أنه أحرق بيت الخمار وعن الامام الزاهد الصغار انه أمر بتخريب دار الفاسق بسبب الفسق كذا في الخلاصة * وفي فتاوى

v باولدى ان فعات كذا او
ان لم تعمل كذا يكون حسنا

الذي في انه يكسر دنان الخمر وان كان قد القى فيها الملح ولا ضل على الكاس في شيء من ذلك كذا في المحيط *
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أخرج الزرق اذا كان فيه خمر لم يمس أو نصراني وعند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى لا يجوز ذابح الكذا في التارخانية * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يحمل
الرجل وحده على المشركين وان كان غالب رأيه انه يقتل اذا كان في غالب رأيه انه ينكي فيهم نكابة
بقتل أو جرح أو هزيمة وان كان غالب رأيه انه لا ينكي فيهم أصلاً لا يقتل ولا يجرح ولا مزينة ويقتل هو فانه
لا يباح له أن يحمل وحده والقياس أن يباح له ذلك في الأحوال كلها وان علم انه يقتل كذا في المحيط *
واذا اراد الرجل أن ينهي قوماً من فساق المسلمين عن منكر وكان من غالب رأيه انه يقتل لاجله ولا ينكي
فيهم نكابة بضرب أو ما أشبهه فانه لا بأس بالأقدام عليه وهو العزيمة وان كان يجوز له أن يترخص
بالسكوت كذا في الذخيرة * لا بأس بتعليق الجرس على عنق الفرس والثور كذا في الفنية * واختلاف
العلماء في كراهة تعليق الجرس على الدواب فمنهم من قال بكراهته في الأسف يكلمها الغزو وغيره في ذلك
سواء وهذا القائل يقول بكراهة ذلك في الحضرة كما يقول بكراهته في السفر ويقول أيضاً بكراهة اتخاذ
الجلاجل في رجل الصغير وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير انما يكره اتخاذ الجرس للفرقة
في دار الحرب وهو المذهب عند علماء ثنائهم الله تعالى لان تعليق الجرس على الدواب انما يكره في دار
الحرب لان العدو يشعر بمكان المسلمين فان كان بالمسلمين قلة يتبادرون اليهم فيقتلونهم وان كان بهم
كثرة فالكفار يتحرزون عنهم ويتحصنون فعلى هذا قالوا اذا كان الركب في المفازة في دار الاسلام
يخافون من اللصوص يكره لهم تعليق الجرس على الدواب أيضاً حتى لا يشعر بهم اللصوص فلا يستعدون
لقتلهم وأحد أموالم والذي ذكرنا من الجواب في الجرس فهو الجواب في الجلاجل قال محمد رحمه الله
تعالى في السير فاما ما كان في دار الاسلام فيه منفعة لصاحب الرحلة فلا بأس به قال وفي الجرس منفعة
جدة منها اذا ضل واحد من القافلة يلحق بها صوت الجرس ومنها ان صوت الجرس يبعد هوام الليل عن
القافلة كالذب وغيره ومنها ان صوت الجرس يزيد في نشاط الدواب فهو نظير الخداع كذا في المحيط *
المختص اذا نهى قطاباً عن وضع القطن على طريق العامة فلم يمنع فاقبدها محتسب النار
في قطنه وأحرقه يضمن الا اذا علم فساداً في ذلك ورأى المصلحة في إحراقه فلا يضمن كذا في الخلاصة
* والله أعلم

(الباب الثامن عشر في التداوي والمعالجات) * (وهو العزل واسقاط الولد)

لا شغل بال التداوي لا بأس به اذا اعتقد أن الشافي هو الله تعالى وانه جعل الداء سبباً لما اذا اعتقد
أن الشافي هو الدواء فلا كذا في السراجية * وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بالتداوي بالعظم
اذا كان عظم شاة أو بقرة أو بعير أو فرس أو غيره من الدواب الاعظم الخنزير والادمي فانه يكره
التداوي بهما فقد جوار التداوي بعظم ماسوي الخنزير والادمي من الحيوانات معلقة من غير فصل بينهما
اذا كان الحيوان ذكياً أو ميتاً وينما اذا كان العظم رطباً أو يابساً وما ذكر من الجواب يجري على إطلاقه
اذا كان الحيوان ذكياً لا أن عظمه طاهر رطباً كان أو يابساً يجوز الانتفاع به بجميع أنواع الانتفاعات
رطباً كان أو يابساً فيجوز لتداوي به على كل حال وأما اذا كان الحيوان ميتاً فانما يجوز الانتفاع
بعظمه اذا كان يابساً ولا يجوز الانتفاع اذا كان رطباً وأما عظم الكلب فيجوز لتداوي به هكذا قال
مشايخنا وقال الحسن بن زياد لا يجوز لتداوي به كذا في الذخيرة * الانتفاع باجزاء الادمي لم يجز
قيل للنجاسة وقيل للكرامة هو الصحيح كذا في جواهر الانحلام * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى

ولا ينتفع من الخنزير بمجده ولا غيره الا الشعر للاسا كفة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكره الانتفاع
 أيضا بالشعر وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أظهر كذا في المحيط * وإذا كان برجل جراحة يكره
 المعالجة بعظم الخنزير والانس لانهم يحرم الانتفاع به كذا في الكبرى * ولو أن رجلا ظهر به داء
 فقال له الطبيب قد غاب عليك الدم فأخرجه فلم يفعل حتى مات لا يكون آثما لانه لم يتيقن ان شفاه
 فيه كذا في فتاوى قاضي خان * وتستحب المجاعة لكل واحد كذا في الظهيرية * لا ينبغي للمعامل
 أن يتحتم ولا تقصد ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك جاز ما لم تقرب الولادة محافظة على الولد الا اذا حتمها بتركه
 ضررين كذا في القنية * امرأة أتت على حملها شهر فأرادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم تسأل
 أهل الطب فان قالوا يضرب الحمل لا تفعل كذا في الكبرى * وان شربت المرأة دواء لتصح نفسها وهي
 حامل فلا بأس بذلك وهو أولى وان سقط الولد حياً أو ميتاً فلا شيء عليها كذا في الينابيع * المجاعة بعد
 نصف الشهر يوم السبت حسن نافع جداً ويكره قبل نصف الشهر كذا في الفتاوى العتبية * مرض
 أو رمذ لم يعالج حتى مات لا يأتى كذا في الملتقط * والرجل اذا استطاع بطنه أو رمدت عيناه فلم يعالج
 حتى أضغفه ذلك وأضناه ومات منه لا اثم عليه فرق بين هذا وبينه اذا جاع ولم يأكل مع القدرة حتى
 مات حيث يأتى والفرق أن الاكل مقدار قوته مشبع ييقن فمكان تركه اهلاكا ولا كذلك المعالجة
 والتداوى كذا في الظهيرية * وتكره ألبان الاثنان للمريض وغيره وكذلك نجومها وكذلك التداوى
 بكل حرام كذا في فتاوى قاضي خان * وتكره أبوال الابل وحمل الفرس وقال لا بأس بأبوال الابل وحمل
 الفرس للتداوى كذا في المجامع الصغير * اعلم بأن الاسباب المزيلة للضرر تنقسم الى مقطوع به كالمسح
 المنزل لضرر العطش والتخبر المزيل لضرر الجوع والى مظنون كالفصد والحجامة وشرب المسهل وسائر
 أبواب الطب أعني معالجة البرودة بالحرارة ومعالجة الحرارة بالبرودة وهي الاسباب الظاهرة في الطب
 والى موهوم كالسكى والرقية أما المقطوع به فلا يمس تركه من التوكل بل تركه جرم عند خوف الموت وأما
 الموهوم فشرط التوكل تركه اذ به وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله الطائفة وكلين وأما الدرجة
 المتوسطة وهي المظنونة كالداواة بالاسباب الظاهرة عند الأطباء ففعله ليس بمناقض للتوكل بخلاف
 الموهوم وتركه ليس مخطورا بخلاف المقطوع به بل قد يكون أفضل من فعله في بعض الاحوال وفي حق
 بعض الاشخاص فهو على درجة بين الدرجتين كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين *
 ولا بأس بأن يسعط الرجل بلبن المرأة ويشربه للدواء وفي شرب لبن المرأة للبالغ من غير ضرورة اختلاف
 المتأخرين كذا في القنية * ولو أن مريضا أشار اليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من أئمة بلخ
 انه يتطهر ان كان يعلم يقينا انه يصح حل له تناول وقال الفقيه عبد الملك طحايا عن استاذانه لا يحل
 تناول كذا في الذخيرة * ولا يجوز أن يداوى بالخمر جرحاً أو ديرة ولا أن يسقى ذمياً ولا أن يسقى
 صدياً للتداوى والوبال على من سقاء كذا في الهداية * يجوز للعليل شرب الدم والبول وأكل
 الميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم ان شفاه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب
 يتجمل شفاؤه فيه وجهان هل يجوز شرب العليل من الخمر للتداوى اذا لم يجد شيئاً يقوم مقامه فيه وجهان
 كذا في التمرناشي * قال له الطبيب الحاذق علتك لا تندفع الا بالكل القنفذ والحية أو دواء يجعل
 فيه الحية لا يحل أكله كذا في القنية * وأكل الترياق يكره اذا كان فيه شيء من الحيات وان باع ذلك
 جاز وان لم يعلم ان فيه شيئاً من الحيات لا بأس بشربه كذا في الخلاصة * وأكل نوى الحمام للدواء لا بأس
 به كذا في خزنة الفتاوى * مضغ العلك للنساء لا بأس به بخلاف واختلف في مضغه للرجال قال
 شمس الأئمة المحلواني لا بأس به في حق الرجال والنساء جميعاً اذا كان لغرض صحيح وهو الصحيح كذا

في جواهر الاخلاط * وسئل أبو طيخ عن امرأة تأكل القيقبة وأشياء ذلك تلتبس السمن قال لا بأس به ما لم تأكل فوق الشبع وإذا أكلت فوق الشبع لا يصل لها كذا في الحماوى للفتاوى * والمرأة إذا كانت تسمن نفسها لزوجها لا بأس به ويكره لأرجل ذلك كذا في الظهيرية * أدخل المرأة في أصبعه للتداوى قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وضد أي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * العجين إذا وضع على الجرح أن عرف أن فيه شفاء لا بأس به كذا في المراجعة * ولا بأس بكى الصبيان إذا كان لدا أصابهم وكذا لا بأس بكى البهايم للعلامة كذا في محيط السرخسى * ويكره الكى في الوجه كذا في الفتاوى العتبية * واختلف في الاسترقاء بالقرآن نحو أن يقرأ على المريض والممدوغ أو يكتب في ورق ويلقى أو يكتب في طست فيغسل ويسقى المريض فأباحه عطاء ومجاهد وأبو قلابة وكرهه النخعي والبصري كذا في خزنة المفتين * فقد ثبت ذلك في المشاهير من غير تكرار والذي رعب فلا يرقد منه فأراد أن يكتب بدمه على وجهه شيئا من القرآن قال أبو بكر الأسكاف يجوز وكذا لو كتب على جلده ميتة إذا كان فيه شفاء كذا في خزنة المفتين * ولا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزعه عند الخلاء والقربان كذا في العرائب * قال إن أرادت امرأة أن تضع التعويذ ليحبها زوجها بعدما كان يبعضها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يصل كذا في الحماوى للفتاوى * ولو ولد ولد يكره أن يبلط رأسه بدمه كذا في الفتاوى العتبية * قال شهاب الدين الأدامي لا بأس بأحراق الغشاء الملتقط من الطريق وإدارته حول من أصابته العين ونظيره صب الشمع فوق الصبي الخائف قال الشيخ البادى إنما يباح إذا لم ير الشفاء منه كذا في القنية * لا بأس بوضع الحجام في الزرع والمبطن لدمع ضرر العين عرف ذلك بالآثار كذا في فتاوى قاضى خان * كتابة الرقاق والراقع على الأبواب أيام النيروز لأجل الهوام مكره كذا في المراجعة * يكره كتابة الرقاق في أيام النيروز والصاقها بالأبواب حرام لأن فيها إهانة اسم الله تعالى والتشبه بالتجسيم كذا في خزنة المفتين * إذا أحرق الطبيب أو غيره أفتى بعضهم أن هذا فعل العوام الجهال كذا في السراجية * رجل عزل عن امرأته بغير إذنهما لما يخاف من الولد السوء في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب أن لا يسعه وذكره ناسعه لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى * وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز للكردى * وإن أسقطت بعدما استبان خلقه وجبت الغرة كذا في فتاوى قاضى خان * العلاج لاسقاط الولد إذا استبان خلقه ~~ك~~ الشعر والظفر ونحوهما لا يجوز وإن كان غير مستبين الخلق يجوز وأما في زماننا يجوز على كل حال وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط * وفي اليتيمة سألت على بن أحمد عن اسقاط الولد قبل أن يصور فقال أما في الحرمة فلا يجوز قولاً واحداً وأما في الامة فقد اختلفوا فيه والصحيح هو المنع كذا في التتارخانية * ولا يجوز للرضعة دفع لبنها للتداوى إن أضر بالصبي كذا في القنية * امرأة مرضعة طهر بها حبلاً وانقطع لبنها وتخاف على ولدها الهلاك وليس لاني هذا الولد سعة حتى يستأجر العثرياح لها أن تعالج في استئزال الدم مادام نطفة أو مضغة أو علقة لم يخلق له عضو وخلق له لا يستبين إلا بعد مائة وعشرين يوماً أربعون نطفة وأربعون علقة وأربعون مضغة كذا في خزنة المفتين * وهذا كذا في فتاوى قاضى خان * والله أعلم

(الباب التاسع عشر في الحمتان والخصاء وقلم الاظفار وقص الشارب وحلق الرأس وحلق المرأة

شعرها وصلها شعر غيرها)

واختلفوا في الحمتان قبل انه سنة وهو الصحيح كذا في العرائب * ابتداء الوقت المستحب للحمتان من سبع

سنتين الى اثنتي عشرة سنة هو المختار كذا في السراجية * وقال بعضهم يجوز بعد سبعة أيام من وقت
الولادة كذا في جواهر الفتاوى * اختلفت الروايات في ختن النساء ذكر في بعضها أنه سنة هكذا حكى
عن بعض المشايخ وذكر شمس الأئمة الحلواني في أدب القاضي للخصاف أن ختان النساء مكروه
كذا في المحيط * غلام ختن فلم تقطع الجلد كلها فان قطع أكثر من النصف يكون ختانا وان كان
نصفاً ودونه فلا كذا في خزانة المفتين * وفي صلاة النوازل الصبي اذا لم يخن ولا يمكن أن يمد جلده
لن تقطع الا بتشديد وحشفته ظاهرة اذا رآه انسان يراه كأنه ختن يتظر اليه الثقة وأهل البصر من المجاهدين
فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فانه لا يشدد عليه ويترك كذا في الذخيرة * الشيخ الضعيف
اذا سلم ولا يطبق الختان لئلا قال أهل البصر لا يطبق يترك لان ترك الواجب بالعدو جائز فترك السنة
أولى كذا في الخلاصة * قيل في ختان الكبير اذا تمكن أن يخن نفسه فعل واللم يفعل الا أن
يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانه فخنه وذكر الكرخي في الجامع الصغير ويحتمل الحامي كذا في الفتاوى
العتابية * اختن الصبي ثم طالت جلده ان صار بحال تستر شفته بقطع والا فلا كذا في المحيط *
وللاب أن يخن ولده الصغير ويحجمه ويداويه وكذا روى الاب وليس لوصي الخمال والعلم أن يفعل
ذلك الا أن يكون في عياله فان مات فلا ضمان عليه استحسننا وكذلك ان فعلت الام ذلك كذا في السراج
الوهاب * وفي واقعات الناطق ليس لوصي العم والخمال شيء من ذلك وان كان في حجره كذا في التمرناشي
* والجذووصى الجسد بمنزلة الاب ولا يجوز ذلك لوصي الام وان كان في حجره كذا في فتاوى قاضي خان
والملتقط * اداجمه أو ختنه أو ربط فرحته فهو ضامن لانه ليس بولي كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس
بتقب آذان النساء كذا في الظهيرية * ولا بأس بتقب آذان الاطفال من البنات لانهم كانوا يعملون
ذلك في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير انكار كذا في الكبرى * خصاء بني آدم حرام
بالاتفاق وأما خصاء الفرس فقد ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه انه لا بأس به عند أصحابنا وذكر شيخ
الاسلام في شرحه انه حرام وأما في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة واذا لم يكن فيه منفعة
أو دفع ضرره فهو حرام كذا في الذخيرة * خصاء السور اذا كان فيه نفع أو دفع ضرره لا بأس به كذا في الكبرى
* وفي روضة الرند ويستى ان السنة في شعر الرأس اما الفرق وأما لحاق وذكر الطحاوي الحلق سنة ونسب
ذلك الى العلماء الثلاثة كذا في التتارخانية * يستحب حلق الرأس في كل جمعة كذا في الغرائب *
ولا بأس للرجل أن يحلق وسط رأسه ويرسل شعره من غير أن يقطعه وان قبله فذلك مكروه لانه يصير
مشابها لبعض الكفرة والمجوس في ديارنا يرسلون الشعر من غير قتل ولكن لا يحلقون وسط الرأس بل
يحزون الناحية كذا في الذخيرة * ويجوز حلق الرأس وترك الفودين ان أرسلهما أو أشدهما على
الرأس فلا كذا في القنية * يكره القزع وهو أن يحلق البعض ويترك البعض طعاما مقدار ثلاثة أصابع
كذا في الغرائب * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يحلق قباء الاعضاء المجامة كذا في الينابيع
* وقلم الاظفار سنة الا في دار الحرب فان تركها مندوب اليه كذا في محيط السرخسي *
الافضل أن يقلم أظفاره ويحفي شاربه ويحلق عاتيه ويتقطف بديه بالاغتسال في كل اسبوع مرة
فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما ولا يعد في تركه وراء الاربعين فالاسبوع هو الافضل والخمسة
عشر الاوسط والاربعون الابعد ولا عد في ما وراء الاربعين ويستحق الوعيد كذا في القنية * وفي الابط
يجوز الحلق والمنفأولى ويتبدى في حلق العانة من تحت السرّة ولو طالج بالنورة في العانة يجوز كذا
في الغرائب * في جامع الجوامع حلق عاتيه بيده وحلق الحجام جائز ان غشي بصره كذا في التتارخانية *

رجل وقت لقلب اظافيره أو لحاق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخوه
الى يوم الجمعة تأخيرافا حشا كان مكرها لان من كان ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد
وان أخوه تبركا بالانخار فهو مستحب كذا في فتاوى قاضي خان * وينبغي أن يكون ابتداء قص
الاظافير من اليد اليمنى وكذا الانتهاء فيبدأ بسبابة اليد اليمنى ويختم باهمامها وفي الرجل يبدأ بخنصر
اليمنى ويختم بخنصر اليسرى - حكى أن هارون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله تعالى عن قص الاظافر
في الليل فقال ينبغي فقال ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر كذا في الغرائب *
فاذا قلم اظافره أو جز شعره ينبغي أن يدق ذلك الظفر والشعر المجزوزان رجلي به فلا بأس وان ألقاه
في الكنيف أو في المغتسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا في فتاوى قاضي خان * يدفن أربعة
الظفر والشعر وخرقة المحيض والدم كذا في الفتاوى العنابية * حلق شعره وهو ملوء فلا يدفنه كذا
في القنية * ويأخذ من شاربه حتى يصير مثل الحاجب كذا في العنابية * وكان بعض السلف يترك
سباليه وهما أطراف الشوارب كذا في الغرائب * ذكر الطحاوي في شرح الآثار أن قص الشارب
حسن وتقديره أن يؤخذ حتى ينقص من الاطاول وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والمحقق سنة
وهو أحسن من القص وهذا قول أبي حنيفة وصاحبيه رحمه الله تعالى كذا في محيط المرخمى *
قالوا لا بد من طول الشارب للفرقة ليكون أهيب في عين العدو وكذا في العنابية * ولا بأس اذا طالت
لحمته أن يأخذ من أطرافها ولا بأس أن يقبض على لحمته فان زاد على قبضته منها شيء جزه وان كان
ما زاد طويلا تركه كذا في الملتقط * والقص سنة فيها وهو أن يقبض الرجل لحمته فان زاد منها على
قبضته قطعه كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الآثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال وبه
نأخذ كذا في محيط المرخمى * ولا يخلق شعر حلقه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بذلك
ولا بأس بأخذ الحاجبين وشعر وجهه ما لم يتشبه بالخنث كذا في الينابيع * وتنف القنبيكين بدعة
وهما جانب العنفة وهي شعر الشفة السفلى كذا في الغرائب * ولا ينف أنفه لان ذلك يورث الأكلة
وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الأدب كذا في القنية * قطع الظفر بالاسنان مكره يورث البرص
حلق الشعر حاله المجنابة مكره وكذا قص الاظافر كذا في الغرائب * ولو حلق المرأة رأسها فان فعلت
لوجع أصابها لا بأس به وان فعلت ذلك تشبها بالرجل فهو مكره كذا في الكبرى * مجنونة أصابها
الاذى في رأسها ولا ولي لها فن حلق شعرها فهو محسن بعد أن يترك علامة فاصلة للنساء كذا في الملتقط
* ووصل الشعر بشعر الأدمى حرام سواء كان شعرا أو شعرا غيرها كذا في الاختيار شرح المختار *
ولا بأس للمرأة أن تجعل في قرونها وذوائبها شيئا من الوبر كذا في فتاوى قاضي خان * في جواز صلالة
المرأة مع شعر غيرها الموصول باختلاف بينهم والمختار أنه يجوز كذا في العنابية * قال اذا لم يكن للعبد
شعر في الجهة فلا بأس للتجار أن يعاقوا على جهة شعره لانه يوجب زيادة في الثمن هذا دليل على أنه اذا
كان العبد للخدمة ولا ير يدبعه أنه لا يفعل ذلك كذا في المحيط * ولا بأس للتاجر أن يخلق شعر جهة
الغلام لانه يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة لا ير يدبه التجارة لا يستحب أن يفعل ذلك كذا في فتاوى
قاضي خان * والله أعلم

قوله وان كان ما زاد طويلا تركه كذا
في جميع نسخ هذا الكتاب وانظر رمي
هذه العبارة فان لم تألفهم من هذا والله
أعلم اهـ

﴿الباب العشرون في الزينة واتخاذ الخادم للخدمة﴾

اتفق المشايخ رحمه الله تعالى أن الخضاب في حق الرجال بالجمرة سنة وأنه من سماء المسلمين وعلاماتهم
وأما الخضاب بالسواد فن فعل ذلك من الغزاة ليكون أهيب في عين العدو وهو محمود منه اتفق عليه

المشايخ رحمهم الله تعالى ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء واجب نفسه اليهن فذلك مكروه وعليه
 عامة المشايخ وبعضهم يجوز ذلك من غير كراهة وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال كما يحبني
 أن تزين لي يجيبها أن تزين لها كذا في الذخيرة * وعن الإمام أن الخضاب حسن لكن بالخفاء
 والكم والوسمة وأراد به اللحية وشعر الرأس والخضاب في غير حال الحرب لا بأس به في الأصح كذا
 في الوجيز للكردي * ولا بأس بغالية الرأس واللحية كذا في الفتاوى العتامية * نتف الشيب
 مكروه للزين لا لترهيب العدو كذا نقل عن الإمام كذا في جواهر الاخلاطى * ولا ينبغي أن يخضب
 يدي الصبي الذي كروجه الا عند الحاجة ويجوز ذلك للنساء كذا في الينابيع * جنب اختضب
 واختضبت امرأته بذلك الخضاب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس به ولا تصلي فيه وان كان الجنب
 قد غسل موضع الخضاب فلا بأس بأن تصلي فيه كذا في فتاوى قاضي خان ولا بأس للنساء بتعليق الخرز
 في شعورهن من صفر أو نحاس أو شبهة أو حديد ونحوها للزينة والسوار منها ولا بأس بشد الخرز على
 ساق الصبي أو المهد لتعليقه كذا في القنية * لا بأس بالاثاميد للرجال باتفاق المشايخ يكره الكل
 الاسود بالاتفاق اذا قصده الزينة واختلفوا فيما اذا لم يقصده الزينة عامتهم على أنه لا يكره كذا
 في جواهر الاخلاطى * قال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بأن يتخذ الرجل في بيته سريراً من ذهب
 أو فضة وعليه الفرش من الديباج يجعل بذلك للناس من غير أن يقعد أو ينام عليه فان ذلك منقول
 عن السلف من المحابة والتابعين كذا في المحيط * وما يحتاج اليه الناس من البناء لا بأس به وانما
 يكره اذا بنى ما لا يحتاج اليه كذا في الوجيز للكردي * ذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى في شرح
 السير الكبير أنه لا بأس بأن يستريح طائر البيوت باللبود المنقشة اذا كان قصداً فاعله دفع البردوان
 كان قصداً فاعله الزينة فهو مكروه وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح السير أيضاً لا بأس بأن يستريح
 حيطان البيت باللبود اذا كان قصداً فاعله دفع البردوان اذا علمها فقال أوبيا لحشيش اذا كان قصداً فاعله
 دفع الحروا يكره من ذلك ما يكون على قصد الزينة كذا في الذخيرة * أرطاء الستر على الباب مكروه
 نص عليه محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لانه زينة وتكبر والحاصل ان كل ما كان على وجه
 التكبر يكره وان فعل الحاجة وضرورة لا هو المختار كذا في الغبائية * ولا يجوز أن يعلق في موضع
 شيئاً فيه صورة ذات روح ويجوز أن يعلق ما فيه صورة غير ذات روح كذا في الظهيرية * ويجوز للإنسان
 أن يبسط في بيته ما شاء من الثياب المتخذة من الصوف والقطر والكان المصبوغة وغيرها والمنقشة
 وغيرها كذا في خزانة المفتين * لا بأس للإنسان أن يكون معه من يخدمه ولكن ينبغي أن يكلفه
 من الخدمة قدر ما يطيق وعن هذا قلنا لا بأس للإنسان أن يذهب راكبا حيث شاء وغلماه يمشي معه
 بعد أن كان يطيق ذلك وان كان لا يطيق ذلك فهو مكروه كذا في المحيط * وعن ابن عمر رضي الله عنه
 وانما يكره الركوب ومعه رجاله اذا أراد به الرأى والتكبر كذا في الملتقط * ويستحب أن يترك العبد
 أو الامة بعد صلاة العشاء لينام أو يستريح ويجب على المالك أن لا يشغل في أوقات الصلاة من الصلاة
 لانه في حق اداء الصلاة يبقى على أصل الحرية كذا في التارخانية ناقلاً عن الحجة * على المولى أن
 يترك مملوكه حتى يتعلم من القرآن قدر ما تصح به الصلاة وكذلك الزوجة كذا في القنية * ويكره أن
 يجعل في عنق عبد مملوكاً من حديد وقيل لا بأس به في زماننا الغلبة الا باق خصوصاً في الهندية ولا يكره
 التقييد كذا في القرنائى * والله أعلم

(الباب الحادى والعشرون فيما يسع من جراحات بني آدم والحیوانات وقتل الحيوانات)

(وما لا يسع من ذلك)

في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى في امرأة حامل ماتت وعلم أن ما في بطنها حي فإنه يشق بطنها من الشق اليسر وكنتيجة إذا كان أكبر رأيهم أنه حي يشق بطنها كذا في المحيط * وحكي أنه يفعل ذلك باذن أبي خنيفة رحمه الله تعالى فعاش الولد كذا في السراجية * ولا يربث الولد إذا ترك في بطنها لان حركته قد تكون يريح أودم مجتمع كذا في الفتاوى العتبية * البكر إذا جوعت فيمادون الفرج فحبلت بأن دخل الماء في فرجها فلما قرب أو ان ولادتها ترال عذرتها بيضة أو يحرق درهم لانه لا يخرج الولد بدون ذلك وإذا اعترض الولد في بطن الحامل ولم يجدوا سبيلا لاستخراج الولد الا بقطع الولد اربا اربا ولولم يفعلوا ذلك يخاف على الام قالوا ان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به وان كان حيا لم نرجو ان يقطع الولد اربا اربا كذا في فتاوى قاضي خان * لا بأس بقطع العضوان وقت فيه الا كلة لثلاث سري كذا في السراجية * لا بأس بقطع اليد من الاكلة وشق البطن لما فيه كذا في الملتقط * اذا أراد الرجل أن يقطع أصبعه زائدة أو شيئا آخر قال نصير رحمه الله تعالى ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فإنه لا يفعل وان كان الغالب هو النجاة فهو في سعة من ذلك رجل أو امرأة قطع الاصبع الزائدة من ولده قال بعضهم لا يضمن ولهما ولاية المعالجة وهو المختار ولو فعل ذلك غير الاب والام فهلاك كان ضامنا والاب والام انما يملكان ذلك اذا كان لا يخاف التعدي والوهس في اليد كذا في الظهيرية * من له ساعة زائدة يريد قطعها ان كان الغالب الهلاك فلا يفعل والا فلا بأس به كذا في خزانة المقتنين * جراح اشترى جارية رتقاء فله شق الرقب وان المت كذا في القية * ولا بأس بشق المثانة اذا كانت فيها حصى وفي الكيسانيات في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة والحصى الواقعة في المثانة ونحوها ان قيل قد ينجو وقد يموت أو ينجو ولا يموت يعالج وان قيل لا ينجو أصلا لا يداوى بل يترك كذا في الظهيرية * ولو كان لرجل كلب عقور بعض كل من يمر عليه فلا مل القرية ان يقتلوه فان تقدم أهل القرية الى صاحب الكلب ولم يقتله ثم عص انسانا فهو ضامن وان عصه قبل التقدم اليه لم يضمن كذا في الينابيع * وهكذا في الخلاصة * قرية فيها كلاب كثيرة ولاهل القرية منها ضرر يؤمر ارباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب فان أبوا رفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك كذا في محيط السرخسي * وفي أخصية النوازل رجل له كلاب لا يحتاج اليها ويجيرها فيها ضرر فان أمكها في ملكه فليس يجيرها منه وان أرسلها في السكك فله منعها فان امتنع والارفعوه الى القاضي أو الى صاحب المحسبة حتى يمنعه عن ذلك وكذلك من أمسك دجاجة أو جشأ أو جحولا في الرستاق فهو على هذين الوجهين كذا في المحيط * وفي الاجناس لا ينبغي أن يتخذ كلبا الا أن يخاف من اللصوص أو غيرهم وكذا الاسد والفهد والضبع وجميع السباع وهذا قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * ويجب أن يعلم بأن اقتناء الكلب لاجل الحرس جائز شرعا وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح وكذلك اقتناؤه لحفظ الرع والماشية جائز كذا في الدخيرة * رجل ذبح كلبه أو جاره جازا أن يطعم سنوره من ذلك وليس له أب يطعمه خنزيره أو شيئا من الميتة كذا في السراجية * الهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا تعرك اذنها بل تذبح بسكين حاد كذا في الوجيز للكردي * رجل وطئ بهيمة قال أبو خنيفة رحمه الله تعالى ان كانت البهيمة للواطئ يقال له اذبحها واحرقها وان لم تكن البهيمة للواطئ كان لصاحبها أن يدفعها الى الواطئ بالقيمة ثم يذبحها الواطئ ويحرق ان لم تكن مأكولة اللحم وان كانت مأكولة اللحم تذبح ولا تحرق كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الاجناس عن أصحابنا رحمه الله تعالى تذبح وتحرق على وجه الاستحسان اما بهذا الفعل لا يحرم أكل الحيوان المأكول كذا في خزانة الفتاوى * ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يحل قتله لاجل الاكل فلدفع الضرر أو لى كذا في فتاوى قاضي خان

* ويكره حرقها كذا في السراجية * قتل النملة تكلموافيه والمختار أنه إذا ابتدأت بالاذى لا بأس
بقتلها وإن لم تبدئ يكره قتلها واتفقوا على أنه يكره القساؤها في الماء وقتل القملة يجوز بكل حال
كذا في الخلاصة * واحرق القمل والعقرب بالنار مكره وطرح القمل حيا مباح لكن يكره من طريق
الادب كذا في الطهيرية * إذا وجدوا في دار الحرب عقربا فأنهم لا يقتلونها ولكن ينزعون ذنبها
قطعا للضرر عن أنفسهم ولا يقتلونها لأن في قتلها قطع الضرر عن الكفرة فإنه ينقطع نسلها وفيه
منفعة الكفار وكذلك أن وجدوا حية في رحا لهم أن أمكنهم نزع أذيالها ففعلوا ذلك قطعا للضرر عن
أنفسهم ولا يقتلونها لأن فيه قطع نسلها وفيه منفعة الكفار وقد أمرنا بضررهم قتل الزبور والحشرات
هل يباح في الشرع ابتداء من غير أذى وهل يثاب على قتلهم قال لا يثاب على ذلك وإن لم يوجد منه
الأذى فلا ولي أن لا يتعرض بقتل شيء منه كذا في جواهر الفتاوى * ولا تحرق بيوت النملة لنملة
واحدة كذا في الفتاوى العتائية * الفياق الذي يقال له بالفارسية (بيله) يلقى في الشمس لموت
الديدان ولا يكون به بأس لأن في ذلك منفعة الناس لا يرى أن السمكة تاتي في الشمس فتموت ولا يكره
كذا في خزنة المفتين * ولا بأس بقطع اليد الشاة إذا انفلتت ويمنعها من الحقوق بالقطع ويضاف
عليها الذئب وكذا الحمار إذا مرض ولا ينتفع به ولا بأس بأن يذهب فيستراح منه كذا في الفتاوى
العتائية * إذا احترقت السفينة أو غلب على ظنهم أنهم لو القوا أنفسهم في البحر خلصوا بالسباحة يجب
عليهم ذلك ولو كانوا بحال لو القوا أنفسهم فيه غرقوا ولو لم يلقوا أحرقوا بهم بالخيار بين الإقامة واللقاء
من قتل نفسه كان ثمة أكثر من أن يقتل غيره كذا في السراجية * قتل الأهونة والسعاة والظلمة
في أيام الفترة أفق كثير من مشايخنا رحمهم الله تعالى بأباحته وقد حكى عن الشيخ الإمام الصفار أن
المخصص أورد في أحكام القرآن من ضرب الضرائب على الناس حل دمه وكان السيد الإمام أبو شجاع
المعرقندي يقول يثاب قاتلهم وكان يفتي بكفر الأهونة وكذلك القاضي عماد الدين كان يفتي بكفرهم
ونحن لا نفتي بكفرهم كذا في المحيط في المتفرقات * عن محمد رحمه الله تعالى إذا وقعت الفتنة فليترم
الرجل بيته فإن دخل عليه داخل يريد قتل نفسه وأخذ ماله فليقاتل وإن قتل رجوا أن يكون شهيدا
كذا في التتارخانية * ويكره تعليم البازي بالطير المحي يأخذه ويعذبه ولا بأس بأن يعلم بالمذبوح كذا
في محيط السرحى * والله أعلم

﴿الباب الثاني والعشرون في تسمية الأولاد وكاهم والعقيقة﴾

أحب الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن لكن التسمية بغير هذه الأسماء في هذا الزمان
أولى لأن العوام يصغرون هذه الأسماء لأنه راء والتسمية باسم يوجد في كتاب الله تعالى كالعلي والكبير
والرشيد والبديع جائزة لأنه من الأسماء المشتركة ويراد في حق العباد غير ما يراد في حق الله تعالى كذا
في السراجية * وفي الفتاوى التسمية باسم لم يذكروا الله تعالى في عبادته ولا ذكره رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا استعمله المسلمون تكلموافيه والأولى أن لا يفعل كذا في المحيط * من ولد مئة لا يسمي عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى من كان اسمه محمدا لا بأس بأن يكنى أبا القاسم
لأن قوله عليه السلام سمو باسمي ولا تكنوا بكنيتي منسوخ لأن عليا رضى الله عنه كنى ابنه محمد بن
الحنفية أبا القاسم كذا في السراجية * ولو كنى ابنه الصغير بأبي بكر أو غيره الصحيح أنه لا بأس به فإن
الناس يريدون التفاؤل به يصير أبا في نافي الحال لا التحقيق في الحال كذا في خزنة المفتين * يكره
أن يدعو الرجل أباه والمرأة زوجها باسمه كذا في السراجية * العقيقة عن الغلام وعن الجنارية وهي

ذبح شاة في سبع الولادة وضيافة الناس وحلق شعره مباحة لا سنة ولا واجبة كذا في الوجيز
للكردي * وذكر محمد رحمه الله تعالى في الحقيقة من شاء فعل ومن شاء لم يفعل وهذا يشير إلى الإباحة
فمنع كونها سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يعق عن الغلام ولا عن الجارية وأنه إشارة إلى الكراهية
كذا في البدائع في كتاب الاضحية * والله أعلم

(الباب الثالث والعشرون في الغيبة والحسد والنميمة والمدح) *

رحل ذكر مساوي انسان على وجه الاهتمام لا بأس به ويكره أن يكون مريدا للرب والنقص ومن
اغتاب اهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوما معروفين كذا في السراجية * الرجل اذا كان
يصوم ويصلي ويضر الناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان أخبر السلطان بذلك
لنجزه فلاثم عليه كذا في فتاوى قاضي خان * اعاره ثوبا أو اقرضه دراهم ثلاثة ايام فذعه منه أياما
كثيرة رسوقه فوصفه عند الناس بكونه خائنا وكذا يا يعذر في ذلك كذا في القنية * روى عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه انه قال لا حسد الا في اثنين رجل آتاه الله مالا هو ينفقه في طاعة ورجل آتاه
الله تعالى علما فهو يعلم الناس ويقضي به الحديث بظاهره دليل على إباحة الحسد في هذين لانه
استثناء من التحريم والاستثناء من التحريم الإباحة قال شيخ الاسلام وليس الأمر كما يفتضيه ظاهر
الحديث والحسد حرام في هذين كما هو حرام في غيرهما والله أعلم بالحديث لا ينبغي للانسان أن يحسد
غيره ولو حسد فأنما يحسد في مدين لا لكون الحسد فيه مباحا بل لمعنى آخر هو أن الانسان إنما يحسد
غيره عادة لنعمة يراها عليه فيمتنى تلك لنفسه وما عدا هذين من أمور الدنيا ليس بنعمة لأن ما ل ذلك
منحط الله تعالى والنعمة ما يكون ما له رضي الله تعالى وهذا من ماله ما رضي الله تعالى فلهما
النعمة دون ما سواهما ثم بعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا الحسد المذكور المذموم ان يرى على
غيره نعمة فيمتنى زوال تلك النعمة عن ذلك الغير وكينونته لنفسه اما لو تمنى لنفسه فذلك لا يسمى
حسدا بل يسمى غبطة وكان شيخ الاسلام يقول لو تمنى تلك النعمة بعين نفسه فهو حرام مذموم أما
إذا تمنى مثل ذلك لنفسه فلا بأس به وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى انه قال معنى
الحديث أن الحسد المذموم يضر الحاسدا لا فيما استثنى فهو محمود في ذلك فانه ليس يحسد على الحقيقة
بل غبطة والحسد أن يتمنى الحاسد أن تذهب نعمة المحسود عنه ويتكاف لذلك ويعتقد أن تلك النعمة
في غير موضعها ومعنى الغبطة أن يتمنى لنفسه مثل ذلك من غير أن يتكلف ويتمنى ذهب ذلك عنه
كذا في المحيط * مدح الرجل على ثلاثة أوجه أوله ان يمدح في وجهه وهذا الذي نهى عنه والثاني
أن يمدحه بغير حضرة ويعلم انه يبلغه فهذا أيضا نهى عنه والثالث أن يمدحه في حال غيبته وهو
لا يبالي أن يبلغه أو لم يبلغه ويمدحه بما هو فيه فهذا لا بأس به كذا في الغرائب * والله أعلم

❦ (الباب الرابع والعشرون في دخول الحمام) ❦

ولا بأس بأن تدخل النساء الحمام اذا كانت النساء خاصة لعدم البلوى ويدخلن بمنزلة كذا في خزنة
المفتين * وبدون المنزلة حرام كذا في السراجية * دخول الحمام من غير ازار حرام وان كان ذلك عادة له
لا يعدل في شهراته اريد بذلك لم يعرف رجوعه عن ذلك والا فالدخول من غير ازار مرة واحدة يكفي
لسقوط العداة كذا في الغرائب * ولو اراد الاعتسال لا يتجرب بدون ازار وان كان منفردا ولو فعله يكره
كذا في القنية قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى لا يكره أن يغتسل متجردا في الماء الجاري أو غيره
في الخلوة كذا في الغرائب * ودخول الحمام في الغداة ليس من المروءة كذا في الوجيز للكردي *

عمر الأعضاء في الحمام من غير ضرورة مكرهه وفي فتاوى أهل سمرقند ذكر في مجموع النوازل أنه يساح
ذلك فيما فوق السرة وفيما دون الركبة ولا يساح فيما بينهما وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا
لا بأس بذلك بشرطين أحدهما أن لا يكون الخادم محبة لأن فيه اهانة صاحب المحبة وثانيهما
أن لا يغمز رجله لأن فيه اهانة الخادم قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله سمعت الشيخ أبي بكر يقول لا بأس
أن يغمز الرجل الرجل إلى الساق ويكره أن يغمز الفخذ ويحرم من وراء الثوب أو غيره قال الفقيه
أبو جعفر ونحن نبيع هذا ولا بأس به قال الفقيه أبو جعفر وكان الشيخ أبو بكر يقول لا بأس أن يغمز
الرجل رجل والدته ولا يغمز فخذ والدته كذا في الذخيرة والمحيط في المتفرقات * لو كشف أزاره في الحمام
في الموضع المعد لذلك ليغسله أو يعصره لا بأس به كذا في السراجية * قال ابن الأئمة الكرايبي أراد
عصر أزاره في الحمام وليس له أزار آخر لا يصح عليه وليس يصب الماء عليه ويكفيه ويرويه عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في القنية * إذا تجرد في بيت الحمام الصغير لعصر أزاره وحلق عاتقه
قبل لا بأس به وقيل بآثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة كذا في الغرائب * والله أعلم

قوله قال ابن الأئمة الخ هكذا في طبع
بولاق فاستظر

§ (الباب الخامس والعشرون في البيع والاستيلاء على سوم الغير) §

لا ينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم أحكام البيع والشراء ما يجوز منه وما لا يجوز كذا
في السراجية * لا يحل له أن يبيع حتى يوزن شريكه فان شاء أخذ وان شاء ترك وهو محمول عند
أصحابنا رحمه الله تعالى على الذب وكراهية بيعه قبل إعلامه قال رضي الله عنه لما سأله ابن ماسري
من السوق ويعلم قطعا أنهم يبيعون الأتراك ومن غالب ما لهم الحرام ويحرم بينهم الربا والعقود الفاسدة
كيف يكون فهو على ثلاثة أوجه فكل عين قائمة يغلب على ظنه أنهم أخذوه من الغير بالظلم
وباعوه في السوق فانه لا ينبغي أن يشتري ذلك وان تداولتها الأيدي والثاني ان علم ان المال حرام
بعينه قائم الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فان على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى
بالخطأ يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخصم بدفع العوض فان اشتراه
يدخل في ملكه مع الكراهية والثالث اذا علم انه لم يبق العين المغصوبة أو المأخوذة بالربا وغيره وانما
باعها غيره فان الذي يعلم انه لم يبق تلك العين جازله أن يشتري منهم هذا كله من حيث القوي أما
إذا كان امكنه أن لا يشتري منهم شيئا كان أولى أن لا يشتري وأعل أنه يتعذر ذلك في بلاد الجحيم وسمعت
أن في بلاد العرب سوقا خاصا يباع فيه التحلل والسوق الأعظم يباع فيه كل شيء من أراد أن يشتري
من التحلل شيئا فانه لا يبيعونه الا اذا كان ممن يكون ماله حلالا فان أراد واحد من العوام أن يعامل
مهم ويشتري ويبيع منهم فانه يأمرونه بأن يصدق بجميع ماله ثم يعطوه من الزكاة شيئا مأمرونه
بأن يتجر معهم بذلك المال ويكتبون اسمه في الكتب بأن أصل ماله من الزكاة أنجزها من فلان
وفلان ثم يعاملون معه وفي الجملة ان طلب التحلل من هذه البلاد صعب وقد قال بعض مشايخنا عليك
بترك الحرام المحض في هذا الزمان فانك لا تجد شيئا الا شبهة فيه كذا في جواهر الفتاوى * غلب على ظنه
ان أكثر يباع أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام يتنزه عن شرائه ولكن
مع هذا لو اشتراه بطيب له المشتري شراء فاسدا اذا كان عقد المشتري الأخير صحيحا كذا في القنية *
إذا اشتري شيئا فاستردته بعد الشراء جاز فيما لا يخالف العادة والرسم كذا في السراجية * وكان
أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يمدح الرجل ساعته عند البيع كذا في الملقط * ويستحب للتاجر
أن لا تسفله تجارته عن أداء الفرائض فاذا جاء وقت الصلاة ينبغي أن يترك تجارته وعن أبي يوسف

قوله لما سأله الخ هكذا وجبت
وجواب لما غرطاهم الوجود ولعله
قال فهو على ثلاثة أصناف

رجحه الله تعالى لا بأس ببيع ثوب نجس ولا يبين فان ظن أن المشتري يصلي فيه فأحب إلى أن يبين كذا في الغرائب * وفي النوازل سئل نصير عن رجل اشترى فروا وخلقا من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى عليه اثر النجاسة فيستعمله من غير أن يغسل قال أرجو أنه في سعة من ذلك كذا في التارخانية * قال قاضي خان يجوز شراء العصفور من الصياد واعتاقها إذا قال من أخذها فهي له ولا يخرج عن ما يملكه بالاعتاق وقال برهان الدين رحمه الله تعالى لا يجوز لأن فيه تضييع المال كذا في القنية * ولا بأس ببيع الجارية ممن لا يستبرئها أو يأتيها في غير المأبى كذا في خزانة الفتاوى * اشترى جارية ولها ابن فأجرها له ببيعها امرأحة باع جارية فأنكر المشتري ولا يئنه له لا يبطأ إلا أن يترك المخصوصة ورضي بيمينه كذا في التارخانية * رجل اشترى جارية شراء فاسدا لا يحرم عليه وطؤها ليكن يكره كذا في خزانة الفتاوى * وفي القيمة سئل علي بن أحمد أهل بلدة أورد ساق زادا في صحناتهم التي توزن بها الدراهم والبريسم زيادة لا توافق الريادة التي في سائر البلاد وأرادوا أن يتواضعوا على ذلك وبعض أهل تلك الرستاق يوافقونهم وبعضهم لا يوافقونهم هل لهم تلك الزيادة فقال لا قبل له اتفق الجميع على تلك الزيادة المخالفة بصحبات البلدان فقال الجواب كذلك وكل بشراء طعام فاشترى بمائة غلة وأخبره فأعطاهما الأصحاح فصرفه بالغلة حل الفضل والمضارب لا كذا في التارخانية * وحكى عن الفقيه رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم وأرجح له دنانير قال لا يقبله حتى يقول له أنت في حل أو هو لك كذا في المحيط * إذا اشترى ثوبا أو شيئا من الثمار فذهب المشتري وابطأ وخشي البائع أن يفسد فانه يبيعه من غيره ويحل شراء ذلك منها إذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج المريض اليه جاز كذا في السراجية * ويكره بيع الأبل الجلالة وهي التي تعتاد كل الجيفة والداجنة مادام ربحها الكريمة باقية قال شهاب الداعي له خنطة نقيه أراد أن يخلط فيها من التراب ما يكون فيها عادة لبيعها ليس له ذلك كذا في القنية * رجل اشترى جارية وهي لغير البائع أو اشترى ثوبا وهو لغير البائع فوطئ المشتري الجارية والبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري شيء روى عن محمد رحمه الله تعالى أن الجماع واللبس حرام إلا أنه يوضع عن المشتري الاثم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الوطء حلال وهو مأجور في اتیان الجارية وإذا تزوج امرأة ثم تبين أنها كانت منكوبة الغير وقد وطئها الزوج الثباني يجب أن تكون المسئلة على الخلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * ويكره بيع خاتم الحديد والصفير ونحوه وبيع طين لا كل كذا في القنية * ولو اطلع أهل بلدة على سحر الجوز واللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبز بدرهم أو مجافا أعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع بالنقصان إذا عرف لأن المعروف كالمشروط وإن كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم كذا في التبيين * والله أعلم

(الباب السادس والعشرون في الرجل يخرج الى السفر ويمنعه أبوه أو أحدهما أو غيره من أهله
الأقارب أو يمنعه الدائن أو العبد يخرج ويمنعه المولى أو المرأة يخرج ويمنعها الزوج)

الابن البالغ يعمل عملا لا ضرر فيه دينيا ولا دينا بوالديه وهم ما يكره سانه فلا بد من الاستئذان فيه إذا كان له منه بد إذا تعذر عليه جمع مراعاة حق الوالدين بأن يتأذى أحدهما بمراعاة الآخر يرجح حق الأب فيما يرجع إلى التعظيم والاحترام وحق الأم فيما يرجع إلى الخدمة والانعاش وعن علاء الأئمة الحماني قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الأب يقدم على الأم في الاحترام والأم في الخدمة حتى

لودخل عليه في البيت يقوم للاب ولو سأل منه ما ولم يأخذ من يده أحدهما فبدأ بالام كذا في القنينة *
وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير إذا أراد الرجل أن يسافر إلى غير الجهاد لتجارة أو حج أو غيره
وكره ذلك أبواه فإن كان يخاف الضيعة عليهما بأن كانا معسرين ونفقة عليهما عليه وماله لا يفي بالراد والراحلة
ونفقة عليهما فإنه لا يخرج بغير إذنهما سواء كان سفرا يخاف على الولد الهلاك فيه ركوب السفينة في البحر
أو دخول البادية ماشيا في البرد أو البحر الشديد أو لا يخاف على الولد الهلاك فيه وإن كان لا يخاف
الضيعة عليهما بأن كانا معسرين ولم تسكن نفقة عليهما عليه إن كان سفرا لا يخاف على الولد الهلاك فيه
كان له أن يخرج بغير إذنهما وإن كان سفرا يخاف على الولد الهلاك فيه لا يخرج إلا بإذنهما **كذا**
في الذخيرة * وكذا الجواب فيما إذا خرج للثقة إلى بلدة أخرى إن كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب
هذا الخروج كان بمنزلة السفر للتجارة وإن كان يخاف عليه الهلاك كان بمنزلة الجهاد وهذا إذا خرج
للتجارة إلى * من أمصار المسلمين فاما إذا خرج للتجارة إلى أرض العدو بأمان فكره الخروج فان كان
أمره لا يخاف عليه منه وكانوا قومًا يوفون بالعهد يعرفون بذلك وله في ذلك غنة فلا بأس بأن يعصرهما
وإن كان يخرج في تجارة إلى أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين فكره ذلك أبواه أو أحدهما فإن
كان ذلك العسكر عظيمًا لا يخاف عليهم من العدو كبرار أي فلا بأس بأن يخرج وإن كان يخاف
على أهل العسكر من العدو بغالب الرأي لا يخرج بغير إذنهما وكذلك إن كانت سرية أو جريدة خيل
أو نحوها فإنه لا يخرج إلا بإذنهما إلا أن الغالب هو الهلاك في السرايا كذا في المحيط * رجل خرج
في طلب العلم بغير إذن والديه فلا بأس به ولم يكن هذا عقوبًا قيل هذا إذا كان ملتصقًا فان كان أمره
صحيح الوجه فلا يبيح أن يمنعه من ذلك الخروج كذا في فتاوى قاضي خان * ولو خرج إلى التعلم إن كان
قد رعى التعلم وحفظ العيال فاجمع بينهم أفضل ولو حصل مقدار ما لا يذنبه مال إلى القيام بأمر العيال
ولا يخرج إلى التعلم إن خاف على ولده كذا في التتارخانية ناقلا عن الينابيع * إذا أراد أن يركب
السفينة في البحر للتجارة أو لغيرها فإن كان بحال لو غرقت السفينة أمكنه دفع الغرق عن نفسه بكل
سبب يدفع الغرق به حصل له الركوب في السفينة وإن كان لم يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق
لا يحل له الركوب وعلى هذه المسئلة قاس مشايخنا رحمهم الله تعالى دخول دار الحرب بأمان فقالوا
إن كان الداخل بحال لو قصد المشركون قتله أمكنه دفع القتل عن نفسه بكل سبب يدفع به القتل حل له
الدخول وإن كان بحال لا يمكنه دفع قصدهم لا يحل له الدخول كذا في الذخيرة * ولا تسافر المرأة بغير
محرم ثلاثة أيام فما فوقها واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أكره لها
أن تسافر يومًا بغير محرم وهكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى واتفقت الروايات في الثلاث ما دون الثلاث قال أبو جعفر رحمه الله تعالى هو أهون من ذلك
كذا في المحيط * وقال جواد رحمه الله تعالى لا بأس للمرأة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين
والصبي والمعترة ليسا بمحرمين والكبير الذي يعقل محرم كذا في التتارخانية * ويكره للامة وأم الولد
في زماننا المسافرة بلا محرم كذا في الوجيز للكردي * والفتوى على أنه يكره في زماننا **كذا**
في السراجية * والله أعلم

❦ (الباب السابع والعشرون في القرض والدين) ❦

والقرض هو أن يقرض الدراهم والدنانير أو شيئًا مثليًا يأخذ مثله في ثانی الحال والدين هو أن يبيع له
شيئًا إلى أجل معلوم مدة معلومة كذا في التتارخانية * قال الفقيه رحمه الله تعالى لا بأس بأن

يستدين الرجل إذا كان له حاجة لا بد منها وهو يريد قضاء ما ولواستدان ديناً وقصد أن لا يقضيه
فهو آكل السمحت كذا في القنية * رجل مات وعليه قرض ذكر الناطق في نرجوان لا يكون
مؤاخذاً في دار الآخرة إذا كان في نيته قضاء الدين كذا في خزائفة المفتين * عليه حق غاب صاحبه
بحيث لا يعلم مكانه ولا يعلم أحى هو أم ميت لا يجب عليه طلبه في البلاد كذا في القنية * وسئل
نصير عن محمد بن رجل هل يستخلفه الطالب أو يتركه من غير استخلاف قال هو بالخيار
في الاستخلاف فإن مات الطالب صار الدين للورثة فإن قضاه الورثة فقد برئ من الدين وعليه
وزر مما طلقه وجوده وإن لم يقض فلا جبر للطالب دون ورثته كذا في الفتاوى * ولو مات
الطالب والمطلوب جاحداً فلا جبر له في الآخرة دون الورثة سواء استخلف أو لم يستخلف ولو قضى المطلوب
ورثته برئ من الدين ولو كان المطلوب مقرراً ومات الطالب قال أكثر المشايخ رحمه الله تعالى حق
الخصوصية في الآخرة لا يكون للأول وقال بعضهم للأول وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الدين
يكون للأول كذا في خزائفة الفتاوى * الظالم إذا أخذ من غريمه المديونية فمات عليه فديون الميت عليهم
باقية كذا في الملتقط * عليه ديون لا ناس لا يعرفهم من غصب ووظالم وحيات يتصدق بقدره
على الفقراء على عزيمة القضاء إن وجدهم مع التوبة إلى الله تعالى فيعذر ولو صرف ذلك إلى الوالد
أو المولودين يصير معذوراً وكذا في إزالة الخبث عن الأموال (قال اسماعيل المتكلم) عليه ديون لا ناس
شئ زيادة في الأخذ ونقصان في الدفع فلو تجرى ذلك وتصدق على الفقراء بشوب قوم بذلك يخرج عن
العهد قال رضي الله تعالى عنه فعرف بهذا أن في مثل هذا لا يشترط التصديق بحسن ما عليه كذا
في القنية * رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث بدينه فأكل ميراثه قال شذاد لا يؤخذ الابن بدينه
وإن علم الوارث بدين الوارث كان عليه أن يقضي دينه من تركته المورث وإن نسي الابن بهدماً علم فإنه
لا يؤخذ به في دار الآخرة وكذا لو كانت ودعة ففسدها حتى مات لا يؤخذ بهما في دار الآخرة رجل له
على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص عليهم ما وقصدوا أخذ أموالهم ما أعطى المديون
صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم له أن يؤدي دينه وأيسر للطالب أن لا يأخذ منه وقال
الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي الطالب أن لا يأخذ في تلك الحالة كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو حبس بدين وكان له على الناس ديون يخرج القاضى حتى يدعي عليهم ثم فإن لم يحصل له منهم شئ
يحبسه ثانياً كذا في صنوان القضاء * ولو كان مسلم على نصراني دين فباع النصراني خيراً وأخذ ثمنها
وقضاه المسلم من دينه جاز له أخذه لأن بيعه لها مباح ولو كان الدين لمسلم على مسلم فباع المسلم خيراً
وأخذ ثمنها وقضاه صاحب الدين كره له أن يقبض ذلك من دينه كذا في السراج الوهاج * رد العدليات
من له بصيرة على أنها زيف فليس له أن يدفع إلى من يأخذها مكان الجيدة لأنه تليس وغدر كذا
في القنية * وفي الزاد من كان له دين على غيره وأخذ منه مثل دينه وأنه فقير ثم علم أنه زيف فلا شئ
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يرد مثل الزيف ويرجع بالحياد وذكروا في الجامع الصغير
قول محمد رحمه الله تعالى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المضمرة * لرجل على
الناس ديون وهم غيب فقال من كان لي عليه شئ فهو في حل قال محمد رحمه الله تعالى له أن يأخذهم
بماله عليهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو جائز وهم في حل إذا كان عليهم دين أما إذا كان شيئاً
فأثماله أن يأخذ بماله ولو كان له على آخر حق فأبرأه على أنه بالخيار صرح الأبرار ويطلب الخيار كذا
في خزائفة الفتاوى * رجل قال أبرأت جميع غرماي ولم يسهم بلسانه ولم ينوهم ولا واحداً منهم بجهانه
قال أبو القاسم رحمه الله تعالى روي ابن مقاتل عن علماء أنهم لا يبرؤون ولو قال كل غريم لي فهو في حل

قال ابن مقاتل لا يبرأ غرماؤه في قول علماء ثارجه هم الله تعالى وكذا لو قال ليس لي بالرى شيء ثم جاء في الغد وادعى أن هذه الدار لي منذ عشرين سنة وهي بالرى مكان له ذلك في قول علماء ثارجه هم الله تعالى قال ابن مقاتل أما ما يدعى في المسئلةين جميعا يبرأ غرماؤه ولا تسمع دعواه كذا في التتارخانية * رجل قال أعطوا ابن فلان خمسة دراهم فاني أكات من ماله شيئا فان لم تجدوه فاعطوا ورثته فان لم تجدوا ورثته فتصدقوا عنه فوجدوا غرماؤه لا غير قال أبو القاسم ان ادعت مهرها عليه ولم يعرف وارث سواء ما يدفع اليها مهرها وان لم تدع المهر فله الربع منها اذا قالت لا ولد له كذا في القنية * ومن رضع درهما عند بقال لا يأخذ منه ما شاء يكره فذلك ومعنى المسئلة أن رجلا فقيرا له درهم يخاف أن لو كان في يده يهلك أو يصرف الى حاجته لكان حاجته الى المعاملة مع البقال أكثر من غيرها كما في شراء التوابل والملح والكبريت وليس له فلوس حتى يشتري بها ما سخط من الحساسة كل ساعة فيعطى الدرهم البقال لاجل أن يأخذ منه ما يحتاج اليه وذكرنا بحسبه جزءا فجزءا حتى يستوفي ما يقابل الدرهم وهذا الفعل عمل منه مكره لان حاصل هذا الفعل راجع الى أن يكون هو قرضا فيه جرنفع وهو مكره ولكن الخيلة فيه لو اراد ذلك أن يستودع البقال درهما ثم يأخذ منه ما شاء فاذا ضاع فهو وديعة ولا شيء عليه ثم لما اخذ المودع من البقال شيئا فنيشأ يملكه ما أعطاه جزءا فجزءا يقبضه ما يأخذ فيحصل له المقصود من غير كراهة كذا في النهاية * وفي التجريد ولو أمر صائغان بصوغ له خاتما فيه وزن درهم من عنده وجعل له أجردا نقي فصاغه فانه لا يجوز أن يأخذ أكثر من وزنه كذا في التتارخانية * قرض المشاع جائز بأن أعطاه ألفا وقال نصفها مضاربة عندك بالنصف ونصفها قرض كذا في الوجيز للكردي * واستقراض الخيل والمربي والرب والعصير والعسل والدهن والسمن يجوز كيلا واستقراض المحمدي يجوز وزنا وكذا الصغر والنحاس والمر والفاس والمشار والمنشرة وأواني الخبز والحباب كلها لا يجوز استقراضها واستقراض الغزل وزنا يجوز ولا يجوز استقراض الزجاج ولا يجوز استقراض الفاكهة كلها حرما ولا القوت ولا اللبن أو قارا أو قارا ولا شيت الا جعل في القروض عندنا كذا في التتارخانية * وفي النوازل كان على الرجل دين فجاء لقبضه فدفعه الى الطالب وأمره بأن يتقدم فهل في يد الطالب هلاك من مال المطلوب والدين على حاله ولو لم يقبل المطلوب شيئا فأخذ الطالب ثم دفع الى الطالب لم يتقدمه هلاك في يده هلاك من مال الطالب كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الثامن والعشرون في ملاقات الملوك والتواضع لهم وتقبيل أيديهم أو يد غيرهم وتقبيل الرجل وجه غيره وما يتصل بذلك) *

عن أبي الليث الحافظ أنه يكره الدخول على السلاطين ويبقى بذلك ثم يرجع وأقضى بايأحته كذا في الغنيمة * رجل دعاه الأمير فسأله عن أشياء ان تسكلم بما يوافق الحق بصيبه المكروه فانه لا ينبغي له أن يسكلم بما يخالف الحق وهذا اذا كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضوه ولا اتلاف غيره ولا ماله فان خاف ذلك فلا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * والتواضع لغير الله حرام كذا في الملتقط * من سجد للسلطان على وجه التحية أو قبيل الارض بين يديه لا يكفر ولا يكره ما لم يأتهم لارتكابه الكبيرة هو المختار قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وان سجد للسلطان بنية العبادة أو لم تحضره النية فقد كفر كذا في جواهر الاخلاط * ولو قال أهل الحرب للمسلم اسجد لله ملك والا قتلك قالوا ان أمره بذلك للعبادة فالأفضل له أن لا يسجد كيكره على أن يكفر كان الصبر أفضل وان أمره بالسجود للتحية والتعظيم لا العبادة فالأفضل له أن يسجد كذا في فتاوى قاضي خان *

وفي الجوامع الضعيف تقبيل الارض بين يدي العظمى حرام وان الفاعل والراعي آثمان كذا في التتارخانية * وتقبيل الارض بين يدي العلماء والزهاد فعل الجاهل والفاعل والراعي آثمان كذا في الغرائب * الاثم عند السلطان او غيره مكروه لانه يشبه فعل المحوس كذا في جواهر الانحلاط * ويكره الانحناء عند التحية وبه ورد المنهي كذا في التمرقاشي * تجوز الخدمة لغير الله تعالى بالقيام واخذ الدين والاصحاء ولا يجوز السجود الا لله تعالى كذا في الغرائب * (واما الكلام في تقبيل اليد) فار قبل يد نفسه لغيره فهو مكروه وان قبل يد غيره ان قبل يد عالم او سلطان عادل لعلمه وعدله لا بأس به هكذا ذكره في فتاوى اهل مصر قندوان قبل يد غير العالم وغير السلطان العادل ان اراد به تعظيم المسلم واكرامه فلا بأس به وان اراد به عبادته اولئنا لمنه شيئا من عرض الدنيا فهو مكروه وكان الصدر الشهيد يفتي بالكراهة في هذا الفصل من غير تفصيل كذا في الذخيرة * تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز ولا رخصة في تقبيل يد غيرهما هو المختار كذا في الغيانية * طالب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قدمه ليقبله لا يرضى فيه ولا يجيبه الى ذلك عند البعض وذكر بعضهم يجيبه الى ذلك وكذا اذا استأذنه ان يقبل رأسه او يديه كذا في الغرائب * وما يفعله الجاهل من تقبيل يد نفسه بالقاء صاحبه فذلك مكروه بالاجماع كذا في خزائن الفتاوى * (واما الكلام في تقبيل الوجه) حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني انه قال لا بأس ان يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيها او عالما او زاهدا يريد بذلك اعزاز الدين وذكر في الجوامع الصغير ويكره ان يقبل الرجل وجه آخر او وجهه او رأسه كذا في المحيط * يكره ان يقبل الرجل فم الرجل او يده ارسيا منه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالتقبيل والممانعة في ازار واحد فان كانت المعانقة فوق قبض اوجبة او كانت القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان * يكره تقبيل المرأة فم امرأة أخرى او عند اللقاء أو الوداع كذا في القنية * ولو قدم شيخ من السفر فأراد ان يقبل أخاه وهي شبهة قال ان كان يخاف على نفسه لم يجز ولا يجوز كذا روى حلق عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحاوي للفتاوى * ذكر أبو الليث رحمه الله تعالى ان التقبيل على خمسة اوجه قبلة الرجة قبلة الولد والدة وقبلة التحية قبلة المؤمنين بعضهم لبعض وقبلة الشفقة قبلة الولد والديه وقبلة المودة قبلة الرجل أخاه على التحية وقبلة الشهوة قبلة الرجل امرأته أو أمته وزاد بعضهم قبلة الديانة وهي قبلة الحجر الاسود كذا في التبيين * قبيل امرأة أبيه وهي بنت خمس أو ست سنين عن شهوة قال أبو بكر لا تحرم على أبيه فانها غير مشتهاة وان اشتهاها هذا الابن لا ينظر الى ذلك فقبيل ان كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمسئلة بحالها تحرم كذا في المحاوي للفتاوى * وتجوز المصافحة والسنة فيها ان يضع يديه على يديه من غير حائل من ثوب أو غيره كذا في خزائن الفتاوى * والله أعلم

(الباب التاسع والعشرون في الانتفاع بالاشياء المشتركة) *

ذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الاصل في الدار اذا كانت مشتركة واحد الشريكين غائب وأراد المحاضر ان يسكنها انسانا أو يؤجرها انسانا قال أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ذلك وفي القضا لا يمنع من ذلك فار آجر وأخذ الاجر ينظر الى حصة نصيب شريكه من الاجر ويرد ذلك عليه ان قدر ولا يتصدق وكان كالتعصيب اذا آجر وقبض الاجر يتصدق أو يرد على المقصوب منه أما ما يخص نصيبه بطيب له هذا اذا سكن غيره أما اذا سكن بنفسه وشريكه غائب فالقياس ان لا يكون له ذلك

فما بينه وبين الله تعالى كما لو أسكن غيره وفي الاستحسان له ذلك وفي العيون لو أن داره يرمق منومة
بين رجلين غلب أحدهما وسع الحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن المداركه أو كذا خادم بين
رجلين غلب أحدهما أقل الحاضر أن يستخدم الخادم بحصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر وفي اجارات
النوازل عن محمد بن مقاتل أن للحاضر أن يسكن الدار قدر نصيبه وعن محمد بن جعفر الله تعالى أن للحاضر
أن يسكن جميع الدار إذا خاف على الدار الخراب أن لم يسكنها وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأرض أنه ليس للحاضر أن يزرع بقدر حصته وفي الدار له أن يسكن
وفي نوادر هشام أن له ذلك في الوجهين كذا في المحيط * وفي الدابة بين رجلين استعملها أحدهما
في الركوب أو جعل المتاع بغير إذن الشريك ضمن نصيب شريكه كذا في الصغرى * دار مشتركة
بين قوم فابعضهم أن يربط فيها دابة وإن يتوضأ فيها ويضع فيها خشبة ولو عطب به إنسان لم يضمن
وليس له أن يحفر فيها بئرا أو يبني بناء بغير إذن شريكه وإن بنى أو حفر ضمن القصاص ويؤمر برفع
البناء كذا في الفتاوى العتائية * سئل أبو القاسم عن أراد أن يتخذ طريقا في ملكه في سكة غير
نافذة بحاجته له قال يتظر القاضي فيه أن لم يكن فيه ضرر بأصحاب السكة واستوثق ذلك الباب
حتى يصير كالجدار لم يمنعه كذا في الفتاوى * وإذا أراد الرجل أحداث ظلة في طريق العامة
ولا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن لكل واحد من آحاد المسلمين حق
المنع وحق الطرح وقال محمد بن جعفر رحمه الله تعالى له حق المنع من الأحداث وليس له حق الطرح وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ليس له حق المنع ولا حق الطرح وإن كان يضر ذلك بالمسلمين فلكل واحد من
آحاد المسلمين حق الطرح والمنع فإن أراد أحداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدم
الضرر عندنا بل يعتبر فيه الأذن من الشركاء وهل يباح أحداث الظلة على طريق العامة ذكر الفقيه
أبو جعفر فرروا الطحاوي أنه يباح ولا يباح قبل أن يخصه أحد وبعد ما خصه أحد لا يباح لأحداث
ولا يباح الانتفاع ويأثم بترك الظلة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يباح له الانتفاع إذا كان
لا يضر ذلك بالعامة كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الرجل إذا طين جدار
داره وشغل هواه المسلمين فالقياس أن ينقض ذلك وفي الاستحسان لا ينقض ويترك على حاله وروى
عن نصر بن محمد المروزي صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان إذا أراد أن يطين داره فحوى
السكة خدشه ثم طينه كيلا يأخذ شيئا من الهواء ثم سئل نصير بن يحيى عن الجذع إذا كان خارجا من
السكة أو متعلقا بجدار الشريك فأراد أن ينقض أو يقطع قال إن كانت السكة نافذة فيه أن ينقض
فإذا انتقضه لا يؤمر ببناؤه وليس لصاحب الجذع حق القرار وإن كانت السكة غير نافذة فإن كان قديما
فلا صاحبه حق القرار وليس للشريك حق النقص وإذا نقض يؤمر بالبناء ثانيا وإن كان محدثا
فلا صاحبه حق النقص وإذا نقض لا يؤمر بالبناء ثانيا كذا في التتارخانية * وفي المنيق إذا
أراد أن يبني كنيسة أو ظلة على طريق العامة فإني أمنعه عن ذلك وإن بنى ثم اختصها وانظرت في ذلك
فإن كان فيه ضرر أمرته أن يقلع وإن لم يكن فيه ضرر تركته على حاله وقال محمد بن جعفر رحمه الله تعالى
إذا أخرج الكنيف ولم يدخله في داره ولم يكن فيه ضرر تركته وإذا أدخله داره منع عنه وقال في رجل
له ظلة في سكة غير نافذة فليس لأصحاب السكة أن يهدموها إذا لم يعلم كيف كان أمرها وإن علم
أنه بناها على السكة هدمت ولو كانت السكة نافذة هدمت في الوجهين وقال أبو يوسف رحمه الله
تعالى إن كان فيه ضرر أهدمها ولا فلا والحاصل أن ما كان على طريق العامة إذا لم يعرف حاله
على قول محمد بن جعفر رحمه الله تعالى يجعل حديثا حتى كان للامام رفعه وما كان في سكة غير نافذة

اذا لم يعلم حاله يجعل قديما حتى لا يصحكون لاحد رفعه قال شيخ الاسلام نواهر زاده وتاويل
 هذا في سكة غير نافذة ان تكون دار مشتركة بين قوم أو أرض مشتركة بينهم من بنوا فيها مساكن
 وحجرات ورفعوا بيوتهم طريقا حتى تكون الطريق ملكا لهم فاما اذا كانت السكة في الاصل أحيطت
 بأن بنوا دارا وتركوها هذا الطريق للرد فالحجواب فيه كالحجواب في طريق العامة بقي على ملك العامة
 ألا ترى أن لهم أن يدخلوا هذه السكة عند الزحام وحكى عن الشيخ الامام الاجل شمس الائمة المحلواني
 رحمه الله تعالى أنه كان يقول في هذا السكة الخاصة أن يكون فيها قوم يحصون اما اذا كان فيها قوم
 لا يحصون فهي سكة عامة والمحكم فيها نظير المحكم في طريق العامة كذا في الذخيرة * وسئل
 عن سكة غير نافذة في وسطها مزبلة فأرادوا حدم منهم أن يفرغ كنيقاله ويحوطه الى تلك
 المزبلة ويتأذى به الجيران فقال لهم منعه عن ذلك وعن كل شيء يتأذون به تأذيا شديدا كذا
 في المحاوي للفتاوى * أحدث مستراحا في سكة نافذة برضى الجيران ثم قبل تمام العمارة منعه
 وليس لهم في ذلك ضربين فلهم المنع كذا في الغرائب * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى اتخذ على
 باب داره في سكة غير نافذة أرياسك دابته هناك فلكل واحد من أهل السكة أن يتقضى الاري
 ولا يمنع من امساك الدواب على باب داره لان السكة اذا كانت غير نافذة فهي كدار بين شريكين
 لكل واحد منهما ان يسكن في نصفها وليس له أن يحفر بئرا ويبني فيها واتخاها لاري من البناء
 وامساك الدواب على الابواب من السكنى وفي بلادنا كان الرسم امساك الدواب على ابواب دورهم ولو كانت
 السكة نافذة فلكل واحد من أهلها امساك الدابة على باب داره بشرط السلامة كذا في الذخيرة * هدم
 واحد بيته في سكة غير نافذة وفيه جناح فله أن يبنيه كما كان وليس للجيران حق المنع ان كان قديما
 ولكل واحد قاع الجناح في السكة النافذة وان كان قديما وانما الفرق بين القديم والحديث في سكة
 غير نافذة كذا في الغرائب * وفي فتاوى أهل ممرقند هدم بيته ولم يبن الجيران يتضررون بذلك
 كان لهم جبره على البناء اذا كان قادرا والمخارة انه ليس لهم ذلك كذا في الذخيرة * قال رضى الله تعالى
 عنه بيعت دار كبيرة ميرابها على منيرة من جماعة فأتخذ كل واحد منهم حصته دارا على حدة ووضع
 ميرابها على تلك المنيرة فكثرت الميازيب عليهم فهل للجيران منهم منها فاجاب بعض المفتين في زماننا
 انه ليس للجيران منعهم كما اذا سكن الباشع فيها جماعة من الناس وكما اذا اشترى الدار الواحدة جماعة
 من الناس من واحد وسكنوها وكثرت مياههم على ميرابها فان ضرر الميازيب ليس الا كثرة الماء وذلك
 لا يمنع وكذا اذا باع داره في سكة غير نافذة من جماعة فليس لأهلها المنع وان لم يضرهم ضرر كثرة الشركاء
 والمارة في الطريق ثم وردت الفتوى والحجواب على شيخنا نجم الائمة المحلبي فتوقف وباحث فيه أصحابه
 وأهل عصره اياما ثم تقرر رأيه على أن للجيران المنع بخلاف تلك المسائل فان الضرر فيها غير لازم ولا دائم
 ولا كذلك ههنا عن شدة اذ اراد أن يغرس في النهر العام لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في القنية * رجل
 غرس شجرا على فناء داره في سكة غير نافذة وفي السكة أشجار غير تلك فأرادوا حدم من أهل السكة
 أن يقلعها ولم يتعرض للأشجار الا بخير ليس له ذلك لانه متعنت وليس بمحتسب وكذا ان أراد
 أن يتقضى جناحا خارجا في الطريق الجادة الا أن يكون رجلا محتسبا يتعرض لجميع هذه الاشياء
 كذا في الذخيرة * قال القفيه أبو نصر رحمه الله تعالى اذا غرس على شط نهر عام لا يضر بالمارة فذلك
 يباح له ومن شاء من المسلمين أن يأخذ منه برفع ذلك وان جعله وقفاصار وقفنا وأما على مذهب أصحابنا
 رحمه الله تعالى ليس له ذلك وحكى ان محمد بن سلمة رحمه الله تعالى كان قد بنى دكانا على بابه وأرأى بالدابة
 فقيل للشيخ أبي نصر ما تقول به قال لا أبعد عن الصواب كذا في المحيط * لم يكن له ذلك كذا في فتاوى

قاضي خان * ونسب أبو القاسم عن غرس أشجار على شط النهر بحذاء باب داره وبين داره والاشجار في طريق جادة أكره ذلك قال إن كانت هذه الاشجار لا تضر بالنهر وأهل رجوت أن يكون غارسها في شجرة ويحلقه من بعده كذا في المحاوي للفتاوى * وفي النوازل غرس شجرة على ضفة نهر عام فحسب رجل ليس بشريك في النهر يريد أخذه بقلعها فإن كان يضرباً كثيراً الناس فله ذلك والاولى أن يرفع إلى الحاكم حتى يأمره بالقطع كذا في الذخيرة * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى وأذا رفع طيناً أو تراباً من طريق المسلمين ففي أيام الأوجال جازيل هو أولى وفي غير أيام الأوجال إن لم يصر كالارض فكذلك وإن كان كالارض واحتاج الرفع إلى قلعه لا يسعه ذلك إذا كان فيه مضر بالمارة كذا في المحيط * أخذ الرذعة عن وسط الطريق أو أخذ التراب عن حافتي النهر العام لا يجوز إلا بإذن الوالي لأنه حق العامة وفي النوازل إن لم يكن فيه ضرر على الطريق فلا بأس برفعه ولم يذكر أن الوالي وكلهما حسن كذا في القنية * وسئل أبو بكر عن يخذ طيناً في رقيقة غير نافذة قال إن ترك مقدار الممر للناس ورفعه سريعاً ويكون ذلك في الأحياء لم يمنع منه وكان محمد بن سلمة يجوز بل الطين فيها للآري والد كان ونحو ذلك كذا في المحاوي للفتاوى * سئل أبو القاسم عن تراب سور المدينة قال لا يجوز أن يحمل قيل فإن أنه لم شيء من السور ولا يحتاج إليه قال لا بأس به كذا في الغرائب * حوض للسيل رفع إنسان منه جرة من ماء لا ينبغي له أن يضعها على شط المحوض فإن فعل فأصاب شيئاً ضمن كذا في الذخيرة * والله أعلم

(الباب الثلاثون في المتفرقات) *

له امرأة فاسقة لا تزجر بالزجر لا يجب تطلقها كذا في القنية * في النوازل إذا أدخل الرجل ذكره في فم امرأته قد قيل يكره وقد قيل بخلافه كذا في الذخيرة * تضرب المرأة جارية زوجها غير مولا لا تبغض بوعظه فله ضربها كذا في القنية * سئل أيضاً عن الشاعبة فهل لها أن تمسك زوجها من نفسها في اليوم الحادي عشر من حيضها وزوجها حنفي المذهب فقال انما يقتضي المفتي على مذهبه لا على مذهب المستفتي كذا في التتارخانية * مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها أولى لموت حرة كذا في القنية * امرأة ترضع صبياً بغير إذن زوجها يكره لها ذلك إلا إذا خافت هلاك الرضيع فحينئذ لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان * من أمسك حراماً لا جمل غيره كالجور ونحوه إن أمسك لمن يعتقد حرمته كالجريمسكه للإسلم لا يكره وإن أمسك لمن يعتقد باحتماله كالأمر كالجور كافر يكره كذا في التتارخانية * ولو أمسك الجور في بيته للتخلييل جاز ولا يأثم ولو أمسك شيئاً من هذه المعارف والملاهي كره ويأثم وإن كان لا يستعملها كذا في فتاوى قاضي خان * اجتمع قوم من الأتراك والأمرام وغيرهم في موضع الفساد فنهاهم شيخ الإسلام عن المنكر فلم ينزجروا فاشتغل المحتسب وقوم من باب السيد الأجل الامام ليغفروهم ويريقوا خورهم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء وظفروا ببعض الجور فأراقوها وجعلوا الملح في بعض الدنان بالتخلييل فأخبر الشيخ بذلك فقال لا تدعوا وأكسروا الدنان كلها وأريقوا ما بقي وإن جعل فيه الملح قال وقد ذكر في كتاب عيون المسائل من أراق خور المسلمين وكسروا دنانهم وشق زقاقهم التي فيها الخرج حصة فلا ضمان عليه وكذا من أراق خور أهل الذمة وكسروا دنانهم وشق زقاقها إذا أظهروا ذلك فبما بين المسلمين بطريق الأمر بالمعروف فلا ضمان عليه كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة * لا ينبغي للشيخ الجاهل أن يتقدم على الشاب العالم في المشي والمجلوس والكلام كذا في السراجية * والشاب العالم يتقدم على الشيخ الغير العالم والعالم يتقدم على القرشي الغير العالم قال الزندوستي

حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو ان لا يقتحم بالكلام قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مناسبه وحق الزوج على الزوجة اكثر من هذا وتطيعه على كل مباح يأمرها به وتقدم ماله عليها كذا في الوجيز للكردي * قال نجم الائمة الحلبي اتخذ (٢) تاجخانه في دار مسبله مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجوار المقابل يقول ان تلامذته تطامع علينا اذا كنا في السطح او المبرز او عند الباب فسد الكوى ليس له ذلك ولو زرع في ارضه ارزاو يتضرر الجيران بالنزهر رايينا ليس لهم المنع منه كذا في القنية * المتاعب التي تكون في الطريق ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرفعها وعليه الفتوى كذا في الملتقط * ولا يجوز حمل تراب روض المصرا لانه حصن فكان حق العامة فان اهدم الروض ولا يحتاج اليه جاز كذا في الوجيز للكردي * وفي تجنيس الملتقط قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان سطحه ووسطه جاره سواء وفي صعود السطح يقع بصرفه في دار جاره فللمجار ان يمنع من الصعود ولم يتخذ سترة واذا كان بصرفه لا يقع في دياره ولكن يقع عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع من ذلك قال الامام ناصر الدين هذا نوع استعسان والقياس ان يمنع كذا في الذخيرة * وفي القيمة سألت ابا حامد عن رجل له ضيعة ارضها مرتفعة هل يجوز له ان يسيل النهر يوما ارضه يوم بغير رضى الاسفلين حتى يستقيم اقل قال نعم وهكذا نص جبر الوبري كذا في التتارخانة * رجل مشى في الطريق وكان في الطريق ماء فلم يجد سلكا الا ارض انسان فلا باس بالمشي فيها وذكروا في فتاوى اهل سمرقند مسئلة المروزي في ارض الغير على التفصيل ان كان لارض الغير حائط وحائل لا يمر فيها وان لم يكن هناك حائط فلا باس بالمروزي فيها والحاصل ان المعتبر في هذا الباب عادات الناس كذا في المحيط وفي النوازل اذا اراد رجل ان يمر في ارض غيره فان كان له طريق آخر لم يكن له ان يمر وان لم يكن فله ان يمر ما لم يمنعه فاذا يمنعه فليس له ان يمر فيها وهذا في حق الواحد اما الجماعة فليس لهم ان يمروا من غير رضاه كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى سئل ابو بكر عن المروزي في طريق محدث قال اذا وضع صاحب الملك ذلك جاز المروزي فيه حتى يعرف انها غصب قال ابو بكر وكان شاذان بن ابراهيم يمر في سوق القطنين ويربط بغته هناك على رأس سكة الاصغهاية وكذلك نصير وقال ابو بكر وعامة سلوكي في ذلك ولا ارى به بأسا وقال الفقيه رحمه الله تعالى رايت اهل تلك الكفة يخرجون الجنازة من طريق آخر وكرهوا المروزي في ذلك السوق وقالوا هو حور ليسكن الاخذ بقول هؤلاء العلماء اولي من قول العوام ولا باس بالمروزي هناك واخراج الجنازة كذا في الحاوي للفتاوى * من له مجرى نهر في دار رجل لا يمكن ان يمر في بطن النهر او في مستانه واراد اصلاحه ويمنعه صاحب الدار يقال لصاحب الدار اما ان تدعه حتى يصلحه واما ان تصلحه من ماله قال ابو الليث رحمه الله تعالى وبه تأخذوه كذا الجواب في الحائط وصورته رجل له حائط وجهه في دار غيره واراد ان يطين الحائط فمنعه صاحب الدار عن دخول داره ولا سبيل له الى تطين الحائط الا من داره قال البجلي رحمه الله تعالى ليس له ان يمنعه من تطين حائطه وله ان يمنعه من دخول داره قيل فان اهدم الحائط وقع الطين في دار جاره فاراد نقل الطين وليس له سبيل الا ان يدخل الدار قال له ان يمنعه من دخول داره قيل فيترك ماله في داره قال لا يمنع من ماله ويمنعه من دخول داره معناه ان يقال لصاحب الدار اما ان تأذن له في الدخول او تخرج أنت طينه كذا في الذخيرة * وفي واقعات الناطفي نهر رجل في ارض رجل اراد صاحب النهر ان يدخل الارض ايعالج نهره ليس له ذلك ولكن ينبغي ان يمشي في بطن النهر وان كان النهر ضيقا لا يمكنه المشي في بطنه لا يدخل في الارض ايضا قيل هذا الجواب على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا حريم للنهر عند اعمامه على قولهما ان صاحب النهر حريمه فله ان يمر على الحريم وقيل ما ذكره قول

٢ محل للحرارة شبيه بالحمام
قوله المتاعب الخ هو بالناء المنة قال
في القماموس الثعب مسبل الوادي
والجمع ثعبان ومتاعب المدينة مسايل
ماها اه قوله معصيه

للملك وتأويل المسئلة على قولهما ان صاحب الثمر باع الحريم من صاحب الارض كذا في المحيط *
 في أرض الغير بغير إذنه يجب عليه الاستحلال ان أضربها كالزروعة أو الرطبة والأشجار إذا أثاره
 صاحب الارض يجب عليه الاستحلال لا يذاته ولو كان له حق المرور في أرض غيره فرفها مع فرسه
 أو حماله قبل أن يشنه بالتحفة ليس له ذلك كذا في القنية في باب المرور في أرض الغير * نصب منوالا
 لاستخراج الابريسم من الفياقي للبحيران المنع اذا تضرروا بالدخان ورائحة الديدان قال القاضي عبد
 الجبار يرفع الى المحتسب فيمنعه اذا كان فيه ضررين قال نجم الاثمة البخاري اتخذ في دار أبيه برضاها
 عمل نسج العتائيات فامس للبحار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع وللأجرة يمنع وللبحيران
 منع دقاق الذهب من دقه بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرروا به كذا في القنية في باب من يتصرف
 في ما له * رجل اتخذ بستانا وغرس فيه أشجارا يجب دارجاره قال أبو القاسم ليس في هذا تقدير
 ويجب أن يتباعه من حائط حاره قدر ما لا يضرب دارجاره كذا في فتاوى قاضي خان * رجل له حجة
 فأراد جاره أن يبني بجنبها أو تولا لا يمنع من ذلك والأولى لا يفعل كذا في السراجية * سئل أبو القاسم عن
 رجل اتخذ في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر بجاره فان كان وجه الدواب الى جدار
 داره لا يمنع وان كان حوافرها الى جدار داره له أن يمنعه كذا في الغيائية * خبار اتخذ حائطا وتوفي وسط
 البرازين يمنع من ذلك وكذلك كل ضرر عام وبه فتى أبو القاسم كذا في الملتقط * ولا يمنع المراق والزائبي
 لان رائحته ليست بتضرر في حق كل واحد لان منهم من يستلذ بها الا اذا كان دخانه دائما كذا في الغنية *
 سئل محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى عن رجل سرق ماء وأسأله الى أرضه وكرمه فأجاب انه يطيب له
 ما خرج بمنزلة رجل غصب شعيرا أو تبنًا ومن به دابته فانه يجب عليه قيمة ما غصب وما زاد في الدابة طيب
 له ذكر القيمة وقع سهواً والصحيح ان عليه مثل ما غصب قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد حكى عن
 بعض الزاهدين ان الماء وقع في كرمه في غير نوبته فأمر بقطع كرمه ونحن لا نقول بقطع الكرم ولكن
 لو تصدق بنزله كان حسنا ولا يجب عليه التصديق في المحكم كذا في المحيط * سئل الفقيه أبو القاسم رحمه
 الله تعالى عن رجل زرع أرض رجل بغير إذنه ولم يعلم صاحب الارض حتى استحصد الزرع فعلم ورضي
 به هل يطيب للزارع قال نعم قبل له فان قال لا أرضي ثم قال رضيت هل يطيب له قال يطيب له أيضا قال
 الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهذا استحسان وبه نأخذ كذا في الذخيرة * رجل أخذ أرض الحوز
 مزارعة من متصرفها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى نصيب الأكره يطيب لهم اذا أخذوا الارض مزارعة
 أو استأجروها فان كان الحوز كروما أو أشجارا ان كان يعرف أربابها لا يطيب للأكره وان لم يعرف أربابها
 طاب لهم لان تدير هذه الارض التي لا يعرف مالكيها الى السلطان وتكون بمنزلة أرض الموات وينبغي
 للسلطان أن يتصدق بنصف الخراج على المساكين فان لم يفعل ذلك كان آثما وأما نصيب الأكره في طيب
 لهم ويطيب لمن يأكل من ذلك برضاهم وان كان لا يخلو ذلك عن نوع شبهة الا أنهم قالوا زمانا
 الشبهات فعلى المسلم أن يتقي الحرام المعين امرأة زوجها في أرض الحوز وله مال يأخذه من قبل السلطان
 وهي تقول لا أقدمه في أرض الحوز قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ان أكلت من طعامه
 ولم يكن عين ذلك الطعام غصبا فهي في سعة من أكله وكذا لو اشترى لها طعاما أو كسوة من مال أصله ليس
 بطيب فهي في سعة من تناول ذلك الطعام والثياب ويكون الاثم على الزوج وأرض الحوز أرض
 لا يقدروا عليها على زراعتها أو ادخالها فيها فبذلها الى الامام لتكون منفعتها للمسلمين مقام الخراج
 وتكون الارض ما كالمصاحب كذا في فتاوى قاضي خان * قال السرخسي في شرحه توجه على جماعه
 جباية بغير حق فليعضهم دفعها عن نفسه اذ لم تحمل حصته على الباقيين والا فالأولى أن لا يدفعها عن

قوله والبذرة بالذال المحجمة
والهمزة المحفارة والمذوق المخففر
٥٨٥ م

نفسه دفع ظمنا عن انسان فدفع اليه عشرين دينارا فباع الاخر منه درهمين دينارين ليجعل له
لا يجعل له قال بحمد الامنة الترجما في هذا على قول محمد رحمه الله تعالى اما على قولهم فلا بأس به الا اذا كان
البائع ملحا كذا في القنية * رجل له مال وعيال ويحتاج الناس اليه في حفظ الطريق والبذرة فان
قدر على ان يحفظ ولا يضيع عياله كان المحفظ افضل وان لم يمكنه القيام بهما كان القيام بأمر العيال
أولى به فان قام بحفظ الطريق فاهدى اليه فان لم يأخذ منه وأفضل وان أخذها فليس بحرام كذا
في جواهر الاخلاط * قال اسمعيل المتكلم سلم المؤذى على المؤذى اليه مرة بعد أخرى وكان يرد
عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظن المؤذى انه قد سرى عنه ورضى عنه لا يعذر والاستحلال
واجب عليه وقال القاضي عبد الجبار رحمه الله قال اسمعيل المتكلم آذاه ولا يستحله للحال لانه
يقول هو ممتلي غضبا فلا يعفو عنه لا يعذر في التأخير كذا في القنية في باب الاستحلال ورد المظالم * دفع
الى راعي الامراء وغيرهم خبر البضيع غنمه في حظيرة أو أرضه كما هو العادة لا يجوز وكذا اذا كانت
الاغنام ملكا للراعي لانه رشوة وكذا اذا لم يصرح باشتراط الابانة لانه مشروط عرفا والدافع ان يستتر
مادفع اليه والمحيلة فيه ان يستعير الشياه من مال الكها وبأمر مال الكها الراعي بالابانة عند الاستعير ويدفع
ذلك القدر اليه احسانا لا أجره قال رضي الله عنه ولو كان الراعي لا يدينها أيضا بأمره لا يرزق كان رشوة
أيضا كذا في القنية في باب مسائل متفرقة * ويستحب التمتع بنوم القيلولة لقوله عليه السلام قبلوا
فان الشياطين لا تقبل كذا في الغيابة * تستحب القيلولة فيما بين المغربين بين رأس الشبر ورأس
المخضلة ويستحب ان ينام الرجل طاهرا ويضطجع على شقه الايمن مستقبلا القبلة ساعة ثم ينام
على يساره كذا في السراجية * ويكره النوم في أول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ورأت في بعض
المواضع ما كانت نومة أحب الى على رضي الله عنه من نومة بعد العشاء قبل العشاء الاخيرة وينبغي ان
يكون نومه على الفراش المتوسط بين اللين والخشونة ويتوسد كفه اليمنى تحت خده ويذكر أنه سيضطجع
في اليهد كذا وحيد ليس معه الا الاعمال ويقال الاضطجاع بالمجنب الايمن اضطجاع المؤمن وبالايسر
اضطجاع الملوك ومتوجها الى السماء اضطجاع الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار ولو كان ممثلا
يخاف وجع البطن فلا بأس بأن يجعل وسادة تحت بطنه وينام عليها يذكر الله تعالى في حالة النوم
بالتهليل والتحميد والتسبيح حتى يذهب به النوم فان التائم يبعث على ما بات عليه والميت على ما مات
عليه ويقوم من مقامه قبل الصبح فان الارض تشكى الى الله من غسل الزاني ودم حرام يسفك عليها
ونومة بعد الصبح ويستيقظ اذا ذكر الله تعالى وعازم على التقوى يحرم الله تعالى عليه وناويا ان
لا يظلم أحدا من عباد الله كذا في الغرائب * (وفي فتاوى آمو) سئل القاضي برهان الدين (٧) مردى
از كوسه نك خراس بر كند و بعضى را نا بر يده ماند فجاء رجل (وباقى را بر كند) فهو لانه لان الاول
ما أحرزه كذا في التمارخانية * الصبرة اذا أصابت طرفا منها نجاسة ولا يعرف ذلك بعينه فعزل منها
قليلا أو قفيزين فغسل ذلك أو زال ذلك عن ملكه يبيع أو هبته بحكم بطهارة ما بقي من الصبرة ويجعل
أكله ولا رواية عن أصحابنا في هذه ومشايعنا استخرجوا من مسئلة في السير صورته داخل رجل من
أهل الذمة حصينا من حصون أهل الحرب قد حاصره المسلمون ثم ان المسلمين فتحوا الحصن وأخذوا
بأرجال وعلاوا يقينا ان الذمي فيهم الا أنهم لم يعرفوه بعينه وكل واحد منهم يدعى أنه الذمي فانه لا يحمل
للمسلمين قتلهم ولو قتل واحد من أهل الحصن بعد ما دخل الذمي فيه أو مات أو خرج واحد منهم فانه يحمل
للمسلمين قتلهم لانه بعد ما مات واحد أو قتل أو خرج من الحصن لم يبق فيهم من هو محرم القتل يجوز
ان يحرم القتل من قتل أو مات أو خرج من الحصن كذا في المحيط * اذا اختلط ذلك الميتة بالدهن جاز

٧ النوم بعد دخول الوقت فقد روى
ما كانت نومة أحب الى على كرم الله
وجهه من نومة بعد العشاء قبل العشاء
قلت انظر انه اراد بعد صلاة العشاء
الاولى قبل العشاء الاخيرة اه كلام
القنية فتأمل اه م م م م
اقتلع من الجبل حجارة طاحون وترك
بعضها بلاع فجاء رجل واقتلع الباقى

أن يستصحب به ويدبغ به الجلود إذا كان الدهن غالباً كذا في السراجية * وإذا قرئ صل على
 مني وهو لا يفهم ثم كبر لا يجوز له أن يشهد بما فيه ألا ترى أن البالغ إذا قرئ عليه صل وهو لا يفهم
 ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه قال الفقيه رحمه الله تعالى كره بعض الناس السمر بعد العشاء وأجازه
 بعض الناس قال الفقيه رحمه الله تعالى السمر على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون في مذاكرة العلم فهو
 أفضل من النوم والثاني أن يكون السمر في أساطير الأولين والاحاديث الكاذبة والسهرية والضحك
 فهو مكروه والثالث أن يتكلموا بالمؤانسة ويحتنبوا الكذب وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه
 أفضل وإذا فعلوا ذلك ينبغي أن يكون رجوعهم على ذكر الله عز وجل والتسبيح والاستغفار حتى يكون
 ختمه بالخبر السؤل عن الاخبار المحدثه في البلدة وغير ذلك المختار أنه لا بأس بالاستخبار والاخبار كذا
 في الخلاصة * لا بأس للعالم أن يحدث عن نفسه بأنه عالم ليظهر علمه فيستفيد منه الناس وليكون ذلك
 تحدياً بنعم الله تعالى كذا في الغرائب * قال الفقيه رحمه الله تعالى ثم إن العلم على أنواع وكل
 ذلك عند الله حسن وذلك ليس كالفقه وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم اليه من غيره وإذا أخذ
 الانسان حظاً وافراً في الفقه ينبغي أن لا يقتصر على الفقه ولكن يتطرق في علم الزهد وفي حكم الحكماء
 وشيأ مثل الصالحين طلب العلم فريضة بقدر الشرائع وما يحتاج اليه لا مراً لا بد منه من أحكام الوضوء
 والصلاة وسائر الشرائع ولا مومر معاشه وما وراء ذلك ليس بفرض فإن تعلمها فهو أفضل وإن تركها فلا
 اثم عليه كذا في السراجية * وفي النوازل وعن أبي عاصم رحمه الله تعالى أنه قال طلب الاحاديث
 حرفة المفا ليس يعني به إذا طلب الحديث ولم يطلب فقهه كذا في التارخانية * وتعلم علم النجوم لمعرفة
 القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام كذا في الوجيز للكردي * تعلم الكلام والنظر والمناظرة
 فيه وراء قدر الحاجة مكروه وقيل الجواب في هذه المسئلة أن كثرة المناظرة والمبالغة في المجادلة مكروه
 لأن ذلك يؤدي إلى إشاعة البدع والفتن وتشويش العقائد وهذا ممنوع جداً كذا في جواهر
 الاخلاط * ولا ينظر في المسئلة الكلامية إذا لم يعرفها على وجهها وكان محمد رحمه الله تعالى يناظر
 فيها كذا في الملتقط * قال الشيخ الامام صدر الاسلام أبو اليسر نظرت في الكتب التي صنفها المتقدمون
 في علم التوحيد فوجدت بعضها للفلاسفة مثل اسحق السكدي والاستقراري وأمثالهما وذلك كله
 خارج عن الدين المستقيم زائغ عن الطريق القويم فلا يجوز النظر في تلك الكتب ولا يجوز امساكها
 فانها مشحونة من الشرك والضلال قال ووجدت أيضاً تصانيف كثيرة في هذا الفن للمعتزلة مثل عبد
 الجبار الرازي والمجيباتي والكعبي والنظام وغيرهم فلا يجوز امساك تلك الكتب والنظر فيها كيلا
 تحدث الشكوك ولا يتمكن الوهن في العقائد وكذلك المجموعة صنفوا كتباً في هذا الفن مثل محمد بن هيصم
 وأمثاله فلا يحل النظر في تلك الكتب ولا امساكها فانهم شرأوا من البدع وقد صنف الاشعري كتباً
 كثيرة لتصحح مذهب المعتزلة ثم إن الله عز وجل لما فضل عليه بالهدى صنف كتاباً ناقضاً لما صنف
 لتصحح مذهب المعتزلة إلا أن أصحابنا رجعهم الله تعالى من أهل السنة والجماعة خطؤه في بعض
 المسائل التي أخطأ فيها أبو الحسن فن وقف على المسائل وعرف خطاه فلا بأس بالنظر في كتبه
 وامساكها وعامة أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى أخذوا بما استقر عليه أبو الحسن ويطول تعداد
 ما أخطأ فيه أبو الحسن وكذلك لا بأس بامساك تصانيف أبي محمد عبد الله بن سعيد القطان وهو أقدم
 من أبي الحسن الاشعري وأقاويله توافق أقاويل أهل السنة والجماعة إلا في مسائل قليلة لا تبلغ
 عشر مسائل فإنه خالف فيها أهل السنة والجماعة لكن انما يحل النظر بشرط الوقوف على ما أخطأ فيه
 كذا في الظهيرية * ومن العلوم المذمومة علوم الفلاسفة فإنه لا يجوز قراءتها لمن لم يكن متبحراً

فى العلم وسائر الحاج عليهم وحل شبهاتهم والخروج عن اشكالاتهم (العلوم ثلاثة) علم نافع يجب تحصيله
وهو علم معرفة المعبود وخلق الاشياء سوى الله تعالى وبعد ذلك العلم بالمحلال والمحرام والامرو والنهى
وما بعث الانبياء به وعلم يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة والطلسمات وعلم النجوم الاعلى
قدر ما يحتاج اليه فى معرفة الاوقات وطلوع الفجر والتوجه الى القبلة والهداية فى الطريق وعلم آخر
ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم المجدل والمناظرات فيكون الاشتغال به تضيق العمر فى شئ
لا ينفعه فى الآخرة وانما يشتغلون به لتهر الخوض لالاظهار الحق والوقوف على الفرق بين المسائل
واخراج التناقض من بين الاحكام فان اشتغلوا بغيره مما ينفعه فى الدنيا والآخرة ولا تضيق للعمر
فيه كان أولى كذا فى جواهر الفتاوى * واذا تعلم رجلان علما كعلم الصلاة ونحوها أحدهما يتعلم
ليعلم الناس والآخر يتعلم ليعمل به فالاول أفضل كذا فى خزنة المفتين * التقوية فى المناظرة والمجيلة
فيها هل يحل ان كان يكلمه متعلما مسترشدا أو غير مسترشدا على الانصاف بلا تعنت لا يحل وان كان
يكلمه من يريد التعنت ويريد ان يطرحه يحل ان يحتال كل حيلة لدفعه عن نفسه لان دفع التعنت
مشروع بأى طريق يمكن الدفع كذا فى المحيط * فى جامع الجوامع تعليم العاصى ليجنب جائز كذا
فى التارخانية * للعربية فضل على سائر اللسان وهو لسان أهل الجنة فمن تعلمها أو علم غيره فهو
مأجور كذا فى السراجية * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ينبغى أن لا يأخذ العلم الا من أمين
كذا فى الغرائب * طالب العلم والفقهاء اذا بحث النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال
بزيادة العلم اذا بحث النية لانه أهم نفعه لكن بشرط أن لا يدخل النقصان فى فرائضه وصحة النية أن
يقصد وجه الله تعالى والآخرة لا طلب الدنيا والمجاهة ولو اراد الخروج من الجهل ومنفعة الخلق وأحياء
العلم فقبل نية نية أيضا كذا فى الوجيز لا كدرى * وان لم يقدر على تهذيب النية فالتعلم أفضل
من تركه كذا فى الغرائب * ولا ينبغى للتعلم أن يكون بخصيلا بعلمه اذا استعاره منه انسان كتابا أو استعان
به فى تفهيم مسألة أو نحو ذلك ولا ينبغى أن يخجل به لانه يقصد بتعلمه منفعة الخلق فلا ينبغى أن يمنع
منفعته فى الحال وقال عبد الله بن المبارك من يخجل بعلمه ابتلى بأحد ثلاث اما أن يموت فيذهب علمه
أو يتلى بساطان أو ينسب علمه الذى حفظه وينبغى للتعلم أن يوقر العلم ولا ينبغى أن يضع الكتاب على
التراب واذا خرج من الخلاء فأراد أن يمس الكتاب يستحب له أن يتوضأ أو يغسل يديه ثم يأخذ الكتاب
وينبغى للتعلم أن يرضى بالدون من العيش وينزوى من الدساء من غير أن يترك حفظ نفسه من الاكل
والشرب والنوم وينبغى للتعلم أن يقل معاشرته الناس ومخالطتهم ولا يشتغل بما لا يعنيه وينبغى للتعلم
أن يدرس على الدوام ويتذاكر المسائل مع أصحابه أو وحده وينبغى للتعلم اذا وقعت بينه وبين
انسان منازعة أو خصومة أن يستعمل الرفق والانصاف ليكون فرقا بينه وبين الجاهل وينبغى
للرجل أن يراعى حقوق استاذه وآدابه لا يرضى بشئ من ماله ولا يفتدى به فى مهوه كذا فى الغرائب
ويقدم حق معلمه على حق أبويه وسائر المسلمين ولو قال لاستاذه سولا بالأساس به وقد قال على رضى الله
عنه لابنه الحسن رضى الله تعالى عنه قم بين يدي مولاي عنى استاذه وكذا الأساس به اذا قال لمن هو
أفضل منه ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرفا ولا ينبغى أن يخذله ولا يستأثر عليه أحدا فان فعل ذلك فقد
فصم عروة من عرى الاسلام ومن اجلاله أن لا يقرع بأبه بل ينتظر خروجه ولا يعلم إلا أهله ولا يكتم عن
أهله فان وضع العلم فى غير أهله اضاعه ومنعه عن أهله ظلم وجور وعن ابن مقاتل النظر فى العلم أفضل
من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة كذا فى التارخانية * رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا
فانه يتعلم تمام القرآن وتعلم الفقه أولى من تعلم تمام القرآن كذا فى فتاوى قاضى خان * الرجل اذا

أمكنه أن يصلي بالليل ويتطرب بالنهار في العلم فإن كان له ذهن يعلم ويعقل الزيادة فالنظر في العلم أفضل من الصلاة وتعلم تمام القرآن أفضل من صلاة التطوع كذا في خزنة المفتين * قال الفقيه إذا أراد المعلم أن ينال الثواب ويكون عمله عمل الأنبياء فعليه أن يحفظ خمسة أشياء أولها أن لا يشارط الأجور ولا يستقصي فيه فكل من أعطاه شيئاً أخذته ومن لم يعطه شيئاً تركه وإن شارط على تعليم الهههه وخففت الصبيان جاز والثاني أن يكون أديباً في الوضوء والثالث أن يكون ناصحاً في تعليمه مقبلاً على ذلك العمل والرابع أن يعدل بين الصبيان إذا تنازروا وينصف بعضهم من بعض ولا يميل إلى الأولاد الأغنياء دون الفقراء والخامس أن لا يضرب الصبيان ضرباً مبرحاً ولا يجاوز الحد فإنه يحاسب يوم القيامة أهل قرية جمعوا بذوراً من أناس وزرعوا لأجل الإمام قالوا النزل المخاصم من ذلك يكون لأرباب البذور إذ لم يسلم البذور إلى الإمام كذا في خزنة الفتاوى * ليس للفقهاء في بيت المال نصيب إلا فقيه فرغ نفسه ليعلم الناس الفقه والقرآن كذا في المحامى للفتاوى * في كتاب القاضي ليس للقاضي ولاية التبرع بمال اليتيم إلا في القروض خاصة حفظاً له عليهم قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قد رخص بعض الناس أن يسول الرجل قائماً وكرهه بعضهم إلا من عذروه بنقول كذا في المحيط * يكره أن يخرق نعلته أو يلقه في الماء لانه اضاعة المال بلا فائدة كذا في السراجية * سئل أبو بكر عمن تمنى الموت هل يكره قال أن تمنى الموت لضيق عيشه أو لغضب دخل من عدو أو يخاف ذهاب ماله أو نحو ذلك فإنه يكره له ذلك وإن تمنى لتغير أهل زمانه فيخاف من نفسه الوقوع في المعصية لا بأس به كذا في المحامى للفتاوى * رجل كان في البيت أخذته الزلزلة لا يكره له الفرار إلى الفضاء بل يستحب لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مر بمحاطة ماثل فأسرع في المشي فقبل له أتق من قضاء الله قال أفر من قضاء الله إلى قضاء الله وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا وقع الرجز بأرض فلا تدخلوها وإذا وقع وأنتم قهتها فلا تقربوها منها والرجز العذاب والمراد منه الويامهنا ذكر الطحاوي في مشكل الآثار هذا الحديث فقال تأويله أنه إذا كان بحال لدخول وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج ونجا وقع عنده أنه نجا بخروجه فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده فأما إذا كان يعلم أن كل شيء بقدر الله وأنه لا يصيبه إلا ما كتبه الله فلا بأس بأن يدخل ويخرج كذا في الظهيرية * قال الفقيه رحمه الله تعالى يستحب للرجل أن يداري مع الناس ينبغي أن يكون قول الرجل لينا ووجهه منبسطاً مع البر والفاجر والسني والمبتدع من غير مداينة ومن غير أن يتكلم بكلام يظن أنه يرضى بمذهبه كذا في السراجية * وللرجل أن يدخل الدار التي آجرها وسلمها إلى المستأجر لينظر حالها ويرم ما استرم منها بأذن المستأجر وبغير إذنه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل إلا بأذن المستأجر كذا في التتارخانية * رجل أخذ من رجل شيئاً وهرب ودخل داره فلا بأس للأخذ منه أن يتبعه ويدخل داره ويأخذ كذا في المحيط * رجل وقع له ألف درهم في دار إنسان وخاف أنه لو علم صاحب الدار عنعه ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير إذنه قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ينبغي أن يعلم بذلك أهل الصلاح وإن لم يكن ثمة أهل الصلاح أن أمكنه أن يدخل ويأخذ ماله من غير أن يعلم به أحد فعل ذلك هذا إذا خاف على صاحب الدار وإن لم يخف لا يحل له أن يدخل بغير إذنه بل يعلم صاحب الدار حتى يأذن له بالدخول أو يخرج المال إليه كذا في فتاوى قاضي خان * وفي اليتيمة سئل أبو الفضل الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله الحائكون والنساء الذي يستعمله القصارون هل يعذرون في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنه علي ابن أحمد فقال ما أحب ذلك والتحرز عنه أحب وسئل أبو حامد عن الخبر يستعمل في أهـ

للمنفعة يمتنع ويستعمل هل يجوز قتل نعم يجوز وسئل عنها علي بن أحمد فقال يكره ذلك وسألت أبا حامد عن الخطاف إذا اتخذ وكر في البيت وهو يخترع على الثياب أو المحصر وغير ذلك هل يعذر الإنسان في أن يدفعه ويسقطه على الأرض وفيه أولاد صغار قال لا بل يصبر قال رضي الله تعالى عنه وذكر أبو الليث رحمه الله تعالى في كتاب الاستحسان أنه يكف كذا في التارخانية رجل حفر ثرا في فناء قوم روى ابن رستم أنه يؤمر بتسوية ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط المسجد كذا يؤمر بتسويته ولا يضمن النقصان ولو هدم حائط الدار رجل ملكا أو حفر فيها ثرا يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا يبناء الحائط كذا في فتاوى قاضي خان * يكره الكلام عند الوطء ولا يتكلم بعد الفجر إلى الصلاة لا يخبر وقيل بعدها أيضا إلى طلوع الشمس ويكره الفحص عند الهجوع كذا في التارخانية * سأله في جماعة لا يسافرون في صفر ولا يسدون بالأعمال فيه من النكاح والدخول ويتمسكون بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بشرى بخروج صفر بشرته بالجنة هل يهمل هذا الخبر وهل فيه نحوسة ونهي عن العمل وكذا لا يسافرون إذا كان القمر في برج العقرب وكذا لا يخطون الثياب ولا يقطعونها إذا كان القمر في برج الأسد هل الأمر كذا وقال أبا ما يقولون في حق صفر فذلك شيء كانت العرب يقولونه وأما ما يقولون في القمر في العقرب أو في الأسد فانه شيء يذكره أهل النجوم لتنفيذ مقالهم ينسبون إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو كذب محض كذا في جواهر الفتاوى * وإن رأى رؤيا عجيبة حمد الله تعالى لأنها نعمة ثم إن شاء قصها على من يثق به وإن شاء لم يقصها كذا في الوجيز للكردي * ويكره أن يقول الرجل سقينا بنو الثريا أو طلع سهيل فبردا الليل لأن سهيل لا يأتي بالبحر والبرد وعن ابن عمر رضي الله عنه لا يقال استأثر الله كذا من عمله وعن النخعي لا يقال قراءة فلان أو سنة أبي بكر وإنما سنة الله وسنة رسوله وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه لا يقال أسلمت في كذا ولكن أسفلت لأنه ليس الإسلام إلا لله هكذا في الفتاوى العنانية * وتكره الإشارة إلى الهلال عند رؤيته تعظيما له أما إذا أشار إليه ليريه صاحبه فلا بأس به كذا في خزانة المفتين * وفي الفتاوى قال نصير سألت الحسن بن أبي مطيع عن نهره غصب أيجوز التوضؤ منه والشرب قال إن كان النهر في موضعه الذي كان فلا بأس به وإن حوّل عن موضعه فإني أكره أن ينتفع به أحد وسئل أبو بكر عن نصب طاحونة وأجرى ماءها في أرض غيره بغير ما يب من نفس صاحبها قال لا يحل لمن يعلم بغصبها أن يشتري تلك الطاحونة ولا يستأجرها ولا يحمل إليها طعاما يطبخ فيها يا جرة أو عارية كذا في الحاوي للفتاوى * ولو كتب الشهادة وطلبوا الأداء رايست في الصلح جماعة سواء أوهو أسرع قبولاً لا يسعه ترك الأداء الشهادة وإن كان سواء جماعة يؤدون الشهادة وسعه أن يمتنع كذا في التارخانية * رجل في يده حرفة واضع رجل لا يعرف حرثته مع صاحب اليد أن يهبه وهو يهب الثمن له أيضا ففعل ذلك وقبضه الرجل ومات في يده فعليه رد الثمن ولا يعذر دباية في منعه من المشتري كذا في الغرائب * وفي اليتيمة سئل علي بن أحمد عن واحد من الأعزّة إذا دخل سكة ومعه خط فيه يعطى أهل السكة كذا كذا فأتوا أحدا واحدا ويحبسه في الممجد أو في موضع آخر هل لهم أخوذ أن يقول الله أو الفلان وفلان لمجرانه يحكمهم أن هذا الخط على الكل وهو لا يقدر على أداء هذا القدر بنفسه أم الواجب في حقه السكوت والصبر على ما يلحقه فقال الصبر أو لي وسألت أبا الفضل الكرماني ويوسف بن محمد وحميد البري وعمر الحافظ رجل له أولاد يتخذهم لباسا ويقول عند ذلك هي عواري في أيديهم حتى إذا قصد عن أخذهم صرفه إلى الأخر لا تترأز عن ضمان يجب على الأب هل له ذلك أم الواجب عليه أن يملكهم ذلك أم الواجب عليه دفع حاجتهم وهي تندفع بالأعارة فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وهي تندفع

قوله يستعمل في أهداب المنفعة كذا في نسخة المجموع منها وفي نسخ الخط المنفعة وعبارة القندة ومضغ الخبز للأهداب مكان الكثيراء يجوز فليست في تحرير المراد ولتراجع نسخة صحيحة من التارخانية اهـ

معه

بالإعارة وكتب بذلك إلى الحسن بن علي المرغيناني فقال له أن يدفع اللباس إليهم على وجه الإعارة كما أجابوا وسألت أبا الفضل الكرماني هذا يوسف بن محمد أن هذا الجواب في الزوجة فقال نعم كذا في التناخانية * رجل له أولاد فأقر بجميع ضياعه لولد فانه يأثم فلو أبطل قاض اقراره ان أبطل بتأويل معتبر في الشرع وهو فقيه يجوز ولا فلاه كذا ذكر وهذا اذا كان أولاده كلهم صلحاء أما اذا كان بعضهم فاسقا فأقر بجميع ماله للصالح فلا يأثم كذا في جواهر الفتاوى * لا بأس برش الماء في الطريق لتسكين الغبار والزياة على الحاجة لا تحل كذا في الملتقط * حبس بلبلا في قفص وعلفها لا يجوز كذا في القنية * سئل بعضهم عن رجل وكل رجلا باحياء الموات له فاحياه الوكيل أهول الوكيل كما في التوكيل في الاحتطاب والاحتشاش أم يقع للموكل كما في سائر التصرفات من البيع والإعارة فقال ان أذن الامام الموكل بالاحياء يقع له كذا في الغرائب * سئل علي بن أحمد عن وكل غيره وكالة مطلقة فقبلها وأمر غيره بكتابة الوثيقة وكتبها ثم ضاعت تلك الوثيقة من الوكيل أو تمزقت أو مزقها انساها هل يحل للكاتبة أن يكتب أخرى بعينها من غير زيادة ولا نقصان فقال نعم يجوز كذا في التناخانية * الخناق والساحر يقتلان لأنهما يسعيان في الأرض بالفساد وان تابا لم يقبل ذلك منهما وان أخذتا ثم تابا لم يقبل منهما ويقتلان وكذا الزنديق المعروف الداعي وبه يغثي كذا في خزنة المقتنين * والله أعلم

(كتاب التحري)

وفيه أربعة أبواب

(الباب الاول في تفسير التحري وبيان ركنه وشرطه وحكمه)

أما تفسيره فهو عبارة عن طلب الشيء بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته كذا في المبسوط * وأما ركنه فهو طلب الصواب بقلبه لأن التحري يقوم به وأما شرط جوازه فقد سائر الأدلة حالة اشتباه المطلوب لأن التحري إنما جعل حجة حال الاشتباه وفقد الأدلة لضرورة تجزئه عن الوصول إليه وأما حكمه فوقع العمل صوابا في الشرع كذا في محيط السرخسي * رجلان تحريا فاصاب أحدهما دون الآخر لم يستويا في الاجر لأن المصيب اختص بصواب الاصابة كذا في مجموع الفتاوى * اشتبه عليه وقت الصلاة ان شك في الدخول يصبر حتى يتيقن بالدخول لا يتحري رار شك في الخروج ينوي تلك الصلاة من ذلك اليوم كذا في جواهر الفتاوى * رجل صلى بالتحري إلى الجهة في مفازة والسماء مصحبة لكنه لا يعرف النجوم فتبين له أنه انحطأ القبلة قال استأذنا ظهير الدين المرغيناني تجوز صلاته وقال غيره لا تجوز لانه لا عذر لا حدى في الجهل بالأدلة الظاهرة المعتادة نحو الشمس والقمر وغيرهما فاما دقائق علوم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها كذا في الظهيرية * امرأة مكفوفة لا تخدم من يوجهها إلى القبلة فان ضاق الوقت ولم تجد أحدا فأتتها التحري وتصلى كذا في جواهر الفتاوى * ذكر في باب صلاة المريض من الأصل مسألة تدل على أن التحري في باب القبلة كما يجوز في خارج المصر يجوز في المصر وصورتها قوم مرضى في بيت بالليل أهم واحد وصلوا بعضهم إلى غير القبلة وهم يظنون أنهم أصابوا يعني تحروا فصلاهم جائزة لانه يجوز ذلك من الأصحاء حالة الاشتباه فمن المرضى أولى ووجه الاستدلال بها أن محمد رحمه الله تعالى حكم بجواز صلاتهم من غير فصل بينما اذا كان البيت في المصر أو خارج المصر وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الرجل اذا كان ضيفا وكان له لا ولم يجد أحدا يسأله فاراد أن يصلي تطوعا جاز له التحري وذكر شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى في شرحه مسألة الضيف فقال اذا كان الرجل ضيفا في بيت انسان فنام القوم فاراد الضيف أن يتعبد

بالليل وكره أن يوقفهم ذكر أن بعض مشايخنا قالوا لا يجوز له التحري وبعضهم قالوا إن كان يريد إقامة المكتوبة لا يجوز له التحري وإن كان يريد تهجد الليل يجوز له التحري قال شمس الأئمة المحلواني عن مشايخنا أن الصحيح لا يجوز له التحري في المصر لأنه يتوصل إلى إصابة الجهة بالسؤال أو يجرد من يسأله غالباً والمحكم ينبغي على الغالب قالوا وما ذكر في باب صلاة المريض محمول على البيت الذي يكون في الرباط ولا يكون ثمة ساكنون كذا في المحيط * رجل دخل في مسجد قوم فإن كان فيه رجل من أهله يحب السؤال ولا يجوز له التحري وإن تحري لا يجزئه إلا إذا أصاب وإن لم يكن أحد من أهله فصلى بالتحري ثم تبين أنه صلى إلى غير القبلة جاز وإن لم يتحر لا يجوز وإن كان في مسجد نفسه قال بعض المشايخ هو كالبيت وقال بعضهم هو كمسجد غيره في فتاوى الحجة رجلان خرجا إلى المغازة فتحري كل واحد وقع تحريه على غير جهة صاحبه جازت صلاتهما فإن بدا لأحدهما في وسط الصلاة أن يحول وجهه إلى صاحبه ويقبض التكبيرة جاز والأفلا كذا في التتارخانية * وقد مر كثير من مسائل التحري في القبلة في كتاب الصلاة * والله أعلم

❦ (الباب الثاني في التحري في الزكاة) ❦

وإن اشتبه عليه حال المدفوع إليه بعد ما تحري ووقع في أكبر رأيه أنه فقير أو أخبره المدفوع إليه أو عدل آخر أنه فقير أو رآه في زى الفقراء أو رآه جالساً في صف الفقراء أو رآه يسأل الناس ووقع في قلبه أنه فقير في هذه الوجوه كلها إن علم أنه فقير أو كان أكبر رأيه أنه فقير أو كان أكبر رأيه أنه غني أو علم أنه غني جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب كذلك إلا في فصل واحد وهو ما إذا علم أنه غني فإن في هذه الصورة لا يجزئه عن زكاة ماله عنده ثم على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إذا ظهر أن المدفوع إليه غني وجازت الصدقة عندهما هل يحل للقابض اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يطيب وقال بعضهم يطيب وقال بعضهم يرد إلى المدعي على وجه التملك ثم المعطى هل يشاب على ذلك قال بعضهم يشاب ثواب الجاهلية مع الناس والبر بهم ولا يشاب ثواب الصدقة واستشهد في الكتاب حجة لابي يوسف رحمه الله تعالى في المسئلة المختلف فيها قال وهو بمنزلة رجل توضع له ثياباً وصلى ثم تبين أنه كان غيب طاهر وذكر أن هذا يجزئه ما لم يعلم فإذا علم أعاد قال شمس الأئمة المحلواني رحمه الله تعالى ونحت هذا اللفظ فائدة عظيمة فإنه جعل تلك الصلاة مجزئة ما لم يعلم أنها فاسدة في الحقيقة قال محمد رحمه الله تعالى وكذلك كل صلاة وقعت فاسدة وهو يظن أنها وقعت جائزة فسات قبل العلم لم يعاتب والعبرة لما عنده لا لما عند الله قال رحمه الله تعالى وهو نظير ما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما اشترى أمة ووطئها مراراً ثم استخفت أن ووطئها حلال له ولا يسقط احصائه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الوطء حرام إلا أنه لا أثر عليه كذا في المحيط * والله أعلم

❦ (الباب الثالث في التحري في الثياب والماليخ والواني والموتى) ❦

إذا كان مع الرجل ثوبان أو ثياب والبعض تجس والبعض طاهر فإن أمكن التمييز بالعلامة يميز وإن تعذر التمييز بالعلامة أن كانت الحالة حالة الاضطراب أن لا يصح ثوباً طاهراً يمين واحتجاج إلى الصلاة وليس معه ما يغسل به أحد الثوبين أو أحد الثياب يتحري وإن كانت الحالة حالة الاختيار فإن كانت الغلبة للطاهر يتحري وإن كانت الغلبة للنجس أو كانا على السواء لا يتحري كذا في الذخيرة * وإذا وقع تحريه في الثوبين على أحدهما أنه هو الطاهر فصل في الظاهر ثم وقع أكبر رأيه على الآخر

في الطاهر فصل في فيه العصر لا يجوز لا تأخير حكمنا بجواز الطهر فيه فان الطاهر ذلك الثوب ومن
 ضرورة الحكم بنجاسة الثوب الاخر فلا يعتبر كبر رأيه بعد ما جرى الحكم بخلافه فان استيقن
 ان الذي صلى فيه الطاهر هو النجس أعاد صلاة الطاهر وكذلك لو لم يحضره تحرى ولكنه أحد الثوبين
 فصل في فيه الطاهر فهذا وما لوقعه بالتحرى سواء لان فعل المسلم محمول على النجاسة ما لم يتبين الفساد فيه
 فيجعل كان الطاهر هذا الثوب ويحكم بجواز صلاته ان تبين خلافه لو كان له ثلاثة ثواب فتحرى وصلى
 الظهر في أحدهما وصلى العصر في الثاني وصلى المغرب في الثالث ثم صلى العشاء في الاول فصلاة الطاهر
 والعصر جائزة وصلاة المغرب والعشاء فاسدة لانه لما صلى الطاهر والعصر في الاول والثاني وقد حكم
 بطهارتهما فتمين الثالث للنجاسة فلم تجز المغرب فيه وحين صلى العشاء في الثوب الطاهر فقد صلى وعليه
 قضاء المغرب فلم تجز أيضا مراعاة الترتيب وفي رواية أخرى صلاة العشاء جائزة كذا في محيط السرخسي
 * وفي النوادر اذا كان أحد الثوبين نجسا فصل في أحدهما الطاهر من غير تحرى صلى في الآخر العصر
 ثم وقع تحريه على ان الاول طاهر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هذا لم يصل شيئا وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى صلاة الطاهر جائزة كذا في المحيط * في النوادر رجلان في السفر وعندهما ثوبان
 أحدهما طاهر والاخر نجس وصلى أحدهما في الثوب بالتحرى وصلى الاخر في الثوب الاخر بالتحرى
 تجوز صلاة كل واحد منهما منفردا ولو أم أحدهما واقعدى به الاخر فصلاة الامام جائزة دون صلاة
 المقتدي كذا في الذخيرة * رجلان تلاعبا فسال من أحدهما قطرة دم وجحد كل واحد منهما ان ذلك
 منه فصل كل واحد منهما منفردا جازت صلاته ولو اقتدي أحدهما بالاخر لا تجوز صلاته ومن هذا الجنس
 مشكلة أخرى ثلاثة نفر تلاعبا فسال من أحدهم قطرة من دم أو فسا أحدهم أو ضرب ثم جحدوا جميعا ثم أم
 أحدهم في الظهر والثاني في العصر والثالث في المغرب فصلاة الطاهر جائزة لكل ولا تجوز صلاة
 العصر لامام المغرب ولا تجوز صلاة المغرب لامام الطاهر والعصر رواية واحدة وفي امام المغرب روايتان
 وقال أبو القاسم تجوز الصلوات كلها كذا في المحيط * اذا كان الرجل في السفر ومعه أو ان بعضها نجس
 وبعضها طاهر ان كانت الغلبة للطاهر يجوز التحري حالة الاختيار وحالة الاضطرار للشرب والوضوء
 جميعا وان كانت الغلبة للنجس أو كانا سواء ان كانت الحالة حالة الاختيار لا يتحرى لا للشرب ولا للوضوء
 وان كانت الحالة حالة الاضطرار يتحرى للشرب بالاجماع ولا يتحرى للوضوء عندنا ولكنه يتم كذا
 في الذخيرة * وفي الكتاب يقول اذا كانت الغلبة للسوء النجس يريق الكل ثم يتيمم وهذا اختياط
 وليس بواجب ولكنه ان أراق فهو أحوط ليكون تيممه في حال عدم المساء بيقين وان لم يرق أجزاءه أيضا
 والطحاوي رحمه الله تعالى يقول في كتابه يخلط المسائين ثم يتيمم وهو أحوط لان بالاراقة يقطع عنه
 منفعته وبالخلط لا فان بعد الخلط يسقى دوابه ويشرب عند تحقق الجحز فهو أولى وبعض المتأخرين
 من أئمة بلخ كان يقول يتوضأ بالاناثين جميعا احتياطاً لانه يثق بزوال الحدث واستئنا أخذ به هذا لانه
 اذا فعل ذلك كان متوضئا بما يثق بنجاسته وتتنجس أعضاؤه خصوصاً رأسه فانه بعد المسح بالماء
 النجس وان مسح بالماء الطاهر لا يطهر فلامعنى الامر به كذا في المبسوط * وان توضأ بالمائتين وصلى
 فانه تجزئه صلاته اذا مسح في الموضعين من الرأس كذا في محيط السرخسي * اذا اختلط اناؤه بأواني
 أصحابه في السفر وهم غيب قال بعضهم يتحرى ويأخذ آنية ويتوضأ بها بمنزلة طعام مشترك بين جماعة
 غاب أصحابه واحتاج الحاضر الى نصيبه فيرفع قدر نصيبه وكذا رغبه اذا اختلط بأرغفة صاحبه
 قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم لا يتحرى في الاواني والارغفة ولكن يتربص حتى يجيء أصحابه وهذا
 كله في حالة الاختيار وأما في حالة الاضطرار فجاز التحري في الاحوال كلها كذا في الذخيرة *

اذا كان للرجل مساليج بعضها ذبيحة وبعضها ميتة فان أمكن التمييز بالعلامة يميز في الوجوه كلها ويباح التناول وان تعذر التمييز بالعلامة فان كانت الجمالة حالة الاضطراب يعني به أن لا يحد ذكبة يتيقن واضطر الى الاكل يتناول بالتجري على كل حال وان كانت الجمالة حالة الاختيار فان كانت الغلبة للحرام أو كانا سواء لم يجوز التساول بالتجري وان كانت الغلبة للعلال يجوز التساول بالتجري كذا في المحيط * ومن العلامة أن الميتة اذا ألقيت في الماء يطفو الماء ما بقي من الدم فيها والذكبة يرسب وقد يعرف الناس ذلك بكثرة النسيس وبسرعة الفساد اليها ولكن هذا كله ينعدم اذا كان المحرام ذبيحة المجوسى أو ذبيحة مسلم ترك التسمية عمدا كذا في المبسوط * وان كان السم أو الزيت غالبا لا يحل أكله ويحل الانتفاع به فيما سوى الاكل لأن الغلبة لما كانت للعلال صار المغلوب فيها ماله كالحكم فاعتبرنا كون المحرام المغلوب كالمالك في حق الانتفاع في غير الاكل اذا نجاسة غير مانعة من الانتفاع فيها سوى الاكل فانه يجوز الانتفاع بالاروات بالقائها في الاراضي وبالتراب النجس واعتبرنا قيام المحرام حقيقة في حق حرمة الاكل احتياطا كذا في محيط السرخسى * والله أعلم

❦ (الباب الرابع في المتفرقات) ❦

رجل له أربع جوار أعرق واحدة منهم ثم نسيها لم يسعه أن يتجري للوطه وكما لا يتجري للوطه ههنا لا يتجري للبيع ولا يخلى المحاكم بينه وبينهم حتى يتبين المعتقد فان باع ثلاثا من الجوارى بحكم الحاكم يجوز بيعهن وجعل الباقيصة هي المعتقد ثم رجع اليه بمبايع شئ بشراء أو هبة أو ميراث لم يسع له أن يطأهن لأن القاضي قضى في ذلك بغير علم ولا معتبر بالقضاء بغير العلم إلا أن يتزوجها فان تزوجها فلا بأس بوطئها لانها اذا كانت حرة فالنكاح بينه وبينها صحيح وان كانت أمة فهي حلال له بالمالك هكذا في المبسوط * لكل واحد جارية اعتق أحدهم جاريته ثم لم يرفعها المعتقد فلكل واحد أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها معتقة كذا في محيط السرخسى * فان كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب الى أن لا يقربها وان قرب لم يكن ذلك عليه حراما حتى يتيقن ولو اشتراها جميعا رجل واحد قد علم ذلك لا يحل له أن يقرب واحدة منهم حتى يعرف المعتقد ولو اشتراها الا واحدة حتى يحل له وطؤها فان وطئهن ثم اشترى الباقيصة لم يحل له وطء شئ منهن ولا بيعه حتى يعلم المعتقد منهن وكذلك ان كان المشتري أحد أصحاب الجوارى كذا في المبسوط * له عشر خدوب من نخل وجد في أحدها فارة ميتة وأخرجها ثم نسي تلك الخفاية فانه يرسل فيها الهرة فعلى أيتها جاست فهي النجسة والبراق طاهرة كذا في القنية * والله أعلم

❦ (كتاب احياء الموات) ❦

وميه بابان

الباب الاول في تفسير الموات وبيان ما يملك الامام من التصرف في الموات وفي بيان ما يثبت للمالك في الموات وما يثبت به الحق فيه دون المالك وبيان حكمه

أما تفسيره فالارض الموات هي ارض خارج البلد لم تكن ملكا لاحد ولا حق له خاصا ولا يكون داخل البلد موات أصلا وكذا ما كان خارج البلدة من مرافقها محيطا بالاهلها ومرعى لهم لا يكون مواتا حتى لا يملك الامام اقطاعها وكذلك ارض الملح والقار ونحوهما مما لا يستغنى عنها المسلمون لا تكون ارض موات حتى لا يجوز للامام أن يقطعها لاحد وهو شرط أن يكون بعيدا من العمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان يجراف ريم من البادية خربا مؤدا وأجعة عظيمة لم يكن ملكا

لاحد يكون أرض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الجمهور لا يكون والصحيح جواب ظاهر الرواية فإن الموات اسم لما لا ينتفع به فإذا لم يكن ملكا لاحد ولا حقا خاصا له لم يكن منتفعا به فكان مواتا بعيدا عن البلدة أو قريبا منها كذا في البدائع * قال القدوري فما كان عاديا أي قدم خرابه لا مالك له أو كان مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد عن القرية بحيث إذا وقف انسان من أقصى العامر فصاح لم يسمع الصوت فيه فهو موات وقال القاضي فخر الدين وأصح ما قيل فيه أن يقوم الرجل على طرف عمران القرية فينادي بأعلى صوته إلى أي موضع ينتهي إليه صوته يكون من فناء العمران لأن أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي أو غيره وما وراء ذلك يكون من الموات إذا لم يعرف له مالك والبعيد عن القرية على ما قال شرمه أبو يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر انقطاع ارتفاق أهل القرية عنه حقيقة وإن كان قريبا من القرية وشمس الأئمة اعتمد على ما اختاره أبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في السكافي * ويملك الامام اقطاع الموات فلما أقطع الامام انسانا فتركه ولم يعمره لا يتعرض له إلى ثلاث سنين فإذا مضى ثلاث سنين فقد صادمواتا وله أن يقطعه غيره والمالك في الموات يثبت بالاحياء باذن الامام عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يثبت بنفس الاحياء ويملك الذي بالاحياء كما يملك المسلم كذا في البدائع * ومن أحيا أرضا ميتة بغير إذن الامام لا يملكها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحب احياء علكها وذكر الناطقي أن القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك كذا في فتاوى قاضي خان في آخر كتاب الزكاة * ولو تركها بعد الاحياء وزرعها غيره قبل الثاني أحق بها والاصح أن الأول أحق بها لانه يملكها بالاحياء فلا تخرج عن ملكه بالترك وإن هجر الأرض لا يملكها لانه ليس باحياء في الصحيح لأن الاحياء جعلها صالحة للزراعة والتجوير بوضع علامة من حجر أو بحصاد ما فيها من الحشيش والشوك وتنقية عشبها ووجهه حولها أو بإحراق ما فيها من الشوك وغيره وكل ذلك لا يفيد الملك لكونه هو أولى بها فلا تؤثر خدمته إلى ثلاث سنين فلا ينبغي لاحد أن يحيي ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فإذا أحياها غيره قبل مضيها يملكها كذا في المتبين ومن تاجر على أرض موات شبيهة بالمارة فقد أحياها لانه يكون بمنزلة البناء ولو حوطها وسفها بحيث يعصم الماء فانه يكون احياء كذا في محيط السرخسي * وتفسير الاحياء أن يبنى عليها أو يغرس فيها أو يكر بها أو يسهبها كذا في الخلاصة * وأراضي ما وراء النهر وخورزم ليست بموات لدخولها في القسمة وتصرف إلى أقصى مالك أو بائع في الاسلام أو ورثته وإن لم يعلم فيمن يملك التصرف إلى الحاكم كذا في الوجيز للكردي * والأراضي المملوكة إذا انقرض أهلها فهي كاللغة وقيل كالموات كذا في الذخيرة * ولو بني فيها بناء أو زرع زرع أو جعل للأرض مسناة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن عمرا أكثر من النصف يكون احياء لها ولما بقي وإن عمر نصفها لم يهردون ما بقي فكذا في الكثرة هكذا في محيط السرخسي * وقال محمد رحمه الله تعالى إذا كان الموات في وسط ما يحيي يكون احياء للكل وإن كان الموات في ناحية لا يكون احياء لمساقي كذا في التتارخانية * ودراهم سماعة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حفر فيها بئرا فساق إليها ماء فقد أحياها زرع أو لم يزرع ولو حفر فيها أنها لم يكن احياء إلا أن يجري فيها الماء فيمن يملك يكون احياء وإن أحرق فيها حشيشا فليس باحياء كذا في محيط السرخسي * ولو كان أجنة أو غيضة فقطع قصبها أو أشجارها فسد ما فيها وحياء كذا في الغيابة * وكل رجلا باحياء الموات له فأحياء فهو للكل إن أذن الامام له في الاحياء كذا في القية * ولا يجوز احياء ما قرب من

العامر عندنا كذا في الكنز * وما ترك الفرات أو الدجلة فعبدل عنه الماء فان كان يجوز عوده اليه لم يجز احياءه لمساواة العامة الى كونه نهرا وان كان لا يجوز أن يعود اليه فهو الموات كذا في السراج الوهاج أرض غرقت وصارت بحرا ثم نصب الماء عنها أو خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قليل هي للمالك القديم وقيل لمن أحيها كذا في القنية * امام أمر رجلا أن يعمد أرضا ميتة على أنه ينتفع بها ولا يكون المالك له فأحيها لم يملكها لان هذا شرط صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده لا يملك الأرض الا باذن الامام فاذا لم يأذن له الامام بالملك لا يملكه كذا في المضمرات * رجل أحي أرضا ميتة ثم جاء انسان وأحي أرضا حتى أحاطا بالحياء بجوانبها الاربعة كان له أن يتطرق الى أرضه من الأرض التي أحيها آخر فان جاء اربعة وأحي كل واحد منهم جانباً حتى أحاطا بحياتهم بها كان له أن يتطرق الى أرضه من أي أرض شاء اذا أحيوا جوانبها معا كذا في الظهيرية * ولو حفر بئر في الموات وبقي بينه وبين الماء ذراع ثم حفره آخر فالاول أحق به الا أن يعلم أنه تركه وقد ترشهر ولو حفره مقدار ذراع فهو تجميع وليس بأحياء كذا في الغيائية * واذا كان نهر مثل دجلة عليه محتطب ومرعة فهو لمن أحياه الا أن يكون فناء قرية فسد فناءهم فيمنع وللوالي أن يقطع من طريق المجادة أن لم يضر ذلك بالمسلمين قال وليس ذلك الا للبيعة وللمن ولاه كذا في المحيط * واذا حفر بئر في أسفل جبل ملكه الى أعلاه كذا في الغيائية * وأما بيان حكم أرض الموات فله حكمان أحدهما حكم المحريم والثاني حكم الوظيفة أما الاول فالكلام فيه في موضعين أحدهما في أصل المحريم والثاني في قدره أما أصله فلا خلاف في أن من حفر بئر في أرض الموات يكون لها حريم حتى لو أراد غيره أن يحفر في حريمها له أن يمنعها وكذا العين لها حريم بالاجماع وأما تقديره فعريم العين خمسمائة ذراع بالاجماع كذا في البدائع * ثم قيل هو خمسة مائة ذراع من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وجسدة وعشرون ذراعا والاصح أنه خمسة مائة ذراع من كل جانب والذراع هو المكيمة وهو ست قبضات وكان ذراع الملك سبع قبضات فمكسره منه قبضة كذا في التبيين * وحريم بئر الوطن أربعون ذراعا كذا في البدائع * قيل الاربعون من الجوانب الاوابع من كل جانب عشرة والصحيح أن المراد أربعون ذراعا من كل جانب كذا في التبيين * وأما حريم بئر الناضح فستون ذراعا في قوله ما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أعرف الا أنها أربعون ذراعا وبه يقتضي ذكر الصدر الشهيد في قضاء الجماع الصغير أن من أحيى نهرا في أرض موات قال بعضهم ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحق له حريمها وعندهما يستحق والصحيح أنه يستحق له حريمها بالاجماع وذكر في التوازل وحريم النهر من كل جانب نصفه عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى من كل جانب مقدار عرض النهر والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفتاوى الكبرى * وأما الحكم الثاني حكم الوظيفة فان أحيها من لم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وان أحيها من حيز أرض الخراج فهي نواجية وقال محمد رحمه الله تعالى ان أحيها بماء العشر فهي عشرية وان أحيها بماء الخراج فهي نواجية وان أحيها من حيز نواجية كيف ما كانت بالاجماع وهي من مسائل كتاب العشر والخراج كذا في البدائع * وروى عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر حريم الناضح ستون ذراعا الا ان يكون الجبل سبعون ذراعا فيمنع ذلك له المحريم بقدر الجبل حتى يتسأل له الانتفاع بالبئر كذا في محيط السرخسي * واذا احتقر الرجل بئرا في مفازة باذن الامام فجاء رجل آخر واحتقر في حريمها بئرا كان للاول ان يسد ما احتقره الثاني وكذلك لو بني أو زرع أو أحدث فيه شيئا للاول ان يمنع من ذلك لملكه ذلك الموضع وما عطف في بئر الاول فلا ضمان عليه فيه لانه غير متعدي في حفره وما عطف في بئر

الثاني فهو ومضمون عدلي الثاني لانه متعدي في نفسه ولو ان الثاني حفر بئرًا بامر الامام في غير حريم الاول وهي قرية منه فذهب ما بئر الاول وعرف ان ذهاب ذلك من حفر الثاني فلا شيء عليه كذا في المبسوط * من اخرج قناة في ارض موات استحق المحريم بالاجماع ثم بئى قدر يستحق قال محمد في الكتاب القناة بمنزلة البئر فاهما من المحريم ما للبئر ذكر هذا القدر ولم يزد عليه الا ان مشايخنا زادوا على هذا فقالوا القناة في الموضع الذي يظهر الماء منه على وجه الارض بمنزلة العين الفوارة فيكون لها من المحريم حيث مثل ما للعين جسمائة ذراع بالاجماع اما في الموضع الذي لا يتبع الماء على الارض القناة بمنزلة النهر الا انه يجري تحت الارض كذا في المحيط * ثم استحقاق المحريم من كل جانب في الموات من الاراضى فيما لاحق لاحد فيه فاما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انما بئرًا وجاء احد وحفر بئرًا على منتهى حذريه فانه لا يستحق المحريم من الجانب الذي هو حريم صاحب البئر الاول وانما يستحق من الاخر مما لاحق لاحد فيه كذا في النهاية * قناة بين رجلين احبى احدهما ارضاً مائة ليس له ان يسقيها من القناة او يجعل شربها منها لانه يريد ان يستفضل على شريكه لانه لم يكن لهذه الارض شرب من هذه القناة وليس لاحد ان يستفضل على شريكه الا باذنه كذا في محيط السرخسي * من غرس شجرة باذن الامام عند الكل او بغير اذن الامام عندهما اهل يستحق لها حريمها حتى لو جاء آخر واراد ان يغرس بجانب شجرته سمحوا له ان يمنع عن ذلك ثم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب ومشايخنا قالوا يستحق مقدار خمسة اذرع به وردت السنة كذا في المحيط * واذا حفر رحلان بنفقتهما بئرًا في ارض الموات على ان تكون البئر لاحدهما والمحريم للاخر لم يجز لانهما اصطحا على خلاف موجب الشرع فان الشرع جعل المحريم تبعاً للبئر لم يكن لصاحبه الانتفاع بالبئر فكان المحريم لما لك البئر فان كانت البئر لواحد كان المحريم له وان كانت البئر بينهما ما كان المحريم بينهما ولو شرطوا ان يكون المحريم والبئر بينهما على ان ينفق احدهما اكثر لم يجز ويرجع صاحب الاكثر بنصف الفضل لانهما اشتركا في انراز مباح ليكون المباح بينهما شركة والشركة في احرار المباح تقتضى ان تكون النفقة على قدر المالك فاذا شرط زيادة النفقة على احدهما لم يصح الشرط ويرجع بالزيادة على صاحبه لانه انفق عنه بأمره كذا في محيط السرخسي * اذا شرطوا ان يحفروا نهرًا ويحيوا ارضًا والنهر لواحد والارض لاخر لم يجز حتى يكونا بينهما او اذا كانا بينهما فليس لاحدهما ان يسقى ارضه خاصة وان شرطوا على بعضهم من النفقة اكثر لم يجز ويرجع كذا في التتارخانية * نهران لقريتين في مكان واحد وقع الاختلاف في حريمهما فما كان مشغولاً بتراب احد النهرين فهو في أيدي اهل ذلك النهر والقول في ذلك لهم ولا يصدق الا آخرون على دعواهم فيه الابينة وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب احدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين اهل القريتين نصاً ان الا أن تقوم لاحدى القريتين بئنة ان ذلك لهم خاصة وقد مر نحوه في آخر كتاب المزارعة كذا في الكبرى * من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا ان يتيم بئنة على ذلك وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى له مسنة يمشى عليها ويأق عليها طينه كذا في شرح القدوري * من بنى قصرًا في مفازة لا يستحق لذلك حريمًا وان كان محتاج اليه لالقاء الكساة لانه يمكن الانتفاع بالقصر بدون المحريم ولا يقاس على البئر لان حاجته اليه دون حاجة صاحب البئر الى المحريم كذا في الكافي والتبيين * بئر رجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضي خان * اراد ان يحفر بئرًا في ميم من المساكن او في محلة فان لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فله ذلك كذا قال ههنا وقد ذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة انه لا يحفر في المسجد

بشر من جفرها فهو مضاف الى جفر والفتوى على المذكور من ان كذا في الفتاوى الكبرى * والله أعلم

﴿ (الباب الثاني في كرى الانهار واصلاحها) ﴾

والانهار ثلاثة منها ما يكون كربه على السيلطان ومنها ما يكون كربه على اصحاب النهر فاذا امتنعوا بحبرون على ذلك ومنها ما يكون كربه على اصحاب النهر فاذا امتنعوا لا يحبرون أما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل في المقاسم كالغرات ودجلة وحبون وسعدون والنيل وهو نهر في الروم اذا احتاج الى الكرى واصلاح شطه يكون على السيلطان من بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال يحبر المسلمين على كربه ويخرجهم لاجله فان ارادوا حيد من المسلمين ان يكرى منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضر بالعمامة فان اضر بالعمامة بان ينكسر شط النهر او يحاف منه الغرق يمنع من ذلك وأما الذي يكون كربه واصلاحه على اهل النهر فان امتنعوا أجبرهم الامام على ذلك فهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليه قري واحتاج الى الكرى والاصلاح كان ذلك على اهل النهر فاذا امتنعوا أجبرهم لان فساد ذلك يرجع الى العمامة وفيه تقليل المياه على اهل الشفة وعسى يؤدي ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعة المياه تعود اليهم وضرر ترك الكرى يرجع الى العمامة أجبرهم على الكرى وليس لاحد ان يكرى من هذا النهر نهر الارضه اضر ذلك باهل النهر ولم يضر ولا يستحق بهذا الماء الشفة وأما النهر الذي يكون كربه على اهل النهر واذا امتنعوا لا يحبرون فهو النهر الخاص وتلك ما في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر عشرة فسادونها وله قرية واحدة يقسم ماؤه فيها فهو نهر خاص يستحق به الشفة وقال بعضهم ان كان لها دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان لاربعين فهو عام وقال بعضهم ان كان لها من المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لها دون الالف فهو خاص وأصح ما قيل انه يفوض الى رأي المجتهد حتى يختار رأي الاقوال بل شاء ثم في النهر الخاص لو اراد بعض الشركاء الكرى وامتنع الباقيون قال ابو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى لا يحبرهم الامام ولو حفر الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر الاسكافي يحبرون على ذلك وذكر الخصاص في الفقهاء ان القاضي يأمر الذين طلبوا الكرى بالكبرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع الاخرين عن الانتفاع به حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وان اراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يحبرهم الامام وقال بعض المتأخرين يحبرهم الامام فاذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى البداءة بالكبرى من أعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقي وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون الكرى عليهم جميعا من أول النهر الى آخره بحصص الشرب والاراضي وليس على اهل الشفة من الكرى شيء لانهم لا يحصون ويقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انخذوا في الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * ويضافه ان الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة مؤنة الكرى من أول النهر على كل واحد منهم عشر المؤنة الى ان يجاوز ارض احدهم فحينئذ تكون مؤنة الكرى على الباقيين تساعا الى ان يجاوز ارض اخرى ثم يكون على الباقيين اثنا عشر على هذا التفصيل الى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم اعمار من أول النهر الى آخره كذا في الكافي * وان كانت فوهة النهر لارضه في وسط ارضه فكبرى الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول أبي حنيفة اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط وقال بعضهم لا يسقط ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح ومتى جاوز الكرى ارضه هل له ان يفتح المياه لبقية ارضه قال بعضهم له ان يفتح وقال بعضهم لا يفتح حتى يفرغ الكل لانه لو فتح قبل ذلك يخصص بالماء قبل الشركاء ولهذا قال المتأخرون يبدأ بالكبرى من أسفل النهر كذا في الظهيرية * وأما الطريق

المخاص بين قوم في سكة غير نافذة اذا وقعت الحاجة الى اصلاحه من أوله الى آخره فاصلاح أوله عليهم بالاجماع فاذا بلغوا دار رجل منهم هل يرفع عنه مؤنة الاصلاح لازواية لهذه المسئلة قال شيخ الاسلام في شرحه ما كاعر الفقيه ابي جعفر رايت في كتب بعض مشايخنا انه يرفع عنه بالاتفاق واما اذا كان النهر عظيما عليه قري يشربون منها هي التي تدعى بالفارسية (كام) فاتفقوا على كرى هذا النهر فبلغوا فوطة نهر قرية هل يرفع عنهم مؤنة الكرى فلا راية في هذه المسئلة في الاصل قال شيخ الاسلام ذكر هذه المسئلة في النوادر انه يرفع عنهم مؤنة الكرى بالاتفاق وعلى قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع عنهم مؤنة الكرى ما لم يعبأوا الكرى اراضى قريتهم كذا في المحيط * والله أعلم

(كتاب الشرب) *

وفيه خمسة أبواب

(الباب الأول في تفسيره وركنه وشرط حله وحكمه) *

اما تفسيره شرعا فانصيب من الماء للراعي لا لغيره واما ركنه فالماء لان الشرب يقوم به واما شرط حله أن يكون ذا حظ من الشرب واما حكمه فالارواء لان حكم الشيء ما يقدر على اجاله وانما شرب الارض لتروى كذا في محيط المرحسى * المياه أنواع الاول ماء البحر وهو عام لجميع الخلق الانتفاع به بالشفة وسقى الارض وشق الانهار حتى ان من اراد أن يكرى نهرها الى أرضه لم يمنع من فلاك والانتفاع بماء البحر كالانتفاع بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أى وجه شاء والثاني ماء الودية العظام كيجحون وسيحون ودجلة والفرات والنيل للناس فيها حق الشفة على الاطلاق وحق سقى الارض بأن أحب واحد ارضامية وكرى منها نهر اليوسف فان كان لا يضر بالعامة ولا يكون النهر في ملك أحد ولم نصب الارحية والدولة ان كان لا يضر بالعامة وان كان يضر بالعامة فليس له ذلك لان دفع الضرر عنهم واجب وذلك بأن يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكمرت ضعفته فتغرق القرى والاراضى وكذا شق الساقية والدالية والثالث ما يجري على نهر خاص لقرية فغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقى الدواب والرابع ما أحرز في حب وتحموه فليس لاحد ان يأخذ منه شيئا بدون اذن صاحبه وله بيعه لانه ملكه بالا حراز فصار كالصيد والحشيش الا انه لا قطع في سرقته لقيام شبهة الشركة فيه حتى لو سرقه انسان في موضع يعز وجوده وهو يساوى تصالبا لم تطع يده كذا في خزائن المفتين * الماء الذى في نهر رجل أو حوض رجل فغيره نوع شركة من حيث الشفة وسقى دوابه حتى اذا أخذ انسان من حوض غيره أو بئر ماء للشرب فاليس لصاحب الحوض والبئر ان يسترده فان كانت الشفة ثاقي على الماء كله ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ليس له منع ذلك وذكر شمس الائمة المرحسى رحمه الله تعالى ان في هذا الفصل اختلاف المشايخ واكثرهم على ان لصاحب الماء ولاية المنع هكذا في الذخيرة * وفي العيون نهر في مدينة اجراء الامام للشفة فأراد بعض الناس ان يتخذ عليه بساتين ان لم يضر بأهل الشفة وسعه ذلك وان اضربا بسعه ذلك كذا في التتارخانية * نهر لقوم ولرجل أرض يجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض ان يشرب ويتوضأ ويسقى دوابه من هذا النهر وليس له ان يسقى منه أرضا وشجرا أو زرعاً ولا أن ينصب دولا باعلى هذا النهر لارضه وان اراد أن يرفع الماء منه بالقرب والا واني ويسقى زرعه أو شجره اختلف المشايخ فيه والاصح انه ليس له ذلك ولا هل النهر ان يمنعوه كذا في فتاوى قاضى خان والوجيز * وقال بعضهم لا يمنع من ذلك وهو الاصح هكذا في الهداية والكافي

والثنيين والظهيرية * وان اراد قوم ليس لهم شرب من هذا النهر ان يسقوا دوابهم منه قالوا ان كان الماء لا يتقطع بسقي الدواب ولا يفتى ليس لاهل النهر ان يمنعوهم وان كان الماء يتقطع بسقيهم بان كان الابل كثيرة ~~سكار~~ لمسم حق المنع وقال بعضهم ان كان تنكسر ضفة النهر ويخرب بالسقي كان لهم حق المنع والا فلا وكذا العين والحوض الذي يدخل فيه الماء بغير احرار واحتياال فهو بمنزلة النهر الخاص واخته فوافي التوضو بماء السقاية جوزة بعضهم وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والا فلا وكذا كل ماء أعد للشرب حتى قالوا في الحياض التي أعدت للشرب لا يجوز من التوضو ويمنع منه وهو الصحيح ويجوز ان يحصل ماء السقاية الى بيته ليشرب أهله وليس لاحد ان يسقي أرضه أو زرعه من نهر الغير أو عينه أو قناته اضطرر لذلك ولم يضطر وان سقي أرضه أو زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما أخذ من الماء وان أخذ مرة بعد مرة يؤذيه السلطان بالضرر والمحبس ان رأى ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اراد رجل اجنبي أن يأخذ من النهر الخاص أو من حوض رجل أو من ينثر رجل ماء بالجرق لا وضوء أو لغسل الثياب هل له ذلك ذكر الطحاوي انه له ذلك وعليه أكثر المشايخ كذا في الذخيرة * ولو كانت البئر أو العين أو الحوض أو النهر في ملك رجل فله أن يمنع من يريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يحدها آخر يقرب هذا الماء في غيره ملك أحد لانه لا يتضرر به وان كان لا يجد ذلك يترك لصاحب النهر اما أن يخرج الماء اليه أو يتركه لئلا يخذل نفسه بشرط أن لا يكسر ضفته لان له حق الشفة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة وقيل هذا اذا احتقرها في أرض مملوكة له أما ان احتقرها في أرض موات فليس له منع من ذلك لان الموات كان مشتمرا كالخفر لا حياة بحق مشترك وهما الممر والخراج فلا يقطع الشركة في الشفة ولو منعه عن ذلك وهو يخاف على نفسه ودابته العيش له ان يقاتله بالسلاح وان كان الماء مجرزا في الاواني فليس على الذي يخاف الهلاك من العايش ان يقاتل صاحب الماء بالسلاح على المنع ولكن يقاتله على ذلك بغير سلاح كذا في السكافي * هذا اذا كان معهما كثير فان لم يكن كثيرا فهو على وجهين أحدهما أن يكون الماء مقدرا مبرور ومقهورا أو كان يكفي لأحدهما فان كان يرد رمة فلهما كان للضطر أن يأخذ منه البعض ويترك البعض وان كان لا يكفي الا لأحدهما فانه يترك الماء للمالك كذا في النهاية * (وأما الكلاء فعلى أوجه) أحدها أن يكون في أرض مباحة فالناس فيه شركاء في الاحتشاش والرعي كالشركة في ماء البئر والثاني أن يكون في أرض مملوكة له ثبت بنفسه من غير انبات لا يمنع صاحب الأرض قبل الاحرار الا أن له أن يمنع الناس من الدخول في أرضه لاجل الكلاء قال مشايخنا اذا وقعت المنازعة بين صاحب الأرض وبين من يريد الكلاء ان كان المريد الكلاء في أرض مباحة قريبة من تلك الأرض فلصاحب الأرض أن يمنعه من الدخول وان لم يجد يقال لصاحب الأرض اما أن تعطيه الكلاء أو تأذن له بالدخول فيأخذ حقه ~~كذا~~ في محيط السرخسي * وأما أن يثبت له صاحب الأرض بأن سقي أرضه وكرها المنبت فيها الخشيش لدوابه فهو أحق بذلك وليس لاحد أن ينتفع بشيء منه الا برضاه لانه كسبه والكسب للمكتسب كذا في المبسوط * ولو دخل انسان أرضه بغير اذنه فاحتش ليس له حق الاسترداد منه سواء كان قاه وقام عليه أو لم يقم عليه في طاهر الرأية ولا يجوز بيعه أيضا ومن مشايخنا المتأخرين انه اذا قام عليه صاحب الأرض وسقاه فقد ملكه فيجوز بيعه وله الاسترداد ان احتشه أحد بغير اذنه ولا يجوز بيع ما ثبت في أرضه من الخشيش الا اذا طعمه فعزومه يجوز بيعه وله أن يسترد من أخذه منه وكذلك لا يجوز اجارة المراسعي فان اراد الحيلة في جوارزه فانه يؤاجر قطعة من أرضه معلومة ثم يبيع له كلاء كذا في المضمرات * ثم تفسير الكلاء كل ما ينجم على

وجه الأرض أي ينبت وينتشر ولا يكون له ساق فهو كلاله وما كان له ساق فهو شجرة فلي هذا قالوا
الشوك الاجسر والشوك الأبيض يقال له الغرق من الشجر لا من الكلال حتى لو ثبت في أرض انسان
وأخذ غيره كان لصاحب الأرض أن يسترد منه فاما الشوك الاخضر اللين الذي تأكله الابل عن
محمد رحمه الله تعالى في النوادر فيه روايتان في رواية جعله من جملة الكلال وفي رواية جعله من الشجر
وليس فيه اختلاف الرواية بل أراد بما قال انه بمنزلة الكلال ما ينبت منه على وجه الأرض ولا يكون له
ساق وأراد بما قال انه من جملة الشجر اذا كان له ساق فحاصله ان ما يقوم على ساق اذا ثبت في أرض
انسان فهو ملكه ولا يكون مشتركا بين الناس كذا في محيط السرخسي * والشوك والشوك كالكلال
والقبر والزرنيخ والغير وزج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن كذا في خزائن المفتين * وفي المنتقى
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الحطب في المروج وهي ملك لرجل فليس لاحد ان يحتطبها
الا بانه وان كانت في غير ملكه فلا بأس بأن يحتطب وان كان ينسب الى قرية وأهلها كذا في الذخيرة *
وفي الكبرى وان كان ينسب ذلك الى قرية وإلى أهلها لا بأس بأن يحتطب ما لم يعلم ان ذلك ملكها
وكذلك الزرنيخ والكبريت والثمار في المروج والادوية كذا في المضمرات * المحتطب بملك الحطب
بنفس الاحتطاب ولا يحتاج الى أن يشده ويجمعه حتى يثبت له الملك والساق من البئر لا يملك بنفس
ملك المدلوج حتى ينحيه عن رأس البئر كذا في القنية * لو كان في أرض رجل ملحمة فأخذ انسان من
ذلك الماء فلا ضمان عليه كما لو أخذ من حوضه وان صار الماء ملحاً فلا سبيل لاحد عليه وكذلك النهر
اذا انبسط حتى صار في أرضه ذراع من طين أو أكثر لم يكن لاحد ان يأخذ من ذلك الطين ولو أخذ
كان ضامنا كذا في المضمرات * (وبيان الشركة في النار) ان من أوقد ناراً في صحراء لا حق لاحد
فيها فلكل واحد حق في ناره من حيث الاصطلاح بها وتجهيف الثياب والعرجل بضوئه فاما اذا أراد
أن يأخذ من ذلك الجمر فليس له ذلك اذا منعه صاحب النار لان ذلك حطب أو فحم قد أحرزه الذي أوقد
النار وانما الشركة التي أفتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار والنار جوهر المحردون الحطب
والفحم فان أخذ شيئاً سيرا من ذلك الجمر ينظر فان كان ذلك شيئاً له قيمة اذا جعله صاحبه فحما كان له
ان يسترده منه وان كان يسيراً لا قيمة له فليس له أن يسترده منه وله ان يأخذه من غير استئذان لان
الناس لا يمنعون هذا القدر عادة والمانع يكون متعديلاً منتفعاً وقريناً ان المتعنت ممنوع من التعنت
شرعاً كذا في المبسوط * وذكر في موضع آخر ان كانت النار بحال لو خذت تصير فحمها ليس له
أن يقتبس منها لان لها قيمة لا محالة وان كانت بحال لو خذت تصير رماداً فله أن يقتبس منها وقيل
ان كانت النار من حطب مباح بأن أوقد الشجر القائم كما يكون في الغياض من غير أن يحترقه أو لا
كان له أن يقتبس منها وان كانت بحال لو خذت تصير فحمها وأما اذا أحرزه أولاً حتى صار ملكاً له فهو
على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط * والله أعلم

(الباب الثاني في بيع الشرب وما يتصل بذلك)

اذا أجزأ رضاع شرب أرض أخرى لا يجوز واذا قال بعتك هذه الأرض بألف درهم وبعثك شربها هل
يجوز بيع الشرب اختار المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا لا يجوز لان الشرب صار مقصوداً
في البيع وبعضهم قالوا يجوز لان الشرب صار تبعاً لما من حيث انه لم يذكر له ثمنا حتى لو ذكر للشرب ثمناً بأن
قال بعتك هذه الأرض بألف وبعثك شربها بما تاة لا يجوز بالاخلاق لانه صار أصلاً من جميع الوجوه
كذا في الذخيرة * وقدم بعض مسائل بيع الشرب في كتاب البيوع * واذا استأجر أرضاً ولم يذكر شربها

يدخل الشرب في الاجارة استحسانا واذا اشترى أرضا ولم يذكّر الشرب ولا مسيل الماء لم يدخل في البيع وان
 ذكر الشرب ولم يذكّر المسيل دخل الشرب في البيع ولم يدخل المسيل ولو اشترى بها بكل حق هو لها كان له
 الشرب ومسيل الماء جميعا وكذا لو اشترى بها بغير حق كذا في المحيط * لو قال رجل اسقني يوما من نهر لي على
 أن أسقيك يوما من نهرى لم يجوز وكذا الوجه له * مقابل بثوب أو عبد ولو أخذ الثوب أو العبد رده ولا شيء
 عليه بما انتفع كذا في السراجية * واذا قال اسقني يوما بخدمة عبدي هذا شهرا أو قال يركوب دابتي
 هذه شهرا أو قال كذا وكذا يوما فهذا كله باطل كذا في الذخيرة * باع ماء له بمجاريه بغير أرض
 وفي تلك القرية المخرج على الماء وتباع اليه بمجاريه فالباع جائر ولا يخرج على المشتري
 ولو شرط المخرج على المشتري في عقد البيع ينبغي أن يفرد البيع وإن لم يشترط فالمخرج على البائع
 على حاله ولا يعتبر بالعرف في المخرج لأن ذلك حكم من الامام فلا يمكن نقضه بالعرف اشترى شربا
 بغير أرض فقبضه وباعه مع أرضه فالباع في الشرب لا يجوز الا أن يحيزه البائع الاقل لأنه لا يملكه
 بالشراء والقبض لأن البيع لم يقع على شيء موجود الا يرى انه لو باع الأرض والشرب فالباع جائر
 وان كان الماء منقطعا وقت البيع فالباع انما وقع على ما يحدث وقتا بعد وقت فلا يجوز البيع الثاني
 لأنه على ملك الاول وقيل شراء الشرب بغير الأرض حكمه حكم البيع الفاسد فاذا اتصل القبض به
 وباعه يجب أن يجوز وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * نهر مشترك بين رجلين باع أحدهما أرضه التي
 بجانب هذا النهر ووراء هذا النهر طريق وذكر في الصلح حد الأرض التي باعها الطريق قال أبو نصر رحمه الله
 تعالى لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يدخل وعليه الفتوى كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو باع الشرب بعبد أو آجره وقبض العبد واعتقه جازعتقه وضمن قيمة العبد
 وكذلك لو كانت أمة فعلمت منه فهي أم ولده وعليه قيمته رعتقها وفي رواية البيوع لا عقرو وهو الصحيح
 كذا في محيط السرخسي * ولو باع الأرض بشرب أرض أخرى اختلف فيه المشايخ كذا في فتاوى
 قاضي خان * والصحيح انه لا يجوز كذا في التارخانية * الشرب اذا بيع مع الأرض كان له قسط
 من الثمن كذا في السراجية * في فتاوى الفضلي قطعنا كرم رجل باع احدهما من رجل
 والاخرى من رجل وكان مجراهما واحدا فخرج مشترى القطعة العليا بحري ماء انقطعة السفلى ذكر
 المسئلة ولم يشبع في جوابها وفي الحقيقة المسئلة على وجهين اما ان كان مالك القطعتين محتلهما
 أو كان مالكهما واحدا ان كان المالك مختارهما ان لم يذكّر الشرب في البيع لا نصا ولا دالة لا يدخل
 الشرب في البيع وان ذكره امانصا واما دالة كان لكل مشترق اجراء الماء الى أرضه ويقوم كل مشتر
 مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتأخر وان كان المالك واحدا فان لم يذكّر الشرب في البيع لا نصا
 ولا دالة لا يدخل تحت البيع وان ذكره فان باع القطعة العليا أولا لم يكن لصاحب القطعة السفلى
 اجراء الماء الا اذا اشترط البائع وقت البيع الاول أن يكون له حق اجراء الماء الى القطعة السفلى وان باع
 القطعة السفلى أولا كان لكل واحد منهما حق اجراء الماء الى أرضه كذا في المحيط * داران لرجل
 مسيل ماء سطح أحدهما على سطح الاخرى فباع التي عليها المسيل بكل حق هو لها ثم باع الدار الاخرى
 من رجل آخر فإراد المشتري الاول أن يمنع الثاني عن اسالة الماء على سطحه فله ذلك الا أن يكون اشترط
 البائع عليه وقما باعه أن يسيل ماء التي لم ابع في الدار التي بعث وفي النوازل داران متلاصقتان احدهما
 عامرة والاخرى غير عامرة فباع الخراب وكان مصب ميزاب الدار العامرة وملق تلجها في الدار الخراب
 فرفض المشتري ثم أراد المنع فله المنع وان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح الثلج فاستثناه فمسيل
 الماء جائر وطرح الثلج لا يجوز قال أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان له ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه

إلى هذا الجمانت وعرف أن ذلك قد سبله على حاله وإن لم يشترط وكذا لو كان مسيل ماء سطحه
إلى دار رجل وله فيها مبراب قديم فليس لصاحب الدار منعه عن مسيل الماء والفتوى على قول أبي
الثلث رحمه الله تعالى كذا في خزائن الماشين * وفي النوازل رجل له مجرى ماء على سطح جاره فخرّب
سطح الجار فاصلاح ذلك على صاحب السطح بمنزلة اسفل مع العلو ولا يصح على العمارة ويقال للذي
له حق الاجراء منع ناوفا في موضع المجرى على سطح الجار لتنفيذ الماء إلى مصبه كذا في الخلاصة *
وفي الباقي رجل باع أرضا بشرط ما فله المشتري قدر ما يكفي لهذه الأرض من الماء وليس له جملة
ماله بائع كذا في الذخيرة * رجل له أرض ونهر خاض في هذه الأرض فباع النهر من رجل ذكر
في الأصل أنه لا يدخل فيه المحريم الا بالذكر كالطريق فان أراد المشتري النهر أن يمر في هذه الأرض
على جوانب النهر لاصلاحه ليس له ذلك الا برضى صاحبه او يمر في بطن النهر ولو كان له على شط نهر
العمامة أرض للعمامة أن يمر وافيها للشفة واصلاح الوادي وليس لصاحب الأرض منهم اذ لم يكن
طريق لهم الا في هذه الأرض كذا في خزائن المفتين * بشر في أرض والبئر والأرض بين رجلين باع
أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الأرض ولم يبيع نصيبه من الأرض فان ذلك لا يجوز لانه باع نصيبه
من قطعة معلومة من موضع كان مشترك بينهما وبين صاحبه فلا يجوز الا باذن صاحبه كما قالوا في دار
بين رجلين باع أحدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجز الا برضى صاحبه فكذا نادى كرام المسألة على هذا
الوجه في الأصل ولم يقل لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعا ولا يجوز البيع في الطريق خاصة فمن
مشايخنا من قال لا يجوز البيع في البئر والطريق جميعا في قول علماءنا جميعا لان البئر والطريق كشي
واحد لانه لا يتهاى الاتفاق بالبئر من غير الطريق فصارا كشي واحد فاذا فسد البيع في بعضه فسد
في كله ومنهم من قال لا يجوز البيع فيهما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أما على قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيجوز البيع في البئر ومنهم من قال يجوز البيع في البئر ولا يجوز
في الطريق اجماعا قال شيخ الاسلام وهذا الاول أصح كذا في المحيط * ولو باع نصف البئر بطريق
جاز ولم يكن له طريق في الأرض وان باع نصيبه من الأرض مع البئر نصيبه نصف الأرض جاز كله
لان المبيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه ولا ضرر على الشريك في صحة هذا البيع
كذا في المبسوط * سئل عن اشترى حصة الماء الذي كان يسوقه مالكه مع شركائه إلى أسفل القرية
لمن له أرض في أعلى هذه القرية وفي ذلك ضرر قال ان باع مجاريه جاز البيع والمشتري أن يسقي أرضه
التي شربها من هذا النهر غير أنه يخلى عن الماء في نوبته ويكون النهر مملئا عند حاجة الآخرين إلى أخذ
الماء كذا في المحاوي للفتاوى * والله أعلم

(الباب الثالث فيما يحدثه الانسان وما يمنع عنه وما لا يمنع وما يوجب الضمان وما لا يوجب) *

الانهار ثلاثة نهر عام غير مملوك لا حد كالعرات وجيحون ونهر عام مملوك للعمامة كنهرو وبلغ ونهر خاص
بملوك جماعة مخصوصة أما النهر العام الذي هو غير مملوك لا حد فلكل أحد أن يكرى منه نهر
إلى أرضه ان لم يضرب بالنهر الا عظم وان أضرب لم يكن له ذلك لان دفع الضرر عن العمامة أولى من دفع
الضرر عن الواحد وكذلك لو أراد الأمير أن يجعل شربا لرجل من النهر الا عظم أو يزيد كوة ان كان
يضرب للعمامة لا يجوز وان لم يضربهم جاز رجل اتخذ في أرض له رحي ماء على النهر الا عظم مفتحتها ومسبها
في أرضه لا يضربا حد وأراد بعض جيرانه ان يمنعه وليس لهم ذلك كذا في محيط السرخسي * ونهر مملوك
دخل ماؤه تحت المقاسم الا ان الشركة فيه عامة وحدها أن يكون الشريك فيه مائة فصاعدا والمحكم

فيه ان من اراد ان يكرى منه نهرا الى ارض احياه ما فانه يمنع عنه اضر ذلك باهل النهر ولم يضر ونهر مملوك
 دخل ماؤه تحت المقاسم الا ان الشركة فيه خاصة وحدها ان يكون الشركاء فيه اقل من مائة فالمحكم
 فيه ما ذكرنا ايضا ان من اراد ان يكرى منه نهرا الى ارض احياه ما فانه يمنع عنه اضر ذلك باهل النهر ولم
 يضر واذا اراد اهل اهل النهر ان يجسدوا الماء عن اهل الاسفل فان كان الماء كثيرا في النهر بحيث لو ارسل
 ولم يكرى يصل كل واحد منهم الى حقه في الشرب لا يكون لاهل الاعلى ولاية الحبس فان كان الماء في النهر
 قليلا بحيث لا يصل اهل الاعلى الى حقه في الشرب الا بالسكر فالمسئلة على وجهين ان كان الماء بحال
 لو ارسل الى اهل الاسفل لا يمكن لاهل الاسفل الانتفاع اصلا بان كان النهر ينشف كان لاهل الاعلى
 الحبس وان كان الماء بحال لو ارسل الى اهل الاسفل يمكنهم الانتفاع به لا يكون لاهل الاعلى السكر
 بل يبدا باهل الاسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسكروا ويرتفع الماء الى اراضيهم قال
 نحو امر زاده واستحسن مشايخنا في هذا الوجه ان الامام يقسم بينهم بالايام اذا ابي اهل الاسفل السكر
 ثم يصنع اهل الاعلى في نوبتهم ما يحبوا وفي الضرر عنهم ثم في كل موضع جاز لاهل الاعلى السكر فاما يجوز
 لهم ذلك بوضع لوح في النهر وما شبهه لا بالتراب كذا في المحيط * فان تراخوا على ان الاعلى يسكر النهر
 حتى تشرب ارضه جاز وكذا لو اصابه واهل الاعلى ان يسكر كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء قد يقل
 في النهر فيحتاج كل واحد منهم الى ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * والماء الذي ينحدر عن الجبل
 في الوادي اختلصوا فيه قيل لاهل الاعلى السكر والمنع عن اهل الاسفل ولكن ليس لهم قصد الاضرار
 باهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجرة واختاره السرخسي رحمه الله تعالى وقيل انه لم يدخل
 الوادي صار كالماء في النهر المشترك فاجواب فيه كالجواب ثمة الا ان يكون السيل المنحدر وانتشر على وجه
 الارض فيكون لمن سبقت يده اليه كذا في الوجيز لا كدرى * واذا كان النهر بين قوم ولهم عليه ارضون
 اراد واحد منهم ان يكرى من هذا النهر نهرا لارض كان شريها من هذا النهر ولا ارض اخرى لم يكن
 شريها من هذا النهر لم يكن له ذلك الا برضى الشركاء اما اذا اراد ان يكرى لارض لم يكن شريها من هذا
 النهر فلا نه يريد ان يأخذ زيادة الماء ولانه يكرى مضافة مشتركة واما اذا اراد ان يكرى لارض كان شريها
 من هذا النهر فلا لعل النانية وكذلك لو اراد واحد منهم ان ينصب عليه رحي ماء لم يكن له ذلك
 الا برضى اصحابه فان كان الموضع الذي يضع عليه الرحي ملكه بان كان حاقما للنهر وبطن النهر ملكه
 ولغيره حتى اجراء الماء يتظر ان اضر باجراء الماء منع عنه وان لم يضر لم يمنع عنه وكذلك اذا اراد ان ينصب
 عليه دالية ارسانية فهو على ما ذكرنا في الرحي كذا في المحيط * ولو كان لكل واحد منهم كوى مسماة
 في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيد كوة وان كان لا يضر باهلها ولو كان الكوى بالنهر الاعظم فزاد
 في ملكه كوة او كوتين ولا يضر ذلك باهل النهر فله ذلك كذا في السكافي * وسئل ابو يوسف رحمه الله
 تعالى عن نهر بين قوم يأخذون الماء من النهر الاعظم ولكل واحد من القوم من هذا النهر كوة مسماة
 فأراد احدهم ان يستد كوة ويفتح أخرى ليس له ذلك كذا في الظهيرية * ولو ان رجلا له نهر خاص
 يأخذ الماء من الوادي الكبير كالغرات والدجلة والسيحون والجيحون شربا لارض له خاصة وليس له
 في هذا النهر شريك وعلى الوادي الكبير انهار وجفت الرجل ارضه تلك وأراد ان يسوق الماء الى
 ارض له أخرى قال في الكتاب ان كان ذلك في أيام المذاوكان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج اهل الانهار
 التي على الوادي الى هذا الماء ولا يضرهم كان لصاحب هذا النهر ان يسوق الماء الى حيث شاء وان كان
 يضر ذلك باهل الانهار وهم يحتاجون الى هذا الماء لم يمكن له ان يسوق الماء الى غير تلك الارض
 كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان رجلا له كوة على نهر لقوم فأراد ان يكرىها فيسفلها عن موضعه

يكون أكثر أخذ الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك لانه بهذا الذكرى يتصرف في ملك نفسه وهو البكوة
 ومن الشيخ الامام شمس الائمة المحلوا في هذا اذا علم انها كانت متسقلة في الاصل وارتفعت بالانكاس
 فهو بالتسفل بعيدا الى الحالة الاولى اما اذا علم انها كانت في الاصل بهذه الصفة فأراد أن يسفلها
 فانه يمنع من ذلك لانه يريد بهذا أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء كذا في الظهيرية * ان أراد
 أن يرفع الدوى وكانت متسقلة ليكون أقل للماء في أرضه فله ذلك وعلى ما قال شيخنا الامام رحمه
 الله تعالى هذا اذا كان بالرفع بعيدا الى ما كانت عليه في الاصل فأما اذا أراد أن يغيرها عما كانت
 عليه في الاصل يمنع منه قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى الاصح عندي انه لا يمنع على كل حال كذا
 في المبسوط * ولو أراد واحد منهم أن يوسع كوة نهره لم يكن له قال لانه يدخل فيها الماء زائدا على حقه
 فلا يملك ذلك ولو كرى اسفل النهر جاز ولو زاد في عرضه لا يجوز كذا في البدائع * وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى انه سئل عن نهر مرو وهو نهر عظيم اذا دخل مروا وكان ماؤه بين اهلها كوى بالخصص
 لكل قوم كوة معروفة فأحيا رجل أرضا ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر فكوى لها نهر من فوق
 مرو في موضع لا يملكه احد فساقي الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحصاد يضر
 باهل مرو ضرارا يمتد في مائهم ليس له ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك وكذا لكل واحد ان يمنع لان ماء
 النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر وان كان ذلك لا يضر باهل مرو فله ان يفعل
 ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادي العظيم على اصل الاباحة لا يصير حقا لبعض ما لم يدخل في المقاسم
 ولهذا وضع المسئلة فيما اذا كرى نهر من فوق مروا ما اذا كان اضر بهم فكل واحد يكون ممنوعا من
 الحق الضرب بالغير كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان نهر خاص لرجل يأخذه من نهر خاص بين
 قوم فأراد ان يعنط عليه ويستوثق منه له ذلك واذا كان مقنطرا او مستوثقا منه فأراد ان يعنط ذلك
 لعله او غير علة فان كان لا يزيد ذلك في أخذ الماء فله ذلك لانه يرفع بناء خالص ملكه وان كان يزيد
 في أخذ الماء منع منه بحق الشركاء كذا في المسكافي * وسألته عن نهر بين رجلين له خمس كوى من
 هذا النهر الاعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فممن له كوتان ومنهم من يكون له ثلاث فقال
 صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم لتأخذون اكثر من نصيبكم لان رفعة الماء وكثرت من اعلى النهر
 قد جعل في كواكم شيئا كثيرا ولا يأتينا الا وهو قليل غائر فنحن نريد ان ننقصكم بقدر ذلك ونجعل لكم
 ايا ما معلومة ونسدها فيها كوانا ولنا ايا ما معلومة تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله
 كما كان قبل اليوم لانها قدمت مرة فلا يكون لبعضهم ان يطالب بقسمه اخرى ثم الاصل ان ما وجد
 قد عا فانه يترك على حاله ولا يغير الا بحجة وكذلك ان قال اهل الاسفل نحن نريد ان نوسع راس النهر
 ونزيد في كواه وقال اهل الاعلى ان فعلتم ذلك كثر الماء حتى يفيض في أرضنا وتنزل ملك لاهل الاسفل
 ان يحد ثوابه شيئا وان باع رجل منهم كوة كل يوم بشئ معلوم او آجره لم يجوز كذا في المبسوط * رجل
 سقى أرضه فتعدى الماء الى أرض جاره ان اجري الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره
 يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان كان جاره قد تقدم اليه
 بالاحكام والسد فلم يستد يضمن استحسنانا وان لم يتقدم اليه لا يضمن وان كانت أرضه في صعدة وأرض
 جاره في هبطة ويعلم انه لو سقى أرضه يتعدى الى أرض جاره يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى يحول بينه
 وبين التعدي ويمنع من السقي حتى يرفع المسناة وان لم تكن أرضه في صعدة لا يمنع قال رضي الله عنه
 والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد ضمن وان كان معتادا لا يضمن وان كان في أرضه
 ثقب او حجر فان علم بالثقب ولم يسد حتى افسد أرض جاره يضمن وان كان لا يعلم لا يضمن كذا

في الخلاصة * ولو سقي أرضه بغير حق أو في غير نوبته أو أكثر من حقه أو أجرى الماء زيادة على ما يطيقه
النهر أو حول الماء إلى نهر أو موضع ليس له حق أو سكر النهر وليس له ذلك فارتفع الماء وسال عن ضفة
النهر وأخر بصفة النهر حتى سال الماء وأفسد زرع إنسان ضمن لانه متعدي كذا في الغاية * وجعل
سقي أرضه وملاها فسال من مائه في أرض أخرى وغرقها أو ترقى فلا ضمان عليه قال الفقهاء أبو جعفر
هذا إذا سقي أرضه سقيا معتادا يسقي مثله في العادة فأما إذا سقي سقيا غير معتاد ضمن فأما إذا كان
في أرضه بحر فإرضه سقي أرضه وتعدى إلى أرض جارة غرقت يتظران كان لا يعلم بحجر القارة لا يضمن
لانه غير متعدي وإن علم ضمن لانه متعدي وعلى هذا قالوا إذا فتح رأس نهر فسال من النهر شيء إلى أرض
جارة فغرقت يتظران كان فتح من الماء معتادا فما يفتح من الماء في مثل ذلك النهر في العرف والعادة
لا يضمن وإن فتح بمقدار ما لا يفتح مثله في ذلك النهر ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو أحرق كلاً
أو حصاناً في أرضه فتنبت النار عينا وشملاً وأحرقت شيئاً غيره لم يضمنه لانه غير متعدي في هذا
السبب فإن له أن يوقد النار في ملك نفسه مطلقاً ويصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة
قال بعض مشايخنا هذا إذا كانت ازياج هادئة حين أوقد النار فأما إذا أوقد النار في يوم ريح على وجه
يعلم أن الريح تذهب النار إلى ملك غيره فإنه يكون ضامناً لعله مالوا أوقد النار في ملك غيره ألا ترى أن
من صب في ميزانه ما تعاوه يعلم أن تحت الميزان إنساناً حالساً فأفسد ذلك المائع ثيابه كان الذي
صبه ضامناً وإن كان صبّه في ملك نفسه كذا في المنسوط * وفي الدوازل نهر يجري في أرض قوم فاشتق
النهر وخرب بعض أرض قوم لأصحاب الأرضين أن يأخذوا أصحاب النهر بعمارة النهر دون عمارة
الأرض كذا في الخلاصة * رجل ألقى شاة ميتة في نهر الطاحونة فسال بها الماء إلى الطاحونة فخربت
الطاحونة أن كان النهر لا يحتاج إلى الكرى لا يضمن وإن كان يحتاج إلى الكرى فهو ضامن إن علم أنها
خربت من ذلك فلم يجعل الملقى متعدياً في الالفه إذا كان النهر لا يحتاج إلى الكرى لأن ذلك دليل قوته
وينبغي أن يقال إن استقرت في الماء كما القاه ووقفت ثم ذهبته لا ضمان عليه على كل حال كذا
في الذخيرة * وهكذا في الكرى * رجل سقي أرضه وأرسل الماء في النهر حتى جاوز أرضه وقد كان
طرح رجل أسفل منه في النهر تراباً فسال الماء عن النهر حتى خربه فبحاوزه فغرق قطن رجل فالضمان
على من أحدث في النهر تراباً وليس على من سل الماء شيء إن كان له في النهر حق كذا في الخلاصة *
رجل له بحري ماء بقرب دار رجل فأجرى في النهر الماء فدخل الماء من حجر إلى دار جاره قالوا إن أجرى
ماء بمحتمل النهر وكان الثقب خفياً ولولا الثقب لا يدخل الماء في دار جاره لا يضمن وإن أجرى ماء بمحتمل
النهر فتعدى إلى دار جاره ضمن وكذا لو كان الثقب ظاهراً وهو يعلم أن الماء يتعدى منه إلى دار جاره
أو أرضه كان ضامناً كذا في فتاوى قاضي خان * قلع شجرة له على ضفة نهر فوقع ترابه في النهر وسده
فاستأجر ملاك النهر رجلاً ليرسل الماء في النهر حتى يبتل ذلك التراب ويسهل كربه فنام الجائر حتى
امتلا النهر وغرق كدس رجل لا ضمان على الجائر وأما قلع الشجرة إن كانت الشجرة بلغت النهر حتى
ضاق جانب النهر لا يضمن وإن لم تبلغ جاني النهر فقلع النهر ضمن سكر النهر وخرب قصر رجل يضمن
كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى البقال لو فتح الماء وتركه فارتد الماء أو فتح النهر وليس فيه
ماء ثم جاء الماء لا يضمن وعليه الاعتماد ولو سداً أنهاراً لغير كراهة حتى امتلا النهر وانبت قطن رجل
أو أرسل الماء في النهر وعلى النهر أنهار صغرة فتوحه القوومات فدخل الماء في القوومات فافسد زرع
غيره ضمن في الوجهين وفي الفتاوى الصغرى رجل أكل من شرب إنسان بأن سقي أرضه بشرب غيره قال
الأيام البزدوي ضمن وتفسير ضمان الشرب في شرب الأصل للإمام السرخسي أنه يتطربكم بشري

قوله فقلع النهر الخ هكذا بنسخة
الطابع

لو كان بينه جائر او قال الامام خواهر زاده لا يضمن وانه القنوي كذا في الخلاصة * مثل ابو بكر عن
 في داره مجرى الماء دخوله الى ناحية من داره قائم قدم حائط جاره من ذلك قال هو ضامن قيل له ترك فجوة
 بين المجري وبين الحائط فتر من ذلك قال هو ضامن ترك فجوة ولم يترك لانه جان في تحويل المجري لانه
 تصرف في حق الغير فباتولد منه يكون معه بانه عليه ولو ترك المجري الاول على حاله وفتح نهرا آخر قال
 ان ترك يدينه وبين حائط الجار مجرى قدر ذراعين لا يضمن لان مداخله قد احدثه في ملكه قال القمي
 ابو الليث رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا اذا خرج الماء من النهر من موضع لم يكن له حق الانحراج منه
 فاما اذا شق حافة النهر في موضع له حق واجرى الماء منه الى موضع آخر فانه لا يضمن في الوجهين جميعا
 اذا بقيت بينهما فجوة كذا في المحيط * ارض كانت على شط النهر العام او على الفرات وكان للعامة حق
 المرور في هذه الارض للسقي واصلاح النهر ليس لصاحب الارض ان يمنعهم اذا لم يكن لهم طريق الا
 في هذه الارض كذا في جوامع الاخلاص * رجل له شرب من نهر لارض فاشترى ارضا اخرى ليس
 لها شرب من هذا النهر الذي يجب ارضه الاولى ليس له ان يجرى الماء من الاولى اليها او يجعلها مكان
 الاولى وليس له ان يسقي نخيلها او زرعها في ارض اخرى الا ان يملأ الاولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها الى
 الاخرى بغيره مرة بعد اخرى كذا في فتاوى قاضي خان * لو كان النهر في دار انسان واحتاج الى حفره
 فان امكنه الدخول في بطن النهر ودخل وحفر وان لم يمكن يقال لصاحب الدار اما ان تاذن له في ذلك
 حتى يحفر والا فانه انت بماله كذا في الغياثية * لرجل نهر في ارض رجل فاراد دخول ارضه
 لاصلاح النهر ومنعه رب الارض فليس له الا ان يدخل في بطن النهر وكذلك القضاة قبل هذا قول ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى لانه لا حريم للنهر عنده فتكون المسناة لصاحب الارض فكان له ان يمنعه من
 الدخول في ملكه وعندهما للنهر حريم فتكون المسناة لصاحب النهر فكان له ان يجرى عليها لاصلاح نهره
 وقيل هذا قولهم جميعا الا ان موضع المسئلة ان النهر المسئلة كانا لصاحب النهر ثم باع المسناة من صاحب
 الارض فلا يجرى في ارضه لاصلاح نهره بخلاف ما لو اراد المسلمون ان يجرى في ارض رجل لاستقاء الماء من
 المشرقة ولم يكن لهم طريق غيرها اهام ذلك وذكر في النوادر لو كان النهر ضيقا لا يمكنه المشي فيه فصاحب
 الارض بالخيار ان شاء اذربا ان يصلحه ويسوي نهر نفسه وان شاء سوي نهره كذا في محيط السرخسي
 * وعن محمد رحمه الله تعالى في نهر بين رجلين اتخذ احدهما فيه سكر او هلاك زرع شريكه بعضه عطشا
 وبعضه غرقا قال يضمن ما ملك غرقا ولا يضمن ما ملك عطشا واذا وضع السكر في نهر العامة ليس في ارضه
 فسقي وترك السكر كذلك ثم وصل الماء ووقع في ارض رجل بسبب السكر فانسد زرع فالمسئلة على
 وجهين اما ان اجرى الماء او جرى الماء بنفسه ففي الوجه الاول الضمان على المجري وفي الوجه الثاني
 الضمان على الذي سكر سقي ارضه من نهر العامة وعلى نهر العامة انها صغار فتقو حافة الفوهات
 فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك اراضي قوم فهو ضامن كانه اجرى فيها الماء كذا في المحيط *
 وفي النوادر ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجرة فكان في نصيب احدهم فضل
 عما يحتاج اليه ارضه واحتاج اصحابه الى تلك الفضلة فان شركاه اولي بتلك الفضلة وليس له ان يسوق
 ذلك الماء الى ارض له اخرى ولا يشبهه ما لو كان له سدس الماء من نهر بين قوم او عشرة او اقل او اكثر
 فأتخذ نصيبه من ذلك في نهر له خاصة له ان يسوقه الى ما شاء من الارضين ولو استغنى عنه ليس لشركائه
 عليه سبيل نهر بين اربعة انفس محمد وزيد وعلي وجهه لكل واحد منهم مفتح الماء الى ارضه من هذا
 النهر ومفتح محمد يجرى مفتح زيد ومفتح زيد يجرى مفتح علي ومفتح علي يجرى مفتح جعفر فان جفف
 جعفر ارضه صار مائه على وان جفف جعفر وعلي جميعا فساووهما لزيد وان جفف جعفر وعلي وزيد

فجميع مياههم لمحمد فان جفف على أرضه ولم يجفف غيره فتاوه فمفر وجهه فان جفف زيد أرضه وحده سار ماؤه على وجهه فقدر بجان أرضهما كذا في محيط البحر خمس * غطى بحرى ماء قال أبو القاسم اذا لم يكن قدما فلا رباب المجرى أن يأخذوه بتكشف ذلك ورفع الغطاء كذا في الحماوى * نهر مجرى في سكة مجرى في كل سنة مرتين فيجتمع في السكة تراب كثير فان كان التراب على حريم النهر ليس لأهل السكة أن يكافروا أرباب النهر نقل التراب وان كان التراب جاوز حريم النهر فاهم ذلك نهر لقوم مجرى في أرض رجل حفروا النهر وألوا التراب في أرضه ان كان التراب في حريم النهر لم يكن لمصاحب الأرض أن يأخذ أصحاب النهر من التراب بشرائط المطرف في سكة عند باب دار رجل أمثلا * ولما صاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له أن يكس البئر قال رضى الله تعالى عنه ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان البئر قديما لم يكن له ذلك وان كان محدثا كان له ذلك بشرط رجل في دار غيره لم يكن لأصاحب البئر حق القساء الطين في داره اذا حفر البئر كذا في فتاوى قاضى خان * خرب رجل ضفة نهر والماء في ذلك الوقت منقطع ثم وصل الماء فوقع من موضع الخرب في أرض رجل فاضربا لأرض أو أفسد زرعاً في الأرض قال يتظر ان جرى الماء بنفسه يضمن الخرب اذا كان النهر للامة لانه مسبب متعذر وان أجرى الماء رجل وفتح رأس النهر رجل آخر ضمن المجرى والفتح دون الخرب كذا في الذخيرة * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر عظيم لأهل قرية يتشعب منه نهران وعلى كل واحد من النهرين طاحونة فخربت إحدى الطاحونتين وأراد صاحبها أن يرسل الماء كله في النهر الآخر الذي عليه الطاحونة الأخرى حتى يعمر طاحونته وذلك يضربا للطاحونة الأخرى لم يكن له ذلك لانه يريد دفع الضرر عن نفسه بالاضرار بغيره وفيه أيضا حوض في بستان رجل مستنقع ماء أقوام والرجل مقر لهم بالمجرى وبأن استنقاع الماء حق قديم لهم وهذا الحوض يضرب ببناء الرجل فأراد أن يمنعهم عن اجراء الماء حتى يصلحوا الحوض فان كان في الحوض عيب يضرب لا يخله ببناء الرجل فله ذلك كذا في المحيط * لو انشق ضفة النهر وسيل الماء عنه فيتضرر الناس به فأصحاب النهر يؤمرون بأصلاحه كذا في خزانة المفتين * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى نهر في سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن يدخل الماء في داره ويجرى الى بستان فللمجير أن يمنعوه وله أيضا أن يمنع المجير أن من مثل ذلك ومن أجرى قبل ذلك وأقرانه أحدثه فلم يمنعهم وان كان له ذلك قديما لم يمنع بمنزلة الفضلة فوق السكة وفيه أيضا رجل له مسنة متفرقة في قرية أراد أن يجمع كله ويجعله (في شبانروز) واحدا فله ذلك لانه يتصرف في حقه ولا ضرر في ذلك على الشركاء وكذلك لو كان لرجلين لكل واحد شرب يوم في نهر قرية أراد أن يستوفيا ماءهما جميعا في يوم واحد فلهما ذلك وليس للشركاء منعهما كذا في المحيط * بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة فدخل في سكة غير نافذة قال أبو بكر البلخي لا عبرة للقديم والحديث في هذا يؤمر برفعه فان لم يرفع يرفع الامر الى صاحب المحسبة ليأمره بالرفع كذا في فتاوى قاضى خان * أراد سقى أرضه أو زرعه من مجرى مائه فنع الرجل حتى ضاع الزرع لا يضمن المانع كما لو منع اراعى حتى هلك المواشى كذا في الوجير للكردرى * حائط بين رجلين عليه جملاتهما فرفع أحدهما الحائط برضى صاحبه ثم بناء صاحبه بماله برضى الآخر على أن يعيره صاحبه مجرى ماء في داره ليجرى ماء منها الى داره ويسقى بستانه ففعل وأعاره المجرى ثم بدله أن يمنع المجرى كان له ذلك لان الاعارة غير لازمة الا ان صاحب الدار الذي منع المجرى يغرم لباني الحائط نصف ما أنفق في بناء الحائط كذا في فتاوى قاضى خان * في العيون نهر في مدينة اجراء الامام للشفة أراد بعض الناس أن يتخذوا عليه بساتين ان لم يضر ذلك بأهل الشفة وسعهم ذلك وان أضر ذلك بأهل الشفة

لا يمنعهم ذلك ولو أراد أن يغرس على هذا النهر والنهر في الطريق ان لم يضرب الطريق وسعه ذلك والناس ان يمنعه عنه كذا في المحيط * نهر ساقية لقوم في بستان رجل فلصاحب البستان أن يغرس على حافته واذا ضاق نهرهم بسببها فحينئذ يؤمر بقلعها الا أن يوسع النهر من الطرف الاخر بقدر ما كان على وجهه لا يتفاوت في حق أصحاب النهر كذا في خزنة آفتين * وعن شداد في النهر العام اذا أراد الرجل أن يغرس لمنفعة المسلمين له ذلك كذا في المحيط * نهر يجري في دار رجل وصاحب الدار يسقي بستانه من هذا النهر فيغرس شجرة على شط النهر فيدخل ماء هذا النهر في عروق الشجرة الى دار رجل فتداعت الدار الى قالوا الخراب ان لم يغرس الشجرة في حريم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة وان كانت عروق الشجرة دخلت دار حاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير أن يرفع الامر الى القاضي كذا في فتاوى قاضي خان * ولو خرب النهر فاحتاجوا الى الحفر في أرض رجل ليصلحوا نهرهم لم يجبر على بيعه بكل حال كذا في الغياثة * واذا كان في أرض رجل نهر لقوم فله أن يسقي منه أرضه ان لم يضرب بأصحاب النهر ولم أن يمنعه وان كان بمنه وحاقتاه له ذلك وان أضرك كذا في المحيط * والله أعلم

﴿ (الاياب الزايع في الله تعالى في الشرب وما يتصل به وفي منع البيعة) ﴾

واذا ادعى شربا في يدي رجل بغير أرض لم تسمع دعواه قياسا وتسمع استعسا ما كذا في محيط السرخسي * واذا كان لرجل نهر في أرض رجل أراد صاحب الأرض أن يمنع صاحب النهر من اجراء الماء فيه فان كان الماء جاريا الى صاحب النهر وقت الخصومة أو علم انه كان يجري الماء الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى بالنهر لصاحب النهر الا أن يقيم صاحب الأرض البيعة ان النهر ملكه وان لم يكن الماء جاريا وقت الخصومة ولا علم جريانه الى أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض الا ان يقيم صاحب النهر البيعة ان النهر كان ملكه في المتيق قال هشام سألت محمد بن عمار رحمه الله تعالى عن نهر عظيم الشرب لاهل قرية لا يحصون حبسه قوم في أعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي أيدينا وقال الذين في أسفل النهر بل هولنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان يجري الى الاسفلين يوم يختصمون ترك على حاله يجري كما يجري الى الاسفلين وشربهم منه جميعا كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعا عن الاسفلين يوم يختصمون وليس ان كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أو أقام اهل الاسفل بيعة على ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم أم اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم وان لم يعلم كيف كان شرب اهل الاعلى واهل الاسفل من هذا النهر بعد العلم بأن شرب الكل كان منه وقد ادعى كل فريق البعد على النهر على سبيل الكمال وليس لاحد الفريقين مزية على الاخر لان حيث البيعة ولا من وجه آخر يجعل النهر بينهم وتكون قسمة الشرب على قدر مساحة الاراضي قلت أرايت هؤلاء الذين لا يحصون اذا ادعى بعضهم هذا النهر وأقام البيعة انه لقرى معلومة لا يحصى اهلها ان يقضى بها لاهل تلك القرية بدعوى هذا واقامة البيعة والمدعى عليهم لا يحصون وقد حضر بعضهم وفيهم الصغير والكبير قال محمد رحمه الله تعالى اذا كان هذا على ما تصف فان هذا النهر بمنزلة طريق من طرق المسلمين فان اقام قوم البيعة انه لهم دون غيرهم استحقوه وخرج من ان يكون نهر الجماعة المسلمين وصار لاهل تلك القرى خاصة واكتفى القاضي بواحد من المدعين وبواحد من المدعى عليهم وان كان النهر خاصا لقوم معروفين يحصون لم يقض عليهم بحضرة واحد منهم وقضى على من حضر منهم كذا في المحيط * نهر لرجل يجري في أرض آخر اختلغا في مسانته فادعاها كل واحد منهما ولا يدري في يدهن هي فهي لصاحب الأرض يغرس فيها ما بدله

ويرزغ فيها ويمنع صاحب النهر عن القساء الطين وعن المرو وفيها ولا يسد منها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ملك لصاحب النهر تكون ملقى طينه قبل هذا بناء على ان صاحب النهر يستحق حريم النهر عندهما فكان الحريم في يد صاحب النهر لانه تابع للنهر فيكون له وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا حريم للنهر فلم تكن المسئلة في يد أحدهما الا ان المسئلة أشبه بالارض من النهر لان المسئلة تصلح للغراس والزراعة كالارض والنهر لا يصلح لذلك وفي تنازع اثنان في شيء لم يكن في يد أحدهما الا ان في يد أحدهما ما هو أشبه بالمتنازع فيه فانه يقضى لمن كان في يده ما هو أشبه بالمتنازع فيه كما لو تنازعا في أحد مصرعي الباب الموضوع على الارض والمصراع الآخر معلق على باب أحدهما فانه يقضى بالموضوع لمن كان المصراع الآخر معلقا على بابه وقيل لا خلاف ان للنهر حريم في أرض الموت كما يأتي ذكر الخلاف ههنا فيما اذا لم يعرف أن المسئلة في يد صاحب النهر بان كانت متصلة بالارض مساوية لها ولم تكن أعلى منها فالظاهر شاهدانها لصاحب الارض من جملة أرضه اذ لو لم تكن هكذا كانت أعلى من الارض لا لقساء الطين فيها وعندهما الظاهر شاهدانها لصاحب النهر حريمه فوقع الكلام بينهم في الترجيح كذا في محيط السرخسي * نهر رجل وعلى شط النهر أرض رجل فتنازعا في المسئلة ان كان بين الارض والنهر حائل كالحائط ونحوه فالمسئلة لصاحب النهر والا فهو لصاحب الارض ولصاحب النهر فيها حق حتى ان صاحب الارض لو أراد رفعها كان لصاحب النهر منعه ولصاحب الارض أن يغرس فيها ويبقى طينه ويحناز فيها كذا في المراجعة * ولو اختلفا في رقبة النهر فان كان يجري فيه ماء فالقول قوله لانه في يده بالاستعمال وان لم يكن فيه ماء لا يقبل قوله الا بجملة وان اقام بيعة ان له يجري في النهر فله حق الاجراء دون الرقبة وكذا لو اقام بيعة ان له مصب الماء في هذا النهر او في هذه الاجرة كذا في الغياثية * نهر رجل في أرض رجل فادعى رجل شرب يوم من النهر في كل شهر واقام البيعة على ذلك فانه يقضى له به وكذلك مسيل الماء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ادعى شرب يومين في الشهر وشهد له أحد الشاهدين بشرب يوم في الشهر وشهد الآخر بشرب يومين في الشهر ذكر ان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى له بشيء وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالاول وهو شرب يوم ذكر هذا الخلاف في بعض نسخ هذا الكتاب ولم يذكر في البعض قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى انما تكون هذه المسئلة على الخلاف اذا شهدا على الاقرار بان شهدا أحدهما على اقرار المدعى عليه بشرب يوم لهذا المدعى وشهد الآخر على اقراره بشرب يومين لان المشهود به الاقرار ولم يشهد على واحد من الاقرارين الا شاهد واحد فاما اذا لم يشهدا على الاقرار وانما شهدا على نفس الشرب فشهد أحدهما بشرب يوم وشهد الآخر بشرب يومين يجب أن تقبل الشهادة على شرب يوم وهو الاقل بالاتفاق ولو شهدا بشرب يوم ولم يسموا عددا لا يأم بأن لم يقولوا من الشهر أو من السنة أو من الاسبوع ولم يشهدوا أن له في رقبة النهر شيئا لا تقبل الشهادة بخلاف لان المشهود به مجهول كذا في المحيط * وان ادعى عشر نهر أو عشرة قناة فشهد له أحدهما بالعشر والآخر بأقل من ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الشهادة باطلة وان شهدا بالاقرار لاختلاف الشاهدين لظاهره معنى وعلى قولهما تقبل على الأقل استحسانا وان شهد أحدهما بالخمس بطلت الشهادة لانه قد شهد له بأكثر مما ادعى واذا ادعى رجل أرضا على نهر بشربها منه واقام شاهدين انها له ولم يذكر من الشرب شيئا فاني اقضى له بها وبمحصة من الشرب وان شهدا له بالشرب دون الارض لم يقض له من الارض بشيء كذا في المبسوط * ولو شهد أحد الشاهدين انه اشترى هذه الارض بألف والآخر شهد انه اشترى الارض والشرب بألف لم يجز

وان شهد الاخر انه اشترى الارض بكل حق هولنا بالف جاز لانهم اتفقا على شراء الارض والشرب
 لان الشرب من حقوق الارض فمن شهد انه اشتراها بكل حق هولنا فقد شهد بالارض والشرب
 جميعا هكذا في محيط السرخسي * وان كان نهر بين قوم لهم عليه ارضون ولبعض اراضيهم سواقي
 على ذلك النهر ولبعضها دوال وسوان وبعضها ليست لها سانية ولا دالية وليس لها شرب معروف من
 هذا النهر ولا من غيره فاختصموا في هذا النهر فادعى صاحب الارض ان لها فيه شربا وهي على شط
 النهر فانه ينبغي في القياس ان يكون النهر بين اصحاب السواني والدوالي دون اهل الارض وان كان
 استحسن فقال النهر بينهم جميعا على قدر اراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحفر النهر سقي
 الاراضي لا اتخاذا السواني والدوالي فعيما هو المقصود حالهم على السواني اثبات اليد فان كان يعرف
 لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والا فهو بينهم على قدر اراضيهم وان كان لهذه الارض شرب
 معروف من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب فان لم يكن لها شرب
 من غيره وقضيت لها فيه شرب وكان لصاحبها ارض اخرى الى جنبها ليس لها شرب معروف فاني
 استحسن ان اجعل لارضيه كلها ان كانت متصلة الشرب من هذا النهر وفي القياس لا يستحق الشرب
 من هذا النهر للارض الاخرى الابحجة وان كان الى جنب ارضه ارض للآخر وارض الاول بين النهر
 وبينها وليس لهذه الارض شرب معروف ولا يدري من أين كان شربها فاني اجعل لها شربا من هذا
 النهر ايضا الا ان يكون النهر معروف القوم خاصة فلا جعل لغيرهم فيه شربا الا بينة فان كان هذا النهر
 يصب في احة وعليه ارض لقوم مختلفين ولا يدري كيف كانت حاله ولا لمن كان اصله فتنازع اهل
 الارض واهل الاحة فيه فاني اقضي به بين اصحاب الارض بالخصص وليس لهم ان يقطعوه عن اهل
 الاحة وليس لاهل الاحة ان يمنعوه من المسيل في اجتمعهم كذا في المبسوط * رجل له ارضان على نهر
 احدهما في اعلى والاخرى في اسفل فادعى ان شربها من هذا النهر وانكر الشريك شرب احدهما
 بعينها ان لم يكن يسقى تلك الارض من نهر آخر فالقول لصاحب الارض * سئل ابو القاسم عن رجلين
 لهما نهر وعلى ضفته اشجار وكل واحد منهما يدعي ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف فسا
 كان في موضع مملوك لاحد هما خاصة فهو له وما كان في موضع مشترك فهو بينهما في الحكم وسئل
 عن له اشجار على ضفة نهر ما ذيات ونبت من عروقها اشجار في الجانب الاخر من النهر ورجل في هذا
 الجانب كرم بينه وبين هذا الجانب طريق فادعى كل واحد منهما هذه الاشجار قال ان عرف انها
 نبتت من عروق تلك الاشجار فهي له وان لم يعرف ذلك ولا عرف غارسها فلك الاشجار غير مملوك
 لاحد لا يستحقها صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار سئل ابو بكر عن له ضيعة بجنب نهر ما ذيات
 وعلى ضفة النهر اشجار يريد صاحب الضيعة بيعها قال ان نبتت الاشجار من غير مستنبت وارباب النهر
 قوم لا يحرصون فهي لمن اخذها وقطعها ولا أحب ان يبيعها صاحب الضيعة قبل ان يقطعها ولو كان
 لها مستنبت لكان لا يعرف فهي كاللقطة وسئل عن اشجار على ضفة نهر لا قوام يجري ذلك النهر
 في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة لهذه السكة فادعى واحد ان غارسها فلان واني وارثه
 قال عليه البينة وان لم تكن له بينة فما كان على حريم النهر ولا رباب النهر وما كان في ساحة السكة
 فهو لجميع اهل السكة كذا في المحيط * والله أعلم

❦ (الباب الخامس في المتفرقات) ❦

ولومات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبيع شربه بدون الارض في دينه الا ان يكون معه ارض فيباع

مع أرضه ثم الامام ماذا يصنع بهذا الشرب قبل يتخذ حوضا ويجمع فيه ذلك الماء في كل نوبة ثم يبيع
الماء الذي جمعه في الحوض بثمن معلوم فيقضي به الدين والاصح انه يتظر الى قيمة الارض بدون الشرب
ومع الشرب فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين الميت وان لم يجد ذلك اشترى على تركته
هذا الميت أرضا بغير شرب ثم ضم هذا الشرب اليها وباعها فيؤدي من الثمن ثمن الارض المشتراة
والفاضل للغرماء كذا في الكافي * في البقية الى اذاباع أرضا بشرها فلله شترى قد رما يكفيها وليس
له جميع ما للبائع ويجرى الارث في الشرب بدون الارض ويجوز الوصية به وتعتبر من الثلث واختلف
المشايخ في كيفية اعتباره من الثلث قال بعضهم يسأل من المقوه من من أهل ذلك الموضع ان العلماء
لواثقة واعلى جواز بيع الشرب بلا أرض بكم يشتري هذا الشرب فيما بينكم فان قالوا يشتري بمائة
درهم يعتبر خروجه من الثلث على هذا الوجه واكثرهم على انه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض
من اقرب ما يكون من هذا الشرب ويتظر بكم يشتري مع الشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما
قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث واذا كان النهر بين قوم على شرب معلوم فغصب الوالي
نصيب واحد من الشركاء فالباقي يكون بين جميع الشركاء ويعتبر الغصب واردا على الكل وان قال
الغاصب انا غصبت نصيب فلان لا غير كذا ذكر المسئلة في الاصل كذا في المحيط * واذا اصغى أمير
خراسان شرب رجل وأرضه واقطعها لرجل آخر لم يجز ويرد الى صاحبها الاول والى ورثته وسألت
أبا يوسف رحمه الله تعالى عن أمير خراسان اذا جعل لرجل شربا في هذا النهر الا عظم وذلك الشرب
لم يكن فيما مضى أو كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك واقطعه اياه وجعل مفتحه في أرض يملكها الرجل
أو في أرض لا يملكها قال ان كان ذلك يضر بالعمامة لم يجز وان كان لا يضرهم فهو جائز اذا كان ذلك
في غير ملك أحد لان للسلطان ولاية النظر دون الاضرار بالعمامة ولو أن رجلا بنى حائطا من حجارة
في الفرات واتخذ عليه رحي يطحن بالماء لم يجز له ذلك في القضاء ومن خاصه من الناس فله هدمه لان
موضع الفرات حق العمامة بمنزلة الطريق العام ولو بنى رجل في الطريق العام كان اسكل واحد
أن يخصه في ذلك ويهدمه فأما يئسه وبين الله تعالى فان كان هذا الحائط الذي بناه في الفرات
يضر بجري السفن أو الماء لم يسهه وهو فيه آثم وان كان لا يضر بأحد فهو في سعة من الاستفاد بمنزلة
الطريق العام اذا بنى فيه بناء فان كان يضر بالمسارعة فهو آثم في ذلك وان كان لا يضر بها فهو في سعة
من ذلك ومن خاصه من مسلم أو ذمي قضى عليه بهدمه وكذلك النساء والمكاتبون وأما العبد
فلا خصوصية له في ذلك والصبي بمنزلة العبد تبع لا خصوصية له في ذلك والمغلوب والمعتوه كذلك الا أن
يخاصم عنه أبوه أو وصيه كذا في المبسوط * ولو جعل على النهر العام بغير اذن الامام قنطرة أو على
النهر الخاص بغير اذن الشركاء واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم انه كسر
او وهى فعطب به انسان أو دابة ضمن وان مر به انسان متعب مدا هو براه أو ساق دابة عليه متعبدا
لا يضمن الذي اتخذ القنطرة كذا في فتاوى قاضي خان * في المنتقى قال هشام سألت محمد ارجه الله
تعالى عن نهر يجري في قرية ثبت لتلك القرية على ذلك النهر شرابهم للشفة ولدوا بهم منه وعليه غرس
أشجار لهم الا انه ليس لهم حق في أصل النهر لو أراد أهل النهر تحويل النهر عن تلك القرية وفي ذلك خراب
القرية قال لهم ذلك قال وسألته عن رجل له قناة خالصة عليها أشجار لقوم أراد صاحب القناة أن يصرف
قناته من هذا النهر ويحفر له موضعا آخر قال ليس له ذلك ولو باع صاحب القناة كان صاحب
الشجرة شفع جوار كذا في المحيط * هشام قال قلت لابي يوسف رحمه الله تعالى في نهر بين قوم فاذنوا
كلهم رجلا ليس في الماء الا رجلا منهم لم ياذن له أو في أصحاب النهر صبي قال لا يسهه أن يسقى حتى

قوله واذا اصغى الخ هكذا بنسخة
الطابع

بأفتوا كأنهم جميعا كذا في التنازح * وإذا احتقر القوم بينهم نهر على أن يكون بينهم على قضاة
 أرضهم وتكون نفقته بينهم على قدر ذلك ووضعوا على رجل منهم أكثر نفقته غايطا رجوع ذلك عليهم
 ولو وضعوا عليه أقل مما يصيبه رجوعا عليه بالفضل كذا في المبسوط * ولو اختلف صاحب القناة وصاحب
 الدار على أن يحول القناة إلى ناحية أخرى فلا رجوع إن كان الصلح على إبطال الأول كذا في الغيبة *
 نهر بين قوم اصطالحوا على أن يقسموا السبل واحد منهم شربا ومنهم غائب فقدم فله أن يقض قسمتهم
 حتى يستوفي حقه إن لم يكونوا أو فوه وإن كانوا أو فوه فليس له أن يقض لأنه لا يقصد النقض وهذا
 بخلاف قسمة الدور والأرضين إذا كان واحد من الشركاء غائبا ولم يكن عن الغائب خصم إذا حضر
 ولم يرض به كان له أن يقض قسمتهم وإن كانوا أو فوه حقه نهر كبير ونهر صغير بينهما سنة واحتج
 إلى أصلاهما فاصلاهما على أهل النهرين والنفقة عليهما نصفان إن كان كله حريما للنهرين ولا يعتبر
 قلة الماء وكثرته كجدار بين رجلين جمولة أحدهما عليه أكثر فاحتج إلى النفقة عليه فهي عليهما
 نصفان كذا في الذخيرة * نهر كبير ينشعب منه نهر صغير فخرت نفقة النهر الصغير فأرادوا أصلاهما
 بالأجر والمجس فالأصلح على صاحب النهر الصغير كذا في خزانة المفتين * وقف على مرمة نهر لسكة
 معينة وكان ينصب في دربه ثم يسيل إلى سكة ثم يسيل منها إلى السكة العليا التي وقف الواقف عليها
 فاستمر النهر في السكة فأرادوا أن يرموه من على هذا الوقف فإنه لا يرم منها نهر الذي
 يجري في السكة الموقوف عليها ولو كان الماء ينصب من النهر العظيم ويسيل إلى قضاء ليس عليه
 شاربة ولا شفة ثم يسيل من القضاء إلى السكة الموقوف عليها يرم النهر من أعلاه إلى أن يجاوز السكة
 الموقوف عليها والفرق بينهما أن يقال إن في الوجه الأول النهر ينسب إلى السكتين أما إذا لم يكن
 بينهما سكة فإن النهر من أعلاه إلى أن يجاوز السكة الموقوف عليها ينسب إلى السكة الموقوف عليها
 وكذا إذا احتج إلى المحفر لا يحفر من تلك الغلة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان
 بخلاف تخريب المسناة لولم يحفر جازا المحفر نهابة يغت كذا في الظهيرية * سئل أبو القاسم عن رجل
 له أرض وفي أرضه مجرى ماء فكنسوا النهر والقوا التراب في أرضه هل له أخذهم بتفريغ أرضه
 من ذلك قال إذا قصدوا باللقاء موضع الحريم فله أخذهم برفع ما جاوز الحريم كذا في التنازح
 * حائط رجل باع نصفه فأراد المشتري أن يتخذ نصفه في النهر العام ممتعا كان له ذلك إذا فعل
 ذلك في ملكه ولا يضر بالعمامة وإن أضر بأن ينكسر النهر ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان *
 ولو أوصى أن ينصدق بشربه على المساكين فهذا باطل لأن حاجة المساكين إلى الطعام دون الماء
 وإنما يحتاج إلى الشرب من له أرض وليس للمساكين ذلك ولا بدل للشرب حتى يصرف بدله إلى
 المساكين لأنه لا يحتمل البيع والإجارة فيكون باطلا ولو أوصى بأن يسقي مسكينا بعينه في حياته
 فذلك جائز فيه باعتباره كذا في المبسوط * وإذا أوصى بأن يباع شربه من فلان فذلك باطل لأن
 ما لا يجوز تملكه حال حياته لا يجوز تملكه بعد وفاته وإن أوصى أن يسقي أرض فلان سنة كذا جاز من
 ثابته لأنه لو أوصى بشربه مؤبدا جاز فيجوز مؤقتا وإذا مات من له الوصية بطلت الوصية لأن الشرب
 وإن كان عينا حقيقة إلا أنه منفعة معنى لأنه تابع للأرض كالمنافع والوصية بالمنفعة تبطل بموت الموصي
 له وأما إذا أوصى له بالشرب مطلقا ولم يوقت لذلك وقتا ثم مات الموصي له بالشرب هل تبطل الوصية
 اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا تبطل الوصية ويصير الشرب ميراثا لورثة الموصي
 له وهو الأصح وإن قال إن فعلت كذا فهذا الشرب صدقة في المساكين فذلك باطل ولو أوصى بثلاث
 شربه بغير أرضه في سبيل الله أو الحج أو الرقاب أو الفقراء كان باطلا لأن هذه وصية ببيع الشرب لأنه

لا يمكن أن يصح ويعاون الرقاب بعين الشرب وانما يمكن بثمنه والوصية ببيع الشرب بالأرض باطله
والوصية بالشرب لا فقره وصية بالتصدق عليهم والوصية بالتصدق بالشرب بالأرض لا تجوز ولو
أوصى بثلاث حقه في النهر في كل شيء من ذلك حاز لانه تصدق بثلاث رقة النهر فجاز ويدخل الشرب
فيه تبعاً كما لو أوصى بالشرب مع الأرض كذا في محيط السرخسي * ولو زوجت امرأة على شرب بغير
أرض فالنكاح جائز وليس لها من الشرب شيء ويجب مهر المثل كذا في الكافي * ولو أن امرأة
اختلعت من زوجها على شرب بغير أرض كان باطلا ولا يكون له من الشرب شيء ولكن الخلع صحيح
وعليها أن ترد المهر الذي أخذت والصلح من الدعوى على الشرب باطل فان كان قد شرب من ذلك
الشرب مدة طويلة فلا ضمان عليه فان كان الصلح عليه من قصاص في نفس أو فساد ونها فالصلح
باطل وجاز العفو وعلى القاتل والقاطع الدية وارش المجرا حية كذا في المبسوط * نهر بين رجلين
اراد أن يسوق الماء فيه هذا يوماً وهذا يوماً جاز ولو كان لكل نهر خاص فاصطالحا على أن يسقى هذا
من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لا يجوز كذا في التتارخانية * ناقلا عن الذخيرة * امرأة
لها تسعة أجربة من الأرضين قرب السيل مجرى هذه الأرضين فاستأجرت أقواماً ليعمرهم والمجمرى
على أن تعطى لهم ثلاثة أجربة من الأرضين فعمرهم وهذا كره عن علي بن أحمد أنه قال أرجو أن تكون
هذه الاجارة جائزة وليس لها الامتناع من اعطاء الثلاثة الاجربة قال أبو الليث رحمه الله تعالى هذا
الجواب يوافق قولهما وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز وبه يفتي فعلي هذا لو كانت
عبدت الاجربة الثلاثة وقت الاستئجار جاز اجارها كذا في الذخيرة * رجل له مجرى ماء في دار
رجل فغرب المجرى فأخذ صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه لا يجبر صاحب المجرى على
اصلاحه وهذا كرجل له مجرى على سطح رجل فغرب السطح لم يكن لصاحب السطح أن يأخذ
صاحب المجرى باصلاح سطحه فان كان النهر ملكاً لصاحب المجرى أخذ باصلاحه ومهم
من قال اصلاح النهر على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي يجري في النهر
ملكه فهو الذي يستعمل النهر بملكه فيكون اصلاحه عليه وبه أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى قال
استاذنا الفتوى على الاول لان اصلاح الملك على صاحب الملك كذا في الفتاوى الكبرى * نهر
في دار رجل يتأذى الضرر اليه من مائه الى دهلير الجمار ثم يتأذى من الدهلير الى دار امرأة وفي ذلك ضرر
فاحش ان لم يكن النهر ملكاً لرجل انما للنهر مجرى في داره والماء لاهل الشقة فكل من كانت له مضرة
فعليه اصلاح النهر ودفع المضرة عن نفسه كذا ذكر عن الفقيه أبي بكر ابن الاعمش وعن أبي القاسم ان
اصلاحه على أصحاب المجرى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه يفتي كذا في الظهيرية *
ولو كان لكل دار مالك على حدة فباع كل واحد داره من رجل آخر بمحقوقها لم يكن لمشتري الدار
الاول أن يمنع المشتري الثاني عن مسيل المياه على سطحه وكذا في الحائطين اذا كان مجرى الحائطين
الثاني في الحائط الاول كذا في الغيائية * وفي فتاوى أهل سميرقند رجل له مسيل ماء في دار غيره
باع صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل فله أن يضرب بحصة المسيل في الثمن وان
كان له المجرى دون الرقة فلا شيء له من الثمن وفي كتاب الشرب من الاصل ما يدل على أن للشرب
حصة من الثمن فانه قال اذا شهد أحد الشاهدين بشراء الأرض وحدها بألف درهم وشهد الآخر
بشراء الأرض مع شربها بألف درهم لا تقبل الشهادة لان الذي شهد بشراء الأرض مع الشرب جعل
بعض الثمن بمقابلة الشرب فظن بعض مشايخنا ان ما ذكر في فتاوى أهل سميرقند خطأ ليس كما ظنوا
لان موضوع مسألة كتاب الشرب ان مالك الأرض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الأرض وللشرب

حصة من الثمن اذا بيع مع الارض وموضوع هذه المسئلة ان الشرب لغير مالك الرقبة فـ كان بيع الشرب في حق صاحب الشرب بائناً فـ راده والشرب بائناً فـ راده لا حصة له من الثمن ولو لم يبيع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل أبطلت حتى في المسيل فان كان له اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه وان كان له الرقبة لا يبطل حقه لان الملك في الاعيان لا يقبل الا بطل كذا في المحيط * في العيون نهر بين رجلين وأراد أن يسوق منه هذا يوما وهذا يوما جاز لان ذلك ينفعهما ولا يضر غيرهما وان كان لكل واحد نهر خاص واصطلم على أن يسقي هذا من نهر صاحبه وهذا من نهر صاحبه لم يحجز كاجارة السكني لان هذا يبيع ويباع الشرب لا يجوز كذا في الذخيرة * والله اعلم بالصواب

(كتاب الاشربة) *

وفيه بابان

(الباب الاول في تفسير الاشربة والاعيان التي تتخذ منها الاشربة واسماؤها وما هياتها واحكامها) *

اما تفسيرها فاسم الشراب يقع ما حرم منه وأما اسمائها فاننا عشرين سبعة لما يتخذ من العنب الخمر والباذق والطللاء والمنصف والنجع والجهوري والحمدي واثنان للتخذ من الزبيب النقيع والنبيد وثلاثة للتخذ من التمر السكر والفضج والنبيد وأما ما هياتها فالاشربة المتخذة من العنب (أحدها الخمر) وهو اسم للنبيذ من ماء العنب بعد ما غلى واشتد وقذف بالزبد وسكن عن الغليان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اذا غلى واشتد فهو خمر وان لم يقذف بالزبد (والثاني الباذق) وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث أو النصف أو يطبخ أدنى طبخة بعد ما صار مسكراً وسكن عن الغليان (والثالث الطلاء) وهو اسم للثلث وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فصار مسكراً (والرابع) المنصف وهو ما اذا طبخ ماء العنب حتى ذهب نصفه وبقي نصفه (والخامس النجع) وهو أن يصب الماء على الثلث حتى يرق ويترك حتى يشتد ويسمى أبا يوسف في لان أبا يوسف رحمه الله تعالى كثيراً كان يستعمل هذا (والسادس الجهوري) وهو النبيذ من ماء العنب اذا صب عليه الماء وقد طبخ أدنى طبخة حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه (واما ما يتخذ من الزبيب فنوعان) نقيع وهو أن يتقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته الى الماء ثم اشتد وغلى وقذف بالزبد والثاني النبيد وهو النبيذ من ماء الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة وغلى واشتد (واما ما يتخذ من التمر فثلاثة أنواع) أحدها السكر وهو النبيذ من ماء التمر اذا غلى واشتد وعليه أكثر أهل اللغة والثاني الفضج وهو النبيذ من ماء البسر المذنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد والثالث النبيد وهو النبيذ من ماء التمر اذا طبخ أدنى طبخة وغلى واشتد وقذف بالزبد وكذا يقع على الماء الذي أنقع فيه التمر وخرجت حلاوته وغلى واشتد وقذف بالزبد (وأما أحكام هذه الاشربة فهي على خمسة أوجه) في وجه حلال بالاجماع وفي وجهه حرام بالاجماع وفي وجهه حرام عند عامة العلماء وفي وجهه حلال عندنا خلافاً لبعض الناس وفي وجهه حلال عندهم ما خلافاً للمحمد اماما هو حلال بالاجماع فهو كل شراب حلوم يشتهد واماماه حرام بالاجماع فهو الخمر والسكر من كل شراب (وأما الخمر فلها احكام ستة) أحدها انه يحرم شرب قائلها وكثيرها ويحرم الانتفاع بها للتداوي وغيره والثاني انه يكفر جاحداً حرمتها والثالث انه يحرم تملكها بالبيع والهبة وغيرهما مما للعباد فيه صنع والرابع انه قد بطل تقويمها حتى لا يضمن مثلهما كذا في المحيط المرخسى * واختلفوا في سقوط ما يئتها والصحيح انها مال مجربان الشيخ والفتنة فيها كذا في الكافي * والخامس هي نجاسة عايفة كالبول والدم والسادس يجب التحذير بشربها قائلها وكثيرها ويباح تحليلها

كذافي محيط السرخسي * ولا يؤثر الطبخ فيها لان الطبخ في الشرع يمنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها
بعد ثبوتها لان الطبخ اثره في ازالة صفة الاسكار وبعد ما صار خرا لا يؤثر فيها ثم قيل لا يحد فيه ما لم
يسكر لان الحد بالقيل مخصوص بالنبي وهذا مطبوخ وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى
يحد من الشرب منه قليلا كان او كثيرا كذا في الكافي * والخمر اذا صارت خللا ودخل فيها بعض
المخوضه ولو لم يكن فيها بعض المرارة لا تكون خللا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى تذهب المرارة
وعندها يقيّل المخوضه يحل هذا اذا تخلل بنفسه أما اذا تخلل بعلاج بالملح أو بغيره يحل عندنا السكّل
في شرح الطحاوي وفي شرح الشافعي لو صب الخمر في الخمر يؤول كل سواء كانت الغلبة للخمر أو للخل بعد
ما صار حامضا وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الخمر هي الغالب فكذلك
أما اذا كانت الغلبة للخل ذكر في مجموع النوازل لا يخل من ساعته ما لم يمض زمان علم انه صار خللا كذا
في الخلاصة * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى توجد
رائحته فلا ينبغي ان يدهن أو يطيب بها ولا يجوز بيعها وان تغيرت رائحتها بما ألقى فيها لانها لم تصر
خللا والخمر ما لم تصر خللا لا يجوز الانتفاع بها ولا تمتشط المرأة بها وهو عادة بعض النساء قيل انها تزيد
في بريق الشعر ولا يداوى بها جرحا في بدنه أو بدرباته ولا يمتحن بها ولا يقطر في الاحليل كذا في المحيط *
ويكره ان يبل الطين بالخمر وان يسقى الدواب به قال بعض المشايخ لو نقل الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل
الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا فيمن أراد تخليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر ويصبه فيها أما لو نقل
الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ رحمه الله تعالى لا بأس به في الوجهين جميعا لان حمل الخمر انما
يكره اذا كان الحمل لاجل الشرب وأما اذا لم يكن لاجل الشرب لا بأس به الا يرى انه اذا خللها بالنقل
من الشمس الى الظل ومن الظل الى الشمس لا يكره وقد حصل حمل الخمر والصحيح هو الاول كذا في الذخيرة
* ولا يسقى الصبي والذمي والاعمى من سقاها هكذا في الغياثة * ويكره الاكتحال بالخمر وان
تجعل في السعوط هكذا في فتاوى قاضي خان * واذا سخن الدقيق بالخمر وخبره لا يؤكل ولو أكل لا يحد
وكذلك لو وقعت الخنطة في الخمر لا تؤكل قبل الغسل فان غسلت وطخت أو لم تطحن ولم توجد رائحة الخمر
ولا طعمها فلا بأس بأكله قيل هذا اذا لم تنتفع الخنطة أما اذا انتفعت فعلى قول محمد رحمه الله تعالى
لا تطهر أبدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تغسل ثلاث مرات وتجهف في كل مرة وتؤكل وعلى
هذا اذا طبخ اللحم في الخمر على قول محمد رحمه الله تعالى لا يخل أكله أبدا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى يغلي ثلاث مرات بماء طاهر ويبرد في كل مرة كذا في المحيط * واذا طرح الخمر في مرق بمنزلة الخمر
وطبخ لا يؤكل لان هذا مرق نجس ولو حسا منه لا يحد ما لم يسكروا اذا طرح الخمر في سمك أو ملح أو خل
وربي حتى صار حامضا فلا بأس به ذكر المسئلة في الاصل مطلقة من غير تفصيل وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى انه كان يفصل الجواب فيها تفصيلا وكان يقول ان كان السمك أو الملح مغلوبا بالخمر يطهر اذا
صار حامضا ويحل أكله وان كان السمك أو الملح خالبا لا يطهر ولا يخل تناوله وان صار حامضا كذا
في الذخيرة * واذا وقعت فارة في حب الخمر هانت ورهيت الفارة ثم صارت الخمر خللا كان طاهرا وان
تفسخت الفارة فيها كان الخمر نجسا لان ما فيها من أجزاء الفارة لم يصر خللا كذا في فتاوى قاضي خان *
ولا يخل النظر اليها على وجه التلهي كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى ما وراء النهر قطرة من الخمر
وقعت في جرة بماء ثم صب ذلك الماء في حب الخمر قال أبو نصر الدبوسي يفسد الخمر وقال غيره لا يفسد
وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا بعينه بل لمجاورة الخمر فاذا تخلل
الخمر بوقوعه في الخمر زالت المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر ثم في خل يطهر وكذا

الرجيف اذا خبز بجمهر ثم وقع في خل والثوب اذا وقع في خمر ثم في خل فانه يطهر بخلاف الدقيق اذا خبز بجمهر وخبزه فانه يكون نجسا ولا يطهر لان ما في الجبن من اجزاء الخمر لم يضره الا بالخمر فلا يطهر كذا في فتاوى قاضي خان * ولو سقى شاة خمر الا يكره معها وابنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها فلم تختلط بلحمها وان استعمل الخمر معها يجوز كما لو استعمل خلا الا اذا سقاها خمر كثيرا بحيث تؤثر رائحة الخمر في لحمها فانه يكره اكل لحمها كما لو اعتادت اكل الجملة كذا في محيط السرخسي * ولو اعتادت شرب الخمر وصارت بحال توجد رائحة الخمر فيها في الشاة تحبس عشرة ايام وفي البقرة عشرين وفي البعير ثلاثين وفي الدجاجة يوما كذا في المحيط * ويكره شرب دردى الخمر والانتفاع به ولو شرب منه ولم يسكر فلا حد عليه عندنا ولا بأس بان يجعل ذلك في خل لانه يصير خلا كذا في الميسوط * رجل خاف على نفسه من العطش يباح له ان يشرب الخمر بقدر ما يندفع به العطش عندنا ان كانت الخمر ترذلك العطش كما يباح للمضطر تناول الميتة والتحذير وكذا الوغص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجب دم يزيل به الا الخمر يباح له شربها كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الفتاوى المضطر لو شرب قدر ما يرويه فذكر لا حد عليه لان المسكر يباح ولو قدر ما يرويه وزيادة ولم يسكر ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا القدر حاله الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز لا يسكر درى * (واما ما هو حرام عند عامة العلماء) فهو الباذق والمنصف ونقيع الزبيب والتمر من غير طنج والسكر فانه يحرم شرب قليلها وكثيرها وقال اصحاب الظواهر بانه احشربه والصحيح قول العامة لكن حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يحد شاربها ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي * ونجاسة المنصف والباذق غليظة أم خفيفة ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب كل ما هو حرام شربه اذا اصاب الثوب منه أكثر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة قالوا وهكذا روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وحكى عن الفضلي رحمه الله تعالى انه قال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يجب ان يكون نجسا نجاسة خفيفة والفتوى على انه نجس نجاسة غليظة ويجوز بيع الباذق والمنصف والسكر ونقيع الزبيب ويضمن متاعها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما والفتوى على قوله في البيع أما في الطمان ان كان المتلف قصدا نجاسة وذلك يعرف بقرائن الاحوال فالفتوى على قولهما وان لم يقصد النجاسة فالفتوى على قوله ايضا كذا في التائيبية * (واما ما هو حلال عند عامة العلماء) فهو الطلاء وهو المثلث ونبيذ التمر والزبيب فهو حلال شربه مادون السكر لاستمرار الطعام والدواي وللقوى على طاعة الله تعالى لا اله الا الله والسكر منه حرام وهو القدر الذي يسكر وهو قول العامة واذا سكر يجب الحد عليه ويجوز بيعه ويضمن متاعه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وأصح الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى وفي رواية عنه ان قليله وكثيره حرام ولكن لا يجب الحد ما لم يسكر كذا في محيط السرخسي * والفتوى في زماننا بقول محمد رحمه الله تعالى حتى يحد من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل واللبن والتين لان الفساق يجتمعون على هذه الاشربة في زماننا ويقصدون السكر واللهو وشربها كذا في التبيين * والعصير اذا شمس حتى يذهب ثلثاه يحل شربه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح هكذا في الفتاوى الكبرى * وفي النوازل سألت أبا سليمان عن ثلثي صب عليه عصير قال يستأنف عليه الطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * (واما البخنج) فاختلفو في تفسيره قال الحاكم أبو محمد الكيني رحمه الله تعالى هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون الزاهب من العصير أقل من الثلثين يحل شربه مادام حلوا واذا غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قليله

وكثيره وقال بعضهم البعج هو الحميدى وهو أن يصب الماء على المثلث ويترك حتى يشتد ويقال له أبو يوسف
لكثرة ما استعمله أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال يشترط لا باجعة هذا إن يطبخ أدنى طبخة بعد ما صب عليه
الماء قبل الغليان والشدة واختلافه فيه على نحو ما اختلفوا في المثلث فإن غلي واشتد حل شربه ما لم يسكر
منه فإن سكر منه يحد (وأما الجمهورى) فهو الذى من ماء العنب إذا صب عليه الماء وطبخ أدنى طبخة
مادام حلوا حل شربه عند السكلى وإذا غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والباقى سواء فى الحكم فإن صب
الماء على عصارتة بعد ذلك وعصروا واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم يكون بمنزلة الخمر فى جميع
الاحكام وقال بعضهم لا يكون حكمه حكم الخمر كذا فى الظهيرية * والله أعلم

(الباب الثاني في المتفرقات)

إذا شرب تسعة أقداح من نبيذ التمر أو جر العشر فيسكر لم يحد لأن السكر يضاف إلى ما هو أقرب إليه
كذا فى السراجية * ولو خلط عصير العنب بعصير التمر أو سقيع الزبيب ثم طبخ لم يحل حتى يذهب ثلثاه
وكذا إذا صب فى المطبوخ قدح من عصير العنب أو عصير الرطب أو نبيذ التمر أو سقيع الزبيب وهو قى
ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل فإن طبخ قبل أن يشتد إن كان المصوب فيه عصير العنب لم يحل حتى يذهب
ثلثاه بالطبخ وإن كان المصوب من سائر الأنسدة يكفي أصل الطبخ للحل ولو ألقى فى المطبوخ عنب أو تمر
أو زبيب ثم اشتد روى المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كان الملقى قليلا لا يتخذ منه نبيذ فهو غير
معتبر لا بأس بشربه وإن كان كثيرا يتخذ النبيذ من مثله ثم اشتد قبل أن يطبخ لم يحل كذا فى الغياثية *
ولو طبخ العنب كما هو ثم بعصره يكتفى بأدنى طبخة كذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى
أبو يوسف أنه لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بالطبخ وهو الأصح لأن العصور فيه قائم فيستوى اعتبار الطبخ بعد
العصر وقبله كذا فى السكافى * ولو ألقى العنب فى نبيذ التمر أو فى نبيذ العسل لم يحل حتى يطبخ ويذهب
ثلثاه كما فى عصير العنب كذا فى التتارخانية فى الفصل الثانى فى بيان ما يتخذ من التمر والزبيب * فإن
جمع فى الطبخ بين العنب والتمر أو بين الزبيب والتمر لا يحل ما لم يذهب ثلثاه بمزله ما لو خلط عصير
العنب بسقيع الزبيب والتمر كذا فى المبسوط * وروى عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن
النبيذ المطبوخ إن لم يفسد بالبقاء عشرة أيام فصاعدا فهو حرام وإن كان يفسد فهو حلال كذا فى التهذيب
* التمر المطبوخ يمس فيه العنب والعنب غير مطبوخ فيغليان جميعا قال يكره ولا يحد شربه حتى يسكر
إذا كان التمر المطبوخ غالبا وإن كان العنب غالبا يحد كما لو خلط الخمر بالماء اعتبر الغالب فكذا هذا ولو طبخ
عصير حتى ذهب ثلثه وتركه حتى برد ثم أعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقى فإن أعاد الطبخ قيل أن يغلى
ويغير عن حال العصير فلا بأس به لأن الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغليان والشدة فإن أعاد الطبخ
بعد أن غلى وتغير فلا يخبر فيه لأن الطبخ الثانى وجد بعد ثبوت الحرمة فلا ينقع وإذا طبخ عشرة أرطال
عصير حتى ذهب منه رطل ثم أهرق منه ثلاثة أرطال ثم أرا د طبخ البقية حتى يذهب ثلثاه يطبخ حتى يبقى
منه رطلان وتسع أرطال لأن الرطل الذى ذهب بالطبخ دخل فى تسعة لأنه دخل فى أجزاء الباقي ولم يرفع
منه فالباقي بعيد الغليان إن كان تسعة أرطال صورية فهو عشرة أرطال معنى فقسم الرطل العاشر على
تسعة أرطال فصار مع كل رطل من التسعة الباقية تسع الرطل العاشر لأن العاشر فيه فإذا أهرق ثلاثة
أرطال وثلاثة تسع رطل وبقي سبعة أرطال وستة تسع رطل فيطبخ حتى يبقى رطلان وتسع أرطال
فإن كان ذهب منه بالغليان رطلان ثم أهرق رطلين فإنه يطبخ حتى يبقى منه رطلان ونصف ولو ذهب
بالغليان خمسة أرطال ثم أهرق منه رطلا يطبخ الباقي حتى يبقى منه رطلان وثلاث أرطال كذا

في محيط السرخسي * ولو صب رجل في قدر عشرة دواقر عصير وعشرين دورقاً من ماء فان كان الماء يذهب بالطنج قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثمانية اثناعشر ويبقى التسع لانه اذا ذهب ثلثاه بالغليان فالذهب هو الماء فقط فعليه ان يطبخه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه وان كان الماء لا يذهب بالطنج قبل العصير فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه وان كان العصير مع الماء يذهبان معاً فانه يطبخه حتى يذهب ثلثاه لانه ذهب بالغليان ثلثا العصير وثلثا الماء والباقي ثلث العصير وثلث الماء فهو وما لو صب الماء في العصير بعد ما يطبخه على الثلث والثلثين سواء كذا في المبسوط * وأما الاشربة المتخذة من الشعير أو الذرة أو التفاح أو العسل اذا اشتد وهو مطبوخ أو غير مطبوخ فانه يجوز شربه مادون السكر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى حرام شربه قال الفقيه وبه تأخذ كذا في الخلاصة * فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقح المسكر حرام بالاجماع واختلفوا في وجوب الحذف اذا سكر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحذف فيما ليس من أصل الخمر وهو القمح والعنب كما لا يحذف من البنج وابن الرمال وهكذا في كسر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحذف وقيل هو قول الحسن بن زياد كذا في فتاوى قاضي خان * فان شرب رجل ماء فيه خمر فان كان الماء غاليا بحيث لا يوجد فيه طعم الخمر ولا ريحها ولا لونها لم يحذف فاما اذا كان الخمر غاليا حتى كان يوجد فيه طعمها وريحها وتبين لونها حذوته ولم يجد فيه ريحها ووجد طعمها حذو لونها فاه خمر ثم محبه ولم يدخل جوفه منها شيئاً فلا حذوه كذا في المبسوط * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا ترد في الخمر خبزا فأكل الخبز ان كان الطعم يوجد فيه وتبين اللون حذوته وان كانت الخمر بيضاء لا يرى لونها فاني أحذوها اذا كان الطعم يوجد في الباقي اذا نجس الدوا بالخمرة تعتبر الغلبة يعني في حق الحذف واذا ادعى الاكراه لم يصدق الا ببينة والا كراهه معتبر كذا في المحيط * والله أعلم

(ومما فصل به هذا الباب تصرفات السكران) واعلم بأن جميع تصرفات السكران نافذة الا الردة والاقرار بالمحذور والمحالة لله تعالى كذا في الدخيرة * السكران من الخمر والاشربة المتخذة من القمح والزبيب نحو النبيذ والمثلث وغيره عندنا تنفذ تصرفاته كالطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعين وتزويج الابنة الصغيرة والابن الصغير والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمصدق عليه وبه أخذ المشايخ وعن أبي بكر بن الاحيدان قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ مع الهزل ولا تبطله الشروط العاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه الطلاق والعتاق والاقرار بالدين والعين والهبة والصدقة وتزويج الصغيرة والصغير أما رده فلا تعي عندنا استحساناً وتصح قياساً لان الكفر واجب النفي والانعدام لا واجب التحقيق ولهذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ لا يكفر هذا اذا كان السكران من الشراب المتخذ من أصل الخمر نحو القمح والعنب والزبيب وأما السكران من المتخذ من العسل والثمار والمحبوب فاختلاف المشايخ فيه وهو كما يختلفون في وجوب الحذف قال يجب الحذف بالسكر من هذه الاشربة يقول تنفذ تصرفاته ليكون زجره ومن قال لا يجب الحذف في هذه الاشربة وهو الفقيه أبو جعفر وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول لا تنفذ تصرفاته لان نفاذ التصرف كان لازماً فاذ لم يجب الحذف عندهم اذ جبراً لا تنفذ تصرفاته وان زال عنه البنج أو ابن الرمال لا تنفذ تصرفاته وكذا لو شرب شراباً حلوا فلم يوافق فذهب عنه فطلق قال محمد رحمه الله تعالى لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكران اذا شرب طائفاً وان شرب مكرهاً فطلق اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يقع كما لا يجب عليه الحذف وعن محمد رحمه الله تعالى انه يقع والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان * الوكيل بالطلاق اذا سكر وطلق قال شذاد لا يقع والصحيح انه يقع كذا في الظهيرية *

السكر من البنج ولبن الزمكة حرام بالاجماع كذا في جواهر الاخلاط * وان خلط الخمر بالنبيذ وشربه
 رجل ولم يسكر فان كانت الخمر هي الغالبة حددته وان كان النبيذ هو الغالب لم تحسده كذا في المبسوط *
 واذا طبخ عصيرا حتى ذهب ثلثه ثم صنع منه عليقة فان كان ذلك قبل ان يتغير عن حاله فلا بأس به وان
 صنع بعد ما غلى وتغير عن حاله العصير فلا خير فيه لانه لما غلى واشتد صار محرما والعليق المتخذ من
 المحرم لا يكون حلالا كما اتخذ من الخمر فاما قبل ان يشتد فهو حلال الشرب فاما صنع العليق من عصير
 فحلل كذا في المبسوط * القدر التي يطبخ فيها العصير قدر قاعدتها مسطحة غير مقعرة وجدرانها
 المحيط بها مستدير في ارتفاعه على الاستقامة وارتفاعها مقسوم بثلاثة قسام متساوية فتملا وتطبخ الى
 ان يذهب ثلثاه ويرجع الباقي في القدر الى العلامة السفلى وينبغي ان يطبخ طبخا موصولا غير منقطع
 فان انقطع الطبخ قبل اذ غاب ثلثي العصير قالوا هذا على وجهين ان أعيد قبل تغير المطبوخ وحدوث
 المرارة أو غيرها فيها كان حلالا لانه بمنزلة الطبخ الموصول وان أعيد الطبخ بعد تغير المطبوخ وحدوث
 المرارة أو غيرها كان حراما لانه تعذر ان يجعل بمنزلة الطبخ الموصول كذا في الظهيرية * وأما الوساق
 وهو ما يخرج من البقول الباقية بعد العصر بالماء اذا غلى واشتد وقذف بالزبد ما حكمه اختلافه وفيه قيل
 انه بمنزلة نقيع الزبيب كذا في محيط السرخسي * خابية من خمر صبت في نهر عظيم مثل الفرات أو أصغر
 منه ورجل أسهل منه يتوصأ بذلك الماء أو يشرب منه ان كان لا يوجد في الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها
 يباح الشرب والتوضؤ وان كان يوجد شيء من ذلك لا يباح كذا في فتاوى قاضي خان * سألت
 أبا يوسف رحمه الله تعالى عن حبات عنب وقعت في نبيذ فاستنعت قال ان كانت الحبات وحدها
 لو أنبت غلت فاذا وقعت في نبيذ غلى بعد ذلك لا يشرب النبيذ وان كانت وحدها لا تغلى فلا بأس
 بشربه كذا في محيط السرخسي * ولو صب الخمر في قدح من الماء أو في ماء راكدي تخلص بعضه الى بعض
 لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه نجاسة فيتنجس فان شربه ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر
 ولا لونها ولا ريحها لا يحد وان كان يوجد شيء من ذلك يحد كذا في فتاوى قاضي خان * ذكر المحاكم
 في المنتقى في خمر وقعت في دن الخمل قال لا خير فيه وذكر المحاكم بعده ذافي المنتقى في الخمر اذا جعل
 في المرى والمرى هو الغالب فلا بأس بأكله قال وكذلك لو صب رطل من خمر في دن من خلد فلا بأس
 بأكله فقد اعتبر الغالب في هاتين المسئلةين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى في الخمر اذا وقعت في النبيذ الشديد الذي هو عنده حلال قال الخمر تفسده كذا في المحيط * واذا
 صب الخمر في ظرف يتنجس الظرف وان خرجت الخمر من الظرف يغسل الظرف ثلاثا فيطهر ان كان
 عتيقا وان كان ظرفا جديدا صب فيه الخمر اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يغسل ثلاثا
 ويحفف في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله تعالى لا يطهر أبدا وقال بعض المشايخ على قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى ان لم يحفف في كل مرة لم يكن ملاء بالماء مرة بعد أخرى فإدام الماء يخرج منه متغير
 اللون لا يطهر واذا خرج الماء صافيا غير متغير يحكم بطهارته وعليه الفتوى وان لم يغسل الظرف وبقي
 الخمر فيه حتى صار خلاما يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب حكم الظرف وحكى عن المحاكم أبي
 نصر المهرويه انه قال ما يوازي الاناء من الخمل يطهر ما أعلى الحب الذي انتقص منه الخمر قبل ان يصير
 خلاما يكون نجسا فيغسل أعلاه بالخمل حتى يطهر الكل وان لم يفعل كذلك حتى صب العصير فيه وملاءه
 يتنجس العصير ولا يحل شربه لانه عصير خالطه جروحكي عن الفقيه أبي جعفر انه قال اذا صار ما فيه من
 الخمر خلا يطهر الظرف كله ولا يحتاج الى هذا التكليف وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى
 واختاره الصدر الشهيد وعاليه الفتوى ولا بأس ببيع العصير من يتخذه خرا في قول أبي حنيفة رحمه الله

ثم سأل وقال صاحبه يكره وقيل على قول أبي حنيفة رجة الله تعالى انما لا يكره اذا باعه من ذمي
بمن لا يشتره المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشتره بذلك الثمن يكره اذا باعه ممن يتخذ خراجه
كل لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خرا لا بأس به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن
وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرامة الكرم على هذا اذا كان بغرس الكرم بنية تحصيل الخمر يكره
وان كان تحصيل العنب لا يكره والا فضل ان لا يبيع العنب ممن يتخذ خرا كذا في فتاوى قاضي خان
* والله اعلم

(كتاب الصيد)

وفيه سبعة ابواب

(الباب الاول في تفسيره وركنه وحكمه)

اما تفسيره فالصيد هو الحيوان المتوحش الممتنع عن الادب ما كولا كان او غير ما كولا كذا
في فتاوى قاضي خان * واما ركنه فصدور فعل الاصطياد من اهل في محله بشرطه واما حكمه فثبت
المالك عند الاتخاذ حقيقة او تقديره اعني بالتقدير ما اذا أخرجه من حيز الامتناع واما محل اكل الصيد
فانه يثبت بخمسة عشر شرط خمسة في الصيد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد منه الارسال
وان لا يشركه في الارسال من لا يحمل صيده وان لا يترك الذميمة عامدا وان لا يشتغل بين الارسال
والاخذ بعمل آخر وخسة في السكب ان يكون معطلا وان يذهب على سنن الارسال وان لا يشركه
في الاخذ ما لا يحمل صيده وان يقتله جرحا وان لا يأكل منه وخسة في الصيد ان لا يكون من الحشرات
وان لا يكون من دواب الماء الا السمك وان يمنع نفسه بجناحه او بقوائمه وان لا يكون متقويا
بنايه او بمخلبه وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه كذا في النهاية * والله اعلم

(الباب الثاني في بيان ما يملك به الصيد وما لا يملك به)

الصيد يملك بالاخذ والاخذ نوعان حقيقي وحكمي فالحقيقي ظاهر والحكمي باستعمال ما هو موضوع
للاصطياد قصده الاصطياد اوله يقصد حتى ان من نصب شبكة فتعقل بها صيدها ملكه صاحب
الشبكة قصد نصب الشبكة الاصطياد اوله يقصد لان الشبكة انما تنصب لاجل الصيد حتى لو نصبها
للغاف فتعقل بها صيدها ملكه لانه لا يصير اخذها بالشبكة والاخذ الحكمي يكون ايضا
بأستعمال ما ليس بموضوع للاصطياد اذا قصده الاصطياد حتى ان من نصب فسطاطا وتعقل به صيد
ان قصد بنصب الفسطاط الصيد ملكه وان لم يقصده الصيد لا يملكه كذا في الظهيرية * نصب شبكة
فتعقل بها صيدها ملكه انسان واخذ قبل ان يتخلص ويطير فهو الاول لان سبب الملك انعقد في حق الاول
لانه موضوع له ولم ينقض السبب بعد حتى لو اخذه الثاني بعد ما يتخلص وطير فهو الثاني لانه انقض
السبب قبل اخذ الثاني كذا في الكبرى ولو كان صاحب الشبكة اخذ منه ثم انقذ منه ثم اخذه
آخر فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ وانقلاته بمنزلة اباقي العبد وشروء البعير وذلك لا يوجب
زوال ملكه كذا في محيط المرخصي * ذكر الحياكم الشهيد رحمه الله تعالى في المنتقى رجل هبأ موضعا
يخرج منه الماء الى ارض له ليصيد السمك في ارضه فخرج الماء من ذلك الموضع الى ارضه بسمك كثير
ثم ذهب الماء وبقي السمك في ارضه اوله يذهب الماء لانه قل حتى صار السمك يؤخذ بغير صيد فلا سبيل
لاخذ على هذا السمك وهو لب الارض ومن اخذ منه شيئا ضمنه ولو كان الماء كثيرا لا يقدر على السمك
الذي فيه الا بصيد من اضطاد منه شيئا فهو له كذا في الذخيرة * ولو القى الشبكة في الماء وطرح غيره

قوله وان لا يكون متقويا بنايه
او بمخلبه كذا رأيت في الخلاصة
وقاضي زاده على الهداية وتعلقه في رد
المختار ولا يخفى ان هذه الشروط في
محل اكل الصيد السابق واما محل اكل الصيد
قوله السابق فلا يخفى جواز اصطياد
فانه يثبت الخ فلا يخفى جواز اصطياد
ناله ناب ومخلب المنفعة الجلد والشعر
والریش مثلا واما ما في حاشية الدر
المختار للصيد الطيطاوي من قوله وان
يكون متقويا بنايه ومخلبه عليه بقوله
انه تحريف واعتراضه عليه بقوله
وفيه ان هذا الشرط في آله الصيد لان
الصيد قد يكون للبحر وغزال ولاناب
له ولا يخفى ان مقتضى على هذا
التحريف فليتام له

فيه الشخص ف وقعت سمكة في الشبكة وتعلق بالشخص فان كانت في الخيط الضيقة من الشبكة فهي
 لصاحب الشبكة كذا في الغيابة الشخص اذ رمى به الرجل في الماء فتعلق به سمكة ان رمى بها خارج الماء
 في موضع يقدر على اخذها فاضطربت ف وقعت في الماء ملكها وان انقطع الحبل قبل أن يخرجها من
 الماء لا يملكها كذا في الخلاصة * رجل حفر في أرضه حفرة وقع فيها صيد فجاء رجل وأخذه فان
 الصيد يكون للآخذ وان كان صاحب الأرض اتخذ تلك الحفرة لأجل الصيد فهو أحق بالصيد كذا
 في فتاوى قاضي خان * ولو أن صيدا باض في أرض رجل أو تكس فيها وجاء آخر وأخذه فهو له هذا
 اذا كان صاحب الأرض بعيدا من الصيد بحيث لا يقدر على أخذه لو تديده أما اذا كان قريبا بحيث
 لو تديده أخذه فهو لصاحب الأرض كذا في الظهيرية * واذا حفر ثورا ولم يقصده الا اصطيدا فوقع
 الصيد فيها فجاء آخر وأخذه ان دنا صاحب البئر من الصيد بحيث لو تديده يقدر على أخذه فهو
 لصاحب البئر كذا في المحيط * وذكر في العيون اذا دخل الصيد يذار انسان واغلق صاحب الدار
 الباب عليه وصار بحيث يقدر على أخذه من غير صيد فارغ الباب لأجل الصيد ملكه وان اغلقه
 لا مر آخر لا يملكه حتى لو أخذه آخر كان لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه الثاني يكون للآخذ
 قاله شايخ اوليس معني قوله يقدر على أخذه من غير صيد انه لا يحتاج في أخذه الى المعالجة وانما
 معناه انه يمكن أخذه بقليل المعالجة من غير نصب شبكة وفي المنتقى نصب حباله فوقه فيها صيد
 فاضطرب وقطعها وانفقت فجاء آخر وأخذ الصيد فالصيد للآخذ ولو جاء صاحب الحباله لا يأخذه فلما
 دنا منه بحيث يقدر على أخذه ان شاء اضطرب حتى انفقت فأخذه آخر فهو لصاحب الحباله وكذا صيد
 الكلب والبازي على هذا التفصيل والحباله خيط مسدود يرتعقل به رأس الصيد أو رجله كذا
 في الظهيرية * ومن أخذ بازيا أو شبهه في مصر أو سواد في رجله سيرا أو جلاجل ويعرف انه أهلي فعليه
 ان يعرف ليرده على صاحبه وكذلك ان أخذ ظبيا وفي عنقه قلادة وكذلك لو أخذ حمامة في المصير
 يعرف ان مثلها لا يكون - شيئا فعليه ان يعرفه لانها بمنزلة اللقطة وبهذا تبين ان من اتخذ برج حمام
 فأوكرت فيها حمام الناس فلا يأخذ من فراخها الا يحل له لا الرخ يملك بملك الاصل فهو بمنزلة اللقطة
 في يده الا انه ان كان فقيرا يحل أن يتناول لحاجته وان كان غنيا ينبغي أن يتصدق به - على فقير ثم
 يشترى منه شيء فيتناول وهكذا كان يفعل شيخنا الامام شمس الائمة رحمه الله تعالى وكان مولعا
 بأكل الحمام كذا في المبسوط * ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل رمى صيدا فصرعه
 فغشي عليه سائمة من غير حرج ثم ذهب عنه الغشي فمضى أو كان طائرا فطار فرماه رجل آخر فصرعه
 وأخذه فهو للآخذ وان كان أخذه الاول في غشيته تلك وأخذه الآخر فهو على تلك الحالة قبل
 استقلاله وتحامله فهو للاول منهما وانه ظاهر والاسم قلال الارتفاع رجل رمى صيدا فجرحه جراحة
 لا يستطيع معها النهوض أي القيام فابث كذلك ما شاء الله ثم برئ وتماثل ثم رماه آخر وأخذه فالصيد
 للاول كذا في الظهيرية * واذا رمى سهما الى صيد فاصابه واسخنه حتى لا يستطيع برا حاص مكانه
 ثم رماه آخر فاصابه ومات لا يحل اكله هذا اذا علم انه مات من الرمية الثانية ولم يعلم من أية الرميتين
 مات أما اذا علم انه مات من الرمية الاولى حل والعبرة في حق الحبل لوقت الرمي كذا في خزائن المفتين *
 ومن رمى صيدا فاصابه ولم يسخنه ولم يخرج من حيزه الا امتناع فرماه آخر فقتله فهو للثاني ويؤكل وان
 كان الاول اسخنه فرماه الآخر فقتله فهو للاول ولم يؤكل وهذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجم منه
 الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني أما اذا كان الرمي الاول بحال لا ينجم منه الصيد بان بقي
 فيه من الحياة بقدر ما يبقى في المذبوح كما لو أبان رأسه يحل وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه

الصيد غير انه بقي فيه من الحياة اكثر ما يكون في الذبوح بأن كان يعيش يوما أو دونه فعند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى لا يحرم بالرمية الثانية لانه لا عبرة لهذا القدر من الحياة عنده وعند محمد رحمه الله
 تعالى يحرم لان لهذا القدر من الحياة عبرة عنده فصار الجواب فيه والجواب فيما اذا كان الاول بحال
 يسلم منه الصيد سواء فلا يحل ضمن الثاني للاول قيمته غير ما نقصته جراحته وهذا اذا علم أن القتل
 حصل بالثاني بأن كان الرمي الاول بحال يجوز أن يسلم الصيد منه والثاني بحال لا يسلم الصيد منه ليكون
 القتل مضافا الى الثاني وان علم ان الموت حصل من الجرحين أو لم يدر ضمن الثاني ما نقصته جراحته لانه
 جرح حيوانا مملوكا للغير وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم يضمن نصف قيمته بجرحه بالجرحين لمصالح الموت
 بالجرحين فكان متلفا نصفه وهو مملوك غيره فيضمن نصف قيمته بجرحه بالجرحين لان الاول لم يكن
 بصنعه وقد ضمن الثاني مرة فلا يضمنه ثانيا ثم يضمن نصف قيمة الجرح الثاني لان الاول صار بحال
 يحل بذكاة الاختيار لو لم يكن الرمي الثاني فهو بالرمي الثاني افسد عليه نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن
 النصف الاخر لانه قد ضمنه مرة قد دخل ضمان اللحم فيه كذا في الكافي * وان رماه الثاني قبل
 أن يصيبه سهم الاول فقتله لا يحرم اكله ولا يضمن الثاني شيئا وان كان الصيد بعد ما أصابه سهم الاول
 يتحمل ويطير فرماه الثاني وقتله يكون للثاني ويحمل اكله كذا في فتاوى قاضي خان * وان رمى
 رجلان صيدا فاصابه سهم أحدهما قبل صاحبه واستخذه واخرجه من أن يكون صيدا ثم أصابه سهم
 الاخر فهو للذي أصابه سهمه أولا وان رمياه معا ولو أصابه السهمان معا فهو لهما والعبرة في حق
 الملك بحالة الاصابة لا بحالة الرمي وفي حق المحل تعتبر حالة الرمي كذا في الظهيرية * وان أصابه سهم
 الاول فوقه ثم أصابه سهم الثاني فقتله قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤول والصيد للاول كذا
 في التتارخانية * ولو رمى سهمان الى صيد ورعى رجل آخر فاصاب السهم الثاني السهم الاول وامضاه
 حتى أصاب الصيد وقتله جرحا ان كان السهم الاول بحال يعلم انه لا يبلغ الصيد بدون الثاني فالصيد للثاني
 لانه لا أخذ حتى لو كان الثاني مجوسيا أو محرما لا يحل وان كان السهم الاول بحال يبلغ الصيد بدون
 سهم الثاني فالصيد للاول لانه سبق في الاخذ وهو كاف بنفسه فان كان الثاني محرما أو مجوسيا لا يحل
 ستمسكنا كذا في الكافي * وذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى لو دخل ظبي دار رجل أو حائطه
 أو دخل جمار وحش دار رجل أو حائطه فان كان يؤخذ بغير صيد فهو لرب الدار وكذلك الخنزيرة
 للسمك وهذا الجواب يخالف جواب الاصل وفي الاصل لو أرسل كلبه على صيد فاتبه الكلب حتى
 ادخله في أرض رجل أو داره كان لصاحب الكلب وكذلك لو اشتد على صيد حتى اخرجته وأدخله دار
 انسان فهو له لانه لما اخرجته واضطره فقد أخذ بيده كذا في الذخيرة * وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى في رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفقا على انه على أصل الاباحة فهو للصيد سواء اصطاده
 من الهواء أو من الشجر وان اختلفا فقال رب الدار اصطدت قبلك وانكر الصيد ذلك فان كان أخذه
 من الهواء فهو له وان كان أخذه من داره أو شجره فالقول قول صاحب الدار وان اختلفا في أخذه
 من الهواء أو الجدار فالقول قول صاحب الدار كذا في الظهيرية * قال في الاصل ومن اصطاد سمكة
 من نهر جار له لا يقدر على اخذ صيده فهو للذي أخذه وكذلك ان كانت أجرة لا يقدر على اخذ
 صيدها الا بالاصطاد فصاحب الاجرة ما صار محرزا لما حصل فيه من السمك وانما المحرز لا يأخذ فان
 كان صاحب الاجرة احتال لذلك حتى أخرج الماء وبقي السمك فهو لصاحب الاجرة وذكر شمس الاثمة
 الحلي لو أني رحمه الله تعالى ان من مشايخنا من قال ان أخرج الماء وليس قصده السمك فهو للاخذ
 وان نصب عنه الماء فان كان قصده أخذ السمك يتظر ان لم يمكن أخذه الا بصيد فهو للاخذ وان امكن

أخذه من غير صيد فهو لصاحبه الاجرة * كذا في المحيط * وفي المتنقي داود بن رشيد عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى نحل اتخذت كوارات في أرض رجل فخرج منها عسل كثير كان ذلك لصاحب الأرض ولا يميل لاحد على أخذه قال ولا يشبه هذا الصيد ويضه وأشار إلى معنى الفرق فقال أنه يبيح * ويذهب والبيض بصير طائر أو بطير وإنما يشبه الطير في هذا النحل نفسها ولو أخذ النحل احد كانت له وأما العسل فلم يكن صيدا ولا يصير صيدا قط وفيه أيضا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا وضع رجل كوارات النحل فتعسلت فهو لصاحب الكوارات كذا في الذخيرة * وفي الملتقط لاحد الزجاءين جماعة ذكر ولا خرائني فالفرارح لصاحب الاثنى كذا في التارخانية * والله أعلم

❦ (الباب الثالث في شرائط الاصطياد) ❦

ينبغي أن يكون الصيد من أهل الذكاة وذلك بأن يغسل الذبح والتسمية حتى لا يؤول كل صيد الصبي والمجنون اذا كانا لا يعقلان الذبح والتسمية وأن يكون له ملة التوحيد دعوى واعتقادا كالمسلم أو دعوى الاعتقاد كالكافي كذا في الظهيرية * ويشترط مع ذلك أن لا يكون محرما وأن لا يكون في الحرم حتى لا يؤول كل صيد الحرم ولا ما اصطاده الحلال في الحرم ولا بأس بصيد الاخرس المسلم والكافي كذا في المحيط * ويشترط في الرمي التسمية عند الرمي وفي ارسال الكلب والبازي وما أشبه ذلك بشرط التسمية وقت الارسال ولا يشترط تعيين الصيد في الارسال عندنا حتى لو أرسل كلبا أو بازيا على صيد فأخذ ذلك الصيد أو غيره أو أخذ عددا من الصيد يحمل الكل بتلك التسمية مادام في وجه الارسال ولو ترك التسمية عند الرمي أو عند ارسال الكلب عامدا لا يحمل كله وان ترك ناسيا حمل كله كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يؤول كل صيد المجوسي والثوثي والمرتلان هؤلاء ليسوا من أهل الذكاة اختيارا فكذا اضطرارا كذا في الكافي * ولو أرسل النصراني أو رمى وسمى المسيحي لم يؤول كل والارسال شرط في الكلب والبازي حتى ان الكلب المسلم اذا انفلت من صاحبه وأخذ صيدا وقتله لا يؤول كل فان صاحبه صاحبه صاحب الكلب صبيحة بعد ما انفلت وسمى فان لم ينزجر بصياحه بأن لم يزد طلبا وحرصا على الاخذ فأخذ الصيد لا يؤول كل أما اذا انزجر بصياحه اكل استحسنانا كذا في الظهيرية * واذا أرسل المسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر بزجره فلا بأس بصيده والمراد بالزجر الاغراء بالصياح عليه وبالانزجار اظهار طلب الزيادة ولو أرسله مجوسي فزجره مسلم فانزجر لم يؤول كل وكل من لا تجوز ذكاته كالمترد والحرم وتارك التسمية عامدا في هذا بمنزلة المجوسي كذا في خزائن المفتين * وقد ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصيد في مسألة المسلم اذا أرسل كلبه فزجره مجوسي أنه انما يؤول كل الصيد اذا زجره المجوسي في ذهابه فأما اذا وقف الكلب عن سنن الارسال ثم زجره المجوسي بعد ذلك وانزجر بزجره لا يؤول كل كذا في المحيط * وهو المأخوذ به كذا في جواهر الاخلاص * وان لم يرسله أحد ولكنه انبعث الكلب أو البازي على اثر الصيد بغير ارسال وزجره مسلم فانزجر فأخذ يحمل والقياس أن لا يحمل كذا في الكافي * وان لم ينزجر لم يحمل كذا في التارخانية * ولو أرسل كلبا وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب في اثر الصيد سمي وزجره فأخذ الصيد وقتله لم يؤول كل انزجر بزجره أو لم ينزجر كذا في الينابيع * من شرائط الاصطياد أن لا يشاركه في الارسال والرمي من لا نحل ذبيحته كالوثني والمجوسي وتارك التسمية عمدا أو كذا يشترط أن لا يشتغل بعمل آخر بعد الرمي والارسال بل يتبع اثر الصيد والكلب عن المرسل ثم وجده بعد وقت وقد قتله فهذا على وجهين أما أن لا يترك الطلب حتى وجده كذلك والكلب عنده وفي هذا الوجه القياس أن لا يؤول كل وفي الاستحسان

قوله عن المرسل الخ كذا في جين
نسخ العالم الكبيرة ولا ارتباط له بما
قوله وأعمل في العبارة سقطا ونظما
هذا كما في الخاتمة واذا توارى
الكلب والصيد عن المرسل ثم وجده
أى وبه تستقيم العبارة ولراجع
في الظهيرية اهـ

يؤكل قالوا هذا الشرط لازم وهو أن يكون الكلب عنده على جواب الاستحسان فاما إذا وجد الصيد ميتا والكلب قد انصرف عنه لا يؤكل قياسا استحسانا وإذا اشتغل بعمل آخر حتى إذا كان قريبا من اليلس فطلبه فوجدته ميتا والكلب عنده به جراحة لا يذري أن الكلب جرحه أو غيره قال في الكتاب كرهت أكله ونص شمس الأئمة المحلوف في شمس الأئمة الميرخمي رحمه الله تعالى على أنه لا يؤكل وقد كره شيخ الإسلام خواهر زاده أنه أراد به كراهة التزويج والقنوي على الأول كذا في الظهيرية * وهذا كله إذا وجد به جراحة واحدة فلو علم أنها جراحة الكلب أما إذا علم بالعلامة أنها جراحة غير الكلب أو علم أنها جراحة الكلب إلا أن بها جراحة أخرى ليست من جراحة الكلب لا يؤكل ترك الطلب أو لم يترك وكذلك الجواب في البازي والصقر من أوله إلى آخره والجواب في الرمي هكذا إذا رمي سهم إلى صيد فأصابه وتواري عن بصره ثم وجده ميتا وبه جراحة أخرى سوى جراحة السهم لا يؤكل وإن كان في طلبه وإن وجده وليس به جراحة أخرى إن لم يشتغل بعمل آخر يؤكل استحسانا وإن اشتغل بعمل آخر لا يؤكل قياسا واستحسانا كذا في المحيط * وفي قيسوي (أمو) روى ماير في الماء وجرحه فاشتغل الرامي بنزع الخف ثم دخل الماء بعد نزع الخف فوجد الطير ميتا بذلك المجروح قال يحل أكله وقال القاضى بديع الدين اشتغال الرامي بنزع الخف ليس بعذر لأنه حيث ترك الطلب فقد حرم أكله سئل أيضا رمي صيدا وأرغفه بالعلب قال يجوز قبل إذا رسل الكلب ولم يسم ناسيا فقبل أن يصل سهمي ولم يدعه حتى أخذ لا يؤكل وفي الرمي يؤكل لأن التدارك في الكلب ممكن بأن يدعو وفي السهم لا كذا في التتارخانية * والله أعلم

❦ (الباب الرابع في بيان شرائط الصيد) ❦

الأئمة نوعان جاد كالزراق والمعرض وأشبههما وحيوان كالكلب وضوء والصقر والبازي ونحوهما فإن كانت الأئمة حيوانا فن شرطها أن تكون معلمة ولا يكون الكلب معلما إلا بالامساك على المالك وترك الأكل وأن يحبيه إذا دعاه وإذا أرسله إلى الصيد فعلامة تعلم الكلب وما يحبه ترك الأكل من الصيد وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يتحدث في ذلك حدا ولا يوقت وقتا وكان يقول إذا كان معلما فكل وربما كان يقول إذا غلب على ظن الصائد أنه معلم فهو معلم وربما كان يقول يرجع في ذلك إلى قول أهل العلم من الصيادين فإذا قالوا صار معلما فهو معلم وروى الحسن عنه إذا ترك الأكل ثلاثا فهو معلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وهو الأصح كذا في جواهر الاختلاط ثم في ظاهر الرواية عنهما أنه لا يحل الثالث وإنما يحل الرابع وروى عنهما أنه يحل الثالث أيضا كذا في الظهيرية * وأما البازي وما يحبه فترك الأكل في حقه ليس علامة تعلمه وإنما علامة تعلمه أن يحب صاحبه إذا دعاه حتى إن البازي وما يحبه إذا أكل من الصيد يؤكل صيده قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في البازي هذا إذا أجاب صاحبه عند الدعوة الثالثة من غير أن يطعم في اللحم وأما إذا كان لا يحب الأكل في اللحم لا يكون معلما ومتى حكم بتعلم البازي ففقر من صاحبه ولم يحبه إذا دعاه خرج من حكم المعلم ولا يحل صيده وكذا الكلب إذا أكل الصيد خرج من حكم المعلم وحرم ما عند صاحبه من صيده قبل ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تحرم الصيد التي أحرزها صاحبها ولم يأكل منها قبل ذلك إن كان العهد قريبا بأخذ ذلك الصيد أما إذا كان العهد بعيدا بأن مضى شهرا أو نحوه وقد قدد صاحبه تلك الصيد لم تحرم بخلاف قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الميرخمي رحمه الله تعالى الاظهر أن الخلاف في الفصاين واجمعوا أن ما لم يحزره المالك من صيده أنه يحرم هكذا كره شيخ الإسلام رحمه

الله تعالى وأما ما باع المالك مما قد من صيوده فلا شك أن على قوته لا يتقضى البيع فيه وإنما على قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ينبغي أن يتقضى البيع إذا تصادق البائع والمشتري على كون الكلب جاهلاً قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يتعلم وحده تعامه ما ذكرنا في ابتداء الأمر على الخلاف وكذلك هذا الخلاف في البازي إذا فر من صاحبه فخطاه فلم يجبه حتى حكم بكونه جاهلاً هذا إذا أجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولا يحكم بتعلمه عنده ما ولو شرب من دم الصيد يؤكل كذا في المحيطين وإن أخذ الكلب المعلم صيداً وأخذ منه صاحبه وأخذ صاحب الكلب منه قطعة فألقاها إلى الكلب فأكلها الكلب فهو على تعامه وكذلك لو كان صاحب الكلب أخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب على الصيد فأخذ منه قطعة فأكلها وهو في يد صاحبه فإنه على تعامه وكذلك قالوا لو سرق الكلب من الصيد بعد دفعه إلى صاحبه وإن أرسل الكلب المعلم على صيد فنشبهه فقطع منه قطعة فأكلها ثم وجد الصيد بعد ذلك فقتله ولم يأكل منه شيئاً لا يؤكل لأن الأكل منه في حال الاصطياط دليل بعدم التعلم فإن نشبهه فألقى منه بضعة والصيد حتى تم اتبع الصيد بعد ذلك فأخذ منه فقتله ولم يأكل منه شيئاً يؤكل لأنه لم يوجد منه ما يدل على عدم التعلم لأنه إنما قطع قطعة منه ليتعلمه فيتم وصل به إلى أخذه فكان بمنزلة المخرج وإن أخذ صاحب الكلب الصيد من الكلب بعد ما قتله ثم رجع الكلب بعد ذلك فربثت القطعة فأكلها يؤكل صيده وإن اتبع الصيد فنشبهه فأخذ منه بضعة فأكلها وهو حتى فأنفست الصيد منه ثم أخذ الكلب صيداً آخر في فوره فقتله لم يأكل منه ذكر في الأصل وقال أكره أكله لأن الأكل في حال الاصطياط يدل على عدم التعلم كذا في البدائع * رجل أرسل كلباً إلى صيد فلم يأخذه وأخذ غيره إن ذهب على سنه فقد حل كذا في المبراجية * لورمى بعيراً فأصاب صيداً ولم يعلم أنه ناذر أو غير ناذر لم يؤكل الصيد حتى يعلم أن البعير كان ناذراً لأن الأصل في الإبل الاستئناس فيتمسك به حتى يعلم غيره كذا في الكافي * ولو أرسل بازيه إلى أرنب فأصاب من ذلك صيداً وهو لا يصطاد إلا الأرنب لم يؤكل ما اصطاده وإن أرسل إلى خنزير أو إلى ذئب فأخذ نظياً حل أكله كذا في البينايع * ولو أرسل بازياً إلى ظبي وهو لا يصيد الظبي فأصاب صيداً لم يؤكل كذا في التهذيب * ولو أرسل كلبه على صيد وسمى فأخذ في إرساله ذلك صيداً كثيراً واحداً بعد واحد حل الأكل وكذا لورمى صيداً فأصابه السم ونفذ وأصاب آخر ونفذ وأصاب آخر حل الأكل عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * فإن أخذ صيداً وجثم عليه طويلاً ثم مر به آخر فأخذه وقتله لم يؤكل إلا بإرسال مستقبلاً أو بزجر أو بتسمية على وجهه ينزجر فيما يحتمل الزجر لطلان الفور وكذلك إن أرسل كلبه أو بازيه على صيد فعذر عن الصيد عنه أو بسرة وتشاغل بغير طاب الصيد وفتقر عن سنه ذلك ثم تبع صيداً فأخذه وقتله لا يؤكل إلا بإرسال مستأنفاً وإن بزجره صاحبه ويسمى فينزجر فيما يحتمل الزجر لأنه لما تشاغل بغير طاب الصيد فقد انقطع حكم الإرسال وإذا صاد صيداً بعد ذلك فقتله لم يرسل بنفسه فلا يحل صيده إلا أن يزجره صاحبه فيما يحتمل الزجر كذا في البدائع * رجل أرسل كلبه على صيد فأخطاه ثم عرض له صيد آخر فقتله يؤكل وإن رجع فعرض له صيد آخر في رجوعه فقتله لم يؤكل لأن الإرسال بطل بالرجوع وبدون الإرسال لا يحل كذا في الخلاصة * وإن أرسل على ظن أنه صيد فإذا هو ليس بصيد فعرض له صيد فقتله لا يؤكل كذا في التتارخانية * رجل أرسل كلبه وهو بطنه أنه إنسان وسمى فإذا هو صيد يؤكل هو المختار لأنه تبين أنه أرسل على صيد كذا في الظهيرية * والفهد إذا أرسل فكمن ولا يتبع حتى يستمكن فيمكث ساعة ثم أخذ الصيد فقتله فإنه يؤكل وكذا الكلب إذا أرسل يصنع كما يصنع الفهد فلا بأس بأكل ما صاد لأن حكم الإرسال كالوثوب والبعث وكذا ذلك

الهارزي اذا ارسل فضقط على شئ قطار فاحذ الصيد فانه يؤكل وكذلك الراعي اذا رمى صيدا منهم فـ
 اصابه في سننه ذلك ووجهه اكل وان اصاب واحدا ثم نفذ الى آخره اكل الكل فان املت الريح
 السهم الى ناحية اخرى عمتا او شمسا لا فاصاب صيدا آخر لم يؤكل فان لم ترد الريح عن وجهه ذلك اكل
 الصيد ولو اصاب حائطا او حذرة فرجع فاصاب صيدا فانه لا يؤكل فان مر السهم من الشجر فجعل
 يصب الشجر في ذلك الوجه لكن السهم على سننه فاصاب صيدا فقتله فانه يؤكل فان رده شئ من
 الشجر بمنة او يسرة لا يؤكل فان مر السهم في حائطا وهو على سننه فاصاب صيدا فقتله اكل كذا
 في البدائع * ولو ارسل المسلم الكلب المسلم على صيد فشاركه غير معلم او كلب لم يذكرا اسم الله تعالى
 عليه عمدا او كلب مجوسي لم يؤكل ولو رد الصيد عليه الكلب الثاني ولم يجرح معه ومات بجرح الاول
 كره اكله قيل كراهة تنزيه وقيل كراهة تحريم وهو اختيار شمس الاثمة المحلواني رحمه الله تعالى كذا
 في الكافي * وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو رد الصيد على الكلب مجوسي حتى اخذه فلا بأس
 باكله لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فيلم تثبت المشاركة ولو لم يرده الكلب الثاني
 على الاول ولا يمكنه اشتد على الاول حتى اشتد على الصيد فاحذ وقته حل كذا في الكافي * ولو رد
 المجوسي مع المسلم قوسا الى صيد واصابه فانه لا يحل اكله ومن شرطه ان لا يوجد منه بعد الارسال
 بول ولا اكل حتى اذا وجد ذلك منه او طالت وقته لا يؤكل الصيد وكذلك من شرطها ان يكون جارحا
 حتى لو قتله من غير جرح لا يحل اكله ذكره في الزيادات وفي المختصر لمصام وأشار في الاصل الى انه
 يحل فانه قال اخذه وقتله ولم يفصل بينهما اذا قتله جرحا او خنقا وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الاصول انه يحل وان لم يجرحه من المشايخ من قال ما ذكر
 في الاصل قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وما ذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله
 تعالى وقيل ما ذكر في الاصل ايجاز وما ذكر في الزيادات اشباع والصحيح ما ذكر في الزيادات وروى
 أبو يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا كسر عضو فقتله لا بأس باكله
 لان الكسر جراحة في الباطن فيعتبر بالجراحة في الظاهر كذا في المحيط * ولو ارسل المسلم كلبه على صيد
 وسمى فأدركه الكلب فضربه ووقذه ثم ضربه ثانيا فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فوقذه أحدهما ثم قتله
 الآخر اكل لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عفوا ولو ارسل رجلان
 كل واحد منهما كلبا فوقذه أحدهما وقتله الآخر اكل لما بينا والملك الاول كذا في الهداية *
 ولو ان رجلا ارسل كلبه المعلم على صيد فكسر رجله أو عقره عقرا أخرجه من الصيدية ثم ان رجلا
 آخر ارسل كلبه على ذلك الصيد فكسر رجله الاخرى أو عقره عقرا فسات الصيد من العقيرين فنقول
 الصيد الاول ولا يحل تناوله هذا اذا ارسل الثاني كلبه بعدما اصاب الكلب الاول وانجته فلوان
 الكلب الاول جرحه الا انه لم يخنه ولم يخرج من الصيدية حتى ارسل الثاني كلبه فأصابه الثاني
 وجرحه وانجته وأخرجه من الصيدية فالصيد الثاني ويحل تناوله وان كان كل واحد من الجرحين بحال
 لا يخرج من الصيدية عندا لا نفرا ولما اجمعنا خرج من ان يكون صيدا فالصيد لهما وكذلك اذا
 أصاباه معا لا اشترا كما في الاخذ والحل ثابت وان ارسل الثاني كلبه قبل اصابة الكلب الاول
 الصيد فالملك لاولهما اصابة ككما في السهمين والحل ثابت ولو ارسل معا فأصاب أحدهما الصيد
 قبل الآخر أخذه وانجته ثم أصابه الآخر فالصيد لاولهما اصابة وكذلك لو ارسل على التعاقب
 فأصاب الكلب الثاني الصيد أولا وانجته ثم أصابه الكلب الاول فالصيد لصاحب الكلب الثاني
 ولو أصاباه جرحا أو أصابه أحدهما قبل صاحبه الا انه لم يخنه حتى أصابه الآخر فالصيد لهما

كذا في الذخيرة * وفي تجنيس خواهر زاده وإذا أرسل كلبه على صيد لا يراه أو رماه فأصاب الصيد
والرجل في طلبه فوجده حل. كذا في التتارخانية * وإذا ضرب البازي بمنقاره أو بجذبه الصيد حتى
أخنه أو جرحه الكلب فجاء صاحبه وتمكن من أخذه فلم يأخذه حتى ضربه البازي أو الكلب مرة
أخرى فمات فعند طامة المشايخ رجعهم الله تعالى لا يحل أكله كذا في المحيط * ولا يؤكل ما أصابه
المعراض بعرضه ولا يؤكل ما أصابته البندقة فمات بها كذا في الكافي * وكذا إن رماه بحجر وإن
جرحه إذا كان ثقيلًا وبه حدة لأنه يحتمل أنه قتله بثقله وإن كان الحجر خفيفًا وبه حدة حل لأن الموت
بالحجر وإن كان الحجر خفيفًا وجعله طويلًا كالهيم وبه حدة حل ولورماه بمروحة حديد ولم تبضع بضعا
يحرم وكذا إن رماه بها فأبان رأسه أو قطع أوداجه ولورماه بمصا أو يعود حتى قتله حرم لأنه قتله ثقلاً
لأجره إذا كان له حديد يوضع بضعا فيمنع من أن يحل لأنه كالسيف والرمح والأصل في هذه المسئلة أن
الموت إذا أضيف إلى الجرح قطعاً حل الصيد وإن أضيف إلى الثقل قطعاً حرم وإن وقع الشك ولم يدرك أنه
مات بالثقل أو بالجرح حرم احتياطاً وإن رماه بسيف أو بسكين فأصابه بجرحه فجرحه حل وإن أصابه
بقفا السكين أو بمقبض السيف حرم ولورماه فجرحه فمات بالجرح إن كان الجرح مدمياً حل اتفاقاً وإن لم
يكن مدمياً حل عند بعض المتأخرين سواء كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة وعند بعضهم يشترط الإدماء
وعند بعضهم إن كانت الجراحة كبيرة حل بالإدماء وإن كانت صغيرة لا يحل كذا في الكافي * ولورمى
سهماً فعرضه سهم آخر فرد عن سنه فأصاب صيداً وقتله لم يؤكل هكذا في الأصل وذو كبر
في الزيادات أنه يؤكل قال الشيخ الإمام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز أجد المحلواني رحمه الله تعالى
تأويل ما ذكر في الأصل أن الراعي إنسان لم يقصد الرمي إلى الصيد وإنما قصد اللعب أو تعلم الرمي وترك
التسمية عمداً حتى لو قصد الاصطياد يحل على رواية الأصل كذا في الظهيرية * مسلم رمى صيداً فأصاب
سهماً موضوعاً فرفعه فأصاب صيداً بقتله جرحاً يؤكل وكذا لورمى بمعرّض أو حجر أو بندقة فأصاب
سهماً فرفعه فأصاب السهم الصيد فقتله يحل كذا في محيط السرخسي * مجوسي رمى سهماً بدمهم
المسلم فأصاب سهمه سهم الآخر فأن علم أنه لولا سهم المجوسي لما وصل إلى الصيد فهو حرام وكذلك إن
ردم عن سنه فلوزاده قوة ولم يقطعه عن سنه فالصيد للمسلم ليسكن لا يحل استعساناً كذا في السراجية *
مجوسي رمى إلى صيد ففقر الصيد من سهمه أو أرسل كلبه على صيد ففقر من كلبه فرماه مسلم بسهم أو أرسل
كلبه لم يحل إلا إذا وقع سهم المجوسي على الأرض أو أنصرف كلبه قبل رمي المسلم وإرساله فإنه يحل كذا
في محيط السرخسي * وإن اشتراك المحلل والمحرّم في رمي الصيد لم يحل أكله كما لو اشتراك مسلم ومجوسي
في قتل الصيد كذا في المدسوط * الإسلام وقت الرمي ووقت الإرسال شرط حتى لو رمى وأرسل وهو مسلم
ثم ارتد يحل وعلى عكسه لا يحل هكذا في الغيائية * المجوسي إذا أتته دابة أو تنصير يؤكل صيده وذبيحته
والنصراني إذا اتجّس لا يؤكل صيده وذبيحته والمسلم إذا ارتد فإنه لا يؤكل صيده وكذلك إذا أتته دابة
أو تنصير كذا في شرح الطحاوي * ولو أن قوماً من المجوس رموا سهماً بهم فأقبل الصيد فحومهم فأرأى
سهماً منهم فرماه المسلم رمى فأصابه سهم المسلم وقتله فالمسئلة على وجهين إن كان سهم المجوسي لم يقع على
الأرض حتى رماه المسلم لم يحل أكله إلا أن يذكره المسلم ويذكره كونه في حبه فيمنع من أن يحل لأنهم أعانوه في الرمي دون
حقيقة الذكاة ولا معتبر بالرمي مع وجود حقيقة الذكاة وإن وقعت سهام المجوس على الأرض ثم رماه
المسلم بعد ذلك وبقي المسئلة يصحها حل أكله وكذلك المجوس إذا أرسلوا كلابهم إلى الصيد فأقبل
الصياد هارباً فرماه المسلم فقتله أو أرسل كلبه إليه أو باز ياله أو صقراه فأصاب الكلب فقتله إن كان
رمي المسلم وإرساله حال اتساع صقرا المجوسي وبازيه الصيد لا يحل وإن كان بعد رجوع صقره وبازيه حل

وكذلك لو اتبع الصيد كلب غير معلم أو باز غير معلم فاقبل الصيد فأرأه فرما المسلم بسهم أو أرسل
كلبه أو بازه أو ضربه فأصابه وقتل فهو على التفصيل الذي قلنا كذا في الذخيرة * ويشترط
في الصيد أن لا يشارك في موته سبب آخر سوى جراحة السهم أو الكلب أو ما أشبه ذلك وذلك نحو
التردي من موضع والوقوع في الماء وجراحة أخرى يتوهم موته من تلك الجراحة كذا في المحيط * إذا
أصاب السهم اله يد فوق على الأرض أو على آجرة مطروحة على الأرض فمات يحمل لأن هذا مما لا يمكن
الاحتراز عنه وإن وقع في ملة أو على جبل أو على شجرة أو على حائط أو على سنان رمح مركوز أو على حرف
آجرة أو لبنة منصوبة ثم وقع منه على الأرض لم يحمل لأن هذا مما يمكن الاحتراز عنه فإن التردى مما
يفتلك عنه الاصطداد فوجب اعتباره ويحمل أن الموت حصل بالماء أو بالتردي فاجتمع المبيع والمحرم
فيحرم احتياطاً حتى لو كان الطير ما شاف وقع في الماء ولم تنفيس جراحته يحمل أكاه لأنه لا يحمل موته
بسبب الماء وإن أغرقت جراحته لا يؤول لاحتمال موته بالماء هذا كله إذا جرحه جرحاً يبرح حياته
منه وإن كان جرحاً لا يبرح حياته منه يحمل لأنه عدم هذا الاحتمال إذ لا يبقى فيه من الحياة مقدار ما يكون
في المذبوح بعد الذبح بأن رأسه تم وقع في الماء وإن مات على شيء من ذلك ولم يقع منه على الأرض
فإن كان ذلك الشيء مما لا يقتل منه كالسطح والجبل يحمل لأن وقوعه على مكان مسست وكو قوعه على
الأرض لتعذر الاحتراز عنه وإن كان مما يقتل مثل حدة الرمح والقصبه المنصوبة وحده الآجرة واللينة
القائمة ونحوها لم يحمل كذا في محيط السرخسي * ومن شرائطه أن يموت قبل أن يصل الصائد إليه
حتى يكون حله بلا شبهة وخلاف فله لو وصل إليه الصائد وهو حي ففيه كلمات ومن شرائطها أن يكون
مبتغراً متوحشاً ولا يكون الفا كالدواجن من الوحوش كذا في المحيط *

❦ (الباب الخامس فيما لا يقبل الذكاة من الحيوان وفيما يقبل) ❦

فلن أذكر المرسل الصيد حياً وجب عليه أن يذكيه وإن تركه تذكيته حتى مات حرم أكاه وكذا البازي
والسهم لأنه تركه ذكاة الاختيار مع القدرة عليهم وهذا إذا تمكن من ذبحه أما إذا وقع في يده ولم يتمكن
من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح لم يؤول في ظاهر الرأية كذا في الكافي * وعليه
الفتوى كذا في القاميين * وعن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أنه يحمل وقال بعض المشايخ
أن لا يتمكن لفقد الأكل لم يؤول وإن لم يتمكن لضيق الوقت لم يؤول هذا ما قال الحسن بن زياد ومحمد بن
مقاتل يحمل استحصانا وبالاستحسان أخذ القاضي فخر الدين وهو قول الشافعي وهذا إذا كان يتوهم
بقائه حياً مع الجرح الذي جرحه الكلب أما إذا لم يتوهم بقائه حياً بأن شق بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في
يد صاحبه حياً فمات حل تناوله لأنه استقر فيه فعل الذكاة قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب المذبوح
وقيل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يحمل وهو
القياس لأنه وقع في يده حياً فلا يحمل بدون ذكاة الاختيار كالتربية هذا الذي ذكرنا إذا ترك الذكاة
فلو ذكاه حل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه إن كانت فيه حياة مستقرة فالذكاة وقعت وموقعها
بالاجماع وإن لم تكن فيه حياة مستقرة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكاته الذبح وقد وجد
وعندهما حل بالذبح وكذا المتردية والنطيحة والموقودة والذي يقر الذئب بطنه وفيه حياة خفية أو بينة
يحمل إذا ذكاه وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولو أدركه ولم يأخذه فإن كان في وقت لو أخذه أمكنه ذبحه
لم يؤول وإن كان لا يمكنه ذبحه أكل كذا في الهداية * ذبح شاة مريضة وقد بقي فيها من الحياة
مقدار ما يبقى في المذبوح بعد الذبح فأنها لا تقبل الذكاة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

واختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونص القاضي الامام المنتسب الى اسبجباب في شرح الطحاوي أنه يقبل الذكاة وعليه الفتوى كذا في الظهيرية * اذ رمى الى صيد فانكسر الصيد بسبب آخر قبل ان يصيده السهم ثم أصابه السهم حل لانه حين رماه كان صيدا والعبرة في حق الحمل لوقت الرمي الا في مسألة واحدة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصيد وصورتهما الحلال اذ رمى صيدا والرامي والصيد في الحمل فلم يصل السهم الصيد حتى دخل الصيد في الحرم والسهم على اثره فأصابه السهم في الحرم ومات في الحرم أو في الحمل لا يؤكل فاعتبر وقت الاصابة أما فيما عداها فالعبرة بحالة الرمي كذا في المحيط * حلال رمي صيدا فأصابه في الحمل ومات في الحرم أو رماه من الحرم وأصابه في الحمل ومات في الحمل لا يحل لان في الاول قيامه في الحرم وفي الثاني ابتداءه في الحرم وعليه الجزاء في الوجه الثاني دون الاول وكذا اذا أرسل كلبه من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه الجزاء كذا في الغياثة * اذ رمى سهم الى صيد فأصابه ووقع عند مجوسى مقدار ما يقدر على ذبحه فمات لا يحل تناوله لانه قادر على ذبحه بتقديم الاسلام واذا وقع عندنا ثم والناثم بحال لو كان مستيقظا بقدر على تذكيته فمات روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يحل لان الناثم عنده كاليقظان في مسائل معدودة من جهاتها هذه وروى عن محمد رحمه الله تعالى انه يحل وان وقع عند صبي لا يعقل الذبح يحل وان كان يعقل الذبح لا يحل كذا في المحيط

* (الباب السادس في صيد السمك) *

السمك والمجراد يؤكلان غير ان المجراد يؤكل مات بعلة أو بغير علة والسمك اذا مات بغير علة لا يؤكل كذا في الظهيرية * اذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها وان أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا تؤكل اذا زرقها طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها فان وجد الباقي منها يؤكل أيضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل أكله وان مات حتف انفه لا بسبب ظاهر لا يحل أكله وان ألقى سمكة في حب ماء فمات فلا بأس بأكلها لانها ماتت بسبب حادث وهو ضيق المكان وكذا اذا جمع السمك في حظيرة لا تستطيع الخروج منها وهو يتمكن من أخذها بغير صيد فماتت فيها لا بأس بأكلها وان كانت لا تؤخذ بغير صيد لا خير في أكلها ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقدم مات قال محمد رحمه الله تعالى ان كان رأسها على الارض لا بأس بأكلها لانها ماتت بآفة وان كان رأسها في الماء يطران كان ما على الارض منها أصل من النصف أو النصف لا يؤكل لان موضع النفس في الماء فلا يكون الموت بآفة فتكون بمنزلة الطافي وان كان الاكثر من نصفها أكلت لان لاكثر حكم الكل فصار كما لو كان الكل على الارض كذا في فتاوى قاضي خان * واذا أخذ سمكة فربطها في الماء فماتت تؤكل لانها ماتت بآفة وهو ضيق المكان وكذا اذا ماتت السمكة في الشبكة ان كان يمكنها ان تخرج منها لا تحل لانها بمنزلة ما لومات في البحر والافتحلت لانها ماتت بآفة كذا في محيط السرخسى * ولو انجمد الماء فمات الحيوان تحت الجمد قال رضي الله عنه ينبغي ان تؤكل عند الكل رجل اشترى سمكة في خيط مشدود في الماء وقبضها ثم دمع الخيط الى البائع وقال احفظها فماتت سمكة أخرى فابتلعت المشتراة قال محمد رحمه الله تعالى الميتة للبائع لانه هو الذي صادها لان الخيط في يده فماتت بآفة فماتت بآفة فيكون له فيخرج السمكة المشتراة من بطن الميتة وتسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت المشتراة بالابتلاع ولو ان المشتراة هي التي ابتلعت الأخرى فهو ما جميعا يكونان للمشتري لانه انما صادها مالك

المشتري فتكون للمشتري ولولد غت حية سمكة في الماء فقتلتها وانضب الماء عنها ثم ماتت في الشبكة
أكلت الامامات حتف انفه من غير سبب لانه طاف كذا في فتاوى قاضي خان * وماتت من حرارة
الماء او برودته او كدورته فقيه روايتان روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى لا يؤكل
لان السمك لا يموت بسبب برودة الماء وحرارته غالباً فيكون ميتاً بغير آفة ظاهرة فلا يحل كالطافي وروى
عن محمد رجه الله تعالى انه يؤكل لانه مات بآفة لانه قد يموت بسبب برودة الماء وكدورته فيجوز
بالموت عليه وهذا أرفق بالناس كذا في محيط السرخسي * وعليه الفتوى كذا في جواهر الاطلائي *
عن محمد رجه الله تعالى لا يؤكل الطافي لانه حرام لبس لانه يتغير فينقر الطبع عنه فصار من
النجاسات ولو مات في الماء ولم يطفأ كل وكذلك كل مامات بسبب يحل بأن ضربه بخشب أو نحوه أو قطعه
سمكة أخرى أو قطعه غيره كذا في الغبائية * وجد نصف سمكة في الماء يحل لانها ماتت بآفة وهذا
إذا علم انها قطعت أجزاؤه فاما إذا علم انها قطعتها انسان بسيف ونحوه لا يؤكل لانها صارت ملكاً له
كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بأكله المجرى والمساكن ما في بلاذكا كذا في الهداية * سئل
عن أخرج من البحر والمجذون حيا وفي الحب ماء وسمكة ثم ماتت السمكة فيه هل يحل أكل السمكة
فقال نعم وسئل أيضا عن ملح ذاب فوق جسد البحر ثم اختلط ماء البحر بماء الملح فماتت سمكات كانت
في البحر بهذا السبب هل يجوز أكل السمكات قال نعم كذا في التتارخانية * والله أعلم

(الباب السابع في المتفرقات)

ولو سمع حسا فظنه صيدا فأرسل كلبه فأصاب صيدا ثم تبين ان السموع حسه كان آدميا أو بقرة أو شاة
لم يؤكل وكذلك لو سمع حسا ولم يعلم انه حس صيدا أو غيره لانه وقع الشك في صحة الإرسال فلا تثبت
الحصة بالشك ولو ظن ان السموع حسه صيدا فأرسل كلبا فاذا هو حس صيدا ما كول فأصاب صيدا
آخر يؤكل كذا في محيط السرخسي * ولو أصاب السموع حسه وقد ظنه آدميا فتبين انه صيد حل
لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه صيدا ذكره في الهداية * وقال في المنتقى إذا سمع حسا بالليل فظن انه انسان
أو دابة أو حية فرماه فاذا ذاك الذي سمع حسه صيدا فأصاب سهمه ذلك الذي سمع حسه أو أصاب
صيدا آخر وقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين أن يرميه وهو
يريد الصيد وأن يكون الذي أراده وسمع حسه ورمى اليه صيدا سواء كان مما يؤكل أم لا وهذا يناقض
ما ذكره في الهداية وهذا أوجه لان الرمي الى الآدمي ونحوه ليس باصطياد فلا يمكن اعتباره ولو أصاب
صيدا كذا في التبيين * وان أرسل الى ما يظن انه شجرة أو انسان فاذا هو صيد فاصابه يؤكل
هو المختار فانه تبين انه أرسل الى الصيد وان أرسل على ظن انه صيد فاذا هو ليس بصيد فعرض له صيد
فقتله لا يؤكل كذا في الفتاوى العتبية * في النوادر ولو رمى ظبيا أو طيرا فأصاب غيره وذهب المرمى
ولم يدركه كان متوحشا أو مستأنسا كل الصيد لان الأصل في الصيد التوحش والتنفير فيتمسك بالأصل
حتى يعلم الفقه واستثناسه منه وقال محمد رجه الله تعالى لو ظن حين رآه صيدا ثم تحول رأيه وصار أكبر رأيه
ان الذي رماه كان الفأهل لما يحل الصيد الذي أصابه لان الاول عندنا صيد بحكم الأصل حتى يعلم انه
غير صيد ولو رمى الى بعير غير ناد فأصاب صيدا فذهب البعير ولم يعلم انه ناد أو غير ناد لم يؤكل حتى يعلم
انه كان نادا لان الأصل فيه الالف والاستثناس دون التنفير وكذا لو رمى الى ظبي مربوط وهو يظن انه
صيد فأصاب ظبيا آخر لم يؤكل لانه بالربط لم يبق صيدا وكذا لو أرسل كلبه على صيد موثق في يده
فصاد غيره لم يؤكل وكذا لو أرسل فهدا على فيل فأصاب ظبيا لم يؤكل ولو رمى سمكا أو جرادا فأصاب

صيدا فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية يؤكل وهو الاصح كذا في محيط السرخسي *
 الاصل ان الانسى اذا توشش ووقع العجز عن الذكاة لا تحيط به يحل بالذكاة الا اضطرارية كذا
 في الظهيرية * السهم اذا أصاب الظلف أو القرن فان كان أدماء فانه يؤكل وان لم يدمه لا يؤكل كذا
 في شرح الطحاوي * ولو رمى صيد أبي سيف فأبان منه عضوا ومات أكل الصيد كله إلا ما أبان وان لم يكن
 أبان ذلك العضو منه أكل ذلك العضو أيضا وان تعاق ذلك العضو منه بجلده فان كان بحيث لا يتوهم
 اتصاله بعسلج هو والمبان سواء وان كان بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك أبانة فيؤكل كله وان قطعه
 نصفين طولاً يؤكل كله لانه لا يتوهم بقائه بالصيد حيا بعد ذلك وكان ذلك بمنزلة الذبح وان قطع الثلث
 منه مما يلي العجز فأبانه فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي مما يلي العجز وان قطع
 الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كله لان ما بين النصف إلى العنق مذبح لان الوداج يكون من
 القلب إلى الدماغ أما اذا أبان الثلث مما يلي العجز لم تتم الذكاة لانه لم يقطع الوداج بخلاف ما اذا أبان
 الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الوداج فيتم فعل الذكاة فيؤكل ولهذا الوقتة نصفين يتم فعل الذكاة
 بقطع الوداج فيؤكل كله كذا في فتاوى قاضي خان * قال ولو ضرب صيدا وسمى فأبان طائفة من
 الرأس ان كان المبان أقل من نصف الرأس لا يؤكل المبان لانه يتوهم بقائه بالصيد حيا بعد قطع هذا
 المقدار وان كان المبان نصف الرأس أو أكثر يؤكل الكل كذا في المحيط * رجل ذبح شاة وقطع
 الخلقوم والوداج إلا أن الحياة باقية فيها فقطع انسان بضعة منها تحمل تلك البضعة كذا في التتارخانية
 * وذكر في كتاب الصيدان من قتل كلبا مع لغيره أو باريا مع لغيره فعليه قيمته وكذلك اذا قتل مرة
 غيره وكل ما ذكرناه يجوز بيعه يجب الغلمان باتلافه وعبء المعلم من الكلاب ووصيته جائزة اجماعا
 كذا في المحيط * من تقبل بعض المغازاة من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن أخذه ولا يصح
 التقبل كذا في السراجية * قال وأكبره تعلم البازي بالطير المحمي يأخذه فيعيب به قال ويعلم
 بالذبح كذا في الذخيرة في الفصل السادس والعشرين من كتاب الكراهية والاستحسان * وان اشترى
 المحلل والمحرم في رمي الصيد لم يحل أكله كذا في المبسوط * مسلم يحجز عن مذقوسه بنفسه فأعانه على
 مذكه مجوسى لا يحل أكله لاجتماع المحرم والمحل فيحرم كما لو أخذ مجوسى بيد المسلم فذبح والسكين
 في يد المسلم لا يحل أكله كذا في فتاوى قاضي خان * وهل يحل إرسال الصيد حكى استاذنا رحمه الله
 تعالى عن السير الكبير انه لا يحل الإرسال مطلقا وأما اذا أرسله مبيحا لم أخذه ففيه اختلاف
 المشايخ كذا في الفتاوى الصغرى * والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

❦ (كتاب الرهن) ❦

وفيه اثنا عشر بابا

❦ (الباب الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه وما يقع به الرهن وما لا يقع وما يجوز الارتهان به
 وما لا يجوز وما يجوز رهنه وما لا يجوز رهن الوصى والاب) ❦

وفيه خمسة فصول

❦ (الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه وحكمه) ❦

أما تفسيره شرعا فجعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالديون حتى لا يصح الرهن الا بدین
 واجب ظاهرا وباطنا أو ظاهرا فاما بدین معدوم فلا يصح اذ حكمه ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء
 يتلوا الوجوب كذا في الكافي * وأما ركن عقد الرهن فهو الايجاب والقبول وهو ان يقول الراهن

رهنتك هذا الشيء بمالك على من الدين أو يقول هذا الشيء ~~رهن~~ وما يجزى هذا المجزى ويقول
المرتحن ارتهنت أو قبلت أو رضيت وما يجزى مجزاه فاما لفظة الرهن فليست بشرط حتى لو اشترى شيئا
بدراهم فدفع الى المائع ثوبا وقال له امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فالثوب رهن لانه اتى بمعنى
العقد والبرية في باب العقود للعائى كذا في البدائع * وأما شرائطه فانواع بعضها يرجع الى نفس
الرهن وهو أن لا يكون معلقا بشرط ولا مضافا الى وقت وأما ما يرجع الى الراهن والمرتحن فعقلهما حتى
لا يجوز الرهن والارتهان من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط وكذا الحرية حتى
يجوز من الصبي المأذون والعبد المأذون وكذا السفر ليس بشرط يجوز الرهن في السفر
والحضر وأما ما يرجع الى المرهون فانواع منها أن يكون محلا قابلا للبيع وهو أن يكون موجودا وقت
العقد مالا مطلقا متقوما مملوكا معلوما مقدورا بالتسليم فلا يجوز رهن ما ليس بموجود عند العقد ولا رهن
ما يحتمل الوجود والعدم كما اذا رهن ما يثمر نخيلة أو ما تلد اغناما السنة أو ما في بطن هذه الجارية
ونحو ذلك ولا رهن الميتة والدم لانعدام مالهيتها ولا رهن غنم الحرم والاحرام لانه ميتة ولا رهن الحر
لانه ليس بمال أصلا ولا رهن أم الولد والمدير المطلق والمسكاتب لانهم أحرار من وجه فلا يكونون أموالا
مطلقة ولا رهن الخمر والخنزير من مسلم سواء كان العاقدان مسلمين أو أحدهما مسلما لانعدام ماليتها
الخمر والخنزير في حق المسلم وهذا لان الرهن ايقاع الدين والارتهان استيفاءه ولا يجوز للمسلم ايقاع الدين
من الخمر واستيفاءه إلا أن الراهن اذا كان ذميا كانت الخمر مضمونة على المسلم المرتحن لان الرهن
اذا لم يصح كانت الخمر بمنزلة الميعوب في يد المسلم وخبر الذمي مضمونة على المسلم بالغصب واذا كان الراهن
مسلمًا والمرتهن ذميا لا تكون مضمونة على الذمي لان خمر المسلم لا تكون مضمونة على أحد وأما في حق
اهل الذمة فيجوز رهن الخمر والخنزير وارتهاها منهم لان ذلك مال متقوم في حقهم بمنزلة الخل والشاة
عندنا ولا رهن المباحات من الصيد والحطب والحشيش ونحوها لانها ليست بمملوكة في انفسها فاما كونه
مملوكا للراهن فليس بشرط يجوز الرهن حتى يجوز ارتهاها مال الغير بغير اذنه بولاية شرعية كالاب
أو وصي برهن مال الصبي بدينه وبدين نفسه فان هلك الرهن في يد المرتحن قبل ان يفتكه الاب هلك
بالاقل من قيمته ومما رهن به فضم الاب قدر ما سقط من الدين بهلاك الرهن لانه قضى دين نفسه
بمال ولده فيضمن ولو ادرك الولد والرهن قائم عند المرتحن فليس له أن يسترده قبل قضاء القاضى
ولكن يؤمر الاب بقضاء الدين ورد الرهن على ولده ولو قضى الولد دين ابيه رافقت الرهن لم يكن متبرعا
ويرجع بجميع ما قضى على ابيه وكذا حكم الوصي في جميع ما ذكرنا حكم الاب وكذلك يجوز رهن مال
الغير باذنه كما لو استعار شيئا من انسان ليرهنه بدين على المستعير كذا في البدائع * وأما شرط جوازه
فان يكون المال المرهون مقسوما محورا فارغا عن الشغل وأن يكون يحق يمكن استيفاءه من الرهن
حتى لو رهن بمالا يمكن استيفاءه من الرهن كان الرهن باطلا كالرهن بالقصاص والحدود كذا
في السراج الوهاج * قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الا مقبوضا فداشار الى
أن القبض شرط جواز الرهن قال الشيخ الامام الاجل المعروف بخواهر زاده الرهن قبل القبض جائز
الا انه غير لازم وانما يصير لازما في حق الراهن بالقبض وكان القبض شرط اللازم لا شرط الجواز
كما القبض في الهبة والاول اصح كذا في المحيط * ثم في ظاهر الرواية قبض الرهن يثبت بالتخلية
كما في البيع وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل والاول اصح ومالم يقبضه
فأراهن بالخيار ان شاء مسلم وان شاء رجع عن الرهن فاذا سلمه اليه وقبضه دخل في ضمانه بالقبض
كذا في الكافي * وأما بيان شرط صحة القبض فانواع منها أن يأذن الراهن والاذن نوعان

نصب وما يجري مجرى النص ودلالة اما الاول فان يقول اذنت له بالقبض او رضيت به او قبضت
وما يجري هذا الجرى فيجوز قبضه سواء قبض في المجلس او بعيد الافتراق استحسننا واما الدلالة فان
يقبض المرتهن بحضرة الراهن فيسكت ولا ينهيه فيصح استحسانا ولو رهن شيئا متصلا بما لا يقع عليه
الرهن كالنمر المعلق على الشجر ونحوه مما لا يجوز الرهن فيه الا بالفصل والقبض فقبض وقبض فان قبض
بغير اذن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل والقبض في المجلس او في غير المجلس وان قبض باذنه
فالقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان جائز ومنها الحيازة عندنا فلا يصح قبض المشاع سواء كان مشاعا
يحتمل القسمة او لا يحتملها وسواء رهن من اجنبي او من شريكه وسواء قارن العقد او طرأ عليه
في ظاهر الرواية ومنها ان يكون المرهون فارغا عما ليس بمرهون فان كان مشغولا به بان رهن دارا فيها
متاع الراهن وسلم الدار مع ما فيها من المتاع لم يجز رهنها ان يكون المرهون منفصلا متميزا عما ليس بمرهون
فان كان متصلا به غير متميز عنه لم يصح قبضه ومنها أهلية القبض وهي العيقل واما بيان أنواع القبض
فهو نوعان نوع بطريق الاصاله ونوع بطريق النيابة اما القبض بطريق الاصاله فهو ان يقبض
بنفسه لنفسه واما القبض بطريق النيابة فنوعان نوع يرجع الى القابض ونوع يرجع الى نفس
القبض اما الاول فيجوز قبض الاب والوصي عن الصبي وكذا قبض العبد ليقوم مقام قبض المرتهن
حتى لو هلك في يده كان الهلاك على المرتهن واما الذي يرجع الى نفس القبض فهو ان يكون المرهون
اذا كان مقبوضا عند العقد فهل ينوب ذلك عن قبض الرهن فالاصل فيه ان القبضين اذا تجانسا باب
احدهما عن الآخر واذا اختلفا تاب الا على عن الابني ومنها دوام القبض عندنا والشيع يمتنع دوام
الحبس فيمنع جواز الرهن سواء كان فيما يحتمل القسمة او فيما لا يحتملها وسواء كان الشيوع مقارنا
او طارئا في ظاهر الرواية وسواء كان الرهن من اجنبي او من شريكه كذا في البدائع * واما حكمه فملك
العين المرهونة في حق الحبس حتى يكون أحق بامساكها الى وقت ايفاء الدين فاذا مات الراهن فهو أحق
به من سائر الغرماء فيستوفي منه دينه فافضل يكون لسائر الغرماء والورثة ولومات واداس وعليه ديون
يكون المرتهن أخص به من سائر الغرماء كذا في محيط الدرختي * ونقصان الرهن ان كان من حيث
العين يوجب سقوط الدين بقدره بلا خلاف وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند
الثلاثة كذا في الغياية * والله اعلم

(الفصل الثاني فيما يقع به الرهن وما لا يقع) *

رجل اشترى بيتا فقال للبائع امسك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فهو رهن عند أصحابنا الثلاثة
كذا في الخلاصة * رجل له على رجل دين فاعطاه ثوبا فقال امسك هذا حتى اعطيك ماله قال
ابو حنيفة رحمه الله تعالى هو رهن وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يكون ودعية لا رهنا فان قال
امسك هذا بمالك او قال امسك هذا رهنا حتى اعطيك ماله فهو رهن بالاجماع كذا في محيط
الدرختي * رجل عليه ألف درهم غله لرجل فقال امسك هذه الالف الوضع بحقك واشهد لي
بالقبض قال هذا اقتضاء وكذا لو قال اشهد لي بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى اشهد لك فقال
امسك الالف الوضع واشهد لي بالقبض ولو قال خذ هذه الالف الوضع حتى آتيك بحقك واشهد لي
بالقبض فأنخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء كذا في فتاوى قاضي خان * وان قال رهنك هذه الدار
وهذه الارض أو هذه القرية وأطلق ولم يخص شيئا دون شيء دخل فيه البناء والشجر والكرم الذي
في الارض والرطبة والزرع كذا في المنابع * ولو أن المدين قضا الدين ثم دفع اليه مالا وقال خذ

هذه ارضنا بما كان فيها من زائف أو ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا ولا يكون رهنا بما كان زائفا لان قبض الزئوف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق **كذا في فتاوى قاضي خان** * لو استقرض دراهم وسلم حماره الى المقرض ليستعمل الى شهرين حتى يوفيه دراهمه أو دارا ليسكنها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان استعمله فعليه أجر مثله ولا يكون رهنا كذا في جواهر الانحلاطى * الفقاعى لو أخذ رهنا بالزئبيل والكيزان لم يكن رهنا كذا في السراجية * دفع اليه رهنا يدفع له ثمانمائة دينار فدفع اليه ثلثمائة وامتنع عن دفع الباقي فهو رهن بهذا القدر كذا في القنية * والله أعلم

﴿الفصل الثالث فيما يجوز الارتهان به وما لا يجوز﴾

يجب ان يعلم ان الرهن انما يصح بدين واجب أو بدين وجد سبب وجوبه كالرهن بالاجر قبل وجوبه اما الرهن بدين لا يجب ولم يوجد سبب وجوبه كالرهن بالدرك لا يصح ثم لا يشترط وجوب الدين على الحقيقة لجهة الرهن لا محالة بل يكفي وجوبه ظاهرا يسهل في المسائل التي ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الجامع من جملة ما رجل ادعى على رجل ألف درهم فجدد المدعى عليه ذلك فصالحه المدعى عليه عن ذلك على خمسمائة وأعطاه بهارها مساوي خمسمائة فهلك الرهن عند المرتهن ثم تصادق على انه لا دين فان على المرتهن قيمة الرهن خمسمائة للراهن وأعلم بان هذا الرهن جائز عندنا لانه حصل بدين واجب من حيث الظاهر فان الصلح عن الانكار جائز عندنا وبذل الصلح واجب عندنا لا يرى انهم مالورفعنا الامر الى القاضي وقصاعا عليه القصة فالقاضي يلزم المدعى عليه تسليم بدل الصلح واذا امتنع عن التسليم يحبس بطالب المدعى فعلم ان المال الذي حصل به الرهن واجب ظاهرا واذا هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا دينه حكما بهلاك الرهن فيعتبر بما لو استوفاه حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم تصادقا على ان المال لم يكن واجبا وان الدعوى وقعت باطلا كان على المستوفى رد ما استوفى كذا ههنا كذا في الذخيرة * ولا يجوز الرهن بالكفالة بالنفس ولا يجوز الرهن بقصاص في نفس أو في ماله وان كانت الجناية خطأ جاز الرهن ولا يجوز الرهن بالشفعة كذا في المكافى * الرهن بالخراج جائز لان الخراج دين كسائر الديون كذا في المضمرة * ولو تزوج امرأة على دراهم أو دنابر بعينها وأخذت بهارها لم يصح عندنا ولو صالح عن دم على شيء بعينه وأخذ رهنا لم يجوز كذا في الينابيع * ولو استأجر دارا أو شيئا وأعطى بالاجر رهنا جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفيا للاجر وان ملك قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن ولو استأجر خياط الخياط له ثوبا وأخذ من الخياط رهنا بالخياطة جاز وان أخذ الرهن بخياطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز وكذا لو استأجر ابلا الى مكة وأخذ من الجمال بالحمولة رهنا جاز ولو أخذ رهنا بحمولة هذا الرجل بنفسه أو بداة بعينها لا يجوز ولو استعار شيئا له حمل وموثة فأخذ المعير من المستعير رهنا برد العارية جاز وان أخذ منه رهنا برد العارية بنفسه لم يجوز ولو أخذ رهنا من المستعير بالعارية لم يجوز لانها أمانة ولو استأجر نواحة أو مغنية وأعطى بالاجر رهنا لا يجوز ويكون باطلا وكذا الرهن بدين القمار أو بئس الميتة أو الدم أو الرهن بئس الخمر من المسلم لم يؤذى أو بئس الخنزير باطل هكذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصح الرهن بالعبد الجاني ولا بالعبد المدين لانه غير مضمون على المولى لو هلك لا يجب عليه شيء كذا في محيط المرخصى * ولو اشترى شيئا من رجل بدراهم بعينها وأعطى بها رهنا كان باطلا لانها لا تتعين وانما يجب منها في الذمة والرهن غير مضاف الى ما في الذمة كذا

في فتاوى قاضي خان * وفي رهن العيون الرهن بالاعيان على ثلاثة اوجه احدها الرهن بعين هي امانة وذلك باطل الثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالمبيع في يد البائع وذلك لا يجوز ايضا حتى لو هلك الرهن يهلك بغيره شي هذا قول أبي الحسن الكرخي الثالث الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها كالايمان المغصوبة والمتروجة عليها ونحو ذلك وهو صحيح فان هلك الرهن في يده فانه يضمن الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة العين وياخذ العين وان هلك العين قبل هلاك الرهن فان الرهن يكون رهنا بالقيمة كذا في الخلاصة * والله اعلم

﴿ (الفصل الرابع فيما يجوز رهنه وما لا يجوز) ﴾

ما يجوز بيعه يجوز رهنه وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه كذا في التهذيب * ولورهن أرضا وقبضها ثم استحق طائفة منها ان كان المستحق غير معين يبطل الرهن في الباقي وان كان المستحق بعينه بقي الرهن في الباقي جائزا ولا يكون للرهن الخيار فيما بقي ولا يكون له المطالبة بشي آخر ويكون الباقي محبوسا بجميع الدين كذا في المحيط * ولورهن رجل رهن بدين لهما عليه وهو ما شريكان فيه أولا شركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا ولو قبل احدهما دون الآخر لا يصح ولو قضى الراهن دين احدهما وقد قبل لا يكون له ان يسترد نصف الرهن كذا في فتاوى قاضي خان * ولورهن رجل من رجلين بدين له عليهما رهنا واحدا جاز والرهن من بكل الدين وللرهن ان يمسكه حتى يستوفي جميع الدين كذا في خزائن المفتين * واذا رهن عند رجل عشرين ألف درهم ثم قضاه خمسمائة فان اراد ان يأخذ احد العبدین ليس له ذلك ولو قال رهنتك هذين العبدین كل واحد منهما بمائة فمضى فقضاء خمسمائة فأراد ان يقبض احدهما له ذلك في رواية الزيات وفي رهن الاصل ليس له ذلك ما لم يؤد جميع الدين قبل ما ذكر في الزيات قول محمد رحمه الله تعالى وما ذكر في الاصل قوله ما وكذا لو كان الدين من جنسين مختلفين خمسمائة درهم وخمسمائة دينار فمضى احدهما ليس له ان يقبض احدهما كذا في الخلاصة * واذا رهن من رجلين النصف من كل واحد منهما لم يجوز لورهنهما مطلقا يجوز ولورهن عبد نصفه بمائة ونصفه بمائة لم يجوز كذا في محيط السرخسي * ولورهن القردون النخل أو النخل دون القرد أو النخل والبناء والزرع دون الارض أو الارض بدونها لا يجوز وعن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يجوز في الارض دون النخل ولو لم يستثن دخول النخل والقرد والزرع والبساتين كذا في التهذيب * ولورهن النخل والشجر والكرم بمواضعها من الارض جاز كذا في محيط السرخسي * رهن عشر كردتم بان ان فيها واحدة مسبلة واخرى مشاعة مع الرهن في البواقي كذا في القنية * رهن شباتين بثلاثين احدهما بعشرة والاخرى بعشرين ولم يبين أيهما لم يجوز لان بسبب هذه الجهة ترفع بينهما المنازعة عند الهلاك فانه اذا هلك احدهما لا يدري ماذا سقط من الدين بازائها ولو بين وهلك احدهما سقط الدين بقدرها كذا في محيط السرخسي * رهن الحيوان المملوك بالدين جائز بخلاف ما يقول بعض العلماء ان الحيوان عرضة للهلاك فهو بمنزلة ما يتسارع اليه الفساد وما يتسارع اليه الفساد كالتخيز لا يجوز رهنه كذا في المبسوط * دار مشتركة بين ورثة كبار وصغار فرهنها الوصي والكبار بخراج ضيعة مشتركة بينهم مع صفقة واحدة رهن داره وفيها جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جداره متصلا بالجدار المشترك رهن دارا والمحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة والسقف والمحيطان الخاصة واتصال السقف بالمحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونه تبعا كذا في القنية * ولورهن بيتا معينا من دار أو طائفة معينة من دار أو سلم جاز

كذا في فتاوى قاضي خان * باع بملك الغير وارتهن بالثمن شيئا وأجازهم ما المالك لا يصح رهن
 المريض يصح ان كانت قيمته اكثر من الدين كما يداعه ولكن لا يظهر حكمه في سائر الغرماء ~~كذا~~
 في القنية * رجل رهن دارا فيها متاع الزاهن شئ كثيرا وقليل ينتفع به أو رهن جوالقا فيها متاع
 الزاهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتهن لا يجوز ذلك الا أن يفرغ الدار أو الجوالق ويسلم ولو رهن
 ما في الدار من المتاع بدون الدار وما في الجوالق من المحبوب بدون الجوالق وسلم الكل اليه جاز والحيلة
 لجواز الرهن في المسئلة الاولى أن يودع ما في الدار والجوالق أولا ثم يسلم اليه ما رهن فيصح التسليم
 والرهن كذا في فتاوى قاضي خان * وروى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لورهن دارا
 والراهن والمرتهن في جوفها فقال سلمتها وقال المرتهن قبات لم يتم الرهن حتى يخرج الراهن من الدار ثم
 يقول سلمتها اليك ~~كذا~~ في محيط السرخسي * رهن عمارة حانوت قائمة على أرض سلطانية سلمها
 الى المرتهن وكان يتصرف المرتهن فيها ويؤجرها ويأخذ الاجر منها سنين وأعواما لا يصح الرهن
 ولا يطيب المرتهن ما أخذ من أجرها كذا في جواهر الاخلاص * ولو رهن سر جاعلي دابة أو نجما على
 رأسها أو رسنا في رأسها ودفع اليه الدابة مع الجسام والسر وج الرهن لم يكن رهنا حتى ينزع من الدابة
 ويسلم اليه ولو رهن دابة عليها حمل دون الحمل لم يتم الرهن حتى يلقى الحمل ثم يسلمها الى المرتهن ولو رهن الحمل
 دون الدابة ودفعها اليه تم في الحمل لان الدابة مشغولة بالحمل أما الحمل فليس بمشغول بالدابة ~~كذا~~
 في البدائع * رجل رهن جارية ذات زوج بغير إذن الزوج جاز وليس للمرتهن أن يمنع الزوج من غشيانها
 فان ماتت من غشيانها صار كائنها ماتت بأفة سباعية فيسقط دين المرتهن استحيانا والقياس
 أن لا يسقط ولو لم تكن ذات زوج حين رهنها ثم تزوجها باذن المرتهن فهذا الاول سواء كان زوجها
 بغير إذن المرتهن جاز النكاح ولا رهن أن يمنع الزوج من غشيانها فان غشيانها الزوج يصير المهر رهنا
 مع الجارية وقبل الفسيان لا يكون المهر رهنا فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان
 المرتهن بالخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن الزوج كما لو قلنا الزوج ثم رجع الزوج على المولى
 اذ لم يعلم الزوج بالرهن ~~كذا~~ في الظهيرية * في الفتاوى العتائية ولو أعتق ما في بطنها ثم رهنها جاز
 ولا يسقط بنقصان ولادتها بخلاف ما اذا ولدت قبل عتق الولد حيث يسقط بقدر النقصان الا اذا كان
 بالولد وفاء كذا في التتارخانية * ارتهن المسلم من كافر خراجا فصار له خلا فالرهن باطل ويكون الخجل
 أمانة في يده والراهن بالخيار ان شاء أخذه وقضاه دينه وان شاء يدع الخجل بدينه ان كانت قيمة الخمر
 يوم الرهن كالدين بخلاف ما لو ارتهن الكافر خراجا من المسلم لا يجوز ويكون أمانة في يد المرتهن ارتهن
 مسلم من مسلم عسيرا فصار خراجا للمرتهن تخليها ويكون رهنا وبطل بحساب ما نقص يعني من الكيل
 والوزن وان كان الراهن كافرا يأخذ الخمر والدين عليه وليس للمرتهن أن يخلها أو أن يخلها أو أن يخلها أو أن يخلها يوم
 خلل ورجع بدينه بخلاف ما لو كان الراهن مسلما فخلها لم يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو رهن الذمي
 عند ذمي جلد ميتة فدبغه المرتهن لم يكن رهنا ولا رهن أن يأخذه ويعطيه قيمة الدبغة ان كان دبغه
 بشئ له قيمة بمنزلة من غصب جلد ميتة فدبغه واذا ارتهن الذمي من الذمي خراجا ثم أسلم فقد نرجحت من
 الرهن فان خللها فهي رهن وكذلك لو أسلم أحدهما أيهما كان ثم صارت خلا فهي رهن وينقص من
 الدين بحساب ما نقص منها واذا ارتهن الكافر من الكافر خراجا ووضعها على يدي مسلم عدل وقبضها
 فالرهن جائز والمحرمي المستامن في الرهن والارتهان كالذمي فان رجع الى دار الحرب ثم ظهر المسلمون
 على الدار فأخذوه أسيرا وله في دار الاسلام رهن بدين عليه فقد بطل الدين وصار الرهن الذي هو
 في يديه بذلك الدين في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يباع الرهن فيستوفي

المرتحن دينه وما بقي فهو لمن أمره وان كان عنده رهن اسلم أو ذمى بدين له عليه رد الرهن على صاحبه وبطل دينهم عندهم جميعا كذا في المبسوط * ورهن الميتة أو الذم لا يصح من ذمى وغيره كذا في الكافي * في الفتاوى العنابية وزوي ان الغاضب اذا رهن المغمصوب ثم اشتراه جاز الرهن ولو وجد عيبا بالمبيع فرهنه البائع بالبيع لم يجوز ولو دفع المشتري الى البائع عينا تكون رهنا عندده مع المبيع بالتمن تملك العين بمصتها كذا في التتارخانية * ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتحن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا عند الورثة كذا في نزاهة الفتاوى * والله أعلم

❦ (الفصل الخامس في رهن الاب والوصي) ❦

ولو رهن الاب مال ابنه التكبير في دينه لم يجوز لعدم ولايته عليه كذا في الوجيز للكردي * واذا رهن الاب متاعا للولد بمال أخذه لنفسه ولولده الصغير فهو جائز بخلاف ما اذا رهن عينا مشتركا بين ابنه الكبير والصغير فان ذلك لا يجوز ما لم يسم الكبير فان هلك الرهن ضمن الاب خصيته من ذلك والوصي في ذلك كالاب بعد موته وكذلك الجدة أو الاب إذا لم يكن له وصي لانه قائم مقام الاب في التصرف بحكم الولاية الا أن الاب يملك ان يرهن مال أحد الصغيرين من الآخر والوصي لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كذا في المبسوط * واذا رهن الاب متاع ابنه الصغير عند رجل فأدرك الولد ومات الاب لم يكن للولد أن يسترد الرهن حتى يقضي الدين لانه تصرف لزمه من الاب في حال قيام ولايته وهو في ذلك قائم مقام الولد ان لم يكن بالغاً ولو كان الاب رهنه لنفسه وقضاه الابن يرجع به في مال الاب وكذا اذا هلك الرهن قبل ان يفتكه كذا في الكافي * الام اذا رهن مال طفلا لا يجوز الا أن تكون وصية أو أذونة من جهة من يلى الطفل وان أجاز الحاكم ارهنا بمال الطفل فانه يجوز ويثبت للرهن حق الحبس والاختصاص دون البيع وان أرمته ووكت المرتحن بالبائع فأجاز الحاكم الوكالة والبائع كان الوكيل وكيلاً من جهة الحاكم ولو عزل القاضي الذي أجاز الرهن وولي آخر وقبض المرتحن المرهون فان ثبت عند القاضي الثاني اجازة القاضي الاول بالبائع فانه ينفذه وان لم يثبت عنده امضاء القاضي التوكيل فعليه ان يرد البائع اذا كان للطفل فيه مصلحة كذا في جواهر الفتاوى * واذا كان للاب أو لابنه الصغير أو لعبده المأذون له في التجارة ولا دين عليه دين على ابن له صغير فرهن الاب متاع الصغير من نفسه أو من ابنه الصغير أو من عبده التاجر جاز كذا في التبيين * يجوز ان يرهن ماله عند ولده الصغير بدين له عليه ويحبسه لاجل الولد ولا يجوز للوصي هذا كذا في السراجية * واذا ارتهن الوصي خادماً لليتيم من نفسه أو رهن خادماً لنفسه من اليتيم بحق لليتيم عليه لم يجوز وكذلك ارتهان اليتيم ان فعل ذلك لم يجوز الا أن يميزه الوصي بمنزلة بيعه وشرائه وكذلك ان فعل ذلك أحد الوصيين لم يجوز ذلك الا أن يميزه الآخر في قول أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز للوصي أن يرهن متاع اليتيم من ابن له صغيراً أو عبداً له تاجر ليس عليه دين كما لا يرهنه من نفسه وان رهن من ابن له كبيراً أو من ابنة أو من مكاتبه أو من عبداً له تاجر عليه دين جاز كذا في المبسوط * وان استدان الوصي لليتيم في كسوته وطعامه فرهن متاعاً لليتيم جاز وكذا لو اتجر لليتيم فرهن أو ارتهن كذا في الكافي * ولو استدان الوصي على الورثة ورهن به متاعهم فلا يخلوا ما ان استدان لنفقتهم وحوائجهم ونوائبهم كالمخرج أو استدان لنفقة رقية لهم ودواهم وكل وجه لا يخلوا ما ان كانت الورثة كلهم كباراً أو صغاراً فان استدان لنفقتهم ورهن به وهم كباراً صغراً أو غيب لم يجوز وان كانوا صغاراً جاز ذلك وان كانوا صغاراً وكباراً يجوز استدانته ورهنه على الصغار خاصة دون

البكار بخلاف ما اذا باع المتقول من التركة جاز على الكل اما اذا استدان انفقة رقيقهم ودوابهم فان كان الكل كبارا حضورا لا يجوز استدانه ورهنه من متاعهم وان كانوا غيبا جاز ذلك وان كان بعضهم حضورا وبعضهم غيبا او كانوا صغارا وكبارا حاضرين جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز الا على الغيب والصغار خاصة ولا يجوز رهنه على الكل كذا في محيط السرحي * واذا كان على الميت دين وله وصي فرهن الوصي بعض تركته عند غريم من غرماؤه لم يجز وللآخرين ان يردوه فان قضى دينهم قبل ان يردوه جاز ولو لم يكن للميت غريم آخر جاز الرهن ويبيع في دينه واذا ارتهن الوصي دين الميت على رجل جاز وكذلك لو كان الميت هو الذي ارتهن فوصيه يقوم مقامه في امساكه الا أنه لا يديعه بدون اذن الراهن والوصي ان يرهن بدين على الميت لانه قائم مقامه فيما هو من حوائج الميت وايفاء الدين من حوائجه وعلم كذا الوصي فكذلك الرهن به كذا في المبسوط * ولو مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى الدين وان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وامره بديعه كذا في السراجية * ولورهن الوارث الكبير شيئا من متاع الميت وعلى الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصم الغريم في ذلك ابطال الرهن ويبيع له في دينه فان قضى الوارث الدين جاز الرهن واذا لم يكن على الميت دين فرهن الوارث الكبير شيئا من متاعه بمال أنفقه على نفسه او كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي ثم ردت عليه سبعة بالعيب كان الميت باعها فله ملك في أيديهم وصار ثمنها دينافي مال الميت وليس له مال غير ما رهن بالنفقة فالرهن جائز لانه حين يسلم الرهن الى المرتهن لم يكن على الميت دين والعين كان ملكا للوارث فارغاعن حق الغير فيلزم حق المرتهن فيه ثم يحق الدين بعد ذلك برد السبعة بالعيب فلا يبطل ذلك حق المرتهن وهذا بخلاف ما اذا استحق العبد الذي كان الميت باعه او وجد حرا فان الرهن يبطل لانه تبين ان الدين كان واجبا على الميت حين رهن الوارث التركة فانحر لا يدخل في العقد ولا يملك ثمنه وبالاستحقاق يبطل البيع من الاصل وله كن الراهن ضامن لقيمه حتى يؤديه في دين الميت وصيا كان او وارثا لانه لما لحق الميت دين وجب قضاء ذلك من تركته والوارث قد منع ذلك بتصرفه فكان في حكم المستهلك فيضمن قيمته والوصي كذلك الا ان الوصي يرجع به على الميت وعلى هذا لو كان الميت زوج أمته واتخذ مهرها فاعتقه الوارث بعد موته قبل دخول الزوج بها فاختارت نفسها وصار المهر ديناً على الميت كان الرهن جائزا والابن ضامن له وكذلك لو كان حفر بئر في الطريق ثم تلف فيه انسان بعد موته حتى صار ضامنه ديناً على الميت فانه لا يبطل التصرف الذي تم من الوارث ولكنه ضامن للقيمة لانه ابطال حق الغير في العين بتصرفه كذا في المبسوط * ولورهن الوصي متاعا لليتيم في دين استدانه عليه وقبضه المرتهن ثم استعاره الوصي من المرتهن لم حاجة اليتيم قضاة في يد الوصي فقد خرج من الرهن وهلك من مال اليتيم واذا لم يسقط الدين بهلاكه رجع المرتهن على الوصي بالدين كما كان يرجع به قبل الرهن ويرجع به الوصي على الصبي ولو استعاره لم حاجة نفسه ضمنه للصبي ولورهن الوصي مال اليتيم ثم غصبه فاستعمله لم حاجة نفسه حتى هلك عنده فالوصي ضامن لقيمه فيقضى منه الدين اذا حل والفضل لليتيم ان كانت القيمة أكثر من الدين وان كانت قيمة اقل من الدين ادى قدر القيمة الى المرتهن وادى الزيادة من مال اليتيم وان كانت قيمته مثل الدين ادى الى المرتهن ولا يرجع على اليتيم وان لم يحل الدين فالقيمة رهن لقيامها مقام الرهن فاذا حل الاجل كان الجواب على هذا التفصيل الذي مرفوع غصبه واستعمله لم حاجة الصبي حتى هلك في يده يضمنه لحق المرتهن ولا يضمنه لحق الصبي ويأخذ المرتهن بالدين ان حل ويرجع الوصي على الصغير وان لم يحل يكون رهنا عند المرتهن فاذا حل الدين أخذ دينه منه ورجع الوصي على اليتيم بذلك كذا في الكافي * والله أعلم

﴿الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يدي عدل﴾

قال محمد رحمه الله تعالى وإذا ارتهن الرجل من آخر رهنا ورثه على أن يضعه على يدي عدل ورضى به العدل وقبضه تم الرهن حتى لو هلك الرهن في يدي العدل يسقط دين المرتهن كما لو هلك في يدي المرتهن ويصير العدل نائبا عن المرتهن في حق هذا الحكم ونائبا عن الراهن في حق حكم الضمان حتى لو استحق الرهن في يد العدل وضمن المستحق العدل فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتهن كذا في المحيط * ولو شرط أن يقبضه المرتهن ثم جعله على يدي عدل جاز لانه لما جاز للعدل أن يقوم مقام المرتهن في الابتداء فكذلك في البقاء هكذا في محيط السرخسي * وليس للعدل أن يدفع الرهن إلى الراهن قبل سقوط الدين إلا برضى المرتهن وكذلك ليس له أن يدفعه إلى المرتهن إلا برضى الراهن فان دفع إلى أحدهما من غير رضى الآخر فله أن يسترده ويعيده إلى يده وإذا هلك قبل الاسترداد ضمن العدل قيمته فان أراد العدل أن يجعل القيمة رهنا عنده لا يقدر على ذلك لأن القيمة وجبت دينيا في ذمته فلو جعلناها رهنا صار الواحد قاضيا ومقضيا عليه فبعد ذلك إما أن يجتمع الراهن والمترهن ويقبضان ذلك من العدل ويجعلانه رهنا على يدي هذا العدل أو على يدي عدل آخر ويرفع أحدهما الأمر إلى القاضي حتى يأخذ القاضى القيمة ويجعلها رهنا عند ذلك العدل أو عند عدل آخر هكذا ذكر شيخ الاسلام وقد كثر شمس الأئمة المحلوانى رحمه الله تعالى أن العدل ان تعمد الدفع إلى أحدهما تؤخذ منه القيمة وتوضع على يدي عدل آخر وان أخطأ في الدفع وكان بحيث يجهل مثله فانه يؤخذ منه ثم يرد عليه إذا لم تظهر منه خيانة فبقى عدلا على حاله كذا في المحيط * ثم إذا جعل القيمة في يدي العدل وقضى الراهن دين المرتهن ينظر ان كان العدل ضمن القيمة يدفع الرهن إلى الراهن فالقيمة تسلم للعدل وان كان العدل قد ضمن بدفع الرهن إلى المرتهن كان للراهن أن يأخذ القيمة منه وهل يرجع العدل بعد ذلك على المرتهن بذلك ينظر ان كان العدل دفعه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وهلك في يد المرتهن لا يرجع وان استهلكه المرتهن يرجع عليه لان العدل بأداء الضمان يملكه وتبين أنه أطارأ وأودع مملكه فان هلك في يده لا يضمن وان استهلكه يضمن وان كان العدل دفع الرهن رهنا بأن قال هذا رهني فخذ به بحقك واحبسه بدينك رجع العدل عليه بقيمته استهلكه المرتهن أو هلك لانه دفع إليه على وجه الضمان كذا في الذخيرة * ولو وضع الرهن على يدي عدل وسلطاه على بيعه أو سلطا على بيعه غير العدل أو سلطا الراهن المرتهن على بيعه كل ذلك جائز ولا يملك أحدهما عزله فاذا باع فالثمن هو الرهن ولو سلطا المرتهن الراهن على بيعه جاز أيضا كذا في خزانة الأكلى * وان باع العدل من ولده الرهن أو زوجته لم يحز إلا أن يحز به الراهن والمترهن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما بما يتغابن الناس فيه جائز وان أجاز ذلك أحدهما دون الآخر لم يحز كذا في المبسوط * ولو أراد الراهن عزل العدل من غير رضى المرتهن ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن لا يملك بالاتفاق وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن فكذلك عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الاسلام هو الصحيح وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يملك عزله في ظاهر الرواية وفي رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يملك كذا في المضمهرات * وإذا أخرج الراهن والمترهن العدل من التسليم على البيع وسلطا غيره أو لم يسلطا فقد خرج العدل من ذلك إذا علم وان لم يعلم فهو على وكالته كذا في المبسوط * ولا يملك العدل البيع إلا بالتسليم المشروط في عقد الرهن أو بعد تمام عقد الرهن وعلى أي حال كان اذا باع فالثمن رهني في يده فلو هلك في يد العدل سقط الدين كما إذا هلك عند المرتهن وكذا إذا هلك الثمن بالتوى على المشتري فالتوى على المرتهن لقيام الثمن مقام العين والرهن اذا تم فالتوى بعده في أي يد كان يكون على المرتهن وان أبي العدل البيع ان

كان البيع مشروطاً في عقده أجبر وان بعد تمام الرهن فعن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ بجبر كذا في الوجيز للكردي * وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الإسلام وتفسير الجبر أن يجبر العبد أياً ما كان لم يجبر الرهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قبل هذا قوله ما بناء على بيع الحاكم مال المدين إذا امتنع وقيل هذا قول الكل وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي * ثم إذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لان الاجبار وقع على قضاء الدين بأي طريق شاء حتى لو قضاه بغيره صحيح وانما البيع طريق من طرق كذا في التبيين * ارتد العبد ثم باع الرهن ثم قتل على ردة قبيعه جاز ولو لمحق بدار الحرب ثم رجع مسلماً فهو على وكالته قبل هذا إذا عاد قبل القضاء بل حقه أما بعده فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعود وكذا عند محمد رحمه الله تعالى يعود وقيل بالاتفاق يعود وكذا وهو الأصح كذا في محيط السرخسي * وإذا ارتد الرهن والمرتهن فلهما خيار الحرب أو قتلا على الردة ثم باع العبد الرهن جاز ببيعته كذا في المبسوط * وإذا مات الرهن والمرتهن أو أحدهما فالعبد على حاله في أملاك الرهن وبيعه كذا في محيط السرخسي * ولو مات الرهن لا يسلط التسليط على البيع إن كان مشروطاً في عقد الرهن ولو لم يكن فكذلك عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى العبد يخالف الوكيل بالبيع المفرد من أربعة أوجه أحدها أن العبد يبيع الولد ويجبر على البيع أما على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بعزل الرهن على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بموت الرهن على الوفاق أو على الخلاف وهذه الأحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد وفيما عدا هذه الأحكام العبد والوكيل بالبيع المفرد على السواء كذا في الذخيرة * وتبطل الوكالة بموت العبد سواء كانت بعد العقد أو في العقد ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه كذا في البدائع * ولو كان غير العبد مسلطاً على بيع الرهن فمات تبطل الوكالة كذا في الظهيرية * والوكيل أن يبيعه بعد موت الرهن بغير محضر من ورثة الرهن كما يبيعه في حال حياته بغير محضر منه كذا في الكافي * العبد المسلط على البيع إذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية * ولو وكل العبد وكذا لبايعه بمحضرة العبد جاز وان كان غائباً لم يجز إلا أن يميزه ولو ذكر العبد ثمناً فباعه به جاز كذا في خزائن المغنين * وإذا كان العبد اثنين وقد سلط على البيع فباع أحدهما لم يجز لأن البيع يحتاج فيه إلى الرأي ورأي الواحد لا يكون كراي المشي فان أجاز لا تجوز وكذلك أن أجاز الرهن والمرتهن كما لو باعه فضولي آخر وأجاز الرهن والمرتهن وان أجاز أحدهما دون الآخر لا يجوز وكذلك لو باعه أجنبي وأجاز الرهن أو المرتهن لم يجز وان أجازاه جميعاً وأبى العبد جاز لان الحق لهما كذا في المبسوط * رجل رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العبد على بيعه إذا حل الأجل فلم يقبض العبد الرهن حتى حل الأجل فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا ارتهن الرجل داراً وسلط الرهن رجلاً على بيعها ودفع الثمن إلى المرتهن ولم يقبضها المرتهن حتى حمل المال لم يكن رهناً وان باع العبد الدار جاز ببيعه بالوكالة لا بالرهن وكذلك الشقص في الخادم والدار وإذا باع العبد ذلك دفع الثمن إلى الرهن دون المرتهن وان دفع العبد إلى المرتهن لم يضمن وان نهاه عن البيع لم يجز ببيعه بعد ذلك وكذلك إن مات الرهن لم يكن للعبد أن يبيعه بعد موته والمرتهن أسوة للغرماء فيه وإذا قتل العبد المرهون عتد فدفع به أو فقه عينه فدفع بالعين كان العبد مسلطاً على بيع العبد المدفوع كذا في المبسوط إذا سلط العبد على البيع مطلقاً فله أن يبيعه بأي جنس كان من الدراهم والدنانير وغيرها وبأي قدر كان بمثل قيمته أو أقل منه قدر ما يتغابن الناس فيه وبالقدر والنسيئة عند

أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان الرهن بالمسلم فيه فسلطه على البيع عند الحل فله ان يبيعه بجنس المسلم فيه وغيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ليس له ان يبيع بما يتغابن الناس فيه ولا بالنسيئة ولا بغير الدراهم والدنانير الا أنهم يجوزوا في السلم البيع بجنس المسلم فيه ولو شاء الراهن عن البيع بالنسيئة فانها عند الراهن ليس له ان يبيع بالنسيئة ولو نهاه متأخرا عن العقد لم يصح منه كذا في البدائع * واذا باع العدل بالنسيئة ذكر في الاصل انه يجوز من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف قالوا هذا اذا باع بنسيئة معهودة بين الناس أما اذا باع بنسيئة غير معهودة بان باع مثلاً الى عشرين سنة وما أشبه ذلك ينبغي ان لا يجوز عندهما وقال القاضي الامام أبو علي النسخي اذا تقدم من الراهن ما يدل على النقد بأن قال ان المرتهن يطالبني ويؤذني فبيعه حتى أنجو منه فباعه بالنسيئة لا يجوز بمنزلة ما لو قال بيع عبدي فاني احتاج الى النفقة ولو كان الرهن في يد المرتهن ولم يكن ثمة عدل وسلط الراهن المرتهن على بيعه واستيفاء دينه من ثمنه فباع بنسيئة جاز بيعه كيفما كان كذا في المحيط * ولو كان في الرهن عدل وسلطه على بيعه وايفاء الدين من ثمنه فباعه بالدراهم وكان الدين دنانيراً وعلى العكس كان له ان يصرف الثمن من جنس الدين وكذا لو باعه بالدراهم ودينه حنطة كان له ان يشتري بالدراهم حنطة ويستوفي دينه كذا في الظهيرية * واذا باع العدل الرهن فقال بعته بتسعين والدين مائة فأقر بذلك المرتهن فانه يسأل الراهن عن ذلك فان أقر أنه باعه وادعى أكثر من تسعين فالقول قول المرتهن والعدل فيه والبينة بينه الراهن وان لم يقر الراهن بالبيع وقال هلك في يدي العدل فالقول قول الراهن اذا كانت قيمته مثل الدين واذا أقر بالبيع فقال الراهن بعته بمائة وقال العدل بعته بتسعين وقال المرتهن بعته بمائتين وقد تقاضا فالقول قول المرتهن ويرجع على الراهن بعشرين درهما والبينة بينه الراهن فان أقام العدل البينة انه باعه بتسعين واعطاهما للمرتهن وقال الراهن لم تبعه وأقام البينة انه لم يبيع وانه مات في يده قبل ان يبيعه لم تقبل بينة الراهن على هذا كذا في المبسوط * واذا كان العدل مسلطاً على البيع اذا حل أجل كذا فقال المرتهن كان الاجل الى شهر رمضان وقد دخل رمضان وقال الراهن كان الاجل الى شوال فالقول قول الراهن في وقت التسليط على البيع وفي وقت حلول الدين القول قول المرتهن لان التأجيل يستفاد من جهة المرتهن فيكون القول في مقداره قوله والتسليط يستفاد من جهة الراهن فيكون القول في وقته قوله واذا اتفقا على الاجل انه شهر واختلفا في مضيه فالقول قول الراهن كذا في المحيط * واذا غاب الراهن والرهن على يدي عدل فقال المرتهن أمرك الراهن بالبيع وقال العدل لم يأمرني ببيعه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا قبل بينة المرتهن كذا في الظهيرية * ولو ذهب عقل الراهن أو المرتهن ويثنى من أن يبرأ فالعدل على وكالته كذا في المبسوط * ذكر شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى لو جن العدل جنونا وقع اليأس من افاقته ينعزل وان جن جنونا يرجي افاقته لا ينعزل حتى اذا عاد عقله له أن يبيع الا أنه اذا باع في جنونه لا يصح بيعه سواء كان يعقل البيع والشراء أو لا وكان ينبغي ان يصح بيعه اذا كان يعقل البيع والشراء لانه لو وكله في هذه الحالة فباع جاز الا أنه لا يلزمه العهدة نص عليه في الوكالة فن المشايخ رحمه الله تعالى من قال على قياس ما ذكر في الوكالة ينبغي ان يصح البيع في هذه الحالة واليه مال شمس الاثمة المحلواني ومن المشايخ رحمه الله تعالى من فرق واليه مال شيخ الاسلام كذا في الذخيرة * وهو الاصح لانه لما وكله وهو صحيح العقل فهو ماضى ببيعه الا باعتبار رأي كامل وقد انعدم ذلك بجنونه وأما اذا وكله وهو بهذه الصفة فقد رضى ببيعه بهذا القدر من الرأي فيكون هو في البيع ممثلاً أمره كذا في المبسوط * وفي الاملاء عن محمد رحمه الله تعالى

اذا مات العدل وقد كان وكيله يبيع الرهن فأوصى الى رجل يبيعه لم يجز الا ان يكون الراهن قال له
 في أصل الوكالة وكلتك يبيع الرهن وأجرت لك ما صنعت فيه من شيء فيعتد بحوزة وصيه أن يبيع
 وليس لوصيه أن يوصي به الى ثالث وروى المحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن وصى العدل يقوم
 مقامه وكذا روى ابن أبي مالك عن أبي يوسف وهو بمنزلة المضارب اذا مات والمال عروض فان وصيه
 يقوم مقامه في البيع كذا في الذخيرة * ولو اراد وارث العدل بيعه لم يجز كذا في المبسوط * ولو
 أجمع الراهن والمرتهن على وضعه على يدي عدل آخر وقدمات الاول أو على يد المرتهن جاز لان المحق
 له ما كان اختار وضعه القاضي على يد عدل وان شاء على يد المرتهن واذا علم القاضي ان المرتهن
 مثل العدل في العدالة يضعه على يديه وان كره الراهن فأما اذا أراد أن يضعه في يدي الراهن ذكر
 في بعض الروايات ليس له ذلك وذكر في بعض الروايات أنه ذلك كذا في محيط السرخسي * ولو مات
 العدل فوضع على يدي عدل آخر عن تراض أو اختلاف في ذلك فوضعه القاضي على يدي عدل فليس
 للعدل الثاني ان يبيع الرهن وان كان الاول مسلطاً على البيع مكذا في الظهيرية * ولو كان العدل
 رجلين والرهن بمال لا يقسم فوضعهما عند أحدهما جاز ولم يضمنوا وان كان مما يقسم لا يضمن القابض
 بالاجتماع ويضمن الدافع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما كذا في محيط السرخسي * ولا
 يملك المسافر بالرهن اذا كان الطريق مخوفاً واذا كان آمناً وجد التقييد بالمصر يملك وان لم يوجد
 التقييد بالمصر يملك وذكر في غير رواية الاصول ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان آمناً
 يملك المسافر بها على كل حال وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يملك اذا كان الرهن شيئاً ليس له
 حمل ومؤنة وعلى قول محمد رحمه الله تعالى اذا كان سفره منه يتضمن على كل حال كذا في الذخيرة *
 واذا باع العدل الرهن وقضى المال المرتهن ثم وجد بالبيع عيباً فأنقص فيه هو العدل فاذا رد عليه
 بينة فانه يضمن الثمن لانه القابض للثمن ويرجع به على المرتهن ويكون الرهن رهناً على حاله الاولى
 يبيعه العدل ولو لم يقيم بينة على العيب ولكن العدل أقربه وكان عيباً لا يحدث مثله فكذلك وان كان
 عيباً يحدث مثله فلم يقربه ولكن أبي ان يخاف حتى رده القاضي عليه فهو كالاول عندنا وان أقربه
 خاصة ولو أقاله البيع أو رده عيباً بعيب يحدث مثله أو لا يحدث مثله بغير قضاة قاض لزم ذلك العدل
 خاصة كذا في المبسوط * ولو باع العدل الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق العبد أو رد بعيب
 بقضاة قاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالخيار ان شاء يرجع على المرتهن بالثمن
 ويعود دين المرتهن على حاله وان شاء يرجع على الراهن ولو ان العدل باع الرهن ولم يسلم الثمن الى
 المرتهن فاستحق العبد أو رد بعيب بقضاة فان العدل لا يرجع على المرتهن هذا اذا كان التسليم على
 البيع شرطاً في عقد الرهن فان كان التسليم على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكيل
 الراهن وما يلحقه من الهدية يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المرتهن أو لم يدفع ولو ان العدل أقرب
 في الوجه الاول انه باع وقبض الثمن وسلم الى المرتهن وأنه كمرتهن ذلك كان القول قول العدل
 ويطلب دين المرتهن كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع العدل الرهن ثم وهب الثمن للمشتري قبل
 ان يقبضه فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو ضامن له ولا يجوز في قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى بمنزلة الوكيل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن ولو قال قبضته فهلك عندي كان
 مصداقاً في ذلك وكان من مال المرتهن وكذلك لو قال دفعته الى المرتهن فهو مصدق مع بينة ولا نقول
 باقرار العدل يثبت وصول الثمن الى المرتهن ولكنه يسقط حق المرتهن ولو قبض الثمن ثم وهبه كله
 أو بضعه لم يجز ولو قال حطعت عنك من الثمن كذا وكذا فذلك جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله

الله تعالى فعليه أن يغرم مثله للمشتري من ماله والمقبوض شامل للرهن وهذا بخلاف ما إذا أضاف المدة إلى المقبوض وأذلى بالعدل الرهن وقبض الثمن فهناك عنده ثم رده عليه المبيع بعيب فبات عنده أو استحق أو هو باق في يده وقد أخذ بالثمن حتى أداه فله أن يرجع على الراهن في ذلك كله ولا يكون له أن يرجع على المرتهن كذا في المبسوط * ولورخص سعره ثم باعه فالعبرة بالثمن ولا يسقط من الدين ما نقص من السعر بخلاف ما إذا مات بعد ما رخص تعتبر قيمته يوم الرهن ويصدق الراهن أنه هلك قبل البيع بعد ما رخص سعره وينتقل المرتهن أو العدل على البيع أولى ولو قبله الراهن بعد ما رخص سعره ضمن قيمته وسقط من الدين ما نقص من السعر ولو باع العدل بالثمن وقيمه ألف والدين ألف فهلك ألف وخمسة مائة سقط نصف الدين لو كانت القيمة يوم الرهن ألفين فبيع بثلاثة آلاف فهلك ألفان فالباقي بينهما نصفان كذا في التتارخانية ناقلاً عن الغياثية * فإذا دفع العدل الرهن إلى أجنبي ودبغة من غير ضرورة فهو ضامن وكذلك الجواب في حق المرتهن كذا في المحيط * وللعدل أن يسلم الرهن إلى من في عياله من امرأته وخادمته وولده وأجرائه الذين يتصرفون في ماله كذا في فتاوى قاضي خان * ولا مرتهن أن يطالب الراهن بالدين ويحبسه به فان خاصمه إلى المحاكم أوجب عليه تسليم الدين فإن امتنع حبسه به فإن كان الرهن في يده فليس عليه أن يملكه من يبعه حتى يقضى الدين من ثمنه ولو قضاها البعض فله أن يحبس كل الرهن حتى يستوفي البقية فإذا قضاها الدين قيل له سلم الرهن إليه كذا في السراج الوهاج * قال الأسدي جاني رجل رهن جارية بمال ووضعها على يدي عدل وأمره ببيعها فباعها للعدل وقبض الثمن وأوفاه المرتهن ثم استحق الرهن فهذا على وجهين إما أن يكون الرهن قائماً وإما أن يكون هالكاً فإن كان قائماً وأخذ المستحق من المشتري فالثمن على العدل والعدل بالخيار أن شاء يرجع على الراهن بالقيمة وإن شاء يرجع على المرتهن بالثمن الذي دفع إليه وإذا رجع على المرتهن رجع المرتهن على الراهن بدونه وإن كان الرهن هالكاً فالمستحق بالخيار أن شاء ضمن الراهن وإن شاء ضمن المشتري وإن شاء ضمن العدل وليس له أن يأخذ المرتهن إلا إذا أجاز المبيع وأخذ ثمنه فحينئذ له أن يضمه أيضاً فإن احتار فضمن الراهن فقد تم الرهن وإن شاء ضمن المشتري ويبيع المبيع ويرجع المشتري على العدل وإن شاء ضمن العدل فالعدل بالخيار أن شاء ضمن الراهن وإن شاء يرجع على المرتهن بالثمن الذي أعطاه كذا في التتارخانية * قال وإن كان العدل عبداً محجوراً عليه فإن وضع الرهن على يده باذن مولاه فهو جائز وإن وضعه على يده بغير إذن مولاه فهو أيضاً جائز ولكن عهدة البيع لا تكون عليه لأن المولى يتضرر به من حيث أنه يتولى ماليته فيه وإنما العهدة على الذي سلطه على البيع وكذا الصبي المحر الذي يعقل إذا جعل عدلاً فهو والعبد سواء فإن كان أبوه أذن له فالعهدة عليه ويرجع به على الذي أمره وإن لم يكن أبوه أذن له فاستحق المبيع في يد المشتري فإن شاء يرجع بالثمن على المرتهن الذي قبض المال لأنه هو الذي استقبح بهذا العقد حين سلم الثمن له وإذا رجع عليه رجع المرتهن على الراهن بماله وإن شاء على الراهن لأن البائع كان مأموراً من جهته وإنما حصل بيعه وقبض الثمن له كذا في المبسوط *

مطلب بيان من يصح عدلاً في الرهن
ومن لا يصح

(وأما بيان من يصح عدلاً في الرهن ومن لا يصح) فالمولى لا يصلح عدلاً في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على أن يضع على يده مولاه لم يجز الرهن سواء كان على العبد دين أو لم يكن والعبد يصلح عدلاً في رهن مولاه حتى لو رهن إنسان على أن يضع في يده عبده المأذون يصح الرهن والمولى يصلح عدلاً في رهن مكاتبه والمكاتب يصلح عدلاً في رهن مولاه والمكفول عنه لا يصلح عدلاً في رهن المكفيل وكذا المكفيل لا يصلح عدلاً في رهن المكفول عنه وأحد شريكي المأذون لا يصلح عدلاً

في رهن صاحبه بدين التجارة وكذا أحد شريكي العنان في التجارة لا يصلح عدلا في رهن صاحبه بدين
التجارة فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشريكين جميعا لان كل واحد منهما ما أجنبي عن صاحبه
في غير دين التجارة فلم تكن يده كيد صاحبه ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب ولا المضارب
في رهن رب المال والاب لا يصلح عدلا في رهنه بدين ما اشترى الصغير فان اشترى الاب للصغير شيئا
ورهن بدين ما اشترى له على ان يضعه على يد نفسه فالشراء جائز والرهن باطل وهل يصلح الرهن عدلا
في الرهن فان كان المرتهن لم يقبض من يده بعد لا يصلح حتى لو شرط في عقد الرهن ان يكون الرهن
في يده فسد العقد وان كان قبضه المرتهن ثم وضع على يده جاز بيعه كذا في البدائع * واذا كان العدل
صغيرا لا يعقل فجعل الرهن على يده لم يجز ولم يكن رهنا ولو كبر وعقل وباع الرهن جاز البيع بتسليم
الراهن اياه على البيع وذكر الخصاص رحمه الله تعالى ان هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجوز بيعه بعد البلوغ واذا كان العدل ذميا أو حرييا
مستأمنا والراهن والمرتهن مسلمين أو ذميين فهو جائز لان المستأمن في المعاملات بمنزلة الذمي والمسلم
وهو من أهل يد معتبرة شرعا وهو من أهل ان ينقذ بيعه بتسليم المالك كما ينقذ بيعه باعتباره ملكه
فان لحق الحر في بالدار لم يكن له ان يبيع وهو في الدار فان رجع فهو على وكالته بالبيع وان كان
الحر في الراجح الى دار الحرب هو الرهن والمرتهن والعدل ذمي أو حر في مقيم في دار الاسلام بأمان
فله ان يبيعه كذا في المبسوط * والله أعلم

قوله وهو من أهل يد هكذا يبيع
بولاق

(الباب الثالث في هلاك المرهون بضممان أو بغير ضمانة) *

اذا هلك المرهون في يد المرتهن أو في يد العدل ينظر الى قيمته يوم القبض والى الدين فان كانت قيمته
مثل الدين يسقط الدين بهلاكه وان كانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين وهو في الفضل أمين
وان كانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين قدر قيمة الرهن ويرجع الرهن على الراهن بفضل الدين
كذا في الذخيرة * اذا رهن ثوبا قيمته عشرة عشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه فان كانت قيمة
الثوب خمسة يرجع المرتهن على الراهن بخمسة أخرى وان كانت قيمته خمسة عشر والفضل أمانة عندنا
كذا في السكافى * هذا هو المحكم في الرهن الصحيح وكذا المحكم في الرهن الفاسد وذكر السرخسي
رحمه الله تعالى ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد لا يكون مضمونا والاقل أصح وأما المقبوض بحكم
الرهن الباطل فلا يتعلق به الضمان أصلا نص عليه محمد رحمه الله تعالى في الجامع والباطل من الرهن
ما لا يكون منعقدا أصلا كالباطل من البيوع والفساد من الرهن ما يكون منعقدا لكن بوصف
الفساد كالفساد من البيوع وشرط انعقاد الرهن أن يكون الرهن مالا والمقابل به يكون مالا مضمونا
الا انه عند فقد بعض شرائط الجواز ينقذ الرهن لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد لانعدام
شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا أو لم يكن المقابل به مضمونا لا ينقذ الرهن أصلا فعلى
هذا تخرج المسائل هذيان حكم الهلاك وأما حكم النقصان فان كان النقصان من حيث العين يوجب
سقوط الدين بقدره وان كان من حيث السعر لا يوجب سقوط شيء من الدين عند علماءنا الثلاثة كذا
في الذخيرة * واذا برئ الراهن من الدين من غير أداء ولا إيفاء امانا بالهبة أو بالبراءة ثم هلك الرهن
في يد المرتهن من غير ان يمنع عن الراهن هلك مضمونا عليه قياسا وفي الاستحسان بهلك أمانة
وبه أخذ علماءنا وأما اذا برئ الراهن بالإفاء ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك مضمونا حتى يجب
على المرتهن رد ما استوفى على الراهن اشترى عبدا وقبضه وأعطاه بالثمن رهنا فهلك في يده

ثم وجد العبد حراً واستحق ضمن المرتهن كذا في السراجية * رجل له على رجل ألف درهم وبها
 رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الرهن تطوعاً سقط الدين وكان للمطوب أن يأخذ رهنه فان لم
 يأخذ حتى ملك الرهن كان على المرتهن أن يرد على المتطوع ما أخذ ويعود ما أخذ إلى المتطوع لا إلى ملك
 المتطوع عليه كذا في الظهيرية * وإذا أحال الرهن المرتهن على رجل بمال وملك الرهن بعد ذلك يهلك
 مضموناً بالدين قياساً واستحساناً ولم يذكروا في الأصل ما إذا أراد الرهن بعد الحوالة أن يأخذ الرهن من
 المرتهن هل له ذلك قالوا ذكروه هذه المسئلة في الزيادات في موضعين ذكر في أحد الموضعين أن له ذلك
 وذكر في موضع آخر أنه ليس له ذلك كذا في المحيط * وإذا رهن من آخر عبد يساوي ألفاً بألف ثم
 تصادقاً على أنه لم يكن عليه شيء وكان هذا التصديق بعد ما هلك الرهن كان على المرتهن أن يرد المال
 على الرهن فأمّا إذا تصادق قبل هلاك الرهن أنه لم يكن عليه شيء ثم هلك الرهن هل يملك مضموناً
 أو أمانة ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن فيه اختلاف المشايخ وذكر خمس الآفة المحلوان رحمه
 الله تعالى نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع أنه يملك أمانة كذا في الذخيرة * رهن عينا ثم دفع
 عينا أخرى مكانها وأخذ المهرتين جازاً كر الرهن هو الأول ما لم يردّه وبعده بصير الثاني رهنًا ثم
 للمرتهن أن يحبس الرهن حتى يستوفي جميع الدين ولو بقي درهم ولو أدى الدين أو بعضه ثم هلك الرهن
 في يد المرتهن فلا يسترذ الزيادة كذا في المضمرات * إذا رهن عبداً يساوي ألفاً بفجاء بصرية فقال
 أخذه وورده إلى العبد فهو جائز ولا يسقط ضمان الأول حتى يردّه والثاني أمانة في يده حتى يرد الأول فإذا
 فعل ذلك صارت التجارية مضمونة فإن كانت قيمة الأول خمسمائة وقيمة الثاني ألفاً والدين كذلك
 يهلك بالألف وإذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الأول ألفاً فهلك الثاني في يده فهلك بخمسمائة
 كذا في التتارخانية * رهن حنطة ثم قال خذ الشعير مكانها فأخذته وردد نصفها ثم هلك الشعير
 وما بقي منها هلك ما بقي بنصف الدين ولا يضمن الشعير كذا في التمرناشي * رجل رهن جارية ثياباً
 ألفاً بالف فأتت عندها المرتهن بطل الدين بطريق الاستيفاء وكذا الرهن بالسلم إذا هلك يبطل السلم
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان * وإذا ارتهن الرجل من الرجل ثوباً وقبضه وقيّمته
 والدين سواء فاستحقه رجل فإنه يأخذه ويرجع على الرهن بدينه وإن كان الثوب هلك في يد المرتهن
 فلم يستحق أن يضمن قيمته أيهما شاء لأنه تبين بالاستحقاق أن الرهن كان غاصباً والمرتهن غاصب
 الغاصب فإن ضمن الرهن كان الرهن بماله وإن ضمن المرتهن رجع المرتهن على الرهن بقيمة الرهن
 ويرجع بالدين أيضاً عليه ولو كان الرهن عبداً فأبقى فضمن المستحق المرتهن قيمته ويرجع المرتهن على
 الرهن بملك القيمة وبالدين ثم ظهر العبد بعد ذلك فهو للرهن ولا يكون رهنه إلا بالضممان استقر عليه
 وإذا كان الرهن أمة فولدت عند المرتهن ثم ماتت هي وأولادها ثم استحقها رجل فله أن يضمن قيمتها
 إن شاء المرتهن وإن شاء الرهن وليس له أن يضمن قيمة الولد واحد منهما كذا في المبسوط * وإذا أخذ
 رهن بشرط أن يقرضه كذا فهلك في يده قبل أن يقرضه هلك بالاقبل من قيمته ومما سمي له من القرض
 لأنه قبض بسوم الرهن فكان مضموناً كالمقبوض بسوم الشراء كذا في الدراج الوهاج * قال الرهن
 للمرتهن أعط الرهن للدلال حتى يبيعه ويخذل رهنه فاعطاه فهلك في يده لا يضمن المرتهن كذا
 في القنية * وإذا رهن ثلاثة عبداً عند رجل بدين له على كل واحد منهم صاع وإن مات ذهب من دين
 كل واحد منهم ما يخصه ممن العبد وترجعوا فبينا بينهم حتى لو كان له على رجل ألف وخمسمائة وعلى
 آخر ألف وعلى آخر خمسمائة فمروا بعبداً بينهم أن لا تأخذ قيمته ألفاً فهلك صاع مستوفياً من كل واحد ثلثي
 ما عليه لأن المرهون مضمون بأقل من قيمته ومن الدين والرهن أقل لأن الدين ثلاثة آلاف وقيمة العبد

الفان فيصير مستوفيا من الدين بقدر قيمة العبد وهي ألفان والالفان من ثلاثة آلاف قدر ثلثيهما
 فيصير مستوفيا من صاحب ألف وخمسمائة ألف درهم ومن صاحب ألف ستمائة وستين وثلثين
 ومن صاحب الخمسمائة ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثاويبقى على كل واحد ثلث دينه ثم الذي عليه
 ألف وخمسمائة يضمن لكل واحد من صاحبيه ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا لانه صار قاضيا من دينه
 العائليه من نصيبه وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلثا وثلاثة من نصيب من عليه ألف وثلاثة من نصيب
 من عليه خمسمائة فيضمن له ما مقدار ما قضى من دينه من نصيبهما والذي عليه ألف يضمن لكل
 واحد من صاحبيه مائتين واثنين وعشرين درهما وتسمى درهم لانه صار قاضيا من دينه ستمائة وستين
 وستين وثلثين ثلثهما من نصيبه وذلك مائتان واثنان وعشرون وتسعمائة وثلثها من نصيب من عليه
 ألف وخمسمائة وثلثها من نصيب من عليه خمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضى من دينه من نصيبهما
 والذي عليه خمسمائة صار قاضيا من دينه ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا ثلثه من نصيبه وذلك مائة واحد
 عشر وتسع وثلثه من نصيب من عليه ألف وخمسمائة فيضمن لصاحبيه مقدار ما قضى من نصيبهما ثم
 تقع المقاصة بينهم فتعوضوا بالثمن المتبادل الخمسة من نصيبه خمسمائة استوجب على من عليه
 ألف وخمسمائة ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا وهو قد استوجب عليه مائة واحد عشر وتسع فتقع
 المقاصة بهذا القدر ويرجع من عليه خمسمائة عليه بمائتين واثنان وعشرون وتسعمائة
 وكذا من عليه خمسمائة استوجب على من عليه ألف مائتين واثنين وعشرين وتسعين وهو قد استوجب
 الرجوع عليه بمائة واحد عشر وتسع فتقع المقاصة بهذا القدر ويرجع عليه بمائتين وتسعين وهو مائة واحد
 عشر وتسع وكذا من عليه ألف استوجب الرجوع على من عليه ألف وخمسمائة ثلثمائة وثلاثة
 وثلاثين وثلث وهو استوجب الرجوع عليه بمائتين واثنين وعشرين وتسعين فتقع المقاصة بهذا القدر
 ويرجع عليه بالفضل وهو مائة واحد عشر وتسع كذا في الكافي * ويصح الرهن برأس مال المسلم
 وثن العرف والمسلم فيه فان رهن برأس مال المسلم وهلك الرهن في المجلس صار المرتهن مستوفيا لرأس
 ماله اذا كان به وفاء والمسلم جائز بحاله وان كان أكثر فالفاضل أمانة وان كان أقل صار مستوفيا بقدره
 ويرجع على رب السلم بالباقي وان لم يملك حتى افتراق بطل السلم وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل
 الرد هلك برأس المال ولا يتقلب السلم جائزا وكذلك هذا الحكم في بدل العرف اذا اخذ به رهنا
 فانه اذا ملك قبل الافتراق صار مستوفيا ان كان به وفاء وبقدره ان كان أقل وان كان أكثر فازيادة
 أمانة وان تفرقا قبل هلاكه وهلك بعد الافتراق بطل الضرف ويجب رد مقدار ما كان مرهونا وتكون
 الزيادة أمانة ولو اخذ بالمسلم فيه رهنا وهلك في المجلس صار مستوفيا للمسلم فيه ويصحبون في الزيادة
 أمينا وان كانت قيمته أقل صار مستوفيا بقدره ويرجع بالباقي كذا في السراج الوهاج *
 وان هلك بعد الافتراق يجب عايشه مقدار ما كان مضمونا ولا يعود السلم جائزا كذا في الينابيع *
 ولو تغلسخ السلم وبالمسلم فيه رهن يصبون ذلك رهنا برأس المال حتى يجلس به والقياس ان لا يجلسه
 به ولو ملك الرهن بعد التفاسخ يملك بالمسلم فيه لا برأس المال لانه مرهون بالطعام حقيقة وانما يظهر
 أثره في رأس المال في الحبس لانه بدله وقام مقامه فاذا ملك يملك بالاصل كمن باع عبدا وسلم وأخذ
 بالثمن رهنا ثم تقايلا البيع له حبسه لاخذ المبيع ولو هلك المرهون يملك بالثمن كذا في الكافي واذا أسلم
 الرجل خمسمائة درهم الى رجل في طعام مسمى فارتبه به عيلا يساوي ذلك الطعام ثم صالحه من
 رأس ماله في القياس له ان يقبض العبد ولا يكون للمرتهن ان يجلس الرهن برأس المال وفي الاستحسان
 لمان يجلس الرهن حتى يستوفى رأس المال فان هلك العبد في يده من غير ان يبعه فعلى المرتهن ان

يعطى مثل الطعام الذي كان على المسلم اليه ويأخذ رأس ماله وكذلك لو وهب له رأس المال بعد
 الصلح ثم ملك العبد فملكه طعام مثله قال الأثرى ان رجلا لو اقترض كرحضة وارثن منه ثوبا قيمته مثل
 قيمته فصالحه الذي عليه الكره على كره شعير يدا بيد جاز ذلك ولم يكن له ان يقبض الثوب حتى يدفع كره
 الشعير ولو هلك الرهن عنده بطل ما غنمه ولم يكن له على الشعير سيدل ولو باعه الكره دراهم ثم افترقا
 قبل ان يقبضها بطل البيع لانهما افترقا عن دين بدين وبقي الطعام عليه والثوب رهن بخلاف الشعير
 فانه عين فانما افترقا عن عين بدين حتى لو كان الشعير بغير عينه وتفرقا قبل ان يقبض كان البيع
 باطلا ايضا لانه دين بدين ~~هكذا~~ كذا ذكر في الاصل وينبغي في هذا الموضع ان لا يفسح البيع أصلا
 لان الشعير بغير عينه بمقابلة الخنطة يكون مبيعاً ويباع ما ليس عند الانسان لا يجوز كذا في المبسوط
 رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ منهما ثوباً بالمائة التي على فأخذ منهما فضا عا في يده عن محمد
 رحمه الله تعالى انه قال لا يذهب بالدين شي ويجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرة درهما فدفع المدينون
 الى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهما فقبضها فضاعت في يده قبل ان يأخذ منها
 عشرين درهما ضاعت من مال المدين والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين وقال خذ أحدهما
 رهنا بدينك فأخذهما وقيمتها سواء قال محمد رحمه الله تعالى يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين
 ان كان مثل الدين كذا في فتاوى قاضي خان * رهن ثوبا قيمته خمسة وخمسة وقضى دينارين ثم قال
 يكون الرهن رهنا بما بقي من الدين فهو رهن بالخمس حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بدينارين كذا
 في القنية * رجل اشترى ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض المشتري الثوب المبيع وأعطاه ثوبا آخر حتى
 يكون رهنا بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى لم يكن هذا رهنا بالثمن ولم يشترى أن يسترد الثوب الثاني
 فان هلك الثوب الثاني عند المبيع وقيمتها سواء هلك بخمسة دراهم لانه كان مضمونا بخمسة كذا
 في فتاوى قاضي خان * وفي الكبرى اذا أعطى المدين الى الدائن ثوبا وقال هذا رهن ببعض حقتك
 ثم ملك في يده يملك بما شاء المرتهن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية * ابن
 سفيان عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مال فقضاه بعضه ثم دفع اليه عبدا وقال هذا
 رهن عندك بمحابق من مالك ارقال رهن عندك بشئ ان كان بقي لك فاني لا أدرى أبقى لك شئ من المال
 أو لم يبق فهو رهن جائز وهو رهن بمحابق ان كان قد بقي منه شئ وان لم يبق منه شئ وهلك العبد في يد
 المرتهن فلا ضمان عليه فيه وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا أخذ رهنا بالعبث في المشتري
 وبالعبث في الدراهم التي اقتضى لم يجز ولو استقرض منه خمسين درهما فقال المقرض انها لا تكفيك
 لكن أبعث الى برهن حتى أبعث اليك ما يكفيك فبعث اليه بالرهن فضا عا في يد المرتهن فعليه الاقل
 من الرهن ومن خمسين درهما ما حصل ان المستقرض اذا سمي شيئا ورهن فلهلك الرهن قبل ان يقرضه
 فالرهن مضمون بالاقل من قيمته وثمانين وان لم يكن سمي شيئا فقد اختلف أبو يوسف ومحمد رحمه الله
 الله تعالى فيما بينهما كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو قال امسكه بدراهم فهو مضمون بالاقل
 من قيمته ومن ثلاثة دراهم وفي المجرى اذا دفعه رهنا ليقرضه عشرة فلم يقرضه وادعى المرتهن الرد عليه
 وحلف ضمن العشرة ولو أعطاه رهنا بقتضيان ما ادعى فان طهر القضاة فهو رهن به وان لم يظهر يضمن
 الاقل من قيمته ومن نصف الدين ولو قال خذ هذه العشرة رهنا بدينك وكانت خمسة يملك بنصف
 درهم ولو رهن عشرة دراهم وكانت خمسة ستوة تساوى درهمان في سادس الدين ولو رهن عبدا
 على انه سليم وكان مضمونا فيه وفاء يملك بجميع الدين كذا في التتارخانية * رجل عليه دين لرجل
 وبه كفيل فأخذ الطالب من الكفيل رهنا ومن الاصل رهنا وأحدهما بعد الآخر وبكل واحد

من الرهنين وفاء الدين فذلك أحد الرهين عند المرتهن قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن ملك الرهن
 الثاني إن كان الراهن الثاني لم يزل بالرهين الأول فإن الثاني يهلك بنصف الدين وإن لم يعلم بذلك فذلك
 يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن أن الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح
 ما ذكر في كتاب الرهن لأن كل واحد منهما مطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن
 فيقسم الدين على قدر الرهن الأول والثاني على قدر قيمتهما أيهما هلك يهلك بنصف الدين كذا
 في فتاوى قاضي خان * وفي مجموع النوازل روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل
 ألف درهم فرهن أجني بالالف عبدا بغير أمر المملوك ثم جاء رجل آخر ورهن به ساعدا آخر بغير أمر
 المملوك أيضا فهو جائز والأول رهن بالالف والثاني بخمس مائة وفي آخره أصل رجل له على
 رجل ألف درهم رهن به ساعدا يساوي ألفا ثم جاء فضولي وزاده في الرهن ما يساوي ألف درهم فهو
 جائز وإذا أراد أن يفتك أحد الرهين بقضاء نصف المال ليس له ذلك فأيهما هلك يهلك بنصف الدين
 وروى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا هلك رهن المدين هلك بجميع الدين وإذا هلك رهن
 المتبرع هلك بنصفه كذا في المحيط * ورجل عليه دين فكفل أديان بأذن المدين فاعطى المدينون
 ضامن الدين رهنا بذلك المال ثم إن الكفيل أدى الدين إلى الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب
 فإن الكفيل يرجع على الأصل ولا يرجع على الطالب ويرجع المطلوب على الطالب بالدين
 كذا في الطهيري * ولو أقرض الرجل كرا من طعام وأخذ من المستقرض رهنا بالطعام
 ثم إن المستقرض اشترى الطعام الذي في ذمته بالدرهم ودفع إليه الدراهم وبرئ من الطعام
 ثم هلك الرهن عند المرتهن فإنه يهلك بالطعام الذي كان قرضا إذا كانت قيمة الرهن مثل قيمة
 الطعام ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدراهم كذا في فتاوى قاضي خان * رهن عيدين بالف
 فاستحق أحدهما أو بآن حرا وقال الراهن للمرتهن إن احتجبت إلى أحدهما فردته إلى فردة المرتهن فالباقي
 رهن بخصته أي لا يفتكه إلا بكل الدين كذا في الوجيز للكردي * اشترى عبدا وقضه وأعطاه
 بالثمن رهنا فذلك في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضم المرتهن الرهن كذا في السراجية * اشترى
 خلا بدرهم أو شاة على أنها من بوحه بدرهم ورهن به شيئا ثم هلك الرهن فظهر أن الخلل خير والشاة
 أمية يهلك مضمونا لأنه رهن بدين ظاهر بخلاف ما إذا اشترى خرا أو خنزيرا أو ميتة أو حرا ورهن بالثمن
 شيئا وهلك عند المرتهن لا يضمن لأنه رهن باطل لا فاسد كذا في الوجيز للكردي * ارتهن عبدا بكر
 حنطة فسات عنده ثم ظهر أن الكرم لم يكن على الراهن فعلى المرتهن قيمة الكرم دون العبد كذا
 في خزائن المفتين * ولو أحال الراهن المرتهن بالمال على رجل ثم مات العبد قبل أن يرده فهو بماله فيه
 وبطلت الجلالة كذا في خزائن الأكل * سأل من البرازنوباليرييه غيره ثم يشتريه فقال البرازن لا دفعه
 إليك إلا برهن فرهن عنده متاعا فذلك في يده والثوب قائم في يد الراهن أو المرتهن لا يضمن البرازن كذا
 في القنية * وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى رهن شجرة فرصا تساوي مع الورق عشرين
 درهما فذهب وقت الأوراق وانتقص ثمنه قال أبو بكر الأسكاف يذهب من الدين بخصه النقصان
 وليس هذا كتغير السعر وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي أنه لا يسقط شيء من الدين
 إلا أن يكون النقصان في الثمن لنقصان في نفس الشجرة أو لتناثر الأوراق فحينئذ يسقط من الدين
 بحسابه وقول الفقيه أبي بكر رحمه الله تعالى أشبه وأقرب إلى الصواب لأن الأوراق بعد ذهاب وقتها
 لا قيمة لها أصلا ولا تقابل بشيء كذا في المحيط * والفتوى على قول أبي بكر الأسكاف كذا في التمارخانية *
 إذا أخذ عمالة المدين بغير رضاه لم تكن رهنا بل غصبا كذا في السراجية *

إذا أخذ عمامة المدين لتكون رهنا عنده لا يجوز أخذها وتملك هلاك المرهون كذا في المتنقط
 رجل له دين على رجل فتقاضاه ولم يعطه فرفع العمامة من رأسه رهنا بدينه وأعطاه منديلا
 صغيرا يلفه على رأسه وقال احضر ديني حتى أردتها عليك فذهب الرجل وجاء بدينه بعد أيام وقد
 هلكت العمامة فانها تملك هلاك المرهون لا هلاك المغصوب لانه أمسكه رهنا بدينه والغريم يتركها
 عنده وبذها به صار راضيا بأن تكون رهنا فصارت رهنا كذا في جواهر الفتاوى * رجل رهن عبدا وأبق
 سقط الدين فان وجد عا د رهنا ويسقط الدين بحسب نقصان القيمة ان كان هذا أول اباقي منه وان كان
 أبق قبل ذلك لم ينقص من الدين شيء كذا في مجموع النوازل وذكر في المنتقى انه يبطل الدين بقدر
 ما نقصه الا باق من غير تفصيل وهكذا ذكر في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو كان القاضى
 جعل الرهن بما فيه حين أبق ثم ظهر فهو رهن على حاله كذا في الذخيرة أرض مرهونة غلب عليها الماء
 فهي بمنزلة العبد لا ببق لانه ربما يقل الماء فتصير الأرض منتفعا بها فكان احتمال عودها منتفعا
 بها قائما فلا يسقط الدين وذكر المحاكم في المختصر لا حق للمرتهن على الراهن لان الرهن قد هلك
 لان هلاك الشيء بخروجه من أن يكون منتفعا به كالشاة اذا ماتت ولهذا بطل البيع اذا صارت الأرض
 بحرا قبل القبض فان نصيب الماء فهي رهن على حالها فان أفسد شيئا من ذهب من الدين بحسابه
 كذا في محيط السرخسى * ولو رهن عصيرا فتخمر ثم صار خلا كان رهنا على حاله ويطرح من الدين
 ما نقص وعن محمد رحمه الله تعالى له تركه بالدين والشاة اذا هلكت فدبغ جلدها يكون رهنا بحصته
 كذا في فتاوى قاضى خان * رهن عصيرا قيمته عشرة عشرة فصار خرا ثم صارت خلا يساوى عشرة
 فهو رهن بعشرة يفتكه بذلك كذا في المراجعة * رهن ذى من ذى خرا فصارت خلا لا ينقص من
 قيمته يبقى رهنا ثم عندهما يتخير الراهن ان شاء افتك الرهن بجميع الدين وأخذه وان شاء ضمنه خرا
 مثل خمره فيصير الخمر ملكا للمرتهن وعن محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بالدين وان شاء جمعه له
 بالدين كذا في محيط السرخسى * ولو رهن شاة فماتت يسقط الدين فان دبغ المرتهن جلدها فهو
 رهن وهذا بخلاف الشاة المشتراة اذا ماتت قبل القبض فيدبغ البائع جلدها فان شيئا من الثمن لا يعود
 رهنا هناك فان كان الدين عشرة دراهم وكانت الشاة تساوى عشرة والمجلد يساوى درهمين فهو رهن
 بدرهمين وان كانت الشاة تساوى عشرين يوم الرهن والدين عشرة وكان المجلد يساوى درهمين يومئذ
 فالمجلد رهن بنصف درهم ولو ارتهن من مسلم أو كافر خرا فصارت في يده خلا لم يجز الرهن وللراهن أن
 يأخذ الخمر ولا يعطيه أجزا الدين كما كان ان كان الراهن مسلما وان كان الكافر وكانت قيمته
 يوم زهن والدين سواء فله أن يدع الخمر ويبطل الدين قبل هذا قول محمد رحمه الله تعالى والاصح أنه
 قولهم جميعا وهذا بخلاف ما اذا كان المرتهن ذميا كذا في المبسوط * وفي فتاوى الدينارى اذا رهن
 مسلم من مسلم شيئا بخمر وملك الرهن عند المرتهن لا يتعلق الضمان بهلاكه وهذا الرهن
 باطل ويكون أمانة عنده وله أن يسترده من المرتهن فان هلك لم يكن لكل واحد منهما ما على
 الآخر شيئا وهكذا الحكم اذا كان المرتهن مسلما والراهن كافرا فالرهن باطل وللراهن أن يسترده
 وليس للمرتهن شيء ولو كانا كافرين فالرهن صحيح فيما بينهما ويفتكه بمثل الخمر أو بثمنها ان اشترى
 ويهلك بما فيه لو هلك كذا في الفصول العمادية * رجل اشترى من رجل جارية بألف درهم وأبى
 البائع أن يدفعها اليه حتى يقبض الثمن وقال المشتري لا دفع اليك الثمن حتى تدفعها الى فاصطلمها
 على أن يضع المشتري الثمن على يدي عدل حتى يدفع اليه الجارية فهلك الثمن في يد العدل فهو من
 مال المشتري ولو كان البائع قال ضاع رهنا بالثمن على يد هذا الرجل حتى أدفع اليك الجارية فوضع

رهننا الثمن فهلك ملك من مال البائع كذا في المحيط * ولورهن عبد اقيمة ما تاد رهنه بمائة فذهبت
غنيته فانه يذهب من المائة نصفها عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى يقوم العبد صحيحا ويقوم أعور قبيحا ما بينهما ويسقط من الدين بحسابه كذا في
النيابيع * وان ذهبت عين الدابة عند المرتهن وقيمتها مثل الدين سقط ربع الدين كذا في المبسوط
رجل اعترق ما في بطن جاريته ثم رهنها عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان الرهن جائز فان ولدت ولدا
فانقصها الولادة لا يذهب من الدين شيء بتقصان الولادة كذا في فتاوى قاضي خان * قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى في رجل رهن عند رجل عبدا بالف درهم وقيمته ألفان على أن المرتهن ضامن للفضل
أو اشتراط المرتهن أنه ان مات العبد لا يبطل الدين فانه رهن فاسد وفي الكبرى قال القاضي فخر
الدين اذا ذكر لفظ الرهن ثم سقط ضمان الفضل أو شرط أن يكون الرهن أمانة فالرهن جائز والشرط
باطل واذا لم يذكر لفظ الرهن فالرهن فاسد كذا في التتارخانية * ولو ارتهنت المرأة رهنا بصدقتها وهو
مسمى وقيمتها مثله ثم أبرأته منه أو وهبته له ولم تمنعه حتى هلك عندها فلا ضمان عليها فيه استحسنانا
وكذلك لو اختلعت عنه قبل أن يدخل بها ثم لم تمنعه حتى مات ولو تزوجها على مهر مسمى وأعطاهما
بمهر المثل رهنها فمهر المثل في نكاح لا تسمية فيه بمنزلة المسمى في النكاح الذي فيه تسمية فان طلقها قبل
الدخول بها سقط جميع مهر المثل ولها المنة ثم في القياس ليس لها أن تحبس الرهن بالمدة وهو
قول أبي يوسف الآخر وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المبسوط * والله أعلم

﴿الباب الرابع في نفقة الرهن وما شاكلها﴾

والاصل فيه أن ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن سواء كان في الرهن فضل
أو لم يكن لأن العين باقية على ملكه وكذا ما نفعه مملوكة له فيكون اصله وتبقيته عليه وذلك مثل
النفقة من مأكله ومشربه ومن هذا الجنس كسوة الرقيق وأجرة ظنر ولد الرهن وكسرى الشهر وسقى
البستان وتلقيج فحله وجذاذه والقيام بمصالحه وكل ما كان لحفظه كرده الى يد الراهن أو كرده جز منه
كذاواة الجرح فهو على المرتهن مثل اجرة الحفاظ كذا في التبيين * كفته على الراهن ويستوى في
ذلك أن يكون الرهن في يد المرتهن أو العدل كذا في المحيط * وما يجب على الراهن اذا أدا المرتهن بغير
اذنه فهو متطوع وكذلك ما يجب على المرتهن اذا أدا الراهن ولو انفق المرتهن ما يجب على الراهن بأمر
القاضي أو بأمر صاحبه يرجع عليه كذا في الظهيرية * اذا غاب الراهن فانفق المرتهن على الرهن
بقضاء القاضي يرجع على الراهن عايبا وان كان الراهن حاضرا لا يرجع عليه وقال القاضي يرجع
عليه فيه ما جيعا والقوى على أنه اذا كان الراهن حاضرا لكان أبي أن ينفق فأمر القاضي المرتهن
بالانفاق فانفق يرجع على الراهن كذا في جواهر الاخلاط * واذا قضى الدين ليس للمرتهن أن يمنع
الراهن حتى يستوفي النفقة فان هلك الرهن عند المرتهن فالنفقة على حالها كذا في المصمرات *
ولا يصدق المرتهن على النفقة الابينة فان لم يكن له بينة بخلاف الراهن على علمه لانه ادعى عليه دينه
وهو يتكررا الاستعلاء على فعل الغير يكون على العلم كذا في محيط السرغسي * وثمن الدواء وأجرة
الطبيب على المرتهن ذكر المسئلة مطلقة في موضع من كتاب الرهن وذكر في موضع آخر من كتاب
الرهن أن مداواة الجراحات والقروح ومعالجة الامراض والفداء من الجناية بحسب قيمتها فما كان من
حصة المضمون فعلى المرتهن وما كان من حصة الامانة فعلى الراهن وهكذا اذا ذكر القدوري في شرحه
ومن المشايخ رحمه الله تعالى من قال انما يجب ثمن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن اذا كانت الجراحة

قوله ثم سقط ضمان الفضل فيه تأمل
لان سقوط ضمان الفضل يقتضيه
عقد الرهن فكيف يكون فاسدا
والذي يظهر أن الصواب حذف لفظ
والذي يظهر أن الصواب حذف لفظ
سقوط ولو تزوجها على مهر مسمى
قوله ولو تزوجها على مهر مسمى
في جميع النسخ وبمراجعة الجناية
ظاهر في أن الصواب على مهر مسمى
كما يدل عليه أول الكلام وآخره
ولتراجع عبارة المبسوط اه معجمه

أو المرض حدث عند المرتهن أما إذا كان حادثاً عند الراهن يجب على الراهن ومن المشايخ من قال لا بل يجب على المرتهن على كل حال وأما لاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه كذا في المحيط * وهو الأظهر كذا في محيط السرخسي * وعن الفقيه أبي جعفر الهندي أنه إن ما حدث عند المرتهن من ذلك فتمن الدواء وأجرة الطبيب على المرتهن وما كان عند الراهن أن لم يزد في يد المرتهن حتى لم يستج فيه إلى زيادة مداواة فالدواء على الراهن وإن ازداد في يد المرتهن حتى احتج فيه إلى زيادة مداواة فالمدواة على المرتهن لكن لا يجبر المرتهن عليه ولكن يقال له هذا أمر حدث عندك فإن أردت إصلاح مالك وأحيائه حتى لا يتوى مالك فدواة كذا في المحيط * وفي شرح الطحاوي وحفظ المرهون على المرتهن حتى أن الراهن لو شرط للمرتهن شيئاً على المحقق لا يصح ولا يستحقه وأجر الراهن إذا كان الرهن شيئاً يحتاج إلى رعيه على الراهن وأجر المأوى والمرضى على المرتهن كذا في الذخيرة * وجعل الأبق على المرتهن بقدر الدين والفضل على ذلك على المالك حتى لو كانت قيمة الرهن والدين سواء أو قيمة الرهن أقل فالجعل كله على المرتهن وإن كانت قيمته أكثر فبقدر الدين على المرتهن وبقدر الزيادة على الراهن الرهن إذا كان كرمًا فالعمارة والمخارج على الراهن لأنه مؤنة المالك وأما العشر ففي المخارج يأخذها الإمام ولا يبطل الرهن في الباقي بخلاف ما إذا استحق بعض الرهن شائعاً أنه يبطل الرهن في الباقي ولو كان في الرهن غناء وأراد الراهن أن يجعل النفقة التي ذكرنا أنها عليه في غناء الرهن ليس له ذلك كذا في البدائع * والله أعلم

﴿ (الباب الخامس فيما يجب للمرتهن من الحق في الرهن) ﴾

إذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق بالرهن كذا في المحيط * والمرتهن أمسك الرهن بالدين الذي ارتهن به وليس له أن يمسه بدين آخر له على الراهن قبل الرهن أو بعده ولو قضاه بعض الدين الذي رهن به كان له أن يجبس الكل حتى يستوفي ما بقي قل أو أكثر كذا في التتارخانية * وإذا رهن من آخر رهنًا فاسدًا على أنه يقرضه ألف درهم وتقاضاهم تناقضا الرهن بحكم الفساد وأراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المرتهن ما أذاه المرتهن لأن المرتهن إنما أذاه الدرهم مقابل ما قبض من الرهن فلا يكون له ولاية تقض يد المرتهن ما لم يرد عليه ما أذاه فإن مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة كان المرتهن أحق بالرهن من غرماء الراهن كما كان حال حياته ولو كان رهنه بدين له عليه رهنًا فاسدًا وسلمه ثم تناقضا الرهن وأراد الراهن استرداد الرهن قبل أن يؤدي دينه فله ذلك فإن مات الراهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة فالمرتهن لا يكون أحق بالرهن من غرماء الراهن كالم يكن أحق به من الراهن حال حياته كذا في المحيط * ولو كان الرهن مدبراً أو أم ولد أو شيئاً لا يكون رهنًا كان للراهن حق أخذ الرهن قبل تقدم المال سواء كان الرهن بدين سابق أو بدين لاحق كذا في الذخيرة * وإذا رهن من آخر أعياناً وقبضها المرتهن ثم إن الراهن قضى بعض الدين وأراد أن يقبض بعض الرهن يتظر أن لم يبين حصة كل واحد منهما لم يكن له ذلك وإن بين ذكر في الزيادات أن له ذلك وذكر في كتاب الرهن أنه ليس له ذلك قبل ما ذكر في الأصل قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وما ذكر في الزيادات قول محمد رحمه الله تعالى وقيل في المسئلة روايتان وهو الأصح فقد ذكر ابن سماعة في النوادر جواب محمد رحمه الله تعالى بمثل ما أجاب به في الأصل كذا في المحيط * إذا تمسكنا عقد الرهن ثم أراد المرتهن حبسه له ذلك ولا يبطل الرهن إلا بالرد على سبيل الفسخ كذا في السراجية * والله أعلم

(الباب السادس في الزيادة في الرهن من الراهن)

يجب ان يعلم بان الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استحسانا عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى
 ونورهم ان يرهن رجل عبدا من رجل بألف درهم ثم يزيد الراهن ثوبا ليكون رهنا مع العبد بالدين
 الذي رهن به العبد صححت الزيادة استحسانا والتحقت بأصل العقد وجعل كان العقد رد على الاصل
 والزيادة حتى صار الثوب مع العبد رهنا مضمونا بالدين الذي رهن به العبد كذا في المحيط * رجل رهن
 عبدا آخر بمائة وقيمتها مائة ثم زاده عبدا آخر قيمته مائة فبات أحد العبدين فانه يسقط من الدين
 نصفه بموته والنصف الآخر أمانه هكذا في التيسيع * رجل رهن أمة تساوى ألفا بألفي درهم فزادت
 في بدنها خمرا أو في السعر حتى صارت تساوي ألفي درهم فلو أعتقها المولى وهو مكره سعت في ألف
 درهم لافي كل الدين ولو لم تزد قيمتها ولكنها ولدت ولدا يساوي ألف درهم ثم أعتقها المولى وهو مكره
 سعي في ألف درهم لافي قدر قيمتهما ولو لم تزد ولم تلد لكن قتلهما عبدا يساوي ألفي درهم ودفع بها فاعتقه
 المولى سعي في ألف أيضا كذا في الظهيرية * رهن أمة بألف فولدت فباتت فزاد عبدا وقسمته كل
 واحد من الام والولد والزيادة ألف فيقسم الدين أولا على الام والولد نصفين سقط بهلا كسا نصف
 الدين وبقي في الولد نصف الدين وتبعه العبد وقسم باقيه عليهم ما نصفين بشرط بقاء الولد الى وقت
 الفكاك حتى لو هلك الولد قبل فكاكه ظهر أنه لم يكن في الولد شيء من الدين وان الام هلكت بكل الدين
 وان الزيادة لم تصح حتى لو هلك العبد أيضا قبل هلاك الولد أو بعده هلا كسهم لك أمانة ولو لم يهلك الولد
 وزادت قيمته ألفا فصارت قيمته يوم الفكاك ألفين فالدين يقسم أولا على الام اثلاثا وثلاثة في الام وقد سقط
 بهلا كما ثم يقسم ذلك بينه وبين الزيادة اثلاثا وثلاثة في الولد وثلاثة في الزيادة وان نقصت فصارت
 خمسة امة يقسم الدين بين الام والولد اثلاثا وثلاثة في الام وقد سقط وثلاثة في الولد ثم ما أصاب الولد يقسم
 بينه وبين الزيادة اثلاثا وثلاثة في الولد وثلاثة في الزيادة كذا في الكافي * رجل رهن عبدا قيمته
 ألف بالدين وازداد في بدنه أو في سعره حتى صار يساوي ألفين ثم دبره المولى وهو مكره سعي العبد في جميع
 الدين فلم يسع المديون في شيء حتى أعتقه المولى وهو مكره سعي في جميع الدين أيضا لان استيفاء هذا
 القدر يتعلق برقبته على وجه يستوفي من كسبه فلا يسقط ولو زاد في التدبير حتى صار يساوي ألفي درهم
 ثم أعتقه سعي في ألفين كذا في الظهيرية * والزيادة في الدين لا تصح عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى حتى اذا رهن من آخر عبدا بدين له عليه ثم حدث للرهن
 زيادة دين على الراهن بالاستقراض أو بالشراء أو بسبب آخر فجعل الرهن بالدين القديم رهنا به
 والدين الحادث فعلى قولهما لا يصير رهنا بالدين الحادث حتى لو هلك لهلك بالدين القديم ولا يهلك
 بالدين الحادث وهذا أبي يوسف رحمه الله تعالى يصير رهنا بالدين القديم والحادث جميعا حتى يهلك
 بهما ثم اذا صححت الزيادة في الرهن فانما يصير رهنا بالدين القائم وقت شرط الزيادة دون الساقط
 والمستوفي لان الرهن ايقاع وايقاء الساقط والمستوفي لا يتصور ويقسم الدين على الاصل وعلى الزيادة
 على قدر قيمتهما غير ان قيمة الاصل تعتبر وقت القبض بحكم العقد وقيمة الزيادة تعتبر وقت القبض
 بحكم الزيادة وأيسرها هلك بعد ذلك اما الاصل أو الزيادة هلك بما فيه من الدين وبقي الباقي رهنا بما
 فيه (نماء الرهن نوعان) نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن
 جزء من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشياءها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون
 متولدا من العين كك الولد والثمره والصوف والوبر أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين كالارش
 والعقرو معنى دخول هذا النوع من النعمت تحت الرهن انه يحبس كما يحبس الاصل اما لا يكون مضمونا

قوله أما لا يكون مضمونا هكذا العبارة
 في المحيط وجميع النسخ ومثله شائع
 في كلامهم اهـ

ولا يسرى اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من النماء قبل الفكاك لا يسقط بمقابله
شي من الدين واذا كان هذا النوع من النماء رهنا مع الاصل على التفسير الذي قلنا
يتقسم ما في الاصل من الدين على الاصل وعلى النماء على قدر قيمتهما لان الرهن بدون
الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفكاك فاذا بقي الى وقت
الفكاك تقررت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابله شيء ويجعل كأنه لم يكن وان الدين كله كان
بمقابله الام كذا في المحيط * ويتقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفكاك وتفسيره
اذا كانت قيمة الاصل ألفا وقيمة الولد ألفا فالدين بينهما نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير
شي وبقيت الام رهنا بجميع الدين ولو ماتت الام وبقي الولد فان اقتكته بنصف الدين وان هلك
الولد بدموت الام ذهب بغير شي وصار كأنه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام ولو لم يموت واحد منهما
ولكن انتقصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة أو زادت فصارت تساوي ألفين
والولد على حاله يساوي ألفا فالدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان ~~كانت~~ الام على حالها
وانتقصت قيمة الولد بغير دخله أو بتغير السعر فصارت تساوي خمسمائة فالدين بينهما اثلاثا والثلاثان
في الام والثالث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت تساوي ألفين فثلث الدين في الولد والثالث في الام
حتى لو هلكت الام بقي الولد ثلثي الدين وهذا يطرد على الاصل الذي ذكرنا ان قسمة الام تعتبر يوم
القبض وقيمة الولد يوم الفكاك كذا في المحيط السرخسي * ثم هذا النوع من النماء اذا صار رهنا
مع الاصل يعود بسببه بهض ما كان ساقطاً من الدين حتى ان المرهون اذا كان جارية فاعورت حتى
سقط نصف الدين ثم ولدت الجارية بعد ذلك ولدا يعود ببعض ما كان ساقطاً من الدين ويجعل الولد
المحدث بعد العور كالولد المحادث قبل العور واذا صارت الزيادة المشروطة رهنا مع الاصل لا يعود
بسببها شيء من الدين ولا يجعل الزيادة المشروطة بعد عورها كالزيادة المشروطة قبل عورها ~~هذا~~
في المحيط * رهن أمة قيمتها ألف بألف فاعورت سقط نصف الدين لان العين من الأدي نصفه
فلو زاد هذا يساوي خمسمائة محبت لوجود المزيد عليه ويقسم نصف الدين عليهما نصفين بقدر قيمتهما
فان ولدت العوراء ولدا يساوي ألفا قسم كل الدين على الأمة والولد نصفين فقد جعل الولد المحداث
بعد العور كالحدث قبل العور في حق قسمة الدين لان الولد يلتحق بأصل العقد فيجعل كأنه كان
موجوداً وقت العقد فسقط بالعور نصف ما فيها وهو ربع كل الدين وبقي فيه أربع الدين وفي الولد نصف
الدين غير أن الولد نصفه صار أصلاً لفوات نصف الأمة ونصفه بقي تبعاً لقيام نصف الأمة ويجعل ربع
الدين الذي في النصف السابع في حق قسمة الزيادة كأنه في الأمة لان الزيادة لا تتبع النصف
الذي هو تبع فصارت الأمة خمسمائة وفي الولد مائتان وخمسون فانقسمت الزيادة عليهما اثلاثاً والثلاثا
صار رهنا مع الأمة وثلثها صار رهنا مع نصف الاصل من الولد ثم ربع كل الدين الذي في النصف
الاصل من الولد يتقسم بينه وبين ثلث الزيادة على قدر قيمتهما وقيمة النصف الاصل من الولد خمسمائة
وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسمائة فيجعلنا كل ثلث خمسمائة سهماً فصارت ثلث الزيادة سهماً ونصف
الولد ثلاثة أسهم فانقسم ربع الدين على أربعة وأقل حساباً ربع ستة عشر فجعلنا الدين ستة عشر
ربعه أربعة فانقسم بين نصف الولد وبين ثلث الزيادة على أربعة وفي الأمة نصف الدين ثمانية فانقسم
بينها وبين ثلث الزيادة بقدر قيمتهما وقيمة ثلث الزيادة ثلثي خمسمائة وقيمة الأمة خمسمائة والتفاوت
بينهما ثلث خمسمائة فجعلنا كل ثلث خمسمائة سهماً فصار الكل خمسة أسهم فانقسم نصف الدين وهو
ثمانية بينهما أحماً وأقسمة ثمانية على خمسة لا تستقيم فنضربنا أصل المسألة وهو ستة عشر في مخرج

خسبة فيكون ثمانين فتمت تخرج المسئلة سقط بالعور أربعة عشرون وفي النصف الاصل من الولد ربع الدين وهو عشرون انقسم بينه وبين ثلث الزيادة على أربعة ربعة في ثلث الزيادة خمسة وخسبة عشر في نصف الولد ثم الدين الذي في الامة وهو أربعون يقسم بينها وبين ثلث الزيادة أخماسا خمسة في ثلث الزيادة ستة عشر وثلاثة أخماسه في الامة أربعة وعشرون انقسم بينها وبين نصف الولد السابع نصفين لكل واحد اثنا عشر فاجتمع في الزيادة مرة خمسة ومرة ستة عشر فيكون الكل احدى وعشرين وفي الولد سبعة وعشرون وفي الامة اثنا عشر فيكون الكل تسعة وثلاثين وهذا معني قول محمد رحمه الله تعالى انه يعتك العوراء وولدها بتسعة وثلاثين جزءا من ثمانين جزءا من الدين والزيادة باحدى وعشرين وسقط عشرون وهذه المسئلة تلحق بالعوراء والثمانين كذا في السكافي * ولو قضى الراهن للمرتهن من الدين خمسمائة ثم زاده في الرهن عبدا قيمته ألفان هذه الزيادة تلتحق بالرجل - مائة الباقية فتقسم على نصف قيمة الجارية وهي خمسمائة وعلى قيمة العبد الزيادة وهي ألفان اثلاثا ثلثاها في العبد وثلاثا في الجارية - حتى لو هلك العبد هلك يثلثي الخمسمائة وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ولو هلكت الجارية تتهلك بالثلث وذلك مائة وستة وستون وثلثان ولو قضى خمسمائة ثم اعورت الجارية قبل أن يزيد المرتهن ثم زاد عبدا قيمته ألف درهم يقسم مائتان وخمسون على نصف الجارية العوراء وعلى الزيادة على خمسة أسهم أربعة من ذلك في الزيادة وسهم في الجارية العوراء كذا في البدائع * ولو اكل المرتهن الثمار باذن الراهن لا يسقط من دينه شيء وكذلك لو اكله الراهن باذن المرتهن أو اكله اجنبي باذنه لا يسقط من الدين شيء وليكن لا تعود حصته من الدين الى الامم بخلاف الهلاك لان عند الهلاك جعل كان لم يكن وهذا استهلاك لانه باذن فلا يوجب الضمان - حتى لو هلك الاصل بعد ذلك عند المرتهن يهلك بحصته من الدين لو قسم الدين على قيمته يوم الرهن وقيمة النماء يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل أولا والنماء قائم ثم اكل المرتهن النماء باذن الراهن أو اكله الراهن باذن المرتهن أو اجنبي باذنه فلا تسقط حصة النماء من الدين ويرجع على الراهن بخلاف الهلاك ولو اكله الراهن بغير اذن المرتهن أو المرتهن بغير اذن الراهن أو اجنبي بغير اذنه فان الاكل يغرم قيمته ويقوم مقامه كذا في خزائن المفتين * رهن ائمتين بألفين قيمة كل واحدة ألف فولدت احدا هما ولدا قيمته ألف فماتت الام وبقي الولد يقسم الدين بين الائمتين ثم ما في الام يقسم بينهما وبين ولدها نصفين فسقط بهلاك الام ربع الدين وبقي في الولد ربعه وفي الامة الحصة نصفه فلزاد عبدا قيمته ألف فالزيادة تقسم على الامة وعلى الولد على قدر دينه - هما اثلاثا فثمة يكون رهنا تبعا للولد ثم الدين الذي في الولد يقسم بينه وبين ثلث الزيادة التي هي رهن معه على قدر قيمته - ما وقيمة الولد ألف وقيمة ثلث الزيادة ثلث الالف فيجعل كل ثلث سهم ما فيقدم بينهما ارباعا ربعه وهو سهم - ثم ثلث الزيادة وثلاثة ارباعه للولد وثلاثة ارباعه للحصة فيقسم ما فيها على قدر قيمتها وقيمة ثلث الزيادة ثلثا الالف وقيمة الحصة ألف فيجعل كل ثلث سهم ما فيقسم عليها أخماسا خمسة في ثلثي العبد الزيادة وثلاثة أخماسه في الحصة ويهلك العبد وأما الحصة بمأذنه وان هلك الولد تبين ان الام هلكت بألف وان لم يكن في الولد شيء وان الزيادة تبعا للحصة ولو زاد الولد ألفا والمسئلة تبعا لها في أمه وهو ألف يقسم بينها وبين ولدها اثلاثا ثلثه للام سقط بهلاكها وثلاثة ارباعها في الولد وانقصت الزيادة على الحصة والولد بقدر قيمته - ما أخماسا سهمان يكونان رهنا مع الولد وقسم ما في الولد من الدين وهو ثلثا الالف بينه وبين خمسي الزيادة على قدر قيمته - ما أسداسا سهم - ثم في الزيادة وخمسة أسهم في الولد لان قيمة خمسي الزيادة اربعمائة وقيمة الولد ألفا درهم فيجعل كل اربعة مائة سهمها فتكون الحصة ستة أسهم وثلاثة أسهم - تكون رهنا تبعا للامة ويقسم الدين الذي في الامة وهو ألف

بين ثلاثه انجاس الزيادة على ثمانية على قدر قيمتهما وقيمة ثلاثة انجاس الزيادة ستمائة
 وقيمة الامة ألف فيجعل كل مائتين منهما فيكون الكل ثمانية مائتين خمسة اسهم للامة وثلاثة اسهم
 لثلاثة انجاس الزيادة كذا في الكافي * واذا ولدت المراهونة ولدين أو ثلاثة معاً ومختلفين فذلك
 سواء ويقسم الدين على قيمتها يوم الفقد وعلى قيمتهم يوم الفكاك ولو ولدت ولداً ثم ولد الولد ولداً
 فكأنهما في الحكم ولداً كذا في التتارخانية * والله أعلم

(الباب السابع في تسليم الرهن عند قبض المال) *

قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل رهن من آخر بارية تساوي ألف درهم بألف درهم ف جاء
 المرتهن يطلب دينه فأبى الراهن ذلك حتى يحضر المرتهن الجارية والراهن والمرتهن في مصرهما انه يؤثر
 المرتهن باحضار الجارية أولاً ولولقيه في غير المصر الذي رهنه فيه وطالب بقضاء الدين وأبى الراهن ذلك
 حتى يحضر الرهن أجبر الراهن على قضاء الدين ولا يؤثر المرتهن باحضار الرهن سواء كان الرهن شيئاً له
 حمل وهوئله أولاً حمل له ولا مؤنة من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال هذا الجواب في الذي لا حمل له
 ولا مؤنة جواب القياس وفي الاستحسان يجبر المرتهن على احضار الرهن أولاً ومنهم من قال ما ذكر
 جواب القياس والاستحسان وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو قال المرتهن الجارية في منزلي فادفع
 الدين الى حتى تذهب معي وتأخذها في المنزل ليس له ذلك ويؤثر باحضار الرهن فاذا حضره يؤمر
 بقضاء الدين أولاً كذا في الخلاصة * ولو أن رجلاً على رجل ألف درهم منجهم ف رهنه بالمال كله رهنه
 يساويه فحل منجهم فطالبه المرتهن بذلك القدر وأبى الراهن أداءه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على
 احضار الرهن اذ لا فائدة فيه فان قال الراهن قد توى الرهن وصار المرتهن مستوفياً دينه فليس له على
 قضاء شيء من الدين وطلب من القاضي أن يأمره باحضاره ليصير حاله معلوماً فالقياس أن لا يأمره
 بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كانا في المصر الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وان رأى القاضي
 في المصر أن لا يكلفه احضار الرهن ويحلفه البتة بالله ما ضاع الرهن ولا توى ويأمر الراهن أن يعطيه
 ما حل عليه من دينه فعلى ذلك كذا في المحيط * ولو كان الرهن على يدي عدل وأمران يودعه غيره
 ففعله العدل ثم جاء المرتهن يطلب دينه لا يكلف المرتهن احضار الرهن وأمر الراهن بتسليم الدين لأن
 الراهن لم يرض بيد المرتهن فلا يلزمه احضار ما ليس في يده ألا يرى ان المرتهن لو أخذ منه من العدل
 يكون غاصباً منّا فكيف يلزمه احضار شيء لو أخذ به يصير غاصباً ولو أودعه العدل عنده من في عياله
 وغاب وطلب المرتهن دينه وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو والعدل غاب بالرهن ولم يدر
 أين هو لا يكلف المرتهن احضار الرهن ويجبر الراهن على قضاء الدين لأن المرتهن عاجز عن التسليم
 وان أنكر المودع الايداع وقال هو مالي لا يملك المرتهن قبض الدين لأنه بالجود توى الرهن فيثبت
 الاستيفاء فلا يملك قبض الدين حتى يثبت كونه رهنه كذا في الكافي * رهن عند رجل جارية
 ووضعها على يدي عدل فبات العدل وأودع الرهن عنده من في عياله فحضر المرتهن يطلب دينه من
 الراهن فقال الراهن لا أعطيك حتى تحضر الرهن وقال المودع أودعني فلان ولا أدري لمن هو فان
 الراهن يجبر على قضاء الدين فان توى الرهن في يد العدل رجع الراهن على المرتهن بما أعطاه كذا
 في المحيط * وان ادعى الراهن ان الرهن قد ملك حلف المرتهن على علمه فان حلف يجبر الراهن على قضاء
 الدين وان نكل لم يجبر ولو كان الرهن عبداً فقتله رجل خطأ وجبت القيمة في ثلاث سنين فطلب المرتهن
 دينه لا يجبر الراهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل

القيمة فان كانت القيمة من جنس الدين فيكاملها حل شيء اقتضاه المرتهن بدينه وان كانت القيمة من الابل
أو الغنم وقضى القاضى بذلك كان ذلك رهنا بالدين كذا في فتاوى قاضى خان * ولوساطة الراهن العدل
على بيع المرهون فبإيعاده بنقده أو ببيعه جاز فلو طلب المرتهن الدين لا يكلف المرتهن احضار الرهن
ولا احضار بدله وهو الثمن لانه لا قدرة له على الاحضار وكذا اذا أمر المرتهن ببيعه فباعه ولم يقبض
لا يحبر على احضار الثمن بل يحبر الراهن على أدائه دينه ولو قبضه يكلف احضار الثمن كذا في خزائن المفتين *
اذا باعه المرتهن بأمر الراهن أو العدل وأنرا المشتري الثمن أو كان الى أجل فانه يطالبه لانه صار ديننا
بتسليم منه فان توى الثمن على المشتري رد المرتهن ما قبض كذا في التتارخانية * والله أعلم

(الباب الثامن في تصرف الراهن أو المرتهن في المرهون)

وتصرف الراهن قبل سقوط الدين في المرهون اما تصرف يلحقه الفسخ كالبيع والكتابة والاجارة
والهبة والصدقة والاقرار ونحوها أو تصرف لا يحتمل الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء أما الذى
يلحقه الفسخ لا يتغير بغير رضى المرتهن ولا يبطل حقه فى الحبس واذا بطل الدين وقضى حقه فى الحبس
نفذت التصرفات كلها ولو أجاز المرتهن تصرف الراهن نفذ وخرج من أن يكون رهنا والدين على حاله
وفى البيع يكون الثمن رهنا مكان المبيع وكذا اذا كان تصرفه فى الابتداء باذن المرتهن والذى لا يحتمل
الفسخ ينفذ ويبطل الرهن ثم اذا صار حرا عندنا وخرج عن حكم الرهن يتظر ان كان الراهن موسرا
لا سعاية على العبد والضمان على حاله على الراهن ان كان الدين حالا لا يحبر على قضائه وان كان مؤجلا
وحل الاجل فكذلك ولو لم يحل نفذ العتق فيأخذ من الراهن قيمة العبد فيحبسها رهنا مكان العبد ثم
اذا حل الاجل يتظر ان كان قيمة العبد من جنس الدين استوفى دينه ورد الفضل وان كانت من خلاف
جنس الدين حبسها بالدين كما كان قبل حلول الاجل وان كان الراهن معسرا للمرتهن أن يستسعى
العبد فى الاقل من ثلاثة أشياء سواء كان الدين حالا أو مؤجلا فينظر الى قيمة الرهن وقت الرهن وإلى
قيمته وقت العتاق وإلى الدين فيسعى فى الاقل منها ثم يرجع على الراهن اذا أسر بمساعى لانه قضى
دينه مضطرا ويرجع المرتهن بقيمة دينه ان بقى من دينه بقيمة نحو ان يرهن عبدا قيمته ألف باقين ثم
ازدادت ثم أعتقه فان العبد يسعى فى الالف قدر قيمته وقت الرهن لان الضمان يثبت فى قدر الالف
فانه لو مات بسقط ذلك القدر ولو لم يعتقه الراهن ولكن دبره نفذ تدبيره وبطل الرهن وليس للمرتهن
حبسه بعد التدبير ثم يتظر ان كان الراهن موسرا والدين حال أخذ جميع دينه منه وان كان الدين
مؤجلا فيأخذ قيمته من الراهن وتكون رهنا مكانه كفى العتق وان كان الراهن معسرا والدين حال
فانه يستسعى المدبر فى جميع دينه بالغام بالغ وان كان الدين مؤجلا فيستسعيه فى جميع القيمة ويحبسها
مكانه فوق الفرق بين التدبير والاعتاق فى موضعين أحدهما ان فى العتق اذا كان الراهن معسرا يجب
على العبد السعاية فى الاقل من ثلاثة أشياء وفى التدبير يجب عليه السعاية فى جميع الدين بالغما بالغ
ولا ينظر الى القيمة اذا كان الدين حالا وان كان مؤجلا فعليه السعاية فى جميع القيمة وفى الثاني ان
فى الاعتاق يرجع العبد بمساعى على الراهن وفى التدبير لا يرجع وانما كان كذلك لان بالتدبير
لم يخرج من أن تكون سعائته من مال المولى فلا يرجع ويسعى فى جميع الدين وبالعتق خرج من أن تكون
سعائته للراهن ولو كان الرهن جارية فحبلت عند المرتهن فادعاه الراهن انه منه فان ادعاه قبل الوضع
صح دعواه وثبت نسبه منه وصار حرا قبل أن يدخل فى الرهن وصارت الجارية أم ولد له وخرجت عن
الرهن ولا سعاية على الولد ويكون حكم الجارية بحكم العبد المرهون اذا دبره الراهن فى جميع ما ذكرنا

ولو كانت الجارية وصفت بجهاها أولا ثم أذاعه الراهن صحت دعواه أيضا وثبت نسب الولد منه وعتق
 بعد ما دخل في الرهن وصارت له حصته من الدين وصارت الجارية أم ولد له ونجرت من الرهن فقيمة
 الدين على قيمة الجارية يوم رهنه وعلى قيمة الولد يوم كانت الدعوة فيكون حكم الجارية في حصتها من
 الدين كحكم المديون في جميع الدين وحكم الولد في حصته من الدين كحكم المعتق في جميع ما ذكرنا إلا أن
 هنا ينظر إلى شيئين إلى قيمة الولد وقت الدعوة وإلى حصته من الدين فيسمى في أقلهما إذا كان الراهن
 معسرا ويرجع بماسي كذا في شرح الطحاوي * رهن جارية تساوي ألف ألفين وصارت قيمتها
 ألفين بزيادة سعر أو ولدت ولدا يساوي ألفا فباعتها بألفين ولو هابت هابت بألفين وإن أعتقها
 المولى وهو معسر سعت في ألف وكذلك لو أعتقها مسعيا في ألف ورجع بذلك على المولى ورجع المرتهن
 على المولى بقيمة دينه كذا في محيط المرحسي * رهن عبدا قيمته ألف بألف فعاد سعره إلى خمسمائة ثم
 أعتقه الراهن وهو معسر سعى العبد في قيمته يوم الاعتاق لاني جميع الدين رجل رهن رجلا عبدا
 يساوي ألفا بألفين وازدادت قيمته فبلغت ألفين ثم دبر المولى وهو معسر فانه يسمى في جميع الدين ولو لم
 يسع حتى أعتقه يسمى في ألفين إذا كان العتق بعد التدبير فان دبره ثم ازدادت القيمة سعى في ألفين فان
 أعتقه بعد ذلك سعى في ألف كذا في خزانة الاسكندر * وإذا رهن الرجل أمة بألف درهم هي قيمتها
 فجاءت بولد يساوي ألفا فادعاه بعدما ولدته وهو معسر ضمن المال وإن كان معسرا سعت الأمة في نصف
 المال والولد في نصفه فان لم يؤد الولد شيئا حتى ماتت الأم قبل أن تفرغ من السعاية سعى ولدها في الأقل
 من نصف قيمته ومن نصف الدين ولا يزداد عليه شيء بموت الأم كذا في المبسوط * رهن رجلان رهنا ثم
 أعتقه أحدهما فلا يخلوا ما ان كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والاخر معسرا والدين حال
 أو مؤجل فان كانا موسرين والدين حال وقيمة ألف فعليه حصته من الدين وكذلك على شريكه لا جيل
 الدين لا لاجل العتق لان الرهن تلف باعتاق أحدهما وموسران والدين حال فيؤخذان بدينهما
 وإن كان الدين مؤجلا ضمن المعتق قيمة نصيبه لانه تلف نصيبه فيأخذ المرتهن منه ويكون رهنا عنده
 لما أن يحل الدين وينظر ما إذا اختار الساكت أن يختار الضمان أو سعاية العبد كان للمرتهن أن يأخذ
 ذلك منه لانه بدل الرهن فيكون رهنا عنده فاذا حل الدين أخذه بدينه عليهما لان القيمة من جنس
 حقه وإن اختار العتق فالمرتهن بالخيار إن شاء ضمن المعتق لانه تلف حقه بالاعتاق وإن شاء ضمن
 الساكت لانه تلف حقه في بدله فانه وجب الضمان على المعتق أو السعاية على العبد وبالاعتاق برئان
 ذلك وأما إذا كانا معسرين والدين حال فالمرتهن أن يستدعي العبد في ألف كلها لانه عتق كله باعتاق
 نصيبه عندهما فيجب على العبد السعاية في قيمته وهذا في حنفية رحمه الله تعالى صار نصيب الساكت
 مكاتبا والمكاتب لا يصلح رهنا لانه حريد والمعتق معسر فكان للمرتهن أن يستدعي العبد وإذا أخذ
 السعاية من العبد أخذ بدينه عليهما لانه بدل الرهن وكذلك ان كان الدين مؤجلا ويكون رهنا عنده
 إلى أن يحل الدين وأما إذا كان المعتق موسرا والساكت معسرا والدين حال ضمن المعتق نصيبه من دينه
 وفي نصيب الساكت يتظر ان اختار السعاية أو الضمان أخذه المرتهن منه لانه بدل الرهن وإن اختار
 العتق ضمن المعتق نصيب الساكت لانه تلف حقه في الرهن ويرجع المعتق بذلك على الساكت وكذلك
 ان كان الدين مؤجلا وإن كان المعتق معسرا والساكت موسرا والدين حال يستدعي المرتهن العبد في
 نصيب المعتق ويأخذ من الساكت نصف الدين لانه تلف الرهن والدين حال وإن كان الدين مؤجلا
 يستدعي المرتهن العبد في ألف كلها فاذا حل الدين ان اختار الساكت السعاية أخذ المرتهن بدينه
 عليهما ويرجع العبد على المعتق ولا يرجع على الساكت وإن اختار العتق فاذا قضى دينه يرجع بتصف

السعاية على العبد وان لم يقض كان للمرتهن ان يأخذ ذلك بدينه لانه بدل الرهن ثم يرجع العبد بنصف السعاية على الساكت ونصفها على المعتق ولو أعتقه أحدهما ودبره الآخر وهما معسران يستسعى العبد في جميع الالف ثم العبد يرجع على المعتق بنصف السعاية لانه قضى دينه من ماله وهو يجبر على ذلك ويرجع على المدير بنصف السعاية ان اختار المعتق وان اختار السعاية يرجع عليه بفضل ما بين نصف قيمته مدبرا ونصف قيمته قنا حتى لو كان نصف قيمته قنا خمسة مائة ونصف قيمته مدبرا أربعة مائة يرجع عليه بمائته وان كانا مئتين ضمن الالف للمرتهن ويسقى المدير الذي دبره في نصف قيمته ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ لان الرهن تلف باعتمام أحدهما والدين حال فيؤخذ ان به وان كان الدين مؤجلا يضمن المعتق قيمة نصيبه وفي نصيب المدير المرتهن بالخيار ان شاء ضمن المعتق نصيبه وان شاء ضمن المدير قيمة نصيبه لانه بالتدبير أ تلف حقه في بدل الرهن فانه كان للمدير تضمين المعتق قيمة نصيب الساكت وبالتدبير برئ المعتق من ضمان نصيبه كذا في محيط السرخسي * وليس للمرتهن أن يرهن الرهن فلن رهن بغير اذن الراهن كان للراهن الاول أن يبطل الرهن الثاني ويعيده الي يده ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول فيكون ضمانه رهنا وملكه المرتهن الاول بالضمنان فصار كأنه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتهن الثاني بالدين وان ضمن المرتهن الثاني فيكون الضمان رهنا عند المرتهن الاول وبطل الرهن عند الثاني ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول بما ضمن وبدينه ولو رهن المرتهن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتهن استعار مال الراهن فرفضه كذا في خزائن المقتنين * ولو ارتهن الرجل دابة وقبضها ثم أجرها من الراهن لا تصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة وان أجر المرتهن من أجنبي بأمر الراهن يخرج من الرهن وتكون الاجرة للراهن وان كانت الاجارة بغير اذن الراهن يكون الاجر للمرتهن يتصدق به والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجرها الراهن من أجنبي بأمر المرتهن يخرج من الرهن والاجر للراهن وان أجرها بغير أمر المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجرها أجنبي بغير اذن الراهن والمرتهن ثم أجاز الراهن الاجارة كان الاجر للراهن والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجاز المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجر للراهن وأجراها ويتصدق به والمرتهن أن يعيدها في الرهن وان أجاز جميعا كان الاجر للراهن ويخرج من الرهن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أجر من أجنبي سنة بغير أمر الراهن وانقضت السنة ثم أجاز الراهن الاجارة لم تصح لان الاجارة لاقت عقدا مقضيا منسوخا للمرتهن أن يأخذه حتى يصير رهنا كما كان وان أجاز بعد مضي ستة أشهر جاز ونصف الاجر للمرتهن يتصدق به ونصفه للراهن وليس للمرتهن أن يعيدها في الرهن كذا في محيط السرخسي * اهلم بأن عين الرهن أمانة في يد المرتهن بمنزلة الوديعة ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يغرم فكذلك اذا فعل المرتهن ذلك بالرهن لا يغرم الا ان الوديعة اذا هلك لا يغرم شيئا والرهن اذا هلك سقط الدين وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يغرم فكذلك المرتهن اذا فعل ذلك بالرهن ثم الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر كذلك الرهن ليس للمرتهن أن يؤجر الرهن واذا أجر بغير اذن الراهن وسلمه الى المستأجر فان هلك في يد المستأجر فالراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيمته وقت التسليم الى المستأجر وتكون رهنا مكانه وان شاء ضمن المستأجر غير انه اذا ضمن المرتهن لا يرجع بما ضمن على المستأجر ولكنه يرجع عليه بأجر ما استوفى من المنفعة الى وقت الهلاك ويكون له ولا يطيب واذا ضمن المستأجر يرجع بما ضمن على المرتهن ولو سلم واسترده المرتهن عا د رهنا كما كان وكذلك لو أجره الراهن

بغير اذن المرتهن لا يجوز والمرتهن ان يبطل الاجارة ولو اجر كل واحد منهما باذن صاحبه أو آجره أحدهما
 بغير اذنه ثم أجاز صاحبه صحت الاجارة وبطل الرهن فتكون الاجارة للراهن وتكون ولاية قبضها الى
 العاقد ولا يعود رهنا اذا انتقضت هذه الاجارة الا بالاستئناف وكذلك لو استأجره المرتهن صحت الاجارة
 وبطل الرهن اذا جسد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انتضاء مدة الاجارة أو بعد انتضاءها
 ولم يجسه عن الراهن هلك امانة ولا يذهب بهلاكه شيء ولو جسه عن الراهن بعد ما انتقضت مدة
 الاجارة صار غاصبا كذا في شرح الطحاوي * فان ركب المرتهن الدابة أو كان عبدا فاستخدمه
 أو ثوبا فلبسه أو سيفاً فتقلده بغير اذن الراهن فهو ضامن له لانه يستعمل ملكه بغير اذنه فيكون
 كالغاصب بخلاف ما لو تقلد السيف على سيف أو سيفين عليه فان ذلك من باب الحفظ لا من باب
 الاستعمال وان كان فعل ذلك باذن الراهن فلا ضمان عليه لان وجوب الضمان باعتبار التعدي وهو
 في الانتفاع باذن المالك لا يكون متعديا فاذا نزل عن الدابة ونزع الثوب وكف عن الخدمة فهو رهن
 على حاله ان هلك ذهب بمخافه وان هلك في حالة الاستعمال باذنه هلك بغير شيء كذا في المبسوط *
 ولو أعاره غيره باذن الراهن أو أعاره الراهن باذن المرتهن فهلك في يد المستعير لا يسقط شيء من الدين
 ولكن للمرتهن ان يعيده الى يده نفسه ولو ولدت المرهونة في يد المستعير رهننا كان أمرهنا وأجنبنا
 فالولد رهن كذا في الوجيز للكردي * وببدا الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن ويبدا الوديعة لا يبطل
 عقد الرهن حتى لو أودعه الراهن باذن المرتهن كان للمرتهن ان يعيده الى يده كذا في الهيوط * ولو كان
 الرهن مصفيا أو كتابا ليس له ان يقرأ فيه بغير اذنه فان كان باذنه فإدام يقرأ فيه كان عارية فاذا فرغ
 عنها عاد رهننا كذا في السراجية * رهن مصفيا وأمره بقرائه منه ان هلك حال قراءته لا يسقط الدين
 لان حكم الرهن المحبس فاذا استعمله باذنه تغير حكمه وبطل الرهن وان هلك بعد الفراغ من القراءة
 هلك بالدين كذا في الوجيز للكردي * ولو لبس خاتما فوق خاتم فهلك يرجع فيه الى العرف
 والعادة فان كان ممن يتجمل بخاتمين يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يتجمل به يملك بمخافه
 لانه حافظ اياه وقد ذكر بعض مسائل الخاتم في كتاب العارية وان كان الرهن طيلسانا أو قبالة فلبسه
 لبس امتداد ضمن وان حفظه على عاتقه فهلك يملك رهنا لان الاول استعمال والثاني حفظ كذا
 في البدائع * ولو تواضعا ان ينتفع المرتهن بالرهن ويكون الرهن مصفيا فالمخيلة فيه ان كان الرهن دارا
 ان يأذن الراهن للمرتهن ان يسكن في الدار ويبيع له ذلك على أنه كلما نهاه عن ذلك فهو مأذون له فيه
 اذا مات متقبلا لم يقضه هذا الراهن دينه ويقبل المرتهن الاذن وكذلك اذا كان الرهن أرضا فاذن له
 في زرعها أو شجرا أو كرمها فأباح له ثمارها أو بهيمة فأباح له شرب اللبنها فالمخيلة فيه ان يبيع له ذلك على
 انه متى نهاه عن ذلك فهو مأذون له في ذلك اذا مات متأنفا كذا في خزنة المفتين * واذا باع أحدهما
 اما الراهن أو المرتهن الرهن باجارة صاحبه خرج من ان يكون رهنا وكذلك اذا باعه أحدهما بغير
 اجارة صاحبه فأجاز صاحبه بعد ذلك خرج من ان يكون رهنا فكان الثمن رهنا مكانه قبض من
 المشتري أو لم يقبض فان توى الثمن على المشتري أو توى بعد ما قبض منه كان التوى على المرتهن وكان
 للمرتهن من المحبس في الثمن ما كان له من المحبس في الرهن الذي يبيع الى أن يجعل دينه كذا ذكره الكرخي
 في مختصره قال القدوري وهذا على وجهين ان كان البيع مشروطا في عقد الرهن فالثمن رهن وان لم
 يكن البيع مشروطا في عقد الرهن فانه يوجب انتقال الحق الى الثمن عند محمدرجه الله تعالى قال
 الطحاوي في اختلاف العلماء لم نجد في ذلك خلافا وذكر القدوري رواية بشر عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى ان المرتهن ان شرط في الاجارة ان الثمن رهن فهو رهن والا فقد خرج من الرهن وفي شرح

الطحاوي ان الثمن رهن من غير فصل وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو رهن رجل ثوبا يساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فابسه باذن الراهن وانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى بغير اذن الراهن وانتقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب بقيمة عبد الملك عشرة قالوا يرجع المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقطه من دينه تسعة دراهم لان الدين اذا كان عشرة دراهم بقيمة الثوب يوم الرهن عشرين كان نصف الثوب مضمونا بالدين ونصفه امانة فاذا انتقص من الثوب بلبسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان ليس المرتهن باذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضمونا على المرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن الراهن وهو اربعة دراهم مضمون على المرتهن وما وجب على المرتهن وهو اربعة دراهم تصير قصاصا بقدرها من الدين فاذا هلك الثوب وبقيته بعد الانتقصان عشرة نصفها مضمون ونصفها امانة فيقدر المضمون يسير المرتهن مستوفيا دينه بقي من دينه درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد كذا في فتاوى قاضي خان * واذا ائتمر النخل أو الكرم ويهورهن فخاف المرتهن على الثمر للملاكة فباعه بغير امر القاضى لم يجز بيعه وكان ضامنا ولو باعه بأمر القاضى أو باعه القاضى بنفسه نفذ المبيع ولا يجب الضمان وان جذا الثمر وقطف العنب بغير امر القاضى لا يضمن استحسانا لان هذا من باب المحفظ وحفظ المرهون حق المرتهن كذا في المحيط * قال شمس الأئمة المحلواني هذا اذا جذا كما يجذ ولم يحدث فيه نقصان فان تمكن فيه نقص من عمله فهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن كذا في الذخيرة * اذا حطب الغنم ولا بل لا ضمان عليه استحسانا ولو كانت شاة أو بقرة فذبحها وهو يخاف الملاكة يضمن قياسا واستحسانا والمحال ان كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والإجارة فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وان كان فيه تحصين وحفظ من الفساد الا اذا كان ذلك بأمر القاضى فيجوز لا ضمان عليه وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وان كان بغير امر القاضى اذا كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد ففي هذا يخرج جنس هذه المسائل اذا رهن من آخر شاة تساوي عشرة وعشرة وأذن الراهن للمرتهن أن يهلب لبنيها ويشرب منها ففعل المرتهن ذلك لا ضمان عليه لان فعل المرتهن باذن الراهن كفعل الواهن بنفسه ولو فعل الراهن ذلك بنفسه لا ضمان فكذا اذا فعله المرتهن فان حضر الراهن بعد ذلك افتسكها بجميع الدين فان هلكت الشاة في يد المرتهن قبل أن يحضر الراهن ثم حضر الراهن قال يقسم الدين على قيمة الشاة يوم قبض وعلى قيمة اللبن يوم شرب فيسقط حصته الشاة ويقضى حصته اللبن وكذلك لو ولدت ولدافا كل المرتهن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك لو اكل الاجنبي الولد أو اللبن باذن الراهن والمرتهن كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا اكل المرتهن باذن الراهن وان كان المرتهن اكل اللبن والولد بغير اذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بمحضته من الدين وأخذ الراهن الضمان بمحضته من الدين وان اكل الراهن اللبن أو الولد بغير اذن المرتهن ضمن قيمته ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن مع الشاة وان هلك هلك هدران لان الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن أو الولد هلك هدران فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلك بعد هلاك الولد واللبن كذا في المحيط * بل رهن جارية فأرضعت صبي المرتهن لا يسقط شيء من دينه لان لبن الأمي غير متقوم كذا في فتاوى قاضي خان * والله أعلم

قوله فهو ضامن الخ هكذا بخط
بولاق

(الباب التاسع في اختلاف الراهن والمرتهن في الرهن وفي الشهادة فيه) *

اذا كان الدين ألف درهم فاختلف الراهن والمرتهن في قدر المرهون به فقال الراهن انه رهن بخمسمائة وقال المرتهن بألف والقول قول الراهن مع يمينه ولو قال الراهن رهن بجميع الدين الذي لك وهو ألف

والرهن يساوي ألفا وقال المرتهن ارتهنت بخمسمائة والرهن قائم فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان القول قول الراهن يتخالفان ويتراذان وان هلك الرهن قبل ان يتخالفا كان كما قال المرتهن وان اتفقا على ان الرهن كان بألف واختلغا في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن ولو أقام المينة فالمينة مينة الراهن لانها تثبت زيادة ضمان وكذلك لو كان الرهن ثوبين هلك أحدهما فاختلغا في قيمة الهالك ان القول قول المرتهن في قيمة الهالك والمينة مينة الراهن في زيادة القيمة وكذلك لو اختلغا في قدر الرهن فقال المرتهن رهنتني هذين الثوبين بألف درهم وقال الراهن رهنت أحدهما بعينه بحاف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو أقام المينة فالمينة مينة المرتهن ولو قال الراهن للمرتهن هلك الرهن في يدك وقال المرتهن قبضته مني بعد الرهن فهلك في يدك فالقول قول الراهن لانهما اتفقا على دخوله في الضمان والمرتهن يدعي البراءة والراهن ينكر فالقول قوله ولو أقام المينة فالمينة مينة أيضا لانها تثبت استيفاء الدين ومينة المرتهن تنفي ذلك فالمينة المثبتة أولى ولو قال المرتهن هلك في يد الراهن قبل ان أقبضه فالقول قوله لان الراهن يدعي دخوله في الضمان وهو ينكر ولو أقام المينة فالمينة مينة الراهن لانها تثبت الضمان كذا في البدائع * رجل رهن عند رجل جارية تساوي ألف درهم بألف مؤجلة الى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها اذا حل الاجل فلما حل الاجل جاء المرتهن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليست هذه جاريتي ان تصادق الراهن والمرتهن أن المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها المرتهن تساوي ألف درهم الا أن الراهن أنكر أن تكون هذه الجارية هي المرهونة كان القول قول المرتهن في حق الرهن فبعد ذلك ان أنكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية أو قال لا أدري كان القول قوله مع اليمين على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان كان نكلا يجبر على بيعها الا ان يبيع العدل تعلق به حق الغير وهو المرتهن فيجبر واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن وان حلف العدل لا يجبر العدل على البيع ويأمر القاضي الراهن بالبيع فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضي كما لو مات العدل واذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن ولو جاء المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريتي وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانقص سعرها كان القول قول الراهن ويحلف فان حلف فجعل الجارية هالكة بالدين في زعمه ثم يرجع الى العدل ان أقرا العدل بما قال المرتهن يقال له بهما المرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فان كان فيه نقصان لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا أقام المرتهن المينة على ما قال فيرجع ببقية الدين على الراهن هذا اذا تساوا في قيمة المرهونة كانت ألفا وان اختلفا فقال المرتهن ما رهنتني الجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه غير تلك الجارية كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع ببقية دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضي وتكون العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان الرهن عبدا فاختلغا فقال الراهن كانت القيمة يوم الرهن ألفا فذهب بالاعور والنصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وانما ازداد بعد ذلك فافذهب من حق الربع مائتان وخمسون فالقول قول الراهن لانه يستدل بالحال على الماضي فكان الظاهر شاهدا له وان أقام المينة فالمينة مينة أيضا لانها تثبت زيادة ضمان فكانت أولى بالقول كذا في البدائع * عيسى بن أبان عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان الرهن ثوبا وأذن الراهن للمرتهن في لبسه فلبسه فهلك واختره في هلاكه في حالة اللبس أو بعد

٧ قوله ان القول قول الراهن يتخالفان الخ كذا في جميع النسخ والذي رأيته في المحيط على ما في النسخة التي بيدي فقد روي الحسن عن أبي حنيفة انها يتخالفان الخ ولم يذكر ان القول للراهن تأمل قوله واختلغا في قيمة الجارية الاظهر في التعمير واختلغا في قيمة الرهن اذ لم يتقدم للجارية ذكر في صدر المسئلة ولو صنع كما في المحيط لكان ذكر لفظ الجارية حسنا وعبارة المحيط واذا قال الراهن رهنتك هذه الجارية بخمسمائة وقال المرتهن رهنتني بألف فالقول قول الراهن مع عينه ولم تكن رهنتك بألف وقال المرتهن لا بل رهنتها بخمسمائة روي الحسن عن أبي حنيفة انها يتخالفان ويتراذان الخ نقله محميه

ما نزعها وعاد إلى الرهن فالقول قول المرتهن لأنهما اتفقا على خروجها من الرهن فلا يصديق الراهن في دعواه العود إلى الرهن وعنه أيضا من عن آخره إذا يساوى ألف درهم وبالف درهم وبالف درهم المرتهن على بيعه فقال المرتهن بعته بخمسمائة وقال الراهن لم تبعه ولم يكن مات في يدك فإن الراهن يحلف بالله ما يعلم أن المرتهن باعته بخمسمائة ويكون القول قوله ولا يسبغها الله لغيره مات في يد المرتهن كذا في الذخيرة * أذن الراهن للمرتهن في لبس ثوب فرمى يوم ما فحسبها المرتهن متخرقا وقال تخرق في لبس ذلك اليوم وقال ما لبسته في ذلك اليوم ولا تخرق فيه قال القول للراهن وإن أقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخرق قبل اللبس أو بعده قال القول للمرتهن أنه أضاعه في اللبس لا تغاقرهما على خروجه من الضمان فكار القول للمرتهن على قدر ما عاهد من الضمان عليه كذا في الوجيز لا كدرى * وإذا كان الرهن عند أقام الراهن بينة أنه أبق عند المرتهن وأقام المرتهن بينة أنه أبق من يد الراهن بعد ما رده عليه قال ابن سماعة قال محمد بن حمره الله تعالى أخذ بينة المرتهن كذا في الخط * وإذا قال رهنك هذا الثوب وقبضته متى وقال المرتهن رهنتي هذا العبد وقبضته منك وأقاما البينة فالبينة بينة المرتهن إذا كان العبد والثوب قائمين في يد المرتهن وإن كانا هالكين وقبض ما يدعيه الراهن أكثر فالبينة بينة الراهن كذا في الظهيرية ولو قال المرتهن ارتهنتهما جميعا وقال الراهن بل رهنتك هذا وحده وأقاما البينة فالبينة بينة المرتهن وإذا قال المرتهن رهنتي هذا العبد بألف درهم وقبضته منك ولي عليك سوى ذلك ما شئت لم تعطني بهما رهننا وقال الراهن غصبتي هذا العبد ولك على ألف درهم بغير رهن وقد رهنتك بما شئت ديناراً مائة قال لها فلانة وقبضتها مني وقال المرتهن لم ارتهن منك فلانة وهي أمك والعبد والامة في يد المرتهن فإنه يحلف الراهن على دعوى المرتهن لأن عقد الرهن يتعلق به الزوم في جانب الراهن والمرتهن يدعي عليه حقا لنفسه لو أقر به يلزمه فإذا أنكر يستحلف فإن حلف يبطل الرهن في العبد وإن نكل عن اليمين كان العبد رهنا بألف وأما المرتهن فلا يحلف في الامة بشئ وليكتفى بترده على الراهن لأن عقد الرهن لا يكون لازما في جانب المرتهن فمحوه الرهن في الامة بمنزلة رده إياها وله أن يردها على الراهن فإن كانت مرهونة عنده فلا استعلاف لا يكون مغيدا فيها وإن قامت البينة لهما أفضت بينة المرتهن لأنها ملزمة للراهن وبينة الراهن لا تلزم المرتهن شيئا في الامة فلا معنى للقضاء بها إلا أن تكون الامة قد ماتت في يد المرتهن فحينئذ يقضى ببينة الراهن أيضا كذا في المبسوط * وقع الاختلاف بين الراهن والمرتهن في ولد المرهونة فقال المرتهن ولدت عندي فالقول للمرتهن لأنه في يده ولم يقربأ أخذه من غيره ولو قال المرتهن ارتهننت الام والولد جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالقول للراهن لأنه منكروا ادعى المرتهن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وإن ادعى الرهن فقط لا يقبل لأن مجرد العقد ليس بلازم وإن جحد المرتهن الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لأنه ليس بلازم من قبل المرتهن سواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على إقرار الراهن به عند الامام آخره وقولهما كذا في الوجيز لا كدرى * وإذا أقام الراهن بينة أنه رهن عبدا يساوى ألفي درهم بألف درهم وأنكر المرتهن الرهن ولا يدري ما صنع بالعبد ضمن قيمة العبد يحتسب له من ذلك مقدار الدين ويرد الباقي على الراهن ولو أقر المرتهن بالرهن والموت عنده ملك بما فيه ولا يضمن الزيادة لأنه أمين في الزيادة ولم يوجد منه وجود فلا يضمن الزيادة كذا في الذخيرة * والله أعلم

﴿الباب العاشر في رهن الفضة بالفضة والذهب بالذهب﴾

ويجوز رهن الدراهم والدنانير والمكيل والموزون فإن رهنتم بجنسها فهلك هلكات بمثلها من الدين وإن اختلفا في الجودة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسه

وتكون

وتكون رهنا كانه والاصل عنده ان حالة الهلاك حالة الاستيفاء لا محالة فالاستيفاء ان يكون بالوزن
وعنده ما حالة الهلاك حالة الاستيفاء اذا لم يفض الى الضرر (بيان) اذا رهن مدين فضة وزنه عشرة
بعشرة وهلك فان كانت قيمته مثل وزنه عشرة سقط الدين بالاتفاق وكذلك ان كانت قيمته اكثر من
وزنه سقط الدين بالاتفاق وان كانت قيمته اقل من وزنه فكذلك عنده وعندهما يضمن المرتهن قيمته
من خلاف جنسه وان انكسر وقيمته مثل وزنه عشرة فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
الراهن بالخيار ان شاء افتكه ناقصا بكل الدين وان شاء ضمن المرتهن قيمته من جنسه أو من خلاف
جنسه ويكون الضمان رهنا عند المرتهن قائما مقام الاول ويصير المرهون ملكا للمرتهن بالضمان
ولا يجبر الراهن على الفكاك وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه ناقصا بكل الدين وان شاء جعله
بالدين فيصير ملكا للمرتهن بدينه وليس للراهن ان يضمن قيمته وان كانت قيمته اقل من وزنه ثمانية
ضمن قيمته جيدا من خلاف جنسه فخر زاعن الربا وأوردني ثامن جنسه ويكون رهنا عنده وهذا بالاتفاق
وان كانت قيمته أكثر من وزنه اثني عشر فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين
وان شاء ضمنه قيمته بخلاف جنسه بالغلة ما بلغت وتكون رهنا عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
يضمن خمسة أسداس قيمته ويكون خمسة أسداس المكسور ملكا له بال ضمان وسدس المكسور
يقرض حتى لا يبقى الرهن شاة الا ان الشروع الطارئ في ظاهر الرواية كالشروع المقارن وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى ان الشروع الطارئ لا يمنع فلا يحتاج الى التمييز ويكون مع قيمة خمسة أسداس المكسور
رهنا عنده بالدين وعند محمد رحمه الله تعالى ان انتقص بالانكسار من قيمة درهم أو درهمين يجبر
الراهن على الفكاك بقضاء جميع الدين وان انتقص أكثر من ذلك يجبر الراهن فان شاء جعله للمرتهن
بدينه وان شاء افتكه ناقصا بجميع الدين ولو كان وزنه ثمانية وهلك سقط من دينه ثمانية قلت قيمته
أو أكثر أو ساوت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان العبرة للوزن عنده وكذا عندهما ان كانت
قيمته مثل وزنه فان انتقصت أو زادت فكانت سبعة أو تسعة أو عشرة ضمن قيمته من خلافه فان كانت
اثني عشرة ضمن خمسة أسداسه وان انكسر ان كانت قيمته ثمانية فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
الله تعالى افتكه بكل الدين أو ضمن قيمته من جنسه على ما مر وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه
بجميع الدين وان شاتركه على المرتهن بثمانية من الدين اعتبارا بحالة الانكسار بحالة الهلاك وان
كانت قيمته اقل من وزنه سبعة أو أكثر تسعة أو عشرة ان شاء لراهن افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه
قيمته من خلاف جنسه بالاتفاق وكذا ان كانت اثنا عشر عنده وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
يضمن قيمة خمسة أسداسه أو يفتكه بكل الدين وكذا عند محمد رحمه الله تعالى ان انتقص أكثر من
درهمين ولا يجبر الراهن على الفكاك بكل الدين وان كان وزنه أكثر من دينه خمسة عشر وهلك استوفى
دينه بثلاثة والثالث امانة قلت قيمته أو كسرت وكذا عندهما ان كانت مثل وزنه أو أكثر وان كانت اقل
فان كانت اقل من الدين أو مثله عشرة ضمن قيمته من خلافه وان كانت اثني عشر ضمن قيمة خمسة أسداسه
كما مروا وانكسر ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثيه قلت أو كسرت عنده وكذا عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى ان كانت قيمته مثل وزنه وعند محمد رحمه الله تعالى ان شاء افتكه بكل الدين وان
شاء ترك ثلثيه بدينه وأخذ منه ثلثه وان كانت أكثر عشرين فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ان شاء
افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف الرهن لان قيمة نصفه تبلغ قدر الدين وعند محمد رحمه الله تعالى
ان انتقص قدر خمسة دراهم بالانكسار يجبر على الفكاك بكل الدين وان انتقص أكثر من ذلك يجبر
ان شاء افتكه بكل الدين وان شاترك ثلثي الرهن بدينه وأخذ الثلث وان كانت قيمته اثني عشر ان شاء

افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة خمسة أسداسه عندهما وان سكنت قيمته مثل الدين عشرة
أوقل من الدين تسعة ان شاء افتكه بكل الدين وان شاء ضمنه قيمة جميعه من خلاف جنسه عندهما
(فصارت الاقسام ستة وعشرين فصلا) لان القسم الاول وهو ان يكون وزنه مثل الدين ستة فصول
لانه اما ان تكون قيمته مثل وزنه أو أقل أو أكثر ثلاثة بتقدير هلاكه وثلاثة بتقدير انكساره والقسم
الثاني وهو ان يكون وزنه ثمانية عشرة فصول لانه اما ان تكون قيمته أقل من وزنه سبعة أو مثل وزنه
أو أكثر من وزنه تسعة أو عشرة أو اثني عشر والقسم الثالث وهو ان يكون وزنه خمسة عشر أو عشرة
فصول لانه اما ان تكون قيمته مثل وزنه أو أكثر من وزنه أو أقل من وزنه وأكثر من الدين أو أقل من
وزنه مثل الدين أو أقل من وزنه وأقل من الدين فخمسة بتقدير الهلاك وخمسة بتقدير الانكسار كذا
في السكافي * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل ارتهن من آخر خاتم فضة فيه من الفضة درهم وفيه
فص يساوي تسعة دراهم بعشرة فهل لك فهو بمسا فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على كل حال
وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كانت قيمة الحلقة درهما أو أكثر فكذلك الجواب
فاما اذا كانت قيمة الفضة التي في الخاتم أقل من درهم فان كانت نصف درهم مثلافان بهلاك الفص
يسقط تسعة دراهم والراهن الخيار في الفضة التي في الخاتم ان شاء رهنه وان شاء ضمنه قيمة
الحلقة نصف درهم ثم يرجع المرتين على الراهن بدرهم فاما اذا انكسر الفص دون الحلقة يسقط من
الدين الذي كان بازاء الفص بقدر ما انتقص الفص بالاجماع وان انكسرت الحلقة فالراهن بالخيار
عندهم جميعا ان كانت قيمة الحلقة درهما أو أقل فان اختار الترك فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى يترك عليه بالقيمة وعند محمد رحمه الله تعالى بالدين وان كان قيمته أكثر من
درهم بأن كانت درهما ونصفا فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اختار الترك ضمنه جميع قيمته
درهما ونصفا ولكن من الذهب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يترك عليه ثلثي الحلقة بقيمته من
الذهب وعند محمد رحمه الله تعالى ان أوجب الكسر نقصان نصف درهم قدر الصياغة فانه يجبر الراهن
على الفكك بجميع الدين ولا يخير وان أوجب الكسر نقصانا أكثر من نصف درهم يقضى الراهن واذا
اختار الترك يترك عليه بالدين لا بالقيمة كذا في المحيط * ولو ارتهن سيفا بحلقة قيمته ألف وخمسون
درهما وفضته خمسون درهما بمائة درهم فهل لك فهو بمسا فيه لان في ماله وفاء بالدين وان انكسر
النصل والحلقة بطل من الدين بحساب نقصان النصل كذا في المبسوط * ولو رهن فلوسا فكسدت
فقد هلك بالدين ولو رخص سبعة لم يعتبر ولو انكسرت ضمن القيمة قدر الدين عند أبي يوسف رحمه
الله تعالى وفي كل موضع ملك المرتين بعض القاب بالضمان يميز ويكون الباقي رهنا مع الضمان
الاخر رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو سكك الدين فلوسا فعلم لم يعتبر كذا في التتارخانية
* قال في الاصل رهن عند رجل طستاً أو تورا أو كوزاً بدرهم وفي الرهن وفاء وفضل فان هلك الرهن
هلك بمسا فيه وان انكسر فان كان شيئاً لا يوزن فانه يسقط من الدين حصة النقصان وأما اذا كان موزوناً
فان ارأه بالخيار ان شاء افتكه بجميع الدين وان شاء ترك ذلك عليه بالقيمة عند أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى ترك عليه بالدين وكذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه
المسئلة مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال شمس الأئمة السرخسي وما ذكر من قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لا يستقيم على ظاهر رواية أبي يوسف رحمه الله
تعالى فيما اذا كان في الرهن فضل كذا في المحيط * رجل رهن رجلاً بمائة درهم كرحنطة يساوي مائتين
فان هلك صار الدين مستوفى بنصفه فان أصابه ماء فعفن وانفتح ان شاء الراهن افتكه بالدين ولا شيء له

وان شاء ضمنه مثل ذهب الذكر المجيد وبصر النصف الفاسد ملكا للمرتحن ويكون ما ضمن منع نصفه
رهناء عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى له أن يجعل نصفه بالدين ان شاء فان كان فيما ملكه فضل
لزمه أن يتصدق به كذا في خزائنه الاكل * والله أعلم

(الباب المحادي عشر في المتفرقات)

رجل رهن من آخر عبدا وهلك الرهن في يد المرتحن ثم اسحقته رجل باليدينه كان له ان يضمن أيهما شاء
فان ضمن الراهن ملكه باءا الغنم سابقا على عقد الرهن فتبين انه رهن ملك نفسه وان المرتحن صار
مسئولا بدينه فلا يرجع بالدين على الراهن وان ضمن المرتحن يرجع بما ضمن على الراهن ويرجع بالدين
عليه أيضا فاذا شرط الراهن والمرتحن وقت العقد ان يكون العدل هو الراهن ويكون الرهن عنده يبيعه
عند محل الاجل فهذا المسئلة على وجهين الاول اذا شرط ذلك في عقد الرهن وفي هذا الوجه لا يصح
الرهن قبضه المرتحن أو لم يقبضه الوجه الثاني اذا شرط ذلك بعد تمام الرهن فان لم يقبض المرتحن الرهن
لا يصح الرهن واذا قبضه صح ثم اذا قبضه وباعه الراهن ان باعه وهو في يد المرتحن فالمرتحن وان
أخذ من يد المرتحن ثم باعه فالمرتحن الرهن ولا يكون المرتحن أخص به كذا في المحيط *

(وجناية غير الراهن على الرهن لا تخلوا ما ان كانت في النفس أو فيما دون النفس وكل ذلك لا يخلو
اما ان كانت عمدا أو خطأ أو في معنى الخطأ والجاني لا يخلو اما ان كان حرا أو عبدا فان كانت في النفس
عمدا أو الجاني حرا فالمرأه ان يقتص اذا اجتمعا على الاقتصاص في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
محمد رحمه الله تعالى ليس له الاقتصاص وان اجتمعا عليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان
كذا ذكر الكرخي الاختلاف وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوى انه لا قصاص على قاتله وان
اجتمع عليه الراهن والمرتحن ولم يذكرا الخلاف واذا اقتص القاتل سقط الدين هذا اذا اجتمعا واما اذا
اختلفا لا يقتص من القاتل وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين وكانت القيمة رهنا ولو اختلفا
فأبطل القاضى القصاص ثم قضى الراهن الدين فلا قصاص وان كانت الجناية خطأ أو شبه عمدا فعلى
عاقلة القاتل قيمته في ثلاث سنين يقبضها المرتحن فتكون رهنا ثم ان كان الرهن مؤجلا كانت في يده
الى حل الاجل واذا حل فان كانت القيمة من جنس الدين استوفى الدين منها وان بقي فيها فضل رده على
الراهن وان كانت أقل منها استوفى الدين بقدرها ويرجع بالبقية على الراهن وان كانت من خلاف
جنس الدين حبسها الى وقت الفكاك وان كان الدين حالا لم يحكم فيه وفيما اذا كان مؤجلا فليس
سواء وتعتبر قيمة العبد في ضمان الاستهلاك يوم الاستهلاك وفي ضمان الرهن يوم القبض ويعتبر حال
وجود السبب حتى لو كان الدين ألف درهم وقيمة العبد يوم الرهن ألفا فأنتهت قيمته وتراجعت الى
خمسائة فقتل غرم القاتل قيمته خمسمائة وسقط من الدين خمسمائة واذا غرم خمسمائة بالاستهلاك
كانت هذه الدراهم رهنا بمثلها من الدين ويسقط الباقي من الدين وكذلك لو قتله المرتحن غرم قيمته
والمحكم فيه وفي الاجنبى سواء وان كان الجاني عبدا أو أمة يخاطب مولى القاتل بالمدفع أو بالقداد بقيمة
المقتول فان اختار المدفع فان كانت قيمة المقتول مثل قيمة المدفع أو أكثر فالمدفع رهن بجميع
الدين ويحبر الراهن على الافتكالك بخلاف وان كانت قيمته أقل من قيمة المقتول بان كانت قيمة المقتول
ألفا والدين ألف وقيمة المدفع مائة فهو رهن بجميع الدين أيضا ويحبر الراهن على افتكالك العبد
المدفع بجميع الدين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى
ان لم يكن بقيمة القاتل وفاء بقيمة المقتول فالراهن بالخيار ان شاء افتككه بجميع الدين وان شاء تركه

المرتهن بدينه وكذلك لو كان العبد الرهن نقص في السهم حتى صار يساوي مائة درهم فدفوع به فهو على
 الاختلاف هذا اذا اختار مولى القاتل الدفع أما اذا اختار الفداء فانه يفديه بقيمة المقتول وكانت القيمة
 رهنا عند المرتهن ثم يتظر ان كانت القيمة من جنس الدين يستوفي دينه منها وان كانت من خلاف جنسه
 كان رهنا حتى يستوفي جميع دينه ويخير الراهن بين الاقتكال بجميع الدين وبين التركة للمرتهن بالدين
 هذا اذا كانت الجناية في النفس فأما اذا كانت الجناية في ماله دون النفس فان كان الجاني حراً يجب
 أرشه في ماله لا على عاقلة سواء كانت الجناية خطأ أو عمداً وكان الارش رهناً مع العبد وان كان الجاني
 عبداً مخاطب مولا بالدفع أو الفداء بارش الجناية فان اختار الفداء بالارش كان الارش مع المجنى عليه
 رهناً وان اختار الدفع يكون الجاني مع المجنى عليه رهناً (وأما جناية الرهن على غير الراهن) فلا تخلو
 اما ان كانت على بنى آدم أو على غير بنى آدم من سائر الاموال فان كانت على بنى آدم لا يخلو اما ان كانت
 عمداً أو خطأ أو في معناه فان كانت عمداً يقتص منه كما اذا لم يكن رهناً سواء قتل أجنبياً أو الراهن
 أو المرتهن واذا قتل قصاصاً سقط الدين وهذا اذا كانت جناية عمداً فأما اذا كانت خطأ أو لمحققة
 بالخطأ بان كانت شبه عمداً أو كانت عمداً لكن القاتل ليس من أهل وجوب القصاص عليه يوجب
 الدفع أو الفداء ثم يتظر ان كان العبد كله مضموناً بان كانت قيمته مثل الدين أو دونه فيجوز ان كانت قيمة
 العبد ألفاً والدين ألفاً أو كان الدين ألفاً وقيمة العبد خمسمائة فيمطابق المرتهن أولاً بالفداء واذا فداءه
 بالارش فقد استخلصه واصطفاه عن الجناية وصار كأنه لم يجن أصلاً فيبقى رهناً كما كان ولا يرجع بشئ
 مما فدى على الراهن وليس له أن يدفع ولو أجب المرتهن أن يفدى بمطابق الراهن بالدفع أو الفداء فان
 اختار الدفع بطل الرهن ويسقط الدين وكذلك ان اختار الفداء لانه صار قاضياً بما فدى حق المرتهن
 لان الفداء على المرتهن لم يحصل الجناية في ضمانه فينظر الى ما فدى والى قدر قيمة العبد والى الدين فان
 كان الفداء مثل الدين وقيمة العبد مثل الدين أو أكثر سقط الدين وان كان الفداء أقل من الدين وقيمة
 العبد مثل الدين أو أكثر سقط من الدين بقدر الفداء وحبس العبد رهناً بالباقي وان كان الفداء قدر
 الدين أو أكثر وقيمة العبد أقل من الدين سقط من الدين قدر قيمة العبد ولا يسقط أكثر منها وان كان
 بعضه مضموناً والبعض أمانة بان كانت قيمة العبد ألفين والدين ألفاً فالفداء عليهم جميعاً ومعه شئ
 مخاطب الدفع في جانب المرتهن الرضى بالدفع لان فعل الدفع ايسر اليه ثم اذا خوطب بذلك اما ان اجتمعوا
 على الدفع واما ان اجتمعوا على الفداء واما ان اجتمعوا فاختار أحدهما الدفع والاخر الفداء والحال لا يخلو
 اما ان كانا حاضرين أو غائبين واما ان كان أحدهما غائباً فان كانا حاضرين واجتمعوا على الدفع ودفعوا
 فقد سقط دين المرتهن وان اجتمعوا على الفداء فدى كل واحد منهما بنصف الارش واذا فدى باطهرت رقبة
 العبد عن الجناية ويكون رهناً كما كان وكان كل واحد منهما متبرعاً لا يرجع بمسا فدى وان اختلفا
 فأراد أحدهما الفداء والاخر الدفع فأيهما اختار الفداء فاختاره أولى ثم أيهما اختار الفداء فدى
 العبد بجميع الارش ولا يملك الاخر دفعه ثم ان كان الذي اختار الفداء هو المرتهن ففدى بجميع
 الارش بقي العبد رهناً كما كان لانه طهرت رقبة العبد عن الجناية بالفداء فصارك كأنه لم يجن ويرجع
 المرتهن على الراهن بدينه وهل يرجع عليه بمحض الأمانة ذكر الكرخي فيه روايتين في رواية لا يرجع
 بل يكون متبرعاً وفي رواية يرجع وذكر القاضى في شرحه محتجاً بالطحاوى انه لا يرجع الا بدينه
 خاصة ولم يذكر اختلاف الرواية وان كان الذي اختار الفداء هو الراهن ففداءه بجميع الارش لا يكون
 متبرعاً بل يكون قاضياً بنصف الفداء دين المرتهن ثم يتظر ان كان نصف الفداء مثل كل الدين سقط الدين
 كله وان كان أقل سقط من الدين بقدره ويرجع بالفضل على الراهن ويحبسه رهناً به هذا اذا كان

حاضرين فأما إذا كان أحدهما حاضرا فليس له ولاية المدفع أيهما كان الزاين أو المرتهن فإن كان
الحاضر هو المرتهن ففداءه بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفداء عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وله أن يرجع على الراهن بدينه ونصف الفداء ولو كان يملكه يبيع العبد رهنا بالدين وليس
له أن يهبه رهنا بنصف الفداء بعد قضاء الدين وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كان
المرتهن متبرعا في نصف الفداء فلا يرجع على الراهن إلا بدينه خاصة كمال فداءه بحضرة الراهن وإن كان
الحاضر هو الراهن ففداءه بجميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفداء بالاجماع بل يكون قاضيا
بنصف الفداء من المرتهن هذا إذا جنى الرهن على أجنبي فأما إذا جنى على الراهن أو المرتهن فجناية على
نفس الراهن جناية موجبة لليال وأما على ماله فهو ذروا ما جنيته على نفس المرتهن فهو عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى معتبرة يدفع أو يفدى إن رضى به
المرتهن ويبطل الدين وإن قال المرتهن لا أطلب الجناية لما في الدفع أو الفداء من سقوط حتى فله ذلك
وبطلت الجناية والعبد رهن على حاله هكذا أطلق الكرخي وذكر القاسمي في شرح مختصر الطحاوي
وفصل فقال إن كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وإن كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة
فجنيته معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن إن شئت فادفع وإن شئت فافده فإن دفعه وقبل المرتهن بطل
الدين كله وصار العبد كله للمرتهن وإن اختار الفداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن فما كان من
حصصة المرتهن يبطل وما كان من حصصة الراهن يفدى والعبد رهن على حاله هذا إذا جنى على نفس
المرتهن وأما إذا جنى على ماله فإن كانت قيمته والدين سواء وليس في قيمته فضل فجنيته هدر اجماعا
وإن كانت قيمته أكثر من الدين فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في رواية يعتبر الجناية في قدر
الامانة وفي رواية لا يثبت حكم الجناية أصلا وأما جناية الرهن على ابن الراهن أو ابن المرتهن فلا شك
أنه معتبرة هذا الذي ذكره حكم جناية الرهن على بني آدم وأما جنيته على سائر الاموال بأن استهلك
مالا يستغرق رقبته فحكمها وحكم جناية غير الرهن سواء وهو تعلق الدين برقبته يباع فيه لوقضى
الراهن أو المرتهن دينه فاذا قضى أحدهما فالحكم فيه والحكم فيما ذكرنا في الفداء ومن جنيته
على بني آدم سواء أنه ادقضى المرتهن الدين يبقى دينه وبقى العبد رهنا على حاله لأنه بالفداء استغرق
رقبته من الدين واستصفاها عنه فيبقى العبد رهنا بدينه كما كان كمال فداءه عن الجناية وإن أبي المرتهن
أن يقضى وقضاء الراهن بطل دين المرتهن فلا امتناع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويقضى دين
الغريم من ثمنه ثم إذا بيع العبد وقضى دين الغريم من ثمنه فثمنه لا يخلو ما أن يكون فيه وثما بدين الغريم
وأما أن لا يكون فيه وفاقا فإن كان فيه وفاقا بدينه لا يخلو ما أن يكون مثل دين المرتهن وأما أن
يكون أكثر منه وأما أن يكون أقل منه فإن كان مثله أو أكثر منه سقط دين المرتهن كله لأن العبد زال
عن ملك الراهن بسبب وجدي ضمان المرتهن فيصار ~~كأنه هالك~~ أنه هالك وما فضل من ثمن العبد يكون
للاهن ولأنه بدل ملكه لا حق لا جدي فيه فيكون له خاصة وإن كان أقل منه سقط من دين المرتهن
بقدره وما فضل من ثمن العبد يكون رهنا عند المرتهن بما بقي لأنه دين فبقي رهنا ثم إن كان الدين قد حل
أخذ بدينه إن كان من جنس حقه وإن كان خلاف جنسه أمسكه إلى أن يستوفي دينه وإن كان الدين
لم يحل أمسكه بما بقي من دينه إلى أن يحل هذا إذا كان كل العبد رهنا فأما إذا كان نصفه مضمونا
ونصفه أمانة لا يصرف الغاضل كله إلى المرتهن بل يصرف نصفه إلى المرتهن ونصفه إلى الراهن وكذلك
إذا كان قدرا المضمون وغيره على التعاضل يصرف الفضل اليهما على قدر تغاوت المضمون والامانة
في ذلك وإن لم يكن في ثمن العبد وفاق بدين الغريم أخذ الغريم ثمنه وما بقي من دينه متأخرا إلى ما بعد العتق

ولا يرجع به على احد واذا اعتق او ادى ما بقي لم يرجع بما ادى على احد وكذلك حكم جنابة ولد
 الراهن على ما اثر الاموال وحكم جنابة الام سواء في انه يتعلق الدين بريقته يساع فيه كما في الام
 الا ان هنا لا يطلب المرتبه بقضاء دين الغريم بل بخير الراهن بين ان يبيع الولد وبين ان يستخلصه
 بقضاء الدين فان قضى الدين بقي الركن رهنا كما كان وان يبيع بالدين لا يسقط من دين المرتبه شيء هذا
 الذي ذكرناه حكم جنابة عبد الرهن على الراهن وعلى غير الراهن وأما حكم جنابة الرهن على الرهن
 فنوعان جنابة على نفسه وجنابة على جنسه فأما جنابته على نفسه فهي والهلاك بالآفة سماوية سواء
 ثم يتظر ان كان العبد كله مضمونا سقط من الدين بقدر النقصان وان كان بعضه مضمونا وبعضه أمانة سقط
 من الدين قدر ما انتقص من المضمون لأمس الأمانة وأما جنابة الرهن على جنسه فضرر بان جنابة بني آدم
 على جنسه وجنابة البهيمة على جنسها وعلى غير جنسها أما جنابة بني آدم على جنسه بأن كان الرهن
 عبداً فعلى أحد هما على صاحبه فالعبدان لا يخلوان اما ان كانا رهنا في صفقة واحدة واما ان كانا رهنا
 في صفقتين فان كانا رهنا في صفقة فحسب أحدهما على صاحبه فنقول جنابته لا يخلو من أربعة أقسام
 جنابة المشغول على المشغول وجنابة المشغول على الفارغ وجنابة الفارغ على المشغول وجنابة الفارغ
 على الفارغ والكل مدر إلا واحداً وهي جنابة الفارغ على المشغول فانها معتبرة ويحول ما في المشغول من
 الدين الى الفارغ ويكون رهنا مكانه (بيانه) اذا كان الدين الفين والرهن عشرين قيمة كل واحد
 منهما ألف فقتل أحدهما صاحبه أو جنى عليه جنابة فيمادون النفس بما قل أرشها وأكثر فيجنابته مدر
 ويسقط الدين الذي كان في الجنى عليه بقدره ولا يتحول قدر ما سقط الى الجاني وجنابة المشغول على
 المشغول مدر فعمل كان الجنى عليه هلك بالآفة سماوية ولو كان الدين ألفا فقتل أحدهما صاحبه فلا
 دفع ولا فداء وكان القاتل رهنا بسبع مائة وخمسين لأن في كل واحد منهما من الدين خمسة مائة فكان
 نصف كل واحد منهما فارغا ونصفه مشغولا واذا قتل أحدهما صاحبه فقد جنى كل واحد من نصف
 القاتل على النصف المشغول والنصف الفارغ من الجنى عليه وجنابة القدر المشغول على المشغول
 أو المشغول على الفارغ والفارغ على الفارغ مدر فبقيت عطا ما كان فيه الى الجاني وذلك مائة وثمان وخمسون
 وقد كان في جانب الجاني خمسة مائة فكان رهنا بسبع مائة وخمسين ولو فقتل أحدهما من صاحبه يتحول
 نصف ما كان من الدين في العين الى الفاق فيصير الفاق رهنا بسبع مائة وخمسة وعشرين وبقي المفقود
 عنده رهنا بمائتين وخمسين وان كان العبدان رهنا في صفقتين فان كان فيهما فضل على الدين بأن
 كان الدين ألفا وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل أحدهما الآخر تعتبر الجنابة بخلاف الفصل الاول
 واذا اعتبرت الجنابة بخير الراهن والمرتبه فان شاء اجعل القاتل مكان المقتول فيبطل ما كان
 في القاتل من الدين وان شاء فدى القاتل بقيمة المقتول وتكون رهنا مكان المقتول والقاتل رهن على
 جاله وان لم يكن فيهما فضل على الدين بأن كان الدين الفين وقيمة كل واحد منهما ألف وقتل أحدهما
 الآخر فان دفعاه في الجنابة قام المدفوع مقام المقتول ويبطل الدين في القاتل فان قال يفتدى بالفداء
 كله على المرتبه فاذا جلى الدين دفع الراهن ألفا واحدة وكانت الألف الاخرى قصاصا بهذه الألف اذا
 كان قتله ولو فقتل أحدهما عين الآخر قبل لهما دفعاه أو فدى ياه فان فدى ياه كان الفداء عليه نصفين وان
 دفعاه بطل ما كان فيه من الدين وكان الفداء منافع المعقود عنه فان قال المرتبه أنا لا أفدى وإنما
 أدع الرهن على حاله فله ذلك وكان الفاق رهنا مكانه على حاله وقد ذهب نصف ما كان من المفقود
 من الدين لان اعتبار الجنابة انما كان بحق المرتبه لا بحق الراهن فاذا رضى المرتبه بهذه الجنابة
 صار مدر وان قال الراهن أنا أفدى وقال المرتبه لا أفدى كان للراهن أن يفديه وهذا اذا طلب المرتبه

حكم الجناية هكذا في البدائع * وأن أبي الرهن أن يفدي وقال المرتن أنا أفدي بجميع الأرض
فدي وكان متطوعا لا يلحق الرهن مما فدي عنه شيء لأنه متبرع بفداء ملك الغير ولم يكن مجبرا عليه
كذا في المبسوط * وإذا ملك الرهن في يد المرتن بعد ما فداء الرهن يرد على الرهن الفداء لأن الرهن
برئ عن الدين بالإفداء لأنه صار موفيا دينه بالفداء ثم اختلف مشايخنا أنه يرد الألف المستوفاة بالفداء
والمستوفاة بهلاك الرهن قال العقبة أبو جعفر يرد الألف المستوفاة بهلاك الرهن لأن الاستيفاء بهلاك الرهن وجد
بعد الفداء وقال غيرهم من مشايخنا أنه يرد الألف الفداء كما لو قضى دينه ثم ملك الرهن يرد ما قبض كذا
في محيط السر حسي * المرهونة إذا ولدت ولدا فقتل انسانا خطأ فلا ضمان على المرتن وضمانه على
الرهن يخير بين الدفع والفداء فان فدي فهو رهن مع أمه على حاله فان اختار الدفع فقتل المرتن
أنا أفدي فله ذلك وكذلك لو استهلك مال انسان فخطب الرهن بالبيع وأداء الدين كذا في التمهيرية
* وإذا كانت الأمة رهنا بألف وقيمتها ألف فولدت ولدا يساوي الألف ثم جنى الولد على الرهن أو على
ملكه فلا شيء في ذلك ولو جنى على المرتن لم يكن بدمن أن يدفع أو يفدي فان دفع لم يبطل من الدين
شيء بمنزلة مالومات وإن اختار الفداء كان على الرهن نصف الفداء كذا في المبسوط * مرهونة بألف
قيمتها ألف ولدت ولدا قيمته خمسمائة فقتلها ما عدا رقبته ألف ودفع بهما فاعور يقتكه الرهن بأربعة
أسباع الدين وذهب ثلاثة أسباعه لأن الأم ولدت انقسم الدين عليها ثلثا ظاهرا على تقدير
السلامة فلما قتلها ما عدا رقبته ما قام مقامها ثلثا ظاهرا بالأم وثلاثة بأزاء الولد فلما عور ذهب
نصف كل واحد منهما وقد كان بأزاء الأم ستمائة وستة وستون وثلثان فصارت ثلثمائة وثلاثة وثلثين
وثلاثا وقد كان ثلثه بأزاء الولد وقد ذهب نصفه بقي سبعة وذلك مائة وستة وستون وثلثان هذا حاصل
ما بقي منه والمعتبر بقيمة الأم يوم العقد وذلك ألف بقيمة الولد يوم الفكاك وذلك سدس الألف مائة
وسبعة وستون وثلثان لأن حصته من الدين الثلث وعاد بالعور إلى النصف أعني نصف الثلث ولم يسقط
شيء من الدين لأنه لا حصه له من الدين إلا حال قيامه فيجعل الولد سهمها والأم ستة أسهم فتصير
سبعة وقد ذهب بالعور نصف ما في الأم وذلك ثلاثة وثلاثون وفي الولد سهم فذلك أربعة
أسهم من سبعة أسهم وذهب من الدين ثلاثة أسباعه فلها قال محمد رحمه الله تعالى يقتكه بأربعة
أسباع الدين كذا في الكافي * ولو أن رجلا جنى على عبد رجل فرهقه مولا ثم افتكه فبانت
من تلك الجناية فله أن يتبع صاحب الجناية بجميع القيمة ولو كان القطع عمدا في القياس يجب
القصاص وفي الاستحسان لا يجب القصاص وتجب القيمة وكذا لو هب ثم رجع فيه أو باع فرد يجب
بقضاء قاض كذا في التتارخانية * ولو ارتهن شيئا من رجاين واحد منهما شريكه في الدين لم يجز إلا إذا
كان كفيلًا عن الآخر ولو ارتهننا عينا ثم رد أحدهما لم يجز ولو أقر أحد المرتنين أنه كان تلحقة
بطل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى في حصه الآخر ولو رهنا عبدا بينهما
بدينين مختلفين كان نصيب كل واحد رهنا بدينه وبدين صاحبه ويتراجعان عند الهلاك كذا
في التتارخانية * رهن المفاوض وارتنه بغير إذن شريكه جائز على شريكه ولو رهن بضمان جناية
صريح ضمن لشريكه وليس لشريكه أن يتقضه ولو أهما رمتا عا فرهقه المستعير جائز على شريكه المفاوض
خلافا لصاحبه كذا في خزائن الأكل * وإذا ارتهن المفاوض رهنا فوضعه عند شريكه فضاغ فهو
بمافيه وإذا رهن أحد شريكي العنان رهنا بدين عليهما لم يجز وكان ضمانا للرهن ولو ارتهن بدين لهما
إذا باع وقبض لم يجز على شريكه فان ملك في يده ذهبت حصته من الدين ويرجع شريكه بحصته على
المطلوب ويرد المطلوب على المرتن بنصف قيمة الرهن وإن شاء الشريك ضمن شريكه حصته ولو كانت

شركتهما على أن يعمل كل واحد منهما برأيه فيها فإرهن أحدهما أو ارتهن فهو جائز على صاحبه
 كذا في المبسوط * ولورهن المضارب بدين استدانه على المضاربة باذن رب المال جاز والدين عليهما
 وإن لم يأمر به فهو على المضارب كله أما لو ارتهن بدين من المضاربة فهو جائز ولو مات رب المال والمضاربة
 عروض فله الرهن المضارب شيئا منها لم يجز وهو ضامن لها ولورهن رب المال متاعا من المضاربة وفيه فضل
 على رأس المال لم يجز وإن لم يكن فضل جاز وضمن رب المال كانه استهلكه أو باعه فأكل ثمنه كذا
 في خزانة الأكل * استعار من آخر ثوبا ليرهنه بدينه فاستعمله قبل أن يرهنه ثم رهنه برئ عن الضمان
 وإن افتركه ثم استعمله فهو ضامن ولو ترك الاستعمال ثم ملك بأقصة سماعوية أخرى لا ضمان عليه
 استعار من آخر ثوبا ليرهنه بدينه فرهنه بمائة درهم إلى سنة ثم إن صاحب الثوب أخذ المستعير بثوبه
 ليرده عليه فله ذلك وإن كان أعلم أنه يرهنه إلى سنة فإن افتركه رب الثوب من ماله لم يكن متطوعا ورجع
 به على الراهن وإن كان الراهن غائبا وصدق المرتهن رب الثوب أنه ثوبه يدفعه إليه ويأخذ دينه ولم يكن
 رب الثوب متطوعا وإن قال المرتهن لا أعلم ثوبك لم يكن له على الثوب سبيل كذا في الذخيرة * أعار ثوبا
 ليرهنه فلا يخلو ما أنه لم يسم له شيئا أو سمى له مالا أو عين له مكانا أو متاعا أو شخصا فإن أعار ثوبا ليرهنه
 ولم يسم ما يرهنه به فله أن يرهن بأي قدر وبأي نوع شاء وإن سمى له مائة دارا فله أن يقرض بأقل أو أكثر
 أو بجنس آخر فلا يخلو ما إن كان قيمة الثوب مثل الدين أو أكثر أو أقل فإن كانت قيمته مثل الدين
 أو أكثر ضمن لأنه خالف إلى شر لانه إذا رهنه بأقل مما سمى وقيمة الرهن مثل قيمة الدين أو أكثر
 يتضرر به المعير فإن بعضه يكون أمانة عند المرتهن وبعضه مضمونا وهو لم يرض بذلك بل طلب منه أن
 يجعل كله مضمونا وأما إذا رهنه بأكثر فلانه قد يحتاج المعير إلى الفكك ليصل إلى ملكه وربما يتعسر
 عليه الفكك متى زاد على المسمى وإن كانت قيمة الثوب أقل من المسمى لم يضمن بأن أعار ثوبا ليرهنه
 بعشرة وقيمه تسعة فإن رهن بقدر قيمته تسعة لا يضمن وأما إذا رهنه بجنس آخر ضمن في الفصول
 كلها وأما إذا أعاره ليرهنه من إنسان بعينه فله من غديره ضمن ولو أعاره ليرهنه بالكوفة فله من
 بالبصرة ضمن اختار في الهلاك والنقصان قبل الاسترداد من المرتهن أو بعده فالقول للمستعير والبينة
 للمعير فإن ادعى الراهن أن المعير استرد الرهن قبل الفكك وصدقه المرتهن يصدق الراهن لأن الراهن
 والمرتهن تصادقا على فسخ الرهن والرهن عقد مجرى بينهما فيكون القول قولهما إنهما فسخا ذلك
 ويرجع المعير على الراهن بقدر ما ذهب منه بالدين فلو أراد المعير افتكاكه ليس للراهن والمرتهن منه
 ويرجع على الراهن بما قضى لانه مضطر في قضائه لاسيما حقه وملكه ولو ملك عند المستعير قبل
 الرهن أو بعد الافتكك لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف الراهن والمرتهن فقال
 المرتهن قبضت منك المال وأعطيتك الثوب وأقام البينة وقال الراهن بل قبضت المال وملكك الثوب
 وأقام البينة فالبينة بينة الراهن فإن كان الثوب عارية فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بخمسة
 وقال المستعير بعشرة فالقول قول رب الثوب لأن الأذن يستعاد من جهته ولو أنكروا كان القول قوله
 فكذلك إذا أقربه مقيدا بصفة والبينة بينة المستعير كذا في المبسوط * وإذا استعار ثوبا ليرهنه بعشرة
 وقيمه عشرة أو أكثر فله أن يقرضه عند المرتهن بطل المال عن الراهن ووجب مثله لرب الثوب على الراهن
 وكذا لو أصابه عيب ذهب الدين بقدره وعلى الراهن نقصانه لرب الثوب كذا في خزانة الأكل *
 وفي الفتاوى العتائية ولورهنه المستعير مع شيء آخر لم يأخذ المعير عنه إلا أن يقضى جميع الدين ولو استعار
 الرهن من رجلين ثم قضى نصف الدين لم يكن له صرفه إلى نصيب أحدهما ولو آجره المرتهن باذن
 الراهن فالاجر للراهن وبطل الرهن ولو هلك فالمعير إن يضمن إن شاء الراهن وإن شاء المرتهن ثم هو

يرجع على الراهن ولو قضى الراهن دين المرتهن ثم ملك الرهن العارية في يد المرتهن رد ما قبض ويضمن
 الراهن للمعير كذا في التارخاتية * ولو قضى الراهن المال وبعث وكيله قبض العبد فهل ملكه عند من
 المستعير أم لا؟ لا أن يكون الوكيل من عياله وكذا الوقبضة الراهن ثم بعثه إلى صاحبه مع وكيله
 فهل ملك في يده كذا في خزائن الأكل * ولو استعار أمة ليرهنها فرهنتها ثم وطئها الراهن أو المرتهن فإنه
 يدرأ الحد عنهما ويكون المهر على الواطئ لأن الوطء في غير الملك لا ينفلت من حد أو مهر والمهر بمنزلة
 الزيادة المنفصلة المتولدة من العين لأنه بدل المس-توفى والمس-توفى في حكم جزء من العين فيكون رهنها
 معها فإذا افترقها الراهن سلمت الأمة ومهرها لمولاها كما لو كانت ولدت ولو رهب لها هبة أو أكتسبت
 كسبا فذلك لمولاها كذا في المبسوط * رجل استعار من آخر جارية ليرهنها بدينه ففعل ذلك ثم مات
 المستعير ولم يدع مالا فطالب المرتهن من القاضي أن يبيعها بدينه وأبي صاحب الجارية ذلك فالقاضي
 لا يبيعها ولكن يقال للمرتهن احبس المهر من حتى يقضى المعير حقه فان قال المعير وهو صاحب
 الجارية للقاضي بعهها بالدين وأبي المرتهن ذلك فإنه يتظر إن كان في ثمنها وفاء بالدين لا يلتفت إلى أباه
 المرتهن وإن كان فيه إزالة يده عن المهر وإن لم يكن في ثمنها وفاء بالدين لا يتابع بدون رضى المرتهن
 فان كان في ثمنها وفاء بالدين فبيعت في الدين واستوفى المرتهن ثمنها ثم ظهر له غير مال يرجع المعير
 بما أخذه المرتهن وإن لم يمت المستعير ولكن مات المعير وعليه ديون كثيرة فان كان المستعير معسرا كانت
 الجارية رهنا على حالها فان اجتمع غرما المعير وورثته على بيعها القضاء الدين وأبي المرتهن فالجواب
 فيه على التفصيل الذي قلنا فيما إذا أراد ذلك حال حياته وأبي المرتهن كذا في المحيط * رجل غصب
 من آخر عبدا فرهنته بدينه عند رجل فهل ملك المال عند المرتهن كان للمالك الخيار إن شاء ضمن الغاصب
 وإن شاء ضمن المرتهن فان ضمن الغاصب تم الرهن لأنه يملكه من وقت الغصب بإداء الغنم فيصير
 رهننا مال نفسه وإن ضمن المالك المرتهن كان للمرتهن أن يرجع على الراهن بما ضمن ويطلب الرهن
 لأن سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بملك متأخر عن العقد
 ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب إلى رجل ودیعة ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع إليه فهل ملك الرهن
 ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع إليه ف يرجع المرتهن على الراهن جازا الرهن في الوجهين
 ولو أن رجلا عنده ودیعة لا ضمان فرهنته المودع عند رجل فهل ملكه عنده فجاء المالك وضمن الراهن
 أو المرتهن لا ينفذ الرهن لأن الأقل ضمن بالدفع إلى المرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون
 مالا كاداة الرهن فلا يجوز كرجل رهن عند رجل عبدا غيره فعقد الرهن ولم يدفع إلى المرتهن
 ثم إن الراهن اشترى العبد من مولاه ودفعه إلى المرتهن فإنه لا يكون رهنه عند المرتهن كذا في فتاوى
 قاضي خان * ورهن المرتد وارتد رهنه موقوف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كسائر تصرفاته فان
 قتل على رده وهلك الرهن في يد المرتهن وقيمته والدين سواء وقد كان الدين قبل الردة والرهن من
 مال اكتسبه قبل الردة أو كان الدين في رده باقراره أو بينة قامت عليه والرهن مما اكتسبه
 في الردة أيضا فهو وبما فيه وإن كان في الرهن فضل على الدين فان المرتهن يضمن الفضل ولو استدان
 دينًا في رده ورهن به متاعا اكتسبه قبل الردة ثم قتل على رده فالرهن باطل والمرتحن ضامن قيمته
 إن هلك برده على الورثة ويكون دينه فيما اكتسبه في الردة وإن كان الدين قبل الردة والمتاع من كسبه
 في الردة فالمرتحن ضامن لقيمته ويكون ذلك فيما عدا ما اكتسب في الردة فيرجع المرتحن بماله فيما
 اكتسبه قبل الردة كذا في المبسوط * رجل رهن عبدا وغاب ثم إن المرتحن وجد العبد حرًا فان كان
 العبد أقر بالرق عند الرهن لا يرجع المرتحن بدينه عليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تزوج امرأة

بألف ورهن عندها ثلث مائة تساوى ألفا فذلك الرهن عندها بعدما طلقها قبل الدخول بها لا شيء
عليها وإن ملك الرهن ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد نصف الصداق ولو تزوج امرأة ولم يسم لها
مهر أو رهن عندها بمهر المثل رهنًا فذلك الرهن عندها وفيه وفاء بمهر المثل وتصير مائة توفية وهو المثل
فإن طلقها قبل الدخول بها كان عليها رد ما زاد على متعة مثلها كذا في خزائن المفتين * دخل خان
فقال الخسافي لا أدعك تنزل حتى تعطيني شيئًا فرفع له رهنًا وملك عنده ما نزل به لأجل أجر البيت
فهو بمخافته وإن لأجل أنه سارق يضمن قال الفقيه أنه لا يضمن في الوجهين لأنه غير مكره في الدفع كذا
في الوجيز للكردي * هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال كل شيء يضمن بالغصب فإنه إذا كان رهنًا
يذهب منه بحساب ذلك وكل شيء لا يضمن بالغصب فإنه لا يضمن المرتن من ذلك ولو غصب غلامًا شابًا
فشاخ في يده فإنه يضمن النقصان فكذلك في الرهن يذهب بالحساب كذا في الظهيرية * ولو كان
أمر دقالتحي لا يضمن بخلاف ما لو غصب بخارية فأنكر ثم ردها حيث يضمن لانه نقصان كذا
في الوجيز للكردي * رجل رهن فروا قيمته أربعون درهمًا بمائة فأنكره السوس وصارت قيمة
عشرة فإنه يفتكه بدرهمين ونصف كذا في السراجية * وإذا كان رجل على رجل ألف درهم رهنه
بها عبدًا يساوى ألفين وقبضه المرتن ثم أقر المرتن أن الرهن لرجل اغتصبه الراهن منه لم يصدق
المرتن على الراهن فيؤدى الراهن الدين ويأخذ العبد ولا سبيل للمقر له على العبد ولا على ما أخذ
المرتن وإن مات العبد في يد المرتن صار مستوفيا لدينه باعتباره الظاهر لأن في قيمة الرهن وفاء بدينه
وزيادة فكان ضامنًا بجميع قيمته للمقر له لأنه قد قبضه بغير إذنه وأقراره حجة عليه فيضمن جميع قيمته
إذا تعذر رده بالهلاك ولو كان المرتن لم يقرب رقبته العبد ولو كنهه أقر أن رجل عليه دين ألف درهم
استهلكها وقدمت في يد المرتن فإن المقر له يرجع على المرتن بألف درهم ولو أقر المرتن برقبته
لرجل وقد كان الراهن جعل فيما بينهما عدلًا ببيعة ويوفي المرتن حقه فباعه العدل بألفي درهم ودفعه
وقبضه وقبض الثمن فنقد المرتن من ذلك ألف درهم وأعطى الراهن ألف درهم فإن أجاز المقر له البيع
أخذ الألف التي أخذها المرتن وإن لم يجز البيع فلا سبيل له على أخذ المرتن ولو كان المرتن لم يقرب
بالرقبة ولكنه أقر أن العبد قد استهلك لرجل ألف درهم والمسئلة بحاله فإن المرتن يدفع الألف التي
قبض من ثمنه إلى المقر له أجاز البيع أو لم يجز كذا في المبسوط * رهن عبدًا بألف فمقر العبد عند المرتن
بثرا في الطريق ثم أفتك الراهن وأخذ العبد فهو على أربعة أوجه أمان وقع فيها دابة ثم دابة أو وقع
فيها إنسان ثم إنسان أو وقع فيها إنسان ثم دابة أو وقع فيها دابة ثم إنسان فإن وقع فيها دابة ثم تلفت وهي
تساوى ألفًا فالعبد يباع في الدين إلا أن يفديه المولى فإن بيع بألف وأخذها صاحب الدابة يرجع
الراهن على المرتن بالدين الذي قضاه وإن وقع في البئر دابة أخرى قيمتها ألف يشارك صاحب الدابة
الأولى ويأخذ نصف ما أخذه ولا يرجع الاقول على الراهن بشيء وأما إذا تلف فيها إنسان فدفع العبد به
رجع الراهن على المرتن بمقتضاه من الدين فإن تلف فيها إنسان آخر بعد ما دفع العبد فولى الثاني
يشارك الأول في العبد فماذا وقع فيها دابة يبيع العبد وصر في ثمنه إلى صاحبها ثم وقع فيها إنسان
فمات قدمه هدر وأما إذا وقع فيها آدمي فمات فدفع العبد بالجنابة ثم وقع فيها دابة فإنه يقال لولي
القتيل أمان يبيع العبد أو تقضى الدين لأن الجنابيين استندتا إلى وقت الحفر فكانت أوقعا معهما
ولو وقع معهما فدفع العبد إلى ولي الجنابة ويخير بين البيع والفداء فكذا إذا عبدان حفران في الطريق
فوقع فيها العبد بالرهن فدفعه إليه ثم وقع أحدهما فيها فمات بطل نصف الدين وهدر دمه لأنه ما
قام مقام العبد الأول وأخذ حكم الأول ولو وقع العبد الأول في البئر وذهب نصفه بأن ذهب عينه

أوشات يده سقط نصف الدين كذا في محيط السرخسي * ولو حفر المغصوب المرهون بثرا في الطريق أو وضع حجرا في الطريق ثم رده الغاصب على المرتهن ثم افتكه الراهن وقضى الدين ثم وقع فيه انسان يقال للراهن ادفع عبدك أو اقدمه فأي ذلك فعل رجع بقيمة على الغاصب فان كان الغاصب مغلسا أو غائبًا رجع على المرتهن بما قضاه إذا كان الدين والرهن سواء ليسكون الفداء من مال المرتهن فان عطب بالبحر لا يخرج بعد دفع العبد الى صاحب الدين يقال لصاحب الدين ادفع نصفه أو اقدمه بعشرة آلاف ولو أمره المرتهن أن يحفر بثرا في فناءه فعطب فيها الراهن أو غيره فعلى عاقلة المرتهن وإن كان الراهن أمره بذلك في فناء نفسه فعلى عاقلة الراهن ولو أمره الراهن أو المرتهن أن يقتل رجلا فقتله فدفع به فعلى الآخر قيمته فتكون رهنا مكانه وكذا الوبعة ليسقى دابة فأوطأت انسانا فأقيم ما بعث بأذن صاحبه فيؤخذ المبلغ بالدفع كذا في خزائن الأكل * وإذا حفر العبد بثرا في الطريق وهو رهن بألف وقيمه ألف فوقع فيه عبد فذهب عيناه فأنه يدفع العبد الراهن أو يفدي بمنزلة ما لو فاقأ عيني العبد بيده والفداء كله على المرتهن فان فداءه فهو رهن على حاله وأخذ المرتهن العبد الا عي فمكان له مكان ما أدى من الفداء وإن دفع العبد الرهن وأخذ الا عي كان رهنا مكانه بألف وإن وقع في البئر أو اشتراكوا في العبد المحفور بحصة ذلك أو يفدي به مولا الذي عنده بألف ولا يلحق الا عي من ذلك شيء كذا في المبسوط * ولو قاتل لا تحرم بعت فلانا بقيته على وأعطاه به رهنا قبل المبيعة لا يجوز كذا في خزائن المفتين * رجل كفل بنفس رجل على أنه إن لم يوافق به غدا فعليه ما على المكفول عنه بأمر المكفول عنه ثم إن المكفول عنه رهن عينا من الكفيل بالمال المكفول به لا يصح لأن الكفالة بالمال لم تحل بعد (رجل) كفل بدين عن انسان بأمره ثم إن المكفول عنه رهن عينا بالدين المكفول به من الكفيل قبل أداء الكفيل جاز رجلان لكل واحد منهما ألف على رجل فارتبنا منه أرضا بدينهما وقبضاها ثم قال أحد المرتهين إن المال الذي لنا على فلان ماطل والأرض في أيدينا الخبثة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبطل الرهن وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبطل الرهن ويبرأ من حصته والرهن على حاله كذا في الظهيرية * مرهونة بألف قيمتها ألف ولدت ولدا يساوي ألفا فقتلتها أمة تساوي مائة فدفعت بهما فولدت المدفوعة ولدا قيمته ألف فاعورت المدفوعة ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءا وذلك اثنان وعشرون درهما وثلاثة أرباع درهم ناقصا بجزء من أربعة وأربعين جزءا من درهم ويؤدي ما بقي وهو تسعة مائة وسبعة وسبعون درهما وربع درهم وجزء من أربعة وأربعين جزءا من درهم (بيان) أن الام ولدت ولدا قيمته ألف انقسم الدين عليهم ما نصفين لأن المعتبر قيمتها يوم العقد وهي ألف وقيمة الولد يوم البيع كالثمن وهي ألف أيضا فلما قتلها أمة قيمتها مائة ودفعت بهما بقي ما فيهما من الدين لقيامهما مقامهما لحما ودماء كان الأولى تراجع سعرهما فلما ولدت القاتلة ولدا انقسم ما فيهما على قيمة القاتلة وهي مائة وعلى قيمة ولدها وهي ألف فصار نصف الدين على أحد عشر فصار نصف الدين في الولد الأول كذلك فصار كله اثنين وعشرين سهما في القاتلة وقد ذهب بالعمور نصفه فانكسر فصار بالتضعيف أربعة وأربعين سهما اثنان وعشرون في الولد الثاني وسهما في القاتلة ذهب بالعمور سهم فهذا معنى قول محمد رحمه الله تعالى ذهب من الدين جزء من أربعة وأربعين جزءا كذا في الكافي * والله أعلم

(الباب الثاني عشر في الدعاوى في الرهن والخصومات فيه وما يتصل بذلك) *

وإذا ادعى الرهن الواحد رجلان من واحد كل واحد منهما يدعي أنه رهنه منه بألف درهم وقيضه منه

فهذه المسئلة على وجهين (الاول) ان تقع الدعوى حال حياة الراهن وانه على ثلاثة اوجه الاول ان يكون الرهن في يد أحد المدينين وفي هذا الوجه ان لم يورخا أو رخصا وتاريخهما على السواء يقضى بالرهن لدى اليد وان رخصا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا خارجا كان أو ذا اليد كما في دعوى الشراء الوجه الثاني أن يكون الرهن في أيديهما الوجه الثالث أن يكون الرهن في يد الراهن وفي الوجهين جميعا ان رخصا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يورخا أو رخصا تاريخا على السواء فالقياس ان لا يقضى بشئ من الرهن لواحد منهما وفي الاستحسان يقضى بنصفه لكل واحد منهما بنصف حقه وبالقياس نأخذ لقوة وجهه هكذا ذكر في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى وذكروا في رواية أبي حفص رحمه الله تعالى انه لا يقضى لواحد منهما بشئ من الرهن قياسا واستحسانا قالوا وماذا ذكر في رواية أبي سليمان أصح (الوجه الثاني) ان تقع الدعوى بعد موت الراهن وانه على ثلاثة اوجه أيضا وفي الوجه كله ان رخصا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان لم يورخا أو رخصا وتاريخهما على السواء فقياسا اذا كان الرهن في أيديهما أو في يد الراهن فالقياس ان لا يقضى لواحد منهما بشئ وهما السوة للغريم وبالقياس أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يقضى لكل واحد منهما بنصف الرهن بنصف حقه يباع الرهن فيقضى نصف دين كل واحد منهما فان فضل شئ من الثمن من نصف كل واحد منهما يصرف الفضل الى سائر الغرماء والى الراهن بالخصص وبلاستحسان أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب في الكتب هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الرهن من واحد أو اذا ادعى الرهن من اثنين وأقاما البينة والرهن في يد أحدهما فهذه المسئلة على أربعة اوجه (الوجه الاول) ان يكون الراهنان غائبين رهن الخارج وراهن ذي اليد وفي هذا الوجه يقضى بالرهن لدى اليد وان رخصا مع ذلك وتاريخ الخارج أسبق وان كان الراهنان حاضرين يقضى به رهنا للخارج وان كان أحد الراهنين حاضرا والاخر غائبا فانه لا يقضى للخارج ما لم يحضر الراهن الاخر فاذا حضر الاخر الا أن يقضى كذا في المحيط * عبد مندر رجل ادعى رجل انه عبده وانه رهنة من فلان الغائب بألف درهم وقبضه فلان منه وذو اليد يقول العبد عبدي فانه يقضى به للدعي لان صاحب اليد انتصب خصم له لان كل واحد منهما يدعي الملك لنفسه في العبد فاذا قضى به للدعي ذكر انه يؤخذ منه ويوضع على يدي عدل ولو غاب الراهن وقال المرتهن هذا العبد درهم في يدي من قبل فلان بكذا وان هذا الذي في يديه غصبه أو استأجره أو استأجره مني وأقام على ذلك بينة فاني ادفع العبد اليه هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الاصل قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى القاضى لا يقضى له بالرهن لان فيه قضاء على الغائب بالدين وليس عنه خصم في ذلك ولا يمكن يقضى بأن وصول هذا العين الى يد ذي اليد كان من جهة المدعي بالغصب أو الاجارة أو الاجارة كما شهد به شهوده فيقضى له بحق الاسترداد وذو اليد خصم في ذلك وهذا بخلاف ما لم يدع على ذي اليد الاخذ من يده فان ذا اليد لا ينتصب خصم له كذا في التتارخانية * وفي حيل الخصاف رجل في يديه رهن والراهن غائب وأراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بأنه رهن في يديه فالحيلة في ذلك ان يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعي رقبة هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن البينة عند القاضي انه رهن عنده فيسمع القاضي بينته على الرهن فيقضى بكونه رهنا عنده ويدفع عنه خصومة الغريب فهذا تنصيص من الخصاف ان البينة على الرهن مسموعة وان كان الراهن غائبا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في دعوى الجاسع وفي الاصل في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع من رهن الاصل بشرط حضرة الراهن لسماع هذه البينة والمشايخ فيه مختلفون

بعضهم قالوا ما ذكر في رهن الاصل ان حضرة الراهن شرط وقع غلطاً من الكاتب والصحيح انه لا يشترط
 حضرته وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا في المسئلة روايتان في احدي الروايتين تقبل هذه
 البيئته حال غيبة الراهن وفي رواية اخرى القاضي لا يقبل هذه البيئته قال شمس الاثمة السرخسي رحمه
 الله تعالى في شرح كتاب الحيل وهو الصحيح قال رحمه الله تعالى وقد اجاب بهذا في نظائره في السير الكبير
 فقال العبد المرهون اذا أسر ثم وقع في الغنمة فوجد المرتهن قبل القسمة واقام البيئته انه رهن عنده
 لغلاب وانحذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن واذا قال الراهن رهنتك هذا الثوب وقبضته مني
 وقال المرتهن رهنتني هذا العبد وقبضته منك واقام البيئته فالبيئته بينة المرتهن اذا كان العبد والثوب
 قائمين في يد المرتهن وان كانا هالكين وفيه ما يدعي الراهن انه رهنه اكثر واقام البيئته فالبيئته بينة
 الراهن ولو قال المرتهن رهنتني العبد والثوب جميعاً وقبضتهما منك وقال الراهن لا بل رهنتك الثوب
 وحده فالبيئته بينة المرتهن واذا اقام الراهن للبيئته انه رهن عند هذا الرجل عبد اسوي ألفين
 بالقبض وقبضه منه وانكر المرتهن ذلك ولا يدري ما فعل بالرهن فالمرتهن ضامن لقيمة العبد كلها واذا ضمن
 قيمة العبد بحسب له من ذلك ألف درهم ويرد الباقي على الراهن ولو اقر المرتهن وادعى الموت فلا ضمان
 عليه لانه أمين في الزيادة على الدين ولم يوجد منه جود حتى يضمن الزيادة بالجود ولو لم يجد الرهن وجاء
 بعبد يساوي خمسمائة وقال هو هذا العبد لم يصدق على ذلك لانه ثبت بالبيئته ان الرهن يساوي
 ألفين والذي أحضره ليس بتلك الصفة فالظاهر يكذبه فيما قال فلا يقبل قوله اذا جسد الراهن ذلك
 كذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجل ألف درهم وهو مقربه فادعى رب الدين على المدين ان
 رهنه عبد الله وقبضه منه والمدينون يجحدون ذلك فبقي القضاة بالرهن بينة رب الدين ولو كان المدينون
 يدعي الرهن على رب الدين ورب الدين يجحد فانكار الراهن قائماً في يد المرتهن فالقاضي لا يقضي
 بالرهن بينة المطلوب على رواية كتاب الرهن وعلى رواية كتاب الرجوع عن الشهادات يقضي وان كان
 الرهن هالكاً في يد المرتهن فالقاضي يقضي بينة المدينون باتفاق الروايات لان جود المرتهن الرهن
 بعد هلاك الرهن لا يمكن أن يحتمل فسخ الرهن فيجعل انكار للعقد من الاصل فيتمكن الراهن من
 اثباته بالبيئته واذا اقام الراهن بينة على المرتهن انه رهنه رهناً وأقبضه ولم يسم الشهود الرهن ولم يعرفوه
 فانه يسئل المرتهن عن الرهن والقول قوله عند مشايخ بلخ رحمه الله تعالى قالوا تأويله اذا شهد الشهود
 على اقرار المرتهن انه رهن منه شيئاً وقبضه اما اذا شهد الشهود انه رهن شيئاً مجهولاً وقبض وشهدوا
 على معارضة الرهن والقبض فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة واذا اقام الرجل بينة انه استودع ذا اليد
 هذا الثوب واقام ذوا اليد بينة انه ارتهنه منه يؤخذ بينة المرتهن ويجعل كانه اودع اولاً ثم رهن لان
 الرهن يرد على الايداع وان كان الايداع لا يرد على الرهن الا برضى المرتهن ولو كان الراهن اقام
 بينة على انه باعه منه واقام المرتهن بينة على الرهن جعلته بيعاً وبطلت الرهن ويجعل كانه رهن
 اولاً ثم باع لان البيع يرد على الرهن كذا في الذخيرة * ولو ادعى الراهن الرهن واقام البيئته وادعى
 المرتهن انه وهبه له وقبضه أخذت بينة الهبة ولو ادعى رجل الشراء والقبض وآخر الرهن والقبض
 واقام كل واحد منهما البيئته وهو في يد الراهن أخذت بينة المشتري الا ان يعلم ان الرهن كان
 قبله ولو كان في يد المرتهن جعلته رهناً الا ان يقيم صاحب الشراء البيئته ان الشراء كان اولاً ولو كان
 في يد الراهن كادعى المرتهن الرهن وادعى الاخر الصدقة واقام كل واحد منهما البيئته على ذلك
 وعلى القبض فصاحب الرهن أولى به الا ان يقيم الاخر البيئته ان القبض بحكم الهبة والصدقة كان
 من قبل الرهن كذا في المبسوط * واذا ادعى المستودع او الضارب هلاك المال وادعى رب

المال عليهما الاستهلاك وتساويا أعطاه به رهنا فهلك لم يضمن في قول أبي نؤيد رحمه الله تعالى
ويضمن في قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى **كذا في التارخانية** ناقلا عن التجريد * إذا
ستودع لرجل ثوبا ثم رهنه إياه ثم هلك قبل أن يقبض المرتهن الرهن فهو فيه مؤتمن لأن يد المودع
كيد المودع فلم يقبضه المرتهن لا يثبت حكم يد الرهن له والقول فيه قوله بغير بينة لأنه يشكر
لقبض يحكم الرهن فإن أقام الراهن البينة أنه قبضه بالرهن وهلك بعد ذلك وأقام المرتهن البينة أنه
هلك عنده بالوديعة قبل أن يقبضه للرهن فإنه يؤخذ ببينة الراهن لأنه يثبت إيفاء الدين كذا في المبسوط
ولو كان الراهن رجلاين وادعى المرتهن عليهما رهنا وأقام البينة على أحدهما أنه رهنه وقبضه والمطاع
لجميعهما وهم لا يجحدان فإن ادعى الرهن أن يحلف الذي لم يقيم عليه البينة فإن نكل ثبت الرهن عليهما
بشهادتين مختلفتين على الناك كل بالنكول وعلى الآخر بالبينة وإن حلف لم يثبت الرهن في حقه ولا يقضى
بالرهن بنصيب الآخر لأن الوقضين به لقضيتا برهن المشاع كذا في المحيط * إن كان الراهن واحدا
والمرتهن اثنين فقال أحدهما الرهن ثوبنا وهذا ثوب منك بمائة وأقام البينة وأنكر المرتهن
الآخر وقال لم تره نه وقد قبض الثوب ووجد الراهن الرهن فإن الرهن يرد على الراهن في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى أنا أقضي به رهنا وأجعله في يد المرتهن الذي أقام
البينة وعلى يدي بدل فاذا قضى الراهن المرتهن الذي أقام البينة ماله أخذ الرهن فإن هلك ذهب
نصيب الذي أقام البينة من المال فأما نصيب الآخر فلا يثبت بالاتفاق لأنه كذب شهوده بجمعوده
كذا في المبسوط * وإذا استعار من آخر ثوبا ليرهنه بدينه وقبضه ورهنه ثم إن رب الثوب مع الراهن
اختلفا وقد هلك الثوب فقال رب الثوب هلك قبل الفكاك وقال للراهن هلك بعد الفكاك فالقول
قول الراهن مع يمينه وكذا لو قال الراهن هلك الثوب قبل أن أمره وقال رب الثوب هلك بعد ما أمرته
قبل أن تقتكه فالقول قول الراهن مع يمينه وإن أقام البينة فالبينة بينة رب الثوب وإن هلك الثوب
في يد المرتهن في هذه المسئلة ثم اختلف الراهن والمرتهن ورب الثوب في قيمة الثوب فالقول قول المرتهن
ولو اختلف رب الثوب والراهن فقال رب الثوب أمرتك أن ترهنه بخمسة وقال الراهن أمرتني أن أمره
بعشرة فالقول قول رب الثوب وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة الراهن وبرئ من ضمان
القيمة وإذا شهد أحد الشاهدين على الرهن بمائة وشهد الآخر على الرهن بمائتين

فشهادتهما باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يقضى بالرهن أصلا

وعندهما يقضى بالرهن بمائة وإن شهد أحدهما بمائة والآخر بمائة

وخمسين إن كان المرتهن يدعي المائة لا تقبل شهادتهما

وإن كان المرتهن يدعي المائة والخمسين تقبل الشهادة

على المائة ويقضى بالرهن بمائة وهذا عندهم

جميعا كذا في المحيط * والله سبحانه أعلم

بالصواب * وإلى المرجع والمآب *

وصلى الله على سيدنا محمد

والنبي الأمي وعلى آله

وصحبه وسلم

(تم الجزء الخامس ويتلوه الجزء السادس أوله كتاب في نيات)



